

المجلد الثاني

من

كتاب الخلاف

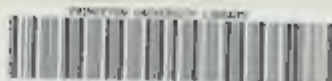
في الفقه

تصنيف:

شيخ الإسلام الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن علي

الطوسي

قدس سره



32101 013921125

بسمه تعالی
عالی حضرت جلیل القدر آیت الله العظمی



فهرست المجلد الثاني

من

كتاب الخلاف

في الفقه

تصنيف :

شيخ الطائفة الامام ابي جعفر محمد بن الحسن بن علي

الطوسي

قدس سره

الطبعة الثانية

في الفين نسخة طبع بمطبعة تاجان في طهران عاصمة ايران

على نفقة

المحتاج الى عقوبة الفجور الحاج محمد حسين كوشانيور ادام الله توفيقاته

في شهر ربيع الثاني

١٣٨٣

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا

فهرست ما في المجلد الثاني من كتاب الخلاف وهو يشتمل على ستة و اربعين كتاباً وقد تسين في اول كل كتاب عدد مسائله فبلغ مجموع عدد المسائل في هذا المجلد ١٩٤٧ مسألة

صفحة	كتاب احياء الموات ومسائله ١٣	صفحة
١٢	اذا بنى مسجداً ولم يثقل الله وقفه - اذا خرب الوقف او انقلعت بقلة من وقفه - اذا اكرى البطن الاول الوقف فافترضوا قبل تمام المدة	٢
١٣	كتاب الهبة ومسائله ٢١	٣
١٤	الهبة لا تلزم الا بالتبض - يعتبر في القبض اذن الواهب هبة المشاع جائزة	٤
١٥	المعري هندنا جائزة	٥
١٦	في بعض صور بطلان المعري - في ان الرقبي كالمعري جائزة	٦
١٧	في استعجاب التسوية بين الاولاد في العطية	٧
١٨	فيما اذا خالف وفضل بينهم - اذا وهب لذي رحم لم يصح الرجوع اذا وهب لاجنبي كان له الرجوع	٨
١٩	في اقسام الهبات - في ان الهبة تقتضي الثواب	٩
٢٠	في صحة اشتراط الثواب - في هبة الدار المستأجرة	١٠
٢١	في هبة الذهب والقصة - في لزوم هبة المريض	١١
٢٢	حكم لقطه الحرم وغيره	
	كلما يستمتع من الحيوان لا يجوز اخذه لاحد -	

صفحة	صفحة
يكره اخذ اللقطة استحباب الاعتقاد عليها لو اخذها - اذا عرفها سنة فاكلها كان حراماً	٣٨
٢٣ في حكم من وجد كلباً يصيد - يجب التعريف فيما كان قيمته درهماً فما فوق - في حكم لقطة الميّد - لا يجوز رد اللقطة بعد الاخذ	٣٩
٢٤ في حكم اللقطة بعد التعريف - في ان لقطة الحرم يجوز اخذها	٤١
٢٥ في حكم المكاتب اذا وجد لقطة - النمي اذا وجد لقطة في دار الاسلام - في حكم الجمل في اللقطة	٤٢
٢٦ في تقديم قول الجاهل عند الاختلاف - في تسمية الولد الغير البالغ للام السليمة	٤٣
٢٧ في حكم المراهق اذا اسلم	الاب
٢٨ اذا مات اللقيط ولم يخلف وارثاً - اذا ادعى اجنبان اللقيط اذا ادعى ذمي لقيطاً	٤٤
٢٩ الحر والعبد في دعوى النصب سواء - في سماع دعوى المروثة ان اللقيط ولدها	٤٥
٣٠ كتاب الفرائض ومسائله ١٥٢	في بيان موارد المولود
الامام وارث من لا وارث له - في توريث ستة عشر نفساً	٤٦
٣٢ فيما اذا مات وخلف بنتاً او اختاً	٤٧
٣٣ في ترتيب توريث ذوى الارحام	٤٨
٣٤ في ان الاقرب اولى من الابعد - في ارث الضلالت والاحوال	٤٩
٣٥ في ارث العمات - في ارث اولاد الاخوة والاخوات - في اختلاف اهل العراق في اعصام الام وعماتها	٥٠
٣٦ في توريث ذوى الارحام مع احده الزوجين - لا يرث المولى مع ذى رحم	٥١
٣٧ في بيان من يرث بآية اولي الارحام دون المصبة	٥٢
	اجتماع البنتين مع الاب - لا ترث الجدات مع الاولاد
	٥٤ جدة القريب تحجب البعدي
	٥٥ بطلان القول بالمصبة
	٦٠ بطلان القول بالمولود

227215612
227215612

صفحة	صفحة
٨٦	٦٣
تورث من الجدات القرى دون البعدي	أنا عم أحدهما أخ من الأم - لأرث للولاء مع
٨٧	وجود ذى النسب
مسئلة مربعة بمدالة - انقرض ابن عباس بمائل	٦٤
كتاب الوصايا ومسايله ٥٣	الولاء يجزى مجزى النسب
٨٩	٦٥
تصح الوصية للوارث - إذا أوصى لأجنبي بمثل	بعض فروع الولاء
٩٠	٦٦
تصح الوصية لأجنبي بضعف نصيب أحد ولده	مولى مات وخلف ثلاثة بنين - ولأول ولد الممتقة
٩١	لمن اعتقها
إذا قال لفلان ضعفا نصيب أحد ورثتي - إذا قال	٦٧
لفلان سهم من مالي	بعض فروع الولاء
٩٢	٦٨
إذا أوصى لواحد بضعف ماله - إذا أوصى لرجل	عبد تزوج بمسئلة رجل - الأخوة مع الجد للأب
٩٣	٦٩
بكل ماله	أبي الأخت يقوم مقام الأخ - الجد يقاسم الأخوة
في تصرف المريض فيما أراد على الثلث - إذا	٧٠
أوصى بالزيادة على الثلث	الأخوات مع الجد - زوج وأم وجد
٩٤	٧١
إذا أوصى بثلاث ماله في الرقاب - إذا كانت عليه	أخت وأم وجد - المسئلة الأكفدية
٩٥	٧٢
حجة الإسلام	أخ لأبوين وأخ لأب وجد
إذا أوصى بثلاث شبي وخرج ثلثاه مستعفاً للغير -	٧٣
في رد الوصية	في ميراث المرء
٩٦	٧٤
في تكاح المريض - إذا أوصى بثلثه لقرابته	في ميراث المطلقة في حال المرض
٩٧	٧٥
فيما إذا أوصى بثلث ماله لجيرانه	الجماعة المشتركة في الأثر - ميراث ولد
٩٨	الملاعة
الوصية لأهل الذمة أو القاتل - إذا أوصى لرجل	٧٦
٩٩	في أرث ولد الزنا - في أرث غنثي المشكك
ثم أوصى لآخر - في حرب الحامل	٧٧
إذا اعتق ثم حابي - إذا أوصى لأهل بيته - إذا	إذا خلف أولاداً مسلمين ومشركيين - في ميراث
١٠٠	المجوس
أوصى لمواليه	بعض فروع أرث المجوس
إذا أوصى لرجل بميد - لأبجوزان يكون المملوك	٧٨
١٠١	في أرث المولود والحمل
وصياً وبجوزاً للمرأة	٨٠
في الوصية التي رجلين	في دية الجنين - في أرث الديبة
١٠٢	٨١
لأبجوزان بوصى السى أجنبي توليه أولاده مع	في العوبة - في أرث أحد الزوجين - في أرث
١٠٣	المكاتب
وجود أبيه - لأولادة للأم على أولادها	في أرث الأسير إذا علم حيوته - في تقسيم حال
بعض فروع توصية الوصى - حكم زكوة أموال	المفقود
الطفل - في الوصية للمعد	٨٣
	في ولأه الموالاة - فيمن اعتق عن غيره
	٨٤
	إذا مات المعتق وليس له مولى وبعض فروع
	٨٥
	الولاء لأبياع ولا يوجب - في أرث ولد الملاعة

صفحة	صفحة
١٠٤	الاختیار فی التلک بحال الموت - الوصية للميت
	باطلة - وصية من لا وارث له
١٠٥	كتاب الوديعة ومسائلة ١٥
	ليس للمودع ان يسافر بالوديعة - اشتراط ضمان
	فی الوديعة
١٠٦	اذا ابراء رب الوديعة ضمانها - اذا اخرج الوديعة
	امنعة نفسه او تولى الذمي
١٠٧	اذا اودع غيره حيواناً لزمه الانفاق - اختلاف
	المودع والودعي
١٠٨	بعض الفروع المتناسبة
١١٠	كتاب الفنى وقصة الغنائم ومسائلة ٤٥
	كلما يؤخذ بالسيف قهراً من المشركين يسمى غنيمة -
	الفنى كان لرسول الله
١١١	حكم الفنى بعد النبي من - ما كان للفنئین ينتقل
	الى ورثته
١١٢	لا خمس فيما يؤخذ من الجزية والصلح والنزاع
	و ميراث من لا وارث له - فسی حکم السلب - اذا
	شرط له الامام السلب
١١٣	فی حکم الاسير - يجوز للامام ان ينقل يلا
	خلاف
١١٤	فی احوال مال الغنيمة - الاسير على ضربين
١١٦	يجب الخمس فيما لا ينقل - حدود سواد العراق
١١٧	فی السبيان والنساء - الكفار لاسهم لهم - فی ان
	الرضيخ من اصل الغنيمة
١١٨	سهم الرجال والفسارى - سهم الفرس
١١٩	بعض فروع سهم الفرس
١٢٠	اذا دخل دار الحرب واجلا تم وجد فرساً - اذا
	دخل الصحيح مجاهداً ثم مرض وحكم الاجابة
	للمجاهد
١٢١	اذا انقلت اسير من يد المشركين من لعق بعد
	الحرب حكم تجار السكر من لعق الفائمين قبل
	القصة
١٢٢	يشارك الجيش سريره في الغنيمة - يقسم الخمس
	سنة اقام
١٢٣	لم يسقط سهم ذی القرى بموت النبي
١٢٦	سهم ذی القرى للامام - يختص سهم يتسامي
	والمساكين واياء السبيل بالرسول
١٢٧	ما يؤخذ من الجزية يختص بالمجاهدين - بيان
	سهم المظوعة والبرابطين - لا تغنيل فی العطاء
	بشرف وغيره
١٢٨	حكم ورثة المجاهد
١٢٩	كتاب قصة الصدقات ومسائلة ٣٥
١٢٩	الكفار مغاطبون بالعبادات ولا يعطى لهم الزكوة
	ويعطى المدول من اهل الولاية
١٣٠	حكم اموال الباطنة وصدقة الفطرة - لا يلزم
	فرقة الزكوة على كل فريق من الثمانية
١٣١	لا يجوز نقل الزكوة من البلد مع وجود المستحق
١٣٢	الفقير اسوة حالاً من المسكين - الاستغناء
	بالكسب بالاستغناء بالمال - اذا لم يعلم انه قادر
	على الكسب اعطى من الزكوة
١٣٣	نقل الصدقة لآل محمد عند فوت الخمس - سهم
	المؤلفة
١٣٤	سهم الرقاب يدخل فيه المكاتبون والعبيد - فسی
	بيان القارم وسبيل الله
١٣٥	خمس اثنان لا يعطون الا مع الفقر - حد الفنى
١٣٦	يجوز للزوجة ان تعطى زكوتها لزوجها - يحرم
	على النبي من الصدقة المقررة

۱۳۷ اذا دفعت الصدقة لمن ظاهره الفقر ثم بان الخلاف -
لا يضمن اهل السهمان للاستحقاق

كتاب النكاح ومثاله ۱۴۵

۱۳۵ لا يجل امرأة تزوجها التي من لحد - النكاح
مستحب للرجال والنساء

۱۳۹ يجوز النظر الى الاجنبية ان اراد النكاح - كراهة
نظر الرجل الى فرج امرأته

۱۴۰ اذا ملكك المرأة فعلا او خفيا - اذا بلغت الحرة
الرشيدة ملكك المقعد على نفسها

۱۴۱ اذا نكحت يفرولي فوطها الزوج ليس عليه الحد
۱۴۲ اذا نكح يفرولي فوطها واقف - اذا اوصى
بتزويج بنته سمحت الوسيعة للاب والجد اجبار

الكبيرة على النكاح

۱۴۳ النكاح لا يقف على الاجازة بل يقع باطلا

۱۴۴ يصح ان يكون الفاسق وليا

۱۴۵ لا ينقصر صفة النكاح الى اليهود

۱۴۶ التيسر الصغيرة كالصغيرة السكر - من ذهب عقدتها
بالزنا لا تزوج الا باذنها - ليس للجد مع عدم
الاب ولاية

۱۴۷ لا يجوز للعبد ان يتزوج بغير اذن مولاه وحض
مسائل تزويج العبد - يجوز ان يعمد عتق الامة
سدأها

۱۴۸ للجد الولاية اذا اجتمع مع الاب - الاخ للاب
والام مقدم على الاخ للاب - الابن لا يزوج امه
وكذا كلاله الام

۱۴۹ الكفائة معتبرة وهي امران وبعض فروع الكفائة
۱۵۰ يجوز للفاسق ان يتزوج بالعقبة - اذا وصى
الولاء والزوجة ليس يكفي

۱۵۱ ليس للأولياء الاعتراض عليها في قدر المهر -

بعض فروع المهر

۱۵۲ اذا فقد او غاب اولي الاولياء - اذا غفلها ولها
۱۵۳ من ليس له الاجبار ليس له التوكيل - اذا اذنت
في التوكيل فوكل ولم يمين لم يصح - ان كان
لمسلم امه كان له الولاية عليها اذا كان للمرأة
وليان في درجة واحدة

۱۵۴ امرأة المفقود اذا لم يعرف خبره - اذا تزوجت
المرأة في عدتها اذا طلق زوجها طلاقا رجيا

۱۵۵ اذا جعل الاب امرأته البكر الى اجنبي - للاب
تزوج بنته الصغيرة للعبد او المعجون

۱۵۶ يجوز ان يكون العبد وكيل في العقد - اذا
تزوج على صفة فبان خلافه

۱۵۷ يجوز للمرأة تولى العقد - لا ينعقد النكاح
بلفظ البيع ونحوه

۱۵۸ في كفاية قول الزوج قبلت - شرط خيار الثلث
في النكاح

۱۵۹ الخطبة مستوتة - لا يجوز التزويج بأكثر من
اربعة

۱۶۰ لا يزوج العبد بأكثر من حرتين - يجوز الجمع
بين المرأة والعمة والغالة اذا رضيها - اذا ابان
زوجته بخلع جاز تزويج اختها

۱۶۱ اذا قتلت المرأة نفسها قبل الدخول - لا يجب
على الولد اعفاف الوالد ويجب نفقته

۱۶۲ اذا زنت الزوجة لا ينقض العقد - اذا زنى
بامرأة جاز له نكاحها لعدة على الزانية

۱۶۳ الرضاع بين الصبيين ينشئ الحرمة - كل
امرائين لا يجمع بينهما في النكاح لا يجوز الجمع
في الوطى يملك اليمين - حرمة ام الزوجة بنفس
العقد

صفحة

٢٣٢ اذا قال انت مطلقة ليس ذلك سريعاً في الطلاق -

لو ادعى انه عزم على لصقه فانه منه كذا
الطلاق لا يقع بهاتين

٢٣٣ في عدم دلالته على انه عزم على لصقه - ما هو
سريع في الطلاق لا يقع الاعتناق به

٢٣٤ اذا قال انامك طالق لم يكر شيئاً - اذا قال انت
طالق لم يصح ان يتولى اكثر من طلقه واحد

٢٣٥ اذا كتب بطلاق زوجته ولم يقصد الطلاق لا يقع
بها الا اذا كان في حجرها فانه صحيح - ان راجع - او

حضر معه لم يقع بطلاق

٢٣٦ اذا قال لزوجتي اوامته انت على حرام لم يثنى
به حكم

٢٣٧ اذا قال كلما املك على حرام لم يثنى به حكم

٢٣٨ اذا قال لغير المدخول بهاتين طالق ثلاثاً - او قال
له انت طلق طالق انت طالق - في حكم الطلاق

شرط على القول به وبمس فروع

٢٣٩ في حرام عدم جرمه او عدمه - ان كان
ومن رآه عقله

٢٤٠ اذا قال انت طالق واحدة في ثنتين وبمس ما
يشبهه من فروع

٢٤١ حكم الاستبراء بالله تعالى في الطلاق والعتاق
الطلاق حرام

٢٤٢ اذا قال انت طالق قبل قدوم رمد بشهر

٢٤٣ اذا شك هل طلق ام لا او شك هل طلق واحدة او
بمس في حرامه رجوع الروح الثاني

٢٤٤ الحيل في الاحكام جائزة

٢٤٥ رجوع من الحيل ما يكون صحيحاً يتوصل به الى
مباح

صفحة

٢٤٦ كتاب الرجعة ومماثلة ١٣

طلاق الحرة ثلاث والامة اثنان اقل ما يقضى به
عدتا الحرة والامة

٢٤٧ المطلقة الرجعية لا تحرم وطئها ولا تقيها -
يستحب الاشارة على الرجعة - اذا راجعها في العدة

ولم تطل الزوجية

٢٤٨ رجوع من طلقها في العدة حتى ينجح وحده
- وبمس فروع

٢٤٩ اذا رجع من طلقها في العدة حتى ينجح وحده

٢٥٠ اذا راجعها بلفظ النكاح

٢٥١ كتاب الايلاء ومماثلة ٢١

الايلاء الشرعي وحكمه

٢٥٢ لا يكون الا بالاياء - وبمس فروع

٢٥٣ اذا امتنع بعد الايلاء اشهر من العدة والطلاق -
ان كان له في العدة ان يراجع

٢٥٤ لا الا بالاياء - وبمس فروع

٢٥٥ الايلاء في الرضا والقصد سواء - اذا آلى من

رجوعه بيمينه او بيمين

٢٥٦ اذا آلى من طلقها في العدة او بعد العدة في الايلاء

يقع بالرجعة مالا خلاف - يصح الايلاء من الدمى -

اذا الى لمصلحة ولدها المصروع

٢٥٧ كتاب الطهار ومماثلة ٧٤

اصح طهار من العدة لم ولم ولا يصح من الكفر ولا
من الرجوع

٢٥٨ اذا طهر من حرامه لم يطهر حرمه

٢٥٩ اذا طاهر منها ثم ابانها - طهار السكران غير

واقف اذا طاهر وعاد لزمته الكفارة - الطهار يقسم

بالامة مثل ما يصح بالزوجة

فهرست کتاب الحلالی

صفحة	صفحة
٢٧٥ وصى فروع الاطعام	٢٦٠ اذا قال انت على كيد ابي اورجلها - او كظهر
٢٧٦ يجوز سرقة الكفارة الى الصغار - اذا اعطى الكفارة لمن طاهره الفقر فيها خلافة - لا يحمل الوصي ولا يحرم الفقه	بني او هيشبه ذلك - لا يصح الظهار قبل التزويج ولا مع بشره
٢٧٧ اذا مات ميراث له وجهه من عبي كسرامى	٢٦١ ولا اذا لم مو - الظهار لا يقع الا اذا كانت طاهراً
٢٧٨ كتاب اللعان ومماثلة ٧٠	ظهر ألم يقتربا فيه - اذا قال انت على كظهر ابي
موجب القذف واللعان - اللعان يصح بين كل زوجين مكلفين	٢٦٢ اذا كان مع - الظهار على مريمين مطلق ومشرط
٢٧٩ اذا كان مع الزوج بينة - حد القذف من حقوق الادمين	٢٦٣ اذا سب الظهار حرم مطلق التلدد - بيان ضمان اداء الكفارة - المبكر بالصوم اذا وطئ زوجته طهر الكفارة
٢٨٠ اذا قذف رجل امرأة من مشركه - لا تنفي من حمل	٢٦٤ وحكم وطئ غير الزوجة - اذا اظهار عفة يوماً او شهراً - لا يعتبر الايمان في الرقة الا في كفارة القتل خاصة - وما يحرم في لحد
٢٨١ اذا كان اميين بينا الولد اسوداً - وبالعكس	٢٦٥ ولا يحرم سبب - حكم عبي تولد له لغيره - والمرهون
٢٨٢ ومن يركب هذا الحق - اذا لا عن الرجل وامعت الحرة من اللعان - اذا قذفها احبى بعد اللعان اذا ددد فحد تم اعاد القذف	٢٦٦ والمعايب - وبعض فروع عتق العبد
٢٨٣ وبعض فروع القذف	٢٦٧ اذا كان عليه كفارات هل يعتبر المعين
٢٨٤ اذا قذف رجل امرأة - لا يصح كفارة المراءد	٢٦٨ يجب اثباته حد المتيقن - لا يصح كفارة المراءد
٢٨٥ اذا قذف الرجل وامها - في تليلها اللعان واعتبار المدة	٢٦٩ ولا داعي وجوب الصوم بعد الرقة - اذا صح اليها
٢٨٦ الثريب واجب في اللعان - لا يجوز دخول الكفار المساجد - فيما يترتب على لعان الزوج والزوجة	٢٧٠ وبعض فروع المسئلة - يجب التاسع في الصوم - فروع سابع صوم الكفار
٢٨٧ اللعان قسح على مدهنا	٢٧١ حكم صوم يوم لمشرقي
٢٨٨ اذا قذفها برجل يمينه - اذا اكذب الزوج نفسه بعد اللعان - اذا اعترف المرئة بالزنا قبل اللعان	٢٧٢ لا عشا في وجوب اللعان لمرسة - اذا كان له لم يقر على الرقة فقام ثم قدر عليها - اذا اظهر دعوى في المود
٢٨٩ اذا مات المرئة قبل لعان - اذا قذف زوجته الحامل ينقض النكاح	٢٧٣ يجب دفع الطعام الرستين مكينة مسلماً - يجب ان يدفع لكل مسكين مدين مما يطلب على قوت اهله

٢٩٠ اذا اتفق من ولد زوجة له - اذا اقر بولده بعد

اللعان

٢٩١ ونقض فروع نفي الولد - اذا قتل لامرئته ياران

٢٩٢ اذا قال رجل رغات في الجبل - اذا قذفها بالركن

ثم قذفها بعد الحد او قبله

٢٩٣ في فروع آخر ينفذ

٢٩٤ ان كان للمنفوق عهد كوث في الحد انه لا

لا يصح بطلانه في حدوده الا خلاف

٢٩٥ كتابات القذف - اذا شهد الخروج مع ثلاثة على

اللعان في داره

٢٩٦ يجوز اللعان قبل وسع الحمل اذا اتفق منه - لا

يثبت دعوى اقرارها بالركن الا ببيعة شهود - اذا

ادعى كون المراءة امة او مشركة حال القذف - اذا

طال الحد في جهن عذابي

٢٩٨ لا حد في هذه على اليهود في الحدود - الحد

لثواني في امة - الحق لا ينسب لانه في

لوطي

٢٩٩ ولا ينسب اللعان منها ومن الرجل يقتل في حق

الاولاد من النكاح

٣٠١ كتاب العدة ومسائلة ٥٢

لا عدة على من لم ينسب ولله الا في امة هي لاهي

٣٠٢ في رأت لدم من لحيته فبطلت انصاف العدة قبل

ما تنقضي به العدة

٣٠٣ وانما هي بثلثة اشهر في زوج صغير مركة

فصل

٣٠٤ المقتدة بالاشهر اذا طلقت في اخر الشهر - اذا

طلق الحامل فولدت توأمين بينهما اقل من

سته اشهر اذا اتت بولد بعد العدة لأكثر من سته

اشهر

٣٠٥ اذا خلعت ولم يحد - عدة من موت عنها زوجها

ومن طلقها وهو عاقل

٣٠٦ عدة الامة ونقض فروعها

٣٠٧ في حد من م زوجها - عدة في الدخول - اذا

طلقها ثم حدها ثم طلقها

٣٠٨ عدة الحامل المتوفى عنها زوجها - وان المتوفى

عنها وحدها لا عدة لها

٣٠٩ عدة المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر وعشرا

٣١٠ في الحد - عدة لعدة له حدها في حد حراح

الطلقة من بيت زوجها - اذا احرمت المراءة

بالحج ثم طلقها زوجها

٣١١ في الحد - ونقض فروعها

٣١٢ في جميع الحد لا تحد الا في حد

العدة ونقض فروعها

٣١٣ في الامانة الممنوعة عنها زوجها

٣١٤ في عدة حذر من حد - عدة والامة المتقراة

في عدة ونقض فروعها

٣١٥ في عدة لزوج استبراء الامة وعدم لزومه

٣١٦ ونقض فروع اخر - اذا ملك امة جارية او ثلثها بها

٣١٧ في عدة المتوفى عنها زوجها - عدة طلاق

الامة الموزوجة - وقراة لاشتراء الامة

٣١٨ في عدة لعدة من حد - عدة في عدة - اقل

لعدة من امة

٣١٩ كتاب الرضاع ومسائلة ٢٢

في حد الرضاع المحرم - تنقض حرمة الرضاع الى

لرخصة ونقض

٣٢٠ في حد من محرم من الرضاع

٣٢١ في حد من محرم من الرخصة

٣٧١ بيان المراد من الرخصة وما يقتضي فيها - واعد
اروع هناك حديث

٣٧٢ لمن يسهل لغيره رخصة - وصحت الزوجه

المنفعة عن يحرم عليها - لاصمان على الرخصة

٣٧٤ د رخصه - وجهه الكسرة - وجات صفا -

لن عره - لا تقبل شهادة النساء في الرضاع

٣٧٥ اذا قال لمن هو اكبر منه سنا هذا يمين من الرضاع -

اذا دلل - حرمة من عرو لاده

٣٧٦ كتاب النفقات ومماثلة ٥٩

استحب ان لا يرد في الزواج على من يعمه - عموم

بها - تقدير لعمه الزوجات

٣٧٧ اذا كان احد الزوجين صغيراً لم يجب النفقة -

د حرمت وعسك دة او ممراته

٣٧٨ وصحت لعمه - د - د - د - د - د - د - د - د - د - د - د - د - د - د - د - د - د - د - د - D

احتج في امر من حرمت لعمه - د - د - د - D

٣٧٩ اذا اصر الزوج - لاسكن للبائس

٣٨٠ ولا نفقة للبائس - البائس العامل لها النفقة مسائل

نفقة الاقارب

٣٨٢ اذا كان له ابن وابنه معه ما يصل لنفقة احدهما

٣٨٣ اذا كان معسر وله امرأتان - حنف

في نفقه الغير على الغير بحق النسب

٣٨٤ أنا وحيث النفقة عليه وامتنع من اعطائه

٣٨٥ ليس للزوج اجبار الزوجه على الرضاع

٣٨٦ المواضع التي يكون الاب احق بحضانة الولد او

الام احق به - موارد سقوط حق الحضانة من الام

٣٨٧ مسائل حضانة الاقارب

٣٨٩ نفقة المملوك - نفقة الزوجه في عدته التمسكين

٣٩٠ قال ام - سوف ملى على دمه الزوج - د - د - د - د - د - D

الزوج نفقة شهر ثم مات او طلق

٣٩١ كتاب الجبايات ومماثلة ٩٦

بعض الحر بالحرية بعد اداء فاضل الدية - لا يقتل

علم تكاف مطلقا

٣٩٢ اذا قتل كافر كافراً ثم اسلم - لا يفاد بالحد بالعبد

وبعض حد باب العبد

٣٩٣ دة لبيد - لا يقتل الوالد بولده

٣٩٤ لا توث الزوجه من القصاص - اداعى بعض اولاد -

المقتول - الاطراف كالألمى

٣٩٥ د - د - د - د - د - D

٣٩٦ د - د - د - د - د - D

والشخص - اذا اشترك جماعة في جبايات اوجسه

٣٩٧ اذا قتلته بما يقصد به القتل عالياً او لا يقصد به

٣٩٨ اذا حبس صبي صبي - اذا عرجه في ل - او

القائه في اللعة

٣٩٩ يدخل قصص الطرف وديشه في النفس - وبعض

مسائل الفطخ

٣٥٠ الامام لا يامر بقتل غير المستحق عندا

٣٥١ د - د - د - د - د - D

د - على ذلك

٣٥٢ اذا امر السيد غلامه بقتل غيره

٣٥٣ اذا جعل السم في طعام وقربه الى الغير - اذا قتل

مرء صراحت له دمه وعكسه

٣٥٤ اذا زني وهو محصن - اذا امسك امراً فقتله آخر

يسمى من الردة في القتل

٣٥٥ د - د - د - د - D

وحظائهم سواء - الفصل لعبدى موحى لعود دمه

٣٥٦ الدية مرتبة الاولاد مستتهم - يجوز استيعاء

العصا لو حد من ذلك - وان لم يحصره - آخر

٣٥٧ يجوز القصاص لاحد الوترين وان عصى الآخر

صفحة	صفحة
٣٥٨	ويجوز التوكيل - اذا قتل واحد عشرة انفس
٣٥٩	اذا قطع المجنى عليه الجاني وسرى القطع الى نفس الجاني - اذا هلك القاتل قبل القصاص - اذا اشترك اثنان في قتل
٣٦١	اذا قطع الجاني من اليد م قطع آخر من اليد - لا يستفاد الاموال بعد
٣٦٢	اذا جرحه فسرى الى نفسه - الجراح عشرة وشرحه وبيان ما فيه من القصاص والدية
٣٦٣	اذا قطع يمين رجل ولا يمين للقاتل - اذا كان المجنى عليه كاملة الاصابع والجاني ناقصتها
٣٦٤	اذا قطع اصبع فسرى الى كفه - اذا اوضح رأسه فذهب صوته عنه - يجوز القصاص في الحال بخلاف
٣٦٥	في دية اعدام ايماء شيء من الرأس واللحية
٣٦٦	اذا قطع الانملة العليا ثم قطع المجنى عليه الانملة
٣٦٧	اذا قطع الجرح لعمى
٣٦٨	اذا شئت الس المقامع - دية الس اربعة
٣٦٩	اذا نادر المجنى عليه واستوفى القصاص - اجرة من قيم الحدود ويقتضى للمات - اذا قطع يد عيب او يديه
٣٧٥	اذا قطع اصبع غيره فعلى المجنى عليه - وانما يصح له ان يعقوبها وعما يحدث منها
٣٧١	ميراث من لا وارث له - اذا انفصل الجرح - ثم سرى الى نفس كفى دية القصاص في نفس - اذا قطع يده ثم قتله
٣٧٢	دية التفتيح والغلي والعلامة دية الانعام - المحصر - والعين الموراة
٣٧٣	والثالثة
٣٧٤	كتاب الديات ومسائله ١٣٧
	القتل على ثلاثة اشرف
٣٧٥	دية جعنة دية عبد المحصر دية في
٣٧٦	دية لفظ في الشهر الحرام والحرم - محمي التقليل
٣٧٧	اذا لجأ الجاني الى الحرم - دية قتل العمد - الدية ستة
٣٧٨	عنى الموصى فديته
٣٧٩	دية يثمة دية الموصى من
٣٨٠	اذا جرحه فسرى وجهه مكسر العظم - ووصل الى
٣٨١	دية شعبة الاذن - وعباب القتل - اذا جنى عليه فادعى دهاب جرحه
٣٨٢	دية لعمى دية لعمى دية لعمى دية لعمى
٣٨٣	اذا جنى على لانه - وبس فرور الجناية عليه وحكم قطع لسان الاخرى
٣٨٤	دية لعمى دية لعمى دية لعمى
٣٨٥	اذا اضطرب لعمى دية لعمى دية لعمى
٣٨٦	اذا قطع احدى اليدين من الكوع - اذا ضرب يده
٣٨٧	في دية لعمى لاصابع من

صفحة

- المقالة من الحد ١
 ٤٠٤ إذا جنى الرجل على نفسه - الدية في قتل الخطاء
 تحت اشتداء على المقالة - المولى من أسفل لا يعقل
 عن المولى عن فوق
 ٤٠٥ إذا كانت العاقلة أكثر من لده - الحد لا يمر
 ولا يعقل عنه - عدد مولات معده - حكم من
 الذي خطأ
 ٤٠٦ حكم من لدى لا يورث
 ٤٠٧ إذا سقط حائط من راس - أو سرج من راس
 طريق المسلمين - إذا أخرج ميزاباً فوقه على
 إنسان - دية الجبن الثام
 ٤٠٨ إذا ألفت لطفة - من أفرغ غيره وهو يجمع
 ٤٠٩ إذا ضرب بطشها فالت - دية الجبن موروثة
 ٤١٠ إذا قتل الألبان نفسه - دية جنين إليه - ودي
 والنصراني والمجوسي والمتولد بينهم - جنين الأمة
 عشر قيمتها
 ٤١١ دجنين الدمية عشر ديتها - إذا داس بطن غيره -
 إذا قطع راس ميت
 ٤١٢ كتاب القسامة و مسائله ١٦
 إذا كان مع المدعى ظنم لوث
 ٤١٣ إذا حلف المدعون على قتل العمد
 ٤١٤ القسامة مراعى فيه لعموم - إذا حدى وبه
 المقتول وثان القسامة واحد أو كثر - المسمون من
 القسامين
 ٤١٥ القسامة من ردح الناس - حكم كل موضع قد
 حصل اللوث - وما يثبت به اللوث - موارد التي يثبت
 فيها القسامة ومالا يثبت
 ٤١٦ يثبت عدد في لأطراف القسامة
 ٤١٧ إذا كان المدعى والمدعى عليه واحداً أو أكثر -

صفحة

- ٣٨٨ دية الأمانة الأربع والأبهام - في شلل الرجل إذا
 كسر يده فحشرت
 ٣٨٩ إذا قطع غير أعور - ومن دعت عنه - إذا قطع لأعور
 واحد من عيني من له عسان - إذا كسر يده
 ٣٩٠ المروثة من أهل الرجل التي تترك ديتها في الأروث
 المعسر
 ٣٩١ دية جملتي المروثة - دية الأصماء وإن كان حديداً
 ٣٩٢ دية مصتبر ولذكر
 ٣٩٣ دية بعض الأصماء الممونة - إذا شلل عصبها من
 مقبر - دية الترقوتين والإصلاص - إذا ظلم في وجهه
 ٣٩٤ إذا كسر عظاماً فاجبر - حكم الجراح المشرى -
 دية اليهودي والنصراني والمجوسي
 ٣٩٥ حكم من لم يبلغه الدعوة - دية الجناية على الصد
 ٣٩٦ إذا جنى على العبد جناية تعيط بقيته - أنكالت
 الجندية على العبد ما يجب بها نصف قيمته - دية
 ذكر العبد - دية النفس في قتل الخطاء على العاقلة
 ٣٩٧ دون ما كان عبداً مسلماً - حكم قتل الحر و
 الممدون
 ٣٩٨ حدية أم الولد - إذا سطم فارساً صمان
 ٣٩٩ إذا سطم صماً متعمدين القتل - القتل بجبر
 السطو يمكن أن يكون عمداً محصاً - إذا سطم
 السيفتان
 ٤٠٠ إذا ألق متاعك في البحر - دية قتل الخطاء
 وأنها مؤجلة - في تسيير العاقلة
 ٤٠١ العاقل لا يدخل في الحمل
 ٤٠٢ الدية لا تعمل عن الصنات - وإن ابتدأها -
 الدية النافعة مؤجلة كالدية الكاملة
 ٤٠٣ حكم المومر والمتوسط - الفقر الذي تعدله

صفحة

صفحة

فيما اذا لم يكن لوث ولا شاهد - ويمنع خروج اللوث والقمامة

٤١٩ كتاب كفارة القتل ومسائلة ١٧

لا يجب ان ياتى من لدن المذنب والحد - اذا قتل مسلماً او مؤمناً في دار الحرب

٤٢٠ اذا حصل من تعزيم مدار الاسلام - اذا قتل اسير في ايدي الكفار - قتل المذنب يجب فيه تلك كفارات

٤٢١ يجب ان ياتى - بعد التوبة - يجب ان ياتى بقتل

المذنب - ويجب في حق الصبي والمجنون والكافر -

اذا اشترك جماعة في قتل رجل

٤٢٢ يجب ان ياتى - لا يجب ان ياتى

٤٢٣ يتحقق الجناية من البحر

٤٢٤ حكم من استعمل عدداً - لا يجب ان ياتى - لا يجب ان ياتى

فقتل بسيفه

٤٢٦ كتاب النافي ومسائلة ١٨

النافي من حرج على امام عادل - اذا اختلف النافي

على العادل نفساً

٤٢٧ حكم مانع الزكوة بعد انقضاء من

٤٢٨ لا يجب ان ياتى - لا يجب ان ياتى - لا يجب ان ياتى

العادل

٤٢٩ حكم من سرق من اهل البيت - اذا سرق من اهل البيت

مع اهل البيت اهل العدل - اذا نصب اهل البيت

قاصداً

٤٣٠ في رد شهادة اهل البيت - حكم المقتول من اهل

البيت والعدل

٤٣١ القاتل عمداً لا يبرأ - يجوز الدفاع عن النفس -

والمال ما يجوز به عكر النية - اذا اتى اهل البيت

موجب الحد

٤٣٣ المرأة اذا ارتدت لا تقتل - معنى التزديق -

المرتد على مرتين

٤٣٤ من ارتد على استنائه متى تأبى فقط عنه الحد -

الاستنابة واجبة

٤٣٥ لا يجب الاستنابة مقدراً عند اصحابنا - اذا ارتد عن

قطرة داء ملكه عن ماله

٤٣٦ اذا حلف الميت للمرتد ما لا يملكه ورثه مسلمون -

من وراء الصلاة مفسد - لا يجوز واحدة كان كافراً

المرتد اذا اتى مدار الحرب لم يجر ذلك مجرى

موته

٤٣٧ حكم ما يتولد للمرتد بعد ارتداده - اذا لقن

الدمي الدمة - ما ينقض الحرية يروى عنه ائمه

٤٣٨ كتاب الحدود ومسائلة ٥٥

يجب على اثني الرجم - حكم المحصن اذا كان

شخصاً او شيخاً او صبياً

٤٣٩ الكفر عبارة عن غير المحصن - وحكمه اذا اراد

٤٤٠ لا ينفى على ائمة ولا على ائمة - ما يشبهه لاحسن

اذا مكنت الماكلة المجنون من نفسها

٤٤١ ما يثبت به اللواط - حكم الرجل اذا وجد مع

امرأه اجسده - والمرأة ان وجدت حتى

٤٤٢ استنفاذ حصو الحد - الفرق الحد على جميع

لنن - اذا اقتدرات محرم - لا يجب على الشهود

حضور المرحم

٤٤٣ لا يجب الحد - ان لا ياتى رابع مرت - وحكم

الرجوع عنه - العرض المأبوس منه اذا رجع

٤٤٤ لا يجب الحد - لا يجب ان ياتى - لا يجب ان ياتى

ما يشبهه مفعوله - اذا اخطأ فبوق

٤٤٥ ان اتى بهيمة عليه الثمر من - حكم احتلال الشهود

- وما اذا ولى ذات محرم بعد ان ملكها - اذا

اسايراه للوطى موطنها

صفحة

٤٤٦ شرائط الاحسان - اذا عقد الكسح ذات محرم له

٤٤٧ اذا مات شهيد بعد شهادة لا يشرع له

الشهود في مجلس واحد

٤٤٨ حصر عدد مشهودين في دار واحدة

٤٤٩ اداوت شهادة واحد من الاربع

٤٥٠ حكم الرابع عن الشهادة بعد المرحم اوقبله - لاحد

للمشكره على الزنا - حد زنا المسد والامة

٤٥١ للسيد اقامة الحد على عبده - والفروع المتناسبة

٤٥٢ ادا وجد رجل قتيلا في دار رجل

٤٥٣ اذا اختلفت الشهود في محل الزنا - حد

اقام الزنا

٤٥٤ شروط احسان الرحم

٤٥٥ اذا قذف السيد موصفاً وجب الحد

٤٥٦ مسائل حد القذف وانه مودوث - اذا اختلف

القذف والمقذوف - التبريس بالقذف ليس بقذف

٤٥٧ اذا جدد الزاني اربع مرات - حد

٤٥٨ كتاب الرقة ومساائله ٥٦

الصاب الذي يقطع به رمع دينار - وببعض الفروع

٤٦٠ اذا ادين رجل بالسرقة لا يحد له

سرقة السرقة

٤٦١ كذا موضوع كان حرراً لثمة فهو حرز لجميع

الاشياء

٤٦٢ حرز الابل - حكم الاشتراك في الرقة - ومقتضى

فروعه

٤٦٣ اذا اكمل الصاب شتمه الرقة - حكم دبح الناة

في الحرز

٤٦٤ اسق سواد في داره - وسرقة فيمنه سواد

فلم يقطع حتى قصت قيمته - او ملك الرقة

٤٦٥ وببعض فروع الرقة والحرز والتمليب

صفحة

٤٦٧ لا يقطع في غير المعدد - الناقب يقطع اذا اخرج

الكفن

٤٦٨ اذا سرق تصايا من حرز وجب القلع

٤٦٩ موضع غطه لاحد سرقة حد اثم

٤٧٠ الدمي المتظاهر لشربه الخمر والمستأمن - اذا

سرق في داره

٤٧١ حكم حد لامة - حكم اربعة عدي عن

واحدة

٤٧٢ لا يثبت الحد الا بالاقرار عرين - وحكم الرجوع

٤٧٣ اذا ادين رجل بالسرقة لا يحد له

لغائب وكيل

٤٧٤ حكم العبي السرقة بعد القلع - سرقة العبد من

مولا

٤٧٥ سرقة بعض الارحام من بعض - واحد الزوجين

من الآخر - اذا سرق من بيت المال

٤٧٥ اوشى من الملاهي - او من جيب غيره - معنى

٤٧٦ حكم من سرق من بيت المال

٤٧٧ حكم اقرار العبد بالسرقة - حكم الدافع عن نفسه

٤٧٨ اذا سرق العالم زائداً عن مقداره

٤٧٩ كتاب قطاع الطريق ومساائله ١٥

٤٨٠ حكم من سرق من بيت المال

٤٨١ حكم من سرق من بيت المال

٤٨٢ حكم من سرق من بيت المال

٤٨٣ حكم من سرق من بيت المال

٤٨٤ حكم من سرق من بيت المال

٤٨٥ حكم من سرق من بيت المال

٤٨٦ حكم من سرق من بيت المال

٤٨٧ حكم من سرق من بيت المال

٤٨٨ حكم من سرق من بيت المال

٤٨٩ حكم من سرق من بيت المال

٤٩٠ حكم من سرق من بيت المال

٤٩١ حكم من سرق من بيت المال

٤٩٢ حكم من سرق من بيت المال

٤٩٣ حكم من سرق من بيت المال

٤٩٤ حكم من سرق من بيت المال

صفحة

٤٨٩ اذا جرح المحارب جرحاً - ردد من رده عليه الحد

٤٨٢ اذا تاب من عليه حد من حدود الله - اذا اجتمع لضع مع بعض الحدود

٤٨٣ احكام المحاربين تتعلق بالرجال والنساء

٢٨٤ كتاب الاثرية ومثاله ٩٥

من شرب الخمر وجب عليه الحد - بيان الخمر المجمع على تحريمها - كل شراب مكر قليله كخير سواه

٢٩٠ من جرح نفسه - حكمه - دفع حرام

٢٩١ من جرح نفسه

٢٩٢ اذا مات بسبب الحد والله - حكمه - جاز

٢٩٣ بقاء حد شرب الخمر بالسوط - التبرير الى الامام - ردد من رده

٢٩٤ لا يعدم الحدود في الساحد

٢٩٥ كتاب قتال اهل الردة ومثاله ٦

اذا ارتد الزوجان ثم رزقا ولداً - اذا قتل مسلم مرتداً فان رجوعه

٢٩٦ اذا اكره على كلمة الكفر - لا اعتقاد بكلمة الكفران - حكم تكرار الاعداد

٢٩٨ كتاب صولة المهيمة ومثاله ٧

اذا سالت المهيمة على انسان - من رجل يد رجل - اذا اطلع على بيت رجل فسطر الى حرمه

٢٩٩ اذا ارسل ببيعة ليلاً غاطت زرعاً - اذا رك او دابة عسر - اذا دخل دار قوم عقر - كنههم اذ وقع في

صفحة

٥٠٠ كتاب الصير ومثاله ٢٥

الجهاد فرض على الكفاية - اذا عرت طائفة بغير اذن الامام - اذا غسم المسلمون خيلاً وحملاً فواخذها منهم

٥٠١ حاكم - صغار الصومع - ومن لم اتبعه الدعوة

٥٠٢ لا تقام الحد على المسلم في ارض العدو - لا يملك المشركون اموال المسلمين وان حازوها

٥٠٣ حكم اعدان العربي وماله - في حكم اسلام العربي وماله

٥٠٤ مكة فتحت عنوة - اذا ولى بمصر الفاتحين جازمه

٥٠٥ اذا دخل مسلم دار العرب بأمان فسرق منهم شيئاً - اذا سار الزوجان العربيان

٥٠٦ اذا حبت المرأة مع ولدها الصغير - حكم التفريق بين الاموين وغيرها - اذا مبي صبي مع ابويه

٥٠٧ من جرح نفسه - حكمه - دفع حرام

٥٠٨ اذا خلس المشركون اميراً على مال موجه لهم

٥٠٩ كتاب الحرية ومثاله ٢٢

لا يجوز اخذ الحرية من عباد الاوتان - ويجوز من اعدائهم

٥١٠ اذا شئ لا يؤخذ منهم بحرية - انصار المدكور في آفة الحرية - انفسق لاحد منه عليه - و - وانصار المدكور مع يؤخذ منهم بحرية

٥١١ لير بحرية حد من موكول الى نظر الامام - واجب الجزية على من لا كسب له ولا مال - اذا وجبت الجزية على الذي تهافت واصلم

صفحة

٥٢٥ حكم السمك ادامات في الماء - واحتف أنفه - لا
يجل ابتلاع السمك البحر الصغار - دم السمك طاهر

٥٢٦ كتاب الصحايا ومسائله ٣٩

الاصحمة سنة مؤ كدر - ١٩ - ١٩ - ١٩

٥٢٧ لا يكره لمن يرمد الصحبة يوم العيد ان يعلق
وأنه - يعجزى الثنى عن كلشي - ويبصر اصل
الاصاحي

٥٢٨ وما يكره منها - ويان وقت الدبح

٥٢٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩

٥٣٠ لا يؤكل ما تدبح لغير الفلقة - احتجاب الصلاة

٥٣١ يكره ألبان الراعي من الجسد قبل الرد - اذفطمت
رقع الدبحة من ففاه ثم دبحت

٥٣٢ اذا اوجب على نفسه اصحبه بالقول او بالنية - اذا
انلفت الاصحية التي وحت عليه - يصور الانتفاع
بطن الاصحية - ويركوا

٥٣٣ - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩

٥٣٤ اذا غير اصحية بالندرتم دبحها اجبى - دسح
الاصاحي مكروهة بالليل - احتساب الاكل من
الاصحمة

٥٣٥ لا يجوز بيع جلد الاصحيد - ما يعجزى من الهدى
الواحد والتطوع

٥٣٦ دم النحر يسمى ماء - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩

٥٣٨ كتاب الاطعمة ومسائله ٣٨

٥٣٩ العوان على صريين طاهر - ونجس - الكلب

صفحة

٥١٢ اذا صالح العشر كبر لحرمة على ان تكون الارض
لهم منكوم - د دحر حر من الماء - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩

٥١٣ اذا هادن الامام المشركيين على شرط ويجوز للامام
ان يصالح قوماً على شيء - اذا انتقل الفمي الى دين
يفرأه عليه

٥١٤ اذا ربا المهادن او فعل ما يوجب الحد اقيم عليه
الحد

٥١٥ كتاب الصيد والدباجة ومسائله ٣٦

لا يجوز الصيد الا بالكلب - الكلب يكون معلماً
ثلث شرائط - اذا صيد بغير الكلب المعلن

٥١٦ لا يجوز اكل ما تصطاده جوارح الطير
السمية واجبة عند ارسال السم - والكلب وعند
الدبح - اذا مضى الكلب الصيد لم ينحس به

٥١٧ اذا امر الكلب بمضغ السم - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩

٥١٨ اذا امر الكلب بمضغ السم - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩

٥١٩ اذا امر الكلب بمضغ السم - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩

٥٢٠ من غير ارسال صاحبه
وبعض مسائل الصيد

٥٢١ كبر حيوان بمضغ سمى ذكوة اذا - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩

٥٢٢ كبر ذكوة - لا تحمل التدكية بالي ولا
بالفر

٥٢٣ لا تجوز دبايح اهل الكتاب - لا يجوز ادك - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩ - ١٩

٥٢٤ اذا امرى شغصاً بظنه حجر أقبان صيداً اذا ملك
صيداً فقتل لم ير ملكه عنه - اذا قتل المحل صيداً

٥٢٥ الاجراء المحرمة من لحوس - لا يؤكل من حيوان
الماء الا بعض انواع السمك

4555

[illegible]

٥٤٧ كتاب المنيق و مائله ٤٠

المحافظة على الاندماج وليس الانحياز - حكم
للمدعى بالعموم - والمحافظة بالتيقن والعقل -
مهور لغير الاعمال ان يعطى الحق
٥٤٨ - مهور موزع الحق - الاعتدال في الحق بالهادي -
مهر له - مهور موزع

۵۴۹ کتاب الایمان و مسائلہ ۱۰۸

الأيمان مكروه وعبر عكروه - و بيان المكروه من المجرى

٥٥٠ كل يمين كان حلفها طاعة لم تلزمه الكفارة على حلفها - اذا قال انا يهودى لافعلت كذا - اذا حلف على نعم لكذا - و مر' في حلف - حلف على مستقبل ثم حاله

تمت

[illegible]

صفحه

۵۶۸. او حلف بر کسی عهد نیتند عهد

۵۶۹. او حلف بر کسی عهد نیتند عهد

اولی دهر

۵۷۰. او حلف بر کسی عهد نیتند عهد

او حلف بر کسی عهد نیتند عهد

الفیس

۵۷۱. او حلف بر کسی عهد نیتند عهد

استوفی حقی

۵۷۲. او حلف بر کسی عهد نیتند عهد

او حلف بر کسی عهد نیتند عهد

بعدالاین - او حلف بر کسی عهد نیتند عهد

حلف بر کسی عهد نیتند عهد

۵۷۳. و بعض الفروع المناسبه للمقام

۵۷۴. او حلف بر کسی عهد نیتند عهد

۵۷۵. او حلف بر کسی عهد نیتند عهد

۵۷۶. او حلف بر کسی عهد نیتند عهد

او حلف بر کسی عهد نیتند عهد

۵۷۷. او حلف بر کسی عهد نیتند عهد

او حلف بر کسی عهد نیتند عهد

او حلف بر کسی عهد نیتند عهد

۵۷۸. او حلف بر کسی عهد نیتند عهد

۵۷۹. او حلف بر کسی عهد نیتند عهد

او حلف بر کسی عهد نیتند عهد

او حلف بر کسی عهد نیتند عهد

۵۸۰. او حلف بر کسی عهد نیتند عهد

او حلف بر کسی عهد نیتند عهد

او حلف بر کسی عهد نیتند عهد

۵۸۱. او حلف بر کسی عهد نیتند عهد

صفحه

۵۸۲. کتاب النذر ومسائله ۴۰

اذا قاله على ان اصوم ولم يجعله جزاءً على غيره

- اذا نذر ان يمشي الى بيت الله فركب

۵۸۳. اذا نذر ان يمشي الى مسجد النبی ص مثلاً وجب

اذا قاله على ان اصوم ولم يجعله جزاءً على غيره

۵۸۴. اذا قاله على ان اصوم ولم يجعله جزاءً على غيره

- اذا نذر ان يمشي الى بيت الله فركب

۵۸۵. بعض الفروع المناسبه للمقام - اذا قاله على ان

اصوم كل خميس

۵۸۶. اذا نذر ان يصوم يوماً بمسببه

او حلف بها لا دخلت الدار

او حلف بها لا دخلت الدار

او حلف بها لا دخلت الدار

او حلف بها لا دخلت الدار

۵۸۸. کتاب آداب القضاء ومسائله ۴۴

او حلف بها لا دخلت الدار

او حلف بها لا دخلت الدار

۵۸۹. او حلف بها لا دخلت الدار

او حلف بها لا دخلت الدار

او حلف بها لا دخلت الدار

۵۹۰. او حلف بها لا دخلت الدار

او حلف بها لا دخلت الدار

۵۹۱. او حلف بها لا دخلت الدار

او حلف بها لا دخلت الدار

او حلف بها لا دخلت الدار

۵۹۲. او حلف بها لا دخلت الدار

او حلف بها لا دخلت الدار

۵۹۳. او حلف بها لا دخلت الدار

او حلف بها لا دخلت الدار

صفحة	صفحة
٥٩٤	٦٠٨
ادانته اعلیٰ الحاکم بانه حکم بما ادعاه المدعی	تقبل شهادته النساء علی الامراء فی موارد
٥٩٥	٦٠٩
لا يجوز بحکم من ادعی انی و من ادعی انی و من	کل موضع تقبل منه شهادة النساء علی الانفراد لا
٥٩٦	٦١٠
اجزه لقسم علی قدر الانشاء - کل قسمة کان	الحکم الا ما رجع صحت - التقادف اذا تاب
٥٩٧	٦١١
فيها سرراً لم يجز للمتنع المنعور عليها	من شرط التوبة من القذف ان يكذب نفسه
٥٩٨	٦١٢
اذا كانت بينهما علي ملك فقالا للحاکم انهم	ولا بد من حلف المدعی من القذف - المدعی - المدعی -
٥٩٩	٦١٣
اذا ادعيا ما في حله واحدة عند الحاکم - دا	من كان متصرف في شيء حار الشهادة له - يجوز
٦٠٠	٦١٤
المدعی لی بینه عائیه - اذا سكنت المدعی عليه	عند المدعی - المدعی - المدعی - المدعی - المدعی -
٦٠١	٦١٥
يجوز للنساء علی المأثبات فی الجملة - شاهد الزور	مع اليمين المدعی فی الاموال
٦٠٢	٦١٦
يجوز و يسهل	اذا كان مع المدعی شاهد واحد فله اختيار
٦٠٣	٦١٧
يسمح للحاکم ان يحکم لوالديه	بمن المدعی عليه - لا يثبت الوقف بشاهد واحد مع
٦٠٤	٦١٨
كتاب الشهادات ومسانئه ٨٥	اذا مات ايمان وخلفه ذمالة علی ميرته وعليه
الشهادة ليست شرط فی انعقاد شيء من العقود	من - او خلف تركته وعليه دين
٦٠٥	٦١٩
حقوق فلا تثبت بشهادة النساء الا الزنا	اذا ادعی رجلاً من ولدتها - اذا كان في
٦٠٦	٦٢٠
المكاح والملاق وكله لم تكن مالا ولا المفسود	يدع عند قاضي آخر عليه ان هذا عبده - الايمان
٦٠٧	٦٢١
منه المال الا بشهادة رجلين - اذا علی عود عده	عند المدعی من المال
٦٠٨	٦٢٢
يجزم بالحاکم بالشاهد واليمين فی الاموال عندنا حکم	لا يثبت حلف المدعی من المدعی - المدعی - المدعی -
٦٠٩	٦٢٣
الحاکم تنص شهادة الشهود	استحباب لا شرط - الحالف علی فعل نفسه يحلف
	على القطع والثبات
	٦٢٤
	اذا تبين ان الشاهدین كانا فاسقين قبل الحکم
	٦٢٥
	دعی حرم مدعيه من المدعی - المدعی - المدعی -
	اليمين
	٦٢٦
	ارسل المدعی عليه المدعی - المدعی - المدعی -
	حلف المدعی عليه - ثم اقام المدعی الشك

صفحة	صفحة
٢٣٣	أذا كان بينهما عداوة ظاهرة لا يقبل شهادة
٢٣٥	أحدهما على الآخر - يقبل شهادة الوالد لولده
٢٣٦	والعكس - ولا يقبل شهادة الولد على والده بحال
٢٣٧	في شهادة جعفر بن محمد
٢٣٨	في شهادة جعفر بن محمد
٢٣٩	أذا كان مع أحدهما شاهدان ومع الآخر شاهد
٢٤٠	وأمرأتان فدللتا - إذا طلب المأهول عليه حلف
٢٤١	المدعى مع شاهده
٢٤٢	في رواية جعفر بن محمد بن جعفر
٢٤٣	الكشف - إذا تراضى البتشان ولا ترجيح أقرع
٢٤٤	بينهما
٢٤٥	أذا ادعى داراً في يد رجل وأمام أبيه على يده
٢٤٦	في رواية جعفر بن محمد بن جعفر
٢٤٧	وحالها فاصت
٢٤٨	أذا كان في يد رجلين بطل مجبور المسب فادعياه
٢٤٩	في رواية جعفر بن محمد بن جعفر
٢٥٠	أذا انتزك انسان في وطن امرأة فسيظهر واحد
٢٥١	في رواية جعفر بن محمد بن جعفر
٢٥٢	أذا اختلف الزوجان في متاع البيت
٢٥٣	في رواية جعفر بن محمد بن جعفر
٢٥٤	كتاب العتق ومثاله ١٩
٢٥٥	أذا اعتق شركاً له من عبد
٢٥٦	أذا اعتق عبده عند موته وأحال له غيره
٢٥٧	في رواية جعفر بن محمد بن جعفر
٢٥٨	يعتقون على من ملككم

صحة

$\frac{d}{dt} \left(\frac{1}{2} m v^2 + U \right) = -\nabla \cdot \mathbf{F}$

٢٥٧ إذا تعدد رحلان على النمرود والنفل والأرث -
 ١. تعدد ما لم يثبت عليه الولاء - إذا اعتق مسلم
 باور أو غيره من غير مسلم

٦٥٣. أم. ق. لا يقع الإقوله انك حر صبح القصد -
اعتق المكاتب بالاداء - اذا اعتق عبداً عن .

601 لا يعم الحق بشرط ولا يعمي

٦٥٥ كتاب المکاتب ومسانده ٢٥

يستحب للسيد رحمه الله الصدق اذا دعاه الى الصلابة -
لا تصح عكافة الصبي حتى يبلغ - مياي المراد من
الصبي في قوله تعالى اد علمتم يومئذ غير آ

٦٥٦ إذا عدم البعد الثقة والكسب - مسح الكتابه حاله
ومؤجلة باحل واحد وباحلین

٦٥٧ أما كاتب الرسالة فاحمد بن صفه واحمد بن

٦٥ د. طاب نفس و جلد و روحه صحت جو
٦٥٩ لا تصح كتابه السيد والمجتبون - انما تمت في
مدان نصف مكاتب

٦٦٠ الحكامة على مربيين مشروطة ومطلقة

٦٩١ الكتابة لارمه من جهة السيد وحداثة من جهة
السيد - اذا مات المالك المشروط عليه وخلف
به

٦٦٢ إذا كانه على مال يؤديه في نجوم معلومة فيسائه
بمال في نجم واحد - إذا اشترى المكاتب جارية
صح شرائه - إذا كاتب عمده واليد تجب عليه
الزكاة

42110

٢٤٣ إذا اختلف السيد والعبد في مال الكتابة أدى
لصده - إذا كان له مكانان أدى أحدهما، لم يلزم
بغيره.

٩٦٤. بجوران بکات عمده علی المروسی - ویس فروع
المکانہ

١٦٥ حصار و بیا آمدن من - حج و عمره
و طراحتہ الکاتبہ

٢٦٦ يجوز بيع المال الذي على المكاتب = لا يجوز
بيع المكاتب إلا بعد مجزئته عن أداء مال الكتاب
ر ١٠٠٠ ر ١٠٠٠ ر ١٠٠٠

٢٢٢ كتاب المدير ومناظرة ٢٢٢

إذا قبل لصده أدامت عاتت حرمه إذا قبلت مدبر
أو مكاتب لا ينفق به تدبير ولا كتابة التدبير شرط
لا يحرم المدبر نفسه بصفة حرمه لا يجوز فيه
المال

٦٦٨ اذا دبر عده ثم اراد يبعده حذر - اذا دبره ثم رجع -
او ادعى به لرجل كان رجوعاً - اذا اراد المدعي
اواق.

٦٦٩ اذا ارتد المسلم ثم دبر محلو كذا - اذا ادعى المدير على سيده المدير فانكر السيد = اذا دبر محلو كذا ثم كانه

٢٧٥ السيد وطى امته المدبرة - اذا وبراقتك وبعثت
 حبيبك من عزم وورثه وحق من يملأه
 حبيبك يدور من العبد

٦٧١ در معادله واحد بعد از آخر ادا در لکاف
عند فاعلم العدد

٦٧٧ قدیر السبی ووصیته اما لم یکن مجیراً - المدیر
مصر من الناحية

۹۷۳ کتاب امهات الاولاد و مسائله ۴

د ستولده مه فرمائه ست لهدجره لاسالاد

۹۷۴ د اسموالده دمه مه مسم د ب م

۱. حق ده سره واداره

۹۷۵ د ب موم به جمعه فهرست امجفد م م

۹۷۶ د ب موم به جمعه فهرست امجفد م م



المجلد الثاني

من

كتاب الخلاف

في الفقه

تصنيفه :

شيخ الطائفة الإمام أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي

الطوسي

قدس سره

الطبعة الثانية

في عن نسخة طبع بمطبعة مازن في شهر ١٢

على نفقة

المحتاج أبي عمرو بن يعقوب الحاج محمد حسن كورمانلو « د - شه بوفارسه

في شهر ربيع الأول »

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الخلاف

كتاب احياء الموات

مسئلة ١ الارضون العمرة في بلاد الاسلام التي لا تعرف لها صاحب معين
للأهمل خاصة وقال ابو حنيفة إنما يملك ما أحيىء وأرض الأهمل في ذلك ، وقد الشافعي
لا يملك

أرض
لا يملك
مسئلة

[دليلنا] إجماع الفرق عني أن تكون أرض الموات للأهمل خاصة وقتها من
حيث لا يقال ولم يقتضوا من ما يكون في الإسلام وبين ما يكون في دار الحرب

مسئلة ٢ الأرضون للعمرة في بلاد لشرك التي لم يحضر عندهم أحد للأهمل
خاصة وقال الشافعي كل من حدها من مشرك ومسلم فيه يملك بذلك
[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الأولى سواء

أرض
لا يملك
مسئلة

مسئلة ٣ الأرضون الموات للأهمل خاصة لا يملك أحد من الأحياء إلا أن دون
له الأهمل وقال الشافعي من أحيىء مملكتها دون له الأهمل أولم دون وفي أبو حنيفة لا
يملك إلا دون وهو قول مالك وهذا مثل ما قلناه لأنه لا يحتفظ عنهم أنهم قالوا هي
للأهمل خاصة من الظاهر أنهم يقولون لا يملك لها

أرض
لا يملك
مسئلة

[دليلنا] إجماع الفرق وأخبارهم وهي كثيرة وروى عن أمي صلعم أنه قال
ليس للعمرة الأملاك من نفس أهله وإنما تطيب نفسه أو أوله فيه

مسئلة ٤ أرض الأهمل للدمي في أحياء أرض الموات في بلاد الإسلام فيه

أرض
لا يملك
مسئلة

ممنث لأذن وبه في أبو حنيفة وقيل الشافعي لا يجوز للأمام أن يذن له من أن يذن له فيه فأحيائها لم يملك .

أدلت قوله عنه السلام من حيا ، ما منه فهي له وقوله من احتاط حائطا على الأرض فهي له وهذا عام في الجميع .

مسئلة ٥ إذا أحيى أرضا مواتا نفق العامر الذي هو لغيره يذن للأمام ملك للأحياء وبه قال الشافعي غير أنه لم يفتي أن الأمام إذا ماله لا يملكه لأن في ذلك ضرراً على هذه العامر .

دليل قوله عنه السلام من أحيى أرضاً ميتة فهي له وكذا في الأحياء الأخر يبر على ما فيه لمعومها وروى في التي ^{في} قطع الدو ، لم يدسه فقد روي من يبي قدره فهل أهم بوعده من رهرة . كره عثمان بن أم عند فقال لشي ^{في} لم يمسس الله ربه والله لا يدسه . قد لا يؤخذ لتسبب مهم حقه

مسئلة ٦ الأمام المعصوم الذي يذهب إلى ما منه لا يحمي للأمام لمعصومه لعدم تسببها في الشافعي أن إذا لمعصومه لم يكن له ذلك ، أن حياه لعدم التسبب فيه فو لأن حدها ليس له ذلك ، الذي أن له ذلك وهو الصحيح عند صحابه وبه قال أبو حنيفة

دليله فاقب لدلالة على عصمته فإن كنت ذلك قال ما يفعله المعصوم يكون صواباً وحجة ولا تأخذت أن لموات ملك للأمام وإذا كنت أنها ملك له وبه لا يحمي لأن من لمعصومه لا يحمي ما فيه من اختلاف وروى أيضاً أنه قال عنه السلام لأحمي الله ورسوله ولأئمة المسلمين

مسئلة ٧ للأمام أن يحمي للجنس المعصوم في سبيل الله وبهم الحرية ونعم الصدقة ، نصو له وبه في الشافعي أن يذر له أن يحمي وقال مالك لا يحمي للجنس التي للمجاهدين .

أدلت أنه قد بين أن الموات ملك له وإذا كان ملكه فله أن يحمي له شيء لأن ما ذكره مصححة عامة للمسلمين فحب أن يجوز لها (له) الحمي

في حرمة
مخالفة عمل
النبي ص

مسئله ٨ ما حرمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وند لا يجوز حله ولا
نقصه لاحد بعده وقال الشافعي ينظر فان كان السب الذي حرمه له نفي لم يحرر نفسه
و كان السب قد زال منه وحيث احدهما يجوز لان لمعنى لدى له حتى قد زال
والثاني وهو الصحيح عندهم انه لا يجوز

دليلاً هو انه قد ثبت ان فعل النبي ﷺ حجة في شرع يجب الاقتداء
به فيه فلا يجوز مخالفته من قوله ومقصوع اي انه لمصلحة المسلمين وما قطع بانه
لمصلحة المسلمين لا يجوز بعده

في حجة
عن الامام
كعب بن النضر
ص

مسئله ٩ ما حرمه الامام بحري عندهم محرم ما حرمه النبي ﷺ من غير هو
وعنه من الائمة ائمة من مقدمه او غيره غير الامام باذنه جاز ذلك فاما غيره فلا
يجوز له ذلك بحال وقال الشافعي يحرر من غير ذلك هو او غيره من الائمة او احياء
رحل من الزينة دور الادم صبح ذلك وملته حرمه وما اذا احياه رجل من الزينة
بغير اذنه فهل يحد فيه قولان وقبل وحيث احدهما لا يحد والثاني يحد
دليلاً به قد ثبت ان فعله حجة ومقصوع على صحته وما كان كذلك
فلا يجوز مخالفته .

في معناه حرم
النسب و
العين

مسئله ١٠ حرم الشراء بمون دراعاً وخبر بم العين خمس مائة دراع وقد قال
ابو حنيفة وقد الشافعي على قدر الحاجة اليه ولم يحد بل قال على ما حثرت به
المادة .

[دليل] اجماع الفرقه و حناهم وقد ذكرنا في الكتاب الكبير وايضاً
روى عن النبي ﷺ انه قال حرم الشراء بمون دراعاً ومن قال ان ذلك ليس على
حجة التحديد فعله الدلالة لان طاهره التحديد

في حكم التباين
الى المعنى

مسئله ١١ اذا سبق مسان الى المعادن الصاهرة اقرع سب الامام من خرج
اسمه قدمه لئلا حد حاجته ولتفعي فيه ثمة احوال احدها مثل مقلده وهو الصحيح
عندهم ولثاني انه محير تقدم من شاء منهما والثالث يقيم غيرهما في احدهما فيه و
بقسمه بينهما .

[دليل] إجماع الفرق على أن كل امر مجهول فيه الفرقة وهذا من المشتبه

فوجب الرجوع فيه اليها

في حكم
المشتركات

مسئلة ١٤ لا يجوز للأمام أن يقطع حداً شيئاً من التواريخ والطرفات
والأخبار الحوابع وقد اشاعى لبعضهم أن يقطع ذلك

دليلاً [أن هذه المواضع لا يملكها أحد بعينه بل الناس فيها مشتركون] و
دائم يملكها أحد ومن نت لبطلان إقطاعها فعمد الدلالة

في حكم
ماء الشرب إذا
مات الأحياء

مسئلة ١٥ إذا مات الشرب بالأحياء وخرج ماؤها فهو حق بمائها من غيره
يقدر حاجته وحاجة ماشيته وما يعمل على ذلك يحب (وحب) عليه بدله لغيره لاحتجته له
للشرب له ولماشيته ولا يحب عليه بدله لسقى رعد بل يشحب له ذلك ويؤيد في الشافعي
وقال أبو عبد بن حنبل: لا يحب له ذلك لسقى غيره وسقى ماشيته وسقى راعه
ولا يحب على حال وفي الناس من قال: لا يحب عليه بدله إلا عوض الشرب لما شربه له
الرابع ومنهم (فيهم) من قال: لا يحب عليه بدله عوضاً عما لا عوض ولا

[دليلاً] ما رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ في من مع فضل لما لمع به الدلاء
مدحه الله فضل رحمة يوم القيامة وفيه ذلك أحدهم أنه يؤمن على الميع قدر على
وحوب الدين والثاني لا يحب عليه الدلاء إلا عوضاً في الثالث دية على أن العوض
هو الذي يحب بدله دون ما يحتاج إليه لنفسه وما شته ورأى أنه الرابع أنه دية على
أنه لا يحب ذلك لما شته دون غيره وروى عن ابن عباس عن النبي ﷺ أن الله عند واليه
قد الناس شركاء في ثلاث الماء والدار والمال وروى جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ
نهى عن بيع فضل الماء ولا يملك فضل ذلك الأعلى هذا الموضع

كتاب الوقوف والصدقات

مسئلة ١ اذا تلفظ بالوقف فقال وفقت وحسب و حذف وسكت و قصص
الموقوف عنه او من شاكى عنهم لزم الوقف وبه في جميع المقامات الشافعي وسره
وهو قول ابن يوسف ومحمد غير انه لم يعتبر منهم احد لقصص غيره و هو محمد و
وي عيسى من مال ابن يوسف لما قدم بغداد كان علي بن ابي طالب في جميعه في مع
وقوف وجدته اسمعيل بن مرهم بن علي بن عوف عن ابي عمر فقال
هذا ليس احد اخلافة ولو ساهى لي ابي جميعه لقال به مع حميد بن سعد و
يوسف ان حكم الحاكم بالوقف لزم وان لم يحكم لم يدره و كان لواقف واحد ان
شاء بعد ان شاء و هذه وان ماتت و نه و اوصى بالوقف لزم في سكت و ناقص لانه
حسب لوقف لزم في ثبته اذا اوصى به ولم يحكمه لزم في حرره من صد الموقوف ان
يحرره ولم يؤخره ولا لزم في جميع ماله في حال صحته

في ربه
١٠٠

دليلنا اجماع الفرقه فانهم لا يحتفون فيه و خصاعهم حقه و في دفع
عن ابن عمر بن الخطاب من مالهم من حشر شراهم و بعد ستمهم قال
رسول الله ابي حسنت مالا لم يصرفه مثله وقد ادرى ان اقرب الى الله فقال انس رضي الله عنه
حسن الاصل و سئل السمره و يدا على ذلك جماع الصحابة لان عبد الله بن سلام و
ناسر و عمرو بن عثمان و طلحة و الزبير و انس بن مالك و ابا الدرداء و عبد الرحمن بن
عوف و فاطمه عليها سلام و غيرهم وقفوا و اوصوا و سكت و لم يبق عن احد به
رجوع في وقفه فباع منه شيئا ولا عن احد من ورثتهم مع خلافهم فلو كان
ذلك حايث النقل عن احد منهم الرجوع فيه .

مسئلة ٢ من شرط لزوم الوقف عندما لقصص و نه في محمد بن الحسن و
قال الشافعي والباقر بن ليس من شرط لزومه الققص .

في شراهم
الطردوم
الققص

[دليلاً] جماع لغيره واصفاً واقعته لا اطلاقاً خلاف في لزوم الوقف وليس على لزومه قبل القص دليل .

في زوال
الملث بالوقف

مسئله ٣ داوقف داراً واحداً أو غيرهما فانه يروى حديث الوقف و عليه أكثر صحاح الشافعي وخرج ابن سيرين قولاً آخر أنه لا يروى . فلهذا يقول ^{في الوقف} لشيء من المثلث
خمسة لأصل وقف التفرقة ويجوز أن أصل يدل على ثناء المثلث
دليلاً [جماع الفرقه و لا بد لأحلاف من ينصع يعرف بواقف في بركة
المنعمه و هو المعنى يروى المثلث من لبيع العتق و معنى لتحسين لدى ذكره
عرف في حرمه هو به صدقة لأبوع و لا تذهب له أدلة و خرج معنى لتحسين لبي و لا بد
دون ما ذكره ابن سيرين .

في
وقف
على
الموت

مسئله ٤ يحرم الصدقة المبررة منه على بني هاشم من ولد ابي طالب ^{عليه السلام} العتق
و المبررة و العتق و ولد العباس بن عبد المطلب و ولد ابي لهب و ولد لحيات من
عبد المطلب لا ينفك لها شيء الا من هؤلاء و لا يحرم على ولد المقتد و يوفى و عند شمس
من عتق و قد روى عن حرم الصدقة المبررة منه على هؤلاء لهم و هم جميع و لا
يصدق

[دليلاً] جماع لغيره المحقق و لأن ما قلناه صحيح عنه و ما ذكره ليس
عنده دليل

في جوار
صدقة بني
هاشم بمصر
على يمين

مسئله ٥ لا يحرم صدقة بني هاشم بمصرهم على يمين و اما تحريم صدقة غيرهم
عليهم و اصل الصدقة يحرم الصدقة المبررة عنهم من غير تعيين فاما صدقة
التطوع فلا خلاف أنها تحل لهم .

[دليلاً] جماع الفرقه و قوله يعني ثمة الصدقات للفقراء و العساكين و ذلك
عام في جميع الناس و اما حرجاً من آخر حرمه دليل و بقي الباقي على عمومه

في شرائط
الموت

مسئله ٦ يجوز وقف لأرض و العقار و لدور و الرقيق و السلاح و كل شيء
يمضي بقاء متصلاً و يمكن لا تصدع بدونه قال الشافعي و قال ابو يوسف لا يجوز إلا
في الأراضي و لدور و لأراع و السلاح و العتق ثمة لنصحه الموقوفة و ما عني

الأفراد ولا .

أدلىب [عموم الاحد في جوار الوقوف الوقوف] من قولهم عليهم السلام الوقوف على حسب ما سرت الوقوف وذلك على عمومه فمن خصه فعله الدلالة والاضافه انهم بعض حائث الى التي يثبت وقولت رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبيل الله واي به الحج في كيد فعل التي ^{التي} كيد وان الحج و عمره من سبيل الله

في جوار وقف المشاع

مثله ٧ يجوز وقف المشاع ويدفع لثبتي وقا محمد لا يجوز لان من شرط لزوم القصر في المشاع لا يجوز الا بفتح في

دلىب [جماع لفرقة وما في تصحيح قص المشاع كما يصح في بيع لان القصر هو التملك من تصرف فيه لان التي يثبت في الوقوف حتى الاصل وسئل النعمه وكان ذلك من يد له من يد لان التي يثبت ما قسم حبرا او انما عدل نسهم **مثله ٨** لحد الوقوف التي بحكم غير بها قوله وقت و حسب و سالت وما عداها بغير بدل او عراة ثمة دية الوقوف وذلك من قوله تصدقت و حرمت و بذت و لا بد في جميع ذلك من عيب القصد والسب و في لثافي العاط لوقف منه وقت و تصدقت و حسب و حرمت و اذنت و لوقف صريح و تصدقت مشكوك و حسب و سالت صريح و حرمت و اذنت فيه و حبان حدهما اتبهما صريح و الاخر اتبهما كما تان

في القسط الوقوف

أدلىب ان من كراه مجمع عندا غير انصرح يعقده الوقوف ومن كراه ليس عند دليل ولا هذه العاط محتمله للوقف ولغيره فلا يحتمل على بعض ما يحتمله الا بدليل .

مثله ٩ اذا وقف على من يصح انصرافه في العادة مثل ان وقف على ولده و سالت على ذلك فمن اصحاب من قال لا يصح الوقوف و منهم من قال يصح فاذا انقضى الموقوف عليه رجع الى لواقف ان كان حيا وان كان ميتا رجع الى ورثته و به قال ابو يوسف و لثافي فيه قولان احدهما لا يصح والاخر يصح فاذا انقضى رجع الى ابواب البر ولا يعود اليه ولا الى ورثته .

في حكم الوقوف على من يقر من عاده

أدلت ان عوده لي الر بعد انقراض الوقوف عنهم محتاج الى دليل و
ليس في الشرع ما يد عليه و لأصل قضاء العبد عبيد أو سبي ولله

الوقف على
من لا يصح
الوقف عليه

مسئلة ٩٨ د وقف على من لا يصح لوقف حقه مثل العبد وخص لم يوجد
أو حر محبها و ما أشد ذلك ثم بعد ذلك على ولاده لموجودين في الحر و
بعدهم على الفقراء و لم يكن هناك لوقف فمما يد كره لا لا يصح الوقف عليهم
و يصح في حتر الناس لأنه يصح الوقف عنهم و الشافعي فيه قولان بناء على تفرق
الصنفين و في سقر بن الصنفين قال من وقفه و لم يعمل بذلك انقض الوقف
في الجميع .

أدلتا يدن كر نوعين احدهما لا يصح الوقف عليه و الآخر يصح ورا بطر في
حتر من لا يصح لوقف عليه صح في حتر من يصح لوقف عليه لأنه لأدلتا على بطله
و لا يصح الجمع بينهما (فيه)

في حكم عدم
ذكره
لوقوف

مسئلة ٩٩ أو وقف أو فدا مضيق ولم يد كر الوقوف عبيد س يقول وقت
هذه الداء و هذه الصفة ثم بناء و لا يصح على من وقف عبيد لا يصح الوقف و
لشافعي فيه قولان احدهما من وقفه و الثاني به يصح بصفه الى الفقراء و
و لم يكن و بناء بفقراء و بانه لأنه ادلى

أدلتا ان صحه لوقف محتاج لي دليل شرعي و لا دليل يدل على صحه
هذا لوقف ولله بناء محمول ولو وقف على محمول كان باطلا فهذا آكد

فيما اذا عم
الموقوف
عليه

مسئلة ١٠٠ أو وقف وقف و شرط ان تصرف ممتلكته في سبيل الله جعل بعضه
لعمارة المطوعة دون العسائر المقتل على باب الصدقات وبعضه في الحج والعمرة
لأنهم من سبيل الله و به قال حماد بن حماد وقف الشافعي يتصرف جميعه الى العمارة
الدين ذكرناهم .

أدلتا ان اجماع المرفقة وايضاً فان سبيل الله عدم في جميع ذلك فوجب صرفه
ليهم بذلك ما قدمناه من كلام (حتر) م معقر وان رسول الله قال كفيه فان الحج
والعمرة من سبيل الله

حوار الوقف
على أهل
دمه

مسئلة ١٣ يجوز الوقف على أهل الذمة أو قائلوا لا نه وقال الشافعي بحره
ذلك مطلقا ولم يحسن
[دليل] جماع الفرقه وايضا من ما مضى مجمع على حواره وما ذكره
لأدلى عليه

فيما لا وقف
على مولا
وله مويان

مسئلة ١٤ دا وقف على مولا له مولد مولى من فوق ومولى من اسفل
ولم يتبين تصرف اليهم ولتفعي فيه ثلثه اوجد حده من ماله وهو صحيح
عندهم والثاني تصرف الى المولى من فوق لأنه كدلالة ثلثه والثالث تصرف بوقف
لانه وقف على محبوه
[دليل] ان اسم المولى باثنا ولهما فوجب تصرف اليهم كما لو وقف
على لاجوه تصرف اليهم ان كانوا معتزفين او ليس ذلك بمعقول كما ان الوقف
على لاجوه ليس بمعقول

في باب
الوقف على
الاولاد

مسئلة ١٥ دا وقف على اولاده واولاد اولاده واولاد لسات فيه
بشر كون فيه مع اولاد النسل الذكر لاسي فيه سماء لهم وقد قال الشافعي
في حديث من حمله لا يدخل اولاد لسات فيه وحاشي ان عسي من ان كان
قاضي الضرعة وخرج من الوقف اولاد لسات وبلغ ذلك احد م وكان قاضي بمقاد
فصار حساب في ذلك وقد عني محمد بن الحسن على نه ان عهد الامه بولده وولده
ولده وحق فيه ولدانه دون ولد بنته ومنهم من يقول ان اصحاب يحتجبون منهم
من بقول يدخل فيه اولاد لسات ومنهم من يقول لا يدخل فيه

[دليل] اجماع المسلمين على ان عسي من مريم من ولد آدم وهو ولد بنته
لانه ولد من غير ربه ايضا دعا رسول الله صلى الله عليه وآله الحسن اسم وهو ولد
بنته فقال لا ترموا اسمي لا تقطعوا عنه بولده وكان قد قال في حجره فقاموا بحده
فقال لهم ذلك فاما استشهادهم بقول الشاعر مونا مونا السائم وساما مونا اسماء له حال
الابعد فانه مخالف لقول النبي عليه السلام وجماع الامه والمعقول فوجب رده
على انه اما ار الشاعر بذلك الانتساب لان اولاد لسات لا ينسبون الى امهم وانما

يتسبون الى سهم وكلامه في غير الاسباب و ما قولهم ان ولد لها شعي من العامة
هشعي ولجوب عنه ان ولد في الاسباب وليس كالا مائة . كلامه في الولاده
وهي متحققه من جهة الأم .

في شرحه
التبدي في
الوقف

مسئله ١٦ ر قلا وقت هذ على قلاي سه نبال الوقف ولتفعي فيه
قولان احدهما من مافيه والدي يصح دارا مئت سه صرف لبي الفقراء والمساكين
وسه مراده لانهم اولي به فقه
دليلنا ان من شرط صحة الوقف لتأييد دار وقف سه لم يحفظه مؤيدا
فوجب ان ينقل انه سم منه ب لا يفرس وعلى المسئله جمع العرفه و
احياءهم

في صحة
الوقف على
العلوانف

مسئله ١٧ اذا وقف على بي سهم او بي هشم صح الوقف ولتفعي فيه
قولان احدهما من مافيه والدي لا يصح الوقف لانهم غير محصورين فهو محمول
دليلنا انهم معشون من فقر ، والمساكين لا خلاف ان له وقف على الفقر ،
ولما كان يصح وان كانوا غير محصورين وما روى عنهم عنهم لئلا من ان الوقف
بحسب ما يقفه الواقف يدل عليه .

في عدم صحة
الوقف على
النفس

مسئله ١٨ اذا وقف على نفسه ثم على اولاده ثم على فقر ، والمساكين
لم يصح الوقف على نفسه وبه دار لتفعي وقلاي يو يوسف واس بي لبي واس شرعه
يصح وقفه على نفسه وبه قال ابن سريج والزهري .
دليلنا ان الوقف يثبت ولا يصح ان يثا لاسان نفسه ما هو ملك له كالبيع
لان لا خلافا انه لا يصح ان يبع من نفسه وانما صحه لوقف حكم شرعي وليس
في الشرع ما يدل على ان وقفه على نفسه صحيح

في حكم
الحاكم
صحة الوقف
على النفس

مسئله ١٩ اذا حكم لحاكم صحة الوقف على نفسه لم بعد لحكم ونقص
حكمه وقد الشافعي بعد حكمه ولا يجوز نقض لانها مسئله احتجاده
[دليلنا] ان عندنا الحق في واحد والاحتجاده خاص في الاحكام فلا يصح
هذا الحكم بالاحتجاده الباطل ووجب نقضه .

- مسئله ٤٠** اذا سعى مسجد وادى للناس فسلوا فيه وعين مقبرة وادى في الدفن فيها قد صوابه ولم يعد له وقف لم يرد ملكه وقد قال الشافعي وقال ابو حنيفة اذا صلاوا فيه ودفعوا فيه زال ملكه
- دليلنا** ان لاس بناء الميت ووالد محتاج الي ذلك
- مسئله ٤١** اذا وقف مسجد ثم ادى حرب و حرمت لمحلته او لقريبه لم يعد الي ملكه وقد قال الشافعي وقال محمد بن الحسن يعود المسجد الي ملكه كالحق اذا ذهب الميت بالسل او اكنه لبيع
- دليلنا** ان ملكه زال بالاحلاف وعوده الي ملكه بخلاف الى ذلك وليس في الشرع ما يرد عنه
- مسئله ٤٢** اذا حرب الوقف ولا يرحى عوده في امكانه عن في محذور سعه واداهم يحتل ثم يحرره في احمد بن حنبل وقد قال الشافعي لا يعود سعه في حال
- دليلنا** الاحبار المرويه عن لائمه
- مسئله ٤٣** اذا انقلب بحد من بيت وقف او سحر حريمه ولسا في قد قولان او جهان احدهما مثل ما قساء والثاني لا يجوز له لو حاد سعه بعد الاحتلال لحاق قبل الاحتلال وذلك لا يجوز .
- دليلنا** انه لا يمكن الانتفاع بهذه البهذه لا على هذا الوجه لان لو حاد لدى شرعه الوقف قد بطل ولا يرحى عوده
- مسئله ٤٤** اذا وقف على بطون ما كرى بعض الاولاد الوقف عشر سنين فانقرضوا الخمس سنين فان لاحابة تنط في حق البعض الثاني ولا تنط في حق البعض الاول وللشافعي فيه قولان (او جهان) احدهما مثل ما قساء والثاني لا تنط لان لموت لا ينطل الاحاره
- دليلنا** انما قد نسا (ثيب) ان الموت ينط الاحاره و مصاف ناسين انهم قصر فوافي حق الغير فيجب ان يكون تصرفهم باطلا .

في تعمق
لوقف بالقول
دون المدن

في حكم
لمسجد لو
حرب

في حكم الوقف
في حرب

في حكم
بعض اخر
سوف

في حكم
الموقوف
على البطون
و انقراض
البطن الاول

كتاب الهبة

في انه لا
تلم الهبة
الا بالقص

مسئلة ١ الهبة لا تلم الا بالقص وقيل القص لنواهب الرجوع فيها وكذا
الرهن عندهم والعارية وكذلك لدن الحار اذا احله لانتاج وله المضادة به
في الحار وبه ق. في الصحابة ابو بكر وعمر وعثمان و بن عمر و بن عباس وعطاء القاري
واس و عاتقه ولا يعرف لهم مخالف وبه ق. الشافعي وفي مالت تلم ذلك كله
بمس العقد ولا يفر الى قص ويتاح الحق بالتأخير وبه الاخر و عابو حنيفة
فقد وافقنا لا به قول الاخر في المسن بده و بلحق بالمقد

أدينا حجاج القرية حارهم و بقاء من مقدسه مجمع على لروعه
وهو لروعه ليس على صحته دليل و ر. في موسى بن عقبة عن امه م كلنوم ان لسي ^{من الهبة}
قال لا مسلمة ابي اهدت لي لبعثني اوافي من مسد و حن و ابي لاره سموت قبل
ان يصير له . بن (في الهدية) لا شر دعني (لي) فان ردت على فهي لي فكان كمال
عنده السلام مات لبعثني فدار قص له فردت الهدية ليه فاعطى كل امرأة من
سائه اوقية من ذلك المسك و عفى بده مسلمة و عفاها لحنة وهذا بن

في شراء
من الواهب
في القص

مسئلة ٢ اذ قص الموهوب له ليه بغير من الواهب كان القص فاسداً
ووجب عليه رده وبه ق. الشافعي و قال ابو حنيفة ان قصه في المجلس صحيح وان كان
بغير اذنه وان قدم من مجلسه لم يخر له القص و في مس كان فاسداً ووجب عليه رده
أدليل انه دا قص ناديه صحيح القص بلا خلاف وليس على قول من قرر
صحته بغير اذنه دليل

في حواصة
المشاع

مسئلة ٣ هبة لمشاع حبره سواء كان ذلك مما يمكن قسمته او لا يمكن وبه
قول مالك والشافعي واحمد و سحن و بنون و داود و سائر الفقهاء وقيل ابو حنيفة هبة
المشاع فيما لا يمكن قسمته مثل الحيوان والحواهر والجمادات والرخا وغيرها

صحيح فام ما تنقسم فلا يجوز هته واليه بهذا التفصيل . مختص على مذهبه لابد سوى
(سوى) اي ما تنقسم (تنقسم) وما لا تنقسم (تنقسم) في المواضع التي يجمع فيها المصلحة
على المصلحة مثل الزهراء وغيره

دلتنا عموم لاجل الموردة في حوزة الهد واصل حوارته والصحة
محتاج الى ذلك وروى عن النبي عليه السلام انه اشترى سرورين بدينار درهم
وقال لبيور ان ربي ورجح قوله ^{عليه السلام} وارجح هته وهو مشاع فقال علي صحه هته لمشاع و
روى حابران النبي ^{عليه السلام} اشترى من رجلا ممرأين له . رجح عن النبي ^{عليه السلام}
انه قال يوم حشر ما لي مما افاء الله عليكم الا الخمس والخمس مردود فيكم فردوا الخمس
والمخمس فان العيون تكون على هته عا ا يوم لقمة ودرأ وشاور فقام رجل في
يده كفه من شعر فقال احذرب هذه لاصبح بركة بمرى وعاد ما كان لي ونبي
عبد المطلب فهو لك فقال ما دأبتك ما ان فلا ب لي فها وسدها وكانت حصة
النبي ^{عليه السلام} في لثمة من عدل علي حوا هته مشاعاً

مسئلة ٤ لعمرى عن ابن حنبله ومعهاد دا ور لرجل لعمره اعمر من
هته الدار هته حنبله او هته حنبله . اسألتك ان جعلت لثمة هته لدر في حيواتك فان
هته الا لثمة ان اني بواحدة منها . اعتمدت لثمة العمرى ولثمة السقي السقي عمرى وسقي
عندنا اصلاً سقي ويدر جميع العقبة . وحاشي عن قوم بهم قالو العمرى عمر حنبله
دلتنا على ما ذكرناه اجماع العرفه . احبهم وروى ابوهريرة ان النبي
عليه السلام قال العمرى حنبله وروى عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن عيسى
بن الحسن عن معوية بن ابي سفيان عن النبي عليه السلام انه قال العمرى حنبله
لاهلهم وروى حابران النبي ^{عليه السلام} قال لعمرى لمن وهته له وروى عروة عن
حابران النبي عليه السلام قال من اعمر عمرى فهي له ولعقبة مرنث من يرثه من
عقبه وهذا نص .

في جواز
العمرى
ومعناها

مسئلة ٥ اد قال اعمرتك ولعقبة فان هته عمرى صححه ويمثل المعمر له
المعنة دون الرقبة فان اعمرتك فان ما هو عاد (يعود) اليه وان قال و

في لعمرى
الصحيحة

لعمرك فادامت عقبة عداله ونهقر مالک والشافعي في التقديم على قول أبي اسحق
وعنده من امر بامدة حيا في دنياه هذه حيونه فان مات المعمر او لا كان
لورثته الى من موت المعمر فادامت عاد الى ورثته وان مات المعمر ولا تطل العمرى
وقال الشافعي في تحديد اذا جعلها عمرى لا يعود اليه ولا يورثه بحال وبه قال
ابو حنيفة .

دليل | اجماع المرفه واحبارهم وقال ابو الطيب الطبرى قوله التقديم اشد
بالشهة (مالشه) وقوله الجديد اقيس .

في بعض
صور بطلان
العمرى

مسئله ٦ راقا عمرى ما اصبحت لم تصح العمرى وكان مطلقا وفي الشافعي
في تحديد يكون عمرى صحيحه ويكون في فادامت يكون لورثته وقا في تقديم
ان العمرى مطلق كما قلناه ونهقر ابو حنيفة وقال مالک لعمرى صحيحه يكون
المعقوله فادامت رجع وقا ابو اسحق في الشرح من قول مالک فادامت لمسته
على قول احدهما بطل كما قلناه والآخر تصح

دليل | هذه لفظه رحمه الله بحور ان بر دنيا ملث الرقعة وبحور من
ر دنيا حيوته من احدثت ولم نعم المراد وحج بطلان لان اصل بقا
الملث .

في بعض صور
صحة العمرى

مسئله ٧ د قال عمرت على بك ان مات اب رجع الي كان هذا صحيحا
عنده فادامت عاد اليه وللشافعي فيه في ان مثل المسئلة الا الى سوء في الحديث
هي عمرى صحيحه وقوله على بك ان مات س يعني هذا القول يكون (فكان) كما
لو اطلق والثاني بعض

دليلا | اجماع المرفه واحبارهم وروى عن حابر انه قد اتى العمرى لتي
احر هـ سور الله ان يقول هي لك ولمعت وما د قاز هي لثامعت فاتها رجع اليه
فسر حابر ما قاز التى ^{١٤٤} وتفسر الراوى للحبر ولى من تفسر عمره لانه اعرف
بمراد التى عليه السلام

في جوار
الرهى وهى
لعمرى

مسئله ٨ : الرقى حارم وهى ولعمرى سوءا واتما تحالفا في اللفظ فانه

يقول أرفئت هذه الدار مدة حوث أو هذه حيوي وقد الشافعي حكمها حكم
العمرى ومعهه إذا قال عمر بن علي أن عت أنهي لك ولو تكت وأن عتات رجع
الي قال المرني الرقي إذا جعل لمن شحرمونه ولهذا سمي ، في لأن كل واحد
مهما يترقب موت صاحبه وقد أبو حنيفة لعمرى حاضرة و الرقي بطنية لأن صوبها
أن يقول فكتك هذه يد قال عت فكتك كانت الدار لك و عت قسي كانت أخته
لي ودقة علي مكي كما كانت وقد تمت بصفه كما قرأ أحده ، أن الشهر بعد
وهبت لك دارى فان ذلك لا يصح .

[دليلنا إجماع المرفق واحد هم و بمأ حار حار فيه وى أن السبي عية -
لسلام قال يا معشر الأعداء سلكوا عسلم أموالكم لأنعموه ولا ترقوه فمن
أعمر شيئاً له ، قد فهو له ولو تكت فجمع بين العمرى والرقي و حور هم معاد وى
حدران السبي سيعم وى لعمرى حاضرة لأهلب والرقي حاضرة لأهلب وقولهم أنه
مليك بصفه ليس لك و إنما هو مملوك فى الحار لأنه مملوك الدار فى الحار على أنه
أوامات فيه جمع الدار و أن باب هو مملوك لعمرى وهذا تمتك فى الحار

مسئلة ٩ ، اعنى الأسارى ولده يستحب له أن لا يعزل بعضهم على بعض
سواء كانوا ذكورا أو إناثا و عى كذا حار و قد قال أبو حنيفة ومالك والشافعي وأبو
يوسف وقد أحمد بن حنبل ، سحر ومحمد بن الحسن يعزل الذكور عى لأبائهم
على حسب التقصير فى إمرائهم قال شريح

ما يستحب
فى الإعطاء
للأولاد

[دليلنا] إجماع المرفق به عن النبي عليه السلام والأئمة عليهم السلام وروى
ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله قال سؤوا من أولادكم فى العطية ولو كنت
معضلا أحد لفعلت الأباث وهذا هو ، روى الشعبي عن السيمان بن بشرا أنه قد
بعثني أبي بخلاف وروى علاء فعالت من عمره (عمره) سب و حديث رسول الله صلى الله
عليه وآله و نبي النبي عليه وآله قد كثر ذلك له فعلى ذلك ولد سواء قل قال نعم قال فكيفهم
اعطيته من ما أعطيت لسيما فقال لأفقال هذا حور وروى فشهد على هذا غيرى
وروى ليس مرفق أن يكونوا لك فى البر واللطف سواء قال نعم و شهد على هذا غيرى

فيه لأحسنى ولكل قريب أدامه يث دارحم محرم منه ذلك على ما مضى من تفسيره
وأحرى الروححة محرم الرجم المحرم بالنسب وروى أبو وهب أحمد الرواحي لأحسنى
لم يكن للوهاب الرجوع فيه وقد روى ذلك قوم من أصحابنا في الرواحي وقال
الشافعي إذا وهب لعمر أو ولد فقص لرم ولا رجوع له بعد ذلك فيه

[دلتنا] إجماع العرفه واختارهم وروى أبو هريرة عن النبي عليه السلام أنه
قال الوهاب أحق بهته عالم يشتمها وروى عن علي عليه الصلوة والسلام أنه قال
الرجل أحق بهته عالم يشتمها وروى عن ذلك عن عمر بن الخطاب بن عبيد

في أقسام
الهيئات

مسألة ١٣ الهيئات على ثلاثة أصناف هي لمن فوقه ومن دونه ومنه ومن
هو مثله وكلها تقتضي عتد الثواب وقار جميع لعقبة ثباتها كانت لمن فوقه
ومن هو مثله لا تقتضي الثواب وإذا كانت لمن هو دونه احتسبوا فقد أوجبها لا تقتضي
الثواب ومنه فإن لم يقتضي في أحد قوليه في الجديد ومنه في شعبة وروى في القول
الآخر وهو قوله القديم أنها تقتضي الثواب ومنه قال مالك

[دلتنا] عموم الأحكام التي رواها أصحابنا أن الهيئات تقتضي الثواب ولم يحصوا
فيها نوعان نوع وقد ذكرنا في الكتاب المذكور وروى أبو هريرة عن النبي عليه
الصلوة والسلام أنه قال الوهاب أحق بهته عالم يشتمها فانت للوهاب حق الرجوع من أن ثبات
في سقط حقه من الرجوع بالثواب وجعله ثواباً على الحقيقة وروى عن عبيد الله
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من فعل له شيئاً عسى وهو قول علي
عليه الصلوة والسلام وعمر بن الخطاب بن عبيد بن عمرو عن علي عليه السلام أنه قال من
وهب منه برحوا ثوابها فهي رد على صاحبها عالم يشتمها وروى عنه عن عمر
وروى أن رجلاً احتسب لي فضاله بن عبيد فصار أحدهم وهبت لهذا يرى فيه
شبهه عتد فصار رد عليه ناره أو أنه عنه ولا يعرف لهم مخالف

في الهيئة
تقتضي الثواب

مسألة ١٤ إذا ثبت أن الهيئة تقتضي الثواب فلا يجزوا إيمان بطلان أو بشرط
الثواب فإن أطلق في ثواب يقتضي منه فإنه يعتبر ثواب مثله على ما حثرت به العادة
ولشافعي فيه ثلاثة أقوال على قوله أنها تقتضي الثواب أحدها مثله والثاني

شبه حتى يرمى الواهب و ثالث يشبه بقدر قيمة الهبة او مثله
 دليل [ان اصل الثواب انما انتماء في الهبة بالعبادة فكث مقدارها وان
 قلادته لا مقدار فيها صلا و بها هي ما يناب عنها قليلاً كان او كثيراً كان فو لا عموم
 الاختيار واطلاقها

في معنى
 شمس ط
 لثم ب

مسئلة ١٥ : ان شرط الثواب فان كان محبوا لا يصح لانه وافق ما يقتضيه الاطلاق
 وان كان معلوما كان ايضا صحيحا لانه لا مانع يمنع منه ولشافعي فيه قولان احدهما يصح
 لانه اذا صح مع الجهل فصح لعدم اولي والثاني لا يصح
 [دليل] قوله عليه السلام للمؤمنون عند شروطهم ولم يعقلوا ايضا لاصل
 حوازه والمنع يحتاج الى دليل .

في اطلاق
 انموذ الوهب
 الموهور

مسئلة ١٦ : ان تلب الموهور في يد الموهور له بطل الثواب ولا يرجع
 عليه بمنه ولا قيمته ولشافعي فيه وجهان احدهما منكر ما قلناه والاخر يرجع
 عليه بقمته

[دليلنا] ان لثوب والتفقد وحدا في ملك الموهور له وما حصل في ماله
 لا يرجع به عليه وايضا لاصل بر ثمة الدفعة و بحاق القيمة يحتاج الى دليل

في هذه النوبة
 لثم ب رجوع
 في

مسئلة ١٧ : اذا هب ثوبا حرم لمن له الرجوع في هبته كالاخشي على هبهما
 والولد على مذهب الشافعي فقصر الموهور له لم يكن للواهب الرجوع فيه ولشافعي فيه
 قولان ان قدر القصاره بمسرة الرادة لتمييزه كان الواهب شريكاً للموهور له بقدر
 القصاره وان قدر القصاره بمسرة الرادة المتصلة فالثوب للواهب بقصاره ولا حق
 للموهور له فيه

[دليلنا] اجماع العرفه و احتياطهم على انه ان تصرف الموهور لدى الهبة لم يكن
 للواهب الرجوع فيها وهذا قد تصرف وان ائتم الرجوع في هذا يحتاج الى دليل

في هذه النوبة
 المتأخره

مسئلة ١٨ : الدار المتأخره يصح هبتها وسعها لعمر المتأخر ولشافعي في
 صحة بيعها وهبتها قولان احدهما صحيح والاخر بطلان
 [دليلنا] اجماع العرفه على ان بيع المتأخر يصح و كان من في صحة بيعها

كتاب الالهة

قد تصحبه هبتها والشافعي نفي صحة الهبة وفساده على صحة البيع وفساده وقديما ان ذلك صحيح .

مسئلة ١٩ اذا وهب له شيئا من حلي وهدا او هبة فانه في المحس قبل التفرق وبعد التفرق بحسبه من النفوذ او بعينه بمثله او بغيره او بغيره ونقص قبل تقصير او بعده كان ذلك حايثا ولا بعد وقل الشافعي حكم ذلك حكم الصري فما صح في الصري صح ههنا وما افسده الصري افسد ههنا
 دلنا ان احكام الصري مراعى في الصري والبيع وليس لهية بيعا ولا صرفا
 فمن ادعى انها لاحقة بالبيع فعليه الدلالة

في هبة
 الهبة والصدقة
 الا لا يفسد
 بعد به

مسئلة ٢٠ اذا كان له على غيره حق حالي بعد وداون مسمونا وبحوزة هبة وهبه ولا يترهان الا بالقص ولتأقضى فيه ثلثه او حقه حدها تصح بعه من غيره وتصح هبه وتبرم الهبة بغير العقد ولا بشرط القص في له وهبه ولا تصح هبه لانه لا يبرم لملكه والثاني انه تصح البيع والهبة ولا تبرم الهبة الا بالقص و تصح الرهن ولا تبرم الا بالقص وهذا من قول والثالث لا تصح بعه ولا هبه ولا رهن لانه غير مقدور على تسليمه فهو كالطير في الهواء .

في حيز
 مائة الف درهم
 لغير وهبه

دلنا ان اجماع لفرقة على حياز بيع الدينون لا مبيع ببيع من هبة ولا رهن وعموم الاحبار يقتضي حوزة هبة

مسئلة ٢١ ر وهب في مرصده لمحوى شيئا واقبضه ثم مات فمن اصبحتا من قبل لزم الهبة في جميع الموهوب ولم يثن للورثة فيها شي وممنهم من قد تبرم في ثلثه وسطل فيما زاد عليه وبه قال جميع الفقهاء
 دلنا على الاول احبار الصائفة المعروفة في هذا الباب والرجوع اليها هو الحق في هذه المسئلة

في لروم
 هبة المريض

كتاب اللقطة

بمقتضى عدم
شبهه

مسألة ١ - لمقتضى عدم من لقطه الحرز ولقطه غير الحرز فقطلة الحرز مستحقة
لخلافه فيها ولقطه غير الحرز بغيرها شبه ثم هو محرر بعد السدس ثلاثة أشياء هي أن
يحفظها على صاحبها وبين أن يصدق عنه ويكون صاحباً لم يرض صاحبها ومن أن يملكها
و تصرف فيها وعنده صاحبها وإحدى صاحبها هو ، فإن عساً وفقر أو من يجد له صدقة
أو من اتحد له لصدقة وفقاً ، فتعني أن كان بعد السدس هو صاحب بين أن يحفظها على
صاحبها وبين أن يملكها ، فكلها ، فبعض نصي بالمثل أن كان له مثل والصدقات لم تكن له
عند سو ، فإن عساً وفقيراً أو من يجد له الصدقة ومن لا يجد له الصدقة في أبو حنيفة
في العمر وقد حول حول من قوا الأ ، فبعض وكان بعد الحول في أنه لا يجوز أن يكون
فقيراً ، أو عساً ، فكان فقيراً ، فهو محرر بين الثلاثة الأشياء التي ذكرها ، فبعض سواء من
لحفظه على صاحبها ، فكلها ، ولتصدق به مع سيرة الصالحين لم يرض وأما من عساً
فهو محبر بين شئين من أن يحفظها على صاحبها وبين أن يتصدق به عن صاحب بشرط
لصالح وليس له أن يملكها على كل حال وقد مال أبو حنيفة إلى أن يملكها ولا يجوز
للفقير أن يملكها بمكس ما قاله أبو حنيفة .

وليس جماع يعرفه واحداً هم وهي أكثر من أن تحصى وروى أبو هريرة
أن النبي عليه السلام قال : لا تحز اللقطة فمن التقطها فليصدق به وهذا من ريد على
بطلان قوله أن الصدقة لا يجرى روى من كعب قال : حدثت مرة فيهما هذه رواية
ثم يرون فاقب النبي عليه السلام به فقال : اعرف عدد ما وواتها ثم عرفها ستة فل
فحسب البه ستة ثمانية وقد عرفها فحسب إليه الستة الثلاثة فقراً استمتع به وهذا
نذكر على حوز لا سمع ، لا كذا و البيع واليه بخلاف ما يقول أبو حنيفة في معنى
لأن بيتاً كان عساً

مسئلة ٢ كل من يسمع من لادن والنهر والعدا والخمر فليس لاحدا حده

في حاكم
السداد
المعتمد

وبه قال الشافعي وروى ابو حنيفة من وحدث له حده عشر سائر الموال من العم
[دلت] ان حواره ذلك يحتاج الى دليل وايضا روى عن النبي عليه السلام به
في حين سألته عن الاما القبول فقال مالت وله معي حداؤه وسعاهها يعني
حدهم كرش

مسئلة ٣ روى اصحاب ابن حنبل القصة من روى به قال مالت ولشافعي فيه

في حكم
احد العقد

قولان حدهم نحن عليه احده اذا كان امسا ونحوه معاه والآخر لا يحسب به
مسحب و كان غير امين لا يجوز له حده على حار لانه ولا يؤمن عمر امين
دلت [الاجاب] التي روى اصحابها هم روى ان الناس كنهم لوثر كوه
بعد صاحبه واحده وروى عن ابن عمر به في روى حيره شره و صا في ذلك لغير
احده لا يجوز الا من

مسئلة ٤ يستحب لمن وحدث الدعوى ن شهد عليها ولشافعي فيه قولان احدهما

ان يسمع
الشهادة
في الدعوى

مشره فسمه والآخر انه نحن عليه الاشهاد وروى ابو حنيفة ن اشهد به يكون اما
و لم شهد يكون مضمونا عليه في يده
[دلت] انه لا دليل على كونه مضمونا عند لاصل مراثة الدعوى ولا دليل ايضا
على وجوب الاشهاد واستصحابه مجمع عليه .

مسئلة ٥ اذا عرقها سنة واكلها بعد ذلك كان صاحبها ان كان له مثل يصح مثلا

في حاكم
بعضه بعد
النهر

و لم يكن له مثل فماله قيمه و به قال جميع الفقهاء واهل لعم وذهب قوم من
اهل الظاهر داود وغيره الى انه ان اكلها بعد الحول لا يصح ولا يلزمه كالمثل
ولا لقيمة

دلت [اجماع] لعرفه واحدهم وروى عنه من ابي ساء عن علي عليه الصلوة

والسلام انه وجد دسرا فامر به النبي صلى الله عليه وسلم ان ياكله ثم جاء صاحبه فامر به ان يعمره
وهذا يصح وروى عمر و بن شعب عن انه ان النبي عليه السلام قال اعرف عقاصها و
وكائها ثم عرقها سنة فان جاء صاحبها والافشاء به ثم قال فان جاء صاحبها يوما من الدهر

فيها وهذا نص .

في وجوب
التعريض على
من وجد
كل الصيد

مسئلة ٦ إذا وجد كل الصيد وجب أن يعرفه سنة فإن مضت سنة حار له أن يصطده وإن كان صاماً وفي الشافعي لأبى ساءه عني قوله أن المالك لأبيه له وعنده أن كل الصيد له سنة وقد مضت هذه السنة

في وجوب
تعريض اللقطة

مسئلة ٧ يفتقد إذا كان قنصاً درهماً فصاعداً وجب تعريضها وإن كان دون ذلك لا يجب تعريضها وقال الشافعي يجب تعريضها قليلاً كان وكثيراً إلا أنه لا يهدد الناس وفي الضرري سمعت الماسر حكي يقول من اصطد من قدر ذلك يدبره وقد أوجبته أن كان قنصاً ما يقع فيه وجب تعريضها وإن كان دون ذلك لا يجب تعريضها به وفي مالك سر أن ما حنطه قال لا يجب لقطع الأفي عشرة داهم فسمتها داهم . عند مالك يجب في به دساره مالك يقول لا يعرفها أصلاً . أبو حنيفة يقول يعرفها في من سنة

دليل | إجماع الفرقه حارهم وروى حار من عبد لله أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في الصيد الأسود . لحار وأصحابه يلتقطها ويستمتع بها وروى أن من عثر على أسره في الغمر بقره كان معه سلام وأحده ومسحها وأكثها فقال ما صنعت بها فاحسره بما صنع فقال من عثر بي متحى أن يستعبد من هو معفور له لأنبي سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من رأى كسرة فحدها وأكرمه ومسحها وأكثها عقر له ما تقدم من دسه وروى عن عائشة أنها قالت لأبي ساءه أن يعرفها

في حكم
لعنه بعد

مسئلة ٨ لعن أداه حد لقصة حار له أن يلتقطها ولشافعي فيه قولان أحدهما مثل ما قلناه والثاني ليس له أن يلتقطها .

دليل | عموم لأحار الواردة في هذا الباب وبجصيحها لا حارار يحتاج إلى دليل

في من أخذ
لعنه لا يحدو
به رده

مسئلة ٩ من أخذ لقطه ثم ردها إلى مكانها لم يحد له وكان صاماً وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة يزول ضمانه .

دليل | أنه ضمن بالاحلاف فمن ادعى . والله وعنده الدلالة

في حكم
للفقعة
النسبة

مسئله ١٠ ما عرفنا أنه في هذه الأحكام من نفقة هذا قد
خبرت منكم والساقية فيه بعد واحد حده وهو صاحب من مقبلة والثاني به
معنى النسبة عنه منكم بعد أحمد . والثالث بمجرد لفظة دون التصرف والرابع
بالقول والتصرف

دليل | أنه قد ثبت أنه منة الغير ، مقبلة محبة على منة به وعاقلة
ليس عليه دليل .

في حكم
خدا العاقلة
النافقة

مسئله ١١ نكره للفقير حد نفقة من حده في مقبلة لأمن ولشاعري
قد فو أن حدهم يتبرع من مده . يدفع إلى من له منكم ، ليس انضم إلى مده
بدا حري

دليل عموم لأحد ، الواحدة في حكم النفقة فمن حصصها بأمن دون
فاسد فمبني لدلالة كراهة أحده لمحمية عنه . وحول من عنها من مده يحتاج
لي دليل .

في جوار
حد لفظة
الحرم

مسئله ١٢ لفظة الحرم يحوز أحدها ويجب من نفقة من بعد ، لث يكون
محسرا إذا لم يحى صاحب من أن يصدق بها سرقة الصلح وحققتها على صاحب
وليس له أن يملكها وقال لشاعري من وحد منة لفظة فلا يحوزها أن يكون أحدها
لغيره . وحققتها على صاحب . أحدها ليمتلكها فإن حدها ليعرفه وحققتها
على صاحب فإن حازرا بالاحلاف في حد . وأحدها ليمتلكها فعنده أنه ليس
به أن ينقطع ليمتلك لفظة منة والده ، عامة هل نعم وذهب بعض الناس
إلى أنه يحوز النقط لفظة منة وليد ذهب بعض أصحاب الشافعي وقدر أبو حنيفة
لفظة الحرم حكمها حكم لفظة غير الحرم .

دليلنا [إجماع العرفه وأحد منهم . يصارون عن لشيء من أن قال في منة
لا يفر صيدها ولا بعد شجره ولا يخلط جلاها ولا يجد لفظتها الألبشتد يعني
لمعرف وروى عنه عليه السلام أنه نهي عن لفظة الحاح وأيضاً قوله تعالى أولم يرو
أن جعلنا حرماً أمياً وتخطف الناس من حولهم فدا ليطر يومنون فداه الله تعالى

دابة حرم فلا يجوز لتفاد ما يسقط فيه

مسئله ١٣ يجوز لِمَكَانٍ أَحَدُ الْقَصْدِ وَلِلثَّانِي فِيهِ فَوَلَّانِ أَحَدَهُمَا مِثْلَ قِسْمِهِ
وَالثَّانِي أَنَّهُ مِثْلُ الْعَدُولَةِ فِي الْعَدُولَانِ .

في حكم
المكاتب
أراد حذفه

أدلت عموم الأحكام وقد نسب إلى أحداهما مِثْلَ ذَلِكَ

في حوار
أخذ للعبه
للمعص

مسئله ١٤ العبد إذا كان يصعد حرّاً ويصعد مملوكاً حرّاً له أحد النقطتين
لشأنه في قولنا أحدهما هو الذي يصعد من ما قبله وقال بعض أصحابه نجر نجر
ليس به حده

أدلت عموم الأحكام ونجسها يحتاج إلى دليل

في حوار
أخذ للعبه
للمعص

مسئله ١٥ من أخذ لقطه فجاءه حرّ حرّ فوصف عفاها ووكاها ووربها
أعددها وحسبها وحسبها وعلف في حده به صادق حرّ له أن يعطيا ولا يجب عليه
ذلك لأستبه وبه قال أبو حنيفة وصاحبه والشافعي وقال أحمد بن حنبل وأهل الظاهر
به يجب عليه دفعها إليه وقال مالك عني ما حكاه الأسعراشي عن رواء من أصحاب
مالك يقول ذلك

أدلت أنه ليس ههنا ما ينسب إلى وجوب الدفع إليه والحرّ المروى عن
الشيء عند إسلامه قال ابن حزم صاحبها والأشعث بن يمدى على ذلك لأنه لا يعلم
بوصفها أو وصفها به صاحبها

في وحدات
الدمى البعده

مسئله ١٦ الدمي إذا أخذ لقطه في دار الإسلام حرّ له أحدها وللشافعي فيه
قولان (ووجه) أحدهما مثل ما قبله والثاني ليس له ذلك لأنه ليس بموضع إمامه

أدلت عموم الأحكام والمع يحتاج إلى دلاله

في حكم
البعده في
النصه

مسئله ١٧ لم يصح صحابياً على شيء من جعل العتق والوصول الأعلى أدق
العبد فإنهم روي أنه إن رده من خارج البلد استحق الأحرار أربعين درهما قيمتها
ربعة دينار وإن كان من البلد فعشرة دراهم قيمتها دينار ومائة ذلك يستحق الأحرار
بحسب لعدده وشر الشافعي لا يستحق شيئاً من الأحرار على شيء من ذلك إلا أن يجعله له
الحاكم سواء كانت قيمته قليلاً أو كثيراً معروفاً كان مرد الصوار أولم يكن من بعد

ردّه أو من قرى وقال مالك إن كان معروفاً برقة لقواله ومن ست حر لدلت فانه
يستحق الحمل وإن لم يكن معروفاً فلا يستحق الحمل وقال أبو حنيفة إن كان سوا الآ
أول فطنة فانه لا يستحق شيئاً وإن كان أبقاً فردّه من مسيرة نشأته و كان ثمّة أربعين
درهماً ورادة استحق أربعين درهماً وإن نقص أحد الشرطين فابعد عنه من مسيرة
قل من ثلثة آدم فحسبه فإن كان من مسيرة يوم ثلث الأربعين وإن كان من مسيرة
يومين ثلثي الأربعين وإن كان فحسبه أقل من أربعين فقال أبو حنيفة ومحمد بن سفيان
قيمة درهم ويستحق الذي إن كان فحسبه أربعين فستحق سبعة وثلاثين وإن كان فحسبه
ثلثين يستحق سبعة وثلاثين وقال أبو يوسف يستحق أربعين وإن سوى عشرة دراهم
و لقياس انه لا يستحق شيئاً من عقبيه استحبنا هذا حكاه الشيخ

دليلنا جميع الفرقه واحدهم و روى ابن أبي مليكة ان النبي عليه السلام
جعل في حمل الأمو واحد (يؤخذ) خارج الحرم عشرة درهم و روى عن ابن عمر انه قال من
رد أبقاً فله دينار و روى عن ابن مسعود انه سئل هل يستحق من رد أبقاً الأجرة فقال
له من كل رأس أربعين درهماً

مسئله ١٨ اختلفوا في صاحب الفقد الأمو صاحب الفقد الأمو سار صاب على ردّه نصف دينار
وقال الذي رد شرطنى على دينار قالوا قول الجماعة مع يمينه انه لم يجعل له
دينار أنهم يستحق عنه أجرة المثل وقال لك فعلى تتخالفان ويستحق أجرة المثل
دليلاً انه مدعى عليه فكان عليه يمين ولزمه أجرة المثل لأنه رد عنه
ما بق منه .

في نقد
قول الجماعة
بعد الاختلاف

مسئله ١٩ ما أسلمت الأم وهي حلي من مشرد أو كان لها ممد ولد غير بالغ
فانه يحكم له ولد والحمل لا سلام وتنعانها وانه قال أهل العراق والشامى وقال
مالك الحمل تسع والولد لا تسع

في سعة
الولد الغير
المسالم للام
المسلمه

[دليلنا اختلف الفرقه واحدهم و قوله تعالى «والذين آمنوا واتبعهم» فيهم
دليلنا الحقايقهم فيهم» فحكم بالرد به المؤمن من يلحقون بهم والولد ذرية مثل
الحمل سواء وانما قول النبي عليه السلام كرمولود يولد على الفطرة فامواه بهودا

و بمصراته و بمخاضه

في حكم
المراهق
اذا اسلم

مسئله ٤٠ المراهق اذا اسلم بحكم اسلامه و ان به بعد ذلك حكم برتداده
وان لم يسقط قتل ولا يعتبر اسلامه بسلام انويه و قد قال ابو حنيفة و ابو يوسف و محمد
عنه قال لا يقتل ان رتد لان هذا الوقت ليس بوقت التعذيب حتى يسلح و قال الشافعي
لا يحكم بسلامه و لا بتداده و يكون سقاً لانونه غير انه يفرق بينه و بينهما الكمال
بقتناه و قد روي في صحاحه من قال بحكم بسلامه طاهر آفاد سبع و وصف الاسلام
يكون مسلماً من هذا الوقت .

الدليل ١٠٠٠ اصحاب من الصبي اذا بلغ عشر سنين فيمت عنه الحدود
الثامة و افترض عنه و عدت وصيته و عقده و دلث عام في جميع الحدود و ايضاً قوله
عليه السلام كل مولود يولد على الفطرة فابواه يهودونه و نصرانه و مجسانه حتى
يعرب عنه لانه فامناً كراماً و كرموا و هذا عام لان احرجه دليل و اسند
صحاح ابى حنيفة بسلام على عمة الصنوة و السلام و كان عمره دلع و حكم بسلامه
بلا خلاف و حاش صحاح الشافعي عن ذلك بان قالوا احكم بسلامه لانه يحور ان
يكون بالغ لان قال النبوة عند الشافعي سبع سنين و عند ابى حنيفة حدى عشره
سنة و احتجف الناس في اسلام عني عمة السلام فمهم من قال اسم ولد عشر سنين
و منهم من قال سبع سنين و منهم من قال حدى عشره سنة و قال الواقدي و اصح
ما قيل انه ابن احدى عشرة سنة و روى عن محمد بن الحنفية انه قال قتل على عليه
الصلوة و السلام السبع و العشرين من شهر رمضان و كان ابن (له) ثلث و ستين (سنة)
سنة و لا خلاف به قتل سنة و ربعين من الهجرة فلما هاجر النبي عليه السلام الى المدينة
كان لعلي عمة السلام ثلث و عشرون سنة و افام النبي عليه السلام بمكة دون ثلث
عشرة سنة ثم هاجر الى المدينة فبان بهذا انه كان لعلي عمة السلام احدى عشر
سنة قال ابو الطيب الطبري و حدثت في فضائل الصحابة لاحمد بن حنبل ان قتادة
روي عن الحسن بن عبد عمة الصنوة و السلام اسم ولد خمس عشرة سنة قال و اما
الست الذي نسب اليه من قوله علاماً ما بلغت او ان حنلي قدس شات عنه و يحتفل

ان يكون قال علماً قد بلغت اوان حلمي .

مسئله ٢١ | ادعى النكاح ولم يخلع او تأقمر بدلت المال وقد قال جميع الفقهاء وقال قوم ميراثه لم يلقطه .

في ميراث
الغيب ان
يكون له وارثا

| دليل | اجماع لفرقة . نعم قوله عليه السلام لولا ان اعمى وهذا لم يعتق
ودليله ان من لم يعتق لا ولاء له .

مسئله ٢٢ | ادعى احسان لغيره بدينه ولدهم وكان مع كل واحد منهما
بینه فتعاضتا اولاً بدينه منهما حالاً فرج بينهما فمن خرج اسمه الحق به ولشفعي
دا تعارضت بينهما فوال احدهما مثله فادعى من الفرقة . الثاني بينهما يستعان
كانه ليس هناك بینه واي فرقة من قالت هو من لاحدهما لحيوة وب لم يكن
قد اوشاكد عنهم او دلوا هو سهم اولي من لهما ولا مع ماثله احدهم بوقف
حتى يبلغ ويختار ايتهما شاء .

في الفرقة
عند التماس

| دليل | اجماع لفرقة على ان كل محبوا منه الفرقة به هـ داخل فيه
مسئله ٢٣ | ادعى نفس لغيره بدينه ولدهم بدينه وقام حميف لسة حاتم
بالفرقة وقر لشفعي تف من لستان . في معنى قوله فبينهم وفي بوحيفه ان
وصفه احدهما شئ على بدينه وقد يحتمل له لانه دا وسعد دل على بدينه
| دليل | ما قدمناه في المسئلة الاولى سواء لو وصف لاحد من لانه يحوز ان
يكون شاهده وسعد ولان من وصف لغيره لم يجب دفعه اليه كذلك اللقب

في الفرقة
عند التماس
البيشيين

مسئله ٢٤ | ادعى دمي لغيره وقال هذا ولد لي فادعاه من دم بینه
على قوله الحق به وحكم بكفره وب لم نعم بدينه فادعاه والحق به ايضاً و
لشفعي قد قولان اذا اقام لبيته خدماً يقبل قوله في نسب ولا يحكم بكفره
والثاني يحكم بكفره وان لم يتم السند لحق النسب وهن يحكم بكفره على
قولين .

في ادعاء
الدمي اللقيط

| دليل | قوله تعالى « لخصمهم در شهيم » واد اثبت سنده لا خلاف حاكمه
بكره لان ولد الكافر يكون كافراً والاحكام سلازمه يحتاج الى شرح

ممنه ٢٥ الحرة والعبد والمسلم والكافر في دعوى الميث سواء لأمر به لأحدهم
عبي لأحدهم قال الشافعي وقال أبو حنيفة الحر أولى من العبد والمسلم أولى من
الكافر .

دلتنا | عموم | احم | فمن ادعى السب ولم يخصوا كافرين من مسلم ولا عبداً من حر .

مسئله ۴۶ د ادعت هر ۱۰ لایف داند و لده و فاعلت سمه مدلت الحق بها
و ناروح بلا خلاف و ان دعت و لم نعم سمه و نه نفس افراره عین نفس
سواء کان معہ روح اولم یکن و لکن فی حد واحد حدہ بر د قولہ و لا یقبل
الامیة و نه در ابو حنیفہ و حدیث و سواء کان معہ روح اولم یکن و لکن فی حد
نفس قولہ و یحق بہ سمه کان معہ روح اولم یکن و لا یحق ناروح الامالیة
او د قرارہ و ثالث انه ان کان لہ روح لا یقبل افرارہ و لکن لہ روح نفس
قرارہ و الخلاف فی الامۃ مثل الخلاف فی الحرۃ سواء

ادلتنا | لأحد المروية هي ان اقرار العاقل بنسب نفسه حدير وهي على عمومها
في الرجل له المرأة والعبد والامه، لحرره والكافر والمسلم ويجتنب يحتاج
الى دليل.

كتاب الفرائض

مسئلة ١ ميراث من لا وارث له ولا مولى معه لأهله المسلمين سواء كان مسلماً و دمساً وقال جميع الفقهاء ان ميراثه لست المال وهو لجميع المسلمين | دليله اجماع الفرقه واحداهم

الأهله وارث
من لا وارث
له

مسئلة ٢ حنف الس في توريث ستة عشر ملاً اولاد لست و اولاد الاحواب و اولاد الاحوة من الام و سائر الاحوة من الاب و العمة و اولاده و الحالة و اولادها و الخول و اولاده و المم احوال للام و اولاده و سائر المم و اولادهم و لحداب لام و الحدة ام لام فعندنا ان هؤلاء كلهم يرثون على الترتيب الذي ذكرناه في لهدية و لا يرث مع واحد منهم مولى بعمه و يحجب بعضهم بعضاً على ما قلناه و سند كره فما بعدونه قال علي عليه الصلوة و السلام و عبدالله بن مسعود و معاذ بن جبل و بوالداه و احدي الروايتين عن عمر انه قال في المم ذالاب و لحداب كالم و شريح و الحسن و اس سر بن و حابر بن زيد و عتيقة و عسدة و الاسود و طيوس و معاهد و الشعبي و اهل العراق و قال قوم ان ذوي الارحام يرثون الا انه يقدم المولى و من يحد بالرد عليهم يقولون ادا مات و ترك ستاً و عمة و لحداب لست بالصف بالعرس و الصف لآخر بالرد كما يقول عراهم يقدمون المولى على ذوي الارحام و يقولون في ان من ان يحد بالرد اولي من اولي الارحام و يقولون ادا لم يكن هناك مولى و لا من يرث بالعرس و لا بالرد كان لذوي الارحام فحاله كما في توريث المولى معهم و لما بقي و قد ذهب الى هذا ابو حنيفة و اصحابه و ليس معهم احد من الصحابة الا روايه شاذة عن علي عليه الصلوة و السلام و ذهب الشافعي الى انهم لا يرثون و لا يحجبون بخلاف ان كان للميت قرابة فالمرء له و ان كان مولى كان له و ان لم يكن مولى و لا قرابة فميراثه لبيت المال و قد قال في الصحاح زيد بن ثابت و ابن عمر و احدي

في اختلاف
الناس في
التوريث

الرواية عن عمر انه قال عهدا للعلمه بورث ولا بورثها، وقد قال في التامع الزهري و
في الفقهاء حديث واحد المدينة وحكي عن مالك انه قال الامر المجمع عليه لدى
ادر كت عليه عامة علماء المدينة هؤلاء (لا يبرئون طين) يبرئون وقد قال في الاوراعى
و اهل الشام وابوثور .

دلت احماق العرقه واحبا هم فابهم لا يجتمعون فيما فيه واصا قوله
بما في « بوسلم الله في اولادكم لند كرم حط الانس» فجعلته لي المراث لولد
وولد الميت له وسمى ابن نداله احماق المسلمين على ان عيسى بن مريم من
ولد دم وهو ابن مريم لانه لا اله الا الله وى عن النبي عنه لسلام انه قال اناى هذان
سيد اشاب الحنة وقال ان سبي هذا سيد يصلح الله به فتن من المسلمين فسماه
اسامع به من قلمه عنده سلام وقال لا ترموه على ابي هذا بولداى لا تقطعوا عليه
وكان من في حجره ^{الخلافة} ديا ااحده فصر هذا لقور وقال تعالى «واولوا الارحام
بعضهم ولي بعض» وهؤلاء من ذوى الارحام وقوله تعالى «الرجال نصيب مما ترك
لوالدان والاقرابون والنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقرابون» ولم يعرف وهؤلاء
من الرجال والنساء وذوى عمرو وعنه ومعد من معد شارب الكندى ان لى
عبيد السلام في الحال واث من الاوراث له وروى ابو هريرة ان النبي ^{صلى الله عليه وسلم} ورث الحن
وروى واسع بن حسان عن (حسن) ابنت من (الذاحد) توفي ولم ينجس له نسبا
(نسبا) فدفع رسول الله صلى الله عليه وسلم ماله الى خاله و خيرة من ابي العوارس عن
عمر بن محمد بن حنيفة (حنيفة) (حويده) قال حدثنا عنى من العبد قد حدثنا يوداود قال
حدثنا حمص بن عمار قال حدثنا شعبة (بن) ابدال عن علي بن ابي طلحة عن اشد عن ابن
سعد عن ابي عامر عن ابي المقدام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من ترك كلاً قالى
ومن ترك مالا فلورته وادوارث من لاوارث له اعقب ماله وادوارثه والحد وادوارث من لاوارث له
يعمل عنه ويرثه وبهذا الاسناد عن ابي ذر ورفا حدثنا سلمان (سلمين) بن حنيفة
اخرين قد حدثنا حماد عن ابدال عن علي بن ابي طلحة عن اشد بن سعد عن ابي عامر اليهودي
عن المقدام الكندي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله انا ولي كل مؤمن من

نفسه ومن ترك ديناً أو صيغة قال "ومن ترك ما لا يعود منه إن مولى من لأمولي له
أثر ماله وأثر غايته والحال مولى من لأمولي له أثر ماله وأثر غايته

مسئلة ٣ إذا مات وحلف بشا أو أحداً أو غيرهما ممن له سهم وروحاً أو
روحة فليست أو الأخت المصفاة بالتسميد وللمروح أو الروح سهمان والسهمان
على الست أو على الأخت ولا يرد على الروح والروحة حصراً وليس للعصبة والمولى
معهما شئ على حال وروى ذلك عن علي عليه الصلوة والسلام وعبدالله بن عباس
وعبدالله بن مسعود وأبو حنيفة وأصحابه هذا مذهبهم لا يحتقرون في الرد لكن
حتلوا في تخصيص بعضهم دون بعض فذهب على عليه السلام إلى أنه يرد على
هؤلاء الأرواح والروحة ولا يرد على سب الأس مع بنت الصلب كما يقول ولا يرد
على الأخت من الأب مع الأخت للأب والأم وكذلك يقول ولا على الجد مع ذي سهم
ولا على ولد الأم مع الأم وهذا خلاف ما حلف الله وقال الشافعي ليست للعصبة والباقي
للعصبة وإن لم تكن عصبة فالمولى وإن لم يكن مولى فبنت المال أو أبو حامد
وهذه المسئلة مثل مسئلة دوى الأرحام لكن من قال يقدم الأرحام على دوى الأرحام هذا
على المولى فهيئة (ج) قدم على (الرد) المولى ومن (الرد) على (الرد) هذا يقدم المولى على
دوى الأرحام (الرد) فهيئة يقدم المولى على الرد لكن يقدم الرد على دوى الأرحام

[دليل] إجماع العرفه وأخبارهم وقوله تعالى "ولو الأرحام بعضهم أولى
بعض" وهذه (وهذا) أقرب من قبل قوله تعالى بعضهم أولى بعض لم يقل هذا أولى وإن
لم يكن في صريحه حار لئلا يحمل على أنه أولى بدونه والصنوة عنه وغسله قلب
ذلك تحصيل يحتاج إلى دليل ونحن نحمله على عمومته من قبل فقد (قد) بش بقوله
في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين (أنط) وإنما (دسح) التواتر بأموالهم الأولى
قل وهذا أيضاً تخصيص يحتاج إلى دليل وليس إذا كان آخر الآية مخصوصاً يجب
تخصيص أولها فإن قالوا يحمل على أن بعضهم أولى بعض الذين سهم في آية

(ج) رأيت تحت سح من قوله فهما إلى قوله المولى فإن في واحد منهما من قوله ومنه إلى
قوله الأرحام فإن استثنينا هذا علمت على الأول (ج) وعلى الثاني (ج) ح ط

والام وقال يعيم من حماد نصيب الاب بيهم على ثلثة لكل واحدة مهر سهم وكث نصيب الام بين الاحوال والخالات المعترقين بالسوية وكذلك في ولدا الاحوال والحالات المعترقين والاعمام والعصاة الا انه يقدم ولدا الاب والام على ولدا الاب وولد الاب على ولدا الام .

[دليلاً] اجماع العرقه وقديسياه في الهديّة وتهذيب الاحكام مشروحاً

مسئله ٥ قدينا ان ميراث دوى الارحام الاقرب اولى من الابعد ولو كان بينهما درجة اتفقت اسماهم (اسماهم) او اختلفت فن، ولاد السلب وان يرلوا دكوراً كانوا او اناثاً اولى من اولاد الاب ومن اولاد الام وان لم يرلوا وان ولدا الاب والام وان يرلوا اولى من اولاد الحد منهما وان لم يرلوا وان اولاد الابوين وان يرلوا يقاسمون الحد والحدّة من قبل الابوين وكك اولاد الحد والحدّة من حيتهم وان يرلوا اولى من اولاد حد الاب وحد الام وان لم يرلوا وعلى هذا لتدريج كل من كان اقرب كان اولى وكان ابو حنّعه و ابو يوسف و محمد يورنون دوى الارحام على ترتيب العصاة فيجعلون ولد الميت من دوى ارحامه احق من سائر دوى الارحام ثم ولد اب الميت ثم ولد حده ثم ولدا اب الحد الا ان ما حنيّه قدّم اب الام على ولدا الاب ودكر عنه انه قدّمه على ولد الميت ايضاً وكان ابو يوسف و محمد يقدمان كل اب على اولاده او من كان في درجة اولاده و يقدمان عليه ولد اب ابعد منه ومن في درجتهم

في اولوية
الاقرب من
الابعد

[دليلاً] ما تقدم وتكرر من اجماع العرقه واخبارهم .

مسئله ٦ ثلث حالات مقتر (مقتر) قات و ثلثة احوال مقتر (مقتر) قين يا حدون نصيب الام للحال والحالة من الام الثلث بينهما بالسوية والبقى للحال والحالة من قبل الاب والام بينهما ايضاً بالسوية وفي اصحابنا من قال بيهم للدكر مثل حظ الانثيين ويسقط الحال والحالة من قبل الاب وقبل من تقدم ذكره للحال والحالة من الاب والام المال كله فان لم يكن للحال والحالة من قبل الاب وان لم يكن للحال والحالة من قبل الام .

في ورثة
الحال و
الحالة

[دليلنا] ما تقدم ذكره

مسئلة ٧ العَمَّاتُ المَعْتَرَفَاتُ يَأْخُذُونَ (المَعْتَرَفَاتُ بِأَحَدٍ) صَبَّ الْآبِ يَقُومُ بِهِمْ (يَبْتَهِنُ) فَسَقَةُ الْأَحْوَاتِ الْمَعْتَرَفَاتُ بِالسَّوَاءِ وَقُلْ مَنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ يَتَقَدَّمُ مَنْ كَانَ لِلْآبِ وَالْأُمِّ مَنْ لَمْ يَكُنْ فَالْتَمِ الْآبُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْتَمِ الْأُمُّ [دليلنا] ما قدمناه في المسئلة الأولى

مسئلة ٨ سَاتُ الْأَحْوَةِ الْمَعْتَرِ (المَعْتَرِ) قَسٍ يَأْخُذُ نَصِيبَ أُمَانِئِهِ عَلَى تَرْتِيبِ الْأَحْوَةِ الْمَعْتَرِقِينَ وَكَذَلِكَ أَوْلَادُ الْأَحْوَاتِ الْمَعْتَرَفَاتِ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ فِي الْفَرِيقَيْنِ الْمَالُ لِمَنْ كَانَ لِلْآبِ وَالْأُمِّ تَمْلُوكُ الْآبِ تَمْلُوكُ الْأُمِّ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ مِنْهُمْ (مَعَ) بَعْضُ بَعْضَانِ يَتَعَدَّ عِدَّةً مِنْ يَدْلِي بِأَحَدِ الْأَحْوَاتِ وَعِدَّةً مِنْ يَدْلِي بِأَحَدِ الْأَحْوَةِ ثُمَّ يَوْرَثُهُمْ عَلَى سَبِيلِ مِيرَاثِ الْأَحْوَاتِ الْمَعْتَرَفَاتِ وَالْأَحْوَةِ الْمَعْتَرِقِينَ كَمَا يَقُولُ لَكِنْ لَا رَأْيَ فِي بَعْضِ الْعِدَدِ وَرَوَى عَنْ أَبِي حَسَنَةَ مِثْلَ قَوْلِ أَبِي يُونُسَ وَ مُحَمَّدٌ حَمِيمٌ وَكَانُوا يَوْرَثُونَ الْأَخْوَانَ وَالْحَالَاتِ مِنَ الْأُمِّ وَأَوْلَادَهُمَا لِلدَّكْرِ مِنْ حَطِّ الْأَنْثِيِّ وَكَذَلِكَ الْأَعْمَامُ لِلْأُمِّ وَالْعَمَّاتُ وَأَوْلَادُهُمَا لِلدَّكْرِ مِنْ حَطِّ الْأَنْثِيِّ وَكَانَ أَهْلُ التَّنَزُّلِ لَا يَفْصَلُونَ ذِكْرَهُمْ عَلَى أُمَانِئِهِمْ وَاحْتَمَمُوا عَلَى إِيَّاهِ وَلِذَا الْأَحْوَةُ وَالْأَحْوَاتُ مِنَ الْأُمِّ لَا يَفْصَلُونَ ذِكْرَهُمْ عَلَى أُمَانِئِهِمْ وَكَانَ أَبُو عَسَدٍ (عَبْدُ) لَا يَفْصَلُ الذَّكَرَ عَلَى أُمَّتِهِ فِي جَمِيعِ دَوَى الْأَرْحَامِ .

[دليلنا] إجماع الفرقة على ما تقدم ذكره

مسئلة ٩ اختلف (أهل العلم) من أهل العراق في إعدام الأم وعماتها وأحوالها وحالاتها وأحداؤه وحداتها (الذين يرثون) اللاتي يرثن بالرحم وهي أحوال الآب وعماته وأحداؤه وحداته الذين يرثون بالرحم فروى عنهم عيسى بن إسماعيل أن نَصِيبَ الْأُمِّ لِقَرَاتِهَا مِنْ قَبْلِ أَيْبِهَا وَنَصِيبَ الْآبِ لِقَرَاتِهِ مِنْ قَبْلِ أَيْبِهِ وَرَوَى أَبُو سُلَيْمَانَ الْحَوْزَجَانِيُّ وَالثَّوَلِيُّ أَنَّ نَصِيبَ الْأُمِّ ثَلَاثَةُ لِقَرَاتِهَا مِنْ قَبْلِ أَيْبِهَا وَثَلَاثَةُ لِقَرَاتِهَا مِنْ قَبْلِ أُمِّهَا وَإِنْ نَصَبَ الْآبُ ثَلَاثَةَ لِقَرَاتِهِ مِنْ قَبْلِ أَيْبِهِ وَثَلَاثَةَ لِقَرَاتِهِ مِنْ قَبْلِ أُمِّهِ فَإِذَا اجْتَمَعَ قَرَاتُ الْآبِ وَالْأُمِّ وَكَانَ بَعْضُهُمْ أَقْرَبُ بِدَرَجَةٍ فَالْمَالُ كُلُّهُ لِأَقْرَبِهَا مِثْلُ أُمِّ أَبِي أُمٍّ وَأُمِّ أَبِي أُمٍّ أَسْوَءُ كُلِّهِ لَأُمِّ الْأُمِّ وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي نَزَّهَ إِلَيْهِ .

[دليل] اجماع العرقه واحارهم

مسئله ٩٥ : اختلف من ورث دوى الارحام اذا كان معهم روح او روحه مثل ان يحلف الميت روحاً ونسب بنت وبنت تحت فسد للروح سهم الربع والباقي للبنت الميت ونسب بنت الابن وكان الحسن بن زياد وابوعبيد (عبيد) يعطيان الروح فرضه النصف ويجعلان النصف الباقي للبنت الميت نصفه ونصفه لبنت الابن لانها بمنزلة بنت واحدة واحت وكان يحيى بن آدم وابو يعين يحسدان الروح ويعطيان الربع ولأبنة الميت النصف سهمان من اربعة والباقي لبنت الابن ثم يرحمان يعطيان الروح النصف ويجعلان الباقي للبنت الميت ونسب الابن على ثلثه ثلثه لبنت الميت وثلثه لبنت الابن على قدر سهمها مهما في حال الحب وتصح من ستة .

[دليلنا] ما تقدم ذكره من اجماع العرقه وايضاً فثبت الميت بنت ولها العاهره وقد بينا ايضاً ان ولد الاب لا يرث مع ولد الصلب وان روي

في نوريث
دوى الارحام
مع الزوج
او اروحه

مسئله ٩٦ : عم لاب مع ابن عم لاب وام المال لمن العم للاب والام دون العم للاب وخالف جميع الفقهاء في ذلك .

فيما لو كان
الوارث من
عم لاب وام
مع العم للاب

[دليل] اجماع لفرقة فاشهم لا يختلفون في ذلك ويقولون ان امير المؤمنين عليه السلام كان اولي من العباس لوجدها ان يرثا مع الميت لان القول بالعصه باطل عندهم

مسئله ٩٧ : لا يرث المولى مع دى رحم قريباً كان او بعيداً وبه قول علي عليه الصلوة والسلام وعمر بن الخطاب وسعد بن عيسى وابو لبرداء ومعد وعلقمة والاسود وعبيد والشعبي وشريح ومجاهد وكان زيد بن ابي ريث والاسهم سبيبه ويحسد الباقي للمولى ويورثه دون دوى الارحام الذين لا سهم لهم واليه ذهب الحسن البصري والا وراعى ومالك والشافعي وابن ابي ليلى وابو حنيفة واهل العراق وروي عن علي عليه السلام القولان معاً

لا يرث المولى
مع ذي رحم

[دليلنا] اجماع العرقه وايضاً قوله تعالى «واولوا الارحام بعضهم اولي ببعض» وقوله تعالى «للرخاص نصيب مما ترك الوالدان والاقرابون وللنساء نصيب مما ترك

الوالدان والأقربون، ودوى الأرحام من حملة الرحال والنساء.

مسئلة ١٣ الأس والأب والجد واسن العم والمولى كلهم يأخذون
بإيه أولى الأرحام دون التعصيب والمولى يأخذ بالولاء وقال الشافعى بأحدهم لاء كلهم
بالتعصيب وبه قال بقى الفقهاء

[دليل] إجماع العرفه على بطلان القول بالتعصيب وسندل على ذلك فيما بعد
إشاء الله والمولى يأخذ بالولاء إجماعاً فان سموا ذلك تعصباً فهو خلاف فى العادة.

مسئلة ١٤ ميراث من لا وارث له لا يسقط الى بيت المال وهو للإمام خاصة وعند
جميع الفقهاء سقط الى بيت المال ويكون للمسلمين وعند الشافعى يرثه
المسلمون بالتعصيب وعند أبى حنيفة فى إحدى الروايتين عنه وفى الرواية الأخرى
بالموالاة دون التعصيب.

[دليل] إجماع العرفه وأصحابهم وأيضاً فلا خلاف ان للإمام ان يحبس به
موراً دون قوم فلو لأنه لم يجر ذلك ولأنه لو كان ميراثاً لكان لذكر مثل حظ.
الأنبياء كالميراث فبعدم بعض ذكر على شئ دل على أنه ليس بميراث فاما الدمي
أوامات ولا وارث له فان ماله لم يثب المال فيه فلا خلاف سهمه وعندنا انه للإمام مثل
الذى للمسلم سواء.

[دليل] عنهما واحد وهو إجماع العرفه

مسئلة ١٥ كن موضع وجب المال لثبت المال عند الفقهاء للمسلمين وعندنا
للإمام ان يحدد الإمام العادل سلم إليه فلا خلاف وان لم يوجد وجب حفظه له عندما
كما يحفظ ساير أمواله التى يستحقها واحتلف أصحاب الشافعى فمنهم من قال اذا
فقد الإمام العادل سلم الى دوى الأرحام لأن هذه المسئلة (مسئلة) احتياطية وان اطل
أحدى الجهتين ثبنت الأخرى ومنهم من قال هذا لا يجوز لأنه حق لجميع المسلمين
فلا يجوز دفعه الى دوى الأرحام لكن يفعل به ما فعل تركوة الأموال الظاهرة
والأبى ان يجازير ان سلمه الى الإمام الحائز وبين ان يصنعه فى مصالح المسلمين
وبين ان يحفظه حتى يظهر امام عادل كذلك هيها.

فى ما لبيت
المال فهو
للإمام

[دليلنا] اجماع العرفه واحبارهم وايضاً قاده دفعه الى الامام العدل برئت
دعته باختلاف وليس على برائته دعته اذا دفعه الى الحائر او صرفه في مصالح المسلمين
دليل.

مسئله ١٦ لا يرث الكافر المسلم باختلاف وعندها ان للمسلم يرث لكافر قريشاً
كان او بعيداً عنه قال في الصحاحه على رواية اصحابنا عني "عليه السلام وعلى قول المحالين
معاد بن حنبل ومعووية بن أبي سعيد بن وهب قال مروق وسعد وعبد الله بن معقل ومحمد
بن الحنفية ومحمد بن علي الباقر عليهما السلام واسحق بن راهويه وقر الشافعي لا يرث
المسلم الكافر وحكى ذلك عن علي بن عبد السلام وعمر وعبد الله بن مسعود وعبد الله
بن عباس ويريد بن ثابت والعقهاء كلهم

فسي ارث
المسلم من
الكافر

[دليلنا] اجماع العرفه واحبارهم وايضاً قول النبي ﷺ الاسلام يعلمون ولا يعني
عليه وروى معاد بن حنبل قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الاسلام
يريدون لا يقصر ومارواه المحالون من قول النبي ﷺ لا يتوارث اهل ملتين صحيح
لان ذلك لا يلبثون الاثنتون التوارث بين كل واحد منهما من صاحبه وذلك لان قوله
وبدل على صحته ما قلناه قوله تعالى "يوم نريك الله في اولادكم لندكر مثل خط الانبياء"
وقوله "ولكم نصف ما ترك اباؤكم" وقوله "لنر حال نصيب مما ترك الوالدان والوالدان ولا
قربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقربون" فهو على عمومها الا ما اخرج
الدليل

مسئله ١٧ الكفرملة واحدة فالذمي يرث من الذمي كما ان المسلم يرث من
المسلم وبه قال ابو حنيفة ومالك والشافعي والثوري واصحاب ابي حنيفة وذهب قوم
الى ان الكفرملة ولا يرث الذمي من الذمي وبه قال شريح والرهري وربيعة وابن
ابي ليلى واحمد واسحق

في ان الذمي
يرث من
الذمي

[دليلنا] اجماع العرفه واحبارهم وروى اسامة بن زيد ان النبي عليه السلام
قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فجعل الكفرملة واحدة

مسئله ١٨ اذا اسلم الكافر قبل قسمة الميراث شارك اهل الميراث في ميراثهم

فيما لو اسلم
الكافر التوارث
قبل القسمة

وان كان بعد قسمته لم يكن له شيء وبه قال عمر وعثمان والحسن وقنده وحابر بن ريد وعكرمة واحمد واسحق وقالوا كان على عليه الصلوة والسلام لا يورث من اسلم على ميراث وبه قال ابن المسيب وعطاء وطاوس واهل العراق ومالك والشافعي .
[دليلاً] اجماع الفرقة واحبارهم وايضاً طواهر القرآن كلها تناوله وانما منعناه الميراث في حال كفره بالاجماع .

مسئله ٩٤ المملوك لا يورث منه مالا خلافاً لانه لا يملك وهل يرث ام لا فيه خلافاً فعمد انه ان كان هناك وارث وبه لا يرث الا ان يعتق قبل قسمة المال فانه يقسمهم المال وان لم يكن هناك مستحق اشترى المملوك بذلك المال او بعضه (بعضه) واعتق واعطى الدقي وان لم يسع المال لثمنه سقط ذلك وكان لبيت المال وقال ابن مسعود يشترى بهذا المال فاقى يرثه ولم يفصل وقال طاوس يرثه كالوصية وقال دقي الفقيه ابو حنيفة والشافعي ومالك انه لا يورث وروى ذلك عن علي عليه الصلوة والسلام وعمر .

[دليلاً] اجماع الفرقة واحبارهم وجميع طواهر القرآن يتناول عمومها هذا الموضع وانما خصها بدليل في بعض الاحوال

مسئله ٩٥ العبد اذا كان بعضه حراً وبعضه مملوكاً وبه يرث بحساب الحرية ويحرم بحسب الرق وخالف الفقهاء كلهم في ذلك وقالوا احكمه حكم العبد القن سواء [دليلاً] اجماع الفرقة واحبارهم (والاياه) تدل على ذلك وليس ههنا محذور لها

مسئله ٩٦ متى اكتسب هذا العبد مالا فانه يكون بينه وبين سيده اما بالمهادنة او بغير المهادنة ومات فانه يورث عنه ما يحمقه ولا يكون لسيده وللشافعي فيه قولان احدى يورث والثاني لا يورث لان كل منى اسقط ارثه اسقط الارث له كالارتداد [دليلاً] اجماع الفرقة وطواهر طاهر الآيات وانما خصها بدليل .

مسئله ٩٧ القاتل اذا كان عمداً في معصية فانه لا يرث المقتول ولا خلافاً وان كان عمداً في طاعة فانه يرثه عتق وفيه خلافاً وان كان خطاء فانه لا يرث من دينه ويرث المقتول

ماسواها و قد حلاف و روى مثل مدهشنا عن عمرو واقفا عليه جماعة من الفقهاء
عطا وسعيد بن الميب ومالك و لأوراعى وذهب قوم الى انه يرث من ماله ودينه و
قال الشافعى القائل لا يرث سواء كان صغيراً أو كبيراً محبواً أو عافلاً عمداً كان أو
خطأ لمصلحة أو لعرض مصححه عند ان يقيد دواء وابطح حرحداً بطلح حرحد فمات و
سواء كان قتل مباشرة أو بسبب حماية وسواء كان حاكماً شهد عنده بالقتل أو بالبر ما
وكان محصناً أو اعترف بقتله وسواء كان عادلاً أو عيافاً منه و قتلته (فقته) في المعركة
وبه قال في الصحاح على عليه لملوه واللام على ما رواه عنه عبد الله بن عباس وفي
التابعين عمرو بن عبد العزيز وفي الفقهاء حمد اطلقوا ان القائل لا يرث بحال ومن
اصحاب الشافعى من قال ان كان حماية لا يرثه مثل ان يكون قتل العمدا الذي يوجب
القتل والكمارة أو قتل الخطاء الذي يوجب الدية والكمارة أو قتل مسلم في دار الحرب
فوجب الكمارة وقال ابو سحوا ان كان موضع التهمة فيه لا يرثه مثل ان يكون حاكماً
فشهد (فشهد) عنده بقتل امه (ابيه) عمداً أو بالبر ما وكان محصناً فقتله فيه لا يرثه
من ههنا تهمة التركيه لان له تركه العدول فمات ان اعترف فيه برثه فيه ليس
بمتهم قال ابو حامد وهذا ان لسانى واحتلوا في قتل الخطاء فكان على عليه السلام
على ما روى عنه وعمر وريد واس عباس لا يرثونه وبه قال الشافعى والحنفى والثوري
وابو حنيفة واصحابه الا ان من قول ابي حنيفة ان المحبوس والمعلوب على عقله
والصبي والعاقل اذا قتل الباعى ورثوا من المال والدية معاً وكان عطا ومالك والرهري
واهل المدينة يرثون قاتل الخطاء من المال دون الدية وكان اهل البصرة يرثون
من المال والدية معاً وقال ابو حنيفة ان كان القتل بالمشارة فانه لا يرثه الا في ثلثة
الطفل والمحبون والعدوان ارمى في الصف فقتل واحداً من المقاتلة فاما بالسبب من
ان لو حفر ثرا فوقع فيها اسان او صمكينا فعثر به اسان فمات او ساق دابة او قدها
فمست فقتلت (فقتلته) فانه يرثه فاما ان كان راكبا على الدابة فمست فقتلت اسانا
فانه لا يرثه وقال ابو يوسف ومحمد يرث من الدية قتلته الدابة وان كان راكبا

[دليلاً] اجماع الفرقة وروى محمد بن سعيد قتل الدار فطسي وهو ثقه عن

عمر ومن شعب عن أبيه عن حذيفة بن عمار عن النبي عليه السلام قال لا يتوارث
أهل بيتي شيئا ثرث المرأة من مهر وحب ومن دينة وثمر الرحمن من مالها ومن
دينها ما لم يقس بينهما صاحبه وإن قس أحدهما صاحبه عمداً فلا يرث من ماله ولا
من دينه وإن قتله خطاء ورث من ماله ولا يرث من دينه وهذا من وكلاء يروى من
الأخبار في أن القاتل لا يرث وينعزل بمجموعه إن كان بمحمد بهذا الخبر

مسئله ٢٣ المهدوم عليهم والعرقى د لثم يعرف بموت بعضهم على بعض
فإنه يورث بعضهم من بعض من نفس ما ترك دون ما يرثه من صاحبه ويدل على ذلك
السلام وهو أحد الروايتين عن عمر بن الخطاب قال شريح وأبى بن عبد الله والحسن بن علي
والشعبي وسفيان الثوري ومن يوليهم ظمهم بهوا إلى أن الميت يرث من الميت وقيل
الثقفي من عرف أو أهدم عليه ويقفل في الحرب ولم يعرف موت أحدهم سبق موته
وكانوا جماعة فإنه إن كان يعرف أحدهم سبق موته وإن الميراث يكون للباقي وإن
عرف السابق ليس أيهم كان فإن الميراث يكون موقوفاً رجاء أن يدكر د كرا
ناقض أو نافع وإن كان أحدهما أسبق ولم يعرف بموته فإن ميراثه يكون لورثته (المورثه
الحية) الأحياء ولا يرث الموتى عنه، بل قال أبو بكر، عبدالله بن مسعود وعبدالله بن عباس
وربما ينسب ثابت وبن عمر وهو حذيفة لروايتهم عن عمر ومعد بن حنبل لا يورث الموتى
بل قال أبو حنيفة

[دلتنا] إجماع العرقه وأخبارهم وروى أبي بن عبد الله أن النبي عليه السلام
نهى عن بيع المملوك وسئل عن قوم أهدم عليهم بنت فقال يورث (يرث) الموتى من الموتى

مسئله ٢٤ المدين والمملوك والكافر لا يحجبون ويدل جميع الفقهاء وجميع
الصحابة إلا عبدالله بن مسعود فإنه أمر د بجمعي مسائل هذه ولها فإنه قال الفقهاء
والمملوك والكافر يحجبون حجباً مفيداً والمقصد ما يحجب من فرض إلى فرض

[دلتنا] إجماع العرقه من إجماع الأمة وابن مسعود قد انفرد بخلافه

مسئله ٢٥ - ولاد الأم بسقطون مع الأبوين ومع الأولاد د كور، كانوا أو نافعاً
ومع ولداً لولد د كوراً كانوا أو نافعاً سواء كانوا أولاد من أولاد بنت ولا يسقطون
في سقوط أولاد الأم مع الأبوين والأولاد

مع الحد وقال الشافعي يسقطون مع أربعة مع الأب والجد وان علا ومع الأولاد كوراً كانوا أو أمتاً ومع أولاد الأس كوراً كانوا أو أمتاً

[دليلنا] إجماع الفرقه واختبارهم ودليلنا على أنهم لا يسقطون مع الحد بعد إجماع المدكور أنهم يشدون في القرى، الحديث عندنا بالرحم لأما التعصيب وأما سقوطهم مع ولد الست فلان ولد الست ولد على الحصة على ما دللنا عليه

مسئلة ٢٦ كلاله الأم هم الأخوة والأخوات من قبل الأم و كلاله الأب هم الأخوة والأخوات من قبل الأب والأم ومن قبل الأب ويدعى الشافعي ويدعى في الصحاح على عليه الصلوة والسلام وأبو بكر وعمر وريدين ثبات وخار من عبدالله وقال القيتي الكلاله لوالدين ويدعى أبو عتبة الكلاله الوالدان والمولودون قال الساجي قال أهل الصرة الكلاله أمه هو الميت وقيل أهل الحجاز وأهل الكوفة الكلاله الورثة وعلى هذا أهل اللغة.

في كلاله
الأم والأب

| دليلنا إجماع الفرقه وأيضاً قوله تعالى «وإن كان رجل يورث كلاله أو امرأة» وقراءته ابن مسعود وسعد بن أبي وقاص كلاله أو امرأة ولما جازوا تحت من أم ولأنه تعالى قال «فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث» وهذا حكم يحتص ولد الأم بالأخلاف وأما كلاله الأب فقوله تعالى «يستعنت بها الله بعتيقهم في الكلاله إن امرأة هلك ليس له ولد وله تحت فلها نصف ما ترك» هو برتها إن لم يكن لها ولد «فمن على الكلاله إذا لم يكن ولد وأصغر الوالدين لأنه جعل ميراث الأخت كله له إذا لم يكن له ولد والأب لا يرث الأمع عدم الوالدين فكانه تعالى «فإن إن امرأة هلك ليس له ولد» ولا والبدان يكون ورثته كلاله وعلى المسئلة إجماع لأنه روى عن أبي بكر أنه قال الكلاله إذا لم يكن له ولد ولا والد وروى عن عمر أنه قال أبي استحيى إن أحالف أب بكر في الكلاله وروى عن علي عليه الصلوة والسلام مثله وسميت الكلاله كلاله لأنه ليس معه (معها) علو ولا تروى لا يعملوا ولا سرل وهو (هم) الوسط قر أبو عتبة الكلاله إذا لم يكن معه طرفاه وقيل أبو عبيده يقال تكبته النسا إذا احاط به ومن هذا سمي الأكليل أكليلاً لأنه يحيط بالراس لا يصعدو لاسرل قال الشاعر ورثتم قناة

الملك لأمن كلاله عن أبي صاف عبد شمس وهاشم وقد الشاعر وكيف طرافي أدا
ما شتمتي وما بعد شتم الوالد بن صفوح قال أبو عبيدة وهذا يدل على أنه إذا سقط
سرفاء سمي (يسمى) كلاله

مسئلة ٢٧ الأحوه والأحوات من الأب والأم أو من الأب كلاله وهم يسقطون
في موارد سقوط كلاله الأب
ثلاثة مآلات ولأب ويسقطون بالنسبة للأب ولا خلاف ويسقطون بالنسبة للأم
وبجميع ولد الولد وإن برلوا سواء كانوا أولاداً أو أولاد من وقال الشافعي لا يسقطون
بهواء ولا خلاف أنهم لا يسقطون بالجد .

[دليلنا] إجماع العرفه وأما ما قلنا أنهم يسقطون بهواء لأن الله تعالى
جعل لهم نصيباً من أموالهم ولأنهم ولدوا له تعالى قال " يستوفيت قل الله
يفتيكم في كلاله أن امرء حدث ليس له ولد وله بنت فلها نصف ما تركه فسمى لها
النصف مع عدم الولد ثم عصف الأخت والأخوه والأخت من مذكراتك والنسب و بنت
الابن ولد فيجب أن يسقطوهم .

مسئلة ٢٨ سقط أم الأم مآلات وعند الفقهاء أنها لا تسقط لأنها تدلى بالأم
في سقوط أم الأم بالاب .

[دليلنا] إجماع العرفه وأما قال الأب أقرب بدرجة واحدة وإن لم يدر
مآلات وأدلت بالأم فقد بعدت بدرجة فوجب أن لا ترث لقوله وأولو الأرحام بعضهم
أولى ببعض .

مسئلة ٢٩ أم الأب لا ترث مع الأب وإنه قال في الصحاح على عليه الصلوة
والسلام وعثمان بن عفان وريدين ثابت وريدين من العوام وسعد بن أبي وقاص وفي
الفقهاء أبو حنيفة وأصحابه والشافعي ومالك وذهب قوم إلى أنها ترث مع الأب وهو
قول أبي بكر وعمر وعبد الله بن مسعود وبن موسى الأشعري وعمران بن حصص وشريح
والشعبي وأحمد وإسحاق ومحمد بن جرير الطبري وقال أصحابنا إذا خلف أبوين
وحدة أم أبيه فللأم ثلث وللأب الثلثين ويؤخذ السدس من نصيب الأب ويعطى الحصة
التي هي أمه على وجه الطعمة لا الميراث .

[دليل] اجماع الفرقه واحداهم

مسئله ٣٠ اذا حلف ام الام وام الاب مع الاب والعمال كله عندما للاب ويؤخذ منه السدس ضمة فيعطى ام الاب ولا شئ لام الام وقال الشافعي ومن ذكرناه في المسئله الاولى لا تراث ام الاب مع الاب شئاً على ما فساه ولا يتركه عبد الشافعي ومن وافقه في المسئله الاولى ام الام ام الاب وعند محاليعهم السدس بينهما اعنى ام الاب وام الام .

في سقوط
ام الاب وام
لام مع الاب

[دليلاً] اجماع الفرقه واحداهم وماروه عبدالله بن مسعود وعبدالله بن عباس ان النسي عليه السلام ورث حدة واسم حتى .

مسئله ٣١ لا تحب الام عن الثلث الا باخوين او باح واحدتين او اربع اخوات ولا تحب باحتين وقال جميع الفقهاء انها تحب باحتين ايضاً وقال ابن عباس لا تحب باقل من ثلثة اخوة وهذه في حمله الحمص مسائل التي اعزدها

في حب
لام عن الثلث

[دليلاً] اجماع الفرقه ولان ما ذكرناه مجمع على وقوع الحب بد الاقوا ان عس ووقوع الحب باحتين ليس عليه دليل فيما قوله تعالى * فان كان له اخوة * ان كان لفظه لعمد الحمص محض بحمله على الاثنين بدلالة الاجماع من الفرقه على ان في النسي من قال اقل الحمص اثمان فعلى هذا فدوى المظاهر حقه

مسئله ٣٢ لا يقع الحب بالاحوة والاحوات اذا كانوا من قبل الام وحلف جميع الفقهاء ذلك .

فيما لا يقع
حب

[دليلاً] اجماع الفرقه ولان ما اعتبرناه مجمع على وقوع الحب به وليس على ما قالوه دليل وقوله تعالى * فان كان له اخوة * محض بخصه بكلالة الاب بدلالة اجماع الفرقه على ذلك .

مسئله ٣٣ روح وابوان عند الروح النصف وللام ثلث الاصل والباقي و هو السدس للاب ومنه قال عبدالله بن عباس والله ذهب شريح و روى عن علي عليه الصلوة والسلام مثله في المسئلتين وقال جميع الفقهاء للام ثلث ما يفي

فيما لو كان
الوارث روح
وابوان

[دليل] اجماع الفرقه وايضاً قوله تعالى * فان لم يكن له ولد وورثه ابواه

كتاب الفرائض

فلاعه الثلث، فطلق لها الثلث مع عدم الولد سواء كان زوج أولم يكن فمن قال ثلث ما يبقى فقد ترك الظاهر وعليه إجماع العرقة

مسئلة ٤٤ : روحه و ابوان لمروحة الربع بالاحلاف وللأم ثلث جميع المال وما يبقى فلاب وبه قال ابن عباس وقال جميع الفقهاء لها ثلث ما يبقى من المسئلة الاولى سواء و قال ابن سيرين في المسئلة الاولى بقول الفقهاء و في هذه المسئلة بقولنا .

[دليل] الامة واجماع العرقة مما فرق ابن سيرين منه بسقط بالاحماع لان من حاله بالاحماع في مسئلته مثل من فرق بين مسئلتين على لواء في انه محال بالاحماع

مسئلة ٤٥ روح واحتساب وام للروح النصف والاحتساب النصف الاخر بالاحلاف فان كان زوج واحتساب وام اولاد فمر روح النصف من اصل المال والبقى للاحتساب ولا حول وعند الفقهاء انها تعود الى سبعة .

[دليلنا] إجماع العرقة على ذلك و ايضاً قد ثبت بطلان القول ثبت هذه المسئلة لان احداً لا يقول بها مع بطلان القول

مسئلة ٤٦ روح وام واحتساب لاب وام للروح النصف والبقى للام ولا يرث معها الاحتساب وعند الفقهاء انها تعود الى تسامية .

[دليل] إجماع العرقة ولان الله تعالى جعل للام الثلث مع عدم الولد و كان من قال ان لها ثلث جميع المال قال هيها ان لها الباقي بالرد .

مسئلة ٤٧ . روح واحتساب لاب وام وام واح لام للروح النصف والبقى للام ولا يشي للاحتساب ولا للاج من الام معها وعند الفقهاء انها تعود الى تسعة

[دليل] ما قلناه في (المسئلة الاولى) المسئلتين الاولتين سواء .

مسئلة ٤٨ روح واحتساب لام واب واحتساب لام وام للروح النصف والباقي

ج في نسخة بعد دليلنا هكذا إجماع العرقة ولان الله تعالى جعل للام الثلث مع عدم الولد فكذلك من قال ان حقها ثلث جميع المال قال ان هيها لها الباقي وحلاف ذلك خروج عن الإجماع حطاً

- للأم وعند الفقهاء أنه يقول إلى عشرة وهذه المسئلة يقال لها أم العروش .
[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الأولى سواء
- زوج وستان وأم
مسئلة ٣٩ . روح وستان وأم للروح الربع وللأم السدس والباقي للستين ولا يقول وعند الفقهاء أنها تقول من اثني عشر إلى ثلثة عشر
دليلنا [ما قلناه في المسئلة الأولى سواء
- روح وروان
مسئلة ٤٠ . روح وروان وستان للروح الربع وللروان السدس والباقي للستين وعندهم يقول إلى خمسة عشر .
[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الأولى سواء .
- فيما لو كان
الوارث زوج
وأم
مسئلة ٤١ . روح وروان وست للروح الربع وللروان السدس والباقي للست وعند الفقهاء أنها تقول إلى ثلثة عشر
[دليلنا] ما قدمناه في المسئلة الأولى سواء
- لو كان
الوارث زوج
وأخت وأم
مسئلة ٤٢ . زوجة وأختان من أب وأم وأم للزوجة الربع وللأم الباقي وعند الفقهاء تقول من اثني عشر إلى ثلثة عشر .
[دليلنا] ما قدمناه (قلناه) في المسئلة (المسائل الأولى) الأولى سواء .
- زوج وأم
أختان وأخ
مسئلة ٤٣ . قال كان معهم أخ من أم كان للزوجة الربع والباقي للأم وعندهم تقول إلى خمسة عشر
[دليلنا] ما قدمناه في المسئلة الأولى سواء .
- بنتان و
أبو الزوج
مسئلة ٤٤ . من كان معهم أخ أخت فمثل ذلك وعندهم تقول إلى سبعة عشر .
[دليلنا] ما قدمناه في المسئلة الأولى سواء
- مسئلة ٤٥ . بنتان وأبوان (أب وأم) وزوجة للزوجة الثمن وللأبوين السدس والباقي للستين وعندهم تقول من أربعة وعشرين إلى سبعة وعشرين
[دليلنا] ما قلناه سواء وهذه المسئلة يقال لها المنسرية (والقائل على عليه السلام في المنبر) التي قال فيها صار ثمنها سماً
- سات وأبوان
وروجه
مسئلة ٤٦ . للستين فصاعداً الثنتان وبه قال عامة الفقهاء ورويت روايه شاذة

عن ابن عباس ان للمستين نصف ولثنتين فمافوقها الثلثان

[دليلنا] اجماع العرفه واجماع الامة في عصرنا لان خلاف ابن عباس قد انقرض وقوله تعالى «ون كن سواء فوق اثنتين» لا خلاف انها مرثت نسب الثنتين ولا يجوز ان تنزل الآية على نسب ولا تدخل النسب فيها وايضا فين قوله فوق صلة مثل قوله تعالى «فاصر بوا فوق الاعناق» والمعنى اصر بوا الاعناق و روى حابر ان امرأة اتت النبي عليه السلام ومعهما استان فقالت هاتين متاعدين رسعد قتل يوم اخدمك وان عثمهما احد جميع مالهما وميراثهما اقترى والله لا نكحان والامان لهما فقال النبي مدمع يقضى الله في ذلك فورا قوله تعالى «يوسفكم الله في ولادكم» للذكر مثل حظ الانثيين الى قوله فان كن سواء فوق اثنتين فهن ثلث ما ترك فقال صلى الله عليه وآله «حاضر ادع الي المرأة وصاحبها قل قد عو بهما فقال اعطهما الثلثين وللأم الثمن وما يبقى فثك ووحيد الدلالة انها كانتا اثنتين فقال اعطهما الثلثين

مسئلة ٤٧ ست و بنت ابن وعصة المال للست النصف بالتسمية والباقي رد عليها وقال الفقهاء للست النصف ولست الامن السدين نكحله الثلثين والباقي للعصة [دليلنا] اجماع العرفه وايضا قوله تعالى «واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض» والست اولى لانها قرب والقول بالعصه باطل على ما سميته فيم بعد

مسئلة ٤٨ ست و بنت ابن وعصة للست النصف بالعرض والباقي رد عليها و قال الفقهاء لهما النصف والسدين لسان الامن والباقي للعصة [دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سوا آء .

مسئلة ٤٩ ستان و ست ابن وعصة للستين الثلثان بالتسمية والباقي رد عليها و قال الفقهاء للستين الثلثان وتسقط ست الامن والباقي للعصة [دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سوا آء

مسئلة ٥٠ ستان و بنت ابن ومعهما ابن ابن للستين الثلثان والباقي رد عليهما و قال جميع الفقهاء لهما الثلثان والباقي بين ست الابن و احييه للذكر مثل حظ الانثيين وقال عبدالله بن مسعود للستين الثلثان والباقي لامن الامن وتسقط ست الامن

وهذه المسئلة الثانية التي اورد بها من جملة الخمس مسائل
[دليلنا] ما قدمناه (قله) في المسئلة الاولى سوآء

مسئلة ٥١ روح وابوان وست ابن للروح والابوين السدس
والباقي للست وليس لست الابن شيئي وقد جمع الفقهاء هذه من اثنا عشر يعول
الي خمسة عشر للروح الاربعة وللأبوين السدس اربعة و للست المصفاة و
لست الابن السدس بكلمة الثلث سهمان
[دليلنا] ما قدمناه في المسئلة الاولى سوآء

روح وابوان
وست وست
ابن

مسئلة ٥٢ بنت وست ابن وابن بنت الست المصفاة بالثنية والباقي لها بالرد
وقال الفقهاء الباقي لست الابن مع احبهم للذكر مثل حظ الانثيين وقار ابن مسعود
بناث الابن يدفع اليهن ما هو اصر بهن من السدس و(او) لمقاسمة وبنكاته المقسمة
اصر بهن فلهن المقاسمة وان كان السدس موزن من المقسمة فلهن السدس به علي
اصه ان الست اذا احتكملت الثلثين و(كل) هناك بنت ابن وابن ابن فان الباقي
لا ابن الابن لان عمده بعد تكمله الثلث لا تفرق بنت الابن و ان كان معها ح فبهن
السدس اصر بهن لانه اذا كان بنت الابن اكثر من بنت الابن فالسدس اصر بهن وان كانوا
بنو الابن اكثر فالمقاسمة اصر بهن .

ست وست
ابن وابن ابن

[دليلنا] ما قدمناه (قضاء) في المسائل الاول

مسئلة ٥٣ ستان وابن ابن وست ابن ابن لستين الثلثان بالعرض والباقي رد
عليهما ويسقط الباقي وقال الفقهاء الباقي لابن الابن وتسقط ست ابن الابن العصة
من الاولاد يسقطون من هوانزل منهم الا ترى ان الابن يسقط ابن الابن ولا يسقط
ابن الابن .

ستان وابن
ابن وست ابن
ابن

[دليلنا] ما قدمناه في المسائل الاول .

مسئلة ٥٤ ستان وست ابن وابن ابن ابن لستين الثلثان والباقي رد عليهما
ويسقط الباقي وقال الفقهاء الباقي بين ست الابن وابن ابن الابن للذكر مثل حظ
الانثيين وقار ابن مسعود الباقي لابن الابن ويسقط ست الابن ومن يعول الباقي

ستان وست
ابن وابن ابن
ابن

بينهما من خالف هيهما وهو الأصم فقد قال الباقى لابن الأصبغ ٢ هذا لابن بنت ابن ابن
[دليلنا] ما تقدم وتكرر .

مسئله ٥٥ : متان واحت لاب وام اولاد للبنتين الثلثان قرصاً و الباقي رد عليهما وقال الفقهاء الباقي للاحت لان الاحوات مع السات عصية .
[دليل] ما قدمناه في المسائل الاول وايضاً قوله تعالى «ان امرء هلك ليس له ولد ولد احت فهي نصف مارك» فمر مر لها النصف مع عدم الولد وهيهما ولدوهى الست فمن اعطىها مع وجود الولد فقد خالف الظاهر

مسئله ٥٦ : بنت واحدة واخت لاب وام اولاد للبنت النصف بالعرض والباقي رد عليهما وقال الفقهاء الباقي للاحت بالتعصيب
[دليل] ما قدمناه في المسئله الاولى سواء

مسئله ٥٧ : ولد الولد يقوم مقام الولد ويأخذ كل واحد نصيب من يتقرب به فولد الست يقوم مقام البنت ذكر كان او انثى وولد لأم يقوم مقام الأم ذكر كان او انثى فاذا اجتمعوا كل واحد نصيب من تقرب به مثال ذلك بنت ابن وابن بنت لست لأم الثلثان ولأم لست الثلث ثم الأقرب بمنع الأبعد والا على بمنع الأسفل فعلى هذا لا يجتمع الأعلى مع من هو اقل منه ذكر كان او انثى وخالف جميع الفقهاء فى ذلك وقالوا ولد الولد يقوم مقام الولد ومنه لو (لم يكن) كالابن او ولد الصلب لود (ث) نوا ميراث ولد الصلب فولد الست لا يرث على مذهب الشافعى وقد مضى الخلاف فيه وست لأم واحد النصف وان كان معها اخوها كان للذكر مثل حظ الانثيين وست لأم لهما الثلثان وست لأم مع ست ابن ابن تحريان محررى الست للصلب مع ست الابن وقد مضى الخلاف ثم على هذا التبريل (التريث) لست العليا النصف وللتى تليها تكمله الثلثين و يسقط من هو اقل منها الا ان يكون معها اخوها فيكون الباقي بينهما للذكر مثل حظ الانثيين .

[دليلنا] اجماع الفرقة واختبارهم .

مسئله ٥٨ : شو الاح يرون مع الجدوان برلوا و يقومون مقام ابهم وحالف جميع الفقهاء في ذلك وقلوا (هم) يسعون مع الحد [دليلنا] اجماع الفرقة واختبارهم .

في قيام بنو
الاح مقام
ابهم

مسئله ٥٩ : احت من اب وام واحت من اب وعصه للاحت من الاب والام النصف بالاحلاف والباقي عندنا رد (رد) عليها لانها تجمع السنين وقال جميع الفقهاء للاحت من الاب السدس تكمله الثلثين والباقي للعصه .

احت من اب
وام واحت
من اب وعصه

[دليلنا] اجماع لفرقة وقيام الدلس على بطلان القول بالعصه ولان الاحت من الاب والام تجمع السنين والاحت من اب لها نسب واحده هي اولى بالباقي وقوله تعالى : وانكاث اثنتي فلهما الثلثان لايتما ولهما لاند لوتما ولهما لكان ذلك بينهما بالسوية .

مسئله ٦٠ : احت من اب وام واحوات من اب وعصه للاحت من الاب والام النصف بالاحلاف والباقي عندنا رد عليها وعند الفقهاء للاحت من الاب السدس تكمله الثلثين والباقي للعصه .

احت من اب
وام واحوات
من اب وعصه

[دليلنا] ماقلناه (قدمناه) في المسئله الاولى سواء

مسئله ٦١ : احتان من اب وام واحت من اب واس اح من اب للاحتين الثلثان بالاحلاف والباقي عندنا رد عليهما ويسقط الباقي وقال جميع الفقهاء الباقي لاس الاح من الاب لانه عصه ولاشئ للاحت من الاب .

لو كان الوارث
احسان من
ابوام واحت
من اب واس
اح من اب

[دليلنا] ماقلناه في المسئله الاولى سواء ولان الاحت للاب والام مع ابها تجمع السنين اقرب بدرجه هي اولى

مسئله ٦٢ : احتان من ام واب واحت واح من اب للاحتين الثلثان بالاحلاف والباقي عندنا رد عليهما وقال جميع الفقهاء الباقي للاحت من الاب لذكر منه حظ الاثنيين وقل اس مسعود الباقي للاحت وتسقط الاحت للاب بناء على اصله في الستين وبنت ابن وابن ابن .

احتان من م
وب و احت
واح من اب

[دليلنا] ما قدمناه في المسائل الأولى .

مسئله ٦٣ اخت من اب وام واح واحوات من اب للاخت من الاب والام النصف
بلا خلاف والباقي عندنا رد عليها وقال الفقهاء الباقي للاخ والاخت للدكر مثل
حط الانثيين وقال من مسعود يكون للاخوات من الاب ما يكون لاصرتهم فان كان السدس
اصرتهم فلهم السدس وان كانت المفاضة اصرتهم فيتناسم (فيقسمهم اخوهم) بينهم
بنده على اصله على ما مضى .

[دليلنا] ما قدمناه في المسائل الأولى سوآء .

مسئله ٦٤ ثلث اخوات متفرقات ومعة للاخت من الاب والام النصف وللأخت
من الام السدس والباقي رد على الأخت من الاب والام ومن اصحابنا من قل رد عليهما
لانهما دوسهم و ينسقد الاخت من الاب وقال جميع الفقهاء للاخت من الاب السدس
تكملة الثلثين والباقي للعصبة .

[دليلنا] ما قدمناه في المسئلة (المسائل) الأولى سوآء

مسئله ٦٥ ثلث اخوات متفرقات مع احديهن اح بطرت فان كان مع الأخت للام
فان لهما الثلث وللأخت من الاب والام النصف والباقي رد عليها وتسقط الأخت من الاب
وقر الفقهاء للاخت من الاب السدس تمام الثلثين وان كان الاخ مع الأخت للاب والام
يكون للاخت من الام السدس والباقي للاخت من الاب والام مع احبها وتسقط الأخت
من الاب بالاخلاف وان كان الاخ مع الأخت للاب كان للاخت للام السدس وللأخت للاب
والام النصف والباقي رد عليها وقال الفقهاء للاخت من الاب (الام) السدس والباقي
للاخ والأخت من قبل اب للدكر مثل حط الانثيين

[دليلنا] ما قدمناه في المسائل الأولى .

مسئله ٦٦ ثلث اخوات متفرقات مع كل واحدة منهن اح من للاخ والأخت
من الام الثلث والباقي للاخ والأخت من قبل الام والاب للدكر مثل حط الانثيين بالاخلاف
و يسقط الاخ والأخت من قبل الاب .

[دليلاً] إجماع العرقه وودليلهم مار واما ما اسحق عن الحرث عن علي عليه السلام ان النبي عليه السلام قال اعيان بني امير تون دون بني العلات يرث الرحل احد من ابيه واما دون اخيه من ابيه

مسئله ٦٧ لا يرث مع السات واحدة كانت او اثنتين احد من الاخوات وقال الفقهاء ست وحت وشت واحة و اخوات من قدام ام (الاب و الام) او من قبل اب (الاب) للثنت النصف والباقي للاحت او الاخوات لان الاخوات مع الست عصاة وقالوا هي ست وشتان واحت للست النصف ولست الابن السدس والباقي للاحت وقال عبدالله بن مسعود لا يرث الاحت لان الاخوات لا يرثن مع الست ولا يكن عصاة مع الست وبه قال ابن عباس وهذا مثل قول

في عدم وراثته
الاخوات مع
وجود الست

[دليلاً] إجماع العرقه وقوله تعالى ان امرءه ذلك لسن له ولد وله احت فلها نصف ما تركه وهيب له ولد وايماً مار ووه عن النبي ﷺ انه قال الحقوا الفرائض ما عليها تركت وهي مصها ما بقى فلرحل (فللاولى عصاة) ذكر وفي مصها فلندكر **مسئله ٦٨** ابوان واخوة للام السدس والباقي للاب بالاحلاف الامروى عن ابن عباس برواية شاذة انه قال السدس الذى تحتوا به الام يكون للاخوة

فيما لو كان
الوارث ابوان
واخوة

[دليلاً] إجماع العرقه وقوله تعالى وورثه ابواه فلامه الثلث فان كان له اخوة فلامه السدس فاصاف الميراث الى الابوين ثم جعل سهم الام الثلث والباقي حصص للاب كما يقول القائل ساقينك على ان لك ثلث الثمرة فيكون الباقي لرب البحل ثم قال فان كان له اخوة فلامه السدس وجعل لها السدس مع الاخوة والباقي يكون للاب لانه اصاف المال اليهما ثم اخرج الثلث ثم اخرج السدس على صفة فلا يكون للام مع ثلث الصفة الا السدس والباقي للاب .

مسئله ٦٩ ست واب للاب السدس وللثنت النصف والباقي رد عليهما على قدر سهامهما وقال الفقهاء الباقي مرة (رد) على الاب بالتعصيب [دليلاً] إجماع العرقه وقيام الأدلة على مطلق القول بالتعصيب واما الرد

فيما لو كان
الوارث ست
واب

(خ) لم تذكر خلاف لاهما ولا من روى ح طحا .

والقريب والقريب من الحيتين واحدة فيحان يرد عليهما على قدر نصيبهما .

مسئلة ٧٠ ستان واب لهما الثلثان وللأب السدس والباقي رد عليهم على قدر انصائهم (سهامهم) وقال الفقهاء الباقي للأب .
[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سوآء .

مسئلة ٧١ . بنت و بنت ابن واب للست للصلب النصف وللأب السدس والباقي رد عليهما ونسقط ست الأبن معهما وقال الفقهاء للأب السدس وللست للصلب النصف ولست الأبن تكملة لثلثي لستين الثلثان والباقي للأب بالتعصيب .
[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سوآء .

مسئلة ٧٢ لأثرث واحدة من العذات مع أولاده وقال جميع الفقهاء للعدة السدس مع الولد .
[دليلنا] اجماع العرفه واحبارهم وقوله تعالى "و أولوا الارحام بعضهم أولى ببعض" .

مسئلة ٧٣ . للعدة من قبل الأم نصب الأم اذا لم يكن غيرها الثلث المسمى للأم والباقي رد عليها كما يرد على الأم وان احتمت حدثان حدة أم واحدة اب كان للعدة من قبل الأم الثلث وللعدة من قبل الأب الثلثان كل واحدة تاحد نصيب من تنفر به و قر ابن عباس حدة الأم لها الثلث نصيب الأم كما قلناه وقال الفقهاء كلهم لها السدس فان احتمت كان السدس بينهما نصيبين .
[دليلنا] اجماع الفرقة على ذلك واحبارهم

مسئلة ٧٤ ام الأم ترث وان علت بالأجماع وام اب الأم ترث ايضاً عندنا اذا لم يكن هناك من هو اقرب منها وتقاسم من هو في درجتها وعندهم انها لا ترث بالأجماع وام ام الأب ترث وان علت بالأجماع وام اب الأب ترث عندنا الا ان يكون هناك من هو اقرب منها وللشافعي فيها قولان احدهما انها ترث وهو الصحيح عندهم وبه قال في الصحاح على عليه الصلوة والسلام وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس واحدى الروايتين عن زيد بن ثابت وفي الفقهاء اهل الصرة والحسن البصري وابن سيرين و

اهل الكوفة و ابو حنيفة واصحابه والقوا الثبني و هو الضعيف انها لا ترث وبه قال في الصحابة سعد بن ابي وقاص واخذى الروايتين عن زيد بن ثابت و اهل الحجاز وعالك وريعه .

[دليل] اجماع العرقه وقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض وهؤلاء كلهم من اولى الارحام فيجب ان يرثوا ومن مع منه فعليه الدلالة

مسئله ٧٥ ام ام هي ام اب اب صورتها كان لها اس اس ابن وبنت بنت بنت فترث من ابن اسها بنت بنت الست فحائث بولد هي ام ام ام وام اب اب فدا مات المولود ترث بالسين مع عدا على حسب استحيفهما وفي اصحاب الشافعي من قال ترث بالسين معائلي السدي و هو قول اس عباس (ابني العباس) وبه قال الحسن بن صالح بن حي ومحمد ورفر قالوا ترث ميراث حدين و كلما رادت بقرانه ترث بمثلها و رثت مع الجدات الاخر بعد فرائتها في السدي ومذهب الشافعي انها لا ترث الثلثين وبه قال ابو يوسف .

في ان ام
الام هي ام اب
الاب

[دليلنا] مقدمناه في المسائل الاول من اجماع العرقه وآية اولوا الارحام **مسئله ٧٦** ام اب الام ترث عنده وبه قال اس سيرين وقد حرم جميع الفقهاء لا ترث

في ان ام اب
الام ترث

[دليل] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء واسماً فان اسم الحدة يتناولها فتدخل تحت ظواهر الاخبار .

مسئله ٧٧ ام اب اب لا سقط دم ام اب وعمد الشافعي تسقط لانيها جهة واحدة وعن اس مسعود روايتان احدهما مثل قول الشافعي والثانية مثل قول

ام اب اب لا
تسقط بام اب

[دليل] ان درختهم واحدة فوجب ان لا تسقط احدهما بالآخرى ومن اسقطها فعليه الدلالة .

مسئله ٧٨ اذا كانت قريبي وبعدى من جهة واحدة مثل ان تكون ام ام وام ام ام او ام اب وام ام اب فان القريبي يصحب البعدى بالاحلاف و اذا اختلفت جهات الجدات مثل ان يكون من جهة الام ومن جهة الاب فانها تسقط البعدى بالقريبي عدا وان

فان القريبي
تحجب البعدى
واو من جهة
واحدة

تسوياء لم تسقط احديهما مثل ام ام وام ام اب او ام اب وام ام ام فانه تسقط القري
 البعدى واحتلف الصحابة في ذلك على ثلثة مذاهب ذهب على عليه الصلوة والسلام
 الى انه تسقط البعدى بالقري سواء كانت من قبل الام او من قبل الاب مثل ما قلناه
 وبه قال اهل العراق وقال ابن مسعود يشاركون فيه القري والبعدى من قبل الاب
 ومن قبل الام والثالث مذهب ريدس ثابت انه قال ان كان من قبل الام فان البعدى
 تسقط بالقري وان كان من قبل الاب فبقي روايتان احدهما لا تسقط ويشرك بينهما
 في السدس وبه قول مالك واكثر اهل الحجاز ولكل معنى فيه قولان احدهما انه تسقط
 البعدى بالقري والثاني انها ان كانت من قبل ام فان القري تسقط البعدى وان
 كانت من قبل اب فعلى قولين مثل قول ريدس

[دليلك] اجماع العرقه وايضا قوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض
 وان كانت احديهما اقرب فهي اولى بالميراث ومن سوى سهم فعليه الدلالة

فان الاب
 يمنع ام الام
 من الارث

مسئله ٧٩ . ام الام لا ترث عند مع الاب وقال الشافعي مع ما في الفقهاء له
 السدس

[دليلنا] اجماع العرقه وقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض وهذه
 قد سدت لاني تدلي بالام والام تدلي بسبها والاب تدلي بنفسه فلا يحوز ان يشاركه
 من يدلي بغيره وايضا ليس في القران ولا في السنة اب ترث مع الاب فيجب (فوجب)
 ان لا ترث معه

في بطلان
 القول بالعصبة

مسئله ٨٠ . القول بالعصبة باطل عندنا ولا يورث بها في موضع من المواضع
 واسمي يورث بالعر من المسمى او القري او الاصبات التي يورث بها من الروحية والولاء
 وروى ذلك عن ابن عباس لانه قال فمن حلف ستا واحتان المالكه فليست دون
 الاحث ووافقه حنبل بن عبد الله في ذلك وحكى الساجي ان عبد الله بن الزبير قصي
 بذلك وحكى الطبري مثل ذلك وروى موافقة ابن عباس عن ابراهيم المغيرة وروى
 عنه الاعمش ولم يجعل داود الاحوات مع الست عصبة وحالف جميع الفقهاء في ذلك
 فانتموا العصبات من جهة الاب والام .

[دليل] اجتماع العرقه واحسابهم وقد ذكرناه في الكتاب الكسر منها
 ما رواه عبدالله بن بكر عن حسين الرزاز (لر) قال امرت من سال ابا عبدالله
 عليه السلام المال لمن هو للاقرب او العصبة (للعصه) فقال المال للاقرب والعصبة
 في هذا الثراب وروى حكيم بن حابر عن ربه بن ثابت بن قيس قضاء الجاهلية ان
 يورث الرجل دون النساء واستدل اصحابنا على ذلك ايضا بقوله تعالى «للرجال
 نصيب مما ترك الوالدان والاقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقربون
 مما تركت منه او كثر حصصاً معروفاً» قد ذكر تعالى ان النساء نصيباً مما ترك الوالدان
 والاقربون كما ان للرجل نصيباً في مثل ذلك ولا خلاف ان يقول ليس للنساء
 نصيب حاران يقول آخر ليس للرجل ويدل بعبارة على بطلان قوله تعالى «اولوا الارحام
 بعضهم اولى ببعض في كتاب الله فحكم ان ذوي الارحام بعضهم اولى ببعض والما
 اراد بذلك الاقرب فالاقرب والاحلاف ونحن نعلم ان النسب اقرب من سائر اس
 من اس العلم ومن العلم ايضا بقوله تعالى «تقرب نسبا» الى الميت وهؤلاء يتقربون
 بغيرهم وبميراثه وبسبهم درج كثيرة و استدلال المعاصرون بحججهم عن وهيب عن
 بن طاوس عن ابيه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ان النسب اقرب من سائر اس
 العرائس فالرجل نصيبه ذكره بن جرير ورواه عن عبدالله بن محمد بن عثيل عن حمار ان
 سعد بن الربيع قتل يوم احدوا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «يا ايها الناس انتم
 فقالت يا رسول الله ان امة قتل يوم احد واحد عمنها المال كله ولا تسكن الا و
 لهما مال فقال النبي صلى الله عليه وسلم «يا ايها الناس انتم فقالت يا رسول الله ان امة
 اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين» حتى حتم الامة فدعى النبي صلى الله عليه وسلم
 الجاريتين الثلثين واعطاهما الثمن وما بقي لك واستدلوا بقوله تعالى «واي حفت
 الموالى من ورائي وكانت امراتي عافراً فهب لي من لدنك ولياً يرثني» واما حاف
 ان يرثه عصه فسل الله تعالى ان يرثه (بها) ولتأبثه دون عصه ولم يسأل ولله
 فترث وقد طعن في هذه الاخبار بما رجح الى سندها بان قيل هذا خبر رواه بن
 هرون عن سفيان عن ابن طاوس عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يدكر فيه

ابن عباس وأبو بكر بن عبد الله بن عباس وهيب وسفيان الثوري وهيب واحفظ منه ومن غيره
وهذا يدل على أن الرواية غير محفوظة هذا الذي ذكرناه ذكره بعض من شذوا وليس
هذا معاً لأن هذه الرواية قد رويت مسندة من غير طريق وهيب روى أبو طالب الأسدي
عن ثعلبة بن عيسى والصاعدي جميعاً فلا حديثاً أبو كريب عن علي بن سعيد الكندي عن علي
بن عباس عن ابن طيوس عن أبيه عن ابن عباس عن ثعلبة بن عيسى عن أبيه عن الحسن بن علي بن
الأمير عن العرائض فلا روى عنه ذكره والدي بن علي بن طيوس
هذه الرواية أنهم روى عن طيوس خلاف ذلك وأنه سرق من هذا الخبر وكره أنه
شيء القاء الشيطان على المسند لعمري ذلك أبو طالب الأسدي قد حدثنا محمد
بن أحمد الحريري قال حدثنا بشر بن هرون قال حدثنا الحميري قال حدثنا بشر بن
هرون قال حدثنا الحميري قال حدثنا سعد بن أبي أسحق عن فارية بن مصعب قال
حدثت لي ابن عباس وهو صبي فقلت يا ابن عباس حديث يرويه أهل العراق عنك و
سأؤوس مولدك يرويه ابن عباس قال العرائض فلا روى عنه ذكره من أهل العراق
بت قلت نعم قال المصنف من رواه ابن عباس قال عروة بن ربيعة عنكم لا تدرون
أبهم أقرب لكم بعداً قالوا صدق من الله وقوله لا تلوأ لأرحامهم أولي ببعض
كتاب الله وهو هذه الأثر بعبارة هل أغير شيئاً ما كنت هذا ولا ما من يرويه علي قال
فرويه من مصرب فغيب طيوس فعلاً لا والله ما روت هذا عن علي ابن عباس قط و
بما الشيطان لعمري ليستهم قل سمعان ربه من قبل أبيه عن الله بن طيوس فإنه
كان عبي حامد سليمان بن عبد الملك وكان يحمل على هؤلاء القوم حملاً شديداً يعني
بني هاشم ثم لأخلاف بين الأمة أن هذا لغير ليس على طاهره لأن طاهره يقتضي ما
جمع المسلمون على خلافه ألا ترى أن رجلاً لو مات وحلف ستاً واحداً واحتج
قولهم أجمع أن ليست الصفه ما في صلاح ولاحت للذكر مثل حظ الأنثيين والحر
يقتضي أن ما يقتضي للصلاح لأنه لا ذكر ولاحت لو أن رجلاً مات وترك ستاً واحدة من
وعت أن يكون الصفه ليست ما في العلم لأنه أولي ذكر ولا تعطي ست إلا شيئاً
ولا كذا في احت لا و احت لا و م و دين عم أنه لا تعطي إلاحت للاب شيئاً

من تعطي التي من قبل الاب والام المصف وما ينقي لاس العلم لاندولي د كرو كك في
 بنت وابن ابن وبنت ابن وكك في بنت وبنت ابن واخوة واحوات لاب وام وامثال
 ذلك كثيرة حد اذان ولوا جميع ماد كرتوه لانز ما مد شئ لادلم نقل في هذه
 المواضع الا لظواهر ذلك عليه صرفت عن استعمال الحرفية الا ترى ان البنت مع
 بنت الابن والعم اب اعطيت بنت لاس السدس لان لصواهر تقتضي ان للمستين الثلثين
 واذا علمت ان لبنت من الصب المصف علمنا ان ما سمي¹ وهو السدس لمست لاس
 وكك القول في لاحت للاب والام و لاحت للاب والعم وكذلك في بنت وبنت
 ابن وابن ابن لان للاختين الثلثين وقد علمنا ان للاخت من قبل الاب والام المصف علمت
 ان ما يفصل هو السدس للاخت من قبل الاب وكذلك قوله تعالى «يوم يحكم الله في اولادكم
 للذكر مثل حظ الانثيين» يقتضي ان بنت الصلب وبنت لاس وابن لاس المار بهم للذكر
 مثل حظ الانثيين و ر علمنا ان لبنت من صلب المصف علمنا ان ما يبقى للبنتين
 على ما فرض الله قبل لهم هذا سدس (تعالى) لان الموضع الذي ساول ان للاختين
 الثلثين يقتضي ان لكل واحدة منهما من صلب صاحبها وليس فرض كل واحدة
 منها مع لاصنام فرضها مع الامرار وكذلك القول في البنت لصلب مع بنت لاس وان
 فان الطاهر يمدولهما فوجد ان يقتضي ان لكل واحدة منها مثل نصيب صاحبها فاذا
 له يقولوا ذلك علمنا انهم ما قصروا وكذلك القول في المسائل لاجراء على ان هذا اب
 الرمناهم على اصولهم وفضلناهم على مداهم لان عددا ان هذه المسائل كلها الامر
 فيها بخلاف ذلك لان مع البنت للصلب لا يرث احد من الاخوة والاحوات على حال ولا
 يرث معها احد من ولد الولد ولا مع الاخت (من) للاب والام يرث المم ولا الاخت
 من الاب لقوله تعالى «و اولو الارحام بعضهم اولي بعض» وان البنت للصلب
 اولي واقرب من جميع من ذكره فقد بينا انهم تاركون لظاهر الخبر واذا تركوا
 طاهره الى مقالوه حاربا ان يجعله على ما نقوله بان نقول هذا الخبر على تسليمه
 يحتمل اشياء منها ان يكون معدرا في رجل مات وحلف اخت من قبل الام وابن اخ
 (وبنت اخ) لاب وام واحلال للاختين من قبل الام الثلث فرضهما وما بقي للاولاد كـ

وهو اللاح للآب وفي مثل امراء واحد وحاله وعم وعمه وابن اخ وللمرأة فريضة
الربع وما بقي فلاولي ذكره هو من لاج ويسقط الباكون فان قيل ليس مدكر تموه
صحيحاً لانه بما سعى ان يسوا ان ولي ذكر يحوز المبرات مع التسوي في الدرج
وما اذا كان احدهما اقرب فليس بالذي تناول له لغيره قد ليس في طهر الحر ان ما
بقت المرائع فلاولي عصبه ذكر مع التسوي في الدرج بل هو عام في المتساويين و
في المتساويين واداء حمده على شئ من ذلك برئت عهدهما على ان لو كان المراد به
مع التسوي لم يعزلهم ان يونا ان العم والعم مع الست لان الست قرب منهما ولا
محيز عن ذلك لان لتعق بعمومه على انه يمان ذلك مع التسوي في الدرج فان يقول
هذا مقدر في رحمان وحلف روحه واحداً و م واحداً فبدر وجه سهمي المسمى
الربع والباقي للآخ للآب والام ولا يورث (برث) معه الاخر من صد الآب وفي مثل
امرأة ماتت وحلفت روحها من فـ لـ بـ لـ ام وعمه من فـ لـ بـ لـ روح التصف
سهمي المسمى وما بقي فندعم للآب والام ولا يكون لعمه من فـ لـ الآب شئ وهذا وجه
صحيح وليس يلزم ان تقول لغيره على ما يوافق الخصم عنه لانه لو كان كذلك لما
خارت ويل شئ من الاحد المعادلة من يخلط في ذلك وهذا المائلون بالعضة من
الاقوال الشيعية ما لا يحصى ذكر ما بعضها في تهذيب الاحكام من ذلك ان يكون الولد
الذكر للصب ضعف سناً من اس اس اس نعم فان قيل لهم اذا قدر ان رحلامات و
حلفت ثمانية وعشرين سنة وان كيف يقسم المار فمن قول المذاهب ان للآب حريتين من
ثلثين ولكل واحدة من الست حرة من ثنتين وهذا لا خلاف فقد لهم فلو كان بدر
لاين اس اس اس العم فقالوا ان لاس اس اس لعم عشرة اسهم من ثلثين سهماً وعشرين
حرة ثمانية وعشرين سنة وهذا على ما يرى تفصيل للمعيد على الواجد للصب وفي ذلك
خروج من العرف والشرعة وترك لقوله تعالى "واولوا" لارحام بعضهم اولي ببعض
وما يحترى هذا المحترى من الارامات والمعارضات فمن ارادها وحدها هناك وما
الكلام على لغير الذي قيل ان رايه رجل واحد وهو عبد الله بن محمد بن عفيف
وهو عندهم ضعيف ولا يحتجون بحديثه وهو مفرد بهذه الرواية ومع هذا فهي معارضة

لظاهر القرآن و اماما بملفوظاته من قوله تعالى و ابي حفت الموالى و بما هو تاويل على خلاف الظاهر و ذلك انه لم يكن له سوا العلم في ربه سبب دوى الارحام لاسبب العصبة لانه لم يكن سوا نعم و كان سببهم سبب العلم لورثته سبب دوى الارحام فليس في هذا ما يدور على العصبة و اما قولهم انه سأل و لم يسل عليه فاما ذلك لان الحق كلهم موعود في ليس دون السمات فهو عليه السلام انما سئل ما عليه طبع الشر و لو كان يعلم انه لو ولد له اشئ لم يكن يرث العصبة ليعدى مع الولد الاقرب لكن رغب فيما يرغب الناس كلهم فيه على ان لانه دلة على ان العصبة لا يرث مع الولد الا انى لقوله تعالى و كانت امرأتى عافراً و العافى هى التى لا ولد فولم تكن امراته عافراً و كانت تلد لم يحجب الموالى من وراثته لانه منى ولد و لذا كان دكراً او انى ارتفع عقره و احرر الولد الميراث فمضى لانه دلاله و اسجده على ان العصبة لا يرث مع احد من الولد و كراً كان او نبى على ان الاسلام ن و كراً سئل لد كرون الا انى من لظاهر يقتضى به صلب الا انى كذا طلب لد كراً لانه الى قوله تعالى و كعبها كركبها و حل عليها كركبها المحراب و حد عنده ورقاً و لمريم امي لانه هذا قلت هو من عند الله ان الله يورق من يشاء بحسب حساب هدايت دعاء كركب و قد سئل من لدنك و ربه طيبة انك سمعت الدعاء و بما صلب كركباً حتى اى مريم على حالها ان مرقده الله تعالى مثل مريم لما راى من ميراثها عند الله فرغب الى الله فى مشيها و صلب الى الله عز و حل ان يهب له و ربه طيبة مثل مريم فاعطاه الله تعالى افضل مما سئل و مر و كركباً حجه عليهم فى ابطال ما يتعلقون به .

فى بطلان
المول

مسئله ٨٩ المول عندنا باطل و قد مثلته بقول على مذهب المجاهدين و القول عندنا فيها بخلاف ما قالوه و به قال ابن عباس و قد لم يعوا المائل و ادخل المقتضى على السمات و سمات الان و لاحتوا للاب و الام و الاولاد و به قال محمد بن الحنفية و محمد بن على بن الحسين بن على بن ابي طالب عليهم الصلوة و السلام و دورد بن عبي و عاليا جميع الفقهاء مثلاً و لدنك روح و احب للروح النصف و للاخت النصف و لا خلاف في هذه المسئلة روح و اختان للروح النصف و النصف للاختين و عندهم يقول الى سعة

معهام الروح النصف والحق للام وعندهم يقول الى ثمانية معهم ح من ام تقول الى ثمة
 معهم احوال من ام تقول الى عشرة ويقال لهذه المسئلة ام الفروع لاني تقول بالوتر
 وتقول بالشفع ايضاً ومثل مسئلة المنتزعة وهي روجه وابوان وبتن لروحه الشمن
 وللأبوين السدسان والباقي للنتين وعندهم للنتين اثنتان تعور من أربعة وعشرين
 الى سبعة وعشرين ووافقا في ادخال الضرر علي النتين (النين) داود بن علي
 [دليلاً] اجماع العرفه فانهم لا يجتمعون في اصدار (بضالان) القول و يفت
 روى الرهري عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة (عنه) عن مسعود انه قال التفت ابوروس
 بن اوس المصري فقيل بمعنى الى اس عس يتحدث (فتحدث) عنه فمضيا فتحدثنا
 فكان مما تحدث ذكر الفرائض والمواريث فقال ابن عباس سبحان الله العظيم انروا
 ان الذي احصى رمل عالج عددا جعل في المال نصف ونصفا وثناذهب لصعاب المال
 وفي الثلث اما جعل الله نصفاً ونصفاً وثلاثاً وارباعاً واسم الله لو قد مواس قدمه الله و
 اخره وامر احراء الله لمعالت العريضة فقد فت من الذي قدمه الله ومن الذي اخره الله
 قال الذي اخطه الله من فرس لي فرس فهو الذي قدمه الله والذي اخطه من فرس
 الى مديني فهو الذي اخره الله فقلت من اول من عال الفرائض قد عمر من الخطب
 قلت هلاشرت به عنه قبل هتته وكان امراء (ميرا) مهيب قال الرهري لو لانه تقدم
 ابن عس امام عدو وحكم به وامضاء وتامعه الناس على ذلك لما اختلف على ابن عباس
 اثنتان فكان الرهري من الي ما قاله ابن عباس ووجه الدليل من وجهين احدهما قال
 الذي يعلم عدد الرمل لا يعلم ان المال لا يكون له نصف ونصف وثلك ويستحل ان
 يكون كذلك والذي انه قال لو قد مواس قدمه الله واخره وامر احراء الله قال للفروع
 النصف واللم يكن ولدول الاربع مع الولد ولروحه الربع ولها الثمن مع الولد وللأم
 الثلث ولها مع الولد السدس وللت ادا كانت وحدها النصف وهكذا الاحت لها
 النصف واد كان مع الت ابن ومع الاحت اح فان لها ما يبقى للذكر مثل حظ
 الانثيين فالروح والروحة يهبطان من فرس الى فرس والست والاحت يهبطان الى
 ما بقى فوجب ان يكون النقص مدخل على من يهبط من فرس الى ما بقى لأعلى من

يهبط من فرض إلى فرض فإن قلنا إذا اجتمع دوى السهام وعجز المال عن توقيه سهمهم
 ما الذى تعملون فيه من ادخلتم النقص على الكى فهو الذى اردناه وان اردتم نقص
 بعض فلا بعض بذلك اولى من بعض فبدل النقص على من اجمع المسلمون
 على دخول النقص عليه ولا بدخل النقص على من اختلفوا فى دخول لتقص عليه مثال
 ذلك اذا اجتمع روج و ابواب و شتان فانب يعطى الروح الربع كاملا وللا بوس
 السدان كاملا و بدخل النقص على الشئيهما مفقوصتان بالاحلاف فبحر نقول
 جميع النقص داخل عليها وهم يدعون ان لنقص داخل عليهما وعلى غيرهما فقد
 حصلت بالاجماع مفقوصتين والروح و الابواب ما اجمع المسلمون على دخول النقص
 عليهم ولا اقام دليل عليه فوجباهم حقوقهم على الكمال واستدلوا على صحة مذهبهم
 بقاس دوى السهام على الدبون اذا عجزت التركة عنها وان بدخل النقص على جميع
 العزماء و كذلك بوس كثيره بعجز البت عنها وان بدخل النقص على الجميع
 فكذلك دوى السهام وقد تكلم على ذلك فى تهذيب الاحكام وبما ان مذهبنا فى الوصية
 مخالف لمذهب القوم وهو ان النقص بدخل على من ذكر اخيرا فلا يلزمنا ما قالوه
 واما الدبون فلا تشبه ما نحن فيه لانه باقية فى ذمة الميت فادامى بعضه بقى الباقي
 فى ذمته وليس كذلك دوى السهام لانهم يستحقون من لتركه ما يصيب (بصيص) كل
 واحد منهم فادامى نقصه عما سمي لهم لم يبق لهم شئ هنالك ومن الفرق بين ذلك والوصية والدين
 وذكره هناك ما يلزم القائلين بالمول من المحال والاقوال الشيعة ما يكفى فلا يطول
 بذكره ههنا واستدلوا ايضا بحرر رواء عمدة السلماني عن على عليه الصلوة والسلام
 حين (حيث) سئل عن رجل مات وحلف روحه وابوس وابنته فقال عليه السلام صار
 ثمنه تسعا قالوا وهذا صريح بالمول لانكم قلتم انها لا تنقص عن الثمن وقد جعل
 عليه السلام ثمنها تسعا والحواب عن ذلك من وجهين احدهما ان يكون خرج مخرج
 الثقة لانه كان يعلم من مذهب المتقدم عليه القول بالمول وتقرر ذلك فى موس الناس
 فلم يمكنه اظهار خلافه كما لم يمكنه المظاهرة بكثير من مذهب ولا حل ذلك قال
 لقمانه وقد سئلوه (بما) بحكم يا امير المؤمنين فقال اقضوا بما (كما) كنتم تفصون حتى

يكون الناس جماعة أو أموات كما مات أصحابي وقد روي ما شرح هذا في كتاب الكبير
ومد روى من تصريح أمير المؤمنين عليه الصلوة والسلام بصدقة لعمره وأنه لم يقل
ذلك وعمل بمدا راده والوجه الآخر أن يكون ذلك خرج مخرج الكبير لا الأخبار
والحكم كما يقول الواحد منها إذا أحسن إلى غيره وفعله بالدم والاساءة فيقول قصاص
حسني فسحا وليس يريد بذلك الحر بل يريد الإنكار حسب ما قدمته والكلام في
هذه المسئلة مستوفى حيث ذكرنا .

اسم
احدهما أخ
من أم

مسئلة ٨٢ اسم احدهما أخ من أم للأخ من الأم السدس بالتسمية بالأخلاف
والباقي يرد (رد) عنه عندنا أنه أقرب من ابن العم وقيل الشافعي وفيه الفقهاء الباقي
بينهم نصفان بالتعصيب وروي ذلك عن عليه الصلوة والسلام وعن زيد بن ثابت أنه
قال من الفقهاء مالك والأوراعي وأبو حنيفة وأهل العراق وأهل الحجاز وذهب عمر
وإس معمود إلى أن الأخ من الأم يسقط عنه قال شريح والحسن وابن سيرين وروي
عن علي عليه السلام أنه قال رحم الله ابن معمود أنه كان فصهاً لو كنت أدا لعللت
لأن (للأخ) الأخ للام السدس والباقي بينهم ود كربين بدينه شريح وبه يقول به
فقال علي عليه الصلوة والسلام ادعوا إلى العبد فحاثوا به فقال له علي عليه السلام في أي
كتاب الله وجدت هذا فقال قوله تعالى وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض فقال لهذا
قدت معناه وأنه ضعيف أي حجة ضعيفة وبه قال الحسن البصري

[دليله] إجماع الفرقه وقيام الدلالة على بطلان القول بالعمسة وأدلت
ذلك ثبت ما قلناه لأن أحداً لا يقول سوى ذلك وإيضاً ما رواه أبو اسحق عن الحارث عن
علي عليه السلام أن النبي ﷺ قال أعين مني الأم أولى من مني العلات وذلك
عام في جميع المواضع .

لاورائه
بالولاء مع
السب

مسئلة ٨٣ . الولاء لا يشتبه المراث مع وجود أحد من ذوي الأسباب قريباً
كان أو بعيداً إذا سهم كان أو غير ذي سهم عنه كان أو غير عصبة أو من يحد بالرحم
وعني كل حل وقيل الشافعي إذا لم يكن له عصبة مثل (من) الأب والاب والجد والعم
وإس العم والدين يأحدون الكل بالتعصيب أو الذي يأحد بالعرض جميع المال

كتاب الخلاف

وهو الزوج والاخت أو من يأخذ بالعرض والتعصيب مثل ست وعم واخت وعم وست و
 ابن عم وست واج فإن لم يكن أولئك فالمولي ميرث والمولي له حالتان حاله (ل)
 يأخذ كل الميراث وحالة يأخذ النصف وذلك إذا كان معه واحد معن يأخذ النصف مثل
 الاخت والست والزوج فإن لم يكن مولي فعصبة المولي فإن لم يكن عصبة المولي
 فمولى المولي فإن لم يكن مولى المولى فعصبة مولى المولى فإن لم يكن عصبة
 مولى المولى فليست المال.

[دليلنا] إجماع الفرقة وثبوت القول بطلان التعصيب على ما مضى وثبوت
 التوريث لذوي الأرحام .

مسئلة ٨٢ الولاء يعرئ محررى النسب ويرثه من يرث من دوى الأسباب
 على حد واحد إلا الأخواء والأخوات من الأم أو من تنقرب بها من الجد والجددة والحالو
 الحائلة وأولادهم وفي أصحابنا من قال أنه لا يرث النساء من الولاء شيئاً وإنما يرثه
 الذكور من الأولاد ولعصبة وقال الشافعي أولى العصبات يقدم ثم الأولى فالأولى بعد
 ذلك على ما ذكر في النسب سواء وعنده الأس أولى من الأب وأقوى منه
 بالنقص ثم الأب أولى من الجد ثم الجد أولى من الأخ ثم الأخ أولى من ابن الأخ
 وابن الأخ أولى من العم والعم أولى من ابن العم ومن قال أكثر الفقهاء ولا يرث أحد من
 البنات ولا الأخوات مع الأخوة شيئاً وقال الشعبي وأبو يوسف وأحمد وأصحابنا يكون
 للأب السدس والباقي يكون للأب كما يكون في النسب مثل ما تقول وقال سفيان
 الثوري يكون بينهما حصص وكان طائفة يورث بنت المولى من مال مكانه

الولاء يعرئ
 محررى النسب

[دليلنا] إجماع الفرقة وإيضاً قوله عليه السلام الولاء لحمه كحمة النسب
 لا يباع ولا يوهب وفي النسب يكون للأب السدس والباقي للأب فكذلك يجب في
 الولاء مثله .

مسئلة ٨٣ - ابن الأس لا يرث الولاء مع الأس للصلب وبه قال الشافعي وأكثر
 الفقهاء وقال شرح يرث ابن الأس مع الأس (العم) .

[دليلنا] إجماع الفرقة وإيضاً قوله تعالى وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض

في عدم
 وراثته ابن
 الأس للولاء
 مع الأب
 للصلب

وايضاً فان اس الابس يسقط في الميراث مع الابن لنسب و كذلك في الولاء

مسئله ٨٦ المعتق اذا كان امرأة فولاً مولاه لمعتها دون ولده سواء كانوا ذكورا أو اناثاً وحالف جميع الفقهاء في ذلك [دليلنا] اجماع الفرقة واخبارهم .

مسئله ٨٧ الحد والاح يستويان وهما مصر له خوون في الولاء تنقسمان المال وهو احد قولي الشافعي وبه قال الاورعي و يونس ومحمد واحمد واسحق غير انه اذا قدر يستويان فالحد اولى والقول الآخر الاح اولى ويسقط الحدونه من ذلك وقار ابو حنيفة الحد اولى من الاح في الميراث بالنسبة الولاء [دليلنا] اجماع الفرقة وقول النبي عليه السلام الولاء لحمه كحمة النسب يدل ايضاً عليه لان في النسب يقسم الحد الاح على ما يدل عليه ولانه يدل بالاح فوجب ان يستوي معه و قال الشافعي الاقرب ان الاح اولى ولولا اجماع قلقت باسقاط الحد مع الاح في النسب لكن ذلك لم يصح احد في الولاء ما اجمعوا عليه ولا حتى هذا فثبت باسقاط الحد مع الاح في الولاء .

مسئله ٨٨ اذا حلف المولي اخوة واحوات او احد واحد من الولاء يكون بينهم للدكر مثل خط الاشيب ، به قال شريح وطاوس وقال الشافعي وعمدة الفقهاء المال للدكور منهم دون الاناث وفي اصحاب من قال بذلك [دليلنا] قول النبي عليه السلام لولاء لحمه كحمة النسب وفي النسب للدكر مثل خط الاشيب فكذلك يجب في الولاء .

مسئله ٨٩ ان (اذا) تراه اس للمولاه ومن اس له فالمرء للابن دون اس الابس و به قال جميع الفقهاء وقال شريح وطاوس لمرء بينهم كل واحد منهم واحد من الابس .

[دليلنا] اجماع الفرقة وايضاً فان الابس اقرب من اس الابس ولا ياخذ الميراث مع القرب وايضاً قوله عليه السلام الولاء لحمه كحمة النسب وفي النسب الابس اولى من اس الابس وروى عن علي عليه الصلوة والسلام وعمر وعثمان انهم قالوا الولاء للاكبر

(للكبير) وروى عن ابن مسعود انه قال الولاء للابن دون ابن الامن

مسئلة ٩٠ مولى مات وحلف ثبته بين ثم مات جد المين وحلف اسين ثم مات الثاني وحلف ثبته بين ومات الثالث وحلف حمده بين ثم مات المعتق فان الولاء بينهم اثلاثاً لا اولاد كل واحد من المين البتة نصب اسمهم وقت جميع الفقهاء العال بينهم لان جميعهم يشتركون في ان الولاء له (الهم) وليس الولاء لانهم فاتهم اموات .

مولى مات و
خلف ثلاث
مين

[دليل اجماع العرفه وايضاً قوله عنه السلام الولاء لحمه كاحمه النسب ولومات الاب كان يحد ولد كمن نصب له (اسمهم) بالاحلاف فكانت في الولاء لان حكمه حكم النسب .

مسئلة ٩١ ادامات لمعتق وحلف لمعتق فانه لا يرثه المعتق وقد قال جميع الفقهاء وقال تريح ومداوس يرث كل واحد منهما من جد حده [دليل اجماع العرفه وايضاً قوله عنه السلام الولاء لمن اعتق وهذا ما اعتق .

فما دخل
المعتق المعتق

مسئلة ٩٢ رجل ربح امته من عبد ثم اعتقه فحائب بولد من الولد حرّاً بلا خلاف ويكون ولداً ولدها لمن اعتقه وان اعتق العبد حرّاً ولداً لبي مولى نفسه وبه قال في الصحاح على علمه العلوة والسلام وعمر وعثمان وعبد الله بن مسعود والربيع بن العوام وربيع بن ثبات والحسن بن سيرين وفي الفقهاء ابو حنيفة وصحابة ومالك والشافعي واحمد واسحق والاوزاعي وذهب حنيفة من التابعين الى انه لا سحر للولاء وهم الرهري ومجاهد وعكرمة وجماعة من اهل المدينة وقد قال رافع بن خديج

ولاء ولد
استمتع له
اعتقها

[دليل اجماع العرفه ولان قوا جميع الصحابة وله قصة روى ابن ابي رافع قد حسم فلقى فيه العبد وعنه طر فهم فصار عنهم فقب له هم موالى رافع بن خديج قد اعتق امهم وابوهم مملوك لال حر قد يشتري الربيع اياهم فاعتقه فقال الربيع انفسوا الى فان مولكم قال رافع بن خديج الولاء لبي ان اعتقت امهم فتحاصموا الى عثمان فقصي للربيع وانت الولاء له ولم يكره احد عدل على به اجماع

فيما لو تزوج
عبد بمعتقة قوم

مسئله ٩٣ عبد تزوج بمعتقة قوم فحانت بولد حكما بالولاء لمولي الام فان كان هناك حديق عتق الحد والاب حتى فهل يسحر الولاء الى مولي هذا الحد من مولي الام عند انه يسحر اليه فان عتق بعد ذلك الاب اسحر الى مولي الاب من مولي الحد وبه قال مالك و زورعي وابن ابي ليلى و زفر و قال ابو حنيفة واصحابه لا يسحر الولاء الى الحد و الاصحاب الشافعي فيه وجهان ذكرها الاسعدي احدهما مثل قولنا والثاني مثل قول ابن حنيفة

[دليلا] ان الحد بمقوم مقام الاب في جميع الامور فاما منع مانع من الاب لا ينعدي لمي الحد الا يرى انه لو قتل الاب اسد فحرم الميراث فان كان له اب احدث الميراث الحد لم يحرم لمكان تحريم الاب وكذلك لو كان الاب كافرا والحد مسلما يحكم بالاسلام الولد تبعاً للحد فلا يثبت ههنا

فيما لو تزوج
الحر بامة

مسئله ٩٤ حر تزوج بامة وحانت بولد لسنه اشهر فصاعداً فانه لاشت الولاء لاحد عليه وبه قدر الشافعي وقيل ابو حنيفة ان كان له رجل عرساً فلا يثبت الولاء وان كان اعجمياً ثبت عليه الولاء بامه عني اصله حيث يقول ان عدة الاوثان لا يشرقون اذا كانوا من العرب

[دليلا] ان الامس عدم الولاء وانما به يحتاج الى دليل ولا به عليه السلام قال الولاء لمن اعتق وهد ما اعتق

في المسد
المستزوج
بمعتقة فالولد

مسئله ٩٥ عبد تزوج بمعتقة رجل فحانت اباً بولد فانه يكون حراً ولمولي لام عليه الولاء وعتق اب عتق العبد ومات الولد فان الولاء يسحر الى مولي الاب فان لم يكن مولي الاب فصصة مولي الاب فان لم يكن عصه فمولى عصه مولي الاب فان لم يكن مولي ولا عصه كانت ان البيت المال على ما مضى من الخلاف سننا وبسهم وبه قول جميع الفقهاء وقيل من عانس يكون الولاء لمولي الام لان الولاء كان له فلما حر مولي الاب كان له فلما لم يكن عصه المولى عاد اليه

[دليلا] ان اجمعنا على انقائه عنه وعوده اليه يحتاج الى دليل (دلالة) وليس في الشرع ما يبدل عليه

مسئلة ٩٦ عند تروح معتقة رجل فستولد لها بنتين فبها خرتان وولاءهما لمولى الام فاشترتا باها ما فانه ينعتق عليهما كذلك بالاحلاف فاماتت الاب للبتين الثلثان بحق النسب والياقي يرد (رد) عليهما وقال الفقهاء الذي يلد واحدتهما نصف ثلث بحق لولاء لهما مولدان ماتت احدي البنتين للشاقي فيه قولان حكى الربيع والموطى ان لهذه البنت ستة ابناء ولبقي يرجع الي مولى الام وبه قال محمد بن الحسن وروى نقل لمربي ان له ثلثة ابناء والرابع الذي لمولى لام وبه قال مالك وعبيد بن ربيعة (قزيريه) هذا لمرع وامثاله سقطت عن لان حد من دوى القرى قرى كابل وبعد ان كان اوام او عر ذلك لا يجتمع له المرات بالنسب والولاء لان الولاء عندنا بعد يشترط لم يكن هناك دوس فاما اذا كان هناك دوس فلاميرات بالولاء على حد وهذا اصل فيما يتعلق بهذا الباب فلاحق هذا لم يذكر المسائل المتفرعة عنه لانه لا فائدة في ذكرها

في لعالي
خروج
بهم
قوله بنتين

مسئلة ٩٧ الاخوة من الام مع الحد للاب بحدود نسبهم الثلث المبرورين والباقي للحد وحالف جميع الفقهاء في ذلك وقالوا لمال للحد وسقطوا (لاخوة) دلينا [احكام العرقه وايضا قوله يعني ان كان رجل يورث كلاله او امرأة ولها اخ واخت فليل واحد منهما لحد من كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ولم يفرق فمن اسقطهم مع الحد فقد حالف نص القرآن

في ميراث
الاخوة
الام مع الحد
بالنسب

مسئلة ٩٨ الحدود بحد من قبل الام بمرله الاخ والاخت من قبلها يقسمون الاخوة ولاخوات من قبل الاب والام او من قبل الاب والاخوة والاخوات من قبل الام وخالف جميع الفقهاء في ذلك [دلينا] حد لعرقه واحكامهم

في ميراث
الحدود
من قبل الام

مسئلة ٩٩ اذا كان مع لحد للاب اخوة من الاب (للاب) والام او اخوة من الاب فابهم يرثون معه ويقاسمون واختب الفقهاء في ذلك على مذهبين فذهب قوم الي انهم لا يسقطون مع الحد ويرثون وحكوا ذلك عن عبيد السلام وعمر وعثمان وابن مسعود ويريدون ثبوت في لحد من جماعه وفي القهاء مالت من ابن واهل الحجاز

في ميراث
لحد
مع اخوة
للاب والام
او الاب

والأوراعي وأهـ. ثم وأبو يوسف ومحمد بن الحسن و الشافعي وأحمد بن حنبل و
ذهب طائفة إلى أن الأخوة ثلاث والام أولاد لا يرثون مع الجد و يعصون روى
ذلك عن أبي بكر وابن عباس وعشرة من مهاجري الصحابة مثل أبي بن كعب وعائشة
و بنو الدرداء وغيرهم وفي الفقهاء أبو حنيفة و عثمان بن عيسى و دود و لم يروى عن أصحاب
الشافعي ومحمد بن جرير الطبري و اسحق بن راهويج

[دليلنا] إجماع الفرق و حديثهم وأيضاً فإن فرقة كل واحد منهم عن جد
واحد لا يلزم إلا أن يدل ذلك على أن الجد يدل على الأب وهذا يقتضي أن يشترط في
الميراث أيضاً قوله تعالى «للرَّحَلِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ لَكُمْ وَأَنْتُمْ كُنْتُمْ بِهِمْ»

مسئلة ١٠٠٠ ابن الأخ يقوم مقام الأخ في مفاصلة الجد إذا عدم الأخ وحالف
جميع الفقهاء في ذلك .

[دليلنا] إجماع الفرق وأخبارهم .

مسئلة ١٠٠١ الجد يقسم الأخوة و يكون كواحد منهم دائماً بقوا و قل
الشافعي يدفع إلى العدماء هو جبر له من المقاسمة أو ثلث جميع المال ويدل في صحاحه
ابن مسعود و روى ثابت و روى عن علي بن عبد الله السدي و السلام ثلث و يات أحداها
أنه يدفع إلى الجد السدي أو لمقاسمة بنات المقاسمة خير الدمن السدي فالمقاسمة
والأول السدي والثانية للجد المقاسمة أو السبع والثالثة المقاسمة أو الثمن و روى عنه
أنه قل في سبعة حصة واحد هو كأحدهم وهذه الرواية تدل على مذهبي لأنها مخالفة لما
روىناه عنه عليه السلام و روى عنه عليه السلام أنه دفع من للجد مع الست والأخوة
والأخوات السدي و جهر التعصب للأخوة والأخوات و ذهب أبو موسى الأشعري و
عمران بن الحصين إلى أن للجد المقاسمة ونصف السدي

[دليلنا] إجماع الفرق وأخبارهم

مسئلة ١٠٠٢ إذا كان أخوة من أب وأم وأخوة من أب وأم وأخوة من أب وجد
قاسم الجد من كان من قبل الأب والام وكان يريد يقسم الجد بينهما فما حصل لولد الأب

رده على ولد الالب والام الان يكون تحت مرات الالب وام فيرد عنها من ولد الالب
تمام النصف وان بقي شئ كان من ولد الالب وروى عن عمر بن محمد انه قال الاوراعى
ومالك والشافعى والثورى وابو يوسف ومحمد وكثير من هل العراق
[دليل] اجماع الفرة واحارهم لا يحتسبون منه

مسئلة ٩٠٣ : الاخوات مع الجد يقاسمن الحد وبه قال زيد بن ثابت والشافعى
وروا عن على بن عبد الصلوة والسلام وابن مسعود ان الاخوات لا يقاسمن اما من
لهن اذا كانت واحدة لها النصف وان كانت اثنتين فلهما الثلثان
[دليلنا] اجماع الفرة واخبارهم .

فى معاصد
الاخوات من
الجد للحد

مسئلة ٩٠٤ : بنت واحدة وحد البنت النصف والعرض والباقي بالرحم وبسط
البقول وقال الشافعى لبنت النصف والعرض والباقي بين الاحب والحد وبه قال زيد
بن ثابت وجماعه من الصحابة وعلى مذهب ابن مبر وابن عباس لبنت النصف والباقي
للحد بالتعصيب لانهم لا يقولون بالمقاسمة وعلى مذهب عبيد بن ابي مسعود لبنت
النصف وللحد البنت والباقي للاخت لان الاخت مع البنت عصدة لم يكن (الابن) ان
يفرض لها وليس من مذهبهم ان يقسم لها .

فما لو كان
الوارث بنت
واخت وجد

[دليلنا] اجماع الفرة واحارهم وقوله تعالى هو ولو لا ايمان بعضهم اولى
بعضهم ولست اولى لابيها ثم قرب بعضها ولا نفد سلطان القول بالتعصيب

مسئلة ٩٠٥ : زوج وام وحد للزوج النصف وبالاخرى والام الثلث والعرض
بلا خلاف والباقي مرد (ارد) عليها وقال الشافعى الباقي للحد وبه قال زيد بن ثابت
وعن عمر بن روايتان احدهما للزوج النصف والام ثلث ما بقي والرواية الثانية للزوج
النصف والام سدس جميع المال وهكذا فى زوجة وام وحد لا يختلف قوله فى
زوج وام وفى زوجة وام الا ان يكون فى الزوج والام لا فرق بين ثلث ما بقي
وبين سدس جميع المال وليس كذلك فى زوجة وام وحد لان لزوجها الربع فثلث
ما بقي اكثر من السدس من جميع المال وعن ابن مسعود ثلث روايات روايتان
مثل قول عمر والثالثة قول للزوج النصف والباقي من الام والحد بينهما نصفين

فما لو كان
الوارث زوج
وام وجد

(نعمان) وهذه المسئلة التي يقال لها مربعة ابن مسعود

[دليل] اجماع الفرقه و لامة التي ذكرها

مسائل
الوارث اخت
وام واحد

مسئلة ١٠٦ اخت وام واحد للام الثلث بالنرس بالاختلاف والباقي عند رد
عنها ويسقط لدون و اختص لصحابه فيها على سعة مذاهب فذهب ابو بكر
واس عن الى ان للام الثلث والباقي للمجد و سقطت الاخت وعن عمر روايتان
احدهما للام ثلث مائة والثانية لها سدس جميع المار يكون للاخت النصف
وللام سدس جميع المار و لباقي للمجد ولا يختلف ههنا ثلث مائة و سدس جميع
المال الا ان يكون في المسئلة حزن واموع من مسعود ثلث وايات روايتان مثل
قولا عمر والثالثة للاخت النصف والباقي من الام و الحد صدين ومذهب عثمان المار
سهم الثلث ومذهب علي عبيد الصوة والمالام للام ثلث جميع المال والباقي للمجد
وتسقط الاخت ومذهب زيد بن ثابت للام ثلث جميع المال والباقي من الجد والاخت
لنذكر مثل خط الاشئ وهذه بقول لها مربعة ابن مسعود وهي ثمانية من المربعة
وبار لها عشرة عثمان ويقر لها حرقاء (حرقاء) لباها حرقاء (تحرق) فيها قوليل
الصحابه.

[دليل] اجماع الفرقه والامة وبطلان القول بالتعصيب

الاكدر بزوج
وام واخت

مسئلة ١٠٧ لا كدرة زوج وام واخت واحد عند الروح النصف وللأم
الثلث بالنرس والباقي رد عنها ويسقط البقون واختصت الصحابه على حسب مذاهبهم
على تقصص من كرماد فذهب ابو بكر من تدفع من الصحابه الى ان للروح النصف
وللام الثلث وللجد السدس وتسقط الاخت بناء (وساه) على اصله ان الاخت تسقط
بالمجد وذهب عمرو بن مسعود الى ان للروح النصف وللاخت النصف وللأم السدس
وللجد السدس تقصر المسئلة من ثمانية لانهم لا يفتلان الام على الجد وروى عن علي
عبيد الصوة والسلام ان للروح النصف وللأم الثلث وللاخت النصف وللجد السدس
لان من مذهبه تفصل لام على الحد فتكون المسئلة من تسعة وذهب زيد بن ثابت الى
ان للروح النصف وللأم الثلث وللاخت النصف ايضاً يعاف الى سدس الجد فيكون

سبهما لندكر مثل حظ الاشيين فعرص الاخت مع الحد لما صاقت به الفريضة لان الروح لا يحب الامال ولد وليس هيبها ولد ولا تحب الام باقل من اخوين ولا يفرص للاخت مع الحد ولا يحوران ينقص (ينقص) من سدس الحد فاصاف المصنف الى السدس وجعل سبهما وروى سعد بن قال قلت للاعشى لم سميت هذه المسئلة الا كدريه قال مثل عبدالمث من مروان وحلائل الفريسين يعاز لها كدرا فاحب على مذهب ريدين ثاثة وقل ان امرأة ماتت وحملت هؤلاء الدس ذكرهم وثاثة اسمها كدرة (كدره) (كدرية) سميت المسئلة كدرة وقيل انها سميت كدريه لانه كدرة المذهب على ريدين ثاثة لانه نفس اصله في هذه المسئلة في موضعين احدهما انه فرص للاخت مع الحد والاخت مع الحد لا يفرص لها واعمال المسئلة مع الحد والحد عسبة ومن مذهبه ان لا يعال بمصصة .

[دليلنا] اجماع الفرقه واحارهم

مسئلة ١٠٨٨ اح لاب وام واج لاب وحد المال بين الاخ للاب والام والحد نصفان ويسقط الاخ من جهة الاب واحلف الدس فيها فذهب ابو بكر ومن تاعد الى ان المال للحد ويسقط من ماله قال ابو حنيفة بناء على اصله في ان لا حواء لا يقاسمون الحد وذهب عمر وعبد الله بن مسعود الى ان المال بين الاخ للاب والام ومن الحد نصفان مثل قولنا (ما قلناه) ويسقط الاخ للاب وذهب ريدين ثاثة الى ان المال بينهم اثلاثاً للحد الثلث ثم بعد الثلث الذي للاخ للاب الى الاخ للاب ولام فياخذ الاخ للاب والام الثلثين

[دليلنا] اجماع الفرقه واحارهم

مسئلة ١٠٩٩ اخت لاب وام واج لاب وحد المال بين الحد والاخت للاب والام لندكر مثل حظ الاشيين ويسقط الاخ من الاب واحلف المصحة فيها فذهب ابو بكر ومن تاعد الى ان المال للحد ويسقط الباقون وذهب عمر وابن مسعود الى ان المال بين الاخت للاب والام ومن الحد نصفان ويسقط الاخ من الاب وروى (روا) عن علي عليه الصلوة والسلام ان للاخت للاب والام المصنف والقي بين الحد والاخ للاب

اخ لاب وام
اح لاب وحد

اخت لاب
وام واج لاب
وجد

بعضين ومذهب زيد بن ثابت للحد خمس من لأم المسئلة من خمسة حصص للحدائين
وللاخت من الالب والام نصف سهمان ونصف ويبقى نصف سهم فميراثان في خمسة
يكون عشرة للحد اربعة وللأخت للالب والام خمسة يبقى سهم للاخت للالب والام
صار كذلك لأنه يعطى الحد خمس والباقي بين الأخ للالب والأخت لأم كمثل حظ
الاشقي يرجع فباحد من الأخ للالب تمام نصف لأخت للالب والام فميراثان وهذه تسمى
عشارية زيد بن ثابت لها مختصرة (مختصرة) زيد بن ثابت

[دليلاً] اجماع العرقه على ما مضى القول فيه

ميراث
المرتد لو
مات لورثته
المسلمين

مسئلة ٩٩٠ اذا اراد المسلم ومات على كفره او قتل ميراثه لورثته المسلمين
دون الباقين قريماً كان المسلم او بعيداً كما لو كان مسلماً سواء اكتسبه في حال اسلامه
او في حال ارتدده فان لم يكن له وارث مسلم كان لبيت المال وله قال عبد الله بن مسعود
واحدى الروايتين عن علي عليه الصلوة والسلام هو روى عنه عبد السلام انه قتل مسنود
العجلي حين ارتد وقسم ماله بين ورثته وله قال ابن السيب وحسن وعطاء والشعبي وفي
الغنياء، الاوراعي و يونس ومحمد ولا يورثه كافر على حال وذهب الشافعي الى انه
يقتل ماله الى بيت المال قريماً سواء اكتسبه حال اسلامه او حال ارتداده وقال سواء
رأى ملكه بالردة او لم ير له وله قال من الصحابة ابن عباس واحدى الروايتين عن علي
عليه الصلوة والسلام ومن التابعين حماد وفي الغنياء ربيعة ومالك وابن ابي ليلى
واحمد بن حنبل وقر قوم ن ماله الذي اكتسبه في حال حق دمه يرثه عنه المسلم
والذي اكتسبه حال اباحه دمه يقتل لبيت المال وله قال الثوري وابو حنيفة وقال
قوم ان مال المرتد يكون لاهل ملته (الذين) ياتى انتقل اليهم (الذين) ان كانوا
يهودا يورثهم (يرونهم) وان كانوا نصارى يورثهم وله قال عمر بن عبد العزيز وقنده وقال
ابو حنيفة اذا ارتد راى ملكه ولكن لا يقسم بين ورثته رجاء ان (يرجع) يعود وان
لحق بدار الحرب وله يرث عنه كما لو مات معتق عليه رقيقه وامهات اولاده ويقسم
ماله على الورثة فان عاقب الذي عتق لا يعود والعتق بعد واما المال (الملك) نظرت
وان كان عيسياً مرد وما كان قد تلف فلا يرجع عليه ولا ضمان على ورثته قال الشافعي قلت

لمحمد بن الحسن رجل ارتد ولحق بدار الحرب يرث عنه قار نعم قلت ان عدد مع اهل الحرب وتقاس يرث عنه قل كذلك قلت رجل حي بماتك يرث عنه قال ابو حامد الاسفريابي حكى ابو ايوب العرصى عن ابي حنيفة من مذهب شت عجباً وذلك انه قال الروح حيا دارت اولها اولادها لحق بدار الحرب قار من حملا الاولاد الى دار الحرب حكم ماله الاولاد ايضاً وان ترك الاولاد في دار الاسلام لا يحكم بردهم وكفرهم

[دليل] اجماع العرف قد اختلف هم على ان المسلم يرث الكافر والكافر لا يرثه وهي على عمومها وايضاً قوله تعالى «و اولوا الارحام بعضهم اولى ببعض» ولم يفرق وقوله تعالى «يؤتيكم الله في اولادكم لئلا تكون من حط الناس» وقوله «ولا يؤت ولدك واحداً منهما السدس» وقوله «ولكن نصف ميرك» واحكام وقوله «لرجل نصيب مما رآه والدهان والاقرىون والنساء نصيب مما ترك لو كان ولا قرىون» ولم يفرق بين الميراث وغيره

مسئلة ١١١ المصلحة تطبيقه (التطبيقات الثلاثة) ثلاثة في دار الحرب يرث ما يسيها وبينه د لم يصح من ذلك لمرس عالم تروح من تروحت فلامرث لها والرجل برث ما دامت في العدة الرحيمه فامضى اليه فلا يرثها عني حال ولشافعي في المصلحة لما ية قولان احدهما به لا يرث وهو لقيس عندهم ولثاني يرث ولم يعقلوا الذي ذكره وقار اس اس ليبي وعطاء والحسن لصري هي يرث عالم تروح ولم يقعدوا بالنسبة وى عن علي عند الصلواة والسلام وعند الرحمن بن عوف وان الرير انهم لم يورثوها وكان ابو حنيفة واصحابه والنورى يورثوها مادامت في العدة الا ان يكون لطلاق من جهتها فانها لا يرثه وهو عند قولى الشافعي ودوى عن عمرو عثمان ان يرثه سواء تروحت او لم تروح ومنه قال مالك وانفقوا عني ان لمرثة اذ اذامت لم يرثها الروح وافق الجميع على ان الصلوات الرحيم لا يقطع التوارث بين الزوجين

[دليلاً] اجماع العرفه واحكامهم وقد كررها في لكتاب الكسر

المشتركة
زوج وام
واخوان

مسئلة ٩١٣ المشتركة روح وام واخوان لام وام واخوان لام عندة لروح
الصف والصفى للام الثلث بالعرض والمباي بالرد وقيل الثاني للروح الصف واللام
السدس بمكة الثلث وللأخوين للام الثلث وبشر كهم سوا الأب والام ولا سقطون
وصار واسم م معا وبه قال في لصحة عمر و عثمان و بن مسعود ويرى بن ثابت
وهي النابغين شريح وسعد والرهري وفي الفقهاء مالك واسحق والمحمي والثوري
واهل المدينة والعمرة ودهست طائفة الى ان للروح الصف وللأخوين
للأم الثلث ويسقط لأخوين من قبل الأب و الأم وروادك عن علي عليه الصلوة
والسلام و بن عباس و بن موسى الأشعري و أبي بن كعب والشعبي واهل أبي الفقهاء
بوحسنة واحمدية واهل لعراق و بن بليين واحمد بن حنبل وروى عن زيد و
بن مسعود مثل ذلك والمشهور عنهما الأول

دليل أحاديث لفرقة واحد هم وأما فان الأم لها الثلث هيها لأبها أما
تجوز بالأخوة إذا كان هناك باق مع عدمه فلا يحجب و رأيت ان لها الثلث فان
من قال بذلك قال بما فهمه ولم يفرق وأما قوله تعالى فو ولو الأرحام بعضهم أولى
بعض والام أقرب من الأخوة والقول بالتعصيب فدا فده واما الأخوة للام فإن الله
تعالى أب فرس لهم الثلث إذا كان الرجل يورث كلاله أو امرأة وإذا كان هناك يوان
أو أحدهما فلا كلاله فيسقط (فقط) تسميتهم هي

في ميراث
ولدا له لأمه

مسئلة ٩١٤ ومات ولد الملامه وحدها واخوان لها فللأم الثلث بالتسمية
والصفى مرد عليها ويسقط الأخوان معها و قال الثاني للام السدس وللأخوين
الثلث والمباي يرد عليهم ٢ وهكذا روي عن علي عليه السلام انه قد يرد عليهم ٣
الألروح والروحة وقال عبد الله بن مسعود المال كله للام لأبها عصبة وقال عبد الله بن
عمر وأبو بليي الصفى من فرس الأم والأخوة فتعصبة الأم

ح بن في شخص من هـ أي عنهم ولا في مختص بخلاف ح ط

ح كذا في صحيح بن حبان بعد موقع لهذا الاستثناء وليس في س و الرواية عن علي

عليه السلام أصلا ح ط

[دليلاً] إحصاء العرقه واحصاءهم وقوله تعالى «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ» والام أولى من الاخوة لانهم يتقربون بها وقد سماه ان الاخوة من جهة الام لايحسون ومن جهة الاب اما يحسون اذا كان هناك اباحي وليس هيهنا اب

في ارب وند
الزما

مسئله ١١٤ الصاهر من مذهب اصحاب ان ولد الرنا لا يرث امة ولا ترثه امة ولا احد من جهتها وقد ذهب قوم من اصحابنا الى ان ميراثه مثل ميراث ولد الملاءمه وسواء كان ولداً واحداً او ولدين فان احدهما لا يرث الاخر الاعلى القول الثاني وقول الشافعي ان كان واحداً فحكمه حكم ولد الملاءمه وما اذا كان ولدي ردتوا من فان مات احدهم فانه يرثه الآخر ما لا مومة لا لا مومة ولا يرثه لا مومة (لا مومة) وهذا قول جميع الفقهاء

[دليل] الاحصاء المروية عنهم عليهم السلام ولان الميراث تابع للنسب الشرعي وليس هيهنا نسب شرعي بين ولد الرنا وبين الام

مسئله ١١٥ ولد الرنا اذا كان تو مائت مات احدهما فانه يرث الآخر منه من جهة الامومه دون الابوة على قول من قال من اصحاب انه يحري محري ولد الملاءمه ولشافعي منه وحيث احدهما انه يرث الابوة والامومه ويورث ماله والوجه الثاني يرث الامومه فحسب

في ولد الرنا
اذا كان تو مائت

[دليل] ما قلناه في المسئلة الاولى

مسئله ١١٦ ادا مات انسان وحلف حتى مشكلاً له مال الرحال وما للمساء فانه يعتبر (اعتر) بالمال فان خرج من احدهما او لا ورث عليه وان خرج من كليهما اعتبر بالانقطاع فورث على ما سقط احراً وان انفقاروى اصحاب انه تعدا صلاعه فان تب ودورث ميراث المساء وان نقص احدهم ورث ميراث الرحال والمعمون عليه انه يرجع الى الفرعة فعمل عليها وقول الشافعي شر له بحسب سوء حالته فمطيه نصف المال له القين والباقي يكون موقوف حتى يشي حاله فان ساءه ذكر اعطياه ميراث المذكور وان ساءه اشى فقد احدثه ويعطى الباقي العسه وبه قال رندبن ثابت وقال ابو حنيفة يعطيه المصنف يقيناً والباقي يدفع الى عسه وذهب قوم من

في ارب
الحنفي
المشك

الاحتسابين وقوم من المصريين الى انه يدفع اليه نصف ميراث الذكر ونصف ميراث الأنثى فيعطى ثلاثة ربيع الميراث منه قرأ أبو يوسف وجماعة من أهل الكوفة [دليلنا] إجماع الفرقة وأخبارهم .

في ميراث من
خلف أولاداً
مسيحيين و
مشركيين

مسئلة ١١٧ رجل مات وحبس أولاداً مسلمين ومشركيين من المسلمين يرثونه دون لغيره من ملاحق فان أسلم الميراث كونه بعد موته قبل الفسقة فاسموهم الميراث وان أسلموا بعد فسقة الميراث فلاميراث لهم وقد قال عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وقد جمع العمهاء (به) أنهم لاميراث لهم بعد ان أسلموا بعد موته سواء قسم أولم يقسم .

دليل إجماع الفرقة وأخبارهم وروى عن النبي عليه السلام انه قال من أسلم على شئ فهو له وهذا اسموا على ميراث وحبس ان يكون لهم

مسئلة ١١٨ مسلم مات وله أولاد مسجونون بعضهم معه حصور وبعضهم مأسورون فان الميراث لغيرهم من مأسورين وقد قال جميع العمهاء وقال شريح المأسورون أولى وقال النخعي لا يرث المأسور .

[دليل] إجماع الفرقة وطوائف القراء وعمومها وبجميعها في التورث والمنع يحتاج الى دليل .

في ميراث
المجوس

مسئلة ١١٩ اختلف أصحاب في ميراث المجوس على ثثة احوال احدها انهم لا يرثون (يرثون) لا بأسوا بسبع في شرع الاسلام والآخر انهم يرثون باسب على كل حال وبالسب الذي يحور في شرع وهذا يحور لا يرثون به والثالث انه يحوران يرثان لا من معاوية كان حادراً في الشرع اولم يكن ، هو الذي احتج به في النهاية وتهذيب الاحكام وبهذا الذي احتج به حادراً قل على عليه الصلوة والسلام وعمر وعبد الله بن مسعود وأهل الكوفة وابن أبي ليلى والثوري وأبو حنيفة وأصحابه والمحقق وقتاده فيهم قالوا اكملهم المجوس يرثون (يرثون) بجميع قراباتهم التي يدلون بها ما لم يسقط بعضها بعضاً وهذا هو الذي ذهبنا اليه فاما اذا ترواح واحد منهم بمن (من) يحرم عليه في شرع الاسلام مثل ان يترواح بامه او سته او عمته او حالته

أوست أحيه أوست أخته فانه لا يثبت بينهما الميراث بالرؤية بالأخلاق عند الفقهاء
لأن الرؤية لم تثبت والمصحح عندى انه يثبت بينهما لميراث بالرؤية وروى ذلك عن
عبي عليه السلام ذكره ابن الكيمان (الكبرى) (البيان العرصى) فى الموضح وقيل الشافعى
كل قرابة إذا عر د كل واحد منهما يرث ذمجة واحدة فان احتمعتا لم يرث بهما معى
حجتين مثال ذلك محوسى روج بنته فماتت هى فى الأب يرث بالأبوة ولا يرث بالرؤية
ماتت وإن كان محوسى (المحوسى) تروج بالاخت فماتت بنت ومات المحوسى
فإن هذه الست هى بنت وست أخت ومها أخت وأم لهذه وماتت الست فى الأم ترث
بالأمومة لأن الأمومة أقوى من الأخوة لانه سقط وإن ماتت الأم فهى
ترث بالأبوة لا بالأخوة لمثل ذلك وقد قل فى المسألة ريدس ثنت وعى التبعين الحسن
لنصرى والرهري وفى الفقهاء مالك والأورعى وأهل المدينة

[دليلاً] قوله تعالى "وورثه أبواه وأمهم" فلام التثنية وعدم اللام التثنية والاخت
النصف ولم يفعل وكذا قوله "ولم يصب مائراً" أى حاتم وقوله "ولهن الربع مما
تركتم" وكذلك عام وقد ذكره الروى به صراحة عن الثمنا عليهم لسلام بذلك فى
تهذيب الأحكام.

مسألة ١٢٠ محوسية ماتت وحلفت لأمهاى أخت لأم لثنت والباقى رد
عليها وقال الفقهاء الباقى للمصبة

[دليلاً] ما قدمناه من بطلان القول بالتعصيب وكل من اضده قال (ما) قلناه

مسألة ١٢١ محوسية ماتت وحلفت لأمهاى أخت لأم لثنت والباقى رد

عليها وقال الفقهاء الباقى للمصبة

[دليلاً] ما قدمناه من بطلان القول بالتعصيب وكل من اضده قال (ما) قلناه

مسألة ١٢٢ محوسية ماتت وحلفت لأمهاى أخت لأم لثنت والباقى رد

عليها وقال الفقهاء الباقى للمصبة

[دليلاً] ما قدمناه من بطلان القول بالتعصيب وكل من اضده قال (ما) قلناه

مسألة ١٢٣ محوسية ماتت وحلفت لأمهاى أخت لأم لثنت والباقى رد

عليها وقال الفقهاء الباقى للمصبة

[دليلاً] ما قدمناه من بطلان القول بالتعصيب وكل من اضده قال (ما) قلناه

فيما لو
حلفت
المحوسية
لأمهاى أخت لأم
فيما لو
حلفت
المحوسية
لأمهاى أخت لأم
لا

نفسه بنفسه و ليس كك هيهب لانه لا يودى الى ذلك وقال ابو حامد وهذا التعليل ليس بشئ لان ههنا انصافاً يتصور ان تعصب بنفسها فلعنا لم يجر ذلك لم يجر هناك

[دليلنا] ما قدمناه من ان مع الام لا يرث احد من الاخوة والاحوات من اى جهة كانوا

لو خدع
المحوسى
هى اخت
لاب وام

مسئله ١٢٢ محوسى مات و خدع ما هى اخت لاب و احتلاب وام للام الثلث ما لفرس و الباقي مرد عليا و قال الشافعى للام الثلث وللأخت للاب و لام النصف والدقى للنصف و قال ابو حنيفة للأخت من الاب و الام النصف وللأم السدس و لها سدس اخر لانها اخت لاب فصورها افتصورها اختين يحجب بهما الام الى السدس [دليلنا] ما قدمناه فى المسائل المتقدمة .

لو خدعت
المحوسية ما
هى اخت
لابها واخا
لاب وام

مسئله ١٢٣ مات محوسيه و خدع ما هى حب لابيها و احتلاب وام للام الثلث والدقى مرد عليا و قال ابو حنيفة للام السدس و لدقى للأخت و قال الشافعى للام ثلث و الباقي للأخت .

[دليلنا] ما قلناه فى المسئلة الاولى من انه لا يرث مع الام احد من لاجوه و الاحوات لاب العرس و لا ماتعصب

فى ميراث
المولود الحى

مسئله ١٢٤ لمولود اذا علم انه حى حين ولادته فصالح او حر كة او احتلاح او عطلان بعد ان ينشئ انشأ حيوته فانه يرث و به قال الحسن و الأوزاعى و الشافعى و ثورى و ابو حنيفة و اصحابه و اهل العراق لان من فور ابي حنيفة و ابي يوسف و محمد و هو و الحسن بن صالح بن حبي ان المولود اذا خرج اكثر من الرحم و علم حيونه ثم خرج جميعه و هو ميت فانه يرث و يورث منه و كان مالك و ابو سلمة بن عبد الرحمن و لجمعى لا يورثون المولود حتى يسمع صوته

[دليلنا] اجماع الفقهاء و ائمه و قوله و يورثكم الله فى اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين و لم يعصل .

فى ميراث
الحمل

مسئله ١٢٥ اذا مات ميت و خلف ورثه و امرأة حاملاً فانه يورث ميراث امين

و يقسم الدقي وبه قال محمد بن الحسن ويؤخرونهم صماء وقال الشافعي ومالك لا يقسم الميراث حتى تصح الا ان يكون الحمل لا يدخل نقصاً على بعض الورثة فيدفع الى ذلك الوارث حقه معطلا ويوقف الدقي وكان ابو يوسف يقسم الميراث ويوقف نصيب واحد ويأخذ من الورثة سميتاً (صماء) وهذا اصلاً حيد بحور لنا ان نعلمه وكان شريك يوقف نصيب اربعة وهو قياس الشافعي وروى اس المارك عن ابي حنيفة نحوه وروى اللؤلؤي عن ابي حنيفة انه يوقف المال كله حتى تصح الحمل .

[دليل] . ان العادة حرمت بانا اكثر ما يلد الميراث اسان وما اراد عليه شاذ خارج عن العادة ولتحوزر ذلك احدا الصماء وريادة ما حرمت به العادة ووجوب ايقافه يحتاج الى دليل .

مسئلة ١٢٦٦ . دية الحمى اذا تم حلقه مائة دينار وادالم يتم فقرة عبدا وامته وعند الفقهاء عبدا وامه على كل حال الا ان هذه الدية يرتب سائر المناسبات وغير المناسبات وبه قال جميع الفقهاء الاربعة فانه قال ان هذا المد لا مد لانه قتل ولم ينفصل منها فكانه ائلف عضوا منها .

في حكم دية
الجنين

[دليل] اجماع العرفه واختارهم وروى معيرة بن شمعان امرأتين من هذيل اقتلتا فقتلت احدهما الاخرى فقصى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دية المقتولة على عاقلة القاتلة وقصى في الحنين مائة عبدا وامه فوجه الدلالة ان السي عليه السلام افرد دية الحنين عن دية النفس فثبت بذلك ما قلناه

مسئلة ١٢٧٧ . يرث الدية جميع الورثة سواء كانوا مناسبات او غير مناسبات من الروح والروحة وبه قال جميع الفقهاء وعن علي عليه الصلوة والسلام روايتان احدهما كما قلناه وهو الصحيح والثانية ان الدية للعصاة ولا يرث من لا يعقل عنه العقل مثل الاحث والروح والروحة

في انه يرث
الدية جميع
الورثة

[دليل] اجماع العرفه وروى ان عمر بن الخطاب قال لا يرث (ترث) الروح من ديه روحها حتى سال الصحابة فقال له سفيان بن الصمك ان لسي عليه السلام كتب اليك ان يرث امرأته اقسام اشيم (ابن ابي اشيم) (ابن انيم) الصابي من دية زوجها فوراً ثناها

فراجع عمر عن ذلك وورثها -

مسئله ١٢٨ يقضى من الدية الدس والوصايا وبه قال عامة الفقهاء الا ان ثورقاه
يقضى من
الدية الدس
قد لا يقضى من الدس ولا الوصية .

[دليلنا] اجماع الفرقه واخبارهم .

مسئله ١٢٩ يحصن الدس الا كرم من التركة شيئا جلد الميت وسيعه ومصحفه
في العنوة
دون باقي الورثة وحالف جميع الفقهاء في ذلك .

[دليلنا] اجماع الفرقه واحبارهم

مسئله ١٣٠ اذا حلفت المرأة روحها ولا وارث لها سواء فالنصف له بالفرص
في الزوجه
لولا لم يكن
لهما وارث
سوى الزوج
والنقي يعطى ابيه وفي الروحه الربع له بالاحلاف والباقي لاصحاب فيه روايتان
احدهما مثل لروح ترد عليها والاخرى النقي لست الدل وحالف جميع الفقهاء
في المسئلتين معا وقلوا الباقي لبيت المال .

مسئله ١٣١ لا تراث المرأة من الرماح والدورو الارض شيئا بل يقوم الطوب
في اراث الزوجه
والحشب فتعطي حقهما من حالف جميع الفقهاء في ذلك وقلوا لها الميراث من ذلك
(جميع ذلك) جميعه .

[دليلنا] اجماع الفرقه واحبارهم

مسئله ١٣٢ اذا مروج رجل في حال مرضه ودخل بها ثم مات ورثته وان لم
في اراث
الزوجه قبل
الدخول
يدخل بها لم ترثه وقال ابو حنيفة واهل العراق والبصرة والشافعي انها ترثه ولم يفصلوا
وقل مالمات واهل المدينة لا ترثه ولم يفصلوا ابصاً

[دليلنا] اجماع الفرقه واحبارهم

مسئله ١٣٣ المكاتب على صريين مشروط عليه ومطلق في المشروط عليه بمتر له
في اراث المكاتب
واقسامه
الفرص يعطى عليه درهم لا يورث ولا يورث والمطلق يرث و يورث سقداً مائة حر منه وبه قال
على عليه الصلوة والسلام وروى عن عمرو بن دينار وعائشة وابن عمر انهم جعلوا المكاتب
عند ما نقي عليه درهم ولم يفصلوا واليه ذهب الرهري ومالك والشافعي وابو حنيفة

وعن ابن عباس انه قال اذا اكتست الصبيعه فهو حر وعن ابن مسعود انه اذا ادى ثوبا او رداء
فهو حر وعن عمر بن الخطاب .

[دليلا] اجماع الفرقه واحداهم وبهم لا يحتشمون والظواهر كلها تناول
المكاتب وغيره واما بحرمة الميراث بدليل

في ميراث
لمعتق

مسئله ١٣٤ : المعتق بعضه بميراث المكاتب المطلق اذا ادى بعض مكاتبته يرث
وبورث بحسب حريته ومنتع بحسب رقده وقد قال علي عليه الصلوة والسلام واليه
ذهب ابن ابي ليلى وعطاء وطاوس وعثمان النخعي وكان الرهري ومالك واحد قولي
الشافعي لا يورثون منه ويحملون ماله للمتمسك المستمسك برقه وابو حنيفة يجعل
ماله كمال المكاتب يؤدي عنه مكاتبته فان بقي منه شيئا كان لورثته ولا يورثه ماله
يكمل فيه الحرية وروى عن الشافعي انه قال يورث عنه بقدر ما قيد من الحرية ولا يرث
وكان الثوري وابو يوسف ومحمد وروجر يحملون المعتق بعضه بميراث الحر في
جميع احكامه

[دليلا] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء

مسئله ١٣٥ : الاسر اذا علم حيوته فانه يورث واذا لم يعلم حتى هوام ميت فهو
بميراثه المفقود وبه قال عامة الفقهاء وروى عن سعيد بن المسيب انه قال لا يورث الاسير
وعن ابراهيم قال لا يورث الاسير وعن ابراهيم ايضا قال يصعد من الميراث
[دليلا] اجماع الفرقه وظواهر القرآن وهي عامة في الاسير وغيره فمن
حصصها فعليه الدلالة

في ورثته لاسير
المعلوم
الحياة

مسئله ١٣٦ : لا يتقسم مال المفقود حتى يعلم موته او يمضي مدة (ارمان) لا يعيش
مثله لها (فد) بمجرى العادة وان مات له من يرثه للمفقود دفع الي كل وارث اقل ما
يصيبه و (وقف) يوقف الباقي حتى يعلم حاله وبه قال الشافعي وقيل عن مالك نحوه
وقال بعض اصحاب مالك يصرب للمفقود مدة سبعين سنة مع سنة يوم فقد فان علمت
حيوته والاقسم ماله وقال بعض اصحابه يصرب له مدة تسعين سنة وقل محمد اذا بلغ
ما لا يعيش مثله في مثل سنة جعلناه متا وورث منه كل وارث حتى وان مات احد من

في حكم
اموال المفقود

ورثته قبل ذلك لم أورثه ولا أورث المعفود من ذلك الميت ولم يحدّه بمدة وهذا مثل ما قبله وقاله الشافعي وقدر الحسن بن زياد اللؤلؤي إذا عصى على المعفود من السنين ما يكون مع سبه يوم فقد مائة وعشرون سنة قسم ماله بين الأحياء من ورثته وبه قال أبو يوسف .

[دليل] أن الاعتدال سحرت به العدة فأدّ عمل عليه فقد أخذنا بالأحوط وما لم تحرره العادة ليس إليه طريق وإما التحديد بمدة بعينها فبه يحتاج إلى دليل

مسئلة ١٣٧ ولأه المولات حب من عندنا ومعه ان يسلم رجل على يد رجل فيواليه فيسير مولاه وله ان ينقل ولأند الى غيره ما لم يعقد عند اوعى احد من اولاده الذين كانوا صغارا عند عقد الولاء وبه قال على عليه العاقبة والسلام وعمر وروى عنهما ابهما ورثته وبه قال ابن المسب وعبد الرهري والأوراعي وأبو حنيفة وأصحابه وكان يريد لأبهم الولاء الألبمقن واليه ذهب مالك والشافعي وأبو ليلى

[دليل] إجماع الفرقة وأخبارهم

مسئلة ١٣٨ حكم الرحد المجهول السب حكم الذي سلم على يد غيره إذا توالى إليه وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي لأبجور ذلك

[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الأولى سواء

مسئلة ١٣٩ المعتقد سائبة لأولاء عليه وله ان يوالي من شاء وبه قال عمرو بن مسعود في إحدى الروايتين عنهما وبه قال الرهري وسليمان بن يسار وأبو العاليد ومالك والرواية الأخرى عنهما ابهما فلا لا سائبة في الإسلام الولاء لمن اعتق من يجرح من ميراثه جعله في بيت ماز المسلمين وكان الشعبي والشافعي وأهل العراق يجعلون ولأه لمعتقد

[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الأولى سواء .

مسئلة ١٤٠ من اعتنق غيره فان كان دمه كان (فان) ولأه للأمروا كان يقر أمره فولأه لمعتقد دون المعتقد عنه وبه قال الأوراعي والشافعي وأبو يوسف وكان أبو حنيفة يجعل ولأه للمعتقد أمر المعتقد عنه بذلك أولم فامر إلا ان يكون أمره ان

يعتق عنه عنده على عوصر يدفعه اليه و يرمده الموصي فيكون الولاء له وقال مالك و ابو
عبد الله ولائهم للمعتق عنه على كل حال امره بذلك ولم يدر
[دليل] قول المصنف عليه لسلام الولاء لمن اعتق والأمر بالتعق معتق على كل
حال كما أن الأمر بالسبع والطلاق وسائر العقود عاقبتها

مسألة ١٤١ إذا مات العبد المعتقد وليس له مولى فميراثه لمن يتقرب إلى مولاه
من جهة أبيه دون أمه الأقرب أولى من الأب على قدر ميراث الميراث وروى عن أبي
عليه الصلوة و لسلام و عمرو بن دينار و ابن مسعود بن ميراثه لأقرب عصبة مولاه يوم
يموت لصدوقه قال مالك و الشافعي و لأورعي و هو العراق و الحجاز و كان شريح
بورث الولاء كما يورث المال فيقول إذا اعتق رجل عبداً و يموت و يترك أموالاً فيموت
أحد الأبناء و يحلف أساتم بموت العبد المعتقد نصف المال لأس المولى و نصفه
لأس الأس لانه وورث ذلك عن أبيه و على قول الفقهاء للأس لا غير و على مذهبه يتكون
للأس أيضاً دون أبي الأس لانه أقرب وروى عن المحمدي مثل قول شريح
[دليلنا] إجماع العرف و أيضاً قوله عليه السلام الولاء لحمة كلهمه نسب و مع
الولد للصلب لا يرث من الأس فكذا الولاء لظاهر الخبر

في ميراث العبد
أولم يكن له
مولى

مسألة ١٤٢ إذا خلف المعتقد ابناً مولاه و ابن مولاه فلاب السدس و الباقي لأس
المولى و عند زيد لعل لأس المولى و بقول الزهري و الحسن و عطاء و مالك و الشافعي
و أهل العراق و على قول شريح و أبي يوسف و الأوزاعي و المحمدي من ما فساه لأبي المولى
السدس و الباقي لاسه

إذا خلف
المعتقد ابناً
مولاه و أسه

[دليلنا] إجماع العرف و قوله عليه السلام لولاء لحمة كلهمه نسب

مسألة ١٤٣ إذا ترك أحد مولاه و أحاً مولاه فالمر بينهما صديق (صفا) و به
قال الأوزاعي و الثوري و أحمد و قول الشافعي و أبو يوسف و محمد و ابن أحمد و قول الشافعي
الأخر لاخي مولاه .

إذا ترك
المعتقد جد
مولاه و أخاه

[دليلنا] إجماع العرف و ما قدمناه من الخبر

مسألة ١٤٤ إذا ترك أس المولى و جد المولى فالمر بين أس الأخ و الجد

إذا ترك أس
المولى و جد

وعني احد قول الشافعي ومالك لاس الاح و كان ابو حنيفة يعين من حماد و ابو ثور يجعلون المال لحنه دون ابن حننه

[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء .

مسئلة ١٤٥ الولاء لاسماعه لا يوجب ربه في جميع الفقهاء و يروي ابن عمرونه و هبت و لاء سليمان بن يسار (اشار) من من عباس و روى ابن ابن الميب و عروة و علقمة احاد و ابيع لولاء و هبت
 دليلنا حماد و قوله $\frac{1}{2}$ او مضافاً قوله لسي $\frac{1}{2}$ لولاء لحنه كل حقه السب لاسماع و لا يوجب

مسئلة ١٤٦ قد بينا ان ميراث ولد للملاعة لأمه ان كانت حية فان لم تكن حية فمن يقترب من له من الاحواء و الاحباب و العتلة و الحلات و الحدة و اللام يقسم الاولى فالاولى و الاقرب فالاقرب كما نقوا في الولد الصحيح و روى ذلك عن علي عليه السلام و ذهب النجاشي و القرافي و القسري و روى عن علي عليه السلام و قال يجعل عساة ولد للملاعة حصته مضافاً لم يكن له و ارث و سهم من روى (ارحامه) الارحام فان كان له و ارث و سهم من روى (ارحامه) الارحام جعل في المال رداعنه و كان ابن مسعود يقول عساة عساة امه ان لم تكن فعتساة عساة و عن من عباس و ابن عمر بنحوه و ابيد ذهب الحسن و ابن سيرين (شرمه) و عصا و النجاشي و كان رندي جعل الباقي من فروع و سهم لمولي امه ان كان له مولي (مولي) فان لم يكن لها (مولي) مولي فليت له و له ذهب عروة و ابن السب و القرافي و هاتين و الشافعي و الاوراعي و الحلاف في ولد الربة كالحلاف في ولد الملاعة الا ان مالكاً كان يقول يورث توأم الملاعة من ابيه ميراث الاح لان و امه يورث توأم الرابة ميراث الاح لام و ورثته عامة الفقهاء ميراث الاح لام .

[دليلنا] قوله تعالى و اولوا الارحام بعضهم أولى ببعض و ابيد حماد و عروة و

احادهم

مسئلة ١٤٧ حده الاب لا يرث مع امها و يورث عني عليه السلام و عمره عثمان في عدم و به الجنة مع امها

وربما وسعد وريد واليه ذهب الشافعي ومالك وأهل العراق وأكثر أهل الحجاز إلا أن أصحابنا رويوا أنها تطعم السدس من صلب ولدها قطعة دون الميراث وروي عن عثمان وابن مسعود وأبي موسى وعمران بن الحصين وأبي الطفيل أنهم رويوا الحدة وأنها حتى يعمون أما الميت دون عمه وبه قال شريح والحسن وابن سيرين وعطاء وأهل مصر.

[دليلنا] إجماع الفرق ولأن الحدة ليس لها فرس في الكتب ووجوب توريثها بخلاف الولاية وقوله تعالى «وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله» وهي بعد من الأب لأنها تدلي بالأم والأب من بعده وكان من تقرب سبعة أولى ممن تقرب بعده.

مسئله ١٢٨ يورث من الحداث القريبة دون البعدى من أى جانب كانت وبه قال على عليه الصلوة والسلام وروي عن ريد نحوه وبه قال أهل العراق والمشهور عن ريد أنه ورث القريب إذا كانت من قبل الأم وإن كانت من قبل الأب أشركه سهمها في السدس وبه قال مالك والشافعي وأكثر أهل الحجاز والمشهور عن ابن مسعود أنه ورث القريب والمعدى إذا كانتا من جهتين جهة الأم وجهة الأب وإن كانت من جهة واحدة ورث أقربهما (أقربهما) وقيل أنه ورث القريب والمعدى من جميع الجهات وأجمعوا على أن الحدة تحجب أمهاتها فلا يرث معها والحدة التي ورثها الصحابة هي التي لا يكون بسببها وبين الميت أبين أمين إذا نسب إليه مثل أم الأب الأم وعن ابن عباس أنه ورث أم الأب الأم وعن جابر بن ريد وابن سيرين نحوه وكان مالك وأكثر أهل المدينة لا يورثون أكثر من حدثين أم الأم وأم الأب وأمهما وكان الأوراعي وأحمد لا يورثان أكثر من ثلاث حداث وهي أم الأم وأم الأب وأم الحد أي الأب وورث سائر الصحابة والفقهاء الحداث وإن كثرن.

[دليلنا] ما تقدم ذكره من الإجماع والآية.

مسئله ١٢٩ كان ابن مسعود لا يورث الأخوة للأب مع الأخت للأب والأم والحد شيئاً وبه نقول وروي مثل ذلك عن عمر بن الخطاب وحالف جميع الفقهاء في ذلك

في ورثته
القريب من
الحداث دون
المعدى

في عدم ورثة
الأخوة للأب
مع الأخت
للأب والأم

[دليلنا] اجماع الفرقة .

مسئلة ١٥٥ امرأة وام واح وحدها للام والربع وللأم الثلث والعرض والباقي يرد (رد) عليهما وروى عن عبدالله بن مسعود انه قال للمرأة الربع وللأم السدس والباقي بين الحد والآخر وروى عنه انه جعل من اربعة للمرأة سهم وللحد سهم وللأم سهم وللآخر سهم وهي مربعة عبدالله .

[دليلنا] اجماع الفرقة المحقة .

مسئلة ١٥٦ الفصل من فرض دوى السهام يرد عليهم بقدر سهامهم الاعلى الروح والروحة او يكون من دوى العروس من له سنان والآخر له سب واحد فيرد علي من له سنان وروى عن علي بن عبد السلام مثله ذلك واليه ذهب اهل العراق الا انهم لم يستثوا وكان ابن مسعود يرد علي كذا دى سهم سهمه بقدر سهمه لا علي سته الروح والروحة والحددة مع دى سهم من دوى الارحام ونسب الاس مع النسب والاحوات للاب مع لاحت للاب والام وولد الام مع الام وروى عن علي عليه الصلوة والسلام و ابن عباس انهما لم يردا علي الحددة مع دى سهم من دوى الارحام فاذا انفردت ردوا عليها وكان يرد جعل الباقي لبيت المال والذهب الاوراعي ومالك والشافعي و اهل المدينة .

[دليلنا] اجماع الفرقة وقوله تعالى «واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض»

مسئلة ١٥٧ يرد ابن عباس بخمس (ثلث) مسائل بطلان لقول بالعود وبه نقول ولم يجعل السات مع الاحوات عصة كما نقول ولم يحجب الام بدون الثلثة من الاحوة وبخس بحجبها اثنين وقدمى الخلاف فيه وانفردا بن مسعود بخمس مسائل كان يحجب الروح والروحة والام بالكلية والعبد والقاتل وقد كرت الخلاف فيه وروى عنه انه اسقط الاحوات ولد الام بالولد المشترك والمملوك وروى عنه انه لم يسقطهم وروى عنه انه اسقط الحددة بالام المشتركة والمملوك وروى عنه انه لم يسقطها واليه ذهب ابو ثور وكان علي عليه السلام وريدهم وفقه الامصار لا يحجبون الا بالحد المسلم غير القاتل واذا استكمل الاحوات للام والاب الثلثين جعل الباقي للاخوة للاب دون

أحوالهم واليد ذهب الأسود وعلقة والسحبي و أبو ثور وكان باقي الصحابة وفقهاء
 الأمصار يحملون الباقي بين الذكور الأمات لئلا ذكر من خط الأشس وعندنا الباقي
 يرد على الاحتس للاب والام لأنهما تجمعان مسين ، كان يقول في بنت وسات ابن و سى
 ابن لسب النصف ولسات الابن الأمر من من المقاسمة او لفسد الباقي لسب الاب
 و كثر في احت لآب وام و احوة و احوات لآب يجعل للاحت لآب و الأم النصف و للاحوات
 لآب الأمر من من المقاسمة و السد و يجعل الباقي للاحوة لآب و كثر مع البنت
 او الاحت لآب والام دونه و قد قال ابو ثور ، كان سائر الصحابة وفقهاء الأمصار يحملون
 الباقي بين الذكور الأمات لئلا ذكر من خط الأشس وعندنا الباقي يرد على البنت و قد
 مضى الخلاف فيه تم كتاب الفرائض .

كتاب الوصايا

مسئلة ١ تصح لوصيه لنوات هذا الامن والاموس وغيرهم وخالف جميع الفقهاء في ذلك وقالوا لأوصيه لنوارث (لورث)

[دليل] اجماع الفقه و حذرهم وايضاً قوله تعالى كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا لِّوَصِيَّةٍ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَهُدًى وَبَرَكَاتٍ إِنَّ هَٰذَا قَدْ أُنْزِلَ فِي الْكِتَابِ لَعَلَّكُمْ تَحْذَرُونَ مسوخ بقوله عليه السلام لأوصيه لنوارث قد هـ حر واحد ولا يجوز نسخ القرآن أحد الأحد بالاحلاف وان ارغو الاجماع على صحة لورثه لاسم ذلك على ان في اصحابنا من منع من نسخ القرآن بالسهة وانكأت مقطوعاً بها وادا منع من ذلك وليس في القرآن ما يبرر عني نسخ فوجب حمل الآية على طهرها فان حملها اسان عني الوالدين والأقربين واناكو كفار بغير وارثي قل هذا تخصيص بغير دليل

مسئلة ٢ لا بد لورث من ثلثي ما تركه من يوجبهم مثل الاخت مع اب و مع الولد يستحب ان يوصى لهم وليس بواجب وبه قال جميع الفقهاء وعمدة لمصاحبه عليه عليه الصلوة والسلام من عس وعاشه ومن عمر ولم يعرف لهم مخالف وذهبت طائفة الى ان الوصية واجبة لهؤلاء وبه قال الزهري والصحاح وابو مخلد وفي المتأخرين د ومن على وان حرير لعنري

[دليل] الاصل براءة الدمة وابحائها يحتاج الى دليل وما استحبها فلا خلاف فيه

مسئلة ٣ ان كان رجل لدا من فوصى لاجسي بمثل نصيبه كان ذلك وصية بنصف المال وبه قال ابو حنيفة واصحابه والشافعي وقال مالك انه يكون وصية بجميع المال .

في صحاح
وصيه بالأقرب
ابو حنيفة

في الوصية
للاجسي بمثل
نصيب الامن

[دليلنا] ان ما فلتاه مجمع عليه وليس على قول من قارا اكثر من ذلك دليل
وايضاً فان هذا جعل للموصي له نصيباً وجعل للاث نصيباً وجعل نصيب الاث اصلاً وجعل عليه
نصيب هذا الموصي له فلا يقطر انما يشتر كان وهذا كرجل قد اعلان في هذه مثل ما لعلان
فانه يقتضي اشتراكهما في الدار وكذلك اذا قل لعلان في هذا الميراث مثل ما لعلان
يقتضي شراكاً بينهما وايضاً فان ما قلناه مالم يتؤدي الى ان يكون للموصي له اكثر
مما يكون لامه وذلك اذا كان له اثنان فعال او ميت له بمثل نصيب اسي في لعل عندنا
ببهم اثلاثاً وعند مالم يكون للموصي له النصف والنصف الذي للاسين لكل واحد
منها ربع المال (فحصل) فمعد للموصي له نصف المال ولكل واحد من الاسين
ربع المال وهذا لا يحوز

مسئلة ٤ اذا قال او ميت له نصيب اسي كانت الوصية باطله وقد قال الشافعي وقال
ابو حنيفة يصح ويكون له كل المال .

[دليلنا] ان قوله نصيب اسي كانه قد استحق اسي وما يستحق منه لا يحوز ان
يستحقه غيره

مسئلة ٥ اذا قال او ميت له نصف مائة احد ولدي في عندنا يكون له مثلاً
نصيب اقل وورثة لان النصف مثلاً الشئ ومه قال جميع الفقهاء واهل العلم وقال ابو عبيد
النصف هو مثل الشئ واستدل بقوله تعالى "يؤتى الميراث من بين من كان يما حشة عبيته
يصعف لها الميراث معين" قال واجمع اهل العلم انهن اذا تن يما حشة عليهن حدان
ولو كان النصف مثليه لكان عليهن بدل كل فاحشة ثلث حدود فلما اجمعوا ان عليهن
حدين ثبت ان النصف انما هو المثل .

[دليلنا] ما روي ان عمر (اصعف) صعب الصدقة على صديقي نبي تعلم ومعلوم
انه كان يا حد ركن من كل اربعين شاتين وايضاً فان اهل اللغة يقولون ضقت الثوب
واضعفته واثنيته وصمت طرفه الى الطرف الآخر ويقال ايضاً اعطيت فلاناً مثل
نصبه واضعفته اي اعففته مثلي واما الجواب عن الآية فاما (فان) بقول كذلك يقتضي
الظاهر ثلث حدود ومه قال ابو عبيده لكن تر كما ذلك دليل وهو قوله ومن جاء بالسيئة

فلا يعزى الامتياز

فصل اربعون
لفلان ضعفا
نصف واحد
ورثتي

مسئلة ٦ اذا قال لفلان ضعفا نصيب احد ورثتي يكون له ثلثه امتيازها وبه قال عامة الفقهاء الا ان ثورقانه قال له اربعة امتيازها [دليلنا] ان ما تقدمه مجمع عليه وما زاد عليه ليس عليه دليل وايضا فان الضعف هيهنا يجب ان يضاف الى المصيب والضعف الذي هو مثله اذا اصبحت الى نصيبه يكون ثلثه بلى لو قال لفلان ضعف ضعف نصيب احد ورثتي فان ذلك يكون اربعة فلما قرر ضعفا نصيب ولدى كان الضعف مضاف الى المصيب لا الى الضعف ويكون ثلثه هذا استدلال لفقهاء والذى يقوى في نفسى مذهب ابي نوري لا يقدح دللنا على ان ضعف الشئ مثله وان كنت ذلك وقد نشأ فيجب ان يكون اربعة امتيازها

فيما لو قال
بان لفلان
جزء من مالي

مسئلة ٧ اذا قال لفلان جزء من مالي كان له واحد من سبعة وروى جزء من عشرة وقال الشافعي ليس فيه شئ مقدر والامر فيه الى الورثة ان يعطوه ما يقع عليه اسم ذلك

[دليلنا] اجماع الفرقة على القولين .

فيما لو قدر
اعطوه كثيرا
من مالي

مسئلة ٨ اذا قال اعطوه كثير من مالي فانه يستحق ثمانية على ما رواه اصحاب في حد كثير وقال الشافعي مثل ما قاله في المسئلة الاولى سواء [دليلنا] ما تقدمه في المسئلة الاولى سواء

فيما لو قدر
ان لفلان
سهم من مالي

مسئلة ٩ اذا قال لفلان سهم من مالي او شئ من مالي كان له سدس ماله وقر الشافعي مثل ما قال في المثلثين الاولين وقال ابو يوسف ومحمد انه يدفع اليه اقل نصيب احد الورثة اذا كان مثل الثلث او دونه فان كان نصيب احد الورثة اكثر من الثلث فانه يعطى اليه الثلث وعن ابي حنيفة روايتان احدهما قال لهذا الموصي له احسن نصيب احد الورثة اذا كان اعرض نصيبا او السدس والثانية يعطى اقل نصيب احد الورثة نصيبا اذا كان اكثر من السدس وفي الرواية الاولى اقل الامر وفي الثانية

(دليلنا) اجماع الفرقة وبما قولنا في نقد سر كم اتفق في موطن كثير من روى في تفسير هذه الامه بها كانت ثمانية موحدا)

١٨ أكثر من السدين أو أقلهم نصيباً على أنه لا ينفصل من السدين

[دليل] إجماع الفرقه و روى ابن مسعود أن رجلاً وصى لرجل سهم من ماله فاعطاه النبي (رسول الله) ﷺ السدين وعن ابن مسعود مثل هذا موقوفاً عنه و روى عن ابن مسعود أن قال السهم في لعمري السهم السدين

مسئله ١٥ إذا وصى لواحد بنصف ماله ولآخر بنت ماله ولاخر ربع ماله ولم تخرج الورثة وفي الأول الثلث من ثلثه وسقط ماله عنه و يسقط الموقوف من ماله من بدء يدكره استعمل الفرقة و وفي مدكره له من فضل كان لمن يديه في الفرقة وقال الشافعي هذه تعول من اثني عشر في ثلثه عشر لصاحب النصف ستة ولصاحب الثلث أربعة ولصاحب الربع ثلثه ولم ينفصل و روى الحسن البصري والشافعي و ابن أبي ليلى وأبو يوسف ومحمد وأحمد و سفيان و أبو حنيفة يسقط الريدة على جميع الميراث و يكون الباقي على أحد عشر سهماً لصاحب النصف الثلث أربعة و لصاحب الثلث الثلث أربعة ولصاحب الربع الربع ثلثه و وافق الشافعي إذا أجاز الورثة في أنه يقسم على ثلثة عشر .

في عدم
نموذ الوصية
بما روى
الثلث لولم
يجز الورثة

[دليلاً إجماع الفرقه و قدم الدلالة على مغلل لعمول

مسئله ١٦ إذا وصى لرجل ماله ولآخر بنت ماله و روى بدء بصاحب الكل و أجازت الورثة هذا الكل وسقط الآخر و روى بدء بصاحب الثلث وأجازت الورثة أحد الثلث و الباقي هو الثلثان لصاحب الكل و شتى ستمم الفرقة على هذا الوجه و لم تخرج لورثة و بدء بصاحب الكل حد الثلث وسقط الآخر و إن بدء بصاحب الثلث أحد الثلث وسقط صاحب الكل فإن اشتبه استخرج بالفرقة و قرر الشافعي أن لم تخرج الورثة قسم الثلث بينهما على أربعة لصاحب الكل ثلثة و لصاحب ثلث واحد و قال أبو حنيفة يقسم بينهما نصيبين و إن أجازت الورثة قسم الشافعي على أربعة أقسام مثل ذلك و عن أبي حنيفة روايتان أحدهما مثل قول الشافعي و هذه روايتان أبي يوسف ومحمد و أنه يقسم على أربعة و روى الحسن بن زياد اللؤلؤي قال يقسم على ستة لصاحب الثلث السدين و لصاحب الكل خمسة

فيما لو
بشيء من
ماله و
لا حرسه

اسداس .

[دليلنا] ما قدمناه في المسئلة الاولى مواء .

مسئلة ١٢ تصرف للمريض فيما زاد على الثلث او لم يكن مبحراً لا يصح
الاختلاف و كان مبحراً مثل لعناق والسند و لمحمد و الاصحاب فيه روايتان
احدهما انه يصح والاخرى لا يصح وبه قال الشافعي وجميع الفقهاء ولم يذكرها
فيه خلافاً .

[دليلنا] على الاول ان لي الاحكام المروية من طرق اصحاب و ذكرها في
الكتاب الكبير .

مسئلة ١٣ ان وصى بخدمة عبده او بعتله داره و ثمره ستنه على وجه التاميد
كان صحيحاً وبه قال عامة الفقهاء الا ان ابي ليلى وبه قال لا يصح هذه الوصية لامها
محبولة .

[دليلنا] الظاهر من الآيات والاحاديث عامة في حوار الوصية في الاعيان
والمساكن وخصيصها يحتاج الى دليل

مسئلة ١٤ ان وصى لرجل من عبده على الثلث في حال صحته او مرضه و جازها
للورثة في الحال و قال موب الموسوي صحت الوصية وبه قال عطية الحسن والزهري
وربيعة بن بي عبد الله لرجل و قال ابو حنيفة واصحابه والشافعي واحمد بن حنبل
و اهل الكوفة والثوري ان هذه وصية باطله وبه قال عبد الله بن مسعود وطاوس و
شريح و ذهبت طائفة الى ان ما اوصى به في حال صحته لم يلزم وما اوصى به في حال
مرضه يلزم وهو مذهب مالك و ابي ليلى

[دليلنا] اجماع الفرق و ايضاً ان هذا المال الذي اوصى به لا يخرج من
ميراث الموسي والورثة لانه اما يبرء فصح فكون المال له او يموت فيكون المال
للورثة و ان كان للموسي فقد اوصى به و ان كان للورثة فقد اخرجوه و بقاء و ان كان
حسروى (يبرى) عن النبي عليه السلام ان الوصية مصادرة على الثلث باطله الا ان
تخير الورثة عنه في الاحارة في الحال و بعد الوفاة

كتاب اخلاق

مسئلة ١٥ اذا اوصى ثلث ماله في الرقاب فانه يصرف الى المكاتب والعبد يشترى ويعتقون وقال ابو حبيبه والشافعي يصرف الى المكاتب وقال مالك يشترى بثلث ماله عبيدو يعتقون .

[دليلا] ان الاسم تناول العبيد كما يتناول المكاتب وكث نقول في آية الصدقات والخلاف فيهما واحد .

فيما اوصى
ثلث ماله في
الرقاب

مسئلة ١٦ اذا قل اشترى ثلث مالى عيدا و اعتقوهم فيسقى ان يشترى بالثلث ثلثة فصاعدا لهم اقل الجمع ان بلغ الثلث فيه لتنت بالاحلاف وان لم يبلغ وبلغ اثنين وحرء من الثلث فانه يشترى الاثنين واعتقا واعطيا البقية وللشافعي فيه قولان (وهران) احدهما يشترى اثنين اعلاهما (اعلاهما) ثمة والثاني انه يشترى (الاثنان) اثنان وبعض الثالث .

[دليلا] اجماع المرفق فان هذا مخصصة لهم و ذكرنا الرواية بها في الكتاب الكبير .

فيما اوصى
بثلث في اشترى
المبيدو عتقهم

مسئلة ١٧ اذا كانت عليه حصة الاسلام فارصى ان يحج عنه من ثلث ماله و اوصى بوصايا اخر قدم الحج على غيره من الوصايا وللشافعي فيه قولان (وهران) احدهما مثل ما قلناه والثاني يسوى بين الوصايا فان وفي ثلث بالكد فلا كلام وان كان نصيب (ما نصيب) الحج لا يكفه ثم من راس المال فان حصة الاسلام تحب من راس المال

[دليلا] اجماع المرفقة واحداهم

في ما اوصى
بالحج الواجب
وغيره

مسئلة ١٨ اذا اوصى لرحل مشي ثم مات الموصي فانه يستقل ما اوصى به الى ملك الموصي له بوفاة الموصي وللشافعي فيه ثلثة اقوال احدها ما رواه ابن عبد الحكم مثل ما قلناه والثاني يستقل بشرطين بوفات الموصي وقول الموصي له والثالث انه

فيما لو
اوصى لرحل
بشي فمات

ح - هذا مجال لما ذكره في المسئلة الحامسة وعشرين من كتاب كوة مطبوعة حيث قال
فيما اذا اوصى بموتات قرائ بل شوا ؟ فلها الموصي له بعد اهلاكه به لا يحب ركوته على
احد ح طابطني الروجدي

كتاب الوصايا

مرأى من قبل نبياً أنه انتقل إليه بوفاته وإن رُدَّتْنا أنه انتقل إلى ورثته بوفاته دون الموصي له

[دليلاً] أنه لا يحلوا الشيء الموصي به من ثلثه أحوال إيمان يبقى على ملك الميت أو ينتقل إلى الورثة أو ينتقل إلى الموصي له ولا يجوز أن يبقى على منكذله قدمات والميت لا يملك ولا يكون ملكاً للورثة لقوله تعالى « من بعد وصية يوصي بها أو دين » فجعل لهم الميراث بعد الوصية فلم ينقُ إلا أن يكون ملكاً للموصي له بالموت

في الوصية
بثلاث أحوال
أمواله

مسئله ١٩ . إذا قرأ الرجل أوصيت لفلان ثلث هذا العبد وثلث هذه الدار أو هذا الثوب ثم مات الموصي وخرج ثلثا ذلك العبد وثلث الدار استحقاقاً من الوصية تصح في الثلث الباقي إذا خرج من الثلث وبه قدر أبو حنيفة ومالك والشافعي وذهب أبو ثور إلى أن الوصية إنما تصح في ثلث ذلك الثلث وذهب أبو العباس من سريج إلى قول أبي ثور وخرج ذلك وحماً أحرمه قال رحمه

[دليلاً] به إذا قرأ أوصيت لفلان ثلث هذه الدار فإنه أوصى له بما يملكه الآخرى أنه إذا قرأ له ثلث هذه الدار فإن ذلك ينصرف إلى الثلث الذي يملكه منها وإذا كان أوصى له بما يملكه وخرج من الثلث وحب أن يصبح كما لو أوصى له بعد يملكه

في الوصية
بثلثه في
سبيل الله

مسئله ٢٠ . إذا أوصى بثلث ماله في سبيل الله فسبيل الله هم (يعم) العراة المطوعة دون المرصدين (المرصدين) للقتال الذين يستحقون أربعة أحماس الغنيمة وهو قور الشافعي وفي أصحابنا من قال أن سبيل الله يدخل فيه جميع مصالح المسلمين من بناء القب طر و عمارة المساجد والمشاهد والحج والعمرة ونفقة الحاج والروار وغير ذلك .

[دليلاً] على هذا إجماع الطائفة وأما من جميع ذلك طريق إلى الله وسبيل إليه فالأولى حمل المظنة على عمومها وكذلك الخلاف في آية الر كوة

مسئله ٢١ . إذا قبل الوصية له أن يردها مادام الموصي بأفيا من مات فليس له

في جوار رد
الوصية وعنده

ردّها وبه قد اوجيحه، لانه قد ليس له ردّها في حار (الحياة) حسنة ما لم تردّها
في وجهه و بعد الوفاء ليس له ردّها كما قلناه الا ان يقر بالعجز والحيثية
كالوكالة وقال الشافعي له ردّها قبل الوفاء وبعد الوفاء
[دليلنا] اجماع الفرقه ولان الوصية قد اقرت بالقول ملاحلاف وحوار ردّها
على كل حال يحتاج الى دليل .

مسئلة ٢٢ - من اوصى له ما به يستحب له ان يقبلها ولا مرد الوصية وان ردّها
لم يحجر على قبولها وبه قد الشافعي وقد قوم يلزمه قولها
[دليلنا] ان الاصل براءة المرد وانما يجب قبولها عليه يحتاج الى دليل

في استجاب
قول الوصية
لا

مسئلة ٢٣ - بكاح المريس يصح اذا دخل بها وان لم يدخل بها ومات من مريمه
لم يصح المكاح واحتلف الناس فيه على . بعد مذهبنا فقال الشافعي بكاح صحيح ككاح
غير لمريس وينظر في المهر وان كان المسمى . فقهر المثل فيها يستحق ذلك من الاصل
وان كان . كثر فقد مهر المند من اس المال واما الرد فاستحق وارثه لم تستحق
المادة الانحارة سائر الورثة وان كانت غير وارثه بان يكون قائمة ودمية فانها
تستحق ذلك الرد من الثلث لانه يصح الوصية له قال وهو اجماع الصحابة ويدل
النحوي والشمسي واحمد بن حنبل واسحق وهو قول ابي حنيفة واصحابه وذهب
ربيعة بن ابي عبد الرحمن الى ان المكاح صحيح وليس لا يستحق الصداق (المهر)
الا من الثلث وذهب الزهري والاوزاعي الى ان المكاح صحيح ويستحق المهر من
صد المهر الا انها لا تراث وذهب مالك الى ان لمكاح بطل .

في حكم
الكاح في
مريم الموت

[دليلنا] اجماع الفرقه واحداهم

مسئلة ٢٤ - اذا اوصى ثلثه لقراثة فمن اصحابنا من قار انه يدخل فيه كل من
يتقر به اليه الى احزاب وام في الاسلام واحتلف الناس في القراثة فقال الشافعي اذا
اوصى ثلثه لقراثة (لقراثة) ولا قربان ولدى رحمه بالحكم واحد فانها تنصرف
الى العمروفين من قارته في العرف ويدخل فيه كل من يعرف في العادة انه من قراثة
سواء كان وارثا او غير وارث وهذا قريب بقوى في نفسي وليس لاصحابنا فيه نعت عن

فيما لو
وصى بثلث
لقراثة

الأئمة عليهم السلام وذهب أبو حنيفة إلى أنه يدخل فيه كل ذي رحم محرم وقام
 ليس بمحرم فإنه لا يدخل فيه وإن كان له رحم مثل أبي الأعمام وغيرهم وذهب مالك
 إلى أن هذه الوصية للوارث من الأقارب فاما من ليس بوارث فإنه لا يدخل فيه
 دليل | قوله تعالى «وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ مِنْ اللَّهِ حِمِّهِ وَالرَّسُولِ
 وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ فَجَعَلْ لَهُمْ مِنْهُ شُكْرًا وَلِذِي الْقُرْبَىٰ
 حِمٌّ» لعنمة ما أعطى النبي ﷺ ذلك مني (لنبي) هشم ونبي المطلب فحاء غنم
 وحبر بن مضمع فقال «أرسول الله ﷺ» ما سوهشم فلا سهر فسمهم لمكان الذي
 (صمعت) وسعد لله فيهم وأما سوا المطلب فمأكل أعنتهم ومعت وقراشوا فرائتهم
 واحدة فقار النبي عليه السلام «أما سوهشم» سوا المطلب فمأكل واحد وثلاثين أصبعة وفي
 بعض الأحكام يدخل ما غنم في الحاحلة والاسلام ووجد له أنه ان النبي عليه السلام
 أعطى ذلك أنبياءه «سوا حده» بني حنيفة ان هذا (سوا من أدوي) الهد
 القربي وأما من كان النبي ﷺ كان يعطى لعنمة صفة من سهم ذي (دوي) القربي وفي
 بعض الأحكام أن الرسر كان يصر في العنمة «سوا سهم سهم له وسهم له» الرسر
 وسهم لأمه وهذه دلالة على مالك حسب قول من ليس بوارث لا يدخل تحت القرابة
 ولأن اسم القرابة يقع على من العلم «ان الحال حقه» فوجد ان هذا حاله

مسألة ٢٥ : إذا أوصى
 بثلاث مائة
 لجيرانه

مسألة ٢٥ : إذا أوصى بثلاث مائة لجيرانه فرق بين من يكون سد وبين داره
 أربعون دراعاً من أربع حواش وقد وي أربعون داراً وقال الشافعي يفرق فيمن كان
 سد وسه أربعون داراً من كل وجه وقال أبو حنيفة جيرانه العدا الملاقق وقال
 أبو يوسف جيرانه أهل دربه وقال محمد أهل محله وقال أحمد بن حنبل جيرانه
 أهل مسجده وجماعته ومن سمي الأذان من مسجده وفي (الباس) التبعين من قل من
 سمع الإقامة .

[دليلاً] إجماع الفرقه وروايتهم وروايتهم أنه سئل النبي عليه السلام
 عن حد الجار (الحوار) فقال «أربعون داراً» فقال لا يبي سكر وعمر وعثمان وعبي
 عليه الصلوة والسلام أحر حوا وسدوا لأن حد (الحوار) الجار أربعون داراً

كتاب الخلاف

مسئلة ٢٦ الوصية لأهل الدمة حايمة بالأحلاف وفي أصحابنا خاصة من قيدها
 وأكادوا (كان من قرأته) فإنه ولم بشرط لعقبة ذلك فاما الحربي فلا تصح الوصية له
 وبه قال أبو حنيفة وقد التفتي تصح للحربي
 [دليلاً] أن حوار ذلك يحتاج إلى شرع و صريفة لأحسنا تقتضي أن لا
 يفعل ذلك .

مسئلة ٢٧ تصح أن يوصي لثقل وهو أحد قولي الشافعي وبه قال مالك و
 أهل الجعد و لقول آخر لا تصح وبه قال أبو حنيفة
 [دليلاً] قولاً تعالى : كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت أن تروا حراً الوصية
 لله الدين والأقربى ، ولم يفرق وقوله من بعده منه يوصي بها ودين ولم يفرق - لمنع
 من ذلك يحتاج إلى دليلاً

مسئلة ٢٨ إذا وصي بنت ماله لزوج ثم وصي لأخر بنت ماله ولم تعز الوارثة
 كانت الوصية الثانية دعدة للأولى ، وسجد لها وبه قال الحسن لعري وعطل وطوس
 وود وقد التفتي لا يكون ذلك رجوعاً عن الأول وبه قال يبعد به ذلك والثوى
 وأبو حنيفة وأصحابه

[دليلاً] جماعة العرفه و جدهم ، أيضاً فإنه لأحلاف أن قال العبد الذي
 كنت قد وصيت له لعلان فداء وصيت له لعلان وهذا يكون رجوعاً عن وصية كذا
 أن يعلق يكون رجوعاً لأنه لا فرق من أن يقده ومن أن يصعد

مسئلة ٢٩ إذا ضرب العبد لطلق كان ذلك مرساً مخوفاً سواء كان قبل الطلاق
 أو بعده أو معه ، قال الشافعي ما يبرمها قبل الطلاق لا يكون مخوفاً وما يبرمها مع
 الطلاق وعلى قولين : ما يكون بعده فعلى مربيين وقد مالك إذا بلغ الحمل ستة أشهر
 فإن ذلك مخوف وقد سجد من العبد الحمل من ابتدائه إلى انتهائه حالة الحوف
 ويكون كله مخوفاً .

[دليلاً] أن العادة تختلف في ذلك فحصل التلف بعد لأوان وقته ومعه
 والعوف حاصل على كل حال .

مسئلة ٣٠ اذا اعتق ثم حابي في مرمه المحوى كان ذلك من الثلث بالاحلاف
و يقدم العتق على المجدانة وبه قال الشافعي يقدم الاسود قبل ابو حنيفة سوى بينهم ما
يز العتق والمجدانة ووافقا في انه اذا نكح المجدانة ثم لعتق بخدم الاول فالاول
[دللنا انما يصح في الوصية كلها بها تقدم الاولى والاولى ما لم يكن مسخرة فما
سواء مسخرة بذلك اولى

مسئلة ٣١ اذا جمع بين عتق مسخرة ، عتق مسخرة دفعة واحدة ولم يحررها
من الثلث وبه تقدم المسخرة على المؤخره وبه قال الشافعي وفي ابو حنيفة لا تقدم
احد منهما على الاخرى وسوى سبهما لا بد يعتر ذلك من الثلث
دللنا ان لعنة المسخرة سامة ولا يمة في حق المعالي فوجب ان تقدم
على العتق للمؤخره لتي لم تدم كما اذا اعتق ثم اوصى

مسئلة ٣٢ : اذا اوصى بثلث ماله لاهل بيته دخل اولاده فيه وآبائه واحده
وقد تعبد لا يدخل الاولاد فيه ، هو الذي احتج به اصحاب الشافعي ولم يذكروا
فيه خلاف

[دللنا] اجماع القرقة ، فولد يعاقب ، وبه قال الله لذهب عظام الرخص اهل
البيت ، والاحلاف انه كان قسم لجنس عند السلام و لجنس عند السلام وفاصة عليها
اسلام امهما وقول النبي عند السلام لاهل بيته الهم هؤلاء اهل بيته بدا
على ذلك .

مسئلة ٣٣ اذا اوصى لعنة كان ذلك في دية الدس هم اولاده واولاد اولاده
لدلنا وبه قال تعبد واس الاعرابي وقدر القتيبي عشر وعشرته وستل مقورا ابي بكر
حسن عشرة رسول الله ﷺ وحابي اصحاب الشافعي القولين معا وصغفوا قول القتيبي
ولم يستحقوا العنن وهو الصحيح .
[دللنا] اجماع القرقة

مسئلة ٣٤ اذا اوصى لمو ليد ولد موال من فوق وموال من اسفل ولم (يعرق) ^١
شيين اشتر كوا كلهم فيه وللشافعي فيه ثلثة اوجه احدها مثل ما فساه والثاني

لمواليه من فوق والثالث تبطل فيهما معاً .

[دليلنا] ان اسم الموالي ينسب ولهما فتخصيص بعضهم بذلك يحتاج الى دليل

مسئله ٣٥ اذا اوصى لمواليه ولد موال ولاسه موال كان ذلك مصروفاً الى

مواليه دون موالى ايه ولم احد لاحد من الفقهاء فيه نص والذى يقتضيه مذهبهم ان يكون مثلاً لولي (الاول) سواء

[دليلنا] اجماع الفرقه واحكامهم وقد ذكرنا في الكتاب المنسوخ

مسئله ٣٦ اذا اوصى لرجل بعد له ولد مال غيب فانه سلم الى الموصى له

ثلث المثل على كل حال ولتفعي فيه وجهان أحدهما مثل ما قبله والثاني لا يسلم فيه وقال مالك الورثة بالحد ان شأوا حاروه وان شأوا فسجوه (حسن) فيحصل حق

لموصى له متعلقاً بجميع ماله مشاعاً قال وهكذا اذا اوصى له بمال خاص وله عقداً و اوصى بمال وله دين و اوصى بمال خاص وله مال غيب والورثة بالحد ان شأوا

حاروا وان شأوا فسجوه الوصية وينتقل حق لموصى له بجميع ماله

[دليلنا] ان من المعلوم انه استحق ثلث هذا المثل لانسان سلم المال العايب

استحق جميعه وان لم سلم (ذلك) له فالثلث من هذا يستحقه على كل حال وايضاً قوله تعالى (من بعد وصية يوصي بها او دين) يدل عليه ايضاً ولم يقتصر

مسئله ٣٧ لا يجوز للمملوك ان يكون وصياً وانه قال لثقفى سواء كان

عبد الموصى او عبد غيره وسواء كان الاولاد كباراً او لم يكن وانه قال ابو يوسف ومحمد والثقفى و ابو نؤير وقد مالئ يجوز ان يكون وصياً كذلك حال وقار الأوراعى و

ان شئتم ان الوصية الى عبد نفسه تصح والى عبد غيره لا تصح وقد اوضحنا حقيقة الوصية الى عبد غيره لا تصح والى عبد نفسه بطرقتان كان في الاولاد كباراً لم تصح وان لم يكن

في الاولاد كباراً تصح الوصية اليه .

[دليلنا] ان من حوزنا الوصية اليه مجمع عليه ومن ذكره لس على حوار

الوصية اليه دليل

مسئله ٣٨ يجوز ان تكون المرأة وصاً وانه قال جميع الفقهاء الاعطاء فانه

في المواليه
لموأسه و
لايسموا

في المواليه
لرجل بعد

في عدم حوار
كون المملوك
وصياً

في حوار كون
المرأة وصياً

قال لا يصح ان تكون المرأة وصاً

دليلاً [احداهم الفرفة واهناً (فا) المصحح يحتاج الى دليل واهناً روى ان
هكذا اتت النبي فقالت يا رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} ان انا سقيان رجل شحيح وانه لا يعصني
ما يكفيني وولدي لاه احدهم سر افعل النبي ^{صلى الله عليه وسلم} خدي ما يكفني وولده
بالمعروف ففعل النبي ^{صلى الله عليه وسلم} اياه فقيمه اولادها ولهذا حارلتكم كما يجب لمرأه
قيمه ليتابعي وروى ان عمر وصى الى سنده صفة ولم يذكر عنده

مسئله ٣٩ اد وصى لي حتى فلا يحلو من قلته احو ! احدها ان يوصي
اليهم على الاجتماع والافراد والذاتي ان يوصي اليهم على الاجتماع ويصها
عن الافراد بالتصرف والثالث ان يعطى الاول حتى افراد احدهم بالتصرف حاروان
اجتماع صح وان يعبر حار احدهما بمس و كبر اقام الحاكم اميت بقوى يده
ويكون الوصي كماله وان مات احدهم فليس لحيكم ان يعصب وصياً اخر لان
المستلة وصية نسب والذاتي كماله وان مات احدهم فليس لحيكم ان يعصب وصياً اخر لان
صح التصرف وان افراد احدهما لم يصح وان يعبر حار احدهما فليس للذاتي لم تعبر
حار وان يعبر بالتصرف ولحيكم ان يعصب مقدمه حار ويعصب الى الذي بقي وان رى
الحا ثم ان يعصب لاه الى الذي بقي هذا يصح رلت م لا يعي وحيث لا تعبر حارهما
معاصي الحاركم ان يعصب رحيين معاصيهم وهل لكان يعصب واحد مقدمهما ام لا فعلى
وحيث وهذان لفصلا لا خلاص فهما و لالت ادا ائلق والخدم فيه كالخدم
في الفصل الذي في جميع لوجوده وهذا الشافعي وقال ابو يوسف يجوز لكان واحد
منهما ان يعبر بالتصرف دا حتى كما لو قد وقل ابو حنيفة ومحمد يعصب يوجب
ان لا يجوز ان يعبر احدهما بالتصرف اصلا لان حار باقي (سعة) خمسة اشياء ان
يعبر كل واحد منهما بالتصرف ستمس شراء الكفن وحجر القبر ودفن والتصرف
في الثلث وقضاء الدين الديون واد لوديعة والنفقة على عياله مثل الطعام واما
لكسوة فوافقوا ان لا يجوز ان يعبر احدهما بشراة

[دليل] انه دا اجتماع صح تصرفهما مالا خلاص وان افراد احدهما فلا دليل

عني صححه تصرفه

مسئله ٤٠ لا يجوز ان يوصي ابي حمزة بن مولي امر ولده مع وجود بنيه ومتى بعد لم يصح الوصيه لان لحدواولي به وقد قال الشافعي وقال ابو حنيفة يصح وصيته للاجنبي مع وجود البعد .

في عدم جواز وصائه لابي حمزة مع وجود لاب

دليل جماع الفرقة عني ان لحدوا بنيه عني ولدا الولد و كان له ولادة عليه بغير بولده فلا يجوز ان يولي عنه كما قال له ثابت له ولادة لم يجر ان يولي عليه

مسئله ٤١ لم يوصي عني ولده بمسك الا بوصفه من ابيهم وقد قال الشافعي وكذا احمد وقال ابو حنيفة لا يصح جري هي من ماله من غير ولده **دليل** انه اذا لم يوصي ذلك في لرع فوجب بقية لان طريق ذلك الشرع

ليس لاه ولا بنيه على اولاده الا بوصية الاب

مسئله ٤٢ اوصى له بعهده من العتقات فمس له ان يصرف في غيرها من لعتقات ماله يوصي له بغيره بئذ وقد ورد بعد فمس له ان يصرف في غيرها اوصى له وقد قال ابو يوسف ومحمد و الشافعي وقال ابو حنيفة اوصى له بعهده من العتقات له ان يصرف في جميع الجهات .

في عدم جواز تصرف لوصي في عتقاته

دليل انه لا دليل على جواز تصرفه في غيرها مضاف لانه فوجب بقية وهذا ما سدا له فلا خلاف فيه والاصل المصحح لانه تصرف في ماله لغير

مسئله ٤٣ اوصى الى غيره واصلى بوصفه ولم يقص فاداهت اثنت فوصيتي فلان ولا قال فمن اوصى له فهو وصتي لاصحابه قد قولان لم يروى ان له ان يوصي الى غيره وقد قال ابو حنيفة واصحابه مالك والثوري وقال ابو حنيفة لو اوصى هذا لوصي الى رجل في ماله فمال نفسه لكان ذلك الوصي الثاني مضافا في امر اصحابه الوصي الاول لان عهده الوصية لا تنعكس وهذا لا نقوله نحن وقد بعض اصحابه ليس له ان يوصي هذا ماله لغيره في ماله من المسلمين من يصرف في ثلث الوصية وقد قال الشافعي والاورع عني : حمدوا اسحق

في اداء الوصية الى غيره من ماله الوصية

دليلنا على القولين روايات اصحابنا التي ذكرناها في الكتاب المتقدم ذكره

مسئلة ٤٤ اذا وصى اليه وقال من وصيت اليه فهو وصتي كالب هذه الوصية صحيحة وثبت في قديم قولان ذهب العربي و بواسحق و جماعة الى ان المسئلة على قولين احدهما مثل ما قلناه به في ثالث وانوحسعد والقول لثاني لا يصح وفي صحاح من في ر لمسته على قول و حد وهو انها تجوز كما قلناه واحتماره ابو جهمد لاسير مني

دليلنا ر لاسير حويه ولا مانع في لشرع يصح منه فوجب ان يكون حايثراً .

مسئلة ٤٥ د وصى ليد وقال متى اوصيت الى فلان فهو وصي كالت الوصية صحيحة واحتلف اصحاب الشافعي فيهم من قال هذه صحيحة قولاً و حد الابد من عني لوصي الذي ومهم من قال هذا ايضاً عني قوله دليلنا ما قلناه في المسئلة الاولى سواء .

مسئلة ٤٦ لا يجب الر كوة في اموال الصغار لصعته ولا جبره غيبه و بما يجب الر كوة في علانده ومو شه وقال الشافعي يجب في حصص امواله وقال ابو جهمد لا يجب الر كوة في جميع امواله .

دليلنا حاصع لفرقة وهذه قد مضت في كتاب الر كوة مستوفى

مسئلة ٤٧ ما يجب فيه الر كوة من موال الطفل فعني الوصي ر يخرج من ماله وقد قال الشافعي وفي ابن مني ليد لا يخرج الر كوة من ماله حتى يبلغ ثم يخرج هو نفسه .

دليلنا ا حاصع لفرقة وقوله تعالى " احد من مولاهم صدقة " وذلك عام الاما اخرج الدارس

مسئلة ٤٨ اذا وصى لعبد بعد بعد وصيت الوصية وقوم العبد واعتق ان كان اذ كان ثمة اقل من الثلث وكان ثمة اكثر من الثلث استسمى فيما يقصل لثبوته وقار جميع الفقهاء انه لا تجوز الوصية لعبد نفسه

دليلنا ا حاصع لفرقة لانهم اما اطلوها من حيث ان ما يوصيه له يكون

لورثته و الوصية للوارث لا تصح و عندنا ان الوصية للوارث صحيحة و قد مضى
للإمام فيها

مسئله ٤٩ لا تصح الوصية لعبد لعمر من الاحدب و قد جمع الفقهاء
انها تصح

[دليلنا] اجماع الفرقة و احبارهم

مسئله ٥٠ لا وصى ثلث ماله بغير حق الموت لاحد الوصية و قد قال الشافعي
بصدق بعض اصحابه بغير حق الوصية

[دليلنا] ان الوصية بغير حق الموت فوجوب ان يعتبر عند ذلك و ما حر الوصية
فانها تكون واقعة عليه و ايضاً فما قلناه مجمع على لزومه فيه و ما قالوه ليس
عليه دليل.

مسئله ٥١ الوصية لثلاث ثلث ماله موافق ما كان عليه موافق ما كان عليه ثم سهر له
موافق و قد قال ابو حنيفة و اهل العراق و الشافعي و قال مالك ان من ابدى حتى فاقصى
له ثم بان له انه كان ميت و ان الوصية لم تصح و ان عمه ابدى ميت فوصى له فيها تصح
ويكول للورثة.

[دليلنا] لا دلالة على صحة هذه الوصية و ادعاء صحتها يحتاج الى دليل و
ايضاً ان الوصية يقتصر الى العبد و الممت لا تصح عند القضاة

مسئله ٥٢ من ليس له وارث فرب او بعد و لا مولى نعمه لا يصح ان يوصي
بجميع ماله ولا يوصي اكثر من ثلث ماله و قد قال مالك و هو لمدينة و الشافعي
و الاوزاعي و اهل الشام و من سهره و عند قلة من الحسن لعسري و ذهب ثريث و
ابو حنيفة و اصحابه الى ان له ان يوصي بجمع ماله و روى ذلك في حاديش

[دليلنا] ان الوصية بالثلث مجمع على صحتها و ما زاد عليه لا دليل عليه و
روى معاذ بن حنبل ان النبي عليه السلام قال ان الله يصدق عبداً عند وفاته ثلث
مواثمكم و ياد في حسانتكم في بعض الاحبار و قد في عمالكم و لم يعرف من يكون
له وارث و من لا يكون له وارث.

في بطلان
الوصية لعبد
غيره

فيما يصر
في الوصية
بثلث

في بطلان
الوصية لغيره

في عدم
حق الوصية
كثير من
الثلث و ان لم
يكن له
وارث

كتاب الوديعه

في عدم
حوار العر
بالوديعه

مسئله ١ ليس للمودع ان يسافر بالوديعه سوآء كان الطريق محوقاً او غير محوق و سوآء كانت المسافه قريبه او بعيدة مع الاختيار و به قال الشافعي و قال و حنفية ان كان محوقاً كف قضاءه وان لم يكن محوقاً كان له ان يسافر بها .
دليلاً ان حوا المتطرف يحتاج الى دلاله (دليل) و بعضاً فيه ان اسافر بها فيه يخطئ في موضع لم يجر العزم بضعفها فيه فوجب ان (يكون عليه) يلزمه الصبر كما لو تردها في حربه لان الطريق يضرب عنه الحوق

في بطلان
شرع الصمان
في الوديعه

مسئله ٢ اذا شرط في الوديعه ان يكون مصبوبة كان الشرط باطلاً و لا تكون مصبوبة بالشرط و به قال جميع الفقهاء (الاعبد لله) (عبد الله) بن الحسن العسري فيه قال تكون مصبوبة .

دليلاً اجماع الفرقه بن حجاج لانه ان خلاف العسري قد انقضت و روى عمرو بن شعيب عن ابيه عن ابيه ان النبي عليه السلام قال ليس على المستودع صمان و لم يفعل

في ان يودع
لمودع عند
غيره ممن

مسئله ٣ المودع متى ودع الوديعه عند غيره مع قدرته على صاحبه فيه يكون ضامناً سوآء اودع زوجته او غير زوجته او من يعوله او من لا يعوله و به قال الشافعي و قال مالك و اودع زوجته لم يضمن وان اودع غيرها ضمن و قال ابو حنيفه ب. و دعها عند من يعول و يعول لا يضمن و ب. اودعها عند غيرهم ممن .
دليلاً ان حوا قد يمدى في الوديعه لان صاحبها اب. اتسه عليه و ب. غيره .
فاذا اتعن عليها غير نفسه فقد تعدى .

في ان يودع
في الوديعه
بصاحب

مسئله ٤ اذا تعدى في الوديعه بضمته فاداه الى حرره لم يزل الصمان

عند الا ان يردده على المودع او حدث شتم من اخر محدد وانه قال الشافعي وقال مالك و ابو حنيفة ان رده الى حرره ر الصمان
[دليلاً] ان بالتعدي قد ضمن و شتمت وعتبه بها فمن ادعى (براءة الدعة) براءتها يردّها الى حرزها فعليه الدلالة .

فما لو اخرج
او دعه من
الحرر

مسئلة ٥ اذا اخرجها من حررها ثم ردها الى مكانها من عندنا يضمن مكر
حر و نه قال الشافعي و عند مني حنيفة لا يضمن الا في ثلث مسائل ا) احدثه ثم
عقر و نه الثاني ب) صب بردها فصب الرذ ثم ردها الثالث ا) اخططه ثم هيره
و نه لا يرون صدقته في هذه المسائل الثلث عنده وقال مالك ان يفتقها وحبس بدلها
مكانها ر الصمان لان عنده اذا كان المورع هو - ا) كانت لودعه در هم او دينار
كان للمودع ان يسمي و يكون في دمه قال و يكون (فكول) خطي للمودع
من الحرر

[دليل] انه اذا ثبت وجوب الصمان عليه بالتعدي فلا دليل على روال الصمان
بالرد و وي سمره ان النبي عليه السلام قال على النكاح احدث حتى تؤدي وهد قد
اخذ فوجب ان يؤدي .

مسئلة ٦ اذا قل له رب لوديعه بعد ان تعدي فيها وضمنها ان ثلث من صمدية
وجعلتها عندك وديعه ا) اتممتها على حنفيها فانه يرون صمدية و طاهر مذهب لشافعي
انه لا يرون لان لا يرون آء لا يرون الصمان الا ان يرددها عليه ثم يسميها من الراس وفي
صمدية من قال يرون صمدية

فما لو ر
الصمان
فانه
لوديعه
ان ثلث

[دليل] ان حق الصمان اذا كان لصاحبها فمتى امرأه وحبان يرون الصمان
لانه اسقط حقله

مسئلة ٧ اذا اخرج الوديعه لمفعله بعد من ان يكون ثوباً فاراد (اراد)
ان يفسه او دانه فاراد كقولها و نه يضمن نفس الاخراج و نه قال الشافعي وقال
ابو حنيفة لا اخراج لا يضمن حتى يتفجع مثله من نفس او يرك
[دليلاً] انه تعدي فيها نفس الاخراج فوجب ان يكون صمدية و ان لم

فما لو اخرج
او دعه لمفعله
نفسه

يستعمل

مسئلة ٨ ادعى ان التعدي لا يصح دونه حتى يعتدي صاحب الشاقي
عليه وجلس فقال بعضهم مثل ما قلناه بقا هو لعائن الله بعضه نفس المبدأ لا تية
التعدي بعد

دلتنا ان ذلك على ان ذلك بعد ان جعله بعد ذلك لدلالة والاصل
برائة الدمه .

مسئلة ٩ ادعى عرو حبه ان لم يهره بل سبها به بعدتها ولا يهره
الابق عليها وسبها به في الشاقي وقال ابو حنيفة لا يهره بل سبها
ولا يسترها ولا يملها .

دلتنا ان الاختصاص بصفي دلتنا انه مني اصب عنها كانت بعقده عبر ما بعد
لانه يرجع بها على صاحبها و لم يهره بل سبها به في الشاقي ولا يهره بل سبها
بالاحوط ولي ولا لا لحيوان حرمة في نفسه فلا يجوز ان يصيح حرمتها وحق الله
تعالى في رآله لانه ادعى صديق والعدو حاربه بل لانه سبها به ونصف فوجب حمل
ذلك على العرف وان لم يتلطف به .

مسئلة ١٠ ادعى ودعيه في ادعاء الى فلان ما ادعى المودع انه
دفعها اليه والآخر المودع ان يكون دفعها لقور قول المودع ونه قال ابو حنيفة و
لشافعي فيه وجها (قولان) احدهما ان قال يرمه الاشهاد على الدفع : ثم اقليم
شهادته يكون اكلان معرطاً وبعض والاخر انه لا يرمه الاشهاد فعلى هذا يكون
القول قول المودع .

دلتنا ان المودع مؤمن فوجب ان يكون لقور قوله كمن لو ادعى منه
ردها على المودع .

مسئلة ١١ ادعى مستدعي فآفقه مداع وقال له لا يرد عليه ولا تقبله فقام
عليه واقفقه فقبل حر لم يصح ونه في الشافعي واكثر صحاحه ومهم من قال يصح
لانه ثبت عليه اللصوص بان فيه مالا وبه قال مالك .

كتاب الخلاف

[دليل] ان الأصل براءة الدمه و الزمهم الصحن يحتاج الى دليل و لانه
انما الصحن حرر حرره لم يرد له كذا لو ادعى وقال تركه في صحن دارك فتر كذا في
بيته وافق عليه لم يضمن لانه رآه حررا او ما قالوه من التمسيد عليه لو كان على ما قالوه
لم يضمن لانه لو صرح و (فتر) قال ان فيه مالا لم (لا) يضمن فان لا يضمن
بالتسديد عند ولي

مسئله ١٢ د حلف الوديعه بقال (الد) حلف لا يتم مثل ان يحنط درهم
بدرهم او دينار بدرين او طعام بطعام و قد يضمن سواء حنط بمئنه وارفع منه
او دون منها على كل حال قال ابو حنيفة واهل العراق قد مال ان حنط
بدرين يضمن وان حنط بمئنه لم يضمن
[دليل] ضرورة الاحتياط وانما قد اقره قد تعدى فيه بالحلف بدلالة انه
لا يمكنه اخذ ماله بعينه فوجب عليه الضمان .

فيما رد حلفه
الوديعة بمال
حذر

مسئله ١٣ اذا اودع دراهم او دينار فحنط للمودع ثم رد مكانها غيرها لم
يرد الصحن و قد قال الشافعي وقال مالك قال الصحن عند بدلت الرديء على صلت
لان عنده للمودع انما الوديعة وقال الاقدم ان ما ورد في دمه فهو حنط
للمودع من الحرر
[دليلا] انه ضمن بالاحد بلا خلاف و روي لهما عند الرد يحتاج
الى دليل .

في صحن
من بدر
للمودعه
بمئنه

مسئله ١٤ اذا كان عنده وديعه فادعاه بغير فقال المودع هو لا حنطهم
ولا اعلم صاحبني و دعي كل واحد منهما عنده بذلك لانه يضمن واحداً انه
لا يعلم لايهما هي و قد قال الشافعي وقال ابو حنيفة يحلف لكل واحد منهما يمينه
فيلزمه يمينان .

فيما لو ادعى
للمودعه
بصحن

[دليل] ان الأصل براءة الدمه فمن علق عليها يميناً فعليه الدلالة و لان
في ضمن يمين واحد انه لا يعلم ايهم هو صاحب يميناً في حق كل واحد منهما فلا
معنى لليمين الاخرى

كتاب الودعة

مسئلة ١٥ اذا حلف واحد واخرحت لودعة من عنده وهذا كل واحد من المتداعين
 العيين انها له استخرج واحد منهما بالفرقة فمن خرج اسمه حلف و سلمت اليه
 و يقسم بينهما نصفين و للشفعي قيد قولان احدهما يقسم بينهما نصفين والاخر
 يوقف حتى يصطلح وبه قال ابن ابي ليلى .
 دليلنا اجماع الفرقة على ان كل من مشى او منهم وفيه الفرقة وهذا
 من ذلك

في تعديس
 لمدعيه
 لزوم القرعة

كتاب الفی. وقسمه الغنائم

مسئله ١ كل ما لا حد له في المشر كين يسمى بسيمة بالإحلاف
و عندئذ ما يستعده الأمان من روح التجارات العكاسية العنيفة يدخل
أيضاً فيه وخالف جميع الفقهاء في ذلك .

اولئنا اجمع الفرقه و بما قولہ تعالیٰ " و علموا بما سمعتم من شیئی
و ر اللہ حمید" عام فی جمع ولت من (حجۃ) حصصہ و عندہ الدلالہ

مسئله ٢ لعلي كان لرسول الله صلى الله عليه وآله حصه وهو لمن قدم (مهم) حصه من لأئمة عليهم السلام وبعد في علي بن عبد الصوة و السلام وان عسى وعمر و ام ا يعرف ا يعرف لهم محله ا محله ا و في ذلك وفي كان الفتي يقسم على عهد رسول الله ﷺ على خمسة وعشرين سهماً بعد احمده لسي ﷺ وهو عشرون سهماً وانه ائمة خمس مائة و ثلاثون و عشرون سهماً لسي ﷺ و بقي اربعة اشهم بين ابي القري و الشامي و الماكي و ماء لسيين وقر ابو حمزة الفتي كله و خمس العبيد تضم على ثلاثة لانه كان يقسم على خمس و مائة مائة مائة و جمع سهم النبي ﷺ و سهم ذوي القربى الى اصل السهم و قسم الفتي على ثلثه و عند كان مستحق النبي ﷺ الى الا خمس و عند ذلك وفي اربعة احماس الفتي و خمس مائة من الفتي .

دلتنا | اجماع العرفه و روى بعض من عنده عن الزهري عن مالك ان
 روى من الحديثان قد احتشم علي و العباس الي عمر بن الخطاب في هوال بني المصير
 فقال عمر كانت اموال بني المصير مما افاء الله علي رسوله مما لم يوجع عليه بحيل
 و اركاب فكانت لرسول الله صلى الله عليه و آله خاصة دون المملوك و كان يعطي مما لماله نفقة

42-1111

في ان الفس'
كتاب رسو الله

كتاب النسي وقسمة القسمة

سنة ويجعل ما يعمل في الكراع والسلاح عده للمسلمين فوليه رسول الله ﷺ ثم
وبها أبو بكر كما وبها رسول الله ﷺ ثم وليتها كما ولها أبو بكر ثم سألتني
أن أولئك ما فوليتكم على ما وليت النسي ﷺ ولها أبو بكر ووليتها أنتم
حتمني تحتصان فإن كنتما عجز ما عنها فادعها إلى لا كفكها فصرح عمر
بأنها كانت للنسي ﷺ (رسول الله) حاصد ولم يسكر عليه أحد عدل على ما قلناه

في حكم
نسي بعد
النسي من

مسئلة ٣ حاتم العتيبي بعد النسي ﷺ حاتم في أربعة في أربعة حاتم من
قام مقدمه ولش في فيد قولان في أربعة أحصاه وحسن الحصص أحدهما يكون
الدمفلس في المقدس وبقول النسي يكون في لمصالح وبدء بالهم فالهم وأهم
الهم لمرأة المرافلون وحسن حصص المصنف في مصالح المسلمين قولاً واحداً
| دليل | ما في من أجماع العرفه و... أبو بكر النسي ﷺ قال ما
أعلم الله تعالى ما سمع للمسلمين لأجلها للذي نبي بعده

في من نسي
من يعمل هو الله
من

مسئلة ٤ ما كان للنسي ﷺ ينقل إلى ورثته وهو موروث وحالف جميع
الفقهاء في ذلك.

ولكن أجماع العرفه وإصافه له تعالى ورثت سليمان داود وقوله في قصة
الكر... ورثت من... عقوق... أيضاً قوله تعالى بوصيكم الله في أولادكم عام
لهم (من) حصته الدنيا... كقوله تعالى للزوجه من نصيب ما ترك الوالدان والأقربون
والنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون... كان ذلك على عمومته وبحقيقته يحتاج
إلى دليل وهذه المسئلة مستوفاة في جميع الشافعي

في النسي من
من حصص
نصيبه من
لهم

مسئلة ٥ كان للنسي ﷺ من حصص القسمة سهم لله وسهم رسول الله ﷺ
وسهم أبي بكر ثلثة من ستة وقال الفقهاء كان له سهم من خمسة
[دليلنا] أجماع الفرقه.

في كل
النسي من
من الصدق
من القسمة

مسئلة ٦ ما كان للنسي عليه لسلام من نصف ما قبل القسمة فهو لمن قام مقامه
وقال جميع الفقهاء أن ذلك يطل بموته.
[دليلنا] أجماع الفرقه وأخبارهم.

مسئله ٧ ما يؤخذ من الحزبة والصلح والجراح وعيراث من لارث له و
مال المرء لا يحسن بل هو لحيته المستحقة لها و به قال عامة الفقهاء و الشافعي
فيه قولان احدهما مثل ما قبلناه والثاني ذكره في الحديث انه يحسن وهو الصحيح
عندهم

في حكم
من اساق
عير العمة

[دليل] انه لا دليل في الشرع يدر على مد يحسن فوجب تعد و تصرف
الي حبه

مسئله ٨ السلب لا يستحقه القفال الا ان بشرط له الامم و به قال موصيه
ومالك و قال الشافعي هو للقاتل وان لم يشره له الامم و به قال الاورعي والثوري
واحمد بن حنبل .

من مستحق
السلب

[دليل] انه اذا شرط استحققه بالاحلاف و دالم بشرط لدلس على استحقاقه
له دليل .

مسئله ٩ اذا شرط له الامم السلب لا يحتسب عنه من لحم ولا يحسن
و عند ابي حنيفة يحتسب عنه من اللحم و قال الشافعي لا يحسن و به قال سعد بن
ابي وقاص و قال بن عباس يحسن السلب قبلا كان او كثيرا و قال عمر ان كان قليلا
لا يحسن وان كان كثيرا خفف .

في عدم
احتساب
السلب
لحم

[دليل] انه ينبغي ان يكون لشرط الامم تأثير ولو احتسب عنه من اللحم
لم يكن فيه فائدة و كذلك لو حسن على ان يشره الامم يقتضي انه له من قار انه
يحتسب عليه و يحسن فعليه الدلالة

مسئله ١٠ السلب ما حده القفال بالشرع من مبد العمة لاهن اصل اللحم
و به قال الشافعي عر انه قال يكون للقاتل من غير شرع و قال مالك يكون له من
خمس الخمس سهم النسي عليه السلام .

في ان السلب
بالشرع من
من القمية

[دليلا] انا قد سمعنا ان سهم الله وسهم النبي ^{عليه السلام} للامام القائم مقام النبي
عليه السلام فلا يصح ما قدره مالك . اعمدا فور شافعي انه يستحق (مستحقة)
من غير شرع

في استحقاق
القاتل للسلب
مع الشرط

مسئله ١١ | اشرط له الامام السلبي اقل فانه متى قتله استحق سلبه على
ي حال قتله وق دود وابوته . لسلب للقاتل من غير مراعاة شرط وقال الشافعي
وبعض الفقهاء ان لسلب لا يستحقه الا بشرط فانه احدها ان يقتله مقبلاً مقاتلاً
والحرب قائمه ولا يقتله منهزماً وقد انقلب الحرب والثاني ان لا يقتله وهو منجس
بالجرح والثالث ان يكون ممن يرمي سهماً من صف المسلمين الى صف المشركين
فيقتله لانه يحتاج ان يكون مغروراً بنفسه .

| دللنا ان اشرط الامام السلبي والظاهر انه متى حصا القتل استحق السلبي
والان قول النبي عليه السلام من قتل كافراً قد سلبه عني عموه ومن راعى شرطاً راعياً
فعليه الدلالة .

في ان الاسير
امره يسده
الامام

مسئله ١٢ | اذا اسير كان لاهم مخيراً بين قتله او الممن عليه او استرقاقه
او بيعه قد وافقوا ان لا يسلب ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع
ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع
للدي اسره .

| دللنا قوله عليه السلام من قتل كافراً قد سلبه وهذا لم يقتله ولا ان من وجب
له السلبي او الثمن او الفداء فعليه الدلالة .

في جوار
من الامام

مسئله ١٣ | يجوز للامام ان يبيع بالاختلاف وانما (امام) يبيع امام من الذي
يحصده من لعي ومن خمسة لعمه وقال الشافعي يبيع من خمس الخمس سهم النبي
عليه السلام

دلينا ان قديم ان ذلك السهم للامام لقائم مقام النبي ﷺ فان نزل منه
كان له وان نزل من لعيمة ح لان لسي عليه السلام كان يبيع منها وفي حديث ابن
عمر ان سهاهم سبع اثني عشر بغيراً فبعتهم لسي عليه السلام بغيراً بغيراً ولو كان من
سهمه لكان مع ذلك لان سهمه خمس الخمس عندهم فدل على انه من اصل العنقه
ولان حديث ابن عمر ان النبي ﷺ جعل في الفداء الربع وفي لرحمه الثلث و
ذلك اكثر من خمس الخمس بالاختلاف .

مسئلة ١٤ يحوز للإمام ان يقول قد لقيت العدو من احد شيئا من العبيمة بعد لحسن فهو له وبه قال ابو حنيفة وهو احد قولى الشافعى و الآخر به لا يحوز [دليلنا] ان الامم معصوم فلا يعجز ذلك الا وهو حارب و افعاله حجة كاعمال النبي عليه السلام و روى ابن المسي عليه السلام قال يوم بدر من احد شيئا فهو له

وما يوقر
لأمام من
حدثنا فهو
هـ

مسئلة ١٥ هذا العبيمة لا يحل من ثلثه حوال ما يمكن نقله و تحويلة الى بعد الاسلام مثل (من) الثوب و الدية و ذلك سره الاثاث و لغرو من او ياتوب احشا (احب) هذا النسب و الولدان و كان مما لا يمكن نقله كالا من العقار و المداين مما يمكن نقله نعم بين العامين بالسوية لا يعص احد عنى . حتى ولا فارس عنى فارس و اما يعص لغرو على الواحد و يدور لشافعى عراة قر لا يقع العسمة الا من لم يحضر الواقعة و عند يحوز ذلك ان يعطى لمن يحوز بهم مئدا لهم و نالم يحضر لوقعة و منهم عندنا لبعض و من يولد في نكاح لا يحل و سيحج الخلاف فيه و قد روى ابو حنيفة لا يحوز ان يعطى منها العراة العامين لكن يحوز ان يعص بعض العامين عنى بعض و قال مالك يحوز ان يعص بعضهم عنى بعض و يحوز ان يعص منها لغرو العامين

فى اسم
العسمة و
حفظها

[دليلنا] اجماع الفرقه و اخبارهم .

مسئلة ١٦ اذا دخل قوم دار الحرب و (او) قتلوا بعض من الامم فعمموا كان ذلك للإمام خاصة و خالف جميع الفقهاء و ذلك [دليلنا] اجماع الفرقه و اخبارهم

فى ما يعص
غير المادون
فهو للإمام

مسئلة ١٧ الأسير على حربين حرب يؤسر قبل ان تصح الحرب و اراره فالامم محتر فيه بين شيئين اما ان يقتله او يعطه بدينه و رحيه و يتر كد حتى يعرف و سير يؤخذ بعد ان تصح الحرب و ارارها فهو محتر بين ثلثة اشياء لمن و (او) لاسترقق و المفادات و قال الشافعى هو محتر بين اربعة اشياء لقتل و المن و المعادة و الاسترقق و لم يعص و قال ابو حنيفة هو محتر بين القتل و لاسترقق دون المن و المعادة و قال ابو يوسف و محمد هو محتر بين القتل و الاسترقاق و المعادة على لرحال دون الاموار

فى حكم
الأسير من
اشياء الحرب
و بعد

واجمعوا كنهم على ان لمعداه على لاموال لانحوذ اعني اهل العراق
 | دللنا اجمع المعروف واحضارهم وقد كرناها في الكتب الكبير ويدل على
 حوار المؤمن قوله تعالى في ضرب الرقاب حتى اذا اثخنتموهم شد والوثاق فامامنا
 بعدوا، فداة حتى يصح لحرب اوردها، ومن ادعى سبع هذه الآية فعليه الدلالة
 وروى المهرزي عن حيدر بن مطعم عن ابيه (كذاعني النبي ﷺ ان رسول الله ﷺ)
 قال في اسارى بدر لو كان معكم بن عدى حاد كلفني في هؤلاء السي لا صلتهم فاحترامه
 لو كان معكم حبالمق عليهم لانه كان له عنده بدلوساله في امرهم لا صلتهم فدل على
 حو والممن وبي ابوهريرة بن النبي عليه السلام بعث سره قد بعد في سر وارحلا
 فقال له فمما من انك لحمني سيد معاه فاتوا به وشذوه الي سارية من سوارى المسجد
 فمر به النبي ﷺ فصرعك معكك بانامه فصار حرا ان قتل دارحم (دم) وان مننت
 اعطيت اعطيت اعطيت اعطيت ان اردت مالا فسل تعط ما شئت فتر كم ولم يقل شئت
 فمر به ليوم الثاني فقال له مثل ذلك فمر به اليوم الثالث فقال له مثل ذلك ولم يقل النبي ﷺ
 شئت ثم قال احفظواهم مدي فمقوه فمر واعطى وجاه وسلم وكتب الي قومه فجاه المسلمين
 هه هه هه في حوار المؤمن (ما سلفه ﷺ من غير شئ) وروى في دعوة الجهمي (الجمعي)
 وقع في الاسريوم بد فقال دم محمد اتني دو عملة ومن علي فمق عليه علي ان لا يعود
 الى القتال فمر الى مكة فقال امي سحرت محمد وعاد الى القتال يوم احد ودار رسول الله ان
 لا يمت فوقع في لاسر فصار بي دو عنه (عائله) فامس علي فدار النبي ﷺ من عليك
 حتى ترجع الي مكة فتقول في دوى قريش امي سحرت محمد مرتين لا يسمع المؤمن
 من حذر مرتين فقد ﷺ بده هه هه في حوار المؤمن واما الدليل على حوار المعادة
 دار حال ماره اه ابو فلاة عن بي المهلب عن عمر ان ابن الحصين ان النبي عليه السلام
 ودي رحلا بر حيين وهد الدليل (الدلالة) على حوار المعادة دالما ما فعله النبي
 عنه السلام يوم بدر فانه ودي جماعة من كفار قريش ممال والقصة مشهورة فلانه
 ودي كذرحل دار معائه وقال ابن عباس باربعه الاف وقسم برا قوله تعالى فما كان
 لمسي ان يكون له اسرى حتى يشح في الارض الى قوله عذاب عظيم وروى ان ان

العاصم روج ربه بنت رسول الله ﷺ كان ممن وقع في الأسر كانت هي بمائة
فصدت مائة لثقلته من الأسر و كانت فيه قاذرة كانت لحد نحة : حلت بها ريس
على ابي العاص فمراها رسول الله ﷺ عرفها فزولها . فقد شدد فقال لو حنتم
سرها وردتم مالها قولوا نعم ففعلوا ذلك هذ نزل لهم فدود بالمال ثم هتوا عليه
بردة المال عليه .

مسئلة ٩٨ - ما لا ينزل ولا يحول من له ورم (لغز) لغز اب والارض عند
ان فيه لحسن فيكون لاهله . ان في لحسن المسلمين من حذر لغزا : من لم يحضر
فيصرف ا لقعدة الى معالجهم . عند الشفعي ان حاكم مدينه ورجو حميد لاهل
الحسن و ان في للمقدلة العاصم . يدور ان الرمره ذهب فوه الى ب لاهم محضر
فيه من شئ من ان يقتله على العاصم و من ب يقتله على المسلمين ذهب لاهل عمر
وهو والتودي وعبد الله بن المبارك وذهب ابو حمسه واصفد الى ان الالهه محييه
فيه من شئ من ان يقتله على العاصم و من ب يقتله على المسلمين و من ان وقر
هنا عنها وتعرف عليهم لجر من اسم الحراج . ان قرأه في ان كان فيها
ان شاء حرج ولنا وان يقوم اخر من من لغز . ان اقرهم فيها فصرف عنهم
الجر من اسم الحراج وذهب مال الى ان ذلك مصر وفعده . حمسه من
لاستعصم والاحد من عر ايضاً الالهه فلا يجوز بيعه ولا شراؤه

دليلاً . حماع لفرقه واحداهم . روى ان لسي لقتله فتح هوارن ولم
يقسم ارضها من (عني) العاصم فلو كانت للعاصم لقسمة فيهم . روى ان عمر فتح فرعي
(قرى) بالشام وفع له بالاف قسمها بين فاني عمر ذلك وقدا بينهم اكنى شربالا و درنه
(درته) فلو كانت القسمة احده لكان مملها عمر وروى ان عمر استشار عبيد الصنوة
والسلام في رص لواء فقال له عبي عليه السلام دعها عدة للمسلمين . سم (عصم) دمره
بقسمتها ولو كان واجيال كان يثير عليه بالقسمة .

مسئلة ٩٩ - من دال عراقي فاني لموصوعنادان طولاً ومانس حيوان وانها دسبة
عرصاً فتحت عبوة فهي للمسلمين على ما ذهب القول فيه وقال الشافعي كانت عسمة

من حمسه
من لا يمين
من لاهل

في حدود
من المفتوحه
عسوة

ثلاثة اقول احدها مثل ما قلناه . الثاني من ربعة خمس لمقاسة والثالث من خمس الخمس سهم النبي ﷺ .

دليلنا ان معونه هو لاء يده النبي هي لعمدة فوجد ان لا يفتن برميتهم قوم دون قوم مع ان معونتهم عائدة على جميعهم .

مسئلة ٢٤ لبراحير سهم ولع من سهمان سهم له وسهم لفرسة . وفي وجده . وفي اصحاب من قال بفرس ثلثة سهم سهم له وسهم لفرسة . وفي الشافعي . في الصحابة عني عليه الصلوة والسلام . وفي التبعي عمر بن عبد العزيز . في مصرى وابن سيرين وفي الفقهاء مالك واهل المدينة والأوزاعي واهل الشام والثلاثين سعد واهل مصر واحمد واسحق وابو يوسف ومحمد

في سهم
البراحير
والفارس

دليلنا عني الاول الاحياء لني . واهل سجستان كرمه في كتاب الناصر وروى عن ابن عمر ان النبي عليه السلام اعطى الفرس سهمين سهماً له وسهم لفرسة . وفي عن المقداد قال اعطاني . صوال الله ﷺ سهمين سهمي وسهم لفرسي . وفي محمد بن حارثه ان النبي ﷺ قسم حبر ثمانية عشر سهماً . كانوا ثمانية وخمسة مائة رجل منهم ثمانية . في . اما الزاوية . لاخرى فقد ذكرنا اهلاً في كتاب الخمر . وروى سافع عن من عمر ان النبي عليه السلام اسهم لفرس واحد ولفرسة ثلثة سهم سهم له وسهم لفرسة . وروى الزهري عن مالك بن انس بن احمد بن انصاري (انصاري) عن عمر بن الخطاب وطلحة بن عبيد الله والربيع بن عوف ان النبي ﷺ كان يعطي الله (الله) ثلثة سهم سهم له وسهمين لفرسة . وفي عنده عن ابن عباس ان النبي ﷺ اسهم يوم حبر لكل فرس سهمين وروى عبد الله بن الربيع عن ابيه قال ان النبي ﷺ اعطاني ربعة اسهم سهمي وسهم لاهلي . كانت من دوى القرني . وروى الشافعي قال كان الرمي يعرب في العديم ربعة سهم سهم له وسهم لفرسة وسهم لاهل وكانت من دوى القرني

مسئلة ٢٥ سهم لفرس سهم من اي فرس كان عربياً كان او عجمياً . ومقرى او عجمياً . وقد قال ابو حنيفة وفر الشافعي يسهم له سهمان على اختلاف بواعده وقال

في سهم
الفرس

الأوراعي ان كان عرساً فله سهمان وان كان اعجمياً فلا سهم له وان كان هجيباً او مقرقاً فله سهم واحد وفي حمد بن حمد يسهم لعربي سهمان ولما عداه سهم واحد وعن ابي يوسف روايتان احدهما مثل قول احمد والثانية مثل قول الشافعي .

[دلت] عموم الاحاد التي رواها في ان للعرس سهمين ولم يقصر وايضا قوله تعالى ومن دبر لحن برهون به عقوانه ولم يقصر

مسألة ٢٦ - فان مع الرحل اعرس اسهم لعرس منها ولا سهم لها راد عنهما وفيه في حمد بن حمد والاوراعي قال موحصه وذلك والشافعي لا يسهم الالعرس واحد

مسألة ٢٦
مع الرحل
عرس

دلت جميع عرقه واحد هم قد ذكرناها (او دناها) في الكتاب الآخر وروى ملحور بن ابراهيم حشر حشر بعرس في سهم له خمسة سهم سهم له واربعة اسهم لفرسيه .

مسألة ٢٧ - ادق ان عرس معصوب لم يسهم لفرسه و قال لشافعي يسهم لفرسه ومن يستحق سهمه فيه فولان احدهما للعرس والثاني للمعصوب منه مثل الرشح في الدار المعصوب فيه قولان .

مسألة ٢٧
عرس
معصوب

دلتا مروي عن الاحاد ان لعرس له سهم ولفرسه سهم او سهمان فاحدى اعرس له واحد يس له عرس ولان لاصل عدم الاستحقاق و ثبات الاسهم له يحتاج ان دليل وقاسهم على لصلوه في الدار المعصونه نحن مخالف فيه لان عددا لا يحري لصلوه فيه

مسألة ٢٨ - لا يسمى الامام ان يترأف وما حصب وهو المكسر او فحم وهو لهرم او صيف او حرم وهو الذي لا يمان القتال عليه لضعفه او اعرج وهو المهرور او راح وهو لذي لآخر ان يدن بدخل دار الحرب للقتال عنده في ادخل وقاتل عليه اولم يقرب منه يسهم له ولشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والآخر لا يسهم اسهم انه لا يمكن الاشتماع به

في الاوراس
التي لا يمكن
القتال عليها

[دلت] عموم الاحاد الوا دة في ان لك من سهمين ولم يقتلوا

فمن دحش
العرب حال
بهماء فارس

مسئلة ٣٩ اد دخل دار الحرب احلا لم يجد فرسا فكان عند بعضي الجرحى فرسا سهم له ون دحش فرسا عند بعضي الجرحى قال حال في سنة و جهه او اخره لم يسهم له به في الشافعي و ابو حنيفة ان دخل له فرسا سهم له ون جرح له من مده على واحد قال كان عند احل بعضي الجرحى واحلا ون دحش احلا لم (لا) يسهم له و كان عند بعضي الجرحى فرسا و اعطى عنده بدحور لدا و عنده و عند الشافعي جرح الجرحى و فرس محمد بنو من حنيفة لافي فضل واحد لانه و هو به قال محمد و عنده بعضي الجرحى لم يسهم له في لانه بعد احتيازه

قلت قوله تعالى ومن دخل دار الحرب فهو رهوب منه عدو لله الا هرب بالفرس يكون حال لقدر لاحل الدحول و بقوله تعالى و هو من دحش من سبي قال لله حنيفة و قسم ان الذي للفرسين و لعامون هم اندس و هو فضل فمن اوجح من ذلك لفرس لم يحصر فعنده الدلالة لانه حالف الظاهر ان الاستحقاق يكون بتقضي وقتا و الجرح بدلالة في من مات قبل ذلك لم يسهم له الا حلال

مسئلة ٤٠ اد دخل لدحش محاهدا دار الحرب م مرس و به سهم له و كان مرسا بجرحه من كونه محاهدا و لم بجرحه و به في قوم من صاحب الشافعي و هو من الشافعي و في قوم من اصحابه و حنيفة لا سقر من يد كان مرسا لا بجرحه من كونه محاهدا مثل الصداغ و الحمى و سهم له و كان بجرحه من كونه محاهدا مثل الاعماء وغير ذلك فانه لا سهم له

فمن دحش
الجرحى
بهماء فارس
مرس

قلت ايضا اجماع الفرقه على ان كل من جرح اقتال يسهم له على ك حال

مسئلة ٤١ اد استأجر جرحا احرا و دخلا معرا الجرحى المجاهد يسهم بالخير سواء كانت اجارة في الذمة او اجارة معنة و يستحق مع ذلك الاجرة و قال ابو حنيفة ان قتال اسهم له و ان لم يقتل لم يسهم له و قرر صاحب الشافعي كتاب الاخره في الذمة و انه يسهم له و ان كان معنة فمده ثلثه اقول حنيفة من قتله و الثاني لا يسهم له كالعهد لانه محير بين فتح الاحاد و من العهد و يسهم له ولا

فمن دحش
اللقطة

كتاب الفئ وقمة القصة

سبحو فيه الاحدة ويمن لسان على لاحد ولا سهم له
 اذ ليس ان لعينه تستحق بالحصو وهذا حصر ولا يفي حصوه لاحدة
 ان لاسهم يستحق بالحصو وقد حصره لاحد يستحق بالعين وقد عذر من اجابهم
 ، هذا حصر فعند لدلالة عموم لاحد في ان لعينه تستحقها عن حصر على
 عمومها

مسئلة ٣٣ ان نسب سر من بدل المشر كمن فالحق بالمتبعين (المستعمل)
 عند انصاف القدر ، حدها من قبل لعينه فانه سهم لدور عند كذا في لاسهم
 (سهم) له .
 وانما حصره لفرقة على ان من اجفها (اجنهم) عددا قبل القصة فانه
 يسهم له وهذا عنهم .

مسئلة ٣٤ ان حق بوم بعد انصاف الحرب ، فب حبه له عند سهم له
 ويشافعي فيه قولان حدها من ماله ، الذي لاسهم له وقدر بوجعه ان قال
 سهم له وان لم يقاتل ام يسهم له
 وليكن ما قلناه في المسئلة الاولى سواء .

مسئلة ٣٥ ان نسب من حصار ، الفتح وسعد وامثالهم ممن امن
 حصر يحصره لا للحجر لاسهم له وقدر بوجعه من لاسهم له وان لم يقاتل لاسهم
 له ولا يقاتل بوجعه من قولان حدها من ماله انهم لاسهم لهم بغيره
 لم يقاتل ، انهم يسهم لهم لانهم حصره لعينه ولعنه بما تستحق بالحصو
 وهذا قوي ايضا بغيره حصره في استحقاق الاسهم لا غير على ما تقدم .
 دينه على الاول ان القصة بما تستحق بالحجر او بغيره الجهد وهؤلاء
 ما حدهوا ولا حصره امية الجهد فوجب ان لا يستحقوا حتى يقاتلوا نسب بذلك منهم من
 لم يقاتل من قسهم بالهم

مسئلة ٣٥ الحق العامين عدد فدا (قصة لعينه) (قصة بشار كوجهم
 اشر كوجهم و سهم لهم . هذا لشافعي فيه لثلاثة التي تقدمت في الاسر

كتاب الخلف

و يقول في هذه من القول في بيت سواء وفي انو حصة و لحق العامين المدد بعد تقضى القدر و حيا به المال بشر كونهم في لعينه الا في ثلثه مو صبح احدها ان يدخول بهم بعد لقسمه في دار الحرب لان عداء لا يحوز لقسمه في دار الحرب الا انه ان فعل صبح الثاني او لحقه بعد ان يدع اعداء لعينه ثلث ان يدخولوا بعد رجوع لعامين الى دار الاسلام وفي هذه المواضع و فهو فيها اصحاب لشعبي
 دليلنا على المسئلة الاخرى الاخيرتين ما قدمناه سواء في الاول
 فالاختلاف فيها وهي ان لحقوهم لعقار في حده لدار و كذا في لاسر و بصا
 اجماع الفرقه على ان المدد اذا لحق العامين سار كهم في لاسهم عام لم يحد صوة
 فوجب حملها على عمومها .

مسئله ٣٩ اذا حوج الامم جب الى جهد من العتبات و قرعني امير
 فران الامير من المصحة ان يقدم سرية الى العدو فقتلها فقتلها لسر يدور السرية
 شار كها الجيش الجيش شارك السرية في ثلث لعينه و هله ان عثم الجيش
 تشار كها (شاركته) السرية و نه فاق جميع الفقهاء و في الجيش المتدري ان الجيش
 لا يشارك السرية ولا تشارك السرية الجيش

دليلنا اجماع الفرقه با اجماع الامم و حازو الجيش لا يقتل ولا يدخول
 و ومع ذلك فقد نفرس و بعضا و في ان سبي عليه لسلام و عثم سرية من الجيش قد
 اوضاع فقتل و شارك لمي اسوا الله ^{عليه السلام} سبه من الجيش و روى عرو من شعب
 عن ابيه عن حله ان لثني ^{عليه السلام} قال المؤمنين تتكافى دماهم و دماهم و دماهم و دماهم
 و يحترق دماهم على ادمهم و هم يدعى من مواهم و رد على قاعد هم سر اياهم و لا يقتل
 مؤمن بكافر و لا و عهد في عهده فمومع الدلالة انه في رد على قاعد هم سر اياهم
 وهذا نص .

مسئله ٤٧ عند ان الجيش يقتل سبه اقسام سبه لله و سبه لرسوله و سبه
 لدى القرني فهدد الثلثه اسهم كانت لمي عبيد السلام و بعده لمن يقوم مقدمه من
 الاثمه و سبه لثماي و سبه للمساكن و سبه لانباء السلام من محمد صلي الله

فيه راء
 من الجيش
 من المصحة

في ان
 الجيش يقتل
 سبه اقسام

عنه وانه لا يتركهم فقد سيرهم و حثفت لفقهاء على ان ذهاب لشافعي الى ان
 خمس العبيد تقسم على خمسة اسهم سهم لرسول الله صلى الله عليه وآله وسهم لذي
 القربى وسهم لليتامي وسهم لانس كسهم لانس النساء والسوا فاما سهم رسول الله ^{صلى الله عليه وآله}
 تصرف في مصاليح المسلمين واما سهم ذي القربى فانه يصرف الى ذوي القربى
 على ما كان يصرف اليهم على عهد النبي (صلى الله عليه وآله) ^{صلى الله عليه وآله} على ما سئله (سأله فيما مضى)
 فيما بعد وذهب انه لعنه لرسول الله صلى الله عليه وآله حتى ان الخمس من العبيد و لذي القربى
 على ستة اقسام سهم لاسهم لله تعالى وسهم لرسوله وسهم لذي القربى وسهم لليتامي
 وسهم لانس كسهم لانس النساء وذهب مالك الى ان خمس العبيد واربعة اقسام
 لذي القربى اى احتياج الاماء ليصرفه الي من يان يصرفه اليه وذهب ابو حنيفة
 الى ان خمس العبيد واربعة اقسام الخمس التي تقسم على ثلثة اسهم سهم لليتامي وسهم
 لانس كسهم لانس النساء لانسهم هذا الذي رآه عند بعض من ردد المؤوى وروى
 ابن سمع عن عبد الله بن مسعود قال قال ابو حنيفة يقوله ان ذلك كان مقصودا على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وآله عليه وآله علي ما ذكرنا من شافعي على خمسة اقسام لانس لانس سقط سهمه وسهم
 لذي القربى الدين كانو على عهده يعني الاصلوف الثلثة قصرى (انصرف) اليهم ثم
 احتفت بحدودهم وسهم لذي القربى فمضاهم من قال كانوا يستحقون بالقرانه
 ثم سقط بموجبهم ومنهم من قال ما كانوا يستحقون شيئا ما كان لرسول الله ^{صلى الله عليه وآله} ^{صلى الله عليه وآله}
 يصدق عليهم لقرنتهم قالوا اما ان لعنه الله حتى فهو جرح من ثقات التابعين
 [دليلنا] اجماع الفرقه المحققه و اخبارهم وايضا قوله تعالى ان الله خمس
 ولرسول ولذي القربى ولليتامي و لانس كسهم لانس النساء واربعة اقسام فذهب
 بعضهم ستة اقسام فمن قسم على خمسة فقد ترك لظاهر وكذلك من قسم على ثلثة

مسئله ۴۸ سهم دى القربى ثبت لم يصف بموت لمي غيبه السلام و هولاء
 قم مقامه و قر الشافعي سهم دى القربى ثبت وهو الخمس الخمس بحرف الى اوارده
 لمي و الفقير منهم و يستحقونه بالقراءه و قال ابو جعفر سهم دى القربى مفع بموت
 لمي عنه السلام لا يه بعضهم الا اعم شأ الحق الفقرو لممكنه و لا يعطى لأعياء

في ثبوت
سهمك
القريب بعد
النسي من
اللام

منهم شيئاً

[دليل] إجماع لفرقة واحداً هم : أيضاً قوله تعالى : ولدى القرى الآية
ولدى لأنه أدلة حددها الله تعالى أصناف الخمس إلى المدكورين وشراف سهم
هو والجمع كما يقول المائل هذه الدار لفلان وعلان حتى يذكر عند أفندي يقتضي
أن يكون سهم بالونه و هو خمسة بقية على الثلثة فقد ترك الصهر أيضاً قال الله
تعالى أصناف الخمس إلى هذا الخمس ثلاثة لثلاثة شرك منهم هو وشرائط و لغير
حتى هو في هذه الأصناف منهم من في أنها أصنافه عند وهم من و لثلاثة وقال قوم
بأنه منافذ من أي هم أهل البيت ومن في الأصناف منهم لا يعضون وقد تركه أهل
وخرج عن الإجماع والثانية أي أن الله تعالى جعل لهم الحق لقرانه لأنه قال الله
والرسول ولدى القرى وصاهره أن السهم لهم لأنهم ذوي القرى وعند بني حميدة
هم لا يستحقونه وأمر الله أن يكون قوله تعالى ذي القربى محمولاً على ذي القربى الرسول
كثرون وهم بنو هاشم بنو لمصعب بنو عبد شمس بنو نوفل ولم يثن من أئدي
يستحق ذلك منهم الجواب عنه من جهة أحدهما لأنهم أنه معناه من هو عدم
سواء حمية القرى به ما يخص من يحتمل مدائن والباقي على عمومته الجواب
الثاني به محتمل في المسحوق وهذا لا يخرجهم من أن يكون لهم فيه حق وهذا
كما يقول في قوله تعالى أو اتوا حقه يوم حصدوه فقد يمكن أن يستدل (يحتج)
به على وجوب الثوب أو كونه إن كان محتملاً في القدر لأنه لا يخرج عن أن يكون
هذا حق فيه فدللت هبهما : بما روي جسر بن مضعم قال لما كان يوم حصر وضع
السي (سور) لله ^{عليه السلام} سهم ذي القربى في بني هاشم بنو لمصعب و تركه بني نوفل
و بني عبد شمس فظلمت بنو عثمان حتى أتت السي عيد لسلام فقتل (قتل) ما
رسول الله هؤلاء بنو هاشم لأنكر فيهم لموسى بن لؤي وصعدك لله فيهم فما دار
جوابه بني المصعب اعترضتهم بركتنا وقرائنا واحدة فقد روى رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا تفرق في حقه ولا لسلام و بنو بني : هم شيعة واحد وشتت من أصابعه وفي هذا
لحبر ذلك أحدها أنه قال وجمع سهم ذي القربى في ثلث لدى القرى سهماً والثاني

به جعل ذلك لادبي اقرائه سي هاشم وبني المصطفى و ثالث انه جعل لهم ذلك
 بالقرابة لان عند هذا كان له خمسة اولاد هاشم وهو خدر رسول الله ﷺ والمعد
 وهو خدر الشافعي وبوي وهو خدر حيدر بن مطعم وعبد شمس وهو خدر عثمان ومعه
 وبني امية وابوعذرة ولم يعقب فاعطى رسول الله ﷺ من ذلك سي هاشم وبني المصطفى
 وقال له عطيتهم لانهم هادون وفي حاله ولا اسلام ولم يترك على حيدر وعثمان
 حيث صار ذلك بالقرابة قدر على ان يعطهم بالقرابة وان قبل انما اعطى بني المصطفى
 بالمعزة لان القرابة فيما ليس هادولا لاحد لان عدد يستحقونه بالقرابة وبغيره
 يستحقونه بالقرابة فالمعزة فهو حال الاحياء وانما في الحشر ان لم ي
 لسلام لم يعطه بني عبد شمس ولا بني نوفل واعطى بني هاشم وبني المصطفى ولو كان الا
 مستحقين بالقرابة لما كان بعض و خذوا من احر فلما حصل علم انه دفع ليهما بيهم
 بقرابة ورده عن عبد الرحمن بن ابي بكر عن علي بن عبد الصوة والسلام قال رحلت ا
 وعدي وفلمعة ويريد من خاتمة علي رسول الله ﷺ فقلت رسول الله ﷺ ان ايس
 ان توليني حقه في الخمس في كتاب الله تعالى وقسمه في حيوان حتى لا يترك عاقبة
 خذوا من احر فلما كانت رسوا ان الله ﷻ لا يترك ففهمته فمما كان
 احرسة من سي عمر به مال كثير فمما حقه فدعا بي عمر فقال اقول ان سي هاشم
 في علي من ذلك و نادى المصطفى خذ وان رايت ان تصرف ليهما فعد عمر ذلك فقال
 العباس فمما احرهما احرهما حقه به لا يرجع ليهما بدأ قال علي بن عبد السلام و
 كان العباس وهذا وقد دليلا ان احدهما بن عبد بكر لم يترك (الرسوا الله) ان لم يترك
 وان هذ كور في كتاب الله تعالى من الخمس فمما ان يولد به فوله وما ذكر عليه
 والشرع ووجدته قولاً وفعلاً و اقرام اقرام عبد عليه لسلام علي ذلك علم ان ذلك
 هو لشرع والثاني من حيث الاحماع وهو ان يترك وعمر وليا على ذلك وان باحد الحق
 ونصم وما من عاخذ ولم يترك احد فدل على ان احماع وروى عن الر حمن بن ابي ليبي
 قال اتيت عليا عند ابحجار الرات فقلت له يا ابي انت اامي ما فعل انه مكر وعمر بحفهم
 من الخمس اهل البيت فقال انه ابو بكر فمما كان في وعامه احماض وما كان معه او دونه

(وفاته) وأما عمر فكان يعطى حتى أياه من فارس والسوس أو أياه من الشك من الشافعي فقال لى أن بالمسلمين حله فموت كتحكم من لحسن لأصرفه في حله المسلمين فإذ أتى من قضيته لأم فقال العباس لا يطعمه في حقها فقالت السامات حق من أحب أمير المؤمنين وسد حله المسلمين فمات عمر قبل أن ياتيه من فيعصب فوجه الدلالة أن عمر أئنت الحق وسئله عني وجه لفراصة (أفرس) ولم يحالفه أحد وروى يزيد بن هرون قال كتب بعده الجردى إلى ابن عباس سألته عن سهم رى القريبى لمن هو فقال هو لقراية رسول الله ﷺ أراد عمران يعطينا عوضاً عنه وبما أن ربه دون حصصه وحسن أن ذلك لفراية المسمى ﷺ وبن عمر أراد أن يعطيهم عوضاً عنه .

مسئلة ٣٩ عندنا سهم رى القريبى للإمام وعند الشافعي لجميع رى القريبى يستوى فيه القربى وللعهد والذكر والأنثى والعجزة والمرأة لا بد كرمث حفظ لأنفس وقال القريبى وأبو ثور الدكر والأنثى فيه سواء .
 ولينا أحصاء القربى وذليلهم رى أن ذوات مستحق بالاث لى بحرى محرى التعصيب فوجه بن بقصد الذكور على الإناث وذلك القريبى وابن ثور أن ذوات يستحق (مستحق) بالقراية وهم متساوون فيه

فى أن سهم رى القريبى للإمام

مسئلة ٤٠ عند الشافعي يجب فى سهم رى القريبى أن يعرف ضمن هو فى شرق الأرض وغربها ولا يحسن به أهل بلد دون بلد وقرا أبواسحق ذلك بشق يحسن به البلد الذى يؤخذ العسمة فيه وما يقرب منه ذوات العسمة مثلاً ما رى فرق فى رى قري حراسن وأرا أئنت من الرزم فرق ضمن كان بالشم وهذا الفرع سقط عند غيرنا يقول فى سهم التامى ولم يكن به (أن) السيد منهم ما قاله أبواسحق من أنه يعرف فى أهل البلد الذى يؤخذ فيه العسمة أو ما قرب منه لتأيشق

فيما يجب فى سهم رى القريبى

مسئلة ٤١ الثلثة سهم التى هى لتامى والمساكن وأساء السمين من الخمس يحتص بها من كان من آل (رسول الله) أو رسول ﷺ دون غيرهم وحالف جميع الفقهاء فى ذلك وقالوا أنها لفقراء المسلمين وتامهم وساء سهمهم دون من كان من آل الرسول

فى المراد من الثلثة الأخيرة

(رسول الله) خصوصاً .

أدلتنا إجماع العرفه واحرارهم : لأنه لا خلاف أن من ذكره داخلون فيها
لأنهم داخلون في تسمى المسلمين : فقرائهم : أبناء سيبتهم وليس على دخول من
قلوبه فيها دليل

مسئله ٤٢ ما يؤخذ من الحره والصلح والاعتد من المشر كس للمقدسه
للمجاهدين ولشافعي فيه قولان خذ من جمعهم لمصالح المسلمين : بناءً بالاهم
ولا هم ولا هم هم المراء والناقي للمفاسه كما قساه هذا : قال انه لا يحسن واح
(وما) : في خمس فربعد خمسة تصرف الى احد هذين النوعين على القولين
والمصالح مقدسه عندهم .

وما يؤخذ
من المشر كس
للمجاهدين

أدلتنا إجماع العرفه واحرارهم في الحره للمجاهدين لا بشر كهم
فيها عرهم وإذا ثبت ذلك تب في الدل لأن للصلح أيضاً حره عندنا فاما الاعتد
فيه تصرف : تصرف في مصالح المسلمين : أنه لا دليل على تخصيص شيء منه به
دون شيء

مسئله ٤٣ المراء يوزن للمجاهد والمضوعه لهم سهم من الصدقه ولعنه معاً
وقال الشافعي لمضوعه لهم سهم في الصدقات وليس لهم (من القس) شيء سهم في القس
والقس للمراء يوزن حصه

في المراء يوزن
والمضوعه

دليل عموم قوله تعالى وفي سب الله ويتناول ذلك لمقاتله والمراء يوزن
فوجب حملها على عمومها .

مسئله ٤٤ لا يفضل لسان في العبد بشره وسدغه أو يهدو علم و به قال
على غاية لسلام فيه سوى بين الناس : اسقط العبد به في أبو بكر فيه سوى بين
الناس وتر : التفصيل : كان يعطي العبيد وكان عمر يفضّل لسان على شرفهم و هجرتهم
ويسقط العبيد .

على سواي
الناس في
القسمه

دلتنا أن الاسم يتناول الجميع و كونهم مقاتلين ومراء يوزن اشتراكوا فيه
فلا ينبغي تفضيل بعضهم على بعض لأن تعتمد بعضهم على بعض يخاف إلى دليل .

مسئله ٤٥ دامت المجاهد او قتل وحلف و رثه و امره فانه يسوق عنهم
الى ان يسعوا من المصالح وهو احد قولي الشافعي والثاني بهم لا يعصون شيئاً لا يهيم
اتباع لغيرهم فاذا سقط يموت سقط هو لاء .

فما يوجب
مجاهد ؟
جوابه : لا

دليلاً ان هذا من المصالح فوجب ان يعصوه منه و بما فيها به من المصالح
لان المجاهد متى علم انه ان قتل او مات انفق عني و تتداول اشبه المجتهد (للجهاد
وروى الزهري عن مالك بن انس بن احمد بن عمر بن الخطاب بن ماسم احد
الاوله في هذا لعل حق لاما ملكت انفسكم عصبه او امعه

كتاب قسمة الصدقات ومثله (١٠٠)

مسئلة ١ لكفار عبد مخطون، الصدقات الصدقة: الر كاه والصوم والحج ويد
في ان الكفار
مخطبون
بالصدقات
قال اكثر اصحاب الشافعي وقال شد ر منهم واحتره الاسعرا يسي ا هم ليوا محطس
بالصدقات الانعدان سلموا ، بدقل لعراقيون (اهل العرف)

ولما | ماضيه في اصول الفقه وانما ذكر هذا الخلاف ههنا لان احامد
و كره في تعقيقه في هذا الموضع والا فموضع هذا كتب قول لقده لا فروع به يدل
عليه قوله: هذا (ما سلكتم في سفر فلو الميث من المصلين ولم يث قطع المسكين)
وقال (فلا صدق ولا صلي وليس كذب وتولي قدمهم على ترك الصدقة وترك الر كوة
واستوفيت هذه المسئلة هـ ، فالاوجه للتحويل بد كره

مسئلة ٢ لا يجوز ان يعطى شئ من الر كوة الا المسلمين العارفين بالحق ولا
في عدم
حوا ، عدم
السر كوة
للكفار
يعطى لكفار لا كوة العار الاموال ولا الر كوة العطرة ولا الكفارات وقيل الشافعي
لا يدفع شئ من الر كوة الى اهل الذمة وبه قال مالك والبيهقي وسعد واحمد واسحق وابو ثور
وقراس شرعه يجوز ان يدفع اليهم الر كوات ر كوة العطرة و ر كوة الاموال و
قال ابو حنيفة لا يدفع اليهم ر كوة الاموال و يجوز ان يدفع اليهم ر كوة العطرة
والكفارات .

[دليلنا] اجماع الفرقة وايضا فقد اشتغلت الذمة بالر كوة بلا خلاف وادان
اعطى (اعطاها) لغير المسلم لم يبرء ذمته بيقين .

مسئلة ٣ الظاهر من مذهب اصحابنا ان ر كوة الاموال لا تعطى الا العدو
في اشتراط
العدالة
والولاءة
في المستحق
من اهل الولاية دون الفدي منهم وخالف جميع الفقهاء في ذلك وقالوا ان اعطى العاسق
برئت ذمته وبه قال قوم من اصحابنا

[دليلاً] طريقه الاحتياط لانه اذا اعطاها (اعطى) العبد (العبدول) مرثت وعته

بلا خلاف ، اذا اعطاها لعبد لم تضره ومنه يبين

مسئلة ٤ اموال الناصبة لا خلاف انه لا يجب دفعه كونها لى الامم وصاحب

العمال بالخيار من ان يعطيه الامام ومن ان يؤديها بنفسه واما الظاهرة فعندنا يجوز ان

يجرحه بنفسه ومن اخرجها بنفسه فقد سقط عنه فرضها ولم يجب عليه لاعادة ومنه

قال الشافعى في الحد يده قال الحسن البصرى وسعيد بن جبير الا ان عبدنا حتى طلب

الامام ذلك وجب دفعه ليه وان لم يدفعه وعرفه لم يجزه وبه في الشافعى ابعاً وقد

في القدر لم يجب عليه دفعه الى الامام بل تولى اولى ابيه كان عليه لاعادة ومنه قال

بوحسبه ومالك

دليلاً اجماع الفرقه ، لانه متى اخرجها بنفسه فقد امثل الاله ومن قال

لا يجزيه فعله الدلالة ويدل عليه ايضاً قوله تعالى (ان تدوا الصدقات فمعهن) وان

يجمعوه و يوء توها لفقراء فهو خير لكم) وما الذى يدور على وجوب الدفع اذ عساه

اطلب الامم قوله تعالى (خذ من اموالهم صدقة افقره بالاحد وامره على الوجوب

فوجب ان يلزم الدفع

مسئلة ٥ اذا اخذ الامام صدقة الاموار مستحب لدا ان يدعو لصاحبها وليس

بواجب عليه ذلك ومنه قال جميع الفقهاء الادوارد ومنه قال ذلك واجب عليه

[دليلاً] ان الاصل برائة الدعة واجبات ذلك عليه يحتاج الى دليل وقوله

تعالى وصلى عليهم محمول على الاستحباب الذى ذكره

مسئلة ٦ صدقة الفقراء تصرف الى اهل صدقة الاموال من الاصناف الثمانية

ومن قال جميع الفقهاء وقد اصبحت من اصحاب الشافعى يختص به الفقير

[دليلاً] قوله تعالى (اما الصدقات للفقراء) الاله وذلك عام في صدقة الاموال

وصدقة الفطرة لان الكل يسمى صدقة .

مسئلة ٧ الاصناف الثمانية محل الر كوه ولا يرم بفرقة الر كوة على كل

فريق منهم بالسوية بل لو وضع في واحد من الاصناف كان حراماً وكث لو اعطى

في عدم وجود
دفعه ركوة
الاموال الى
الامم

في استحباب
الدعاء للامم
بعد الاخذ

في مصرف
صدقة الفقراء

في عدم لزوم
التفريق
لنابى على
الاصناف

جميع ركوته لواحد من هذه الأصناف كان حايماً وبه قال الحسن البصري والشافعي ومالك وأبو حنيفة وأصحابه إلا أن مالكا يقول بخصم بها اسمها حاجة وأبو حنيفة يقول بحور أن يدفع إلى أي صنف شاء وقال الشافعي يجب تعريضها (تفرقتها) على من يوحد منهم ولا يخص بها صنف منهم دون آخر وسوى بين الأصناف ولا يعزل بعضهم على بعض وأقل ما يعطى من كل صنف ثلثه فصاعداً سواء (سوى) بينهم من أعطى اثنين ضمن نصيب الثالث وكم يصرف منه وحينئذٍ اختلف الثلث والآخرون جزء واحد فدر الأجزاء وبه قال عمر بن عبد العزيز والزهري وعكرمة وقال الشافعي إن كانت الصدقة كثيرة وجب صرفها إلى الأصناف الثمانية كلهم وإن كانت قليلة حارصاً صرفها (دفعها) إلى صنف واحد

[دليلاً] أحدهم الفرقه واحد هم والآية محمولة على أن الثمانية أصناف محل الزكاة لأنه يجب دفعها إليهم بذلله أنه لو كان كذلك لوجب التسوية بين كل صنف وتفرق في جميع الصنف (الأصناف) وذلك باطل بالاتفاق والشافعي أحارن يفرق على ثلثة من كل صنف فقد ترك عموم الآية

في عدم حوا
نقل الزكاة
إلى بلد آخر
مع وجود
المستحق

مسألة ٨ لا يجوز نقل الزكاة من بلد إلى بلد مع وجود المستحق لها في البلد فإن نقلها إلى بلد آخر على مقتضى ما كان صامتاً أن هلك وأن لم يهلك أجزأه وأن لم يجد في البلد مستحقاً لم يكن عليه صمدن وللشافعي فيه قولان أحدهما متى نقل إلى بلد آخر أجزأه ولم يعزل وبه قال أبو حنيفة وأصحابه والثاني لا يجوز به وعليه إعادة وبه قال عمر بن عبد العزيز وسعيد بن جبير والشافعي ومالك والثوري

[دليلاً] أحدهم الفرقه واحترامهم وإيضاً قوله تعالى «أما الصدقات للفقراء والمساكين» ولم يعزل من أن يكونوا من أهل البلد وعمرهم والحق الذي يروى (روى) أن أمير المؤمنين عليه السلام قال لأبيه إذا أحدث المال أحذره اليأس لضعفه حيث أمر الله تعالى به وذلك يدل على جواز النقل

ما أحذره
المستحق من
أن يكون له

مسألة ٩ إذا أعطى الصدقة العارفين والمكاتبين لا عتراس عليهم فيما يفعلون

به وقال الشافعي مراعي ذلك من حر فوه في قضاء الدين وهل الكفاية والاشترحت
مهم

[دليل] ان استحقاقهم ثمة بالآلة واما سلم اليهم فقد اُحد واما استحقاقه
بالآية وحوار استخرج ذلك منهم يحتاج الى دليل

مسئلة ١٠ - الفقير اسوء حالاً من المسكين لان الفقير هو الذي لا شيء له او معد
شئ يسير لا يعتمد به والمسكين الذي له شئ فوق ذلك عرانه لا يكفيه لحاقته و
مؤنته ومقلده قال الشافعي وجماعه من اهل لمة وقال ابو حنيفة واصحابه المسكين
سوء حالاً من لغير والمسكين عنده على صفة الفقير عندنا والفقير على صفة المسكين
وبهذا قال الفراء وجماعة من اهل اللة

في الفرق
بين الفقير
والمسكين

[دليل] قوله تعالى اما السبعة فكانت لساكن يعملون في البحر فسداهم
ما كفي مع انهم يملكون سفينة بحرية وذلك يدل على ما فسدهم ولا ان الله تعالى يده
في آية الصدقة بالفقير ومن شأن العرب ان يتدى بالاهم

مسئلة ١١ الاستعانة بالكس يقوم مقام الاستعانة بالاستعانة المال في
حرمان الصدقة فداكل واحد من كسب ما يحتاج اليه لمعقته وبقعة عماره
حرمت عليه لصدقة ومه قال الشافعي وفي الصحاح عند الله من عروس العاص وفي
الغنياء ابو ثور واسحق وقال ابو حنيفة واصحابه الصدقة لا تحرم على المكتسب و
اما تحرم على من يملك مائناً من المال الذي يجب فيه الزكاة او قدر الصدقة
من المال الذي لا يجب فيه الزكاة وقل محمد اكره دفع الصدقة الى المكتسب
الا انه يجزى وبه قال قوم من اصحابنا .

الاستعانة
بالكس
بالاستعانة
بالمال

[دليل] اجماع الفرق واصحابهم و طريقة الاحتياط لبرائة الدمة لانه متى
اعطاه المكتسب قدر على تحصيل ما يقوم به و يعالده لم تضر دتمه يقيين و روى عن
البيهي ^{عليه السلام} انه قال في الصدقة لا حظ فيها لعني ولا لقوى مكتسب وفي احاديث اصحابنا
لا نحل الصدقة لعني ولا لذي مرة سوى

فيما ادخل
الزكاة من
ظاهر الفقر
والقوة

مسئلة ١٢ اذا حال (طلب) من طاهره القوة والفقر ولا يعلم انه قادر على

التحسب اعطى من الزكوة بلا يمن وقال الشافعي فيه قولان أحدهما مثل ما قلناه
والثاني أنه يطالب باليئنة على ذلك .
[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء .

مسئلة ١٣ لا يجوز لأحد من ذوي القربى أن يكون عاملاً في الصدقات
لأن الزكوة محرمة عليهم وبه قال الشافعي وأكثر أصحابه وفي أصحاه من قول
بحور ذلك لأن ما يحده علي (من) جهة المعاوضة كالأحراث
دليماً [أجماع الفرقه وإسأ روى أن الفضل بن عباس والمطلب بن ربيعة
سألا النبي عليه السلام أن يوليهمهما العقالة فقال لهما أن الصدقة أوسع أيدي الناس
وأبها لأتبع للمحمد والمحمد

مسئلة ١٤ تحل الصدقة لأل محمد ^{عليه السلام} عند موت حمسهم والحنولده يسهم
وبن ما يستحقونه من الخمس وبه قال لأصفهري من أصحاب الشافعي وقد لنا قول
من أصحابه أنها لا تحل لهم لأنها إنما حرمت عنهم شرعاً لهم وبطريقاً وذلك خاص
مع من هم معاً الخمس

[دليلنا أجماع الفرقه وأخبارهم وإسأ قوله تعالى إنما الصدقات للفقراء
والذين هم عليه وإسأ أخرجهم في حد ما يوسعهم إلى (عن) الخمس دليل
مسئلة ١٥ موالى آل محمد لا تحرم عليهم الصدقة وبه قال الشافعي وأكثر
صحابه ومنهم من قال يحرم عليهم لقوله عليه السلام مولى تقوم منهم
دليلنا [أجماع الفرقه وعموم الأخبار وقوله تعالى إنما الصدقات للفقراء
والمسكين] لأنه ومن ادعى أخرجهم من الآية فعليه الدلالة

مسئلة ١٦ سهم المؤلفة كان على عهد رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} وهم كانوا قوماً من
العشر كان يتألفهم النبي عليه السلام ليعانقوه وسقط ذلك بعد النبي ولا يعرف
مؤلفه إلا السلام وفي أبو حنيفة ومالك سهم المؤلفة يسقط بعد النبي عليه السلام وقد
اشافعي المؤلفة على ضربين مؤلفة لشرك ومؤلفة الإسلام ومؤلفة الشرك على ضربين
ومؤلفة الإسلام على أربعة أصناف وهو سقطون أم لأعلى قولين أحدهما سقطون

والأحر لا يسفطون .

دليلك | احفظ في المرفق ايضا فان انت لم تجد ما قلد يحتاج الى دليل

مسئله ١٧ سهم الرقاب بدخول فيه المكاتبون اذا كانوا حريصين الصدقات فقط
ووردى ذلك عن علي عليه السلام وهي لتابعين سعيد بن جسر في السجعي وفي الفقهاء
الثلاث والثوري وروح الله وحمد لله وقال هو ان الرقاب هم المصدقون بشترون
ويعتقون من سهم الصدقات ذهب اليه بن عباس والحسن ومالك واحمد

أبى حنيفة
الرقابي

دليلنا | حجاج يعرفه وايضاً قوله تعالى وفي لرقاب وذلك عام في الجميع

مسئله ٩٨ ادا اعطى المكاتب شيئا ليعرفه في دار كتابته فم يعرفه فيه او
تطوع (منطوق) اسان عند مدار كتابته واسقط عند مولاه (ماله) فانه لا يستر جمع منه
ما اعطى و كذلك العور في العازم وفي سبيل الله وان لم يسل لا يستر جمع منهم ما حصل
من حقهم را مستقو على نفهم اولم سمعوه فاما لاحد مستحقوه و قال الشافعي
يستر جمع منهم كلهم الا العاري وانه اذا حذر عهده فلا يستر جمع منه ما حصل من
عقده وان بد له من لغرو اسرجه منه فلا خلاف

فيما يعطى
للمكاتب من
لركوة لا
سترجع
مه

[ولمّا] انه (ال) واحد (احده) مستحقه للاحاب مستحقه بحق لي

دليل وليس في الشرع ما يدل عليه .

مسئله ۹۹ المزمع الذي عليه الدين و انعقد في صاعده او مناجح لا يعطى من

الصدقة من العسى ولتلقى فيه وحبان احدهما بعضى والآحر لا يعطى

دليل | اجماع الفرقه و بساً حور اعطائه مع الفقر مجمع عليه ولا دليل على جواز اعطائه مع الغنى .

عنه الزكوة
في عدم حوا

مسئله ۴۰ : إذا انقضى في معصية ثم تاب منها لا يجب أن يقضي عنه من سهم

الصديق والشافعي به قول أحدهما منذ عافناه والثاني يقضي عنه

[دليل] اجتماع الفرقه واحبارهم وهي عامه في نه لا يقتضي عنه را ائمه في

فصل في
الركوع في
المعصية
فصل

و لم يفصلوا حال التوبة من غيرها

الحمد لله
على ما لا يحيط به

عن الأمور وبهاء القضاة وجميع المصالح وقال أبو حنيفة والثوري ومالك أنه
يحتسب المجتهدين وقال أحمد سبيل الله هو الحق فيصرف ثمن الصدقة في الحج
[أدبنا] أحمد مع العرفه ، أيضاً قوله تعالى وفي سبيل الله فإنه يدخل فيه جميع
ذلك لأن المصالح من سبيل الله

مسئله ٢٢ من سبيل هو المختار دون المنشئ لعمه من بدنه و قد قال
مالك وقر أبو حنيفة والثوري يدخلان جميعاً فيه
في المراد
من أبي
السبيل

ذلك أن من عتقه منه جميع عبيد دخوله فيه وليس عبيد مملوكه دليل
مسئله ٢٣ حمله أصناف من أهل الصدقات لأعطوا الأعمى الفقير بالإحلال
هم الفقراء والمساكين ولزق والعمى في مصلحته نفسه و ابن السكيت للمنشئ
لغيره ، ما العمل بمعنى مع العقر و لعني بالإحلال و عندنا أنه يحدد الصدقات
صدقة دون الأجرة وبه قال الشافعي ، منه قال أبو حنيفة يحدده حرره و لمؤلفه فقط
سهمهم عندنا و عند أبي حنيفة و العدم لمصلحة ذات السن و لعاني لا بمعنى الأعمى
لحدده عند أبي حنيفة وعند الشافعي بمعنى مع العمى ، هو صحيح و ابن السكيت
المجتاز يعطى مع العني في بدنه بالإحلال .

ذلك أحمد يعرفه وعموم الآية يسأل أن يستحقوا مع لعني والفقير
و بعد أخرجه بعضهم بذلك وأما الدليل على أن سهم لعني صدقة دون الأجرة
به لإحلال أن آية الرسول ﷺ لا يجوز أن يتولوا الصدقة ولو كان ذلك أخرجه
لجواز لهم أن يتولوها كسائر الأجازات .

مسئله ٢٤ حد لعني الذي يحرم مع لركوة عتقه أن يكون له كسب يعود
عنه بعد كفايته لمقتته ونفعه من تارمه النعمة عليه أوله عقر يعود عليه ذلك
القدر وأما ما كتبه ذلك القدر وفي حديث من حله لصاحب السعده وحرمه
علي صاحب الحمص بالشرط الذي قلناه وذلك عني حسب حمله وبه قال الشافعي
إلا أنه قال إن كان في بعض ماله يحتاج أن يكون معه العدم ، أو العدم يسار حتى
نقص عنه لم يكفه (يمكنه) إلا كسار لمقتته ، لا كسب بعينه خارجه أن يحدد

في حد لعني
الذي يحرم
مع لركوة

الصدقة و قد روي من مذهب حماد بن عيسى و روي عنه الصدقة و روي ذلك عن
عبي بن عبد الصلوة و السلام و غيره بعد من يروون و هو قول الثوري و حماد و غيره .
و حقه الي ان حدث لعبي الذي يحرم به الصدقة ان يحدث بصاد تصدقه لصدقة
مما ياتي درهم او عشرين دينارا او غير ذلك من الاحصاء التي يجب فيها الزكاة
و ان كان ذلك من الاموال التي لا زكاة فيها كالنقد و النسي و النسي و ان كان محتاجا
لي ذلك لم يحرم عليه الصدقة و ان لم يكن من المحتاج بغيره فله ان يفعل عن حاجته
و ان كان يبيع بغيره بصاد حرم به الصدقة و ان لم يبيع بغيره لم يحرم و قد روي من
اصحابنا الي ان من ملك التصايب حرمت عليه الزكاة

دليلا على ما فيه احدنا الذي ذكرناه في الكتاب لئلا نلحق الله تعالى
قال اما الصدقات لغير اء و المال كء و من حدث ما لا ينفقه لمؤثته و مؤثته عليه
يسمى فقيرا و يسمى مكيئا .

مسئلة ٤٥ يجوز للزوجه ان يعطى زكوة زوجها و قد روي ذلك عن حماد بن عيسى
المرآء و قد قال الشافعي و قال ابو حنيفة لا يجوز
[دليلا] قوله تعالى « اما الصدقات للفقراء » و هذا فقير و تخصيصه يحتاج
الي دليل .

مسئلة ٤٦ ليس للزوجة ان تصدق بغيره الصدقة المقرضة و لا تحرم عنه
الصدقة التي يصوع بها و كذلك حاتم له درهم ولد عبد المطلب ان هاشما لم
يعقب الا انه و قد قال الشافعي اعني في صدقة التطوع الا انه ياتي الي سى هاشم
سلى المطلب و قد في صدقة التطوع و حاتم في السى حاتم دون له
[دليلا] اجماع العرفه و اخبارهم و بهم لا يصدقون و قد مضى هذه المسئلة
فيما مضى مستوفاة .

مسئلة ٤٧ صدقة سى هاشم تصعب على بعض غير محرمة و كانت فرصة .
حاتم جميع الفقهاء في ذلك و سؤو منهم و من غيرهم
[دليلا] اجماع العرفه و اخبارهم

في حو
اعطاء الزوجه
زكوة
لزوجها
الفقر

في الصدقة
المسحونة
لا يحرم على
محمد بن آية

في عدم
حرمة صدقة
سى هاشم
منهم على
مضى

مسئلة ٢٨ إذا دفع صاحب لمن الصدقة الى من ظهره القصر ثم بان انه كان عبداً في الدطن لأصم عليه وبه قال أبو حنيفة ولشافعي فيه قولان مخصوصان أحدهما لأصم عند كلاًهما والثاني عند العثمان
دينا | ن حدث صم، لث يصحح الى دليل و لأصل برائده

مسئلة ٢٩ إذا دفع الى من ظهره لأسلام ثم بان انه كان كافراً أو الى من ظهره الحر به فإن كان عبداً و دفع الى من ظهره انه ليس من آل أبي عبيد لأسلام ثم بان انه كان من آل عبيد سواء كان المعطى الأمام أو رب المال فإن أبو حنيفة عبيد الصم في جميع ذلك ولشافعي فيه قولان فالأولى عبيد أكثر استحبابه إن هذه المسئلة مثل الأولى ومنهم من قال إنها محالة وإن كان الموقوف لمن أراد العمان فولاً و حداً | ن كان الأمام فعلى قولين

دليل | ما قسم في مسئلة الأولى سواء و ما قسم في الثانية لأن له جود عبيد أن لا يعطى الصدقة إلا لمن ظهره القصر لأسلام والحر به والسو من لا طريق اليها فإن دفعها الى من ظهره كذا لث فقد امتثل لم مو به وأصحاب الصم عبيد بعد ذلك يحتاج الى دليل والأصل برائة الذمة .

مسئلة ٣٠ لا يشترط أهل السهم بالاستحقاق من أهل الصدقة حتى لو مات أحدهم انتقل له ورثته وإن الشافعي كان لابد من عمره، وفر به فيهم بتعيين وقت الوحوب حتى لو مات واحد منهم بعد الوحوب وقبل التعرفه تنقل نصيبه الى ورثته وإن مات واحد منهم لم يسقط حقه لميته وإن دخل ذلك الموضع أحد من أهل السهم لم يشترط من كان فيه وإذا كان لابد كبيراً مثل بعداد وغيرها فهم لا يتعممون باستحقاق الصدقات الى وقت القسمة وإنما مات واحد منهم بعد الوحوب وقبل القسمة فلا شئ لورثته وإن مات سقط سهمه وإن دخل الموضع قوم من أهل السهم قبل القسمة شاركوه

دليل | قوله تعالى إنما الصدقات للفقراء والمساكين الآية ولم يعين قوماً منهم دون قوم فسمي أن يحمل على جميعهم من ادعى المعين فعليه لدلالة

كتاب النكاح

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

دليله | قوله تعالى "ولا يسلطون" و قد من بعده ما "ولا يلبسهم" و
قوله تعالى "والواحد منهم يدعى يمشي بعينه" و لا يدعى عمومهم و لا نفس العقد يصر
مهاة لما فلا يصر لما ان يمشي يمشي

مسئله ۲ المكاح مستحب بشرط حرر والماء فيه طاهر وجميعه
ور صحابه وعائلته واشقاه واليتيم سعداء لا يؤمنون بقاء العنقاء وقال ذو والمكاح
واحب فمن قدر على موافقة حرمه وحب عمه ان يسلم حرمه ومن لم يقدر عمه وحب عمه
ان يسلم امه وكذلك المرأة يحب عمها ان تترجح

دليلنا اجماع الفرقه ، ايضا قوله تعالى : " فادخلوا ما كنتم من النساء
الى قوله فواحدة او ما ملكت ايديكم " فعلق الكناح باستعانت به و مدهده صورته فهو
غير واجب و ايضا قوله في حده و ما ملكت ايديكم فحيز بين الكناح وبين حيث المعين
و معلوم ان حيث المعين خارج فلو كان الكناح ، حبا لها حر بينه وبين ملك المعين لان
التحريم لا يكون بين و حب و مباح ، اما ما ملكت ايديكم فحيز بين و حب و مباح و ايضا
فقد مر قوله عز وجل فواحدة او ما ملكت ايديكم " يقتضي انه لو اقتصر على حيث المعين

فيسر حرمه
التسويح
معه سوده
البسوس

لی فی الفلاح
و
و احب

كتاب النكاح

وعدا عن النكاح حجة لكان حراماً لأنه قال هذا وهذا عند داود أنه وإن ثبت من
أهله ما يثبت هو حب عليه أن يتزوج ولا يجوز له العدول عنه فلا يفسد بذلك اليمين
و أيضاً قوله تعالى: «ومن لم يستطع منكم مولا أن ينكح المحصنات لمؤمنات أبي
قوله» وإن بصر وأحرل لكم ولو كان نكاحاً (أما إذا أحب عند عدم مولا) فحره لم يكن
الصبر حراماً منه وعند داود بمرمده ولا يجوز أن يبصر عند وروى عنه السلام أنه قال
خير الناس بعد المؤمنين المحصنات (الحداد) (الحداد) (الحداد) (الحداد) (الحداد)
فقال الذي لا أهل له ولا ولد وروى أن امرأة أتت النبي عليه السلام وسألت عن حق
الروح على الروح فبين لها ذلك فقالت والله لا تزوجت أبداً فلو كان النكاح واحداً
لأمر عيب ذلك حين حبس أن لا تزوج أبداً

في جوار
المنظر إلى
من برهان
يتزوجها

مسألة ٢ يجوز المصير إلى امرأة اجنبية يريد أن يتزوجها إذا نظر إلى
ما ليس بمعروفه فقط و قد روي أبو حنيفة ومالك والشافعي أن من عدت وعند مالك
والشافعي أن ما ليس بمعروفه الواحد واللعن وحسب وعن أبي حنيفة روايتان أحدهما
من ما قبله ولثمة ولقدس أيضاً وقال للمعري لا يجوز أن يصير إليها ولا إلى
شيء مما أصلا وقد روي مصير إلى كل شيء من مدبر وب تغرب

[دليل] إجماع الفرق و حديثهم وأما قوله تعالى: «ولا تدن منهن»
الأم طهر منها) وقال للمعري واللعن وروى حرم من عبد الله أن النبي
عليه السلام قال: «إذا أراد أحدكم أن يتزوج امرأة فليستظر إلى وجهها وكفها و
هذا نص وروى أبو الدرداء عن النبي عليه السلام أنه قال: «إذا صرح الله في قلب امرئ
بحصة امرأة فلا بأس أن يتناول حسن (محاسن) وجهها»

في كرمه
المنظر إلى
زوج الزوجه

مسألة ٤ يكره للرجل أن ينظر إلى وجه امرئ وليس بمحضور ولشافعي
فيه وجهان أحدهما مثل ما قبله والآخر الثاني أنه يكره
[دليل] إجماع الفرق و أيضاً الأسر لأدلة والمع يفتاح إلى دليل و
روى عن النبي عليه السلام أنه قال لمصر إلى زوج المرأة (النساء) يوثق لغيره وقيل
العمى فدل على أنه مكروه.

مسئله ٥ ما ملكت المرأة فجلاً او حصياً او محبوساً لا يكون محرماً لها ولا يجوز له ان يحلوهي ولا يسافر معها، ولتفعي قيد قولان (وحدها) احدهما مثل ما فساه قالوا هو الاشبه بالمذهب والاخر انه يصير محرماً لقوله تعالى او ما ملكت ايمانهن .

في عدم
محرمة
الانحصار
موجود

دلنا اجماع لفرقة واحباؤهم وطريقه الاحتياط واما الامة فقد روى صحاح ان المراد بها الامة دون العبد الذكران

مسئله ٦ ما ملكت الحرمة الرشدة ملكت العبد عبي نفسها ورلت ولاية الاب عنها والحد اذا كان ملكاً مكرراً فان الطاهر من ذوات اصحابها لا يجوز لها ذلك وفي اصحابنا من قرر السكر ايضا برور ولايتهما عنها فاما عزالاب والحد فلا ولادة لاحد عنها سواء كانت مكرراً او ثقباً والامر اليها تترجح كمن شئت بمسب وبتوكل في ذلك بالاخلاق من صحابا غير ان الافضل لها ان يرد امرها الي احب الي اس احبها وعمها او اس عمها وليس ذلك شرطاً في صحة العقد، قال الشافعي دامت لحرمة رشدة ملكت كل عقد الا المكاح فانها متى ادت ان تروح افتقر نكاحها الي الولي وهو شرط لا ينفك الامة بكل حال سواء كانت كسرة او صغرة رشدة عاقبة او محبوسة مكرراً كانت او يسماً اسعد كانت او دميماً كانت وغير ذرية مؤسرة ومعسرة فان نكاحها يقتضي الي الولي لا يجوز لها ان تتزوج بنفسها فان كان لها ولي مناسب مثلاً الاخ او اس الاخ والعلم او اس العلم او الاب والحد فهو الولي وان لم يكن فمولاها لمعتق فان لم يكن فالحاكم والولي يمتد اب يروحها بنفسه وان لم يكن من مروحها من لرحل فان ادن لها ان تعقد على نفسها لم يجر ذلك وكذلك لا يجوز للمرأة ان تروح غيرها مكرراً وليها ولا ذار كلها رجلان تروح به وتصل نكاح فمست له لم ينفك العقد وحملته انه لا ولاية للنساء في مباشرة عقد المكاح ولا وكالة به فار عمرو ابن مسعود واس عاص وابو هريرة وعائشة وروى ابو وهب عن عبي عليه الصلوة والسلام انه قال سعيد بن المسيب والحسن البصري وفي العقهاء اس اس لسي واس شرمه واحمد واسحق وقال ابو حنيفة ان ملكت المرأة رشدة

في ان لحرمة
الرشدة
باعت للعبد

وقد رآلت ولأمة الولي عنها كما رآلت عن مالها ولا يفتقر نكاحها إلى أدبه بل لها أن تترجح وتعقد على نفسها فإذا تزوجت بطرت فإن وصفت نفسها في كفولم وليس للولي سبيل إليها وإن وصفت نفسها في غير كفو كان للولي أن يفسخ وحالف الشافعي في فصلين أحدهما أن لولي ليس شرط عنده في النكاح ولا يفتقر إلى أدبه والثاني أن للمرأة أن تشرع عقد النكاح بنفسها عنده وقال أبو يوسف ومحمد النكاح يفتقر إلى أدبه الولي لكنه ليس شرط فيه بحيث لا ينعقد إلا به بل أن تزوج (تزوجت) نفسها صحح فإن وصفت نفسها في غير كفو كان له الاعتراض والعيب وإن وصفت نفسها في كفو وجب عليه أن يجبره فإن فعل والاخياره الحقكم وقال مالك أمكأت عرسه ونسيه فمكأها يفتقر إلى لولي ولا ينعقد إلا به وأمكأت معتقه ديه لم يفتقر إليه وقال داود أمكأت مكرًا فمكأها لا ينعقد إلا بولي وأمكأت تسألم يفتقر إلى ولي وقال أبو نؤير لا يجوز (لولي لئلا) (أن) رآنها الولي فعدت على نفسها حد وحالف الشافعي في هذا

أدليل إجماع الفرقة وأحداهم وأما قوله تعالى "فإن طلقها فلا يحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره" وقد بعالي "فلا تفعلوهن أن ينكحن زوجاً" فاصف النكاح لهن وروى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال "أثم أحق بنفسها من وليها" والكر تستأذن في نفسها وأدبها صحتها والأيم التي لا روح لها وهو عدم وروى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ليس للولي مع الثيب امرؤ وهذا نص وإجماع الفرقة منعقد في حصر (حصر) الثيب وفي السكر فيمن عدا الأب والجد لا يختلفون فيه .

مسئلة ٧ قد بينا أن النكاح يعم ولياً حراً صحيحاً وليس على الروح إذا وصفتها شيء، وحلف أصحاب الشافعي فيمن وطئها هل يجب عليه الجدام لا فوار أكثرهم أنه لأحد عليه سواء كان عالماً بذلك أو لم يكن عالماً، سواء كان حقيقياً يعتقد اناحته أو شافعي يعتقد تحريمه لأن هذا شبهة وقال أبو بكر الصيرفي إن كان عالماً بمعقد (معتقداً) تحريمه وجب عليه الحد .

[دليلنا] ما قدمناه من أن هذا عقد صحيح ولو كان يسداً لما وحب عليه أيضاً
لحد لقوله عليه السلام ادراً والحدود بالشبهات وهذه شبهة لأنه عقد مختلف فيه
مسئلة ٨ إذا سكب بغيره لي ثم طلقها فطلاقه واقع وإن كانت التطليقة ثالثة لا
تخلد حتى تسلك روحاً غيره وقال الشافعي وأكثر أصحابه نص عليه في كتاب الرحمة
أنه لا يقع صلافة (فا) وإن كان ثلاثاً (ثالثاً) حل له نكاحها قبل الروح الآخر وقال
أبو سحر يقع الطلاق احتياطاً وقال أسابي هريرة من أجاز الطلاق أجاز النكاح
ومن منعه منع الطلاق وقال أحمد الطلاق يقع في النكاح لقاعد

في صحة طلاق
لمنكحه
مهره
الولي

[دليلنا] ما قدمناه من أن هذا عقد صحيح فادست لثالث صحيح الطلاق لأن أحد الأبرق
مسئلة ٩ إذا أوصى إلى غيره بأن يزوج بنته لصغيرة صحت الوصية وكان له
تزوجها ويكون صحيحاً سواء عيّن الروح أولم يعيّن وإن كانت كبيرة لم تصح الوصية
وقال الشافعي الولاء في النكاح لا يستند بالوصية إذا أوصى بالمطهر في ماله فعاد صحيح
وإن أوصى بنكاحها لم تصح الوصية صغيرة كانت كبيرة عيّن لروح أولم يعيّن
وبه قال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه وقال مالك بن أنس كانت الميت كبيرة صحت الوصية
عيّن لروح أولم يعيّن وإن كانت صغيرة صحت الوصية إذا عيّن الروح ولم يصح إذا
لم يعيّن

في صحة
الوصية
بزوج بنته
الصغيرة

[دليلنا] ما قدمناه من أن هذا عقد صحيح فادست لثالث صحيح الطلاق لأن أحد الأبرق
سمعه وما أئتمه عبي الدين بدلوله «وأما فلا خلاف أن له أن يوصي بالمطهر في ماله
فكذلك (فكذلك) الترويح

مسئلة ١٠ النكاح إذا كانت كبيرة فظاهر في الروايات أن للاب والجدان
يحصراها على النكاح ويستحب لهما أن يسنن لها وأنها صعدتها قال لم تقع فلا حرجة
بها اليه وبه قال مالك والشافعي وأبو ليبي وأحمد وإسحق وقال قوم من أصحابنا
ليس لولتها إحصارها على النكاح كالثب الكبير وبه قال أبو حنيفة وصحابه والأوزاعي
والثوري واعتبر أبو حنيفة الصغير والكبير في بينهما واعتبر الشافعي الثبوية والنكارة
[دليلنا] قوله تعالى «وانكحوا الأيامى منكم والعالميين من عبادكم وأما أنكم»

في الروايات
والجدان
النكاح الكبير
عسى النكاح

كتاب النكاح

والأم التي لأبٍ ح لها مكر كات وثباً فالصهر أن له حباً، انكل لأنه لم يعرف بين
 لصفرة والخسرة فوجب حمل الآية على عمومها (إلى) أن يقوم دليل على تخصيصها
 وروى ابن عباس قال رسول الله ﷺ لئن حب حق سمعها من وليها والسر يستون
 في نفسها وأدبها صفاً، وروى أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن فضال عن شعوب عن أبي
 المعمر عن ابن أبي عمير عن سمون عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا كانت البعثة من أبي أبي
 فليس لها مع زوجها مكر، وإذا كانت قد تفرقت حب لم يزوجها الأب حتى يملكها، وروى أحمد بن
 محمد بن عيسى عن أبي بن الحارث عن علا بن رستم عن محمد بن مسلم عن حذيفة
 عن عبد السلام قال لا يستمر لها بعد إذا كانت من أبي أبي ليس لها مع الأب أمر، قال تستأجر
 مع كل واحد منكما الأب، وروى يحيى بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في الحر يدوم زوجها
 أبوها بعد رخصتها، قال ليس لها مع أبي أمر، وإذا تزوجها من غيرها، وإن كانت
 كارهة وروى عبد الله بن الحسن عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبي عبد الله عليه السلام
 برؤسها أبوها لها مراداً بغيره، لا بد منه في النكاح، وأما ما قيل من أن النكاح
 أيها أمر فقال ليس لها مع أبيها أمر عالم تتيب.

في عدم
 وقوع النكاح
 على اجارة
 الولي

مسألة ١١ النكاح لا يقع على (أحد) من أن يزوج رجل امرأة من غير
 إذن (أمر) أو تهم، (الرجل) ولم ياذن له في ذلك لم يقع العقد على (أحد) الرجوع وكذلك
 الرجوع (الرجل) من غير وجه وهي دالة من رجح فقيل الرجوع لم يقع العقد على جارة
 الولي ولا جارية، وكذلك لو زوج رجل بنتاً لثمة لأمه الرشيدة وحدثت الخسرة
 الرشيدة لم يقع على جارة، حدث كذلك لو تزوج العبد بعد إذن سيده بغير إمامة بغير
 إذن سيدها كذلك (هذا) ما طلل لا يقع على (أحد) واحد، كذلك لو اشترى لغيره بغير
 أمره لم يقع على (أحد) به وكان بطلاناً، وهذا للشافعي، أحمد وأبو حنيفة وروى الشافعي تزويج
 البالغة الرشيدة نفسها من غير ولي، ليس بغيره صاحب وعقد من تزويج البالغة
 الرشيدة نفسها صحيح، وسع يقع على (أحد) مالك، قال مالك بن أنس جارة عن قرب
 صح وأن أحازره عن بعد مطلق وقال أبو حنيفة يقع جميع ذلك على (أحد) الرجوع
 والرجوع والولي وكذلك السبع لأنه بقوا في النكاح يقع في الطرفين على (أحد)

الروح والروحة وهي البيع يقف على احارة البيع دون المشتري وو قضا في ترويح
الدعة الرشيدة عنها وقد روى ابو يوسف ومحمد ههنا يقف على احارة الولي وان
منع وكانت وصعت عنها في كفو احارة السلطان ووافها في مثله وهو ان الشراء
لا يقف على احارة المشتري ولا يلزم المشتري

ودليلنا ان العقود لشرع تحتج الى ادلة شرعية ولا دليل على ان هذه
العقود واقعة على الاحارة فوجب القضاء بقاها وايضاً روت عايشة ان النبي عليه
السلام قال ايما امرأة تكثت بعد اذن وليها فكاكها طلق وهذه سكتت بعد اذن
ولتها وروى ابو موسى لاشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه و له لا تكاح الامولي
فما بعد بيع الولي وروى حابر عن النبي صلى الله عليه و انه قال ايما عبد يروح بعد اذن مواليه
فهو عاهر وروى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه و انه قال ايما عبد يروح بعد اذن مواليه
فهو عاهر وروى ابو العباس القصاص المصدق قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
الرجل يترقح الامة بعد اذن اهلها قال هو با ان الله تعالى يقول ولا تحبوهن دون
اهلهن وقد روى صاحبنا ان ترويح (ترويح) العبد حصة يقف على احارة مولاه وله
فسحة وروا ائمة عنهم السلام قالوا ايما عصى مولاه ولم يعص الله فقد كرهنا الروايات
مذلك في الكتاب الكبير (المقدم ذكره).

مسئلة ١٤ صح ان يكون الفاسق وليا لمرأة في ترويح سواء كان له
لاحار (الاحتار) مثل الاب والجد في حق الكرا ولم يكن له الاحار (الاحتار)،
كالاب والجد في حق الثيب الصغيرة وسائر العصات في حق كل احدونه قال ابو
حنيفة وقال لثعفي لا يصح في الفاسق ان يكون وليا سواء كان له الاحار (الاحتار)
او لم يكن وهو الصحيح عندهم وقال ابو اسحق ان كان ولياً له الاحار رالت ولايته
بالفق وان لم يكن له الاحار لم تزل ولايته لانه ممر له الوكيل وفي اصحابه من
قد الفسق لا يقدح في الولاء كقول ابي حنيفة وقول وليس شيئي عندهم

في عدم
شتره لعد له
في ذلك
لعد

ح قوله لا عفا على احارة المشتري له : نعم المشتري قوله مراده انه نعم للمشتري
الفصولي لا لمن اشتراه الفصولي له حط

[دليلنا] قوله تعالى «واكحوا الايامى منكم» ولم يفصل وايضاً فقد ثبت ان له الولاية قبل الفسق فمن ادعى انها رالت بالنسق فعليه الدلالة و ما روى عن النبي عليه السلام انه قال لا نكاح الا نولي مرشد و شاهدي عدل محمول على الفصل و لاستصحاب دون رفع الاحراء على ان قوله مرشد يقتضي ان يكون مرشد الغيره ومن اين انه لا بد ان يكون رشداً في نفسه على ان هذا الخبر المشهور منه انه موقوف على اس عاص ولم يسده الى النبي عليه السلام وما كان كذا لا يجب العمل به

في عدم
افتقار النكاح
الى الشهود

مسئلة ١٣ لا يفتقر النكاح في صحته الى شهود و به قال في الصحاح الحسين (الحسن) بن علي عليهما السلام و اس الزبير و اس عمر و ابوه عبد الرحمن بن مهدي و يريدين هرون و يدقر اهل الظاهر و قال الشافعي لا يصح الا شاهدين عدلين ذكرين و روى ذلك عن علي عليه الصلوة والسلام و عمره ابن عباس و به قال الحسن البصري و المعنى و في الفقهاء و الاوراعى و الثوري و احمد و قدامك من شرط ترك التواصي بالكتمان فان تواصوا بالكتمان بطل وان حصره الشهود وان لم يتواصوا بالكتمان صح وان لم يكن شهود هكذا اظهرى وكان يحكى ان من شرطه الاشارة و هي الشهادة و الصحيح الاول و قال ابو حنيفة من شرطه الشهادة وليس من شرطها العدالة و لا الدكور فقل بحوزة شهادة (شاهدين) عدلين و فاسقين و اعميين و محدودين في قذف و شاهد و امراتين

[دليلنا] اجماع الفرق و وايضاً قوله تعالى «واكحوا ما طاب لكم من النساء» ولم يذكر الشهود و قوله تعالى «واكحوا الايامى منكم» مثل ذلك وايضاً روى سهل بن سعد الساعدي ان امرأه انت النبي عليه السلام فقالت يا رسول الله ^ﷺ و هبت نفسي ميت فقل مالي اليوم بالنساء من حاجة و ذكر الحديث حتى قال روحكها بما معك من القرآن و معلوم انه لم يكن شهود و روى ان حنن بن ربه من بني امية حطب الى رسول الله امية (اميته) بنت عبد المطلب فزوجها اباها و لم يشهد و من روى عنه انه قال لا نكاح الا نولي و شاهدي عدل محمول (محمله) على انه لم يشهد عند الحاكم الا شاهدي عدل دون امتقاد العقد في حال الترويج او محمله على صرب

من الاستحباب والكمال بدلالة ما قلناه (فدعنا)

مسئلة ١٤ اذا روي الدمي بمتة الكافرة من مسلم انعقد العقد على قول من يقول من اصحاب بحوار العقد عليهن وان حصر شهدان كافرين وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي لا انعقد العقد بكافرين

في حوار
عقد الدمي
بمسم

[دليلنا] ما يبيد من انه ليس من شرط انعقد العقد الشهادة وادان لم يكن ذلك من شرطه سقط عنا هذا الفرع .

مسئلة ١٥ الثيب اذا كانت صغيرة قد ذهب بكارثتها اما بالروح او بعيره قبل البلوغ حار (حار) لاسيما العقد عليها ولحدها مثل ذلك قبل البلوغ وحكمها حكم الصغيرة المكر وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي ليس لاحد احبارها على المكاح ويستطرب البلوغ ثم تروح مادها

في حوار
عقد الثيب
الصغيرة
دون ولها

[دليل] جماع الفرقة لانهم روي الاحبار الصغيرة ليس لها مع ايها امر ولم يعصلوا وروي عبدالله بن القليل قال سئلت الرب عن العارية الصغيرة يروحها ابوها الي امراد بلعت قال لا وروي عن النبي عليه السلام انه قال لانكاح الامولي و هذا لكاح يولي فوجب ان يكون صحيحاً .

مسئلة ١٦ من ذهب عذرتي بالربا لا تروح ، لانها اذا كانت بالغة ويحتاج في ادبها الي نطقها وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ادبها صماتها

في صم
حنياح بكاح
الثيب ليس
ادب وبها

[دليل] ان ما اعترضه مجمع على حوار الترويح به وليس على ما قلناه دليل وماروي عن النبي عليه السلام انه قال الثيب احق بنفسها من ولها والمكر تستدري وادبها صماتها دل على ان الثيب بخلافها

مسئلة ١٧ الذي له الاحبار على المكاح الاب والحد مع وجود الاب وان علا وليس للحد مع عدم الاب ولاية وقال الشافعي لهما الاحبار ولم يعترض حيوة الاب وبه قال الثوري وقال ابن ابي ليلى واحمد الاب هو الذي يجبر فقط دون الحد وقال مالك الاب يحصر الصغيرة دون الكبيرة وقال ابو حنيفة كل عصفه يرث فله الاحبار لاب والحد وان علا الاحوة وابنائهم والاعمام واساؤهم فدا احبروها على المكاح

في صم
الاحبار على
الكاح

نطرت فان كان الأب أو الجد فلا خير لها بالاحلاف بينهم وان كان عمرهما قال ابو حنيفة ومحمد لها الخيار بعد البلوغ ان شئت افامت وان شئت فسحت و قال ابو يوسف لا خيار لها كالأب والجد فاما من قرب من غير تعصيب كالأخوة من الأم والجد الى الأم والأخوات والحالات والعمات والأمهات عنه روايتان احدا هما لهم الاحبار كالأعمام والثانية لا يجبرون اصلا .

[دليلنا] اجماع الفرقه واحرارهم

مسئله ١٨ لا يحور للجدان بتزوج معين ابن مولا فان فعل كان مولا .
الخيار بين احارته وبين فسخه وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي العقد باطل وقارمك
العقد صحيح وللسيدان يفسخه

في توفيق
صحة عقد
الجد على
ابن مولا

[دليلنا] اجماع الفرقه واحرارهم

مسئله ١٩ للسيد احبار الجد على النكاح وبه قال ابو حنيفة والشافعي في
القديم وقال في الجديد ليس له احبار على ذلك وبه قال اكثر اهل العلم
[دليلنا] قوله تعالى فواكحوا الامامى منكم والصالحين من عبادكم وامائكم
وايضاً عليه اجماع الفرقه .

للسيد احبار
الجد على
النكاح

مسئله ٢٠ اذا طلب الجد التزويج لا يحجر المولى على تزويجه وللشافعي فيه
قولان احدهما مثل ما قلناه قاله في القديم والاحراة يحجر عليه

في ما اذا
طلب الجد
التزويج

[دليلنا] ان الاصل مرأته الدمة ووجوب ذلك عليه يحتاج الى دليل

مسئله ٢١ للسيدان يجزأ ولد على التزويج من غير رضاه وللشافعي فيه
ثلاثة اقوال احدها مثل ما قلناه والثاني ان له انكاحها برضاها كالمعتقة والثالث ليس له
ذلك وان رصيت لاحمية

في اجاز
السيد ام
ولده

[دليلنا] انها مملوكة عند الولادة لم ير ملكها فادانت ذلك كان له احبارها
كألمة القرن فانه لاحلاف فيها .

مسئله ٢٢ اذا قل لامته اعتقتك على ان اتزوج بك وعنتك صداقتك واستدعت
هي ذلك فقلت له اعتقتني على ان اتزوج بك وصداقتي عنتي فعقل فانه يقع العتق
صداقتها

في حمد
عتق الامه
صداقتها

ويثبت الترويع وبه قال احمد بن حنبل وقال الشافعي يقع العتق وهي بالخيار بين ان تروّح به او تدعه وقال الاوراعي يجب عليها ان تروّج به لانه عتق شرع فوجب ان يلزمها الشرط كما لو قال اعتقتك على ان تحيطلي لي هذا الثوب لزمها حياطته

[دليل] اجماع العرفه و اخبارهم وايضاً فان المسمى عليه السلام اعتق صفيه وحمل عتقها صداقها وكانت روحه ولم يعلمها صارت روحه ميراث الذي نقل من عتقها على هذا الشرط .

مسئله ٢٣ اذا اجتمع الاب والجد كان الجد اولى وقال الشافعي الاب اولى وبه قال جميع الفقهاء .

[دليلنا] اجماع الفرقة و اخبارهم .

مسئله ٢٤ اذا اجتمع اخ لاب وام مع اخ لاب كان الاخ للاب والام متقد (مقد) ما في الاستدلال عندنا وان لم يكن له ولاية وقال ابو حنيفة الولاية له دون الاخر وبه قال الشافعي على (في) احد القولين وهو اصحهما وقال في التقديم هما سواء وبه قال مالك .

[دليل] ان ولاية من قتلناه مجمع عليه وما ذكره لس عند دليل وايضاً قوله تعالى «ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً» و اجمعوا على ان الاخ للاب (من الاب) والام اولى من الاخ للاب وانه الولي دونه

مسئله ٢٥ الامن لا يروّح امه بالنسوة وان وكلته جاز وقال الشافعي لا يروّحها بالنسوة ويخوار ابن يروّجها بالنسبة بان يكون ابن عمها او مولى نعمتها وقال مالك و ابو حنيفة واصحابه و احمد واسحق له ترويع امه ثم احتلوا افتقار مالك و ابو يوسف واسحق الابن اولى من الاب وكذلك ابن الابن وان سفل فان لم يكن هناك ابن الابن فالاب اولى وقال محمد و احمد الابن اولى ثم الجد وان علا فان لم يبق هناك احد فالابن اولى وقال ابو حنيفة ابوها وانها في درجة سواء كاحوتها

[دليلنا] ما قدمناه من انه لا ولاية لاحد غير الاب والجد الا ان توكله فهذا

في اوليه ولاية الجد من الاب

فيما لو اجمع اخ لاب وامع اخ لاب

بسر لاس ولاية على ترويع امه

المرع ساقط عند علي ان قد بينا ان النيب لولاية لاحد عليها اصلاً بل هي وليه نفسها وهذه تثبت وايضاً فثبت الولاية للابس يحتاج الى دليل

مسئله ٢٦ . كلاله الام ومن يرث مال رحم لا ولاية لهم في تزويج المرأة ومنه قال الشافعي وعن ابي حنيفة روايتان .

لا ولاية
لكلاله الام
عن التزويج

[دليلك] ما قدمناه في المسئلة الاولى سواء من انه لا ولاية لاحد غير الاب والجد وعليه اجماع العرفه

مسئله ٢٧ الكفائة معتبرة في النكاح وهي عندنا تبين احدها في الأيمان والآخر اماكن القيام بالمعقة وقال الشافعي شرائط الكفائة ستة النسب والحرية والدين والصناعة والسلامة من العيوب والفساد ولم يعتبر ابو حنيفة واصحابه الحرية ولا السلامة من العيوب ثم اختلفوا فقال ابو يوسف الشرايط اربعة فحذف الحرية والسلامة من العيوب وهو احدى الروايتين عن ابي حنيفة والرواية الاخرى ان الشرايط ثلثة فحذف الصناعة ايضاً وقال محمد الشرايط ثلثة فانت الصناعة وحذف الدين وقار اذا كان الامر يشرب الحمر يكون كفواً للعبية قال بلي ان كان يشرب ويسكر ويخرج الى نراو يمدد والصبيان خلطه فهذا ليس بكفواً لنقصان دمه بل لسقوط مرقته

في اعتبار
الكفائة في
النكاح

[دليلك] اجماع . برفقه واحبارهم وايضاً قوله تعالى : « لا ينكحوا ما طاب لكم من النساء » ولم يشترط ما ذكرناه مجتمع عليه وايضاً قوله تعالى المؤمنين بعضهم كفاء بعض تنكحوا ماؤهم ويسمى بدمتهم ادباهم

مسئله ٢٨ يجوز للعجمي ان يتزوج بقرينة وقرشيه وهاشميه اذا كان من اهل الدين وعنده اليسار وقد الشافعي العجم ليسوا بكفاء للعرب والعرب ليسوا بكفاء للقرش وقرش ليسوا بكفاء لسي هاشم وقال ابو حنيفة واصحابه قرش كلهم كفاء وليس العرب كفاء للقرش والاختلاف بينهم في سي هاشم [دليلك] ما قدمناه في المسئلة الاولى سواء .

في تزويج
لعجميه
لقرشي و
العكس

مسئله ٢٩ يجوز للعبدان تزويج بحرة وليس بكفولها ومتى روجت بعد

في حرة وتزوج
العبد بالحره

كان لها الفسخ ولاولياؤها الفسخ وقال ابو حنيفة ليس لهم فسخه وقال الشافعي ليس للعبدان يتزوج محررة .

[دليلنا] ما قدمناه في المسئلة الاولى سواء

مسئلة ٣٠ يجوز للفاسق ان يتزوج بالعقيد ولا يعسد العقد وان كان في كره افضل منه قال محمد بن الحسن وقال الشافعي العقد ليس بكفو للعقيد لا يختلف المذهب (المذهب) فيه

[دليلنا] ما قدمناه في المسئلة الاولى سواء

مسئلة ٣١ لا مانع من تزوج ارباب الصبيح الدينه من الحياكة والحجامة والحراسه و القيم والحمامي باهل المرواة كالثعبرة والنبانة ويحو ذلك وبه قال ابو حنيفة في احدى الروايتين عنه وقال الشافعي الصاععة معتبرة [دليلنا] ما قدمناه (فلما) في المسئلة الاولى سواء

مسئلة ٣٢ السار المراعي ما يمكنه معه القيم بمؤنة المرأة وكهنتها وقال ابو حنيفة الفقير ليس بكفو لسيته وكذا قال اصحابه وهو احدى وجهي الشافعي والمراعي ما يكون معدودا به في اهل اليسار دون اليسار العظيم ولا يراعى ان يكون ايسر منها ويجوز ان يكون دونها والوجه الثاني هو كقولها لان العقل ليس يعيب في الرجال فعلى هذا اذا بان معسر لم يكن لها الخيار كما قلنا [دليلنا] اجماع العرفه واحبارهم

مسئلة ٣٣ اذ ارصى الولاة والزوجة من ليس بكفو فوقع العقد على من دونها في المسب والحرية والدين والصناعة والسلامة من العيوب والسار كان العقد صحيحا وبه قال جميع الفقهاء وقد عبد الملك بن الماحشون من اصحاب تلك الكفاية شرط في صحة (العقد) عقد المكاح فمتى لم يكن كعوا لها فالعقد باطل وان كان مرصدا ورصى الولاة [دليلنا] اجماع العرفه بل اجماع الامة وخلاف ابن الماحشون لا يعتد به ومع ذلك فقد اقر من وروى ان قطعه بنت فليس انت التي عليه السلام فقالت يا رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} لا يصح ن معونة وانما هم خطبتي فقال ^{صلى الله عليه وسلم} اما معونه فمصلو له لا مال له واما ابو حنهم فلا يصح

في جواب
تزوج لفاسق
العقيد

في تزوج
ارباب الصانع
الدينه باهل
المرواة

فيما يقتض
في السار
ومعناه

في عدم شرعية
الكفالة

كتاب النكاح

عصاه من عاتقه اتكحى اسماء بن زيد فهداه فاطمة فرشيه حطها فرشاه فعذر عليه السلام
 بها الى ابن مولاه ولو كانت الكفائة شرطا في صحة العقد لما اذن فيه قالت فاطمة
 فسكته وماريت الاحمر اوردى ابو هريرة ان ابا عبد الله عليه السلام سئل في الفروج
 فقال النبي ﷺ ما سئى يا عبد الله انكحوا ما هبوا انكحوا اليه وقال ان كان في شئ
 مما يداوى به خير فالحمامه وروى عن ابن عباس ان بريرة اعتقت نخت عبد فاحتارت
 الفسح فقال لها النبي عليه السلام لو راحمت (راحقت) فداها بولدك فقالت انا مراك
 يد رسول الله ﷺ فقال لا اما اذ شافع فقالت لا حاجة لي فيه فموضع الدلالة ان النبي
 عليه السلام اذن حرمه (الحرمة) ان تسلم عداو العمد لا نكاحها عندهم وروى ابن سلمان
 العارضي حط الى عمر وحانه الى ذلك فآراه عبد الله بن عمر ذلك فقال له عمرو بن
 العاص انا كعنت فلقى عمرو بن العاص سلمان العارضي فقال له من نكحها فقال
 وما هو فذكر توسع لثامر المؤمنين عليه السلام فقال سلمان لمنكحها يقول هذا والله لا تسلمها
 ابداً وسلمان كان من المعجم فاحدثه عمر الى الترويح واس عمر لم يسلم بل كرهه

اذ حرموا
 الاولياء
 تبين المهر

مسألة ٣٤ ليس للاولياء الاعتراض على المنكوحه في قدر المهر متى رخصت
 بقولهم ان يزوجوها منه بما رخصت من المهر سواء كان مهر مثلها او اقل فان منعوها
 واعتزموا على قدر مهرها وثبت امرها من ثبوت وعقد الشافعي يكون قد عصلوها
 ويكون السلطان وليها وبه قال ابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة للاولياء ان
 يعترضوا عليها في قدر المهر متى رخصت ما قل (في اقل) من مهر مثلها فلولي ان يقدر
 للزوج اما ان منع بالمهر مهر المثل والا فصحت عليك النكاح واخرى المهر
 مجرى الكفائة.

ردليلنا [احصاء الفرقه ولا ما قدسنا لا اولاد لا احد عليها غير الاب والجد
 واذا لم يكن لهم ولاية فلا اعتراض لهم عليها بالمهر]

فما يزوج
 نفسها باقل
 مهر لث

مسألة ٣٥ اذا رخصت نفسها ما قل من مهر مثلها فالنكاح صحيح وليس للاولياء

الاعتراض عليها، وقال أبو حنيفة النكاح صحيح وللأولياء الاعتراض عليها وقال الشافعي^١
النكاح باطل

[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الأولى سواء

مسئلة ٣٦: إذا وكل وليها وكيلاً فروّحها الوكيل بدون مهر المثل نادى بها
لم يكن للأولياء الاعتراض عليها، وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة لهم الاعتراض
عليها.

لوروجهم
وكيل الولي
بدون مهر
المثل

[دليلنا] ما قدمناه في المسئلة الأولى سواء

مسئلة ٣٧: إذا كان أولى الأولياء معقوداً أو عائناً غيبة منقطعة على مائة
قريبة أو بعيدة وكأت وزوّجت نفسها ولم يكن للسلطان تزويجها إلا بواكاله ميب
وقال الشافعي إذا كان معقوداً أو عائناً عنه مفعلة كان للسلطان تزويجها ولم يكن
لنفسه بعد مته تزويجها وإذا كان على مائة قريبة على أحد الوجهين مثل ذلك
وبه قال زفر وقال أبو حنيفة إن كانت الغيبة منقطعة كان لمن هو المندرجين بها وإن لم
تكن منقطعة لم يكن له ذلك قال محمد المقتطعة من الدود إلى الرقة وغير المنقطعة
من بغداد إلى الكوفة.

فيما لو كان
أولى الأولياء
مفقوداً
أو عائناً

[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الأولى سواء من أنه لا ولاية لغير الأب والجد
ومتى كان أحدهما عائناً كان للآخر تزويجها وإن عانا جميعاً وكانت بالغة كان لها
أن تعقد على نفسها أو توكل من شأنت من باقي الأولياء

مسئلة ٣٨: إذا عطلها وليها وهوان لا يزوجها المصوم مع رصدهم، وكان لها أن
توكل من يزوجها أو تزوّج نفسها إذا كانت بالغة وقال الشافعي للسلطان تزويجها
(إن يزوّجها) عند ذلك.

فيما لو
عطلها الولي

[دليلنا] إجماع العرفه وأخبارهم

١- قوله وقال الشافعي النكاح باطل، يقول قوله بالسلطان ليس لأحد كونه واقع بدون مهر
المثل حتى ياتي ما تقدم منه في المسئلة السابقة لأن كونه معقوداً في حد ذاته خلافه عند غير مناسبت
حطاطة شافعي، البروجرد

مسئله ٣٩ . من ليس له الاحبار من الاولياء ليس له ان يوكل في تزويجها الا ناديا ولشفعي فيه وحبان احدث مثل ما قلناه والثاني له ان يوكل من غير ادبها غير انه لا يسقط الوكيل الامانها

[دليلنا] ان ما قلناه مجمع على حواره وما قالوه ليس عليه دليل

مسئله ٤٠ . اذا دعت في التوكيد فوكل وعش الروح صح وان لم يعين لم يصح وفان الشفعي في المومع الذي يصح توكله (التوكيد) ان عتب الروح صح كف قلناه وان اطلق فعلى قولين .

[دليلنا] ما قلناه في مسئله الاولى سواء من ان ما قلناه مجمع على صحته وما قالوه ليس على صحته دليل .

مسئله ٤١ . من كان له امه كافره وهو مسلم كان له الولاية عليها بالتزويج وللشافعي فيه وحبان القدر من ما قلناه والثاني ليس له عليها ولاية كالحرة [دليلنا] قوله تعالى « فامسحوهن من ادن اهلن » ولم يخص و قل تعالى « واسكنوا الادي مي مسكنهم » والصلحين من عددكم وامائكم » ولم يخص

مسئله ٤٢ . اذا كان للمرأة ولان في درجة وادبت لهما في التزويج ادب مطلق ولم تعين الروح فروحده معاصر فكان احدهما متقدماً والآخر متأخراً كان لمتأخر ادب مطلقا ودخل بها الروح اولم يدخل وهو المروى عن علي عليه الصلوة والسلام وفي الشعبي عن الحسن الصري و شريح وفي الفقهاء الاوراعى و ابو حنيفة واصحابه والشافعي واحمد واسحق وقال قوم يسطرفان لم يدخل بها واحدهما او دخل بها كل واحد منهما او دخل الاول وحده فالثاني بطل كما قلناه وان دخل بها الثاني دون الاول صح الثاني و بطل الاول ذهب اليد عمر بن الخطاب وعط والزهرى ومالك .

[دليلنا] قوله تعالى « حرمت عليكم امهاتكم الى قوله والمحصنات من النساء » وارادته دوات الارواح بلا خلاف فاحسن تعالى انهن محرمات الامثلة اليمن وهذه روحه الاول عن نكاح صحيح فوجب ان تكون محترمة على النبي وروى قتاده عن

سورة نالسي عليه السلام قال ايما امرأة زوجها وليا فهي للاول منهما ولم يفرق
ذكره ابو داود في السنن وعليه اجماع العرفه

مسئله ٤٣ : امرأة المفقود اذا لم يعرف حرمه من (افاد) لم يكن هناك باطل
للمسلمين فعلها ان تصرا بدأ فهي متلئة من كان هناك سلطان كانت بالخيار بين
ان تصير ابدا ومن ان ترفع امرها (حرمها) اليه فان رفعت امر (حرمها) اليه نظر
فان كان له ولي ينفق عليها فعلها ان تصرا ابدا وان لم يكن ولي احلها اربع سنين
وكسالى الا في بحث عن امره من كان حيا لرمها العسر وان لم يعرف له حرم بعد اربع
سنين امرها ان تعتد عدة المتوفى عنها زوجها وتزوج ان شئت بعد ذلك وقال قوم عليها
ان تصرا ابدا ولم يفعلوا وروى ذلك عن علي عليه الصلوة والسلام وقد قال ابو حنيفة
واختاره الشافعي في الحديد وقال في القديم يصرب لها اربع سنين ثم يفرق الحاكم
بينهما ويحكم بموته فادان عدة الوفاة حاربها المكاح وقد قال عمر اس الخطيب
[دليل] اجماع العرفه واحكامهم

في حكم
المفقود
زوجها

مسئله ٤٤ : اذا تزوجت المرأة في عدتها ودخل بها الثاني قرى بينهما ولم
تجد له ابدا وقد قال عمر بن الخطاب وهو قول الشافعي في القديم ومالك وقال في الحديد
لا حرم عليه وروى ذلك عن علي عليه الصلوة والسلام
[دليلنا] اجماع العرفه واحكامهم فاهم لا يحتلمون في ذلك

فيمن تزوجت
في العدة

مسئله ٤٥ : اذا طلق زوجته طلاقاً رجعيّاً وعاد عنها ثم راجعها قبل انقضاء
مدتها (عدتها) واشهد على نفسه بذلك ولم تعلم المرأة بالمراسعة فقصت العدة
في الظاهر وتزوجت ودخل بها الثاني فان (كان) بكاح الثاني باطل ودخل بها او لم
يدخل وبه قول علي عليه الصلوة والسلام واختاره الشافعي قولاً واحداً وقال عمر بن
الخطيب اذا دخل بها الثاني صح التكاح .

في المطلقه
الرجعية لو
راجعها في
العدة ولم
تعلم

[دليلنا] ان الثاني تزوج بزوجته الغير فهي محرمة عليه لقوله تعالى "والمحرمات
من النساء الا ما ملكتم بايمانكم"

مسئله ٤٦ اذا كان للمرأة وليٌ يحتل له نكاحها مثل ان كانت مستعمه او كان له اعد فاعتقها فراد نكاحها حاراً ان يزوجها من نفسه مادام به قد رُسِمه وعالته و الثوري و ابو حنيفة و اصحابه و قال الشافعي ليس له ان يزوجها من نفسه لكن يزوجها السلطان

[دليلنا] ان قد دلل ان النكاح لا يقتصر الى وليٌ اذا كانت ثيباً وان كانت مكرراً فلا ولاية لعمر الاب والجد وان لا ولاية لاس العلم وادانت ذلك سقط هذا الخلاف وايضاً قوله تعالى « وراعون ان تسبحوهن » وهذه برئت في شأن تبيسه في حجر بعض الاوصار وايضاً في النبي عليه السلام عتق جفنه وحمل عتقه مدها ومعلوم انه تزوجها من نفسه .

مسئله ٤٧ اذا حضر اب مرسته المكر الى احسب وقوله يزوجها من بعض قاله يصح وبه قال ابو حنيفة و قال الشافعي لا يصح [دليلنا] ما قدمناه في المسئلة الاولى سواء ، انه اذا ثبت ذلك فاحد لا يفرق بين المسئلتين

مسئله ٤٨ الولي الذي ليس له ولا حادوا اراد ان يزوج كبيرة مدتها سنة الصمير كان حاراً و قال الشافعي لا يجوز لانه يكون موحداً قال [دليلنا] اجماع الفرقه وما قبله (قدمناه) في المسئلة الاولى سواء

مسئله ٤٩ للاث ان روح بنته الصغيرة بعد او محمول او معدوم او ابرس او حصى و قال الشافعي ليس له ذلك . [دليلنا] ما قدمناه من الكفائه ليس من شرطها الحرية ولا غير ذلك من الاوصاف فعلى هذا سقط الخلاف وايضاً الاصل الاصل والجمع يحتاج الى دليل

مسئله ٥٠ اذا زوجها من واحد ممن ذكرناه صح العقد ولتشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني باطل . [دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء .

مسئله ٥١ اذا كانت للحرمة امة حارها ان تزوجها وبه قال ابو حنيفة و قال

الشافعي لا يجوز

[دليلاً] إجماع العرفه

مسئله ٥٣ - يحوران يكون العدد و كلاً في الترويج في الأيحاب والقول

وقال الشافعي لا يجوز في الأيحاب وفي القول على وجهي

[دليلاً] أن الأصل حواراه والسبع يحتاج الى دليل

مسئله ٥٤ - إذا تزوج العدد مائة سيده فقال أنه حرفان أنه عدد (كان عدد)

كانت بالحار وبه قال أبو حمزة و الشافعي فيه قولان أحدهما المكاح مطلق والآخر

المكاح صحيح .

[دليلاً] إجماع العرفه وأخبارهم

مسئله ٥٥ - إذا تزوج العدد مائة على أنه حرفان أنه عدد (عدداً) أو انتسب

الى قبيلة وكان بخلافها سواء كان اعلى ممد كمر أو ادنى أو د كراهه على ستة وكان

على خلاف من مطلق أو قصر أو حرس أو قبح أو سواد أو بياض كان المكاح صحيحاً

والخبار الى الحرية وبه قال أبو حنيفة و الشافعي فيه قولان أحدهما مثل ما قلناه وهو

اختيار المربي وأبي حامد الأسفراييني والآخر المكاح مطلق

[دليلاً] أنه إذا نشت المسئلة الأولى نشت هذه فإن أحدا لا يعرف بينهما و

أيضاً عليه إجماع العرفه وأخبارهم فاهم رو و أيضاً أن من انتسب الى قبيلة فكان

على خلافها (فصار المسمى ^{بالمكاح}) لها الخيار أيضاً فالأصل حوار العقد وصحته

ويطلبانه يحتاج الى دليل وقال عليه السلام لا مكاح الا بولي وشاهدي عدل وهذا مكاح

بولى وشاهدي عدل فوجب أن يكون صحيحاً لظاهر الخبر

مسئله ٥٥ - إذا كان المروور من جهة الروحه اما بالسب أو بالجرية أو الصفة

فالنكاح موقوف على اختياره فإن امصاه مصى والاكال له الفسخ و الشافعي فيه قولان

أحدهما مثل ما قلناه وهو المذهب والثاني العقد مطلق

[دليلاً] إجماع العرفه وأخبارهم

في حوار
وكالة العبد
في الترويج

فيما لو
تزوج العبد
مائة سيده

فيما لو تزوج
العبد بغيره
على الحرية

فيما لو كان
المروور من
جهة الروحه

مسئله ٥٦ يحور للمرأة ان تزوج نفسها او غيرها منها او احتبا ويحور ان تكون وكيلة في الايجاب والقول وبه قال الشافعي كل ذلك لا يحور [دليلاً] اجماع العرفه وايضاً فالاصل حواره والمصع يحتاج الى دليل و روى عن عائشه انها روت حفصة بنت احمها عبدالرحمن بن ابي بكر بالمندرس الربير وكان اخوها عاتياً بالشام فلما قدم قال امتلى يعتاب عليه في سانه

مسئله ٥٧ لا ينعقد النكاح بلفظ البيع ولا التمليث ولا الهبة ولا العارية ولا الاحارة فلو قال بعتكها او ملكتكها او وهبتها كل ذلك لا يصح سواء ذكر في ذلك المهر او لم يذكر وبه قال في التاميين عطا وسعيد بن المسيب والرهري وبه قال ربيعة والشافعي وقال ابو حنيفة واصحابه يصح بلفظ السح والهبة والصدقة والتمليث وعند في لفظ الاحارة روايتان سواء ذكر المهر او لم يذكر وقد مالئ ان ذكر المهر فقد بعتكها على مهر (مهر) كذا او ملكتها على مهر كذا صح وان لم يذكر المهر لم يصح لان ذكر المهر يحلص اللفظ للنكاح

[دليلاً] اجماع العرفه وايضاً ان ما عتبر به مجمع عليه وما ذكره من ان النكاح ينعقد به ليس عليه دليل وايضاً قوله تعالى يا ايها النسي انا احللتنا لك ارواحك الى قوله وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنسي ان اراد النسي ان يستمكها حاله له من دون المؤمنين فاخر تعالى انه حص رسول له من جعل له الموهوبة حاله له من دون المؤمنين لان الكتابة اليها رجعت فمن قال انه في الموهوبة وغيره سواء فقد ترك الآية فان قيد الكتابة اسار رجعت الى سقوط البدل في الموهوبة ابتداء وانتهاء فكانه قد والموهوبة حاله له من دون المؤمنين بعير بدل ابتداء وانتهاء كذلك نقول ان هذاله خاصة دون غيره والحواب عنه من ثلثة اوجه احدها ان الكتابة انما ترجع الى ما تقدم ذكره والذي تقدم ذكره هو الموهوبة ولم يحل البدل ذكر قالوا على هذا وان لم يحل له ذكر بطقاً فقد ضمن النطق سقوط البدل وهو كونها موهوبة فلما الكتابة انما ترجع الى مدكور منطوق به فاما الى ما في ضمن اللفظ (الطلق) فلا يجوز والحواب الثاني ان تكون الكتابة راحة الى الامرين معاً وهوائها حاله ملعظ الهبة وعبر بدل

الثالث اذا حمل الامر على هذا لم يكن ذلك للنسي خاصة لان غيره يشار كنهه
وهو اذ روح السيد اعنه من عده فان المكاح صح من غير بدو ابتداء وانتهاء والقوم
يقولون هيها يجب المهر ثم سقط وهذه عبارة ليس تحتها معنى فان قيل قوله
عروحن فحالة لك من دون المؤمنين، معناه بعد تمام العقد وحصول الملك تنعرد
بها حالة لك وكث نقول قلنا عند حوا مان احد هما هو ان الله تعالى انما حصه بها
وحملها حاله له بالعقد فهي في نفس العقد حاله له بالعقد والثاني حمل هذا على
ما بعد العقد وتتمام الملك يسقط قاعدة التخصيص لان عبر السى كالسى في ان امراته
حالة له دون غيره فان قيل فكيف يصح ان تكون الكساية راجعة الى حال العقد وحال
العقد ما عتلت بعد ذلك مثل الصور حال العقد ايحاً بلعطف الهه وهذا حاله له دون غيره
فان قيل (فالدى) والسى ^{عليه السلام} حصه الله به ان ستمكحها وكث (ولذلك) نقول متي
اراد استيفاء العقد عليها كان له فان الله تعالى قال ان اراد السى ان ستمكحها
قلب السى ^{عليه السلام} (الدى) حصه به ان يقبل المكاح ماى لعط شيء عن احباب بلعطف
الهة خاص له وليس هذا لغيره بحال

مسئلة ٥٨ اذا قال الولي روحكها او استمكحها فقال الروح قبلت
ولم يرد العقد العقد وتم و المشاعى فيه ثلاث طرق منهم من قال لا يجرى قولاً
واحد او منهم من قال يجرى قولاً واحداً و منهم من قال المسئلة عبي قولين وهو
لاشبه عندهم

في انعقاد
العقد بقول
السولى
وحكها.

أدليلاً ان العوان متضمن للايجاب فاذا قال روحكها فقل قبلت معناه
قبلت الترويج وكان صحيحاً الا ترى انه لو قال و هت منك هذا الثوب فقال قبلت صح
وعلم ان معناه قبلت الثوب وكذلك في البيع اذا قال قبلت ولم يقبل الشراء وكذلك
اذا قرره الحاكم على دعوى مدع هل يستحقها عليك قال نعم احراً و كان معناه
نعم هي له

مسئلة ٥٩ - متى شرط خسارة الثلث في عقد المكاح كان العقد باطلاً ومد قال الشافعى
وقال ابو حنيفة سطل الشرط والنكاح محال.

في بطلان
العقد بشرط
الخييار

ردليلنا [١٠] ان العقد حكم شرعي يحتاج الى دلالة شرعية ولا دلالة على ثبوت هذا العقد .

مسئلة ٦٥ الخطبة قبل عقد النكاح مسنونة غير واجبة وبه قالت الامة باجمعها
 الاداود فانه قال هي واجبة
 [دليلنا] اجماع الفرقه من اجماع الامة وحلاف داود لا يعتد به وايضاً فانه قد انقرض منقضى ما انتفعت عليه الامة وهو الاستصحاب وايضاً فان ايجابها يحتاج الى دليل وليس في الشرع ما يدل على وجوبه ولا ان النبي عليه السلام قال لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل ولم يذكر الخطبة وفي حديث سهل بن سعد الساعدي انه قال لو حل (للمرء) لروح وحشكه ما معك من القرآن ولم يقل خطب و تزوج عليه السلام عائشه ولم يحط

في استحباب
 الخطبة قبل
 العقد

مسئلة ٦٦ لا يعرف نصاً لأصحابنا في استحباب الخطبة التي يتحلل العقد و
 قال الشافعي يستحب للولي ان يحط بكلمات عند الايجاب ويستحب للروح مثل
 ذلك عند الفصول
 [دليلنا] ان استحباب ذلك يحتاج الى دليل فان قيل دليله من حيث هو تحميد
 وتمجيد و صلوة على رسول الله ﷺ قل لم يحص (مخصص) ذلك حال العقد دون غيرها
 من الأحوال .

في عدم
 استحباب
 الخطبة في
 خلال العقد

مسئلة ٦٧ لا يجوز لأحد ان يزوجه ما كثر من اربع وبه قالت الامة باجمعها
 وحكوا عن القسم من ابراهيم انه ابحار العقد على تسع واليد ذهبت القاسمية من الريديه
 هذه حكاية الفقهاء عنهم ولم احداً واحداً من الريديه يعترف بذلك بل انكروها اصلاً
 فان المسئلة اجماع وعليه (عليها) اجماع الفرقه وقوله تعالى مثني وثلاث ورباع لا يدل
 على ذلك لان المراد بالواو او ولو كان المراد الجمع لبحار الجمع على (بين) ثمانية عشر
 لان قوله تعالى مثني معناه اثنين اثنين وكذلك قوله وثلاث ورباع يعني ثلثاً ثلثاً او اربعاً اربعاً
 كما يقول القائل جاء الناس مثني و (موحداً) واحداً يعني اثنين اثنين و واحداً واحداً
 وهذا باطل بالاتفاق وايضاً فقد روي ان عيلان اسلم وعنده عشر نسوة فقال عليه السلام

في عدم جواز
 التسوية
 باربعة
 نسوة

أمست أربعاً و فارق مايرهي وأسلم بوفد بن معوية وبغته حمس فامر به السي عليه السلام أن يفارق واحدة منهم .

مسئله ٦٣ لا يجوز للعبدان شروح أكثر من حرتين أو أربع أماء وقال الشافعي لا يرد على فنتين حرتين كانتا أو امتين وبه قال عمر في الصحابة وعبد الرحمن بن عوف وحكوا ذلك عن علي عليه الصلوة والسلام وفي التابعين عطاء والحسن البصري وفي الفقهاء الليث بن سعد وأهل مصر وبه قال أهل الكوفة ابن أبي ليلي وأبو شرمه والثوري وأبو حنيفة وأصحابه وأحمد وإسحق وذهب قوم إلى أنه كالحرة تكاح أربع ذهب إليه الرهري ورابعه ومالك وبه قال أبو داود وأبو ثور

في عدم حوار
بربيع العبد
ما أكثر من
حرتين

[دليل إجماع الفرق وأخبارهم ولأن العقد على ثنتين مجتمع على حوارهم ومراد عليها يحتاج إلى دليل ودليلنا على حوار أربع أماء إجماع الفرق وإيضاً قوله تعالى «مرب لكم مثلاً من أنفسكم هل لكم مما ملكت أيمانكم من شركاء فيما رزقناكم فأنتم فيه سواء» فمعنى المساوات بين السيد وعده وذلك على عموم مدونه إجماع الصحابة أنه لا يجوز أن يعقد على أكثر من حرتين

مسئله ٦٤ يجوز الجمع بين المرأة وعمتها وحالتها إذا رست العمة والحالة بذلك وعند جميع الفقهاء أنه لا يجوز ذلك أغنى الجمع بينهما ولا تأثير لرساهما وذهبت الحوارح إلى أن ذلك حائز على كل حال

في حوار
الجمع بين
المرأة وعمتها
وحالتها

[دليلنا] إجماع الفرق وإيضاً الأصل حوارهم والجمع يحتاج إلى دليل وإيضاً قوله تعالى بعد ذكر المحرمات وأحل لكم ما وراء ذلكم ولم يرق وقوله تعالى «فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع» ولم يفسد

مسئله ٦٥ إذا كان روحه ملحقاً أو مزارات أو فصح حاله أن يشروح بحتب وعمتها وحالتها قبل أن يخرج من العدة وبه قال زيد بن ثابت والرهري ومالك والشافعي وذهب قوم إلى أنه لا يجوز قبل الخروج من العدة على كل حال حكوا ذلك عن علي عليه السلام وابن عباس وبه قال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه وهكذا الخلاف إذا كان تحتة أربع فطلق واحده هلكه تكاح أخرى قبل انقضاء عدة (مدة)

في حوار
التزوج بالعمة
والخاله والأخت
في عدم العدة

هذه ام لا ولو خلقته كلهن لم يكن له ان يتزوج غيرهن لا واحد ولا اربعاً حتى ينقض عتقهن وهكذا لو كان له زوج واحد فصلقها كان له العقد على اربع سواها وقلوا لا يجوز

[دليل] اجماع العرفه واحبارهم وانما قوله تعالى «فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع» وقيل عروجه لزوج واحد لكم الصواب الى قوله والعصيات من المؤمنات والمحصنات من النساء «توا الكتاب» اراد بالمحصنات الحر من ولم يفصل .

في عدم سقوط
مهرها لو قتل
نفسها قبل
الدخول

مسئله ٦٦ اذا قتل المرنه نفسها قبل الدخول لم يسقط بدلت مهرها حرة كانت او امه ولشافعي فيه ضربان فقال ابو الحسن قد قولان احدهما يسقط حرة كانت وامه كماله واذت وقلول ان لا يسقط بل يستمر لمهر حرة كانت او امه وهو احتسب المرنى وقال بواسحق وغيره يسقط مهر الامه ولا يسقط مهر الحرة قولاً واحداً دليله ان المهر قد ثبت بالعقد اسقاطه بالقتل يحتاج الى دليل

في حجب
مع الامة
المزوجة

مسئله ٦٧ اد روج الرجل مته كان له سهم بالاخلاق ودا معها كان يميها طلاقها والمشتري بالحياء من مسح العقد ونساعائه واقراره على ما كان وير جميع العقباء ان لعقد بحاله

[دليل] اجماع العرفه واحبارهم وقد ذكرناها في الكتاب الكبير

في عدم وجوب
اعفاء الاب
تزوجيه

مسئله ٦٨ الاب اذا كان فقيراً (صحيحاً) يجب على الولد نفقته ولا يجب عسده اعفاؤه وترويهق وبه قول ابو حنيفة واكثر اهل العلم ولشافعي قد قولان احدهما مثل ما قلناه والاخر لا يجب نفقته ولا اعفاؤه .

[دليل] علي وجوب النفقة اجماع العرفه وامه وجوب الاعفاء فلا دلالة عليه والاصل برائته لدعة

في جواز
ترويهق امه
الابن للاب
المعتم

مسئله ٦٩ يجوز للاب اذا كان فقيراً عادماً للظهور ان يتزوج امه اسد وقال الشافعي لا يجوز

[دليل] قوله تعالى «ومن لم يستطع معكم مولا ان ينكح المحصنات المؤمنات

فمما ملكت أيمانكم ولم يفصل .

مسئلة ٧٠ . إذا كانت عده زوجة فربت لا يصح العقد والروحية باقيد وبه
قر جمع الفقهاء وقول الحسن البصري تبين منه وروى ذلك عن علي عبيد الصوة
والسلام

في عدم إباح
العقد بركا
الروحة

[دليلاً] إجماع العرفه واحداً منهم وايضاً لأصل بقاء العقد وبطلانه وإباحه
محتاج الى دليل وروى عن النبي عليه السلام انه قال الولد يفرش ولداً من الحجر
ووجه الدلالة ان من حالف بقول نسي منه ما لا ملاح والولد ينحس بما يكون بعده
من الاموال والنبي عليه السلام انتها فرائضه بعد ان حلت فكيف يحكم بانها ماتت
فقد وروى عن ابن عباس ان رجلاً ابى النبي عليه السلام فقال ان امرأتي لا تدم يد لأمس
فقد سمعها فدا ابى احبها فقال امسكها فلو ماتت منه لدا امرء بامساكها

مسئلة ٧١ . إذا ارى امرأه حارله بكاحب فما بعده قد عامة اهل العلم
وقال الحسن البصري لا يحرور وقد قتاده ومحمد (احمد) ان نكاحه والالم بحر و
روى ذلك في احاديده

في حوار
نكاح امرأه
رأى بها

[دليلاً] إجماع العرفه وايضاً الأصل الا باحد وايضاً قوله تعالى «فانكحوا
ما طاب لكم من النساء» ولم يفسل وقال تعالى «واحل لكم ما وراء ذلكم» ولم يفسل
وروى عبيد الله ان النبي عليه السلام قال الحرام لا يحررم الحلال وعليه إجماع الصحابة
وروى ذلك عن ابى بكر وعمر وابن عباس والامخالف لهم .

مسئلة ٧٢ . لأعدة على الرأيه ويجوز لها ان تتزوج سوآء كانت حاملاً او حايلاً
غير انه لا يسعى ان يطلها حتى تضع فمى بطنها او تسترء هاجيصة استحساناً وبه
قار ابو حنيفة ومحمد والثافعى وقول ربيعة ومالك والثورى واحمد واسحق عليها
العدة حاملاً كانت او حائلاً وقال ابن شريمه و ابو يوسف وزفر ان كانت حاملاً فعليها
العدة وان كانت حايلاً فلا عدة عليها .

في ان الرأيه
لأعدة عليها

[دليلاً] ان الأصل براءة الدمه وإيجاب العدة علي محتاج الى دليل وايضاً
قوله تعالى «واحل لكم ما وراء ذلكم» وقال «فانكحوا ما طاب لكم من النساء» ولم

تكونوا دحلتم بهم فلاحصاح عليكم" قالوا وهد يرجع الى جميع ما تقدم من قوله تعالى "وامهات سائلكم وروائكم" وقد احسب عن ذلك بان الشرط والاستثناء اذا تعقب جملا انما يجب ان يرجع الى جميعه عند من قال بوجوب ذلك اذا كان مما يصح ان يرجع اليه ما مراده وهيهنا لا يمكن لانه قال "وروائكم اللاتي في حجوركم من سائلكم اللاتي دحلتم بهم" والردف من النساء لامحالة يسح ان يرجع اليهن لانه شرط ان يكون من سائلا وامهات النساء ليس من سائلا بل سائلا منهن وايضا قالوا نحن نحصى (نحصر) ذلك بما رواه عبدالله بن عمرو بن العاص ان النبي عبيد السلام قال من سح امرأة ثم ماتت قبل الدخول بها لم تعد له امها وهذا نص

مسئلة ٧٦ اذا دحل بالام حرمت الست على التبيد سواء كانت في حجره ولم تكن فيه قال جميع الفقهاء وقال دود ايكات في حجره حرمت عنه وان لم تكن في حجره لم تحرم عليه

في الدخول
بالام حرمت
سنة منها

[دليلا] اجماع الفرقه واما قوله تعالى "وروائكم اللاتي في حجوركم" فليس ذلك شرعا في التحريم واما وصفهن بذلك لان في الغالب انهن يكون في حجره **مسئلة ٧٧** اذا املت امه فوطئها ثم تزوج אחיה صح نكاحها وحرم عليه وطئ الاولى وبه قال ابو حنيفة والشافعي وقال مالك لا يسقط النكاح لان الاولى فرأته كماله سبق النكاح .

من حرمه
وطئ لامه
تزوج اخيه

[دليلا] قوله تعالى "واحل لكم ما وراء ذلكم" وقوله فاسكحوا ما طاب لكم من النساء وذلك على عمومه .

مسئلة ٧٨ يجوز للرجل ان يجمع بين المرأة وزوجه اسها اذا لم تكن امها وبه قال جميع الفقهاء وقال ابن ابي ليلى لا يجوز الجمع بينهما [دليلا] اجماع الفرقه وقوله تعالى "فاسكحوا ما طاب لكم من النساء" وقوله "واحل لكم ما وراء ذلكم" ولم يفرق .

من حو
ايجع من
الزوجه
زوجه امه

مسئلة ٧٩ احتلت روابات اصحاب في الرجل اذا ربا امرأة هل يتعلق بهذا الوضى تحريم نكاح ام لا فروى انه لا يتعلق به تحريم نكاح و يجوز له ان يتزوج

في حكم
المرى بها
وسبها

كتاب النكاح

أهله، وسبها وهو لعمري عن أمير المؤمنين (عليه السلام) وإن عسى وسعد بن المسيب وربيعة وذاك والشافعي وأبي ثور وقد روى أنه يتعلق بذلك التحريم كما يتعلق بالوطي المباح وهو الأكثر في الروايات وهو الذي ذكره في النهاية وفي الأوداع والثوري وأبو حنيفة وأصحابه وأحمد وإسحق وقال أبو حنيفة إن طرأ إلى فرجها شهوة أو قتلها شهوة أو لبسها شهوة فهو كما لو لبسها في تحريم النكاح قال ولو قتل أم امرأته شهوة حرمت عليه امرأته ولو قتل رجل زوجته (أنه) شهوة انسخ نكاحها.

[دليلنا] على الأول الأحبار التي رويها في الكتاب الكسروا أيضاً قوله تعالى «فانكحوا ما طاب لكم من النساء» وأيضاً قوله وحل لكم ما وراءكم وأيضاً الآية لأنكحوا قوله لَكُمْ لا يحرم الحرام الحلال يدل عليه أيضاً لأنه لم يعمل ما الذي يدل على الشيء غير بقية الاحتياط. أحبارنا التي ذكرها في الكتاب أمد كور الكسروا

مسئلة ٨٠ إذا طهر بعلام فاروق حرمت عليه بنته وأمه وأخته وقر الأوزاعى والأط بعلام حرم عليه بنت هذا الغلام لأنها بنت من قد دخل به وخالف جميع الفقهاء في ذلك

أدبنا أجماع العرفه وحديثهم ومريقتهم لأختباص يقتضي بحسب ذلك **مسئلة ٨١** لمس شهوة مثل القبه و لمس إذا كان مدحاً أو شبهه بشر التحريم وتحريم الأم وإن عسى والسمت وإن برلت وبه قال عمر بن الخطاب واليه ذهب أكثر أهل العلم وأبو حنيفة وذاك وهو لمصوص لشافعي ولا يعرف له قوا غيره وخرج أصحابه قولاً آخر أنه لا يثبت به تحريم المصاهرة فالمسنة مشهورة بالقولين [دليلنا] أجماع العرفه وأخبارهم وأيضاً أجماع الصحابة فإن عمر قاله ولم ينكر عليه أحد.

مسئلة ٨٢ إذا طرأ إلى فرجها تعلق به تحريم المصاهرة وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي لا يتعلق به ذلك في أن النكاح في الفرج يحرم المصاهرة

[دليلاً] اجماع، لمرقه و حذرهم وطريقة الاحتياط وروى عن لسي ^{عليه السلام}
انه قال لا يضر الله الى رجل نظر الى فرج امرأه واستها وقال عليه السلام من كشف
فناح امرأة حر (مت)م عليه امها وبناتها.

في حكم بنت
الربا

مسئلة ٨٣: اذا زنا بامرأة وثبت سبب يمكن ان تكون منه لم يلحق به بالاحلاف
ولا يجوز له ان يتزوجها وبعد قال ابو حنيفة واحتجبت اسبحة به فقل المتقدمون لانيها
ست من قدرها والربا ثبت به حرهم المصاهرة وهذا قوي ان قلنا ان الربا يتعلق
به حرهم المصاهرة وفي المتأخرين وعليه المأطرون المسموع ليس من جهة المصاهرة
بل لانيها (في الظاهر) مخلوقة من مائدة وفي الشافعي يجوز لدان تزوجها
| دليله ما دللنا عليه من زنا دارنا بامرأة حرمت عليه بنتها وانتشرت الحرمة
وهذه سنن وطريقه الاحكام نفهم تحت هذه واما قوله تعالى حرمت عليكم
ما نام وبساتكم وهذه سنن له وان لم تكن شرعاً

في حمام
تزوج
الكافرة

مسئلة ٨٤: المحسنون من اصحاب يقولون لا يحل نكاح من خالف الاسلام
لا يهود ولا نصارى ولا عثمانيين وقال قوم من اصحاب الحديث من سجد بما يجوز
ذلك واحار جميع لغتها، الترويح بالانساب وهو المروى عن عمر وعثمان وسليمان
وحذيفة وحبر وروى ان عمار اصاح بصراسة وباح طلحة بصراية وباح حذيفة
يهودية وروى عن ابن عمر كراهية ذلك وعليه ذهب الشافعي

[دليلاً] قوله تعالى ولا تسكحوا للمشركين حتى يؤمنوا وقوله سبحانه ولا
تمسكوا بعصم الكوافر، بل ذلك عام من قبل قوله ولا تسكحوا للمشركين لا تسول الكتابات
قيل لدان هذا غلط له وشرعاً قال الله تعالى وقالت اليهود عربر ابن الله وقالت النصارى
المسيح ابن الله الى قوله سبحانه وتعالى عما يشركون فسا هم مشركين واما الله
من لعط المشرك مشق من الاشراك وقد جعل الله تعالى ولداً فوجب ان يكونوا
مشركين وقول اليهود انا نقول ان عربر ابن الله لا يفصل مع ما ينطق القرآن به ثم
ادانت في النصارى ثبت في اليهود اجماع لان احدا لا يفرق فان عارضوا بقوله
تعالى ثم لمحضت من الذين ارتوا الكتاب من قبلكم بحمله على من اسلم منهم

كتاب النكاح

أوضحه نكاح المتعة لأن ذلك حائر عندنا و أما احباره فقد ذكرناه في الكتب
الكبرى و تكلمنا على ما بحالها ولا مبدئية فيما بينها من ارادها وقف عليها
من هناك .

في عدم جوا
من كعبه
المجوس

مسئله ٨٥ لا يجوز مسا كحة المحسوس بالا خلاف الاثنا عشرية قال نحل
من كعبهم وعطط صاحب الشافعي وقال أبو اسحق هذه مبدئية على قولهم اهل
الكتاب ام لا فان فيما هم اهل (الكتاب) كتاب و هو قول على عليه السلام حر
من كعبهم وان قلت لسوا اهل كتب لم نحل قال أبو حامد الاسفراييني و هذا
عطط جدا

[دليلنا] اننا قد سمعنا ان جميع من خالف الاسلام لا يجوز من كعبه فهذا الفرع
سواء (يسقط) عنها دلالة في المسئلة الاولى يدل على هذه

في شروط
بروح لحر
المسلم بالامة

مسئله ٨٦ لا يجوز للحر المسلم بروح الامة الا نكح من يكون
ممنمة ولا واحد طولا ويحلف العيب و به قال ابن عباس وحذرة الحسن وعقد و
طوس وعمرو بن دينار والزهري وفي الفقهاء مالك والاوزاعي والشافعي وقر أبو
حمية واصحابه لا يحل له الاشرط واحد و هو ان لا يكون عبده حرة وان كانت
تعتد حرة لم يحل و به قال قوم من اصحابنا وقر الثوري اذا حلف العيب حل سواء
وحد الطول او لم يجز و قال قوم يجوز نكاحها مطلقا كالحره

[دليلنا] قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا ان يسلم المخصات فمما
ملكتم ايديكم من فتيانكم المؤمنات وفيها دليلان احدهما هو انه (ان الله) تعالى
قال ومن لم يستطع منكم طولا يعنى سعة وفصلا هكذا قال ابن عباس والمخصات
اراد به المؤمنات الحريرات قلوا معنى قوله ومن لم يستطع منكم طولا ان يسلم
المخصات اراد به لومى منها فكانه قل من لم يقدر على وطى حرة وطى امته ملك
اليمن (يميد) وهكذا نقول (له) ل قلنا هذا فاسد من ثلثة اوجه احدها انه ليس من
شروط حوار وطى ملك اليمن عدم القدرة على وطى الحره والثاني لا يجوز حملها
على وطى ملك اليمن لانه قر فاكجوهن باذن اهلن والثالث انه قل في سياق الآية

ذلك لمن حشى العبد منكم وليس من شرط حوارهم على مدح نبيهم خوفاً للعت على نعمة وروى عن جابر انه قال من وجد صداق حرة فلا يسكنه أمة وروى عن ابن عباس مثله ولا مخالط له

مسئلة ٨٧ اذا كانت عنده حرة وادبت له في تزويج امه حرة عند اصحابه وخالف جميع الفقهاء في ذلك وقلوا لا يجوز وان دبت [دليلنا] اجماع العرفه واخبارهم

في حوار
تزوج الامه
من الحرة

مسئلة ٨٨ يجوز للحر ان يتزوج بعتين ولا يربط عليهما و قال الشافعي لا يجوز له ان يسكن اكثر من واحدة من سلع ثمة ونحتد أمة فكاح الذبية اطل وان سكن بعتين بمقد واحد بعد سكاها و قال ابو حنيفة اذا لم يمان نحتد حرة حار (كان) له ان يسلك من الاماء ما يسلك من الحران وله ان يتزوج (بشروع) اربع اماء بمقد واحد او واحدة بعد اخرى كيف شاء . [دليلنا] اجماع العرفه واخبارهم .

في حوار
تزوج الحر
باعتين

مسئلة ٨٩ للعتان سلع اربع اماء او حرتين او حرة وامتين ولا يجوز ان يسلك امه على حرة الا برضا الحرة و قال الشافعي له سكا حرة وامتين وسكا حرة على حرة وحرة على حرة وقال ابو حنيفة يجوز له ذلك الا اذا كانت بعتد حرة و لا يجوز له سكا حرة كالحرة

في حوار
سكا العبد
حرة او
اربع اماء

[دليلنا] اجماع العرفه واخبارهم وايضا قوله تعالى واسكنوا اليتامى منكم ولصالحين من عبادكم وامثالكم وقال عنه السلام ايما عبد سلك بغير ادن سيده فهو عاهر وهذا قد سلك باذنه .

مسئلة ٩٠ اذا عقد على حرة وامه في عقد واحد فصل العقد على الامه وبطل في الحرة وللشافعي فيه قولان حدهما عند مقلبه وهو اصحهما وهو اختيار العربي والاخر بطلان معاً .

في بطلان
العقد على
حرة وامه
بعقد واحد

[دليلنا] اجماع العرفه وايضا فلا خلاف ان العقد على الحرة على الانفراد جائز ومن وعده ان يرد العقد على الامه فقد فعله الدلالة

مسئله ٩١ - ما يروى عن الحرمة بوجوب الشرطين عدم النكاح وحقوق العمت
ثم قال الشرح او احدهما لم يخلل نكاح الامة وبه قال جميع الفقهاء وقال المروسي
حتى يسرو وحد الطول للحرمة بطل نكاح الامة .
[دلتنا] ان هذا عند قذافي لا حجاج وليس على بطلان دليله في يسرو
لعمري

مسئله ٩٢ - ما يروى عن حرمة من لم يعم بجره وبصدا ثابت لجره
بالجبر بين لرب بذلك من فسخ عقد (نكاح) معها . في جميع الفقهاء ان عقد
جره يفسخ ولا يخلل . احد منهما لا يفسخ من جسد وبه قال حتى يزوج جرمه
بطل نكاح الامة

دلتنا اجماع الفقهاء وجميعهم وروى عن علي بن عبد السلام وامر عيسى عليهما
ولا ان يزوج بدمه ثم يزوج جرمه مدراة فلا يفسخ نكاح الامة ولا مخالفة لهما فيه .
دلتنا على ذلك الفسخ في نكاح بغيره فليس لا حجاج في الفسخ بغيرهم

مسئله ٩٣ - اصابة لا يجرى عليهم احكام اهل الذمة ولتوفي فيه قولان
احدهما ان يجرى عليهم احكام المذنبين في اضرارهم بجرى عليهم احكام اليهود في قول
الآخر لا يجرى عليهم ذلك والاول اشهر قوليه .

دلتنا اجماع الفقهاء ايضا في فهمنا اليهود . انتهى بفتح الهمزة

مسئله ٩٤ - لا يجرى عليهم نكاح من كذب به حر كان وعدا وبه في
الصحاح عمرو بن مسعود وفي الدعوى الحسن بن عمرى ومجاهد والزهري وفي الفقهاء
ذلك والشافعي والاوزاعي والنسائي سعد بن الثوري واحمد وسحق وقال ابو حنيفة
يجوز للمسلم نكاح امة كتابية .

[دليل] ان قد دلت على انه لا يجوز نكاح الحرمة من غير ذلك في
هذه المسئلة ولم يقتض و نصا قوله تعالى فصا ملكة ايما من من قبل تلم المؤمنين
ان نكاح الامة مثل ذلك شرط عدم الطول وحقوق العمت و ان تكون مسلمة فمن
لم يعتبر بذلك (دلت) فقد نكح الامة وانما فهو اجماع الصحابة لان عمرو بن مسعود

قالا بذلك ولا مخالف لهما

مسئلة ٩٥ العبد المسلم (يجزله ان تزوج امة امانة) كناية ويدان الشافعي وقال ابو حنيفة يجوز .
[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سوا .

في حروجه
فروجه بعد
بمسند الامام
الكشاف

مسئلة ٩٦ اذا صرح بالتزويج للمعتدة ثم تزوجها بعد حروجه من العدة لم ينكح النكاح وان فعل محظوراً بذلك التصريح وبه قال الشافعي وابو حنيفة وقال مالك متى صرح ثم تزوج فسخت النكاح بينهما

وجاؤهم
بالتزويج
لمعتدة

[دليلنا] ان فسخ النكاح بعد صرح في ذلك وايضاً قوله تعالى «فانكحوا ما طاب لكم من النساء» وقوله عنه السلام لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل وهذا نكاح بولي وشاهدي عدل .

مسئلة ٩٧ اذا تزوجها في عتدها مع العلم بذلك ولم يدخل بها فرق بينهما ولم يلا، تجزله ابدأ وبه قال مالك وحالف جميع الفقهاء في ذلك
[دليلنا] اجماع الفرقه واحبارهم .

في انكاح
في العدة مع
العلم

مسئلة ٩٨ اذا تزوجها في عتدها مع الجهل بتحريم ذلك ودخل بها فرق بينهما ولم تجزله ابدأ وبه قال عمر ومالك والشافعي في القديم وقال في الحديث تجزله بعد انقضاء عتدها وبه قال ابو حنيفة وفي الفقهاء
[دليلنا] اجماع الفرقه وطريقة الاحتياط .

في التزويج
في العدة مع
الجهل بحكم

مسئلة ٩٩ اذا تزوجها في حال احرامها حلالاً ودخل بها فرق بينهما ولم تجزله ابدأ وامكان حلالاً ولم يدخل بها فرق بينهما ايضاً ولم تجزله ابدأ وحالف جميع الفقهاء فيهما

في التزويج
في حال الاحرام
حلالاً

[دليلنا] اجماع الفرقه واحبارهم وطريقه الاحتياط

مسئلة ١٠٠ : اذا طلقها تسع تطليقات للعدة تزوجت فيما بينهما زوجين لم تجزله ابدأ وهو احدى الروايتين عن مالك وحالف جميع الفقهاء في ذلك
[دليلنا] اجماع الفرقه واحبارهم وطريقة الاحتياط

في التطليقة
سواء تزوج
ابدأ

مسئلة ١٠١ كل موضع يقول بحرم على الرجل ان يحصن على حصه غيره من يكون احبته ورحمت او احباب ولها ورحمته ان لم تكن من اهل لولاية فاد انا من وروح كان الترويح صحيحاً به في جميع لفقهاء و قول داود لنكاح فاسد .

دليل قولنا تعالى « فاصححو ما ساب لكم من النساء » وقوله عليه السلام لانكاح الاولى وشاهدي عند واعباً من فعل المحصور سبق حاز العقد فلا يؤثر في العقد فمن قال بتأثيره فيه فعليه الدلالة .

مسئلة ١٠٢ ان تزوج الكافر باكر من مع نسوة فسلم احداً منهم رجلاً سوء اسلم ولم يسلمن اذا كن كذبات من لم يأن كذبات مثل الوثنية والمجوسية من سلم بعد ختم منهن مع وان لم يسلمن لم يحل له واحدته منهن سواء تزوجهن بمعه او بعد بعد عفا عن ذلك فاحذر في من (ايتهن) شاء وبعد قول شافعي ومحمد بن الحسن وفار بن يوسف « وان سلمت من بعد واحد بطل نكاح الدين ولا يملك واحدة منهن » وروح (او) حدة بعد حري (بعد لا حري) او انيس (انيس) او ان بعد ثلث نكاح لارب الاول . نعم نكاح الوفي فليس لروح عنده سبيل لي الاحتيا

أدليل ا حذاع العرفة : احسارهم وروي الزهري عن سالم عن ابيه ان عيلان بن سلمه الثقفي اسلم وعنده عشر نسوة فقوله النبي ﷺ امسك اربعه . فارق سائرهن وفي رواية اخرى امره النبي ﷺ ان يحذر منهن او بعداً و يفارق السواقي وهذا نص

مسئلة ١٠٣ : اذا كانت عبده يهودية او نصرانية فبعت الى دين لا يهر عبده اهل لم يقبل منها الا الاسلام او الدين لدى حررت منه و للشافعي فيه ثثة اقوال احدها مثل ما قبله والثاني لا يقبل منها الا الاسلام والثالث يقبل منها كل دين يقر اهل عليه وحكم بكحها ان كان لم يدخل بها وقع الفسخ في الحال وان كان بعده وقف على انشاء العدة

دليل ان ما ذكرناه مجمع عليه وما دعوه ليس عند دليل

مسئله ١٠٤ اذا انتقلت الى دين غير عند اهل مثل ان انتقلت الى اليهوديه او النصرانية ان كانت محسوسة او كانت تسمية وانتقلت الى اليهوديه او النصرانية اقررت انك انتقلت اليه ولتدفعي عنه ولو ان احدهما مثل ما قلناه و لاخر لا يقرون عند في غير يعرفون فلا كلام . ر (ا) في لا يقرون ما الذي يقع بها على قواين احدهما لا يصح غير الاسلام . لذي بقا لاسلام او الدين الذي كانت عليه لا غير فانما في غير على ما تنقبت له و ان كان محسوسة افترت في حقها دون الكاخ و ان كان قدر الدخول وقع الفسخ في الحال وان كان بعده وقف على انقضاء العدة و كما ان يهوديه او نصرانية و بها يعرف على الكاخ و ان قل لا يعرف على ما انتقلت اليه فهي عرسه و كان قد لدخول وقع الفسخ في الحال وان كان بعده وقف على انقضاء العدة .

فيمسأد
انتقلت الى
دين يقر عليه

| دليل ان ما ذكرناه مجمع عليه وما ادعاه لس عند دليل وانما الامد بقا لعقد الحرام يفسخه في الحال او فيما بعد يحتج الى دليل

مسئله ١٠٥ اذا كانا وثنيين او محوسيين او احدهما محسوسا و لاخر وثني فيهما ستم و ان كان قبل لدخول بها وقع الفسخ في الحال و كان بعده وقف على انقضاء العدة و ان اسلما من انقضاءها فهما على الكاخ و ان اعصت بعدة انفسح الكاخ و هل ان كانا كثنائين و ستمت الروح حه سواء كان في دار الحرب او في دار الاسلام و قد دل الشافعي وقال مالك اذا اسلمت الروح حه مثل ما قلناه و ان اسلم الروح وقع الفسخ في الحال سواء كان قبل لدخول او بعده و قال ابو حنيفة ان كانا في دار الحرب وقف على مضي ثلث حيض ان كانت من اهل الاقراء او ثلثة اشهر ان كانت من اهل الشهور فان لم يسلم المتاحر منهما وقع الفسخ مضي ثلث حيض و كان عليها استبراء العدة ح و عند العدة وقعت من حين اختلف الدين بينهما و سواء كان قبل لدخول او بعده عندهم الدب و احدهما او ان كانا في دار الاسلام لمعد دمه او معاينه فمضى اسلم احدهما لم يقع الفسخ في الحال سواء كان قبل لدخول او بعده و لا يقف على انقضاء العدة ولو

فيمسأد
حد الروح
او كليهما

قد سمي فيها على النكاح لئلا يظن على لزوم معنى هذا النكاح بل يعرض
 لاسلام على المتأخرين من سمي فيها على النكاح و لا يرون بينهما ثم يصر في كان
 المتأخر هو روح والعرفه طلاق و ان كان المتأخر هو الروح وحده والعرفه فصح
 | ولما اجماع العرفه و احكامهم وايضا وقوع الفسخ في هذا يحتاج الى
 دلاله شرعيه والاصل بقاء العقد وايضا فلا خلاف ان النبي صلى الله عليه وسلم لما فتح مكة خرج
 اليه ابوسفيان فلقى لعنه فحمد الله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ما هدانا الله
 فحدث بن بولس و هو بن بولس بن عبد الله بن علي بن ابي طالب فحدث بن بولس ثم سمعت
 بعد فردها النبي صلى الله عليه وسلم على ابي سفيان بالعقد لا يورث فحدث في هذا ما اسلم الروح لم
 يرددها النبي صلى الله عليه وسلم فحدث بن علي بن

مسئله ١٥٩ اذا احتضنت الدار رجل ورجلا فعلا وحكما لم يتعلونه فصح نكاح
 و قد قال الشافعي وفر ابو حنيفة (ان) احتضنت الدار رجلا فعلا وحكما وقع الفسخ
 في الحال و ان احتضنت فعلا لاحكاما ورجلا لا فعلا فصح على النكاح اما اختلافهما
 فعلا وحكما فان يكونا مدعيين في دار الاسلام فدخل الروح بدار الحرب ونفس لعنه
 فقد احتضنت الدار بهما فعلا لان احدهما في دار الحرب وحكما ايضا فان حكم
 الروح حكم اهل الحرب سمي ويسترق وحكم هذه حكم اهل الدمه في دار الاسلام
 لا تسمى ولا تسترق وكذلك (لو) كان الروحان في دار الحرب فدخل الروح بالسما
 بعد الدمه لعنه او دخل بالسما وسلم عندما فقد احتضنت الدار بهما فعلا وحكما وقع
 الفسخ في الحال فاما العدة فان دخل هو النساء مسلما مات منه وحتة التي في دار الحرب
 ولا عدة عليهما في قولهم جميعا وان كان الذي دخل اليها مسلما هو الروح فالا عدة
 عليهما على قول من حتمه ان كانت حائلا وعليها العدة ان كانت حاملا وقال ابو يوسف
 و محمد عنهما العدة على كل حال لانها ماتت في دار الاسلام واما اختلافهما فعلا لاحكاما
 فان يدخل الدمي الى دار الحرب في تحارة وروحته في دار الاسلام او يدخل العربي
 اليها في دار الاسلام في تحارة وروحته في دار الحرب فقد احتضنت الدار بهما فعلا لاحكاما
 فصح على النكاح بلا خلاف واما اختلافهما فصح حكما لا فعلا فان سلم احد الزوجين

في دار الحرب فقد اختلف حكمهما فان احدهما يسي و يسترق دون الآخر ولم
يخسف بهما الدار فعلا فهما على المكاح ولا يصح الفسخ في الحرب و يعفى عني مضي ثلثة
اشهر او ثلث حبيس على ما قبله في المنة لاولي فارامضي ولم يختمعا على الاسلام و وقع
الفسخ في الخلاف معهم اذا اختلفت الدار فعلا و حكمها هل يقع الفسخ ام لا والكلام
في العدة هل تحب ام لا

[دليل جماع العرقه و احدهم ايضا الاصل بقاء العقد و وقوع الفسخ
في الحرب بحدس الى دليل و لغير الذي قدمناه في اسلام امي سفيان و ناجر اسلام
همدو ان لمسي عبيد لاسلام اقرهما على الزوجية بدل على ذلك من (ان) اسمين
كان قد ختمت الدار بريد و بين روحه فعلا و حكمها فعلا فمشاهدة و اما حكمها
فلان مكة كانت دار حرب واسلم هو بن الصبرا (ان) امي وهي دار الاسلام لان لمسي
عليه السلم كان نراه و عساه و استولي عليها ومع هذا فلم يقع الفسخ بينهما وايضا
صفوان بن امية وعكرمة بن ابي جهل اسلمت روحتهما و حررت روحتهما عكرمة
ام حليم بنت الحارث خلعة الى الساحل فرددته و احدث له الامان و كانت روحه
صفوان و حنت بنت الوليد المغيرة احدث الامان لروحهما و كان حرج الى الطائف
فرجع واستدبر لمسي ^{ابن} منه ادرع (ادري) و حرج مع لمسي عليه السلام لي هواري
ورجع معه الى مكة ثم اسلم و اسلم عكرمة فرددت عليهما امرء تهمة بعد ان اختلفت
الدار بهما فعلا و حكمها من مكة دار الاسلام والطائف يومئذ دار الحرب و كانت
الساحل فعلم بذلك ان الاختلاف في الدار لا يغيره و روى عن ابن عباس ان النبي ^{صلى الله عليه وسلم}
رد امته ريب عني و رجع امي العاصي بالعقد الاول

مسألة ١٠٧٧ اذا كانا جميعاً في دار الحرب او دار الاسلام فاسلم احدهما قبل
الدخول وقع الفسخ في الحال و بد قول الشافعي و قال ابو حنيفة يقف على مضي
العدة ثلثة اشهر او ثلث حصص الدار لم تختلف بها الدار سواء كان في دار الحرب او
دار الاسلام

في وقوع
الفسخ في دار
الاسلام احد
الزوجين

[دليل] اجماع العرقه وايضا فكل من قال ان اختلاف الدار لا يؤثر بالفسخ

قوله فما قلناه وقد دللنا على ذلك في مسئلة الاولى وايضاً فان الصبح يجري مجرى
الطلاق فكما لو سبقها لم تحب عليها العدة فكذلك اذا نكح العقد

فيما راجع
احد من
الامهات
والنكاح

مسئله ١٠٨٨ اذا جمع في العقد بين (العقد على) الام والسنة في حال الشك بملط
واحد ثم اسلم كان له عليك اثنتان سواء وصدق الاخرى في ذلك في فيه قولان
احدهما مثل ما قلناه وهو اوافقهما عدهما لآخر بمثل السنة ويحلى الام وهو
اختيار العربي .

[دليلنا ان لمشر اذا جمع بين من لا يجوز لجمع بينهما في نكاح وما يحل
بصفة نكاح من يضم الاختيار الى عدهما الا ترى انه اذا عقد على عشرة دفعه واحدة
واسلم واختار مهر اربعه فدا فعل حكمنا بان نكاح الاربع وقع صحيحاً ونكاح
الموافق وقع بطلاً بدليل ان نكاح الوفاي مردل ولا يجب عليه نصف المهر ان كان
قبل الدخول فاذا كان كذلك فمضى خبر احدهما حكمنا به انه هو الصحيح والاخر
باطل ولانه اذا جمع بين من لا يجوز الجمع بينهما في (اختار) في حال الاسلام كان
(لكان) اختياره بمرلة ابتداء عقد بدليل انه لا يجوز ان يختار الا من يجوز
بستيف نكاحها حين الاختيار فدا كان لا حصر ابتداء العقد كان كانه الآن تزوج
بها وحدها فوجب ان يكون له اثنتان كل واحد منهما

فيما لو اسلم
وعده اربع
ودخات اماء

مسئله ١٠٨٩ اذا اسلم وعده اربع ودخات اماء وهو واحد للطلون ولا يحاف
العتق حار له ان يختار اثنتين منهن وقد التفتي ليس له ان يختار واحده منهن
وقال ابو ثور له ان يختار واحد منهن كما له ان يختار واحده منهن اذا لم يكن
واحداً للطلون وحاف العتق

[دليلنا] ان اختياره استدانة العتق وليس باستيف عقد الا ترى به لو اسلم
وعده خمس ودخات حرم ثم اسلم كان له ان يختار اربعاً وهو محرم فلو كان
الاختار كالا ابتداء ما حار للمحرم الاختار كما لا يجوز له الابتداء ولانه لو كان
الاختار كالا ابتداء لاحتج الى وليه وشهدى عدل عند من قر بدات وقد اجمعنا
على خلافه .

مسئلة ٩١٠ دا عتق الامه بحب عند كان لها الحمار وهو على الفور وللشافعي فيه قولان احدهما منه ما قبله وهو احتسابه والدي على التراخي وكم هذه التراخي فيه ثمة فوار احدها ثلثه اياه ثلثي حتى يتم من الوصي او اوا تصرح بالرضا والثالث ان يكون منها ما يبدل على الرضا .

عند بوكات
الامه بحب
تدفع ثمنه

[دليل ان حبيبها على الفور صحيح عند وثبوت على التراخي يحتاج الى دلالة .

مسئلة ٩١١ امرت على صري من بد عن قصره الاسلام فهذا يحب فقده وتسبى امرته في الحار ومبيها هذه المتوفى عنها زوجها ولاحر من كان اسلم عن كفر ثم ارتد وقد دخل بروحته في الفصح يقب على انقباء لعدة فان رجع في العدة الى الاسلام فيها على ليلها وان لم يرجع حتى انقضت العدة وقع الفصح بالارتداد وبه قال الشافعي الا لم ينص المرشد وقال ابو حنيفة يقع الفصح في الحال ولا يقب على القضاء العدة ولم يفضل ايضاً .

في حكم
دخول امرته
واقامه

[دليلنا] اجماع الفرقة واخبارهم .

مسئلة ٩١٢ امثلة المشر كس صحبه وبه قرار ابو حنيفة وصحبه و الشافعي والرهري والاوراعي والثوري وقال مالك امثلتهم فاسده و كذلك طلاقهم غير واقع ولو طلق لمسلم روحته الماتة ثم بروحت بمشرك و دخل بها لم يحلها لزوجه العلم .

في صحة
الكحة
المشركين

[دليل اجماع الفرقة واخبارهم وايضاً قوله في طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ، وهذه مكنت روحه غيره فيسعى ان تحل للاول وايضاً قوله تعالى « ومرتبه حمالة الحطب » بعد ذكر اني لهن في ما في اليد وقتضى حقيقه هذه (هذا) روحه صحبه وقال تعالى « وقاتل امراء فرعون قرءه عين لي ولت فاصاها اليه وروى عن النبي عليه السلام انه قال ولدت من نكاح لامن سفاح ومعلوم انه ولدهي الجاهلية فاحس ان لهم امكحه صحبه

كتاب النكاح

مسئله ١١٣ اذا روج النبي محوسيه او وثنيه و برافعوا اليها قبل ان
سلموا فرددتهم على نكاحهم ومنه في جميع اصحاب الشافعي وقال ابو سعيد الاصطخري
لا نقرهم .

[دليلاً] عموم الاحبار التي وردت (في) دقارهم على انكحهم و عقودهم
مسئله ١١٤ كان فرفه كان (س) من جهة اختلاف الدين كان فصلاً لاطلاق
سواء اسلم الروح اولاً او الروح ومنه قول الشافعي وقال ابو حنيفة ان اسلم الروح
اولاً كما فساده ان اسلمت لروح اولاً عرس الاسلام عليه من فع و الا فصحاً
العقد بينهما .

[دليل] مقسده مجمع عليه ومن قر كان صلاي محتج الى دليل
مسئله ١١٥ كل من خالف الاسلام لا يحل ما كحته ولا كن دسخته سوء
كان كتاباً وغير كتابي على ما تقدم لقول من والمولود سبهما حكمه حامها وقال
المصنف باجمعهم ان كانا كدس يحور ذلك وان كانت لام كتابية والاب غير كتابي
قال الشافعي لا تحل دسخته قولاً واحداً وان كان لاب كتابي والام غير كتابية
ففيها قولان وحكم النكاح حكم لدسخته سوء ، وقال ا حنيفة يحور ذلك على
كل حال

دليلاً ما قدمناه قلناه من لا يحور العقد على من خالف الاسلام فهذا
المرع يسقط عن

مسئله ١١٦ اذا نكحكم دميال اليها كتب محيرين بين الحكم بما يقتضيه
شرع الاسلام وبين رددهم الي من ملتهم ولا في فيه قولان احدهما مثل ما قلناه
هو اصحهم عندهم والآخر يجب عليه ان يحكم بينهما وهو اختيار المرابي .
[دليلاً] قوله تعالى (ان حائز حكم بينهم او اعرض عنهم) وهذا نص واصماً
اجماع الفرقه عليه

مسئله ١١٧ ذكره اتيان النساء في اديارهن و ليس ذلك محظور و نقل
لمربي كلامه ذكره في القديم في اتيان النساء في اديارهن فقال قال بعض اصحابنا
في اديارهن

كتاب الخلاف

حلال وبعضهم قال حرم ثم قالوا حرم ما قال الشافعي ولا رخص فيه بل مهي وقال
الربيع نص على تحريمه في ستة كتب . قال عبد الله بن الحكم في الشافعي ليس في
هذا الباب حديث يثبت وقال القيس انه يجوز قدر الربيع كذب . الذي لا اله
الا هو قد نص شافعي على تحريمه في ستة كتب وحكوا تحريمه عن علي عليه
صلواته والسلام ومن عاصي ابن مسعود وابن ابي الدرداء وفي التميمي عن الحسن البصري
ومجاهد بن جابر وعكرمة بن عمار . وقال الثوري وروح بن عبيد واصل بن ريد
من اسم ما دفع لي انه مباح . عن ابن عمر وبن جندب . مباح وحلي
الطحاوي عن حماد بن حماد . ابن رطله اما حديثه وعن مالك بن نضر اهل المعرف
بروون عنه باحده ذلك وقالوا نص عليه في كتابي . ثم روى (و) ابن ميمون عن
مالك بن جندب قال في روى ذلك . يقولون انهم عنه ولا يعرف لما ثبت
كتاب الربيع .

أدليل جماع يعرفه واحداهم وايضا لأن الأباة والمصنف يحتاج إلى
دليل . بعد قول تعالى (واعتزلوا النساء في المحيض) وما راد (ايضا) مكان المحيض
قد روي عن معاذ بن معاذ . وقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا حرث لكم ما نبتت
ولم يعصل بين الفرج والدمر) وقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا حرث لكم ما نبتت
ما حلق لكم ربكم من زرع حنظل) فها هم عن يمين الذين وعدهم على ترك
منه من زراعتهم فيثبت به مباح وروي ما دفع لي ابن عمر امسك على هذا
المصنف فصره عند الله حتى يبع ساؤكم حرث لكم وبنو حرثكم اي شئتم فصر
يدفع اتدري فيمن رلت هذه الآية في وقت لا قال في رجل من اصحاب امرأته
في دبرها فوجد في بطنه من ذلك قال لبي عبد الله وراثة تعالى (ساؤكم
حرث لكم ما نبتت لكم و ذكر في التفسير (ذلك) حديق في هذه الآية التي
وردده

في بطلان

كتاب الشافعي

مجلد ١١٨٨ كتاب الشافعي ما قال مالك وشافعي واحمد واسحق
عن ابن مالك اصدده من حيث فسد المهر واصدده الشافعي من حيث به حديث لم يصح

كل واحد من شخصين وذهب لمرهري و لمروري وانوجمعه واصحابه الى ان
 نكاح لشعار صحيح و لما قصد فيه مهر فلا يقصد بصادره
 [دليل] اجتماع العرفه واحدا رعم و روى نافع عن من عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم
 نهى عن لشعار والشعاران يقول به حدث ستي على ان ترو حتى يمتك على ان يكون
 يصح كل واحد منهما مهر الاخرى وكان هذا التفسير عن (من) لسي صلى الله عليه وسلم وهو (حق)
 الصهر فيه ووجه في كلامه وهو من وان كان من لراوى له وحب المصير اليه لانه
 اعرف بما نقله و عنهما سمعه من سبي صلى الله عليه وسلم و به شاهد الوحي والتسرييل وعرف
 السان والثوبين وعرف اعرس الرسول صلى الله عليه وسلم

في امارة
 نكاح الشعة

مسئله ١١٩ نكاح المصعة عند مباح حائر ومو به ان يعقد عليها مدة معلومة
 مهر معلوم وان لم يدكر المهر كان النكاح (العقد) دائما و (الف) ان ذكر المهر
 ولم يدكر المهر بطل العقد و لا مدة محبولة لم يصح سبي الصحيح من المذهب
 و به قال علي عليه الصلوة والسلام سبي ما و اسما و و روى ذلك عن ابن مسعود
 وخار من عبدالله وسلمه بن لا نوع و ابن سعيد الحدي و لمعنه من شعبة ومعوية
 بن بيسان و بن عباس و بن خزيمة (حديث) وسعد بن خنير و معاهد وعقد و
 حكي الفقهاء تحريره عن عبيد السلام و عمر بن الخطاب و ابن مسعود و ابن
 الزبير و ابن عمرو قالوا ان ابن عباس حجه عن القول باحتها

و دليل اجتماع العرفه لمحقه و نصا قوله تعالى و قدحوا ما بكم من
 النساء و هذا ما قد استعمله في تعاليمهم استعملتم به منهن و يوهن اجورهن
 فريضة و لفظ الاستمتاع اذا سبق لا يفسد النكاح المصعة و هي قرأته ابن مسعود و
 استعملتم به منهن الى احد مسمى فوهن اجورهن و هذا نص و نصا لاختلافها
 ثابت مباحه فمن ادعى سحبا فعليه الدلالة و نصا لاصحها لا باحة و لنعيم يحتاج
 لي دليل و ايضا قوا عمر متعبان كان علي ابي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اما نهى عنهما
 و عاقب عليهما متعه النساء و متعه لحيح و قوله كاتبا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 احذر من عن كونها مباحه في زمانه و ما كان في زمانه صلى الله عليه وسلم معمو لا فهو شرعه

و دینه و اما ما دیوود من الاحبار فی بحر منھا فکفی احبار احد و غیره مع ذلك
 الاضطراب اضطراب لانه فیہ رد ^{۲۳۲} حرہی نوم حشر فی رواۃ ابن لخمیة
 عن یہ و روی اربع من سیرہ عن ابنہ قال کنت مع رسول اللہ ﷺ مملکة عام
 الفتح و روی فی منعة النساء فخرجت اذہ من عم امرأ الی و عندہ رد ان یبعد
 و لک فلفتی امرأ فاعجبہ حسنی فترجحت بہ و کاب الشرط عشرين لیلہ فافقت
 عندها ابنہ فخرجت فانت الی ^{۲۳۳} هو یوم ارکن و لمقدم فدا کنت اوتی لکم
 فی منعة النساء و قد حرہی بة تعالی الی نوم فسمعت من کان عنده شی من دات
 فلیحل سبھا بالاحبار معادھا شئت و قد اضطراب لان من لوفتی قرب من ثلث
 سنن فان قالو حرہی نوم حشر و اعدوا ارضا (بحسبها) سادہ و هذا لا یصح
 قلب هذا نامد لان ابن سیرہ روی ان حسنی ^{۲۳۴} داب فیہ بمقدم فی قولوا حرہی
 بحشر ثم احبھا مملکة ثم حرہی و هذا (هو) سماع فی شرع بعد شئ ثم یحرمة فیہ
 هذا بسقط بالاجماع لان حداما قال اب الی ^{۲۳۵} ان حبا دفعت و حرہی دفعت
 و دحل سبھا سبج دفعت و بحشر دفعتی * لاجماع بسقط هذا لانه من و من عباس
 کان یفتی فیہ و حرہ علی دلت من الرسر و هی مصادرة معروفة و اھا لیس کلهم
 و علم الشعر فیہ القوا فقال بعضهم قوا لشیخ لعماد محسنه ان صحیح من لب
 فی فتوی اقیب) ابن عباس (الهل لک فی فیه نساء ثوانیة ثاویں مثوانی حتی
 یصدر لیس اذن قالو حرہ عن لک فیل لا یصل و لک لان قوله مجتمع عند و رجوعه
 لیس علیہ (فیہ) دلیل .

مسئله ۱۴۰ دائرہ جامعہ قد صنفہ و حبث شئ شرط انه حتی احلہا للآؤون
 طبقہا کان شر و یح صحیحاً و الشرط باصراً و لک فی فیه قولان احدهما و هو الاظهر
 الذی من عنده فی سماعه کتبه قبل مدقضاء و قال فی القديم و الاملاء الکاح باطل و قد
 قال مالک .

فی فیه
 ان شرط
 الطلاق فی
 تزویج المملک

[دلیلان قوله تعالی اعر و حل ا فیکو ما حاب لکم من النساء و هذا کج
 من طاب و من افسد معارفة الشرط له کان عبید الدلالة (الدلیل)

كتاب النكاح

مسئله ١٢١ منحي معتداً بدفعتي و ادحي و نه را ادحي فلا نكاح
 سمعنا ان الرأى اعتقد (اعتد) هو والراء حقة ذلك وهم و لولي او تر صيا (واي نواصوا
 بذلك (مراوحا) اثر فصار لك قبل العقد على هذا ثم بعد هذا من عرشه كان ماز و هو
 ولا يقص العقد به و نه في دفعي و قال مالك النكاح باحد و احى و هو سحرى عن
 ابي حنيفة انه يستحب ذلك لانه يدخل السرور على الاول .

رد المحتار ما فقهه في المسئلة لا يلى سواءه ايضاً من افساد هذا العقد
 يحتاج الى دليل و لا من صحته و روى سفيان بن عمار عن ابي عبد الله و روى المراء
 الرأى ان الرأى في دفعي و روى عن النكاح و اوجه الدلالة في صرف هذا
 ذلك على صحة العقد على كراهته في صرف هذا

مسئله ١٢٢ ان النكاح نكاح و سداً و دخل به لم يكن الاول . الشافعي فيه
 قولان أحدهما من ما فقهه قوله في الحديث انه استبد لأخصب و في في القدم
 منحي لانه نكاح ثبت به لسد و بغيره له لحد و يجب « و حى بم
 دلماً قوله تعالى و في دفعي و لا بد من بعد حى مساح و حى غيره
 و نحن نعلم انه لا بد من ذلك و روى سفيان بن عمار عن ابي عبد الله انه سداً و بدا
 على ما فقهه بن جرير الاول رحمه الله من رعى بحسبه بهذا الوطى فصاب
 لذلك

مسئله ١٢٣ في بروج المحرمه من النكاح و لانه كان حلالاً و هو محرمه
 او كان محرم و بوي محرمه و النكاح به و نه في الشافعي و قال أبو حنيفة النكاح
 صحيح و قد ذكرناها في كتاب الحج .

الدليل ما فقهه من حديث من حذر امرأه احذرهم و يصح و هي عثمان بن
 عفان روى عنه في مسنده في النكاح للمحرم و لا مساح و هو لا بد من و الهوى
 به على فساد لصبي و في قوله « يجب » لا يخلو معناه « قضاء » هذا باحد
 لان حقيقته عما عن العقد يعرف سرع و لا يخلو عنه على اعراس و نه لا يخلو سمعنا
 وايضاً و نه قال و لا يخلو و ذلك لم يخلو حصة على الوطى قبل على ما فقهه

في العيوب
الموجبة
لفسخ النكاح

مسئله ١٢٤ يفسخ النكاح عند ما يقع امرأه بفسخه بالحب واللعنة والجنون والرجل يفسخه بته اشياء لجنون والحداء والرص والرق و لقرون و لأفشاء وفي اصحابنا من الحق به العمى و كونه محدودا لا يفتاح مع يفسخ الى الطلاق وقال الشافعي يفسخ النكاح من سبعة اثنان يحتجب بخصا الرجل لقب واللعنة واثنان يحتجب النساء الرقيق والقرن وثنان يشر كان قد الجنون و لرس والحدومونه قال عمر بن الخطاب وابن عمر وابن عباس و عاتق و ابن ابي حنيفة و صحبه النكاح لا يفسخ بالعبه مالا لكان النكاح الرجن محمولا و عتيق ثبت له لغير حصار العرقه فيعرق بينهما يكون فدايا لا يفسخ و من قال لا يفسخ بالعبه و هو عن علي عليه الصلوة والسلام وابن مسعود و ابن عباس و السلام و وحده الرجل بالمرأة الحدم (الو) و لرس من شاء مساب و من شاء حتى و قد روي ذلك في خبره ايضا وقال ابن مسعود الحرة لا ترة بالعبه .

ولذلك لما قسمه في مسئله الاولى على ما قسمه اصحاب العرقه و خبرهم و روى يدين كعب عن امه ان لمي عنه لسلام بروح امرأه من عمار و من خلاها رى في ثنحها ساقا فدا بها صمة و عتب ثناب و لعني بذلك وفي بعضه دلتهم على وفي بعضه اقرده و دا دلتهم على فموضع الدلالة ارا وى نقل الحكم و هو الردة و من السب و هو وجود الياس بثنحها فو حبان تعمق الحكم بهذا لسبب حتى و حد

في نكاح
المسلوك
و الجنى

مسئله ١٢٥ اذا كان رجن مدموما مثلا لا لانه قد راعى الجماع عمر به لا يبرأ و كان جننى حرام له بالرجل لم يرد العيب وانكاست المرأة جننى حرام لها بالمرأة مثل ذلك و لم يفتحي فيه لان احدهما مت مقاسه و لثني لها لغير و كذلك له الخيار .

[دليل ان العقد قد ثبت بالجماع و انبأ الجدر لهما بذلك بفتح الى دليل .

مسئله ١٢٦ اذا دخل بها ثم و حدها عيب فيها لمهر و مرجع على من دلتها و عقره و لشافعي فيه لان حدها من مفساد ذكره في التقديم و الثني يستقر عليه

في ما اذا و حد
العيب بعد
الدخول

ولا يرجع على حدة في ذلك في بعض الأحاد عن نسي عيبه لسلام
[دليلاً] إجماع المعرفة وجاههم وروى سعد بن المسب قال قال عمر بن
لحطاب انما حذر نكاح مرة (واحدة) حذام . حنون او من نفسه فلما صدقها و
ذلك لزوجها عزم على وليها ولا يخالف له .

في العيوب
العاذلة
سرحس
بعد العقد

مسئله ١٣٧ اذا حدث بالرجل حث وحنون او حذام ورجل لم يكن في
حال العقد فانه لا يرد في لحيون الذي لا يفسد معه اذ في الصواب قد يرد به
وقال الشافعي يرد به قولاً واحداً .

اديب بن بعد قد صحح ونبوت لردة يحتاج الى ذلك

في العيوب
العاذلة
بالمرأة بعد
العقد

مسئله ١٣٨ اذا حدث بالمرأة حث لعيوب التي يرد به ولم يكن في حال
العقد فانه يشبه به الصبح وكن في قولاً احدهما قد (ذكره) في القديم لاح
له وقال في الحديث ان الحب وهو صحيح الصبح

[دليلاً] عموم احاد التي وردت في نكاح لرد عيبه لعوب ولم يقبلوا
من عيب كان في حال العقد ومن ما يحدث فيها معاً خبراً بعد ذلك يعني ذلك
لان النبي ﷺ لم يقص

فيما لو حدث
بالصبي
عيباً

مسئله ١٣٩ اذا حدث مع ميم بن فلاح بعد نكاحه فلاحاً وامر ان
حدث به بعد ذلك بساخر فلاحاً به في كل في انكاح الحادث في مكان
اخر قاله ثبت به حب وانكاح الحادث يرد به في النكاح الذي كان فيه فلاحاً له
[دليلاً] به قد ثبت للعقد وبغير حذام بعد له حنون مع علمه بالعيوب وثبات
الخير بعيب حادث يحتاج الى ذلك

في لو
زوجها على
بها مسلمه
وتتكتسه

مسئله ١٤٠ اذا تزوجها على ابها مسلمه فبانت كتسه كاب العقد مطلقاً
ولم يفسد في قولاً احدهما مثل ما قلناه الذي به صحيح
[دليلاً] ان قد ثبت للعقد على الكافرة لا يصح فكيف انصاف ايها العرو

في بعد على
ابها كرامة
وتتكتسه

مسئله ١٤١ ر بعد على بها كريمة و كانت مسلمه كان لعقد مطلقاً ومن
خبر نكاح الكسبة من انما كانت بها ان يقول ان لعقد صحيح ولا خير له في الشافعي

فيه قولان أحدهما أنه باطل والثاني أنه صحيح وقد قال له صحيح فهو له الخيار
أم لا قال ليس له الخيار قولاً واحداً .

[دليلنا] علي بطلانه أنه عقد عني من معتقد أنه لا يعتقد بكاحها فكان باطلاً

مسئلة ١٣٣ إذا عقد الحر عني امرء عني بها حرة فبأن مد كان العقد باطلاً
وكذلك القول في الروح إذا كان حراً ولشافعي أنه قولان أحدهما مثل ما قلناه
والآخر صحيح

[دليلنا] إجماع الفرقة وأخبارهم .

مسئلة ١٣٤ سمع الأمة المروحة حلاقها وبه قال ابن عباس وابن مسعود وابن
بن مفلح وأبي بن كعب وذهب عمر و ابن عمر و عبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي
وقاص والفقهاء أجمع إلى أن العقد (الكاح) باطل ويقوم المشتري مقام البائع
في ملك رقتها ولا يكون بيعها طلاقاً .

[دليلنا] إجماع الفرقة وأحد أهم ما أيضاً قوله تعالى "والمحصنات من النساء
الأمم كنتم أيمانكم" والمحصنات به تحت العير وحرمةهن عيب الأمم كنتم أيمانكم
ولما هو أنه متى مدد روحه لغير حلت له بمدد المدين وقد حلت له تحتها حرمت
عني روحه

مسئلة ١٣٥ إذا غنمت الأمة تحت حر أو لغيره من و بنت صحابة من أهلها
الخيار وبه قال الشعبي والشعبي وموسى وقل صادم له الخيار ولوا غنمت تحت
قرشي وفي بعضهم لو غنمت تحت امرء من الأمراء أهل الخار وبه قال الثوري وأبو
حبيقة وأصحابه وروى في بعض أخباره أنه ليس له الخيار وبه قال الشافعي ومالك
وبن عيسى والأوزاعي وابن أبي ليلى وأحمد بن حنبل وفي الصحاح بن عمر وابن عباس
وعائشه وصنفه

[دليلنا] على الأول أخبار أصحابه و منهم وروى ابن هب عن الأسود عن
عائشه قالت حر رسول الله ﷺ بركة وكان روحه حر أو مدد نص وقد روى مثل
ذلك أصحابه والرواية الأخرى رواها أصحابنا أن روح بركة كان عبداً والذي

في العقد
عني لغيره
فبأن مد كان

في أن سمع
الأمة المروحة
طلاقاً

فيما لو
غنمت الأمة
المزوجة

كتاب النكاح

نفوى عدى (عندما) انه لا حذر له لان العقد قد ثبت ووجود الحذر لها يحتاج الى دليل و روى عن عائشة في حبر مريضة انه كان زوجها عند . ما (ايها) قالت لو كان حراً لم يحررها

في ان ائمة
عيب يوجب
الخيار

مسئله ١٢٥ ائمة عدا شرايع او لا حذر يصرف له (لا) المدة منه ومن جميع فيها ولا فرق بينهم و قد في جميع للمنفعة و لا يفسد الا عدم حلال وقد عن تمت لميته في انه ان حرمه ، لا فرق بينهم و لا يحكم لا يصرف له مدة ولا يفسح به النكاح و به قال اهل الظاهر

دللتنا اجماع الفرقه ، ائمة هم و ائمة جميع المتخالفه و قد روى ذلك عن عبيد الله و لسانه و عمرو بن . بن عمر ، مسعود و لمعنة بن شعيب فقالوا (قولوا) كلهم يؤخذ سنة ولا يعرف بهم مخالف ، استدل بقوله تعالى (الطلاق منهن و منهن) المعروف و سر ينج ، حسن ، و لا يجوز من اخذهم ، هو ان يمسها و حسن ان يسرحها بالاحسان .

في ان يفسح
لغيره
مطلأه

مسئله ١٢٦ فصح لعين له و لا يفسح و قد في الشافعي ، في انه خمسة و مائة هو ملاق

و دللتنا اجماع الفرقه و ائمة هم و ائمة هم ، في شئ منه يعبر ملاق

في ما لو
عنعت الزوجه
بالفسخ و
روحت به

مسئله ١٢٧ ار في له بعد عن فترة و حدة و حدة) عن ذلك فكان كذا قال لم يكن لها و قد ذلك حذر و لم يفسح فيه قولان في القديم مثل ما قبله و قال في الجديد لها الخيار .

دللتنا اجماع الفرقه ، بما في في دخت علي بصره فكان كالحدام و ليس لم ثبت له الحد ، بما في العقد و تنور حذر بعده يحتاج الى دليل

في مصدر
لزوجته
و عن عن
واحدة

مسئله ١٢٨ - كتاب له ا مع سودة في عن واحدة منهن و لم يفسح عن الثلث لم يكن له الحذر ، لا يصرف له الا حذر و لا الشافعي في حكم نفسه و يصرف له العدة و ثبت لها الخيار .

دللتنا اجماع الفرقه و ائمة هم ، لان ثبت الحذر لها يحتاج الى دليل

والعقد صحيح مجمع عنه ، لا دليل على ثبوت الخيار بعده

مسئلة ١٣٩٤ اذا رخص به بعد قضاء المدة وفي حلال المدة لم تكن له بعد ذلك خيار وللثقة في صد قولان احدهما مثل ما مضى وهو الاظهر عندهم والمذهب انه لا يسقط خيارها .

فيما يورث
لزوجته مائة
من المدة

دليلا عموم الاحبار التي وردت في سقوط خيارها اذا رخصت بالعتة وايضا فانبات الحار يحتاج الى دليل والاصل بقاء العقد وصحته

مسئلة ١٣٩٥ ان احصى في لاصته فقال استنها و (الاسرار) وكانت ثيب فانقور قوله مع يمينه عند مي حبيبه واصحابه في دفعي والثوري وقال لا يورثني يحلني سهمي ويكون بالقرب منهما امرأتان من راء المحبات ودا قصي و صره بدارته اليها وان كان الماء في فرجها فقد حاصبها وان لم تكن في فرجها ماء فما حاصبها وقال مالك هكذا الا انه قال يقتصر على امرأه واحدة وقد روى صحابته انه يؤمر لمرأته ان تحسب نفسها خلقة ودا وشي وان عبيد كره راسره انز الخلقة عن امه اصلها وان لم تكن عن امه لم يصب وهذا هو المعمول عنده

فيما لو
اختلف في
الاصح

دليلا اجماع المروء واحداهم وايضا لاصل بناء المكاح وما يوجب الا انه يحتاج الى دليل

مسئلة ١٣٩٦ ان برؤح بر حن فقال انه حضي ومسور او موحوء كان له خيار وللثقة في صد قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني لاحد له لانه متمكن من الايلاج وايضا لا بد ذلك لا يوجب الفسخ **دليلا** اجماع الفرقة واخبارهم

فيما وان
الزوج انه
حضي
مسور

مسئلة ١٣٩٧ الحنثي تغسر بالماء فمن ايهم خرج او لاحتم به فان كان خرج منهما فمن ايهما انقص احرا احكم به وبه قال الثقة الى ههنا فو قص قال انقص بعد ان يرجع الى القرعة ورجع الى عد (الاحلاع والمعمول) (و المعمول) على القرعة وعنده من بر اعى قلد البول و اكثر به صد قولان وان سويها في ذلك رجع اليه فالي ايهما حال طمعه حكم به وهو المعمول (و المعمول) عنه عندهم وقدره

فيما يفسر
به الحنثي
و يحكم به

عنه الرجوع إلى عقد الصلح وهو صنف فيه الشافعي وليس بشيئي
[دليل] إجماع يعرفه وحبهم وروى عن عيسى بن أبي السريته قال في
الذي له ما للرجل و ما للنساء يورث من حيث يورث

في عدم جواز
العزل إلا
بإذن

مسئله ١٤٣ العزل من لغيره لا يورث (أما من (أما من) عزل بغير رضاه
أثم و كان بمدة نصف عشر منه خمس عشرة دينار و الشافعي فيه قولان (أوحسان)
حديثه أنه محظور لا يجوز مثل ما قبله من أنه لا يورث بعده و لمذهبنا أن ذلك
مستحب وليس بمحظور

[دليلاً] إجماع يعرفه وحبهم و يعرفه لا يورث

فيما لو
زوج انصر
بما هو ولد
له

مسئله ١٤٤ الزوج له نصف ماله و نصف ولده إذا كان حراً و قال الشافعي
يكون الزوج عرساً و لوله على زوجي حديثه ما من حرة و في توحيقه و الآخر
ما من رقاً و في قولنا أن من عرس و فيه و قولاً لا حد
[دليل] إجماع يعرفه وحبهم و يعرفه أن الحرية و الرق ما يحتاج
إلى دلالة شرعية

فيما لو قدم
زوج العاتق
و انكر لنوك
و الطلاق

مسئله ١٤٥ و عتق الزوج عن ماله و قدمه من قبلها و نصفها
صالحاً و مات منه و كرهها و أنه في سبب النكاح عليها و ب يصدقها العا
يصدقها بها عنه فعتق ذلك و عقد نكاح و ضمن رسول الله في ثم قدم الزوج
فانكر الطلاق و انكر لنوك و لم يورث قوله و النكاح الأول بحله و الذي لم يعقد
و لا يلزم و كان سبباً من سببها و أنه في أنه خضع و الشافعي على ما حكاه أساحي
عنه و قال في الأملاء على النوك نصف المسمى و في ماله و في ماله و في ماله و في ماله
[دليل] أن النكاح الأول و الثاني و الثالث و الرابع و الخامس و السادس و السابع
عقد فاصد في سببه و أصل رة الذهب و شعبها يحتاج إلى دليل

تم كتاب النكاح

ذكره سنة في كتابه في الأجزاء سبباً من سببها و فيه كما هو شأنه

حج طهطاوي

كتاب الصداق

بسم الله الرحمن الرحيم

مسئله ١ او عقد على مهر فاسد مثل العمر و خمرير و الميتة و ما شبهه
فقد لمهر و سم نفسه الكاخ و و حله مهر لثمن و يدر جمع الفقهاء الاما لث الكا
فال عمه (عده) و و ان لث احد يفت مثله فاسد . لاخرى نفسه الكاخ و يدر قوم
من اصحابنا .

في صحه
عقد الكا
لو كان المهر
فاسداً

أدلتنا ان ذكر لمهر اس من شرط صحته العقد فإذا ذكر ما هو فاسد
لم يثرا كثر من ان لم يذكره اصلاً . لا فلا يؤثر في صحة العقد و ايضا قوله
عنه لسلام لانكاح الاولى مرشد و شهدى عد فبده لعد الاولى و شهدى و منه
بهم وهذا كاخ قد عقد بهم فوحد ان يكون و يضا فيهم عقدا يصح ان
يعود كل واحد منهما عن صاحبه الا ترى انه لو عقد بغير مهر صح لانكاح الاخرى
و اذا ثبت بعد ذلك بمهر صح انما قد كاد عقدين ففسد أحدهما لا يوجب فساد
الأخرى الا بدليل .

مسئله ٢ لصادق ما تر اسما عليه ما يصح ان يكون ثمن لمبيع (البيع او
احرة لكراء) و احرة لمعترى فيما لا كان و كثير أ و يدر في الصحة عمر
من الحقد و اس عدى و هي النعير سعدى لمصب و الحسن مصرى و في الفقهاء
وسعه و الأورد على والثوى و الشافعى و احمد و اسحق و قال مالك فسد باق ما يجب
فيه الفصح وهو ثلاثة داهم و قد ابو حنيفة و احمد و يدر عشرة داهم و قد عقد
الكاخ و قد من عشرة صحت التسمية و كمنب العشرة عشرة و يكون كانه عقد
بعشرة و هذه التسمية يجمع من و حوت مهر المثل و يدر سقط المسمى و يجب

في ان الصادق
ما مر صا
عليه ولم يكن
فاسداً

١ ث أربعة تمنح في هذا الموضع ولعن التسمية مذكورة هنا الا في واحدة منها

مهر المشر و هو القديس على قولهم و قال ان شر منة افند حمسه دراهم وقال النعمي
افند اربعون درهماً و قد سعيد بن جبير افند خمسون درهماً

دليلنا اجماع الفرقه و احدهم و ايضا قوله تعالى و من طمعتوهن من
قبل ان تصوهن فقد فرستم لهن فرصه فبعث ما فرستم ففعلن لها بالطلاق
قبل الدخول نصف المسمى و لم ينعقد النكاح من انكسره عندهم اذا كان فرض لها
حصه و حب ظني به هو خلاف نقل ان وى ان عمر بن السبي مرسه في ادم العلائق
قد رسوا الله مرسه و ما العلائق فقال مراضى (بر صوا) (ترامب) (عليه) بدالا
هلون و قد تر اصول بداهم و درهمين و قد اختلفوا من مستحق بداهم فقد استحق و
عندهم ان من استحل بداهم (بدرهمين) افتد استحق بغيره و وى يوسف الحنطري
ان السبي مرسه قال لا حاص على مرء ان يصدق مرء قليلا كان او كثيرا اذا كان
اشهد (اشهدوا) و تراصوا و ايضا قال السبي مرسه روح المرأة على تعميماته من
كتاب الله بعد ان طلب حاص من حديد فتم بقدر علمه و ذلك يدل على ما قدمناه

في جوار
كون مدفع
الحرم مهرا

مستند ٣ يجوز ان يكون مدفع بحر مهر من تعميماته (فران) او شعر
مدفع او ماء او حياصة ثوب و غير ذلك مما له اجزاء و استثنى اصحابنا من جمله ذلك
الاجزاء و قالوا لا يجوز (ذلك) لانه كان يحتسب ابداناً، موصى ^{للمهر} و به قال
الشافعي و لم يستثن الا حياء بل اجزائها و قد اوجبه و صحاحه لا يجوز ان يكون
مدفع لحرصداً فاحل سواء كانت فعينهم (بمعدن) (فعلا) او غيره لان عندهم لا يجوز
المهر الا ان يكون مالا ما يوجب تسليم المهر من سكنى و دوا و خدمه عند حبه
فما مالا يكون مثل فلا يجوز

[دليلنا] اجماع الفرقه و احدهم و ايضا وى سعيد الساعدي ان امرأته
السبي ^{السبي} و قالت يا رسول الله اني قد وهنت نفسي لك فقامت فقاما طوطوا فاصبر رجل و قال
يا رسول الله ^{السبي} و رويها ان لم يكن لك فيها حاصه و قد رسول الله ^{السبي} من عندك
من شئني صدقها اياه فقال ما عندي لا و روى هذا فقر السبي ^{السبي} ان اعطينها اياه
حلت و لا اراد لك في نفسي شئاً فقد ما احدث شئاً فقال النفس و لو حتماً من حديد

والتمس فم يجد شيئاً فقال له رسول الله ﷺ هل جفت (عندك) من القرآن شيء ؟
 نعم سورة كذا وسورة كذا وسورة كذا فقال له رسول الله ﷺ قد روي عنك
 ما جفت من القرآن و طاهره به جعل (القرآن الذي) الذي معه من القرآن
 صداقاً وهذا لا يمكن فقد كنت ابنه ابنه جعل لصداق بعيمها الله و روي عطا عن
 أبي هريرة أن النبي ﷺ قال (الرجل) ما يحفظ من القرآن قر سورة لقراء
 والتي تليها فل يقيم (أما) فم يعلمها ، وعلمك عشر من آية هي امر ثلث

مسألة ٤ إذا صدقك تعلم سورة ونصف فلم تتخذ لها شيء جعلتها من
 غيره ولحام واحد و كذا كذا ان صدقها عند فهمه قد القص ذلك واحد كان
 لها مثل (نزل) السداق وهو آخره مثل تعلم السورة وقسمه بعد و يدور الشافعي
 في تقديم وقال في الحديث به سقط للمسمى و يجب له مهر المثل
 [دلتنا] ان يحب مهر المثل يحتاج الى ذلك لان الذي وحب لها بالعقد
 شيء بعينه فاذا تعذر كان لها أجرته اوقيمته .

فيما لو
 صدقها
 ثلث قبل
 نفسه

مسألة ٥ إذا صدقها تعلم سورة ثم تنكح من الدخول بها وقبل تعليمها
 حازله (تقريباً) ان ينكح النصف الذي ستر عنه ولف معنى فيه وجهان (قولان)
 احدهما من دفعه والى الذي ليس له ذلك لانه لا يؤمن من الاصل بها
 [دلتنا] ان الذي نكحها واستقر نعم نصف مسمى و يحب غير ذلك يحتاج
 الى دليل ولا يؤدي الى الاقتسب بها لانه لا ينكحها الا من ورى و حجاب و كلام لساء
 من وراء الحجاب ليس بمحظور بالاخلاق

فيما لو طهرها
 قبل الدخول
 استقر عنه
 نصف المهر

مسألة ٦ إذا صدقها صداقاً ملكته بالعقد و كان من صمته ان تلف قبل
 القص ومن صمته ان تلف بعد القص من دحل بها استقر ان طمعه قبل الدخول
 بها رجع نصف المهر لمعين (المعين دون مسمى) دون مصادقه به قد ابو حنيفة
 واصحابه و الشافعي و قال مالك ابن نملة ملكة ملكة بالعقد طمعه فيكون الصدق
 سميها نصف فان قصته كان لها نصفه بالقص (بالملك) و لآخر امته في يدها لروحها
 فان حدث من عثر فربط هبت منها من طمعه قبل الدخول كان له احد النصف لانه

فيما لو صدقها
 و تلف و طمعه
 قبل الدخول

ملکہ لم یزل عمہ ،

[دليل] قوله تعالى **وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ صُفْهًا مِّمَّنْ خَلَقَ** ، وقوله **دَلَالٌ** من وجهين أحدهما أنه صاف بصفات السوء والظاهر أنه ليس . ثم يقرئ بين قبل الدخول و بعده والذي أراد مر ما تاتى من ذلك كذا ثبت أن لكل لهن وأيضاً حجاج لفرقة بينهم وهو . فلا خلاف بينهم أنه إذا صدقها عما ثم طلقها قبل أن يدخل بها فصل عليه السلام أن كان أصدقها وهي حرام عنده فيه نكحها وبضعها ولدت وإن أسدقها حائلاً ثم حبس عنها لم تكن له من ولده شئ وهذا يدل على أنها (قد) ملكته بالمقدور دون الدخول .

في عدم جوار
امر في المرفق
في المرفق
في المرفق

مسئله ٧ : ليس للمراء التصرف في الصداق قبل انقضاء وندور جميع الفقهاء
وقال بعضهم لها ذلك .

[دلیلاً] ر حو ر تصرف قید بعد لقصد مجمع علیہ ولا دلیل علی حو ر
 تصرف قید قبل لقصد و روی عن المسی ^{یخرج} مد بھی عن بیع مدلم بقصد وقد
 روی ذلک اصحابنا ولم یحصل .

في يد
الصدّيق المحسن
قديس القديس

مسئله ٨ وا اصدقها شئاً بعد ثلثين و ائتمن و الهمة فثلث من القصد
سقط حقها من عس الصدق و المكاح بحاله بالاحلاف و بحالها مثله ان بان له مثل
وان لم يكن له مثل قيمته و لث في فيه قولان (و حبان) احدهما مثل ما قلناه فله
في الصدم وهو اختيار الاسعدي و قد قال ابو حنيفة (و حبان) و حبان المر بي قوله
في الحديث ان لها مهر مثله و علمه اكثر صحبه

ودليله [ان كل عين وح (يحب) تسليمها الى مالكها فوانته ولم يسقط
سبب لاستحقاق لمالكها (هلاكها) وح الرجوع الى بدلها كالعص والقرص
والعارية عند من صمها - لان احب مهر المنذر يحتاج لى (شرع) دليل ولا
دليل عليه .

وما لو
اسدقها عبداً
محببوا لا

مسئله ۹ را اصدفتب عدأ مجهولاً او دارأ مجهوله روی اصحاب ان لها دارأ وسطاً (و کدکث) او عدأ وسطاً و قال الشافعی یبطل المسمى و یحب لها

الآن حرمنا أنفسنا في صمات لأن قواها في القديم من مقلده وقال في
لحد من لأسمعوا وهدمه لو له شيء، صلاي لعقد .

[دليل] جماع الفرق و حشاهم و أيضاً قد لم قبل السكاح لولده مع عمه
و عمه و عمه يروم يصادق بعد السكاح علم من حيث العرف و العدة اندرج
على ان يضمن فقام العرف في هذا بمنزلة تعلقه .

مسئله ۱۴ د تړون الموان عمده لاس ته وسره پور اړي ولیدلای
 الشکاح دطالایا حاکم د اړیکې په لاس ته رسیده المهر و لاس ته رسیده قولای اصحهما
 عمده هم منل شویده وپای په لاس ته رسیده مهر لاس ته رسیده

والله اعلم | ن لا بد من هذه الفرض على صاحبها من قبله فمعية قد لا

مسئله ۹۵ لمعوضه و معسر روحیه فی الشیء فی الدخول بهی فالامهر
 الی ابن سبک لای المئنه و لا (اور علی و حاد من من سبک و ابو حسیه و معزیه
 و الشافعی و فی ما اب لا مهر لای یستحب فی معسر مستحب و یقال لیث
 بن سعد و ابن ابی لیلی .

دلتا قوله تعالى " يا ايها الذين آمنوا " راجعاً إليهم المؤمنين ثم طلقهم
من قبل بـ بمسوه من لسان علي من عبده بعدد به، فمتوهن وسرخوه من سر اخ
حيلاً " وهذا امر يقتضي لوجوب " ان عذر جد تعالى " لا حرج عليكم ان تطلقتم
المساء فادام بمسوه من او تفرصوا " اي من عبده متوهن من الموسع قدره وعلى المقتر
قدره متعاً " المعروف حقاً علي المحسن " وفيه اهتداء ان الله ولد اوليها قوله تعالى
ومتوهن وهذا من يقتضي لوجوب " ان يضيض " الموسع الموسر " المقتر
المعسر " فله لم تكن واحده لما قدر بينهما كصنفه المظلع لا فصل بينهما الثالث
قوله تعالى حقاً علي المحسن " وقوله علي من حرمه في لوجوب ثبت اني واحده
وعليه اجماع الصحابة وفي ذلك عن علي عليه السلام وعمر ولا مخالف
لهم وفي (قوله) تعالى " وللمطهرين متاع " المعروف حقاً علي المعين " فصادف المتع
اليهم ثبت في حقه لغيره في حق علي " فظاهر ذلك يقتضي لوجوب

في مهر المتعة
ومهر المتعة
المتعة

مسئله ١٦ المتعة على المهر حادثة على الاوسط ثوب او متعة وعلى الفقير حرام ومهر المتعة في الشافعي المستحب من ذلك حادثة فان لم يقدر فمقبعة وان لم يقدر فثمنون درهماً ولو حب قد عارضه الاقدم ومن صحابه من قال انقضي ما يقع عنه الاسم ولو كان قسراً ولا في صهر فها الاعتناء بالاعتناء واليبر بالرجل ووجهه وانما في قوله لو كان حادثة من مذهبنا والآخر الاعتناء بالاعتناء وبسبب هذا حملها لا بد من مهر متعة وذلك معسر من وفاء بوجوبه قد لمتعة ثلاثه انواع دوع وحب و متعة تمام ثمانية فان كان نصف مهر متعة اقل من ذلك بقسط منه ما شاء ما لم يبلغ بالمقصود من حصة داهم

الذي قوله تعالى: ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره فاعمر حال الرجل دون المرأة في نصيبه هذا كراهه فقال له السيد حباص العرفه واحده درهم وربع عن ابن عباس اذ قال: ليس لمتعة حرام: اقدم ثمنون درهماً في لمتعة درهم ولو كرهه حرام

مسئله ١٧ معوضة النصف اذا فرض لها مهر المهر بعد العقد وان اتفق على قدر المهر مع عاقبتها بعد مهر النصف او رفق الى الحد لم يفرض لها المهر كان المسمى بالعقد بمنزلة اطفاله بعد في دحل به او مدت ستين ليلة وان طلقها قبل الدخول سقط نصفه لها نصفه ولا متعة عليه وقد قال الشافعي: في اوجبه اذا فرض لها فبعضها قبل الدخول سقط المهر ومن كانه مفروض لها في احدث احب لها المتعة كما لو طلقها قبل الفرض

في مهر
الذي يفرض
بعد العقد
للمعوضة

الذي قوله تعالى: وان صنتموهن من قبل ان يمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم بمهر المهر لان المهر كان واحداً لها قبل نكاحه وبالنكاح ما حب لها شيء فيما في نصف ما فرضتم نفسها (دا) يعود الى زوج نصف ما فرض ما عدا ذلك على اني حبيبة لانه قال: يعود اليك كذا في قالوا قوله فنصف ما فرضتم معناه فنصف ما سميتم بالعقد (دا) لحوال ان المسمى عندكم على ما قاله الرائي الراوي ان يسقط كله بالنكاح في الدخول وانما يجب نصف مثله

وهو نصف ذلك المسمى فلا وهذا العهد) بخلاف من لا يده فإن الله تعالى قال نصف العرس لأبى نصفه على أن لا يده راعى من بعد العقد شبه منه بالمسمى حين العقد وأيضاً بحسن لأنه على العموم قد فرغ من حال العقد من مفرس بعده ولا تنافي بينهم وبين من عمران المسمى بني في دو العلائق قبل رسول الله وما العلائق قاله مدبراً فيما حتى عليه الأهلون وذلك عدم على كذا حال.

فيما روي
عن الزوجين
قبل العرس
والنكاح

مسئله ١٨ إذا مات أحد من قبل العرس وقد نكحوا فلا مهر لها وبه قال في الصحاح عن عبد الله بن مسعود في النكاح والسلام من عسى و قد روي وبه قال ربيعة ومالك ولا أعني وأهل الشام وهو حد قول الشافعي والموت الآخر لها مهر منها وبه قال ابن مسعود وهو لا يوفد وإن سره من من يلقى ولو يروى في حقيقته واستحسانه وحمد وسحق

أدلياً أن الأصل أنه الدماء سبعة بذلك يحتاج إلى دليل

في عدم
دخول مهر
المهر

مسئله ١٩ لا يجب للعقد مهر أصلاً وبه قال الشافعي وهو أبو حنيفة يجب بالعقد مهر المهر

أدلياً ما روي في المسند الأول من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم روي أنه أتى عبد الله بن مسعود في رجل تزوج امرأة فماتت عنها ولم يهرس لها وفي بعضه قال في حقه بعد شهر وقال عز وجل في قول فيها من لها صداق كصداق سألها لو كس فيه لا تشقص ولها المرات وعندها لعمري قال بن مسعود والله وإن يكن حصاً فمضى ومن تشق الله رسول الله صلى الله عليه وسلم (بأن) ثلث فقدم البدل من من اشجع فيهم (أراح بن) وأبو سنان فقالوا يا ابن مسعود نحن شهداء رسول الله صلى الله عليه وسلم في نكاح (أراح بن) (أشق) (أو سواك) تزوجها (أرحها) هلال بن مره لا شحني كما قصت قال فخرج عبد الله بن مسعود فراحاً شديداً حتى وفق قصائده فبدا رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا حسرواً حد لا يجب عند العمل عليه لأنه لم يروى من روى في طريق (يعرف) عدله رواه (رواية) وما هذا صورته لا يجب لعمله وقد احتج عند نحوه أحدها أنه مضطرب السند فيه روي

فقد قدم رخص من شجع برزوي قدم من الشجع و روي قدم معن بن ساد و مودة
 بن سنان و تارة ابو لميح و تارة ابو الجرح و هذا لا يضر ان يدل على صحة روي كبر
 الواقدي في كتاب خطاء حديث فقال في هذا الحديث في اهل المدينة فلم يعرفه
 احد من اهل العلم به فثبت ان هذا الحديث لم يروى عنهم من اهل المدينة على انه
 يثبت ان يكون من روي عنهم اقول في بعضها بعضا احتج به و هي تصدقه و المار
 في نسخة في كتابات معن لا يثبت بها فثبت ان هذا الحديث لم يروى عن اهل المدينة
 و لا يثبت من لم يروى عن روي الحديث في نسخة من عن معن بن ساد و روي عن
 بن مسعود و عن ابي ابي و عن ابي ابي و روي عن ابي ابي و روي عن ابي ابي
 مسئله ٢٠ ان يروي عن معن (ا) ما روي عن معن مع الجرح و معن مع
 لم يروى عن معن و لم يروى عن معن و لم يروى عن معن و لم يروى عن معن
 و روي في الام لا يثبت

١٠٠٠

[illegible][illegible][illegible]

الحسين بن علي
عليه السلام
عليه السلام
عليه السلام

دليلب | اجماع الفرقه و حقه هم و ايضا قد انتقت المسئله الاولى تحت هذه
 لان احد لا يعرفونهم

مسئله ٢٣ حكم الصغير في لسان المهر . انتهى بحبر علي بن كاج و وجوبها
ولها لدى له الاحبار معوضه لصنع حكم اتى له اذن في رد المهر مهر العنا
نفس العقد وقال الشافعي هيها يجب مهر المثل بنفس العقد .
[دليلنا] قوله تعالى (لا جناح عليكم ان طعنتم النساء ما لم تكونوا تنقضوا
لهن فريضته) ولم ينقل وايضا الاصل برأيه الدمه

مسئله ٢٤ : مهر العتل في الموضع الذي يجب بمهر نساء هم من امه واحتم
وعمتها وحالتها غير ذلك و لا يجوز بذلك خمس ما دونهم في رد عليا للمهر المثل
قتصر على خمس ما دونها في مهر نساء عمتها و من امه و نساء اخيه و
نساء بنتها و نساء عمتها اخوتها و نساء اخوة و عمتها و نساء اخوات
و نساء اعمام الاب و عمتها هذا رد . قال ما ازل اعترض بمسألة مداه و لا ابو حنيفة بمهر
نساء اهلها من العتبات و غيرهم من اخيه . في ان ذلك اهدأ مذهب بن ابي
لباب و ان مذهب بن حنيفة مذهب المذهب .
[دليلنا] اجماع الفرقة واختارهم .

مسئله ٢٥ اذا ختف و خال في رد المهر من ان يقول لروح بروحك
بالله قلت نالقي وفي حسن أمير قضا . بر . ختف من رهم و قالت بالمدد
و لقوا قور الروح سواء كان قبل لدخول له بعده . بقول المجع و بن شريمه و ان
ابن ابي ليلى و قال ابو حنيفة و الشافعي . التو بن شجاعان و يجب مهر خن و ذهب مالك
الى ان كان الاختلاف بعد الدخول و لقوا قور الروح كم قضاء لانه عدم وان
كان قبل لدخول تحالف كف في الشافعي الا بعد قضا اذا تحالف بظا للمكاح بناء على
اصبه في ان المهر را فصد نص للمكاح
[دليلنا] اجماع الفرقة و احدا هم و ايضا في لسان عبد السلام البينة على
المدة على و لمين على المدعي عنه . هذه هي المدد عند . هو المصارف في حبر ان يكون السيد
عليها و اليمن عنه

مسئله ٢٦ رد تحالف فسد المهر عند هم و وجب له مهر لعتل على كذا عند

في فساد المهر
من تحالف

جميع أصحاب الشافعي إلا أن حيرى فيه قال إن كان ما دعت المرأة قدر مهر منبها
أو أكثر وجب لها مهر المهر . وكان ما دعيه من مهر العتق أمثل أمثل أن ادعت ألقا
ومهر منبها القان فيه لا يجب عليه إلا ألف لاني لا تدعى زيادة عتيه فلا يعصى ما لا
تدعيه وانفقوا كلهم على أنه إذا عريان مهرها القان ومهر منبها القان لا يرمه
أكثر من ألف وقال أبو حنيفة ومحمدان كان مهر منبها مثل ما قال الروح و قال فيها
مهر منبها وإن كان مهر منبها ما دعيه أو أكثر في مهر منبها ما دعيه وإن كان
مهر منبها فوق ما قال الروح ما دعيه مهر منبها وهذا التفصيل قد سقط
عندنا بسببه في أمثله الأولى (لهذا) متى على اختلاف

في اختلاف
الروحان
في نفس
المهر

مسئلة ٢٧ إذا اختلف الروحان في نفس المهر فقال الروح قد اقتضت المهر
وقالت المدعية والقول قولها سواء كان قبل الرق أو بعده قبل الدخول به أو بعده
وبه قال سعيد بن حير والشعبي وأكثر أهل الكوفة ابن شريمه وابن أبي ليلى وأبو حنيفة
وأصحابه والشافعي وذهب مالك إلى أنه إذا كان بعد لدخول فانقور قوله وإن كان قبل
الدخول والقول قولها وذهب لعمريه لسعد إلى أنه إذا كان بعد الرق والقول قوله
وإن كان قبله والقول قولها قال ابن حنبل الأسير يمي يروى من بحالي عن هؤلاء أنه
إذا يكون القول قوله في بعد الذي حرب لعمريه بتقديمه في هو ولا
اعرف هذا التفصيل عن مالك .

ردليل [إجماع العرفه واحداهم و بعد عوا التي ^{تسمى} السنة على المدعي
واليمين على المدعي عليه الروح قد عرف بالمهر و ادعى أنه قد قبض فعليه المهر
والأفعليها اليمين

مسئلة ٢٨ إذا كان مهرها ألف (أو) عطاها ألف واحتلفا فقالت قلت لي حدى
هذه هدية (أو) قالت هي وقول قلت حدى بها مهر والقول قول الروح إن كان
قال أبو حنيفة وأصحابه والشافعي وقال مالك إن كان لمقبوض ما حرت العدد بهدية
مثله كالمقنعة والحام وحدها والقول قولها به هدية ولا والقول قوله كفاها
[دللنا أنها قد انفقا الألف مثل الروح واحتلف في صحة (وصف) انتقاله

في اختلاف
الروحان في
عوا المهر

الي بعدها فوجب ان يكون لقول قول المالك . على من دعي فبطلت له مهرها اليه
سبب البينة

مسئله ٣٩ النكاح المأخوذ الرشدة نحو لا يبيح ان يقصر مهرها بعين مهرها
ما لم تمسك عن ذلك وبه قد يوجبها وهو قول بعض الجراحين من اصحابنا لما عني
وقال اكثر اصحابه ليس له ذلك الا يادنها

[دليل] جماع العرقه على ان لدا ان يقصر عن المهر وعن له لقوله لدا لدا
والفهم و نحن بدل على ذلك فيما بعد و ان الذي منه تعدد النكاح هو الالات دون
الزوج .

مسئله ٤٠ اذا تزوج مرة ودخل بها ثم حالها فلها حب نكاحي في عديها قال
في و امهرها مهرها ان دخل بها ستقر المهر . و سبقي في نكاحي ثبت نصف المهر
وسقط نصفه و به في الشافعي و في يوجبها لا سقط شيء لها المهر كذا
و به في قوله نصف ما ورثته هذا ملاق قبل المني و انما في الاصل و ائدة
الدعة و من احب جميع المهر فبطلت الدالة

مسئله ٤١ و صدق على ان لا يبيح لقول النكاح صحيح بالاحلاف و ما - ماء
لها حب عيشه لواء به و هو الحب . و ما ساء لبي . قال الشافعي لمهر و صدق و له
مهر المنة هذه نفقة المرسى من الام و قال على لقد تم ان الوا صدقها بعد على ان لا يبيح
له و لا مهر لقول كان له لدا و حقة و ينفق ماله

[دليل] جماع العرقه و احبهم و قد ذكرها في الكتاب لكسر
مسئله ٤٢ او الصدق لقول و شرطه بالاساقفة و لا يشرع عيشه . لا يشرع
عليها كان النكاح و صدق صحيح و الشرط باطلا و قال الشافعي المهر فاسد . و حب
مهر المنة فاما النكاح فصح

[دليل] اجماع العرقه و حاربهم و بقاء و في عن ابي مريم اذ قال
افواهم يشترطون (بشرطون) شرها لست في كتاب الله كل شرط ليس في كتاب الله
بغاي فهو باطل و لم يقل الصدق باطل

مسئله ٢٣ . و صدقه دارا و شرطا و شرط في انصد في ثلثه دم شرط لحد
صح الصداق و لشرط معاً و الكاخ صحيح ، لثا في في صحة الكاخ قولان أحدهما
ينظر و الثاني يصح فاد قال يصح (صحيح) أحد في الصداق ثلثه أو أحد أحده يصح
المهر و الشرط معاً كق قساة و الثاني بطلان معاً ، الثالث ينظر لشرط دون
الصداق

فيما لو اشترط
الخير في
أحد

دليلاً قوله **عليه السلام** المؤمنون صد شرهم ، لأن هذا شرط لا يحلف لكتاب
والسنة فيجب أن يكون صحيحاً.

مسئله ٢٤ لدى يده عقدة الكاخ صد هو لولي الذي هو الأب أو أحد
ونه قال ابن عباس و الحسن البصري و بعضه عدلث و أحمد بن حنبل و هو قول لثا في
في القديم لأن عدلث له أن يعفو عن نفسه و ليس له أن يعفو عن خمسة و قول في الجديد
هو الروح ، و في أدوية أدلت عن علي عليه السلام و حمير بن مظلم و سعيد
بن حمير و سعيد بن المسيب ، شرح و مع هذه ، لثا في و المعنى ، الأب راعى و أهل
الوقوف سفيان الثوري و ابن أبي ليلى و به لثا في أحسنه و أصحاه

في أن الذي
بده عقدة
الكاخ هو
الولي

[دليل] إجماع لفرقة و حنا هم و بده قوله تعالى «و من لم يضمنوه من قبل
أن تمسوهن» التي قوله «و يعفو لدى يده عقدة الكاخ» و فيها أدلة و لثا في افتتح
لأيه محاسناً (فجذب) لروح يحفظ أمو جهده ثم عدلث عنه أي التمسبه قصر
«فصعب ف فرستم إلا أن يعفون» و يعفو لدى يده عقدة الكاخ ، و العصب متى
عدلثه عن الموا جهة إلى الكسرة فالصهر انه أشي عن غير من جهده لثا في العصب و لا
ولو كان المراد به لروح أم عدلثه عن الموا جهة الثاني اندي لأن يعفون يعني
لروحته عن نفسها ثم عطف على هذا فقيل «و يعفو لدى يده عقدة الكاخ» فكان حملته
على الولي أو لثا في أنه عطف عفو صعب أمداق من الولي على عفو نفسه من الروح فكان
عطف عفو على عفو تقدم أهلي من عصب عفو لا على عفو تقدمه لثا في قوله تعالى
أو يعفو الذي يده عقدة الكاخ فاد حمصاه على لولي حمص الكلام على طهره
من عراضه و إن لولي أن يعفو بدهن ن يعفو بعد الطلاق و قبل الدخول و الروح

لا يملك بعد الصلوة ، ثم كان يمد يده فيفتقر إلى صمد ، ثم مع ان الله تعالى ذكر
اعقوب في لا يد في ثلثة موضعين ، لان دعوتهم ان يعقوب الذي يمدده عقد السكاج و ان
تعموا قرب لسموي فمن قال الذي يمدده عقد السكاج لولي حمر كبر عفو عني وثمة
و اذا قضا هو الروح حمر عفو من عني وثمة واحد على ما معنى فكان حمل كل عفو
على فائدة أولى من حمل عفو من على فائدة

فيما لو وهبته
مهرها وطلقها
قبل الدخول

مسئلة ٣٥ اذا سدت في صدق ثم وهنت له ثم سدت في الدخول فمدن مرجع
عليه نصفه و لثا في فيه قولان قال في القديم لا مرجع وهو حجب لمرسي وقول
الشافعي وهو حسن ، قال في الجديد وهو صحيح القول عندهم او اساء وهنت له عدان
فصدته ، قال لقض ابن ابي حنيفة ان كان ذات بعد القسح حج عليه
بالنصف وان كان قضا القسح لم يرجع عليه شيء

دليلها حرماء لفرقة و حارهم وقدر كره في النكاح بالسر

في يومه
نكاح مهر
وطلق قبل
الدخول

مسئلة ٣٦ اذا سدت في صدق ثم وهنت له ثم سدت في الدخول فمدن مرجع
عليه نصف الممد الذي وهنت له لثا في فيه قولان او اساء لا مرجع شيء و قد
قال ابو حنيفة والثاني مرجع نصف الموجود وهو مرجع بعد ذلك قال ابو يوسف و
محمد و ثلث مرجع بالنصف عني ما اكمل فده

دليلها ان الذي استحقته من بعد صدق في وهنت له فقد صدقته في المطلق
وجب عليها ان ترد ما اخذته

في
زوج او
من
غيره

مسئلة ٣٧ و روح لآل او العمد من له حبر على نكاح من لكر الصغيرة
او الصغيرة مهر دون مهر المثل ثلث المسمى ولا يحد مهر المثل و قد قال ابو حنيفة
وقال لثا في يطار المسمى و يجب مهر المثل

دليلها ان المسمى لا خلاف انه احب عليه من وحب مهر المثل فعليه الدلالة
وايضاً قوله تعالى وان خلقتهم من فطين تمسوهن وقد يرسن لهن في نصف نصف
ما يرسن ، لم يقص من ان يكون دون مهر المثل ومثله وقوله فوجب حمل على

كذا في نسخ المسمى بعد النكاح في سائر الاطراف

عمومده وايضا روى ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قد اقر (فصل) وما العلق
قر (فقد) ما را اوصوا في عيلة الاهل وهد قد تراعى الاهل عند فوجها
لا نؤ (دي) اذ واغيره وايضا فقد عمن ان النبي صلى الله عليه وسلم قد
ان مهر مثل نس (امة) النبي صلى الله عليه وسلم لا يكون هذا القدر فلو لان الولي اذ عه
على اذ من مهر المثل صح ولزم المسمى لعالم سوا لله صلى الله عليه وسلم

مسئلة ٣٨ اذ رحت لها مهر المثل في ربه عمن ان كانت عالمه مقدارها صح
و كندل صان المجهول لا يصح وبه في الشافعي وفي ابو حنيفة فقال المجهول
والا عن المجهول بعد عن

في حكم
ر والره
مهر منها

دليل ان صحه المجهول (اذا) يحتاج الى دلالة والاصل بقاء الحق في
الدمه واسماه يحتاج الى دلالة

مسئلة ٣٩ اذ سمى الصديق دحر به في ان بعضها شاتم يان لها بعد
ذلك لا تمنع من تسليم نفسها حتى تستوفي بد لها المقابلة بالمهر وبعد عنها سلم
بعضه وبه قول الشافعي وفي ابو حنيفة لها ان تمنع حتى نقص لان المهر في مقابلة
كل وطى في النكاح

في عدم حوا
امت
يعطها المهر
بعد الدحو

دليل ان الصديق (حقه) مستحقه والمهر حق عليه ليس د كان بحقه حق
حان ان تمنع حقه لان حوا ر ذلك يحتاج الى دلالة

مسئلة ٤٠ اذ اصدقها الفأ ثم خالفها على خمس مائة منها قبل الدحو بها
وبه ينفقه عنه جميع المهر وقال الشافعي اذ اصدقها ست مائة (العه) لها على شئ
منه فمدني فعليه بمعه وظاهر هذا ان له من الالف مائتين وخمسين واحتجاجه
على ثلث طرق فقال ابو اسحق معناه مثل ما قبله انه يصير المهر كله له وقال بن

فيما لو خالفها
عنسى
مهره
الدحو

انه اذ له به دحر حد له من الالف وخمسين وهو ظاهره حد له من
الالف مائة وخمسين فهو صحيح لاحتج على حد له من الالف مائة وخمسين من امر المهر
م حكمه في الخمس ماء بياقية وهو تحكم اوتزله على الهة وقال بهذا على قوله فيها له
صف الموجود وهو الربع وهو نصف مشد على صولهم في طحاوي في حردي

خير من معناه بغيره لعلهم يمدحون وحسين ويسقط عن الزوج هاتان وحسنون و
بني بعهدها خمس مائة يسقط عنه نصفها : يعني عليه نصفها وفي اصحابه من قرر الفقه
على ما قاله ابن خيران وخالفه في التعليل

[دليل] انه اذا صدق له الفقه فله نصفها كلفه خالفه والجمع لا يكون
عنده الاطلاق فيكون قد طهرها في الدخول فراجع عليه نصف المسمى بالطلاق
و يستقر لها النصف وقد استفتت بالجمع فعم سبق لها شيء من المسمى على ما قلناه

فمن دعي
في النكاح
والمسمى الاصل

مسئلة ٤١ من طهرت برئته فصدقه وفعلى ذلك انه سر محرم البول ومدخل
له كرمه حدك فان كان قد سب سبب لم ينفذ فدايت حبه وعينه مهره وديته
كاملة به فان كان بعد سبب سبب لم ينفذ سبب شيء غير لمهره اذا كان في عقد صحيح
او عقد شبهه وان كان مكرها له فله مهره وديته على كل حال ولا مهر له وسواء
كان له مهر مستمكا ومسترسلا او قال الشافعي سبب مهره وديته ولم يقصر من قبل
تبع سبب بعهده وقال ابو حنيفة ان فعلى به حنة فلا يوجب عنه بالاقصاء شيء و
ما كان احب به غيرت من كان لوطي في نكاح فله مهره فان كان المهر مسترسلا فله
مهر منتهى وله مهره وان كان مستمكا فله المهر بثلث لانه كالجائفة وان
في استارته مرة على هذا فلا مهر له : لانه على ما فصلناه وفي ما كان عليه
خدمته والطلاق في المصنف في كتاب ابدان و هيئنا ما يختص الزوجية (جدة).

دليل اجماع الفقه فيهم لا ينفذون في ذلك وطريقة الاحتياط لمراعاة
الدمه تقتضيه

وفي الميراث
ان يدخوله
لوطيها بعد
ان خلاها

مسئلة ٤٢ اذا طلقها بعد نكاحها وقبل ان يمتهن حنفى الناس فيه على ثلثه
من ذهب وذهب ما يقع الى نكاحه هذه الحنوية وعدمه سواء (ويراجع عبد الله)
نصف الصداق ولا عده عنده وهو الظاهر من روايت صحاحه وروى في الصحاح ابن
عمران وابن مسعود وفي التاميين الشافعي وابن سيرين وفي الفقهاء الشافعي وابو ثور
ورهب ما يقع الى النكاح كالنكاح يستقر به المسمى ونحوه عليه العده وروى في
قوم من اصحابنا وروى في ذلك (ارلث في) حذر من طريق اصحابنا وروى ذلك عن

عني عليه الصلوة والسلام . يدعي عمر بن الخطاب وابن عمر وفي الثامن الزهري و
في لعمري الأوراعي و أبو حنيفة و صحابه و هو بن قيس الشافعي في تقديم و دعت
د ثمة لي أنها ان كاتب حيوة تامة و لغوا قول من يدعي الأصالة وقد قال مالك بن
انس قال والحيوة التامة في رقب الرمح الي ستة و يحويها وان لم يكن تامة مثل
ان حالها في ستة و الذهب ما لم يثر حشمة الا ان حالت مدته عندهم و ان تمت الحشمة
مدت حيوة دعة (أي) فغوا الفقه قول من يدعي الأصالة و في اصحاب الشافعي
من يدعي ثمر الحيوة عني قوله القديم ان القول قول من يدعي الأصالة كما قال مالك
الا ان لا يعمل الحيوة في ستة كانت وفي ستة من هذا كما قال هذا الثاني و الشافعي
قديم في القديم على مثل ما ذهب اليه أبو حنيفة .

أدلي في هذا على ان يستعمل من من ان يسموه في قدر ستم لهم في عدة
فدعت ما فرقتهم ولم يستثن الحيوة فوجنا اصحابنا احملي عني عمومها و يوجد لدلالة
من الآية لا يحوي من ان يملك الميسر عدة عن خمس بالعدة عن الحيوة او عن
لوصي و ذلك ان يراد به للمسي بالعدة لا لم يمد به عدة لا اعمره و قلنا بترد
به الحيوة لا بد لا يعمر به عن الحدود لا حقتة . لأما آية مصرية عن لجماع بالخلاف
فوجب حملها عنه عني به اصحابنا الصاعدة على ان المراد في الآية بالمس من لجماع
و يدعي ذلك عن ابن مسعود و ابن عباس و روي عن عمر بن الخطاب ان علي بن ابي طالب و رضى
الاسترقفة و حب المهر ما دسهن ان حياء العبد من قنهم و معروف به العبد من الروح
لا يكون عس الحيوة ولا عس للمسي بالعدة ثمة في اراد به لأصالة و ايضا
قد الله تعالى في آية العدة ثم يستعمل من من قبل ان يسموه في العدة عنهن من عدة
تعتد بها ولم يمس بها و ان كانت اصحابنا قد ذكرها في ذلك في الكتاب بعد كون
ويجب لو حده فيما دلتها و ايضا الأصل بركة الدعة فمن (وهي) حب جميع المهر
عني الزجر و العدة عني المراد بالحيوة فليد له لاله

مسئلة ٤٤ اذا تزوج امرأه و امهرها عدة مطلق فقال تزوجت عني عند الفكاك
صحيح و يدبره عند عند وسط من العبد . يدعي ابو حنيفة و قال بعضهم عنداً بين

فيما اذا تزوج
امرأته و امهرها
عدة مطلقا

عبد بن وهو اوسط لعبد عند سدي وعند مستوري هـ هـ وسط العبد و كذاث عبد
ان قروجه عبيداً معتقاً له، و روضه بـ ر من ربح اشاعي تصدای عب و
و برعه مهن المثل -

دليلنا | جميع المقامات | وى عن ام عمران السلي | روا
العلائق قد روى العلائق | اس سيدنا | الاهل | وهى
به (بها) الاهلون

عشمله ٤٤ المدحون به راسخه لاسعه له سو ، قال سعي لها مهر اولم
 سم فرس لم ، ام فرس ويدخل بر حسمه له ، فعي قد قولان في تقديم من
 مدقند وقدر في الحد بدل المصعد ، في ' دل- من عمر- من عمر- قد- في دل- قوم
 من اسحق ما لا بهم قولوا ان هذه معده مسجده عيره حبه وسندهم بها و حبه
 دلست بالام برائته الدعوه بعدد يحتاج الى دايه ، نص قولاه تعالى
 (ارواحنا) لا حيدج سد نام ر د عتم السات مدتم مسوهن ونر سو لهم فر صه
 و متعوهن على موصع فبرده على 'المقتر قد ه' و راب عد ان مدحون به لمتعد
 له و دلالت لغروس له ، فورة تعالى ، انعطفت متاع بالمعروف حيف على المحسنين
 يحد ، امرين حدها ر باون محضه ما من لم مدح به لم بسم له مهر والاخر
 ان باون محضه له على الاسجدات بدالة قولاه تعالى و حيف على المحسنين ، ولو كانت
 واحده لكان في عدل اسمي محسنين من فعا لو ح من قصا لدن ، غير دل-
 لا اسمي محسنين .

مسئلة ٤٥ الموضع الذي يجب فيه اعتماد الاستجواب يسمى سؤال التراجع في ثبوت المقعد
حرراً وعمداً والروح حرة لأن له عدة وقد في جميع العقباء وفي الأوراعي أو
كان عندي أو أحدهما فلا تمتع .

[دَلِمَا] قَوْلُهُ دَلِيٌّ "وَالْمُضْتَمِلُ مَعَهُ دَلِيلٌ وَهُوَ يَحْتَئِلُ وَيَضْمُرُ احْتِمَالًا"

١ في شهر ذي القعدة سنة ١٢٠٤ هـ الموافق لـ ١٩٨٦ م

الفرقة وطريقة الاحتياط

مسئله ٤٦ : كل فرقة تحصل بين الزوجين سواء ثابت من قبله او من قبلها او من غير احسني او من قبلهما فلا يجب بها المتمتع لالصالق وحسب وقتا لشافعي ان كانت الفرقة من جهته مطلقا وارادوا سلاما من جهتهم من الجمع والعدل او من جهة اجنبى مثل ان يرضع لمرأه ام الزوج ومن يجرى مجرىها فمن يحرم عنده تزويجها فيه يجب لها المتمتع اذا كانت من منشئ من جهتهم

في عدم وجود
التمتع لكن
فرقة الاقرب
المطلق

دليلا | المتمتع له حب الله تعالى في المطلقات فمن اوجبه في غيرهن فعليه الدلالة و لحاق غير الصالح بالصالق من زوجين لا يقول به

مسئله ٤٧ : من كان عنده امه ووجه موقوفه البيع وشتر بها من سيدها الفسخ نكاح ولا تمتع له وفي كثير اصحاب الشافعي فيها ابيدا قولان لشافعي حدهما يجب ولا حر لا يجب وقد بواسطه بمصر من ابي لمسدعي ليسع فيملك حرمه | ان لا يفسد برأيه الدمع ولا يفسد عليه حوبه | ان الله تعالى وحب المتمتع للمطهرات فمن وجب لغيرهن فعليه الدلالة

في نكاح
نكاح الامه
او شتر
نكاح
نكاح

مسئله ٤٨ : اذا اصدقها اثنين فانكح حدها ثم طلقها من له حول بها كان لها نصف الموقوف ونصف قيمه الدفع ولو طلقها من حدها من ماقبله والذين بالخيار بين ما قبله وبين ان تدفع وتأخذ نصف قيمتهما معا | دليل | ان لعقد وقع على الاثنين وان كان احدهما ناقصا فنصف ما بينهما باق فمن نقله الى قيمته فعليه الدلالة .

في نصف
نصف المهر
نصف المهر
في الدحو

مسئله ٤٩ : اذا اصدقها سديا فصارت بعد عتق كان لها رده والعيب سواء كان نفس سيرا او كثير وفي الشافعي وفي ابو حنيفة كان سيرا لم يكن لها الرد وان كان كثيرا قلها الرد .

في نكاح
السد في مهور

دليلا | ان الذي وقع عنه العقد ما سلم من لعبه قد اوجبت له عتقها لم يكن ذلك موقعا عليه العقد وكان لها رده

كتاب الوليعة ومبادئه

مسئلة ١ الوليعة مستحبة وليس بواجبة ولا بدعي في قول أحد من
ما قلناه والثاني أنها واجبة.

في استحباب
الواجبة وعدم
وجوبها

أدلتهم إجماع الفرقه، أيضاً لا بدعي لأنه لا دليل على وجوبها، وروى
عن السير الطيبي أنه قد روي في أصل حوسه في لزوم كونه

مسئلة ٢ من دعي إلى توليعة مستحب له عدمه، وليس بواجب عينا،
ولمعه كانت وطهر مذهب الشافعي أنه لا يجب إلا واحدة في جميع الواجبات، وهو من
فروع الأعراف، فروع العبادات على وجهه، وله قول آخر وهو أنه مستحب
دليله أن الأصل برأئه لدفعه والوجوب يحتاج إلى دليل

في استحباب
عدمه

مسئلة ٣ إذا تعدد لدعي وللمدعي الشك فيهما فلا يجوز للمدعي أن يقتص
وللشافعي فيه وجهان أحدهما يجب عليهم (المدة) فهو له لعموم الخبر، والثاني
لا يجب

في حرمه
عدمه واجبة
استحب

دليله أن نتائج أهل الدماء محرمة وجمعهم الذي يشار إليه بأيد منهم بحسب
ولا يجوز أكده لقوله تعالى: «ما المشركون بحسن» وعليه احتار عن (من) ثمتنا
عنهم لسلام وسندل على ذلك فيمد فواثبت ماقدسه لأن أحدا لم يعرف

مسئلة ٤ من حضر لوليعة لا يجب عليه إلا أن يستحب له ذلك، وليس له
لشافعي فيه وجهان أحدهما وهو لا يصح مثل ما قدس في أصله استأنه من قول
عليه ذلك.

في عدمه
وجوبه لأن
عدمه حضور
واجبة

أدلتهم [أن الأصل برأئه المدعي والوجوب يحتاج إلى دليل وروى
حاضر عن النبي ﷺ أنه قال من دعي إلى طعمه فليصبر فإن شاء أكل وإن شاء تركه

في كرامه
من السد
واللورفي
ولائم

مسئله ٥ شر السد والنور في الولائم ، احدهم مكرمه وقد قال شافعي وقال
ابو حنيفة هو مباح وان كان يؤخذ بحسنه
[دليلاً] اخبار اسحاشنا واحماهم عليها ، طرقة الاحتياط بضعى ذلك

كتاب القسم بين الزوجات ومثله ١

مسئله ١ **الشيء المسمى** أو شيء ذو حصة من ماله لم يكن يجب عليه القسم (القسم) للباقيين وبذلك إذا سجد المظفرى وقد روى صاحب الشافعى أنه كان يرميه
[دليلنا] قول تعالى «ترجي من شاء» ومنه روى الثالث من شاء» وذلك عدم
في جميع الأحوال

مسئله ٢ من كانت عنده مسلمة وممة كان أحدان يقسم لبحرة المسلمة
لثلاث (لثلاث) وللممة لثمة وحالف جميع القضاة في ذلك وقالوا عدم التسوية
وبينهن .
[دليلنا] إجماع الفرق وأخبارهم

مسئله ٣ إذا كانت عنده حرة ومدة كان لبحرة لثمة وللأمة لثمة وبذلك
قال علي عليه الصلوة والسلام وهو قول جميع الفقهاء إلا ما لكافة في سوى بينهم
[دليلنا] إجماع الفرق وأخبارهم وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من أيسكح (يسكح)
حرة (أمة) على أمة (حرة) فليحرقه ثلث (لثلاث) وللأمة لثمة (ثمة) وهذا يروى
عن علي عليه الصلوة والسلام أنه قال من أيسكح حرة على أمة فليحرقه لثمة وللأمة لثمة
واحدة ولا مخالفة له في الصحابة .

مسئله ٤ إذا كانت له زوجتان كان له أن يستغنى واحدة ثلث ليل وعنده الأخرى
لثمة واحدة وحالف جميع الفقهاء في ذلك وقالوا يجب عليه التسوية بينهم
[دليلنا] إجماع الفرق وأخبارهم ولأن حق الثلث لئلا لا يذله أن له أن
يتزوج ثنتين آخر أو من هذا حذر له أن يتزوج ثنتين (أخر أو من) حذر لأن يجعل

تصيينهما لو احدى منهما.

مسئلة ٥ واسألت المراه وحده دون الروح لانسقط بعقبتها ولا قسمتها
ولشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قدمناه (لا يسقط) والاخر يسقط
ادليما ان الاصل ثبوت حقيها وسقوطه يحتاج الى دليل

في عدم
سقوط حق
الزوج في نفسه
مع لاد
في مختار
الزوج في نفسه
و اراد

مسئلة ٦ من كانت عنده روحان ام ثلثه (ثلاث) فتروح باخرى من كانت
تكر فانه يحصها بسبعة دم و يقدم فيها حق التقدم و لا يختصم وان كانت ثلث
فليها حق التقدم والاختصاص ثلثه نام او سبعة نام و يعصى في حق الباقيات وهي
بالحياء من ان يحد ثلثه دم حاملا لها او سبعة ادم يعصى في حق لمواقي وند و
الشعبي و مالك و احمد واسحق و في نسخة من مالك وفي التدوين الشعبي
و لمحمي و فار سعة من الميب والحسن العري يعصى بالكر بليلس و كتب سبعة
ولا يعصى و ذهب الحكم و حماد و ابو حنيفة و احمد الى ان للحديدة حق لتقدم
فحسب دون حق لتخصيص من كانت بكر اقدمها بالثبوت عنده سعة ثم يعصى و ان
كانت ثلثا فقدمها ثلث ثم يعصى ولا يختصم السبع و الثلث

ادليما جماع المرفقة و خباوهم و روى اسس من مال ان النبي ﷺ قال
لسكرسمة و لغيت ثلث و ساق اليها بلام لتمين و من ام سلمة ان النبي ﷺ قال
لها لما تزوجها ما لك على اهلك من هو ان ان شئت سئعت عندك و سبعت عندهن و ان
شئت ثلثت عندك و دورت .

مسئلة ٧ اذا سافر بعض سائده من غير فرقة فعنده ان يقضي لمن بقي بقدر
عنته مع التي خرج بها و قد قال الشافعي و قال ابو حنيفة لا قضاء عليه كما لو خرج
معهما مفرقة

فمن سافر
بعض سائده
من غير فرقة

ادليما ان القسمه حق لمن فلا يسقط ذلك ليكون صاحبتهن معه و من اسقطه
بذلك فعنده انه لانه و لا يبرم اذا خرج بها مفرقة لا النبي ﷺ كذلك فعند ولم يعصى
ولو تخليها و الظاهر لا و حنا النساء .

مسئلة ٨ اذا اشترت المرأة حل حرمها بنفس الشور دون الاصرار عليه و

في جوار
منه الشافعي

لشافعي فيه قولان أحدهما من ماقدمه و الثاني انه لا محل حتى تنصر وتضم عليه

أدليل قوله تعالى «واللاتي يخافون شراً من فعلهن و هجرتهن في المصاحح وأمر يوهن» وقال كثير من أهل (العلم) التفسير أن معنى تخافون تعلمون و من لم يقل ذلك و حمل الخوف على صاهره أصغر في الظاهر و عنتم شؤرهن فأمر يوهن وهذا الاسم مجتمع عليه فمن ضم إليه الأمر و الأفعلة عليه فعليه أن كان عليه الدلالة

مسئله ٩ بحث الحكمين في الشقاق على سبب التحكيم لأعلى سبيل لتوكيد
 و قد قال علي عليه السلام «أمن عاص و عمر و من أعصى» هو أحد قولي الشافعي
 و لقول الأحرارهما على سبيل التوكيد و قد قال أبو حنيفة

في حكم
 الحكمين في
 الشقاق

دليلاً قوله تعالى «فبعثوا حكماً من أهله و حكماء من أهلها» و قد صاهر في
 التحكيم لأنه لم يقل فبعثوا و كذلك تصاق الحطاب و قد مضى فيما تقدم الأحكام
 كان مبصر و إلى الأئمة و لفصاه كقوله تعالى «والت و الب» قد و قطعوا أيديهم و الرأس
 و الرأس و خلدوا كدلت ههنا و أيضاً من الحصب لا توجه إلى الزوجين لأنه لو توجه
 إليهما لقال و بعثوا أيضاً قال أن يريد إصلاحاً بوقول الله سبحانه فاستأذنا الإذاعة إلى
 الحكمين فهو كان تو كيلاً لم يصف إليهما و أيضاً روى صحابتهما يبعثان مبصرين
 ما تفق أيهما عليه إلا الفرق بينهما و بينهما مستند بهما قد دلل على أنه على سبيل
 التحكيم لأن التوكيل لا يجوز فيه إقرار شيء إلا بإذن المولى و روى من ذلك
 عبيد بن سليمان قال دحى رضى إلى عبيد لصلوة و سلام و مع أمره مع كل
 واحد منهما قدم من الناس فقال علي عليه السلام ما شأن هذا قال (قالوا) وقع بينهما شقاق قال
 فابعثوا حكماً من أهله و حكماء من أهلها أن يريد إصلاحاً بوقول الله سبحانه فبعثوا فبعث
 علي عليه السلام للحكمين هل تدرين بما (ما) عليكم أن رأيتما أن تحمداً حممتما و أن
 رأيتما أن تفرقا ففرقتما ففالت المرأة رضى (رضيتا) بما في كتاب الله فما قد لي و
 علي فقال الرضى أن يرفقه فلا فصل والله لا تذهب حتى تفر بما قرأت (بمثل ما قرأت)

في جهه لتحكيم
فليس لهما

مختاره ١٠ دا ننت ايها (ان دلت) على جهه التحكيم فليس لهما ان يعرفا
ولا ان يحلوا الا بعد الاستيذان ولهما ان يحكم من غير استيذان وقال الشافعي على
عد القوا ان لهما جميع دلت من غير استيذان
دلتنا [اجمع العرقه واحدا هم الحجر الذي قدمه يدل على ما قلناه ايضاً

كتاب الخلع

مسئله ١ اذا كانت النذر من لروحين معزرة والاحلاق ملتزمة واقفا على
الحلع فدل ذلك نمنا (على صلاحهم) حتى يصفها لم يحد ذلك ، فان محصور فيه في
عفا والرهري ، المحمي . داه . هـ الظاهر . قال : بوحسنة والشعبي ومالك
والاوزاعي والثوري ان ذلك مباح .

[دليلنا] اجماع الفرقة على انه لا يجوز له حلعها الا بعد ان يسمع منها هالا
يحل ذكره من قولها لا اغتسل لك من جسده ولا يقيم لك حد ولا يمشي في شئ من
تحرره او يسمع ذلك منها وهذا موقوف هيهنا فيجب ان لا يجوز الخلع وايضا قوله
نعم اي فلا يجوز لام ان تحدد مما يشموه شيئا لا ان يحد من لا يقيما حد والله
بهذا من فيه حرم الاحدم من لا يحد الحوى من لا يقيما حدود الله وفي تعالى
(من حقت الاقيما حدود الله فلا جناح عليهم فيما عمدت به) فدل ذلك على انه متى
ارتفع الحوى وقع (احصل) الجناح

مسئله ٢ لا يصح (اي) الخلع الا في طهر لم يقرب منه جماعة ، فان دخل
بها وحالف جميع الفقهاء في ذلك وقلوا يجوز في حال الحيض وفي طهر فربها
فيه جماعة

دليلنا اجماع الفرقة واحداهم وايضا انه اذا حالفها على ما وصفته صح
الخلع بالاخلاق وليس على صحة ما قالوه دليل .

مسئله ٣ لصحيح من مذهب صاحبنا ان الخلع بمجرد لا يقع ولا بد منه
من لعلط ، لطلاق وفي اصحابنا من قال لا يحتاج معه الى ذلك بل نفس الخلع كاف
لانهم لم يسموا انه طلاق اوضح ولشاعبي قد قول ان احدهما ان لخلع طلاق ذكره

كتاب الصلاة

في الإهداء واحكامه لعمران بن وهب قال عثمان بن عفان ورواه عن عني عليه الصلوة والسلام
وعبدالله بن مسعود بن وهب قال حدثني أبو أيوب وأبو جهمعة واصحابه وروى في التقديم
الجلع فسبح وهو اختيار الأسعري وروى قال ابن عباس وصاحبه عن كريمة وطاوس وفي
لحمها أحمد واسحق وأبو ثور

أدليل أن ما اعترضه مجمع عني وقوع العرقه به وما قالوه ليس عنه دليل
ومن لم يصح إصراعه من أصحابه لم ينعط بالطلاق الأولي أن يقول أنه فسبح وليس
بطلاق لأنه ليس على كونه طلاق ذلك ويذكر عبيد فوه عالي «الطلاق مرتين فمسك
معه وروى عن جهم» ثم ذكر لعبد بن عبد الله (ذلك) هذانم ذكر الطلاق لثانيه فقال
«روى سلمه» ولا تحذر له من بعد حتى تسلم روحاً غيره» وذكر الطلاق ثانياً وذكر
المدية في ثلثه فلو كان طلاق كان الطلاق أربعة وهذا ما لا يوافق

مسئله ٤ الجلع حذر من الرء حين ولا يقتصر أن حاكم به قال أبو جهمعة
وصاحبه ورواه لثعفي والأدريعي وأبو أيوب وروى الحسن البصري وأبو سيرين
ليصبح إلا حاكم

في أن الضلع
الزوج
حاز

أدليل إجماع العرقه بقوله تعالى (لا يزال) «فلا يصح عليهما فيما اقتدت به»
لم يشر أحد أحدكم إلى عبدالله بن مسعود أن مرأه جثعت نفسها من وحيه ألف
داهم فوقع ذلك إلى عمر بن حذره وروى مثل ذلك في أيام عثمان ولم يسكر أحد من
الصحابه ولا خلاف (خالف) فيه .

مسئله ٥ المد في الجلع عمر بن سعد أن شاء حينما (احتلف) بقدر المهر أو
ما كثر أو نافر وروى أبو جهمعة واصحابه وبهاث والثعفي والأدريعي ولثوري و
ذهب الرهري لبيانه حازر بقدر المهر الذي تروجه عليه ولا يجوز ما كثر منه ورواه
قال أحمد واسحق .

في أن المد
في الجلع
لا بد له

أدليل إجماع العرقه وأيضاً قوله تعالى «فلا يصح عليهما فيما اقتدت به»
ذلك عام .

مسئله ٦ الجلع إذا وقع صحيحاً سقطت الرجعة ولا يملث الرجعة

فيما لو وقع الجلع
مصححاً سقطت
الرجعة

والدليل انه سواء كان الخلع بلفظ الفسخ أو بلفظ الطلاق ويدور في التامع الحسن
الصبري والشافعي وفي الفقهاء أبو حنيفة وأصحابه ومالك والأوزاعي والشافعي
والثوري وفر سفيان الثوري والزهري والروح بن محمد بن عبد الله بن موسى ولا
رجعة ومن لا يرد العوس وله الرجعة ما دون في العدة وما بعد انقضائها فلا يمكن
ان يشت له الرجعة وقال أبو ثور (١١) لأن بلفظ الخلع فلا رجوع (رجعة) وإن
كان بلفظ الطلاق مثل انما العوس وله الرجعة قال أبو حامد عبد القيس بن عرفة
(عرفه) صحيفته بما يصح من كذا وأبو ثور حالف لأحمد في هذا وقد أجمعوا لأحمد
قبله على خلاف قوله.

أدلتنا | أحمد ع العرفه وأحمد هم وأما قوله بلفظ فلا رجوع عليهما فما
اقتدت به وحقيقته الاقتداء بالاستعداد والاستحسان كافتداء الأسير بالدل فهو نفس
الرجعة لم يحمل الاقتداء على حقيقته.

فما أوقع
الخلع على
سدل فاصد

مسئله ٧ أن وقع الخلع على بدل (البدن) فاصد من لغيره وما
استدركت مما لا يصح تمسكه لم يصح ختمه، حالف جميع الفقهاء في ذلك وقالوا
يصح لخلع ثم احتجوا بقول أبو حنيفة لا يكون بلفظ خلع (رجعة) وقال الشافعي
لخلع صحيح والدليل (البدن) فاصد، يجب له مهر منكم
| أدلتنا أن لاصد بقوله المصد ومن أوقع الخلع صدر فاصد فعليه الدلالة
والدليل على ذلك.

في هذا لأن
الطلاق أو شرط
الرجوع بالدل

مسئله ٨ أن صدق طلبة على دسار شرط أن له الرجعة لم يصح لطلاق وقال
العربي فيما نقله عن الشافعي أن الخلع بطل ويشت له الرجعة ويسقط البدن (البدن)
لا بد جميع بين امرين متنافيين ثبوت الرجعة مع مث العوس فصلا وشتت الرجعة
ثم قال العربي الخلع غبدي صحيح والشرط فاصد ويجب عليها مهر المثل ويسقط
الرجعة ونقل لروى هذه المسئلة عن الشافعي من عاتق العربي وإن الرجعة ثابتة
والدسار مردود ثم قرر وفيها قول حران لخلع صحيح ويسقط الشرط وتصح
الرجعة، يجب له عليها مهر المثل (مثلها) قال أبو حامد والمذهب ما نقله وحاكم

عن الشافعي .

دليل أن الأصل بناء لعدم إلتصاف المصلاو (أو انقصاعة المطلق) والخلع بهذا النوع يحتاج الى دليل .

مسئله ٩ د حدثت نفسي من رجلي فلف علي ايها متى طلعتي استردتها
وتصل له الرجعة صحيح للخلع وثبت لشرحه وقدر أكثر اصحاب الشافعي أن الخلع صحيح
وكان عليه مهر بعد . وله قول حرر بالخلع بعد وثبت الرجعة
دليله خلع العرقه اعني دابة حمارهم ولأن النبي ﷺ قال للمؤمنين
عند شر وطهم

في ن المصلحة
لو حدثت
فاندر العسر
جواب

مسئله ١٥ المصلحة لا يلحقها المصلاو . معناه أن الرجوع اذا خلع روحته
خلع صحيح معناه بد العوض وسقطت به الرجعة ثم طلقها لم يلحقها ملاقاة سواء كان
مصرحاً بلفظ أو بالكتابة في العدة كان بعد انقضاءها بالقرب من الخلع أو بعد
التراضي عنه وقد قال بن عباس وابن الزبير وعروة بن الزبير وفي نسخة الشافعي و
حمد بن حسن و سفيان و دهم الزهري والمذني والثوري وأبو حنيفة وأصحابه
لي أن يلحقها الملاقاة فهي قبل انقضاء العدة ولا يلحقها بعد انقضائها وانفرد أبو حنيفة
بأن لا يربطها الملاقاة بصرح بلفظ ولا يلحقها بالكتابة مع البينة وذهب طائفة
لي بد يلحقها بالقرار من الخلع ولا يلحقها بالعد منه ذهب إليه مالك والحنبل المصري
ثم خلت في اقرب قتال ما أن سمع الخلع بالمصلاو فتقول له خلعني فلف فقال
خلعتك فلف انت طالق فافترس المصري القرب أن يقطعها في مجلس الخلع والعد
بعد التفرق عن مجلس الخلع .

ان ن المصلحة
لا يلحقها المصلاو

دليل أن ادق من الخلع بمجرد لا يقع و بما يخص الى التلطف بالمصلاو
فإذا تلطف به فلا لم يمكنه أن يصفها ثانياً إلا بعد المراجعة على ما سيأتي في كتاب المصلاو
وهذه الامكان فيها امرأعة ومن قال من اصحابه انه لا يخلع الى لفظ المصلاو فلا
يمكنه بقاء أن يقول ادفع المصلاو لأنه لا رجعة فيها ولا يمكنه انقاع المصلاو لأنه
قد ثبت بنفس الخلع وانما قوله تعالى المصلاو مرثان ومساك معروف وتسريح

كتاب المعلم

[illegible]

مسئله ۱۱ ر قائلیم که در حدیث آمده است طلاق ثبت او را نکست مگر وقت
حالی که باشد بعد از آن حدیث که لا یفسخ الطلاق بشرط و دلالت لا یصح و غیر جمیع
لغویاء که در حدیث بعد از صحیح و در آن حدیث که انما یفسخ الطلاق بالحدیث ان
یخالفها فتبین بالخلاف ثم تکلم امها و هی یأین فسحق المهر ثم یتزوج بها مرة بعد
حدیث ثم نکح امها و لا یصح طلاق حدیث و لا یصح ان المهر یتحل بوجود العقد
لصحة او هی من حدیث و حدیث که حدیث که لا یصح ان المهر یتحل بوجود العقد و هی
بأن فیما تروجه بعد حدیث و حدیث که حدیث که لا یصح ان المهر یتحل بوجود العقد و هی
بأن فیما تروجه بعد حدیث و حدیث که حدیث که لا یصح ان المهر یتحل بوجود العقد و هی

دليلنا | احمد ع لفرقة . صاحب العدد صحيح وانفع الصلوات شروطه يخرج
الى دليل وليس في الشرع ما يدل على صحته .

[illegible]

ممثله ١٣ لا ينفذ لظايق من السكاج و (يتعلق مد حكم سواء عمده في عموم

السَّاءُ أو خصوصهن وأعيانهن وسواء كانت الصفة مطلقاً أو موصولة إلى حيث فالعموم
 أن يقول كل امرأة أتر وحها فهي طالق والحصوص كل امرأة أتر وحها من لحيته
 العلية فهي طالق والأعدن أن أتر وح فعلاه أو يهده فهي طالق والصفة لمصلحة أن
 يقول لأحسبه أن دخت الد رقت طالق والصفة المفيدة د قال لأحسبه أن دخت
 الدار وأنت روت حتى فلت طالق وهكذا الحكم في العتق على هذا الترتيب حرفاً
 محرراً وبه قار في الصحاح على عليه الصلوة والسلام و من عسى وعشده وفي الفقه
 الشافعي وحمد واستحق وذهبت حائفة إلى أنه ينعقد قبل النكاح في عموم النساء
 وخصوصهن وفي عباهن ذهب إليه الشعبي والحسين وأبو حنيفة وأصحابه وأبو
 فقال أبو حنيفة لا ينعقد الصفة المطلقة وهي إذا قال لأحسبه أو (إن) دخت الدار
 و أنت روت حتى فلت طالق ينعقد وهكذا مذهبه في العتق على تفصيل لطلاق قال
 من حررت الاعتاق محرراً لعلاء وفي يوم أن ينعقد في عموم النساء أم ينعقد وأن
 عفته في خصوصهن وأعيانهن ينعقد ذهب إليه ربيعة ومالك والأوزاعي قالوا لا والله
 عفته في عموم النساء لم ينزل سبيل إلى النكاح فيه هي مستبى وأزوج له ولم ينعقد
 وليس كذلك الحصوص والأعيان لأن له سبيلاً إلى عهرهن

دليل إجماع العرفه على أن العلاء شرط لا يقع وأن الطلاق قبل النكاح
 لا يقع وهذا موضع قد جمع الأمر من فوجت بطلانه وروى من عسى وحبر وعابشه
 أن لبيد رضي الله عنه قال لا طلاق قبل نكاح وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن
 النبي ﷺ قال لا طلاق فيما لا ملك ولا بيع فيها لا يملك

مسألة ١٤ الحلع لا يقع عبده على الصحيح من المذهب إلا أن شافعي بالطلاق
 ولا يقع بشئ من غير هذا اللفظ وقال الشافعي يقع بتعريض اللفظ الطلاق وتسميته
 وأمر به عبده ثلثة ألفاظ طلعت وسرحت وفارقت والكليات فارتدت أو حلفت
 ودارت أو استت أو برئت مسك أو حرمتك ونحو ذلك فكل ذلك يقع به
 الحلع إلا أنه لا تراعى في الألفاظ الضررمة الثبة فبوقع الحلع بالتلفظ به ويعتبر
 المس في الكليات بينهما جميعاً قال فإن لم موثقالم يقع الحلع وكذلك أن وى

في أن العلاء
 لا يقع إلا بلفظه

حدهم دون صاحبه لم يكن شديداً

[دليلاً] أن ما ذكرناه مجمع على وقوع الخلع به وليس على ما قالوه دليل
والأصل بقاء العقد، البيهقي وأبعد الخلع يحتاج إلى دليل

في دعوى
المدعى لم يمس
العقد في
الخلع

مسألة ١٥ - جميع على المدعى أن يثبت خلعاً من الأحكام والآراء
لم يمس الخلع ولا العقد بل على ما كان وقال الشافعي الخلع صحيح والعقد باق
ويجب مهر المثل وانقطعتم العسمة

[دليلاً] أن الأصل بقاء العقد ولا دليل على وقوع هذا الخلع

في دعوى الخلع
في العقد
المعاقب العقد
في الخلع

مسألة ١٦ - متى خلع في العقد وبيع في الفدر والحسن أو خلع في مبيع
بمقدور (أو) طلاق العقد أو خلع في إرادة بقاء العقد من الحسن والعقد فعلى
الرجل السبب إذا عدها كان عسمة حسن في الشافعي في جميع ذلك يتدخلون
ويجب مهر المثل

[دليلاً] قوله ^{في العقد} السبب على المدعى وليس على المدعى عليه وهيبة لروح
هو المدعى لأنه مدعى ما سكره المرة فكان عسمة بسبب وعليها لم يمس

في دعوى
المدعى في
العقد

مسألة ١٧ - إذا خلع في العقد في مبيع أو في مبيع أو في مبيع أو في مبيع
كان له دور فواضح مع عدمه لا يمس المدعى ولا غيره أنه باق في العقد وروى
فلا يثبت عليه وفي الشافعي فيه وجهان أحدهما لا يتدخلون ويجب مهر المثل والثاني
وهو المذهب أنهما يتحالفان ويجب مهر المثل.

دليل [قوله عليه السلام] السبب على المدعى وسمي على المدعى عليه
في الرجوع مدعى في دعوى المدعى (مسكره) فعليه البينة وعليها البينة

في عدم وقوع
الخلع بشرط
ولا صحة

مسألة ١٨ - يقع خلع بشرط وأصفاً وقال جميع الفقهاء أنه يقع
[دليلاً] جماع الفرقة أيضاً الأصل بقاء العقد فمن وقع هذا الحسن من
الفرقة فعليه الدلالة.

في إطلاق الخلع
بإطلاق المثل
الاعطى في المدل

مسألة ١٩ - إذا قل لها أن أعطيتي العاقبات خالق أو ما أعطيتي العاقبات
ما أوى حسن وغيره لم يمس العقد لأن العقد باق وجميع الفقهاء

أنه يسقط فان كان اللفظ ان وإذا اقتضى العطية على العور و لا يطل العقد وان كان لفظ زمان فأي وقت اعطته وقع الطلاق .

[دليلاً] اجماع الفرق على ان الطلاق بشرط لا يصح ولم يقصدوا وهذه كلها شروط

في سنن الشيخ
بالتعليق

مسئلة ٢٠ قال لها ان اعطيتني عدا فانت مطلق لم يقع الحرج لانه صلاة شرط فلا يصح وقال ابو حنيفة متى اعطته عدأ وقع الطلاق اي عند ثاب ويمناه الروح وقال الشافعي متى اعطته العبد وقع الطلاق ولا يمناه لروح لانه محمول وعليها مهر مثلها .

[دليلاً] ما تقدم من الدلالة على ان الحرج لا يصح بشرط من اجماع الفرق ولا الاصل بقاء العقد ووقعه يحتاج الى دليل

مسئلة ٢١ او قال جالست على ما في هذه الحرة من الحن وان حمراً كان له مثل ذلك من الحن . كان لحن صحيحاً و قد قر الشافعي في التقديم وقد في الحديث هو و ابو حنيفة الطلوع صحيح والبدل البذل ، فسد و يجب عليه مهر المثل .

في ابو حنيفة
على الخلل
فان حمراً

[دليلاً] الاصل براءة الدمع و انجب مهر لعل عليها يحتاج الى دليل ، البدل (البدل) وقع مميماً موصوفاً ورا حالف الوصف وحب منه اذا كان له مثل لان الانتقال عنه الى غيره يحتاج الى دليل .

مسئلة ٢٢ اذا قلت له طلقني ثلث مائة وث ستين ثلث فاعسها الف وان طلقها واحدة او اثنتين فعليها بالحصه من الالف بالاخلاف يسهم وان قالت صدقي ثلثاً على الف فالحكم فيه مثل ذلك عند اصحاب الشافعي وقال ابو حنيفة ان طلقها ثلثاً فده الف وان طلقها اقل من الثلث وقع الطلاق ولم يجب عليها شيئاً وعدم المسئلتان لا تصحان على اصمالات طلاق الثلث لا يصح ولا يصح ان يقع اكثر من واحد فان اوقع واحدة او تنقط بالثلاث و وقعت واحدة استحق ثلث الالف

في خمس
مقدار الدر

[دليلاً] اجماع الفرق على ان طلاق الثلث باطل وانما قد يستحق ثلث الالف

كتاب الخلع

د وفعت واحدة لأمه بدلت ألف على الثلث فيكون حصه كل واحدة ثلث ألف

فيما يتعلق
الخلع على
عوض مجهول

مسئله ٢٣ - و إذا جعلت على حمير هذه الحاء يد فصنفت على ذلك لم يقع
الطلاق ولم يصح الخلع وقد اشاعني يصح الجمع والطلاق و سقط المسمى ويجب
مهر المثل - وآء خرج الولد سيم - ولم يخرج وقال أبو حنيفة ان لم يخرج الولد
سعد فيه مهر المثل - ان خرج سلم فيولد ربح العوس

أدلت - ان هذا عوس مجهور لا يصح انقاع الطلاق به و يجب مهر المثل
لأدلت عليه و وقوع الطلاق ايضاً لأدلت عليه و بعد فإذا برأه الدماء كانت العقد

في ان الخلع
الصحيح يملك
الزوج الدين

مسئله ٢٤ - إذا كان الخلع بغير المهر أو بغير الخلع ما كان عليه المهر
في قبل الدخول ففي نصف الصديق وان كان قبل القصد فعليه نصفه وان كان بعد
لغيره ردت لنصفه وان كان بعد الدخول فقد ستمر المسمى وان كان قبل
القصد فعليه الأقسام هذا قول الشافعي وفيه محمد بن الحسن (أمر من) أم قال أبو حنيفة
فعليه (أو عليه) المسمى في الجمع و ساء كذا - وأحد منهما من حقوق الزوجية من الأموال
وان كان قبل الدخول وكان قبل القصد يرى الزوج من جميع المهر وان كان بعد القصد
لم يرد عليه شيئاً وان كان بعد دخوله وقبل القصد يرى ولا يجب عليه أقسام شيء
يخرج مما عدا هذا من الدخول فهو ساء كذا - وأحد منهما فيه روايتان روى محمد
عن أبي حنيفة انه يرى - وأحدهما به لا يرى - ولا فرق بين ان يقع ذلك بينهما بعوض أو
بعمر عوض قاله إمامان كان بعمر عوض لم يوافقوا أم ساء كذا - وأحد منهما عن شيء
يخرج - قال أبو يوسف يقول أبي حنيفة - إذا كان بغير المهرات ويقول الشافعي إذا كان
بغير المهر والذى بقوله ان مذهب انه إذا كان الطلاق بغير الخلع يجب العوض
ما يستقر عنه عقد (عند) الجمع كأنما ما كان قبله كالماء أو كثيراً وان كان بغير المهرات
استحق استقر العوض إذا كان دون المهر وان كان منه (مهر المثل) المهر وأكثر
منه فلا يصح واستحقاق الصداق على ما مضى ان كان بعد الدخول فكل المسمى وان
كان قبله فعليه ويقص ذلك من الذي يقع عليه عقد الخلع والمهرات
[أدلت] إجماع العرقه وأحاديثهم وبهم لا يختلفون في ذلك

كتاب الخلاف

مسئلة ٢٥ فرق أصحابنا بين لفظ الجمع والعمارة في الطلاق بعوض فاحدروا
في لفظ الجمع من العوض ما يتر اصيل عليه فضلا كان او كثير آلم يحسروا في لفظ
المبارات لا دون المهر ولم يفصل احد من الفقهاء بين المطلقين (اللعين)
[دليلا] اجماع المرافة

في المهر
من لفظ الجمع
والمبارات

مسئلة ٢٦ اد اختلفا احسنى من روجهم بعوض بعمر ادله لم يصح ذلك و ذقال
ابو ثور وقال جميع الفقهاء يصح ذلك .

فيما هو حلي
احسنى بعمر
ادله

دليلا | قوله تعالى وان حقت الا نفس حدود الله فلا جناح عليهما فيه
اخذت به و صواب الفداء لها فدل على انه اذ قدى غير هال لا يجوز به ايضا لا مال بقاء
العقد واحدا و ذلك من احسنى يحتاج الى دليل ليس في لشرع ما يدل عليه

مسئلة ٢٧ اد اختلف المضجع في حسنى لعوض وقد واه واحدة وتعييله
وفي عدد الطلاق كان القول قول المرأة في قدى الذي يقع عليه لجمع وعلى الروح
البينة وقول الروح (لرحل) في عدد الطلاق فانه لا يصح ان يحتج بها على اكثر من
سائقه واحدة وقال ابو حنيفة القول قولها في جميع ذلك و عده لسه و قال الشافعي
يتحالفان.

فيما لو اختلف
في جنس
الموض و
قدره ومدته

[دليلا] هو انهما تعاضا على وقوع الفرقه واهي قدميات بسبب وانما احتدا
فيما لمهما والروح يدعى ربه و هو يحجده المرافة نفس الروح مدعى و هي مارة فعنه
البينة وعليها اليمين

مسئلة ٢٨ اذا حلفت (ساعت) المرأة في مرضها باكثر من مهر مثلها كان
لكل من سبها عليها وقال الشافعي مهر المثل من سبها و والحد من ثلث وقال
ابو حنيفة الكل من الثلث .

فيما لو حلفت
المرأة في
مرضها

دليلا | قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما قدت به ولم يفرق بين حال الصحة
و المرض فوجب حملها على عمومها الا ان يقوم دليل

مسئلة ٢٩ ليس للولي ان يطلق عمن له عليه ولا يذ لا بعوض ولا بعمر عوض و نه
قال الشافعي و ابو حنيفة و اكثر الفقهاء وقال الحسن البصري عقد يصح بعوض و عمر

في عدم حوا
طلاق الولي

كتاب الغلط

عومس وفيل برهري ومالك يصح عومس ولا يصح بعير عومس لأن الحلع كالبيع والطلاق
كالهبة والبيع يصح منه دون الهبة
، ديب [أجماع الفرقه] أيضاً الأصل بقاء العقد وصحته وثبوت الحلع (الطلاق)
لنولي يحتج الي ديب وليس عند دليل ، أيضاً قوله عند السلام الطلاق لمن أحد
الساق والزوج هو الذي له ذلك دون غيره

كتاب الطلاق

في الطلقة
الثالثة

مسئلة ١ طلقة الاله له هي بعد كبره بعد قوله تعالى 'الطلاق' من 'الح' وبعد قوله تعالى 'ان صنفها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره' دون قوله تعالى 'واما ك معروف او سريح احسان' وبه قال جماعة من التابعين وحاشا ذلك عن الشافعي وروى عن ابن عباس انه قال 'ان سريح احسان الطلقة الثالثة وهو الذي حثاه الشافعي وصاحبه

دليلاً انه ليس في قوله تعالى 'ان سريح احسان' (تسريح بالطلاق) صريح الطلاق ونحن لا نقول بالحدود . قوله تعالى بعد ذلك 'ان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره' صريح في الطلاق فوجب حمده عندنا ايضاً حتي حمل قوله او سريح احسان على الصيغة الدالة كان قوله في صنفها ومداوات غيرها الاقادة فيه واما قوله تعالى 'او سريح احسان' فمعناه ان طلقها حتى تسريح بالاحسان التارك حتي يقضي عدتها وقوله فاما ك معروف يعني الزوجه الاحل

مسئلة ٢ الطلاق المحرم هو ان يتعلق مدحوا لها غير ما ثبت عليها غيبه محصورة في حال الحيض او في شهر حائضها فيه وما هذا حكمة في ذلك لا يقع عندنا العقد ثمة بحاله وبه قال من عليه وقال جميع تفهيماء انه يقع وان كان محصوراً ذهب اليه ابو حنيفة واصحابه ومالك والاذراعي والثوري والشافعي

في الطلاق
المحرم

دليلاً [اجماع الفرق وايضاً الاصل بعد العقد وقوع الطلاق صحيح الي دليل (دلالة شرعية) شرعية وايضاً قوله تعالى (انصتوهن لعدتهن) وقد روى (قري) لقيل (اصل) عدتهن (احلوا) انه اراد ذلك وان لم يصح لقراءة تدويراً ثبت ذلك على ان الطلاق اذا كان من (اي) غير الظاهر كان محرماً مبيهاً عنه والسبي يدر على

فقد المصبي عنه و يصاروى ان خرج قال احببني ابو الربير ان سمع عبدالرحمن
بن الاعرج مولى عبده بشر بن عمر انه الربر سمع كعب بن جابر في رجل طلق امرأته
حائضاً و طلق عبدالله بن عمر امرأة وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ و روى ابن
سيرين قال حدثني من لا اتهم ب ان عمر طلق امرأته ثلثاً وهي حائض فامر
المسي* عليه السلام ان يراجعها و عبدالله فردها على ولم يرها شيئاً فاما استدلالهم
على صحة ما يذهبون اليه فمروءة نافع عن ابن عمر انه طلق امرأته وهي حائض في
يومين رسول الله ﷺ فر عمر فسئلت رسول الله ﷺ عن ذلك فقال مرة فليراجعها
ثم ليسسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تنظف و ان شاء طلقها و بما رواه
ابن سيرين عن يونس بن حبيب قال سئلت عبدالله بن عمر فقلت له رجل طلق امرأته وهي
حائض قال فمروءة تعرف عبدالله بن عمر فقلت نعم و قال عبدالله بن عمر طلق امرأته وهي
حائض فاني عمر المسي* عليه السلام فمئذ فقال مرة فليراجعها ثم يطلقها قبل عدتها قال
قلت فتعندهم فقال فيه ارايت ان عمر و سحنون قالوا و فيه دليلان احدهما
فوله مرة فليراجعها ثبت في العلق كان واقعاً و الثاني قوله لانس عمر فتعند
سندك فاسكر عليه فقال فيه ي سئلت ابن عمر ان عمر عن العلم و فيه
واقص و استحق اما كان الطلاق واقعاً و روى الحسن عن ابن عمر قال طلقت
زوجة حتى طلقة واحدة وهي حائض فاردت ان ايتبع بالطلقتين الاخرين فالت النبي ﷺ
عن ذلك فامرني ان اراجعها فقلت يا رسول الله ﷺ اني مت لو طلقتها ثلث فقال يا
امرأتك و عصيت ربك قالوا و فيه دليلان احدهما انه امره بالمرأحة و قد طلق واحدة
و الثاني قول المسي* عليه السلام يا امرأتك و عصيت ربك فلو لانه كان يقع و الا لم يكن مباحلاً
و الجواب ان هذه الاحاديث كلها احاديث واحد و نحن لا نعمل بها ثم مع ذلك هي مخالفة
للكتاب و السنة على ما يبين و مخالف للكتاب لا يصح العمل به و ايضاً فيها معارضة
لبحر الدي و منه و بخلاف عن اجتماعهم لسلام عن النبي ﷺ ثم لو سلمنا على ما بها
كان له ان يحمل على انه اراد بالمرأحة التمسك بالزوجية لان الطلاق غير واقع
بل على ذلك انه امره بذلك و هو النبي عليه السلام على الوحي و لو كان المراد

ما قولوه من انه قد وقع الطلاق وانما اراد المراجعة لها لما كان النبي صلى الله عليه وسلم امره بذلك
 لانه عرواحب فان حملوا المراجعة على الاستحباب او لاجد كان ذلك تركا لظاهر
 وليس لهم ان يقولوا الطاهر من المراجعة اعاده المراجعة الى الروحانية بعد (مع) وقوع
 الطلاق الا التمسك بالروحانية فيل لاسلم ذلك لان ما يحب العبد به قد يقال فيه
 المراجعة الا ترى انه قد يقال فيمن تراء القسم من لروحان و لمفقد عيبيهم راجع
 ادوا حث وانفق عليهم وان كان العقد نافعا ولو كان لظاهر ما قولوه لترككم ذلك
 للدلالة التي تقدمت ولقول النبي صلى الله عليه وسلم وامره بالمراجعة الذي يقتضي الوجوب و
 ليس تراء امر النبي صلى الله عليه وسلم وحمله على لاجد والاستحباب لاسلم طاهر المراجعة
 داولي من حمل المراجعة على التمسك بالعقد لاسلم طاهر الامر بالوجوب واذا مساونا
 سقط الاحتجاج بالاحبار فاما قول النبي صلى الله عليه وسلم حين سألته لو طاعها (استقمت) ثلثا في
 دمت امراتك وعصيت ربك ليس في ظاهره به قار لو صلقتها تلك وهي حائض بل لا يستمع
 انه اراد لو صلقتها تلك للسهة ناست منه وعصى به اد كان الطلاق مكرهه وان تكون
 الحال حر سلامة و ارتكاب المكروه يقرر فيه انه عصى به كما من في غير موضع
 فاما قول عبدالله بن عمر حين قال له فتعند بها قال فصد دليل له لانه انه سكت
 لانه احسره عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امره بالتمسك بالعقد فاصف تعند بذلك مع امر
 النبي صلى الله عليه وسلم بخلافه .

مسئلة ٣ اذا طلقها تلك بنفس واحد كان ممدعا وقعت و حسنة عند تهازل
 الشروط عندا اكثر اصحابنا وفيهم من قار لا يقع شئ اصلا به قال علي عليه الصلوة
 والسلام واهل الطاهر وحكي الطحاوي عن محمد بن اسحق به قار تقع واحدة
 كما قلناه وروى ابن اس عباس وطاوس كائنا ن يد (هنا) اهب الي ما قولوه الامممه
 وقار المشافعي المستحب ان يطلقها طلقه ليكون حاطبا من الحطاب قبل الدخول و
 فان طلقها تسين او ثلثا في مهر لم يحامع فيه دفعه او متفرقه كان ذلك مباحا عبر
 محدود و وقع به قول في الصحابة عبد الرحمن بن عوف ورواه عن الحسن بن عبي
 عليهم الصلوة والسلام وفي التابعين ابن سيرين وفي القمبيء احمد واسحق وابو ثور

فمن يوطئها
 تلك تقع
 واحدة

وقال قوم: إذا طلقها في ظهر واحد نكس أو ثلثا دفعه واحدة أو متفرقة فعل محرمة و
عصى، ثم ذهب النبي لمتحابة على عبيدة الصنوه والسلام وعمر و بن عمر و بن مسعود
و ابن عباس وفي الفقهاء أبو حنيفة وأصحابه ومالك قالوا إلا أن ذلك رافع
[دليل] ما قبله في المسئلة الأولى من إجماع العرفه وإن الأصل بقاء العقد
وقال تعالى: «وطلقتكم النساء فطلعوهن بعدتهن واحصوا العدة» والمراد بقاء العدة نكس
أبد أراد في كل قرء تطليقة (صدقة) لأنه لو أمكن الجمع بين الثلث لما احتج إلى
إحصاء العدة في غير المدخول بها، وذلك خلاف الظاهر، وقال يعللى الصفاق مران
يعنى دفعتان ثم قال بعد ذلك: «فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره» ومن
جمع ما بين الثلث ما سبق مر من ولائله وذلك خلاف الظاهر فإن قبل العدد أراد كره
عقيب الاسم لم يقتض لتعريف مثاله إذا قال له على مائة درهم مرتين وأراد كره عقيب
فعل اقتضى التعريف مثاله إذا حل الدار مرتين أو صرت مرتين والعدد في الآية عقيب
الاسم لا العمل قبل قوله يعللى الصفاق مرتين معناه صدقاً مرتين لأنه لو كان خبراً
لكان كذاً ولعدد مدكور عقيب فعل لا اسم وليس لأحد أن يقول لا فرق بين أن يكون
التعريف في ظهر أو ظهرين وذلك أنه دأبت وجوب التعريف وحب على ما قبله لأن
أحداً لا يفرق وروى ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «المرء إذا طلق
ما هكذا أمرك ربك إنما السنة أن يستعمل بها الظاهر فتطليقها في كل قرء تطليقة واحدة»
فثبت أن ذلك بدعة وفي الخبر المتقدم حسن مثل ابن عمر رضي الله عنهما لو أطلقتها
مطلقاً ثلثاً قال عصمت ربك قد دل على أنه بدعة ومحرمة ولا إجماع الصحابة روى ذلك
عن تقدم ذكره من الصحابة ولا مخالف لهم قد دل على أنه إجماع، وروى ابن عباس قد
كان الصفاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين استسأ من خلافه عمر الثلث
واحدة فصار عمران الناس قد استعملوا أمرًا كان لهم فيه أفة فلو ما عصيهم فمضاه
عليهم هذا لفظ الحديث وفي بعضها قال لهم عمر الثلث وروى أن ابن عمر طلق زوجته
وهي حائض ثلثاً فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يراجعها وهذا لأن الثلث لو وقعت لها
(ما) كان له المراجعة وروى عن عمر بن الخطاب قال طلق ما كانه بن عبد بن عبد (زيد)

أمر أنه ثلث في مجلس واحد فحزن عليها حزناً شديداً فسأله رسول الله ﷺ كيف طلقته قال طلقها ثلثاً قر في مجلس واحد قال نعم فقال رسول الله ﷺ: إنها ستأخذ حدة فراجعها إن ثلثت قال فراجعها وهذا نص

مسئلة ٤ قد بينا أنه إذا طلقها في حال الحيض أنه (قوله) لا يقع منه شيء واحداً كان أو ثلثاً وقال أبو حنيفة والشافعي إن كان طلقها واحداً أو ثلثين يستحب له مراجعة حقتها بحديث ابن عمر .

في إن الطلاق في حال الحيض لا يقع

[دليلنا] ما قدمناه من أن طلاق الحائض غير وقع فاد ثلث وثلهذا الموضع ساقط عنا .

مسئلة ٥ كل طلاق لم يحضره شاهدان عدلان وإن تكاملت سائر الشروط (شروطه) فإنه لا يقع وخالف جميع الفقهاء في ذلك ولم يعتبر أحد منهم الشهادة .

في إن الطلاق يتوقف صحته على شهادة عدلين

[دليلنا] إجماع العرفه واحبارهم وإيضاً الأصل أنه لا يقع والفرقة تحتاح إلى دليل وإيضاً قوله تعالى عقيب قوله «يا أيها الذين آمنوا إذا طلقتم النساء» إلى قوله «واشهدوا ذوي عدل منكم» وذلك صريح لا ريب فيه وهو يقتضي الوجوب فإن قلوا ذلك يرجع إلى المراجعة قلنا لا يصح لأن القرآن أقرب إلى الدلالة قال «فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن سمعاً» أو «فأوفوهن سمعاً» يعني الطلاق على أن لما أن حمل ذلك على الجميع وإيضاً فإن الشاهد على المراجعة لا يجب ولا هو شرط في صحتها وذلك شرط في إيقاع الطلاق وحمله عليه أولى

مسئلة ٦ طلاق الحمل المستتب حملها يقع على كل حال بالإجماع سواء كانت حائضاً أو طاهره لا يختلف أصحابنا في ذلك على خلاف سبهم في أن العاهر هل تحيض أم لا ولا (فلا) بدعة في طلاق الحمل عتد ولا شافعي قد قول أن أحدهم مثل ما قلناه وعليه عامة أصحابنا وفي أصحابنا من قال على القول الذي يقول أنها تحيض إن في طلاقها سنة وبدعة .

في وقوع الطلاق في الحمل المستتب

[دليلنا] إجماع العرفه واحبارهم وهي مطلقه

مسئله ٧ اذ قال الحائض اس طالق طلاق السد لا الم ا يقع صلافة وقال الشافعي لا يقع الطلاق في الحار ودا منهرت وقع قبل العسل و بعده سواء و قال ابو حنيفة ان انقطع لاكثر الحيض كما قل الشافعي وان كان لاقل من ذلك لم تطلق حتى يعتدل

[دليلا] اما قد بسا ان طلاق الحائض لا يقع في الحار والطلاق بشرط لا يقع ايضاً على ما نبهت فمقط عنا هذا الفرع .

مسئله ٨ اذ قل لها في طهر لم يجامعها فبها طالق للبدعة وقع طلاقه في الحار وقوله للبدعة لقولان يسوي اس طالق اذا حاضت فيه لا يقع اصلاً له عنقه بشرط وفي جميع الصغاء لا يقع طلاقه في الحار وان حاضت بعدها او نكحت وقع الطلاق لانه زمان البدعة .

دليلاً ان قوله اس طالق انقاع . قوله للبدعة لقوله كذب هذا يسوي لا يقع في الحار وان قال بوث يقع الطلاق اذا حاضت لم يقع لانه طلاق بشرط ولانه طلاق محرم فعلى الوجهين معاً لا يقع .

مسئله ٩ اذ قال له في صهر فر بها فبها طالق نساً لسه وصب واحد وصب حرم ما راد عليه و قل الشافعي تقع الثلاث في الحار و قل ابو حنيفة تقع في كل فرء واحدة

دليلاً ما تقدم من ان لتعطل بالطلاق اثنتي بدعة واحدة لا يقع من ذلك لا واحدة على ما مضى القوي فيه وعلى عن الاعادة

مسئله ١٠ ان قال لمن صلافت سبه و بدعه في صهر فر بها فبها طالق الحيض اس طالق نساً لسه و لا يقع منه شيء اصلاً وقال الشافعي انه لا يقع في الحار شئ ودا صهرت من هذه الحيض او تحيضت بعدها الوطى ثم يظهر مع بها في اول حرة من اجزاء الطهر لان الصفة قد وجدت .

[دليلاً] و قد بسا ان الطلاق بشرط لا يقع و عليه اجماع الفرق وهذا طلاق بشرط لان حال الانقاع ليس بحال زمان طلاق السنة

مسئلة ١١ اذ قال لها من طلق كمل خلاق او اكمل خلاق او اتم طلاق وقعت واحدة وكانت رحيمة وبه قال الشافعي وقا ابو حنيفة في اتم طلاق مثل ما قلناه وهي اكمل واكثر انها تقع باثنتي .

فيما لو قال
لها من
طلق اكمل
طلاق

[دليلنا] ان وقوعها مجمع عليه وكونها نائبة يحتاج الى دليل على ان عندنا ليست هيها بطلعة نائبة الا اذا كانت بموسى وهذه ليست بموسى فيحسب ان تكون رحيمة

مسئلة ١٢ اذ قال انت طالق او اصر طلاق او اطلق حلال او اعرس طلاق طلقت واحدة رحيمة وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يقع بالنكاح [دليلنا] ما قدمناه في المسئلة الاولى .

فيما اذا قال
لها انت طالق
اصر او اعرس
طلاق

مسئلة ١٣ اذ قال لها انت طالق او اقدم فلان وقدم فلان لا يقع طلاقه وكذلك في غيره بشرط من الشروط او بصفة من الصفات بمسئلة فانه لا يقع حلالا ولا في الحلال ولا في المستقيم حتى يحصل الشرط وبه قال جميع الفقهاء انه يقع اذا حصل الشرط .

في طلاق
الطلاق او
عن شرط

[دليلنا] اجماع المعرفة واحدا منهم فانه لا ينفك في ذلك وبما الاصل بقاء العقد . اتفاق هذا لصرف من الطلاق يحتاج الى دليل والشرع حار من ذلك

مسئلة ١٤ اذ قال لها انت طالق ولم يوافقها لم يقع طلاقه ومتى قال اودت غير الظاهر قبل ذلك منه في الحكم وقدمه من الله ما لم يخرج من العدة فان خرجت من العدة لم يعمل ذلك منه في الحكم وقال جميع الفقهاء انه لا يقبل ذلك منه في الحكم .

فيما لو
طلقها ولم
يوافقها

[دليلنا] اجماع المعرفة واحدا منهم وبما الاصل بقاء العقد واتفاق الطلاق بلاية يحتاج الى دليل وايضا قول النبي ﷺ اما الاعمال بالبيت وبما لا يرى مانع من ذلك على ان مانع بوليس له وهذا لم يمتنع

مسئلة ١٥ اذ قال لها انت طالق خلاق الحرج فانه لا يقع بغيره وحكي ان المعتد عن علي عليه الصلوة والسلام انه قال يقع ثلاث تطلق وتخرج ليس لما فيها من والدي بحيث علي مذهبنا انه عبارة عن طلاق البدعة لان الحرج غيره

فيما لو قال
لها انت طالق
طلاق الحرج

عن الأئم .

[دليل] ان قوله حرج يعنى انما والطلاق المون لاسكون فيه اذ انت فيه انما كان مبدعاً وطلاق المدعى لا يقع عبداً على ما معنى القول فيه

فيما لو قال
سالى طواق
بلاية

مسئلة ٩٦ ان سئنه بعض سائنه ان يطلقها فعلى سائنى طواق ولم سواصلا فانه لا تطلق واحدة منهم وان نوى بعضهم فعلى ما نوى وقال اصحاب الشافعى يطلق كل امرئ له نوى اولم سوا لاس الوكيل فيه قال اذالم يسوا السائلة فانه لا تطلق وقال مالك يطلق جميعهم لا تلى سئنه لانه عدل عن المواجته الى الكفايه فعلم انه قصد غير ها .

[دليلنا] اجماع العرفه على ان طلاق يحتاج الى يه وهذا قد خلا من سده فيجب ان لا يقع واصلاً لاس بعد العقد والسمونه يحتاج الى دليل ولو كد معن لا يعتبر السه لكان قول الشافعى وان لعموم قوله سائنى طواق

من العاقل
هو اللفظ
بمخصوص
مع النية

مسئلة ٩٧ صريح لعنوا لعن و حذره هو قوله سائنى طواق وهى طلاق وفلان طلاق مع مقارنه السه له فان حذر عن السه لم يقع بدشئ . السائيات لا تقع بهى شئ و رجع منه اولم بعد بها وقد لفتها . الصريح ما يقع به الطلاق من غير يه و المكسبات ما يحتاج الى يه فالصريح عبد الشافعى على قوله الحديد ثلاثه العاط الطلاق و لراف . السراج وقد مالك صريح الطلاق كثير الطلاق والعراق والسراج وحده وبره وثقه وسئنه ومان وعبر ذلك مما يدكره وقال ابو حنيفة صريح الطلاق لفظ واحد وهو الطلاق على ما تقدم عبر به لم يراع اليه وقد ابو حنيفة ان قال حار العصب فارقت و سرحئت كان صريحاً في ما عبر هذه اللفظه فلها كدات وعلق الشافعى القول في لعدم ما واء الى قول بى حنيفة واخذ يبدل عليه و بصره وهو قول غير معروف .

[دليلنا] اجماع العرفه واحداهم لان الطلاق حكم شرعى يحتاج الى دلالة شرعه في كونه صريحاً وليس في الشرع ما يبدل على ما قلوه واصلاً من المرجع في ذلك الى ما متعارفه الناس ولا يعرف الا لفظ الطلاق واصلاً في صريح ما لا يحتمل

الأمعي واحداً أو يتحمل معس أحدهما أظهر منه وأولى به وجميع ما عدا اللفظ الطلاق
يحتمل امرين (معس) المساعدة على حد واحد وإيضاً فالصريح ما كان صريحاً في اللغة
أو في العرف أو في الشرع وليس شيئاً مما دلوه صريحاً في واحد من ذلك فوجب أن
لا يكون صريحاً

مسئله ١٨ أو في له اب معسقة لم يكن ذلك صريحاً في الطلاق وإن قصد
بذلك بها مطلقه (لأن) إلا أن يسوي وإن لم يولم يكن شيئاً وقال الشافعي هو صريح
فيه وقال أبو حنيفة هو كتابة لأنه أخبار.

[دليل] ما قلناه في المسئلة أنه ليس سواء فلا يوجد لأعاده وإيضاً قوله أن
مطلقة أحد عن وقوع طلاق بها فيسمى أن يرجع إلى سره في وقوع الطلاق حتى
يكون هذا حراماً

مسئله ١٩ لو قال لها أنت ضالوتكم قد أردت أن تفوت طهر أو أنت ضالوتكم
أو قال ضلوتك ثم قال: أنت أن أقول أمضاتك فبأنني فست ضلوتك قبل منه في الحكم
وفيما سمع وبين الله وفي الشافعي، أبو حنيفة وعملت وجميع الفقهاء لا يصل منه في
الحكم الظاهر ويقل منه فيما بينه وبين الله.

[دليل] إحداهم الفرقه وإيضاً فإن اللفظ لم يكون مفيد لما وسع له في
لغة المقصد واليه قال: لم أنوه قبل قوله ورجع إليه لأنه ليس على وجوب انعاده
دليل وإيضاً قوله ~~اللفظ~~ الأعم بالمت وإيضاً لغيره دليل على ذلك

مسئله ٢٠ كتاب الطلاق لا يقع به شيء من الطلاق وسواء كانت طهارة
أو حصة بوي بها لفرقة أولم يورثك وعني كل حد لا وحده ولا أراد غيرها وقال
الشافعي المباحات على صريح طهارة وبأنه فالظاهر حلية وبره وثقه وتلقه وبأن
وحرام والخصة كثير منها اعتدى واستمرى رخصته وجرى ونسعى وأدهنى وأعرى
والحقى بهدث وحل على عارثك وجميعها يحتاج إلى ما يقدر التمسك به ويقع به ما بوي
سواء بوي واحدة أو ثنتين أو ثلث فإن بوي واحدة وثنتين كانا جميعين وسواء كان ذلك في
المدخول به أو غير المدخول به وسواء كان في حال أو صا في حال العصب وقبل مالت

في سره
قصد الأب
في صحة
الطلاق

في سره
بأنه ثم
ما قصدت
الطلاق

في عدم وقوع
الطلاق بغير
الكتاب

الدميات الظاهرة صريح في الثلاث وقد ذكره نوى ذويها قبل هذه في غير بعد حول بها
 لم يقبل في المدحون بها واما الحمية فقوله اعتدى واسترى رجمته فهو صريح في واحدة
 رجمية واما ان نوى اكثر من ذلك وقع ما نوى. اما ابو حنيفة في قوله لا يحلوا الكليات
 من احد. من من ما نيلون معها فربما لا يقر به معها وان لم يكن معها فربما لم يقع بها
 ملاقى بحال واحدة وان كان معها فربما فالقرية علي ربيعة عرب عوس وبيعة اود كرا طلاق او
 عصب فان كانت القرية عوسا كان ذلك صريح في الطلاق وان كانت السه (سه) اوقع لطلاقها
 كلها وان كانت القرية كرا العلق وعصب دون نية لم يقع العلق بشئ منها الا في نكاحي
 كتابات حلية ونسبه ونسب وناين وخرام واعتدى واختارى وامرؤا بذلك فان العلق شاهد
 الحال يقع بكل واحدة من هذه وان قال لم اذ ملاقى فهو يصل منه ام لا نظرت فان كانت
 القرية كرا طلاق فلا منه فيما بينه وبينه لم يصل منه في الحام وانكاس لقرية
 حال العصب من منه فيما بينه وبين الله تعالى ولم يصل منه في الحام في ثلاث كتابات
 اعتدى واختارى وامرؤا بذلك وما الحام المواقى فيقبل منه فيما بينه وبين الله وفي
 الحكم معاهدا لا يختلفون منه بوجه وهو قول من تقدم ومن تأخره الحق المتأخرون
 الخمس كتابه سدس فقالوا انله كقول الشافعي انه قد ورد في نكاحهم في نكاحي وما
 عداها من الحكم فمن كلهن واحد وهو ما ذكره ان كان هناك منه والافلا ملاقى هذا
 الحام في وقوع الملاقى بها وما الحام في حامه فمن يقع ما سوا ما يقع من العدد
 فلو كان الدميات على ثلاثة احصوا ما الحق بالسرير ومعه انها كقوله انت
 ملاقى يقع بها عندهم. حدة رجمية ولا يقع اكثر من ذلك وان نوى زيادة عليها وهي
 ثلاثة الموطا اعتدى واسترى رجمته وانت واحدة والعرب التي ما يقع بها واحدة
 نية ولا يقع بها سواها ولو نوى الزيادة وهي كتابه واحدة اختارى ونوى الطلاق
 واختاره ونوت قالوا لا يقع بها حال الا واحدة نية ولو نوى ثلث المصرب لثالث ما يقع
 بها واحدة نية ويقع ثلث تصديقات ولا يقع بها تصديق على حرة سواء كان زوجها حراً
 او عبداً لان الملاقى عندهم بالنساء ولا يقع عندهم بالانثى ما يقع لسه صلتان على حرة دفعه
 واحدة وان كان قدر ما يملكه منها طلقين (طلقين) اوصوا فقاموا هي (الامة) (الامة) حراً

كان زوجها أو عداً فالإلام معهم في حمسه فعول على لقور على مفصله في لشعبي هن
يضع الطلاق من غير قرية أم لا والثاني في الملحقة بالصرح اعتدى واسترى وحمش
وانت واحدة هل يقع من ثلث طلقات أم لا الثالث احتدري هل يقع بها صنفه رخصه
أم لا الرابع قيد عدا هذه هل يقع من طلعة رخصه أم لا الخامس هل يقع فيما (نما)
عدها الكدمات الأربع طلقتان على حرة أم لا .

[دليل] اجماع العرقه واحرارهم ولان الأصل بقاء العقد وایجاب العرقه
نما ذكر (وه) فاه يحتاج الى دليل شرعي .

مسئله ٢١ اذا قبل لها انت الطلاق لم يكن صريحاً في الطلاق ولا كفايه
ولشعبي فيه وجهان احدهما انه صريح وقد قال ابو حنيفة والاحرار كفايه
[دليل] ان كون ذلك طلاق يحتاج الى شرع وايضا الأصل بقاء العقد وايضا
قوله طلاق مصدر وصف الطلاق بالمصدر محذر وميكون محذراً لا يكون صريحاً و
نحن لانقول بالكنايات على ما بيناه .

في اوقاف
ارو حنيفة
الطلاق

مسئله ٢٢ اذا قبل لها انت حرة او اعتقت وبوى الطلاق لم يكن طلاقاً وقال
جميع الفقهاء انه يكون طلاقاً مع النية .
[دليل] اجماع العرقه وايضا الأصل بقاء العقد و كون هذين المعطين طلاقاً
يحتاج الى دليل

فيما لو وى
الطلاق وى
عقبات

مسئله ٢٣ ما هو صريح في الطلاق ليس بكفايه في الاعتراف ولا يقع العتق الا
بقوله انت حراً واعتقتك وما عدا ذلك لا يقع به عتق وقال لك فعلى كل ما كان صريحاً
في الطلاق وهي ثلثة الفاظ قوله طلعتهك او فارقتهك وسرحتهك او كل كلمة فيه وهوب
تعدم ذكره فهو كفايه في الاعتراف وقال ابو حنيفة كالى ما كان صريحاً في الطلاق او
كفايه فيه فليس بكفايه في الاعتراف الاكلمتهك (كلمتهك) لاملك لى عيب ولاستصن لى
عست هذان كما يتان انه في الطلاق وفي العتق معاً فالعتق لا يقع عنده الا صريح و
كفايه فالصریح انت حراً واعتقتك والكفايه لاملك لى عيب ولاستصن لى عيب
[دليل] ان الأصل بقاء الملك فمن اوقع الحر به نداد كروه فعله لدلالة

في ما هو
صریح الطلاق
ليس بكفايه
الاعتراف

مسئله ٢٤ قال له زوجته انك مت طلاق لم يكن ذلك شيئاً لأصريح ولا كفايه ولو نوى ما نوى وبه قرأ أبو حنيفة وقال الشافعي يكون ذلك كنية من نوى به اليسوية وقرأ ما نوى

[دليل] ان الأصل بقاء العقد وفسخ الطلاق بهذا المعنى يحتاج الى دلالة سواء ادعوه صريحاً أم كنيته من استدله بقوله ^{في} الاعمال بالمت والمسمى بالامري ما نوى فيل لادلالة في ذلك لان ليس ^{بشيء} اما اراد بذلك العادة بل لانه به انت الفعل له بعد حصول اليه وذلك لانساق بالطلاق لانه بعد وقوعه لا يكون له به ما يكون عليه فعدم انه اراد ما يكون له من العادات التي مستحق بها النوب

مسئله ٢٥ اذ قال له ما مت مقتدلم يكن ذلك شيئاً وبه قال أبو حنيفة وقرأ الشافعي هو كناية .

[دليلاً] مقدمناه في مسئلة الاولى مؤأ .

مسئله ٢٦ اذ قال له ما مت بين امرأته لم يكن ذلك شيئاً وقرأ أبو حنيفة والشافعي ان ذلك كناية عن الطلاق . [دليلنا] ما قدمناه في المسئلة الاولى مؤأ .

مسئله ٢٧ اذ قال لها انت طالق لم يصح ان يسوي بها أكثر من صفة واحدة . متى نوى أكثر من ذلك لم يصح الا واحدة وقال الشافعي ان لم يسوي شيئاً كانت صفة واحدة ونوى كانت بحسب ما نوى صفة او صفتين او ثلاثة وهكذا كل الكميات يقع بها ما نوى به فقام ذلك وقرأ أبو حنيفة اما صريح الطلاق انت طالق وصفتين فلا يقع به أكثر من واحدة وبه قرأ الأوراعي والثوري وقرأ أبو حنيفة وكذلك اعتدى واسترى رحمك وانت واحدة واختارى لا يقع به الا صفة واحدة محل [دليلنا] احمد ع المرفوع لان الأصل بقاء العقد ووقوع لو حدة بصريح الطلاق مع اليه مجتمع عليه وما اراد عليه وبغير الصريح لادلاله على

مسئله ٢٨ اذ قال انت الطلاق او انت طلاق او انت طلاق طلاق طلاق لطلاق لا يقع به شيئاً نوى ولم سواء بقوله انت طالق طلاق أو سوى فانه يقع به

واحدة لا كثر منه وروى ابو حنيفة بجميع ذلك يقع ما توى واحدة كانت او اثنتين و
ثلاثاً وبه قال الشافعي .

[دليلاً] ان الاصل بقاء العقد وانهما الفرقه صادر كرويه ليس عليه دليل وايضاً
فما ذكرناه مجمع على وقوع الفرقه به ما قاله ليس عليه دليل

مسئله ٣٩ اذا كتب بطلاق زوجته ولم يقصد بذلك الطلاق لا يقع بالاحلاق
وان قصد به الطلاق فعدداً انه لا يقع به شئ وللشافعي فيه قولان احدهما يقع على
كل حال وبه قال ابو حنيفة والاحمر انه لا يقع وهو مثل ما قلناه

[دليلاً] اجماع الفرقه وايضاً الاصل بقاء العقد ولا دليل على وقوع الطلاق
بالسبب (باب ايه

في عدم وقوعه
بالكتابة و
ان لو اياه

مسئله ٤٠ اذا حترها فاحتد به لم يقع بكتاب فرقته وصدق ان عمرو
ابن عمار وابن مسعود وعائشه والشافعي وروى عن علي بن عبد الصلوة والسلام ورد
بن ثابت روايتين احدهما مثل ما قلناه والثانية انه يقع به منه واحدة رجعيه وهو
قول الحسن البصري

في عدم وقوعه
اذا طهر
زوجته
فاحتد به

[دليلاً] اجماع الفرقه لان الاصل بقاء العقد واتحاد الفرقه بدليل يحتاج
لي دلاله وروى الاسود قال سألت عائشه عن رجل حتر زوجته فاحتد به فقالت حتر
رسول الله ﷺ سألته فاحتد به كان ذلك طلاقاً

مسئله ٤١ اذا حترها فاحتدت بنفسه لم يقع بطلاق بونا اولم يموت ابو بوي
احدهما وروى قوم من اصحابنا اذا بونا وقع الطلاق ثم احتدوا فممنهم من قال يقع
واحدة رجعيه ومنهم من قال بانه وقا الشافعي هو كتابه من الطرفين يقتصر لي به
الزوجين معاً وقال مالك يقع به الطلاق والتك من غيرية لان عنده ان هذه اللفظه
صرح في الطلاق التلث كما يقولون في كتابات الصاهرة ومتى بونا الطلاق
ولم يموت احد او قعت طلعه رجعيه عند الشافعي وعند أبي حنيفة بانه وان (ان) بونا
عدداً وان اتفقت بينا هما على عدد وقع ما اتفقا عليه واحداً كان واثنتين او ثلاثاً
عند الشافعي وعند أبي حنيفة ان بونا طلعتين لم يقع الا واحدة كما يقول في الكتابات

في عدم وقوعه
اذا حتر
في خمار

الظاهر وان اختلفت منه في العدد وقع اقل لانه متضمن مادون الس واحد وما اراد عليه مختلف فيه

[دليلاً] ان اصل بقاء العقد ولم يدل دليل على ان بهذه اللفظ يحصل العرقه وايضاً اجماع العرقه واحبارهم على هذا وقد ذكرناها في الكتييب المتقدم ذكرهما وبما لوحد في الاحبار المتحالفة لهم ومن خالف في ذلك لا يمتد به لانه شر فيهم (منهم)

مسئله ٣٢ د حبرها ثم رجع عن ذلك قبل ان تحتار نفسها سح رجوعه عند جميع اصحاب الشافعي الا ابن حبر ان فانه قال لا يصح وبه قال ابو حنيفة وهذا سقط عماله من التحجير غير صحيح ولا معصور به

مسئله ٣٣ اذ قال له طلقني بك ثلاثاً فطلقت واحده وقع عند الشافعي و عند أبي حنيفة لا يقع سالا وهو مذهب وان اختلف في العله [دليلاً] ما تقدم في المسئلة الاولى سواء .

مسئله ٣٤ اذ قال له طلقني بك واحده فطلقت ثلاثاً وقعت عند الشافعي واحدة وعند مالك لا يقع وهو مذهب وان اختلف في العله [دليلاً] ما تقدم ذكره في المسئلة الاولى سواء

مسئله ٣٥ اذ اقر لزوجته الحرم او الامة او امتهات على حرام لم يتعلق به حكم لاصلاق ولا عتق ولا طهار بوى او لم يسو ولا يمين ولا وجوب كفارة وقال الشافعي ان بوى صلاق في الروحة كان صلاقاً وان لم يشوعداً وقع طلقه رجعه وان بوى عدداً كان على ما هو دوان بوى طهارا كان طهاراً وان بوى تحرّم عيها لم تحرّم وبهرمه كفارة يمين ولا يكون يميناً لكن يجب به كفارة يمين وان اطلق فبيد قولان المذهب انه يجب به كفارة ويكون صريحاً في ايجاب الكفارة والذي انه لا يجب به شئ فيكون كسبه وان قل ذلك لامته قال انه لا يكون فيها طلاق ولا طهارا لكنه ان بوى عتقها عتقت ان بوى تحرّم عيها لم تحرّم وبهرمه كفارة يمين وان اطلق فعلى قولين كالحرمة سواء واختلف الصحابة ومن بعدهم في حكم هذه اللفظة حال الاطلاق وروى عن ابي بكر انه قال يكون يميناً يجب به كفارة يمين وهو قول عايشة والاوراعي و

روى عن عمر أنه قال يمع به طلبة رجعه وهو قول لرهري وروى عن عثمان أنه قال يكون طهاراً وهو قول أحمد بن حنبل وعن عبيد الصلوة والسلام أنه قال يمع بذلك تعليقات وهو قول أبي هريرة وروى ثابت وعن ابن مسعود أنه قال يجب به كفارة يمين وليس يمين وهو أحد قولي الشافعي وأحد الروايتين عن أبي عبد الله واحتلف التابعون في ذلك فروى عن أبي أسامة ومروقا أنها فلا يلزمه بها شئ ولا يتعلق بها حكم كف قساة وعن حماد بن قاسم يقع بها صلعة منه وقال أبو حنيفة إن حبس بها الروح ونوى طهراً كان طهراً وإن نوى صلاتاً كان طلاقاً وإن لم ينو عدداً وقعت طلبة بآية وإن نوى عدداً فإن نوى واحد وقعت واحدة بآية وإن نوى اثنين وقعت واحدة بآية وإن نوى الثالث وقع الثالث كما يقو في الحديث الطاهرة وإن أطلق كان مؤلفاً وإن وصلها قبل انقضاء الأربعين أشهر حث ولزمته كفارة وإن لم يطل حتى انقضت المدة باب بعبقة كما نقول في مؤلفي عهد بها نيس بعبقة أما إذا فر ذلك للأمة فيه يباون بمرته من (إن) يحلف أنه لا يصح فإن أصابها حث فمرته الكفارة وإن لم يصبها فلا شئ عليه

[دليلنا] إجماع الفرق وأخبارهم وأيضاً فإن الأصل بقاء العقد وبراءة الدعاء فمن أوقع الطلاق أو الزم به الكفارة أو الطهار كان عليه الدلالة

ممنه ٣٦ إذا قل كلما أملت على حرام لم يتعلق به حرام سواء كان له روحات وأماء وأموار أو لم يكن له شئ من ذلك نوى أو لم يموو الشافعي إن لم يكن له روحات ولا أماء وله أموال مثل ما قلناه وإن كان له روحاة واحدة فعلى ما مضى وإن كان له روحات فعلى قولين أحدهما يتعلق به كفارة واحدة والثاني يتعلق بكل واحدة كفارة وقال أبو حنيفة ذلك بمرته قوله والله لا اتقعب شئ من مالي فهي النقع شئ من ماله حث ولزمته الكفارة فضاء على أصله إن ذلك عين [دليلنا] ما قلناه في المسئلة الآلى سواء

مسئلة ٣٧ إذا قل كلي واشربي ونوى به الطلاق لم يمع به الطلاق وقد قل أبو اسحق المروري وقال أبو حامد المذهب أنه يقع به الطلاق لأن معناه اشربي

ليما لو قال
كلما أملت
فهو عسى
حرام

فما لو قال
بها كلي
واشربي
وى الطلاق

عصم الفرقة وطعنها .

[دليلنا] ما قدمناه (قديمه) في المسئلة (المسائل) الاولى سؤاء

فما يوقر بها
من المدخول
انه طلاق لها

مسئلة ٣٨ اذا قال لعمر المدخول بها استطلق ثلثا وفسد واحدة وحالف جميع الفقهاء وقالوا يقع الثلث .

[دليلنا] اجماع لفرقة وما قدمناه في المسائل المقدم ذكرها ولا قدسنا به لوقر ذلك للمدخول بها لا يقع الا واحدة كذلك غير المدخول بها لان احدا لم يفرق بينهما .

لو قال لعمر
المدخول بها
انت طالق
الاث مرات

مسئلة ٣٩ اذا قال لعمر المدخول بها انت طالق انت طالق طلاق ماتة لا ولد ولا يدعيها الذبيبة ولا التدبونه في جميع المعصاء وقال قوم بين ثلاث [دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سؤاء .

فمن قال ان
الطلاق شرط
مع

مسئلة ٤٠ من قال ان الطلاق شرط يقع اجمعوا على ان الشرع اذا كان حثرا حصوله وان لم يحصل فيه لا يقع الطلاق حتى يحضر الشرع وذلك مثل قوله ان دخلت الدار او كتبت ربدا فاستطلق وان كان شرط بحصوله من قوله اذا جاء راس الشهر واد صنعت الشمس واد دحت السه الغالية فقال ابو حنيفة واصحابه والشافعي لا يقع الطلاق من حصول شرطه وقال مالك يقع الطلاق في الحال وهذا يسقط عما لان لطلاق شرط لا يقع عند وقد دللنا على ذلك فقد بطل هذا الفرع مسئلة ٤١ اذا قال ست طلق في شهر وعصم فيها تصديق عند الشافعي عندنا حرء من البيعة الاولى وقد ابوتوا تصديق عند انشاء اخر حرء معها وهذا يسقط عند لما قدمناه في المسئلة الاولى ودللنا عليه .

فما لو قال
بها ست طلق
في شهر وعصم

مسئلة ٤٢ من قال لها ادايت هلال وعصم وقت حال فراه نفسه طلقت بالا خلاف (خلاف) بينهم وان ربه غيره واحصر به لم تطبق عند ابي حنيفة وطلقت عند الشافعي وهذا يسقط عما لما قدمناه .

فما لو قال
اها اذا رأت
الهلال فاستطلق

مسئلة ٤٣ احتدعوا فمن قال ان لم تدخلي الدار او ادا لم تدخلي الدار فاستطلق هل هو على الفور او على التراخي فقال الشافعي قيد قولان احدهما على الفور

فمن قال لها
اذا لم رأت
لم تدخلي
الدار

في قوله ان لم يد حتى الدار الثاني على الفور فلهما وبه قول ابو حنيفة وفي اصحابه
من فرق بينهما فقال ان لم يد على التراضي و لم يد على الفور وبه قول ابو يوسف
ومحمد وهذا سقط عندنا افسده من بعض الطلاق شرع في يد يسي عليه لا يصح
على مذهبتنا .

في عدم وقوع
طلاق المكره
وعتقه

مسئلة ٤٤ طلاق المكره وعتقه وسائر العود التي يكره عليها لا يقع عند وبه
قال الشافعي ومالك والاعمى وقال ابو حنيفة واصحابه طلاق المكره وعتقه واقع
وكذلك كل عقد يصح فصح فاما ما لا يصح فصح مثل البيع والصلح والاحارة فانه
واكره عليه سبعة عقدا موقوفون احارها والابطت

[دليل اجماع لفرقه اخبارهم وايضا الاصل برائد الدمه وبقاء العقد وروا
العقد وشغل الدمه يحتاج الى دليل لا دليل في الشرع على وقوع هذا النوع من الطلاق
واصف روى ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال وقع عن امي الحنفية والسيان وما استكر
هو عليه ومعلوم انه لم يرد رفع ما وقع من الخط لان ما وقع لا يمكن رفعه ثبت انه
اراد حكم الخط وروى عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا طلاق في اطلاق
(علاق) (و) قال ابو عبيد الله (علاق) الاكره فانه قال لا طلاق في اكره وما قلناه
مروى عن علي بن عبد الصنوء واللام وعمر بن الخطاب وابن عمر وابن الزبير ولا مخالف
لهم فدل على انه اجماع .

في عدم وقوع
طلاق السكران

مسئلة ٤٥ طلاق السكران غير واقع عندنا وللشافعي فيه قولان احدهما و
هو الاظهر انه يقع وبه قول مالك والاوزاعي وابو حنيفة واصحابه والقول الثاني انه
لا يقع كما قلناه وبه قول ربيعة والثوري وسعد بن سعد والمروزي وداود وابو ثور والطحاوي
من اصحاب ابي حنيفة والكرخي .

[دليلا اجماع لفرقه وبما الاصل بقاء العقد ووقوع الطلاق يحتاج
الى دليل .

في طلاق من
وال عقله
شرب الاشياء
الدمية

مسئلة ٤٦ اذا زال عقله بشرب المسخ والاشياء المرفقة والمجبة لا يقع طلاقه
وبه قول ابو حنيفة وقال الشافعي ان كان شره للتداوي زال عقله لا يقع طلاقه وان شره

لللعن وغير الحاحه وقع طلاقه.

[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سوآء.

مسئلة ٤٧ : ان قال له رجل الش زوجه فقال لا لم يذل ذلك طلاقاً وبذلك

الشافعي وقال ابو حنيفة يكون طلاقاً.

[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سوآء وبذلك قوله لا حول لسانه فكان
قال ليس لي زوجه ولو صرح بذلك لكان كذباً ولم يكن حاكماً ملاحاً

مسئلة ٤٨ : اذا قال انت طالق واحدة في شئتين او في شئ واحد في شئتين

في غير وقتين عدت فقال صاحب الشريعة في المد والمعتوس في سنة واحدة وفي سنة واحدة
وقال ابو اسحق بن عمار وهذا صريح بطلان عدل في اوصاح في صريح في ذلك
صريح الا واحدة في سنة واحدة

مسئلة ٤٩ : اذا قال له رجل لا يقع له بها شئ من ذلك لانه في

متصل في لانه يقع شئ من ذلك في معنى يقع بها صنف

دليلنا ان ذلك في ان الطلاق يحتاج الى مدققة في ذلك لانه

فيجب ان لا يقع به شئ لعقد النية للإيقاع.

مسئلة ٥٠ : ان قال له رجل لا يقع له بها شئ من ذلك لانه في

جميع الفقهاء انه يقع به الطلاق.

[دليلنا] ان الطلاق حكم شرعي والالحد في شئ من الطلاق يحتاج الى مدققة

شرعه ولا دلالة في الشرع على هذه الالحد يقع به العرفه والاصر في العقد الى
ان يقوم دليل.

مسئلة ٥١ : اذا قال له رجل لا يقع له بها شئ من ذلك لانه في

الطلاق وبذلك ابو حنيفة و يونس ومحمد و قول زفر في الشافعي يقع بذلك
كله الطلاق.

دليلنا ما قلناه في المسئلة الاولى سوآء وايضا قوله عز وجل في صفي

فلا يحل له من بعد حتى تسلك روحاً غيره وهذا ما طبعها بما صرح به

ويدها ورجلها .

فيما لو قال
أهـ تـ صـ لـ
نصف نصفه

مسئله ٥٢ راقرا لها انت طلق نصف نصفه لم يقع شئني صلا وبه في داود
وقال جميع الفقهاء انه يقع طلاق

[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سوا

فيما لو قال
لها انت طلق
بشاء الله

مسئله ٥٣ لاستثناء منتهى تعدي بدخ في الطلاق واعتد سوا كما
مباشر من او بعض نصفه وفي نفس لهما وفي الآخر . وفي ليم بالله فيوقع الكلام
ومن امتى احلله لم يرمد حكم الله به في ابو حنيفة واصحابه و لثعبي وطاوس
والحكم وفي ذلك . الثالث بعد ادخ في غير اليمين لله وهو ما يتحد بالطلاق
هو النسي بالله فقط . وقد قال لرهري وذهب لأمرعي ومن انى للى الى انه بدخ
فما كان يمسا بالطلاق اهـ بالله في لصالق بدخ فما كان يمسا به فاما ان (اذا)
كان صلافاً متحررا (محردا) او مملوكا نصفه فلا بدخله لاستثناء وقال حماد بن حماد
بدخ في لطلاق دون العلق فقد راقرا انت ضلوق ان شاء الله لم تصدق ولو قد است
حرر شاء الله علق و عرف نسهما من شئ تعالى لاستثناء لصالق و شاء العلق له قوله لا يقع
بامس (لشيء الى عند) الله تعالى الصلا

[دليلنا] ان الاصل مر ثه لدمه ونسب العقد وراقرا عقب (عقب) كلامه بالعلمه
بشاء الله في هذه المواضع فلا دليل على رواقرا العقد في السكاح او العلق ولا على
علق حكم بدعته فمن ادعى خلافه فعليه الداله وروى (عمر) ابن عمر ان نسي الطلاق
فمن من حنيفة عبي يعين وفي في اثره بشاء الله لم يحدث فما حذف عليه فهو على العموم
في كرا الايمان بالله وبغيره .

في طلاق
المرضى

مسئله ٥٤ المريض اذا صلحها طمعة لا يملك رحمتها فان مات لم يرنه فلا
خلاف وان مات هو من ذلك المريض ورنه ما يبنها وبين سنه عالم تترجح في تروحت
بعد انقضاء عدتها لم تر تدوان راد على السمة يوم واحد لم تر تدوان لثعبي فيقولان احدهما
لا تر تدوان هو صح لقولن عندهم واحضاره في الاملاء وقد قال ابن الربيع وهو احتج المريض
والقول الذي تر تدوان كما قلناه وبه في في الصحاحه على عنه الصلوة والسلام وعمر وعثمان

فيما لو شك
في الطلاق

لا بد من ان يطلق بالشرع غير في هذا بشرع عند سقوطه على ذلك
مسئله ٥٧ : وانما هو منقول من الامام لا بد من ان يطلق بالشرع عند سقوطه على ذلك
ولا بد من ان يطلق بالشرع عند سقوطه على ذلك
لما في ذلك من كمال من ان يطلق بالشرع عند سقوطه على ذلك
ثلاثاً لتحل لغيره ظاهر او باطناً .
[دليل] ان لا بد من ان يطلق بالشرع عند سقوطه على ذلك
مكان الشك .

فيما لو علم
بطلاق وثبت
في العدد

مسئله ٥٨ : انما هو منقول من الامام لا بد من ان يطلق بالشرع عند سقوطه على ذلك
ثلاثاً لتحل لغيره ظاهر او باطناً .
لما في ذلك من كمال من ان يطلق بالشرع عند سقوطه على ذلك
ثلاثاً لتحل لغيره ظاهر او باطناً .
لما في ذلك من كمال من ان يطلق بالشرع عند سقوطه على ذلك
ثلاثاً لتحل لغيره ظاهر او باطناً .

دليل ان الامام لا بد من ان يطلق بالشرع عند سقوطه على ذلك
ثلاثاً لتحل لغيره ظاهر او باطناً .
لما في ذلك من كمال من ان يطلق بالشرع عند سقوطه على ذلك
ثلاثاً لتحل لغيره ظاهر او باطناً .
لما في ذلك من كمال من ان يطلق بالشرع عند سقوطه على ذلك
ثلاثاً لتحل لغيره ظاهر او باطناً .
لما في ذلك من كمال من ان يطلق بالشرع عند سقوطه على ذلك
ثلاثاً لتحل لغيره ظاهر او باطناً .

فيما لو علم
الزوج ان
يهدم طلاق
الاول

مسئله ٥٩ : الظاهر من روايات اصحابنا الاكثر من ان الزوج الشامي و دحل
يهدم ثلاثاً من الصلوات لثلاثاً من الصلوات لثلاثاً من الصلوات لثلاثاً من الصلوات
ان عمر و ابن عباس وقدر بن ابي حنيفة في بعض الروايات ان لا يهدم الا ثلاثاً و كان
دور ذلك فلا يهدم فعمى تزوجها ا و زوج الاول كانت معه علي بن ابي طالب من الصلوات و هو

في ان لحد

من اجل

لما وجد

مسئلة ٦١ اذا ثبت حور لحيته فانه يجوز من لحيته ان يكون مباحاً فموضع
 في مباح و من محضو . فتوصل به الى المباح فلا يجوز و قد قل انك في و حور
 صاحب من حشفه لحيته لم يحضروه لصلها الى المباح ق. او ان عسر في صرت
 في كذا لحد العرق فوجدت على فلان نداء احدهم لا بعد و عند الثاني
 ما لا يحسن على سواهم و الثالث ما لا يجوز على من حور احدهم و لم يحضرو
 من مباح في ان لم يدر عن من حشفه ان مرئيه انك الله و حور و قد قل
 له ندى و لكان و ان كان بعد لكان و وى عن من حشفه و و اعند سماع
 من محضو . عن على من عاصم في قصة معروفه انقول لروح له انه قد اعف مشهور و ان
 كاج . و حثت بفتح و قال لحد من سمع في كتاب احباً ثلاثاً و عشرة و او ثلاثون
 مسئلة ظهر كثر يعني من منسج ذلك كثره الدليل على ان مباح لا يجوز ان الله تعالى
 عاقب من حور حشفه محضو . و عقوبه شديده حتى مسح من فمده فرده و حشاه من فمده
 تعالى و منهم عن المرئيه التي كانت خمره لحد . لقصة كان لله تعالى حرم عليهم صعد
 السم يوم السبت و حملوا على السم فوصوا لثاماً يوم الجمعة و حمل السم يوم
 السبت و احدهم السم يوم الاحد و قال له و حور . و قد عتوا عتوا به و عند قل
 ام يومه فرده حسن و قال النبي ﷺ ان الله اليهود حرم حرمت اعلهم الشحوم
 فاعوه و اكلوا انما به فلما نصر محمد بن الحسن الى هـ و سمع ان لا يتوصل الى
 لحد . بالمعنى ثم نفس هذا فقال لو ان حلال حصر عبد الله كم و دعي انه فلا به و حثي
 و هو يعلم بذلك و شهد له بذلك شاهدان و راوهما بعد ذلك و حكى له لحد كم بها
 بذلك حث له طاهر آ و دلت و كذلك على قولهم لو ان حلال بروج و مرئيه حشفه
 و عت بها احسن قبل دخول و حثي بها و دعي هذا الاحسن لحد كم و دعي بها و حثي
 و ان روحه حثي قبل الدخول بها و تروح بها و شهد له بذلك شاهد و و حكى له الحاكم
 بذلك بعد حثه و حثت على الاول طاهر آ و واحد و حثت لمحضاً طاهر آ و باطناً هـ
 عدهم لا يحضرون فيه و فيما ذكره دليل على بطلان فعل هذا احسن

كتاب الرجعة

في ابن عباس

الطلاق

= الرجعة

مسئله ١ عتار لطلاق دله وجه انكاس حره فصلاقيت سو آء كانت تحت حر وعنده نكاح امه فصلاقيت انكاس سو آء كانت تحت حر وعنده قال في الصحاح على عليه الصلوة والسلام في العتار ابو حنيفة وصحبه اشوى وقال لثعبي الاعقب دله وجه مكان حر افلاث نكاحات واب كان مملوكا فتصديق سو آء كانت تحت حره او امه ومه قول ابن عمر ومن عتار ومالك

الدليل اجماع الفرقه واحرارهم ومسا قوله حره حره لطلاق حره من فامسار معروف ومسرح ماحمداً فصح ان ماح الصفة السالبة هذه الاله وردت في لحره بدلالة قوله فلاح ماح عبيهما فيما اقتدت به والمحره هي التي تعقدي وامه الامة فلا لامها لا تمت ومن السبه ماري ان حديث (حر ماح) عن ماهر بن اسلم عن القسم من محمد بن عيسى ان النبي ﷺ قال طلاق الامة ضغفان وعندها حصفان ولم يفرق بين ان يكون زوجها حر او عبداً ورد في هذا الحديث ايضا عطلة العوفي عن ابن عمر عن النبي ﷺ

في ابن عباس

مصري

لعدة

مسئله ٢ ان ما يملك من ماضي به عدة لحره ستة وعشرون يوماً ولحطة به وعدة الامة ثلاثة عشر يوماً ولحطتان وعدة لثعبي اقد دلت في لحره اثنان وثلاثون يوماً ولحطتان وفي الامة ستة عشر يوماً ولحطتان

الدليل ما قد دلنا في كتاب لخصر عني في الحصن ثلاثة ايام واقل الظهر عشرة ايام ورائت دلت ما قلناه لان لثعبي ااحاط في في الحصن فقال هو يومه وليلة وفي في اقل الظهر به خمسة عشر يوماً ورائت ما قلناه بان ما قد به ويكون التقدير ان يطلقها في احر حره من شهره ثم ترى الدم بعد (بعد) (لحطة) (لحطة) فحصل

و لسانهم و أهل العرف و الشافعي ، و قد عرفت بحصره في قوله لم يمان لشيء
 و حسن به و لا و حو به . في ذلك و خبر في فهو حو به و يفي حاله
 و دليل جماع لغيره و ح . و هو ما عرفت و قد اجمعت في إرجاع صحيحه
 في ذلك ما لم يمتدح به في باب أي لا و لا خلاف و قد ثبت له الرجوع ثبت له
 في صحيحه و فصل عنه ل . لأنه عقد على غير ذلك . و ح . و لا خلاف و هو له
 في المحققات من سائر بعد أن لمجتمعات يعني و ات لا ح

المعينة تأمل
في حكمة الله
في خلقه

مسئله ٦ سقيا ثلاثا من الواحد لدى ثمة الثلاث على لحاف وقد فلا
 حذر حتى ساج واحد عصفه والوحى من مبي نشر للمع لالا . بدول
 على عند لصاد سلامه الى عمر و حبه ثمة جميع المقهى . الاسعد من المسر
 و نه م بعد وحى و نه عند الحكاء الى هو العبد

[illegible]

في أن لكاح
المحلل لأمه
وان يكون
مصححاً

[illegible]

وہاں اے روح
میں اہل کو
موجہ

مسئله ۸. قرآن حب در هر دو حد المتوحد و منتشر عنه و معرفت له

لجماع وحدثها في تحلل الاول وبعد قول الشافعي وقد مالئك لانحل الاول
[دليلنا] قوله تعالى ولا تحللوا من بعد حتى يسكب روحاً غيره، ولم يقصد و
ايضاً قوله ^{في الصحيح} حتى يدور غسلته وهذا قد روي ولا يرد عليه غير لما روي لانه
لا يعرف العيلة.

مسئله ٩ اذا وطئها لروح الذي في حريم وصنهاد من سبب محرم ما وهي
محرمه او كان صانداً او هي صائفة وكاتب خائفاً ونساء في لا حل الاول وبعد قول
مالك وقال الشافعي وجميع الفقهاء انها تحلل الاول وهو قوي

في ان الدخول
المحرم هل
يوجب المحللة
ام لا

ليس ان التحريم معلوم ولا دليل على ان هذا الوصي محرم قول ^{في الصحيح} سمي
حتى يدور غسلته يدل عمدة لانه ما اراد بذلك روحاً حلالاً لسي ^{في الصحيح} لا يبيح
المحرم وايضاً في محرم عليه هذا الوصي ومبني على ان هذا المصنف عمه وان
لا بد من تمتع بشرعين بالسكاح والوصي ثم ان السكاح اذا كان محرماً لانحل الاول
فذلك الوصي

مسئله ١٠ اذا كانت ان عمه روحه رمية فطلقها ثلاثاً وتزوجت بدمي سكاح
صحيح ووطئها في تحلل الاول عند من حرم من سبب لعمدتيه وبعد قول توحيد
واهل العراق والشافعي وفي مالك لا يسحب الاول منه من سبب ان السكاح هو
لذمة عمه فاسدة والوصي في السكاح الفاسد لا يبيح الاول

في الدمية
لمصلحة بال
و روح
دمي

[دليلنا] قوله تعالى حتى يسكب روحاً غيره، ولم يرق وايضاً فان السكاح
اهل الفهر صحيحه عمداً يدل عمه قوله تعالى في امرئته خالداً لعمه، ووصي العراء
الى ابى لهب وهذه الاضافة تقتضي الروح حية اجمعها، وان السي ^{في الصحيح} حم يهوديين
ربما قلوا انها كانت موصوفة بسكاح صحيح لانه جميعاً لانهما لا يكونان محصين الا
سكاح صحيح

مسئله ١١ اذا قال لامرأته طلق فبسم الله حسية او سي ان لا امرئة
فقد كل امرئته لى طلق فيه لا يرد الطلاق وقال الشافعي بدمه
[دليلنا] ما قدمناه من ان الطلاق يحتاج الى به ورائت ذلك فهذا لم يقصد

في سمي
ورد ايضاً
الطلاق بلا

الا يشاع وانما قصد الى اللفظ وذلك لاعتبار مدعيه

مسئله ١٣ د راجعها بلفظ المكاح مثل ان يقول برؤحتك او يقول بكحتك
 وقصد المر حقه كانت ، حقه صحيحه ولشافي قد وجد ان احدهما مثل ما قلناه و
 هو المذهب (في نسخة : كبر هذا بعد قوله والثاني) عندهم : الثاني قد لا يصح
 لدينا ما قدمناه من ان لرحمه لا يصح لي لقول وانما يعني انك العلاء
 او الوطني او التقدير : هذا أقوى (اه لي) من جميع ذلك

وسد راجعها
 بلفظ المكاح
 مع القصد

أدلتهم قوله تعالى ما من خلق من سائرهم لم ينزل به سلطانا فليس
لله عفو وحكم و لا يرجع الخلائق إلى الله لمسمع عيهم، وهذا الوجه، قد
لله تعالى إنا في المقام إلى المدعي ملاك المعلة، فصار الدين يؤلون من سائرهم،
قد كان حقلهم به تصح من يكون أحد المصروف له محلا لحق غيره فيه كما
تقول فيمن عساه دين إلى سبه أن لا يوفي له سبه والسب سب محلا لحق غيره
فيها والثالث حصة المرفوع، حصة المنة بعد فقار له برقص بعد أشهر من
وإلا، لا يفتقب سب لم يفت منه وعدة من وإلى الله به تعالى في وذا
عني جملهم وصادف إلى جوي في سب، هو الخلاق وصادف الخلاق له
أجبا، هو من غرمة وصادف سب الخلاق تصح بعدد له بقية الله بعدد وصادفهم
لأجل الخلاق وصادف سب به تعالى، مؤلف في به عفو حسم، فوصف بعدد
لأعزاز أو عفو، وهو سب به من ماله الله عفو في به من يقتل إلى عمر
لأنه حث وهدى حرمه لأسم وصادف سب به من بعدد وصادف به بعدد، أعزاز
له ولم يال في أن عروا الخلاق في الله سبه عجم، فذا سب به سب وصادف
لا يسمع به سب، لأجل بعدد فمن في أن انصاء لمد سبه سبه أو حفيد
فعله الدلالة.

مسئله ۳ لافسون مولک الاولی رحمت نامه ام سر من سمعند و بعد لیکن
 معتقد و متعلق به تصوف و البد و احد - العباد علی نفس فلا بد من مولی به
 و بدی - الا علی من تقدم و فی الحد بد من مولیا مجعیم و الثویه قال ابوحنیفه
 و اصحابه

دلتنا | اجماع الفرق واحد هو اننا لان نراة لذمة و شعاعها ليس
غير الله يحتاج الى دعم وانما قوله تعالى "لذين يؤمنون من مسانهم" نص اربعة
عشر، ا. د. نعم دلتنا ثلاثة شء حده "اولا اليمين بغير اي يمين
الله وقد اصله في لانه و الثاني قال في نه عقور جسم" و حشر به لا شئ عليه بالعد
وانما لا يكون عنه شئ د. كانت اليمين بالله فقط، الثالث قول لسي "من كان حالفا"

فليحلف بالله أوليستم ثنت انه لا يمين في الشرع بغير الله فادانت هذا علم انه لا بلاء بغير اليمين بالله تعالى

مسئلة ٤ لا سعد الا بلاء الا اذا كان باللعاط مخصوصه و هو ان يقول لا يمينك ولا دخل ولا كرى في فرجك ولا عتب ولا كرى في فرجك وقال الشافعي هذه الالفاظ صريحة في الايلاء لا يحتاج معها الى لغة فمتى لم يبينها الا بلاء حكم عليه بها وان لم يعتقد فيما بينه وبين الله و ر في الدار الله لا اقتضت وهذا لا يجوز عندنا لان الايلاء لا يكون الا بعد الدخول بها

في عدم انعقاد
لا بلاء الا باللعاط
مخصوصه مع
الله

دليل اجماع اقره واصفا فلا بد من ائنه الدمع ومع اطلاق ذلك و دفع النية يحتاج الى دليل في انعقاد بعينه ولا دليل

مسئلة ٥ اذا قال والله لا جمععت لا استت لا وطنيت وقصدت الا بلاء فلا ايلاء وان لم يقصد ذلك لم يكن بها مولى وهي حقيقة في العرف عبارة عن اجماع وقد اشافعي هذه صريحة في الحكم لكم من فيما بينه وبين الله ونست ائنه بالعرف عبارة عن الست من ما قصدت فادنا اطلق وحب حبها على ذلك مثل لصريحه **[دليلنا]** ما قلناه في المسئلة الاولى سواء

في عدم
بها الا بلاء
مع قصد

مسئلة ٦ اذا قال والله لا يشر بك لا استت لا صنعت وقصدت بها لا بلاء والعبرة عن الوطى كان مولا و لم يقصد لم يكن بها مولا ولتافعي قد قول في تقديم صريح في الايلاء وقال في الحد كنهه فخرج من ذلك ان نوى الا بلاء كان مولا وان لم ينو لم يكن مولا وان اطلق فعلى قولين **[دليلا]** ما قلناه في المسئلة الاولى سواء

في الالفاظ
التي يكون
بها مولى مع
القصد

مسئلة ٧ اذا قال والله لا جمع راسي و راسك شئني لا سافع راسي راسك محدثة والله لا سؤئت والله لا حيين عيتي عك كد هذا لا يعتقد بها لا بلاء وقال الشافعي هذه كدمات الايلاء فان كانت له منه فهو على ما نوى وان لم تكن له به سقط قوله ولم يتعلق به حكم كقوله حليه او برية في الطلاق **[دليل]** ان الاصل من ائنه الدمع وثبوت اليمين بهذه الالفاظ يحتاج الى دليل

في الالفاظ
التي لا يعتقد
بها الايلاء

ولادليل على ذلك .

مسئلة ٨ اذا امتنع بعد الاربعه شهر من العقد والطلاق وما صل ودفع لا يجوز
ان يطلق عليه لاني يصق عبده . يحسن و يبره اما ان يصق او يغني . ليس للسلطان
ان يطلق عبده . ولشافعي في القدم قولان احدهما من ماله والثاني ان يطلق عليه
وبه قال في تحديد فقهاء ائمة المذاهب . وعند من حنفية يصح الطلاق بانقضاء العدة
فيسر له في المسئلة بعين

فيما راجع
بعد الاربعه
اشهر

[دليلاً] قوله تعالى "لئن لم يكن من ربهم برهان من ربهم انهم لا يعلمون" فان الله عمو
الذي ثبت انه مقدور عليه . وفي من ليس في قوله ان الطلاق لمن حد بالساق
عليه اجماع الفرقه . وحدهم

مسئلة ٩ ان اسبق مولى بمعه ذات حصة به . الشافعي ان كان في المذخور
بها وقال ابو ثور تكون باينة على كل حال .

فيما راجع
المولى و حده
بالمولى و حده

[دليلاً] ان لا يسل في الصفة له احده ان يكون حصة و كونهما ما يسهل يحتاج
لي شرع واصح قوله تعالى "ويعلمون ان الحق بربهم" . هذين لم يعرف

مسئلة ١٠ راق ان حصة كانت على حرام لم يكن مولياً ولم يتعلق به
حكم وقال الشافعي ان ولد له كدمه . ليس يصريح في شيء . لم يكن له لم يتعلق بهذا
لفظ حكم وان فيه صريح في ان حصة لا تكون كرامة فهو يحريم عنها كان
مولياً على قوله الجديد ولا يكون مولياً على قوله القدم لانها عين بغير الله
[دليلاً] ما قدمناه من اجماع الفرقه . غيره من المذاهب لا يعتقد في الايلاء
الاناس من اسماء الله . وهذا ليس من ذلك واصح فالاصل ان ثمة الدمة فمن على عليها
شيئاً فعليه الدلالة .

فيما راجع
ان اصبت
و ان لم اصبت

مسئلة ١١ اذا قرأ ان اصبت فمته على ان عتق عدي لا يكون مولياً . ولشافعي
وهو قولان قال في القدم مثلاً ما قلناه والثاني قد اقول له في الجديد يكون مولياً
[دليلاً] ما قلناه في المسئلة الاولى سوا .

فيما راجع
ان اصبت
عني ان عتق

مسئله ١٣ الاماء لهنه بشرط وحائض جميع الفقهاء في قول

في عدم وقوع
الاماء على امرئ

[دليله جميع المرفقة و خبره و ايضا الأصل برئته اذ هو وثبت لاماء

بشرط يحتاج الى دلالة شرعية ولا دليل في الشرع

مسئله ١٤ احكام للاماء في لدخول حائض جميع الفقهاء في قول

في الاحكام
لاماء و
الدخول

[دليله حديث المرفقة و خبرهم و ايضا الأصل برئته اذ هو وثبت تعمق

حائض لاداء عتق و لدخول حائض في قولنا لا في الشرع بل على قولنا

في قولنا
لغيب في
الاماء سواء

مسئله ١٥ الاماء في الدخول و الغيب و ايضا الأصل برئته اذ هو وثبت و حدة

و الشافعي و لم ينعقد الدخول و الغيب في قولنا لا في الشرع بل على قولنا و كان

في حال ارض لم ينعقد

دليله قوله تعالى الذين يوعظونهم لعلهم يتقون و المرفقة و لا حجة و لا دية

مطلقة فمن خصها (خصوصا) فعليه الدلالة .

مسئله ١٥ الاكث لا ينعقد من قولنا لا ينعقد من قولنا لا ينعقد من قولنا لا ينعقد

في بعض
الصور الباطلة
في الاماء

و كان هذا الاكث لا ينعقد من قولنا لا ينعقد من قولنا لا ينعقد من قولنا لا ينعقد

و حجة و قد اخرج في قولنا لا ينعقد من قولنا لا ينعقد من قولنا لا ينعقد من قولنا لا ينعقد

بما كان هذا الاكث لا ينعقد من قولنا لا ينعقد من قولنا لا ينعقد من قولنا لا ينعقد

الثالث و قد كان اثباته بعدة من قولنا لا ينعقد و هذا الخلاف في رواية الشافعي و غيره

سواء و قد اخرج في قولنا لا ينعقد من قولنا لا ينعقد من قولنا لا ينعقد من قولنا لا ينعقد

لا يقع شرطه لا ينعقد من قولنا لا ينعقد من قولنا لا ينعقد من قولنا لا ينعقد

مسئله ١٦ في قولنا لا ينعقد من قولنا لا ينعقد من قولنا لا ينعقد من قولنا لا ينعقد

في قولنا
من وجه
في قولنا
شهر

عندنا سواء كانت حرة او مملوكة لا ينعقد الحرام و قد ورد في الشافعي و قولنا لا ينعقد

لا ينعقد من قولنا لا ينعقد من قولنا لا ينعقد من قولنا لا ينعقد من قولنا لا ينعقد

لا ينعقد من قولنا لا ينعقد من قولنا لا ينعقد من قولنا لا ينعقد من قولنا لا ينعقد

[دليله قوله تعالى الذين يوعظونهم لعلهم يتقون و المرفقة و لا حجة و لا دية

والاحتمار ايضا مطلقة غير مفصلة .

مسئله ١٧ قال الشافعي ان احتلعا في قضاء المدة او امتداء الممين كان القول قوله مع يمينه وهذا لا يصح على حدسهما لأن لمدة معتبرة عندنا من عند التراجع الى الحاكم لامن وقت الممين .

[دليلا] اجماع العرفه واحبارهم وقد ذكرناها في الكتاب الكبير
مسئله ١٨ اذا الى منها تم وطئها كان عليه الكفارة سواء كان الوطئ في المدة او بعدها وللشافعي فيه قولان أحدهما وهو المذهب مثل ما قصده والذي انه لا كفارة عليه وفي اصح حديث من قرأ كتاب الوصي في لمدة فعليه الكفارة قولوا واحدا وان كان بعدها فلا كفارة عليه على قولين

[دليل] اجماع العرفه واصحاب قولهم تعالى «ذلك كفارة ايما بكم» وحلفتهم ولم يفصل وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حلف على يمين فرائى غيرها حيرا فقلت الذي هو خير وليكفر عن (على) يمينه ولم يفصل .

مسئله ١٩ الأيلاء يقع بالرحمة بالاحلاف ويحتمس من مدتها زمان المدة وله قال ابو حنيفة وقال الشافعي لا يحتمس عنه زمان لمدة
[دليلا] ما يباهى في كتاب الرحمة بالصفة الرحمة لا يحرم الوطئ فدانت ذلك فكل من قال بذلك قال بهذا .

مسئله ٢٠ يصح الأيلاء من الذمي كما يصح من المسلم وله قال ابو حنيفة و
الشافعي وقال ابو يوسف ومحمد لا يصح الأيلاء من الذمي .
[دليلا] قوله تعالى «لدين دين من سبهم» وذلك عام في المسلم والذمي

مسئله ٢١ . اذا الى لمصلحة ولده خوفا من الحمل فيضرب ذلك بولده المرتضى فلا يحكم له ولا يتعلق (به) بذلك حدث ولا يوقف اصلا وخالف جميع الفقهاء في ذلك
[دليلا] اجماع العرفه واحبارهم واصحاب الاصل مراعاة الدمه فمن ادعى شعلي فعليه الدلالة

كتاب الظهار ومنه ٧٣

مسئله ١ - ظهار العبد المسلم صحيح ومنه في جميع الفقهاء وحكى عن بعضهم في صحته ظهار العبد المسلم ولم يسموه انه قال لا يصح ظهار العبد

[دليل] اجماع العرفه وانما قوله تعالى ذو الدين بظهور من سائلهم ولم يفرق وكون العبد ممن لا يملك فيجب عليه العتق او الاطعم لا يمنع من وجوب ما يصح من (منه) (وهو) الصوم .

مسئله ٢ - لا يصح من الكافر لظهار ولا التلعن ومنه قال ابو حنيفة وقال الشافعي يصح منه الظهار والعتق والاطعم وما الصوم فلا يصح منه [دليلنا] ان الظهار حكم شرعي لا يصح ممن لا يقر بالشرع كما لا يصح منه السلوة وغيره وانما من العترة منه لا يصح لانها تحتاج الى ثبة القرينة ولا يصح ذلك مع الكفر وادالم يصح منه الكفارة لم يصح منه الظهار لان حد الاقرار بينهما .

مسئله ٣ - لا يصح (نفي) الظهار قبل الدخول بالمرأ وحلف جميع الفقهاء في ذلك

[دليل] اجماع العرفه واحكامهم وانما الاصل براءة الدمة وثبوت العقد وحوار الوطني من غير شرح ومن يمنع من حديس ذلك يحتاج الى دليل شرعي ولا دليل

مسئله ٤ - اذا طاهر من امراته ثم طلقها طلقه رجعه حكم بصلحه الظهار و سقطت عنه كفارة الظهار وان راحمها عدت الزوجية و حلت الكفارة وللشافعي فيه قولان احدهما اذا قل الرجعه تكون عوداً فاد راحمها ثم اتبع الرجعه طلاقاً لمرته كفارة واد قل لا يكون عوداً فانه اذا طلقها غيب الرجعة لم تلزمه الكفارة حتى

يمضي بعد الرجعة زمان يمكنه فيه الطلاق .

أدليل جماع الفرق وأيضاً عموم الآية في قوله تعالى «والذين يظاهرون من نسائهم» وهذه من نسائه فمن خصها فعليه الدلالة .

مسئلة ٥ إذا تظاهر مبيهاً ثم أباها بان طبعها تطمسع ما يتد أو صلقها وحرحت من عذتها ثم عقد عليها عقداً حريماً لا يعود حكم الظهار وقال الشافعي إن أباها بدون الثالث ثم روجها على قوله القديم يعود قولاً واحداً أو على قوله لتحديد على قولين وإن أباها بالثالث ثم روجها على قوله عديم يعود على قولين وعلى لتحديد لا يعود قولاً واحداً .

فيما لو تظاهر
مبيهاً ثم أباها

دليل إجماع الفرق واحداً منهم . أيضاً الأصل برؤية الدعة سقوط النكاح بإحصاء العدة وعودها بعدالة ومع احتج إلى دليل .

مسئلة ٦ تظاهر لسان عن واقع . روى ذلك عن عثمان وابن عباس ومنه قال الثوري بن سعد والربيع وداود وقال كافة الفقهاء ما في حسنة وإحصاءه والشافعي ومالك والثوري أنه مسح كالصاحي ورواه ذلك عن علي عليه الصلوة والسلام وعمر بن الخطاب .

في عدم وقوع
ظهار السكران

دليل إجماع الفرق واحداً منهم . أيضاً الأصل برؤية الدمة ونسب الحكم عليها محتج إلى دليل .

مسئلة ٧ إذا تظاهر وعاد لمثله النكاح ويحرم عبه ومبيهاً حتى يكفرون ترك العود والتعبر أحد ثلثة أشهر ثم بطلت بالتعبر أو الطلاق مثل المولي بعد أربعة أشهر وفي مالك يصير مولياً بعد أربعة أشهر يتعلق عليه حكم الفقد والطلاق وقال أبو حنيفة وإحصاءه والثوري والشافعي أنه لا يارمه شيء من ذلك ولا يصير مولياً .

في حكم العائد
بعد الظهار

أدليل إجماع الفرق واحداً منهم وقد ذكرناه في الكتاب الكبير

مسئلة ٨ . الظهار يقع بالأمة المملوكة والمدرسة وأم الولد مثل ما يقع بالروحنة سواء كان على عليه الصلوة والسلام في الصحابة والثوري ومالك في الفقهاء وقال أبو حنيفة وإحصاءه والشافعي ولاوراني أنه لا يقع الظهار إلا بالروحنة وروى ذلك

في وقوع
الظهار بالأمة
وأم الولد

عن ابن عمر

[دليل] إجماع الفرقه واحصارهم وايضاً قوله تعالى «الذين يظاهرون منكم»

ولم يفرق .

مسئله ٩ ادا قل است على كيدامي* اور حلقها وبوى قصد به الظاهر كان مظاهراً

وللشافعى فى القديم فيه قولان احد هما مثل ما قبله وبه قول فى الحديث وهو الاصح عندهم والقول الثانى لا يكون مظاهراً وبه قول ابو حنيفة اذ انقضى الرأس والفرج

وخرء من الاجراء المشاعه وادا علق باليد والرجل لم يكن مظاهراً

[دليل] إجماع الفرقه واحصارهم ولايه ادا قل ما قسناه وفعل ما يجب على

المظاهر كان احوط فى استحاده الوطنى وادالم يفعل كان معطلاً

مسئله ١٠ ادا قل لهات على كنهى رضى رضى رضى واحنى او شتى وعشى

او حالى احتلت احدا (روايت) اصحاب فى ذلك والظاهر الأشهر الاكثر انه يكون مظاهراً وبه فى الشافعى فى الحديث وقدر وانه لا يكون مظاهراً لا اذا شهده بامه

وقر الشافعى فى القديم فيه قولان احد هما مثل الاول والثانى مثل هذا

[دليل] على الاول قوله تعالى «واهم ليقولون مسكراً من القول وروراً»

ودلك موجود فى غير الامهات ودليل الثانى قوله عز وجل «من امها نهم ان امها نهم الا اللاتى ولدنهم» فذكر عنهم تشبيه المراء بالام ولم يذكر غيرها فوجب تعديق الحكم بها دون غيرها.

مسئله ١١ لا يصح الظهار قبل الترويح وبه فى الشافعى وقال مالك وبو حنيفة يصح

[دليلنا] إجماع الفرقه واحصارهم وايضاً قوله تعالى «الذين يظاهرون منكم»

تساوهم فوهذه ليست من سائمه وايضاً الاصل برائته الدعه وشعلتها يحتاج الى دليل

مسئله ١٢ ادا قال لهامنى تروحت فت طالق واست على كظهرامى او متى

تروحت فت على كظهرامى واست طالق لم يتعقد بذلك ظهار ولا طلاق وبه فى الشافعى وقال ابو حنيفة يقع الطلاق ولا يقع الظهار وقال مالك يقع معاً وهذا الفرع يسقط

عالمها دليل عليه فى المسئله الاولى وبها فرع عليها

فيما اذا قال
است على
كيدامي او
رجلها

فيما اذا قال
لهات على
كظهر رضى

فى عدم صحه
الظهار قبل
الترويح

فيما لو قر
لهامنى تروحت
فات على
كظهرامى

كتاب الطهارة

مسئلة ١٣ اذا قال است علي كظهر امي ولم يمس الطهارة لم يقع الطهارة وحال في اعتدائه في وقوع الطهارة جميع الفقهاء في ذلك وقالوا هو صريح في الطهارة ولا يعتد به السه .

[دليل] اجماع العرفه وايضاً الاصل برائة الدعة وشعلها يحتاج الى دليل

فيما لو جرى
انفاذ الطهارة
وسوى به
الطلاق

مسئلة ١٤ اذا قال است علي كظهر امي وبوي الطلاق لم يكن طلاقاً ولا طهارةً وفار اكثر اصحاب الشافعي وعليه نص في اكثر كتبه انه يكون طلاقاً ونقل المربي في بعض السج وذهب اليه بعض اصحابه انه يكون طهارةً

[دليل] اجماع العرفه وايضاً الاصل بقاء العقد و برائة الدعة وقديس ان الطلاق لا يقع بشئ من الكلمات فكذا (فقد) لك الطهارة لا يقع اذا لم يقصد فمن ادعى خلافه فعليه الدلالة .

في استراد
الطهر و
الدليل في
الطهارة

مسئلة ١٥ الطهارة لا يقع الا اذا كانت طهارة صهراً لم يقربها فيه بجماع و يحصر شاهدان من الطلاق ولم يقتر احد من الفقهاء ذلك [دليل] اجماع العرفه واحدهم وايضاً الاصل برائة الدعة وشعلها يحتاج الى دليل .

فيما لو قال
است علي حرام
كظهر امي

مسئلة ١٦ اذا قال است علي حرام كظهر امي لم يكن طهارةً ولا طلاقاً وبوي ذلك اولم يمس من الشافعي فيه خمس مسائل احدها ان يموي الطلاق والثانية ان يموي العتيا والثالثة بطلان بوي شيئاً والرابعة يموي لطلاق والطهارة والجماعة بوي تحريم عتيا فقال في هذه المسائل اذا اطلق كان طهارةً وان بوي عر الطهارة قبل منه بوي لطلاق او عرعه وعني قول بعض اصحابه يلزمه الطهارة ولا يصل بئته في الطلاق ولا غيره

[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء .

فيما لو
تظاهر من
واحدة و
شرك الثانية

مسئلة ١٧ اذا كان است له روحتان فقال لاحد بهما است علي كظهر امي ثم فار للآخرى اشركت معها فيه لا يقع بالثانية حكم بوي الطهارة اولم يمس وقبل الشافعي ان ذلك كناية الا ان بوي انه مظاهر كان كذلك وان لم يمس واصلح لم يكن شيئاً

[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء .

مسئلة ١٨ اذا بظاهر من اربع سوة له لم يحل اما ان يكون (متظاهرا) قد
تظاهر بكلمة واحدة وتظاهر من كسر واحدة بكلمة معقدة وان بظاهر من كل
واحدة بكلمة معقدة لزم منه (كسر) واحد كقراءة (ملاحلاف) وان بظاهر منهن
كسرين بكلمة واحدة بان يقول اثنى على كسرين اثنى لزم منه عن كل واحدة كقراءة
والشاعري في قولان قال في الحذف ما عاينته وهو اصح القولين انه قد يوحىفة
في القديم عند كسره في حدة

عبداللطيف
من أربع
لوة له

أدليت احسن في المرفق وطريقة الاحتياط .

مسئله ۱۹ و اقال لروحتہ بت عن کفر من سب عنی لظہر من بت عنی
کفر من یبوی سکرہ حده من الیاء ص ۱ مستفاد است عن (مرء) واحدة
کفره و اقال ان عنی فی الحدیث و ۱ فی تعدد عمید کفره احدہ
ولیس جماع لفرقہ و حیرتہ الاحباط وعموم الایہ

ومما لو تظاهروا
منها ثلاث
مرات

مسئلة ٢٠
 انظر الى سريخ حدهما ان يكون مطلقا فانه يحسن الكفاية
 متى زاد الوصل و لا حرج ان يكون مطلقا فلا يجب الكفاية الا بعد حصول شرطه
 وان كان مطلقا لم يمتد اليه من الوصل وان وصى فان وصى قبل ان يملك لم يمتد اليه وان
 كلما وصى لم يمتد اليه من حريه وان كان مطلقا وحصل شرطه لم يمتد اليه كفاية فان
 وصى قبل ان يملك لم يمتد اليه من الوصل وحيث ان كان مطلقا لم يمتد اليه الا بعد
 مثل الطلاق واختلاف المهر في سريخ الذي يحسن كفاية الطلاق على نشأة مذهب
 وذهب طائفة الى انها يجب نفس النسخة انفسها ولا يفسد في سريخ وذهب ليد
 مذهب و لا يورث وذهب طائفة الى انها يجب نصها و يعود ثم اخضعوا في العود ما هو
 على اربعة مذهب فذهب الشافعي الى ان العود ان يمسحها ووجهه بعد الطهر مع
 قدره على الطلاق فان وجد ذلك كان امرا عائدا ولم يمتد الكفاية وذهب طائفة
 الى ان العود هو العزم على الوطني ذهب المالک واحمد بن حنبل وذهب طائفة
 الى ان العود هو الوطني ذهب المالک لحسن الطلاق والحرى وذهب طائفة الى ان

فی ان الظہار
على قصص

العود هو تكبر ، لعط الطهر ، واعادته ذهب اليه داود ، وأهل الظاهر ذهب طائفة ثالثة إلى أن الكفارة في الصهار لا تستقر في الدمة بحال ، وإنما يراد استباحة الوطى ذهب اليه ابو حنيفة ، واصحبه فبعد للمظاهر عمداً ، فلو طئى ادا ردت ان بحال الوطى فلكروا ان لم ترد استباحه لوطى فلا تكفر كما يقال لمن اراد ان يصلي صلوه مطوع ان اردت ان تسمع الصلوة فتعتهر وان لم ترد استباحته لم تلزمك الطهارة وقد الصحابي مذهب ابي حنيفة ان الكفارة في الطهار براد استباحة الوطى ولا يستقر وحبها في الدمة من وطى المظاهر قبل التكبر بعد وطى (وطى) محرماً ولا يبرمه التكبر بل يقال له عتداً ، دة الوصي الثاني والثالث ان اردت ان يحل لك لوطى فكفر وعلى هذا ابداً .

[دليل] اجماع الفرقه واحبارهم ، وقد ذكرناها في الكتاب الكبير في انه لا يلزمه الصلوة بمجرد العطف الا بعد العزم على الوطى والعود ولأنه لا خلاف بينهم انه لو طلقها بعد العسر قبل ان يعدها فيه لا يجب عليه شئ قبل ذلك على انه لا يجب عليه نفس الطهر وايضاً قوله تعالى «والذين يصاهرون من سائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبته من قبل ان يمشا» فوجب الكفارة بمجموع شئ احدهم التلعط والطهاره الثاني ان يعود فما افلما لم يوحد الشرطان لا يجب الكفارة كما اذا قال من دخل الدار واكل فيه درهم فماله يوحد الشرطان لم الا يستحق الدرهم واما الحنفى الجلاى لندى بين اصحابنا في وقوع الطهر بشرح والمرجع فيه الى الاحبار الواردة فيه روجه (وجب) الجمع بينها وان لا يشرح شئ منها ، نفوى ما احترازه قوله تعالى «والذين يصاهرون من سائهم» الآية ولم يفرق وصرقة الاحتياط ايضاً تقتضيه لانه اذا كفر كان ومنه مباحاً يتقضى وادالم يكفر فيه الجلاى

مسئله ٣٩ اذا صاهر من امراته وامسكها روجه ولم يطهر ثم صنفها او مات عنها او ماتت لم يلزمه الكفارة وقد الشافعى تلزمه الصلوة [دليل] اجماع الفرقه واحبارهم ، ايضاً الاصل برأية الدمة فمن علق عليها شيئاً كان عليه الدلالة .

فيما لو طاهر من امراته وامسكها روجه

مسئله ٢٢ أو ثبت الصهار حرم الوطئ فيها دون العرج وكذا ثلث الفسلة والتلدين وللشافعي فيه قولان أحدهما وهو الأصح مثل ما قلناه والثاني أنه لا يحرم غير الوطئ في الفرج .

في حرمه
الوطئ بعد
تسوية الطهار

[دليلنا قوله تعالى فمن قبل أن نمتنا فوجر للفجرة من قبل التماس وسم لميسس منع على الوحي وما (عنا) دونه فتد ولد الطاهر

مسئله ٢٣ إذا طاهر وامسك ووجر عنه الفجره فمن حين الطهار الى ان قضاء رمضان أداء الفجره دون ومشي فيه التامير لمعد كفارتين أحدهما قضاء والاخرى عموية بالوطئ وبه قول معاهد ودر الشافعي را وحشي قبل الفجزة فقد فات رمضان الأداء ولا يلزمه بهذا الوطئ كفارة ولا سقط عنه كفارة الطهار لشي كانت عليه ومن لماس من قال به سقط عنه لكافة التي كانت عليه

فما إذا طاهر
وامسك

[دليلنا] إجماع العرفه . أحدهم . من بقه الاحتياط يقتضي ذلك أيضاً

مسئله ٢٤ المكمل بالصوم أو وطئ روحته التي طهر من في حين الصوم عاصداً بهارا كان . لئلا يفسد صومه . عنه (أو لمعدا) استساف الفجرتين فإن كان وطئه ناسياً معصي في صومه ولم يلزمه شئ وفي الشافعي ان ومشي دليل لم يؤثر ذلك في الصوم والوطئ في الصوم ولا في التتابع عاصداً كان ونسياً وان ومشي ناسياً لم يؤثر ذلك في الصوم وان وحشي (كان) بالهزار من كان ذكر الصوم متعمداً للوطئ فسد صومه وانقطع تنامعه وعلمه استساف الشهر من وان وصي ناسياً لم يؤثر ذلك في الصوم ولا في التتابع فيمضي في يوم الشهر من ونسي عنه وذهب مالك و أبو حنيفة الى انه اذا وصي في أثناء لشهرين عاصداً أو نسياً دليل أو بالهزار فإن التتابع ينقطع ويلزمه لاستساف فان كان الوطئ دليل لا الما يؤثر في الصوم لأنه ينقطع التتابع وان كان بالهزار عاصداً فسد الصوم وانقطع التتابع وان كان بالهزار نسياً فعلى قول أبي حنيفة لا يفسد الصوم وينقطع التتابع وعلى قول مالك يفسد الصوم وينقطع التتابع لأن عمده ان الوطئ ناسياً يفسد الصوم

في ان المكمل
بالصوم أو
وطئ روحته
التي طهر
منها

[دليلنا] إجماع العرفه . من بقه الاحتياط وايضا قال الله تعالى فصيام شهرين

كتاب الفهار

متدعي، وهذا قد وطئ قبل الشهرين فيلزمه كعادته على ما مضى القول فيه

مسئلة ٢٥ اد وطئ غير زوجته في حال الصوم ليلا لم يقطع التمتع ولا الصوم وان وطئ نهاراً سبياً فمثل ذلك ووطئ نهاراً عامداً قبل ان يصوم من لشهر الثاني شئت قطع التمتع وان كان بعد ان صام من الثاني شيئاً كان محطاً ولم يقطع التمتع من ينسئ عليه وقال الفقهاء ان كان وطئ ليلاً مثل ما قدمناه وان كان نهاراً قطع التمتع ووجب لاستيف

[دليلنا] اجماع العروة واخبارهم

مسئلة ٢٦ اد يظهر من زوجته مدة مثل ان يقول مت علي كصهر امي يوماً وشهراً وسنة لم يكن ذلك صحيحاً أولئك في صد قولان قبل في لام يكون مظاهراً وهو احتساب المرء الاصح عندهم هو قول امي خضعة وقال في اختلاف ابن ابي ليلى و ابن حبيبة لا يكون مظاهراً وهو قول مالك ، الثالث من سعد وابن ابي ليلى [دليلنا ان الاصل برئته لدمه وشعبها محتاج الى دليل والاصل اماحد الوطئ وسمع يحتاج الى دليل

مسئلة ٢٧ اد وحسث عليه الكفارة بعتق رقبة في كفارة طهر او قتل او حجاج او ممين و يداون قد يد عتق رقبة مصنفه فانه يحرى في جميع ذلك ان لا يكون مومناً لا في القتل حصة وفيه قرا عطاء المحمي والنوي وابو حنيفة وصحة الااانهم احررون يداون كافرة وعند ان ذلك مكره وان حراء وقال الشافعي لا يجوز في جميع ذلك الا الموء منه وبه قال مالك والاه راعي وحمد واسحق [دليلاً ان الله تعالى ذكر هذه الكفارات لم بشرط فيها الايمان بل اطلق الرقبة وما قد ها بالاسن في قتل الحصة حصة محتمل غيرها عليها يحتاج الى دليل ولادليل في الشرع يوجب ذلك .

مسئلة ٢٨ الموسع الذي يعتق فيه الاسن في الرقة فانه يحرى اذا كان محكوماً بدمه وان كان صعباً وبه قول ابو حنيفة والشافعي فانه قال لو كان من يومه احرء وقول مالك احب ان لا يعتق عن الكفارة الا بالعلم وقال احمد معجسي ان لا يعتق

الأمم منع حدا يتكلم عن نفسه ويصر عن الإسلام و يفعل فعل (فعل) المسيئين لأن
 لأن قول وعمل ومن (في) الناس من قال انه لا يحري اعتناق الصغير عن الكفارة
 [دليلنا] قوله تعالى «فتحرير رقه مؤمنه» وهذا يطلق عليه اسم الرقة وفي
 الموسع الذي قال مؤمنة يطلق عليه (عليها) ايضاً لأنها محكوم بايمانها

مسئله ٢٩ عتق المكاتب لا يحري في الكفارة سواء ادى من مكاتبه شيئاً او لم
 يؤد وبه قال مالك والشافعي والاوزاعي والثوري وقار ابو حنيفة واصحابه ان ادى
 شيئاً من نحو ماله لم يحري اعتقه وان لم يستد شيئاً منها احرأه

في عدم
 اجراء عتق
 المكاتب في
 الكفارة

دليل [ان عتق سائر المكاتب محرر] بالاحلاف والادلة على ان عتق المكاتب
 محرر والاصل شغل الدفعة بكافة الرقة وايضا ان المكاتب عتق على سبيل مشروط
 عليه وعبر مشروطاً بالمشروط عندنا كان بحكم العتق فليس له رده من المحرر والم
 يرد له لم يصح منه عتقه في الكفارة وكان مطلقاً فليس له ان يرد في لرقه على حال

مسئله ٣٠ عتوام الولد حابر في الكفارة (اتاد وحاب جميع القسماء في ذلك
 الدس لم يحري وايضاً مهت الاولاد

ففي حوار
 عتوام الولد
 في الكفارة

دليلاً انه قد ثبت عندنا حوارا ربعها على ما يدل عليه فيما بعد فان ثبت حوار
 يبعها ثبت حوار عتقها في الكفارة لأن احد لم يعرف

مسئله ٣١ عتق لمدبر حابر في الكفارة (ت) او يوقا الدعي وقار ابو حنيفة
 لا يجوز

ان حو
 عتق المدبر

[دليلاً] قوله تعالى «فتحرير رقه» وهو عدم وعنه اجماع لعرقه وايضا ثبت
 عندنا انه يجوز بيع لمدبر على ما سبقه فادان ثبت حوارا ربعه ثبت حوارا عتقه لأن احداً
 لا يعرف

مسئله ٣٢ اد اعتق عبداً موهوباً كان موسراً احرأه وان كان معسراً لا يحريه
 ولثافعي فيه قولان في الموسر والمعسر احدهما انه يجوز والاخر انه لا يجوز والصحيح
 في الموسر انه يحري وفي المعسر انه لا يحري مثل ما قلناه

في عدم
 عتق المد
 للموهوب
 في الكفارة

[دليلنا] على ان عتق الموسر حابر قوله تعالى «فتحرير رقه» ولم ينص على

و عتق المصير لا يحري ان ذلك يؤدي الى ابطال حق العسر فلا يجوز ذلك و عتق اجماع
الفرقة لا يهم اجمعوا على انه لا يجوز من المراهن التصرف في الرهن و ذلك عام في
جميع ذلك لما اخرجوه لدليل .

مسئله ٣٣ اذا كان عتق دار احسب حيايه عتق منه لا يحري عتقه في الكفارة
وان حصاء حار ذلك و لث فعي و سجد فيه ثلاث صرفي احدها ان كان عتدا
العتق فيه قولاً و حداً وان كان حصاء فعتق قولين و منهم من عكس ذلك فقال ان كان
حصاء لم يسجد العتق قولاً واحد و ان كان عتدا فعتق قولين و قال ابو اسحق لا فرق بين
لعم و الحطء فيهما قولان وهو تصحيح سدهم
[دللنا] اجماع عرفه لانه لا خلاف بينهم انه ان تاب حيايته عتدا به يقتل
مسلماً الى محسن عبده و تكاف حصاء فدية ما يحس (حسب) (احده) به تعالى مؤلفه لانه
عاقبته وعلى هذا لا بد مما قلناه .

مسئله ٣٤ اذا كان عتق دار عتق حريمه و حيوته فان اعتقه حار في
الكفارة فلا خلاف و ان لم يعرف حريمه لا حيونه لا يحريه و لث فعي فيه قولان
احدهما مثل ما قلناه والثاني انه يجوز
ذلك ان لانه فتيه و حريمه و حريمه لعمد مشاكواً ففهم فلم يسجد
المتيقن بالثبث (المشكوك) .

مسئله ٣٥ اذا اشترى من يبيع عبده من ائمه و عتقه و اولاده و اولاد
اولاده فان لم ينو عتقهم عن الكفاره عتقوا بحكم القرينة و ان يبي ان يبيع عتقهم
عن الكفاره لم يحر ذلك عتق و يستعملون بحكم القرينة و يقبض الكفارة عنه و به
قوله لث فعي و قال ابو حنيفة يبيع عتقهم عن الكفاره و يحريه
[دللنا] ان عتدا ان لعم لا يصح من المثلث و لا يصح المبة قبل المثلث و
احا تؤثر لبيه في المثلث و هذا لا يصح هيها لانه اذا عتق حار المثلث ولا
يستقر فلا يمكن ان يتعقب المثلث لبيه وايضاً قوله تعالى فحريه . فبه و التحريم
يحصل بفعل المجرب و اعتقه لانه مثل لتعقد و هذا العتد امكنه المثلث تحريه .

عليه لا يعمل ولا يفتق على ذلك اسم التحرير فتم بحره عن التحرير الماعور به

مسئلة ٣٦ اذا ربح عليه عتق رقبة فاعتق عنه رجل اخر عبدا مائة وقع العتق عن المعتق عنه ولا يكون ولاؤه له بل يكون مائة وقد قال الشافعي الا انه قد ولاؤه له و سواء اعتق عنه تطوعاً او عن واجب يجعل وغير جعل فان اعتق يجعل فهو كالبيع وان عتق بغير جعل فهو كالهبة وقال ابو حنيفة ان اعتق بغير جعل وان اعتق بغير جعل لم يحر وقال مالك لا يجوز ذلك بغير جعل

فيما لو اعتق عنه اخر عبداً يلاؤه

[دليل] انه اذا اعتق عنه مائة وعتق بغيره عتق عنه ذلك قصد و بوى والمسي عليه السلام قال لا عمل بالمسب والمبذ وقعت عن العسر فوجب ان يقع العتق عنه

مسئلة ٣٧ اذا اعتق عنه بغير ارادة فان العتق بغيره عن المعتق دون المعتق عنه سواء اعتقه عن واجب او عن تطوع وقد قال ابو حنيفة والشافعي وقد مالوا ان اعتقه عن تطوع وقع العتق عنه كقولهم وان اعتقه عن واجب عليه وقع ذلك عن المعتق عنه واجزاه .

فيما لو اعتق عنه اخر بغير ارادة

[دليلاً] قوله عليه السلام الولاء لمن اعتق والمعتق هو المباشر للمعتق فكان الولاء له دون المعتق عنه وعند مالک الولاء لمن اعتق عنه

مسئلة ٣٨ اذا ملك الرجل نصف عبد من وافيها ملك لغيره او باقياها حر فاعتقها عن كمارته لم يحره ولا صاحب الشافعي فيه ثلاثة وجه فقال ابو العباس مثل ما قلناه لانه لم يعتق عبداً كاملاً وقال غيره يحرره ذلك ومنهم من قال ان كان باقية مملوكا لم يحرره وان كان مبيعاً حرّاً احرراه

فيما لو ملك نصف عبد من وافيها ملك لغيره او باقياها حر فاعتقها عن كمارته لم يحره ولا صاحب الشافعي فيه ثلاثة وجه فقال ابو العباس مثل ما قلناه لانه لم يعتق عبداً كاملاً وقال غيره يحرره ذلك ومنهم من قال ان كان باقية مملوكا لم يحرره وان كان مبيعاً حرّاً احرراه

[دليلاً] قوله تعالى فتحرير رقبة وهذا ما اعتق رقبة واسماً فقد ثبت شعده الدمة بوجوب كمارته تحرير رقبة ولم يسم ذلك على انها سرء بهذا ولا حياط يقضي عتق رقبة معردة (معددة)

مسئلة ٣٩ اذا كان عليه كمارات من حسن واحد فاعتق عنها اوصام مائة التكبير دون لتعبي حرام بالاحلاف وامكان من احسان مختلفة مثل كماره الظاهر

فيما لو كان عليه كمارات من حسن واحد

و كفاية القتل فلا بد فيها من بية التعمين عن كذب كفاية عن لم معين لم يحرقه وبه
 قول ابو حنيفة وقول الشافعي يحرقه وان لم مو لتعمين
 [دليلاً] قوله ^{بالتعمين} الاعمال بالثبوت فوجب ما لم تحصل فيه اليه الا يحرق
 ولا ان الاصل شغل الدمة فلا (ولا) خلاف (انه) اذا عس اليه (انه) يحرقه ولم يدل
 دليل على احرائه وان لم معين ولا حيط يقتضي ما قلناه

فما لو كان
 عليه عرق
 رقيق وشاب
 في العود

مسئله ٤٠ : اذا كان عليه كفارة عتق رقبة فشك هدهى عليه من كفارة طهار
 له او قتل او حجاج او يمين او عن نذر فاعتق سنة ما يجب عليه محملاً احراء وقال
 الشافعي ان كان الذي وجب عليه عن كفارة انها كانت احراء وان كان عن نذر لم يحرقه
 لانه يتحدث الى بية التعمين

[دليلاً] قوله تعالى فتحرر برقبة ولم بشرط بية التعمين وايضاً في بية التعمين
 قد تكون مجعلة وقد تكون مفصلة وهذا اني بية التعمين محملاً

وفي وجوب
 كفارة له
 مع الاعتق

مسئله ٤١ : بية الاعتق يجب ان تقابل حراً لا عتاق فلا يجوز ان تقدمها
 وللشافعي فيه طريقان احدهما من ما عتقه كالصلوة والثاني انه يجوز في العتق
 تقدمها .

[دليلاً] ان العتق في حراً يجوز ان يقع في كفارة و غير كفارة فلا بد من
 مقاربة النية له كسائر ما تؤثر فيه السه و ايضاً في الاصل شغل الدمة ولا دليل على
 برائتها اذا تقدمت اليه فوجب مقارنتها لأن ذلك يحرق بالاحلاف .

فما لو وجب
 عليه كفارة
 واراد

مسئله ٤٢ : اذا وجبت عليه كفارة عتق (عتق) او اطعم وصوم وتردد لم
 يصح منه الكفارة بالعتق ولا بالطعام ولا بالصوم و وفقاً لشافعي في الصوم وليس
 فيه خلاف وله في العتق والاطعام ثلاثة اقوال منسبة على حكم هلله وتصرفه احدها
 ان ملكه صحيح وتصرفه الى ان يقتل او يموت فعلى هذا يصح منه الاعتق والاطعام
 وبه قول ابو يوسف ومحمد والثاني انه بطل فعلى هذا لا يحرقه العتق ولا الاطعام
 والثالث انه مراعى فان عاد الى الاسلام حكم احرائه وان لم يعد حكم بانه لم
 يحرقه وبه قال ابو حنيفة .

[دلتنا] ان الأصل شغل الدمه و برائتها محتاج الى دليل و ايضاً فلعنق
و لا طعام يحتاج الى سنة الترمه و لا يصح ذلك من المراته

مسئله ٤٣ في الرقاب ما يجري و فيها ما لا يجري و به قال جميع الفقهاء
الا داود فانه قال الجميع يجرى .

في خلاف
رقاب

[دليل] الإجماع و داود سعة الإجماع و لأن الأصل شغل الدمه فلا يجوز
إبرأؤه من رقبه الا بدليل قطع

مسئله ٤٤ الأعمى لا يجري ملاخلاف من الفقهاء و لا يجوز يجري ملاخلاف
والمقطوع المدين والرحل أو ليدس الرحل أو به واحد و حل واحدة
من خلاف عند الشافعي لا يجري و عند أبي حنيفة يجري و به تقول .

في عدم
جرى عتق
الأعمى

[دلتنا] قوله تعالى فتحريم رقبه و لم يفت

مسئله ٤٥ المملوك اذا كان مولوداً من ربه فانه يجري في العترة و به
قال جميع الفقهاء الا الزهري و لا ورعى فيهما قال لا يجري
[دلتنا] قوله تعالى فتحريم رقبه و لم يفت

في آخر
عن الميموني
المولود من
ربه

مسئله ٤٦ اذا وجد رقبه و هو محتاج اليها لخدمته او وجد نصفها و هو
محتاج اليه لم يفتقه او كونه اوسلمه لا يرمه الرقبه و يجوز له الصوم و به قال
الشافعي و قال مالك و لا ورعى يرمه العتق في الموسعين معاً و في ابو حنيفة اذا
كان واحداً للرقبه و هو محتاج اليها لرمه عتاقها و لا يجوز له الصوم و اذا وجد
النفس و هو محتاج اليه لا يرمه العتاق و يجوز له الصوم

فيما لو كان
محتاجاً الى
الرقبه

[دلتنا] إجماع المرفقه و ايضاً الأصل برائته الدمه و ايضاً قوله تعالى فما جحد
عليكم في الدين من حرج .

مسئله ٤٧ اشغل عند المعسر الى الصوم ولو اوجب ان يصوم شهر من متتابعين
ملا خلافاً فان افطر في حلال ذلك لمعسر عذر في الشهر الاول او قبل ان يصوم من
الثاني شيئاً وحب امتيناه و ملاخلاف و ان كان افطاره بعد ان صام من الثاني شيئاً ولو
يوماً واحداً حار له الساء عليه و لا يلزمه الاستساف و خالف جميع الفقهاء في ذلك

لما لو كان
عاجزاً عن
المتتابعين
المتتابعين
الصوم

وقالوا، يجب عليه الاستيفاء

[دليل] إجماع الفرقه و خبرهم و قد ذكرها في الكتاب لكسر و
يمكن أن نقول قوله تعالى «من لم يجد فصيام شهرين متتابعين» تناول ذلك لأنه تنافع
بين الشهرين الأول والثاني وإن صام مدة شيئاً وليس في الآية أن يجب عداً يتابع
بين أيام الشهر كله والمعتمد الأول

مسئله ٤٨ إذا فطر في حلال لشهرين لمرض يوجب ذلك لم يقطع لتتابع
و حار له النساء وهو قول الشافعي في التدم و احتاره المرئي و قال في الحديد
ينقطع و يجب الاستيفاء .

في عدم
يقطع لتتابع
المرض

دليل [إجماع الفرقه و خبرهم و لأن يجب الاستيفاء إنما يجب على
من يقطع لمرض من لعونه لتهمة بما يجب عليه وهذا أمر عيب عنه من فعل الله
لا يصح له فيه مجرى مجرى الحيض ولأن إذا أوجبا عليه الاستيفاء لم يأمن إذا
استدفع أن يمرض ثانياً وكذلك كل مرة مؤدى إلى أن لا يفت من الصوم و أن
يصوم لا إلى نهاية فعلي عن ذلك لما قدمه

مسئله ٤٩ إذا سافر في الشهر الأول ففطر قطع التتابع و يجب عليه
الاستيفاء و عند الشافعي أن ذلك مبني على قولين في المرض فإن قال أن المرض
يقطع التتابع فهذا (فيها) أولى به إذ قد لا يقطع التتابع في هذا قولان أحدهما
مثل ما قلناه والثاني لا يقطع .

في عدم
الاستيفاء
بالمرض

[دليل] قوله تعالى فصيام شهرين متتابعين هذا ما تابعه أيضاً فالسفر باحتاره
ولا يجوز له الإفطار كالحضر .

مسئله ٥٠ الحامل و المرضع إذا فطرت في الشهر الأول فحكمهما حكم
المرضى بلا خلاف و أن افطرت خوفاً على ولديهما لم يقطع التتابع عندنا و حار
النساء و اختلف أصحاب الشافعي وقد فضل بعضهم هو ممرله المعطر في المرض فإنه
عذر كالمرض و معهم من قدر أن لتتابع ينقطع قولاً واحداً

في أن الحامل
و المرضع
حكمهما
حكم المرض

[دليل] أن ذلك عذر الله تعالى قيد الإفطار عندنا وما يكون كذلك

لا يجب به الاستيناف كالحيض والمرضى .

مسئلة ٥١ اذا ادخل الطعام او الشراب في حلقه لا كراه لم يطر فلا خلاف وان صرب حتى اكد او شرب فعد لا يطر ولا يقطع التتابع ولشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني يطر ويقطع التتابع [دليلنا] اجماع العرفه على انه لا يطر فادانست ذلك لا يقطع التتابع فلا

فيما لو اكد او شرب مكرها

خلاف

مسئلة ٥٢ اذا قتل متعمداً في شهر الحرم وحج عليه الكفارة بصوم شهرين متتابعين من اشهر الحرم وان دخل فيهما الاصحى وقيام التشرى وخلاف جميع الفقهاء في ذلك فقالوا ذلك لا يجوز . [دليلنا] اجماع العرفه واحارهم .

فيما لو قتل متعمداً في اشهر الحرم

مسئلة ٥٣ اذا اشدء بصوم ايام التشرى في المعصرة صح صومه وكذلك يجوز التمتع به في الاقصاء فاما معنى فلا يحور على حال ولشافعي فيه قولان احدهما يحور في المعصرة دون التطوع والثاني نه لا يحور على حال بناء على حوار صوم المتمتع هذه الايام لان له في ذلك قولين .

فيما لو اشدء في صوم الكفارة بام التشرى

[دليلنا] قوله تعالى فصام شهرين متتابعين ولم يعين واحداً حرهما بعضها بدليل الاجماع مثل الفطر والاصحى وغيرهما

مسئلة ٥٤ لا يلزمه ان يموى التتابع في الصوم بدليله نه الصوم وحسب ولشافعي فيه ثلاثة اوجه احدها مثل ما قلناه والثاني انه يحتاج ان يموى ذلك اول ليلة والثالث ان يموى ذلك كل ليلة

في عدم لزوم ليلة التتابع في صوم الكفارة

[دليلنا] قوله تعالى فصام شهرين متتابعين ولم يذكر احداً البية للتعبين وايضاً الاصل برأفة الدمه وشغلها يحتاج الى دليل

مسئلة ٥٥ اذا صام شعبان وشهر رمضان عن الشهرين المتتابعين لم يحور عنهما فلا خلاف وصوم شهر رمضان صحيح لا يجب عليه القضاء عدداً وانه قال ابو حنيفة وقال الشافعي يجب عليه قضاء شهر رمضان لانه ما عيّن النبي

فيما لو صام شعبان ورمضان عن الشهرين في الكفاة

[دليلاً] ما ذكره في كتاب الصوم ان تعين السنة في صوم شهر رمضان ليس
بواجب فإذا ثبت ذلك ولا قضاء عليه ملاحاف .

مسئله ٥٦ الاعتار في وجوب النكاحات المرته حال الأداء دون حال
الوجوب فمن قدر حال الأداء على الاعتاق لم يحرث الصوم وان كان غيره واحدا لها
حين الوجوب و لكن في فيه ثلاثة اقوال احدها وهو ، لانه عندهم من مناه قلناه
والثاني ان الاعتار بحال الوجوب دون حال الأداء وبه قال ابو حنيفة والثالث ان
لاعتار باعده الحدين من حين الوجوب الى حال الأداء

[دليلاً] قوله تعالى فمن لم يجد فبیم شهرين متتابعين وهذا واحد عند
لشروع في الصوم للفرقة فوجب ان لا يحرثه وانما لاعتار بحال الأداء دون حال
الوجوب في سائر مواجب من من دحل عليه وقت الضلوة وهو صافد للماء
ووجد الماء في اخر الوقت في فرضه لوصوه لا خلاف وهذا لا يعتمد لانه قياس
غير انه يلزم المخالف المعير اليه .

مسئله ٥٧ اد عدم الصلح الرقة قد حل في الصوم ثم قدر على الرقة فيه
لا يبرمه ولاعتاق ويستحب له ذلك وهذا المتمتع اد عدم الهدى فممن ثم قدر
على الهدى المتمتع اذا وحل في الصوة ثم وجد الماء لا يبرمه ولاعتاق و به قال
الشافعي ومالك والاربعي واحمد وسحق وذهب الثوري و ابو حنيفة واصحابه
لي به يبرمه الرجوع لي الاصل في هذه المواضع كلها الا انه فصل في المتمتع
فقد ان وحده في صوم لانه انتقل اليه وان وحده في صوم السح لم ينتقل لان
عنده البدل صوم الثلاث دون السح وقد العربي يارمه الانتقال اليه الاصل في
لمواضع كلها

دليل [اجماع الفرقه و احكامهم] لان دحوته في الصوم واجب بالاجماع
والانتقال منه يحتاج الى دليل ولا دليل

مسئله ٥٨ اد طهر وعق قبل العود لم يحرث وقال الشافعي بحر
[دليلاً] ان العتق انما يجب عليه اذا اراد استباحه الوطني وعنده اد عاد
قبل العود

وقيل ذلك لم يحل ولا يحرى ما يصعد في الحال عما يجب عليه في المستقبل كالمكوه
قبل الصمت وكما له لمن قدر عقد اليمين و نصاً عبيد اجتماع لفرقة واحداهم
قد ذكرناها في الكتاب الكبير .

مسئلة ٥٩ يجب ان يدفع الطعام الى اثنين مسائلاً ولا يجوز ان يدفع حق
مسكين الى مسكين لا في يوم واحد ولا في يومين ، به قال الشافعي وقال ابو حنيفة
ان اعطى مسكاً واحداً كل يوم حق مسكين في ستين يوماً حق اثنين مساكين
اجزاء و ان اعطى في يوم واحد حق مسكين لواحد لم يحل له وعنده يجوز هذا
مع عدم المكين (الساكنين) .

في كمد
دفع الطعام
الى المساكين
في الكفاة

ادليما | اجتماع لفرقة و قوله و طعام اثنين مسائلاً و قد في كفاة ليمين
فانعام عشرة مائة كس و عشر تعالي العدد فلا يجوز لاجل ان كفاة لا يجوز لاجل
بالطعام و نصاً من بعد الاحتياط يقتضي ذلك لان ما اعمرناه مجمع على حواره
وما قاله ابو حنيفة لا دليل على جوازه .

ادليما طريقه الاحتياط

مسئلة ٦١ لا يجوز دفع الكفاة الى الكافر و به قال الشافعي و قال ابو حنيفة
يجوز .

في عدم
جواز دفع
الكفاة
الى الكافر

ادليما ما قلناه في المسئلة الاولى من طريق الاحتياط و ان اعطائه لمسلم
مجمع على حواره و اعطائه لكافر ليس على حواره دليل

مسئلة ٦٢ يجب ان يدفع الى كل مسكين مائة و ثمان مائة و ربع
دعوى في سائر الكفاة و قال الشافعي مائة في جميع ذلك وهو رطل و ثلث الا
قدنه لادى حصة و هي مائة و مائة و مائة و مائة و مائة و مائة و مائة و مائة
ابو حنيفة ان خرج نمر او شعيراً و قد دفع صاعاً وهو اربعة امداد و ثمان مائة
و ان اخرج طعاماً فصاع و في الربيب روايتان احدهما صاع والاخرى نصف
صاع و قد مالت مثل قول الشافعي الا كفاة الظاهر و به قال يدفع الى كل مسكين
مائة و ثمان مائة و ثمان مائة و ثمان مائة و ثمان مائة و ثمان مائة و ثمان مائة

في مقدار
ما يجب
لدفع
كل مسكين
في الكفاة

[دليلنا] اجماع الفرقه و اخبارهم و طريقه الاحتياط

مسئله ٦٣ - يجب ان يطعم ما يطعم على قوته اهلد وقال الشافعي يجب ان يطعم من عاتق قوت البلد وقال ابو سعيد بن حرب مثل ما قلناه
[دليلنا] قوله تعالى «من وسع ما يطعمون اهلككم» فوجب من اوسط ما يطعم اهلينا دون (لا) ما يطعمه اهل البلد ،

مسئله ٦٤ اذا كان قوت اهل بلده (البلد) اللحم او اللبس او الاقط وهو قوته حرام بحر حقه و الشافعي في الاقط قولان وفي اللحم واللبس طريقان منهم من قرأ على قولين كالاقط ومنهم من قرأ لا يجوز قولاً واحداً
[دليلنا] قوله تعالى «من اوسط ما تطعمون اهليككم» ولم يعصم

مسئله ٦٥ د احصر ستين مسكناً في عصفهم ما يحلهم من الطعام او اطعمهم اياه سواء فار ملكتهم واعصيتهم فيه يكره على كل حال ان كانوا بايعين وبه قال اهل العراق وقال الشافعي ان اطعمهم لا يحرمه لانه لم يملكهم ولا ان كنههم يريدون يتصرفون ان ف اعصيتهم او حدود لا يحرم ولا ما ملكهم و (د) ان قال ملكتكم بالسوية ففيه وجهان .

[دليلنا] اجماع الفرقه وايضاً قوله تعالى «اطعم ستين مسكناً» وهذا قد اطعم ستين ولم يفصل .

مسئله ٦٦ ك ما سمي طعاماً بحر بحر حد في الكفارة وروى اصحابنا ان افضله البحر واللحم واوسطه البحر والريث ودرية البحر والملاح وقار الشافعي لا بحر ولا احدث وما الدقيق والسويق والبحر فيه لا بحر ولا بحر اوقافاً لا يباع من صحبه انه بحر فيه الدقيق وكذلك الجذاف في انصره فاولا ان السبي والريث اوجب صدقاً من نمر او شعيراً وطعام ولم يذكر الدقيق ولا البحر

[دليلنا] اجماع الفرقه وايضاً قوله تعالى «فاطعم ستين مسكناً» وكل ذلك يسمى صاعاً في اللغة فوجب ان يحرم الطاهر

مسئله ٦٧ د ا طعم حملاً وكما حلف في كفارة النكاح لم يحرمه وبه قال
في عدم اجزاء طعام المعص كداء الاخر

الشافعي وقال مالك يحرثه وور أبو حنيفة إذا أطعم حملاً وكسا حملاً بقيمة أطعم
 خمس لم يحرثه وإن كسا حملاً وأطعم حملاً بقيمة كسوة حملاً آخره
 [دليلاً] قوله تعالى وقطعوا عنكم أي من أوسط ما يطعمون أهلاًكم أو
 كسوتهم فحصر بين أطعم عشرة أو كسوة عشرة فمن كسا حملاً وأطعم حملاً لم
 يمثل الظاهر بل خالف .

مسئلة ٦٨ يحور صرف الكفارة إلى الصغير والكبير أو فرقاً ملاحق
 وعدمه يحور من يطعمهم أياً به بعد صغير من كبير ووافقاً مالك في عدم صغير من
 كبير وقول الشافعي وأبو حنيفة لا يضح أن يقصصهم أياً بل محتج به يعطى ولله
 ليصرفه في مؤلفه .
 [دليلاً] إجماع العروة وأيضاً قوله تعالى وقطعوا عنكم أي من أوسط ما يطعمون أهلاًكم
 تقييض الولي .

مسئلة ٦٩ إذا أعطى كفارته لمن طهره ليعرثه من له نية عبي آخره و
 قال أبو حنيفة ومحمد ومالك والشافعي في القديم وقال في الحديث لا يحرى وهو لا
 صح عندهم وبه قال أبو يوسف .
 [دليلاً] قوله تعالى وقطعوا عنكم أي من أوسط ما يطعمون أهلاًكم
 كذلك لا بأس لأن المأط لاطر بقولنا إليه وهذا قد أعطى من طهره كذلك فوجب
 أن يكون مجزئاً .

مسئلة ٧٠ إذا وحشت عليه الكفارة في الظهار فإدان بكفر بالاعتق أو الصوم
 بمرمه تقديم ذلك على الميسر بالخلاف وإن إدان بكفر بالأطعام مع العسر عنهما
 فكذلك لا يحل له لو طوى قبل الأطعم وبه قال أبو حنيفة وأصحابه والشافعي وقال
 مالك يحل له الوطئ قبل الأطعام .

[دليلاً] إجماع العروة وأحاديثهم وطريقة الاحتياط

مسئلة ٧١ لا يحور أخراج القيمة في الكفارات وبه قول الشافعي وقال أهل
 العراق يحور الأفي العتق مثل الر كوات

في حور
 صرف الكفارة
 إلى الصغير

فيما لو
 اعتد الكفارة
 إلى من
 طهره العسر
 فإن عه

يف هو
 استقدم من
 الحصول
 في كفارة
 الظهار

في عدم حور
 أخراج القيمة
 في الكفارات

[دليل] طريقه الاحتياط لأنه إذا أخرج الغنص من أحرار مالا خلافاً و إذا

أخرج القنصه فليس على أحرار دليل

فيما لو
قالت المرأة
لزوجها انت
على كذا فامري

مسئله ٧٢ قالت المرأة لزوجها انت على كذا فامري لم يتعلق به حكم
وبه قال ابو حنيفة ومحمد بن الشافعي وقا ابن ابي ليلى والحسن البصري يلزمها كفارة
الظهار وقال ابو يوسف يلزمها كفارة اليمين وحكي ان رجلا سئل من ابي ليلى عن
هذه المسئلة فقال عنقه كفارة الظهار فسئل محمد افعال لاشئ عليها ثم سئل اما يوسف
واحرره بما قال فقال سجد لله سجدة من مثبح المسلمين غلظ عنيها كفارة يمين
| دليلنا ان اصل من ثمة الدعة ولم يعم دليل على لزوم المرأة بهذا لقول
شئ وايضا قوله تعالى «و لذين يظهرون من سائهم ثم يعودون لما قالو» فعين
الحكم على من طاهر من سائنه وهذا معه لرجال فلا يدخل فيه النساء ثم او
حب الكفارة بالعود و لعود لعزم على الوطى او امت كعب روجه مع الفدية على
الطلاق وهذا لا يوجد في المرأة .

في جوار
اعطاء الزوجة
كفارتها لزوجها
الفقير

مسئله ٧٣ يجوز للمرأة ان تعطي لكفارة لزوجها إذا كان فقراً وبه قال
الشافعي وقا ابو حنيفة لا يجوز
دليل قوله تعالى «وطعم عشرة ما كن» ولم يفرق وهذا مسكين

كتاب اللعان

والمادة ٧

في موجب
اللعن واللعان

مسئلة ١ موجب القذف عند في حق الروح الجدولة سقطته باللعان و موجب اللعان في حق المرأة الجدولة سقطته باللعن وبذلك الشافعي ووربو حبيبه موجب القذف في حق الروح المعن فان ادعى روحه لم يرد لللعن فان امتنع من اللعن حشر حتى يلاعن ودا لاعن وحب على المرأة لللعان فان امتنعت حشرت حتى يلاعن وفار ابو يوسف الحد يحب باللعن

إدليل اجماع المرفوع واحكامهم وايضا قوله تعالى و لذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بربعة شهداء فاجنبوهم فما بين حلة ولم يعرف بين لاجسي والروح فان قل الآية لا تشا و الروح لانه اوجب الحد على القذف اذالم يقم البينة وهذه صفة الاحسي لان الروح واللم يقم البينة لاعن فله لاية تقتضي عمومها ان من لم يقم بسنة وحب عليه الحد وذلك لدليل على ان الروح لا لاعن سقط عند الحد حصصه وبقي الباقي على عمومه وروى ان هلال بن امية قذف زوجته فترك من السبع فقال له النبي ﷺ السنة والا فهد في ظهرك فهد نارسول الله اوجد احد مع امراته رجلا يلتمس السنة فعمل النبي ﷺ يقول البينة والا فهد في ظهرك وحرر عليه السلام ان الحد واجب عليه حتى يقم البينة نت ان قذف الروح لروحته موجب للحد وايضا لا خلاف انه اذا كذب نفسه يحب عليه الحد ولو لم يحب بالقذف الحد لما وحب بالاكاذاب

مسئلة ٢ اللعن يصح بين كل زوجين مسلمين من اهل الطلاق سواء كان من اهل الشهادة او لم يكونا من اهلها فيصح القذف واللعان في حق لروحين المسلمين والكافرين واحدهما مسلم والاخر كافر وكذلك بين الحرين والمملوكين واحدهما

في صحته باللعان
بين كل زوجين

كتاب اللعان

حر والآخر مملوك و كذلك اذا كان محدودين في فدى او احدهما كذبت وبه قال
 سعيد بن المسيب و سليمان بن يسار والحسن البصري و مالك والشافعي و ربيعة
 والليث بن سعد و ابن شرمه والنوري و احمد واسحق و ذهب قوم الى ان اللعان
 بما يصح بين الزوجين اذا كان من اهل الشهادة فان لم يكون كذلك او لم يكن
 احدهما فلا يصح بينهما لللعان فعلى هذا لا لعان بين الكافر من ولا اذا كان احدهما كافراً
 ولا بين المملوكين ولا اذا كان احدهما مملوكاً ولا بين المحدودين في فدى او احدهما
 ذهب ليه لرهري والاوراعي وحماد بن ابي سليمان وابو حنيفة واصحابه والبخاري
 في فصول احدهما ان لللعان يصح بين هؤلاء والثاني ان اللعان هل هو بمن وشهادة
 فممن ومن يصح منهم و عندهم شهادة لا يصح منهم

ادلت قوله تعالى "والذين يرمون ارواحهم الايدى ولم يقرئوا ولا حذر
 المتضمنة او حوب اللعان ايضا عامة واما الدلالة على انه معنى مائة او عشرة عن ابن
 عباس ان النبي ﷺ لما لعن بين هلال بن امية وروحته قال ان اسب به على نعت كذا
 وكذا فما اراه الا وقد كذب عايبها وان امت به على نعت كذا وكذا فما اراه الا
 من شريك من السحباء فرافت به على نعت المكروه فقرر النبي ﷺ لولا لا يعين
 لكان لي ولهاش فسمى لللعان مائة ولانه لو كان شهادة لم حر من لاعى لان
 شهادته الاعمى لا تفصل عنه ابي حنيفة وايضاً فلو كان شهادته لم تخررت لان الشهادة
 لا تكرر فبها وبها فلو كان شهادته لما كان في حر المرأة لان شهادتها لا تفصل في الفدى
 ولما صح ايضاً من العاسق لان شهادة العاسق لا تنقل

مسئلة ٣ د كان مع الروح سنة كان (حار) له ان يلاعى ايضاً ويعدل عن
 البيعة وبه قال كافة اهل العلم وقال بعضهم لا يجوز ان يلاعى مع قدره على البيعة
 بشرط (لشرط) الايدى

ردليل [ان النبي ﷺ لعن بين العجلاوي وروحته ولم يسئل هل لها (لد)
 بيعة ام لا

مسئلة ٤ حد لثدف من حقوق الاممين لا يستوى لاممثلة ادمى و نورث
 قى ان حد
 اللعان من
 الحقوق

كما تورث حقوق الأدييين ويدخل المعقور لأمره كما يدخل في حقوق الأدييين وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة هو من حقوق الله تعالى منعقوب بحق (بحقوق) الأديي ولا تورث ولا يدخل المعقور لأمره وروى في أنه لا يستوفي إلا نصف (استطاعه) أديي

[دلتنا] إجماع العرفه وأحاديثهم وأما قوا (ق) لسي ^{باليوم} يوم فتح مكة إلا أن عمر صدم ودمرهم وأموالهم عليكم حرام كجرمه بلدكم هذا في شهركم هذا وصلى الأعراس اليها كما يفد لدماء الأمور فكان ما يجب باستباحة ذلك حقاً لما كما أن ما يجب باستباحة لدماء الناس حول

مسألة ٥ إذا قذف زوجته برأ صدقة إلى مشاهدته أو نفى من حمل كان له أن يلاعن وإن لم يصعه إلى المشاهدة بان مدفعه مقدماً وليس هناك حمل لم يجر له اللعن وبه قال مالك وروى أبو حنيفة والشافعي أنه لا يلاعن بالبرء لمطلق

[دلتنا] إجماع العرفه وأحاديثهم بأن القذف قد نسب للأجلاف فما يستد موحبه من اللعان يحتاج إلى دليل ويصافى لأصل في لعان (ما) برأ في سائر هلال بن أمية وكان قذف زوجته برأ صدقة إلى مشاهدته وروى عن ابن عباس أن هلال بن أمية رجع من أرض عثاً فوجد عند هند خلاصع بدينه امرأة بدياً و رأى بمعد (بعضيه) فلم يهجد تلك الليلة يعني لم يسم ثم عد عبي (لبي) رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} وحده بذلك فقال يا رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} أبي أنت هلى عشاء فسمعت بدي وروى عن بعض فأكروه فقال رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} واشتد عليه فبرأت أنه اللعان والآلة إذا برأت في سب وحب فعمره عليه عند مالك والمعتمد الأول .

مسألة ٦ إذا أحرز أنه بدي واد واستعاض في لئدان فلا يردن بفلاسه ووجد أن رجل عنده ولم ير شيئاً لا يجوز له ملاحقتها وقال الشافعي يجوز له لعان في الموسعين .

[دلتنا] ما تقدم من أنه لا يجوز لعانها إلا بعد أن تدعى المشاهدة وهذا ليس بمشاهدة فلا يجوز له اللعان .

مسئله ٧ إذا كان الشاهد في الولد سودا أو كان أسود من جدته فبعض لم يجز له بقية ولا لعن المرأة ولتفعي فيه وجهين أحدهما مثلهما في الآخر أنه يجوز له ذلك .

فيما إذا كان
شاهد أو بدله
أسودا

دليل من مقدمه من أنه لا يجوز له لعن الأعداء هذه ومع العلم بمسألة الولد وهذا معمود ههنا وبه في خلاف في النبي صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت بولد أسود فقال هل لك من أهل فقال نعم فقال ما لو أنها قال حمر فقال هل لك من أهل فقال نعم فقال أهي ذلك فقال لعل أن يكون عرقا نزع في ذلك هل لك من أهل أن يكون عرقا نزع

مسئله ٨ الأحكام كالمسألة ٧ مع قوله أو كذا كذا (مفهومه) (مفهومه) يصح قذفه ولعنه بكافة ملاقاة ومعية أو بر عقوده وبذلك الشافعي وقال أبو حنيفة لا يصح قذوه ولا لعنه ههنا يقولون إذا (نه) قذف في حال انقطاع لسانه ثم حرر فلا يصح منه لعن أو قذف في نه يصح ملاقاة وكافة ويمسك وعقوده .

في مسألة
عمود لا تحرس
وإيقاعاته
بالإشارة

[دليلنا] قوله تعالى «والذين يرمون» واحتمل الآية ولم يفرقوا أيضاً إجماع الفرق وأخارهم على ذلك

مسئله ٩ إذا قذف زوجته وهي حرة أو وصية فري بينهما ولم يحل له أسأ وقال الشافعي كان للحرساء اثنا معموده أو كفاية مفهومة فهي كالناطقه سواء وإن لم يكن لها ذلك فهي بمنزلة المجنونة .

فيما إذا قذف
زوجته لحرية

[دليلنا] إجماع الفرق في حرمهم ولا يحتج بهم في ذلك

مسئله ١٠ إذا قذف لرجل حرة أو حرة أو حرة عليه الحد فأراد اللعان فبعض المقسوفة تنقد ما كان لها من المظالم في الحد لي ورتتها ويقومون مقامها في المصالح وبذلك الشافعي وقال أبو حنيفة ليس لهم ذلك سواء على أصله أن ذلك من حقوق الله دون الأدميين .

فيما إذا قذف
زوجته وأراد
لعن فبعض

[دليلنا] ما تقدم من أن ذلك من حقوق الأدميين وإذا ثبت ذلك فكذلك من قبل

بدلت قال مهذا ولم يفرق .

مسئلة ١١ اذا ثبت ان هذا الحد (الحق) موروث فعند من ثمة المماسيون جميعهم ذكرهم ان ذكرهم وانهم دون ذوى الاسباب بدلت فبي فيه ثلاثة احوال احدهم مثل ما قبله والثاني مشترك معهم ذوى الاسباب والثالث يختص به العصاة [دلتنا] اجماع العرفه واحبارهم وقد ذكرناه

يعني يرث
حق بعد

مسئلة ١٢ والاعن الرخا الحره المسلمه وفتحت من البدن وحب عمه الحد وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يجب عليها البدن فان (ان) اتممت حسنت حتى نلا عن

فما لو اعر
لرحل بعد
لماسه
وامتعت

دلتنا [اجماع العرفه واحبارهم وانما] قوله تعالى * وبدرؤ عنها العذاب ان شهيد اربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين، قد ذكر الله تعالى لعن لروح ثم احمر ان المرء يدرا عن نفسه العذاب بلغها فنت انه لرمها : عذاب بلغ لروح و دلت هو الحد بدلالة قوله تعالى * ولشهد عذابهم طاعة من المؤمنين * يعني الحد وقال عرو حنيفة ففتح نصف ما على المحتمات من لعذاب، يعني من الحد

مسئلة ١٣ اذا عدى روحه (او) فلا عنها * دلت منه فعدوها احسن بدالك الرن فعله حد سواء كان الروح يعني نسب ولدها او لم ينسب و كان الولد باقيا او قد مات او لم يكن لها ولد وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ان يعني نسب الولد لان مات الولد فلا حد على القادر وان لم يكن يعني نسب الولد او كان الولد باقيا فعلى القادر الحد

فما لو عد
فلا عنها و
سات منه
فعدوها احسن

[دلتنا] اجماع العرفه واحبارهم وروى علامه عن ابن عباس قال فرق رسول الله ﷺ بين المتلاعنين وقصى ان لا يدعي الولد لاب وان لا ترمي ولا ولدها فمن رماها او رمي ولدها فعليه الحد ولم يفرق بين ان يكون الولد ذكرا او قدمات

مسئلة ١٤ اذا عدى احسن احسنه ولم يقم السنة فحد ثم اعاد ذلك القدر بدلت ان ما قد لا يرمي حد اخر وبه قال عامة الفقهاء وحسن عن بعض الناس انه قال يلزمه حد اخر .

فما لو عد
الاحسن ذلك
القدر

أدليل إجماع العرفه و حواء هم و أيضاً عليه إجماع المتحدنه و انما سكره
و باعد و بفسد شهدوا على المعصية بالرب و صرحوا بالشهادة و شهد عنه رب و لم يصرح
بما كسى في شهادته فحده عمر النش و جعلهم بمنزلة القذوة فقال أبو بكره بعد ما
جلده عمر شهد به ربى فهم عمر بحدده فقال له على عليه الصلوة و السلام ان جلدته
و رحم صاحبك بمضى المعصية و بذلك يدانك هذا شهادة محدده بعد كملت
الشهادة اربع و رحم صاحبك و كان ذلك اعدده لتبث الشهادة فقد جلدته فيها دفعة
فلا معنى لجلده ثاب فتر كد عمر و كان هذا بمحصر من الصحابة فلم يسكروه فعلم
بهم اخمرو على ان من جلد في قذف أو ما جرى مجراه ثم اعدا ذنب لم يجلد
دفعة اخرى

فيما لو قذف
روحته و اسفاهه
الى ما قبل
الزوجة

مسئلة ٩٥ في راجح حواء و قد ذهب رب اسافه الى ما قبل الزوجة
و حب عليه لحد و ليس له ان يلاعى لاسفاهه و قد دل الشافعي و قال ابو حنيفة لاسفاهه
باللعان و لا اعتبارا بعد ما يجلده انتهى مضاف اليها الزنا و عده بحالة وجود القذف
أدليل قوله تعالى و الذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بربعة شهداء
و جددوهم ثم بين جلده و ان عا سونا بقوله و الذين يرمون ارواحهم و حصوانه
أنتا فما لاسلم له الالة التي تروى تناولت هذا العادى فيها و اردت فيمن
قذف روحته و هذا لا يقرب انه قذف روحته منه اسافه القذف الى حاله كونه احسية
و الاعتبار بحالة اسفاهه القذف الا ترى ان من قد اسفاه حراً رب اسافه الى حارة
كونه عبداً لا يقال انه قذف حراً من قذف مسمة رب اسافه الى حارة كونه كافرة
لا يقال انه قذف مسلمة فكذلك هي هنا (هذا).

فيما لو قذف
المسالة و
سافه و سى
حارة الزوجة

مسئلة ٩٦ اذا ادان الرجل روحه بطلاق ثلث او فصح او جلع ثم قذف رب
اسافه الى حاله الروح و حده بدمه بالاخلاق و هل له اسقاطه فيه ثلثة مذاهب
فمذهب ومذهب لشافعي انه ان لم يكن له ذنب لم يكن له ان يلاعى و ان كان
هناك سب كان له ان يلاعى لمعه و ذهب عثمان التتلى الى ان له اللعان سواء كان
سب او لم يكن و ذهب لا و راعى و ابو حنيفة و احمد الى انه لا يلاعى سواء كان

هناك سب و لم يكن و يرممه لحد و اى ان انت مولد لحقه سبه و لم يكن له فيه باللعان .

دليلا قوله تعالى ووالدين يرمون لمحضت ثم لم ياب دارعة شهد آء و حذوهم لى حدة و وحب لحد (الحد) على من قدوى محضه و ام مات باليه و هذا قد قدوى محضه و لم يات بالسبه فوجب عليه (ولزمه) الحد بظاهر الآية .

مسئله ١٧ د قدوى روحه و هى حامل لرمه الحد ولد اسقطه باللعان و سعى السب و اوان احتار ان يوحى حتى يستعمل الولد فلا عن ليمه كان له و ن احتار ان يلاع في لحد و سعى السب كان له و به قال الشافعى و هل يوحى لى له ان سعى سب لحد قبل فصل له و ان لى قدوى باللعان لو حب عنه فان حذم لحد لم يلا فقه سب الرء حذمه و ليس له بعد ذلك ان يلاع لى السب بل يرمه السب كان عنه لى كالعلاق لا يصح الا في روحه (حد)

في الولد
روحته و هى
حامل

دليلا اجماع لفرقة و حبهم و ايضا قوله تعالى ووالدين يرمون و احهم و لم يفسر و اى عارمه عن ان عاصى و ل لى رسول الله صلى الله عليه و بين هلال من امه و من روحه و د ل الحرة لمرأة كانت حاملا لاعى سبه فب انفسار الولد بدلاله و اى في لحد ان انت به على سب كد و كذا فما اراه الا وقد ثبت عليها و ان انت به على سب كذا و كذا فما اراه الا من شريك من السب ل السب و لو كان الولد قد فصل لما قال ان انت به فثبت انه كان حاملا لم يفسر و روى (ادكر) في آخر الخبر و روى رسول الله صلى الله عليه و بين المتلاعنين و فصى ان لا يدعى لولد لى

مسئله ١٨ اذا قدوى روحه بال رجل اصيب في دبرها حرام لرمه لحد بذلك و له اسفاضه باللعان و اذا قدوى احسبه او احسبها بالاحسبه في هذا الموضع لرمه الحد له اسفاضه بالسبه فلا فرق بين الرمي بالاحسبه في هذا الموضع و بين الرمي في الفرج و به قال الشافعى و قال ابو حنيفة لا يحب لحد بالرمي بالاصابه في هذا الموضع سبه (سواء) على اصله في ل الحد لا يحب يهد لحد

من قدوى
روحته سبه
الدير

دليلا اجماع الفرقة و احبارهم و ايضا قوله تعالى ووالدين يرمون و احهم

وقوله تعالى "و لذين يرمون المحصنات" ولم يفتقر (يعرق) ولا يدل فيه بعد على
ان هذا ليعن به حب الحد وكن من اوجب الحديه او حب لحد بالقذف فيه

مسئله ٩٩ اذا قذف زوجته و امهتان قال ابا رايه بس الر منه لرمه لكل
(مكل) واحدة منهما الحد وله الخروج عن حد الأم دليسه وعن حد البنت دليسه
واللعان ولا يدخل حق (حدا) احدهما في حق (حدا) الاخرى وبه قرر الشافعي و
قال ابو حنيفة يجب عليه لحد للام واللعان للبنت فان لعن البنت لم يسقط حق (حدا)
الأم بل لها البتة وله حق القذف دليسه والاحد و ن حد للام حتى الطحاوي
عن ابي حنيفة انه قال لا لعن البنت وقال ال اري هذا لا يخفى على مذهب ابي حنيفة
لان عنده ان المحذور في القذف لا لعن وهو صحيح على (قضي) ما قبله الرازي
مذهبهم انه لا لعن البنت بناء على اصله في ان المحذور في القذف لا نفس شهادته
ومن لا يبين شهادته لاللعان له وقد معنى اللعان عليه في حد الامم و سب ان اللعان
ليس بشهادة بل هو معين .

مسئله ١٠٠ اذا سب رجل امرأه بكاحاً فسداً وقذفه وبه ان لم يلعن هذا
سب لرمه الحد وليس له اصطافه باللعان بالاخلاف وان كان هذا سب لم يلعن لان
سببه باللعان وبه قرر ابو حنيفة وقال الشافعي له ان يلعن ويسقط لحد
دليسا | قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية وقوله عز وجل "والذين
يرمون اراواحهم" فوجب لللعان لمن يلعن زوجته وهذه ليست زوجته

مسئله ١٠١ يعطى لعان باللعن والوقت والموضع والجمع وبه قرر الشافعي
وقر ابو حنيفة لا يعطى بالمكان ولا بالوقت ولا بالجمع .
[دليسا] ان ذلك اردع و خوف و قد قال الله تعالى "وليشهد عدلهم صائفة
من المؤمنين"

مسئله ١٠٢ لعن اللعان معتبرة في نفس شيئا منها لم يعتقد باللعن وان حكم
الحاكم سبها بالعرفه لم يعتقد الحكم وبه قرر الشافعي و قرر ابو حنيفة اذا اتى
بلاكثر وتزاد الاقوال حكم الحاكم بينهما بالعرفه بعد الحكم وان لم يحكم به حاكم

لم يتعلق به حكم اللعان ولا يحور عنده لئلا كم ان يحكم بذلك
 [دليل] اجماع العرفه وقوله تعالى افشاده جدهم اربع شهادات بالله ومن
 نقص منه خالف المص والحبر ايضا دار عليه لان النبي صلى الله عليه وسلم كذلك فعند من خالف
 وحب ان لا يحرمه

مسئله ٢٣ الثرتب واحب في اللعان بالاحلاف بدأ بمعان لرحن ثم بلعان
 المرأة فان خالف الحاكم ولاعن المرأة ولا وحكمه (ان عرقا) التعريق لم يعتد به ولم
 تحصل العرفه وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ومالك بعد حاكمه ويعتد به
 [دليل] ان ما قبله مجمع عليه وليس على ما قبله دليل وبما فهو خلاف
 الاية فوجب ان لا يحريمه وايضا قوله تعالى ' ويدرو علم العذاب ان تشهد اربع
 شهادات' فاحترابها تدرا عن نفسها العذاب بمعان والسر د بالعذاب عند لحد وعند
 ابي حنيفة الحسن وكل واحد منهما اما ثبت بعد لعان لروح

في وجوب
 لثرتب في
 اللعان

مسئله ٢٤ لا يحور دخول اللعان المساحد لا بد من ولا يغير ان اي
 مساحد كان وبه قال مالك وقال الشافعي يحور دخول اللعان سائر المساحد بالادب
 الا المساحد الحرام والحرم ومساحد الحرم وبه لا يحور دخولهم شئاً منها بحسب
 وقال ابو حنيفة يحور دخول سائر المساحد لحرم وغيره
 [دليل] قوله تعالى ' اما المشر كون بحسب' فحكم عليهم بالسجدة وادانت
 بحاستهم فلا يحور دخولهم شئاً من (سائر) المساحد ان المساحدات لا يحور ادخالها
 المساحد بالاخلاف .

في عدم حور
 دخول الكفا
 في المساحد

مسئله ٢٥ اذا لاعن الروح يعق بعبه سقوط الحد عنه وانقضى المسب و
 ران الفراش وحرمت المرأة على التاميد ويجب على المرأة الحد ولعان المرأة
 لا يتعلق به اكثر من سقوط حد الرابعة وحكم الحاكم لا تأثير له في ايجاب
 شئ من هذه الاحكام فالو (ا) حكم بالعرفه وبما تعتد لعرفه التي كانت وقعت
 بلعان الروح لانه يستدعي انقاع عرفه وبه قال الشافعي وذهب طائفة الى ان هذه
 الاحكام تتعلق بلعان الروحين معاً فعالم يوحد اللعان بينهما لم يثبت شئ منها ذهب

فيما يتعلق
 بما اذا لاعن
 الزوج

اليه مالك واحمد وود وهو الذي نقضيه مذهبنا وذهب ابو حنيفة الى ان احكام اللعان تتعلق بلعان الروحين وحكم الحكم فبالم يوجب حكم لعمكم لاستغنى السب ولا يبرول العرائش حتى ان الروح ان طلقها بعد للعان بعد طلاقه وليس للعان الروح يوجب روان العرائش ويلزم لروح شفاع العرقه وان اراد لروح ان يتنكر اعلى الروح حيه وبراصه بذلك لم يحرم وحب على لعمكم ايقاع العرقه بينهم و(وا) لذي يتعلق باللعان على قول ابي حنيفة حكم انقاء السب ورو العرائش ويتعلق هذان الحكمان بعبادهما وحكم لعمكم ما الحد فيه لا يجب عبده على الروح بل يهدف حتى ينفقه باللعان ولا يحرم عن النسيء لانت في الروح متى كذب نفسه حدث له الروح وذهب عن لعمكم لعمكم الى ان اللعان اما يسعى السب وحده واما لعمكم فيه لا يبرول ولا يتعلق به يحرم بل يكونان على الروح حة كما كان

دليل ان اجماع العرقه واحكامهم وبنهار لة على ما قلناه وروى ابن عباس ان النبي ﷺ قال لعمكم لا يحتمل بدا

مسئله ٣٦ فرق للعان على مذهبنا فتح وليس بطلاق وانه قال للشافعي و قال ابو حنيفة هي طلقه نية فعلى قولنا يتعلق به يحرم مؤبد ولا يرتفع بحال وعلى قول ابي حنيفة يحرم (يحرم) العقدة في الحال ودا كذب نفسه او حدة في حد زال التحريم.

[دليل] اجماع العرقه واحكامهم وروى ابن عباس ان النبي ﷺ قال لعمكم لا يحتمل بدا

مسئله ٣٧ اهل شريعت الشهادة فاني سمعت اللعان في خلال الشهادات وفيها لم يصح ذلك رجلا كان او امرأه وللشافعي فيه وجهان احدهما مثل ما فساه والاخر يجري والاول اصح عندهم.

[دليل] ان ما قلناه مجمع على احرائه وليس على اخر ما قالوه دليل وايضا قوله والحمد لله ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فشرط ان ياتي باللعان في

الخامسة فإذا اتى به قيل ذلك لا يعتد به .

فيما لو
في
لشهادة سقط
بسم

مسئلة ٣٨ إذا أتى بدل لفظ لشهادة بعض المصنفين أحلف بالله أو أقسم بالله أو أوالى بالله لم يحرمه ذلك في قيد وحيث خدعها من ما قلده والآخر به يحرق لأنه يمين فما كان نبياً فم (يقوم) عذابه

فيما لو قد
وحيث برحل
بسم

[دليل] أن ما قلناه مجمع عليه ولأنه موافق لبعض ما قلناه ليس عليه دليل **مسئلة ٣٩** إذا قذف روحه برحل فعنه وحلف عند حد أن حق (حد) الروح عند وحق (حد) الأحسن فإذا لاعى سقط حق الروح عند ولم يسقط حق (أحسن) منه قال أبو حنيفة وقال الشافعي يسقط باللعن لحدن معاً

[دليل] أن حق الأحسن ثابت بالقذف إجماعاً وإسماعه باللعن لا يوجب إلى دليل

فيما إذا حد
بالأحسن

مسئلة ٤٠ إذا حد للأحسن كان له أن يلاع في حق روحه ولم يسقط عذابه وعند الشافعي وإن أبو حنيفة لا يلاع لأن لمحدود في القذف عنده لا يلاع

[دليل] لأنه وعمومها أنه لم يفرق بين حد من حد من حد لا يلاع في حد والدين يرمون أو أحتم ولم يكن لهم شهادة لأنهم في شهادة حدهم أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين .

فيما إذا
الحد بالروح
عنه عند
اللعن

مسئلة ٤١ إذا كذب الروح فعنه بعد اللعن أقسم عند حد وحق به السب برئته إلا أن لا يبرئ الأب والأب والحرمة ولا يعود لعرضه ولا يلاع في حد [دليل] لأنه قال يعود السب مطلقاً وأنه قال الزهري والأوراعي والمودعي ومالك وأبو يوسف وأحمد وإسحق وذهب أبو حنيفة ومحمد إلى أن التحريم يبرور فيحد له الترويع بالمرأة وهكذا عنده الروح إذا حلف في قذف من التحريم يبرور وإذا لم يبرور لم يبرور وذهب سعد بن حنبل إلى أنها يعود روحه له كما كانت

[دليل] إجماع العرفه وأخبارهم وروى سعد بن سعد الساعدي أن النبي (ﷺ) قال المة لايمان لا يمتنع أن

فيما إذا اعترفت
مراته بالروح
فب اللعن

مسئلة ٤٢ إذا اعترفت المرأة بالروح فب اللعن سقط عن الروح

حد القذف عندنا وعند الشافعي وإن أقرت أربع دفعات وحب عليها حد الزنا ولم يعتبر الشافعي العدد فإن لم يكن هناك نسب لم يكن للزوج أن يلاع عن عندنا وعندنا على الصحيح من المذهب لأن اللعان يكون لأسقاط الحد أو على السب وليس هيهنا سب وإن كان هناك نسب كان له أن يلاع عن لعنه عندنا وعندنا على الصحيح لأن السب لم يستف باعتراقها بالزنا وهو لاحق به بالمرأى وحتاج في عند أبي اللعان وحلف أو حقيقته في ثلثة أحكام فصل إذا اعترفت المرأة بالزنا لم يتعلق باعتراقها سقوط الحد لأن عنده أن الحد لم (لا) يجب على الزوج بقذف حتى يسقط وإذا أوجب عنه اللعان وسقط ذلك باعتراقها وإذا حد الزنا فلا يجب عنها باعتراقها لأن عنده أن حد الزنا لا يجب بقرانها دفعة واحدة كما قلناه في الدعوى لعني السب لا يجب أيضاً لأن عنده أن اللعان لا يجوز على عني السب لمجرد ذلك لا بحيره بعد وقوع العرق بين المرأة والزوج وإذا جاور على عني العرائش ثم سبعت أسماء النسب واللعان هيم مفرد (مفرد) بمعنى السب فلم يكن ذلك للزوج

دليل اجتماع العرق واحترامهم وبذل على أن يراجع اللعان لعني السب قوله تعالى * والذين يرمون أزواجهم * الآية ولم يفتى من أن يعترف المرأة بالزنا أو تنكره .

فصل ثمانون
في المرأة
حصول اللعان

مسئلة ٣٣ إذا ماتت المرأة قبل حصول اللعان كان له أن يلاع ولها وإذا فعل ذلك لم يرثها وإن لم يلاع ورثها وكان عليه الحد وقار الشافعي إذا ماتت قبل اللعان ماتت على حكم الروضة وبثها والحد واجب لورثتها ولها إسقاطه باللعان .

دليل [اجتماع العرق واحترامهم

فصل ثمانون
في المرأة
حصول اللعان

مسئلة ٣٤ إذا قذف زوجته وهي حامل بمعنى السب انتفى عنه وإن أحر ذلك إلى أن تضع الولد لم يطل حقه من المني وإذا وصته كان له أن يلاع في لحافه ولا يطلع حقه من اللعان ولحق به السب وهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة ليس له أن يلاع مادامت حاملاً فإن وضعت وحقق من اللعان يشت

على الفور وان احره بطل به قل محمد بن الحسن قال ان استحبنا حوار فاحير ذلك يوماً أو يومين ودر ابو يوسف له ان يلاع عدة النفس اربعين يوماً لا كثر منه وقد عطا ومجاهد له ان يلاع ابد وهو الذي يقتضيه مذهب

[دليل] اجماع العرقة واحداهم على ان له ان يلاع واطال ذلك وتخصصها بوقت دون وقت واحتج الي دليل وايضاً قوله تعالى (و لذي بر موم رواحهم) الآية ولم يخص .

مثله ٤٥ اد . تعني من ولد روحه له ولم يقد فيها بل قال و طئت رجل مكرهاً فليست برية والولد منه وحب عليه اللعان ولشافعي قد قولان احدهما وهو الاصح عندهم مثل ما قلناه والثاني ليس له ان يلاع لقول النبي ﷺ الولد للمراش وت قوله تعالي (والذي بر موم رواحهم) وهذا مروي [دليل] طوهر عموم الاحبار التي وردت في انتفاء من الولد وانه يوجب

اللعان

فيمن يسي
الولد من
لروحته من
دون مذهب

مثله ٤٦ دا . فر الرجل بولده بعد اللعان فقد له احسب لسبب من فلان فيه يكون قد فايحب عليه الحد وان قال له الاب ذلك لم يجب عليه الحد ولشافعي فيه قولان واصحابه ثلث طرف احدها مثل ما قلناه والاخران المستثنين على قولين احدهما (مثل ما قلناه) يكون قاضي ومهما والثاني لا يكون قاضي والثالث انه عني اختلاف الحد فان قل الاحسب والاب ذلك بعد استقرا رسمه ما فراره بخون قاذفاً والثاني ان يكون ذلك قبل استقرا رسمه فان يقول ذلك عقب الولادة قبل الاخر والتفي فانه لا يكون قاذفاً .

فيما اذا اقر
الرجل بولده
بعد اللعان

[دليلاً] اجماع العرقة واحداهم ولان بعد اقراره ثبت سبه شرعاً فمن اخرجه منه يكون قاذفاً .

مثله ٤٧ اذا امت المرأة بولدين توأمين ونهاهما الروح باللعان فان ارث احدهما عن الآخر يكون من جهة الام ولا يتوارثان بالاب وعلى مذهب الشافعي يتوارثان من جهة الام كما قلناه وهل يتوارثان بالاب على وجهين احدهما يتوارثان

في ارث
لنساء ليس
المعنيين
باللعان

لأن الدعاء إنما يؤثر في حق الروح و الروح واحد ولا تتعداهما والآخر وهو الأصح عندهم
بهما لا يتوالتان به

دليلاً [إجماع الفرقه واحداً منهم وإيضاً تسهما من جهة لأن مقتضى الإجماع
ككيف يصح أن يرثاه .

مسئله ٣٨ دالليها بالدعاء وفرق بينهما لم يحل لي السبي ، قال الشافعي ، فيما إذا
يجب لها السكنى .

دليلاً إجماع الفرقه واحداً منهم في أن من داس ، انقصت العتمة بينهما
لاستحقاق لبقعة والسكنى ولأن الأصل برأيه الدمة

مسئله ٣٩ إذا انت المرأة بولدين وأمن فماتت أحدهما وبقي الآخر فلا
إن يسمى سب الحي والميت معاً وكذلك إن كان الولد واحداً فمات كان له بقعة
باللعان وبه قال الشافعي وقال أبي حنيفة لا يجوز سبي سب أخت أو أخت لم يصح سبي
سب لميت لم يصح سبي سب الحي لأبهما حمل واحد
دليلاً [إجماع الفرقه واحداً منهم على أن له سبي لولد ولم يعصوا بين
الواحد والأنس وبين أن يكون حياً أو ميتاً .

مسئله ٤٠ إذا مات المرأة الرجل بولد فعنه بالدعاء ثم مات الولد فرجع
الروح وفر نسبه عنه لا يلحقه ولا يرثه الأب سواء خلف لولد ولداً أو لم يخلف
ولو أقر به ثم مات الأب قبل الأب ورثه الأب وقال الشافعي يرثه على كل حال و
يجوز له وقد يوحسبه إن كان لولد خلف ولد الحققة نسبه سب ولد الولد وثبت
الأرث بينهما وإن لم يكن خلف ولداً لم يلحقه النسب سواء مات مؤسراً أو معسراً
ولا خلاف بينهما أنه لو أقر به قبل موته لحقه وثبت النسب و يوارث
دليلاً [إجماع الفرقه واحداً منهم وإيضاً قال سب منقطع بالدعاء بالإجماع
وأعادته تحتاج إلى دليل .

مسئله ٤١ إذا قتل الرجل لزوجته رجل لأمه به بران ملاءمة التثبيت كان
قد راعى جميع الفقهاء إلا دودوان قالت المرأة للرجل ما زانية كانت قاذفة عند
سب إن

محمد والكوفي وقال ابو حنيفة وابو يوسف ليس ذلك بقدر ولا حديق والذى يقتضيه مذهبنا ان يقول ان علم من قصد هب القدر كانا قادين وان لم يعلم رجع اليهما في ذلك .

[دليل] ان الاصل براءة الدمة وانما يحكم القدر عليهما يحتاج الى دليل
مسئلة ٤٣ وا قال رجل لرجل رأت في الحبل قطا هذا انه اراد صعدت في الحبل ولا يكون صراحا في القدر بل يحتمل على الصعود وان ادعى عليه القدر كان القور قوله مع يمينه وان كان رد على المقدر وان حلف حد وبه قال الشافعي و ابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة هو (هذا) قدر يظهره يجب به الحد

فيما اراد
رجل لرجل
رأت في
الحبل

[دللنا] ان الاصل براءة الدمة وشملها يحتاج الى دليل وبما قوله رأت في الحبل حققه في الصعود وما الرمي بالرما وما يقال فيه رمت ولا تقدر رأت لا ترى ان العاقل يقول رأت اربورا بمعنى صعدت و ربت ارمي راء ورنه لم يلد والقصر لعتان بمعنى فعت الرن وحذى الصعشس تحالف الاخرى وقيل الشاعر وهي امرأة شبه ادماء او اشبه عمل ولا يكون كهلوف وكن يصيح في مصححه قد احسب . ارق الى الخبرات راء (راء) في الحبل واما لو كانت هذه اللفظة تحتمل لم يجب ان لا تحتمل على القدر بالمحتمل لان الحدود موسوعة (موقوفة) على انها تدرك بالشهاد

مسئلة ٤٣ اذا قذفها بالرن فاقيم عليه الحد ثم قذفها بذلك الرما لم يكن قذفاً بـالاخلاف ولا يجب عليه حد القذف فان قذفها برما احرجب عليه حد القذف وللشافعي فيه وجهان احدهما مثل ما قلناه والثاني لاحد عليه

فما لو كرر
القذف بعد
قائمة الحد

[دليلنا] اجماع الفرقة واحبارهم وقوله (والدس برمون المحصنات) الآية
مسئلة ٤٤ اذا قذفها قبل اقامة الحد ثم اعاد قذفها بم قذفها به اولا فان عليه حدا واحدا وان قذفها قذفا مجددا كان عليه حد واحد ايضا وبه قال الشافعي في القديم والحديث الا انه قال في القديم ولو قيل ان عليه حدين كان مذهبنا (هـ) ولمسئنة على قولين اصحهما مثل ما قلناه

فما لو اعاد
القذف قبل
اقامة الحد

دليل ان لاصل برائة الدمة وايضاً قوله تعالى «والذين يرمون المحصنات الى قوله فجلدوهم ثمانين جلدة» ولم يفرق بين ان يكون دفعة او دفعتين

في لودى
اجيبية
وتزوجها
وقدوها بعد

مسئلة ٤٥ : اذا قذف امرأة اجنبية ثم تزوجها وقدوها بعد التزويج ولم يقم لبيته على القذف الاول والثاني ولا لاعن عن الثاني وظللت المرأة بالقذفين بدأت فعذلت بالثاني ثم الاول وحب عليه الحدان وللشافعي فيه قولان (وحيث) احدهما مثل ما قلناه والثاني انهما يتداخلان .

دليلنا انه قد ثبت عليه الحدان وتداخلهما محتاج الى دليل .

وما يوفى
زوجها مريم
قل اللعان

مسئلة ٤٦ : اذا قذف زوجته فقبل ان يلاعنها قدوف قذف آخر وحب عليه حد واحد وثبت في فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني انه يجب عليه حدان ولا خلاف ان له اسقاطهما باللعان لو اُحِد

دليلنا اجماع الفرقه واحبارهم وايضاً لاصل برائة الدمة وايضاً قوله تعالى «والذين يرمون المحصنات» الآية ولم يفرق بين دفعة و دفعتين فيجب ان يتعلق وحب الحد بوجوب الرمي دفعة كانت او دفعتين .

وما قدوها
انك بعد
اللعان

مسئلة ٤٧ : اذا قذف زوجته ولاعنها وبات باللعان ثم قدوها برأى صافداً الى ما قبل اللعان فعليه الحد بهذا القذف وللشافعي فيه وحيث احدهما مثل ما قلناه والثاني لا حد عليه لان عصايتها تسقط باللعان

[دليل قوله تعالى «والذين يرمون المحصنات» الآية فمن سقط ذلك فعليه الدلالة .

في لودى
لها بارسه
وقالت له ان
ات ياراي

مسئلة ٤٨ : احدى الرجل زوجته بالزنا فقبل لها برأى صافداً بل انت يراى سقط عنهما الحد وحب التعزير على كل واحد منهما وقيل للشافعي يجب على كل واحد منهما الحد وللروح اسقاطه باللعان والبيهة وللأمة اسقاط حد القذف بالبيهة و سقط حد الزنا ان لاعن الروح باللعان و ان اقام البينة فليس لها اسقاطه .

[دليل اجماع الفرقه واحبارهم في ان تعزير او اقرار فسقط عنهما الحد

وعزراً وهي عامه وأيضاً الأصل برائة الفضة .

مسئله ٤٩ إذا قذف زوجته وأحسبه فقال ربيتها وأنتما ديتان فهو قذف لهما ويجب عليه حد بولده سواء حد به حنابلة أو للعلان واستفاد حد لأحسبه بالنسبة لأغير ولد في الشافعي إلا أنه قال : لم يعم المسألة أو يلائم في حق الزوجة هل يجب عليه حد : حدان وقد قولان أحدهما وهو الأظهر مثل ما قبله والآخر حد : حد

فيما لو قذف
زوجه حنابلة
حنابلة

| دليل : قوله تعالى : « الذين يرمون المحصنات » وذلك عام في حق كل واحدة من النساء بلا خلاف .

مسئله ٥٠ إذا قذف الرجل أربع نسوة أحسبت بكلمة واحدة أو قذف به رجل أحزاب : قذف أربع نسوة فالجزم في الجميع وحدوه هل يجب عليه حد بولده لجميع أم يجب عليه حد كامل لكل واحدة من المقذوفات عما يلائم به من حد أو أنه متفرق كان الحد : حد منهم حد كامل وإن جاء أحد محتتمين كان عليه لجميعهم حد واحد ولشافعي فيه قولان في الجديد عليه لكل واحد حد كامل وهو الأصح وفي القديم بعد إجماعهم حد واحد

فيما إذا قذف
الرجل أربع
حزاب

| دليل : إجماع الفرق وأحزابهم في نفساً قوله تعالى : « الذين يرمون المحصنات » ولم يراد به كل واحد من الرامات المحصنات وحدها لكن واحدة منهن فمن ادعى تعدد واحدة فعليه الدلالة إما راجعاً أنه محتتمين في أو يجب عليه حد واحداً لإجماع الفرق عليه .

مسئله ٥١ إذا قذف زوجته وهي حامل فنه أن يلاعق ونسب لولده سواء كان حاملاً في القهر الذي قذفه فيه بالزنا أو لم يحمها ونسب حاملاً قبل قذفه أو بعد ولده قال أبو حنيفة وأصحابه : لا ينعى به عطف وذهب إلى أن النسب ينعى إلى صهر لم يحمها فيه كان له أن يلاعق . نسب النسب وإن أمضى إلى صهر حاملاً فنه لم ينعى له أن يلاعق نسب لكن يلاعق لأصهار الحد | دليل : إجماع الفرق على أن يلاعق ولم يعصوا وقوله تعالى : « وليس

فيما لو قذف
زوجته وهي
حامل

يرمون أزواجهم « الآية ولم يفصل .

مسئله ٥٢ إذا قذف أحسباً أو أحسيداً أو روحه وكان المقدوف محصناً فبمده الحد فقال ان نعم عليه الحد ثنت (ربه المقدوف) ان المقدوف ربا أما بيعة أو بفراره فان الحد لا يسقط عن القاذف وبه قال العربي وأبو ثور و قال أبو حنيفة و مالك و الشافعي و عامة الفقهاء انه يسقط الحد عن القاذف و يجب علي المقدوف حد الربا

دليل انه ثنت وحبس الحد عليه بالاحصاع و اسقطه يحتاج الي دليل و أيضاً قوله تعالى « والذين يرمون المحصنات » والأعتد بوجود الاحصان حد القذف و قد وجد ذلك و متحدد من لرب لم يرفع لأحصان الذي كان موجودا حر القذف فلم يسقط به الحد .

مسئله ٥٣ إذا قذف روحه بالرذ ولم يلاع فحد ثم قذفه ثمة بدت لرب وبه يجب عليه الحد ثانيا وان قذفها ولأعني ثم (أعد القذف) عاد قذفه ثمة بذلك الرذ فلاحد عليه وفي الشافعي لأحد عنه في لموسع لأد في لأول محاوله مكذبه وفي الشافعي محكوم بقذفه و لقذف يكون مما يحتمل الصدق . لحد

دليله | قوله تعالى « ولذين يرمون المحصنات » الآية ولم يترى بين يكون قد حدوا ثم بعد و عليه اجماع يعرفه و احبارهم تدان عليه

مسئله ٥٤ إذا قذفها ولأعني فامتنعت من اللعان فحدت ثم قذفه حتى بدت الربا ثم يجب عليه الحد وبه قال أبو اسحق و قال أبو العباس بن سريج يجب عليه الحد .

دليله | قوله تعالى « والذين يرمون المحصنات » وهذا مرمى محصنه لأن اللعان و إقامة الحد عليها يسقط حصانتها .

مسئله ٥٥ لاحلاف ان الكفالة في حدود لله لا تصح منذ حد الربا و شرب الخمر و قطع السرق و كفاله من عند مال تصح عنده و كفاله من عند حد القذف لا تصح و الشافعي في كل واحد (واحدة) منهما قولان

[دليلاً] إجماع الفرق على أن كفالته من عليه حد لا تنجح و لم يعصوا له لا

خلاف بينهم أن كفالته من عسده مال صحيح وهو أحد قولي الشافعي

مسئلة ٥٦ إذا قال رمت يدك و رحتك لا تكون قدراً صحيحاً و قد قال أبو

حنيفة وأصح قولي الشافعي والقول الآخر نقله المزمعي أنه صحيح

[الكتاب] اثبات القذف يحتاج إلى دليل شرعي ولا دليل فيه على أن هذه

الألفاظ سرية في القذف والأصل براءة الدمة .

مسئلة ٥٧ إذا قال زنا بديك كان صحيحاً في القذف وقد قال أبو حنيفة وأصح

و الشافعي والمزمعي و هو العس و قال في كتاب القديم لا يكون قدراً

مسئلة ٥٨ كذا في القذف من قوله لا خلال من خلال أو ما قبله رتبة أو

سب من أن لا يكون قدراً بغيرها إلا أن يوصى بذلك القذف سواء كان رتبة أو

العصب أو حالاً لزم و قد قال الشافعي و أبو حنيفة و صحبه و الثوري و قد قال

ب أن ذلك حال لزم لم يكن قدراً و أن كان حال العصب كان قدراً

[دليلاً] أن لا يسب براءة الدمة اثبات لفظ القذف و كفايته و ما يكون

قدراً يحتاج إلى دليل و قد قال في الخلاف في المسمى بـ بأنه قدراً رسول الله ﷺ

أن مرأى لا تنكح بدلا من فضل طلقها فقال أبي حنيفة فقال أمثلها فوجد الدلالة

أنه عرس و وحده بسبها في الفجور و أنها لا ترد من يغتلب الفجور قسم بجمعه

المسمى بـ بأنه قدراً

مسئلة ٥٩ شهد لزوج اشتد من غير أن تقدم منه لعقد مع ثلثة على

المرء بالمرء فثبت سهادتهم و بحسب على المرأة الحد و هو الظاهر من الحديث

أصحاح و قد قال أبو حنيفة و قد روي أيضاً أن الثلثة يعحدون و يلاعن الزوج و قال

الشافعي لا تنكح سهادته لزوج و لثلثة الآخر هل يابون قدوة يعحدون أم لا على

قولين و أما لزوج فقال أبو حنيفة يكون قدراً و عليه الحد فولا و حداء و ذكر أنه

قول الشافعي و قد سأل عن امرأة حكمت حكم لشهود بفساد يجب عنهم الحد

وجب عليه و أن قلنا لأحد عليهم لا (فلا) حد عليه .

قد قال
لهارات يدك
أو رحتك

فيما أو قال
لهارات يدك

في عدم كون
كتابيات
القذف قدراً

فيما يؤيد
الزوج
فمن على
لزمه

أدلتنا على ذلك حديث سعد بن أبي وقرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «أولهم شهادة» ولم يعرف بين هؤلاء الروح واحد منهم أولهم يكن الأولين) وقوله تعالى «ولم يرمون واحدا منهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم» وهذا يدل على أن الله تعالى قد بين يمين يرمون المحصنات ثم لم يرد به سبحانه وإحدى من نفس حديد وهذا قداني برفعة شهداء

مسئلة ٦٠ و انتهى من باب حمل روحه حادثة في الخيال في الوضع والشافعي فيه قولان أحدهما ما تقدمه ولنا في وهو احتج به استحقاقه لا يلائم الاعتدال الوضع وهو استحبابه عندهم وبه قال أبو حنيفة

أدلتنا | أحدهما أنه قد وجد في الأحكام أنه يضاف إلى الله لم يستثن في الحاصل ولم يعرف

مسئلة ٦١ وأدعى روحه ثم ادعى أنها اقترنت بالزنا وأقام شاهدين على إقرارها لم ينس إقرارها إلا بعد أن يكون قد قضي قولان أحدهما مثل ما تقدمه الثاني هو استحبابهما عندهم أنه يثبت شاهدين

دليلنا | أن ما احتج به جمع على ثبوت لا فرق بينه وبين غيره ليس عليه دليل ولا أن ليس برثة الدم ولا إذا بعده بحسب الرد عليه إلا بدليل

مسئلة ٦٢ وأدعى مرقاة ربي ما نسب أمه أو مرقاة كذا حذر العتق وقلت ما كنت قط الأمسمة حرمة في قوله مع يمينه ولنا في فيه قولان أحدهما مثل ما تقدمه والثاني أن يقول قوم

أدلتنا | أن الأصل برثة الدمه لدر جمع المسمى والمشركن والعبد والحرار فلا أول صاهر بحكمه ولا يعق على يمينه لا مقرر عليه لدليل به

فما أن الظاهر في ذلك السلام ولا صفة لسلامه خالص من القول قولها مع يمينه فكان قوي

مسئلة ٦٣ وأدعى أمه فصانته بالحد فقال لي يمينه أنه مهلول حتى يمينه مرقاة ولا يمينه بعد

تخصر لأصحابه فيه ويقدم عليه لحد وقال الشافعي يؤخر يومه أي يوم من أيام أصحابه
يؤجل ثلثه يوم

[دليل من الحد قد وجب لها ووجب لأحد محتج إلى دليل و بصاً
بمري أصحابه أنه إذا خصر الشهود على الرء و قالوا لا يحق القول لم يمهوا
واقم عليهم الحد قلوا لأنه ليس في أقدمه الحد ما خبر

مسئله ٦٤ لا نسب حد لعدي شهاده مني شهاده لا يكتب قس إلى قس وبه
قال أبو حنيفة وقال الشافعي يثبت بهما

في عدم بواب
حد القدي
شهاده على
شهاده

[دليل] أحصا الفرقه على أن الله قد عصى لشهاده أن يفسر في شئ من الحدود
و (أو) ما كتب قس إلى قس وبه لا يفسر في شئ من أحكام عدا و انكأ و
(الأنات) لحكم بهما محتج بالشرع ولا سارع به على

مسئله ٦٥ : التوكيل في استيعاب حدود الأدميين مع حضور من له الحد يجوز
بلا خلاف فيما مع نفسه وبه يجوز انكأ عدا لا أصحاب لشخص وبه ثبت طرق
مستهم من قال لمسته على قولين أحدهما يجوز ولا حر لا يجوز والثاني أنه يجوز
التوكيل بولاء أحداً الثالث أنه لا يجوز بولاء أحداً

في جواز
التوكيل في
استيعاب الحدود

دليلاً [أما من حو] ذلك الجمع يحتاج إلى دليل

مسئله ٦٦ أو ولد له ولد مولوداً وهي به فعنه لم يمس في الله له في
مولود في حقه الله خلق له فقار أمي أو أحب الله دعوى وبه يكون ذلك اقراً
بصل به المني وإن قال في لحوب بدارك لله عدا أحسن لله حران لم يفسد
المني عند الشافعي وهو لدى بقوى عندي في أبو حنيفة بطلان وجهه

في بطلان
النفس بعد
الاقرار

دليلاً أن ذلك محتمل للرء بالولد في احتمال المقابلة والمكافاة للدعاء
بالدعاء من غير رء بالولد وبذلك لمسته لا يولي لأن الدعاء فيها كان بالولد
المولود فاحتجته على الدعاء به رء بالولد وهما يكون اقتداء بقوله "وإذا حييتم
بتحية فحيوا بحسب ما لاد

مسئله ٦٧ الظاهر من روايات أصحابنا أن الأمة لا يفسر قراناً بلوطي ولا

في عدم صيرورة
الأمة قراناً
بلوطي

2. في عدم
توافق التعاليم
مع القرآن
و...

مسئله ٩٨ لا خلاف بين المحققين انه لا نشت للعاب بين الرجل وابنه امه
ولا ينعى ولده بالعب ولا ينعى له حقه من ايجارة والنفقة ومالك وغيرهم وحاشي
احمد بن حنبل عن ابي عبيد الله بن موسى انه ينعى له الامه بالعب وحنبل
ابوالعبس هذا قولنا احراله يدفع ايجارة هذه الحكاية وقالوا ليس هذا المذهب
بل المذهب انه يستعفى من ولده ، دعى الاميراء في ائمتنا عليه

ولم يكن لهم شهداء إلا ما كانت لهم من أرواح ذوي المعاصيات فمن اتب يسهم
لبالاً فقد خالف النص.

في ٤-٤-٤٤
ثبوت، للمعاني
من اذ وحي
من الدخول

مسئله ۶۹ لا شئت بعد من ال وحيي في الدحوال وحالف جميع الفقهاء في ذلك .

[دليلاً] احضار المرفوع واحداً منهم الا انه لم يحصل هناك مكان وطني وتمكين منه بُنيت بينهما اللعان .

في الحوى
مجان الوهي
في اعلى

مسئله ۷۰ بعرضه در حدود ۱۰۰ م كان الوصى ولائكى التكاين فقط
وقدرته وبه قبال الشافعى وفى بوجسعه المعترف قد ربه و تمكيد من الوصى دون
مكان الوصى وعلى هذا حاشى شافعى عند ثلث مسائل فى القديم احدها راجح
حد امره بخصمه الخاصى فصفى فى الجا نشا ثم اشد به من حين العقد لشد

اشهر من الولد لمحقق ولا يمكن منه البعان والذبيبة قال لوروج مشرقى (المشرقى)
 معربة ثم اتت بولد من حين العقد اسمه اشهر فبه يتحقق وان كان العلم حاصل
 انه لا يمكن وظنهما بعد العقد بحال والثالثة اذا تزوج رجل امرأة ثم غاب عنها و
 قطع خبره فقبل الامر انه قد مات فاعتدت ونقضت عديها وتزوجت برجل فاولدها
 اولادا ثم عاد الروح الاول قال هؤلاء الاولاد كلهم للاولى والاشئ لثاني
 [دليلا] ان العلم حاصل من تولد لاسكن من يكون منه فلا يحوز الحقيقة
 به ونحن نرى عنه الولد بوجود البعان من جهة وان حوز من يكون منه لعلة
 الظن ان لا يكون منه مع العلم به ليس منه ولي

كتاب العدة، مسنده ٥٢

مسئله ١ ، لا ظهر من روایات اصحابنا ان النی لم یحص و مثله لا تحيض
والایسه من المحيض و مثله لا تحيض لاعدہ علیهما من حلاق وان كانت مدحولا بها
و خالف جمیع الفقهاء فی ذلك و قالوا یحب علیهما العدة بالشهور و بدقل قوم
من اصحابنا

[دلیلاً روایات اصحابنا و اخبارهم و (قد) ذکرنا و انما قولنا یحیی
و اللائی نفس من المحيض من سائلهم ان یتم فعدتهن ثلثة اشهر و شرط فی
ایجاب العدة ثلثة اشهر ان ایجاب والریبه لا یكون الا فیمن تحيض منه و ما من
لا تحيض مثله الا ریبه علیها .

مسئله ٢ الاقراء هی الاظهر و بد فیمن عدا الله من عمره و ورید من ثلثه
عایشه و نه قال لفقهاء تسعة و فی التبعی الرهری و ربعة و نه قال مالت و ان ابی
(دنب) البی و الشافعی و بو ثو و غیرهم و قد قوم الاقراء هی الحیض ذهب البد علی ما
رووه علی علیه الصوة و السلام و عمره ان مسعود و ان عیسی و ابو موسی و نه قال
اهد المصره الحسن البصری و عید الله (عبد الله) من الحسن العیری و نه قال لأوراعی
و اهل الکوفه و الثوری و ان شرمه و ابو یوسف و محمد و سحن و حکم عن احمد
انه قال الاظهر عندی جور و بد من ثلث ابها الاظهار و روی (رووا) انه قال لا احسن
ان افتی فی هذه المسئلة بشئی مع اختلاف الصحابة فیها

[دلیلاً] احداع لفرقة و اخبارهم و ما القرء فهو یشتري (مشتري) بین العهر
و الحیض فی النعه و فی الدس من قال هو عذرة عن جمع الدم بین الحیضتین ما خود
من قرأت الماء فی الحوض اذا جمعت و فیه (منهم) من قال هو اسم لافضل ما کان

كتاب الخلاف

أقله معتاداً وأدبر ما كان دياره معتاداً به. أقر الحنبل لأن طلوغه معتاد
وأقر الحنبل إذا عاب لأن عسوته معتادة فسمى الطهر والحض قرءاً لأن عسوته
معتادة وإذا كان ذلك مشتملاً كرجعها في السبب أن لشرع وروى أن النبي ﷺ
وللطه سبب أبي حنيفة صلى الله عليه وسلم أقر أن يعي به طهره وروى أنه قد رجع الله
من عمر حيث طهر امرأته وهي حائض هذا الأمر - - - - - أن ليس له أن تستقن بها
ثم تخلقها في كل قرء تخلقه (استعد) معي في شهر وجمعوا على ما قسم

فسمى وقت
القرء العدة

مسئلة ٣ إذا رأت الدم من الحيض لثلاثة فقد نقت عدتها ولشاهي فيه
وحها (قولاً) أن أحدهما مثل ما قلناه في لثالي لا يقضي حتى ينعى الدم يوماً وليلة
وفي أصحاه من قول ذلك علي اختلاف الخلاف كان لها عدة مرات في وقت العادة
تنعى عدتها عند رؤيته لدمه وإن كان قبل العدة حتى ينعى يوم وليلة ليتحقق به
دم حيض دون دم فساد.

[دليل] إجماع الفرق وأصحابهم ورواه في لثالي ولسطلعات يترخص
بدهن ثلثة قرءة وهذه عند رؤيته الدم من الثالث قد اعتدت بثلثة أقرء التي
هي الظاهر.

مسئلة ٤ أقل ما يمكن أن يقع به عدد دوام لأفراء ستة وعشرون يوماً
ولحظتان وقل الشافعي أقل ما يمكن ذلك أناس ثلثون يوماً ولحظتان وقل أبو
يوسف ومحمد أقل ما يمكن أن يقع به تسعة وثلثون يوماً لأن أقل الحيض عند
(هما) ثلثة أيام وأقل الطهر عنده (هما) خمسة عشر يوماً والأقرء الحيض وقل أبو
حنيفة أقله ستون يوماً ولحظة لأنه يعسر أكثر الحيض وقل الطهر وأكثر الحيض
عنده عشرة أيام وقل الطهر خمسة عشر يوماً

في أقل ما
يمكن به
انقضاء العدة

[دليل] ما دللنا عليه من أن الأقرء هي الظاهر وقل الحيض ثلثة أيام و
قل الطهر عشرة أيام فإذا ثبت ذلك فإدا طبقها فعد حبيها (حصىها) لحظة ثم
حاسب بعده ثلثة أيام ثم طهرت عشرة أيام ثم حاسب ثلثة أيام ثم طهرت عشرة أيام
ثم رأت الدم لحظة فقد مضى لها ثلثة أقرء.

مسئلة ٥ لدى عمة صحاب وروايتهم انه ان المطلقة اذا حرت به ثلثة اشهر من لآثر فيها الدم فقد انقضت عدتها بالشهور وان رأت الدم قبل ذلك ثم انقطع دمها صارت تعد اشهر ثم ستأف لعدة ثلثة اشهر وان رأت الدم الثاني قبل ذلك صارت تمام السنة ثم تعتد بعدة ثلثة اشهر وان الشافعي ان ارتفع حيضها لعلها من ارض من مرس او ربيع لا يعتد بالشهور ما تعتد بالافراء وان طالت وقلوا هذا حسد اعاد ان يرتفع حيضها لغير اعراس في في القدم ثم يرض الى ان تعلم برئته رحمها ثم تعتد عدته الايات وروى هذا عن عمر بن الخطاب وانه قال ما لك من مسة في الحديث يصرا بداحتي فاس من الحيض ثم تعتد بالشهور وهو الصحيح عندهم قال لم يرضي رجح الشافعي عن القول الاول الى لعدة وروى ذلك عن بن مسعود وروى ابو حنيفة واصحابه واحقاره المرس

دلتنا | حجاج بن يوسف و احمد بن محمد و ايضا قوله تعالى في ثلاثي من لمحيض من سنائهم بالسنين وروى صحاب ان معني قوله ان ارسيم يعني ان شككتكم في ارتفاع الدم.

مسئلة ٦ روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان امرأة فمعت عنها لرمي عدة الوفاة اربعة اشهر وعشرا سواء كانت حاملا و حائلا و سواء نهر بها الحمل بعد ووت الروح او كان موجودا و قد روي في ذلك من اس والشافعي و قال ابو حنيفة و اصحابه ان طهر الحمل عد لوفاته اعتدت بالشهور كقولك وان كان موجودا حال الوفاة اعتدت عنه بوضعه.

روى عن ابن عده المتوفى عنها زوجها عدة الاخص اذا كانت حاملا من الشهر او ربيع حمل في وضع قبل لآلثة اشهر لم تنقص عدتها و هذا الفرع يستطع بما لا خلاف من اعترافه بقضاء عدتها الوضوح و ايضا قوله تعالى «والذين يتوفون منكم و يدرون ارواحا يرمون بعضهم اربعة اشهر وعشرا»

١ - وروى « ايضا عن علي بن عبيد السوء و السلام و عن عمر بن عبد الله و روى ان ثابت بن عبد الله و ابن السعد و اكرهى حسن لعلها في ارض و حردى

والم يعصل .

في مبدء
عند المبدء

مسئلة ٧ المعتقد بالاشهر اذا ضقت في اخر الشهر اعتدت بالاهله بالاحلاف
ان طبق في وسط الشهر سقط اعتد بهلال في هذ الشهر و احتسب بالعدد
فتنصر قدر ما بقى من الشهر و تعتبر بعده هلالين ثم نم من الشهر الربع ثلثين و
يتفق لساعات والاصاف وبه قال الشافعي و في ذلك تنفق ايام النعمة ولا تنفق
الاصاف والساعات وقال ابو حنيفة تقضى به وثبنا من الشهر فحصل لخالف فيما
بيد اركان لشهر ناقص ومضى عشرون يوماً بعدد بها بحسب ما بقى و هو تسعة و
صم اليه حد و عشر (س) اوان بعد تقضى ماضى به عشرون يوماً وقال ابو محمد
ان يست لشافعي اذا مضى بعض الشهر سقطت لاهله في لشهر كلها ونحسب
جميع العدة بالعدد تسعون يوماً

دليلنا قوله تعالى و سنوون عن لاهله في موفيت لسان والحج
و هذا يدل على بطلان قول من عشر العدد في الجمع وان من اعترى لهلال في
الاول فقوله قوى لطاهر الامة لاس اعترى في لشهر لاهله العدد لطرفة الاحتياط
والخروج من العدة باليقين .

في طلاق العادل
التوامين

مسئلة ٨ اذا طلقها وهي حامل فولدت بوهين يسها اول من ستة اشهر فان
عدتها لا ينقص حتى تصع لثاني مهبا وبه قال ابو حنيفة واصحابه ومالك والشافعي
وعامة اهل العلم و قال عكرمة تنقص عدتها بوضع الاور و قد روى اصحابنا انها
تبر بوضع الاول غير بها لانحل للارواح حتى تصع لثاني والمعتمد الاول
[دليلنا] قوله تعالى فاولات الاحمال احلهن لهن حملهن و هذه ما
وضعت حملها .

في الولد
المطلقة بعد
النقص لعدة

مسئلة ٩ اذا طلقها واعتدت ثم انت بولدا لا كسر من ستة اشهر من وقت
نقص العدة لم يلحقه وبه قال ابو حنيفة واصحابه و بوالماس بن مريح وقال باقي
اصحاب الشافعي ان انت به (بولدا) لاقل من اربع سنين واكثر من ستة اشهر من وقت
الطلاق لحقه به .

[دليلاً] إجماع الفريضة وإيضاً فإن قد دللنا على أن من الحنن لا يكون أكثر من سبعة شهر في كل من قبل ذلك قبل ما قدمه في الفرق بينهما خلاف الإجماع.

في عدم وجوب النكاح للمرأة المدحولة

مسئلة ٩٠ إذا حلت له لم يدح بها لم يدح غيباً لعدة لا يحل لها أن تنكح في أكثر من وقت واحد أن كان هناك ما يقتضي عدة الوصي من نكاح المرأة مدراً فتوحد كهي فلا يحل له أن كانت ثيباً حلت في إحصاء نكاحه ولا يحد لها جميع الصداق لأبوطي وقال أبو حنيفة لحنوة كالعدة على كل حال وقال مالك لحنوة ثامة مخرج بها فهو مدعي العدة من الزوجين وهي ما يكون في بيت الزوج وماله من عدة لا يحل له وهي ما كانت في بيت المرأة وليس في ذلك قولان في في القديم لمحلوه تأثر واحتج مسنده في عدة فقل بعضهم أن أدبه أنه يمسره لعدة من قول أبي حنيفة في بعضهم بذلك وقال مالك في أنه مخرج بها فهو المدعي للعدة وفي الحديث لا تأثر لحنوة ولا مخرج بها قول المدعي للعدة ولا يستقر لمهرها وهو المذهب عندهم

دليلاً إجماع الفريضة وإيضاً الأصل برأيه لدفعه من المهر والعدة وشغلها يحتاج إلى دليل وما اعتبرناه مجمع عليه وما ادعوه ليس عليه دليل

في عدة من مات زوجها وهو عاتقها

مسئلة ٩١ أن مات عنها وهو عاتق عنها ولمها الحبر فعينها لعدة من يوم ينكحها وبه قول أبي علي لصدوقه والسلام وذهب قوم إلى أن عدتها من يوم مات سواء نكحها بحبر أو متواتر وبه قول أبي عيسى وابن عمر وابن مسعود وابن الربر وعطاء الزهري والثوري ومالك وأبو حنيفة وأصحابه وأمام الفقهاء وليس في غيرهم وقال عمر بن عبد العزيز أن ثبت ذلك بالنسبة فالعدة من حين الموت وإن لم يثبت بالنسبة بل بالحبر والسماع فمن حين النكاح.

[دليلاً] إجماع الفريضة ومريضة الاحتياط وإما إذا صعب وهو عاتق من عدتها من يوم طلقها لأمن يوم يسهلها ولخلاف من الفقهاء فيها مثل الخلاف في المسئلة الأولى سواء.

في عدم إمامة
المعتزلة

مسئلة ١٣ إمامه إذا طمعت ولم تكن حجة على عدتها قرءن ومعه ق جميع
المفتهاء . هو المروى عن عبي عليه الصلوة والسلام وعمره أن عمر وقدا داود عدي
ثلاثة أقراء .

[دليلاً] إجماع العرفه وإيضاحاً لأصل برائة الإمامه عن المهر والعدة وشعلها
يحتاج إلى دليل وإيضاحاً عشره مجمع عليه وما ذكره (أ) كرويه (ب) ليس عليه
دليل ولا أصل برائة الإمامه وروى (ب) عمر أن النبي ﷺ قال عدة الإمامه
حيصتان .

بما لو كانت
الإمامه من
دوات الشهرة

مسئلة ١٤ إذا كانت الإمامه من دوات الشهرة فعدي حمسه و ربعون يوماً
ولتفسي عدته قول أحدهما مثل ما قلناه . الثاني ما عدي شهر (ب) في مقدمه
خصتين والثالث وهو الصحيح عددهم أن عدي ثلثه شهر لأن برائة أرحم لا يعلم
ياقل من ذلك .

[دليلاً] إجماع العرفه واحبارهم وإيضاحاً فيما عشره مجمع على وجوبه
عليه والبرادة ليس عليها دليل . الأصل برائة الإمامه

مسئلة ١٥ الإمامه إذا طمعت ثم اعتقت وهي في عدتها فمدا أن بمعنى لها قرءان
ون كان الصفاق . حجة أكملت عدة الحرية . وكان نائباً أكملت عدة إمامه قرءان
و للشافعي فيه قولان قر في الحديث . كان رجعي أكملت عدة حرة . وكان نائباً
بمعنى قولن وقدر في القديم . كان نائباً أكملت عدة إمامه . كان رجعي فعلي قولن
[دليلاً] إجماع العرفه واحبارهم

في الإمامه
المطلقة أو
اعتقت في
العدة

مسئلة ١٦ إمامه إذا كانت تحت عد و صليها طلعه ثم اعتقت نسب له عليها
رحمه بالاحلاف ولها حتيار لفتح . أن اختارت الفسخ بعد حق الرجعه بالاحلاف
وعندنا أنها تتم عدة الحرية ثلثه أقراء . حنف اصحاب الشافعي فقال بواسحق مش
ما قلناه ومن صحبه من قال فيه قولان أحدهما تصانف عدة الحرية والآخر أنها
تسي وعليكم كم مبي فيه قولان أحدهما على عدة الإمامه والآخر على عدة الحرية
[دليلاً] إجماع العرفه واحبارهم على ما تقدم

في الإمامه
لست كانت
تحت عبي
فطلقها ثم
اعتقم

مسئلة ١٦ د نروح امرأة ثم حالها ثم تزوجها ثم طلقها قبل الدخول بها
لأعدة عيني ويدخل داود فيها ان تزوج في الحال بقا جميع المصنفات عليها العدد
| دليلاً قوله تعالى «وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من
عدة» وهذه طلقها قبل المصنفات (الميسر).

مسئلة ١٧ إذا طلقها صفة رحيمة ثم رجعها ثم طلقها بعد الدخول بها فليها
ستة العدد إلا خلافه وإن طلقها ثاب قبل الدخول فعليها ستة استيف العدد لأن
لعدة الأولى فداقعت دارجعه وقدر التوفي ان لم تكن دخل بها عني قولن قال
في لقديم تسي وهو قول ثالث وفي في الحديث ستيف وهو قول أبي حنيفة وأختيه
المري وادع بقولن عندهم «وما إذا طلقها ثم طلقها فيها سبي على العدد الأول
فولاً أحداء هو قول محمد بن الحسن وعنه أبي حنيفة اب سبب العدد قال د و
لا حب عليها عدة العدد أصلاً لا ستيف لعدة وأبى
| دليلاً | اصاع العرفه و احبهم وأبى قوله تعالى «والمعتقت ترضى
باعتها ثلثه وروء» ولم يفرق

مسئلة ١٨ عدة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حياً بعد أشهر عشره يوم
الإخلاف ولا تعتبر الأيام دون الليالي عندنا في أعراس الشمس من اليوم العاشر
نقضت لعدة و(٢١) في جميع المصنفات إلا لأورعني فنه قال تنقض عدتها (العدة مذكور
العشر من اليوم العاشر

| دليلاً | ما اعترياه جميع على المصنفات عدتها به وما كره ليس عليه دليل
و بعد قالني إذا طلقها فما أرادني ليلي أناهم (أما هي) فحمل الخلام عني

١ - قوله «وما إذا طلقها ثم طلقها» الخ لم يرد فيه شيء من جهة في عدتها ثم طلقها قبل
الدخول بها فليها عدة السابعة عليها عددها هذا لاستثناء أسماء أعارني إلى الإخلاف في
عدتها ثم طلقها قبل الدخول بها حسب الطائفتين البروجردى

٢ - هذه العبارة مذكورة في بعض نسخ الكتاب في قوله «سبب العدد» في المصنف
التي على عدد المئنة بعد قوله المصنف بعدد و قبل قوله «وما إذا طلقها» في حجب لعدم
مباسبها أما هناك - معاني مفسره بعدد - ليد كنتم هذا حسب المصنفات البروجردى

ذلك هو الواجب

مسئله ١٩ عدة المتوفى عنها زوجها ان كانت حاملا بعد الاخص من وضع الحمل او الاربعة اشهر وعشرة ايام وقد قال علي بن عبد الصلوة : لسلام واس عس و قال جميع الفقهاء و ابو حنيفة و اصحابه . فذلك : الثاني و لا واعي و لمث بن سعد عندها وضع للحمل . هو لم يروى عن عمر بن عمر مسعود و ابن هريرة [دليل] اجماع الفرق و ايض ان ما عثر به مجمع على انقضاء العدة به و لس علي ما ذكره ذلك و ايض قوله تعالى : و للذين يتوفون منكم الى قوله و عشر و لم يقص ورا و صب قدر ذلك و حب عندهم بمدة رلت بحكم الآية ورايت ذلك و نقت (فتنت) المسئلة الاخرى باب مجمع عندها (هو اهي) اربع اشهر و عشرة ايام و حب عليها ان تستمر وضع الحمل و صب ان هذا لا يفرق بين المسئلة و قوله عز و جل : و اولات الاحمال احنهن ل بعض حينهن ' مخصوصة ' المطلقات اي : رتب عندهن و لى المطلقات (ولم بعد المتوفى عنها زوجها) ذكر

في عدة المتوفى عنها زوجها كانت حاملا

مسئله ٢٠ المتوفى عنها زوجها لا عقد لها على كل حال حاملا كانت او حاملا بلا خلاف "لاب صاحب روى بها و كانت حاملا اعق عليها من صب ولده الذي في حوزها ولم يذكر الفقهاء ذلك و روى عن بعض الصحابة انه قدر ان لها النفقة ولم يقص .

في عدم وجوب نفقة المتوفى عنها زوجها

[دليل] اجماع الفرق و ايض اصل بر ثبوت النفقة

مسئله ٢١ المتوفى عنها زوجها بعد اربعة اشهر و عشر خاضع فيها ثلثة اقراء اولم تحض و يد عن ابو حنيفة و الثاني و قد مال انكا و كانت عدتها ان تحض كل خمسة اشهر دفعة فابا بعدد الشهور و لا يراى الحض و ان كانت عدتها ان تحض في كل شهر مرة او في كل شهر بن مرة و احسن حينها لم يقص عدتها بالشهور حتى يستبين امرها .

في عدم المتوفى عنها زوجها

[دليل] قوله تعالى : و الا ان سوفون منكم و يدرون ارواحا تترصد بانفسهن اربعة اشهر و عشرأء ولم يفرق

مثله ٢٢ لعصقة الديبة لاستحق العقوبة ولا يسكني عبدنا إلا أن يكون
حاملًا وله قال عبد الله بن عباس وحارث بن وهب في لقياء أحمد بن حنبل وفي الشافعي لا
يستحق العقوبة وتستحق لسكني وله قال عبد الله بن عمر وعبد الله بن ميمون وعائشة
وله قال لقياء السعد وقبياء لأصهار نسرهم مالك وشوي والأوراعي والمث
بن سعد وفيه وحسنة وأصحابه استحق العقوبة والسكني مع
دلسا خماع العرقه واحدا هم . بعد لأصل برئ له لدمه وشعته يحدح
لي دلسا

صنعه ٣٣ اله حقه لي تحل حراجه المظنعه من ست روحها تنضم هـ
 روحه و يؤيدهم و تيد و عليهم و هـ قال من عسى و اله دعب الشافعي و هـ ان
 مسعود له حقه ر و ي فخر ح و بعد ر ر ي موصف و هـ قال الحسن المصري
 [دائما] عموم الاله اجماع اعرفه و فعلاً من النبي ﷺ اخرج و هـ
 تمت فيس اما مدت على بس احكامهم و شتمتهم فبس ان لاله و ردة (و ردة

مسئلة ٢٤ المتوفى عنها زوجها لا يستحق الميراث ولا الأجر والعبد لا يستحق
 الميراث . وعنه . روى ذلك عن علي بن أبي طالب عليه السلام وعنه الله بن
 عباس وعائشة ومن الفقهاء من جمعه وأصحده . عند قول الساعي وخير العبد
 والقول الآخر به فسحق الساعي . روى ذلك عن عمر بن الخطاب وعنه بن عمر
 وعنه الله بن عمر وعنه الله بن مسعود وأحمد وهو قول مالك . عامة أهل العلم وهو
 أصح القولين عندهم .

دليل اجماع العرفه و حديثهم و هذا الأصل بر أنه المذهب و شعبي يحتاج
 إلى دليل

معناه ٢٥ إذا حرمت المرأة بالحيض ثم طهرها رجعت فيها وحب عليها العدة
في مكان الوقت سقاً بحيث يحذف فوات (موت) الحيض ان قدمت فيجب مخرج ونقصي
حصى و يعود فتقصي باقي العدة ان بقي عليها وقت (شيئاً) وان كان الوقت وانما
بالحيض

كتاب الخلاص

أو ذاب محرقة معمرة فيها نعيم و تقضى عذبتها ثم يحج ويعتمر ويه في الشافعي و
 في نو جميعه عليها ان نعيم وتعمد ولا يحج لها الخروج سواء كان الوقت صفا
 او واسعا .

أدلتنا قولنا يعني في نمو الحج و لعمره لله ولم يقف

مسألة ٢٦ المتوفي عنها . حج عليها الحداد طوي لعمره لله في جميع
 العقبة و أهل العلم الا الشافعي والخس لصري وبها فلا لا يلزمها الحداد في
 جميع العدة وانما يلزمها في بعض العدة .

في وجوب
 الحداد على
 المتوفي وهي
 في العدة

دلتنا أحده عن طريقه (الحمد لله) وروى عن (أبي بصير) عن عمة
 الصدة و السلام انه قال لا يحج لأمره يؤمن بالله واليوم الآخر ان أتبعني ميت فوف
 ميت لنا الأعيان لروح روح) بعد شهر .

مسألة ٢٧ لم يقف له من أمه خلاق ثبت في جميع و فصح لا يحج عتيق لا
 حد (الحداد) عمنه . للشافعي فيه قولان في انهم يحج عنها (الحداد
 الحداد) و قد قال سعيد بن أبيات في نو جميعه واصحبه و عمن (أصل) القور في
 الحدود الا ان الطاهر منه انه لم يحج (أحد) (الحداد) وانما استحبته و قد في
 عطف و مالت .

في عدم وجوب
 الحداد على
 المتوفية
 السائمة

دلتنا جميع طريقه . لان الأصل براءة الدماء و يصح فاستعمل الرتبة
 والضمم الآخر فيه لا يحج و لم يصح يحتاج الى دلتنا وقوله يعني قول من حرم ربه
 الله التي اخرج لصاوه يدل عليه أيضا .

مسألة ٢٨ المتوفي عنها روحها اد كاتب صغيره عمن الحداد (الحداد) .
 يعني لولها ان يحسب ما عمن السامرة احتسبه من (الحداد) (الحداد) و قد في
 الشافعي وقال ابو حنيفة لا حداد عليها .

في وجوب
 الحداد على
 الصغير

أدلتنا عموم الخبر (الحداد) طريقه لا حجب طوري وروى ان امرأة ماتت المسي في
 فعالت ر سوا لله ان استي بوعي وحي و قد شكك عمنها اي كحلها فقال لا ولم
 مسئلة هي صغيره ام كبيرة هذا يعني ان الجاهل لا يختلف

[دليلاً] اجماع الفرقه و اخبارهم و روى ذلك عن عمرو (مختلفه في

لصاحبه

مسئله ٣٣ مراد المفقود الذي لا يعرف حمره ولا يعلم حتى هو . حيث تقرر
اربع سبب ثم يرفع حمرها الى السبعين ليستد من يعترف حمر روحه في الاول
قال عرف له حمر (حمره) لم يكن لها طريق الى التوبه وان لم يعرف له حمر (حمره)
مرولته ان سبق عنها فان سبق عنها فلا طريق لها الى التوبه . و ان لم يكن له
واى حمرها ان يعتد عدم المتوفى عنها زوجها . و قد عرفت ذلك قلت للا . ح . و
لشخصي في قولان قال في تقديم سبب اربع سبب ثم يرفع امره الى الحد ثم حمر
يعرف سببهم معتد بوفاء و انهم بعد للا . ح . و روى ذلك عن عمرو بن عمرو بن
سليم و قال و حمد و سبب و صهر كلام الشافعي يدل على ما عده سبب من سبب
من حين العقد والعنه و صحبه يقولون ان ذلك يكون من وقت ما يرفع امره الى
الحد ثم يعترف به لمدته . قال في الحد انما يكون على اثر وجهه انما لا يحسن
بالا . ح . ان لم يسمع و قد عده هو صحيح القول عندهم و روى ذلك عن علي بن
السعود و لاسلام و نه في ائوحيه و امجابه و هل الاول سببهم ان لم يسمع
ابن شمره و الثوري و غيرهم .

[دليلاً] اجماع الفرقه و اخبارهم .

مسئله ٣٤ امره للمفقود ان سددت و مروحت ثم جاء لروح الاول و قد لا
سدد له عنها و ان لم تكن . و حسب بعد ان خرجت من العدة فهو اولي بها و هي
روحته و نه قال . فوه من سددت له . فعي و ان سددت و افاد في تقديم و الذي عني عامه
سجانه و هو قوله (مدهنه) عني (القول) القديم ان قال لحكم الح كرم يستد في الظاهر
و لما في نه ما يقام العده كانت فيها فلا (او لا) سبب لروح عنها . و كتاب بروح
فالشئ و الى نه و هي ربه حته . و ا قال بالقول الجديد او بالقول القديم و ان لحكم
هو (في) الظاهر و نه مرد الى الاول عني كرم حمر

[دليلاً] اجماع الفرقه و اخبارهم و ان الاصل بناء لروحته من روح

في حمر
المفقود عني
روحها

و حسب و
بروحت امرته
المفقود
و حمره

تكمّل عدة الحرة على قولين .

دليل اجماع لفرقة مصر بعد اجماع و بعد قوله تعالى "والذين يوفون
مبايعهم ويؤدّون رعايتهم فليس لهم فيها شركاء" ولم يفسر

مسألة ٣٩ دأب من مده مبيع قبل ثل وشي مبيع فلا يحل للمشتري
وشيه الا بعد الاستبراء اجماعاً وعند الراي المشتري مده مبيعاً فلا يحل له
له ذلك الا بعد الاستبراء كذلك اذا كان يفتق ثم يترده قبل الاستبراء لم
يكن له ذلك عند الراي استبراءه ويحسب ثم ارده بعد قبل الاستبراء ولم يحل
له ذلك مدعي الشافعي وقال ابو حنيفة يجوز له ان يترده قبل الاستبراء ويجوز ان
يعتقها ويتزوجها .

في الامة
المملوكة
بالمبايع

دأب اجماع لفرقة مصر بعد اجماع و بعد قوله تعالى "والذين يوفون
مبايعهم ويؤدّون رعايتهم فليس لهم فيها شركاء" ولم يفسر

مسألة ٤٠ دأب من مده مبيعاً لم يترده و من لا يترده و من لا يترده
منه و عتق او حلا وشي ثم يترده و من يترده قبل الاستبراء و
روى انه لا يجوز ذلك الا بعد الاستبراء وهو الا حرمه ويدق الشافعي و ما حرمه
من يترده بعد الاستبراء

في الامة
المشتري
ممن لا
يترده

دليل على الاور احكام صحابهم و ما كان الا حرمه و لم يصح
يحتاج الى دليل .

مسألة ٤١ اذا ملك امه بتمبايع و هو اوثق و مستعبد فلا يجوز له وشي
الا بعد الاستبراء صغيرة ثابتة و كسرة كرا كانت اوثباً تحيل او لا تحيل فلا (لا)
يختلف لاجل في ذلك الا اذا كانت في سن من لا يبيع منهن من صغرا و كسرة
قال الشافعي الا انه لم يستثنى (من الاستبراء) و يقول الشافعي قد اراد عمر و عثمان و من
معهود و حكي قريب منه عن من حبيبه و ذهب مالك الى انها انكاث ممن نوطاً مثلي
يجب الاستبراء وانكاث ممن نوطاً مثلي فلا يترده و ذهب لثوري عن ابي
انكاث لا تحيل منها فلا يترده و انكاث (وانكاث ممن تحيل منها اثنى تحيل

في الامة
المشتري
ممن لا
يترده

و حب الاسترء و هذه مشهورة عند العرب و قد ورد في هذا الظاهر لى بها ان كانت نساء
و حب الاسترء و كانت مكر فلا سترء و قد ورد في هذا عن ابن عمر
دليلاً | اجماع الفقهاء و ائمة من ائمة اهل البيت و عموم اهل البيت
عليه و انما خصمنا من لا تحيص مثلها بدليل ايجابها .

في بعض
فروع استبراء
الشرع

مسئلة ٤٣ رابع حجة من يبرء ثم سترء المشتري و قد قال فان كان قد قطعها
اياه و حب عليه الاسترء و س م يكن خص لم يثبت عليه ذلك | الاسترء و قد قال
و يوسف لا بد من ذلك سجد و اياه يفتي س عليه الاسترء و على كل حال
و قد ساقى بعد عنه لاسرء على كل حال و لم يفتي
| دلالة ان لا بد من الاسترء و لا بد من الاسترء و لا بد من الاسترء
و هذه ما خرجت من يده فلا يجب استبراءها

و في وجوب
استبراء الامه
المشتراة

مسئلة ٤٤ الاسترء و حب س م يبرء المشتري على طاهر و يثبت اصحاب
و قد يفتي و هو يفتي و هو يفتي و هو يفتي و هو يفتي و هو يفتي
و ما لا بد و حجة و س م يفتي و هو يفتي و هو يفتي و هو يفتي
دليل | اجماع الفقهاء و ائمة من ائمة اهل البيت و عموم اهل البيت
عليه و لا بد من الاسترء و لا بد من الاسترء و لا بد من الاسترء

و في وجوب
استبراء
الامه المشتراة

مسئلة ٤٥ رابع و حجب الاسترء على المشتري ففتي ففتي ففتي ففتي
بده حجب و كانت و سوء و سوء و سوء و سوء و سوء و سوء و سوء
سترء في يده و كانت و نعم استبراءها في يد عدل ثم قلتم اليه .
دليلاً | اجماع الفقهاء و ائمة من ائمة اهل البيت و عموم اهل البيت
عليه و لا بد من الاسترء و لا بد من الاسترء و لا بد من الاسترء

و في وجوب
الاستبراء
مباشرة
لمستوكة

مسئلة ٤٥ اجماع الفقهاء و ائمة من ائمة اهل البيت و عموم اهل البيت
عليه و لا بد من الاسترء و لا بد من الاسترء و لا بد من الاسترء
سواء كانت مشتراة او ميسرة و قال الشافعي ان كانت مشترء فلا يجوز شئ من ذلك على
حدا لا بد من ان يكون حاملاً فيكون له ولد عزمه و ان كانت ميسرة فيه و جهان
احدهما لا يجوز و الثاني هو المذهب انه يجوز لشدة البصر شهوة (بالشهوة)

دون الوطني

ردلتنا الأصل حوراء : لم ينع منه جناح إلى داء . جماع في داءه عني
ذلك واحداهم غير محسنة فيه وقوله تعالي : "الدمهم لهم جهم" وقول داعي
ارواحهم وعامات ايمانهم "وهذه مدث ينع

مسئلة ٤٦ اذا اشترى امه حمالا كره له وشي فليس يسير لها اربعة شهر
فدامت لها (انها) ذلك لم ينكره وشي في الفرج . في ذلك فهي وغيره لا يجوز له
وطئها حتى ينع

[دلتنا] جماع لفرقة واحداهم . الأصل لأخوة في حرا اقهارا لا
وعدم المانع .

مسئلة ٤٧ اذا عجزت لملكه عن داء نعه وفسح المسد العقد عاوب إلى
ملكه و (حار) حتى له وشي ينع استبراء . كذلك ان ما لسد او الأمة فاس
انها) بحرم عليه فان عاد إلى الاسلام حيث له بالاستبراء . او (او) فاد روجي
من غير فضعها لزوج قبل الدخول بها حلب له بالاستبراء . وان طلقها بعد لدخول
لم تعد له الا بعد الاستبراء . وهذه وقد قال ابو حنيفة الا ينفق في المتروحة بحل له
بلا استبراء ولم يفصل وقال الشافعي لا يحل في هذه لموضع طهي لا بعد الاستبراء .
[دلتنا] اجماع لفرقة واحداهم وايضا قوله تعالي : "وعامات ايمانهم" وهذه
مهن ولم ينع

مسئلة ٤٨ ان طلق الأمة المتروحة (المتروحة) بعد لدخول بها لرمها عنه
الروحية واعني ذلك عن استبراء نال ولشافعي فيه وحيث حد هذا مثال ما فيه و
الثاني لا بد من استبراء مفرد .

[دلتنا] ان الأصل براءة الذمة وشعبي يحتاج إلى ذلك

مسئلة ٤٩ اذا اشترى امه محوصيه فاستبراء ثم سميت اعدت بذلك
الاستبراء وقال الشافعي يلبد الاستبراء ثابت بتعدد
[دلتنا] قوله تعالي : "او ما ملكنا ايمانهم" وقوله عبيد السلام لا يوتى الحمل

في كره
وأي الأمة
الحامل

فما ان عجزت
لملكه عن
ادائها

في لروم
عسدة الأمة
المطلقة عن
الدخول

في هذه الأمة
المجوسية و
اسلمت

حتى يصع و لحائل حتى تستبرأ ولم ينص

مسئله ٥٠ العبد المارون له في التحريم ما اشترى منه صح له شرائها به
بلا خلاف وان سترت الحائض في يد العبد حرام لموليها فكيف سواء كان على العبد
دين ولم يكن ادا فصي من العرمان وفق الشافعي ان كان على العبد دين لم يحرم له
وصنها وان فصي حق العرمان لا من اسر من
دلتما قوده تعالى وما منعت مناهم وهذه هي من لان اصل لاجل
والمنع يحتاج الى دليل .

مسئله ٥١ اذا عجز به فظهر بها حمل (او) ادعى الدعي انه منه ولم يكن
اقر وصنها عند البيع ولم يصدقه المشتري (لا خلاف) ان اقر به لا يفسد فيما يؤدي الي
فساد البيع فهل يقبل اقر وفي الجوز هذا ليس عندنا به بقول الشافعي ويد قولان
قل في القديم لا يملأ مثل ما قصده في في الوطى لا ينفقه
[دايد] ما من من حوزة قر العادل على مفسد لم يؤد لي مرد على عمره
ولس في هذا سر رغبى عمره فوجب (او) حوزة .

مسئله ٥٢ في الحمل ستة شهر بالا خلاف وكثره عندنا سعد شهر وقد روى
في بعض الاخبار ستة قال لشافعي كثره . مع سبب وذهب لرهري و لبيت من سعد
الي ما كثره سبع سنين وعن مالك روايات المشهور منها ثلث احدى عشر قول لشافعي
دفع سبب و لاخرى خمس سنين والثالثه سبع سنين وذهب الثوري وابو حنيفة واصحابه
الي ان اكثر مدة الحمل سنتان وهو اختيار العزني .

دليل احمد ع تفرقه لعادة وما راينا لا سمعنا في ما بهذا ولا قبله من
من و لا دفع سبب له سبع سنين وما يدعونه من لروايات الشاذ لا يلتفت اليه (الي)
لانها غير مقطوع بها وما ذكرناه مقطوع به بالا خلاف

كتاب الرضاع

والمسألة

في ان حكم
الرضاع
ثالث

مسئلة ١ اذا حصل الرضاع بمجرده لم يحصل له فعل بكاح احتج به لمؤيد
لمرضع نفسه ولا لاحد من ولاده عن غير مربعة (المربعة) وهي لاس احواله
واحوه صدمه بمجرده لاده وحال جميع الفقهاء في ذلك
دليل اجتماع لعرفه واحبارهم وطريقه الاحتساب وهو ليس بمشروع
من الرضاع ما يحرم من نسب وليس في الشرع حواشي ان يرفع مع الرجل الامساك
فاخت انبه على حال فحكم الرضاع مثله .

مسئلة ٢ بشر حرمه الرضاع الى ام المربعة و لغيره صاحب نسب فيصير
العجل ام المربعة (المربعة) وانه حرمه واحده وعمته و حواشي عنه و كذا . ولله
فهم احوه لهذا المرضع ويدل على عمه السلام من عاين وعصا وصدمه ومن وعده
وفي الفقهاء مالك والشافعي والحنابلة والحنابلة والشافعي
واحمد وسحق وذهب طائفة الى ان ليس له فعل لا بشر الحرمه ولا يكون من
الرضاع أب ولا عم ولا أحد نواب ولا أخ لآب ولهذا العجل ان يتزوجها اعني
التي ارضعها وروخته ذهب اليد من الرضاع وان عمره في ثمانين معتمد من المسبب
وسلم من يسار وفي الفقهاء مربعة من أبي عبد الرحمن استند مالك وحمد من أبي
سليم من استاد أبي حنيفة ولا ضم وان عليه وهو استاد اسم ويدل هل الصاهر
داود وشيعته .

في شرح حرمه
الرضاع من
الام المربعة
وصاحب اللبن

[دلتنا] احدع العرقه واحبارهم . وروى ان عبد عبيد بنصوره والسلام قال
قلت يا رسول الله ﷺ هل لك في اسم عمك انتم حمرة فرب احمل فتاه في قرش
فقال ﷺ اما علمت ان حمرة احب من المربعة وان الله حرم من الرضاع ما حرم

من السب ومعلوم ان الاحب والاعمه بحر من من المسب تسب ايهما بحر مان (محرمان)
 من الرضا بعد لعموم الحر به روى من حرمة من من عند الرضا المعوي عن ابي
 داود عن محمد بن كثر العدي عن سفيان عن هشام بن عروة عن عائشة قالت
 دخل علي ابي بن قيس فاستمرت معه فقال ابن نبتين حتى وانا عمك قالت قلت من
 من قال ارضعتك مرة حتى قلت نعم ورضعتني مرارا لم ير سفيان الرجل قد حب
 علي رسول الله ﷺ (في حرمة) فحدثته فقال انه عمك فسمع عشت وهدت من في
 المسئلة فيه اثبات الاسم والحكم معا وقد نقل هذا اللفظ اخرها (و جوده
 ما نقله ابو داود ورواه عن ابي جابر عن ابي العباس وغير ذلك

في بعد ما
 وجب الحرمة
 من الرضا

مسئلة ٣ من اصحاب من قال ان لدى بحر من الرضا عشر رصعات متواليات
 لم يفتل بينهم برضا امرأ اخرى و منهم من قال خمس عشر رصعة وهو لا قوي
 و راضع يوم ولد او ولد بنت سبعة سدد لعظم ان لم يتحد سبعة رصاع مرار
 اخرى و واحد الرضا ما يرضع من العسل دون المص و قل الشافعي لا بحر الا في خمس
 رصعات متفرقات امترافات قال كان درويش لم يحرّم و قد قال من لرس و عيشه و
 في التامع سعيد بن حبيب و سوس و في لعقبه احمد و اسحق و قال قوم ان قدره
 ثلث رصعات فما فوقها و ما في منها فلا يشر الحرمة و ذهب اليه ريد بن ثابت في لصحة
 و ولد ذهب ابو ثور و هـ لظاهر و قال قوم ان الرضا الواحدة حتى لو كان فطرة
 بشر الحرمة و ذهب اليه علي و داود و علي عنه لصلوة و لالام و من عمر و ابن
 عباس و به قال في لعقبه مالك و داود و علي و المثلث بن سعد و الثوري و ابو حنيفة
 و اصحابه .

ادلتهم ان الاصل عدم التحريم و ما ذكرناه مجمع علي انه يحرّم و ما قالوه
 ليس عليه دليل و يصح عليه اجماع العرفه الا من شذبههم من لا يعتد بقوله و روى
 عن النبي ﷺ انه قال الرضا من الحاجة يعني ما سدد الحوائج (ع) و قال الرضا
 الرضا ما سدد الحوائج و روى سفيان (سفيان) بن عيينة عن هشام بن عروة عن
 ابيه عن عبد الله بن ابراهيم المديني قال لا بحر الا في المص و لا الرضا

كتاب الخلاف

ولا الرصعان وروى عن عائشة أنها قالت كان مما أفيما رسول الله في القرآن عشر رصعات معلومات بحرم من ثم سخن بحمس معلومات وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي مما (أما) نقرأ في القرآن ووجه الدلالة بها حرم أن عشر رصعات كان فيما رلدوقولها ثم سخن بحمس رصعات قولها ولا خلاف أنه لا يقل قول الروي مدح كذا لهذا إلا أن مدح مدح مدح مدح هو مدح أم

مسئله ٤ الرصاع أم يشتر الحريمه أو كان أمواود صهر أو ما كان كمين، فوار يصح المدة الطويلة لم يشتر الحريمه، يذوق (عمر وبن) (عمر) عمر من الحجاب، أن عمر وأن عمر وأن معبود وهو قول صحيح الفقهاء، هو حصة و صحابة والشافعي ومالك وغيرهم، قلت عائشة وبيع الدار بحرمه، لما بحرم، صاع الصبر وبنه قال أهل الصهر

في اشتراط
أما من
الرصاص

دلتنا صاع العرفه و صاعهم، صاع قوله تعالى: لو كان أب برصع ولأدهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرصاعة، أو قد دلتنا لأن أم حنبل الحولين تمام الرصاعة) ومعلوم أنه لم يرد لاسمها بعد، لا حولاً فيه متفق على بعد الحولين ثبت أنه، إذا الرصاع شرعي الذي يتعلق بالحريمه و يتجرى به مدعي حده و حولين فلا يحلو أما ما بعد (يرد) حوار الرصاعة، الدلالة أو التحريم بمقتضى أن يرد الحوار لأنه حائر بالأحلاف ويظل أن يرد الدلالة لأنه قد سئل بعد، حولين فم يبق إلا أنه حدة بهذه المدة لأن الحليم بها تنفق لا غير و يصار إلى من عدس أنه عنه لسلام فإن لا، صاع بعد الحولين و معلوم أنه لم يرد سبب الاسم بعد الحولين لأن الاسم يطبق عليه بعد ثبت أن دار و سبب حليمه

مسئله ٥ القدر المعتبر في الرصاع لمحرم سببي أن يكون كله واقعاً في مدة الحولين وإن وقع بعضه في مدة الحولين وبعضه خارجاً لم يحرم مثله أن من راعى عشر رصعات من أصحاب أو خمس عشرة، صاع سببي عشره قال وقع خمس رصعات في مدة الحولين وناقضها بعد تمام الحولين فإنه لا يحرم وقال الشافعي أن وقع أربع رصعات في الحولين و خامسة بعدهم لم يشتر الحريمه و يذوق أبو يوسف و محمد

في أن الرصاع
محرم
بمع
الحولين

كتاب الرضاع

وعن مالك روايت المشهور عن (منها) حولان وشهر فهو يقول المدة خمسة وعشرون شهرا فحلف في شهر وقال ابو حنيفة لمدة حولان ونصف ثلثون شهرا او قال رفر ثلثة احوال ستة وثلاثون شهراً

[دليل] قوله تعالى « حولين كاملين لم راد ان يتم الرضاعة » ومنه الدليلان على ما قدمناهما وحدث ابن عباس ان النبي ﷺ قال لا رضاع بعد الحولين يدل على ما بيناه واجماع الفرقة منعقد على ذلك .

مسئله ٦ لا فرق بين ان يكون المرصع مفتقراً الى اللس او (و) متعيب عند فده متى حصل الرضاع لغرض الذي يحرم بشر (شرا) الحرمة وبه قول الشافعي وقدر ما كان مفتقراً بشرها وان كان متعيباً لم بشرها
دليلاً : عموم الاحبار ومن جعلها يحتاج الى دليل

مسئله ٧ اذا عثر على الرضعات والرضعة ما بشر به الصبي حتى يروى ولا تعتبر (بالصفة) العترة ويرعى ان لا يدخل بين الرضعة والرضعة رضاع امرأة اخرى فان قصصت بسهما رضاع امرأة اخرى بطل حكم الاولى وقول الشافعي لمرجع في الرضعة الى عادة فما سمي في العرف رضعة اعتسر ومالم يسم لم يعتبر ولم يعتبر لمصات كما قلناه ولم يعتبر ان لا يدخل بينهما رضاع احسنه بل لا فرق ان يدخل بينهما ذلك اولا يدخل .

[دليل] حجاج الفرقة واحبارهم وان ما اعتروه مجمع على وقوع التحريم به وما ذكروه ليس عليه دليل .

مسئله ٨ اذا اوجر اللس في حلقه وهو ان يصب في حلقه صا وصل الى جوفه لم يحرم وبه قال عطاء وداود وقال باقي الفقهاء انه بشر الحرمة [دلالة] ما قلناه في المسئلة الاولى وايضاً قوله تعالى « وامهاتكم اللاتي ارضعنكم » وهذه ما ارضعت ولان الاصل نعي الحرمة وايضا يحتاج الى دليل

مسئله ٩ اذا سعط باللس حتى يصل الى دماغه فاندلا بشر الحرمة وبه قال عطاء وداود وقال باقي الفقهاء انه ينشر الحرمة .

[دليل] ما قلناه في المسئلة الاولى سوا آء

مسئلة ٩٥ اد حق المولود باللس لا ينشر الحرمة وليس في قولان احدهما
 وهو الصحيح عندهم مثل ما قلناه وبه قال ابو حنيفة والاحرانه ينشر الحرمة وبه قال
 محمد وخاتمه المرمي

[دليل ما قلناه في المسئلة الاولى و ايضا قوله تعالى «وامهاتكم اللاتي
 ارسلنكم» وهذه ما اصب

مسئلة ٩٦ اد شب اللس بعره ثم سقى المولود لم ينشر لحرمة علما كان
 اللس او مملوكا وسواء شب بخامد كالسويق والدقيق والارز ونحوه او بماء كالماء
 والحب واللس كان مستهلكا او غير مستهلك وقد اتفقنا في نشر الحرمة وان كان
 مستهلكا في الماء فاما ينشر الحرمة اذا تحقق وصوله الى خوفه مثلا ان يحلب في قدح
 وسب لماء غيره واستهلكه فشر ب كل الماء شر الحرمة لا نافذ بحقق وصوله الى
 خوفه وان لم يتحقق ذلك لم ينشر لحرمة مثلا ان وقعت (نقع) فطرة في حب من
 لماء فانه اذا شرب بعض الماء لم ينشر الحرمة لا لا يتحقق وصوله الى خوفه الا شرب
 الماء كله هكذا حنفيا حنيفة ابو الماس وقل ابو حنيفة ان كان مشوبا بخامد كالسويق والدقيق
 والارز والدوا لم ينشر الحرمة علما كان اللس او معلونا وان كان مشوبا بمائع
 كالحن والحمر والماء والدواء المائع ينشر لحرمة ان كان علما ولم ينشرها معلونا
 وقد ابو يوسف ومحمد ان كان عالما شرها وان كان معلونا مستهلكا لم ينشرها والحمد
 والمائع سوا آء قالوا ان شب لسان امرأة بلس حرى و شره مولود قل ابو حنيفة
 وابو يوسف هو اس التي غلب لسانها دون الاخرى وقد محمد هو انهما معا .

[دليل] قوله تعالى «وامهاتكم اللاتي ارسلنكم» وهذه ما ارسلت ولان
 الاصل نفى التحريم وانباته يحتاج الى دليل .

مسئلة ٩٧ اد احم اللس او على لم ينشر الحرمة وبه قل ابو حنيفة وقل
 الشافعي ينشرها .

[دليل] ما قلناه في المسئلة الاولى سوا آء

مسئلة ١٤ اذا ارتضع مولود من لبن بهيمة شاة او بقرة او غيرها لم يتعلق به تحریم بحال وبه قال جميع الفقهاء وذهب بعض السلف الى انه يتعلق به التحريم فيصير ان اخوين من الرضاعة ورنما حكى ذلك عن مالك والمصحيح انه غيره (عن بعض السلف .

[دليلنا] ما قلناه في المسائل المتقدمة .

مسئلة ١٥ ليس لبنة لا بشر الحرمة ولو ارتضع اكثر الرضعات حل الحياة وتعامها بعد الوفاة لم بشر الحرمة وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة وصاحبه ومالك والاوراعى ليسها بعد وفاتها كهو في حال حيونها لا يسقط حرمتها [دليلنا] قوله تعالى «وامهكم الملائي ارضعنكم» وهذه ما ارضعت ولان الاصل الاباحة والتحريم يحتاج الى دليل وقد فواحد لكم ماوراء ذلكم، وهذه من وراء ذلك .

مسئلة ١٥ اذا كانت له روحه مرتفعة فارستها من يحرم عليه نبتها انفسح النكاح بالاحلاف ولا يبرمها شئ من المهر اذالم يكن نامره وقال الشافعي يلزمه نصف المهر قياساً على المطلقة . [دليلنا] الاصل برائه الدمه وشغلها يحتاج الى دليل

مسئلة ١٦ اذا ارضعتها من يحرم عليه نبتها مثل امه او جدته او اخته او بنته وامراء ابيه ليس احيه فيفسح النكاح لم يكن للروح على المرصعة شئ فصدت المرصعة فسح لنكاح اولم تقصد وبه قال مالك وقال الشافعي يلزمها الصداق فصدت فسح النكاح اولم تقصد وقال ابو حنيفة ان فصدت فسح النكاح يتعلق بها الصداق وان لم تقصد فلا ضمان عليها .

[دليلنا] ما قدمناه في المسئلة الاولى سوا

مسئلة ١٧ فديننا انه لا يلزمها صمان ومن قال يلزمها احتجوا بقول الشافعي يلزمها نصف مهر مثلها الا نصف المسمى وقال ابو حنيفة يلزمها نصف المسمى [دليلنا] ما قدمناه في المسئلة الاولى سوا وهذا ما قاطعنا .

مسئله ٩٨ - اذا كانت له روحه كبيرة لها من غيره ولد ثلث روحت صغار
 دون لحولين فاصغت منهن واحدة بعد واحدة فدا رصعت لأولى الرصاع المحترم
 أصبح بكاحها وبكاح الكبيرة فدا رصعت الثانية من كان قد دخل بالكبيرة أصبح
 بكاح الناسة وان لم يكن دخل بها فكانت بكاحها بعد له لأبنت بنت من لم يدخل
 بها فدا رصعت بعد ذلك الثالثة صارت الثالثة تحت الناسة من رصاع فصاع بكاحها
 وبكاح الناسة ومنه قرأ أبو حنيفة والشافعي في القدم ولله ذهب العربي و حاربه
 (أحتره) أبو العباس وأبو حامد وقال في لام يصح بكاح الثالث وحدها لأن بكاح الناسة
 كان صحيحاً بعد له وأما ثم الجميع مسهما وبين لثالثة بفعل الثالثة فوجب أن يصح
 بكاحها

فيما لو ارمعت
 روحته بكثرة
 الصغيرة

[دلتنا] قوله عليه السلام محرم من الرصاع ما يحرم من لسب وهذه تحت
 روحته من منها من جهة الرصاع فوجب أن تحرم

مسئله ٩٩ - لا تثبت شهادة النساء عند في الرصاع حول وقال أبو حنيفة وابن
 أبي ليلى لا تثبت شهادتهن منفردات لأبي الولادة و يرى ذلك عن ابن عمر وقال الشافعي
 شهادتهن على الأعراد نفس في أربعة مواضع الولادة والاستهلال والرصاع والعيوب
 تحت الثياب ومنه قال ابن عباس والزهري ومالك والأوراعي .
 [دليل] إجماع العرفه وأحبارهم ولأن الأصل ارتفاع الرصاع وثبوته
 شهادتهن يحتاج إلى دليل .

في عدم قبول
 شهادة النساء
 في رصاع

مسئله ١٠٠ - قد قضا أن شهادة النساء لا تثبت في الرصاع على وجه المنعدرات
 ولأما الرجال وأما تثبت منفردات في الوصية ولولادة والاستهلال والعيوب و
 يحتاج إلى شهادته أربع منهن ومنه قول الشافعي في الموضع الذي تثبت شهادتهن
 منفردات و قرأ مالك تثبت شهادة اثنتين وقال الزهري والأوراعي وأحمد يثبت
 شهادة امرأة واحدة وقال أبو حنيفة كلما ثبتت شهادة (النساء على الأعراد) النساء
 منفردات يثبت بواحدة

في لمواضع
 التي تثبت
 شهادة النساء

[دليل] إجماع العرفه ولأن ما اعتبرناه من العدد مجتمع على ثبوت الحكم

كتاب الرضاع

به عند من قال بفصول شهادتهم وما نقص عن ذلك ليس عليه دليل

مسئلة ٢١ اد قال الرجل لمن هو اكرساً منه او ميلد في السن هذا انني
من الرضاع او قالت لمرأة ذلك سقط قولهما ولم يعمل اقرارهما بذلك وبذلك قال الشعبي
وقال ابو حنيفة لا سقط لانه يقول لوقد لمن هو اكرساً منه هذا ابي وكان عبد الله
عق عليه بالنسب .

[دليلاً] ان هذا معوم كدبه قد علم كدبه استعمل قوله ومن لم يسقط
حتج الى دليل

مسئلة ٢٢ ادا در لس امرأة من عرو لاده فاربععت صبا صغر ألم يمشي الحرمة
وحالف جميع الفقهاء في ذلك .
[دليلاً] اجماع الفرقة واخبارهم .

من عدم قو
قول الامير
بلا كره
التي

فيمن د
لسه من امر
ولاده

كتاب النفقات

مسئله ١ يجوز للرجل ان يتزوج اربعاً بالاحلاف والاستحباب ان لا يريد على من يعلم انه (لا) يقوم بها وقال جميع الفقهاء لمنحب لاقتصار على واحدة . قال داود الافضل ان لا يقتصر على واحد لان النبي ﷺ قصص عن تسعة | دليلنا ان ما ذكره مجمع عليه والزيادة و لاقتصار منه (عنه) يحتاج الى دليل .

في جوار
الشر وسج
ماربعة

مسئله ٢ من وحب احداً من الروحات فلا يحب عليه اكثر من خادم واحد ويدل الشافعي وفي مآلث ان كانت من اهل الخدم والحشم ومنه لا يقتصر على خادم واحد فعلى لروح ان يخدمه من العدد بقدر حاله وماله . | دليلنا ان الأصل براءة لدمه و وجوب خادم واحد مجمع عليه ومرداد عليه ليس عليه دليل .

في نبي يحب
اخذها

مسئله ٣ نفقة الروحات مقدرة وهي مد قدره وطلان و ربع وقال الشافعي نفقتهم على ثلثة اقسام لا اعتبار بالروح ان كان مؤسراً فمداً و كان متوسطاً فمدو نصف وان كان معسراً فمد واحد والمد عنده رخص وثلث وفي مآلث نفقة الروحة غير مقدرة بل عليه لها الكفاية والاعتبار بقدر كفايتها كنفقة الاقارب والاعتبار بها لانه وقال ابو حنيفة ان كان مؤسراً فمن سعة الى ثمانية في الشهور وان كان معسراً فمن اربعة الى خمسة وقال اصحابه كان يقول هذا المقدار الحد والسعر رخيص فاما اليوم فيها بقدر الكفاية

في مدد وبعده
الارواح

[دليلنا] اجماع الفرقة واخبارهم

مسئله ٤ : اذا كان الزوج كبيراً والروحة صغيرة لا يجمع بينهما لا ينفقه لها
 ويدفن ابو حنيفة واصحابه وهو احد قولي الشافعي الصحيح عندهم واحتاره العربي
 والقول الثاني لها النفقة

[دليلنا] ان الاصل مر له لدمه ومن وجب عنه نفقة فعليه الدلالة

مسئله ٥ : اذا كانت الروحة كبيرة و لروح صغيراً لا ينفقه لها و ان بدلت
 التمكن و للشافعي فيه قولان اصحهما ان لها النفقة . يد قال ابو حنيفة و الآخر
 لا نفقة لها مثل ما قلناه

[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سوآء من ان الاصل مر انه الدمه وشعرها
 يحتاج الى دليل .

مسئله ٦ : اذا كان صغير من لا (فلا) نفقة لها ولثافعي فيه قولان يصحهما
 في الاملاء .

[دليلنا] ما قلناه في المسئلتين الاولتين .

مسئله ٧ : اذا حرمت نكاح ابيه فان كان في حجة الاسلام لم يسقط نفقتها
 و ان كانت تنوعاً سقطت نفقتها و قال الشافعي تسقط نفقتها قولاً واحداً لان صاغة
 الروح مقدمه لانها على الفور والحج على التراخي .

[دليلنا] اجماع الفروقه واحداً هم على انه لا صاغة لروح في حجة الاسلام
 عليها فلذلك لم تسقط نفقتها ولان نفقتها واحده و استقامت يحتاج الى دليل واما
 الحج فعندنا انه على الفور دون التراخي .

مسئله ٨ : اذا حرمت نكاحه وحدها لم تسقط نفقتها و للشافعي فيه قولان
 احدهما مثل ما قلناه والثاني تسقط .

[دليلنا] ما قلناه من ثبوت وجوب نفقتها واستقامتها يحتاج الى دليل

مسئله ٩ : اذا اعتكمت وحدها نكاحه لم يسقط نفقتها و للشافعي فيه قولان
 مثل الآخر م

[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سوآء

مسئله ٩٠ اذا صنعت نطوعاً فان حالها بالافطر (وا) فتبعت كانت باشره (باشراً) وتسقط بفقتها وللشافعي فيه قولان (روحان) حذهب مثل ماذهب والشافعي لا تسقط لانها ماخرجت عن قبضته .

فيما لو كانت
تطوعاً
وطالها بافطار

[دليلاً] ان طاعة الروح قريبه والصوم فعل فهي تركت ماوجب عليه من طاعته كانت باشرة (باشراً) كما لو تركها بغير صوم واحماع العرقه على انه لا يحور للمرأة ان تصوم نطوعاً الامان روحها

مسئله ٩١ اذا شرب السرة سقطت بفقتها وهد في جماعة لفقهائهم وقدر الحكم (الحاكم) لا تسقط بفقتها بالشور لانها وحت الملك والشور لا يروى لملك فلا يسقط النعقد

في مضمون
امانة الروح
نباشره

[دليلاً] اجماع العرقه بل اجماع الامم و قول الحكم (الحاكم) لا يعتد به وقد اعترض من ايضاً

مسئله ٩٢ اذا اختلف الروحان بعد ان سلمت مسها ليه في قبض المهر او المقة فالذي رواه صحابى القول قول الروح وعليها السيد وهد قل مالت وقل ابو حنيفة والشافعي القوا قول الروح مع يمسها

فيما لو اختلف
الرد حال
في السقة

[دليلاً] اجماع العرقه واحداهم وايضاً قال المدة حاربه بها لا يمكن من الدحول الامعان ستوفي المهر ولا تقيم (الامعة) وتقض المقة فدا ادعت خلاف العرف والمادة فعليه الدلالة (اليينة)

مسئله ٩٣ اذا رندت الروحة سقطت المقة ووقف النكاح على انقضاء المدة فان عادت في زمان المدة وحت بفقتها في المستأنف ولا يجب لها شئ لمعات في الزمان الذي كانت مريضة وللشافعي فيه قولان احدهما وهو المذهب مثل قلده والثاني ان لها نفقة ماكانت مريضة فيه .

في سقوط
المقة لو
ارندت الروحة

[دليلاً] الاجماع على سقوط بفقتها (المقة) زمان رديها وعودها يحتج الى دليل

مسئله ٩٤ : اذا كانا و تبيى او محوسين فلم الي نفقه شهر مثلاً ثم اسلم

فيما لو كان
وسيسر او
محوسين

الروح وقف السكاح على انقضاء العدة فان أسلمت كانت روحته وإن لم تسلم حتى تخرج من العدة مات منه وكان له مصلحتها بالبقعة التي دفعها اليها وكذلك إذا أسلمت في آخر العدة كان له ستر حاج العقد مريض . فإن أسلمت وسلامها وللشاعبي فيه قولان أحدهما مثل ما قلناه وهو المذهب والآخر ليس له أن يترجع شيئاً عنها .

[دليل] إن البقعة في مقابلة الاستمتاع بها وهي إذا كانت وثنية وهو مسلم لم يمكنه الاستمتاع بها محرراً (محرراً) محرراً البقرة فلا بقعة لها فإذا (وإذا) لم تكن لها بقعة كان له مصلحتها بما أعطاه .

مسئله ١٥ اذ اعز علم بقدر علي السعفه عني. وحته لم يمدت روحه (الروحه)
الصح وعلين ان تصر الى ان يوسر به قرا من التبعين الزهري وعطاس يسا (ثا)
رويه ذهب اهل الكوفه و ابن بى لى و بن شرمه و بوحنيه و ابو يوسف
ومحمد وقر الشافعي هي محيرة بين ان يصر حتى اذا اسر استوفت ما اجتماع له
و بن ان تحتر الصح وصح الحاكم بينهما كندلث اد عسر داصدق قبل
دحولها (لدحول) فالاعمار عيب بدمته فهي الصح وندق في تصحته على ماروه
علي عليه الصلوة و السلام و عمر و بوهز برة وفي التبعين سعيد بن المسيب وسمعان
بن يسار وعل بن ابي رباح وفي نسخة حماد بن بن سمعان وزيعة ابن ابي عبد
الرحمن ومالك واحمد واسحق.

أدليلاً قوله تعالى «وإن كان ذو عرقة فقصره إلى أسرته» ولم يفصل وقال
تعالى «والمسحوق» الآية من ماله والساحين من عددكم «أما أنتم» أي يكونوا فقراء
يعنيهم الله من فضله «فمدد الفقراء إلى المسكاح» أي كان الفقراء يأخذون من المسكاح
فمدد إلى المسكاح من ثلث فصيح عقب المسكاح «وإحدى» أي واحدة «وأردت بذلك و
قد ذكره في موضع

مسئله ۱۶ المصنفه، المتأخر أو المحدثه لاسكى لها وجه قار حمد بن حنبل في ان المحدثه واسحق وقال ماقي الفقهاء ان لها السكى .

[دليلنا] اجتماع العرفه ، لأن الأصل براءة الدعه وشغلها يحتاج الى دليل

مسئله ١٧ لأنفق له دين وقد قال ابن عباس ومالك والأوزاعي وابن أبي ليلى والشافعي وقال قوم إن لها النفقة ذهب اليد في الصحبة عمر بن الخطاب وابن مسعود وبه قال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه

في ابن أبي ليلى
أن نفقة

[دليل] ما جاء في المسئلة الأولى سواء، وبما قوله تعالى «واسكنوهن من حيث سلكن من وحدثكم ولا تنصرفن لتسقين أنفسهن» وإن كن أولات حمل فامضوا عنهن حتى يضرعن حملهن، لما ذكر لنفقة شرط الحمل وإيضاح دليله يدل على أن من ليس بحمل من لا نفقة لها. روى الشافعي عن مالك عن عبد الله بن يزيد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن زوجها صنفها ثلث وهو عاق بالثام فأرسل لها كس شعير فحطمته فقال «لله مالك عليهن شيئا فاست رسول الله (النبي) والرسول قد كرت له ذلك فقال ليست لك نفقة وأمرها أن تعتد في بيت أم شريك ثم قال ثلاث أمراء بعثها أصحابي اعتدى عدائهم ما مكتوم (كثوم) وبه خبر من تصحيح ثباتك حيث شئت.

مسئله ١٨ لدين أو كانت حاملا فيها النفقة بالاحلاف ويسمى إن تعطلت نفقتها يوماً (يوم) أو سبوعاً وللشافعي وقد قولان أحدهما مثل ما قلناه وهو اختيار المروزي وأصح القولين والأخراهما لا يعصى حتى يصح فدا وصفت عصى لما عصى [دليلاً] قوله تعالى «إن كن أولات حمل فامضوا عنهن حتى يضرعن حملهن» والأمر يعصى المور وناحره بخلاف إلى دليل وطريقه الاحتياط أيضاً تقتضي ذلك

في يوم
السبوع
لو كانت حاملا

مسئله ١٩ يجب على الوالد نفقة الولد إن كان موسراً فالوإن لم يكن أو كان وهو معسر فعلى جده فإن لم يكن وكان وهو معسر فعلى أب الجد وعلى هذا أيضاً وبه قول أبو حنيفة والشافعي وقد مالئ لنفقة على أبيه فإن لم يكن أو كان وهو معسر لم تجب على جده لأن النسب قد بعد.

في وجوب
نفقة الولد
على الوالد
الموسر

[دليلاً] كذا صاهر وهو في وجوب النفقة على الولد ينال هذا الموضع لأن ولد الولد يسمى ولداً والجد يسمى أجدلاً على ذلك قوله تعالى «يا أيها آدم»

فأصافنا بشوة الى الجند الأعلى وقال تعالى فعله أبكم، ثم هم، وقال تعالى فواتعت
 ملة أدنى إبراهيم واسحق ويعقوب، فمهم أبناء وقال النبي ^{صلى الله عليه وسلم} الحسن ولدى
 هذا سيد يصحح الله به من العتير وهذا ثبت الاسم فقد قال النبي عند السلام، بعد
 على ولدك وذلك عام واحدا في ذلك كثيرة جدا

في يوم
 يكن به
 واحد

مسئله ٢٠ والم يكن أب ولا جد وكانا وهما معسران فمقتة على أمه وبه
 قرأ اوحى به و الشافعي وقال ذلك لا يجب على الأم الا يصدق لقوله تعالى فان ارضعن
 لكم من نوهن احورهن، وكان الجند منصرفاً (موضحها) الى أبناء وقال ابو يوسف
 ومحمد عنها ان تنفق لكن تحملها عن الأب وهذا امر بها رحمت عليه بما انفق
 (عليه).

دليلاً | عموم الاحد التي وردت في نوحوب بعد على الولد ويدخل
 في ذلك الأم والأهمل وبما قدمنا الأدلة دليل الاجماع واما الحظوظ في الآية
 فاما نوحه التي اب المطلق المدر عليها دليل به امره بقاء لحره ولا يهره
 بذلك الا هو مفسر في در عليه (عليه).

في ان انفق
 على الجند
 دون الام لو
 احتج

مسئله ٢١ اذا جتمع جد ابواب وان علاه أم كانت المعقة على الحد دون
 الام وبه قال ابو يوسف ومحمد والشافعي وقال اوحى به المعقة بينهما على الام الثلث
 وعلى الجند الثلثان بحسب الميراث.

دليلاً | ان قد بين ان الحد ثبت وله اسم الاب و اب اولى بالنفقة على ولده
 من الام بالانفاق

فبما هو
 اجمع ام الام
 ومات

مسئله ٢٢ اذا جتمع م الام وم اب او ام وم اب فهم سواء لانهما
 تناوب في الدرجه ولشافعي وبه وجهان احدهما مثل عاقلناه والذي ام اب اولى
 لانهما تدلى بالعصه

دليلاً | ان اقد بين بطلان القول بالعصه وذلك عدم في جميع الاحكام وانما
 النفقة للرحم وهما سواء.

في حروب المعقة
 على الاب
 والجند معاً

مسئله ٢٣ نحو المعقة على الاب والجند معاً وبه قال الشافعي واوحى به و

قال مالك لا تحب العقبة على الحد كما لا يحب على الحد العقبة عليه
[دليلك] اجماع الفرقه وايضاً قدسنا يد يحب على الحد العقبة عليه فحصل
الاصل الذي بناء عليه .

مسئله ٢٤ يحب عليه ان يعق على امه ومهاتها وان علون ويد في ابوحبيبه
والث في وقال مالك لا يحب عليه ان يعق على امه
[دليلك] اجماع الفرقه واحكامهم وايضاً قوله تعالى : وصاحبهم في الدنيا
معروفاً وهذا من المعروف وروى عن النبي ﷺ ان : حلال ان يارسول الله من امر
قل امك قال ثم من قل امك قال ثم من قل امك قال ثم من قل امك فحصل ان
في الرابعة فثبت ان العقبة عليه واحده

في وجوب
العلق على
الام وامها

مسئله ٢٥ الوالد اذا كان كامل الاحكام مشر من سنون عاقلاً (كان) كامل الحلقه
ان لا يكون رماً لا انه قصر مخرج وحب على ولده ان يعق عليه ولث في فقه قولان
احدهما مثل ما قلناه والثاني لا يحب عليه .
[دليلنا] اجماع الفرقه وعموم الاخبار .

في وجوب
العلق الولد
على والده
الفقير

مسئله ٢٦ الولد اذا كان كامل الاحكام الحنفه وكان معسراً وحسبى والده
ان يعق عليه ولث في فقه من رى احدهما ان المشبه على قولين كالأب وممهم من
قال ليس عليه ان يعق عليه فولاً واحداً لأن حرمة الأب اقوى لانه يناد بوالد ولا
يصاد بولد .

في وجوب
العلق لوالد
على ولده
المعسر

دليلاً ما قلناه في المسئله الاولى سواء

مسئله ٢٧ اذا كان ابواه معسرين وليس يتصل عن كفايه عقبة لابقه احدهما كان
يهما بالنسبه وللشافعي فيه ثلاثة اوجه (اقوال) احدهما مثل ما قلناه والثاني ان
الأب اولي لأن له نصيباً والثالث الام اولي لأن لها الحصة والحمل و يوضع
[دليلنا] بهما مساوي في الدرجة وليس احدهما اولي من صاحبه اشر ك
بينهما ومن قدم احدهما فعليه الدلالة .

في ما لو كان
الأم و
معسرين

مسئله ٢٨ اذا كان لداً من مراهق كامل الحلقه ناقص الاحكام و اب كامل

فما لو كان له
مراهق و اب كامل

الأحكام ناقص لحلفة ومعه ما يفصل لنفقة أحدهما فميتهم بالسوية وللشافعي فيه وجهين أحدهما لأن أولى لأن نفقته تستثنى بالنسبة لبيعة الأب بالاحتياط والثاني لأن أولى لأن حرمة أولى بدلالة أنه لا يقاد بولده .

[دليلاً] انهما تشاركا في النسب الموحى للنفقة وتقدم أحدهما على صاحبه يحتاج إلى دليل

مسئلة ٣٩ إذا كان له بواب معسر من أواسين وأب من معسر من ومعه ما يكفي نفقة أحدهما اتفق على الأب دون الحد وعلى الأب دون ابن الأب وللشافعي فيه قولان (وجهين) أحدهما مثل ما قبله والثاني الفصل بينهما

[دليلاً] أن الأب أقرب من الحد وكذلك الأب أقرب من ابن الأب وقال الله تعالى « وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض » وذلك عدم في كل شيء

مسئلة ٤٠ إذا كان معسراً وله اب وابن موسر اب كان نفقته عليهما بالسوية وللشافعي فيه وجهين أحدهما مثل ما قبله والثاني معنفه على أبيه لأنه اتفاق على ولده وذلك ثبت بالنسبة لولده لأنه بالاحتياط

[دليلاً] أن حصة النفقة عليهما واحدة وهي إجماع المرفقة ولا ترجيح لأحدهما فوجب التسوية بينهما

مسئلة ٤١ اختلف الناس في وجوب نفقة العير (المعسر) على العير بحق نسب على ربيعة مذاهب فضعفهم قول مالك لأنه قال يقف على الوالد والولد ينفق كل واحد منهما على صاحبه ولا تتجاوز بهما ويليه الشافعي فإنه قال يقف على الوالدين والمولدين ولا يتجاوز فعلى كل اب وابن علا وعلى كل أم وابن علت وكذلك كل حدة من قبلها وحدة أو قبل الأب وعلى المولودين من كانوا من ولد المثنى أو البنات وأن سئلوا فالنفقة يقف على هذين العمودين ولا تتجاوز ويليه مذهب أبي حنيفة فإنه قال يتجاوز عمود الوالدين والمولودين فتدور على كل ذي رحم محرم بالنسبة فتح على الأخ لأبيه وأولادهم والأعمام والعمت والأخوات والحالات دون أولادهم لأنه ليس بذي رحم محرم بالنسبة والرابع هو مذهب عمر

ان الحطاب و هو اعم الناس قولاً و هو ابها نحب على من عرف بقرانة منه وهذا مشهور بين الناس والذي يقتضيه مذهبنا ما قاله الشافعي لان اخبارنا واردة متسولة بان النفقة نحب على الوالدين والولد واث تساول هذين العمودين وان كان قدروى في بعضها ان كان من ثمت سهما موارثة نحب نفقته وذلك على الاستحباب والدليل على ما قلناه عموم احكامنا التي رويت و ذكرناها في الكتاب الكبير ويمكن بصره الرواية الاخرى بقوله تعالى « وعلى الوارث من ريب » فواضح على الوارث مثل ما اوضح على الوالد وقال عليه السلام لأصدق و دورحم محتاج و يقوى المذهب الاول ما رواه ابو هريرة ان رجلاً أتى النبي ﷺ فقال يا رسول الله ﷺ عندي دينار فقال رسول الله ﷺ صلى الله عليه وآله انفق على نفسك و عندي احر فقال انفق على ولدك فقال (قال) عندي احر فقال (قال) انفق على اهلك فقال عندي احر قال انفق على خادمك فقال عندي احر فقال انت علم و في بعضها انفق في سبيل الله و ذلك ايسر (اليسر) فذكر النبي ﷺ الحيات التي تستحق بها النفقة من السب والروحية وملك اليمين فلو كانت الاحياء تستحق بها نفقة لبيده .

مسئلة ٣٣ اداء حب النفقة على الرجل اما بعة يوم بيوم او ما زاد عليه للروحة او غيرهما من دوى السب وامتنع من اعطائها الرمد اليكم اعطأؤها وان لم يفعل حسد فان لم يفعل و وحده من جنس ما عيده اعطاه و ان كان من غير حسه باع عليه وانفق على من نحب له نفقته و به قال الشافعي . قرر . لو حتمه ان وحده له من جنس ما عليه اعطاه والا حسه حتى يتولى هو البيع ولا بيع عليه الا الذهب والورق فانه بيع كل و حده منهما بالآخر . يوفي ما عليه و حار في نفقة الروحة او كان روحها عائلاً وحصرت عند اليكم و طالب نفقتها و حصر احسن و عترف بان للعائس ملكاً وهذه روحته فانه ما مره اليكم بسعد و افي النفقة عليها ولم نحر في غير ذلك

[دليلها] اجماع العرفه على ان من عليه حق وامتنع منه فانه يباع عليه ملكه وذلك عام في الديون وغيرها من الحقوق اللازمة سواء

فصل في بيع
من لا يبيع

مسئلة ٣٣ ليس للرجل ان يحضر روحته على الرصاع لولدها منه شريفة
كانت او مشروقة موسرة كاتب او معسرة دنية كانت او بيلة (وييلة) وبه قال ابو حنيفة
والشافعي وقال مالك له اجبارها اذا كانت معسرة دنية وليس له ذلك اذا كانت شريفة
موسرة و قد ابو ثور له اجبارها عليه بكل حال لقوله تعالى والولادات يرصد
او لادهم حواين كاهنن وهذا حرم معناه الامر فاد ثمة حونه عليها ثمة انه يملك
اجبارها عليه لانه اجبار على واجب .

[دليلنا] ان الاصل برثة الدمه الا حذر يحتاج الى دليل والآية محمولة
على الاستصحاب وعليه اجماع العرفه واجبارهم بنهد بذلك

مسئلة ٣٤ النابن اذا كان له ولد يرصد ووجد الروح من برصه تطوعا و
قلت الام اريد اخره المثل كان له بعد لولد عنها وبه قال ابو حنيفة وقوم من اصحاب
الشافعي ومن اصحابه من قال المسنة على قولن احدهما مثل ما قلناه والثاني ليس
له نفقة عنها ويلزمه اخره المثل وهو احتساب ابي حنيفة .

[دليلنا] قوله تعالى ان تعاسرتم فترصد له حري وهذا اذا صلست الاخرة
وعيرها يتطوع فقد تعسرا واستدا بو حنيفة بقوله تعالى ان ارصدن لكم في توهم
احورهن فاوحلها الاخرة ارصدنه لم يقصد وهذا ليس بصحيح لان الآية تعدد
لرؤم الاخرة ان ارصدت وذلك لاحلاف قد وانما الاطلاق في انه يجب دفع المولود
اليها لترصد او (ام) لا وليس ذلك في الآية

مسئلة ٣٥ الست اذا كانت دلمه رشيدة مكره لها ان تفارق امها ولا يجب
عليها ذلك حتى تتزوج وبه قال الشافعي وقد مالك يجب عليها ان لا تفارق امها
حتى تتزوج ويدخل بها

[دليلنا] انه قد ثبت انها بالعة رشيدة نافذ امرها في نفسها وبه لها ومن معها
من مفارقة الام فعليه الدلالة

مسئلة ٣٦ اذا ماتت المرأة من الرجل ولها ولد منه فان كان صغلا لا يعير
فهي احق به ملا خلاف وان كان صغلا يعير وهو اذا بلغ سبع سنين او ثمان سنين
فصلوه في
لنائب صغلا
تسمى صغرا

فما فوقها الى حد السور فان كان ذكر ا فلاب احق به وان كان انثى فالام احق بها
 ما لم تتزوج فان تزوجت فلاب حق بها و و فمنا ابو حبيسة و اصحابه في الحاربه
 وقال في العلاء الام احق به حتى سلع حداد كل وشرب و يلس نفسه فيكون
 ابوه احق به وقال الشافعي يحبر بين ابوه ودا اختار احدهما سلم (يسلم) اليه وبه
 قال علي عليه الصلوة والسلام وعمرو ابو هريره وافر مالك الكا(ن)ت حاربه فالام احق
 بها حتى تسع وتزوج و تدخل بها لزوج و كان علاما فاقه احق به حتى سلع
 [دليلا] اجماع الفرقه واخبارهم .

فما يكون
 الابوان
 احق بالولد

مسئله ٣٧ المومع الذي قل ان الاب احق بالولد والام احق به لا يختلف
 الحال بين ان يكون مقبلاً ومساوياً فان (كان الامر على ذلك وقد ا) كان الامر على
 ذلك قال الشافعي ان كانت المسافه يقصر فيها الصلوة فلاب احق بكل حار وان لم
 يكر يقصر فيها فهو بالاقامه وقد ابو حبيسة مكان لمستقل الاب فالام احق وان كانت
 الام المتقلة فان انتقلت من قرية الى بلد فهي احق به فان انتقلت من بلد الى قرية
 فلاب احق به لان في السواد يسقط بعينه ونحوه

[دليلا] عموم الاخبار ونخصفها يحتاج الى دليل

مسئله ٣٨ د تزوجت الام سقطت حقها من حصته الولد وبه قال ابو حبيسة
 ومالك و الشافعي وقال الحسن البصري لا يسقط حقها بالتزوج
 [دليلا] اجماع الفرقه واخبارهم و روى عمرو بن شعيب عن ابيه عن حده
 عبد الله بن عمرو ان امرأة قالت يا رسول الله ﷺ ان انثى هذا كان يطعمي له وعاء و
 ثدي له سقاء و تحري له حواء ان اده طلقني وراذ ان يمر عد مني فقال لها رسول الله
 ﷺ انت احق به ما لم يسكني وروى ابو هريره ان النبي ﷺ قال الام احق بحصته
 اسب ما لم تتزوج

في سقوط
 حق الحصة
 لو تزوجت

مسئله ٣٩ اذا طلقها رجعيها عادتها من الحصة وبه قال ابو حبيسة والشافعي
 وقال مالك لا يعود لان الكاح اطلت حقها
 [دليلا] ان النبي ﷺ علو بطلان حقها بالتزوج فاذا رال التزوج والحق

في عود حق
 الحصة لو
 طلقها

فاق علي ما كان .

مسئلة ٤٠ في صنفه روح ارواحها، صنفه رجعده لم يعد حنفها و ان صنفه
بابا عداوند قار ابو حنفه في لمربي وقال الشفعي يعود عني كذا حل
[دليل] ما دفعه من ان لرجعه روجه في معنى الرهات لان عدا لا
يعزم وطنها

مسئلة ٤١ لاحت من لآب اولي بالحصه من لاحت لازم به قال الشفعي
وقال ابو حنفه لاحت من لآب اولي ربه قال الشفعي و ابو العباس من سرج
[دليل] ما دفعه من ان لآب اولي بالمرات لان لها الصف و لهدد لحدس
فكانت ولي لقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم علي بعض

مسئلة ٤٢ لحداب ولي لولد من لاحت و لآب في قول لاحت لاحتها
مثل ما قلناه والثاني ان الخالة اولي .
[دليل] ما كنت من ان لآب اولي . سم لآب يقع علي لحد

مسئلة ٤٣ ام لآب ولي من لولد و لآب في قول لاحت لاحتها مثل
ما قلناه والثاني ان الخالة اولي .
[دليل] ما دفعه من ان لآب اولي و لآب

مسئلة ٤٤ لآب الام و ام لي لآب حصه و قال الشفعي لاحت لاحتها و لاحتها
بمنزلة الاجنبي .
[دليل] ان سم لآب يشاء لاحتها فتد دحلاني طهر لاحتها و لاحتها قوله تعالى
واولو لآب لاحتهم اولي بعض و لآب عام في كل شئ الا حصه الدليل

مسئلة ٤٥ د لم يكن ام و لآب ام او حده ام ام و لآب اب و لآب اولي
وقال الشفعي ام لآب واحد في اولي من لآب و ان علون
[دليل] قوله تعالى واولو لآب لاحتهم اولي بعض و لآب قرب بالاشت
لانه يدلي بنفسه

مسئلة ٤٦ اذا كان مع لآب لاحت من ام او حده سقطهما و لآب في
في و لآب لآب علي لآب و لآب

کتاب العلای

وَجِئْتُ أَحَدَهُمَا مِثْلَ مَا قُلْتُ، وَاللَّيْلِي أَنْتَهُمَا تَسْتَعْتِدُّهُ

[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الأولى هو آء

مسئله ۴۷ العمة والحالة اذا اجمعا (اخصمتا) ناولتا و قرع بينهما
وقال الشافعي الحالة اولي قولاً واحداً .

[دليل] انهما نورا في الدرج ولا اعلا) نرحب لآحد بهما على الاخرى

مسئله ۴۸ ادا اجتماع حدود حلقه واحتمال اولی و ثانی فی حد و حتی ن
احدهما مثل مقلبه والثانی فقط الحد بهما

[دليلنا] ما قدمناه من الآية .

مثلاً ۴۹. ام ابی‌وحید متناوبین ویر الشافعی بی‌نقطه بعد

[دلتما] انهما متاويان في الدرج ولا رجب

مثله ۵۰ احت لآب وحد متا (ت) اوس و لئى فى وحد و حهاں احدث
الحد اولى والثانى، الاحت اولى

[دليلاً] ما قدمناه من تساويهما في الدرج

مسئله ٥٩ العلم و اس العلم و اس عم الآب و العصمة يقومون مقام الآب في
 باب العصمة و للشافعي فيه قولان احدهما مثل عاقبائه والتي لاحصاة لاحد من
 المذكور غير الآب والحمد.

«دليلاً» الآية وهي عامة في جميع الأحكام وروى عماره الحرمي قال حترني علي بن أبي طالب عليه الصلوة والسلام بن أبي وعمي وفر (أحر) (أج) هو أصغر مني وهذا لو يبلغ مبلغ هذا الأخير .

مسئله ٥٢ لأحصاءة لأحد من العصمة مع الأم ولكل في فيه وجهان أحدهما
مثل ما علمناه والثاني أنهم يقومون مقام الأب ويكون الولد مع أمه حتى يسلم ثم

يَحْيَى فَإِنْ كَانَ ذَكَرَ أَحْيَى بَاءَ يَسْمَى وَيَسِي الْعَمَ وَأَسِي الْعَمَ وَمَنْ كَانَ مِنَ الْعَصَةِ وَاسِي
كَانَ اسْمُهُ حَسْبِي وَبِسِي كُلِّ عَصَةٍ مَحْرُومٌ لَهَا كَالْحَرَامِ الْأَحْمَرِ وَالْعَمَ فَمِنْ أَسِي الْعَمَ وَلَا

[دليل] قوله تعالى «واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض» والام اقرب من العصبة .

فی ساری
العبد والحاله
او احتمال

في اوله
الحمد على
الاختار
الخبير

في اسارىهم
الآب و محمد

في تادي
اخت الاب
والحد

فيمن يقوم
مقام الأب
في الحفاة

فسياته لا
حسابه لأحد
مع الأم

مسئله ٥٣ اذا اجتمع مع العصة ذكر من دوى الارحام كالأخ للام والحال
والجد ابى الام كان الاقرب اولى وفل الشافعى لاحصائه لهم بوجه لانه لاحصائه
فيه ولا قرابة يرث بها
[دليلنا] قوله تعالى «واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض» والمراد به الاقرب
والاقرب وذلك عام .

مسئله ٥٤ اذا لم يكن معه وهماك حال واح لام وابو (ام) لام كان لهم
الحصانة وللشافعى فيه وجهان احدهما لاحط لهم فيها ويعود لنظر فيه الى الحاكم
كالاخايب سواء لانه لاحصائه ولا يرث وفل ابو اسحق لهم حصانة لان الحصانة
تسقط بوجود العصة ورا لم يكن عصة ولهم (فلهم) لرحم فوجب ان يكون لهم
الحصانة .
[دليلنا الآية على ما رتبناه .

مسئله ٥٥ اذا موص المملوك مرساً برحى روى له فعلى ملكه نفقته بالاحلاف
وما اذا ار من او اعد او عني بعد اصحابه به يعسر حر ولا يلزم موليه نفقته لانه ليس
بعده وقال جميع الفقهاء ثلر مد نفقته ولا يرال (ولم ير) ملكه وهو كالمعسر سواء
[دليلنا] اجماع الفرقه على انه يستحق هذه الافاق ورا ثنت ذلك ثبت ما قلناه
لان احداً لم (لا) يفرق .

مسئله ٥٦ لا يجب بالعقد الا للمهر واما النفقة فبما (فانها) يجب يوماً بيوم
فى مقابلة التمكين من الاستمتاع وهو لتفاخر من قول ابى حنيفة وهو قول الشافعى
فى الحدييد وقول فى المدم يجب بالعقد النفقة مع المهر ويجب تسليمها يوم بيوم
فى مقابلة التمكين من الاستمتاع .

[دليلنا] انه اذا مكنت الروحة من نفسها لا يجب (عليه) الا تسليم نفقة ذلك
اليوم ولا يحس بالاحلاف فلو كان يجب اكثر من نفقة يوم لوجب عليه تسليمها لانه
مع التمكين اجتماع على انه لا يجب وايضاً الاصل برائة الدمة وقد اجمعا (اجتمعا)
على وجوب نفقة يوم بيوم ولا دليل على وجوبها بالعقد

في استقرار
النقطة على
الدمع لم
تستوف

مسئلة ٥٧ : اذا ثبت ما قلناه من انها تجب نفقة يوم يوم فان استوفت نفقة هذا اليوم فلا كلام وان لم تستوف استقرت في ذمته وعلى هذا انه آهـ وا كانت ممكنة من الاستمتاع وبه قال الشافعي وقا ابو حنيفة كلما مضى يوم قبل ان تستوفي نفقتها سقطت بمضى الزمان كنفقة الاقارب الا ان يقرس (يقرس) لعاصي عليه فرضا (فرضا) فتستقر عليه بمضى الزمان نفقة مامضى .

[دليل] ان اقداحمدا (احمدا) على وجوب النفقة في ذلك اليوم ومن ادعى استقلالها فعليه الدليل (الدلالة)

فيما لو نروح
امه وحده
ثم ملكها

مسئلة ٥٨ : اذا تزوج رجل امه فاحلها ثم ملكها كان الولد خرا على كل حال وكانت هي ام ولده وفان الشافعي اد ملكها فان كانت حاملا ملكه وعق حنيفة بالملك ولم تصر ام ولد وان ملكها بعد الوضع لم تصر ام ولد سواء ملكه وحده او مع ولدها وقال ابو حنيفة اذا عنفت منه نسلها حرمة الحر به بذلك العدوي فعلى ملكها صارت ام ولده تعتق لموته سواء ملكه قبل الوضع او بعده وقال ان حملا يعتق وهو كعصم منه وان ملكها بعد الوضع مثل قوا الشافعي

[دليل] اجماع المرفقة على ان الولد لاحق بالحر به في اي لعرفين كان (لا بهم) لا يجتمعون فيه واما كونها ام ولده فلا شقاق يقتضي ذلك

فيما لو اسلم
روحته نفقة
شهر فمات

مسئلة ٥٩ : اذا اسلم روحته نفقة شهر ثم مات او سقطت بآس فلها نفقة يومه وعليها رد ما اراد على اليوم وبه قال الشافعي وفر ابو حنيفة ان مات بعد لا قدس لم يكن عليها رد شيئي وان كان بعد ان حكم بالحيكم وقبل لا قدس سقطت بوفاته ويتصور الخلاف معه اذا بأت بالموت في الطلاق فلا لان المستوفد (المستوفد) لها النفقة عده .

[دليل] ان قديما انه لان نفقة للباين بالطلاق واما بالموت فلا خلاف انه تسقط نفقتها ودا كان كذلك وكان ما اعده لم يستقر لها لم يثبت فيها بعد فوجب عليها ردّه .

كتاب الجنایات و مآثره

مثله ١ يصل الحر بالحره اذا ارد اولياها فاصل الدية وهو حمة الالف درهم وبه قال عبد الله قل ستة آلاف درهم وروى ذلك عن الحسن البصري ورواه عن علي بن عبيد لسوءه والسلام وقل جمع الفقهاء انه يقتلها ولا يرذ اولياها شيئاً وروى ذلك عن علي بن عليه الصلوة والسلام وابن مسعود

دليلاً | اجماع العرفه واحبارهم واصفاً قوله تعالى والاني دلاشي فدل على ان الذكر لا يقتل بالاني .

مسئله ۴ لا يقتل مسلم بكافر سواء كان معاهداً أو مستأجراً أو حربياً وانه
 قول في الصحاح عني عليه الصلوة والسلام وعمر وعثمان وروى عن ثابت وفي التابعين
 الحسن البصري وعطاء وعكرمة وفي الفقهاء مالك والأوزاعي والثوري والشافعي
 وأحمد بن حنبل وإسحاق وليه ذهب أبو عبيد وأبو ثور وذهب طائفة إلى انه يقتل
 بالدمي ولا يقتل بالمستأمن ولا بالحربي ذهب إليه الشعبي والسحبي وأبو حنيفة و
 أصحابه والمستأمن عند أبي حنيفة كالحربي .

رديساح احمد ع القرقة واحمارهم واسماً قوله تعالى "ولن يجعل الله للكافرين
 على المؤمنين سبيلاً" و لم يفصل و المراد بالآلة النهي لا الحر لانه لو كان المراد
 الحر لكان كذا و روى ابو هريرة وعمران بن حصين وعمر (عمر) بن شعيب عن ابيه
 عن حمزة ان النبي ﷺ قال لا يقتل مؤمن بكافر ولا دونه في عهده و روى ابو داود
 عن احمد بن محمد بن حسن و مسدد عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن ابي عروة عن
 قتادة عن الحسن بن لصرى عن قيس بن عماد قال انطقت احوالا شرا الى علي عليه
 الصلوة والسلام فعماله على عهد النبي ﷺ لم يعهده الى الناس عامة فقال

لا إلا ما في كتابي هذا فاحرج كتاباً من قرأت سبعة فدا منه مكتوب المؤمنون
تتكافأهم وهم يدعى من سواهم و يسمى بدعتهم ادبهم الا لا يقتل مؤمن بكافر
ولا ذو عهد في عهده .

مسئلة ٣ دافقت كافر كافر أتم اسلم القتال لم يقتل بالكافر وبه قر الأوراعى
و قال جميع لعقهاء انه يقتل به
[دليل] عموم قوله لا يقتل مسلم بكافر فمن حصد فعليه الدلالة

فيما يوقن
كافر كافر أ
ثم يسم

مسئلة ٤ اد قتل الحر عدواً لم يقتل به سواء كان عند نفسه او عند غيره
فان كان عند نفسه عزر وعليه الكفارة وان كان عند غيره عزر وعليه قيمته و هو
احصاء الصحابة وبه قال الشافعى و قال الحممى اقتله به سواء كان عنده او عند غيره
و قال ابو حنيفة يقتل بعد غيره ولا يقتل بعد نفسه

فما يوقن
الحر عدو

دليل | حاص لفرقه و حصارهم و نصاً قوله تعالى " لحر بالحر والعبد
بالعبد " فلم قال الحر بالحر لان على انه لا يقتل بالعبد و لم قال العبد بالعبد دل
على انه لا يقتل عند بحر و لا كان تكرراً و روى عمرو بن دينار عن ابن عباس ان
النبي ﷺ قال لا يقتل حر بعد و هذا نص و روى عن عبيد الصلو و السلام
به قال من السنة ان لا يقتل حر بعد و قوله من السنة يعنى به سنة رسول الله ﷺ
و هذا حديث مشهور و قد حاص روى حديث عن علي عليه الصلو و السلام و ابى
بكر و عمر و عبدالله بن الزبير و زيد بن ثابت و لا مخالف لهم .

مسئلة ٥ اذا حصى العبد تعوارش الحنانه برقته فان اراد السيدان بعدنه
كان بالحيار بين ان يسلمه برقته او يعديه بمقدار ارض حايته و ليشفعى فيه قولان
حدهم بعدنه باقل الامر بين من قيمته او ريش حايته و الذى بالحيار بين ان يعديه
بارض الحنانه بالعمان مانع او يسلمه للبيع و هذا مثل ما قبله

في حبه
العبد و يبيع
الابن

[دليل] | اصح الفرقه و احصاءهم

مسئلة ٦ دافقت عدداً عشرة اعد فارد سده ان يقتلهم كان له ان رد على
موالهم من بعد عن قيمه عنده و قال الشافعى له ان يقتلهم و لا يجب عليه رد شئنى

فما لو قتلت
عشرة بعد
عدداً و حداً

[دليلاً] اجماع الفرقة و اخبارهم

مسئلة ٧ اذا احتار قتل حمزة و عفا عن الحمزة كان عليه ان يرد على هو لى الحمزة الدين يقتلهم ما انفصل عن صف قيمة عنده وليس له على الذين عفى عنهم شئ ، قال الشافعى له ان يقتل لحمزة وليس عليه لمواليهم شئ و له على موالى الذين عفى عنهم نصف الدية بمرم كل واحد منهم عشر الفبة
[دليلاً] اجماع الفرقة و اخبارهم .

فما لو احتار
قتل حمزة
وعفا عن
الشقة

مسئلة ٨ دية لعمد قيمته مالم يتجاوز دية الحر فان تجاوزت لم يلزم أكثر من دية الحر و كذلك لقول فى دية لامة قيمته مالم يتجاوز دية الحر فان تجاوزت لم يلزمه أكثر من دية الحرّة و قد قال ابو حنيفة و محمد الا انه قال الا عشرة دراهم من دية الحر فى الموصى و قال الشافعى دية قيمته مالم يمنع و كذلك القول فى الامة ديتها قيمتها لعمد منع و قد قال مالك و الثورى و ابو يوسف و احمد و اسحق
[دليلاً] اجماع الفرقة و ائمة الاصل برائته الدمة و ما ذكرناه مجمع عليه و ما راد عليه ليس عليه دليل .

فى ان دية
له دية قيمته
مالم يتجاوز
دية الحر

مسئلة ٩ لا يقتل لولد بولده سواء قتلته بالسيف (خدي بالسيف) خدي او دبحا و عفى ان وجد كان به قال فى لعمد به عمر بن الخطاب و فى الفقه ربيعة و الا و رعى و الثورى و ابو حنيفة و اصحابه و الشافعى و احمد و اسحق و قال مالك ان قتلته خدي بالسيف فلا قود و ان قتلته دبحا او شق بطنه فعليه القود و قد قال عثمان بن التثى
دليلاً [اجماع الفرقة و اخبارهم و روى عمرو بن شعيب عن امه عن خذ عن عمر بن الخطاب بن السى ^{عليه السلام} قال لا يقتل والد بولده و روى عمرو بن دينار عن طائوس عن ابن عباس بن لسى ^{عليه السلام} قال لا نقيم لحدود فى المباح و لا يقتل والد بولده

فى انه لا
يقتل الوالد
بولده

مسئلة ١٠ لام اذا قتلت ولدها قتلت به و كذلك مها (امهاتها) و كذلك امهات الاب و ان عصى فاما الاحد و فيحرقون محرقى الاب لا يقادون به لتناول اسم الاب لهم و قال الشافعى لا يقاد واحد من الاحد و الحد و الام و امهاتها فى الطرفين بائول و هو قود و فى الفقهاء لانه لم يذكر فيه خلاف

فى قتل الام
ولدها

[دليل] اجماع لعرقه احبارهم و تصا قوله تعالى «كسر عليهم نضاض» الآية و كذلك قوله سفس بالمتن الآية ولم يفسر فوجب ختمها على العموم لا ما حرجه الدليل

مسئله ١١ لا تراث الروح من القصاص شيئا و اما القصاص برئت الاولاد من قتلوا الذمة كان لها نصيب منها في الشافعي له نصيب من القصاص
[دليل] اجماع لعرقه و احبارهم

مسئله ١٢ ان كان اولاد المقتول جماعة فعلى اجدهم لم سقط حق لاقين من القصاص و قال لهم ولدت له ابي له المدة عند مقت و بعض عمه و الشافعي ارا على بعض الاولاد عن نفوذ سقط القصاص و وجب لاقين الذمة على قتل حقهم و قال باقي الفقهاء .

[دليل] اجماع لعرقه و احبارهم و تصا قوله تعالى «ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لولده سلطانا» وهذا ولي . اما فقدت لجمعهم حق القصاص قبل ان يعفوا عنهم فمن ادعى سقوط هذا الحق عند عفوا عنهم فعليه لدلاله

مسئله ١٣ لا طرف في الاصل و قد نص في القصاص بينهما في الاصل حري بينهما في الاطراف سواء اتفقا في الذمة او خالف فيها كالحرين و لحرين و الحر و الحره و عديين . لامتني و العبد و لامة و الكافر من الكافرين و لكافر و لكافرة و تقصع ايضا ساقص . لكافر دون لاقين . ان شخص لا يحري لقصاص بينهما في الاصل كذلك في الاطراف كالحر و لعبد . لكافر و المسلم مردا و عكس و به قال لشافعي الا ان عبدا را اقتض للحرية من ارحم لحر في الاطراف ردت و اصل الذمة و قال بوجوبه الاعتدال في الاصل و بالثبوت في الذمة و اتفقا في الذمة حري لقصاص بينهما في الاطراف كالحرين المسلمين و الكافرين . الكافر و المسلم فان لديه عبده . واحدة و الحرين لامتني . لكافرين و الكافرة و المسلمه يني . احتل في الذمة سقط لقصاص بينهما في الاصل كالرحل . لمره و المرأة بالرحل و كذلك لا تقصع الحر لعبد العبد بالحر عنه لان قيمه بعد لا يدرى كم

هي ولا يصدق بدأ في لذة و لعمدة عده . لا يتطاع عند بعد لأن الفيهه (القمتين)
لا تتفقان فيهما تحقيقه وانما هو يفرق فعدده ان طراف العبد لا تؤخذ فورا حال فقد
من بعد ان يؤخذ اطرافه فورا . لئلا يبعد في فنيته هدي يجرى القصاص بين الرجل
والمرء في ذنوب نفس وهي محد القصاص على العبد كما دون النفس ام لا
| دللت | جماع بفرقة و حارهم به بقا قوله تعالى ذو لعن سامعين والاف
الاف والاذن و بالذن والن بالن والجروح قصاص ولم يفعل .

فيمالو
فيسجماعه
واحداً

مسئلة ١٤ قتل جماعة و احدا قتلوا به اجمعين شرعيا هل يكون
 لكل واحد منهم مائة لدية عني او يفر ذلك . هل من قتلته قتل وهو ان لا يكون
 فيهم مسلم مثلاً لدية في قتل كافرو لدية الشرع عسره في قتل لدية والى ان يكون
 حادثة كل واحد منهم او يفر دية فان منها لدية ودا حصل هذا في الحياة والحياة
 قتلوا كلهم بدينه قال في الصحاح عني عليه لدية و السلام وعمر بن الخطاب والبيعة
 بن شعيب وابن عباس . في الدية سعيد بن المسيب والحسن بن علي وعطية بن القيس
 مائة و لدية عني و ثوبان و ابن حبيب . صحاحه و لدية عني و حماد و سفيان بن عيينه
 بهم لا يقتلوا به احد الا لدية و لدية مائة لدية و لدية صاحبهم و متى اريد اولياء
 المقتول قتلوا . واحد منهم فان لهم لدية القتل عني اولياء هذا المتقدم
 مائة لدية عني حصص صاحبهم . ثم يعسر ان احد من اهل البيت و قال محمد بن الحسن
 بن قيس ان لا يقتل جماعة به احد و ان يعسر ان احد من اهل البيت قتل في القتل
 للارث و ترك لدية الاثر في عني عني قتل و ذهبت صائفة الى ان الجماعة لا يقتل بالواحد
 لكن في المتن يقتل منهم . احد او سقط من لدية حصصه . ياخذ من الباقي الباقي
 من لدية عني عدد لدية . عني الله في الصحاح عني لدية من لدية و عني و في لدية
 بن سيرين و الزهري و ذهبت صائفة الى ان الجماعة لا يقتل بالواحد و لا واحد منهم
 و ذهب اليه بدينه عني بن عبد الرحمن و اهل لدية و اهل لدية و اهل لدية

[دليل] جماع المعرفة ، حذرهم و نصاً قوله تعالى قولنا في قصص حوة
 و ولي اللباب و معناه به ، نعم انذار فتا قتل البقل فيبقى لحيوه فلو كانت

نشر كذا سقط القصاص لفضل حفظ الدم بالقصاص لأن كل من أراد قتل غيره شر كره
 حرقه قتلته ففعل القصاص وقال الله تعالى «ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً»
 فلا يدرى في القتل «ومن قتل ألف أو واحد فقتل مظلوماً فوجب أن يكون لوليه
 سلطان في لقود به و روى أبو شريح النخعي أن النبي ﷺ قال ثم انتم يا
 حراعة قد قتلتم هذا القتيل من هديل و يا و الله عاقلته فمن قتل بعدة قتيلاً فله
 من خير من واحد قتلوا وإن أحوا أحداً الدية ولم يقص بين الواحد والجماعة
 وهو جماعة المجدنة روى عن علي عليه الصلوة والسلام وعمرو بن عباس ولعميره
 و روى سعيد بن المسيب أن عمرو بن لخطب قتل نمرأ حمصاً وسعياً برحن قتلوه
 قتل عبده وقال عمر لو لم يأت عليه أهل صعدة لنفسهم جميعاً و روى عن عيسى عليه
 الصلوة والسلام أنه قتل قتلوا أحداً وعن المعصرة بن شعبة أنه قتل سبعة بواحد
 وعن بن عباس أنه قتل جماعة أحداً قتلوا به ولو كانوا مائة

مسئله ١٥ أو أئنت به بقتل الجماعة بواحد وولياء مقتول محيرون
 من العموم عنهم وبين أن يقتلوا الجميع ويردوا قص الدية وبين أن يقتلوا واحداً و
 يرده الدفون بعضهم من الدية على الولياء لمعادنهم وقال الشافعي ولياء محيرون
 بين لموعتهم وواحدون من كل واحد منهم بمقدار ما نصيبه من الدية وبين أن يقتلوا
 واحداً منهم ويعتدوا عن الباقيين وواحد وامتهم بمقدار ما نصيبهم من الدية
[دليلاً] إجماع الفرقة واختبارهم.

في تخير
 الأولياء
 بين القتل
 و لقتل

مسئله ١٦ وأقطع رحن (واحد) نه أسان و آخر رحنه ثلاث مائة
 إلى نفسه فهم قتله وب أراد ولي لدم فدلهم قتلهم وليس له أن يقتل منهم ثم يقتلهم
 وقال الشافعي له أن يقطع قاصع الدية ويقتله وكذلك يقطع رحن قاصع الرحن و(ثم)
 يقتله وكذلك يوصح الذي أوصحه و(ثم) يقتله
و دليلاً] إجماع الفرقة واختبارهم

فصل لو
 اشتراك ثلاثة
 في قتل واحد

مسئله ١٧ واشترك جماعة في حرق يوحى القود على الواحد كقتل العيين
 وقطع اليد ونحو ذلك فقتلهم لقود به قال الشافعي ورأسه ومالك وأحمد وسحق

في اشتراك
 جماعة في حرق
 يوحى بقود

وقال الثوري و يوحسنة لا يقطع الجماعة بالواحد

[دليل] جماعة العرفه واحبارهم وايضا قوله تعالى ذوالعين بالعين الى قوله والحرور ففصل ولم يقصد به وى ان رحبين شهد عند عبيد لصواء والسلام على رحب بالسرقة ففصله ثم اساء باحر وقلا هذا الذي سرق و اخطاه على الاول فرد شهادتهما على الثاني و وجب عليهما دمه بد و قد لو علمت اسما بعدتها لقطعتكما وموسع الدلالة به وحب لعصا بالحبس بالحكمة فمن يوحده بالحماية المشره اولى

ومما لا يروى
عن الثوري
فصل من
القتل

مسئلة ١٨ د امر به بمشع يقصد منه القتل علما كالت والذووس والحشة الثقيلة والحر لثقل فعله القود وكذلك اذا قتله بغيره بقصد به القتل علما مش ان حرقه او حرقه او عذبه حتى تالف وهدم عذبه بيتا و طينة عذبه بغير مصام حتى مات او ابنى عذبه بالحرق فقتله ففي كس هذا القود من سرقة امر به او عذبه حقيقه فقتله بغيره فان كان عذبه بالحرق فقتله بقوة و العيش بموت مثله معب فهو عذبه محص وان كان قوى الحشوة والعيش لم يحس عذبه محصا به قال مالك وابن ابي ليلى وابو يوسف ومحمد و لشعبي وذهبت مائة الى بدعتي قتله بالمشعل اى مشعل كان ولاقود وكذلك جميع عدد كرهه ذهب به الشعبي والحسن الثوري وابو حنيفة وفصل ابو حنيفة فصل لا قود الا دقله بمحدد او بالمارا و بمشعل حدوت كالعمود ونحوه ففيه القود .

[دليل] جماعة العرفه واحبارهم وايضا قوله تعالى ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سفهنا وهذا قتل مظلوما وايضا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث ابي سريح الكعبي وقد قدمه فمن قتل بعدة قتيلا فدهنه بين حيرتين ان احبوا احدو لدية وان احبوا قتلوا ولم يقصد به وى سعد (شعبي) عن هشام عن (س) ربه عن حده اس ان حارية كان لها (عبيها) وصاح فوصح راسه يهودى بحجر فذبح عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم و بهار مق فعال لها من قتلها فلان قتلها لى ان قالت نعم برأسها و مر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتل بين حيرتين قتل على وجوب القود بالمشعل .

كتاب الخلاف

مسئله ١٩ . اذا احدث صغير احبسه ظمأ فوقع عليه خائط او قتله سبع واسعته حية او عقرب فمات كان عليه ضمانه وبه في ابو حنيفة وقال الشافعي لأصمان عليه [دليل] اجماع الفرقه واحصارهم وايضاً صريفة الاحتجاج تفصيده واما اذا مات خشف انفه فلا ضمان عليه بالاحلاف .

فيمن حسي
صغيره
ظمأ ومات
لعه

مسئله ٢٠ . ان طرحه في النار عني وحده لا يمكنه الخروج منها فمات كان عليه لقود بالاحلاف وان طرحه بحيث يمكنه الخروج فلم يخرج حتى مات ام ان يكون بالقرب من موضع ليس فيه نار وان يكون على صرifo لم يخرج منها او يقول ان قدر على الخروج لشي لا يخرج وقام حتى مات لم يكن عليه قود بالاحلاف وهل فيه الدية لشافعي فيه قولان احدهما فيه الدية لانه الحائي دلقائه والثاني لانه لا داعي عني نفسه واسماعيل ضمان ما حشته اسد دلقائه فيه وهذا هو الصحيح فذهب اليه والدليل على ذلك ان الاصل برائه الدمه فلا يعلق عسبه لا ما يقوم عليه دليل ولا دليل على وجوب الدية في ذلك .

فمن
صرخ
في الب
فمات

مسئله ٢١ . اذا القاء في لجة البحر فمات كان (وحي) عليه القود سواء كان يحسن الساحة ولم يكن يحسنها بالاحلاف سب وبين الشافعي وان لقاء بقرب الساحل و كان مكتوفاً سواء كان يحسن الساحة او لم يحسنها مثل (فمثل) ذلك وان كان يحسن الساحة وكان محلي وعلم من حادثة انه امكه (يمكنه) الخروج فلم يعد ذلك حتى هلك فاقود عليه وفي الدية من بدل وفي امجده من قتل عني قولين مثل مسئله البر ومنهم من قرأ لأصمان ههه قولاً واحداً وهو الصحيح [دليل] ما قلناه في المسئلة الأولى سواء .

فيما لو القا
بحال في
المعرفه لك

مسئله ٢٢ . اذا القاء في لجة البحر فمات وصوله الي الماء استعنته سمكه لشافعي في وجوب القود عليه قولان احدهما عنه لقود لانه هلكه سبب الانقاء وهو الصحيح الذي نذهب اليه والذي انه لا قود عليه لان للهلالة حصص بعزم كما لو رماه من شاطئ فاستقبله اخر سبب فعنه يصعب ان القود عني القتل بالسيف دون الرامي .

وما لو له
في البحر
وسلخته
سمكه

[دليلاً] ن نفس الالتقاء قد حصل به الهلاك الا ترى انه لو لم تلمعه (تلقه) الحوت كان هلكا فكان الحوت اتبعه بعد ان حصل فيه مديه هلاكه كما لو قتله ثم القه

مسئله ٣٣ بدخل قصاص الطرف في قصاص النفس وذهبه الطرف تدخل في دية النفس مثلاً ان يقطع يده ثم يقتله او يقطع عينه ثم يقتله نفس عليه الا قتله اودية نفس ولا يجمع بينهما وانه قال ابو حنيفة و قال للشافعي لا بدخل قصاص الطرف في قصاص النفس و تدخل دية الطرف في دية النفس و قال ابو سعيد الاصبهاني لا تدخل دية الطرف في دية النفس ايضاً عند القصاص و قال ابو حامد يدخل قصاص طرف في قصاص النفس و دية في دية الا ان له ان يقطع يده ثم يقتله لأعلى ووجه القصاص ليس ليقبله (القتله) على الوجه الذي قتله كما لو اوجده ثم قتله و ان له ذلك على احد لقولنا وان ثابت لجائعه لا قصاص فيها و لو كان على وجه القصاص لكان ان يقتل من الطرف ثم يعمو عن قود النفس على مال و احمو على ان ذلك ليس له فعلم انه لم يكن ذلك على وجه القصاص

[دليلاً] اجماع يفرقه و اخبارهم و ايضاً الاصل برأيه الدمة وما اوحسناه مجمع عليه و ما زاد عليه يحتاج الى دليل .

مسئله ٣٤ اذا قطع مسلم يد مسلم وريد لمقطوع ثم عاد الى الاسلام قبل ان يسرى اليه نفسه ثم مات كان عليه القود وللشافعي فيه قولان احدثهم من مذهبهم والثاني به لا قود عليه .

[دليلاً] قوله تعالى " لنفس بالنفس " وقوله تعالى " لبحر بالبحر " والاشي

مسئله ٣٥ اذا قطع مسلم يد مسلم فارتد لمقطوع و نبت على الردة هذه تكون فيها مراه فلا قود بالاحلاف ثم اسلم فهل يجب كمال الدية ام للشافعي فيه قولان احدثهم يجب كمال الدية وهو الصحيح والثاني يجب نصف الدية و قال يجب على الدفلة الدية كاملة ان لم يمكث وان مكث فعلى قولنا والذي يعوى عندي

ان يجب عليه القود وان قلب الدية كانت كامنه

[دليلاً ان الاسلام واحد في الطرفين جاء الاصابة وحال استقرار (الاستقرار فتحب) الدية فيجب ان تكون الدية كاملة .

مسئلة ٢٦ اذا قطع مسلم يد مسلم يريد ولحق بدار الحرب او قتل في حال الردء او مات فلا قصاص عليه في ليد ولشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه وهو اختيار ابي العباس و لثاني عبيد القصاص وهو لمذهب واحتراره ابو حامد دليلاً ان قديس ان قصاص لطرف واحد في قصاص النفس واداك ان لومات لم يجب عليه قصاص النفس فلدلك قصاص الطرف لانه داخل فيه

في قطع يد المسلم لو ارتد ولحق بداء الحرب يقتل

مسئلة ٢٧ اد حسي خان على يد عمه عمره في حال الرق فقصع يده ثم اعتق فحسب عليه اجران حر الحرية فقطع احدهما يده والآخر رجليه ثم مات فانه يجب على العاني في هذا الرق ثلث قيمة المد وقت حياته ما لم يتجاوز ثلث الدية فان تجاوز وجب عنه ثلث الدية ولشافعي فيه قولان احدهما ليسيد قل الامر من ارض الحامية او ثلث الدية والآخر ليسيد قل الامر من ثلث القيمة وثلث الدية مثل ما قلناه .

فيمن جنى على يد سيد غيره فقطعها

[دليلاً ان لما حسي عليه ثلث هو مثلث للسيد فلما اعتق حسي عنه اجران في غير ملكه وله حسي عنه حر في ملكه واجران في غير ملكه ثم مات عدداً مثل ان باعه السيد بعد حذمه الاور فحسب لاجران عليه في ملك المشتري ثم مات كان على العاني قبل الردء ثلث قيمته ثلث ان على العاني حال الرق ثلث قيمته او مات بعد القتل

مسئلة ٢٨ الامام عدياً لا يبر مقتل من لا يجب قتله لانه معصوم لكن يجوز ذلك في الامر فمضي امر عمره يقتل من لا يجب قتله وعلم المأمور ذلك فقتله وان القود على القاتل بلا خلاف و ان لم يعلم ان قتله وحب الاله اعتقد ان الامام (امر) لا يبر مقتل من لا يجب قتله فقتله قال الشافعي لا قود على القاتل والقود على الامام والذي يقتضيه مذهب ان هذا المأمور ان كان له طريق الى العلم (يعلم ان)

في ان القود على القاتل ولو كان مأموراً

من قتله محرم وقدم عليه من غير توصل اليه من عليه القود وان لم يكن من هن
ذلك فلا شئ عليه وعلى الأمر القود .

[دليل] به اذا كان متمكناً من العلم بدلت فلم يفعل فقد اتى من قبل نفسه
وبشر قتال لم يحمله فوجب عليه القود وادالم يكن متمكناً فلا قود عنه بالاحلاف
وان القود على الأمر .

مسئله ٢٩ . اذا كره الأمير غيره عني قتل من لا يجب قتله فقد ربه ان قتلته
والاقتلتك لم يحمله قتله بالاحلاف وان حلف وقتل فان القود عني بمسرح دون
الملحق وفرض الفقهاء ذلك في الأمام وامتعت من الحو رح وعمرهم والاحلاف
في الأمام والأمر واحد ولتفعي فيه قولان احدهما يجب عليهما القود ثانيهما
بشرافته معاً وقد في روي وان عني الأولاء فعلى كل واحد منهما نصف الدية
والكفارة والقود الثاني على الملحق وحده لقود عني للمكره نصف الدية من
عني عن الأمام فعليه نصف الدية وعلى كل واحد منهما الكفارة ولا يختلف مذهبه
ان الدية عليهما نصفان وعني كل واحد منهما الكفارة وان عني الأمام لقود وهن
على المكره . لقود عني فولي وقال ابو حنيفة ومحمد القود على لمكره وحده
ولا ضمان على المكره من قود ولأدنة ولا كفرة وقال ابو يوسف لا قود عني الأمام
ولا على المكره اما المكره فلا به ملحق واما الأمام فلا به مباشر القود

[دليل] قوله تعالى ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سفكاً وهذا مقتور
(قتل) مظلوماً (طلباً) وعليه اجماع الصحابة وروي ان رجلاً شهدا عند عني عنه
السلوة والسلام على رجل بالسرقة فقتله عني عليه الصبوة والسلام ثم اساء دحر
وقلا هذا الذي سرق فاحطانا علي الاول فرد شهدتهما عني الثاني فان لوعلمت
اسكما تعمدتما على الاول لقصصكما فموضع لدلالة انه (ان عني) عليه لسلام قصي
بالنقص على من الجاء اليكم لي القطع بالشهادة مع قدرة الجاكم على الامتناع
من قتله فان عدل (بحرل نفسه) عن النظر والمكره اعطى حلاً من الجاكم فانه
ملحق اليه عني وجه لا يمكنه الا قتله خوفاً على نفسه فدا كان عني الشاهد القود

فما واكره
عني قبل العن
وعني

فان يكون على المكره اولى واخرى وهذا دليل لشافعي وليس فيه دلاله لانه
قاس ونحن لا نقول به ومعولنا على لا يدقوله تعالى (الحرب باجر والاشي بالاشي) وعلى
اجماع الفرقه وايضا ما روي عثمان بن عفان ان النبي ﷺ قال لا يحل دم امرئ
مسلم الا باحدى ثلث كفر بعد يمين او ارتداد بعد اخذ يمين او قتل نفس بغير نفس وهذا
قتل نفسا بغير نفس (حق) فيجب ان يحل دمه .

مسئله ٤٠ احتلت ربه بنت اميرت في ان السيد اد امر علامه بقتل غيره
فقتله على من يجب نقود فرره وفي بعض النسخ السيد القوي وفي بعضها ان على
العد لنقود لم يعطوا الوحد في راء انه ان كان العدو مملوكا فلا يعلم من امره
به معصيه فان النقود على العدو . وكان صغيرا . كسر لا يضر به يقتل جميع
ما يضره سيده به واحب عليه فعمد ان لنقود على سيده لا قوى في نفس ان هو
ان كان العدو عالما به لا يستحق القتل . فتعد من العلم به فعمد النقود وان كان
صغيرا او محتويا فيه سقط النقود . يجب فيه له . قتل لشافعي . وكان العدو
صغيرا لا يعقل و تعتد ان كلما يضره به سيده فعليه فعمد او كان كسرا اعجميا
جاهلا يعتقد سعة مولاة واحنه وحنما في كل ما يضره ولا يعلم به لا طاعة في معصيه
لله تعالى فعلى السيد النقود لان العدو مضطرب عن راءه وكان كلاله يضر له السكن
والسبب فعلى السيد نقود وحده . وكان هذا عند يده ليعده مذبذبا لغيره و يعتقد
ان امر هذا الامر طاعة في كل ما يضره به والحكم فيه بالحكم في عند نفسه وان امره
بقتله فقال اقتلني فعنده هذا دمه لانه كلاله له في قتل نفسه وان قال له قتل نفسك
ايها العدو فقتل العدو نفسه . كان كبيرا لامعان على الامر وان كان صغيرا لا يعقل او كان
محتويا فعلى له اقتل نفسك فقتل كان على الامر العصب وان كان المأمور حرا
صغيرا لا يعقل او كسرا جاهلا و امره بقتله والنقود على الامر لانه كلاله وان كان
له اقتل نفسك وان كان كبيرا فلا شيء على الامر وان كان صغيرا لا يعقل فعلى الامر
النقود وان كان المأمور عاقلا ممرأا او ذكرا اوصي به هرقا و امره بقتل رجل فقتله
فالحكم متعلق بالمأمور و يسقط الامر وحكمه معا وقد ذكرت الخلاف في الجمع

فيما يوجب
العلام غيره
بامر سيده

بين الاخبار وسيس ما يتعلق بهذه المسئلة انشاء الله تعالى وحمله لقول في هذه المسائل ان المأمور اذا كان عاقلاً معزراً ولم يصب عليه وان لم يكن عاقلاً ولا معزراً اما بالصغرا وبالحمول والصلوات على الامر

مسئلة ٣٩ اذا جرح لسم في طعام معه وقرنه الى الغير و لم يعلم انه مسموم فاكله فعليه القود و لثامعي فيه قولان احدهما مثل ما قبله والذي لا قود عليه بل عليه الدية .

فيما لو قود
بمعامة المسموم
الى الغير
فاكله

[دليلنا] انه كافئ له لانه عزمه لا كسل الطعام و لعمد اليه بالامانة لا كله ولم يعلمه الا ترى ان لو علمه ان فيه لسم لم يحتتر شره ولا اكله

مسئلة ٣٢ اذا جرح السم في طعام عزمه و جعده في سب مالكة فدخل لمالك بيته فوجد طعامه واكله فعليه جعل القود و لثامعي فيه قولان احدهما لا ضمان عليه قولاً وحداً والذي ان لحكم فيها كما لو جعده في طعام معه وقدم اليه وهو على القولين على مامسى .

في جعل السم
في طعام لغيره
او كنه

[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سواً .

مسئلة ٣٣ د قس مرتد نصر بيا له دمه بدل حريه او عهد وان رجع الى الاسلام فانه لا يعاد به و لم يرجع فانه يعاد به و لثامعي فيه قولان احدهما عليه القود على كل حال وهو احتيار الشافعي و لعمري والثاني لا قود عليه وهو احتيار ابي حامد وسواً رجع الى الاسلام و قدم على الكفر

فيما لو قود
مرتد نصرانياً
له دمه

[دليلنا] على انه لا يقتل اذا رجع قوله تعالى لا يقتل مسلم بكافر ولم يفصل ودليلنا على انه يقتل اذا لم يرجع قوله تعالى «المنفس بالمنفس» وقوله البحر بالبحر» ولم يفصل وقوله تعالى «ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً» وهذا قتل مظلوماً

مسئلة ٣٤ : اذا قتل نصراني مرتد اوجب عليه القود وليس لثامعي فيه نص ولا صحبه فيه ثلثه و حقه قال ابو اسحق لا قود له ولادنه و منهم من قال عليه القود فان عمي فعليه لدية و قال ابو الحبيب من سلمه عليه القود و عمي فلا دنه له

فيما لو قود
قتل نصراني
مرتد

[دليلنا] قوله تعالى «المنفس بالمنفس والبحر بالبحر» ولم يفصل

مسئله ٣٥ اذا ربا وهو محصن فقد وجب قتله وصار مباح الدم وعلى الأمام قتله وإن قتله رجل من المسلمين فلا قود عليه وللشافعي فيه قولان أحدهما وهو المذهب مثل ما قلناه وفي أصحابه من قتل عليه القود وليس بمذهب .

في وجوب
قتل من ربا
وهو محصن

[دليلاً] إجماع الصحابة روى ذلك عن علي عليه الصلوة والسلام وعمر ولم يحالفهما أحد روى سعيد المسيب أن رجلاً من أهل الشام يقر له (ابن حنبل) ربي حنبل (حنبل) وحدث مع امرأته رجلاً فقتله أو قتلها وشكك علي معاوية بن أبي سفيان القصة فيه فكتب معاوية إلى أبي موسى الأشعري يسأل له عن ذلك علي بن أبي طالب عليه الصلوة والسلام فقال له علي عليه السلام إن هذا الشيء ما هو بارضنا عن مت علي بن حنبل فقال أبو موسى الأشعري كتب إلى في ذلك معاوية فقال علي بن أبي الحسن (حسن) وفي بعض النسخ (أبو القرم) أن لم يت أربعة شهداء فليعد برئته وروى عن عمر بن رجلاً قتل أسيراً وحدث مع امرأة أحد وهدر عمر دمه

مسئله ٣٦ روى أصحابنا أن من أمك أساء حتى جاء آخر فقتله إن علي القاتل القود وعلى الممك أن يحبس ابتداء حتى يموت وبه قال ربيعة وقال الشافعي إن كان أمك مثلاً ما رجا فلا شيء عليه وإن كان أمك عليه للقتل أو ليصر به ولم يعلم أنه يقتله فقد عصى وإنه وعليه التعزير وروى ذلك عن علي عليه الصلوة والسلام وأنه ذهب أهل العراق أبو حنيفة وأصحابه وقال مالك إن كان مثلاً لا شيء عليه وإن كان للقتل فعليهما القود معاً كما لو اشتركا في قتله

في من مكن
أساء فقتله
آخر

[دليل] إجماع الصحابة وأخبارهم لا يهم مدروء وأخلاقاً لما بيناه وروى عن النبي ﷺ أنه قال يقتل القاتل ويصر الصائر وقال أبو عبد (عبيد) معناه يحبس المحابس فإن المصبور المحبوس .

مسئله ٣٧ إذا كان معهم ردء نظر لهم فانه يسمل عينه ولا يجب عليه القتل وقال أبو حنيفة يجب على الردء القتل دون الممك وقال مالك يجب على الممك دون الردء على ما حكىناه وقال الشافعي لا يجب القود الأعلى الماشردون الممك والردء .

في عدم وجوب
القتل على الردء

[دليلاً] ما قدمناه في المسئلة الاولى سواء

مسئلة ٣٨ اذا حشي على عين غيره فحشها وقلع حدقته كان للمجسبي عليه ان يقتص منه لكه لا يتولى نفسه لانه لا يدري كيف يستوفي وربما فعل اكثر مما يحب بالاحلاف وله ان يوكل قاداً وكل كان للوكيل ان يقتص منه ما يشي يمكن ذلك سواء كان ذلك باصحه او حديده وان اذهب صوته ولم يحش على العين شيئاً فله ان يقطع ويترك على الاشهر ويقرّب مراة محمية للمار الى عيه من الباطر يدرّب وتبقى العين صحيحة و لك في في الوكيل قولان احدهما ان له ان يقتص باصحه والثاني ليس له ان يقتص الا بحديده واما اذا اذهب صوته فله ان يفعل به مثل ما فعل به فان ممكن اذهب الصوء بدواء استعمال فان لم يمكن قرب اليه حديده محمية حتى يذهب صوته (يذهب بصره) فان لم يذهب وخيف ان تذهب الحدقة تراء واحدت الدية ربه العين لثلاثاً واحداً اكثر من حقه

[ذلك] اجماع المرفق و حارهم

مسئلة ٣٩ روى اصحابنا ان عمداً الصبي والمجنون وخطأهما سواء فعلى هذا يسقط القود عنهما والدية على العاقبة محققة وللشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والاخر ان الدية في قتلهم دية العمد المحض معجلة حاله في مالهما وقال في المجنون اذا سرق شيئاً فهو كالسكران والسكران كالصحيح [دليلاً] اجماع المرفق و احارهم ولان الاصل براءة الدمه و ما ذكرناه مجمع على وجوبه وروى عن النبي ﷺ انه قال رفع العلم عن ثلثة احدهم الصبي حتى يبلغ .

مسئلة ٤٠ لقتل العمدى يوجب القود فقط فان احتار الولي القصاص فعل و ان احتار العمدى فعل وسقط حقه من القصاص ولا يشت له الدية على القاتل الا برصه واما شت المال على القاتل اذا اصطالحوا على مال قليلاً كان او كثيراً فاما ثبوت الدية عليه بغير رصه فلا وانه قال ابو حنيفة ومالك والشافعي فيه قولان احدهما ان موجب القتل اصلان القود والدية وهو اختيار ابي حامد والقول الثاني موجب

القيود فقط والولي بالخيار بين ان يقتله او يعفو عن قتل فلا كلام وان عفا على مال سقط القيود وبشت الدية بدلا عن القيود فتكون الدية على هذا بدلا عن بدل وعلى القولين معا بشت الدية دلمعوا سواء رضى العادي بدلت او سقط وبه قول في التابعين سعيد بن المسيب والحسن البصري وعطاء وفي الفقهاء احمد واسحق [دليلنا] اجماع الفرقه واحبارهم وانما قوله تعالى «المصر دلمع» وقال عرواح «كتب عليكم القصاص في القتلى الحر دلمع» فمن جعله اكثر من ذلك فقد ترك الآية .

مسئله ٤١ الدية يرثها الاولاد ذكورا كانوا او اناثا للذكور مثل حظ الانثيين وكذلك الوالدان ولا يرث الاخوة والاحوات من قبل الام منها شيئا ولا الاحوات من قبل الاب وانما يرثها بعد الوالدين والاولاد الاخوة من الاب والام والاب او العمومة فان لم يكن واحد منهم و كان هناك مولى كانت الدية له فان لم يكن هناك مولى كان ميراثه للامام والروح والروحة يرثان من الدية وكل من يرث الدية يرث القصاص الا الروح والروحة وبه ليس لهما من القصاص شئ على حال وقال الشافعي الدية يرثها جميع ورثته وكل من ورث تركته من المال يرث الدية المذكور والاثاث وسواء كان الميراث نسب او نسب هو الروحانية او ولاء والعقل موروث كالمال فكل من يرث الدية يرث القصاص وكل من يرث القصاص يرث الدية وبه قول ابو حنيفة واصحابه وقال مالك يرثه العصاة من الرجال دون النساء فان عفا على من كان المال لمن يرث الدية من الرجل وقال اس ابى ليلي يرثه دوا لاسباب من الرجل والنساء ولا يرثه دوسب وهو الروحانية قال لال الروحانية ترول بالوفوة وهذا يورث للتشعي ولاشعي بعد روال الروحانية .

[دليلنا] اجماع الفرقه .

مسئله ٤٢ اذا كان اولياء المقتول جماعة لا يولي على مثلهم حار لو احد منهم ان يتوفى القصاص وان لم يحضر شر كاؤه سواء كانوا في البلد و كانوا غائبين شرط ان يصمن لمن لم يحضر نصيبه من الدية وقال جميع الفقهاء ليس له ذلك

في ان الدية
تورث

فبأن كان
اولياء المقتول
جماعة

حتى يستدبره انكان حاصرا او يقدم انكان عائداً
[دليلاً] اجماع العرفه وايضاً قوله تعالى "ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه
سلطاناً" وهذا ولي فيجب ان يكون له السلطان

مسئله ٤٣ اذا كان بعض الاولياء رشيد الابولى عليه وبعضهم يولى (مولى) عليه لصعرا وحيون كان للكبير ان يستوفي القصاص في (من) حق نفسه دون حق المولى عليه شرط ان يصير له صبيبه من الدية و كان الولي واحداً مولى عليه لحيون وله اب او احد لم يكن لاحد ان يستوفي له حتى يبلغ سواء كان لقصاص في الطرف او في النفس او يموت فيقوم وارثه بمقامه وقار الشافعي اذا كانوا جماعة بعضهم مولى عليه لم يكن للكبير العقل ان يستوفي حقه ولا حق الصغير بل يصير حتى يبلغ لفضل و يفيق المحيون او يموت فيقوم و ا، ثم مقامه وبه قال ابو يوسف وعمر بن عبد العزيز و انكان الوارث واحداً مولى عليه لم يكن لابه ولا لجدّه ان يستوفي له بل يصير حتى يبلغ مثلاً ما قلناه وسواء كان القصاص في الطرف او في النفس وقار ابو حنيفة انكان بعضهم كدراً وبعضهم صغاراً فللكبير ان يستوفي القصاص في حصه وحق الصغير حتى فان ان قتل الروح وله اطفال كان للروح ان تستوفي حقها وحق الاطفال و ان قتلت ولها اطفال كان لروحها ان تستوفي حقه وحق الاطفال وقال ابو يوسف قلت لابي حنيفة كيف يستوفيه بعضهم وهو بينهم فقال لان الحسن بن علي عليهما الصلوة والسلام قتل عبدالرحمن بن ملجم وهو معهم والحق لجماعتهم فقلت له ذلك لان له الولاية بالامامة و انكان الوارث واحداً طفلاً كان لوالده ان يستوفيه له طرفي كان او نفسا وانكان الولي الوصي كان له ذلك في الطرف و لقياس ان له ذلك في النفس لكننا منعناه استحساناً

[دليلاً] اجماع العرفه واحبارهم وايضاً قوله تعالى "فقد جعلنا لوليه سلطاناً" والكبير ولي وحيات يكون له السلطان وايضاً قلنا انه يصمن لان العرفه يتعلق به فلا يجوز ان يبطل حق الغير .

مسئله ٤٤ اذا وجب القصاص لاثنتين اثنتين فعفى احدهما عن القصاص سقط القصاص لاثنتين

حقه ولم يسقط حق احدى را رد على اولياء المعصوم عنه نصف الدية وقال الشافعي يسقط حقهما لان القصاص لا تنقسم وكان لاحد نصف لدية
[دليل] اجماع الفرقه واحبارهم وايضاً قوله تعالى «فقد جعلنا لولي سُلطاناً»
ولم يفصل .

مسئله ٤٥ . يجوز التوكيل في استيفاء القصاص بالاخلاف و يجوز للتوكيل استيفاءه بمشهد منه بالاخلاف وفي حد عيسته فالذي يقنصه مذهبنا انه يجوز ايضاً ولاصحاب الشافعي فيه ثلث طرق احدهم يجوز قولاً واحداً مثل ماقلناه على ظاهر قوله في الحمايات ومنهم من قال لا يجوز قولاً واحداً على ما قال في الوكالة ومنهم من قر على قول احدهما يجوز مثل ماقلناه وهو الصحيح عندهم والاخر لا يجوز وبه قال ابوحنيفه .

في جواز التوكيل في استيفاء القصاص

[دليل] انه لا مانع من ذلك والمع يحتاج الى دليل

مسئله ٤٦ : يجوز التوكيل باستيفاء القصاص بغيره منه وللشافعي فيه قولان احدهما عقد الوكالة باطل او قال لا يستوفيه الا بمشهد منه والذي صحيح را قال يستوفيه منه بغيره منه .

في جواز توكيل الاستيفاء عنه منه

[دليل] ماقلناه في المسئله الاولى سواء

مسئله ٤٧ اذا قتل واحد مثلاً عشرة ائس نلت لكل واحد من اولياء المقتولين القود عليه لا تتعلق حقه بحق غيره فان قتل بالاول سقط حق الباقي وان بدر احدهم فقتله سقط حق كل واحد من الباقي وبه قول الشافعي الا انه قد يسقط حق الباقي الى بدل وهو كسبل الدية في ماله خاصة وقال ابوحنيفه يتداخل حقوقهم من القصاص وليس لواحد منهم ان يعزرد بقتله بل يقتل بجماعتهم فان قتلوه فقد استوفوا حقوقهم وان بدر واحد فقتله فقد استوفى حقه و سقط حق الباقي لا الى بدل وقال عثمان السبي يقتل بجماعتهم فاذا قتل سقط من الدية واحدة وكان ماقتى من الديات في تركته ياخذها اولياء القتلى بالحصص

فيما او قتل واحد مثلاً عشرة

[دليل] اجماع الفرقه واحبارهم وايضاً قوله تعالى «فقد جعلنا لولي سُلطاناً»

ومن قال يتداخل فعليه الدلالة وأما اثبات المدل فالأصل برائة الدعة واثبات الدية
يحتج الى دليل على ان قد يباين الدية لاثبت الا بالتراضي و دلث مفقود هيهما و
ايضاً قوله تعالى «المعسر بالنفس» ولم يقل نفس بنفس و قال الحر بالحر ولم يقل
بالاخر (بالحرار).

ممن هو
قطع يد
رجل وقتل
حر

مسئلة ٤٨ - اذا قطع يدرجل و قتل اخر قطعاه وليدو قتله بالآخر و به
قال الشافعي وقال مالك يقتل ولا يقطع لان القصد اتلاف بعد
[دليل قوله تعالى «ان النفس بالنفس والعين بالعين» الآية وعيد اجماع
الفرقة واخبارهم .

ممن هو
قطع الجوار
والرجل و
قطع الرجل
بده

مسئلة ٤٩ - اذا قطع رجل يدرجل فقطع المحسى عليه يد المحسى ثم اندم
المحسى عليه وسرى لقطع الى نفس العدى كان هدرا و به قال ابو يوسف ومحمد
والشافعي و قال ابو حنيفة على المحسى عليه الصمان فيكون عليه كمال دية
يد المحسى

[دليلنا] اجماع الفرقة واخبارهم وايضاً روى عن علي عليه الصلوة والسلام
و عمر ايها قالا من مات من حدا وقصاص فلا دية له الحق قتله ولا محالف لهم
في الصعاية .

ممن هو
حدك القاتل
من ان يقاتل
به

مسئلة ٥٠ - اذا قتل رجل رجلا و وجب القود عليه فهل يقتل قبل ان
يستقدر (يعاد) منه سقط القصص الى الدية و به قول الشافعي وقول ابو حنيفة يسقط
القصاص لا الى بدل .

[دليلنا] قوله عليه السلام لا يطل دم امرئ مسلم فلو اسقطناه لا الى بدل لا
طلداه و لو قلنا بقول ابي حنيفة لكان قويا لان الدية لاثبت عبدا الا بالتراضي
بينهما وقد فات ذلك .

ممن هو
قتلا انسان
رجلا

مسئلة ٥١ - اذا قتل انسان رجلا و كان احدهما لو (ادا) ابرد بقتله قتل به
دون الاخر لم يحل من احدا مريم اما ان يكون القود لم يجب على احدهما
لمعنى فيه اوفى فعله فان كان لمعنى فيه مثل ان شارك احبب في قتل ولده او نصر ايا في قتل

صرامي او عدا في قتل عمد فعلي شر يكف القود دونه وان كان القود لم يجب عليه
لمعنى في قصته مثل ان كان عمداً محضاً شاك من قتله خطأ وعمد الخطأ فلا قود
عنى واحد منهما وانه قال الشافعي وقال مالك عني لعن عود سواء سقط عن
شره بمعنى قد اوفى فعله وانه قال الحسن البصري وسخمي وقال ابو حنيفة
لا قود عليه سواء سقط القود عن شره بمعنى قد اوفى قصته

[دليل] على ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان في قتل اقل
عمداً خطأ قتل اقل السوط والعصاة من ليلتها رمون خلفه في بطنها او لادها
فوجب في عمد الخطأ لونه وهذا عمد لخطأ لونه وحرج عن عمد وحض وعمداً جمع
الفرقة اخبارهم دليلنا على استحسانه قوله تعالى من قتل مصوماً فقد جعلنا لولته سلعاً
فلا سرف في القتل وهذا قد قتل طلحاً فوجب ان يكون لولته سلعاً وايضاً قوله
عنه السلام ثم تم حراجه فقتلتم هذا القتل من هذين ابو لله عاقبته فمن قبل بعده
قتلاً فاهله بن خيرتين ان احبوا قتلوا وان احبوا اجدوا الدية لم يضر

مسئلة ٥٢ اذا قتل رجل عمد ووجب القصاص على قتله كان له اسأل او
اكثر من دية كان لهم قتله قوداً مجتمعين بلاحلافه عددان لسان واحد من
الاولياء قتله مفرداً ومجتمعاً ولا يجب ذلك عني اذن القتل فان دد احدهم
فقتله لا يخلو المافون من احداً مريين اما ان يكونوا عمو عن نصيبهم او لم يعفوا
فان لم يعفوا ضمن هذا القاتل نصيبهم من الدية وان كان قد عفا ضمن مقدار مدعى
الاولياء الاولياء المفرد منه من الدية ولا يجب عليه القود بحال سواء علم يعفوه او لم
يعلم حكم الحاكم سقوطه القود او لم يحكم لان حكم الحاكم سقوض القود اذا
عنى بمعهم باطن لا يجب المصير اليه وهو احدى الروايات عن مالك وقال الشافعي
وفي الفقه انه اذا عني بعضهم (احدهم) سقط القود وان دد احدهم فقتله وان
كان قبل عمو الدين فهل عليه القود ام لا على قولين وان قتله بعد عموه قبل حكم
الحاكم فان كان قد علمه لم يعفوا فهل عليه القود ام لا على قولين والصحيح ان عليه القود
والصحيح في التي قسمه انه لا قود عليه وان قتل بعد العفو بعد العلم فمستد على ما قلناه فان

فيما لو كان
المتشور
ابننا او
كثير

قلت عنه العود من العلم فجهلهم ولي ودا عبد لا فود فجهلها على قولن هذه ثلث مسائل على قولن وان قتله بعد حمله احدكم فليده لقود قولاً واحداً عن حكمه اولم يعلم وان عفو مدعيه م عدو وعددهم فقتله فعلى من قتله لقود فهدده وفاق ولا خلاف فيهما اي هذه ثلث مسائل على قول واحد

[دليل اجتماعهم في قتل واحد منهم بعد كبرها اي ايضاً قوله تعالى ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً ولم يعرّف بين الاجتماع والافتراق

في المرقع
من رجل
رحلات
من ابي
فعله

مسئلة ٥٣ اذا قطع يد رجل من اللوع ثم قطع اخر ثلث يده من المرقع قبل ان يهدى الاول ثم سري الى عصف فمات فمهما قاتلان عنهما لقود به قال الشافعي وقد ابا حنيفة لا يراد به والدي هو نفس يقطع الاول لا يقتل ويقتل الثاني لانه قطع سرانه لا ياله به لا يستحق فيه الا لم يعد لا بعد قطع الثاني ودليلنا ان ثلث حدث من عصفه اي الجهد في جسمه فليس بان يضاف الي الديني ومن يضاف اليه يضاف اليه حيا يضاف اليه ولا ترجيح

في فسان
المقطوع اليد
من شخصين

مسئلة ٥٤ اذا قطع يد رجل من اللوع وحده اخر فقطع ذراعه من المرقع ثم ردت فمات من فمات له اي عرفت في مكان له ذراع بلا كف فقطع به لا خلاف وان اراد دمه كان له نصف لانه الا في حياومة ذراع لا كفه وان كان له قطع ذراع كامله ليس له ذراع بلا كف عليها و اراد قطعه من المرقع كان له ذلك وعليه ان يرد عليه ذبه اليد من اللوع ولشافعي فيه قولان حدهما له قطع ذلك ولم يذكر رد شئ ولا اخر ليس له ان يقطع من المرقع بعد [دليل اجتماع لفرقة واحبارهم وايضاً قوله تعالى والعروق قصاص وذلك عام في كل شئ الا ما اخرجه الدليل

في ايدي
يستفاد من
القرار ان لا
بالحديث

مسئلة ٥٥ اذا قطع يد رجل من اللوع من اليد والحق والحق ومع عدم الشرط وغير ذلك مما ذكرناه في الاستعداد عند الا بالحدود ولا يقتل كما قتل وقد ابا حنيفة في جميع ذلك يقتل بمثل ما قتل وقد ابا حنيفة لا يستفاد منه الا فيمات قتل بمثاقا الحدود ام المار ومعاها لا يوجب لقود ولا يستفاد

منه إلا بالحديد مثل ما قلناه .

[دليلاً] إجماع العرقه واحسارهم وايضاً قوله عليه السلام لا قود الا بحديدة وهذا
 حرج معناه السبي واستدل الشافعي بقوله تعالى " فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه
 بمثل ما اعتدى عليكم " و بقوله عروحل كتب عليكم القصاص والقصاص ان يقتل
 بمثل ما قتل وروى الرءاء بن عارب عن النبي ﷺ انه قال من حرق عرقناه ومن
 عرق عرقناه وعن اس ان يهودياً رمى رأس نصرانية بين حجرين فادركت وبها
 رمق فقبل لها اقتلك فلا تذكر لها اليهودى فوامت براسها ان نعم فسئل اليهودى
 وعترف فمر رسول الله ﷺ ان يرمى راسه بين حجرين

في قصاص من
 حرجه فسمى
 الى نفسه فمات

مسئله ٥٦ اذا حرجه فسمى الى نفسه ومات وجب القصاص في النفس ولا
 قصاص في الحرج سواء كان مما لو امرد كان فيه القصاص اولم يكن فيه القصاص
 وبه قرأ ابو حنيفة وقال الشافعي اذا كان مما لو امرد كان فيه القصاص كان ولية
 بالخيار بين ان يقتل في الحرج ثم يقتل وبين ان يقتل وحسب وان كان مما لو امرد
 و يدمل لأقصاص فيه مثل الهاشمه والمقله والممومة والحائفة وقصع اليد من
 بعض الدراع والرجل من بعض الساق فدا صارت نفساً فهل لوليه ان يقتل منها
 ثم يقتل ام لا على قولين احدهما ليس له ذلك والثاني له ذلك

[دليلاً] إجماع العرقه واحسارهم وروى العباس بن عبد المطلب ان النبي ﷺ
 قال لا قصاص في المنقلة .

مسئله ٥٧ الجراح عشرة العارضة وهي الداعية فيها يعير وفي الباصرة يعير ان
 وفي المتلاحمة ثلثة ابرة وفي السمحاق اربعة ابرة وفي الموصحة خمسة ابرة وفي
 جميعها نشت القصاص وقال جميع الفقهاء ليس فيها شئ مقدر بل فيها الحكومة
 ولا قصاص في شئ منها إلا الموصحة وروى المرعي في الدامية القصاص وقال ابو حنيفة
 يمكن ان يكون في الثلثة قصاص .

في ان الجراح
 في جميعها
 القصاص

[دليلاً] إجماع العرقه واحسارهم وايضاً قوله تعالى والحرو ح قصاص وذلك عام
مسئله ٥٨ الموصحة فيها نصف العشر حصص من الا بل بلا خلاف وفيه

في ان الموصحة
 فيها الدية و
 القصاص

القصد من أيضاً بلا خلاف وما بعده من الي شمة فيها عشرة والمقلد فيها خمسة عشر معيراً والمأمومة فيها ثلث ديه العسر بلا خلاف أيضاً ولا قصد فيها ولا فيما فوق الموصحة بلا خلاف ولا وجود عند أن يوضح واحد فصل ما بينهما وقال لفظها له أن يوضح وياخذ فصل ما بين الجناتين فإن كانت ها شمة له أن يوضح وياخذ جمعاً وإن كانت مقلد له أن يوضح وياخذ عشر أو كدلت في المأمومة [دليلنا] أجماع الفرقه وأخبارهم .

مسئله ۵۹ ادا قطع یمیں غیرہ قطعت یمینہ بالا خلاف وان لم یکن له یمیں
 قطعت یمیرہ عندہ وان لم یکن له بار قطعت رحلہ الیمین وان لم تکن له
 قطعت رحلہ الیسری و قال جمع الفقہاء ان لم یکن یمیں یفط القصاص و قال
 شریک یقطع الیمین بالیمین وان لم یکن له یمین قطعت الیسری و كذلك تقطع
 الیسری بالیسری وان لم یکن له یمن قطعت الیمین
 [دلیل] اجماع الفقہاء و خبرہم

مسئلة ٦٠ - اذا قطع بدا كاملة الاصبع وبينه بقية الاصبع (اصبع) فالمحتوى عليه بالحيار بين المعو على ما له دية اليد خمسون من الامل وبين ان يقتص فيا حديدأ بقصة اصبعها قصاصا ويحدد دية الاصبع المفقودة وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة المحتى عليه بالحيار بين ان ياخذ دية بد كاملة ويعمو وبين ان يقتص فياخذ بدأ بقصة اصبعها ولا ياخذ دية الاصبع المفقودة

[دليلاً] اجماع، الفرقة، و أيضاً قوله تعالى « ومن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » و المثل ثلاث مثل من طريق الصورة و مثل من طريق القيمة لما لم يكن ههنا مثل من طريق الصورة و الحلقة و حبان يكون له مثل من حيث (طريق) القيمة مع حد قيمة الأصح المفقوده .

مسئله ۶۹ ادا قطع یداشلاء و یدہ صحیحہ لاشئ بہ لاہود علیہ وہ قن
 قس قس
 یداشلاء
 جمیع الفقہاء قن داود لہ اخذ الصحیحۃ دلاشاء
 [دلنا] احمد الفرقۃ واصل قولہ تعالیٰ «من اغدی علیکم فاعتدوا علیہ

بعتل ما اعتدى عليكم» وايضاً قوله تعالى «وان عاقبتم فما يقبوا بمثل ما عوقبتم به»

مسئله ٦٣ اذا ثبت انه لا قصاص فيها ففيها ثلث دية الصحيحة وقان جميع لغيره ففيها لحكومة

وما لو ثبت
عدم القصاص

ردليلنا [اجماع العرفه واختارهم وطريقه الاحتياط تقتضي ذلك لان ما اعتبر به اكثر من الحكومة فشرء لمدة يقين

مسئله ٦٣ د قطع اصبع رجل سرت الى كفه فذهب كفه ثم اندملت وعليه في الاصبع والكف القصاص و قال الشافعي عند القصاص في الاصبع دون الكف وقال ابو حنيفة واصحابه لا قصاص على اصلا

ومن قطع
اصبعاً فسرى
الى الكف

[دليلنا] قوله تعالى «من اعتدى عليكم فعندوه عليه بمثل ما اعتدى عليكم» وهذا قد اعتدى بالاصبع والكف فان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به وقال تعالى و لحروح قصاص

مسئله ٦٤ اذا وضع راسه فذهب مؤمنه كان عليه القصاص في الموصحة وموءء العين معذوبة قال الشافعي في احد قوله وفي العور الاخر لا قصاص (فود) في لصوء مثل لاص وفي صحابه من قل في لصوء لقصاص قولاً واحداً من مذهبهم وقال ابو حنيفة لا قصاص في الموصحة وانما يقصاص في اللصوء كقوله في الاصبع وقال ابو يوسف ومحمد لا يسقط القصاص في الموصحة بالرأية لى سوء لعين [دليلنا] مقدماء في المسئلة الاولى سواء

مما لو
وضع راسه
فذهب صوء
ايه

مسئله ٦٥ د قطع يد رجل كان للمعنى عليه ان يقتص من المعاني في الحار والدم حار و لكمه يستحب له ان يصر لصر ما يكون منها من اند مال اوسراية و به قال الشافعي وقال ابو حنيفة ومالك يجوز له ان يحد القصاص حتى يعلم ما يكون من يحد مال اوسراية الى النفس وان اندمل القطع و حد القصاص وان سرى الى النفس سقط القصاص منه واحد القصاص في النفس وان سرى الى لفرق واندمل سقط القصاص عنه (عنده) في العنائة والرأية معاً .

في ايه للمعنى
عليه القصاص
في الحال

[دليلنا] مقدماء (فتناه) في المسئلة الاولى سواء

مسئله ٦٦ اد قطع يدي عيره ورجليه وادمد لم يكن له ان ياحدد شئ كلها في الجرح بل ياحدد دية النفس في الجرح وسمطر حتى تسمى في ادمعت كان له دياتها كلها كامنه ورسرت الي النفس كان له دية واحدة وام القصاص فله ان يقتصر في الجرح على ما مضى ووافد اصحاب الشافعي في القصاص ان له القصاص واحتسبوا في الدية على قولين احدهما ان له ان يحدد دياتها كلها في الجرح وان بلغت ديات النفس وقال ابو اسحق ليس له ان يحدد اكثر من دية النفس في الجرح و لقول الثاني ليس له ان يحدد شيئاً من دياتها في الجرح بل الاسما لان الدية ما تستقر حال لا يمدد [دليلاً] ان ما قدما مجمع على استحقاقه لانه لا يحتمل ان يمدد او يسرى الى النفس فان ادمعت كان له ما احدث وادمد بطلبها ان سرت الي النفس فله دية النفس التي اخذها .

مسئله ٦٧ شعر الراس والذخية والجحش واهداب لعينين متى اعدم شئ منها ففيها الدية وفي شعر الراس والذخية دية كامنه وفي شعر الجحش خمس مائة وفي اهداب لعينين الدية وما عدا هذه لا يبعد فيها الحكومة في جميع الجرح وانه قال على عليه الصلوة والسلام وروى ان ادمع في شعر الراس وشعر من الابل وفي يده فيه شئ الدية وروى عن زيد في لعن القائمة ثلث لدية وقيل ابو حنيفة في الاربعه الدية ولم يفصل وفي لاقى حكومة وقيل الكوفي ليس في شئ من الشعر دية وفي جميعه حكومة .

[دليلاً] اجماع العرفه واحبارهم واصاً روى ان رجلاً اضر ع قدراً على راس رجل فتمعط شعره فأتى عليه الصلوة والسلام فقتل له امر سنة فصر سنة فلم يست قصص عليه بالدية ولا محالف له في الصحابة

مسئله ٦٨ اذا جرح عيره ثم ن المجرع قطع من موضع الجرح لهما ون كان ميت فلا ناس والقود على الجاني بلا خلاف و ن كان لهما حياً ثم سرى الي نفسه كان على الجاني القود وعلى اولياء المقتول ان يرد واصف الدية على اولياء الجاني وكذلك لو شرب السم في قتل غيره او جرحه عيره وجرح هو نفسه فمات واختلف

اصحاب الشافعي على طرفين فمن قطع لحم حب احدهم الفود و على شريك
السع والجارح نفسه بعد حراقة عره على قولين احدهما يجب عليه الفود والا
حر لا فود عليه و يلزمه نصف الذية و من اصحابه من قال لا فود على الجاني قولا
واحد او عليه نصف الدية ولم يختلفوا في شريك السع و لجارح بعد حراقة
غيره انها على قولين .

[دلتنا] عموم الاحبار التي وردت في ايد او الشريك جماعة في قتل واحد كان
على جميعهم الفود وعلى كذا واحدهم بالشرط الذي قدمته ولم يعصوا به ان
تكون الجماعة غير المحنن عليه او هو من حملتهم او يكون لسع من حملتهم فيجب
ان يكون على الجاني في هذه المسائل القود

مسئله ٦٩ . اذا قطع الامله العليا من اصبع رجل تم قطع المحنن عليه الا
عمله التي تحتها تم سري الى نفسه وان كان لحم ميتا فعلى القاطع الفداء .
والا خلاف وان كان القطع في لحم حي فعلى ما مضى من الخلاف و كذلك ان قطع اصبع
رجل فاصابه فيها الا كنه فقطع الكف كله حرق على الحمله وسري الى نفسه فمات فهذا
القطع حرق الا كنه لا يكون الا على لحم حي والخلاف فيه مثل لمسنتين الاوليين وعند
ابي حنيفة لقائل هو الثاني في المسائل الثلاث وقدم في اصل هذه المسئلة وهو اذا قطع
رجل يدعيه من الكوع واحد راعه من المرفق سري اليه بعد ما وعده الشافعي به
واحد وعده ابي حنيفة القاتل الثاني لانه اراد موضع الحماة من الاول و قطع سريته
وقدم في الكلام عليه

ومن سعى
الامله العليا

مسئله ٧٠ في الاصبع الرائدة اذا قطعت ثلث دية الاصبع الصحيحة الاصلية
سواء قطعت مع الاصبع لصحيحة الاصله او قطعت مفردة وقال الشافعي ليس فيها شيء
مقدر بل فيها حكمه وان احدثت شيئا عند الاندخال لزمه ما بين كونه عند الاشين
فيه وبين كونه عبداً به شيء فسطر كم ذلك من القيمة فيلزمه بمقدار ذلك من دية
الحر وان لم يحدث شيئا بل احدث حملا حال الحمل من فيها وحقق قول ابو العباس
لا شيء فيها و قال ابو اسحق فيها الحكمه و كلف يقوم على وجهي احدهما يقوم

في دية قطع
الاصبع الرائد

والدم حار والذي يقرم اذا قرب من الاند مال حكاك الساجي عنه

[دليلاً] اجماع الفرقة واحبارهم

مسئله ٧١ اليد الشلاء والاصبع الشلاء فيها ثلث دية اليد الصحيحة وثلث الاصبع الصحيحة وقال الشافعي فيها حكومة ولا تقدير فيها [دليلاً] اجماع الفرقة واحبارهم .

مسئله ٧٢ . اذا قطع اذن عرسه قطعت اذنه وفي احد الحديث اذنه والصهب ولتمتعت كان للمخني عليه ان يطالب بعظمها وقاتها و قال الشافعي ليس له ذلك ولكن واجب على الحاكم ان يحبره على قطعها لانه حامل بحسنه لانه بالنسوة صارت ميتة فلا تصح صلواته مادامت هي معه . [دليلاً] اجماع الفرقة واحبارهم .

مسئله ٧٣ . يقطع ذكر العجل بذكر العجل الذي سلت بيصاته ونقي ذكره وبه فر ابو حنيفة والشافعي وقال مالك لا قود عليه فيه لانه لا منفعة فيه [دليلاً] قوله تعالى «والجروح قصاص» وقوله «ومن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم» وقال «ان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به وعموم الاخبار يقتضي ذلك .

مسئله ٧٤ . في ذكر العيين ثلث دية الذكر الصحيح وقال جميع الفقهاء فيه حكومة .

[دليلاً] اجماع الفرقة واحبارهم .

مسئله ٧٥ في الحصبين الدية بالاحلاف وفي كل واحدة منهما نصف الدية عند الفقهاء و روى اصحاب ان في اليسرى منهما ثلثي الدية لان الولد قالوا يكون منها .

[دليلاً] احبار اصحاب وقد ذكرها في الكتاب لكسر

مسئله ٧٦ . اذا قطع طرف غيره ثم احتلها فقال العاني كان الطرف فاسداً (اشلاء) فلا قود ولاد كامله فيه وقال المخني به عليه كان صحيحاً فعليه القود او الدية

كامنة فإن كان لطرف طهراً مثلاً ليدنس والرحل والعبي والامم وما اشبهها
والقول قول الحاشي مع نفسه وتقيم المحشى عليه القيمة وإن كان الطرف سطوا
والقول قول المحشى عنه وإن قال الشافعي بقاء حثاف اصحبه فيهم من قول المسئلة
على قولين فيهما احدهما لقول قول الحاشي فيهما ولثاني القول قول المحشى عليه
فيهما لأن الصحيح في الصاهر ان القول قول الحاشي وفي الساص القول قول
المحشى عنه ومنهم من قال على طهراً مثل ما في قوله في قوله او حصة القول قول
الجناني وهو قوي.

[دليل] قوله عنه السلام السيد على المدعى وسمع على المدعى عنه وال
عصاء الطاهره لا يتعد على المحشى عنه اذ هو السيد عنه فلا حرج ذلك لمرته اليه
وليس كذلك لادامه انه يتعد اذ هو السيد عنه فلا حرج ذلك ان يقول قوله و
نصرة قول ابن حنفية قوله ^{في} السيد على المدعى وسمع على المدعى عنه والمحشى
عليه هو المدعى فلا حرج ذلك لمرته السيد له يمين الحاشي المدعى عليه ولأن الأصل
مرئاة الدمه في الحاشي وسعاهي يحتاج الى ذلك وحاشي الشافعي ما واه ابن عباس
عنه ^{في} السيد على المدعى والمدعى عليه المدعى عليه الأعي نقسمه فحدها
في القسامه على المدعى واما كان كذباً لأن ولى الدم لا يملكه اذ هو السيد على
القتل في لعمري لأن القاتل يعصب جنواً حقواً

مسئله ٧٧ اذا قلع من شعر كان له قلع منه وور قلعه ثم عدى من الحاشي
كان للمحشى عليه ان يعلمه شيئاً ابداً و لشافعي قد نكته اوجد احدها من قلعه
والثاني لا شيء له والثالث ليس له قلعه ولد الدية
[دليلنا] اجماع الفرقة واخبارهم.

في مرفوع
سأمتعاً
من غيره

مسئله ٧٨ اذا قلع من شعر واحد ديتها ثم نبت السن لم يجب عليه رد
الدية و لشافعي فيه قوون احدها مثل ما في قوله الثاني يجب عليه ردها
[دليلنا] ان احاط ذلك (الرد) يحتاج الى دليل ولا لاله

ومن احد
دعة سنة
المقدوع
ثم نبت

مسئله ٧٩ لس الرائدة في ثلث دمه لس الأصبي و قال جمع الفقهاء

في دية لس
الرائد

في الحكومة وليس فيها شيء معدر ولا تليح الحكومة من الأصلي
 { دليل | اجماع العرف و حارهم

مسئله ٨٥ د وحب لاسن قصاص في نفس او طرف فلا يسمى ن نقص
 نفسه من ذلك لالامام او من دمره به الالام بالا خلاف وان يادر واستوفيه بنفسه
 وقع موقعه ولاشئ عليه ولاشافي فيه فوالا احدهما لمتنصوص عنه ان عليه التعرير
 والثاني لاشئ عليه .

دليلا | ان الأصل برئة الدمة من د وحب عنه التعرير فعليه الدلالة

مسئله ٨٦ حرة من نقص لحدود ونقص لاسن من ست المال وقيل الشافي
 دلت من خمس لحسن الذي كان لاسن ~~مترجما~~ فان كان هناك ما هو اهم منه مثل
 تفويده المقاتلة وسد الثغور كان على لمتنص من الاحرة وقال ابو حنيفة على المتنص
 المستوفى دون المستوفى منه

{ دليل | اجماع لفرقة واحدا هم ، لان الأصل برئة الدمة وعلى من شعبي
 الدلالة .

مسئله ٨٧ ان قصه يد عند فقيه نصف قيمته يستوفى منه سيده ونصف
 العدة به قال الشافي . و ابو حنيفة على الحابي نصف قيمته ويكون السيد بالحار
 بين ان يمسكه و يستوفى نصف قيمته و بين ان يسلم العبد لى الحابي و يقدله
 كمال قيمته .

{ دليل | اجماع العرف و حارهم و ايضا وحب نصف القيمة على الحابي
 مجموع عنه و تحجر له في تسليم العدة المظالمة كمال القيمة يحتاج الى دليل

مسئله ٨٨ ان قطع يدى عبد كان عليه كمال قيمته و شتم لعد وقيل الشافي
 عنه كمال القيمة وليده اعدت عده والمظالمة بالعدة و قال ابو حنيفة السيد
 بالحيار بين ان يمسك عده ولاشئ له و بين ان يسلم العبد و يحد كمال قيمته وليس له
 اعدت عده و لمظالمة من حدته و قال ابو يوسف و محمد السيد بالحيار بين ان
 يسلم العبد و يطالب بحد قيمته و بين ان يمسكه و يطالب بما ينقص لال كمال قيمته

[دليلاً] إجماع العرفه واحداً هم وايضاً فرداً واحد سلبه كمال قيمته لا يجوز ان يملك عنده العدد لأنه لم يزل لسنده حق لم يستوفيه و يكون قد حصل لسنده الجمع بين لدر والمدل وذلك لا يجوز.

مسئله ٨٤ اذا قطع اصبع غيره فعلى المجنى عليه فدعوت عن بعضها وقوله ثم انما قلت صح العفو عن لفظ والعقد معاً وبه قال ابي حنيفة والثاقبي وقال العربي لا يصح العفو عن دية الاصبع لأنه عدو عد لم يجب بذلك ان المجنى عليه لو ارد المطالبة بدية الاصبع لم يكن له لأنه عد عن مجرم لا بد لا يدري هل سددت فيستقر دية اصبع او يسرى الى النفس فيختلف ذلك.

[دليلاً] إجماع العرفه وايضاً فانه حق له بحول له اسفاده كالفصل في وجب وقوله انه لم يجب باصل فان الحق واحد والجدد واحد اما بتأخر الاستسار الى حق الأند مال وقوله لا يثبت له ماله لا بد اعني به سرقته كما ان المال اموال كانت الاستحقاق وان لم يملك المصداق في لحد ولا دليل على انه واحد لا يقطع انه لو كان له عند ففقطعت يده باعده وادم حان فدم من عند المشتري كان بدل ثياب العديرة للدمع فولاهاها وحلت حين القطع . فكل اصبع لم يزل لسنده حق.

مسئله ٨٥ اذا قطع اصبع غيره فعلى المجنى عليه ثم سري الى نفسه كان لولي المقتول ليعود ويحب عليه ان يرد على المجنى دية الاصبع التي على المجنى عليه وان احد الدية احد دية النفس الا دية الاصبع وقال الثاقبي واعني عن الاصبع سقط لقصاص في النفس لا القصاص لا يتعسف

[دليلاً] إجماع العرفه واحداً هم وايضاً فوله تعالى فقد جعلنا اوايه سلطاناً وايضاً فوله «النفس بالنفس» ومن ادعى ان للموتى الاصبع قد اسقط لقصاص فعليه الدلالة

مسئله ٨٦ - اذا قطع اصبع غيره سري عن المجنى عليه ان دمه عليه وعما يحدث منه من الدية فرداً فعل ذلك ثم سري الى النفس كان عهده ما نسباً من الثلث لأنه بتمترله الوصه وان لم يتخرج من الثلث كان له مقدراً ما يتخرج منها (عنه) و

فيمن قطع اصبعه فعلى ثم يمدل

فيمن قطع اصبعه فعلى ثم سري الى نفسه

في صحة عدو المجنى عليه عن الحد والدية

قال الشافعي لا يحويون بقول ذلك يلعط الوصية او يلعط العفو او لا يرء من قرا
 يلعط الوصية فهل تصح الوصية للفقير قد قولان احدهما تصح ، الاخر لا تصح ودا
 قال لا تصح كانت الذية كلها للورثة وادا قال تصح كانت الذية له ان خرجت من الثلث
 والاله مقدرا ما يخرج منه وان قال يلعط العفو والارء فهل العفو والارء من
 المرء من وصية ام لا على قولين فاذا قال وصية فهو كالوصية فدمعى والثاني استقاده و
 ليس بوصية فعلى هذا صح الارء عما وحاله وهو ذمة لأصح ولم يصح فيما عداه
 لأنه ابراء عمالم يجب وذلك لا يصح .

[دليلاً] قوله تعالى والعرواح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له وذلك عام
 واصلاً لأصل حوا ه و لسمع يحتاج الى دليل

في ميراث
 من لأوارث
 له لأمام

مسئلة ٨٧ ميراث من لأوارث له ليست المال بخمس به الأمام وهو يعقل عنه
 سواء كان مسلماً او ذمياً واما في ميراث من كان مسلماً ، فمسلمون يعقلون عنه وهم
 يرثونه فميراثه ليست المال و ان كان ذمياً لا يعقلون عنه و يكون الذية في رقبته
 او وحت عليه وقد يصل الى بيت المال االم يارث له وارث على سيد القنى
 [دليلاً] اجماع الفرقه واحبارهم وقد معت هذه في كتاب قسمة العتائم

في وجوب
 القصاص
 في العرواح
 لمبطل

مسئلة ٨٨ كل حرج لو ابدل به حب من القصاص فاذا سرى الى النفس
 كفى فيه القصاص في نفس ودخل ذلك من ذمة قال ابو حنيفة واصحابه وقال الشافعي
 يجب القصاص فيها ثم في النفس .

[دليلاً] اجماع الفرقه و احبارهم وقد ساءت فيه معنى ان قصاص الطرف بدخ
 في النفس .

في من قطع
 يد رجل ثم
 قتله

مسئلة ٨٩ اذا قطع يد رجل ثم قتله كان لولي الدم ان يقطع يده ثم يقتله
 وانه قال ابو حنيفة والشافعي وقا ابو يوسف ومحمد ليس له القصاص في الطرف كما
 لو سرى الى النفس .

[دليلاً] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء .

فيما يحتاج
 به ذلى الدم

مسئلة ٩٠ اذا قطع يده ثم قتله لولي الدم بالحياء من ان يقتل ولا يقطع

و بين ان يقطع ويقتل ومن ان يقطع ويعفو عن القتل فادأ فعل هذا لم يحس عليه دية اليد التي قصعها ومنه قال الشافعي وأبو يوسف ومحمد بن قال أبو حنيفة وأغني سعد قطع اليد فعليه دية اليد التي قطعها .

[دليل] أنه استوفى حقه ومن استوفى حقه لا يرجع عنه تسقط حق الحر له ولأن الأصل برائة الدمه وأوجب لدية بحتاح الى دليل

مسئلة ٩١ إذا حلق لحية غيره فستت أن عليه ثلث أديته وعند الفقهاء لأشئ عليه وإن لم يست فقد ذكرنا الخلاف فيه .
[دليلنا] إجماع الفرق

في دية من حلق لحيته عيسره

مسئلة ٩٢ في الشفتين^(١) الدية كاملة ملاحلاف وفي الشفة اليسرى منهم استمالة ديسار لأنها تمتك الطعام والشراب وفي العذراء مع مائة ديسار وقال جميع الفقهاء انهما (هما) سواء .

في دية قطع الشفتين

[دليلنا] إجماع الفرق

مسئلة ٩٣ في إيهام ليدأ والرجل ثلث دية الأصابع من اليد والرجل في أظهر الروايات وقال جميع الفقهاء الأصابع كلها سواء في كل واحد عشر من الأدل .

في دية قطع إيهام اليد والرجل

[دليلنا] إجماع الفرق وأخبارهم .

مسئلة ٩٤ في السنتين أديته كاملة ملاحلاف وفي اليسرى ثلث الدية على ما روى في بعض الروايات لأن منها يحلق الولد وفي الرأيه الأخرى أن الدية فيهما سواء ومنه قال جميع الفقهاء

في دية السنتين

[دليلنا] الأخبار التي رويناها .

مسئلة ٩٥ في العين العوراء إذا كانت حلتقة أو ذهبت دفعة من قبل لله الدية كاملة وخالف جميع الفقهاء في ذلك

في دية العين العوراء

١ كان عدد لسنه متاخره عن التي بعدها في بعض النسخ حسين المطاطاني المروجردي .

[دليلنا] اجماع الفرقه .

مسئله ٩٦ في العين القائمة اذا حمت تحت دينها صححه وقد قال زيد بن ثابت وقال جميع الفقهاء فيها الحكومه
[دليلنا] اجماع الفرقه .

في العين
القائمة اذا
حمت

كتاب الدييات ٣٧٥

مسئلة ١ روى اصحابنا ان قوله تعالى "وان كان من قوم بينهم ميثاق" فيه كناية عن المؤمن المتقدم ذكره في الحاشي بقتل الحصة في قوله تعالى "وان كان من قوم عدو لكم وليس بكفاية عن المعاهد لانه لم يحذر له ذكر" وقال الشافعي انه كناية عن الدمي اذا قتل في دار الاسلام .

في كذا
الا انه لو كان
عن المؤمن

دليلنا ان ما قبله شبه بساق لانه لا للمؤمن حري له ذكر في موضعين في قوله تعالى "ومن قتل مؤمناً خطئاً فحزير" فيه مؤمنة " فيه مسند الى الله ان يصدوه " ثم قال "وان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فحزير" فيه مؤمنة " وذلك ايضاً كناية عن المؤمن بالاحلاف فلما قال "وان كان من قوم بينهم ميثاق" يجب ان يكون كناية عنه ايضاً والدمي ولم يحذر له ذكر فلا يجوز ان يقتل عنه وعند اجماع العروة .

مسئلة ٢ لقتل على شبه ضرب عمد محض وحصة محض وشبه بالعمد ودية قل ابو حنيفة والشافعي وقال مالك القتل ضربان عمد محض وحصة محض وهذا سمي باسمه بسمه العمد جعله عمداً ووجب فيه العود

في ضرب
العمد ودية

دليلنا اجماع العروة واختارهم وايضاً مرواه عبد الله بن عمر ان النبي ﷺ قال الا في قتيل (قتل) العمد الخطايا بالسوط والعصا مائة من الابل معلقة مهب اربعون حنفة في بطونها اولادها وروى عبد الله بن عمر ان النبي ﷺ خطب يوم الفتح بمكة وذكر لحدث الي ان قد الا ان دية الخطا شبه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من الابل منها اربعون حنفة في بطونها اولادها وهذا من لان النبي ﷺ سماء عمد لحظاء وحظاء العمد ووجب فيه الدية ومالك يسميه عمداً ووجب فيه

المود وهذا خلاف النص في عيب اجتماع المصاحبة لأنه ذهب إليه علي عليه السلام وعمر و عثمان في مسعود وريد من ثبوت والمعصرة من شعبة كل هؤلاء سموه عمد الخطا وإن احتموا في قدر لديه على ما ياتي ذكره ولا محال لهم وشهد مالك أن قال قولنا عمد الخطاء متباد لا بوصف به فعل في حد كمالا بوصف بهائم قاعد و اسود بعض ومتجرأ ساكن و الجواب أن هذا مسم في فعل و حد وليس كذلك هيها لأن الذي هو عمد قاعد و لدى الخطاء فيه هو قصده وما عمد فيه فعل أن يكون ههنا فعل واحد وصف بصفتين (متعددتين) متدين وإنما اتصف بذلك لأنه من خارجتين عمد بواحدة و خطاء في أخرى وذلك غير مستحسن لأنه قد عمد بيمينه ويخطئ بيساره وذلك غير بعيد .

في من منه
المصلحة ما
يجب عن
العمد قدرها

مسئله ٣ الدية للمعمد هي ما بعد عن العمد لمحض وهي مائة من مسان لا وفي الشافعي يجب في العمد المحض وعن شيبه لعمد اثلاث نشون حقه و نشون خدعه و ربعون حقه في جوفها أو لأدها ودية في عمره و ريد من ثبوت والمعصرة من شعبة ورووه عن عبيد الصنوة والسلام ودية في قتل نوالد ولده فاعا العمد لمحض في حق الأحمى ودية يجب عليه لعود قصص والمار يجب دلفاح بمنزلة ثمن أسمع وبقول الشافعي في محمد بن الحسن في أبو حنيفة واليوري وأبو يوسف المعلقة أربع خمس و عشرون بنت خمس و خمس و عشرون بنت لمون و خمس و عشرون حقة و خمس عشر ودية خدعه

أدله اجتماع الفرق و أحاديثهم و أيضا ضرورة الاحتياط تقتضي ما قلناه لأن الممان اعلى الامتان .

في ادية العمد
المحض حالة

مسئله ٤ دية العمد لمحض حالة في ماله القاتل ودية قال (أبو حنيفة) الشافعي وقال (الشافعي) أبو حنيفة هي مؤجله عليه في ثلث سنين

[دليل] اجتماع الفرق و أيضا فقد ثبت وجوبه عليه و الوجوب عندنا على العور (لا عار لدليل) و الحد يحتاج إلى شرع (دليل شرعي) أو صريح

في دية العمد
الشبيه بالخطاء

مسئله ٥ دية العمد شبيه الخطاء معلقة اثلاثاً ثلث و نشون منها بنت لمون

وثلثون منها حقة وأربع وتسعون منها حقة كذا طريقه العمد وروى ثمانون
ست محص وثلثون ست لمون وأربعون حقة وهي في مال القاتل تستأدى منه في
سنة وقال الشافعي هي ثلاث مثل دية العمد سواء عني عاصياً به عمد في دية العمد
ولناحد من دية الحقة في ثلث سنين وهي تلم القاتل (العاقلة) وقال أبو حنيفة
هي أربع عني مامعي عمد في العمد المحص و قال مالك شدة العمد بوجوب القود
دون الدية وقال بن شريم دية سنة لعمد حاله في مال القاتل

| دليل | إجماع العرفه واحدا هم عني الطريقس الدين د كردهما وروى
عبدالله بن عمرو وعمر بن حرم وعسدة بن ساعد بن السبي ^{سنة} قرا لال ديه الحقة
سنة العمد مالان بالسنة والعصاة من الال منها أربعون حقة

مسئلة ٦ دية الحقة يعطى في الشهر الحرام وفي الحرم وقال الشافعي تعطى
في ثلث هو مبيع في الحرم و أشهر الحرام و دافقل ربحم محرم مثل لأوس والأخوة
والأخوات وأولادهم وده قال في لصاحبه عمر وعصم وأس عاصم وفي لتابعين سعيد
بن المسب وسعد بن حنبل وعصم وأوس وأرهريء و أبو حنيفة ومالك
لاتعطى في مومع من المومع وده في التابعين السجعي والشمعي ورووه عن
ابن مسعود.

في المواضع
التي تعطى بها
دية الخطاء

| دليل | إجماع العرفه واحدا هم و عاصم بن ميمون لا حترط
مسئلة ٧ دأنت انها تعطى في هذه المواضع ولتعطى هو ن يدرم ديه و
ثنت من ي احصا لديات كال وقال من دافعا في المعصية بها لاتعطى الا في سنان
الليل وغيرها يؤخذ قيمتها.

في مومع تعطى
الدية

| دليل | إجماع العرفه و احدا هم و ايض وروى عن عمر بن الخطاب انه قال
من قتل في الحرم او قتل (أرحم) محرم او قتل في (الأشهر الحرام) الشهر الحرام
فعليه ديه وثنت وروى سفيان عن ابن أبي يحيى عن ابيد ابن عثمان بن عمار قصي
في امرأة قتلت بماله سنة الالف درهم والهي درهم بعليصاً لأجل الحرم وروى دفع
بن حنبل ان رجلاً قتل رجلاً في الشهر الحرام في الحرم فقال ابن عباس لده

ثب عشر لها و اربعة آلاف نعلف لاجل الحرم و ربعة آلاف لمشهر الحرام ولا مخالف لهم

في القائل
استجاء في
الحرم

مسئلة ٨ د قتل او قطع في غير الحرم ثم لجا الى الحرم لم يصد ولم يقطع من يصبق عليه في المعصم والمشر حتى يخرج فقام عبيد الله وقال الكوفي استقرار منه في الطرف و ليس معاً في الحرم وقال ابو حنيفة و اصحابه يستأمن منه في الطرف و ما في النفس فلا يستأمن منه حتى يخرج و يعيق عليه و يهجر ولا يبيع ولا يشري حتى يخرج قالوا و نفس يقتل من يقتله لكنه لا يقتل استصحاباً
[دليلنا] اجماع الفرق و احاديثهم و احاداً قوله تعالى و من دخله كان آمناً و ذلك عام في جميع الاحكام و قال تعالى و انه اذا جعل حرماً آمناً و تحققت النفس من حولهم و روي عن النبي ﷺ انه قال ان عني الناس عني الله القائل عمر قتله و القائل في الحرم و لقتل مدحج لجاهلية و قوله و القائل في الحرم يعني قوداً و قصاصاً لان القائل بقاء مدحج بقتل قوله القائل عمر قتله

في ربيعة بن
سعد

مسئلة ٩ د ثل الحصة اربع عشرة من مئة مائة و عشرون اس لئون و ذكر و ثمنون منها ست لئون و ثلثون منها حقة و ثل عثمان و ريد بن ثابت و قد روي خمس و عشرون حقة و خمس و عشرون حدة و خمس و عشرون بنت خمس و خمس و عشرون بنت لئون و قد قال علي بن عبد الله و السلام و الحسن البصري و الشامي و قال الكوفي هي احماس عشرون بنت خمس و عشرون من لئون و ذكر و عشرون من لئون و عشرون حقة و عشرون حدة و جميع سائر الركون و قد قال من مسعود و في التدعين سيمان بن سار و عمر بن عبد العزيز و الزهري و في الفقهاء ربيعة و مالك و البث بن سعد و الثوري و قال ابو حنيفة هي احماس مائة و خالف في فصل فقال مكان بني لئون بني مخص و قد قال الحمصي و حماد و سحق و يروونه عن اس مسعود
[دليلنا] على الروايتين اجماع الفرق و احاديثهم

في ربيعة
سعد اصول

مسئلة ١٠ الدية ستة امو على هذا لا ماء من لاس و على اهل الذهب الف دينار و على اهل الودق عشرة آلاف درهم و على اهل لقر مائة نفرة و على

هذا الحبل ما نأخذه وعلى أهل العسم ألف سنة ومه قال أبو يوسف ومحمد وأحمد بن
 حنبل إلا أنهم قالوا في الشاة أنها ألفان وقد أوجبنا لها ثلثة أصول الألف مائة أو
 ألف دينار أو عشرة آلاف درهم ولا يجعل الأعوار شراً من يكون بالحجر في تسليم
 أي ثلثة شاء وليس معنى فيه قولان قال في لعدم الأصل مائة من الألف فإن أعورت
 أسفلت إلى أصل ألف دينار أو اثني عشر ألف درهم كل واحد منهما أصل فتكون
 لديه ثلثة أصول مائة من الألف أو ألف دينار أو اثني عشر ألف درهم إلا أن للآل مرة
 وهي أنها متى وجدت لم تعدل عنها وقد قال أبو بكر وعمر وأسد بن مالك قال في
 الحديث أن أعور الألف تقفل إلى قيمة الألف جعل القصص ألف دينار أو اثني عشر ألف
 درهم فليدبه الألف وقيمة قدر عنها لأهل العسم

[دليل] إجماع العرفه وأخبارهم وروى عن عمر بن عبد العزيز في لدية ألف دينار
 وعشرة آلاف درهم وروى عن علي عليه الصلوة والسلام أنه قال لا تصدقة ورددت
 أن يكون مكان كل عشرة مسلم واحد من بني فرائس من عجم صرف الدينار والدرهم
 ولا مخالف لهم وروى أصحاب الشافعي عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي عبيد الصلوة
 والسلام وأسد بن عمار وأبي هريرة وأبي الدرداء أن لوديق اثني عشر ألف درهم قدر
 محمد بن الحسن ويحيى بن أسعد بن الحسن بن شعوب من مائة ألفاً عشر لفاً راد من
 ورث ستة ومن يفل عشرة آلاف راد من ورث سبعة فلا تتعارف على هذا وروى
 عمر بن شعيب عن أبيه عن حماد بن كاسب (قيمة) لدية على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ثمان مائة دينار فتم نزل كذلك حتى استخلف عمر فصدف فخطب
 فقال ألا أن الألف قد علفت وفرصها على أهل الذهب ألف دينار وعلي أهل لوديق اثني
 عشر ألف درهم وعلي أهل النقر ما (أي) بقرة وعبي أهل العسم المني (الغا)
 شاة وعلي أهل الحبل ما (أي) حتى حلة ورواه عطاء بن حارث مثل ذلك

مسئلة ١١ الموصحة هي التي توضح عظم الرأس حتى يظهر العظم ويهرع
 بالمرود إذا كان هناك دم لا يعلم إلا بصاح حتى يفرع (الرأس) العظم المرود وفه
 خمس من الألف سواء كانت في الرأس أو على الوجه أو على الألف ومه قال الشافعي

في معنى
 الموصحة و
 ديتها

وقال سعيد بن المسيب ان كانت على رأس مثل ما قصناه و انكأت على الواحد فيها عشر من الأبل لأن الشئ بها أكثر وقال مالك انكأت على الألف ففيها حكومة وليس فيها مقدر وانكأت على الرأس مثل ما قلناه

دليلنا | جماع العرفه واحصاهم : ايضا روى عمرو بن حزم انه كان في الثقب لدى كتب النبي ﷺ الى امر لاهل اليمن في الموصحة خمس من الأبل وروى عمرو بن شعيب عن ابيه عن حده ان النبي ﷺ قال في المواضع خمس خمس وروى عمرو بن معدان النبي ﷺ قال في الموصحة خمس من الأبل وروى ذلك عن علي بن عبيد الصلوة والسلام وروى عن ثوبت ولا مخالف لهم

في دية
الموصحة
في الدين

مسئله ١٢ | الموصحة في الدين من لسعد والساق ولعبد او جبر ذلك من المواضع التي اذا حرجت اوصحت عن لعظم فيها نصف عشر دية ذلك لعمره وقار الشافعي لا مقدر فيه بل فيه الحكومة

| دليلنا | جماع العرفه واحصاهم وما القصاص فيها فلا خلاف في وجوبه

في دية
الهشمة

مسئله ١٣ | في الهشمة عشر من الأبل وبه قال ابو حنيفة والشافعي وروى ذلك عن زيد وغيره وقال مالك لا اعرف لها شئ وعرف الموصحة خمس من الأبل وفيما زاد من هشم العظم حكومة .

| دليلنا | جماع العرفه واحصاهم وبما قد روى ذلك عن زيد ولا مخالف له في الصحابة .

في ان
يما دون
الموصحة
قصاص

مسئله ١٤ | قد ذكرنا في كتاب الحمايات ان مدون الموصحة من الشجاج فعبد لقصاص خلاق لجميع لفقهاء وفيه ايضا مقدر لأن في الحارمة وهي الدامية بعرا وفي الصلعة بعيرين وفي الملاحمة ثلاثة ادمرة وفي السمحاق اربعة ادمرة و في الموصحة خمساً وقال جميع لفقهاء في الحكومة وقال ابو سحوق في الحكومة والم يمكن معرفتها كميتها من الموصحة فاما يمكن (معرفة) مقدارها من الموصحة فان تكون بحسبها موصحة اعتر بها فان كان نصفها او ثلثها وربعها او خمسها فعلا بحساب ذلك من دية الموصحة .

[دليلنا] اجماع الفرقة واخبارهم .

مسئلة ١٥ في الحائفة ثلث الدية بالاحلاف وان حرحه واحد وخرج من طهره فهما حائفتان ومنه قال الشافعي نساء وفيه قول اخر انها حائفة واحدة ومنه قال ابو حنيفة وقال اصحاب الشافعي وليس بشئ .

في دية
الحائفة

دليلنا انه اذا ظهر من طهره مسمى كل واحدة منهما دية حائفة مسمى بطه ومضى طهره فيجب ان تكونا حائفتين وروى عن ابى بكر في رجل زنى رجلاً نسهم فاعده فقضى فيه ابوبكر سنتي الدية ولم يحلف له

مسئلة ١٦ . ان حرحه في وجهه فشق الجلد واللحم وكسر العظم ووصل الى حوى لعم للشافعي فيه وحيا (قولان) ان احدهما حائفة فيها ثلث الدية لانها دخت لى حوى والثاني ليست حائفة وتكون في ها (شمتة) شمة وما راد عليها الى القم حكومة ولا عرى فيه نساء . يسعى ان يكون فيها حكومة فيماد على الهاشمة . لدى بقصة^(١) مذهب ان الحكم بديه الهاشمة والحكومة الدية لانه لا حلاف فيه وما راد عليه يحتاج الى دليل والاصح برئ الدية وام الحائفة فلا تسمى بهذا الا اذا كانت في الحوى الا يرى ان ما يصل الى الدماغ يسمى ماموعة ولا يسمى حائفة ولا يمكن القول بذلك . يسعى ان يكون فيها حكومة فيما ر د على الهاشمة

مردية جرح
الوجه

مسئلة ١٧ . اذا قطع اذنيه فميهما لدية ومنه قال ابو حنيفة والشافعي و قال مالك فيهما حكومة لان فيهما حملاً بالامعة

فان قطع
الاذنين
فيهما الدية

[دليلنا] اجماع الفرقة واحاديثهم وروى عمرو بن حزم ان النبي ﷺ كان في الاذنين الدية وقد روى ذلك عن علي عليه الصلوة والسلام وعمر ولا مخالف لهما .

مسئلة ١٨ . اذا حسي على اذنه حيايه فثلثا فميهما ثلثا ديتها ولسافعي فيه قولان احدهما ان في ثلثهما الدية مثل الذين اذ حتى عليهما فثلث والثاني فيهما حكومة .

في الجبهة
على الاذنين

(١) هذه المسألة لم تكن في بعض النسخ وإنما هي نسخة واحدة

[دليل] اجماع يعرفه واحدا هم بما قالوه في اليدين والقول فيهما عند مثل القول في الآية.

مسئلة ١٩ - في شحمة الأذن ثلث دية لأذن وكذلك في حرمها وقال الشافعي فيها بحساب ما نقص من الأذن .
[دليل] اجماع العرفه واحدا هم

مسئلة ٢٠ - في العقل الدية كاملة بلا خلاف فإن حصى عنه حمانة ذهب فيها عقله لم يدخل أرض الحنيفة في دية العقل سواء كان مقدر أو حكومد وسواء كان أرض الحنيفة أقل من دية العقل أو أكثر منها أو مثلها وللشافعي فيه قولان قال في الحديد مثل ما قسناه وقال في القدم إن كان أرض الحنيفة دون دية العقل دخل في دية العقل وإن كان أرض الحنيفة أكثر من دية العقل دخل في دية العقل فيه مثل أن يقطع يديه ويرحمه فيذهب عقله فيدخل الأقل منهما في الأكثر به قال أبو حنيفة .
[دليلنا] اجماع العرفه واحدا هم وصفاً قوله $\frac{1}{2}$ في اليدين الدية وفي الرجلي الدية وفي العقل الدية وهذا هو جود كله وروى أبو المهبب أن رجلاً من رجلا يحضر فاصه في رأسه فذهب سمعه وعقله ولينه وذكروه فقضى عمر بأربع ديات ولا محال له

مسئلة ٢١ - إذا حصى عليه حنيفة فدعى به ذهب بصره ولا بصره بعيه شئاً فهذا لا يمكن إقامة البينة عليه فروي صحابنا به يستقبل به عن الشمس وإن غمضهما ودعيت علم أنه دارب وإن بقيتا معنو حتى زمان علم به صادق ويستظهر عليه بالأسان وقال الشافعي ربه حلى عدلين إن كانت الحنيفة عمداً وإن كانت خطأ وإمرأتين فإن قالوا صدق أحدهما الدية أو القصاص إذا فلا لأبرحي عوداً لبصر وإن قالوا كذب سقط قوله وإن لم يشهدا بذلك يلزمه أكثر من الدية
[دليلنا] اجماع العرفه واحدا هم .

مسئلة ٢٢ - في العين الموراء إذا كانت حلقة أو ذهبت ناقة من جهة الله الدية كاملة وحالف جميع العقباء في ذلك وقالوا فيها نصف الدية

[دليلنا] اجماع الفرقه واخبارهم

مسئله ٢٣ ادحا على عيب حدة يدعي نقصان لعل في احدى العيس
قيس الى العيس الاخرى باعتبار مدى ما يصير بها من ربح حواث بالاحلاف وان ادعى
لنقصان فيهما قيس عينا عساه الى عن من هو من ابناء سنة وما نقص عن ذلك
حكم له به مع تبينه و قول الفقهاء القول قول المحمي عليه مع تبينه فلا
اعتبر ذلك

في حي
على عيبه
و ادعى
نقصان العو

[دليلنا] اجماع الفرقه واخبارهم .

مسئله ٢٤ - في الاربع الاحصاء الدية كاملة وفي كل حصص من عين واحدة
خمسة مائة دينار في لاسل منها ثلث ديتها وفي العبد ثلث ديتها وفي قال الشافعي
الا انه قال في كل واحد منهما نصف ديتها وفي مائة منها لحكومة
[دليلنا] اجماع الفرقه واخبارهم .

في دية
الاحصاء

مسئله ٢٥ ادحا على احدى العيس عيبه اسبب فعه الدية كاملة وفيه
قال ابو حنيفة وقال الشافعي فيها حكومة .
[دليلنا] اجماع الفرقه واخبارهم

في دية
الاحصاء
نقصان

مسئله ٢٦ في الساعده في لاف اذالم يسد ثلث الدية وان اسد كان فيها
عشر دية الالف مائة دينار وفي قال الشافعي فيهما معا لحكومة لا انها اذا تسد
كان اكسر

في دية
الساعده في
الالف

[دليلنا] اجماع الفرقه واخبارهم

مسئله ٢٧ : اذا جنى على ائمة فصار اشلا كان فيه ثلثا دية الالف وقال الشافعي
فيه قولان احدهما الدية كاملة والثاني مع الحكومة
[دليلنا] اجماع الفرقه واخبارهم .

في الجباية
على الالف
فصار اشلا

مسئله ٢٨ في دهاب الشم بالالف الدية بالاحلاف وان اختلف في دهبه روى
اصحاب انه يقرب منه الحراق وان محي اعه علم انه كاذب وان لم يح علم انه صادق
واستظهر عليه بالشم وقال الشافعي يقتل (بعض) بالروائح الطيبة الكريهة فان هشي

في دية
دهاب الشم
بالالف

للطمة وتكره للمسته علم انه كاذب وان لم يعص شئ من ذلك حذف وكان القول فيه له مع يمينه .

[دليلنا] اجماع الفرقه واختارهم مع ان هذا قريب من قولك

مسئله ٣٩ اذا احدث منه ذنب الشئ ثم عاد منه لم يحب عليه رد لذيده لانه هبة من الله محدودة وقال الشافعي يجب عليه ردها .

[دليلنا] ان وجوب الرد يحتج الى دليل وقد اجمع على رد بالاستحقاق اجماع

مسئله ٤٠ في الثنتين لونه كامله بلا خلاف وفي السعالي عند ستماء دينار وفي العلل اربع مائة دينار وفي ريد بن ثابت الاله قال في امل ثلث الدية وفي السعالي ثلثا الدية وقال ابو حنيفة في الشافعي ومالك هما سوآء وروا ذلك عن علي عليه الصلوة والسلام وابي بكر وابن مسعود .

[دليلنا] اجماع الفرقه واختارهم .

مسئله ٤١ في الثنتين لونه ونه قال اكثر الفقهاء هو الذي يص عليه الشافعي ونه في صحبه وقيل بوجاهة ذفصان فيهما عندي لانه قطع لحم من عزم مفصل انتهى الدية

[دليلنا] اجماع الفرقه في قوله تعالى « الحروف قصاص » والمعنى يحتاج الى دليل .

مسئله ٤٢ اذا حصى على لسانه فذهب بعض كلامه اعتمر بحروف المعجم كلها وهي ثمانية وعشرون حرف ولا يعد لأونها لأنها قد دخلت في الالف واللام فان كان لسانه فميد نصف لونه وهذا اذا نقص فحسبته لكل حرف جزء من ثمانية وعشرين ونه قال الشافعي واكثر اصحابه انوا سحق وغيره وهو ظاهر مذهبه وقال ابو سعيد الاصطخري لا اعتبار بحروف اللسان دون الحلقية والشعوية فان الحاء والحاء من حروف الحلق والياء واللواو والفاء من حروف الشع ولا حظ للسان فيها فلا يعتد عنه بمالم يذهب فعلى قول ابى سعيد ان كان حروف اللسان نصفها فحبها كمال الدية وعلى قولنا وقول الشافعي فيها نصف الدية .

إدليلنا إجماع الفرق : أحبارهم وما اعتبره أبو سعد من أن الاعتسار
بالحرور ليس له من لخلقهم والشعوب فلا يعتد عليه بما لم يذهب عنه أحد بعد
أنواحق فقال هذه وإن لم يزل من حرور : لسان فانه لا يتمتع بها إلا مع وجود
اللسان فلهذا كان الاعتدال بحالها

مسئلة ٢٢ إذا حصى على لسانه فدعى أنه قد ذهب بصدق لسانه وقيل الجدي لم
يذهب فالدي : وإياه أصحابنا عن علي عليه الصلوة والسلام أنه قال يعبر لسانه بغيره
فإن خرج منه دم أسود عظم أنه صدق وإن خرج دم أحمر عظم أنه كاذب وإن يساه
صحيح ولم اعرف لفقهائنا نصاً والذي يقتضيه مذهبه أن القول قول المحصى عليه
كما قالوا في العين والشم وغيره

في الجدي
على لسان

[إدليلنا] إجماع الفرق وأخبارهم .

مسئلة ٢٣ في لسان الآخر إذا قطع لسانه بلسان الصحيح وقال الشافعي
وجمع الفقهاء فيه الحكومة ولا مقدار فيه .
دليلنا إجماع الفرق وأخبارهم .

مردنه قطع
لسان الآخر

مسئلة ٢٤ إذا قطع لسانه ثم حثمه بعد الجدي لم يرل لسانه لا مقدار على
السلامة وأدعى المحصى عليه أنه كان تاماً والقول الجدي مع يمينه بالاختلاف
لأنه لا يتعدى إقامة اليمين على سلامة لسانه وإن سلم له السلامة في الأصل وأدعى أنه
كان أحرس حين القطع كان على الجدي لسانه : إلا وعلى المحصى عليه اليمين
للشافعي فيه قولان أحدهما مثل ما قلناه والثاني أن القول قول الجدي لأن الأصل
برئته لدم

في اختلاف
أبي حنيفة
والمحصى عليه

إدليلنا أنه قد اعترف بسلامة عصبه وأدعى أنه كان أحرس بعد ذلك حين القطع
كان عليه السمة لقول النبي ﷺ البيعة على المدعى واليمين على المدعى عليه

مسئلة ٢٥ إذا قطع لسان ناصب فاحد منه الدية ثم مات وتسلم لم يجب عليه
رد الدية وأصحابنا الشافعي فيه طر من مذهبهم من قال مثل ما قلناه قولاً واحداً ومذهبهم
من قال على قولنا كالقولين في من الشعر أراد

فيما لوست
اللسان بعد
القطع وأخذ
الدية

دلیل [۱] از بحث بر روی سطح بحث می دهد (الف) آنچه که
الاستیسیته.

مسئلة ٢٧ اذا حصى على السنة فذهب كلامه في الناس صحيح بحاله وحكم له
بالدية ثم عذبتكم كان مثل الاولى سواء لا يجب عليه رد وقيل لنافعي يجب عليه
رد لدية هيبتها ولو اذ احد الابدان يضر بعدن لم يكن عليه ان كلامه ما كان ذهب
و ما ارفع له
[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء .

[illegible]

دليلنا | جماع معرفة و خبر هم و ايضا مقتضاء محقق علی و حقه و ما رد
عنه لادليل علی، حقه و الاصل بر آنکه الدعیه

مستند ۴۸ را کسر من صبی قبل از تسقط تعارضت سند مع حواشیا علی هیاتہ
من غیر درآید و لا یفتقر الی علی بحای حکومت و البتہ فی قید و حیث از خود ہم مثل
مقابلہ و لشی لاحقہ فی لاند ما حرجہ

[دليما جمع المعرفة واحبهم واعلم صريفة (احتياج) نفسه

مسئله ۴۰ ادا قلع من کبیر شعر و حسب لد اندیه فی الحار ملا خلاف و فی دمه قلع
خدها ثم عادت حسه لم یحب علیه رد الدیه و لیس فی قوه قولان خدهما و هو احتیاط
من التیسیر

المزني مثل ماقلناه والثاني ترد عليه .

[دليلاً] ان يحاط الرد يحتاج لي دليل والاصل احده له بالاستحقاق .

مسئله ٤١ - اذا اضطرت اسبانه لمرض فقلعها قلع وحيت فيها الدنة والمث في فيه قولان احدهم من مافسده والثاني فيها الحكومة لانها نقصت عن احوالها في المنافع .

في دنة
في الاسنان
المرصعة

[دليلاً] طواهر لاحد في احب الدين في السن ولم يقصد

مسئله ٤٢ - ان حصى على سنه فندر (فندر) ان يعنى سقطت ثم اعادها في ممرها بحرارة دهنها فثبت ثم قلعها بعد هذا قال كان عليه دنة وقال المذهب لا شيء عليه لانه قد حصى وقد كان عليه ان يقلعها والاخره النقصان على فعلها لانها ممتدة الصقب بسننه فلا تصح سلاته فيها مثل الادن .

فيما لو قلع
سنه باقية
الامة

[دليلاً] اجماع الفرقه على ان السن لا يلحقها حكم الميتة وما الدين فعموم

الاخبار يدل عليها .

مسئله ٤٣ - و ندرت سنه فمر من ممرها عظم طاهراً قام مقامها كس حيوان ركي نوكل لحمه او كانت من فصد او دهنه ودا نشت هذه ثم فعلها قال لا شيء عليه ولت في فيه وحيا (قولا) ان حدهما مثل ما فسد والثاني عند حكومه لانه اعدم الحمار والصنعة بقع ما هو طاهر فهو كالسن (الاسنان الاصند) الاصل

في قوله عظم
الاجزاء من
مقابل السن

[دليلاً] الاصل برثة الدمة وشعبها يحتاج الي دليل وايضاً فما ارال عن

حسمه نشت

مسئله ٤٤ - قدمي ان سن الصبي اذا قلع لادنة له في الحال ونسر الي وقت عود مثني فان مات في انباء ذلك او ستمته شيء قبل تمامه ثم مات لم يكن عليه اكثر من الحكومة ولت في فيه قولان احدهما مثل ما فسد في التي لم يست قبل موته وفي التي است بعضها ان عند بقدر ما لم نشت من الدنة والثاني لا شيء عليه

في اوضع
سن الصبي
فما في
الاصد

[دليلاً] اجماع الفرقه واخبرهم على ان في سن الصبي الحكومة ولم يفصلوا

وطريقة الاحتياط تفصي ذلك

مسئلة ٤٥ اذا ضرب سبعة فاسودت كان عليه ثلثا دية سقوطها وقيل الشافعي فيه الحكومة .

[دليلنا] اجماع الفرقه واحذرهم وانما دليلنا الاحتياط يقتضيه لان ما ذكرناه اكثر من اعتبار الحكومة على ما يرويه

مسئلة ٤٦ اذا قلعها فقلع بعد اسودادها كان عليه ثلث ديتها صحيحة وقيل الشافعي عليه ديتها كاملة .

[دليلنا] اجماع الفرقه واحذرهم

مسئلة ٤٧ اذا احسب النوع لواحد من الثمن والربيعين وكانت حدى الثمينين اقصر من الاخرى او احدى الربيعين اقصر من الاخرى لم ينقص من ديتها شئ وقيل الشافعي ينقص عن الحامى بقدر ما قصرت عن مرمستها واعتبرت عمدة الدس لان العمدة ان كل نوع منها يقع على كون لثما في العمدة اطول من الربيعات [دليلنا] ان الاحبار التي حدثت في ان في كل من خمسة من الذين مقلعه عامه ولم يفصلوا بين المتمم منها والمختلف .

مسئلة ٤٨ اذا قطع احدى الدس من النوع وحببها نصف لدية وقد قل جميع العقه وقر نوعين من حر بود لا حبب نصف الدية الا اذا قطعت من المكس لان اسم اليد يقع على ذلك اجمع .

[دليلنا] اجماع الفرقه و بصاً قوله تعالى « فاعلموا ايديهما » فاطلق اسم اليد وقطع رسول الله ﷺ يد سارق ردأ صنوان من الكوع فدل على ان الاسم يقع عليه بذلك .

مسئلة ٤٩ اذا ضرب يده فثلثت كان فيها ثلثا ديتها وقال الشافعي فيها جميع ديتها [دليلنا] اجماع الفرقه ولان الاصل برائة الدمة وما قلناه مجمع عليه وما قلوه ليس عليه دليل .

مسئلة ٥٠ في الخمس الاصابع من يد واحدة خمسون من الاذن بالاحلاف و روى اصحابنا ان في الابهام منها ثلث ديتها وفي الاربع الاصابع منها ثلثا ديتها

بالسوية دون الشافعي الخمسة متبوية في كل واحد عشر من الأبل وقدر في ذلك
أصلاً في حياض يندى في الصحابة على عبد الصلوة والسلام وابن مسعود وابن عباس
ويدين ثوب واحد في روثين عن عمر وعبد رابح خري أنه كان يدين وقال في
الحضرة وفي المصنف سبع وفي الوصفي عشرة في السنة اثنا عشر وفي الأهم ثلثة
عشر ووجب في خمس من الأبل وحالف في التفصيل (لتفصيل)

[دليلنا] إجماع الفرق وأخبارهم.

مسئله ٥١ في كل سنة من الأصابع الأربعة عشر وفي الأهم سبعة عشر
لأن لها مفسرين ويدقن بوحسنة وقال الشافعي في سنة الأهم ثلث ديتها عشر
قل لأن لها ثلث الأمل طاهرة وباطنة.

[دليلنا] إجماع الفرق وأخبارهم سبعة عشر من الأصابع الأربعة عشر
كل صبع مع سبعة وقد اجمعت على خلافه

مسئله ٥٢ إذا حصى من الأصابع مائة فبنت كان فيها ثلث ديتها وفي
الشافعي فيها ديتها.

[دليلنا] إجماع الفرق

مسئله ٥٣ في مثل الرجل ثلث دية لرجل وقدر الشافعي دية لرجل كامله
[دليلنا] إجماع الفرق.

مسئله ٥٤ لخلاف في صبع الرجل مثل الخلاف في الأصابع الأربعة عشر في
الأهم عندنا وعند الفقهاء هي متساوية.

[دليلنا] إجماع الفرق ولم يذكر فيها خلاف عن حد

مسئله ٥٥ إذا كسر يده فحرت وث فحرت على الاستقامة كان عليه خمس
دية اليد وث فحرت على عثم كان عليه ثلثة دية كسره وقال الشافعي فيهما
معا الحكومة وفي الجرح على عثم أكثر.

[دليلنا] إجماع الفرق وأخبارهم.

مسئله ٥٦ من قطعت إحدى يديه في الجهاد ونقص أخرى فقطعتها أسان
في دية فصح

في دية الأمل
والأهم

في الأصابع
على الأصابع
مفسرين

في دية
مثل الرجل

في الخلاف
في الأصابع
لرجل

في دية كسر
لد كسره

في دية فصح
اليد الباقية

والحكومة في كسر الصل

[دليلنا] اجماع الفرقة واخبارهم .

مسئلة ٦٥ ان كسر صلته وذهب مشيه و جماعه مع كان عليه ديتان وفي اصحاب الشافعي من قال ديه واحده وظاهر قول الشافعي ان عليه ديتين ديه في ذهب الجماع (اخرى) ديه في ذهب المشي مثل ما فساه هكذا قال ابو حنيفة قال لا بد قال في لام لو كسر صلته وذهب جماعه ولم يذهب مشيه ففيه الديه وهذا وجه شرط ان لا يذهب مشيه فالظاهر انه ان ذهب مشيه كان فيه ديتان

[دليلنا] اجماع الفرقة واخبارهم .

مسئلة ٦٦ اذا كسر ظهرا فاحدودب اوصار لا يصد على الصدود فعليه الدية وقال الشافعي فيه الحكومة .

[دليلنا] اجماع الفرقة واخبارهم وفيهم لا يحتجون في ذلك

مسئلة ٦٧ ان كسر قننه صدار كالمثنت ولم يعد له ما كان كان اقر) عليه الدية وقال الشافعي فيه الحكومة .

[دليلنا] اجماع الفرقة (واخبارهم .)

مسئلة ٦٨ ديه لمرأة نصف ديه الرجل وله قال جميع الفقهاء ووراس عليه والاصم هما سواء في الدية .

[دليلنا] اجماع الفرقة وايضا روى عمرو بن حزم ان النبي صلى الله عليه وآله قال ديه المرأة على النصف من دية الرجل وروى معاذ بن حنيفة عن رسول الله ﷺ وهو اجماع الامة وروى ذلك عن علي بن عبيد الصلوقة والمام وعن عمرو بن عباس وروى بن ثبات ولا مخالف لهم

مسئلة ٦٩ المرأة تعاقب الرجل التي ثنت ديتها في الأرواح المقدرة ودا بلغتها فعلى النصف وله قال عمرو بن الخطاب وسعيد بن المسيب والزهري ومالك

واحمد واسحق وقال ربيعة تعاقبه مالم يرد على ثنت الدية ارض الحائضة والدمهوه فاذا راد فعلى النصف وربيعة جعلها كالرجل في الحائضة وحميم على النصف فيمرا د

في كسر الصل وذهب المشي و الجماع

ومن كسر ظهرا حتى احد ودي

ومن كسر قننه فانه كالمثنت

في ان ديه المرأة نصف ديه الرجل

في ان المرأة تعاقب الرجل التي ثنت الدية

عليه، وبه قال الشافعي في القديم وقال الحسن البصري معونه عالم تلعب نصف الدية
أرش اليد والرجل وإذا بلغت على نصف، قال الشافعي في الجديد لا يعقد في شئ
منها رجل من معه على النصف فيه قد أو كثر في إمله الرجل ثبته مرة وثبت وفي
أصلها نصف هذا عمر وثبت وكذا في إفراد عن هذا وردوا ذلك عن علي عليه
السلوة والسلام وذهب إليه الثابت بن سعد من أهل مصر وقد قال أهل الكوفة أن بي
ليلى من شرمه وأنثوري وأبو جعفر وأصحابه وهو قول عبيد الله بن الحسن البصري
وقال قوم بمافقه عالم تلعب نصف عشر الدية، قال الحسن والموسم قد بلغنا فعلى
نصف ذهب إليه ابن مسعود وشريح وقال قوم بمافقه عالم تلعب عشر أو نصف عشر
دية أرش لصلوة وإذا بلغت على النصف ذهب إليه ابن ثابت وسليم
بن يسار

[دليلنا إجماع الفرقة واحد هم وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن حماد
ابن أبي حمزة قال لمرءة تعقد الرجل إلى ثبته دية وفي رواية لمرءة تعقد
المسيب كم في أصبع المرأة فقال عثرت في أصبعين قال عشرون بنت عبي ثبته
قال ثلثون بنت عبي أربع قال عشرون بنت له لم تعصمت فصبتها في عصبها قال هذا
لعله دل على ٤٠ رد سنة النبي ﷺ وإجماع الصحابة والتابعين

مسئلة ٦٥ في حلتى الرجل دية وللشافعي فيه قولان أحدهما مثل ما قبله
والثاني فيهما حكومة وهو أصحهما عندهم .

دليلنا إجماع الفرقة على الإخبار المروية في أن كسر دية ليدن منه
إنسان فميت لدية وهي على عمومها إلا ما حرجه دليل

مسئلة ٦٦ إذا وطئ زوجته ففصمها فانكأ له دون سبع سن كان عليه
مما بها ديتها مع المهر الواجب له لدخول دية قال الشافعي وقال أبو حنيفة فصاها
غير مضمون على زوجها .

[دليلنا إجماع الفرقة وإخبارهم .

مسئلة ٦٧ إذا وطئ امرأة مكرهه فصاها وحل عليه الحد لأنه وإن ووجب
في دية جسمه وإصاها

عبد مهر (المهر) لوطنها وحب عبد الله لأنه قصده وكان الور مستمسكاً
فلا ردة على الله وانكاستر سالاً فيه حكومة وقد قال شافعي وقد اوضحه
بحسب علمه لحد كما قصده والمهر لا يحب لوجوب الحد والأقضاء فان كان لدول
مستمسكاً فمعه (فمعه) ثلث الله به كان مسر سالاً فمعه الله ولا حكومة
[دليل] جماع عرفه وحبهم

مسئلة ٦٨ أو وفي امره يشهد وقصده ما كان لسلطج وسدا أو وحد
على فر شه امرأة وصلهم وحبته فوصده وقصده ولا يحب لثبته عند الفقهاء
وهم في استحسان ان عبد الله الحد حتماً وبني الحد مهر في التي وحدها على فر شه
وحب المدينة في قصده وان كان لولا مسر سالاً فمعه الله مع الحكومة وانكاستر
مستمسكاً والله بالاحكومة والله في الشافعي وقد اوضحه لحد وحب مهر وسطر
في الأقضاء وان كان لولا مستمسكاً فمعه ثلث الله به يحب لمهر فمعه وانكاستر سالاً
وحبته الله ولم يحب لمهر بل قد حرم مهر في الله

ومن وطن
أمرته يشهد
وقصده

دليله في حد الله في واحد هم وحبته فوصده وقصده ولا يحب لثبته عند الفقهاء
الله يحق الى داره وحبته فوصده وقصده ولا يحب لثبته عند الفقهاء
مرأة لا يحب لمهر بل قد حرم مهر في الشافعي وقد اوضحه لحد وحب مهر وسطر
فرحها ولم يفصل.

مسئلة ٦٩ في الحصى لله ولا في مسرى منهم مث الله في
يحب ثلثها في قصده فوصده وقصده ولا يحب لثبته عند الفقهاء
جميع الفقهاء انهما متساويان.
[دليلنا] اجماع العروة واخبارهم.

في دونه
الحصى

مسئلة ٧٠ في الذكر الله لله في الحصى معاً لله فان قصده
قطع كان عليه الدفن في قطع الحصى ثم قطع الذكر ثم الحصى كان فيها
الدينان وحبته في الشافعي وقد اوضحه لحد وحبته فوصده وقصده ولا يحب لثبته عند الفقهاء
كان في الحصى لله في الذكر الحكومة لأن الحصى اوقعته ذهبت منهعة

في دونه
الحصى

لد كرون الولد لا يحلق من مائه فهو كالسليق

[دليلنا اجماع الفرقه واختارهم وايضا روى عن النبي ^{صلى الله عليه وسلم} انه قال وفي الذكر الذي لم يولد له روى ذلك عن علي بن عبد الصلوة والسلام ولا مخالف له وقوله منعته لذكر بطلان الاسم من منعته لا يلاح والاعطى والالتداب وكان هذا موجود فيه واما لا يحلق الولد من مائه لعيب في الماء فيه يرق ويضعف عن ان ينعقد منها الولد وليس ذلك لعيب في الذكر

في حب
فيه حب الدماء

مسئله ٧١ نعين القائمة واليد لشلاء والرحل لشلاء ولسان الاحرس والذكر لاشك في هذا وما في معناه يحجب فيه ثلث دية صحيحة وروى اني سألت قال في العن قائمه ثلث لدية وعن زيد بن ثابت في العن القائمة مائة دينة قال لشافعي (وفي اعظم) لا يحجب في جميع رأت مصدره انما يحجب فيه حكمه دليلنا اجماع الفرقه واختارهم

في دية وهو
لوصار اشلا
دليلا

مسئله ٧٢ كل مصوفة مقدار او حتى عنه فصا اشلا وحب فيه ثلث دية و قال لشافعي ضرب فيها فان لم يثنى (كان) هلالا غير الحمل فيه الحكومة قولوا واحداً تاليدتين والرحل حب و لذكر و تكاف المصوفة دية كالذئب ولا ريب فعلى قولين أحدهما حكومة لانه صيره اشلا و لذي دية لانه ما ذهب منه معنه [دليلنا] اجماع الفرقه واختارهم.

في لثرونين
والاصلاع

مسئله ٧٣ في لثرونين وفي كذ و حدة ميهما وفي الاصلاع في كذ واحد منها شئ مقد عند صاحب ولا صاحب لشافعي فيه ضربان أحدهما انه يحجب (كذ) فيه الحكومة قولوا واحداً والثاني لمسئله على قولين عنه العربي واحتره ابو حماد (في ان) قال لمسئله (وان المسئلتين) على قولين أحدهما فيه الحكومة وهو اصهر و لذي (لاحر) ان في كل صلح وفي كذ بر قوة حملا وبه قال عمر [دليلنا] اجماع الفرقه المحقة واختارهم.

فيما في لطم
الوجه

مسئله ٧٤ اذا لطم غيره في وجهه فاسود الموضع كان فيها ستة دسرون احضر كان فيها ثلثة دسرون فان احمر كان فيها دينار ونصف وكذلك حكم الراس

وان كان على حسده فعلى النصف من ذلك وقيل الشافعي فيه حكومة
[دليل] اجماع الفرق واحد هم

مسئله ٧٥ متى كسر عظم في جرح مستقيماً جرحاً شاملاً فيه عظم ومتى جرحه
مقتل ومن شئ لرمه عظم ومتى جرحه في عظم غير شئ لرمه اشد وقيل الشافعي
في الاولى ومن حكومه وفي لسانه لاشئ عظمه وفي سائده على وجهين للمذهب
فيه حكومة.

في كسر العظم
والجراح
والجراح

[دليل] اجماع الفرق واحد هم

مسئله ٧٦ عدد ارجاس الجراح عشرة واربعون جرحاً واحد من ذلك مقدر وان كان
في ارجاس الواحد منها ثمانية عشر في الجرح واحد من ارجاسه واحد من ارجاسه
العدو لشيء هي فيه لا الحائض واليه معد في الجرح وهو ان لدية عشر ارجاس
في الموضحة وان كان في ارجاسه في الواحد منها ثمانية عشر ارجاساً في الموضحة
في اليد ففيها ثمانية عشر ارجاساً في ارجاسه في ارجاسه في ارجاسه في ارجاسه
هنا وفي الجراح وقيل الشافعي جميع ارجاسه في الواحد منها ثمانية عشر ارجاساً
الدية مثل ما قلناه بالاخلاف.

في جرح
عشرة ارجاس
في جرح

[دليل] اجماع الفرق واحد هم

مسئله ٧٧ دية اليهودي والنصراني مثل دية المحمدي ثمان مائة درهم و
احتساب دية اليهودي على اربعة مائة درهم واليه ثمانية عشر ارجاساً في الواحد منها
معه هو حودة ثلثه ونشون وثلاثون ارجاساً في الواحد منها ثمانية عشر ارجاساً في الواحد منها
الي اصل معدل الف دينار او ثمان مائة درهم في الواحد منها ثمانية عشر ارجاساً في الواحد منها
لمسب وعصا وفي الفقهاء ثمانية عشر ارجاساً في الواحد منها ثمانية عشر ارجاساً في الواحد منها
ذهب اليه عمر بن عبد العزيز وعمر بن الخطاب في الواحد منها ثمانية عشر ارجاساً في الواحد منها
لي بها من دية المسلم لا يقتل في دية من مسعود وهو احدى ارجاسين
عن عمر وعثمان وفيه فارق في الشافعي لرجاس في الواحد منها ثمانية عشر ارجاساً في الواحد منها
وقار احمد بن حنبل ان كان الفقت عمد فدية المسلم وان كان جلاء فدية اليهودي

في دية
اليهودي
والنصراني

كقول مالك والشافعي والمعهدي والمستأمن في كل هذا سواء وأما دية المحوسي
فقد ذكر لاختلاف فيه بين سلف والفقهاء
وليس أجماع الفرقه واحداً لهم وبصا لأصل مرثه الدمه وشعلها يحتاج
الى دليل

مسئله ٢٨ دية المحوسي ثمان مائة درهم وبنه قال مالك والشافعي وهو
اجماع الصحابة وقال عمر بن عبد العزيز ليرى دية دية اليهودي نصف دية المسلم فلم
يمرق عمر بن عبد العزيز منه وبين أهل الحديث وقال أبو حنيفة دية مثل دية المسلم
| دليله ما قدمناه في المسئله الأولى سواء وفي من المصنف عن عمر بن
الحضاب أنه قال دية المحوسي ثمان مائة درهم وروى الزهري عن عمر بن عثمان بن
مسعود أن دية المحوسي ثمان مائة درهم ولا مخالف لهم

مسئله ٢٩ من لم يدعه لدعوة لا يحورقنه قبل دعوته الى الاسلام بالاختلاف
وان مدر سار فقتله لم يجب عنه لقه بالاختلاف بصا عندنا لا يجب عليه الدية
وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي يرميه لدمه وكم يرميه فيه بجهن منهم من قرر
يدمه دية المسلم لأنه ولد على لعنصره بامدهب انه يرميه قن الدنان ثمان مائة
درهم دية المحوسي .

| دليله ان الأصل مرثه لدمه وشعلها يحتاج الى دليل

مسئله ٣٠ كل حنيفة لها على الحر اثنى عشر من دية لها أعلى من العمد
مقدر من قيمته وهي نصف الحر وليس له ذكره دية وفي كل واحد منها في العمد
فيتمته وفي يد الحر نصف دينه ومن العمد نصف قيمته وفي اصبع الحر عشر دية
وفي العمد عشر قيمته وفي حوصلة الحر نصف عشر دينه وفي العمد نصف عشر
قيمته وبه قال سعيد بن المسيب وهو مروي عن علي بن عبد الصلوة والسلام وعمر و
لا مخالف لهما وبه قال الشافعي وقال مالك في العمد ما نقص الا قيمه ليس
له بعد الابد ما نقص وهي الحوصلة والمقنقه والمأموه والخائفة وفي كل هذا
مقدر من قيمته ما عدا هذه من الاضرف وغيرها خلافه وبه عن أبي حنيفة

كتاب الخلاص

روايتان فروى الحسن بن زياد لثعلبى عنه كقول و روى ابو يوسف و هو
الاهلاء عنه فقال كل شئ قد من الحر دية فيه من لعمد قيمته لا لحا حين والشاوب
والعقبة واللحية وكد يحيى على قولهم في اذنه لا عندهم لان حمال لاامعة
وقال محمد بن الحسن في العمد ما نقص من حل كالمهمة سواء

[دليل] اجماع الفرقه اختارهم وايضا فيه قول على عنه الصبوة والسلام
وعمر ولا مخالف لهم في لصحابة فذا على انه اجماع

مسئلة ٨١ داحي على عبد حمه يحط بقيمته كاللاف ولسان والدكر
والدين والرحين لرمته قيمته ، تقسم العمد من سنده وقر الشافعي لرمته قيمته
لعمد لسيده وقال ابو حنيفة السد سجد بين ان بمسكه ، لاشئ له وبين ان يسمه
وحد كمال قيمته وما ن بمسكه و بصل بقيمته فمس له ذلك وله ان له داب
لجمع له بين البدل والمبدل وذلك لا يجوز .

[دليل] اجماع الفرقه . اجماعهم

في العمد
التي تحيط
بعمد احمد

مسئلة ٨٢ انكأب العمد على مدح به نصف قيمته مثا قطع دة اوقع
عنه امسكه سنده و لعل بذلك لا عذر به في الاقوى وقال ابو حنيفة سنده بالحد
من ان بمسكه و بطلان نصف قيمته و بين ان بمسكه في الحد و بطلان سنده بقيمته
وقد روى ذلك اصحابنا وهو الاقوى .

[دليل] ما قدمناه في المسئلة الاولى سواء

في العمد
التي بمقدار
نصف قيمته

مسئلة ٨٣ في ذكر العمد قيمته لا تحوز دة لحره في الشافعي فيه قيمته
بالعامة بلع وقال ابو حنيفة فيه قيمته الا عشرة دراهم اذ اربع دة لحره و كذا في كل
ما يحوز به قيمته اذ بلغ قيمته دة الحر او م د
[دليلا] ما قدمناه في المسئلة الاولى سواء

في دة
ذكر العمد

مسئلة ٨٤ دية النفس على لعاقلة في قتال الخطء وفي صراف كذا لا خلاص
وفي العمد في ماله خاصة بالاحلاف وفي شدة العمد عمنه في له وعند الشافعي عني
العاقلة و كذا في القول في الاطراف

في مدعي
العاقلة من
الدية

ر دليل [اجماع الفرق و حشرهم و لان دمه العاقلة برئة في الاصل و شعيها
يحتاج الى دليل .

فمن قتل
عمداً عمداً

مسئلة ٨٥ واقتل عمداً عمداً او قطع مرفقه و ليد في ماله حصه و كذلك
اكثر منه العمد و مكان حصه محصاً يعني العاقلة سواء قتل او قطع
مرفقه و قال الشافعي ان قتل عمداً او قطع مرفقه مثل ما قبله و ان قتل حصه او
شبهه بعمد او قطع مرفقه كذلك يعني قولن احدهما في دمه و في ماله و الثاني
عني عاقلة وهو صحيحاً بعمدهم و في ان حبسه مادل بدمه يعني العاقلة و بدل اطرافه
يعني احدي في ماله في حصه و شبهه بعمد و لا يحتمل عني العاقلة

[دليل اجماع الفرق و حشرهم

فما كان عمداً
لا حمل على
العاقلة

مسئلة ٨٦ ما كان عمداً محصاً لا يحمل عني العاقلة سواء كان عمداً لا قصد
فيه كقطع اليد من بعد الساعد و الم مومد و لدنقه . كذلك ان قتل لولد و لده
عمداً و نه في انو حصه و لا في ماله . كذلك ان كانت الحمايه لا قصد فيها بحال
كالمنقه و الم مومد و لدنقه و سه عني المرفقه

ر دليل اجماع الفرق و حشرهم لان دمه العاقلة و لا يجوز شغلها الا
بدين و يروى عن النبي صلى الله عليه و آله . سم انه قال لا تقبل لعاقلة لا عمداً و لا
صلحاً و لا اعتراً و هذا نص .

في ان العاقلة
المميز
الاجنون في
الحكم

مسئلة ٨٧ نصي ، كان عاقلاً مميزاً و لحكم فيه و في لمجنون اذا قتلوا سواء
و كان القتل حصه او دمه مؤحده عني العاقلة و مكان عمداً محصاً فحكمه
حكم الحصه و الدمه في موضوع عني العاقلة و واقفا الشافعي في الحصه المحص
و قال في العمد المحص و قولن احدهما عمده في حكم الحصه و نه في انو حصه
و الثاني عمده في حكم لعمد و قد قيل في حكم الحصه و لده عني العاقلة مؤحده
و لكفارة في ماله و واقفه بوحيدة في ماله محصه مؤحده عني العاقلة و كان يحكي
عنه انها حالة على العاقلة و هذا اصح و اذا كان عمده في حكم لعمد و لا يقر بلفظ
و لده مغلظة حمله في ماله كما لو قتل الوالد و لده

[دليلاً] إجماع العرفه واحكامهم على ان عمد القسي والمحمون خطاء و
ذلك عدم في حكم القتل والدية وكن حكم لما خرج مدلل وروى عن النبي ^{صلى الله عليه وسلم}
انه قال رفع القلم عن ثلث عن القسي حتى يحشم وعن المحمون حتى يعيق وعن السائم
حتى يشبه .

مسئلة ٨٨ - اذا حنت ام الولد كان ارض حبايتها على سيدها عند جميع الفقهاء
الا باثور وانه قال ارض حبايتها في رقتها تتبع به بعد العتق وعدا ان حبايتها من
حباية المملوك سواء على ما مضى اثنور فيه من ان السد بالحيدر بين ان يؤدي
رض حبايتها او يسلم

في ارض حباية
ام الولد

دليلاً إجماع لفرقة واحكامهم على انها ممنوكة بحور بيعها

مسئلة ٨٩ اذا حنت ام الولد وعمر السيد لخدمة ثم حنت جناية اخرى كانت
عليه ايضاً وهكذا بدأ ولت في فيه قولان احدث من مذهب وهو اختار المروني
والذي لا يحب على السيد اكثر من قيمته ودا عزمها ثم حنت ثار المحصى عليه
اولا فتكون قيمته سهمه وانه قال ابو حنيفة

في لو
تكررت الجناية
من ام الولد

[دليلاً] إجماع لفرقة على ان حباية المملوك على سيده ولم يفسلوا فوجب
حملة على عمومه .

مسئلة ٩٠ اذا اصطدم فارس فم تدفعي عاقبه كن وخذ منهما نصف دية
صاحبه والباقي هدر اذا كان ذلك خطاء محصاً به في الشفعي ومالك وروى وقن
ابو حمزة على عاقلة كل واحد منهما كمال دية صاحبه وانه قال ابو يوسف و
محمد واسحق

فصار
صطدم
في سائر

[دليلاً] ان ما ذكرناه مجمع على لرواه لهم وما زاد عليه ليس عليه دليل
والاصح برائة الدعة وروى عن علي عليه الصلوة والسلام انه قال اذا اصطدم الفارس
فما كان على عاقلة كل واحد منهما نصف دية صاحبه ولا يعرف له مخالف ولاهما اذا
اصطد ما صدمت فقد مات كل واحد منهما من صدمته و صدمة صاحبه فصار موت كل
واحد منهما بفعل اشتر كافيده فما قابل حبايته على يسه هدر وما قابل حباية صاحبه

عليه مضمون فوجب على عاقلة كـ ، احد منهما نصف زيد صاحبه كما لو حرج كـ
واحد منهما صاحب حرج فوجب له نصفه في نفسه هذا ، وقيل نعم صاحبه
مضمون كذلك هي هنا

مسئلة ٩١ : انضد ما يعمد بين النش فقتل كـ ، احد منهما قتل صاحبه
كان وقت عمدا محض ، والى به في تركه كـ ، واحد منهما لو ثد صاحبه معطله ،
لشفعي فيه قولان في ، هو محض من مفسده ، في ، اقرب به شبه العمد والى به
على عاقلة اقمهما على ماضي ، في ، انه حقيقه هو حقيقه ، لى به على عاقلة
على ماضي .

| دليل : ان اقص كـ ، حد منهما انقتل كان ذلك عمدا ومن جملة شبه
العمد فعمد ، لا ،

مسئلة ٩٢ : لا فرق بين ان يعمد مستفيض ومما يوجب له احدهما مأكول والاخر
مستفيض ، وقد قال اصحاب الـ وهي كلهم ، وقال المرئي ان كان احد هم مأكول ، والاخر
مستفيض ، والى قول هو القدر ، حده ، والمستفيض مفضل فعلى عاقلة المأكول له
ديه المستفيض

| دليل : عموم خبر دى فعمد والى عاقلة مستفيض

مسئلة ٩٣ : يمكن ان يكون القتل بجرح المحسوس شبه المحسوس ، يجب به
لقود ، في ، ان كان ذلك ، لا يكون ذلك الا بعد الجرح ، والذوق معصية
على العاقلة عمدا ، واما على مذهب من جملة لا يكون لاحد ،

| دليل : لا يمتنع ان يعمد من يوجب انسان يعمد فيقتله فوجب
ان يكون عمدا محضا ، عمدا ، عمدا ، لى به على عاقلة ، واستعدده لذلك في غير موضعه

مسئلة ٩٤ : ان اقتصرت الشيعت من من يربط من لسانهم بهما في شيء
من اسباب التعريط مريح فهلك وما فيهما من الـ والامن ، وبعضه كان ذلك هذا
ولا يبرم ، حد مذهب لصاحبه شيء ، لى به على فقه لان حدهما عليهما الضمان ،
الاخر لاضمان عليهما كما قلناه .

[دليل] ان الاصل براءة الدمه ولا دليل على شعبي فعلى من ادعى شعبي

الدليل

مسئله ٩٥ اذا قدر لغيره وقد حاد العرفي من متاعث في البحر وعلى صماده
واقفاء كان (ون) عليه صماده وقد حاد جماعة من الفقهاء لا به نور فيه قال لا
ممان عليه

فيما او قال
لغيره الق
متاعث في
البحر

[دليلاً] اجماع يعرفه من اجماع الامه وان نور لا يعتد به لا بد

مسئله ٩٦ وقد قتل الخطاء على الدمه وقد قال جميع الفقهاء وقد لا يصح
انه يلزم القاتل دون العاقله قال ابن المديري وقد قال الحواشي

في ان دية
قتل الخطاء
على العاقله

دليل اجماع يعرفه واحاديثهم وايضا اجماع الامه والاصم لا يمتد به مع
ان خلافه قد نقرس وروى المعمر بن سفيان عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
لنكاح ودية مبيها روح وولد ففعل النبي (رسول الله) لغيره دية المصولة على
عاقبه القاتله وهو اجماع الصحابة وروى سائرهم عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
في من لبيح وجهه دية مبيها ودية مبيها ودية مبيها ودية مبيها ودية مبيها
وقال علي عليه الصلوة والسلام ما تقولوا فقال ان حنثت وقد اخطأه وان يعمدوا
فقد عشوك عليك لدية فقال له عزم عبيث لو فسمت علي قومك وصادف قومك
الي علي عليه الصلوة والسلام نحاش لذيبيهم اي قومي قومك وروى عن عمر
فعمى علي عليه الصلوة والسلام بديه موالى صفيه بنت عبد المطلب لانه هو العاقلة
فعمى بديه موالىها عليه ولا محال لهم في ذلك

مسئله ٩٧ دية الخطاء مؤجله ثلث سبع كل سنة ثلثه وقد قال جميع الفقهاء
الا يبعه فيه قال احناف خمس سنين وفي الناس من قال انها حادثة غير مؤجلة
[دليلاً] اجماع يعرفه من اجماع الامه وخلاف ربيعة لا يعتد به وقد نقرس
وتمامه اجماع الصحابة لانه روى عن علي عليه الصلوة والسلام وعن عمر
حنث لدية الخطاء على العاقله في ثلث سنين ولا محال لهم

في ان دية
الخطاء مؤجلة

مسئله ٩٨ العاقله كل عصبه حرحت عن الوالد بن والمولود بن والموالدين

في معنى
العاقله

وهم الاخوة واستؤمهم اذا كانوا من جهة اب وام او من جهة اب والاعمام واستؤمهم و
اعمام الاب واستؤمهم والمولى وبه في الشفعي وجماعة اهل العلم وقال ابو حنيفة
يدخل الوالد والولد صب وبغلق لقائل

[دليل] ان ما عثر به مجمع على انه من العاقلة الذين يحب عليهم الدين
ولا دليل على ان الولدين والولد منهم ولا حمل برائة دعتهم وروى ابن مسعود ان
النبي صلى الله عليه وسلم قالوا ترحموا عدى كبراء يعزب بعضكم رقاب بعض لا يؤخذ الرجل
بحريره به ولا لأن بحريره انه وهذا نص وروى سعد بن المسيب عن أبي هريرة
ان امرأة من هذيل اقتنت فقتلت احديهما الاخرى ولكن واحدة منهما روح
وولد فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بدية المقتولة على عاقلة القاصه ورئى الروح والولد
ثم مات لما به محمد بن النبي صلى الله عليه وسلم ميراثه لسهل (الستة) والعقل على القاصه وفي
بعضها جعل ميراثها لزوجها وولدها.

[illegible]

مسئله ۹۹ نفس لا تدخل في العقل بحال مع وجود من يعقل عنه من العصاة ، ثبت لأمير و به قال الشافعي و من موحيه العقل كاحد العصاة يعقل كما (مثلما) يعقل واحد منهم

دليلاً ان اصل بر نه الدمه و دخوله في المعاد يحتاج الى دليل وعموم
الاحاديث التي قدمتها تقتضي ان الدية على لعنه كلها في روايه ابن مسعود وحادي

من مقدار ما
بمحل علی
کل عاقلة

مسئله ١٠٠٠ قدر الشافعي لأبي محمد (عليه السلام) كل واحد من العاقلة أكثر من نصف دينار وإن كان موسراً ورابع دينار إن كان معسراً ويؤخذ الأقرب والأقرب وكلما أحدث من الأقرب وقص من لدنه شيء أحدث من الدين (الذي يليه) بلوغهم على ترسيم الميراث فأدالم يبق أحد من العاقلة وبقي من الدية شيء كانت في بيت المال وعمداً إنها يؤخذ جميعها منهم ويؤخذ منهم على قدر أحوالهم وما لا يحجب بعضهم ويستوى القريب والمعد في ذات

[دائماً] ان الاحترام عاده في ان الذبة على العاقله فمن علي او بعضها الي بيت المال او قدم بعضها علي بعض او قدز معباً فعليه الدلالة .

مسئلة ١٠١ الدية لا تمتنع عن لعنات الى اهل الديوان سواء كان القدر من اهل الديوان اولم يكن من اهل وند قار الشافعي وقال ابو حنيفة ومالك الدية على اهل الديوان دون العنات .
[دليلنا] عموم اخبار ان العاقلة عليها الدية ولم يعم دليل على انها تتحول عنهم الى اهل الديوان فعلى من ادعى ذلك الدلالة

في عدم بل
الدية على
العنات الى
اهل الديوان

مسئلة ١٠٢ ابتداء (هذه) الدية المؤجله من حين وجوب الدية حكم الحاكم بها (باعتد لها) اولم يحكم به قال الشافعي وقال ابو حنيفة ابتداء المدة من حين حكم الحاكم بها واحتلف اصحابه متى تتحول الدية على لعاقلة على مدهين منهم من قال يجب على القاتل تتحول عنه الى العاقلة غيب وجوبها عليه بالافضل كالوكيل بالشراء بمدت من المائع ثم تتحول عنه الى موكله غيب الملك بالافضل ومنهم من فر لا تتحول الا تتحول الحاكم اليهم كالحواله عليهم بذلك
[دليلنا] ان الموجب للدية الحية يجب واحصلت ان تحب الدية ولا يقف ذلك على حكم الحاكم .

في ابتداء
الدية المؤجله

مسئلة ١٠٣ اذا حبل الحول على موسر من اهل لعقل توجهت لعقالة عليه فان مات بعدها لم تسقط بوفاته بل تتعلق بتركته كالدنس وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة تسقط بوفاته .
[دليلنا] ان وجوبه عليه مجمع عليه وسقوصه بموته يحتاج الى دليل (دلالة) ولا دلالة في الشرع على ذلك فيسمى وجوبه على ما كان

في وجوب
العقالة
حبل الحول

مسئلة ١٠٤ . الدية بالقصة مثل دية المراقوبة اليهودي والنصراني والمجوسي ودية الحسن فترم ايضاً في ثلث سنين كل سنة ثلثها . للشافعي فيه قولان (وحي) ان احد هما مثل ما قسمه والثاني عليه (بحل) في السنة الاولى ثلث الدية لكامله عنده ودية المجوسي بحل ايضاً لأنها اقل من الثلث وكذلك دية العنين عنده خمسون ديناراً وهي اقل من الثلث ودية المراء على ثلث دية الكامله في اول سنة والباقي في الثانية .

في ان الدية
الباقي فترم
ايضاً في
ثلث سنين

[دليل] عموم الاحبار التي وردت في اربعة الحطاء في ثلث سنين ولم يحصل

فيما على
الموسر و
المتوسط

مسئله ١٠٥ الموسر عليه نصف دينار والمتوسط ربع دينار يوزع على الاقرب والاقرب حتى بعد العاقبة وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة على كل واحد منهم من ثلثة الى اربعة والعشرون والمتوسط سواهم ويقسم الواحد على العاقلة فلا يبدء بالاقرب والاقرب فيحالف الشافعي في ثلثة فصول في قدر الواحد والفرق بين الموسر والمتوسط وهل يقسم على القرب والعبد ام لا

(والذي يقتضيه مذهب ما قدمنا ذكره من انه لا يعين في قدر الواحد واما روح عليهم بحسب ما يحتمله احوالهم فلان ان يفرق بين الموسر والمتوسط و مشترك القرب والعبد فيه لان عموم الاحبار يقتضي ذلك وقد دللنا على ان الاقرب والاقرب اولى لقوله تعالى واولوا الع .)

[دليل] على انه يبدء بالاقرب والاقرب قوله تبارك وتعالى واولوا الارحام

ان الاقرب والاقرب اولى قوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض و ذلك عام في جميع الاشياء وايضاً فلا محلوان يكون على الاقرب وحده او على من قرب وبعد كما قالوا او على الاقرب كما قلناه فطرد ان يكون كلها على الاقرب لانه لا خلاف في ذلك ويطرد ان يقال يكون على الكل لما قلناه في الاية حتى يتعلق بالعصاة فكذلك (ان كان) على الاقرب والاقرب كالميراث والولاية في السكاح واما لمقدار فمقدار ربع دينار على المتوسط لا خلاف في انه يارمه وماراد عليه وليس عليه دليل والموسر نصف دينار ايضاً مثل ذلك حتى يكون فرقاً بينه وبين المتوسط ولانه يلزمه في النفقة مدان والمتوسط مد .

في القدر
الذي تحمله
العاقلة

مسئله ١٠٦ القدر الذي تحمله العاقلة عن الحائض هو قدر حيايته قليلاً كان

او كثيراً وبه قال الشافعي ومعه المروني حتى قال لو كان ارض الحنانية درهما لحملته وبه قال المتأخر وروى في بعض اخبارنا بها لا تحمد الا نصف العشر الموصحة فما فوقها وما نقص عنه ففي مال الحائض وبه قال ابو حنيفة واصحابه وقال قوم انها تحمّل ثلث الدية فما زاد وما نقص (دون) من ذلك في مال الحائض ذهب الله سعيد بن المسيب و

عنه ومالك واحمد واسحق وذهبت سائعه الى انها تحمل ما اراد على الثالث وما فوق ذلك وما دون ذلك ففي مال العامي ذهب اليه الرهري وقال في التقديم على قولين احدهما تحمل الدية وما دونها ففي مال العامي والثاني تحمل ما قل وكثر وهو قوله في الجديد .

[دليلنا] عموم الاحبار التي وردت في ان الدية على العاقلة ولم يصلوا واداء قلنا بالرواية الاخرى والرجوع في ذلك الى تنك لروايه وقد اوردناها وروى المعيرة بن شعيب ان امرأين صرتا اقتتلتا فصرتا احدهما الاخرى بحجر او مسطح ولقت حياء ميتاً فقضى رسول الله ﷺ بدمه الحسين على عصبه لمرأة يعني القاتلة وهذا اقل من الثالث وقصه المحقق نداء على ذلك ايضاً سواء

مسئله ١٠٧ اذا حصى الرحن على عصبه حذقة خطاء محض كان هدر لا يبرم العاقلة دية وبه قال ابو حنيفة واصحابه والشافعي وربيعة ومالك والثوري وقال قوم ان الدية على عاقلة له ان كان حياً وقطع يده وبه قاله ولو رثته ان كان ميتاً ذهب المذ الاوراعي واحمد واسحق

[دليلنا] ان الأصل براءة الدمة ولا دليل على ان هؤلاء يلزمهم بهذه الحدية شئ واصحاب روى ان عوف بن مالك الاشجعي ضرب مشركاً بالسيف فرجع السيف اليه فقتله فمتنع اصحاب رسول الله ﷺ من الصلوة عليه وقالوا بصل جهاده مع رسول الله وذكر ذلك للنبي ﷺ فقال مات مجاهداً مات شهيداً ولطاهر ان هذا جميع حكمه ولو كانت الدية على عاقلة لبي ذلك واوضحه لانه وقت الحاجة

مسئله ١٠٨ الدية في قتل الخطاء تحب ابتداء على العاقلة وفي اصحابنا من قال ترجع العاقلة على القاتل بها ولا اعرف به بقاء والشافعي فيه قولان احدهما يحب على القاتل ابتداء ثم يتحملها عنه العاقلة وبه قال ابو حنيفة والثاني مثل ما قلناه [دليلنا] ان كل حصر ورد في ان الدية على العاقلة يتصمّن ابتداء وليس في شئ منها . تحب على القاتل وتفضل الى العاقلة

مسئله ١٠٩ المولى من اسفل لا يعقل عن المولى من فوق شيئاً وبه قال ابو حنيفة

في حاسبه
الرحل على
نفسه

في وجوب
الدية على
العاقلة بغيره

في عدمه
المولى من
اسفل

كتاب الديات

وحد قولنا لشافعي وهو أصحهما عندهم وقال في الأم وهو الضعيف أنه يحتمل

[دليلنا] أن الأصل براءة الذمة فعلى من شاعها الدلالة

فمن نواكب
العاقلة أكثر
من الذمة

مسئلة ١١٠ إذا كانت العاقلة أكثر من الذمة الدنس (التي) نسم فيهم على العبي
نصف دينار وعلى المتعص (المتوسط) ربع دينار قسم على جميعهم بالحصص (بالحصة)
وللشافعي عند قولنا أحدهما مثل ما قلناه والثاني للإمام أن يحص من شاء منهم على
لغتي نصف دينار وعلى المتعص (المتوسط) ربع دينار

[دليلنا] أن الذمة وحت على العاقلة كلهم فمن حص بها قوماً دون قوم
فعليه الدلالة .

فمن نواكب
العاقلة
مقدومه في
الدرجة

مسئلة ١١١ إذا كانت العاقلة كثيرين متساوين في الدرجة (التركة) بعضهم
عائف وبعضهم حاصر كاتب لديه عليهم كلهم ولا يحص بها الحاصرون دون
العائف وللشافعي عند قولنا أحدهما مثل ما قلناه والثاني يحص بها الحاصرون
دون العائف

[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الأولى سواء .

في أم الحنف
لا يعمل ولا
يعمل عنه

مسئلة ١١٢ لحليف لا يعقل ولا يعقل عنه وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقال محمد
بن الحسن يعقل وروى ذلك عن مالك .
[دليلنا] أن الأصل براءة الذمة فمن قال هو يعقل أو يعقل عنه فعليه
الدلالة .

في أم
الموالة
صحيح

مسئلة ١١٣ عقد الموالة صحيح وهو أن يتعاقد الرجلان لا يعرف مسهما على
أن يرث كل واحد منهما صاحبه و يعقل عنه ويرث إذا لم يكن له وارث سبب وبه
قال أبو حنيفة في صحة العقد غير أنه قال لا يرث أحدهما صاحبه ما لم يعقل عنه
فإذا عقل أحدهما عن صاحبه لزم وإبهما مات ورثه الآخر وقال الشافعي هذا عقد
باطل لا يتعلق به حكم .

[دليلنا] إجماع الفرقه وأخبارهم وقد استوعبناها في العرائض .

في أم ذمة
الذمي في ماله

مسئلة ١١٤ روى أصحابنا أن الذمي إذا قتل حظه الرم الذرية في ماله خاصة

كتاب الخلاف

وان لم يكن له مال كان عاقلة الامام لانهم يؤدّون حريتهم كما يؤدّى العبد
الصرى الى مولاه ومن جميع الفقهاء ان عاقلة الدمى دعى مثله اذا كان عصمة فان
كان حراً لم يكن عاقلة الدمى وان كان عصمة وان كانوا مسلمين فكذلك لا يكونون
عاقلة الدمى وان كان عصمة فان لم يكن له عاقلة ففي ماله ولا يعقد عند من يبيع
مال المسلمين .

[دليل] اجماع اصحابنا على الرواية التي ذكرناها لانهم لم يروا خلافاً
ولان ميراثه اذا لم يكن له وارث ينتقل الى الامم فوجب ان يكون حديثه عليه
مسئله ١١٥ . اذا كان القتل عمداً لا يجب به قود محل عشرين قتل لوالده ولده
وكذلك الاطراف وكذلك اذا احسني حادثة لا يجب بها (قود) قود محل كالحائفة
والمامومة فالحال في مال العبدى وبه قال الشافعى لانه رد ومددوا الموصحة
في عهده ليس فيه قصاص وانما يجب به الارش وقدس ان عتداً في عهده قصاصاً وقدر
يوجسه كل هذا مؤجل على الحائفة ثبوت سبب

في عدم وجوب
القود في
قتل اممى

[دليل] انه قد ثبت وجوب ذلك عليه من ادعى التحلل في ذلك فعليه
الدالة .

مسئله ١١٦ . اذا سبي حائط مستودع في ملكه فهدم الى الطريق او الى دار حرة
ثم وقع فقتل اعمى واموالاً كان عليه الصمان وللشافعى فيه وجهان طاهر المذهب
انه لا صمان عليه سواء شهد او لم يشهد طولب بنفسه ولم يبدل وقال يوحىيه بن بطر
ون كان قبل المظلمة بنفسه وقبل لا شهد عليه فلا صمان وان كان قد طولب بنفسه
واشهد عليه به فوقع بعد القدره على نفسه فعليه الصمان وكان قبل القدرة على نفسه
فلا صمان وقال ابن ابي ليلى ان كان الحائط قد اشق بالعمول فلا صمان وان اشق بالعرض
فعليه الصمان

في ضمان من
وقع حائطه
مات

[دليلنا] انه اذا عد الى طريق المسلمين او الى دار حرة فهدم في ملك الغير
فيلزمه ضمانه كما لو مراك في الطريق حراً ولا به قد استحق ارأته عليه واما لم
يفعل ضمن كما لو وضع حراً في طريق المسلمين ويقوى في نفسه انه لا صمان عليه

لان الاصل برائة الدمة وليس ههنا دليل على وحواف الصمان

مسئله ١١٧ . اد سقط حائط الى طريق المسلمين فمتر احد متراته فمات ثم يلزم معناه صاحب الحائط وبه قال الشافعي وحججه وقال ابو يوسف يضمن [دليلاً] ان الاصل برائة الدمة فمن شغلها فعليه الدلالة .

فيمس عثر
بشراب الحائط
الباقط

مسئله ١١٨ . اذا اشرع حياضاً الى طريق المسلمين او الى درب ناوذا وغير ناوذا وبانه فيه او اراد اصلاح سائط على واحد لا يصير ناوذا من العارة فلس لاحد معارضته ولا مفسده منه وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة له ذلك ما لم يمسعه مبيع فاما ان اعترض عليه معترض او منعه مانع كان عليه قلمه .

في ما حده
شرع الجناح
الى الطريق

دليلنا [ان الاصل حواره والسبع يحتاج الى دليل وروى ايضا ان عمر بن الخطاب مر ساب العباس فقطر ماء من مبر ب فمر عمر بقلعه (فقلعه) فخرج العباس فصار او تقطع ميراً فالتصه رسول الله ﷺ بيده فقال والله لا تحمل من نصب هذا العزاب الى السطح الاطهرى فركب العباس طهر عمر فمسد فاصلحه وهذا اجماع فان احداً لم يسكره والسبي ﷺ ايضاً فعله ولان هذه الاحماد والسباط والسقيفة سقيفة بني المصحر وسقيفة بني ساعدة وعمر ذلك الى يومنا هذا لم يسئل ان احداً اعترض فيها ولا اريدت ما اعترض معترض عليها ثبت ان قرارها حائر باجماع المسلمين

فما اورد
لغيره
فقتل ابناء

مسئله ١١٩ . من اخرج مراً الى شارع فوقع على ابن فقتله او متاع فالتفه فان صامها وبه قال جميع الفقهاء الامم اصحاب الشافعي فانه قال لا ضمان عليه لانه محتاج اليه قال اصحابه ليس هذا بشئ .

[دليلاً] اجماع الامة وهذا القول لا يعتد به

مسئله ١٢٠ . دية الحسين التام اذا لم تلحقه الروح مائة دينار وقد اجمع الفقهاء ديته عره عند او امة وقد اجمع الشافعي قيمتها نصف عشر الدينه خمسون ديناراً او خمس من الاهل .

في دية
الحسين التام
اذا لم تلحقه
الروح

[دليلاً] اجماع العرفه واحداهم وطرفه الاحتياط يقتضي ايضاً ذلك لان الدمة تترء معه يفتين

فيما لو اسكن
الحركة
بالصريح

مسئلة ١٣١ د كان هداك حر كه قصر بها فسكنت بعزبه فلا ضمان وبه قرر
جميع الفقهاء وقال الرهري اذا سكنت الحر كه قصه العرة لانها اذا سكنت فالظاهر
انه قتله في بطن امه .

[دليلا] ان الاصل برأئد الدمة ولم يسم دليل على ان يهد بحب عليه شئ
و ايضاً من الحر كه يحور ان تكون للحبس و يحور ان يكون لربح فلا يلزم
الضمان بالشك .

في دية حر
العمل لو
نفته

مسئلة ١٣٢ . اذا لقت نصفه وحب على حاربها عشرة ديسار ورا لقت علقه
وحرار يعون ديساراً واد لقت مصغه . حب ستون ديساراً وان لقت عظاماً وبه (فقد)
عقد قبل ان يشق فيه اسمع والصر وحب فيه ثمانون ديساراً فاذا تم حنقه بال شق
سمعه وبصره وتكاملت صورته قبل ان يحد لروح فهو الحسن بحب فيه مائة ديسار و
عندهم فيه عرة عداً . امه وملك ذلك سيد بصرام ولده و تمضي به عداً . واما
الحدرة فلا تحب بالفسد لحسن على بصرها وقال الشافعي ان لم يحق تعمق به او به
احكام العرة والحدرة و بعضاً لعده و يكون م ولد و ب شهدا مع فو في بقدر
تصور الحق و ان حقي ذلك على الرجل في ذلك وان شهد به مستد حقة شرعاً
ما حلق فيه تصوير ولا تحفيظ ولده بنفسه به . لاحكام الثنته فعلى قولين و ان لقت
مصغه واشكنت على القوم لم يتعلق بها لاحكام الثنته غير لعدة فولا واحداً و لعدة
على قولين .

[دليلا] اجماع العرقه واحداهم

في مالو
فرع من
اجامع عمر

مسئلة ١٣٣ من افزع عره وهو بجامع حتى عزل عن روحته الحره كان عليه
عشر دية العنين عشرة ديسار وكذلك اذا عزل الرجل عن روحته لحره بغير احتيارها
فان عليه عشرة ديسار وحالف جميع الفقهاء في ذلك
[دليلا] اجماع العرقه واحداهم

مسئلة ١٣٤ د به الحسن ماء ديسار سواء كان ذكراً أو أنثى وقرر الشافعي بعسر
بغيره ففيه نصف عشر دية امه او عشر دية امه ذكراً كان أو أنثى وقال ابو حنيفة بعسر

في معذارة
لحسن

نصفه فان كان ذكر ا نصف عشر ديتة لو كان حيوان كان انشئ نصف عشر ديتة لو كانت
حيه وانما تحقق (تحقق) هذه المعاني ليس (ليس) الخلاف معهم في حين الامة
[دليل] اجماع العرفه على ان دية الحبس ماء دشار و حمارهم على عمومها
ولم يقصرو ولم (الاد) يدل دليل على خصوصها .

فمن ضرب
عطيه وادع
حسب قصات

مسئله ١٢٥ داصر بطنها فالت حساً من القته من وى بها ثم ماتت فقيها
ديتها وفي الحبس ان كان من سجنه الروح ماء دشار على فاعصى و ان كان بعد ان
ولحد الروح فالدية كامنه سواء القته حساً ثم مات والقته ميتاً و علم انه كان حياً
وان مات الولد في بطنها و كان دماً حياً فدية نصف دية الذكر ونصف دية الانثى و في
الشافعي فعليه ديتها وفي الحبس العره سواء القته دماً او حياً ثم ماتت و نه قال ابو حنيفة
الانثى فصل وهو د القته ميتاً مد وى بها وى دى لاشئ فيه جدا

[دليلاً] اجماع العرفه و احبارهم و هذه قضية امر المؤمنين عنيده لصنوه
والسلام فيمن ضرب مراه على بطنها و ماتت الولد في بطنها و عصى دى عشر
لغاً و خمس مائة و خمسة لاف دهم دى بها و نصف دية الذكر و نصف دية الانثى لمد
اشكل الامر فيه ولا يختلف اصحابنا فيه .

في دية
الحسين ثورث

مسئله ١٢٦ دية الحبس مو و نه عنه ولا يكون لامة حاصه و يدور لثامى و
قال ابو حنيفة و قال الشافعي سعد يكون لامة ولا ثورث عنه لانه يمر له عضو من
اعضائهم

[دليل] اجماع العرفه لعدنهم و احبارهم وانما تحميم الا امدام بذلك
يحتاج الى دليل شرعى

فما يجب فيه
دية الحبس
لا تحبس
لكفاره

مسئله ١٢٧ كل موضع حبس دية الحبس فيه لانه حبس فيه كفارة القتل و نه
قال ابو حنيفة و قال الشافعي كل موضع حبس فيه لعره يجب فيه لكفاره
[دليلاً] في الاصل مائة الدمة و شعبها يحتاج الى دليل و الاحبار التي رويت
عن لمي صلى الله عليه وآله وسلم انه اوجب العره لم يدكر فيها الكفارة فلو كانت
واجبة لذكرها لان الوقت وقت الحاجة .

كتاب الخلاص

مسئلة ١٢٨ اذا قتل انسان نفسه لا يتعلق بمقتله ذبة بالاحلاف ولا يتعلق به المذمة ايضا عندن وقال الشافعي تحب عليه الكفارة وتخرج من تركته [دليلنا] ان الاصل برائة الدمه وشعلها يحتاج الى دليل واوفلنا تحب عليه الكفارة لكان قوما لقوله تعالى «ومن قتل مومناً خطيء فتحرر بر رقته» ولم يفصل

مسئلة ١٢٩ ذمة حبيب اليهودي والنصراني والمجوسى عشر دينه ثمانون درهما وقال الشافعي فيه العرة قيمتها عشر دينه امد مائة درهم انكأت يهودية او نصرانية لان ذمتها عند العن وقال في المجوسى عشر دينه امة ارمون درهما [دليلنا] اجماع الفرقه واحبارهم ولا ينفذ ذلك على ان ذمة اليهودى والنصراني ثمان مائة درهم مثل ذمة المجوسى .

في عدم تحقق الذمة بقتل النفس

في ذمة حبيب هذا الجائر

مسئلة ١٣٠ اذا كان الحبيب متولداً بين مجوسى ونصرانية او نصراني ومجوسية فالحكم ايضا فيه مثل ذلك سواء وقال الشافعي يقدروا باعلاهما ذمة انكأت امة نصرانية فعليه عشر دينها وانكأت مجوسية فصعب عشر دينه امة النصراني لانه لو تولد بين مسلم وكافر اعتبرت ذمة المسممة (المسلم) فكذلك ههنا [دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء .

في ذمة حبيب المتولد بين مجوسى ونصرانية

مسئلة ١٣١ د ضرب بطن امرأة فالتقت حسماً حراً مسلماً واستهل اي صاح وصرخ ثم مات فعليه الذية كاملة بالاحلاف وان لم يستهل بل كان فيه حيوة مثل ان نفس وشرب اللبن والحكم فيه كما لو استهل وبه قال الاوراعى والثورى وابو حنيفة واسحاق والشافعي وقار الزهري ومالك فيه العرة ولا يجب فيه الذية كاملة [دليلنا] اجماع الفرقه واحبارهم وايضاً قوله عليه السلام وفي النفس مائة من ليل وهذه نفس

في ذمة او ضربت بطن المرأة فالتقت حسماً

مسئلة ١٣٢ اذا اخرج الحبيب رأسه ثم مات كان الحبيب مضموناً وبه قال لشافعي وقال مالك غير مضمون لانه انما ثبت له احكام الذية اذا انفصل [دليلنا] عموم الاحبار التي رويناها وعنده اجماع الفرقه

فيه اذا اخرج رأس الحبيب ومات

مسئلة ١٣٣ في حبيب الامة عشر قيمتها كرا كان او اشى وبه قال اهل المدينة

في ذمة حبيب الامة

والشافعی ومالك وقال ابو حنیفہ فیہ عشر فیئته انکان ذکر اوصف عشر فیئته انکان انشی فاعتبره بنفسه .

[دلیلنا] اجماع الفرقه و اخبارهم

مسئله ۱۳۴ فی حین الدعیۃ عشر دینہ و قال جمیع الفقہاء فیہ ارض مایقص فی دینہ حسن الدعیۃ

من امد

[دلیل] اجماع الفرقه و اخبارهم

مسئله ۱۳۵ اد ثبت ان فی حین الامه عشر فیئتمہ فمتی یعشر فیئتمہا فعددا انه یعشر حال الحادیہ دون حال الاسقاط و للشافعی فی قولان احدهما مثل ما قبلہ و نہ قال ابو اسحق و لقول الشافعی یعشر حال الاسقاط و نہ قال المعری و الاصطخری .

[دلیل] ان الحادیہ سبب لاسقاط فوجب ان یكون لا یعشر بحال حصولها

مسئله ۱۳۶ داد من میره حتی احدث کان عبید ان مد اسی بنفسه حتی یحدث و یقتدیه نشئت لدینہ و حلی عن حمید بن حسن مشدودک و حلف جمیع الفقہاء فی ذلك ولم یوحى فیہ شیئ

[دلیلنا] اجماع الفرقه و اخبارهم .

مسئله ۱۳۷ ر قطع ر من مت اء شفاء من حوار حده ما یجب فیہ الدینۃ کاملۃ

فی دینہ قطع حوار ح لیت

لو کان حیاً کان عبیه ماء دیار دینہ لعین و فی جمیع ما بنفسه مما یجب فیہ مقدر و ارض فی الحی من حساب المائۃ عنی حساب ما یحو (یحیی) للحی من الالف ولم یوافق فی ذلك احد من الفقہاء و لم یوحى فیہ شیئ و عندنا انه یكون ذلك للمیم یتصدق به عنه و لا یورث و لا یتقل (یتقل) الی بیت المار

[دلیلنا] اجماع الفرقه و اخبارهم و قد اوردہ فی الکتاب لکن

كتاب القسامة ومثله ١٦

فيما لو كان
مع المدعى
الدم لو

مسئلة ٩ اذا كان مع المدعى للدم لوث وهو تهمه للمدعى عليه بدمارات طاهره
مدعى مدعى المين يحلف خمس بمسا وسحق فاسد كره ونه قال ربيعه ومالك
والليث بن سعد والشافعي واحمد بن حنبل وقال ابو حنيفة لا عثر اللوث ولا اراعه
ولا جعل للمدعى في حصة المدعى

(دليل) احمد بن حنبل وعنه وروى عمرو بن شعيب عن ابيه عن حماد
عن النبي صلى الله عليه وسلم عن خالد بن ابي حريش (حديث) عن عطاء بن ابي هريرة ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال السبه عني المدعى واليمين على المدعى عليه لا في
القسامة فيه الدلالة هو انه جعل اليمين على من اكر واستثنى القسامة ثبوتها لا تكون
فيها على من نكر ودانست بها لا تكون على من اكر علم انها على من انت وروى الشافعي
عن مالك عن ابن ابي ليلى عن عبد الله بن عبد الرحمن بن زيد عن سهل بن ابي حنيفة انه
حضره رجل من كبراء قومه بن عبد الله بن سهل ومحبيته حر حالي حيسر من جهد صابهما
فتفرق في حوائجهم فاتي محبيته فاحضر ان عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في بئر او عين
في يهودا فقال انتم والله قتلتموه قالوا والله ما قتلناه وقل حتى قدم على قومه وقد كر
دلت لهم فاقبل هو وحوه حوصه وهو اكر منه وعبد الرحمن بن سهل حوا المقنون
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقبل (عده) محبيته يتكلم وهو الذي كان (تكلم) بحيسر فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لمحبيته اسرك (كسر) (كسر كسر) يريد بذلك الش فتكلم حوصه
ثم تكلم محبيته بعده فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما بن يد و اصاحكم واما ان يادوا
بحرب من الله فكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهم في ذلك فكتبوا اليه اد والله ما قتلناه
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والى لحويسة ومحبيته وعبد الرحمن بن سهل تحلفون
وتستحقون دم صاحكم قالوا لا قال فيحلف (فتحلف يهودا) يهود فقالوا اليسوا مسلمين

فوداه النبي من عنده فبعث اليهم بماء فاغفر لهم حتى اذا دخلت عليهم الدار قال سهل لقد
 كفني منها ذقة حمراء وروى سهل واليث بن سعد وحماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن
 شير (بشر) بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة (حمزة) (حمزة) وقد ذكر نحو حديث بن أبي لبي
 بن عبد الرحمن وفيه خلطون وتتحقون دم صاحبكم اوق تمكم قلوبا امر لم يشاهده وكيف
 يحلف فقال النبي ﷺ افترئكم يهود بحمين يميناً قالوا كعب بن رمي انما قوم كعب
 فوداه النبي ﷺ من عنده ولما من حديث التميمي ثمة اذ له احدهما يدعيه بالامانة
 فخاص المذعي باليمين فثبت ان ليمين عليهما ائمة و الثاني قال تحلفون وتستحقون
 فانت لا تستحق لهم بالايمن منهم وعند أبي حنيفة يحسمون ولا يستحقون باليمينهم
 شيئاً والثالث انه نقها الى اليهود لما لم يحلف المدعون وعند أبي حنيفة ليس في
 الايمان نقل بعد وهذه الأدلة لثمة من حديث سهل وقد دالة رامة وهو قوله
 افترئكم يهود بحمين يميناً وعند أبي حنيفة اذا حلف اليهود لرميها الصمان
 و ليس ﷺ ابراهيم باليمين قال الطحاوي يحب عني للمدعي عليه في القصاص شيان
 اليمين والديه جميعاً .

في حلف
 المدعوين على
 قتل عمد

مسئلة ٤ اذا حلف المدعون على قتل عمد وحب القود على المدعي عليه
 وبه قال ابن الريس واية ذهب حديث واحمد بن حنبل والشافعي في القديم وقال في
 الحديد لا يشاط به الدم وان تحببه الدية معلظه حالة في ماله وبه قال عمرو بن
 حنيفة وان حلف في هذا الأصل .

[دليل] اجماع العرفه واحكامهم وايضا ما قدمناه من الاحاديث يدل على ذلك
 لان النبي ﷺ قال لا انصار تحلفون وتستحقون دم صاحبكم فانت لهم دم صاحبهم
 وفي الخبر الآخر تحلفون صاحبكم اوقا بل صاحبكم وحدث حماد بن زيد عن
 يحيى بن سعد عن شير (بشر) بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة (حمزة) ان النبي ﷺ
 قال لا انصار يحلف حمون منكم على رجل منهم فيدفع برمته ومساء القتل كما
 روى عن علي عليه الصلوة والسلام في رجل وخدمع مراته رجلاً فقتله فقل ان اني
 دربعة شهداء والا فلعط برمته يعني القود وروى عن النبي ﷺ انه قتل بالقصاص

كتاب الخلاف

ورحلاً من مئة مصر من مال ثل رحل عنهم وهذا نص .

مسئله ٣ القسامه يراعى فيها خمسون من اهل المدعى مدعون وان لم يكونوا حلف الولي خمس يمينا وقتل من واقفا في القسامه انه لا يحلف الاولي الدم خمسين يمينا .

في يراعى
في القسامه

[دليلنا] اجماع العرقه واحبارهم وايضا البحر الذي قدمناه من رواية حماد بن زيد من قوله للانصار يحلف خمسون مدم على رحل منهم فيدفع برمته من على ما قبله فان قالوا هذا مسوح قلب لا سم ما تدهونه و من ادعى السح فعليه الدلالة

مسئله ٤ القسامه في قتل الخطاء خمس وعشرون رحلا وقتل الشامي لا فرق بين انواع القتل فهي جميعها القسامه خمسون رحلا [دليلنا] اجماع العرقه واحبارهم

في القسامه
في قتل الخطاء

مسئله ٥ اذا حلف اولياء المقتول خمسين يمينا على قتل العمد وكان القاتل واحداً قتل بلا خلاف بين من اوجب العود وان حلف على جماعه فمن ذلك على ما شرعناه في قتل الجماعة بواحد وبه قال الشافعي ومالك واحمد بن حنبل على ما يقولون في قتل الجماعة بواحد وقال ابو العباس اذا حلف على قتل جماعه لم يقتلوا به ولكن يختاروا واحدا منهم فيقتله .

فيما اوجب
اولياء المقتول
خمس يمينا

[دليلنا] اجماع العرقه واحبارهم وعموم الاخبار التي وردت في قتل الجماعة بواحد يتناول هذا الموضع .

مسئله ٦ اذا وجد قتيل من الصنف في قتله او في قتل اهل البني والعدل قد انشأ الحرب بينهم كانت دية على بيت المال وقتل الشامي اذا كان قد اتهم القتال باللوث على غير طائفته التي هو عنها وان كان لم يلتحم فابوث على طائفته سواء كان متقاربين او متباعدين .

فيما لو وجد
قتيل بين
الصنفين

[دليلنا] اجماع العرقه وايضا الاصل برأيه الدمه فاجتبت اللوث عليهم يحتاج الى دليل

مسئله ٧ اذا وجد قتيل من ارحم الناس اما في الطواف او الصلوة او دحون الكعبة او المسجد او شرا ومصنع لاحد الماء او فطرة كانت ديتة على بيت المال و قتل الشافعي ذلك لوث بينهم (عليهم) لانه يعذب على الظن انهم قتلوه [دليلا] ما قصه في المسئلة الاولى سوا

مسئله ٨ كذا مومع قضا قد حصل اللوث على ما سرقناه فلولي ان يعصم سوا كان بالقتل اثر القتل اولم يكن اثر القتل وبه قتل الشافعي وقيل ان وجب بعد ان كان اثر القتل كقولنا وان لم يكن اثر القتل فلا قسمة بلى ان كان قد حرج الدم من غير به فلا قسمة لانه يحرج من قتل حرق ويظهر من غير قتل وان حرج الدم من اذنه فهذا مقتول لانه لا يحرج الا بحرق شديد وتعب عظيم

[دليلا] ان المعتاد موت الانسان بالامراض وموت لمجهه نادر فالظاهر من هذا انه مقتول كما ان من به اثر القتل يحورن يكون حرج نفسه ولا يترك لذلك القسامة ولا يسمى ان يحمل على النادر الدليل وقد يقتل انسان غيره باحد نفسه او عصر خصيته وان لم يكن هناك اثر .

مسئله ٩ يشتر اللوث شيئا بالشاهد الواحد و بوجود ائتيين في دار قوم و في قريتهم التي لا يدخلها غيرهم ولا يحتلط به سواهم و كذلك محتتهم و عند ذلك ولا يشتر اللوث بقول المقتول عند موته دعي عند فلان وبه قرر الشافعي و ابو حنيفة وقال مالك لا يشتر اللوث الا ما يرى شاهد عادل مع المدعي وقوله عند موته دعي عند فلان.

[دليلا] ان الاصل في القسامة قصة الاضرار ولم يكن هناك شاهد ولا قول من المقتول فاحب النبي صلى الله عليه وآله القسامة قتل على ما قلناه وبطلان مذهب مالك في العصيين مما قوله قول المقتول فلا يصح اعتباره لقول النبي صلى الله عليه وآله البيعة على المدعي و (ليس) على المدعي عليه وهذا مدع

مسئله ١٠ اذا كان ولي المقتول مشركا والمدعي عليه مسلما لم يشتر القسامة وبه قرر مالك وقال الشافعي و ابو حنيفة انه يشتر القسامة اذا حللوا شتر

القتل على المسلم .

[دليلنا] أن الأصل برائة الدمة و ثبات القتل على المسم يمين المشرء
يحتاج الى دليل و أيضاً فلو أوجب القتل عليه يمينهم لوح ان نقاد به وقدسنا
انه لا نقاد مسلم تكافر ولوا وحسا عليه الدية لا وحسا يمين كافر ابتداء على مسلم ما لا
مع علمنا بانهم يستحلون اموال المسلمين و دمائهم

فيما لو قتل
معدو هناك
لوث

مسئلة ٩١ اذا قتل عدو وهدى لوث فلسفه القسمة و به قال الشافعى و اختلف
صحابه على من يقتل ابو العباس فيه لقسمه فولا و حداً على القولين في تحمل
العقبة و قول غيره على قولين سواء (سواء) على فيمته و هل تحمها له فلهذا لا فانه على
قولين ورا و لو التحمها العاقبة كان فيها اقسمة القسمة و اد قسما لا تحمها العاقبة
فلا قسمه لانه كالسبيمة

[دليلنا] عموم الاحذر الواردة في وجوب القسامة في القتل و الادلى بحصص
مسئلة ٩٢ نثبت عدده في الاطراف قسامه مثل العيين والسن و ليدين
و لرحنين والشم و غير ذلك و في جميع لعقهاء لاقسامه في الاسرف و انما هي في
النفس وحده الا ان لثوقي قول دا ادعى قطع طرف وحب فيه الدية كاملة كان
على المدعى عليه اليمين . هل يعطى اليمين لا على قولين حدهم لا يعطى مثل
سائر الاموال و الثاني يعطى و كيف يعطى هل يعطى في النفس و كان لمدعى عليه
واحداً حلف حمسين يمنا و كانوا جماعة فعلى قولين احدهم يحلف كل واحد
بما يحلف الواحد و الثاني يحلف الكل حمسين يمناً على عدد الرؤس و كانت
الحداية ما يحلف فيها دون الدية كقطع يد او رجل فهدى يحلف فيها نصف الدية و قدر
ما يعطى فيها قولان احدهما حمسون يمناً و لو كانت اتملة لان الاعتدال بحرمته
و الثاني التعلط مقسوم على قدر الدية و لو احب في البد نصف بدنة يحلف نصف
الحمسين يمناً و عشرين يمناً بعد ارا كان المدعى عليه واحداً و كانوا جماعة
ففيها خمسة اقوال احدها على كل واحد حمسون يمناً . الثاني على كل واحد
خمسة وعشرون يمناً و الثالث على كل واحد عشرة ايمان و الرابع على كل واحد

في موت
انقسامه في
الاطراف

حملة ايمان والجماع على كل واحد من واحد على الفور الذي يقول انه لا تعدد الايمان وعند اصحابنا ان ما يجب فيه لدفع في لأطراف في نفسه فيه ستة اقسام ستة ايمان في لم يكونوا كثر في على المدعى ستة ايمان وفيها بعض بحسب حال متبع المدعى حلف المدعى عند ستة ايمان وما يرمي بحسب (بحسب) ولت منهم و ان كانوا جماعة لأعلى لهم فيه والذي يقتضيه المذهب انه لا ينعط على كل واحد منهم .

دليل اجتماع الفرقة وحبهم

فيما لو كان
مدعى
واحد أو
متعدداً

مسئلة ١٣ اد كان المدعى : حد فعنه حمسون بمسب بالاخلاف و لدليل المدعى عند اكل و حدا فعليه حمسون بمسب و كان المدعون جماعة فعندهم حمسون بمسب عند و لا يرمي كل واحد حمسون بمسب و كذا في المدعى عبيد كان واحدا اربعة حمسون بمسب و ان كانوا جماعة لم يرميهم اكثر من خمس بمسب ولشافعي فيه قولان في الموضعين حدهم مثل ما قبله في الموضعين والثاني يرمي كل و حد حمسون بمسب في الموضعين لانه اذا اصحب في في حصة المدعى خمس بمسب بالجماع من الدية لانه لزم من حده الاس في بعض بعض في و حد كمن بمسب قده واحده و صحبها في حصة المدعى عند في يرمي كل واحد حمسون بمسب

دليل اجتماع لفرقة وحبهم وايضا لأصل برائته الدعة وما قبله وجمع على لروحه وما قالوه ليس عليه دليل .

فيما لو كان
ابو عوي بال
سابع ولو

مسئلة ١٤ اد اثم يكن لوث ولا شاهد ويكون دعوى محضة وليس في حصة المدعى عند بالاخلاف وهل ينعط ام لا نعم انه لا يرمي كثر من عبيد واحدة ولشافعي فيه قولان حدهم مثل ما قبله والثاني انها ينعط خمسين يعيناً

دليل اجتماع لفرقة وحبهم وايضا لأصل برائته الدعة

فيما لو قتل
رجل وهالك
نور

مسئلة ١٥ اد قتل رجل وهالك لوث وله وليان اخوان واسن ودعي احد الوليين ان يهد قتل ابى وكذبه الآخر في ما قبله هذا فلا ينعط هذا التحديق

في لبوث ولتدعي فيه قولان أحدهما من ما قلناه وهو حشر العربي والآخر
يقدم وهو الصحيح عندهم .

[دليل] به قدمت لبوث في التكذيب فمن قال ان التكذيب شرفه فعنه
لدلالة و بقاء في وقت البوث ثبت حق لبوايين في كذب حدهم لم يسط حق
لاخر وايضا فان لمين مع لبوث في الدماء كالمين مع لسهده في الاموار ولون
احدا لاسين دعي مالا لاسه في شهادته احداً و ثبته احوه وقر لأحق لاسه علي
هذا لم يقدم هذا لتكذيب في شهادته و كان له ان يثبته و كذلك لا يقدم
التكذيب في اللوث وله ان يحلف .

مسئله ١٦ اذا ادعى رجل على رجل انه قتل ولما له وهناك لبوث وحلف
لمدعي القسامة واسنوف في الدية فحلف حر وقال ان فنته ومفتته ان كان الولي بالحرار
من ان يصدقه ويكذب عنه ويرد الدية ويستوفي منه حقه ومن ان يكذب لمقر و
ثبت على ما هو عليه ولتدعي فيه قولان أحدهما ليس له ان يدعي على الممران
قوله في الاول ما قتله الا فلان فرار منه ان هذا لمقر ما قتله فلا يقبل منه دعواه
عنه والى قول الثاني له ان يدعي عنه لأن قول الولي قتله فلان اما هو اخصار عن
عالم طيه و لمحرر محتر عن قطع ويقضي وكان يعرف حذر

فدعي دعي
رجل على
رجل في ربه

دليلاً قول النبي ^{عليه السلام} ان اقرار العادل حذر عن نفسه وهو اذا قل من
الثاني فقد كدر نفسه في الاول فقد منه ذلك و اقرار الثاني مقبور على نفسه
لعموم الخبر .

كتاب كفارة القتل

١٧٩٥

مسئله ١ لا يجب للعدو بعد الدمي و المعاهد و حالف جميع العقباء في
دائن و وحيو فيه الكفارة

في عدم
وجوب الكفارة
بعد الدمي

دليل | ان لاص بر ثمة ادمه و شعبي و حرج الي دليل و قوله تعالى و ان كان
من قوم عدو لكم و هو مؤمن فتحرر به فيه مؤمنه و ان كان من قوم مسلم و منهم
ميتاف فدية مسلمة الي ادمه و تحرر به فيه مؤمنه و قدسان الميمير في كان رجح الي لمؤمن
المدى يقدم ر كره فكانه قال و ان كان لمؤمن من قوم مسلم و بينهم متناق فدية
مسلمة الي هذه ان يكون نر لاسمهم و سلم عندهم و لم يحرج الي و كان اسرا
في ايديهم

مسئله ٢ دافن مسماً في دار الحرب متعمداً لقتله مع العلم بكونه مؤمناً
و حب عبيد القود سواء اسلم عندهم و لم يحرج الي و عاذا و كان عبيداً و دخل
ليهم لاحتاجة و به قال الشافعي و قد مالئ فيه الدية و الكفارة على كل حال و قال
ابو حنيفة ان كان اسلم عندهم و لم يحرج الي فلو احب الكفارة بعنقه فقط و لا قود
ولا دية به حال

في عدم
مسئلة متعمداً
في الحرب

دليل | قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا ان قتلوا قتلاً فاحسوا الي انفسكم و قوله تعالى و من قتل مظلوماً فقد
جعلنا لوليته سلطاناً و لم يفعل

مسئله ٣ د قتل مؤمناً في دار الحرب فاصد (عمداً) الي قتله و لم يعلمه
بعمه و انما عليه ثأراً فلا دية عليه و اس عليه اكره من الكفارة و عار الشافعي عليه
الدية في احد المولين و في امور الاحر لاديه كما قسه و الكفارة عليه قولاً واحداً
و قد مالئ عليه الدية و الكفارة و هو ابو حنيفة لاديه عليه

في عدم
مؤمناً عمداً
في دار الحرب

[دليل] قوله تعالى: "وكان من قوم عدو لكم وهو مؤمن بنوح" وقوله مؤمنة، ولم يذكر له أنه أيضاً من أئمة الدعة، يعني يحتاج إلى دليل.

في من
عدم مدار
الاسلام

مسئلة ٤ - وحصل له من جرته - لاسلامه من ان يسلم عندهم وخرج اليه ثم عاد بهم وكان مضافاً في - لاسلامه فخرج بهم وكان مضافاً يعني لاسلامه ممنوعاً من الهجره عن - الحرب فتبصر في نفسه يعني قد منع عدم العلم بانه من سوء قصد قتله يعني ولم يقصد قتله بل قد علم انه قد علمه ومحمد في الدعة والى ذلك وقوله انما جسد الله به الله في الله فقصده يعني ولم يقصد به وقال النبي ان قصده يعني قد لا بد من علي حد القول في القول الآخر لا بد وقوله الثاني في من عاصيه ان لا يقصد به يعني فلا بد وقوله لاسلامه.

[دليل] لانه وان الله تعالى اوجب الله له ان لا يترك له وايضا لان براءة الدعة وشغلها يحتاج الى دليل.

مسئلة ٥ - وقوله - ان من يدعي الله وهو مؤمن بنوح وقوله في الدعة سوء قصد يعني لم يقصد به في - يوسف ومحمد في قوله يوسف لاصحابه عنه وقال النبي ان الله يقصد به الله والله في علي حد القول في القول الآخر انه لا بد من ان لا يقصد به يعني في الله ولا بد.

في
المؤمن لو
كان اسيراً
عند كافر

[دليل] قوله تعالى: "من كان مؤمناً حباً فخرج بنوح مؤمنة وقوله مسئلة في هذه وهذه مؤمن" اي قول الله بنوح اسلام في نفس هذه من الا في وهذه نفس ولم يقصد.

مسئلة ٦ - قال لعبد بن عبد الله بن عبد الله قال لثاني، مالك والرهري وقال الولي و مو حقيقه واصحابه لا كثره فيه سواء اوجب القود كما لو قيل حسب اولم يوجب القود نحو ان يقصد ولده.

في وجوب
لله
معد

[دليل] اجماع ائمه و حديثهم في طرقه لاختصاصه ايضاً في نفسه وروى وائنه من لاسمع قال: يا رسول الله صلى الله عليه وآله في صاحب لم يقد استوجب له بالقتل فقد اعتصم عنه وقد يعق بة على عمومها معصية من البر وهذا

قتل عمداً فانهم قالوا 'ستوجب ليار القتل ولا يستحق اليه الا فصل العمد وروى ان عمر بن الخطاب قال رسول الله صلى الله عليه وآله 'ان ادب في الجاهلية قتل اعنق عن كل مؤودة رقبة

في وجوب
الجمع في
الكفارة
العمد

مسئلة ٧ يجب بقتل عمد ثلاث كفارات على لجمع لعنق والصدم ولا صدام وحالف جميع لفقهاء في ذلك
[دلت على جميع لفرقة واحداهم

في وجوب
الصدمة على
العمد

مسئلة ٨ الصدمة يجب بقتل العمد عمداً كان وحصاء به قال جميع الفقهاء في العمد والعمد على مسمىه حكي عن ائمة الا انه لا كفارة بقتل العمد والصحيح عند وفقة الفقهاء

دلت [جميع لفرقة وقوله تعالى 'ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة' ولم يصرح و'ان كان من قوه عمد والدم هو مؤمن فتحرير رقبة' ولم يفصل

في وجوب
الكفارة
للعمد
والصدمة
والجرح
والقذف

مسئلة ٩ يجب لدماء في حق نفسي والمجروح الكافر وبه في الشافعي وقال 'وحصاه لا لدماء على واحد من هؤلاء
دلت على قوله تعالى 'ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة' ولم يصرح ولطريقه الاحتياط بقصص ذلك في كتاب الجرح على هؤلاء كان فيه لبقوله عليه السلام مع القوم عن شئ من المجروح حتى يشفى عن صدمته حتى يشفى الكافر فيرمد على ان حاله لا يخلو من الضوم لا يجب على هؤلاء وهو انه عن لعنق فيجب ان لا يجب عليهم المدد وان يده انما لا يشفى من صدمته المجروح ومحال ان يجب عليه شئ على وجه القربة

في وجوب
الكفارة
للعمد
والجرح
والقذف

مسئلة ١٠ ان اشترى احد عتق في قتل رجل كان على كل واحد منهم الكفارة وبه في جميع الفقهاء لا عثمان بن مسعود قالوا عليهم كلهم كفارة واحدة وحكي ذلك عن الشافعي قال اصحابه ليس بشئ

[دلت على اجماع لفرقة واحداهم وقوله تعالى 'ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة' وقوله تعالى 'ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة']

رقعة مؤمنة وكل واحد منهم قاتل .

مسئلة ١١ اد لم يجد الرقة تنفذ الى الصوم بالاحلال وان لم يقدر على الصوم اطعم ستين مسكاً مثل كفارة لحنها ولشاعى فيها (فيه) قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني ان الصوم في ذمته ابداً حتى يقدر عليه .

في ما لم يجد
ا رقة الصوم

[ولينا] اجماع الفرقه و اخارهم

مسئلة ١٢ لا يباح لاسان سحابة لاسباب ومعهه دابض سكبياً في غير ملكه فوقع عليه سان فمات ا به مع حجر ا في عرس ملكه فتعفن به اسان فمات او حفر سراً في غير ملكه فوقع فيه سان فمات و شرب ماء في الطريق ومات دابته فيها وبذره عليه فزلق عنه (فيه) اسان فمات وشهد . حلال على رجل بالقتل فقتل ثم رجعت فزال تعمده لقتل فعملهم يعود بلا كفارة . و قالوا احدهما ان عليهم الدية لا كفارة ولا يسمى فاعل شئ من هذه الاعمال قتالا وبه في ابو حنيفة وقر الشافعي كل ذلك يجب فيه الدية والدية يسمى قتالا

في عدم الدية
بالاسباب

[دليل] قوله تعالى : ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقه وهذا ما قتل ولا يسمى قتالا لان النفس في النعمه من باشر القتل واصلاً لاصل برأيه الدية عن الكفارة فعن وحشها فعليه الدلالة واما للدلالة على به بجميع ذلك لا يسمى قتالا انه لو سمي بذلك لوجب ان يكون متى فعل ذلك في ملكه فوقع عليه (فيه) اسان فمات ان يسمى قتالا واجمع على خلافه و لانه لو سمي قتالا لوجب ان يكون متى تعمده ، لئ ان يجب عليه العود وقد اجمعا على خلافه و نصاً فلو كان قتالا لوجب ان يكون فيه عمد يجب به الدية في ماله واجمعنا على خلافه ولانه اذا حفر سراً فوقع فيها اسان فمات من فعله لان عمده هو الحفر و مامات به و اما نحدد بعد تقصى فعله و انقطاعه ما كان فيه التلف فلم يكن به قتالا كما لو اعصى عرسه سيقا فقتل به لا يكون قتالا ولان الذي فعله الحفر والمحمور الذي هو الشر ليس من فعله واد وقع فيها واقع في الحفر ما شرعته وما وقع في الحفر واما وقع في المحمور وذلك ليس من فعله .

في دونه
على رجل
مذهب معتدل

مسئلة ١٣ اذا كان الرجل ملغاً (ملتغاً) في كساء او في ثوب فشهد شاهدان
على رجليه مريه فقدمه فانتفى ولم يشهدا بخبره غير الصرب واحتلف الولي والحامي
فقال الولي كان تحت حصى الصرب وقد قتله الحامي وقال الحامي ما كان حيا حين الصرب
كان القول قول الحامي مع يمينه وبه قرأ بوجهه وهو احد قولي الشافعي الصحيح
عندهم وله قول اخر ان القول قول الولي مع يمينه

دليل | ان الاصل برأيه دمه الحامي وشعبها يحتاج الى دليل فان قالوا
الاصل كونه حيا ورواه يحتاج الى دليل قل الاصل برأيه الدمه وتقديلا وسقط

في راسه
له حقيقة ام لا

مسئلة ١٤ السحر له حقيقة و يصح منه ان يعقد ويرقى و يسحر فيقتل و
يعرس ويلوع (مترع) الاذى ويعرق من الرحمن و روحته و ينفق له ان يسحر
لعراق رجلا فحراسا من نفسه عندا كثر اهل العلم في حقيقته واصحبه ومالك و
الشافعي وقال ابو جعفر الاسترأدي من اصحاب الشافعي لا حقيقة له وانما هو تحسد
(تجديد) و شعبته وبه في المهري (المعري) من هـ العذر وهو الذي يقوى في
نفسه و يدل على ذلك قوله تعالى محضراً في قصة فرعون و لسحرة "ورأى حالهم و
عصمهم يحسد له من سحرهم انما تسعى فروح في نفسه خيفة موسى" وذلك ان
لقوم جعلوا من احسن كهنة الحبث طلبوا عندها لرسق واحد و الموعد على
وقت تصبح فيه الشمس حتى داومت على لرسق رجلا فحسد لموسى انما حدث
تسعى ولم يحركها حقيقة فكانوا ان هذا في شد قت السحر ولقي موسى عصاه فانطت
عليهم السحر فامو به و يصا فان لواحد من الاصباح (الصلح) ان يعمل في غيره و
لس بينة و بينة اصدار و لا يصا بما يصا بما فعل فيه فكيف يعقد من هو
بعداد فيمن هو بحراسا بالبحار او بعد منه و لا يصا هذا قوله تعالى "ولكن
الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر" لان ذلك لا يصح منه وانما الذي منع منه
ان يؤثر التأثير الذي يدعو فاما ان يفعلوا ما تنحب عنه اشاء فلا يمنع منه و
رووا (روى) عن عائشة انها قالت مكث رسول الله صلى الله عليه و آله ستة اشهر وفي
رواية اخرى اياماً يجتهد اليه به ناسي لساء ولا نتيهن و ذكر تمام الحديث

وروى زيد بن ارقم في سحر سوا الله ^{سبحانه} حال من يهود و اشركي (اشركي) من ذلك يوماً فانه حبر ثيل فقال له ان رجلا من يهود سحرنا وعقدت عقداً في ثركذا فبعث علياً فاحرقه وكلمنا احب عقداً (منه) وحده سوا الله ^{سبحانه} راحة فلما حل الك. فكلمنا شط من غفار وهذا من وهذا احب احب دلاً بعين علي في هذا المعنى وقد روى عن عائشة بن قات سحر سورة لله صلى الله عليه وآله فلم يعين (فما عمل) فيه السحر وهذا يعارض ذلك .

في ان يستحل
سحر كافر

مسئلة ١٥ من استحل من سحر فهو كافر ووجب قتله بالاخلاف ومن لم يستحله وقال هو حرام لا ابي متعمد لان وقت لا يجب قتله وبقرار ابو حنيفة والثاقبي في ذلك السحر ، يدق ان من سحر وقوله (استعمله) (ستحلله) غير مقبول ولا تصح بونه الر يدق عنده وقال احمد بن حنبل واستحق يقتل الساحر ولم يعرض سائرهم (تعرضوا لغيره) وقد روى ذلك ايضا اصحابنا

دليل ان الاصل ضمن الدماء ومن ادمح يحتاج الى شرع في دليل ومن وجد قتله استدلال عمر بن الخطاب كمن سحر وسحره في الر. ي وقتلت (فقتلت) ثمت سوا حرقه حفصة وحدث النبي ^{صلى الله عليه وسلم} حرقه له سحر في وقتلت بها لي عبد الرحمن بن زيد فقتلها وحدث علي بن حنيفة فمات بها روى عنه انه قال مرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فارادهم معوا اعصموا عني اعني دماءهم و هو لهم لا يحقها وروى ان عائشة دعت مدبرة لها سحر بها دعتها من الاعراب

مسئلة ١٦ اذا فرأه سحر فقتل سحره متعمداً لا يجب عليه القود ويد قال ابو حنيفة وقال الشافعي عليه القود .

في ان
الساحر يقتل

[دليل] ان الاصل برائة الدماء (والا) ان هذا مما يقتل به يحتاج الى دليل و ايضا قد (افقد) يب ان الواحد هنا لا يصح ان يقتل عمره بما لا يشتره الا ان يقيه ما يقتل به على العادة مثل السم وليس السحر شئ من ذلك وقد روى اصحابنا ان الساحر يقتل والوجه في هذه الرواية ان هذا من الساحر اصاد في الارض والسعي فيها به ولاجل ذلك وجب فيه القتل

مسئلة ١٧ اراقا ما اعرف الحزو حسمه لنمى لا اعلم به لاشئى عليه ومه
قال الشافعى و ابو حنيفة و قبل مالئ هذا ريدق وقد اعترف بذلك فوجب قتله ولا
تقبل توبته

[دليلنا] ان الاصل براءة الدمه و حرم دمه ومن اباحه فعليه الدلالة

كتاب الباغي

مائة

في معنى الباغي
و المراد منه

مسئلة ١ الباغي من خرج على ائمة عدل و قاتله و منع تسليم الحق اليه و هو اسم دم و هي اصحاب من يقول انه كافر و واقع عني به اسم دم جماعه من العلماء المعتزلة باسرههم و سموهم فاق و كذلك جماعه من اصحاب ابي حنيفة و الشافعي و قال ابو حنيفة هم فسق عني و حله لئلا يفسد و قال اصحاب الشافعي ليس باسم دم عند الشافعي بل هو اسم من اختبى و (وا) حصه بمرله من حلف من لعنه في بعض مسائل الاجتهاد

[دليلنا] اجماع ائمة و حله و ائمة قوله صلى الله عليه و آله حراب ما علي حربي و سمك سلمى و حرب لسي ^{ببركة} كثر فصح ان يكون حرب عني مثل ذلك و قوله صلى الله عليه و آله اللهم لا من له و عاذ من عذاه و انصر من نصره و احذر من حذله و خرج بذلك لان المعاد من الله لان يكون الا لاعداء المؤمنين

مسئلة ٢ اذا سب الباغي عني لعدله نفس او مالا و الحرب و ثمة كان

بما و ان سب
الباغي عني
المال

الصمان في المال و القود في النفس و نه قال مالك و قال الشافعي ان تلف مالا يعني قولين احدهما بضمن و الآخر لا بضمن و كان قتلا بوجوب القود فعلى طرفي مضمونهم من قال لا قود قود و حذا و الدمة عني قولين لان القصص قد سقط لشبهة و المار لا يسقط و من اصحابه من قال القود عني قولين مثل لعدله و الصحيح عندهم انه لا قود عليه و نه قال ابو حنيفة و كان المتلف عدلا فلا ضمان عليه بالاخلاف

[دليلنا] قوله تعالى و لكم في القصص حكمة و الى ذلك و (اقر) قوله عرواحن البحر بحر و قال و كسب عليهم فصح ان ليس باسم و قال النبي صلى الله عليه و آله ثم اسم يجر اعد قد قتلتم هذا القتل من هدير و ان والله عاقبته فمن قتل

بعده قتلاً فاهله بن حريش ان احووا قتلوا وان احووا احدثوا الدية و روى عن
ابى بكر في الدين قتلهم دون قتلانا لا يدي قتلناهم ولم يكر ذلك احد قتل
على انه اجماع فان قتلوا ان عمر قال له اصحابا (يذاكنا عموا لله و حوزهم على لله
قالوا) اما الذي يلاع قبل قول عمر لا يدل على سقوط المستحق وانما و ان عملهم لله
واحوزمهم على الله ولا يسع ذلك من وجوب حقوق الصلوات لهم ايضاً

في ما عني
الزكاة في
امام ابي بكر

مسئلة ٣ ما لا يكره في ايام بي بكر لم يكونوا عربين ولا
نحو ان سموا بذلك و قد رثى في اصحابه لا ابرهم قتلوا قد سمواهم الشافعي
مرتدين من حيث سموا حقاً واحب عليهم و قد ابراهيمهم مرتدون لانهم استحووا
منع الزكاة .

و دليله ان اسلامهم ثابت ومن دعي بجمع الزكاة رتد و فعله الباطل
و عليه اجماع الصحابة لان ما رثى لقاهم بقتلهم احتج عليه عمر مكرراً عليه بقول
النبي ﷺ مرتان ان اوان الدين حتى يقولوا الا انه لا بد و قد ابراهيمهم عموماً
دعاهم و موالهم الاصحى فقال ابو بكر هذ من حقهم و لله لومعهم عداق كانوا
يعطون رسول الله ﷺ لقتلهم سبيهم و الله لا فرق بين من جمع الله يعني قوله واقبوا
الصلوة و ابو بكر كونه و ابو بكر افر عمر على اعتقده الامان فيهم . احتج في قتلهم
بمعنى حر وهو بهم سموا الزكاة ولو كانوا مرتدين عند ابي بكر لكان له فانقوم
لا يقولوا لا له لا لله و الماحتج عليه بذلك ثبت باعتقده كاعتقده عمر فيهم من الامان
ولان القوم سموا مشركين و احتجوا ابيهم فقيم على الاسلام و قالوا قال الله تعالى
« حذ من اموالهم صدقة يطهرهم بها » و كبرهم بها . صلى عليهم ان صلوات من لهم
كانت صوة رسول الله ﷺ سكال و ليست صلوة ان من فحده سكال و حروا
بهم متمسكون بدين النبي ﷺ و عرفوا سبهم و من بي بكر فان صلوات كانت رحمه
عيسى و صلوة ابي بكر ليست كذلك و ايضاً فان القوم اما حذوا ثنيين قتلوا والله ما
كفرنا بعد سلامنا و اما شخصنا على موالنا فانقوم فدحموهم ما كفروا و هو
(هذا) طهر من كذاهم بين في اشعارهم و قد اشاعهم لا فصحاء و برة ما رثى

الحجر: لعل من كان قد سمع منه في الطعن وسوا الله ما كان بسما: فواعضا ما زال
مداً أبي بكر: فاحترهم (فاحترهم) انهم اطاعوا رسول الله ﷺ في وقت حياوته
وكانوا معه في دعة فقالوا فواعضا ما زال منك أبي بكر: فوالذي سألواكم فمعتكم
لكالتعز او احلي لهم من التعز: سمعهم ما داه اكار: فيس فيه: كرام على العراء
في ساعد العز: ثبت في ان القوم كانوا مسلمين مستسلمين في الاسلام

فيما لو ولي
الى من الى
غيره

مسئلة ٤ داه الى حد يعني الى سرقة او القود السراح: فعدو او جعد
الى الطاعة حرم قتالهم بالاحلاف: و بولوا منهم من الى فيه لهم: ان يسموا و
يقتلوا و به قال ابو حنيفة: فواسحق لم يروى وقال: في اصحاب الشافعي انه لا يجوز
قتالهم ولا اتابعهم

[دلتنا] قوله تعالى وفقدوا التي يعني حتى يعني لي مر الله: وهؤلاء مدافوا
لي امر الله ولا يما في ذلك ما روى في عتب عليه الصلوة والسلام يوم الحمر: وروى
ان لا تتبع مدبرهم لان هذا الحما لم يكره لهم فيه من جعد السرا: وعبى ما قدس اخراج
الفرقة و احذرهم واردة به

مسئلة ٥ من ست الامم اله در وحب قتله وقال الشافعي يجب ثمره و به
قال جميع الفقهاء .

في وجوب قتال
سائر الامم
المعاد

[دلتنا] جماع العرفه و احذرهم: و اعلم: ان المسمى بـ ^{بني} من ست عتيا ^{بني}
فقد ستمى ومن ستمى فقد ست لله ومن ست الله: ست الله فقد كفر و يجب اوجبا قتله
مسئلة ٦ اد وقع اسير من اهل يعني من اهل المقابلة كان للائمه حسد
ولم يكن له قتله و به قال الشافعي: قال ابو حنيفة له قتله

في حرام
الاسير من
اهل البني

[دلتنا] جماع العرفه و اعلم: روى عبد الله بن مسعود قال قال لي رسول الله
ﷺ: من اسام عدما حكم من يعني من امتي: فقتل الله و سوله اعلم فقال: ^{بني} لا
يتبع مدبرهم ولا يتبع (بحر) على حر نكهم ولا يقتل سرهم ولا يقسم فيهم وهذا
ص و روى ان رجلا اسيراً حتى به الى عبي الصلوة والسلام يوم صفين فقال:
لا اقتلك صراً اني اخاف الله و بيا العالمين .

مسئله ٧ اذا سر من اهل المعنى من ليس من اهل الفاء مثل الساء والفساد والرمى و الشيوخ لهرمي لا يحسبون و لتدفعي فيه قولان من في الام على مثل عاقبناه ومن صحته من في يحسبون كالحجاء لتدفع المعنيين

وليس ان لا بد من ثمة الدماء واحب لحسن عليهم يحتاج الى دليل

مسئله ٨ اذا قال قوم من اهل الدماء مع اهل المعنى (أعنة) هل العدل يخرجون بذلك من الدماء على حال وفي الشافعي يقولون "بأنهم مشركون يقولون ما لم يحكم به لا يخرجهم من الدماء قوم من المسلمين او ضالين و ان لم يخرجوا بذلك من اهل الدماء و يتأولوا على ذلك فخرجوا عن الدماء لا على قولين احدهما يخرجون والثاني لا يخرجون وفيما هو اسحق القولان . الم شرحت عنهم بقاء في عقد الدماء به لا يخرج منهم احد للمسلمين من شرحت عنهم ذلك بقاء فانهم يخرجون عن الدماء قولاً واحداً .

ويستدل ان من شرحت صحة عقد الدماء ان لا يثبتوا للمسلمين معنى فتموهم يصو شرط صحة العقد فخرجوا بذلك عن الدماء

مسئله ٩ يجوز للامام ان يستعين بهن الدماء على قدر اهل المعنى و قال الشافعي لا يجوز ذلك و به قال باقي المعنى

الدليل (١) انهم لم يثبتوا لغيرهم الا حلالاً و لا يجوز ان يستعين بهن الدماء منهم و ان لا يصح حلال ذلك و اصح يحتاج الى دليل

مسئله ١٠ تدفع اهل المعنى قصد قصص بينهم و بين غيرهم لم يثبت حلاله سواء كان القاصي من اهل العدل او من اهل المعنى و سواء كان حلاله واقع الحق او حلاله وقع ابو حنيفة فكان القاصي من اهل العدل (الحق) صحيح ذلك و ان كان من اهل المعنى لم يثبت له قضاء ولا يثبت له لولائه و قد استأجني ان كان القاصي ممن يعتقد ان حلاله هو ل اهل العدل و دعاؤهم لم يثبت له قضاء ولم يثبت له حلاله سواء واقع حلاله الحق او لم يوافق و ان كان يقولوا انه لا يستصح امور اهل العدل ولا دعاؤهم يثبت قضاءه كما يثبت قصص غيره سواء كان القاصي من اهل العدل او من

أهل البقي .

[دليل اجتماع العرقه على أن القاضي لا يجوز أن تولد غير الأهم وهذا
لم يولد لأهم فثبت أن لا ينفق ولا ينفق ولا ينفق حاكم به لأن لموت
ما يحكم به موقوف على ثبوت فضاء الذي يبا عسده

مسئله ١١ إذا ثبت قضي أهل البقي في قضي هو العدل ثانياً يحكم حاكم
به أو بما ثبت عنده لم يعمل عليه ولا التفت إليه وقد قال أبو يوسف وفي الشافعي
المستحب أن لا يعمل به وإن عمل به حاز .

دليلنا | إرضينا أن فضاء غير ثابت فـ | لم يست له القدر والأحكام لـ
بلا خلاف

مسئله ١٢ إذا شهد سدر من أهل البقي بـ شهادة ولم يصدق وقال الشافعي
لا ترد شهادته وقد قال وجعله غير أن وجعله يقول أهل البقي فساق لكنه فسق
على طريق التدين والفق على طريق التدين لا مرد في الشهادة عندهم لأنه يقول
شهادة أهل الذمة

[دليلنا إيماننا على أنهم لنا وإذا ثبت ذلك لا فلا يعتمنع الشرع لعدالة
وإذا لم يكن عدلاً فلا تقبل شهادته جماعاً

مسئله ١٣ الدعي إذا قتل عدلاً صلى عليه وقد قال الشافعي وقال وجعله
يفضل ولا يصلي عليه .

دليلنا | عموم كل خير . وفي حق المملوك على الأموات وحريه الاحتجاج
أيضاً بقصبة

مسئله ١٤ إذا كان لثقتوا في المعركة من أهل العدل لا يصلي ويصلي عليه
والشافعي فيه قولان أحدهما لا يصلي عليه والثاني يصلي عليه

[دليلنا | اجتماع العرقه على أن الشهيد لا يصلي ويصلي عليه وهذا شهيد
عندهم

مسئله ١٥ قد ذكرنا في كتاب المرائض أن القاتل عمداً لا يرث إلا إذا كان

مطلقاً مقتلواں کان حصہ بیٹ (تہ) میں لڑ کہ دونوں لہجہ و بد قول مالک و قال لشعی
(بیٹ) (تہ) عی کں حال عمدا کان او حصہ مطلقاً کان او محسناً و عی مو حقیقہ
(بیٹ) القابل الی بیٹ ہو مع و هو د قتل و هو عی ام محسوس او عقل قبل ہو رتہ
میں ہو المعی

| دليلاً | اجماع لفرقة واحديهم ، اي قولہ تعالیٰ "الرجل یصب مما یرک
 الوالدین و لا یروی و النساء ینیب من یرک الوالدین" ، الاقرہون ، و قولہ تعالیٰ
 "و یصلحکم اللہ فی و لادکم اللہ کرم من یرحمہ" ، و قولہ تعالیٰ "و لکم نصیب مما یرک
 اراحمکم" و ہذا لایست علی عمومہا لانی نہی دلیل

مسئله ١٩ ان قصد حل رجلا مر به بعد بحاله حمله الدفع عن نفسه و
(او) عن ماله وان لم يمي نفسه او عن ماله يحد عنه الدفع عن نفسه او
ملك قومه ولا يجوز ان يستلم مع القدر على الدفع والتسليم فيه فوالان حدهما
منه ما قلناه والذي يجوز له ان يستلم ولا يحد عنه الدفع ذهب اليه ابو اسحق
دعيما قوله تعالى ولا تقبلوا رشواتكم بين اليدين وايضا معلوم ما قبل
القول وجوب دفعه لمصدر عن نفسه فمن لم يدفع عنها مع القدر استحق الدم

مسئلة ١٧ من جوده عسكر لعمدة بحور احده ولا تدفع منه ويكافون غنيمة
يتقسم في لعمدة وماله بحور لعمدة لعمدة كرا لا يتعربس له وقال ان في لبحور
لاهل العدر ن يستمتعون بدواب اهل المعى ولا يسلاحهم ولا يركبونها لقتال ولا
يرمون مشايهم حال القتال ولا في عر حبال القنا به على حمل من ركب شئ عندهم
كان محبوسا لارباة في انقعب الحرب ود غيبهم في قنا ووجعده بحور لاسمعة
بدواهم ويسلاحهم وانحرب قائمه في انقعبت كان ذلك دا غيبهم

[دَلَسُوا اِحْمَاعَ لَعْرَقِهِ وَاَحْبَرَهُمْ وَاَيْضًا قَوْلُهُ دَلَسُوا لَعْرَقَهُ لَعْنَةُ اَللّٰهِ عَلَيْهِمْ وَنَعْنِي اِلَى اَمْرِ اللّٰهِ وَامْرُءٌ يَّعْرِضُ بَيْنَ اَنْ يَّهْتَدُوا سَبِيلَهُمْ وَ عَلَى ذَوَاهُمْ اَوْ يَمْسُوْنَ اَلَيْتَ

مسئله ۱۸ اد افتتح هذا المعنى بدارهم و 'بواها بوحب المحب فمضى ظهوره
 في قوله ابي
 المعنى بدارهم
 بوحب المحب
 بدارهم

عندهم قيم ذلك عليهم وفيه في الشافعي وحلي الشافعي عن أبي حنيفة انه لا يقيم
عندهم الحدود ولا يستوفي منهم الحقوقي ماء على أصله في ذر الحرب
[دليلاً] قوله تعالى «الرزية والرأبي فاحلوا كل واحد منهما مائة حلة»
وقوله تعالى «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما» وقوله ^{الذي} ~~الذي~~ من شرب الخمر
في حذوه فان عاد في حذوه ولم يتعد بمن فرق احتجح الي دلالة

کتاب المہر قد

مسئله ۱۱ لأمراء المرافقة ، ثبت أن نفس من يحسن ويعبر على الإسلام حتى يرجع أو تموت في محسن ومدة في مواسمه و بعدد في الواجب لحقت بها الحرب سببت و اسرفت و روى عن علي عليه السلام انه ستر في وجهه قار قددة و قال له في اذا ركب العرد فثبت من الرجل ان لم يرجع ومدة في ان يترك و روى (و) عن علي عليه السلام انه قال من ركب مقتولا في كرا كان و ثني و نه قال في الدعوى بحسن لعمري ، انه هرب في العقب ، ما له و لا و اعى و لست من سعد و احمد بن حنبل و اسحق .

دليل اجماع العرفه ، حرهم و روى عن ابي بصير عن ابيه و آله انه
 يهى عن قتل النساء و الولد و لم يروى عن ابي بصير عن ابيه و آله انه يهى
 عن قتل المرتدة و روى عن ابن عباس انه قال لم يرد بحس ولا قتال و يصاد لأهل
 حق البلاء و لم يعم دليل على حواشيتها فعلى من ادعى قتله الدلالة

مسئله ۴: الرمدى هو الذى يظهر الاسلام و بعض الاعمال و اداب و قرائن تركت
الرمدى روى اصحابنا انه لا تقبل بوته لانه دين مكسور و نه فساد و قد قال الشافعى
تقبل بوته و عن ابى حنيفة روايتان مثل قول مالك و الشافعى

مثله ۴ المرتد علی صریح حدیثه ولد علی فخره الاسلام من من مسمی

و روى ذلك عن مالك عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد القادر عن أبيه قال قدم علي
عمر بن الخطاب رجل من بني موسى الأشعري فبأنه عن الناس فاحترمه ثم قال
هل كان فيكم عن مقدمه (معرفة) (معرفة) حذر قال نعم. قال كفر بعد سلامة قال
فماذا فعلتم بعد ذلك. قدمه فصرنا فقتله احقدا فصرنا فقتله احقدا فصرنا فقتله احقدا
في ان يوم ربيعاً واستنصوه لعنه ثوب. تراجع امر به اللهم لم حصره ولم
أمر به لم. بلعني في النار. الاستنصاه. له مباركة. عنه فقولكم راساً. حناً
له مباركة

من عدمه في
الموضع الذي
يستتاب فيه
المراد

مسئله ٦ الموضع الذي يجب فيه سجدة واحدة بعد الصلاة الأولى ان
لا يكون مقدراً او للشافعي فيه قولان سواء قال انه واجب ومستحب احد هما يستتاب
من ربه قال احمد. سجد وهو طهر فوالله في سجدة الاخر يستتاب في الحال و لاقتل
وهو معجدهما عندهم وهو حلت. جريء. اعن علي بن ابي طالب يستتاب شهراً. قال الثوري
يستتاب مادام يرجي رجوعه.

دليل من التوحيد بذلك وجب ان يأتى به بعد. روى عن علي عليه السلام
و لسانه انه سجد سجدة واحدة و عزم عليه رجوع ان الاسلام فلم يرجع فقتله
و لم يجره و قد روى ذلك في الألف برفقة. روى عن النبي صلى الله عليه و آله ان من بدل دمه
و قتلوه في عهده انه يلقى من غير استسائه لهما قدم عليه بذلك من الاستسائه

في ورمده
في غير ما
بالأرداد

مسئله ٧ المراد بكان من فطرة الاسلام ان يملك من ماله و تصرفه ماله
و كان من سلامه و قد كان كافراً لا يرد عليه. تصرفه صحيح و حلت استصحاب
لشافعي في ذلك على من يعني منهم من في ماله. تصرفه تشافعه ان حده لا يرد
ماله و تصرفه صحيح لا يرد. ماله و تصرفه صحيح. الثالث يكون من عي و كذلك
تصرفه و ان عذبت ان ماله. ان ماله. تصرفه صحيح. ان ماله اوقفت
تسبب ماله. ان ماله. ان ماله. تصرفه صحيح. ان ماله. ان ماله. تصرفه صحيح
نسبة احوال وفي ماله قولان

الدليل على التقيد له. جماع المرفقة عن وجوب عتده. نسبه ماله بين

لورثته ووجوب عدة الوفاة على امرائه والدليل على القسم الثاني انه لا دليل على روال
ملكه ولا على نفيه من ادعى فله فعله الدلالة

مسئلة ٨ من مات لم ير يد وخلف مالا وله ورثة مسلمون ورثوه سواء كان
العمال كتبه حيا سلامه او حال كفره وبدا قال ابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة
يرث المسلمون ماله الذي كتبه حال حيي دمه وهو حال سلامه الى حر حره
من حره اسلامه وما كتبه حال كونه دمه وفيه قال الشافعي لا وفيه ما
كتبه حال لاسلامه وحال لارثه ان لا يرثه مسلم

فيما لو مات
المرتد بركة
اولاده
لمسلمون

أدلى اجماع الفرقه وبصا قوله تعالى "يوصيكم الله في اولادكم لئن كنتم
مثل حظ الانس" وقوله "له حال نصب مزار" لو كان "الاخر بول" وقوله "ولم
نصف مزار" ورواه "سرا" ولم يفتل فوجاه حمده من عمومه "لما حرجه
لدليل

مسئلة ٩ من مرأه لصورة معتددا به من واحد كان كافرا يحب قتله ولا
خلاف وان رآه كسلا وبصا ومع ذلك يعتقد حره من كنهه من يكون فيسقى
يودب على ذلك امر كنه ولا يحد منه النفس وفيه ابو حنيفة وهذا يحسن حتي
يصح وفي الشافعي يحب عليه لقتل بعد ان يستتاب كما يستتاب المرتد فان لم
يعص وحب قتله وفي احمد من حسن ماكر بذلك

في امر من
ترك الصلوة
مذبح وجوه

[دليلنا] ان يحب القتل عليه يحتاج الى دليل وقد مضت هذه في كتاب
الصلوة .

مسئلة ١٠ المرتد الذي يستتاب اد لحق به ر الحرب لم يحرق بل محرق
موته ولا يتصرف في ماله ولا يتعق مذبذبه ولا يحب لديون عليه وبدا قال الشافعي و
قال ابو حنيفة يحرق في ر محرق هو وبدا يحل ديونه و يعقق مذبذبه و يقسم ماله
بين ورثته على ما مضى .

في المرتد
الذي لحق
بدار الحرب

[دليلنا] ان هذا حي فلا يصح ان يورث كسائر الاحياء ولحقه بدار الحرب
من اجراء مجرى الموت فعليه الدلالة .

مسئله ١١ اد ررق المرتد ولاد بعد لا تعداد كان حكمهم حكم الكفار
بحسب استرقاقهم سواء ولد في دار الاسلام او في دار الحرب ولشعبي قد قولان
احدهما للاحق لان لولد ينحسب بانه فيما ثبت ان له لا يشرق لانه قد ثبت له
حرمة الاسلام وكذلك ولد من قد ثبت له حرمة الاسلام الثاني يشرق لانه كافر
بمن كافر من الكافر الاصلي ولا فرق عنده بين من سكنوا في دار الاسلام او في
دار الحرب وقيل ابو حنيفة يكتو في دار الاسلام لا يشرقون وان لحقوا بدار الحرب
جاز استرقاقهم .

[دليلك] كل ماهر دار على حوار يشرق في دار الاسلام من ماهر كذب او
حضر عن النبي صلى الله عليه وآله لا ي، على العموم ومن خصه فعليه الدلالة

مسئله ١٢ انقص الدمى والمعهدة لدمى والمعهدة والحق في الحرب و
حذف امواله ودمه فمعهدة في دمه له باق بالاختلاف في حالت وورثه وورثته
من اهل الحرب ووثقه من اهل الدمى في دار الاسلام وفي الدماء ميراثه لورثته
من دار الحرب دون وثقه من اهل الدمى في دار الاسلام لانه لا يورث من الحربى
والدمى .

[دليلك] كل ماهر يد على ميراث الوالد وولد والزوج والمروحة فعمومها
يتناول هذا الموضع .

مسئله ١٣ ان ينقص الحربى من ماله على مذهب جميعه على مذهب
لشعبي فانه يروى عنه ماله ولشعبي قد قولان حذفه من ماله وثنائه ان
ماله باق

[دليلك] ان الاصل في موار اهل الحرب ربه الامان عنه وبع اخر حذف
رمن حيوة هذا الميت بدليل وهو انه كان عهد لاهل لعمه والماله فمعهده هو لاهل
في نفسه لم ينقص في ماله وليس ههنا سبب بين الحربى اهل لاهل نفسه ولا في ماله
فيجب ان يروى ماله ويكون فيما يغفل لى يست المال

كتاب الحدود

في وجوب
الرجم على
ممن ارتكب

مسئلة ١ يجب على لئس لرحم وند في جميع الفقهاء، وحاي عن سوا ح
انهم قالوا لا، حم في شرعا انه ليس في سائر لقران ولا في السند المتواترة
[دليل] اجماع الفرق و ايضا في عدة من لاصات ان المني من الله عليه
آله في حدم اعني قد حرم به انهن سالا لئس بالسر حاد عاقبة، بعد عدم
لئس بالثب حدم مائة و ارحم به في سائر حدمه سور الله ﷻ و حم لعمرنة
وعنده فيه اجماع الصحابة و في عن دفع عن من عمر لئس ﷻ و حم بهه دوس
رب وروى عن عمر انه في لولا في حشي لئس بهه دوس عمر في القران لانت آية
ارحم في حاشيه لمصحف لئس و لشجده لئس بهه دوس حدمه هو الله بكالمن لله و
روى ان علي عمن الصلوة و لئس حدم من حدم يوم خميس و رحمي يوم الجمعة
في حدم بهه دوس الله، حمه سعة سور الله ﷻ و انت دلالت بالسند و
جماع لصحابة

في حد المحصن
لور

مسئلة ٢ لمحصن او كان شجده شجده فعليهما لئس و ارحم و بكاه شا
بين فعليهما لرحم بلاحد، قاي داود و اهل الصاهر عيهما لئس و انما لرحم ولم
تصلوا (بعضا) و نه في جماعه من سوا الصحابة لئس، قال جميع الفقهاء ليس
عليهما الا لرحم دون الجلد.

[دليل] (١) قوله تعالى والراية و لراي و حدم و كره حدم بهه دوس حدمه
و لم بعض و روى عاده من لاصات فان قال سوا الله ﷻ حدم و عني قد حرم لله لئس

١ قوله ديب قوله سوا الله ﷻ دلالة فيه ان ارحم ولا على لئس حدم كره و
كدا لان خبر عاده على لئس بهه دوس حدمه من حدمه من حدمه و كدا حدم عني عليه
لئس و لئس بهه دوس حدمه كدا لا محقق و ما جماع صحابه و لم تحققة بعد حسن لئس

[illegible]

مسئله ۳ السكر عبارة عن غير المتخصص في ذلك السكر حيد منه وعرف بماء
كذلك وحيث فيها حديد فان ذكره في كتابي لم يكن عندي يعرف به قال حلال
وقال قوله هم سواء ذهب اليه الاول عني . لانه في اني لم يكن حيد منه
وقال ابو جعفر لحد هو الحيد فحده . التحد ليس بحده . هو دم في الحيد
لاهم . ليس بمقدرة في المحسوس . اني لم يكن . اني لم يكن . في غير
مقدرة . هو فان ذكره في كتابي

[illegible]

في عدم
العقد والامه

مسئله ٤ لا يبي على العبد والاسي لامة وبه قد مالك واحمد ولست في قد قولان احدهما من مذهبنا و الثاني ان عليهما البي و كم البي قد قولان احدهما سنة مثل الحر والاخر تصف سنة (السنة) .

[دلت] ان الاصل مائة الدمة وشعبها يحتاج الى دليل و روى عن النبي ^{صلى الله عليه وآله} انه قال اذا راس احدكم فليحدها فان راسه فليحدها و لم يذكر التعريف

في معنى
الاحصان
وموارده

مسئله ٥ الاحصان لا ينسب لاسي يكون لرجل الحر فرح يعدو اليه و روح متمكن من وطنه سواء كانت روحه حرة او مة او ملك يمين و متى لم يكن متمكن منه لم يكن محصا و راسه ان يكون مة فر عنها و محبوس او لا يكون محسب سنة و سمها و كذلك الحكم فيها سواء و متى روج الرجا و دخل بها ثم خلفها و مات عنه بطل الاحصان سهما و قال الفقهاء كنهم خلاف ذلك في الحرية به متى عقد عنها و دخل بها ثم خلفها به ينسب الاحصان سهما و ان يزوجها بموت او خلاق و لم يراعوا لتمكن من وطنها اما الامه فقد سماعي دا مذهب امة سماح صحيح او العبد حرة ينسب الاحصان لحر دون لامة و هو في مالك و قال و حبيفة لامة الاحصان لاحدهما وهكذا العسر اذا اصاب كسرة و السماح المصحح او لاسي انصهر به ينسب لاحصان لاسي عند الشافعي و قال مالكا و حبيفة لا ينسب الاحصان لاحدهما و يحكي عن الشافعي هذا في القديم .

دليل [احصاء العرق و احصاءهم و الاصل مر ثد لامة و الاحصان يبي ر عنه مجمع عليه في الاجرة و ما دعوى ليس عليه دليل فوجب بقه

مسئله ٦ اذا ملكت لعاقبة المحبون من نفسها و وطنها لرهما الحد و ان وصى المحبوبة عاقلة لرمة الحد و لم يارهما الحدود و الشافعي يلزم الحد لعاقلة دون من ليس لعاقلة في لموضع و قد به حبيفة لا ينسب لعاقلة لحداد و ضمنها المحبون و ان وصى عاقلة محبوبة لرمة الحد

فيما لو
منسب العاقبة
من نفسها
المحبون

[دلت] [احصاء العرق و ايضا قوله تعالى « الزانية و الزاني فاحلدا و اكل

واحد منهما مائة جلدة، ولم فصل فهو على عمومه .

مسئلة ٧ اذا وطئ بهيمة فان كانت م كولة اللحم دبحت واحرق لحمي ولا يؤكل وان كانت لعمر الوصي عرم قسمتها (تممها) وان كانت غير مأ كولة للحم حملت الي بلد احرق ويبيع ولم (لا) تدبح وقال الشافعي ان كانت م كولة دسحت وهل يؤكل لحمي فيه وجهان حددهم لا يؤكل والاخر يؤكل وان كانت عرم كولة فهو تدبح ام لا قيد وجهه ، فوالا ان احدهم لاندبح والثاني تدبح
[دليلا] اجماع الفرقه واختيارهم

مسئلة ٨ لانتت الشهادة على اللواحد لا بد بعد (شهادة اربعة) حار و شت مان البيهية شهادة شاهدين وقال الشافعي ان فسا به كالم لم شت الاشهادة اربعة دكور عدول ، كذلك ان قرر به اعطه ما سب له ثم قال فسا به كاللواحد او ثار ، لا شت لا بد بعد د كور ، به فسا به تعرف لمصوبس انه لا شت لا مربعة وقال من خير به شت شهاده ساهدين ، في انه حبيعه شت جميع ذلك شهاده شاهدين .

[دليلا] اجماع الفرقه واختيارهم .

مسئلة ٩ روي اصحاب في الرجل اذا وخدم امرأه حسنه بقتلها وبعاقلها في ورائش ، احدا ان عليهما مائة حنكة ، وى ذلك عن عني عنه الصلوة والسلام وقد وى ان عليهما اقل من الحد في جميع الفقهاء عليه ثمر به
[دليلا] حذر الصائفة قدر كرهه وقدرت العامة ذلك عن عني عنه الصلوة والسلام .

مسئلة ١٠ اذا وحدث امرأه حنكة لا يروح اليه وانكرب ان يكون من ربه لاحد عليا ، به قال ابو حنيفة ، لك في وقال مالك عليه الحد
[دليلا] ان الامم برائة الدمة ، الحد بحتح الي دليل و انصافه بحتمل ان يكون من ربه وبحتمل ان يكون من وطئ شهة وبحتمل ان يكون مكرهه واخدمع لشبهه

كتاب الخلاف

- مسئله ١١** يستحب ان يحضر عند قعدة الحد على الراي صدقة من المؤمنين
بلا خلاف لقوله تعالى (واشهد عد بها صدقة من المؤمنين) واقر ذلك عشرة وبنه في
لحسن لعمري وفي من عدس اقد واحد وقد هي ذلك اصحابه يصاً وقال عكرمة
اثنان وقال الزهري ثلثة وقال الشافعي اربعة
- دليل** | صرقة الاحتياط لانه اذا حضر عشرة دخلوا فيه او قد يدخلون
قلوبه لكان قوماً لان بعض الصدقة يقع على جميعها
- مسئله ١٢** يفرق حد الراي على جميع البدن لا الواحد والعرج وبنه في الشافعي
وقال ابو حنيفة الا لوحد والعرج والراي
دليل | جميع العرفه وحدهم
- مسئله ١٣** د اشترى ذات محرمة كالام والممت والاحت والعنه وبيده من
لسب اسب و لرساع مداع فهو طئ مع العلم بلعزم كان عليه الحد وفي
الشافعي في الاحت والعنه والعدله الام من لسب لرساع قد في ان احدهم
عليه الحد والثاني لاحد عليه وبنه قال ابو حنيفة .
- دليل** | مداع لعمري واحد واحد هم على ان هؤلاء يقتضون في مداعه ومن
حرم ذات محرمة فكان عليه الحد بلا خلاف بل سعد بن فيل هذا من صدق ملكا
و كان شهيد قلم لا سلم لانه منى مناه اذ عقت في اجله لا ينظر حتى يلهاهم
ذلك في الملك .
- مسئله ١٤** اذا نزل الرقاد لسمه لم يعد على الشهود حصو موضع لرحم وبنه
قال الشافعي وقال ابو حنيفة مد مهم ذلك
- دليل** | ان اصل برائة الدمة و نجات المحصور عليهم يحتاج الى دليل
قد هي اصحاب انه ان وجب لرحم لسمه في كل من يرحمه الشهود ثم الامام وان كان
مقراً على نفسه كان او من يرحمه الامام فعلى حد يرمهم الحصو
- مسئله ١٥** د حصر الامام والشهود موضع الرحم في كل واحد لا يقر
وجب على الامام المداه به ثم تسعد الناس ان كان تب لسمه في اولاً لشهود
او يسيه

ثم الامم بم ليس وقا! بو حبيفة هـ دل. و الشافعي لأحمد عبي. حدهم
البداة بالرحم.

أدلىب اجماع المرفه. احنا هم و مرفه لأحبط و اعنا فيهم او فعلو
مافسه لم مستحبه الدم بلا خلاف و ان لم يقعله افعي مستحقو (تراك) لك
بلا خلاف.

قيد بحديث
في

مسئلة ١٦ لا يحب لحد دار الانوار اربع مرات في معه مجلس في حدة دفعة
و حده فلا يشب به عني حار و قرا بو حبيفة وق الشافعي و ان دفعة و حدة لرمه
الحد دار كان اوتس به في الصحه و مكره عمرو في لفظه احمد بن بن سيم
به لك. قال بن بن است الان مقتوف مع مرات سو. كان في اربه مجلس
و مجلس واحد

أدلىب اجماع المرفه. احنا هم و اعنا اب. ثلث الدمة و ان قرع
مرات غاي ماسه له. لحد بلا خلاف و لا دليل على مستحبه دار مرفه و حده
و ان عن ابن عباس ان عمرا و عبد الله بن مسعود و ابن عمر بن قيس قام
برحمه و روى ان مكره في الحد بن مرات اربع افعا مرات اجماع رسول الله
صلى الله عليه وآله

قيد بحديث
في

مسئلة ١٧ ان لا يحد بم رجع عند سقط الحد هو قوا بن حبيفة الشافعي
و حدي ارب افعي عن هـ لك و عند و ان حري ان لا يسقط و عدل الحسن البصري
وسعد بن حمزة و دود

أدلىب اجماع المرفه. اعنا في م عمرا و عبد الله بن مسعود و ابن عمر بن قيس
عنه مراتين و ثلث ثم قال حدث لعنه. فمات فمصر له و الرجوع حين عمر من عند
فراوه و مراح له بذلك في قوله اعدت لعنه لعنه فمات و له لان ذلك بقى منه
لم يكن له فائدة

في رواية المرفي
بما يوسمه

مسئلة ١٨ المرفي انه يوس منه اراة و هو مكر احد عبي (عدو) حدة عا
شراح او هاء عود يشد بعضه الى بعض و يصر به مرفه و حدة عبي و حدة لا يؤدي

لى التالف (تلفه) و قال ابو حنيفة يصر ب مجتمعة و متفرق (مصرف) ضرباً مؤلفاً
وقال مالك يصر بالسبائك مجتمعة ضرباً مؤلفاً وقال الشافعي يصر مائة باطراف
التياب والتعال ضرباً لا يؤلم المأ شديداً .

[دليلنا] حماد العرقه واحداً منهم وايضاً قوله تعالى «وحدية» فصحت فصر
به ولا تحت «وهذه قصة» (قصه) لا يؤب عليه السلام معروفه و روى ان مقدماً فر
عبد النبي ﷺ بالربا فصر مائة مائة مائة (مائة مائة) (مائة مائة) .

مسئله ١٩ اذا شهد (عليه) اربع شهود بالربا فكذبهم اقيم عليه الحد الا
خلاف وان صدقهم قيم عليه الحد وبه قول الشافعي وقال ابو حنيفة لا يقيم عليه الحد
لانه سقط حكم الشهادة مع الاعتراف ولا يعترف دفعة واحدة لا يقيم عليه الحد
[دليلنا] عموم الاحبار التي وردت في وجوب قامة الحد ان قامت عليه لسنة
اربعة ولم يفتلوا .

مسئله ٢٠ اذا وجد الرجل عني فراشه امرأه فصنها و حشد فوسسها لم يكن
عنه الحد وبه قول الشافعي و ابو حنيفة عليه الحد وقد روى ذلك صاحب
[دليلنا] ان الأصل برائة الدمة و شغلها يحتاج الى دليل .

مسئله ٢١ اذا اقر الاخرس بشربه (بالربا) معقولة (مقبولة) لرمه الحد و
كذلك اذا اقر بقتل العمد لرمه القود وبه قول الشافعي و قول ابو حنيفة لا يدرمه الحد
ولا القتل

[دليلنا] عموم الاحبار الواردة في ان المعسر بالربا وبالقتل يجب عليه الحد
و لقود والاخرس ان اقر بالاشارة سمي ذلك اقرار الا ترى انه لو اقر بقتل لعمره
لرمه ذلك بالاحلاف والاحلاف ايضاً به يصح طلاقه

مسئله ٢٢ اذا لاط الرجل فوق رجب عليه القتل والامام محرم بين ان
يقتله بالسيف او يرمي عليه حائفاً او يرمي به من موضع عداً وان كان دون الايقاع
فان كان محصناً وجب عليه الرجم وان كان بكراً وجب عليه مائة جلده و قول الشافعي
في احد قوله ان حكمه حكم الرامي يعطى ان كان بكراً و يرحم ان كان ثيباً وبه

في حد
الربا
له

في عدم
وجوب الحد
في الربا

في وجوب
الحد على
الرجل الاخرس
بالاشارة

في وجوب
القتل على
من لاط فوق

قال الزهري و الحسن البصري و أبو يوسف و محمد و القفال الأحرار انه يقتل بكل
حد كك قسام و به قال مالك . أحمد و سحنون الا انهم لم يقتلوا . قال أبو حنيفة لا
يجب به الحد (المعد) واقما يجب به التعزير .

[دلیل، اجماع المرقفہ، احمد، وہی عن النبی صلی اللہ علیہ وآلہ و
 ق. من عمل عمل قوم لوط و قتلوا، سعید و العمور، وہی و وہی دلت عن ابی ہریر و
 من عمل وہی مثل دلت عن علی علیہ الصلوٰۃ والسلام و لا مخالف لہم و

مسئله ۲۳: «اگر کسی به عید اربعه در روزن الحدمه بگذرد، مالک و الثوری فی حد من ذی القربى» و حقیقه و لیس فی حد ثلثه فوال حدی من مافیه و البانی من لربا و الذلت مثل اللواط .

ادلما | حمع لفرقة ، ما لادن ، نه لده و ليس عدي ماف لوه دلي

مسئله ۴۴ اداسيد وعدة سبوء على رجل قال ما دمر عقيدتنا انك لارها فيالواحتف
الاحر اناسهم غنة في الشاوي نداء على احد وهو لا قوي عدى وقال موحمسه
عليه العدة وبه قال ابو العباس.

دليل ان الامر بانه لخدمة و بعد بعد يحتاج الى دليل و ايضا
الشيء انه لم يتاحل بعمل واحد و ايضا شيء على بعض لان الرن صوي عبر لردا كره

مسئلة ٢٥ وادخلت الرجل ذات محرم له بمسك وادخلت فوضعت مع العثم
 بتحريم لوطي عبيد لرحمه القتل (الحدا) على ذلك فإنا الشافعي لم يرد الحد في
 حد لوطي - أصحابها والنور - لأحر لأحد عليه ومذاهب حنفية

وليسوا اجماع لفرقة و حجة هم من قبل هذا حتى صاروا ملكا فكان شبهه
فما لا يستمدد لانه متى انتهى اهلها معتقده في الحق ولم يستمر حتى صار بعد
الملك في الملك

مسئله ۳۶ اگر استاجر مرأه النوصی فوت شد ار بعد از او بیعتی و یا بیعتی مرأه النوصی فوت شد

أَلَيْسَ بِأَحْمَدَ ع لَمْ يَرَهُ وَ أَحْسَنَهُمْ وَأَيْبَهُ قَوْلُهُ نَعْلِي ؟ (أَعْلَى) أَوْ أَحْتَمَهُ وَمَا

كتاب العلاء

ملكتم ايمانهم، وهذه ليست واحدة منهما .

مسئله ۲۷ ر کان الر بیان کاملش می شود خبر من بالعين عافیه فقد حصصا
و ان تا، رقصین من بعد اشر بط فیهمالم یحصب بالاحادیث وان تا اذهب تا،
و لآخر ناقصاً و بیان لبعض ماری و لکامل و در حصص دون الدفین و انکار و ابعبر
لاست فیهم لاحتساب و مدق و محسوده و اولی و لث نکان سقوط و لم یشت
الاحتساب لحد و عیاد نکان بصر ا حسن الکلام و اول اشافی و کان المنس اری
و لکامل و حصص دون الدفین بالاحادیث علی مد و هم و نکان بعض و ابعبر و عیاد
قولان و اری (م کامل محسن و و (م (م (م لاحتساب اذهب و لم یشت
۱۹۱

والله اعلم
بالحق

دعنا | نجمع الفرقه و نجمعهم | ان الله ليعده ثوابا جديدا
و ايعاب الرحم على ما قالوه يحتاج الى دليل.

مسئله ۳۸ من و حر علی بن حم و مراد بن محمد و لا بن قاسم م و حم و
یدون بعدوان بعدان بنی علی و لا نفس عد قنده و و جمیع عقیق و اد یعسا
بعد موقد (قتله) و علی علیه .

3 2 1
1 2 3 4 5
1 2 3 4 5 6

دانش | احمد بن محمد بن احمد، هم نامش در

[illegible]

٤٠٠٠
٤٠٠٠
٤٠٠٠
٤٠٠٠

[دلیل] حجاج عرفہ حب ہم بعد قال قوله تعالیٰ : لله ما ولا
 تملحو ما ملح انتم من الماء لا بعد سبب نہ کان فاحشہ قسمہ فاحشہ ودا
 لب انہ و حشہ فقد مر لله تعالیٰ بحس من ہما فقد تعالیٰ واللاس منہ لاصحہ

[illegible]

فيمدوا لكامل
الشهود
قبل المحكم

مسئله ۴۰ را با نامت سهواً از عهد و انچه تمسوا و ساق حذر الحکم
 ب حکام مشورتهم و نه به الحد علی سهواً عهد و انچه تمسوا و ساق حذر الحکم
 می باشد و اما حذر الدال علی ام ب حکام بسپردیم
 دایماً بدانست حکام را سپاره این حذر بمقدمه مع عیبه لهور لیسائر
 الشیخ و ساق حذر ب سق قعیده له لاله و عهد و انچه تمسوا و ساق حذر الحکم
 ککل واحد منهما مائة حلة

7. 10. 1968
 1. 11. 1968
 2. 11. 1968

[illegible]

دلیس کی طہر و زہد از اسید بعد شہود و حاحد یتیم و ہذا الموضع
و دلم غص و یس قولہ بھائی والدین در حق احمد مام ام باہد آء
و حلدوہم ثبیس حبیبہ و لم غص و یس قولہ سید واحد و لالم محب من حدامرین
ہاں یکنور شہدا او فاروقی غلط ان بدوین و ی لا لہ فی فاروقی لم غص شہد

مما صفة شهادة غيره اليه قادراً ان ليس يشارف ثيب ن يكون شهداء و د كان
شاهداً لم يكن (يصر) قادراً على حشر شهادة غيره من (عن) مجلس الى مجلس اخر

مسئله ۴۴ راجعاً بر اینست که شاهد واحد او نشد و لم یشهد الرابع
لم یثبت علی المشهود علیہ بالرد لأن الشهود ما یکاتب بالاحلاف ومن لم یشهد لا
شیء بینه ایضاً بالاحلاف ومن شهد فعليه الحد حد القذف وقد قال أبو حنيفة رحمه الله
والشافعی فی حد قولیه فی المدینه الحد بوفی فی الشهادت لا بحد واحد وهي
العتوه و قوله والاه! اظهر فی الامه و شیء فی

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳

يحور فرحم صاحب والاول اصح من الساحي نقل القصة وقل قتل على عليه الصلوة والسلام جعلت شهادته بمنزلة شهادة رجلين فرحم صاحب ومن قال لاحد عليهم استدلال بقوله تعالى «والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بربعة شهداء فجلدوهم ثمانين جلدة» فاحس ان القادف من ادان لم يأت بربعة شهداء حد (جلد) وهذا ليس منهم ومنه لا يحد (يحد) ادانني باقل منهم وهو اذا شهد بعد ثلثة فكل من خرج من قديمه باقل من اربعة شهداء لم يكن قدراً

تبعاً لوردت
شهادة واحد
من الاربع

مسئله ٣٣ اذا شهد الاربعة على رجل واحد ردت شهادته واحد منهم فان ردت بامر طاهر لا يحنى على احد ومن يجب على الاربعة حد (القادف) وان ردت بامر حفي لا يقف عليه الا احادهم ومنه يقدم على المردود والشهادة الحد والثلثة لا يقام عليهم الحد وقال الشافعي ان ردت شهادته بامر طاهر فعلى قولين في الاربعة احدهما يقام عليهم الحد ولسمى لا يقام عليهم الحد وان ردت شهادته بامر حفي فالمردود الشهادة لاحد عليه وهو المذهب والثلثة فالمذهب انه لاحد عليهم ومن اصحابه من قال على قولين .

[دليلاً] ان الاصل برائة الدعي ولا دليل على انه يجب على هؤلاء الحد وايضاً فانهم غير معرطين في اقامة (اقامتها) الشهادة من احداً لا يقف على بواطن الدس فكان عدراً في اقامتها فلهذا لاحد ويعارق اذا كان الرد بامر طاهر لان التعريط كان منهم فلهذا حدوا والدليل على ان مع الرد بامر طاهر يجب الحد قوله تعالى «والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بربعة شهداء فجلدوهم ثمانين جلدة» وهذا ما اني بربعة شهداء لان من كان طاهره ما يوجب الرد لا يكون شاهداً

فما للرجح
واحد من
الشهود

مسئله ٣٤ اذا شهد اربعة ثم رجع واحد منهم فلا حد على المشهود عليه بالا خلاف وعلى الراجح الحد ايضاً بالا خلاف وان الثلثة فلا حد عليهم وللشافعي فيه قولان المصنوع عليه مثل ما قسناه وقال بعض اصحابه هذه (هذا) ايضاً على قولين وقال ابو حنيفة عليهم الحد .

[دليلاً] قوله تعالى «والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بربعة شهداء»

وهذا امي نارعة شهداء و رجوع واحد منهم لا يؤثر فيما ثبت وايضاً الأصل برائة الذمة فمن اوجب عليهم الحد فعليه الدلالة .

مسئلة ٣٥ - اذا شهد اربعة عرّحهم المشهود عليه ثم رجع واحد او الاربعة و قال الرجوع عمدت قتله كان عليه الحد والقود وبه قال الشافعي و قال ابو حنيفة لا قود عليه .

فيما لو رجع واحد بعد رجوع المشهود عليه

[دليلنا] اجماع العرفه واحبارهم وايضاً روى عن علي عليه الصلوة والسلام انه شهد عمده شاهد ان علي رجل انه سرق فقطعه فتياء ماحر وقال هذا الذي سرق واحضد علي الاول فقال علي عليه الصلوة والسلام لو علمت انكم تعمدنما لقصعتكما ولم ينكر علي احد ذلك ثبت انه اجماع .

مسئلة ٣٦ - اذا استكره امرأة علي الرن فلاحد عليها بالاخلاف وعليه الحد ولا مهر لها وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي لها مهر مثلها

في عدم الحد على المستكره على الرن

[دليلنا] اجماع الفرقه واحبارهم وايضاً ان الاصل برائة الذمة فمن شعها فعليه الدلالة و روى الصحيح بن ارملة عن عبد (الحدار) الرحن بن وائل بن حجر عن اييد ان امرأة استكرهت علي (في عهد رسول الله النبي) ^{عليه السلام} فدرع العسي ^{عليه السلام} عنها الحد وحد الذي اصابها ولم ينفذ انه جعل لها مهراً ولو كان واحداً اوجه لها وروى عن النبي ^{عليه السلام} انه نهى عن مهر البعي وروى النفاء و (في) النفاء الرن والعي الراية .

مسئلة ٣٧ - اذا رن العبد او الامة فعلى كل واحد منهما نصف مدي على الحر خمسون جلدة تروحا اولم يتروحا وبه قال ابو حنيفة ومالك والشافعي وقال ابن عباس ان كان قد تروحا فعلى كل واحد منهما نصف الحد وان لم يكونا تروحا فلا شئ عليهما ومن الناس من قال العبد كالحر يرحم ان كان ثيباً ويحد مائة ان كان مكراً وقال داود اما العبد فيحد مائة واما الامة فان كانت تروحت فعليها نصف الحد خمسون وان لم تكن تروحت فعبروا بآيتان احديهما بحد مائة والثانية بالحد اصلا واما احتلمت الرواية عنه هي هنا لان قوله « فاذا احصى فان اتى بفاحشه فعليهن

في حد زنا العبد او الامة

نصف ما على الصحفان من العذاب، يعني اذا تروحن

[دليلاً] احصاء المعرفة واحصارهم وايضاً الاحصاء برأية الدمة فمن اوجب اكثر مما قلناه فعليه الدلالة و ايضاً قوله تعالى فاذا احصى مفتاح الالف فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب معناه اسلمن فادرا فلوا قد قرأت الآية بسم الالف احصى يعنى تزوجن دل على انه اذا لم يتزوجن لاشئ عليهن قلنا هذا دليل الحطاب ولا نقول به ولو سلمنا لجمعنا بينهما فقلنا اذا احصى معنى اسلمن فعليهن ذلك و اذا احصن ايضاً فعليهن مثل ذلك فلاسا في بينهما و روى ابو هريرة وزين بن خالد الجهني ان النبي ﷺ سئل عن امه ربت ولم تحصى فقال ان ربت فاحلدها ثم ان ربت فاحلدها ثم ان ربت فامعوه ولو يطغى (الصغير) قال الزهرى ولا ادري قال سمعها بعد الثالثة او الرابعة والطغر (والصغير) الحمل

فیاض السید
۱۹۷۱ء
ملی مملو کہ

مئته ٣٨ السيد (السيد ان يقم) تقسم الحد على مملكت يمينه بغير ادل
الامام سواء كان عبدا او امة مروحه كانت الامه او غير مروحه ويدقر ان مسمود
وان عمرو بوبردة ويطمه وعائشه وحفصه وفي التامع الحسن البصري وعلقمه
والاسود وفي الفقهاء الادراعي والنوري والثعفي واحمد واسحق وقل ابو حنيفة
واصحابه ليس له دلت والاقامة على (الي) الاثمه فقط وقال مالك ان كان عبدا اقام
عليه السيد الحد وان كانت امة ليس لها روح فمثل دلت وان كان لها روح لم يقم عليها
الحد لانه لا بد له عليها .

[دليلنا] إجماع المعرفة واحجارهم وايضاً روى عن علي بن ابي طالب عليها الصلوة والسلام ان النبي صلى الله عليه وآله قال اقيموا الحدود على ما منكن ايديكم وروى سعيد بن ابي سعيد المقرئ عن ابيه عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله قال اذا رت امة احدكم فاحلدها فان رت فليحدها فان رت فليحدها فان رت فليحدها (صغير) وروى عن ابن مسعود ان رجلاً سألته عن عبد له ربا فقال احلده وروى عن ابن عمر ان امة له رت فاحلدها ونهها الى فداء وروى ان عبد الأس عمر سرق فبق فسل الولي ان يقطعه فلم يفعل فقطعه هو وابوه مرة حلد وليدة له رت ووطمة عليها

السلام جلدت امه لها وعن عائشة ان امه لها سرفت فقطعتها وعن حفصة انها قتلت مهيرة لها سحرتها وهو قول هؤلاء الستة ولا مخالف لهم في الصحة

مسئله ٣٩ له اقامة الحد على مملوكه في شرب الخمر وله ان يقطعه في الرقة ويقتله بالردة ووافعا الشافعي في شرب الخمر قولاً واحداً وفي القطع في الرقة قولان اصحهما (الاصح) مثل ما قساء وفي القتل بالردة على وجهين [دليلاً] اجماع الفرقه واحرارهم وعموم قوله عليه السلام اقيموا الحدود على مملكتكم ايماكم واحصاء الصحة قد قدماء في ذلك .

في اقامة الحد
اقامه جميع
المحدودين
مملوكه

مسئله ٤٠ يقيم السيد الحد على مملوكه باعتزافه وبالسياسة ويعلمه ووافعا الشافعي في الاعتراف قولاً واحداً وفي البيه على قولين وكذلك في العلم . [دليل] اجماع الفرقه واحرارهم وايضاً عموم الاحبار التي وردت باقامة الحد على المماليك يتناول كل وجه ينشئ به ذلك .

فيما يثبت به
اقامة الحد
على المماليك

مسئله ٤١ . اذا كان السيد فاسقاً او مكاناً او امرأة كان له اقامة الحد على مملوكه ولشافعي فيه قولاً (وحها) ان احدهم من مقلديه والذي ليس له ذلك لان الفوق (الفسق) يمنع منه . [دليل] عموم الاحبار التي وردت باقامة السيد (بان للسيد اقامة) الحد على مملوكه ولم يحصل .

فيما لو كان
السيد فاسقاً
او امرأة

مسئله ٤٢ اذا وجد رجل قتيلاً في دار لرجل فقال صاحب الدار وحدته يربي بامر ابي فان كان معه بيته لم يجب عليه القود وان لم يكن معه بيته فالقول قول ولي الدم سواء كان الرجل معروفاً بذلك اولم يكن معروفاً به بالا خلاف وان قال صاحب الدار قتلته دفعاً عن نفسي ومالي لانه دخل لصا ليسرق المتاع فان كان معه بيته والا فقول قول ولي الدم سواء كان الرجل معروفاً بالصوصيه اولم يكن وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ان كان معروفاً بالصوصيه فالقول قول القاتل لان الظاهر معه .

فيما لو وجد
قتيلاً في دار
لرجل

[دليلاً] ما رواه ابن عباس عن النبي ﷺ انه قال البيه على المدعي واليمين

على المدعى عليه وفي بعضها على من انكر .

فيما لو شهد
اثنان برأه
فسي بئس
واخران في
آخر

مسئله ٤٣ ادا شهد اثنان انه رآه بالصرّة و اثنان انه رآه بالكوفة فلاحد
عني المشهود عليه بالاحلاف و على الشهود الحد و للشافعي فيه قولان احدهما مثل
ماقلناه والثاني لا يحدون وبه قال ابو حنيفة .

[دليل] قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا باربعة شهداء
فاحلدهم ثمانين جلدة وهؤلاء لم ياتوا باربعة شهداء لان كل اثنين يشهدان على
فعل غير الفعل الذي شهد الاخران عليه

فما لو اختلف
الشهود في
موضع الزنا

مسئله ٤٤ ادا شهد اربعة على رجل انه رما في هذا البيت واصاف كل واحد
مهم شهادته الي راوية منه محالفة للآخرى فانه لاحد على المشهود عليه ويحدون و
كذلك ان شهدا اثنان على راوية واخران يشهدان (شهدا اخران) على راوية اخرى لا يختلف
الحكم فيه ووافق الشافعي في سقوط الحد عن المشهود عليه وقال في الحد عليهم قولان
وقال ابو حنيفة القياس انه لاحد على المشهود عليه لكن احلده مائة ان كان بكراً و
ارحمه ان كان ثيباً استحساناً

[دليل] ماقلناه في المسئلة الاولى سواء من ان الشهادة ما اتفقت على فعل
واحد لان الفعل في راوية مصاد للفعل في راوية اخرى فاذا اختلفت الشهادة لا يجب
الحكم بها وقولهم انه يمكن ان تعلق شهادتهم لانه يحتمل ان يكونا تغلبا على ذلك
الفعل مرة من زاوية الى اخرى حتى دارا في روايا البيت في كل البيت فكل شاهد
شاهد هما في رواية باطل بمثلين احدهما ادا شهد اثنان انه رماها في الصقة و
اخران انه رماها في سجن الدار فانه يمكن حملها على ماقلناه ومع هذا خلاف
فيها (انه) لا تعلق والاخرى ادا شهد اثنان انه رماها في وقت الظهر واخران انه
رماها في وقت العصر فانه يمكن حملها (حملة) على الا (تفاق) العاق وقد اتفقنا على
انه لا يجب ذلك والقول في اتها ادا شهدا على انه رماها وعليه حقه (صوف) و اخر
ان شهدا انه رماها وعليه قمص مثل ماقلناه سواء

في قبول
الشهادة بالزنا

مسئله ٤٥ ادا شهد اربعة بالزنا فبطلت شهادتهم سواء تقدم الزنا اولم يتقدم

كتاب الخلاف

وبه قال الشافعي قال أبو حنيفة وأصحابه إذا شهدوا برأيا قديماً لم تقبل شهادتهم
وقال أبو يوسف حينئذ ما بي حسنة أن يوقت في التقديم شيئاً فبي وحكى الحسن بن
رباد ومحمد عن أبي حنيفة أنهم إذا شهدوا بعد سنة لم يحروا قال أبو يوسف ومحمد
إذا شهدوا بعد شهر من من حين المعاينة لم يحروا وفي الجملة إذا لم يقيموها عقيب
تحملها لم تقبل .

[دليلاً] قوله تعالى «الرأية والرأية فأحدو كل واحد منهما هذه حادثة»
وأيضاً قوله تعالى «والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا برأية شهداء فأحدوهم
ثمانين حادثة» ولم يحصل (يعرق) بين المور والتمراحي دل على أنهم إذا أتوا بالشهود
لم يجب عليهم الحد وإذا لم يجب عليهم الحد وجب الحكم (الحد) شهادتهم لأن
أحد لا يعرق

مثله ٤٦ ليس من شرط احصاء الرحم الاسلام بل شرطه الحرية والبلوغ
وكمال العقل والوطى في نكاح صحيح فإذا وجدت هذه الشروط فقد احصى احصاء
رحم وهكذا إذا ومن المسلم امرأته الكافرة فقد احصى وبه قال الشافعي وقيل مالك
أنكاف كافرين لم يحصى واحد منهما صحت لآن النكحة العشر كين فسدته عنده و
أنكاف مسلماً ومنى كافرة فقد احصى معاً لأن هذا النكاح صحيح وقال أبو حنيفة الاسلام
شرط في احصاء الرحم فإن كانا كافرين لم يحصى وأنكاف مسلماً وطى زوجته الكافرة
لم يحصى معاً ولم يجب عليهما الرحم بالرأيا والكلام معه في فصلين هل يجب الرحم
على المشركين أم لا وفي الاسلام هل هو شرط في الاحصاء أم لا

فيما لا يشترط
في احصاء
الرحم

[دليلاً] على بطلان مذهب (قول) مالك قوله تعالى «تنت يداني لهب وتب
الى قوله وامرأته حمالة الحطب» فاصفاها الله بالروحانية وايضاً عليه اجماع الفرق
وقدمت واما الدليل على وجوب الرحم اجماع الفرق واحارهم وايضاً روى عبادة
بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وآله قال حدوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً البكر
بالمكر حلت لهن وتعترب عام والثب بالنسب حلت لهن والرحم ولم يحصل بين مسلم و
مشرک وزوى ابن عمر أن النبي ﷺ رحم يهوديين رب وفيه دليلان أحدهما رحم

اليهودى وعبد ابى جسة لايرحم (اليهود) يهودى والثانى لما رحمهما دل على انهما قد احصوا وقد لايرحم الاممعتن وروى ابن المسيب عن ابى هريرة ان يهوديين اقرا عبد رسول الله ﷺ بالرء و كان قد احصنا فرحمهما وهذا صريح فى الرحم والا حسان .

مثله ٤٧ : اذا قذف العمد محصنا وحب عليه الحد ثمانون جلدة مثل حد الحر سواء وبه قال عمر بن عبد العزيز والزهري وقال جميع الفقهاء حده اربعون جلدة ورووا ذلك عن ابى بكر وعمر .

[دليلا] قوله تعالى «والدين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا بأربعة شهداء فجلدوهم ثمانين جلدة» ولم يفرق و عليه اجماع الفرقة واخبرهم .

مثله ٤٨ : اذا قذف جماعة واحدا معد و حد كل واحد بكلمة مفردة فعليه لكل واحد منهم الحد وبه قال الشافعى قولاً واحداً وان قذفهم بكلمة واحدة فقال ريبتم او اشم ربة روى اصحاب انهم ان حازوا به محتتمين فعليه حد واحد لجمعهم وان حازوا به متفرقين كان لكل واحد منهم حد كامل و للشافعى فيه قولان قال فى القديم عليه حد واحد لجمعهم وفى الجديد عليه لكل واحد حد كامل ولم يعصل وقال ابو حنيفة عليه لجمعهم حد واحد سواء قذفهم بكلمة واحدة او افر د كل واحد منهم بكلمة القذف .

[دليلا] اجماع الفرقة واخبرهم فان قالوا قل الله تعالى «والدين يرمون المحصنات» ثم قال فاجلدوهم ثمانين جلدة «فاوجب نقض جماعه المحصنات ثمانين جلدة قلت لادالة فيها لان المراد بذلك كل واحدة من المحصنات الا ترى انه قر الدس يرمون المحصنات فجمع لفظ القاذف والمراد به كل واحد منهم فكذلك القول فى المقدوف .

مثله ٤٩ : اذا قال ربيت معانته او قال ربانك فلان وحب عنه حدان وقار ابو حنيفة يحب عليه حد واحد وبه قال الشافعى فى القديم وقال فى الجديد فيها قولان احدهما حدان كما قلناه كما لو قال ربيتما والاخر حد واحد (دليلا)

- مسئله ٥٠** اذا قال الرجل : اس الرايين وحب عليه حد ان لا يوبه فان كانا حين استويا وان كانا متبين استوفاء . شتھما وقال ابو حنيفة عليه حد واحد وللشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه وهو قوله في الجديد والثاني حد واحد قاله في القديم [دليل] انه لا يكف واحد من الاويين الى الرما فوجب لكل واحد منهما الحد كاملا كما لو افر دكر واحد منهما و عليه اجماع العرفه واحكامهم
- مسئله ٥١** حد القذف مبروث برثه كمن من برث المال من دوى الاساب دون دوى الاساب عند الاحتماع والافراد وقال ابو حنيفة حد لقذف لا يورث وقال الشافعي هو مبروث مثل ما قلناه ومن يرثه فيه ثلاثة او حدها مثل ما قلناه والثاني برثه المعصيات من الرجال فقط والثالث وهو المذهب انه يرثه كمن من يرث الدر من النساء والرجال من دوى الاساب والاساب يعنى الزوجة . [دليل] اجماع العرفه واحكامهم وقد تمت في اللعان
- مسئله ٥٢** اذا قذف رجلا ثم احتلعا فقال المقدوف : احببني الحد وقال المذوف انت عند علي التمرير كان القول قول القذف وقال الشافعي في كتبه مثل ما قلناه في القذف وقال في الحيائيات القول قول المحنى عليه واحتلف اصحابه على طريقين منهم من قدر المستثنان (في المستثنى) على قولين احدهما القول قول القاذف والثاني القول قول المحنى عليه وهو المذهب ومنهم من قدر القول قول القذف في القذف والقول قول المحنى عليه في الحنائة [دليل] ان الاصل براءة الدمة للقاذف ولا تعمل ولا يوجب عليها (عليه) شئ الا بدليل
- مسئله ٥٣** من لم تكمل فيه الحرية متى (اذا) قذفه قاذف حد حد حساب الحرية و يقرر بحساب الرق وقال الشافعي عليه التمرير لا عبر [دليلنا] اجماع العرفه واحكامهم
- مسئله ٥٤** التمرير من القذف ليس بقذف سواء كان حال الرضا او حال العصب و به قال ابو حنيفة والثاني وقال مالك هو قذف حال العصب وليس بقذف حال الرضا

فيما لو كان
الرايين

في ان حد القذف
موروث

في اختلاف
الحد
و المذوف

في ان لم يكمل
فيه الحرية

في ان التمرير
بالقذف ليس
قذف

ودليلنا [اجماع المرفقه و يضا الأصل برأيه الدعة لنقادف وعرشعلها وعليه
الدلالة

مسئله ٥٥ اذا حصد الراى الحر لسكر اربع مرات قتل فى الخامسة و كذلك
فى القذف يقتل فى الخامسة والعبد يقتل فى الثامنه و قد روى ان الحر يقتل فى الرابعة
و حالف جميع الفقهاء فى ذلك و قولوا عليه الحد بالعمد مع
[دليلنا] اجماع الفرقة واختبارهم .

فيما لو جلد
الراى الحر
اربعة مرات

كتاب السرقة

في النصاب
الذي يقطع به

مسألة ١ النصاب الذي يقطع به ربع دينار فصاعداً أو ما قيمته ربع دينار سواء كان درهماً أو غيره من المتاع وبه قال في الصحابة على عليه الصلوة والسلام وأبو بكر وعمر وعثمان وأبو عمر وعائشة وفي الفقهاء الأوراعي وأحمد وأسحق وهو مذهب الشافعي وقال داود وهاذا الصاهر يقطع بثلث الشيء وكثيره وليس لأقنه حدوده قال الحواشي وقال الحسن المصري يقطع في نصف دينار فصاعداً وبه قال ابن الرسر وقال غنم الشيء المبيع في درهم واحد فصاعداً وقال رباح بن أبي رباح يقطع في درهمين فصاعداً وفي مالك النصاب الذي يقطع به أصلان الذهب والفضة فنصاب الذهب ربع دينار ونصاب الفضة ثلثة دراهم وبهما سرق قطع من غير تقويم وإن سرق غيرهما قوم بالدرهم وإن بلغ ثلثة دراهم قطع فحالهما في فصلين حامل أصليين وقوم بالدرهم وقال أبو هريرة : أبو سعيد الخدري يقطع في أربعة دراهم فصاعداً وقال الشعبي يقطع في خمسة دراهم فصاعداً وهو إحدى الروايتين عن عمر وقال أبو حنيفة وأصحابه يقطع في عشرة دراهم فصاعداً وإن سرق من غيرهما قوم بها فحالهما في فصلين في أصل النصاب وفيما يقوم به

[دليلنا] إجماع الفرقة وأحمد وهم يروى سفان بن عيينة عن الزهري عن عمر بن الخطاب عن عبد الرحمن بن عاتبة أن النبي صلى الله عليه وآله قال يقطع في ربع دينار فصاعداً ودليلنا على أبي حنيفة قوله تعالى «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما» والظاهر من هذا يقتضي أن من يقع عليه اسم السرقة يجب عليه القطع إلا ما اخرجته الدليل فإن استدلوأ بما روي أن النبي ﷺ قطع من سرق محبة قيمته عشرة دراهم عورصوا بما روي أنه كان قيمته ثلثة دراهم فإذا تعارفا سقطت على أن لو سلمت الخبر لما في ما قبله لأن من يقول يقطع بربع دينار أو ثلثة دراهم يقول يقطع بعشرة

دراهم والحر تصون ان المحن كان فيعته عشرة دراهم وليس قد انه لا يقطع
بقل منها .

مسئله ٢ : اذا سرق ربع دينار من هذه الدبائر المعروفة (المصروفة) فيما لو سرق ربع دينار معروف
المنقوشة وحب القطع بالاحلاف بيننا وبين الشافعي وان كان ثرا من ذهب المعادن
الذي يحتاج الى سبك وعلاج فلا يقطع وان كان ذهباً خالصاً غير معروف بقطع عندها
وعنده على وجهين المذهب انه يقطع وقيل توسع الاصحاحي لا يقطع لان اطلاق
الدينار لا يصرف اليه حتى يكون مصروفاً والآن التوفيم لا يقع به

[دليلنا] عموم الاحبار التي وردت في ان القطع في ربع دينار ولم يفصل وما
قاله الشافعي من القول الآخر قوي و يفوه ان الاصل برائة الدمة والاول يقويه
ظاهر الآية وقوله ان اطلاق ذلك لا يصرف الا الى المصروف غير مستقيم

مسئله ٣ : اذا سرق ما قيمته ربع دينار وحب لقطع سواء كان مما هو محذور
بفسه كالذهب (كالنبيذ) والثمار وحبوب الياسة و نحوها او غير محذور بفسه و
هو اذا ترك فسد كالقواكه البرطية كلها من الثمار والحصى واب والقناد والحيد
والصبيح والنقد والدرهمين و نحو ذلك او كان طيباً او لهما صرياً او مشوباً الذهب
واحد وبه قال الشافعي وقيل ابو حنيفة بما يحب القطع فيما كان محذورا بفسه فاما
الاشياء الرصاة والطيب (والطيب) فلا يقطع فيه بحال

[دليلنا] عموم الاحبار التي وردت ان النصف فيما كان قيمته ربع دينار وروى
عمر بن شيب عن ابيه عن حماد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن التمر
المعلق فذر من سرق منه شئاً بعد ان يؤديه الحرير و بلغ ثمن المعجن فصفه
القطع فواحب على من سرق من ثمر نصاب فيه القطع وفيه اجماع الصحابة و روى
ان سارقاً سرق اثريه في عهد عثمان فامر بها عثمان فقومت بثلاثة دراهم من صرب
(صرف) اثني عشر درهماً بدينار فقصع عثمان يده وقال مالك وهي الاثرحة التي
ياكلها الناس وعن اس عمر انه قال لا يقطع في ثمر (ثمر) حتى يؤديه الحرير ولا محالف
لهما فان عرصونا بقوله عليه السلام لا يقطع في ثمر (ثمر) ولا اكثر والكثير الحمار

قلت (وهما) يحمل ذلك على انه اذا لم يكن في حرر بدليل ما تقدم .

في انه كل جس
شعر فيه
القطع

مسئلة ٤ كل حشس يتمول في العادة فيه القطع سواء كان اصله الاذحة او غير الاذحة فما لم يكن على الاذحة كالثياب والاثاث والحشوب وما اصله الاذحة من ذلك لصبود على اختلافها اذا كانت مساحة وكذلك الحوارح المعلمة وكذلك الحشس كله لحطب وغيره الساج وغيره الساج وغيره الساج واحد وكذلك الطين وجميع ما يعمل منه من الحرف والطروف والاواني والرخاخ وجميع ما يعمل منه والحجر وجميع ما يعمل منه من القدور وكذلك كى ما يستخرج من المعادن كالفسر والمعدن والموميائي والملح وجميع الحواهر من اليافوت (اليواقت) وغيره و كذلك الذهب والفضة كل هذا فيه القطع وبه قال الشعبي وقال ابو حنيفة ما لم يكن اصله الاذحة مثل قولنا وما كان اصله الاذحة من قولنا وما كان اصله الاذحة في دار الاسلام فلا قطع فيه وقال لا قطع في الصبود كلها والحوارح بسرها المعلمة وغير المعلمة والحشس حشبه لا قطع فيه الا ما يعمل منه اية كالجعان والقصاص والانواب فيكون في معموله القصاص الا الساج فان فيه القطع معموله وغير معموله لانه ليس من دار الاسلام وعنه في الرخاخ روايتان احدهما لا قطع فيه كالحشس والقصب والثانية فيه القطع كالساج وكل ما يعمل من الطين من الحرف والفجر والقدور وغيرها من الاواني لا قطع فيه وهكذا كلما كان من المعادن من (كا) الملح والكحل والزربح والفسر والنمط والموميائي كله لا يقطع فيه الا الذهب والياقوت والفسر وح فان فيه القطع قل لان جميع ذلك على الاذحة في دار الاسلام فلا يجب فيه القطع كالماء .

[دليل] قوله تعالى «والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما» ولم يفرق وروت عابشة ان النبي صلى الله عليه وآله قال القطع في ربع دينار فصاعداً واما اراد قيمته بالخلاف .

مسئلة ٥ لا قطع الا على من سرق من حرر فيحتاج الى الشرطين السرقة والحرر فان سرق من غير حرر فلا قطع ولو اتهم من حرر فلا قطع عليه وبه قال

في اشتراط
القطع بالسرقة
والسرقة

أبو حنيفة ومالك والشافعي وقرن داود لا يعتبران لحرر فمتى سرق من أي موضع كان فعله القطع وكذلك المتهب (المعتل) والمحلس والحدثن في وديعة أو غارية وهو أن يجحد تلك (ذلك) فعليه القطع.

[دليلاً] اجتماع الفرق و احصاءهم وايضاً الاصل يروى الدمة وما اعتبرناه
مجمع على وجوب القصاص وما قالوه ليس عليه دليل وروى حبان بن الحسن
قوله ليس على المنتهب (المتعلب) ولا على المحتلس ولا على الحائن قطع وهذا
على احمد وروى عمرو بن شعيب عن ابيه عن حذيفة قال سئل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (النسي) (الشيء)
عن حرشة (١) الجبل قد ليس في العاشية قطع الا ان يؤوبها المراح ولا في
التمر (الشعر) قطع الا ان يؤوبه الحرمد (الحرور) فاسقط النبي (صلى الله عليه وسلم) القطع في الما
شية قبل المراح وانبت فيها بعد المراح وانبت فيها بعد المراح وعدد او لا يختلف
الحر فيه و اختلف في تأويل الحر يشه منهم من قال حرشة الجبل معناه سرقة
الجبل يقال حرش اذا سرق وسمى الله رق حارشا ومنهم من قال محرشة الجبل يقال
محرشة وحرشة كما يقال مقتولة وقبيلة .

الانبياء لا
يختصون

مسئله ٦ كحل موضع كان حرر الشئ من الاشياء فهو حرر لجميع الاشياء
وبه قول ابو حنيفة وقول الشافعي يختلف ذلك باختلاف الاشياء فحرر العقل وما اشبهه
من ذكاكين العقائدين تحت الشريعة، المفقعة وحرر الذهب والعصا والثياب وغيرها
المواضع الحرة من السوت والدور اذا كانت عليه افعال وشعة فمن ترك
الجواهر او الذهب او العصا في ذلك المقد فانه قد (فقد) جميع ماله لانه ليس في
حرر مثله.

[دليلنا] قوله تعالى «والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما» وطاهره يقتضي قطع كل سارق الامن (ما) احرجه الدليل وانصاً اليه ^{بما يقتضي} قطع من سرق رداء صغوان من تحت راسه في المسجد وان كان المسجد ليس بحرر وهذا الموضع احرر منه .

١ قوله حرمة الحد حكى في الراثر تنبي عن عسرة آية ما يحسم ويغفر عنه آية الحد لا الخيل (ح طبا)

في معرويه
الأدول
سأله

مسئله ٧ : الأمل اذا كانت مقطرة وكان سائقا لها فهي في حرر ملاحلاف وان كان قد ثدا لها فلا تكون في حرر إلا لذي مامه بيده وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي تكون في حرر شرطين أحدهما ان يكون بحيث اذا التقت اليها شهدا كلها والثاني ان يكون مع الالتفات اليها مراعى لها
[دليلا] ان كون ذلك حررا يحتاج لي دليل ولا دليل على ذلك .

في ان من ان
القطع بلوغ
المسروق
النصاب

مسئله ٨ : اذا نقت ثلثة ودخلوا و اخرجوا سجمعهم متاعا فبضع نضب كل واحد منهم نضابا فبضعهم ملاحلاف وان كان اقل من نصاب فلا قطع سواء كانت السرقة ثقيلة او خفيفة وبه قال ابو حنيفة واصحابه والشافعي و قال مالك ان كانت السرقة ثقيلة فبضعت قيمته نضابا فبضعهم كلهم وان كانت خفيفة ففيه روايتان احدا هما كفو لهما والثانيه كقوله في الثقيلة وروى اصحابنا انه اذا بلغت السرقة نضابا واخرجوا سجمعهم وحب عليهم القطع ولم يغسلوا والاو احوط
[دليلا] اجماع الفرقه واحداهم وايضا فما اعتبرناه مجمع على وجوب القطع به ومن كروه ليس عليه دليل والاصل برأئه الدمه

في وجوب فبضع
كل من بلغ
ما اخرجته نضابا

مسئله ٩ : اذا نقت ثلثة و اخرج كل واحد منهم شيئا قوم فان بلغ قيمته نضابا وحب قطعه وان نقص لم يقطع وبه قال الشافعي ومالك و قال ابو حنيفة اجمع ما اخرجوه واقومه ثم انقص على الجميع فان اصاب كل واحد منهم نضابا قطعت وان نقص لم اقطعه .
[دليل] ان من كرهنا مجمع عليه وما قالوه ليس عليه دليل والاصل برأئه الدمه

الدمه

في ان القطع
على من اخرج

مسئله ١٠ : اذا نقت ثلثة وكوروا المتاع واخرج واحد منهم دون البقيين والقطع على من اخرج المتاع دون من لم يخرج وبه قال مالك والشافعي وقال ابو حنيفة انقص (انقص) السرقة على الجماعة فان بلغت حصه كل واحد نضابا قطعت الكل وان نقصت عن نصاب القطع لم اقطع واحدا منهم .
[دليلا] ان ما اعتبرناه مجمع على قطعه لانه اخرج نضابا كاملا وما قالوه ليس

عليه دليل والاصل برأثة الدمة .

مسئلة ١١ . اذا قتلنا مع رجل واحد من اهلنا فاحرجه منه الى رفيقه فاحده رفيقه ولم يخرج هو من الحرر او رمى به من داخل واحده رفيقه من خارج او اخرج يده الى خارج الحرر والرفقة فيها ثم رده الى الحرز ولقطع في هذه المسائل الثلاثة على لداخل دون الخارج و به قول الشافعي وقال ابو حنيفة لا يقطع واحد منهما .

[دليلنا] قوله تعالى «والسارق والسارقة فاعطوا ايديهما» وهو على عمومته الا ما اخرج به الدليل .

مسئلة ١٢ . اذا قتلنا مع رجل واحد من اهلنا فاحرجه الى باب القبة من داخل فادخل الخارج يده و (وا) احده من حوى الحرر فعليه لقطع دون الداخل و به قول الشافعي وقول ابو حنيفة لا يقطع على واحد منهما

[دليلنا] الآية وهي على عمومها الا ما اخرج به الدليل وايضا فانه احد متاعا (نصا) من حرر وشارك غيره في هتكه فكان عليه القلع كما لو دخل وحرجه

مسئلة ١٣ . اذا قتل واحد و دخل وخرج ثمن دينار ثم عاد من ليلته او من الليلة الثانية وخرج ثمن دينار اخر فكم النصاب فالا قطع عليه و به قول ابو اسحق المروري وقول اس سريح عليه لقطع وقول ابن حبران ان عاد بعد ان اشتهر في الناس هتك الحرر فلا يقطع فان عاد قبل ان يشهر هتكه فعليه القلع

[دليلنا] ان الاصل برأثة الدمة وايضا فان هذا لما هتك الحرر اخرج اقل من النصاب فلم يجب عليه القلع بلا خلاف بين من راعى النصاب فلما عاد ثيبا لم يخرج من حرر لانه كان مهتوكا بالفعل الاول فلم يكن صدقا من الحرز نصا فلم يجب عليه القلع ولولم نقل هذا لزم لو اخرج (ح) حنة حنة في كد لينة حتى كمل النصاب ان يجب عليه القلع وهذا بعيد لو قلنا انه يجب عليه القلع لان النسي ^{منه} قل من سرق ربع دينار فعليه لقطع ولم يوصل كان قولا

مسئلة ١٤ . اذا قتل واحد من اهلنا فاحرجه من اهلنا فاحده رفيقه ولم يخرج هو من الحرر او رمى به من داخل واحده رفيقه من خارج او اخرج يده الى خارج الحرر والرفقة فيها ثم رده الى الحرز ولقطع في هذه المسائل الثلاثة على لداخل دون الخارج و به قول الشافعي وقال ابو حنيفة لا يقطع واحد منهما .

كتاب الخلاف

حيته و مذبوحة من اخرجها بعد الدبح فان كان قيمته نصافاً فعليه القطع وان كان اقل من نصاف فلا قطع عليه وبه قول الشافعي و ابو يوسف و ابن حنيفة ومحمد لا قطع عليه بناء على اصلهم في الاشياء الرطبة انه لا يقطع فيها

[دليلنا] قوله تعالى « والبارق و السارق و قطعوا ايديهما » و لم يفصل وايضاً قول النبي ﷺ من سرق ربع دينار فعليه القصع و اما اراد ما قيمته ربع دينار فلا خلاف

مسئلة ١٥ اذا نبت بيتا و دخل الحر و وجد ثوبا و شققه (فشققه) فعليه ما ينقص بالحرق فان اخرجته من (كأس) بلغ قيمته نصافاً فعليه الققطع و (لا) لا قطع عليه وبه قول ابو يوسف ومحمد والشافعي و ابن حنيفة و اشفقه بحيث محاصر كالمستهلك فالملك بالخيار بين اخذه و ارض لنقصه و من تركه عليه و احدى كمال قيمته (القيمة) بناء على اصله في العاص ان فعل العاص (النبوت) هكذا و ان احتار احدى قيمة الكل فلا قطع لانه راحدا القيمة فقد عله من اخرج احد من الحر و ان احتار احدى الثوب و الارض و كانت قيمة الثوب نصافاً فعليه الققطع

[دليلنا] ما ذكرناه في المسئلة الاولى سواء

فيما يودحل
الحرز فاخذ
الثوب وسعفه

مسئلة ١٦ اذا سرق ما قيمته نصاف فلم يقطع حتى هبست قيمته لنقص السوق فصارت القيمة اقل من نصاف فعليه القطع وبه قول الشافعي و قال ابو حنيفة لا قطع عليه .

فيما لو سرق
ما قيمته اساب
ونقص

[دليلنا] ما قدمناه في المسئلة الاولى سواء

مسئلة ١٧ اذا سرق غنما يحب فيها الققطع فلم يقطع حتى ملك السرقة بهمة او شراء لم يسقط الققطع عنه سواء ملكها بعد ان يرافع الى لحاكم او قبله بلى ان كان ملكها قبل الترافع لم يقطع الا لان الققطع مشروط لكن لانه لا مذهب له به ولا قطع يعير مطالب بالسرقه وبه قول الشافعي ومالك و ابو ثور و قال ابو حنيفة ومحمد متى ملكها سقط الققطع سواء ملكها قبل الترافع او بعده وعن ابي يوسف روايتان كقولنا و كقولهم وقال قوم من اصحاب الحديث ان ملكها قبل الترافع سقط الققطع وان

فيما لو سرق
ثم ملك

ملكها بعده قطعتاه

[دليل] قوله تعالى «والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما» ولم يعصم وقوله تعالى من سرق ربع دينار فعليه القطع ولم يعصم واذا ما سرق من عذابه من عذابه من صفوان ان صفوان بن ابي لهب لم يجر هذا فعليه صفوان المديونة وقام في المسجد ويوسد دائه فجاء سارق وحذر دائه من تحت اسد فحذر صفوان من امه الى النبي ﷺ فامر به سوار الله النبي ﷺ ان يقطع يده فقال صفوان اني لم ار هذا هو عليه صدقة فقرر سوا الله ﷺ وهالا قبل ان تسمى به فموضع الدلالة ان صفوان تصدق بالرداء عليه وملكه امه فاحذر النبي ﷺ ان هذا لا يقع بعد ان حضر ثمان عندئذ ثلث ان ملك السرقعة لا يقع

فيما لو سرق
صدراً صغيراً
لما

مسئله ١٨ . اذا سرق عبداً صغيراً لا يعقل انه لا يسمى ان يعصم الا من سنده وحب عليه القطع وانه قال ابو حنيفة . محمد . الشافعي . وقال ابو يوسف لا يقطع عليه كالكبير .

[دليل] قوله تعالى «والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما» ولم يعرف وقول النبي ﷺ القصاص في ربع دينار ولم يعصم لانه اذا ما قيمته ربع دينار فلا خلاف وهذا يسوي اكثر من ربع دينار

من سرق
حراً صغيراً

مسئله ١٩ . اذا سرق حراً صغيراً فلا يقطع عليه . نه قال ابو حنيفة والشافعي وقال مالك عليه القصاص وقد روي ذلك صحيحاً

[دليل] اجماع المرفق واحكامهم على ان القطع لا يحب لأبي . مع دست فصاعداً والحر لا يمس له بخلاف وقول النبي ﷺ القصاص في ربع دينار يدل على ذلك ايضاً لانه اذا ما قيمته ربع دينار وهذا لا قيمة له

فيمن سرق
المصاحف
او الكتب

مسئله ٢٠ . اذا سرق الدفتر او المصاحف او كتب الادب او كتب الفقه او الا شعار او غير ذلك وكان قيمته نصراً وحب فيه القطع وانه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يقطع في شيء من ذلك .

[دليل] قوله تعالى «والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما» ولم يعصم يعرف

وقول النبي ﷺ لقطع في ربع دينار قيمته ربع دينار . ولم يفصل
مسئله ٣٩ اذا سرق ما فيه القطع مع مالا يحب فيه القطع وحب قطعه اذا
كان قدر نصف مثله سرق ابريق ذهب فيه ماء او قدر ثمنه فيها طيب او مصحف
وعليه حتى اوقعه وحلده وورقه يساوي مثلاً وبه قال الشافعي وقل ابو حنيفة لا
قطع في جميع ذلك

فيمن سرق
ما فيه ما ليس
فيه القطع

[دليلنا] الآية وعموم الخبر ولم يفصل .

مسئله ٤٢ من سرق من سائر الامعة ما قيمته ربع دينار وحب قطعه وبه
قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا قطع عليه .

فيمن سرق
من سائر
الكعبة

[دليلنا] لانه وحب وحب علي عمومهما وروى اصحابنا ان العثم اقام
قطع ايدي سب تسعة وعلق ايديهم على اوتارهم وروى مسنده هؤلاء سراق الله ولا
يحتلعون في ذلك وروى سارقاً سرق قصبة من مسر رسول الله ﷺ فقطعه عثمان
ولم ينكر ذلك احد .

مسئله ٤٣ اذا استعد من اجل متاعه فيه ثم ان المبيع بق البيت وسرق
المتاع وحب قطعه وبه قال الشافعي واصحابه وقل ابو حنيفة لا قطع عليه وبه
قال ابو حنيفة واصحابه .

في المبيع لو
نقص البيت
وسرق المتاع

[دليلنا] الآية وعموم الخبر ولم يفصل .

مسئله ٤٤ اذا كثر دارا وحمل متاعه فيها فبيع لمكرب وسرق المتاع
فبعه القصع وبه قال الشافعي واصحابه وقل ابو حنيفة لا قطع
عليه لان القصع بهت حرر وحب نصاب ثم ثبت انه لو كان له في المصاب شبهة لا
قطع كذلك اذا كان في الحرز .

في المكرب
لست لو بعه
وسرق المتاع

[دليلنا] الآية والحرز لم يفصل .

مسئله ٤٥ ان نهب المرح ودخل وحل من لعمه ما قيمته ربع دينار (نصاب)
واخرجه وحب قطعه وبه قال الشافعي وقل ابو حنيفة لا قطع عليه ماء على اصله في
الاشياء الرصة

فيمن نهب
المرح وحل
المصم

[دليلاً] لانه والحر لم يعضلا

مسئله ٣٦ اذا سرق العبد كان عليه القطع مثل الحر سواء كان آتفا او غير آتف وعينه اجماع الصحابة . روى ذلك عن عمر و ابن عمر وعائشه و بنه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يقطع عليه من كان آتفاً فانما حبيسه ساء على صلبه في القضاء على العتق ففسال اذا كان آتفاً كان قطعه قضاء على سنده في ملكه والسند عائب فلا يقطع عليه .

[دليل] الآية والحر لم يعضلا . روى مالك عن دفع ان عبد الله بن عمر ان سرق فبعث به الى سعيد بن العاص وكان امر المدينة ليقطعه فبقي فقرر ابن عمر في اي كتاب الله وحدث ان الابق لا يقطع ثم امر به ابن عمر فقطع

مسئله ٣٧ روى اصحاب ان السارق اذا سرق عام المجاعة لا يقطع عليه ولم يعضلوا . قال الشافعي ان كان الطعام موجوداً معدواً عنه ولكن بانقص العالي فعليه القطع وان كان القوت متعدياً لا يقطع عليه فسرقة سارقاً معلوماً فلا يقطع عليه [دليل] ما رواه اسحاق عن امر المؤمنين عليه العلوه والسلام انه قال لا يقطع في عام مجاعة . و روى ذلك عن عمر بن الخطاب قال لا يقطع في عام مجاعة لا يقطع في عام السنة ولم يعضلوا (بعضلا) (بعضلا)

مسئله ٣٨ السارق يقطع اذا حرج اللعين من قصر الى وجه الارض وبنه قال ابن الربرر وعائشه وعمر بن العرم والحسن بن مصري . وراهم المحمي واليه ذهب حماد بن يحيى سيمان ورسعه ومالك والشافعي وعثمان بن عيسى و يونس و احمد و اسحق وقال الاوزاعي و ثوري و ابو حنيفة و محمد لا يقطع السارق الا ان يقرر ليس بحرر لانه لو كان حرر الشئ لكان حرر المثل كالحرايين الوثيقه

[دليل] قوله تعالى (و السارق السارق فاقطعوا ايديهما) وهذا سارق فان قتلوا الاسلام به سارق قلب السارق هو من احد شيئا مستحسناً متعزاً (متعزاً) قال الله تعالى (الامر استرق السمع) وقال عائشه سارق مودنا كسارق احبائنا وقال النبي لا يقطع في ربع دينار لم يعضل وعينه اجماع لفرقة (اصحابه) . قال عمر بن عبد العزيز

يقطع سارق مونا كما تقطع سارق احيائنا فسموا هؤلاء كلهم المسارقات وهم من اهل اللبس وتسمية اهل اللغة لساكن المحتقن (المحتقى) لاتمنع من تسميته سارقا (بالسارق) لانه لا يمتنع في بينهما وانما قلنا ذلك لان اسم السرقة اسم عام لكن من تناول الشئ مستخفا متعريا وهو مشتمل على انواع كثيرة فالذي يهتك الحرر وينقب سقى نقابا والذي يفتح الاعمى يسمى قنا (قطعا) شوا الذي يسط الحبيب يسمى طاردا والذي ياخذ لاكمين يسمى ناث ومحتقن (محتصا) فاما كان هذا عاما يشتمل على انواع دخل تحت السرق (المسارقات) كما ان قول رطب اسم عام يدخل تحت انواع كثيرة وقد رويما عن عبيد بن راس انهما فلاسارق مونا كسارق احيائنا ولم ينكر عليهما فدل على انه اجماع فان قلوا القر ليس بحرر قلنا عندما انه حرر منه ولو فرضنا ان القر في بيت مقفل عليه وسرق الكفن منه لما وجب عنه القطع عندهم وان سرق من الحرر قطع عندهم الحرر فان قلوا الكفن ليس بملك لاحد فكيف يقطع فيما ليس بملك قبل في ذلك ثلثه وجه احده انه على حكم ملك الميت ولا يمتنع ان يكون ملكا له في حيوته وفي حكم ملكه بعد وفاته الا ترى ان الدبس في دمه في حيوته وفي حكم الثابت في دمه بعد وفاته وكذلك الكفن والوجه الذي ملك الوارث والميت احو به ولا يمتنع ان يكون الملك لهم والميت احو به كما لو حلف بركه وعليه دين من التركة ملك للوارث والميت احو به لبقاء دمه ولهد قد لوان سمعا كان لميت كان كعنه لو رثه والثالث ليس بملك لاحد ولا يمتنع ان لا يكون ملكا لاحد وتعلق به القطع كسيرة الكعة وبوارى الماسا جدا قيل ملك للوارث او في حكم ملك الميت كان المطالبة هو الوارث ويقطع السارق اذا قل لا مالك له كان المصالح هو الحاكم بطالب به ويقطع.

مسئله ٢٩ : اذا سرق نصايا من حرر وجب قطع يده اليمنى فان عاد ثانيا قطع

سما لوسرو

رجله اليسرى وبه قول جميع الفقهاء الاعطاء به قال تقطع يده اليسرى

السارق مرتين

[دليل] اجماع الفرقه وايضا روى ابو هريره وحابر ان النبي ﷺ اني

سارق فقطع يده ثم اتى به وقد سرق فقطع رجليه وكتب بعده الحرورى الى عبد الله بن عمر قطع رسول الله ﷺ يد السارق بعد البدأ ورجله بعد اليد فقال عبد الله قطع رحمه بعد ليد وهو اجماع الصحابة روى ذلك عن ابي بكر وعمر ولا يخالف لهما .

مسئلة ٣٠ اذا سرق السارق بعد قطع اليد اليمنى والرجل اليسرى في الثالثة حدد الحس ولاقص عليه فان سرق في الحس من حرر وحب عليه القتل (قتله) وقل الشافعى فقطع يده اليسرى في الثالثة ورجله اليمنى في الرابعة وبه قال مالك واسحق وقل الثوري وابو حنيفة واصحابه واحمد لا يقطع في الثالثة مثل ما قلناه غير انهم لم يقولوا بتحديد الحس

فيما لو سرق
ثلاث مرات

[دليل] اجماع الفرقه واحاديثهم وايضا روى في فرائد ابن مسعود السرق والسارق وقطعوا ايديهم ويرى عن علي عليه الصلوة والسلام انه ابى سارق مقطوع اليد والرجل فقال ابى لاستحي من الله ان لا اترك له ما كان كل به ويستحي به وايضا الاصل براءة الدمة .

مسئلة ٣١ موضع لقطع في اليد من اصول الاصابع دون الكف ويترك له الاتهام ومن الرجل عند مفصل الشراة من عبد الله بن عيسى طهر القدم يترك له ما يمشى عليه وهو المروى عن علي بن عبيد الصلوة والسلام وجماعه من السلف وقل جماعة (جميع) الفقهاء وابو حنيفة واصحابه ومالك والشافعى ان القطع في اليد من الكوع وهو المعصل الذي بين الكف والذراع وكذلك تقطع لرجل من المعصل بين الساق والقدم وقلت الجوارح يقطع من المصالب لان اسم اليد يقع على هذا

في موضع
القطع في اليد
والرجل

[دليل] اجماع الفرقه واحاديثهم وايضا قوله تعالى (فويل للذين يكتمون الكتاب الذين هم) ومعلوم انهم يكتمون ما صاعدهم دون الماعد والكف وايضا ما قلناه مجمع على وجوب قطعه وما قالوه ليس عليه دليل

مسئلة ٣٢ قديما ان السارق اذا سرق رابعة قتل في الرابعة ولا يتقدر فيما اراد عليه حكم وقل جميع الفقهاء بعد الرابعة لا قطع وايضا يكرر وقال عثمان بن عفان

في حكم
السارق بعد
الرابعة

وعبد الله بن عمرو بن العاص به يقتل في الحمامة وبه قال عمر بن عبد العزيز
 [دليلنا] ما قدمناه من إجماع العرقه وروى جابر بن النسي بن النسي أبي مرحل
 سرق في الحمامة فقتله وفي بعضها ومن يقتله قال جابر فإطلاقاً به فقتله ثم حرره
 والقيناه في مشروميننا عليه الصجارة

مسئلة ٣٣ الدمي إذا شرب الحمر متظاهراً به وحب عليه الحدون استقر به
 لم يحب عليه وقل الشافعي لأحد عنه ولم يفتل
 [دليلنا] إجماع العرقه وإحصاءهم وعموم كحسور دمان شرب الحمر يحب
 عليه الحد وحب حملها على عمومها .

في لدمي لو
 شرب الحمر

مسئلة ٣٤ المستمن إذا دخل دار الإسلام فتصاهر بشرب الحمر وحب عليه
 الحدون روي بمشركه وحب عليه الحدان الحدان كان سكر و إرجم إن كان محسباً وإن
 ربي بدمه كان عنه العتق محسباً كان أو غير محسب : إن سرق بدمه من حرره وحب
 عبد القضيح وقل الشافعي لأحد عنه في شرب الحمر ولا في لربا بمشركه (أو بمشركه)
 ولد في السرقه فولان أحدهما مثل مدقلاء والثاني وهو الصحيح عندهم أنه لا قطع
 عليه فأما العزم فانه يلزمه مالاخلاف .

في حكم
 المستمن
 وجده

[دليلنا] إجماع العرقه : حد، هم وعموم لأبواب والأحصار التي تضمن إقامته
 الحدود في لربا والسرقه وشرب الحمر فحب أن تحمل على مدهرها
مسئلة ٣٥ إذا سرق شيئاً موقوفاً مثل دفتر أو ثوب أو أسهمها وكان بدمه
 من حرره وحب عليه القطع والمشافعي فيه قولان منسدين على انتقال الوقف وله فيه
 قولان أحدهما أنه يستقل إلى الله تعالى فعلى هذا في القطع وجهان أحدهما بقطع
 كما يقطع في سيرة الخيمة ويوارى المسجد والذي لا يقطع كالصيود والأحطاب و
 المعون الثاني أن الوقف يستقل إلى ملك الموقوف عليه فعلى هذا في السرقه وجهان
 أيضاً أحدهما بقطع لأنه سرق ما هو ملك وهو الصحيح عندهم و الثاني لا يقطع لأنه
 ملك ناقص .

في حكم سرق
 الموقوف

[دليلنا] الآية والحبر وهما على عمومها

فيمن سرق
مكرراً أو
طوب مرة
بأن يقطع

مسئله ٣٦ إذا سرق دفعه بعد أخرى وطولت دفعة واحدة بالقطع لم يجب عليه الاقطع بده وحسب بالاخلاف من سبق بعضهم وصال بالقطع فقطع مرة واحدة ثم طالب اساقون روى اصحاب انه يقطع للآخرين (الشافعي) ايضاً وقال الشافعي وجميع الفقهاء لا يقطع للآخر من (الشافعي) لأنه اذا قطع بالسرقه فلا يقطع دفعة اخرى قبل ان يسرق وهذا اقوى غير ان الرواية ما قبله

[دليل] على ذلك اية والحصر اجماع الفرق

في السارق
الذي اصبح
بده بانه

مسئله ٣٧ اذا كانت يمينه بانه لا يصح ، لم يسق الا واحدة فصحت بالاخلاف وان لم يكن فيها اصبح قطع اللع وان كانت شلاء روى اصحابها انها تفعّل ولم يفصلوا ولشافعي فيها قولان لأصح من مدعيه وفي اصحابه من من لا يقطع لأنه لا ينعقة فيها ولا حصر وان كانت شلاء جمع الى اهل المعرفة بالطلب وان قالوا اذا قصعت امد مدت قطعت وان قوا نعى اقواء العروق ممتدة لم تقطع

[دليل] قوله تعالى «والسارق» والرفق في قصور اذنيهما» وأما ارادتها بها بالاخلاف ولم يفصل والحصر مثل ذلك و اجماع الفرق على ما قبله دليل في هذه المسئلة .

في السارق
الذي يسار
مفقودة

مسئله ٣٨ إذا سرق وسارده مفقوده او بانه قطع يمينه وبه قال لشافعي وقال ابو حنيفة ان كانت يساره مفقودة او بانه بعهضاً ذهب به معظم المصلحة كمنقص اثمهم او اصعب لم يقطع يمينه وان كانت بانه اصبح واحدة قطعاً يمينه وهكذا قوله ان كانت رحته ليمس لا يطبق المشي عليها لم يقطع رحته اليسرى

[دليل] القول اهر كلها ولم يفصل (عرق) فيها

فيمن سرق
عسراً وقطع
بها سرقها
ايضاً

مسئله ٣٩ كل عين قطع السارق بها مرة فانه اذا سرقها مرة اخرى قطعها حتى لو تكرّر ذلك منه (فيه) اربع مرات قسماً في الرابعة وبه قال الشافعي غير انه لم يعتبر القتل على اصله وسواء سرقها من الذي سرقها منه او لا من غيره وقال ابو حنيفة اذا قطع السارق بالعين مرة لم يقطع سرقتها مرة اخرى فلو سرقها بعد ذلك فلا قطع سواء سرقها من الاول او من غيره الا في مسئلة واحدة فانه قال ان كانت

لعين عر لا يقطع بها ثم يسج ثوب ثم سرق ثوب فقطعها

[دليله] لأنه وعموم الظواهر ولم يعصلو فيها

مسئله ٤٨ لاشتب الحكم بالسرقة و وجوب القطع بالافرار مرة واحدة و
يحتاج ان يقر مرتين حتى يحكم عليه بالسرقة و قد قال ابن ابي ليبي و من شرمه
و ابو يوسف و رفر و احمد و سجع و قال ابو حنيفة و مالك و الشافعي انه ثبت باقراره
مرة واحدة و يعرف و يعصم

في الافرار
الذي يست
به الحكم
بالسرقة

[دليله] اجماع ائمة الفقه و احبهم و لان ما اشتهر به مجمع على وجوب
اثبت القطع به و ليس على ما قالوه دلس و روى ابن سعد قال قر عبد على عليه
لصنوه و السلام بالسرقة و شهره و قد ثبت هذا لان اقررت مرتين و قطعه و لا
يخالف له

مسئله ٤٩ ثبت القطع باقراره ثم رجع عند سقوط الرجوع و قد في جماعة
الفقيه الا ابن ابي ليبي فانه قال لا سقط الرجوع

ابن سعد
الحكم الرجوع
بعد اقراره

[دليله] اجماع ائمة الفقه و احبهم و روى ابو امية المحرومي و المصنف في الله
عليه و آله و سلم اتي بس قد عترف اعترف و لم يوجد عنده مناع فقال النبي ﷺ
ما احللت سرقته قال بلى فعد عليه مرتين و ثلثا فامر به فمض و حين به فقال له
ستعمر الله و قال فقال ستعمر الله و ابو الهيثم فقال النبي ﷺ انهم تب عليه ثلثا
فوجه لدلالة ان النبي ﷺ عزم له بالرجوع فلو انه كان يسقط به لكان عزم له
فيه و قد روي ان عبد الله بن مسعود و السلام شهره و هو روى عن ابي بكر و ابن مسعود
ولا يخالف لهما

مسئله ٥٠ وقعت عليه لبيبة و سرق ثوبا من حرير العائت و ليس للعائت
و كذا بدل لم يقطع حتى يحضر العائت و كذلك لو كان وقعت المسنة و ربا دمة
عائت لم يقطع عليه لحد حتى يحضر و نقر بالسرقة او بالربا اقم عنه الحد فيهما
وقد الشافعي انه لا يقطع في السرقة و يحد في الربا و احتج اصحابه على ثلث طرق
فقال ابو العباس لا يحد ولا يقطع و قال ابو اسحق المشد على قولين فيهما احدهما

في حكمه
من العائت

يقطع ويحد والثاني لا يقطع ولا يحد وقيل أبو الطيب بن سلمة و أبو جعفر (حفظ)
بن الوكيل لا يقطع في السرقة ويحد في الزنا .

[دلتنا] على أنه لا يقطع ولا يحد في السرقة والربا به يجوز أن يكون العائب
أدعى له لعين المسروقة أو ماله أياها . وفيه عيب . كانت ماله لسارق عنه
عصب من سبه أو ودعه وعبر ذلك أو سبه له وحى لأهله أو متعده وإذا احتسب
ذلك لم يقطع ولم يحد لثبته . مأمع لا قرار في عدم قيام عليه الحد والقطع لأنه
ثبت عليه القطع بالقرار . وأحد بالقرار . وهما من حقوق الله تعالى فلا يقف على
حضور العائب والظاهر يوجب لقطع (قطع) واقفه الحد عليه وهو قول تعالى
" فاقطعوا يديهما " وقوله في حد و " كن . أحد مبهمة ماله حذره "

في سبه من
سرق ماله
مأمع ماله

مسئله ٤٣ . د سرق عسا يقطع في ماله قطعاً من كات لعين ماله رده
بالاتلاف . إن كانت تالفة عزم فيمنه وفيه قال الحسن البصري والسجني والزهري
والأوزاعي و ثابت بن سعد وابن سيرين والشافعي و حماد بن حنبل سواء كان السارق
عساً أو فقيراً وقيل أبو حنيفة لا يقطع من العزم والقطع في حال المسروق منه
بالسرقة و رده إلى السلطان في عزم له مسروق سقط القطع وإن سلبت حتى قصده
لأمام سقط العزم عنه وكان مسروقه وساء له حتى قصده . سبه ماله يقطع عن الحرم
وفي ذلك يرمي من كان مؤسراً وإن كان فقيراً لا يرمي ولا يقطع عنه فاعل فإن إذا
سرق حديداً فجعله كورا فقطع لم يرد الثوب لأن الثوب كالعين الأخرى فلو كانت
للسرق ثوباً قصده سود فقطع لم يرد الثوب لأن المواد حرمه كالمستهةة وإن
صعد أحمر كان عنه رده لأن الحمر لا يقطع عنه كالمستهةةة

دلتنا إجماع لعرفه وأخبارهم وأما قوله تعالى " والسارق والسارقة
فقطموا أيديهما " فوجب القطع سواء عزم أولم يعزم فمن قال لا عزم سقط قطعه
فعليه الدلالة وأما في الآية فوجب القطع من غير تحبير وعندهم أن للمسروق منه
بالعين من لمطالبة بالحرم فيسقط لقطع . ن سلبت حتى سقط عزمه

مسئله ٤٤ . إذا سرق العبد من ماله مؤلاً لا قطع عليه . وفيه قول جميع الفقهاء
سرق من ماله

وقال داود أحكى عن داود أن عليه القطع

[دليل] إجماع العرقه واحدهم وايضاً الأصل برأثة الدمه

مسئله ٤٥ إذا سرق الرجل من مال ولده فالقطع عليه بالإجماع إلا إذا سرق الولد من مال والدته أو واحد منهما أو حده أو حدهما أو أحدهما من قدامه وإن علوا كان عليه القطع وقيل جميع الفقهاء لا قطع عليه وروى (و يروى) عن علي الصلوة والسلام أن عليه القطع .

[دليلنا] إجماع العرقه وايضاً الآية والحبر ولم يفرق

فيما لو سرق
الوالد أو الولد
من الآخر

مسئله ٤٦ إذا سرق أحد الرحمن من الآخر من غير حرر فلا قطع عليه بالإجماع وإن سرقه من حرر فعليه القطع وإنه قال مالك والشافعي فيه قولان أحدهما منقطع فله وهو اختيار لمربي وأبي حامد والقول الثاني لا قطع عليه وإنه في أبو حنيفة وهكذا الخلاف في عبد كس واحد منهما إذا سرق من ما مولى لآخر قال عبد بمرلة سيده سواء إجماعاً أو خلافه

في ما يورث
أحد الزوجين
من الآخر

[دليلنا] إجماع العرقه وايضاً قوله تعالى «فقطعو أيديهما» والحبر يدلان عليهما لأبهما على عمومها إلا من أخرجته الدليل

مسئله ٤٧ إذا سرق الأم من ماز ولدها وحب عيها لقطع وإنه قال داود وقال جميع الفقهاء لا قطع عليها .

[دليل] الآية والحبر وهما على عمومهما

في ما لو سرق
الأم من ماز
ولدها

مسئله ٤٨ من حرج عن عمود الوالدين والولد من ذوي القرابة والأرحام أو سرق من الآخر فهو كالأجنبي يحب عليه القطع وإنه قال الشافعي وقال أبو حنيفة كل شخصين بينهما رحم محرم بالنسب فالقطع ساقط كما يسقط من الوالد وولده مثل الأخوة والأخوات والأعمام والعلمات والأخوات والحالات

في ما لو سرق
أحد الأقارب
من الآخر

[دليلنا] الآية والحبر وهما على عمومهما وايضاً إجماع العرقه

مسئله ٤٩ روى أصحابنا أنه إذا سرق لرجل من بيت لمال إذا كان مع له سهم فيها أكثر مما يصيبه بمقدار النصاب كان عليه القطع وكذلك إذا سرق من العبيقة وقال

فمن سرق من
سب المال أكثر
سهم يصيبه

جميع الفقهاء لا قطع عليه ولا تعصية

[دليلك] إجماع لفرقة واحده هم : لا به و الحبر يدان عليه لانهما على
عمومهما .

من سرق من
المالهي وعليه
حلي

مسئله ٥٠ من سرق شيئاً من المالهي من الميدان والطاسير وغيرهما وعليه
حلي قيمته نصف ربع دينار حسب عليه القطع وقد قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا قطع
عليه سواء على سله به او سرق ماله القطع مع ما لرفيد القطع لا قطع عليه .
دليلك : لا به والحبر وفديب فساوماد هب اليه في ذلك في ماضي .

من سرق من
حب غيره
او من كسبه

مسئله ٥١ من سرق من حب سره . كان سلطاناً بان يكون موقه فميص حر
ومن كسبه وكان كذلك كان عليه القطع وان سرق من اللحم الأعلى او الحب الأعلى
ولا قطع عليه سواء شدة في اللحم من دحب ومن خارج وقال جميع الفقهاء عليه
القطع ولم يعتبر مقيماً فوق مقيماً اعمص لان حبهم قار اذا شدة في كعد
في شدة من داخل وتركة من خارج ولا قطع عليه و شدة من خارج وتركة من
داخل فعليه القطع والشافعي لم يفصل .

[دليلك] إجماع لفرقة واحده هم وايضاً الاصل برائته الدمة و بصاً ما عتراه
ان كرماد محمم على و حوب لقطع فيه وماد كروه لس عليه دليل .

في سرقه لجمار
والاحمار من
غير حرر

مسئله ٥٢ ان ترك الجمال والاحمار في مكان وانصرف في حاجة وكانت
الاحمار في غير حرر هي و كن مامعها من متاع وغيره (عليه) فلا قطع فيها ولا في
شيئ من ماله به في الشافعي وقد بو حسنة ان احد ليس الرامنة مامعها فلا قطع
عليه لانه احد الحرر ان شق لرامنه و حد المتاع من حوقها فعليه القطع
[دليلك] ان لحرر المرحع فيه لي العده وماد كرمه لا يعد احد حرر ابل
من تراه احواله كذلك فين به سعة فمن جعله حرراً فعليه الدلالة وايضاً الاصل برائته
الدمة وشغلها يحتاج الى دليل .

من سرق
ماد ر وهدم
حائط

مسئله ٥٣ من سرق باب دار واحد فله واحد وهدم من حدره (حائطه)
احرا وبلغ قسمته نصف كان عليه لقطع وقد قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا قطع عليه

لأنه ماسرف وإسأهده

[دليلاً] فو قد تعالى «و السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما» والحبر وإيضاً فإن

ناب والآخر في الحائط في الحرد فإذا كان حرراً له فإذا أحده من الحرر قطعاً

مسئلة ٥٤ إذا أقر العبد على نفسه بالسرقه لأصل قراره وقال جميع الفقهاء أنه يقبل إقراره ويقطع .

فمن أراد
العبد على
نفسه بالسرقه

[دليلاً] جميع الفرقه وإيضاً فإن إقراره إقرار في حال العير لأنه لا يملك نفسه وهو ملك لغيره فلا يقبل إقراره على غيره .

مسئلة ٥٥ إذا قصده رجل قتلته دفماً عن نفسه فلا ضمان عليه سواء قتلته بالسيف
أو بالمشعل ليلاً كان القتل أو بهراً به في الشامي وقال أبو حنيفة إن كان بالسيف كما
قصد به وكان بالمشعل كان ليلاً فكذلك (فمثل ذلك) وإن كان بهراً فعليه ضمان .

إذا سافر
رجل فقتله
نفسه

[دليلاً] أن الأصل برأئه الدمة وشعلها يحدّث إلى دليل

مسئلة ٥٦ إذا سرق العائم من أرمعه أحسن العبيد ما يريد على مقدار نصيبه
عائماً وحب قطعته ولشامي فيه فولات (أو جهن) أحدهما مثل قضاء والآخر لا قطع عليه
لأن له في كل جزء نصيباً

إذا سافر
لغيره ما
على نصيبه

[دليلاً] إجماع الفرقه وأخبارهم .

كتاب قطاع الطريق ومبناه

مسئلة ١ المجازب الذي ذكره الله تعالى في الآية المجازبة هم قطاع الطريق الذين يشهرون السلاح ويجمعون السبل وله قاتل ابن عباس وجماعة الصفياء قاتل قوم هم اهل الدمة اذ انقصوا العهد ولحقوا بدار الحرب وحرّبوا المسلمين وقيل اس عمر المراد بالآية المرتدون لانهم برئت في العريين [دليل] اجماع المرفقة واحسانهم واسم قولهم على في سبب الآية لا الذين تبوءوا من قبل ان تقدر و اعلمهم فاعلموا ان الله عفو رحيم فاحسن ان العفو تسقط بالتوبة قبل القدر عليه ولو كان المراد بها اهل الدمة و هو لردء كانت التوبة معهم قبل القدره وبعد القدره سواء فلما خص بالذكر التوبة قبل القدره و افردوا بالحكم دلت الآية على ما قلناه (ذكرناه) .

مسئلة ٢ اذ اشهر السلاح واحاف لسبل لقطع الطريق كان حكمه متى طهر به الامم التعرير وتعريره ان يبعه من البلد وان قتل ولم يحد المال قتل والقتل متحقق عليه لا يجوز لموعنه وان قتل واحد لمال قتل وصلب وان احدث لمار ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف ويسمى من الا من متى ارتكب شيئا من هذا وسمعهم ايما كانوا وحلوا في طلبهم و اذا قدر عليهم اقام عليهم هذه الحد و دونه قال في الصحاح عبدالله بن عباس وفي الفقهاء حماد واليث بن سعد ومحمد بن الحسن والشافعي و نحوه قوراني حبيفة واما حالف في فصلين قرارا قتل واحد المال قطع وقتل و عندنا بصلب والشافعي ان المعنى عندنا قتلناه (قدمناه) وعنده اليمى هو الحسن وحكى الطحاوي عن ابي حنيفة مثل مذهبنا وليس كما حكى (حكاه) واما ذلك مذهب محمد بن الحسن فاما مذهبه فبحكاه الكرخي في الجامع الصغير ان الامام محيّر بين اربعة اشياء بين ان

يقطع من خلاف و يقتل او يقطع من خلاف و سلب و ن شاء قتل لم يقطع وان شاء
 سلب ولم يقطع والكلام عليه حتى وفور ذلك لا بد من تد على صفة فاطم الطريق
 وهواد شهر السلاح واحاف السيل لقطع الطريق كانت عقوبته من مئة على صفة و
 كان من اهل الراى والتدبير قتله وان كان من اهل القتل دون التدبير قطعه من
 خلاف وان لم يكن واحدا (واحدا) منهما لا تدبر ولا يقطع به من الارض ونفيه
 ان يحرقه الى سد احرقه قد وذهب قوم الى ان احكامها على التحجير فعلى
 (فمن) شهر السلاح و احاف السيل لقطع الطريق كان الامم محيرا بين اربعة
 اشياء القتل والقصع والسلب المقتضى من الارض ذهب اليه ابن المسدد والحسن البصري
 وعطاء ومجاهد فخرج من هذا مذهب التحجير عند الناعمين و لثريب عند النعمان
 دليل اجماع الفرقة واحداهم و ايضا روى عن ابن عباس انه قال ان يقتلوا
 ان قتلوا او (او) يمسوا ن قتلوا و حدوا المال او يقطع يديهم و ارجلهم من خلاف
 ان احداوا المال ولم يقتلوا او يمسوا من الارض من على مائة مائة من ذنوب ولد نوقفا
 اولعة فايتهما كان صحيح ما قلناه و ايضا اذا حملها على هذه الترتيب اعطيا كل لفظة
 فائدة جديدة وعلى ما قلناه لا يبعد ذلك فكل ما قلناه اولى و انما ذلك على الله هذه الا
 احكام على من حارب الله و رسوله ﷺ و ممنوم ان محاربة الله لا تنال ثمت ان
 المراد من حارب اهل دين الله و دين رسوله ﷺ و قضي و حود المحاربة منهم
 فمن علق هذه الاحكام عليهم فمن المحاربة فقد ترك الطاهر والرايح ان الله تعالى
 ذكر هذه الاحكام فائدة بالاعص ولا علم و كل موضع ذكر الله احكاما فائدة الا
 علم كانت على الترتيب ككفارة الطهار والقتل و كل موضع كانت على التحجير بناء
 لا حاف ككفارة الايمان وايضا روى عثمان بن عفان ان النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قال لا يحد دم امرى مسلم الا باحدى ثلث كفر بعد ايمان او ربا بعد احصان
 او قتل نفس بغير نفس وهذا ما قلنا شئنا من ذلك فوجب ان لا يقتل و روى عن النبي
 ﷺ انه قال القطع فى ربيع دينار فصاعداً وفى بعضها لا قطع الا فى ربيع دينار ومن
 قطع قبل احذ المال فقد ترك الخير .

مسئلة ٣ قد بينا ان نفيه عن الارض ان يخرج من ارضه ولا يشرك ان يستقر في بلد حتى يتوب فان قصد عند الشرك مع من دحوله وقوتلوا على تمكيهم من دحوله اليهم وقال ابو حنيفة نعم ان يحبس في بلده وقار ابو العباس من سرح يحبس في غير بلده .

[دليلنا] اجماع الفرقة واخبارهم .

مسئلة ٤ اذا قتل المحارب استختم القتل عليه ولم يحرم القتل عليه لاحد وبه قال الشافعي وقال بعض الناس على التحجير وحكى عن ابي حنيفة انه قال ان قتل واحد المال استختم قتله وان قتل ولم يحدد المال كان الولي بالخيار بين القصاص ولغو لما روى عن النبي ﷺ من قوله ثم يتم يا خزيمة بين حيرتين تمام الحرس [دليلنا] اجماع الفرقة واخبارهم والآن في حجب القتل معجم عليه والتحجير يحتاج الى دليل والانه يدل على ما قلناه ان الله تعالى وحب القتل ولم يذكر التحجير

مسئلة ٥ الصلب لا يكون الا بعد ان يقتل ثم يصلب و يسرل بعد ثلثة ايام وقال الشافعي عند ذلك وقال ابن ابي هريرة لا يسرل بعد ثلثة ايام بل يترك حتى يسيل صديداً وفي قوم من اصحابه يصلب حيا ويترك حتى يموت وعن ابي يوسف روايتان احدهما مثل ما قلناه والثانية ان يصلب حيا ويصحح (ينفع) نفسه بالرمح (بالرمح) حتى يموت

[دليلنا] اجماع الفرقة واخبارهم .

مسئلة ٦ اذا قتل المحارب ولداً او عبداً مملوكا او كان مسلماً قتل دميماً فانه يقتل (به) وللشافعي فيه قولان (وحيث ان) احدهما مثل ما قلناه والثاني وهو اصحهما عندهم لا يقتل .

دليلنا قوله تعالى ان يقتلوا وقد بينا ان معناه ان يقتلوا ان قتلوا ولم يفسد و نخصصه يحتاج الى دليل ولقول الثاني قوي ايضاً لقوله ﷺ لا يقتل والد بولده ولا يقتل مؤمن بكافراً الا ان المحارب يستختم عليه القتل لكونه محارباً الا ترى

انه لو عني الولي عند لوجب قتله فلا يستع على هذا ان يحب قتله وان كان قتل
مأذنه او مذهباً له في محذوراً

فيما يعرف
وحيث يقع
محب

مسئله ٧ فقولنا ان المحب اذا احدث المال قطع ولا يحب قطعه حتى اذا
نصب صاحب قيد لقطع في امره . لثنا في فيه قولنا احدهما مثل ما قلناه وعليه
عمومه صحابة وقد بعضهم يقطع في حبس المال وكتسره وهو قوي ايضاً لان الاحكام
والتات انه اذا احدث المال وحسب قطعه ولم يقيد وافوض حملها على عمومها
[دليلنا ان ما اعتز به مخصص على وجوب القطع به وما قالوه ليس عليه
دليل وايضاً قوله على لقطع في ربع دسار

في حبس
قصد المارون
في النادية
وازدوا

مسئله ٨ حكم قصع الطريق في البلد . النادرة سواء مثل ان يحاصر او
فرقة ويفتحوها ويعلموا اهلها ويعلموا من هذا في بلد صغيرا وصرف من يعرف
البلد او كان بهم كثرة فحاطوا بلد كسر واستولوا عليهم لحكم فيهم واحدا
وهذا القول في دسار البلد اذا استولوا على احدى احدى اموالهم على صفة
لاعوث لهم لئلا واحد منه قال الا في . فبوسف وقال مالمث قطاع الطريق من
كان في امر البلد على مصادفه ثمة امر فان كان دون ذلك فسوا قصع الطريق
وقال ابو حنيفة ومحمد اذا كانوا في البلد . في (ا) لقرب منه من مدين الحيرة
والخوفة او من قربتي لم يكونوا فصاع الطريق

[دليلنا] اجماع لعرقه واحبارهم وايضاً قوله تعالى « اما حرآه لدين
يحاربون الله ورسوله » الى احرا الحكم لانه لم يفصل بين ان يكونوا في البلد و
عسر البلد

في شرط
لمباشرة في
احرا احكام
المحاربين

مسئله ٩ لا يحب احكام المحاربين على الصلح والردء واما تحب على من
بماشر القتل او باحد المال او بجمع بينهما ومنه قال الشافعي « قال ابو حنيفة الحكم
يتعلق بهم كلهم فهو احد (ا) احدوا (ا) واحد المار قطعوا كلهم ولو قتل واحد
قتلوا كلهم

[دليلنا] ان الاصل براءة الدمه وانما القتل او القطع على من لم يباشر شيئاً

يحتاج الى دليل وما روى عن النبي ﷺ انه قال لا يحل دم امرء مسلم الا باحدى
ثلاث كفر بعد ايمان او ربا بعدا حصان او قتل نفس بعد نفس يدل على ذلك لانه
ليس بواحد منهم .

في وجوب
القصاص على
مخارب او
مخرج في غير
المخاربة

مسئلة ٩٠ اذا خرج المخارب حرجاً يحب فيه القصاص في غير حد المخاربة
مثل قطع اليد والرجل او قلع العين وغير ذلك وحب عليه القصاص بالاحلاف ولا
يمتحن به للمخروج العفو وللشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والاخر انه
يتمت مثل النفس .

[دليلاً] ان الاصل حوار العفو واحتامه يحتاج الى دليل

فيما لو قطع
المخارب يد
رجل وقتله
في المخاربة

مسئلة ٩١ اذا قطع المخارب يد رجل وقتله في المخاربة قطع ثم قتل وهكذا لو
وحب عليه القصاص فيما دون النفس ثم اخذ المال اقتص منه (و) ثم قطع من حلاف
بأحد المال وبه قال للشافعي وقال ابو حنيفة اذا قطع ثم قتل قتل ولم يقطع وان
قطع بسر وحد ثم اخذ المال في المخاربة سقط القصاص وقطع بأحد المال .
[دليلاً] ان القصاص حق لادمي والقتل في المخاربة حق لله ودخول احد
الحق في الاخر يحتاج الى دليل واصافه قوله تعالى «وكتسبوا عليهم فيها ان النفس بالنفس»
الآية وفيه دليلان احدهما قوله «والعين بالعين» ولم يصرح بان يكون اخذ
الدم او لم يأخذه والثاني قوله «وارجل» والحروج قصاص وهذا حرج وروى
النبي ﷺ انه قال وفي اليد خمسون من الامل ولم يفصل

في سقوط
الحد لو مات
المخارب قبله

مسئلة ٩٢ المخارب اذا وحب عليه حد من حدود الله لاجل المخاربة مثل
احتمام القتل او قطع اليد والرجل من حلاف او الصلب ثم تاب قبل ان يقدم عليه
الحد سقط بالاحلاف وان تاب بعد القدرة عليه لا يسقط بالاحلاف وما يحب عليه
من حدود الادمي فلا يسقط كالقصاص والقدف وسمان الاموال وما يحب عليه من
حدود الله التي لا تحتص بالمخاربة كحد الرن والشرب واللواط فانها تسقط عنه
بالتوبة قبل القدرة عليه وللشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني
لا تسقط .

[دليلنا] إجماع الفرقة على أن التائب قبل إقامة الحد عليه يسقط حده و
أيضاً قوله تعالى «الذين تابوا من قبل أن تغدروا عليهم»

مسئلة ٩٣ - كل من وحب عليه حد من حدود الله من شرب الخمر أو الرنا أو
السرقه من غير المحاربه ثم تاب من قبل قيام السنة عليه بذلك فإنها بالتوبة تسقط
وللشافعي فيه قولان أحدهما مثل ما قبله والثاني لا يسقط

في مقوده
التيه بواب
فلها عبر
المحارب

[دليلنا] إجماع الفرقة على ذلك على ما قدمناه وأخبارهم وأيضاً قوله تعالى
«والسارق والسارقة» إلى قوله «فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه»
إن الله يغفر رحيم» فامر بقطع السارق من التوبة ثم تب من تاب منهم وأصلح عمله
فإن الله يعمر له ثباته يسقط عنه كل حد المراد عوارب التوبة ثم قبله إن ما تقدم
ذكره هو الفقيه فعاد السببه إليه والتي يحمل عليهما (عليها) وإنه إذا شرط
فيه إصلاح العمل والتوبة ثم سقط بمحرد التوبة ثبت أن المراد به ما ذكره وأيضاً
روى عن النبي ﷺ أنه قال «الأسلام يحب ما قبله وفي بعضه التوبة تحب ما قبله»
و روى أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال أبت أصت حدا فأقمه علي فقال ليس قد
توصت قال بلى قال ليس قد صليت قال بلى فقال قد سقط عنك

مسئلة ٩٤ - إذا اجتمع حد القذف وحد الرد وحد السرقة ووجوب القطع
وقطع اليد والحد بالمحاربة وأحد المال فيها ووجوب عليه لقود يقتل في غير المحاربة
فاحتجم حدان عليه وقطعان وقتل فيه تستوفي منه الحدود كلها ثم يقتل به فإن
الشافعي وقال أبو حنيفة سقطت كلها ونقتل من لقتل حتى على الكل وروى ذلك عن
أبي مسعود وهو قول النخعي وأبي حنيفة تفصيل قل يقتل بغير حد إلا حد القذف فإنه
يقام عليه الحد ثم يقتل -

فيما لو
ختمت حدود
في واحد

[دليلنا] قوله تعالى «الراية والرائي وحلوا» الآية وقوله عز وجل «والذين
يرمون المحصنات إلى قوله فاحددوهم» وقوله «والسارق والسارقة فاقطعوا
أيديهم» وقوله «الذين يحاربون الله ورسوله» إلى قوله «إن يقتلوا أو يصلوا
أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف» وقوله «المعص بالمعص» ولم يفصل فوجب إقامة

هذه الحدود كلها لهذه الطواهر ومن ادعى تداخلها فعليه الدلالة

مسئله ٩٥ احكام المحاربين تتعلق بالرجال والنساء سواء على ما فصلناه في العقوبات وبه قال الشافعي وقال مالك لا يتعلق احكام المحاربين بالنساء وقال ابو حنيفة اذا كان معهم نساء فان كس رداء او الماسر للقتل الرجال لم تقتل النساء هنالاه يقتل الرداء اذا كان رجلا وان كان الماسر للقتل النساء .
[دليله] قوله تعالى «المسحرة الذين يحاربون الله ورسوله الآية ولم يفعل (يفرق) بين النساء والرجال فوجب حملها على العموم .

في تعلق احكام
المحاربين
بالرجال
والنساء

كتاب الاشربة ومسالمة

مسئلة ١ من شرب الخمر وحسب عليه الحد اذا كان مكلما ملاحلاف فان تكرر ذلك منه وكثر قبل ان يقام عليه الحد اقيم عليه حد واحد ملاحلاف وان شرب فحد ثم شرب فحد ثم شرب فحد ثم شرب رابعاً فقتل عليه وقال جميع الفقهاء لاقتل عليه وانما يقام عليه الحد بالما ما بلغ .

في وجوب
الحد على
شارب الخمر

[دليلاً] اجماع الفرقة واحداً منهم وروى ابو هريرة وغيره ان النبي ﷺ قال من شرب الخمر فحدوه ثم ان شرب الخمر فاحلوه ثم ان شرب الخمر فاحلوه ثم ان شرب فاقتلوه وفي بعضها فعلاه (فقلناه) واعتبر به (واحرقناه) ومن ادعى سب هذا الحد فعليه الدلالة وروى سفيان عن الزهري عن قبيصة بن ذؤيب ان النبي صلى الله عليه وآله قال ان شرب فاحلوه ثم ان شرب فاحلوه ثم ان شرب فاحلوه ثم ان شرب فاقتلوه وروى مثله عن حازم رواه محمد (اسحق بن محمد) بن اسحق بن خزيمة (خذيمة) عن محمد بن المنكدر عن جابر ان النبي ﷺ قال من شرب الخمر فاحلوه ثم ان شرب فاحلوه ثم ان شرب فاحلوه ثم ان شرب فاقتلوه

مسئلة ٢ الخمر المجمع على احرارها هي عصير النخلة الذي اشتدوا سكره قد ابرؤوسه ومحمد والشافعي وقال ابو حنيفة اشتدوا سكره واريد واعتبر ان يريد فيه حرام بحد شاربها سكر (السكر) اولم يسكر ملاحلاف [دليل] على انه لا يعتبر الا زاد اجماع الفرقة والطواهر كمالها ثقتنا وله لان اهل اللغة يسمونه الخمر اذا سكر واشتدوا سكره لم يريدوا من اعتروا ذلك فعليه الدلالة

في الخمر
المجمع على
حرمة

مسئلة ٣ كل شراب اسكر كثره فقلله وكثيره حرام وكله حرام

في حرمة كل
شراب اسكر
وتيسره

بحسن محمد شاربداسكر ولم يسكر كالحمر سوآء عمل من تمرا وربا أو عمل أو
حفظه أو شعرا ودرة، لكن واحد ببيعة ومطبوخة سوآء وبه قول في الصحاح على
عليه الصلوة والسلام وابن عمر وابن عباس وسعد بن أبي وقاص وعديشة وفي الفقهاء
أهل الجحر ومالك والأوراعي والشافعي وأحمد وإسحق وقال أبو حنيفة أما عصير
العنب إذا مسه طبع بطرت فإن ذهب ثلثه فهو حلال ولاحد حتى يسكر فإن ذهب
أقل من الثلث فهو حرام ولاحد حتى يسكر وما عمل من التمر والربا بطرت فإن
مسه طبع وهو السد فهو مباح ولاحد حتى يسكر وإن لم يمسح طبع فهو حرام
ولاحد حتى يسكر وما عمل من عر هتين الشحرتين الحمر والكرم هذا العمل
والشعير والحطلة والذرة فكله مباح ولاحد فيه أسكرام (أو) لم يسكر قال محمد
في كتاب الأشربة قال أبو حنيفة الشراب لمعهم أربعة بضع العنب الذي اشتد و
أسكر ومطبوخ العنب إذا ذهب منه ثلثه وبقي التمر والربا وما عدا هذا حلال
كله ومن قال السيد حلال الثوري وأبو حنيفة وصحاحه وفي الصحاح يروونه عن
عمر وعلي وابن مسعود في الكلام معه في أربعة فتصور فذل شراب مسكر فهو حمر
وعنده ليس بخمر وهو حرام وعنده ليس بحرام إلا ما يعقده لرافقه متى شرب
عشرة فسكر عقيبها لعشر حرام وما قبله حلال وهو بحسن وعنده طاهر وشاربه
يعد عندنا وعنده لا يعد عالم يسكر .

[دليل] إجماع العرفة وإخبارهم والدليل على ما قلناه أيضاً في فسد
سند كره أما ما يدل على أن هذه الأشربة تسمى حمرا المسك وإجماع الصحاح
فالسنة ما رواه الشعبي عن المعمر بن بشير أن النبي ﷺ قال إن من العنب حمرا
وإن من التمر حمرا وإن من العسل حمرا وإن من البر (الحطلة) حمرا وإن من الشعير
حمرا وروى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال لحمر من هتين الشحرتين المحلة و
العنب (عنه) هذان (هذا من) (هذا في تعبير) سنن أبي داود وروى طاوس
عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال كل محمر حمرو كل مسكر حرام وروى دفع
عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال كل مسكر حمرو كل حمر حرام فدل ذلك كله على

تسميته حمراً واما الاحماع فروى عن الشعبي عن ابن عمر قل صعد عمر المنبر فخطب وفي بعضها سمعت عمر بن الخطاب يخطب على منبر رسول الله ﷺ يقول ما نزل نحرهم الحمر يوم نزل وهي يومئذ من خمة العبد والتمر والعسل والحنطة والشعير والحمز ما حاصر العقل وروى مثل هذا عن ابي موسى الاشعري غير انه ليس فيه والخمر ما خامر العقل وروى الشافعي في الاثرية في (من) الام عن مالك عن اسحق بن عبدالله بن ابي طلحة عن اسس بن مالك قال كنت اسقى انا عبيدة بن الجراح وانا طلحة الانصاري وابي بن كعب شرباً من فسيح وتم فحائهم ات فقام ابن الحمر حرمت فقال ابو طلحة يا اسقم الى هذه الحرار فكرها قال اس فقامت الى مهراس لك فصرتها باسفلها حتى تكثرت الفصيح فاعمل من تمر وسرو يقال هو (هذا) اسرع ادراكاً وكذلك كلما عمل من لوبين والمهراس لعاس فالتى ﷺ سماها خمر أو الصحابة من بعد عمر وابي موسى الاشعري وهؤلاء الانصار وغيرهم و ابو عبيدة بن الجراح و ابو طلحة و ابي بن كعب كل هؤلاء قد سموه حمراً وذا نت انه خمر فقال الله تعالى «يا ايها الذين آمنوا اما الخمر والميسر والالصاب والارلام رحس من عمل الشيطان فاحتمسوه» فامر بختاب المسكرات كلها واما الكلام على الفصل الاخر وهو ان هذه الاثرية حرام فالدليل عليه السنة والاحماع فالسنة ما رواه مالك عن الزهري عن ابي سلمة عن عبيدة بن النسي ﷺ سئل عن النسي فقال كل شراب (اسكر) يسكر فهو حرام وروى ابو بردة عن ابي موسى الاشعري قال سئلت النسي ﷺ عن شراب العسل فقال ذلك النسي فقلت انهم يشبهون من الذرة فقال ذلك المررا حرام قوموا ان كل مسكر حرام ومن روى ان كل مسكر حرام عمر بن الخطاب وعبدالله بن مسعود وعبدالله بن عمر وعبدالله بن عمر ومن العاص و ابو سعيد الخدري والمغيرة بن شعبه وام سلمة وصفيّة بنت حيي هؤلاء تسعة سبعة رجال وامراء ثمان وقد روي عن عابشة وابي موسى فصاروا احد عشر راوياً ثمانية رجال وثلاث نسوة كل واحد روى منفرداً عن النسي ﷺ ان كل مسكر حرام ولم يمرقوا ان قولوا نحن نقول به لان المسكر الفدح العاشر وذلك حرام لانه هو المسكر

قيل عن هذا جوابان احدهما قوله كل مسكر عبدة من الجنس كقولك كل حبر
 مشع فانه عبارة عن الجنس لا عن اللقمة التي تشع الشمع عقوبتها والجنس كله حرام
 وهو اذا شرب العشر مسكر فالكل اسكره والعشر معا لا انه سكر من العشر
 وحده الا ترى انه لو شربه وحده لم يسكر والجواب الذي ان السبي المراد به وصف
 الشراب فقال كل مسكر حرام ومن حره يشار اليه من العشرة الا لو يمكن ان يكون
 السكره وهو ان يتأخر فيكون هو لعشر فلا قدح و حد من الحمله الا لو يمكن ان
 يكون ذلك لعشر اذا سقه نعمة كذلك (كذ) يقول واصفاً روى عن علي عليه
 الصلوة والسلام وعمر وابن عمر وحاتم ان السبي المراد به قال ما اسكر كثيره فقليله
 حرام وروى سعد بن ابي وقاص وحاتم بن الازد بن السبي المراد به قال انها كم عن
 قليل ما اسكر كثيره فقد نفل هذا سنة عمر ما اسكر كثيره فقليله حرام قالوا (وقالوا)
 نقول به وهو القدح العشر فليل ذلك العشر حرام لان كثيره يسكر فمعه جوابان
 احدهما اراد الجنس و الذي حملته على العشر لا يسكر لان قليل العشر عندهم
 ليس بحرام فان السكر ما وقع به فعليل العشر كالتاسع عندكم حتى يستوفيه كله
 واصفاً روى القسم بن محمد عن عائشة ان السبي المراد به قال ما يسكر العرق فملوه
 الكعب منه حرم وفي بعضها والحوة منه حرام قال القتيبي العرق سكون الرء فرق
 الدسي (الدسي) وذلك مائة وعشرون رطلاً واما العرق فيفتح الرء فهو احد مكائيل
 العرب وهو ستة عشر رطلاً من العرب كان لها اربعة مكائيل المد (والقسط) والصاع
 والفرق والمد معروف على اختلاف في وزنه والقسط ضعف المد والصاع ضعف القسط
 والفرق ثلثة اصاع الصاع ثلثة اصوع وروى اسلم الحمري قال قلت يا رسول الله اما
 في ارض بردة و بعالج عملا شديداً وابتعد من هذا لقمح شراً تقوى به على
 اعمالنا وورد بلادنا فقال المراد به ايسكر قلت نعم قال (فقال) (فا) احتسوه فقلت ان
 الدس عشرة ركة فقل افعلوهم معناه فتلوهم وهذا عند ابي حنيفة لا يحسب واما
 اجماع الصحابة فروى ذلك عن علي عليه الصلوة والسلام وعمر وابن عمر وابن عباس

وابي موسى الأشعري وابي هريرة وسعد بن ابى وقاص ولا يخالف لهم^(١) وروى جعفر بن محمد عن ابيه ان علياً عليه الصلوة والسلام قال لا تؤتى شارب حمراً ومبيداً الا حددته وروى عن عمر انه حرج فصرى على خضرة فشم من عند الله من عمر انه ريح الشراب فآله فقد ابى شربت الطلاء فقال ان عند الله ائسى شرب شراباً وابى سائى عنه فان كان مكر احدكم من فعله فكان (عنه) مكرأ فحدته، شراب ليس بجرم فما استدلالهم من الأصل الاماحة في هذه الاشارة وانما تركوا الجمر لدليلين وبقي الباقي على أصلها فليس بصحيح لا بافاد دللنا ايضاً على ان باقى المسكرات محرم فيجب ان يترك الأصل ويستقل اليه وقولهم هذا مما نعم اللوى به يجب ان يكون معلوماً فقد بينا انه معلوم باجماع الفرقة والظاهر من القرآن واستدلالهم بقوله تعالى «تحدون منه سكراً ورزقاً حساً» وقولهم ان ابن عباس قال السكر البسيط وقد (فقد) روى عن ابن عباس روايتان احدهما السكر الحمر وكان هذا قبل تحريم الحمر وقامه على هذا الحسن البصرى وعطو ومجاهد وقتادة وابراهيم النخعي و ابو رزين (ارزين) المعطاردى والرواية الثانية ان السكر الحرام فيكون معنى الآية تحدون منه حلالاً وحراماً وقال الشعبي السكر ما طاب منها وهو الصلا والرب و روى هذا عن مجاهد ايضاً وابى اهل اللغة فقد قال ابو عبيدة جعفر بن المشي استاد ابى عبيد السكر الحمر قال وقيل السكر الطعم ومنه يقال سكر نبي فلان اى طعمهم وكذلك قول الشعر جعلت عيب الاكرم من سكرأ بمعنى جعلت عيب الاكرم من حتى جعلت عيبهم طعم لك وقال الفراء السكر الحمر قبل ان يحرم على ان السكر عند ابى حنيفة نقيع التمر والرمس هكذا نقل عنه الحسن بن زياد الثؤلؤى وهذا (هو) حرام بلا خلاف على قولهم ولوسلعتنا ان السكر من الاسماء المشتركة لوقف الكلام فيها على البيان ورووا (روى) عن النبي ﷺ انه قال حرمت الحمر بعينها والسكر من كل شراب و(فا) الجواب انه روى هذا الحمر موقوفاً على ابن عباس فلا حجة في

١ سقط هذا الكلام على الفصل الثالث واو ثل الفصل الرابع و بعد الاثنى من تمة الاستدلال

على الفصل الرابع حين الطائيات .

ذلك ولو كان حسد الكان قوله حرمت الخمر بغيرها لا دلالة فيه لانهم لا يقولون
بدليل الخطأ ومن (قد) يقول به لا يقول اذا علق الحكم بالاسم كان ماعدا
بخلافه وهيها تعلق الحكم بالاسم واما قوله والسكر من كل شراب فعناء السكر
من كل شراب وقد روى في بعض الاطراف ذلك ولولم يكن مروياً لكان معلوماً لان
السكر لا يصح النهي عنه لانه من فعل الله تعالى فينا كالخمر والمري ووصفه
بالتحريم لا يجوز ثبته اراد السكر فان قد فعل العتمة في الحمر والتفرقة بين السكر
والخمر اذا كان الكثر واحداً قبله فائدتان احدهما ان الله تعالى حرم الخمر نص
والكتاب وحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم (مذهب) ماعداها من لسكرات فكان معناه حرمت
الخمر نفسها بالقرآن والسكر بالاسم والمادة ارادته بتعليق النهي في السكرات
وذكره في الجملة ثم اوردته بالذكر فقوله الخمر كناية عن السكرات كلها ثم
اوردته بالذكر ما كيداً للنهي كقوله وحذروا على الصلوات والصلوة الوسطى وما
رووه عن ابي موسى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اشربوا ولا تسكروا والجواب عنه انا نقلنا
عنه انه قد سالت النبي صلى الله عليه وسلم عن شراب العسل فقال ذلك التسع فقلت انهم يسدون
من الدرة فقال ذلك المرر احمر قومك ان كل مسكر (سكر) حرام فاذا ثبت هذا
يكون (فيكون) قوله اشربوا ولا تسكر وامعناه ولا تشرابوا المسكر بدليل ما رواه
في الحمر الاخر و بدليل ان السكر انتهى عنه على ما مضى وما روه عن ابي مسعود
ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى سد السقاية فشبهه وفعل واستدعاك او من ماء زهره فيه
(عليه) وقال اذا اعتملت (اعتملت) عليك هذه الاشنة وكسره بالماء
والجواب عنه ان نسد السقاية ما كان مسكراً لان الخمر كانوا يسدون للحاج ليشربوا
اذا صعدوا ومن متى يشد لهم لينة العشر فسقي يومين او ثلثة ثم يردون مكة فيشربون
منه وهو غير مسكر فاذا ثبت هذا فما ليس مسكراً ليس حرام والنبي صلى الله عليه وسلم كان
يشربه وروى عن عائشة انها قالت كما سدد لرسول الله صلى الله عليه وسلم على عدائه فيشربه على
عشائه وسدد له على عشائه فيشربه على عدائه وقال ابن عباس كان التمر يمر من لرسول الله
صلى الله عليه وسلم فيشرب منه يومين او ثلثة واذا كان في الثالث امره ان يسقي الخدم او مراق

واما صب النبي ﷺ الماء عليه لثحاته لاشدنه قال مالك كان حائرا فصب عليه الماء حتى يرق وقلوبهم قطب قال الاوراعي اما فعل ذلك لانه كان حمص لانه كان اشتد لانه لو كان للشده كان حراما عندكم لانه يقع عبر مطوح فكيف كان النبي ﷺ يسكره بالماء والحدث الاخر لانه مسعود بن النبي ﷺ سئل عن السيد احلال هوام حرام فقد حلال فيه ضعف وروى عبدالعزير بن امان عن الثوري رفعه قالوا وعبدالعزير بن امان ضعف على انه يحذر ان يحمي ذلك على السيد الذي لا يسكر لانه يحتمل ذلك وان قالوا الحبر الذي رويتم (من) قوله كل مسكر حرام فلا روى لا يعرفه اهل النقل بل هو مضطرب لكثرة من رواه فكل هذا باطل فان البخاري نقل اربعة منها ومسلم من الاحتجاج بعضها ثبت انها في الصحيح وليس شئ من اخبارهم مشتقا في الصحيح .

مسئلة ٤ تحريم الخمر غير معلل واما يحرم سائر المسكرات لا اشتراكها في الاسم او لدليل اخر وقال الشافعي هو معلل وعلتها الشدة المطربة وسائر المسكرات مقيس عليها وقال ابو حنيفة هي محرمة بعينها غير معللة واما حرم نبيح الثمر و الربيب بدليل اخر لا نفس عليها شيئا من المسكرات

في حرمه سائر
المسكرات

[دليلنا] ان هذا الفرع سقط عما لا نألف القول بالقياس اصلا في الشرع والكلام في كونها معللة او غير معللة فرع على القول بالقياس فمن يجمع من العمل به لا يلزمه الكلام في هذه المسئلة وليس ههنا موضع الكلام في تحريم القياس

مسئلة ٥ سد الحليطين وهو ما عمد من نوعين تمرور يساؤتمر وسراة كان حلوا غير مسكر غير مكروه وبه قال ابو حنيفة وقيل الشافعي هو مكروه غير محظور

في اباحة سد
الحليطين

[دليلنا] ان الاصل الاباحة ولان اصحابنا بصوا عليه وقالوا لا بأس شره اذا لم يكن مسكرا ونهى النبي ﷺ عن الحليطين بحمله على انه اذا كان مسكرا و يكون نهى تحريم .

مسئلة ٦ الماع حرام لا يحوز شره بحال وقال احمد بن حنبل كان مالك

في حرمه شره
الفقاع

يكرهه وكره ان يدع في الأسواق وقد اُحمد حدثنا عبد الجبار بن محمد الخطابي عن صمرة قال المير التي بهي رسول الله ﷺ عنها هي الاسكر له حمر الحشدة وعنده الله الاشحمي يكرهه وروى ابو عبيد عن ابن ابي مرزم عن محمد بن جعفر عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان النبي ﷺ سئل عن المير اصبى عنها فقال لا خير فيها قال وقال زيد بن اسلم الاسكر له هي اسم يحتس القفاح وروى اصحابنا ان علي شارب الحد كذب على شارب الحمر سوء انه يحد (تابعه) بعد التعرير وخالف جميع الفقهاء في ذلك وقالوا هو مباح

[دليلنا] اجماع العروة واحذرهم وطريقه الاحتياط تقتضي تحننه لانه اذا تحنن برئت دمه ملاحطه واداشرته او عمله او بانه فعليه حلال والامر بالاحتياط (والاحوط احتشاه)

في حديث
المعسر

مسئله ٧ حد شارب الخمر ثمانون جلدة وبه قال ابو حنيفة واصحابه والثوري ومالك لا يراد عليه ولا يقتص منه وقال الشافعي حده اربعون فان راى الامام ان يريد عليها اربعين تعزير السكون التعرير والحد ثمانين فعل [دليلنا] اجماع العروة واحذرهم وايضا روى شعبه عن قتادة عن اس بن مالك ان النبي ﷺ حلد شارب الخمر بعدد ثمانين (بحريدين) نحو اربعين واذا كان اربعون بعدد ثمانين (بحريدين) كان ثمانون بواحدة وروى عنه بن وهب عن محمد بن علي عن ابيه ان النبي ﷺ حلد شارب الخمر ثمانين وهذا هو اجماع الصحابة وروى عن عمر استشار الصحابة فقال ان الناس قد تنازعوا في شرب الخمر واستحقوا حدها (استحقوا حقها) فما ترون فقل علي عليه الصلوة والسلام انه اذا شرب سكر (و) فادأ سكر هدى فاراهدى افترى فيحد به حد المقرى وقال عبدالرحمن بن عوف ارى ان تحده (يحد) كقول (كامل) الحدود ثمانين فتبدلك انهم اجمعوا علي الثمانين.

في حد من
تقياء خمر

مسئله ٨ - اذا تقياء خمرأ اقيم عليه الحد وبه قال في الصحابة عثمان ورواه عن علي عليه الصلوة والسلام وما بالرائحة فلا يقيم عليه الحد وقال ابن مسعود

نقام عليه الحد بها و قال الشافعي و جميع الفقهاء انه لا ينعى عليه الحد بالقي و الرائحة

[دليلاً] اجتماع العرقه و احبارهم و روى ان حمرا و رجلا احرقهما عند عثمان على رجل شهدا حدهما انه شربها و شهد الآخر انه نثياها فقال عثمان ما نثياها حتى شربها و قال لعلي عليه السلام اقم عليه الحد و روى مثل هذا اصحابه عن امير المؤمنين على عليه الصلوة والسلام .

مسئلة ٩٥ اذا ضرب الامام ضرب الحر فمات لم يكن عليه شيء و قال الشافعي يلزمه نصف الدية .

فيما لو مات
ضارب الحر
من العرب

[دليلاً] ان ابا ذبيح ان الحدس بنون و الشافعي سى هذا على ان الحد (له) اربعون فلاجل هذا ضمنه ديته (دية) على بيت المال .

مسئلة ٩٥ اذا عزر الامام من يحب تعزيره او من يحوز تعزيره و ان لم يحب فمات منه لم يكن عليه شيء و به قال ابو حنيفة و قال الشافعي يلزمه دية و ابن نجيم فيه قولان احدهما وهو الصحيح عندهم على عاقلته و الثاني في بيت المال [دليلاً] ان الاصل برأيه الدمه و شعلها يحتاج الى دليل وايضاً التعزير حد من حدود الله و قد روى عنهم عليهم السلام ان من حدده حداً من حدود الله فمات فلا شيء (فليس له شيء) له و من مرئاه حداً من حدود لاد ميبى فمات كان عليه صمالة و التعزير من حدود الله .

في دية من عزره
الامام فمات

مسئلة ٩٦ روى اصحابنا ان الحتان سمة في الرجال و مكرمه في النساء الا انهم لا يجبرون تركه في الرجال فابهم قالوا انه لو اسلم و هو شيخ فعليه ان يحتس و قالوا ايضاً لا يتم الحج (حجه) الا انه لانه لا يجوز ان يطوف بالبيت الا محتملاً و هذا معنى العزم على هذا التفصيل و قال ابو حنيفة سمة ياتم تركه هذا قول البعديين من اصحابه و قال اهل حراسان منهم هو واجب مثل الزنر و الا صحبة و ليس بقرص و قال الشافعي هو فرض على الرجال و النساء .

في حكم
الحتان و سى
الرجال
و النساء

[دليلاً] اجتماع العرقه و احبارهم و روى عن النبي ﷺ انه قال الحتان سمة في

الرجل ومكرمه في الساء وروى عنه ^{الشيخ} أنه قال عشرة من الفطرة خمس في الرأس وخمس في الحسد فذكر الحد من ماله وعدل لأن أحدهم إذا خرب أحد من الفطرة ومعه من السنة والثاني أنه قرن سنة وبين ما هو سنة عبر وأحب ولا معروف من ثنت أنه عبر معروف واستدل على وجوبه بقوله تعالى " ثم أو حسبا لك أن تمنع ملة إبراهيم حنيفا " فأمر باتباع ملة والتمسك بشرعته وكان من شرعه الحد قالوا حتى نفسه بالقدوم وقالوا (قيل) القدوم اسم المكان الذي حتى نفسه فيه وقيل أنه الدس الذي له رأس واحد وهو من الحد وروى عن النبي ^{صلى الله عليه وسلم} أنه قال لرجل أسلم القعك شعركم واحتس وهذا أمر بقتضي الوجوب

مسئلة ١٣ الحد الذي يقسمه بالسوط حد لرجل واحد لحدف بالا خلاف وحد في الحد الذي يقام بالسوط شرب الخمر عند من ذلك وللشافعي فيه قولان ورأوا الماشي وأواسحق مثل ما قلناه والمخصوص له أن يقام باليدى والمعار وأطراف الثياب بالسوط [دليلنا] إجماع الشافعي أنه أحارهم وأيضا روى عن النبي ^{صلى الله عليه وسلم} أنه قال من شرب الخمر فاحده و لم يكون الحد بالسوط وعنده (هو) جماع الصحابة وروى أبو سنان حمص بن المنذر الرقاشي أن عثمان قال لعلي عليه الصلوة والسلام أقم الحد على الوليد بن عتبة فقال علي للحسن أقم عند الحد فقال الحسن ولقار (قار) هـ من تولى حال (حار) هـ فقال علي لعبد الله بن جعفر أقم عند الحد فصر به بالسوط وعلى بعد وروى عن عمر بن الخطاب أنه بالسوط لما شرب السكر فثبت أنه إجماع .

مسئلة ١٤ التعزير إلى الإمام بالا خلاف إلا أنه إذا علم به لا يرد عنه إلا التعزير لم يعزله تركه وإن علم أن عمره يقوم معاقبه من الإمام والتعزير كاللذان يعدل الله و يجوز له تعزيره وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي هو بالجوار في جميع الأحوال ،

[دليلنا] طواهر الأحبار وث ولها الأمر بالتعزير وذلك يقتضي الإيجاب

مسئلة ١٥ - لا يسلع بالتعزير حد كامل (حدا كاملا) بل يكون دونه وأدنى الحدود في حنبل الأحرار ثم يوزن بالتعزير فيهم سبعة وسبعون حلة وأدنى الحدود في أدنى حد الأحرار و يمسك

في المماليك اربعون والتعريف فيهم تسعة وثلاثون وقال الشافعي ادي الحدود في الاحرار اربعون حدا للحر ولا يبلغ تعريف حرّا اكثر من سعة وثلاثين حدا وادي الحدود في العبيد عشرون في الحر ولا يبلغ تعريفهم اكثر من تسعة عشر وقال ابو حنيفة لا يبلغ التعريف ادي الحدود وادباها عنده اربعون في حدا العبد في القدي وفي شرب الحر فلا يبلغ بالتعريف ابدا اربعين وقال ابن ابي ليلي وابي يوسف ادي الحدود ثمانون فلا يبلغ بها الحد (التعريف) واكثر ما يبلغ تسعة و ستمون وهذا مثل ما قلناه وقال مالك والاوراعي هو اني احتج اذا امام من رأى ان يصره ثلثمائة واكثر كف فعل عمر بمن زور عليه الكتاب فضربه ثلثمائة .

مسئلة ١٥ لانقام الحدود في المساحد وبه قال جميع الفقهاء وقال ابن ابي

ليلي تقام فيها

في عدم حوار
قائمة الحدود
في المساحد

[دليلاً] اجتماع العرفه واحضارهم وقوله ^{١٥} لانقام الحدود في المساحد

كتاب قتال اهل الردة

دمشق

في حكم ولد
الروح
المركدين

مسئلة ١ اذا ارتد الزوجان فرقا بعد ارتدادهما ولدا وان كان في دار الاسلام لا يشرق وان كان في دار الحرب يشرق وبه قال ابو حنيفة ولشافعي فيه قولان احدهما يشرق وهو قوي ولاخر لا يشرق سواء بريق في دار الاسلام او في دار الحرب على القولين معا .

[دليلا] اجماع الفرقه واحكامهم وايضا فانه اذا روي في دار الاسلام فهو (فدية) بحكم الاسلام بدلالة ان ابويه بمرمان الرجوع الى الاسلام وان لم يرجعا قتلا و اذا نصر (اخرنا) استرقاقه فهو ابوه ولد كافر ليس عليه دمه ومن هذه صورته يجوز استرقاقه .

فيما لو تلف
المرتد لاس
اداء وان

مسئلة ٢ اذا اصاب اهل الردة امسا و اموالا كان عليهم القود في الانفس والصمان في الاموال سواء كانوا في منعة او لم يكونوا في منعة وقول الشافعي ان لم يكونوا في منعة مثل ما قلناه وان كانوا في منعة فعلى قولين احدهما وهو الصحيح عندهم مثل ما قلناه والثاني لا يجب عليهم الصمان قتله في قتال اهل المعنى وبه قال ابو حنيفة .

[دليلا] قوله تعالى «وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس» الآية وقوله «ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لولائه سلطانا» وقوله «ولكم في الفصص حيو» يا اولي الالباب» ولم يعص فروى عن ابي بكر انه قال في اهل الردة بدون قتلا ولا بدى قتلاهم ولم يسكر عليه احد و روى عن النبي ﷺ انه قال لجراند فمن قتل بعده قتلا فدهه بين خيرين ان احبوا قتلوا وان احبوا احدثوا الدية

ممن قتل المرتد
مقتله
على الردة

مسئلة ٣ اذا ارتد الرجل ثم راه احر (رجل) من المسلمين محلى فقتله

معتقداً انه على الردء فان انه كان رجع الى الاسلام من علمه راجعاً الى الاسلام كان عليه القود بالاحلاف وان لم يعلم رجوعه كان عليه ايضاً القود وكذلك اراء راي دعيه فقتله معتقداً انه على الكفر فان مسلماً او قتل من كان عدواً فان انه كان اعتق فعليه القود في هذه المواضع كلها وللشافعي فيه قولان حدهما لا قود عليه والثاني مثل ما قلناه

[دليل] قوله تعالى «الفرس بالفرس» لانه وقوله «ومن قتل مظلوماً» وقوله ولكم في القياس حية وقوله ^{الفرس} فاهله من حيرين ولم يحصو ولم يفصلوا
مسئله ٤ اد اكره المسلم على كلمة الكفر فقالها لم يحكم بكفره ولم تن امرته وبه قال جميع الفقهاء الا ان ابن حنبل قال القياس ان امرأته لا تن لكهاتين استحساناً وقال ابو يوسف يحكم بكفره وتن امرأته
 [دليلاً] حماد بن عمار قال قال ابو حنبل «الامر اكره وقته مطلق بالايمن» وايضاً الأصل بقاء العقد وامانته يحتاج الى دليل

مذبذب
 المسلم على
 كلمة الكفر

مسئله ٥ الصلح بين الذي لا يميز وبين كافر او رند وكان مسلماً لم يحكم باسلامه ولا بارتداده وبه قال ابو حنبل وقال الشافعي يحكم باسلامه وارتداده

فيما لو اسلم
 كافر او رند
 لم يميز وهو
 مكره

[دليل] ان الأصل بقاء اسلامه ان كان مسلماً وبقاء كفره ان كان كافراً وعلى من ادعى تعبره الدليل وقياس الشافعي على سائر عقوده وبها صحيحه لا يسلّم لان عدداً ان عقوده كلها فاسدة ولا يصح ثبتي منها منه ولا يصح تناع فيه واسما ذلك على ابي حنبل لانه سلم له العقود ويفرق بينهما ان العقود لا تحتاج الى الاعتقاد في صحتها فلها صحتها من الايمان يقتضي الاعتقاد وليس من اهله وعدده ان العقود كلها تحتاج الى بيه واعتقاد ومتى حالها فلا (لا) تقع صحته

مسئله ٦ المرند الذي يستتاب اد رجع الى الاسلام ثم كفر قتل في الرابعة ولا يستتاب وقال الشافعي يستتاب ابداً غير انه يعر في الثانية والثالثة وكذلك كلما تكرروا قال ابو حنبل يحبس في الثالثة لان الحسن عنده تعريض وقال اسحق بن راهويه

في المرند
 الذي يستتاب
 ثم يعود

يقتل في الثالثة وهو قوي لقوله تعالى « إن الذين اعتوا ثم كفروا ثم اردادوا
 كفراً لم يكن الله ليغفر لهم » في أنه لا يغفر لهم بعد الثالثة
 [دليلها] إجماع العرفه على أن كل مرتكب للمفسدة (الكبيرة) فإذا فعله
 ما يستحقه قتل في الرابعة وذلك على عمومه .

كتاب صولة البهيمة

٧٠٠

مسئلة ١ د صالت لبهيمة بين انسان فعم شعلين من دفعها لأقتنهما فلا صمان عبيد وبه في ربيعة ومالك و أحمد و سحن و الشافعي و قال ابو حنيفة عنه سمعها بالقصة بعدان واقص على حوار فيها

فيمن صارت
عليه البهيمة
وقتل

[أدلتك اجماع الفرق و برائة لدمه و نعماً قوله تعالى وما على المحسنين من سبيل] وهذا محسن لأنه فعل ما يجب عليه فعنه (أن دفع) لمصره عن النفس واحب وعلى قول اخرين به مستحب له فعنه و نعماً قوله لا رجل عار مري قسم الا على نفسه (مستحب) نفس منه و نعماً قوله "تلا حرج لمعصاء حار و شحتم ان يكون اراد حنانتها على غيرها او اصعب الحرج الى فعلها و يحتمل ان تكون هي معقولة فيها و نحن نحمله على الامر من واقفاً فلا خلاف انه ان صار عليه اذ هي قد قتلته لم يدره سماعة و لبهيمة ولي بذلك

مسئلة ٢ احسن حل على يد حار في حار الخصومة او غيرها فاشترع يده من العاص فسقطت من العاص فلا ضمان عليه وبه في حقه لفقهاء وقال من امي ليلي عنه الضمان

فيما لو ضل
رجل يدرجل

[أدلتنا] ما قدمناه في المسئلة الاولى سواء و روى ان رجلاً حاصم رجلاً فمض احداهما يد صاحبه فاشترع لمعصوس يده عن العاص فذهب ثمنه فبقي المني ^{منه} فاجبره بذلك فاهدر ثمنه وقال ابدع يده في فيك نعمها كانها في فعل .

مسئلة ٣ اذا اصنع في بيت رجل فظفر بي حرمة (مه) فله ان يرمي عنه واد فعل فذهب ولا ضمان عبيد وبه قال الشافعي و قال ابو حنيفة ليس له ذلك و قاله لزمه الضمان .

فيمن اطلع
على بيت غيره
ونظر حرم

دليل اجتماع الفرق و خبرهم و نصاً تركه دمه دليل عصب و روى ابوهريرة عن النبي صلى الله عليه و آله من اصبح سبب وجدفته بحبب فقتل عصبه فلاحض عصبه وراثت به لاحض عصبه فلاحض ان حد لا يفصل بين الامرين

فمن انفت
به ثمة روع
عصره

مسئله ٤ وا كان لرجل بهائم و يسبها ليلاً و نبت عاً فعبه سمائه و نه قال الشافعي وقال ابوحنيفة لاضمان عليه .
دليلاً اجتماع الفرقه . جاءهم و روى ان وفاة المراء من غار و دخلت حائضاً و قد نه روع و الى النبي صلى الله عليه و آله ففعل ان على اهل الاموار حفصه ه
و على اهل المواشي حفصه ليلاً و ن على اهل الدار نمن

في صمد ما
شقة ايداه
بدر كونه

مسئله ٥ ركان راكب دمه و ياتدها فعبه سمن عاصفة سدا سبها دم .
ولس علمه سمان ماسعة در حبيب و ندى . و حصة و قال لثقي برمه صمان
الجميع ماتلفه باليد والرجل .
دليل اجتماع الفرقه و احدهم و ايضا الاصل تركه الدمة و شعبه يحتاج
الى دليل و روى ابوهريرة عن النبي صلى الله عليه و آله في لرجل خبره لمعدن حد و في
الركار الحس و قوله الرحد خبرهمى حدتها هدا . لا عمن و نه . وا كان سائقه
فانه يضمن الجميع بالاحلاف .

و نه لوعر
كل قوم
لدحا بدهم

مسئله ٦ اداحس حد د قوم ددهم و عقره كلهم فان عليهم صمائه و نه قال
ابوحنيفة وللشافعي فيه قولان
[دليلنا] اجتماع الفرقه و اخبارهم .

فيمن وقع
في شرفهم
ودحس بغير
ادعهم

مسئله ٧ اداحد رجل دار قوم بغير ادعهم فوقع في شرفهم لكن عليهم صمائه
وللشافعي فيه قولان .
[دليلنا] اجتماع الفرقه و خبرهم و ايضا الاصل برائه لدمة

كتاب السير والملاحم

مسئله ١ الجهاد فرض على الكفاية منه قال جميع الفقهاء وقال سعيد بن المسيب هو فرض على الاعيان .

في وجوب
الجهاد كفاية

[دليل] جماع الفرق وايضا الاصل رآته الدمع و بك قوله تعالى «لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير اولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله فاعو لهم واعصم» الآية الى قوله وكلا وعد الله الحنئ فمما بين المجاهد والقاعد قدل على ان الجميع حائز وان كان الجهاد افضل وروى عن النبي صلى الله عليه وآله انه قدل من حفر عاريا فقد عرا ومن حلفا (حلف) عاريا في اهله فقد سراقوا كان فرضا على الاعيان لكان القاعد يستحق العقاب دون الثواب .

مسئله ٢ روى اصحابنا انه يجوز ان يمر الانسان عن غيره ويأخذ عليه اجرة ويخالف جميع الفقهاء في ذلك [دليلنا] اجماع الفرق .

في جواز عرو
الانسان من غيره

مسئله ٣ دا عرت طائفة من غير دن الامام فممنوا مالا والامام معجيز ان شاء احده منهم وان شاء تركه عليهم وبه قول الاولين والحقن الصرى وقال الشافعى يتخص عليهم وقال ابو حنيفة لا يتخص . [دليلنا] اجماع الفرق واحبارهم .

فيما لو عرت
طائفة من
دن الامام

مسئله ٤ اذا عزم المسلمون حبالا للمشركين وهو شيهم ثم ادر كهم المشركون وحاربوا احدها منهم لم يحز عقره وقتلها منه قال الشافعى وقال ابو حنيفة يجوز قتلها .

فيما لو عزم
المسلمون حبالا
المشركين

[دليل] اجماع الفرق واحبارهم وروى عن النبي صلى الله عليه وآله انه نهى عن ذبح الحيوان

لغير هاكله ونهى عن قتل الحيوان صبراً .

مسئلة ٥ الشيوخ الذين لا راي لهم و لا قتال فيهم (و) كالرهبان واصحاب الصوامع اذا وقعوا في الاسر حل قتلهم و للشافعي فيه قولان احدهما يحوز مثل ما قلنا و هو الاصح والثاني لا يحوز قتلهم وبه قال ابو حنيفة و ذهب اليه قوم من اصحابنا .

في حوار قتل من حل في الاسر

[دليلاً على الاول قوله تعالى « اقتلوا المشركين » ولم يوصل وايضاً قوله تعالى « قتلوا الذين لا يؤمنون بالله » الآية الى قوله حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاعرون » و لم يوصل وروى سمره ان لسي لم يزل قال قتلوا شيوخ المشركين واستبقوا شرهم يعني العمد للمراهقين واما القول لآخر فقد روى ذلك في بعض اخبارنا .

مسئلة ٦ من لم سمعه الدعوة من الكفار لا يحوز قتله قبل عرس الدعوة عليه فان قتله فلا ضمان عليه وبه قال ابو حنيفة وقرن الشافعي عليه ضمان دية .

في عدم ضمان قتل الكافر قبل الدعوة

[دليلاً] حجاج العرقه واحذرهم وايضاً لاصل برائه الدمه من الضمان وايضاً به يحتاج الى دليل .

مسئلة ٧ اذا قتل مسلم سيراً مشركاً لا ضمان عليه وبه قال جميع الفقهاء وقال الاوزاعي عليه الضمان والدية .

في عدم ضمان قتل الأسير المشرك

[دليلاً ان الاصل برائه الدمه وشعلها يحتاج الى دليل

مسئلة ٨ يصح امان العمد لاحد المشركين سواء اذن له سيده في القتال ولم ياذن وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ان اذن له في القتال صح امانه وان لم ياذن لم يصح .

في صحة امان العمد للمشركين

[دليلاً] قوله عليه السلام المؤمنون متكفي دماءهم و يسعى بذمتهم ادناهم (و) فادناهم عبيدهم

مسئله ٩ من فعل ما يحب عنه (نه) لحد في ذم العدو من المسلمين وحب عليه الحد الا ان لا يقيم عنه لحد في ذم العدو بل يؤجر الى ان يرجع الى دار الاسلام وقال الشافعي يحرم لحد في ذم العدو سواء كان هناك امام اولم يكن وقال ابو حنيفة ان كان هناك امام وحب و قسم وان لم يكن هيب (يحب) اعدم ثم يقيم واصحبه يقولون بها يحب لحيته لانهم وهذا مثل ما قبله وحكي عن ابي حنيفة انه قال من قتل عمدا مسلما لا قود عليه والمشهور هو الاول .

في حد من
فعل ما وجب
الحد في ذم
العدو

دلت على وجوب الحد قوله تعالى في الراس واحد واكسر واحدهم مائة حنيفة ولم يفسد قوله تعالى في ذم العدو وانما احزابها لاجماع العرقه على ذلك .

مسئله ١٠ لا سب لمشر كون مؤل اسمين فمهر و لعمه وان حاروه الى دار الحرب بل هي ذميه على منبث المسلمين في عزم ليمسكون ذلك ووجده صاحبه حده غير ممنوع كان في القسم وان كان بعد القسم احده ووقع لاعمه لعمه في من وقع في سهمه من بيت لما لثلاثه قسم القسم وان اسم الكافر عليه فهو احق به فمضى صاحبه وبه قال الشافعي وفي اصحبه ابو بكر وسعد بن ابى وقاص وفي لعمه وسعد وقد روي اصحاب انه يحده بعد القسم بالقسم وبه قال مالك في لا وراعي ودار ابو حنيفة واصحبه كلفه في تحريمه بالعقود في حشر كس يمكنونه المهر (حارة الى دار الحرب لان صاحبه / صاحبه يعوي) ووجده قبل القسم احده غير شئ وان وجده بعد القسم حده بالقسم وان اسم الكافر عليه فهو احق به

في الامانة
المشركون
الذم
المسلمين

دلت اجماع العرقه واحزابهم وايضا روي عمر بن الخطاب ان قوما من المشركين اسروا امرأه انصارية ودفعة بها كره الحمر الى ان قل فيما كان ان لثة بنت العزاة عن فمها (او ذقها) فحدثت لي ليل فكلما شئت بعير ابي ان مسك من الدقة فمزع فجلست على عجزها وصاحت بها وبطلعت فمسموها من ليلتها فسم بد كوه فمدت ان يذهب الله عيبها ان تمخرها فبما قدمت العدة عرفوا العاقبة

كتابه البر

وابها ناقة (التي) رسول الله ﷺ فقالت قد نذرت ان نحيا الله عليها ان احرقها
وحبرو لمي ﷺ بذلك فقالت من احرقتها لا وفاء لغيري في معصية الله ولا وفاء لغير
فيما لا يملكه من دم فاحدوا (و احدا) الناقة فيها (والا) ما رواه اصحابه انه ياخذ
ماله بعد تقسيمه بالقيمة فقد روي ذلك عن (من عاصى) قال سئل رسول الله ﷺ عن
حل شر دله بغيره وان قوله عند واحد منهما لمشر كونه ثم ظهر عنهما فقال ان وجدتهما
قبل القسمة فهما له بغير شيء من واحدتهما بعد القسمة فهما له بالقسمة

في حرمة مال
الحرابي الداخل
دار الاسلام
بما ان

مسئله ٩١ اراد حل حرابي لي دار الاسلام بامن ومعه مال ائتمن امانه على
نفسه وماله بالاحلاف ودار حه الي دار الحرب وحلف ماله في دار الاسلام ثم مات في
دار الحرب صار ماله فسا ولدا فامي فيه قولان أحدهما مثل ما قلناه والثاني ان يكون
لورثته في دار الحرب .

دليل ان مال من الحرب لا يصل فيه انه حرابي ودار عرس عرس في حال
الامان بغيره ودار الاسلام عدالي لانه من كنه فناء من مع من فعله
الدلالة .

في ان الحرابي
او اسم احرق
ماله ودمه

مسئله ٩٢ او اسم الحرابي احرق ماله ودمه وصغار اولاده وسواهم في ذلك
ماله الذي في دار الحرب او في دار الاسلام وقال مالك بحر ماله الذي في دار الاسلام
او اسم في دار الاسلام وما اتمناه هو في يده وما ليس في يده ويد قر الشافعي الا ان
اصحاب (اصحابه) قالوا بحر ماله الذي يملك نقله الي دار الاسلام واما ماله في دار
الحرب فهو غنيمه وسي هذا على ان اهل الحرب لا يملكون ما داروا اسلموا تحدد لهم
الملك بالهزم والغنيمه على ماله في دار الاسلام والذي في دار الحرب لا يملكه وقد
او حقيقه دار السلام حر ماله في يده المتهمة وه في يده في ماله لا يملكه عنده
لا بحر ه من صهر المسموم على الدار غنيمه وهكذا ما لا يملك ولا يحول من العقار
و لا ارضي لا بحر ه دار السلام لان اليد لا تشب عنها على اصحابه وعند ابي حنيفة ان
املاز اهل الحرب ضعيفة فلا يملكون ما سلامهم الامانت (ثبت) عليه ليدو يقول
بما الحرابي دار تروح حربية وحملها ثم سلم قبل ان تصح في لولد مسلم و يحور

ستر فاق الأم والولد وان انفصا الولد لم يحرق استرقاقه وعبد الشافعي لا يحرق استرقاقه
بحال وهو الذي يقتضيه مذهبا.

[دليلا] اجماع العرفه واحبارهم وايضا قوله عليه السلام امرت ان اقاتل الناس
حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصمو امي ذمتهم و اموالهم الا يحقها فاساف
الاموار اليهم و حقيقه ذلك تقتضي ملكا ثم قال عصمو امي ذمتهم و اموالهم ولم
يصل بين ما كان في دار الحرب وغيره وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما حاصر بني قريظة
فاسم اندرخل فاحرق (قال احرار) اسلاعهما ذمتهم و اموالهما و صغار اولادهما و
هدى بنى و دليل على ذلك قوله تعالى «واورثكم رصمهم وديارهم» و حقيقه الاصله
تقتضي الملك .

مسئله ١٣ مكة فتحت عمرة بالسيف وبه قرر الاوراعى وابو حنيفة واصحابه
ومالك وقرر الشافعي انها فتحت صلحا وبه قال مجاهد

في مكة
فتحت عمرة

[دليلا] اجماع العرفه واحبارهم وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل مكة استند
الى الحصة ثم قال من لقي سلاحه فهو امن ومن اعلى ماله فهو امن فامنهم بعد ان طهر
بهم ولو كان دخل (دخلها) صلحا لم يحتج الى ذلك وايضا قوله تعالى «وافتحنا مكة
فتحا مسبا» وايضا اذ فتح مكة والفتح لا يسمى الا ما احده بالسيف وقال تعالى «اذ جاء
بصر الله والفتح» يعني فتح مكة وقال تعالى «وهو الذي كف ايديهم عنكم وايديكم
عنهم بظفر مكة من بعد ان اطهركم عن غيبتهم» وهذا صريح في لفتح ومن قرأ السيرة و
الاحبار وكسبه دحول لسي مكة علم ان الامر على ما قلناه وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
قر كل بدنة فتحت بالسيف الا المدينة فانها فتحت بالقران وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
دخل مكة و على راسه لمعمر وقتل خالد بن الوليد قواما من اهل مكة وهذا
علامة القتال .

مسئله ١٤ اذا وطئ بعض العيين حاربه من المعتن لم يلزمه الحدونه قر
جميع الفقهاء وقرر الاوراعى وابو ثور عليه الحد وروى ذلك عن مالك
[دليلا] ان الاصل براءة الدمه وايضا اجماع العرفه واحبارهم وايضا قول

في عدم الحد
اوطى حاربه
من المعتن

الشيء الذي لا يدرى الحدود بالشبهات وهيئة شبهة

فيما لو حدثت
الجارية عن
المسلم

مسئله ١٥ اذا طلق المسلم حاريه من المعتم فحلت لحقه السب وقوم عليه الحاريه والولد ويلزم بما يعمل (ما يعمل) عن صبيته وقال الشافعي يلحقه بسب ولا يملكه وهد تقوم الحاريه عليه فيه ضيق منهم من قال علي قولين وقال ابو اسحق تقوم عليه فولا واحدا وما الولد فان وضعت الولد بعد ان تقوم الحاريه عليه لا يقوم عليه الولد لانها وضعت في ملكه وان وضعت قبل ان تقوم عليه يقوم عليه الولد وقال ابو حنيفة لا يلحقه ويسترق [دليلا] اجماع العرقه واحارهم وايضا فقد ساء له لا يجب عليه حد وانه ليس بزنان وولد الشبهة يلحق به.

فيما لو دخل
المسلم دار
الحربي وسرق

مسئله ١٦ اذا دخل مسلم دار الحربي سرق من بيتها او سرق من بيت من حربي ما لا وعد اليه فدخل صاحب المال مامان كان له عليه رده وقد قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يلزمه رده .
[دليلا] قوله تعالى ومن الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهليها وهذا دخل مامان ولان استحلال مال المير يحتاج الى دليل وليس في الشرع ما يدر على حوار دلت

في فتح لكاح
الروح
لحرب

مسئله ١٧ دسى الروح حان لحربيان فاسترق او احدهما انفسح لكاح سبهما وقد قال الشافعي ومالك والبيه من سعد والثوري و ابو ثور وقر الاوراعي و ابو حنيفة وصحبه لا يفسح

[دليلا] قوله تعالى ومن لم يحصت من النساء الا ما ملكتم ايمانكم فحرم لروحان من لسان واستثنى من ذلك ملك السنين ودوى ان هذه الامانة على سب روى ابو سعيد الخدري قال بعث رسول الله ﷺ سر به قد ارطاس فعموا النساء فتاتم اناس من طيهم لاحل امر واحقن فمزلت (فمزلت فله تعالى) و المعصيات من النساء الا ما ملكتم ايمانكم الا ما نزلت في شأن لروحان داسين وملك في ما اداسست و حدها من زوجها فلا خلاف ان العقد ينفسخ .

مسئله ١٨ دسيت لمرأه مع ولدها لصغير لم يحرق لتعريق بينهما بالبيع
ما لم يبيع عسى سبي فاد باع ذلك كان حائراً وقال اثافي لا يعرق بينهما
حرق يبيع لولد في صح المولى م هدد كد امه لها ولد مميوت وقد قور احراره ادا
باع حد للمهر وهو لبيع والثمن ح التفریق كما فساد وقيل ذلك ان ثمر لعسى و
هون تسعة اسده وسيت ح التفریق و في البث من سعاد ابيع حد ايد كل سعه و
سبي سعه ح التفریق و في ابو حنفه لا يحرق التفریق بينهما لم يبيع وقال احمد
لا يحرق التفریق ادا .

في التفریق
سرا سعه
وولدها لبيته

[دليلاً : احمد ح التفریق و حارهم

مسئله ١٩ اذ في من لصعرو من مد لم يبيع البيع وبه قال ابو حنفه وقال
الشافعي يبطال .

في عدم بطلان
اذا اذ في
من

دليلاً [فواء تعالى : ح الله البيع و يضا لامل حوار و صحنه و اعدله
احتاج الى دليلاً و اذ فساد به يطل البيع كان قويا و ح حار ح تدل عني ذلك و لانه
دانست به عسي عده عني عدا المهي سبه كان قويا و يضا روى عن علي
عنه لسوء و لاله انه فرق بين حاربه و ولدها فبه رسول الله ﷺ عن ذلك
ورق (ورق) البيع .

مسئله ٢٠ نحو التفریق بين الابوين و كافر ساعد الوالدين و الموالدين
المولدين اذ في الشافعي و في ابو حنفه كل من يرحم حرم (بحرم) باللب لا يحرق
التفریق بينه وبين الولد .

في حوار
التفریق بين
الابوين

[دليلاً : ان الاصل حوار دليلاً و المصحح ح الى دليلاً

مسئله ٢١ اذ اسي سبي مع ابويه له حدهما سعهما (نعمه) (سعه) في التفریق
به فان جميع لفقها و قال الامر عني يتبع لابي في الاسلام و قال مالك اذ اسي مع
مه لا يتبعها و يتبع لابي و ن سبي معهما اومع الاب يتبعه
[دليلاً] فاولد مولا كان مولود به له على الفطره فابواه يهودانه و ينصرانه و
يمجسانه و لم يقفل بين المسي و غيره .

في سعه اذ في
المسي مع
ابويه لهما

[دليلنا] ان الاصل كونه قديماً لا يورث ولذا واحدهما ونقد عن ذلك الى
الساجي يحتاج الى دليل .

مسئله ٢٢ يجوز بيع اولاد النعم في الموضع الذي يحكم بنكرهم من النعم
والمسلمين وبه في الشافعي ودا . مويوسف واحمد لا يجوز البيع من كافر وقال ابو
حييه كره ذلك

[دليلنا] قوله تعالى في حلاله لبيع ولم يعقل و يصح لبيع لعماسي في
قريبه جزء النبي ثم ح . فعنت ثلثيه الى الحذر وثلثه الى لثم و ثلثه كات
دار كافر في ذلك الوقت والمابعث بهم للبيع .

مسئله ٢٣ من فتح غنوه بالسيف فهي للمسلمين كافة لا يجوز قسمتها بين
المسلمين والمكفرين بينهم من غير نص لا من قبل ولا من قبل مالئ ولا من غير
الاثما قالوا نصير . قد عني المسلمين بالفتح . قال الشافعي يجب قسمتها بين المسلمين
كما يقسم غير لا من غير ابو حنيفة الامم ومخير لبيد قسمه ان شاء الله اقرها
فيها وصيرت عندهم الحر يد و ان شاء حالاهم و جاء بقوله حر من من هل ادمه في سلمهم
انها وصيرت عندهم لحر يد و صل هذا لعدا في سواد لحر و التي فخت في ادم عمر
فعد الشافعي انده في من لعماسي ثم استصحب نفسه واشتراه . عند ذلك انه وقعما
وعند من حقيقه يد و اهلها فهي و برب عندهم لحر يد وهو اهل الخراج

[دليلنا] اجماع الفرة و حدهم وقد عني في كتاب الكوة

مسئله ٢٤ من صالح لا ماء قوماً من المشركين عني ان يفتحوا الارض و
غيرهم فيها و تصرف عني ربيهم حراً . يدل على لحر يد كان ذلك حادراً عني
حسب ما يقسمه من المصلحة و يكون حريه و راسلوا او يدعو لبيد من مسلم
سقط وبه قال الشافعي لا يد في ذلك من و راعى ان ذلك يعني بما يختص كل
دفع دسا في كرهه و قال ابو حنيفة لا سقط ذلك بالسلام

[دليلنا] اجماع الفرة و حدهم

مسئله ٢٥ واحدي المشركون اسيراً عني من نوحه الهم وانه ان لم

يقدر على المال يرجع اليهم فان قدر على المال لم يدره اعادة وان لم يقدر عليه لم يدره الرجوع بل لا يجوز له ذلك و به قال الشافعي من الفقهاء وقيل ابو هريرة والتجعي والحسن البصري والثوري والزهرى والاوراعى عليه بعد لم يقدر وان لم يقدر لا يلزمه الرجوع وقار الاوراعى ان لم يقدر على المال يلزمه الرجوع وحكى ذلك عن بعض اصحاب الشافعي

[دليل] ان الاصل براءة الدماء وبحاب المال والرجوع يحتاج الى دليل واما الرجوع اليهم واعطاء المال ايهم فصدور الماد لانه اذا كان بينهم يلزمه الخروج فكيف يجب عليه الرجوع وفي اعطاء المال ايهم تقوية للكفار وذلك باطل

كتاب الجزية

ومنه ٢٢

مسئلة ١ لا يجوز اخذ الجزية من عتاد الامم سوا آء كانوا من المعجم او من العرب وبه قول الشافعى وقيل ابو حنيفة تؤخذ من المعجم ولا تؤخذ من العرب وبن مالك تؤخذ من جميع لكفار الا مشركي قريش [دليل] اجماع العرفه واحبارهم وايضاً قوله تعالى «اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم» وقيل تدلى «فدا القتم الدين كفر» فصر الرقاب ولم يستثن وقال تعالى «وقتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الدين» وتوالى الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاعرون» فحصر اهل الكتاب بالجزية دون غيرهم وايضاً قوله عليه السلام امرت ان اقبل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله

مسئلة ٢ يجوز اخذ الجزية من اهل الكتاب من العرب وبه قول جميع الفقهاء وقال ابو يوسف لا يجوز.

[دليل] قوله تدلى «من الدين» والكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاعرون» ولم يفرق وايضاً بعث رسول الله ﷺ خالد بن الوليد الى دومة الجندل وعذر عليها وحدا كسر دومة فبنى به النبي عليه السلام فصاحبه على الجزية وقيل الشافعى كيدر بن حسان راحل من كندها وعث و كلاهما عرب واحدا رسول الله ﷺ الجزية من اهل نجران وفيهم عرب.

مسئلة ٣ لمحوس كان لهم كتب ثم رفع عنهم وهو اصح قول الشافعى وله قول اخر انه لم يكر لهم كتاب وبه قول ابو حنيفة

[دليلنا] اجماع العرفه و حبارهم ورووا عن علي عليه الصلوة والسلام انه

قال كان لهم كتاب احرقوه وسي فتود فشت بهم هن لكتاب

مسئلة ٤ لكتاب الشريعة لا يؤخذ منهم حرمة ولا يقررون على دينهم وبه قال

في عدة حد
الحرية
الصادقة

يوسعيد الاصمحرى ودا باقي بفقهاء انه يؤخذ منهم الحرية

[دلتنا] اجماع الفرق واحد وهم وايضا قوله تعالى «قتلوا المشركين حيث

وجدتموهم» وفي قوله لقتلهم يدين كقولهم واقترب الرقاب» ولم يأمر بحد الحر منهم
وايضا قوله تعالى «قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله من الذين اتوا الكتاب حتى
يعطوا الجزية عن يدهم» فشرط في احدى الحرية ان يكونوا من اهل الكتاب
وهو لا يلو هذا الكتاب

مسئلة ٥ لكتاب الحدود في اية الحرية هو التزام الحرية على ما يحكم به

في اقسام
في الاية هو
الالتزام
الحرية

الامام من غير ان يكون معدة والتزام احكامهم عليهم وفي الشافعي هو التزام احكامها
عليهم ومن الناس من قال هو وحوادث حرى احكامها عليهم ومنهم من قال الصغار
يؤخذ الحرية منه قائما ولمسلم حديث

[دلتنا] اجماع الفرق على ان الصغير هو ان لا يحد الحرية فيوطن بمسند عليها

ان يكون بحسب ما يراه الامام مما يكون معد صاعرا وايضا قوله تعالى «حتى يعطوا
الجزية عن يدهم» وعنه «فجعل الله لرفع السيف من قاتل اية لا رفع حتى
تحرى احكامها وحتى يعطوا الجزية حالف الظاهر

مسئلة ٦ المحبون لمطلق لا خلاف انه لا حرمة عليه وان كان ممن يعجز احبته

في عدم الحرية
على المحبون

ويصدق احبته حكم محكم الاصل ويدق ابو حنيفة وقال الشافعي سقط حكم
المحبون لا يملك بدمه وقيل اكثر احبته تلقوا ايده ودا بلغت الامام حولا
وحديث الجزية

[دلتنا] قوله تعالى «حتى يعطوا الجزية» ولم يستثن ولم يشرط التمتع وايضا

احر حاد المطلق ومن غلب على اكثر امامه المحبون بذلك

مسئلة ٧ الشيوخ الهرمي وصحاب النوا مع والرهان يؤخذ منهم الحرية

في احدى الحرية
من الشيوخ
والرهان

وللشافعي فيه قولان سواء على القولين اذا وقصوا في لاسر هن يجوز قتلهم ام لا

وعلى اصحابنا من قال لا تؤخذ منهم الجزية .

[دليل] على ذلك قوله تعالى « حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » ولم يفصل .

في حوالته
مما لا
أرى

مسئله ٨ . نحو لاهل الدمه نيلسو لعنائهم والرداء وينقل الشافعي وقت ابو حنيفة وحمد لس لهم ذلك
دليلاً ان للمنع من ذلك يحتاج الى دليل وفسد السو لفسد (لعنائهم)
وتميزوا من المسلمين فلاوجه للمنع من ذلك .

اسي عدم
محدوده
بحر

مسئله ٩ . ليس لحرية حد محدود بل ذلك هو كوا في الجهد الامم وحدث
منهم بحسب مايرى اصبح وما يحتمل احوالهم مما يكونون به حاسر من وند في
الثوري وقل الشافعي راسل لفاقر دمه افي لحرية فسمه موسى ، كان ومعرأ
او متوسط وقل مالك افي الحرية ريمه دسرعى هـ الذهب وثمانه و ارمون
درهما على اهل لوري في جميع من كرسه . قال ابو حنيفة حرية المؤمن اثناعشر
درهما والمتوسط ريمه وعشرون درهما و لعمى ثمانه واربعون درهما
[دليلها] جميع العرقه و احبارهم ولا يحد بذلك يحتاج الى دليل
شرعى وليس في اشرع مايس عليه والامه اما اوحسب الحرية لتي يكون عضائهم
صاغرا وذلك يختلف الحال فيه .

في عدم
لحرية على
من لا مال له

مسئله ١٠ . من لا كسبه ولا مال لا يجب عليه الحرية وند في ابو حنيفة و
لشافعي فيه قولان احدهما مثل مايسه و آخر وهو اوضحهما بها يجب عليه
[دليل] اجماع العرقه واصلاً لاصابرة الدمه و تصاقوله تعالى « لا يكلف الله
نفساً لا وسعياً » واصاقوله تعالى « لا يكلف الله عبداً الاماناه » اراهم يكن له قدره على
المر والالتسب فلا يجوز ان يعجب عليه الجزية .

في سقوط
بحرية لو
استم لدعي

مسئله ١١ . اذا وجب لحرية على الدمي بحول الحول ثم مات اء اسلم وقل
الشافعي لم تسقط وقل ابو حنيفة سقط وقد اصحاب من اسلم سقطت ولم يدكروا
الموت و لدى بقتية المذهب انه اذا مات لا سقط عنه لان الحق واجب عليه يؤخذ

(فيؤخذ) من تركته وبه قال مالك وأما الدليل على أنها تسقط بالاسلام قوله تعالى
 وحتى يبعثوا الحربة عن مدوهم صاسرون ، فشرط في اعتدائها الضعاف وهذا لا يمكن
 مع الاسلام فوجب ان يسقط وأيضاً قوله يُحِلُّ الاسلام تحت ما قبله بعيد مقصود لان
 عمومها يقتضي ذلك وروى عنه عليه السلام انه قال لا حربة على مسلم وذلك على عمومها
 في الاعطاء والوجوب .

مسئله ١٣ اذا صلحت المشركين على ان تكون الارس لهم بحريه الترموه
 وصروها على ارضهم (ارضهم) فيحور للمسلم ان يشترها ويبيع الشراء
 وتعتبر ارضاً عشره وبه قال الشافعي وقر مالک الشراء وطر
 دليلنا اجماع العرفه ، احبارهم وبما فان هذه الارضين املازلهما
 تؤخذ منهم الحربة فيجب ان يبيع شراؤها كائنا الاملاز

اي شراء
 الارس من
 المشركين

مسئله ١٤ اذا دخل حربي السما على فخر له الامام اخرج لى دار الحرب
 فان اقامت عندها صيرت يثا عندها وما اقام منه ثم قال اقامت لحاحد قبل منه ولم
 يكن له (ولم يؤخذ منه الحربة) اذا اقام منه احد لحربه منه بل يرد الى عامنه
 وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة اذا اقام منه صار دماً
 [دليلنا ان عقد الدمة لا يكون الا بالاجب والقول وهذا ما وجد والحكم
 بالدمه عليه يحتاج الى شرع والاصل براءة الدمه

فيما لو دخل
 الحربي امار

مسئله ١٥ لا يحور ان يمكن احدهم من الدمه ان تدخل الحرم بحر لا محتار
 ولا حاحه وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يحور ان يدخله بحر سمل او محتاحاً الى
 ان ينقل المسيرة اليه .

في عدم حور
 تمكن الدمى
 دخول الحرم

[دليلنا] قوله تعالى اما المشركون بحر فلا تفر بوا المسجد الحرام بعد عامهم
 هذا وانما اراد به الحرم كله بخلاف .

مسئله ١٦ اذا دخل حربي دار الاسلام او اهل الدمة دخلوا الجحار من غير
 شرط لم يؤخذ منهم فانه لا يؤخذ منهم شئ وهو ظاهر مذهب الشافعي وفي اصحابه
 من قال يؤخذ من الدمى اذا دخل بلاد الجحار سوى الحرم نصف العشر وفي الحربي

في دخول
 الحربي دار
 الاسلام و
 الدمى الجحار

ان دخل بلد ادار الاسلام العشر وقال ابو حنيفة يؤخذ منهم ما رخص من هم من المسلمين
اذا دخلوا في الحرب في عشر وهم عشر ناهم وان احدث وامهم نصف العشر فمثل ذلك
وان عفوا عنهم عفونا عنهم .

دليلاً في الأصل رائه لدعه و بقدر ما يؤخذ منهم محتاج الى شرع او
شرط وليس هيهنا واحد منهما .

مسئلة ١٦ ارا هادن الامام لعشر في مده على ان من جاء منهم رده ليهم
ويستلف الحرب فيما بينهم ثم حاثت مرة مائة مية حره منهم الى بلد الاسلام لم
يحرر رده بالاحلاف لا بد من جاء روحه وصال مهرها الصحيح الذي فصص ايده
كان على الامم ان يردده ليد اعلمه من سهم لمصالح ولتفعي قد قولان جدهما
من مافيه وهو اسعفه عندهم والذي وهو الصحيح عندهم انه لا يرد عليه شيئاً
وهو اختيار الشافعي والحرني وبه قال ابو حنيفة

دليلاً في قوله في ان انهم من ما اتفقوا وهد قد سبق

مسئلة ١٧ يجوز لالامام ان يسلخ قوما على ان (ان) يعرب الحر من علي
ارصهم بحسب ما يره وارا (ومتى) سمو اسقط ذلك عنهم وصال (ان) من عشرة
وبه قال الشافعي لا بد من ذلك انه (ان) يصح عليها ما يكون من الحرية
فصاعداً وقار ابو حنيفة لا يجوز الا فضا على هذا حتى يصم اليه حرب الحر من
على الرأس ومتى سمو لا اسقط عنهم بل يكون الا من حر حبه على ما وسع عليها

دليلاً اجتماع العرفه واحكامهم

مسئلة ١٨ اصالحهم على ان رخص منهم لعشر والدين او الربح مطلقاً
وان لم يشرع عليهم انه متى بعض عن معدا الحر من حمله كان ذلك حار وفي
الشافعي لا يجوز ذلك لانه مجهول

دليلاً اجتماع العرفه واحكامهم على ان ذلك الى الامم بحسب ما يراه
ولم يقيدوا .

مسئلة ١٩ ان تقال الذمى من دسه الى دين بمرأته عليه من يهودي اسار

وهو يواشع
الذمى من
دسه الى آخر

يصير ضرباً أو يضرب في صاري يهودية و محوساً فرغمة و به قال أبو حنيفة و ثبت في
 قد قولاً أحدهما من ما يفسد و الذي هو الأصح عندهم أنه لا يبر لقلوبه عند السلام
 من دار دمه فاقبلوه و لقوله تعالى « من سمع غير الإسلام دينا فليس يقبل منه »
 [دليل] هو أن العتق بالملء الواحدة لا لأحد من أربابهم من بعض و أن
 احتلوا و عتبه أجماع الفرق

مسألة ٣٥ إذا كان لأحد قوماً فحدث لهما منهم قوم فبرقوا و حب عليهم
 القطع و للشافعي فيه قولان .

فيما لو سرق
 من عبده
 الإمام

[دليل] قوله تعالى « لرب و السارق و قطعوا أيديهما » ولم يعمل
 مسألة ٣٦ إذا كان للمدعي و شره لغيره فباعه قسم عليه لحد و قال جميع
 لفقهاء لأشنى عليه

في إقامه
 الحدود على
 المدعي

[دليل] قوله تعالى « لرب و الرابي » في قوله من المؤمنين و لم يعمل وقوله
 من شرب الخمر فاحدوه و لم يعمل

مسألة ٣٧ هو السدود و فعله ما يجب به لحدودهم يحرم في شرعهم من
 الر و النواطة و لرقه و القدر و لقصع إقيم عليهم لحد بالاحلاف لأهم عقود الدمه
 بشرط أن يحرق عنهم أحكامه أن فعلوا ما يستحبونه من شرب الخمر و أكل
 لحم الخمر و نكاح المحرمات فلا يجوز أن تعرض لهم ما لم يطهروه بالاحلاف
 و ن يطهروه و اعتصموا بالامانة أن يقسم عليهم الحدود و قال جميع لفقهاء ليس
 له أن يقسم الحدود الدمه من غيرهم على ذلك لأهم يستحلون ذلك و يعتقدون إباحته
 [دليل] الآيات الموحدة لأقامة الحدود و هي على عمومها و إنما خصص
 حال الاستتار بدليل لأحد و يصح عليه أجماع الفرق

في إقامه
 الحدود على
 أهل الدمه

كتاب الصيد والذبائح

٢٦٥

في عدم حواء
الصيد الا
بالكلب

مسئله ١ لا يجوز الصيد الا بالكلب ولا يجوز شئ من حواشي الطير كالصفر والباري والبنق والعباب ولا شئ من سباع الهائم من الفهد والتمر الا الكلب خاصة وله قول من عمره ومجاهد وقيل بنو حبيشه امتحانه ومالك والثوري وربيعة يجوز الصيد بجميع ذلك ان امكن تعينه متى يعلم وقيل لحسن التمرى والمجتمعي و احمد وسحق يجوز بكل ذلك الا للكل الاسود المهم فانه لا يجوز لاصطياده له لونه ~~الكل~~ لولا ان لكل الكلاب امة من امة لا تربقتها وقتلوا الاسود المهم

[دليلنا جماع لفروقه و حنا هم وان ما اعتبرناه مجتمع على حواره وما قالوه ليس عليه دليل و نص قولنا تعالى اوما علمتم من الحواشي مكان يعلمونهم مما علمكم الله يعني علمتم من الكلاب .

في شرائط
كلب المعلم

مسئله ٢ كلب امه يقول معلما بشرائط حده ان يرسله امه يرسل وتذنيه اذ ارجره من حرو وثلاثي ان لا كان مضملا و بشرط هداه دفعات حتى يقال في العادة مدعته وذهب الشافعي وقال بنو حبيشه ان فعل ذلك دفعته كان معلما [دليلنا ان ما اعتبرناه مجتمع على انه بصيرته معلما وليس على ما اعتروه دليل و لان المراجع في ذلك الى العرف ولا يقال في العرف ان فعل ذلك دفعته انه تعلم .

في حده
اكل الصيد
بالكلب

مسئله ٣ قد بينا انه لا يجوز الصيد بغير كلب المعلم وان صيد بغيره وادركه كونه حيا اكله اذ دكي وان قتله لغيره لا يحل اكله معلما كان او غير معلم وما صطاده كلب المعلم وقتله قبل ان يدهش ولا يدهش لم يكن مدهشا حتى اكله وان

كان كل منه فان كان معتدلاً لدلت لم يحل اكله وان كان ذلك مدراً حاراً كنه و
 في الشافعي كبر حارجه معلومه دا رسل واحد وقتلت من لم ياكل منه شيئاً فهو
 مباح من الطير كان او من السبع وان قتله واكله من كان طيراً فيحلي خلافه وان
 كان سمعاً فاحد واكثر و يحل اكله بالقب قال في التقديم يحل و اومى في الجديد
 الى قولين احدهما هـ وبه قال من عمر وسعد بن ابي وقس وسلمان الفارسي و هو
 مذهب مالك والثوري في الجديد لا يحل وبه قال ابو هريرة و بن عباس والحسن
 البصري والشعبي والشافعي واحمد وما قتله قبل هذا ولم ياكل منه شيئاً فهو مباح
 قولاً واحداً وفي ابو حنيفة وصحبه لا يحل هذا ان الذي اكل منه وكلما كان صدقه
 وقتله فيما سلف ولم يكن اكل منه .

| دليلنا اجماع الفرقه واحدهم وايضاً ما اعتبر به مجمع علي حوا و اكله
 وما د ثره لشافعي ليس عليه دليل و سناً قوله علي و قلوا مما امسك عليكم
 ومعه قتل ولم ياكل لانه اذا اكل وما امسك على نفسه لا يمسك (ولم يمسك على
 من ارسله و روى عندي من حرم ان النبي ﷺ قال ما علمت من كلب ثم ارسلته
 استرسلته و و ثوب سم الله عنه قال مما امسك عني قتلت و ن (فان) قتل قبل
 اذا قتله ولم ياكل منه شيئاً وما امسك عني فذل علي انه اذا اكل منه شيئاً فقد
 امسك على نفسه .

مسئله ٤ حوا ح الطير كلها لا يحور اكل ما سقطه الا اذا ادركه وكانه وما
 قتله لحا ح لا يحور كنه وفي الشافعي حكم سباع الطير حكم سباع البهائم ان
 قتلت واكلت مما قتلت فهو يحل اكل ما اكلت منه عني قولين وقال ليربي اذا اكلت
 منه لم يحرم قولاً واحداً وبه ل ابو حنيفة
 [دليلنا] اجماع الفرقه واحدهم وايضاً ما ذكرناه مجمع علي حوا و اكله
 وما ذكره ليس عليه دليل .

مسئله ٥ اذا شرب الكلب المغمى من دم الصيد و لم ياكل من لحمه شيئاً
 لم يحرم وبه قال جميع العلماء الا الشافعي فانه في شرب الدم كالاكل سواء

ليس حكم ما
 سقطه
 حوا ح الطير

في ما لو
 شرب لكلب
 من دم الصيد

[دليلنا] قوله تعالى «وَكُلُوا مما أَمْسَنَ عَلَيْكُمْ» وقد ثبت أن المراد بذلك ترك الأكل منه لأنه لو أكل لكان ممسكاً على نفسه دون (صاحبه) مرسله وهذا لم يد كل منه

مسئلة ٦ التسمية واحدة عند إرسال السم وعند إرسال الكتاب وعند الذبح فمتى لم يسم مع الذبح لم يحل كلة وإن سمه لم يكن به دس وبه قال لثوري وأبي حنيفة وأصحابه وقال الشعبي ودود وأبونو، التسمية شرط فمتى تركها أمداً أو ناسياً ساهياً لم يحل أكله وقال الشافعي التسمية مستحبة وإن لم يفعل لم يكن به دس

في وجوب
التسمية عند
إرسال السم
أو السكيت

[دليلنا] إجماع الفروقة وأخبارهم ولا بد أن يسمي حال الكلة بالاحلال وإلا لم يسم فليس على أحسن دليل به قوله تعالى «وَكُلُوا مما أَمْسَنَ عَلَيْكُمْ» لم يد كراسم الله عليه وهذا نص وإنما يخرج النسي والسهي بدليل به روى عندي بن حاتم وأبو ثعلبة بن حنبل أن واحداً منهما على الأفراد التي تروى إذا أرسلت كلاً المعتم ود كرت سم لله عليه قبل فبأحد شرط لإرسال والتسمية به روى عندي بن حاتم قال قلت لرايه (سورة الله عليه) أي أرسل رسلاً ظني فقال أو أرسلت كلاً وإن كرت اسم الله عليه، قال والأفراد كذا قلت فأي أسأله أو أسأله كسي (أو) أحد عنه كذا فقرر لا تأكل من ذلك ما سميت على ذلك

فيما لو أرسل
المسلم
والمجوسي
كلهما للصيد

مسئلة ٧ إذا أرسل المسلم اسم كلة المعتم ومجوسي طيد فدر كذا كلب المسلم فقتله طيب المسلم وحده حل أكله وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يحل أكله لأنهما تعاونا على قتله فاشبه إذا اغترأ معاً.

[دليلنا] قوله تعالى «وَكُلُوا مما أَمْسَنَ عَلَيْكُمْ»

في عدم
وجوب اسم الصيد
بوجهه للكل

مسئلة ٨ إن عرس الكلب الصيد لم يحسن به ولا يجب غسله وقال الشافعي يحسن لموضع وهل يجب غسله على وجهي أحدهم مثل ما فيناه؛ الثاني يجب غسله كما لو ولع في الأفاء.

[دليلنا] قوله تعالى «وَكُلُوا مما أَمْسَنَ عَلَيْكُمْ» ولم يصر بغيره والاحتياط كلها

دالة على ذلك لانه لم يامر فيها بصل الموضع .

فيما لو غفر
الكذب الصمد

مسئلة ٩ اذا عمر الدكاه لمعلم الصمد عمر الم بصبره في حكم المدبوح وعاب
الكلب والصد عن عنده ثم وحده متقالم يحل اكله واحتلف اصحاب الشافعي على
طريقين احدهما يحل اكله قولاً واحداً والاخران لمسئلة على قولين احدهما يحل
والاخر لا يحل وهو اصحهما عندهم وقيل ابو حنيفة ان تشاعل به وتبعه فوحده ميتاً
حل اكله وان لم يتبعه (يكرهه) لم يحل اكله وقال مالك ان وحده من يومه حل
اكله وان وحده بعد يوم لم يحل اكله .

[دليل] ان الدكاه حكم شرعي وليس في الشرع ما يدر على ان هذا يحل اكله
فوجب ان لا يكون مباحاً وروى سعيد بن حمر عن عدي بن حاتم قال قلت لرسول الله
ﷺ ان اهل صند (صند) من احدكم يرمي له من فيجب عبد اليتيم والثمن ويحده
ميتاً وفيه سهمه فقال . وجدت فداثر سهمك ولم يجد فداثر سهمك وعلمت ان سهمك
قد فسد فادخله شره ان بعد ان سهمك قد فسد وهذا لا يصح رواه روى ان رجلاً
جاء النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني رمي واسمي وسمي له فاذن ما سميت
ودعها سميت بمعنى كذا قد فسد (فقد) واسمك وروى (اذن) ما عاب عاب حمره .

فيما لو ادركه
حياته ولم يسمع
لصدحه

مسئلة ١٠ اذا ادركه وفيه حيوة مستمرة لكنه في زمان الا لم يسمع لصدحه
او كان ممتمناً فحمل بعد وحده فوفد وقد بقي من حياته زمان لا يسمع لصدحه لا يحل
اكله وبه قال ابو حنيفة وقال لثوري يحل اكله

[دليل] ان ما اعتبر به مجمع على حوازل اكله وهو اذا ادركه قد وجد فيه ان لم
يصدحه فليس على ما حقه دليل وانما روى اصحابنا ان اكله لا يصدق معه ادكاه ان وحده
وذئبه يتحرك او رجله تتركض وهذا اكثر من ذلك .

فيما لو فسد
كله عشر
المرتين له
واحد سمى به

مسئلة ١١ اذا ساء كلبه لمعلم وسمى عند رساله على صيد يصيد فقتر غيره
حل اكله وبه قال ابو حنيفة والثوري وقال مالك لا يحل اكله لانه امسك غير الذي
اوسله عليه فهو كما لو اشتريه لنفسه .

[دليل] قوله تعالى «فكلوا مما امسك عليكم» ولم يفرق و نصاً روى عدي

من حاتم واثمة العشي ^{نزل} في أو است كذا المعنى وكرت اسم الله عليه فكلهما (أ) أمث عدت ولم تفرق وإنما اعتبر الأرسال من التسمية والأفك فقط ولم يعتبر أمثلهما إرساله عليه عينه

مسئلة ١٣ إذا أرسل كذا المعلم في جهة فعذر عن سخته إلى جهة غيرها وقتل حال كذا وللشافعي فيه قولان (أ) وجهان أحدهما قد بواسحق لأجل لأن الكلب له اختيار إذا عدل عن الأول قطع حكم الأرسال الأول والوجه الثاني مثا ماقداه [دليل] لأنه لا حر وانهما لم يفرقا

مسئلة ١٤ إذا رمى سهمين وحرره ولم يصعد شيئاً فوقع في صيد فقتله أو رمى سهمين فوقع في صيد فقتله وقتل (أ) قطعاً شيئاً فسمه عرسه فكان شيء كل هذا لأجل كذا وللشافعي في رمي السهم والملاح وجهان أحدهما من ماقداه الثاني يحوز الكله وفي رمي سهمين ودرج لشيء واحد وحرره يحوز الكله

دليلنا إذا قد دلل على ونور لسمه والتسمه ههنا معقودة ولو كانت موجودة لأحتحت إلى قصد قتال الصيد والمدبوح وراث معقود فلا يحوز الكله

مسئلة ١٥ إذا استرسل الكلب من قبل نفسه من غير صاحبه فقتل الصيد أم يحل الكله وبه قال جميع الفقهاء لا الاسم في ذوق الأكل كذا دليلنا إجماع يعرفه في صافي الصيد طرقة الشرع وليس في الشرع ما يدر على حواراً كذا إذا حرره وأصاف قوله تعالى فلو كان معاً منكم أو هدى عن نفسه وروى عدى من حاتم واثمة العشي ^{نزل} في أو است كذا المعنى وكرت اسم الله تعالى عليه فكلهما (أ) أمث عليه فذكره شرعي الأرسال والتسمية فمن قال يأكله من غير إرسال فقد ترك الخير

مسئلة ١٦ إذا استرسل الكلب مع نفسه يحوز الصيد ثم صاحبه يحوز الصيد وصراه وأعرافه وإذا حرره وعدوه وحقق قصده وصار عدوه أسرع من الأول لم يحل الكله وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة يحل الكله

[دليلنا] الخبر المقدم فإن النبي ^{نزل} اعتبر الأرسال والتسمية وهذا ما أرسل

مسئله ١٦ اذا رمى سهما وسعى فوق عني الارض ثم وثب فوق عني لصيدا (فاصاب) فقتله حدا كنه وللشافعي حد قولان احدهما مثل ما قدمناه والثاني لا يحل اكله [دليلنا] اجماع العرفه واحرارهم على حوا را كل ما يقتله السهم مع التسميه ولم يفضلوا .

فما لورمي
سهما فوق
ووثب لفاصل

مسئله ١٧ اذا قطع العبد بضعين حدا كره لكنا بالاخلاق وان كان الذي مع الرأس اكره (اكثر) حد الذي مع الرأس دون الباقي وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي يحل اكل الجميع .

فيما لو قطع
العبد بضعين

[دليلنا] طريقه الاحتياط قال ابن عامر الرأس مجمع على اباحته وما قالوه ليس عليه دليل . يصار به عن ابن عمر ان النبي ^{صلى الله عليه وسلم} قال ما بين من حي فهو ميت وهذا القليل الاول ايب من حي فحب كونه ميتا وهذا اصاروه مستحب ولا يختلفون فيه فهو اجماع منهم عليه

مسئله ١٨ اذا شققت المسلم . مات عنه محوسى حدا كره لكنا فقتله وبه قال جميع الفقهاء وقال الحسن البصري والثوري لا يحل [دليلنا] فواء تعالي فكلوا مما مكن عليكم ولم يفتي وعنه اجماع العرفه واحرارهم

فيما لو شققت
المسلم
بكلب المحوسى

مسئله ١٩ اذا كان المرسل كتابا لم يحل اكله فقتله من جميع الفقهاء بحوز ذلك .

وحد ان كان
للمرسل كتاب

[دليلنا] يدل على ان ربيع اهل الكتاب لا تحرم . ذكر من قال بذلك قد ان اسألهم لا يجوز ان يعتبر في اسباحه الصيد وحرم بقدر احتياطه تقتضي ذلك

مسئله ٢٠ اذا كان المرسل محسوب او وثبا لم يحل اكل ما اصطاده بالاخلاق واذا كان احدا بونه محسوب او وثبا والاخر كتابيا لم يحرم ايضا عندنا وقال ابو حنيفة يجوز عني كل حدا وقال الشافعي ان كان لآب محوسيا لم يحل قولنا واحدا وان كانت الام محسوبة فعلى قولين .

في حرمه ما
اصطاده
محوسى
والوثقى

[دليلنا] ما قدمناه من انه لو كان كتابا لما حرم اكله ما رسل عنه فهذا الفرع

يسقط عنا .

في الجوار
لدى لا يحد
على دكانه

مسئله ٢١ كرجيوان معدى على دكانه او الم بعد رطله مثل ان يبيع
مثل الصيد او تردى في شرفلا بعد على موضع دكانه كان عقره دكانه في اي موضع
وقع فيه وبه قال في الصحاح على عنه الصلوة والسلام و من معدود و من عمر و ابن
عمر و في التامع عطا به ثاوس و الحسن المصري و في القضاة الثوري و ابو حنيفة و
اصحابه و الشافعي و ذهبت طائفة الى ان دكانه في الحلق و اللب مثل المعدود عليه و
عقره فقتله في عقره لم يحل اكله و هذا له سعد بن المسيب و ربيعة و مالك و
الليث بن سعد

[دليلنا اجماع الفرق و احدهم و ايضا روى رافع بن حديد بن عمر و
فرمه و حاسم فحسب افسد فقال ليس بيطير من لهده ان لم اوامد كاوامد
الوخش فماد من و صنعوا به هلك و منه دليلان حدهما ان الرامي حدهما
قتله بدليل ما روى في حراخر به منه فحدهما يعني ميت ولو كان حراخر افرهم
عليه و الثاني قوله فماد من و صنعوا به هلك فهد مرمرى ما كان غير معدود عليه
و روى حماد بن سلمة عن بن المير الدري عن به قال قال رسول الله اما تكون
الدكاه الا في الحلق و الله فعال لو صنعت في حدهما لا حرك و في بعضها ان يغير اتردى
في شرف قلت يا رسول الله ما صلح الدكاه الا في الحلق و الله فعال ما كان لو صنعت في
فحدهما لا حراخر و روى عن عبيد الله بن عبد الله و السلام و ابن مسعود و ابن عباس و ابن عمر
لا يحالف لهم

ابن الدكاه
لا يحلف ليس
ولا نظير

مسئله ٢٢ لا يحلف لئلا يظفر سواء كان معطلا او مفعلا لا يحلف
وان حلف و ربح به لم يحل اكله و هذا الشافعي و قال ابو حنيفة ان كان الظفر و الس
متصلين كما قلناه وان كانا منفصلين حل الله

[دليلنا اجماع الفرق و احدهم و طريقه اجماع و روى رافع بن حديد
ابن النبي صلى الله عليه و آله قال ما بهر الدم و ذكر اسم الله عليه فأكبر لا يمكن من س و ظفر و
ساحدثكم عن ذلك اما الس فاعظم من الاسنان و اما الظفر فعدى الحشد و لم يعص من

يكون متصلاً أو منفصلاً

مسئلة ٢٣ لا تحور دسئح اهل الكتب اليهود والنصارى عند المحصلين من

في عدم حبه
دسئح اهل
الكتاب

صحاح وقال شدد منهم انه يحور كله وحالف جميع الفقهاء في ذلك
[دليلنا] اجماع العرفه واحبابهم واما مخالف فيهم من لا يعتقد بقوله من الطائفة
وايضاً قوله تعالى «ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه» وهو لا يذكرون اسم الله
عليها لانهم غير عارفين بالله واما يكون الاسم متوجها اليه المقصد فمن لا يعرفه
لا يصح ان يقصد به اسمه وايضاً فهم ان ذكره اسم الله فهم لا يعتقدون وجوب ذلك
والمراعى في ذلك اعتقاد وجوبه لانرى انه لو ذكر اسم الله الوثني ولمحوسى لم يحس
اكله بالاحلال ولو روي المسلم الاخرس حل كله وان لم يذكر اسمه ان كان معتقداً
لوجوب ذلك

مسئلة ٢٤ لا يحور الدكاه في لبسها في الامس حاصه اما لقر والعسم فلا يحور

في مواضع
دسئح الدكاه

دسئحها لا في لحيق من ربيع الا او بحر القرو والعسم لم يحس اكله وقال الفقهاء كلهم
ان التدان في الحدوق المسه على خد واحد لم يحسبو

دليلنا اجماع لفرقه واحبابهم وطريقه لا حسب تعصبي ذات لان
ما اعتبر به مجمع على حوا الاستباحه به وفيه فروع الدكاه به ما قالوه ليس بمسئله دليل
مسئلة ٢٥ داسى طير اناط برافجر حه فقط على لاس هو حده ميت حل
كله سواء مات قبل ان يسقط او بعد ما سقط ولم يعم وقت موته وانه قد اذبح جميعه
لثوقي في ذلك دات بعد سقوطه لا يحل كله لان السقوط اعاد على موته
كما لو وقع في الماء

فيما لورمى
الطائر وسقط
مات

[دليلنا] ظهور الاحبار التي دت فماتته السهم انه لا بأس بأكله ولم يعصرو
وروى عدى من حاتم قال سالت رسول الله ﷺ عن الصيد فقال اذا رميت الصيد
ودكرت اسم الله تعالى فقتل فكذلك في الماء فلا تأكله واث لا تدرى الماء
قتله ام سهمه

مسئلة ٢٦ اذ قتل الكلب المعلم الصيد لا يعرف حل كله بالاحلال عند الفقهاء

في حلقه كل
ماقتله لكل
بالقر

سائر الجوارح مثل ذلك من جوارح الطير والسباع وإن قتل من غير عقر مثل
أن صدمه فقتله وعنه حتى مات فلا يحل أكله . للشافعي فيه قولان أحدهما
مثل ما قلناه وهو الأظهر وهو الذي رواه أبو يوسف ومحمد وروى عن أبي حنيفة
وإحتاره لمربي والقور الآخر يحل كله وهو واجب الحسن من ربه المولوى عن
أبي حنيفة .

دليلنا قوله تعالى **وقتلوا مما أمر الله بقتلهم** فأباح لهما أملاك الجوارح
والجوارح هو الذي أحرقه أو عقره أو جرحه أو عقر وهذا ما جرح و روى رافع بن
خديج أن النبي **ﷺ** قال ما بهر الدم وكراسم الله عليه فلبوا وهذا ما بهر دماً
مسئله ٢٧ إذا ملى شخصاً بظلمة حجر أو شجر أو صيداً فقتله وعقر
أدوية أو صيداً أو كل كالثوب . لحجر يروى والدب ويبر ذلك أم لا . الجرح كذا وقد قال
مالك . قال أبو حنيفة والثاقبي يحل كذا وقدنا محمد بن أعينه شجر أو آدم فليس
صيداً لم يؤكل وإن اعتقده كذا . الجرح برأ فليس صيداً . كذا أنه من حسن الصيد
دليلنا أن قد سمعنا وحوش السموم وهذا مسمى ولا يقتل الصيد ولا
مربيقة الاحتياط يقتضى ما قلناه لأن لداء من بهر الشرح . ليس في الشرع ما يدل
على جواز ذلك .

مسئله ٢٨ أملاك صيداً وقتل (مما عرفت) أمه لم ير له ملكة عنه فلو كان
أو عقر طائر لحق بالمرءى والصحاحى أولم يلحق ويذوق أبو حنيفة والثاقبي وقد
مالك بن كان يطير في المنة حوله فهو عنى ملكة والحق بالمرءى وعاد إلى صيد
لو حش . . . ملكة
دليلنا أنه قد ثبت به ملكة فيما لا يملأ مالا خلافاً . لا دليل على .

ملكه فيما بعد وعلى من ادعى ذلك الدلالة .

مسئله ٢٩ إذا قتل الصيد صيداً في الجبل لا حراً عليه سواء كان مشائمه
في الجبل ولم يذبح الحرم أو ذبح الحرم . جرح إلى الجبل كان مثلاً في الحرم
جرح إلى الجبل وقد قال أبو حنيفة والشافعي وقد مالئ متى كان مشائمه في الجبل

فيما لو رمى
الصيد
أنه يحل

وإذا كانت
صيده لا يروى
ملكته

وهو يوفى
الصيد

وقتل في الحبل فلا حراء سواء دخل الحرم أو لم يدخله . وحتى كان مستأنفا في الحرم
ثم خرج منه فميد الحرم .

أدلتنا أن الأصل الإباحة . لم يصح يحتاج إلى دليل . الأصل برأيه الأمانة و
شغلها يحتاج إلى دليل .

مسئله ٢٢ الطحال عندما محرم والعقد والجذبتان والرحم والمثانة والعدد
والعنا والحرية تكون في الدفاع والحدود والمخاع والفرج عندما محرم ويكره
الكليتين وقد الشافعي هو مباح وهو قول باقي الفقهاء .
أدلتنا | جماع العرفه . احسانهم وطريقه لا احتساب

في الحرم
الكلام حراء
الحوان

مسئله ٢٣ لا يؤكل من حيوان الماء إلا السمك ولا يؤكل من أوع السمك
إلا ما كان له قشر (فليس أفاعا وغيره مثل المارمهي والرامر امر وغيره وغير السمك
من الحيوان مثل الحرير واللباء والماء والاس والسمكة والصدع فانه قبل
ما من شيء في المراء ومنه في الماء فاب جميع ذلك لا يحل كنه محلي وروا حبيبه
يوكل عمر السمك ولم يقص ويه قد . بعض اصحاب الشافعي وقال الشافعي جميع
ذلك يوكل بعد اوق . المر في السمك وعمره وقال غير الحوت كالحوت وقد الرسع
سئل الشافعي عن حرير الماء فقال لا . قال في الشم يؤكل في الماء والماء وحل
العراق سئل عن اختلاف أبي حبيبه . اس بي ليلي في هذه المسئلة قالوا اس . حسفه
قال لا يؤكل وقد اس بي ليلي يؤكل . فقال الشافعي دع على قول اس بي ليلي ومنه
قال بوسكر وعمر وعثمان . اس عباس وابوابوب الانصاري وابوهريرة وهذا والا
راعي والثالث من سعد . اس بي ليلي وفي اصحاب الشافعي من قل يعتبر بدواب المر
فما يؤكل (لحمه) من دواب المر فكل ذلك دواب البحر وما لم يؤكل البري منه
فكذلك البحري

في يؤكل
و يحل من
حيوان الماء

أدلتنا | اجماع العرفه . احسانهم . بصا قوله تعالى « حرمت عليكم الميتة
والدم ولحم الحرير » وهذا منه ولحم حرير ولم يفرق وروى ابن عمر أن النبي ﷺ
قال أحدث لنا ميتة (ميتان) ان . دمان فالميتتان لسمك والجراد والذئبان الكمد

والقلب (الطحاح) فمن قال يحل من لينة غير (هـ) وهذا قد ذكره الحمر

مسئلة ٣٣ السمك اذا مات في الماء لم يحل اكله . كذلك دأب الماء عنه
وايحسر عنه الماء او يحس في ماء ن د وحار فمات فيه لم يحل اكله . قال الشافعي
يحل جميع ذلك من جميع حيوان الماء . قال ابو حنيفة اذا مات حنف اعد لم يؤكل
وان مات بسب من ان يحس عنه الماء او حره سقى كذا لا يذوق بحراره
الماء او يرد في عنه قد رواه

في حره
اكل السمك
و ما في

أدلتب | اجماع القرفه و احبارهم . سرفه الا حنا بفضي ذلك فن
اعتبراه مجتمع على بحتة ومعالوه ليس عند ذلك و . في عن حنا ب ليس
ق . عن لان السمك الذي و في عن حنا ب ان ليس في ماء البحر
عنه فكل وامامات فيه فلا تاكل .

مسئلة ٣٣ السمك اذا مات حنف عده . قال ابو حنيفة . قال مالك
لا يحل حتى يذوق راسه

في حره
ما في
ما في

أدلتب | اجماع القرفه و احبارهم . و في عن حنا ب ليس
احبت اللحم متساو . دهن ولم يتن . سمك والخراد والدمايح السمك والقلب

مسئلة ٣٤ سباع السمك الصغير حل ب ذوق لا يحل و قد قال ابو حنيفة الا
سعر يبي من صحت الشافعي . في من القفس من صحت يحل اتلاعه

في حره
شاع السمك
لصغار

أدلتب | ان حور ذلك يحل في ذلك وانما سح لنا راكان متنا

مسئلة ٣٥ دجور كذا . في ان لم يلق ما في خوفه من الرجيع وقد
ابو حنيفة الاسعرا في لا يحل اكله لا بعد سعيته

في جواز
ان لا يحل

أدلتب | احمد ع القرفه و احبارهم على ان في و شهابو كل لحمة طاهر وهذا منه

مسئلة ٣٦ دم السمك طاهر . لشافعي فيه . حين خذله من قلبه و
الثاني انه نجس .

في طهارة دم
السمك

أدلتب | اجماع القرفه و احبارهم وايضا الحنف حرام شرعي ولا دالة في
الشرع على نفاسته

كتاب الضحايا

٣٩٥

في صحاح
الأئمة

مسئلة ١ أصبحت سنة مؤ كده لعن قد عليها نسب واحده وبه قال في
الصحاح ابو بكر وعمر وعثمان و نوا من امسعود الندي و بن عمر و بن مال
في الثا من ثقب و عقمه الاسود والد ذهب الكوفي و محمد بن حنبل و موسى
ومحمد و ذهب قوم الي ابيها واحده باصل الشرع ذهب اليه ربيعة وعالك والاوزاعي
والبيث بن سعد وا و حبيبه لابي حنيفة فقبيل فقال ان كان معه ثقات فجب عليه و
ان لم يكن معه ثقات لا يحل عليه ان يحل عليه من المصم ولا تحل من المسافرين
وان فات وقتها لا تجب اعادتها .

دلتنا احدا لعرقه واحد هم و بعضا لاصل برائت الدمه و وجوبه يحتاج
الي دليل و روى سعد بن المسيب عن ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دخل القبر
اذا احدكم ان يصحى فلا تمس من شعره شيئا حتى يصحى فلو ثاب واحد فاعلقه
عني اراد به لانها يجب ان ولم يرد روى عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال امرت بالمحرم وهو سنة لكم وعن عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
اثنى كفت عني ولم يكتب علي السلام المحرم الى تروى كفت لعمر وهو اجماع الصحابة
وروى عن تقدم ذكره لا مخالف لهم و روى ابو بكر وعمر ان لا يصحيان محافة
ان يرى ابها واحده و نوا من امسعود قال لا يصحى و دعوسر لان لا يقدر حين ابي
انها واحده عني ان ابن عباس اعنى عكرمة و هين و غيره ان يشرى بهما لهما و
قال من سالت عن هذا فقد هذه اصحبه بن عباس و سالت عن ابن عمر
عن الاصحية فقال تروى بها واحده قال لانها سنة معروفة قال ابن عمر صدقت و
بحو هذا عن مال و لا مخالف لهم قال علقوا بقوله تعالى فصل الرب واجر وانه

(قوله) يعني حرمة المحرور لأمر يقضي لا يحب طلب هذا المحرور ، لا حذو ولا لا حذو لأن لصاحبه يقتضي المحرور وهو مختص لأن لا خلاف أن ذلك لا يحب وأنه يجوز بيع المقر والعسم و دائره محرمه حرمانه يحمل على الاستصحاب ، يعني هدي الممنوع ، على ما كان ، أو غير ذلك ، يعني أن ذلك حرام للنبي ﷺ خاصة ، من في ذلك حله فيه يحتاج إلى دليل وقد بيناه في إيماننا خاصة من قوله ﷺ

مسئله ٢ لا يكره لمن يريد التمسك به عند شراء أميعة ، بل لم يكن حاشية بل يخلق شعراً رأسه ، وبعض صفاته من أول أشهر إلى يوم المحرم لا يحرم ذلك علمه وبه قال ، وحديثه ومالك ، قال أحمد بن حنبل وأبو حنيفة ومحمد بن عبد الله بن حنبل يسمون ، قال الشافعي كره له ذلك ، لا يحرم

الدليل أن الأصل لا يحرم ولا ذلك محرم ، معارضة ، يحتاج إلى دليل ، ومن عايشة قات كتب أفتا فلا بد هدي رسول الله ﷺ ثم بعده هو بعده ومن يحرم علمه شيء حله لله حتى يحل لهدى وهذا من

مسئله ٣ يحرم الشيء من كسبي من الأمان والعمره لعنه الله لا بدع من إيمان وقد قال عامة أهل العلم وهو أن عمره لا يجرى لا يجرى الشيء فحله في الحدع من الأصل ، قرعاً ، الأول ، يحرم الحدع من كل شيء ، لا بدع من الماعز فلا يجرى بالأحلاف ،

دليل إجماع العرفه و حرهم ورعي ، من خاد يحمي ورسم رسول الله ﷺ في صحابه صحاب فاعلمني عوف (عوف) العود ، حذو فوجعت به ، أي اليد فجلت به حذو فقال صحيح به وصحبت به ، أي عفته من عامر الجهني ، قال كتب صحابي مع رسول الله ﷺ لا بدع من الأصل ، أي لا بدع على الأراعي وعطافهم ، أي حاتم قال قر رسول الله ﷺ لا تدبوا الأمسة لأن تمر (تمر) عظام فتدبوا حذو من الصان ،

مسئله ٤ فصل الأصحاب التي من لا بدع من تمر ثم الحدع من الصان ثم الشيء من تمر ، قد قال الشافعي وقال مالك الأصحاب لا بدع من الصان

كتاب العلاء

أدليس إجماع الفرق وأخبارهم وروى حبان بن الحسن في كتابه أن الأئمة قالوا
 الأئمة إلا أن تعرف عنكم فتدعوا أحدكم من القرآن وروى مؤيد بن محمد أن النبي
 قال من راح في الساعة الأولى فكانما أهدى بدنة ومن راح في الساعة الثانية
 فكانما أهدى بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكانما أهدى كسفا ومن راح في الساعة
 الرابعة فكانما أهدى دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكانما أهدى بيضة فوجه
 لدلالة أن النبي صلى الله عليه وسلم يصل بين الساعات فجمع بين راح من راح في أولها بدنة ومن
 راح في الثانية بقرة ومن راح في الثالثة كسفا ومن راح في الرابعة دجاجة ومن راح في الخامسة بيضة فوجه

مسألة ٥ سأل عن الأصحاب الخمسة وهي التي لم يخلق لها نور والعصاة
 وهي التي كسر صاهر منها وناطه سواء أدمى فيها ولم يدم وقد قال لشافعي وقد
 المعنى لا يجوز لعصاة وقد قال في ذلك العصاة من دمي فيها لم يجر وإن لم يدم أحرار
 أدليس إجماع الفرق وأخبارهم وروى حبان بن الحسن في كتابه أن الأئمة قالوا
 الأئمة إلا أن تعرف عنكم فتدعوا أحدكم من القرآن وروى مؤيد بن محمد أن النبي
 قال من راح في الساعة الأولى فكانما أهدى بدنة ومن راح في الساعة الثانية
 فكانما أهدى بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكانما أهدى كسفا ومن راح في الساعة
 الرابعة فكانما أهدى دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكانما أهدى بيضة فوجه
 لدلالة أن النبي صلى الله عليه وسلم يصل بين الساعات فجمع بين راح من راح في أولها بدنة ومن
 راح في الثانية بقرة ومن راح في الثالثة كسفا ومن راح في الرابعة دجاجة ومن راح في الخامسة بيضة فوجه

مسألة ٦ دخل وقت دبح الأصحاح بسبوع الشمس من يوم النحر وبه قال
 علق وأخلف الفقهاء على أنه بعد مذهب فقال الشافعي بدخل بدحو الوقت ولو قد أدا
 دخل وقت صلوة الأصحاح (الصحة) وهو أن ترتفع الشمس قبلا يوم الأصحاح وعصى
 بعد ذلك زمان بقدر أحد أيام من أيام العدة والحضتين سواء صلى الإمام أو لم
 يصل وأخلف أصحابه في صحة الصلوة على وجهين منهم من قال لا يصح صلوة النبي
 وكان يقرأ في الأولى ق وفي الثانية فاتحة الكتاب وأخرى الساعة ويحصب
 بعده خطبتين حقيقتين تامتين ومنهم من قال لا تعتبر بركتين أقل من بحري من
 تمام للصلوة وحقيقتين حقيقتين بعده وقد يوحى بدخل وقتها بالفضل وهو أن
 بعد الأمام للصلوة ويحصب فان خرج من ذلك دخل وقت الدبح وإن خرت صلواته
 لم يدب حتى يصلي هذا في حق أهل البلاد ومنهم من سواد فوجب الدبح في حقهم
 طلوع الفجر الثاني من يوم النحر لأنه لا يعد على هذا السواد وقد قال بدخل وقتها
 بوقوع الفجر أيضاً ولغير صلوة الأمام والحضتين ودبح الإمام أيضاً قد تم معنى

هذا لم يجر قال واما اهل السواد فوقت كل موضع معتبر بقرب البعدان اليد والقيمت
الصلوة و لندبح في ذلك هذا البلد دخل وقت الدبح و قد طلوع الشمس
من يوم البحر

[دليل] اجماع الفرق على ان الاصححة يوم الاصححة ولم يعنوا فصح ان
يكون جميع اليوم وقتله

في وقوع
بدانة مري
الأوداج
الاربع

مسئلة ٧ لكاه لانفع محربة الانقطع شيء اربعة الحنوم وهو محري
المعس والمري وهو تحب (حب) الحنوم وهو محري لظلمه والشراب والودحس
وهما عرفان محيطين بالحنوم وبه قال مالك في اربعة قطع اكثر اربعة شرط
في الاحراء ولوا وظاهر مذهبه الاكثر من كل واحد منهما (مها) وقال ابو يوسف
اكثر الاربعه عدد افكاه يقطع السند من الاربع بعدان سلون الحنوم والمري من
الثلثة وقال الشافعي الآخر يقع بقطع الحنوم والمري وحدهما و قطع اربعة من
المكملات (الكامل).

[دليلا] ان ما اعتر به مجمع على وقوع الدكاه وما قالوه ليس عليه دليل
ولا حجة يقتضي ما ذهبوا اليه ابو امامة ان النبي صلى الله عليه وسلم قد اورد في الأوداج فدلوا
ما لم يكن قرص من اوجر مري وعشر مري الأوداج يعني قطع

في ذلك
لا يروى عنهم
في ذلك

مسئلة ٨ السنة في الاصل للبحر في المعرو لعدم الدبح بالاحلاف في دبح
الاصل لا يجعل اكله كما قلناه.

[دليل] اجماع الفرقه واحدا هم وما اعتر به مجمع على حصول التدكية
به وما قالوه ليس عليه دليل.

في الاصححة
اهل الكتاب
كذلك

مسئلة ٩ قدسان دبح اهل الكتاب لا تحري وكذلك الاصححة وخالفوا
جميع الفقهاء في ذلك في لسانهم من غير كراهة وقال الشافعي اكره ذلك في الاصححة
ولكن بحر به وقال مالك يجعل كله ويحري في الاصححة

[دليل] ما تقدم من ان دناج اهل الكتاب لا تحري وكل من قل بذلك قل
في الاصححة مثله وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يدبح مسجوناكم الا طهر والكفار احسن

مسئلة ١٥ اذا قلنا ان ذوات اهل الكتب ومن خالف الاسلام لا تجوز فقد
 دحل في حملتهم ذوات نصارى تعلب وهم سوح وبهرأ و سواثل وواقعا روى على
 نصارى تعلب الشافعي وقد اوضحه بحل ذواتهم
 [دليلا] ما قدمناه من الأدلة على ذلك فلا وحداً عليه وايضاً فقد قدس تحريم
 ذواتهم على عبدة الصلوة والسلام وعمر ولا مخالف لهما و روى عن ابن عباس
 روايتان .

في ذوات
 نصارى لا
 تجوز

مسئلة ١٦ لا يجوز اكل دميحة تدب لغير القصد مع العمد والامكان وقال
 جميع الفقهاء ان ذلك مستحب وروى عن ابن عمر انه قال اكره دميحة تدب لغير القصد
 [دليلاً] اما اعترافه محمله على حوار التذكية به وليس على ما قالوه دليل
 و ايضاً روى حار قال سمعت رسول الله ﷺ يمشي اقرين فلما وجهه قرء وجهه
 وجهي الايتين .

في عدم جله
 ما يدب لغير
 القصد

مسئلة ١٧ يستحب ان يمشي على النبي ﷺ عند لد بيحة وان يقول اللهم
 تقبل هني وده قال الشافعي وقال مالك بكراهة لصلوة على النبي ﷺ عند لد بيحة
 وان يقول اللهم تقبل هني .

في استحباب
 الصلوة عند
 الدميحة

[دليلاً] اجماع ائمة و ايضاً قوله تعالى «يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه و
 سلموا تسليماً» وذلك على عمومها الا ما خرج الدليل وقد روى في التفسير في قوله
 «ورفعنا لك ذكرك» ان لادن كرا لا تدكر معي وقد اجمعت على ذكر الله فوجب ان يدكر
 رسول الله ﷺ وروى عبد الرحمن بن عوف عن سعد رسول الله ﷺ قد هت انتظر طال
 ثم رفع راسه فقال عبد الرحمن لقد خشيت (احسب) ان يكون الله قد قص روحك
 في سجودك فقال سعد الرحمن لبيبي احبي حمرا ثبل واحرمي عن الله انه قال من صلى
 عليك (اربعا) صليت عليه فسدحت شكر الله وفي بعضها قال من صلى عليك مرة صليت
 عليه (بها) عشر افسدحت لله ذكر (اشكر الله) ثبت ان الصلوة عليه مستحبة على كل حال
 وفي كل وقت ولم يفعل وروى حار قال دبح رسول الله يوم البحر (الدبح) كشيش
 اقرين املحين فلما وجههما قرا «وجهي وجهي للذي فطر السموات والارض (على)

كتاب المعاي

منة إبراهيم خيراً وما ان من المشر كمن ان صلاتي وتسكبي ومعجاي ومعاني لله
ب العالمين لا اشر مثله و بذلك امرت واما عن المسلمين اللهم منك ولت (ك
ومعك لك) عن محمد واقته سم الله والله كبرتم ومع وروى عائشة ان النبي ﷺ
امر منكش اقرن يداً في سواد ويسطر في سواد ويسرك في سواد فاني به يصحى به
ثم احدث لكش وصحبه وديعه وقال سم الله اللهم بقل من محمد وآل محمد ومن
امة محمد ثم صحى وهذا نص .

مسئلة ١٣ باره اذنة الر من الحصد وقصع المحاع من ان ترد الدسحة
في حاف واداب لم يحرم اكله وبه قال جميع الفقهاء وقال سعيد بن المسيب يحرم
كلها (اكله)

دليلاً ان الاصل الاباحة وايضا قوله تعالى «فكلوا مما ذكر اسم الله عليه»
وهذا ذكر اسم الله عليه وعند اجماع الصحابة روى عن علي عليه الصلوة والسلام انه
سئل عن عمر بن الخطاب عنده لسيف فقال مؤكل وعمران بن حصيص قيل له في رجل دسح
بعضه فنان رأسها فدر توء كل وعن بن عمر نحوه ولا مخالف لهم

مسئلة ١٤ اذا قطع رمية الدسحة من فمها فلتحطب قبل قطع الحلقوم والمرى
وفها حنوه مستفزة وعلامتها ان تتحرك حر كه قوبه حل اكلها اذا دسحت فان لم
يدس فيها حر كه قوبه لم يحل اكلها لأنها ميتة وبه قال الشافعي وقال مالك واحمد
لا يحل ثلها على حال وروى عن علي عليه الصلوة والسلام انه قال ان قطع ذلك عمداً
لم يحل اكلها وان كان سهواً حل اكلها .

دليلاً قوله تعالى «فكلوا مما ذكر اسم الله عليه» وقوله ﷺ ما بهر الدم و
ذكر اسم الله عليه فكلوا ولم ينعذ وروى اصحابنا ان ادبى ما يلحق معه الدكوة ان
يغده يركض يرحله او يتحرك ذنبه وهذا اكثر من ذلك

مسئلة ١٥ اذا اشترى شاة تعرى في الاسحدية مية انها اصحبه ملكها بالشراء
وصارت اصحية وبه قال ابو حنيفة ومالك وقال الشافعي ملكها ولا تكون اصحبه .
ادليلاً قوله عليه السلام الاعمال بالنيات وهذا قوى كونها اصحبه فيجب

كتاب الخلاف

ان تكون كذلك وقال الشافعي عقد البيع بوجوب الملك وحملها اصحبه يري المالك
والشئ الواحد لا بوجوب الملك ، يربط في وقت واحد وهذا ينقص (لا ينقص)
لانه لو قل ان ملكك عبداً قلله على ان اعتقه صح ولزمه عتقه وهذا لمطل واحد
او حب شئ

مسئلة ١٦ اذا اوجب على بعدا صحبه بالقول او باليد على ما مضى من الخلاف
ان ملكه عنها وانقطع تصرفه فيها وبه قال ابو يوسف وابو ثور والشافعي وروى ذلك
عن علي عليه الصلوة والسلام واما ابو حنيفة ومحمد لا يروى ملكه عنها ولا ينقطع
تصرفه فيها وتكون له على ملكه حتى يرحبها الى المالكين ولله ان يستبدلها
بالباع وغير ذلك وبه قال عبد الله بن قيس لعله قال لعله قال على ان اعمدتم ثم يزل ملكه بالاحلاف
وهو يسهل فلا يجوز عبد الشافعي و عبد الله بن حنيفة يجوز وهو الاقوى لانه يسهل ثم
يشترطه ويعتقه .

فمن اوجب
على نفسه
صحة

[دليلنا] على الاول اجماع العرفه واحكامهم وروى عن عمر بن الخطاب قال
قلت يا رسول الله اني اوجبت على نفسي مدينه وقد طست مني فضل البحر ولا سمها ولو
طست مدينه بغير وهذا امره بالبحر وبه عن السبع ثم بالغ فضل وروى طست
مدينه بغير وروى عن علي عليه الصلوة والسلام انه قال من عن (علي) اصحبه يستبدل بها
ولا مجال له

مسئلة ١٧ ان تهب لاصحبه اني وجهه لله عليه (علي) مسده كان عليه قيمته
وبه قال ابو حنيفة ومالك وقال الشافعي عليه اكثر الامر من من مشها او قيمتها ومن
الخلاف اذا كان قيمتها يوم لانا عشرة و يوم الاخراج عشر من عبد الشافعي عليه
مثلا بشرين وعندنا عليه قيمتها .

في من تهب
لاصحبه
الوجه عبده

[دليلنا] ان كل من اطلب شئ كان عليه قيمته واحكام المثل يحتاج الى دليل
كيف ويختلف المثل وايضا فما قلناه مجمع عليه والرائد يحتاج الى دليل

مسئلة ١٨ ان لم يكن للاصحبه ولد : كان لها ولد وفصل (فصل) من لهما
حار لهما حبها لاسماع بالنس وله اسار كويها غير قدح (قدح) وبه قال الشافعي و

في حوا
لاسماع بالنس
لاصحبه
الواجبة

في أبو حنيفة ليس له ركوبها ولا خلا أحد، بل ليس

بدليل إجماع العرفة وأحد هم وبصاً لأصل الأناحد و لمع يحتاج الى دليل وبصاً قوله تعالى ذلك ومن يعظم شعائر الله فإن من تقوى العلو لم فيها مراع الى حد مسمى ثم محبتها الى لبس العيق، ففدا لكم فيها مراع و من عن النبي ﷺ انه رأى، خلا سوى يده فقل له انكها فقل انه يده فقل انكها ويدت وحديث على عليه السلام يدل عليه ايضاً وقد قدمناه

وما إذا وجب
على نفسه
صحة سلمه
في ١٩

مسئلة ١٩ إذا وجب على نفسه أصحية سلمه من لعيوب التي تمنع الأصحية ثم حدث بها عيب يمنع حوز الأصحية كالعمور والعرج والحرب والمخاض وغيرها عن ماله وحرته وهاداً ما وجدته عن نفسه من الهدايا والديار وأحد ويد قال على عنه الصلوة والسلام وعنده من الربر وعقد و الرهرن والثاقبي وأحمد وأسحق و قن انه حمله فكان الذي أبو حنيفة من لا تحب عنه الأصحية وهو المصارف عنه ومن لا يمتد لها كقوله و كان من تحب عليه عنه الأصحية ابتداء فميتها في شه ميتها فعدت هذه لا بحري وبه قال أبو حنيفة الأسترابي من أصح الشافعي [دليل] ان الأصل برأيه الدمه . بعد منها عليه يحتاج الى دليل وروى أبو سعيد الحدي قال قلب يد رسول الله ﷺ أوجدت أصحية وقد صاب عوار فقال صح بها وروى عن على عليه الصلوة والسلام و من الربر ولا محالف لهما

فيما أوجبت
لأصحية أو
عصت و
مرفقت

مسئلة ٢٠ إذا صاب الأصحية التي أوجبها على نفسه أو عصت أو سرفت لم يكن عليه البذل فان عادت ورجعها في وقت كان سوء كان قبل عصي وقت الدبح أو بعده وبه قر الشافعي لأنه من ان عادت قبل فوات وقت الدبح وهو احر يوم (الدم) التشر بق كانت اداء وان عادت بعد انقضاءه تكون فصاء و قال أبو حنيفة ان عادت قبل انقضاءه لم يدرج بل سلمها حية الى الفقراء وما يحب عنه ابتداء بالاندر بسقط نفوات وقته .

[دليلاً] إجماع العرفة وأحد هم ولأيه لأخلاف به كان له (عليه) رجحها من فوت الوقت فمن قر يسقط (سقط) ذلك فعله الدلالة

مسئلة ٣١ اداعين اصحية بالندرم جاء يوم المحر و دخل وقت الدبح فذبحها
 اخني بمراد من صاحبها قال بوي عن صاحبها اخرت عنه وان لم يذبحها لم
 تحرعه و كان عليه ضمان ما نقص بالدبح و قال الشافعي بحرئ عن صاحبها ولم يفصل
 وعنى الدامح ضمان ما نقص بالدبح و قال ابو حنيفة تقع موقعتها ولا تحب على ذبحها
 ضمان ما نقص بالدبح و قال مالك لا تقع موقعتها وعليه ان يصحى بميرها
[دليلنا] اجماع الفرقه واختارهم

فيه ذبحها
 احسن يوم
 لبحر بمير
 دبه

مسئلة ٣٢ دبح الامحى مكرره دليل الا انه بحرئ و به قال الشافعي و قال
 مالك لا بحرئ
[دليل] قوله تعالى واكلوا مما ذكر اسم الله عليه ولم يعرفوا مفضل و روى
 رافع (نافع) بن حديج عن النبي ^{صلى الله عليه وسلم} انه قال ما بهر الدم و ذكر اسم الله عليه فاكلوا
 ولم يفصل.

في كراهه
 دبح الامحى
 دليل

مسئلة ٣٣ الاكل من الاصحية السنويه والهد بالمسويه مستحب غير واجب
 و به قال جميع الفقهاء و قال بعض اهل الظاهر و هو واجب
[دليلنا] اجماع الفرقه و اخبارهم وايضا قوله تعالى و لو لدن جعلناه لكم
 من شعائر الله لكم فيها حسره فاخر بها لما و ما كان لها كما العباد دين الاكل منه
 و بين الترك.

في استحباب
 الاكل من
 الاصحية
 المسويه

مسئلة ٣٤ يستحب ان يؤكل من الاصحية المسويه ثلثها و يهدي ثلثها و
 يتصدق بثلثها و قال الشافعي به مستحب و به قدر الاجراء المستحب على قولين احدهما
 مثل ما فليأمو الاخر باكل نصفه (نصفها) و يتصدق بنصفه و الاخر على قولين احدهما
 به ياكل جميعها الا قدر اسيرا و لو اوقية و قال ابو العباس له اكل لجميع
[دليلنا] اجماع الفرقه و اخبارهم وايضا قوله تعالى واكلوا منها واطعموا
 القاص والمعتر فممن ثلثة اقسام احدها امر مكله والثاني باطعمم القاص والثالث باطعمم
 المعتز فصقيم ثلثة اصناف فمن ذر غير ذلك فقد ترك الظاهر

في استحباب
 ثلث اصحية

مسئلة ٣٥ - الاصحية اذا كان يذرها و صارت واجبة كان له الاكل منها و
 في ذبحها لا اكل
 من الاصحية
 الواجبة

لشافعي فيها (قد) و جهن احد هم من مافقه و الثاني ليس له ذلك كالهدايا الواحدة

[دليلنا] قوله تعالى « فاعلموا انهم صعدوا الفاح والمعر » فممن ثلاثة اقسام ولم يعزل و بصاً الاحبار التي و ردت في حوار الاكل من الاصحية مصلقه و بصاً المصلق من المدر و يحمل على المعهود الشرعي و المعهود في لاصحيه لا كل منها فكذلك لمندور

في عدم جوار
بيع جلد
لاصحه

مسئله ٢٦ لا محور مع جلد الاصحية سواء كانت مطوعاً او تدبراً الا اذا تصدق بشمها على المساكين و قد قال ابو حنيفة و راد بدخول سمها (ان يسمها) ناله لميت (ليت) على ان يعيرها مثل المدر و العس و المسجل والمير ان و نحو ذلك و قد روي الشافعي لا محور سمها محال و في بعضه محور سمها على كل حال و قال الاوراعى محور يسمها ناله لميت (الميت)

[دليلنا] حجاج العرفه و حنارهم وايضاً قال جلد د كان للمساكين فلا فرق بين ان يعطيههم ياه او تمده و روى عند لرحمن بن ابي لمي عن علي بن عبد الصنوة والسلام و امر بن رسول الله ﷺ ان اقوه على يده فاقسم جلودها و حالها و امر بن ان لا يعطي الحمار منها شئ و قال بن معوية بن عماره فامر به بقسمه لجلود و الامر يقتضي الايجاب .

في عدم اجراء
هدى الواجب
عن ارادة من
واحد

مسئله ٢٧ الهدى الواجب لا يحرى الا واحداً عن واحد و ان كان مطوعاً يحور عن سبعة و كانوا اهل بيت واحد و ان كانوا من اهل بيتين لا يحرى و قد روي مالك و قال الشافعي يحور بسبعة ان يشتر كواقي يده او شقة في الصحايا والهدايا سواء كانوا مقترعين من يد واحد و هذا لا يخرج او متطوعين كالهدايا والصحاب المسبوبة او مقترعين و بعضهم بر بدلحما سواء كانوا اهل بيت واحد و بيوت شتى و قال ابو حنيفة كانوا مقترعين او متطوعين او منهما حار و ان كان بعضهم بر بدلحما و بعضهم يكون مقترعين لم يحور و روى عن ابن عباس و بعض التابعين ان الدينة تحرى عن عشرة و المقررة عن عشرة و قد قال ابو سحوق الحروري و قد روى اصحابنا ان تحرى عن

السبعين مع التعديل .

[دليلنا] إجماع الفرقه واحداهم ومرفقه لاحد

مسئله ٢٨ نام البحر بمعنى اربعة يوم البحر وتنته بعده وفي الاعتصار ثلثة ايام يوم البحر ويومين بعده وقال الشافعي ايام البحر هي الايام المعدودات وهي اربعة ايام اولها يوم البحر واخرها غروب الشمس من لشريق وروى ذلك عن علي عنه الصلوة والسلام وبه قال الحسن وعبد الله بن ابي حنيفة المعدودات ثلثة اولها يوم عرفه وانيه الدبح ثلثة اولها يوم البحر فدخلوا الشافعي في الثالث من الشريق .

في ان ايام
البحر اربعة

[دليلنا] إجماع الفرقه واحداهم وايضا روى حبيب بن مسلمة قال قال رسول الله ﷺ عرفه كله موقف واربعوا عن عرفه ومردعه كلها موقفوا روى عن حبيب بن مسلمة في ايام مني ظها ايام دبح وروى عن النبي ﷺ انه قال الصحابة الى هلال المحرم ولما هلال المحرم لا احر حده لذلك

مسئله ٢٩ العصفه سه مؤ كده ولست بوحده وفي الشافعي وقال ابو حنيفة عن مسويه ولاو حنه وقال محمد بن كاس واحده في صدر الاسلام ثم سمعت بالاسمعه وقال الحسن وقوم من اهل الظاهر واجبة .

في ان ايامه
مستحبه

[دليلنا] إجماع الفرقه واحداهم وروى ام كرده (كرده) قالت ايت رسول الله ﷺ اسأله عن لحم الهدي فسمعه يقول افروا العطر على مكابها (مكاتها) وسمعه يقول عن العلام شتان نوعا لحداره شاه لايسر كم كرا كرا او انا وروى عن كرمه عن ابن عباس ان النبي ﷺ عرق عن الحسن والحسين كشا كشا .

مسئله ٣٠ ادانتها مستحبه ولا فصل لا يقع عن العلام بكش وعن العبادية سمعه وقال الشافعي يقع عن العلام شابين وعن العبادية شاة واحدة وبه قال عيشه وقال مالك عن العلام ساة وعن العبادية شاه لا فصل ساهما وبه قال ابن عمر [دليلنا] إجماع الفرقه واحداهم وايضا روى عماره عن ابن عباس ان النبي ﷺ عرق عن الحسن والحسين كشا كشا .

في ان هو
لا فصل في
المسحه

مسئله ٣٩ وفي الحقيقة المتبحر يوم السابع ملاحلاف ولا يطبخ رأس الصبي
بدمه وانه في جميع الفقهاء وقال الحسن يستحب (لمستحب) ان يمس رأسه بدم
وفر فتادة يؤخذ منها صوفه ويستعمل بها وادخالها ثم توضع على دافوح الصبي حتى
يسيل على رأسه مثل العيط ثم بعد رأسه لعدو يخلو
[دليلاً] اجماع العرقه ولأن الأصل براءة الدمه و شعلها يحتاج الى دليل
و روى يريد اريد ان عنده المرمى عن ابيه ان النبي ﷺ قال تعق عن لعلام
ولا يمس رأسه بدم (م) مد و روت عائشه قالت كانت الحاهله تعق عن العلام فتأخذ
صوفه فتطلي رأسه بدمها فهي رسول الله صلى الله عليه وآله عن ذلك وامر ان يجعل
مكانه مخلوق .

في لوف
المستحب
لدمقه

كتاب الاطعمه

و سنة ٢٨٨

مسئله ١ الكلب والحمر من نجس في حال الحيوة وفيه قال ابو حنيفة والشافعي
وقر مالكهما طاهران في حال لحيوه وانما نجس بالموت او القتل
دلينا [اجماع الفرقه واحبارهم وايضاً طريقه الاحتياط تقتضيه

في نجسه
الكلب و
الحمر من
الحيوة

مسئله ٢ لحوم عني من من مباح ونجس فظاهر نعم بالاخلاق وما جرى
محراما من الهائم والعبد والنجس الكلب والحمر والمسوح كلها وقال الشافعي
الحيوان طاهر ونجس والنجس الكلب والحمر ونجس والبقي طه مباح وقدر
ابو حنيفة الحيوان عني اربعة اصناف طاهر مطلق وهو النعم وما في معناه ونجس
لحم وهو الحمر ونجس نجاسة يجرى مجرى ما نجس بالمحذورة وهو الكلب
والدب (الدب) والسباع كلها ومشكوك فيه وهو العمد

في الحيوان
عني نجس
طاهر ونجس

[دلينا اجماع الفرقه واحبارهم وقد مضى ذلك في كتب الفهارة

مسئله ٣ لسباع على سريين ذي ناب قوي يعدو على الناس (الاسد)
كالاسد ولحم والدب والعهد هذا كله لا ياكل بالاخلاق الذي ما كان ذات ضعيف
لا يعدو على الناس وهو الصنع والثعلب فعنده انه حرم اكلهما وفي الشافعي هما
حان وقد مال ذلك اكل الصنع حرام وقال ابو حنيفة الصنع مكروه والثعلب محرم
[دلينا اجماع الفرقه واحبارهم وايضاً روى عن علي بن عبيد السلام ان النبي
ﷺ نهى عن اكل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير وروى ابو
هريرة ان النبي ﷺ قال كل (الكل) ذي ناب من السباع حرام وهذا نص

في سباع
عني سريين

مسئله ٤ البير نوع حرم اكله وقال الشافعي حلال

في حرمه كل
نوع

[دلينا اجماع الفرقه واحبارهم وطريقه الاحتياط .

مسئلة ٥ - ابن ابي ايوب كلف ولا يحد الشافعي فيه وجهان منهم من قال مؤكل وهو الاشنة بالمدح ومنهم من قال لا يحد اكله كما قبله
[دليلاً] اجماع العرفه واحبارهم وايضاً قوله كذا في باب محرم وهذا ذواب .

مسئلة ٦ السور لا يحد كلف اهل كان او يرتأونه قال ابو حنيفة ووافقنا الشافعي على الاهلي وقال في الري وجهان .
دليلاً اجماع العرفه واحبارهم وايضاً روى حمران السبيعي عن اكل السنور وعن اكل ثمنها .

مسئلة ٧ لا يحد كان لورق القعد والورد وسه سوداء اكر من ابن عرس تاكل وتجوز وقال الشافعي يحوز اكلهما معاً .
دليلاً اجماع العرفه وروى عن ابي لميعة انه قال حسنة من لحدث وروى نمية عن ابيه في كنت عمداً عن عمر بن الخطاب عن القعد فتلا قوله تعالى «قل لا اجد فيما اوحى الي محرماً لي قوله او لجم حمران فانه رحس فمار شبع عنده سمعت ابا هريرة يقول ذكر عبد الله بن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله ﷺ قال هذا فهو كما قال .

مسئلة ٨ : الارنب محرم وقال الشافعي حلال .
[دليلاً] اجماع العرفه واحبارهم وسرقة الاحتياط
مسئلة ٩ القتب حرام اكله وبه قال مالك وقال ابو حنيفة مكروه . يأنم ناكله الا انه لا يسميه حراماً وقال الشافعي حلال .

[دليلاً] اجماع العرفه واحبارهم وروى ثابت بن دربعة قال كساع رسول الله ﷺ في جيش فصب صبياً فشرب منها مما في بيت به رسول الله ﷺ فوصفته بين يديه قال فاحد عوداً بعد يه اصلاعه ثم قال ان امة من بني اسرائيل مسحت دواب في الارض واني لا ادرى اي الدواب هي فلم ياكله فلو كان حلالاً ما امتنع امن اكله منه .

مسئله ٩٥ : اكل لحم الخيل حلال عرابا كانت او راوبن او مفاريف وبه قال

في حلية لحم
حسن

الشافعي وابو يوسف ومحمد واحمد واسحق وبن مالك حرام وقد ابو حنيفة مكروه
[دليلا] اجماع الفرقة واحبارهم وايضا قوله تعالى « قل لا احد فيم وحى
الى محرما » الاية و عليه اجماع الصحابة روى ذلك عن اس بن مالك وعبد الله بن
الزبير وسويد بن غفلة وعنه بن عبيد واسماء بنت ابى بكر وايضا الاصل الاباحه والتحرى به
يحتاج الى دليل

مسئله ٩٦ بحور اكل لحوم الحمر الاهله والعاروان كان فيها بعض الكرا

في حلية لحم
الحمر
والغار

هيه لانه ليس بمحضور وبه قال اس بن عباس في الحما ووافقنا لحسن المصري في النقال
وحالف جميع الفقهاء في ذلك وقلوا حرام اكلها

[دليلا] اجماع الفرقة واحبارهم وايضا الاصل الاباحه والخطار يحتاج الى
دليل وايضا قوله تعالى « قل لا احد فيم وحى الى محرما » الى قوله اول لحم حمر يرفاهه
رحس او فسقا فاطهر ان ما عدا هذه صاج الا ما حرجه الدليل وروى غالب بن الحر
اعدى قال لم يكن في مالي (اهلى) شئ اطعم الاسمان حمر (الحمر) فالت رسول الله
ﷺ فقال اطعم اهلك من سمى حمر ك وانما حرمته من اجل حو لى (حوار)
الفرقة وهذا نص وروى ابو داود شقيق بن سلمة عن ابن عباس قال لما نهى رسول الله
ﷺ عن اكل لحوم الحمر الاهله لئلا ينقل الظهور كان حمر يروى في تحريم لحم
الحمر الاهله والنهي عنها يمكن حملها على هذا

مسئله ٩٧ الفرد بحسن حرام اكله قد ابو حامد الاسمرائى قال ابو حنيفة

في حرمه
لحم الفرد

(اس حنوه) قال ابو العباس الفرد طاهر وحلى بعض اهل العلم عن الشافعي انه حلال
قال ابو حامد وهذا غير معروف عنه ولا مذكور .

[دليلا] اجماع الفرقة على تحريمه وايضا هو من المصوح قد تعالى « فقل لهم

كوبوا قرده حاشين » وطريقا الاحتياط يقتضى تركه

مسئله ٩٨ الحية والعاء حرام اكلهما وبه قال الشافعي وقال مالك هما

في حرمه
لحم الحية
والعقرب

مكروهان ولما معظوران وكذلك العراب فاذا اراد اكلهما ونحهما واكلهما

[دليل] اجماع العرفه واحبارهم وانصاً قوله تعالى احل لكم الطيبات وقال في موضع اخر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث وهذا يستحب (مستحب) وروى ابن عمر وحمزة ان النبي ﷺ قال حمس لا يحسب علي من قتلهم في حل او حرم الحية والعقرب والفارة والجداء والكلب العقور فوجد الدلالة ان الله تعالى اوحى الحراء علي لمحرم وعلى المحل في الحرم يقتل الصيد البكون والحساح فلما رفع الحناج عن قتل هذه محرماً كان او في الحرم وكلها وحوش ثبت انها لا يحل اكلها .

مسئلة ١٤ خوارج الطير كلها محرمة مثل الباري والصفر والعباب والباشق والشاهين واليحماء وبه قال الشافعي وابو حنيفة وقال مالك الطير كله حلال لقوله تعالى قل لا اجد فيما اوحى الي محرماً الا به

[دليلنا] اجماع لفرقة واحبارهم وايضاً روى عاصم بن حمارة عن علي عليه الصلوة والسلام وسعد بن حمر عن ابن عباس ان النبي ﷺ نهى عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير وهذا عام في جميعه

مسئلة ١٥ العرب كله حرام على الظاهر في الروايات وقد روى في بعضها رخص وهو الراعي وهو غراب الرزع والعداوي وهو اصغر منه اعر النون كالرمد وقال الشافعي الاسود والابقع حرام والراعي والعداوي علي وجهين احدهما حرام والثاني حلال وبه قال ابو حنيفة .

[دليلنا] اجماع العرفه وعموم الاحبار في تحريم الغراب وطريقه الاحتياط تقتضي ايضاً ذلك

مسئلة ١٦ الحلال عدوة عن البهيمة الذي (التي) ما كل العدوة اليابسة او الرطبة كالباقة والنقرة والشاء والدحاجة فان كان هذا اكثر علمها كره اكل لحمها عندنا وعند جميع الفقهاء الاقوماً من اصحاب الشافعي (لحديث) وبهم قالوا انه حرام وروى اصحابنا تحريم ذلك اذا كان عدائه كله من ذلك ويروى حكم الحلال عندنا بان يحسن ويطعم على طاهر الباقه اربعين يوماً والنقرة عشرين يوماً والشاء

كتاب الغلاف

عشره ايام او سبعة ايام والذخيرة ثلاثة ايام ولم عرف للفقهاء في ذلك نصاً وحكي
(بعض) اصحاب الشافعي ما حددوا عن بعض اهل العلم وقال لا معول على ذلك بل المعول
على ما يزول معه حكم البطل باعتبار العادة فيحسن ذلك لقدر

[دليلاً] اجماع العرفه واحارهم واصاروا محمد بن عمر بن النسي رحمته الله
نهى عن اكل الحلاله والالبها وروى دفع عن ابن عمر بن النسي رحمته الله نهى عن اكل الحلاله في
الامل ان ترك او شرب من البها

في كراهة
لاكتساب
الاجماعه

مسئله ١٧ الحمام مكروه للحرم ما يحل لغيره حر كسبه او عذب به قد الشافعي
واحمد بن حنبل على ما حكاه المصنف عنه وقد قوم من اصحاب الحديث حرام على
الاحرار حلال للعبس.

| ذلك اجماع لفرقة واحارهم وايضاً روى حرام بن معيصه عن ابيه قال
سألت رسول الله ﷺ عن كب الحمام فيها ، عنه فلم ير ان يكرهه عليه حتى قال
اطعمه رقيقاً واعلمه نواصيح وروى عكرمة عن بن عباس قال احشمت رسول الله
ﷺ وعطى الحمام احره وروى بن ابي ابيطيه حرم النبي رسول الله ﷺ فامر له
بما من تمر و امر مواليه ان يجمعوا عنه من حر احد وقال حار في حديث اخر كان
حراجه وفي بعضها كانت مرسه ثلاثة امدوع من تمر في كب يوم جمعوا عنه في كل
يوم صاعاً وروى ذلك عن عثمان واس عيسى ولا مخالف لها

مسئله ١٨ اذا نحررت الدب او دبعت البعرة او الشاة فخرج من جوفها ولد
فان كان تاماً وحده ان يكون اشعر او او بر بطريقه فان خرج ميتاً حل كلد وان خرج
حيّاً ثم مات لم يحل اكله وان خرج قبل ان يتكامل لم يحل اكله بحال وقال الشافعي
اذا خرج ميتاً حل كلد ولم يفعل بين ان يكون تاماً او غير تام وان خرج حيّاً فبقى
رعناً ينسج لدبته ثم مات لم يحل اكله وان لم ينسج الرمان لدبته ثم مات حل اكله
وسواء كان ذلك لتعدية او غير ذلك ومنه قال مالك والاوزاعي والثوري وابو يوسف
ومحمد واحمد واسحق وهو اجماع الصحابة واقر د ابو حنيفة بن من اذا خرج ميتاً
فهو ميتة لابو كل حتى يخرج حيّاً فيدبح فيحل ولدنج

فيما لو خرج
من جوف
لدبته او غيره
ولد

[دليلاً] اجماع الفرقه و خبرهم ايضاً الاصل الادحق والصححت لي دليل
 و روى ابو داود في سنه عن مسدد عن هشيم عن معاذ عن ابي الوداك عن ابي سعيد
 الجدي قال سألت رسول الله ﷺ فقئت في رسول الله ﷺ سحر البقرة او مديح البقرة
 او الشاة وفي بطنها الحصى ان فيه مائة كلة فقلت كلوه (ان) شتم من ذكاه الحصى
 ذكاه امه و روى ابو سحر عن عاصم بن عمر عن علي عليه الصلوة والسلام وعكرمه
 عن ابن عباس و دفع عن ابن عمر و ابو ابراهيم عن حماد بن عيسى عن ابي هريرة ان النبي ﷺ
 قال ذكاه الحصى ذكاه امه فوجد له دالة في النبي ﷺ حمران حدى لذكابن له
 مناب لا حرى وقائمة مقدمها فوجد ان تدون ذكاه له في عن ذكابها و ذكاه حبيبها
 و روى عن علي عليه السلام انه قال ذكاه الحصى ذكاه امه و عن ابن عمر و ابن عباس اخرج
 الحصى ميتاً و قد اشعر كل و روى عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك قال كان صاحب
 رسول الله ﷺ يقول ذكاه الحصى ذكاه امه فهو اجماع (اجماعهم) على ذلك
 بالاحلاف.

في لجامه
 الزيت لومات
 في الفارة

مسئلة ٩٩ ادامت الفارة (و) في سنن اوزمت اشيرج اوزر و حصى كله
 و حار الاستصباح به ولا يجوز كله ولا الاشباع به اعمير لا تستصباح به في الشافعي وقال
 قوم من صاحب الحديث لا يستمع به بحال لان لا تستصباح ولا عمره بل يراق كالبحر وقال
 ابو حنيفة يستصباح به و ساع ايضاً بالالا استصباح و في داود كان العائض سمياً
 لم يستمع به بحال وان كان معناه من لذهول لم يحسن بموت الفارة فيه ويحسن كله و
 شربه لان الخبر ورد في السم فحسب.

[دليلاً] اجماع الفرقه و خبرهم و روى سالم عن امه ان النبي ﷺ
 عن الفارة تقع في السم والودك فقال ان كان حامداً فضر حواها و ما حولها وان كان
 مائماً فامنعوا به ولا تاكلوه و روى موسى الجدي في النبي ﷺ عن الفارة
 تقع في السم والزيت فقال سمعوا به ولا تاكلوه وهو حجاج الصدقة و
 روى ذلك عن علي عليه السلام و ابن عمر و علي عليه الصلوة والسلام و في السم
 تقع في الفارة لا تاكلوه و منعوا به في السراح والادم و ابن عمر قال يستمع به في السراح

ويذهب به الأدم والدليل على أبي حنيفة قوله **٣٠** ان الله تعالى اذا حرم اكل شئ (شيئاً) حرم (اكل) نعمته .

مسئله ٣٠ اذا حار الاستصاح به فان دحانه يكون طاهرأ ولا يكون نجساً و قال الشافعى فيه وجهان (قولان) احدهما مثل ما قلناه والثاني وهو الصحيح عندهم انه يكون نجساً ثم ينظر فان كان قبل اكله رؤس الاربعه معوقه وان كان كثيراً وجب غسله .

في طهاره
دخان الدهن
المنجس

[دليلنا] ان الاصل الطهارة وبراءة الذمة والحكم بالنجاسة وشغل الذمة يحتاج الى دليل

مسئله ٣١ الزيت والشيرح والبرر اذا لم يحسن لا يمكن تطهيره بالماء وللشافعى فيه وجهان احدهما مثل ما قلناه والثاني وهو المذهب وحقاره ابو العباس انه يطهر بان يكثر الماء عليه

في انه لا يمكن
تطهيره
او يحسن

[دليلنا] ان نجاسة هذه الاشياء معلومة ولا دليل على انها تنصب بالماء فمن ادعى صحته فعليه الدلالة .

مسئله ٣٢ لا يحور للمصطر اذا (الي) كل الميتة ان ياكل اكثر مما يسد من لرمق ولا يحول له الشحم وبه قال ابو حنيفة واخذ قولى الشافعى احتاره لنفسه و احتاره المربى وله قول اخر انه ان ما كل الشحم وبه قول مالك والثوري

فيما يحور
للمصطر
كل الميتة

[دليلنا] اجماع العرفه واحبارهم وايضاً ما قلناه حلال بالاخلاف وبقي الدافى على تحريمه بالآيات .

مسئله ٣٣ اذا اضطر الى اكل الميتة يجب عليه اكلها ولا يحور له الامتناع منه وللشافعى فيه وجهان احدهما مثل ما قلناه وقيل ابو اسحق لا يجب عليه لانه لا يحور ان يكون له عزم في الامتناع منه وهو ان لا يباشر نجاسة

في وجوب اكل
الميتة على
المصطر

[دليلنا] ما علمناه ضرورة من وجوب دفع المضار عن النفس فاذا كان هذا محالاً في هذا الوقت وبه يدفع الضرر العظيم عن نفسه وجب عليه تناوله .

مسئله ٣٤ اذا اضطر الى طعام الغمر لم يجب على الغير اعطائه وقد الشافعى يجب عليه ذلك ثم لا يخلو حال المصطر من احدا الامر بين اما ان يكون واحداً ثمة

في حالواضطر
الى طعام الغمر

في الحال او في بطنه او لم يكن واحداً من كان واحداً لم يجب عليه الا بدل (بدل) وان لم يكن واحداً اصلاً وجب عليه بذلك تغير بدل (بدل) وفي الناس من قال يجب عليه بذله بغير بدل (بدل) اذا لم يكن واحداً في الحائز وان كان واحداً له في بطنه .

[دليلاً] ان الاصل برأيه الدماء وانما ذلك يحتاج الى دليل

فيما لو اسفر
المحرم الى
اكل الصيد
او الميتة

مسئلة ٢٥ او وجد المصطر ميتاً وصداً حياً وهو محرم اختلعت احاديث اصحابنا فيها على وجهي احدهما انه ياكل الصيد ويعدى ولا ياكل الميتة وبه قال الشافعي في احد قوليه وهو اختيار الميرني ولو حقه الآخر ما كمل الميتة ودفع الصيد وهو قول الشافعي الآخر وبه قال مالك واموحيمه .

[دليلاً] على ذلك ان الصدا اذا قتله واكله فداء فيكون اكله من ماله طيباً وايضاً اكثر اصحابنا على ذلك واكثر روايتهم وادقها بالرواية الاخرى وهو الاصح عندي ان الصيد اذا كان حياً فدفعه المحرم كان حكمه حكم الميتة ويلزمه الفداء فان ياكل الميتة اولى من غير ان يلزمه فداء والرواية الاولى يحملها على من وجد لحم الصيد مذبوحاً من الاولى ان ياكله ويعدى ولا ياكل الميتة وقد بينا ذلك في كتب تهذيب الاحكام وكتب الاستيعار

في ما لو دبح
المحرم
الصيد ويكون
كالميتة

مسئلة ٢٦ . اذا ذبح المحرم الصيد كان حكمه حكم الميتة لا يحل اكله لاحد وللشافعي فيه قولان احدهما ان ذكاته لا تصح (تصح) مثل ذكاه المحوسى والثاني ان ذكاته لا تحل له وتحل لغيره من المصلين .

[دليلاً] اجماع الفرق وطريقه الاحتياط

في ما لو سطر
الى شرب
العصر

مسئلة ٢٧ . اذا سطر الى شرب الحمر للمعطر او الجوع او التداوى وظهر انه لا يستطيعها اصلاً وهدروى انه يحوز عند الاضطراب الى الشرب ان يشرب فاما الاكل والتداوى فلا وبهذا التعصيل قال اصحاب الشافعي وقال الثوري واموحيمه تحل للمصطر الى الطعام والى الشراب وتحل للتداوى

[دليلاً] اجماع الفرق واحبارهم وايضاً طريقه الاحتياط تقتضي ذلك

وايضاً تحريم الحجر معلوم ضرورة واناحتها (واناحتها) في موضع بحث حالي دليل وما قلناه
مجمع عليه وما قالوه ليس عليه دليل .

مسئلة ٢٨ اذا مر الرجل بحائط غيره وشرته حمله ان يأكل منها ولا
يأخذ منها شيئاً يحمله معه وانه قال قوم من اصحاب الحديث وقدر جميع الفقهاء
لا يحل له الاكل منه الا في حال الضرورة

في جوار
الكتاب
على امر
القيصر

[دليلاً] اجماع العرفه واحسانهم وايضاً روى نافع عن ابن عمر ان النبي ﷺ
قال اذا مر احدكم بحائط غيره فسد حبله ولا يأكل منه ولا يتحد حسه وفي بعضها
فليأخذ ثلثاً من احدوه والا فليدخل ولا يأكل ولا يتحد حسه لا يحمل معه شيئاً
والغنة ما وضع في الحجر .

كتاب السبق ومائله ١٠

- مسئلة ١** المسابقة على الاقدام بموس لانحور وهو مذهب الشافعي وقال قوم من اصحابه انه يحور وبه قال ابو حبيسه .
[دليلنا] قوله عليه السلام لا سبق الا في نصال او حفا او حذر وليس هذا واحداً منها وهذا خبر مجمع عليه فلذلك استدل للنياه
- مسئلة ٢** المسابقة بالمصارعة بموس لانحور وفان اهل المراق انحور وللشافعي فيه وجهان احدهما كما قبضه والآخر كما قالوه
[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سوا .
- مسئلة ٣** المسابقة بالظيور بموس لانحور وللشافعي فيه وجهان احدهما مثل ما قلناه وهو لمذهب عندهم والآخر انه يحوران فيها فائدة من نقل الكتب و معرفة الاخبار .
[دليلنا] ما قدمناه من الخبر
- مسئلة ٤** لانحور المسابقة بالسيف والريدار (ق) اب ولا صحاب الشافعي فيه وجهان والذي (عليه) عامه اصحابه مثل ما قلناه وقال ابو العباس يحور ذلك
[دليلنا] لبحر المتقدم
- مسئلة ٥** يحور لعير الامم ان يعطى السبق وهو ما يجرح في المسابقة في الحيد وبه قال الشافعي وقال مالك لانحور ذلك الا للامام لانه من المعاصرة على الجهاد و ليس ذلك الا للامام .
[دليلنا] الحرف فيه قال لا سبق الا في نصال وقد روى ما فتحه والسكون والفتح يعيد الشئ المحرج والسكون يفيد المصدر ولم يفصل ولان الاصل الاباحة والمنع

يحتاج الى دليل .

مسئلة ٦ • اذا قال احد هما لصاحبه ان سقت قبك العشرة وان سقت انا فلا شئ لي عليك كان حائراً وبه قال الشافعي وقال مالك انه لا يجوز لانه قمار [دليلنا] ان الاصل جوارحه والمنع يحتاج الى دليل وايضاً روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من اصرق من الاصرار يتصاقلوا (صلوا) وقد سبق احدهما الاخر فقال النبي صلى الله عليه وسلم مع الحرب الذي فيه نوال ادرع فافترهما على الصا (الصا) وقد سبق احدهما (صاحبه) الاخر **مسئلة ٧** • اذا اخرج ثوب من سف (الوا) دخلاً بينهما ذلك لا يجوز شئ فقالا ان سقت انت فذلك السفان معاك حائراً وبه قال الشافعي وقال مالك لا يجوز وبه قال ابن حبان من اصحاب الشافعي

في حوار
الاشترار
في المسئلة

فيه او دخل
المسئلة
ذلك

[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى وايضاً روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من ادخل قميصاً بين فرسين وقد امن ان يسبق فهو قمار وان لم يامن ان يسبق فليس قمار وهذا ممن لا يامن ان يسبق ومعناه لا يباين فوجب ان يصح .

مسئلة ٨ • الاعتار في السبق بالهادي وهو المنق و لكنف (والكتف) وبه قال الشافعي وقال الثوري الاعتار بديه فانه متى سبق بهما فقد سبق . [دليلنا] ما اعترناه مجمع عليه وما قالوه ليس عليه دليل

فيه
في السبق

مسئلة ٩ • عقد المسابقة من العقود الحائرة مثل الجعلة وبه قال ابو حنيفة وهو احد قولي الشافعي وله قول اخر انه من العقود اللارمة كالا حرة وهو اصحهم عندهم لقوله تعالى اوفوا بالعقود وهذا عقد .

في ان
المسابقة
العقود الحائرة

[دليلنا] ان الاصل براءة الدعة ولا دليل على لزوم هذا العقد فوجب نفي لزومه والاية محصورة بلاحلاف .

مسئلة ١٠ • اذا ن (صا) صلا فسق احدهما صاحبه فقبل لك عشرة شرط ان تقطع السبق اصحابك كان (النصا) ل صحيحاً والشرط باطلا وبه قال ابو حنيفة وابو اسحق المروري وقال الشافعي (النصا) ل باطل

في صحته
النص
الشرط

[دليلنا] ان الاصل صحته وان مضاهه الشرط انه نفسه يحتاج الى دليل

كتاب الايمان

وكانه ١٠٥

في ان
الايمان
مكروه وغير
مكروه

مسئله ١ في الايمان ما هو مكروه وما ليس بمكروه وبه قال اكثر الفقهاء
وقال بعضهم كلها مكروهة لقوله تعالى ولا تحمدوا الله عرسه لايمانكم ان تروا وتتقوا
[دليله ما روى عن من عرس ان لبي ^{عليه السلام} قال ثبت مرات والله لا عرون
قريشاً فلو كان مكروهاً ما حلف وروى ابن عمر قال كان كثيراً ما يذهب رسول الله
بهذه اليمين لاومقده لقلوب وروى ابو سعيد الخدري قال كان رسول الله ان احتهد
في اليمين قال لا والذى بيلى ابن القسم بيده والمعنى في الآية متوجه الى اليمين نه
على ترك السر والتقوى لا صلاح بين الناس فقال لا تجعلوا الله عرسه لايمانكم
ان تروا وتتقوا لا تروا السر ولا تتقوا الله وقيل ايها معاصها لا تكفروا الايمان
(اليمين) بالله مستهتر من (منهتر من) فيها ايها في كل رسد و ناس فياوت فيه
استدال (استدال) الاسم

في اليمين
المكروه

مسئله ٢ اذا حلف بالله لا اكلت طيباً ولا لست باعماً كذا (ت) ان هذه يميناً
مكروهة والمقام عليها مكروه وحبها طاعة وبه قال الشافعي وهو طاهر عدهد ولد
وهو واحد اخر ضعف وهو ان الفصل دا عقدها ان يقيم عليها وقد اوضحه المقام
عليها طاعة ولازم .

[دليله] قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما احل الله لكم الاية
ثم قال فاحلوا مما رزقكم الله حلالاً طيباً وهو الله الذي اتم به مؤمنون يعني في
المخالفة وايضاً لقوله تعالى قد من حرم ربه الله التي اخرج لعباده والطيبات من
الرزق الاية وقال يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك تسعى مرضات ارواحك الاية
الى قوله قد فرض الله لكم تحله ايمانكم .

مسئلة ٣ كل من كان حلي طاعة و عبادة ادا حلف لم تلمزة كفارة و به
 فان جماعة وقال اكثر لعقهاء ابو حنيفة و ثقفى و مالك و غيرهم بترمه كفارة
 [دليلنا اجماع العرفه و احبارهم وايضاً لاصل مرئى الدعة و روى عمرو بن
 شعيب عن ابيه عن حذو ان النبي ﷺ قال من حلف على يمين فرائى غيرها خيراً
 منها فليأت الذى هو خير وان (فان) تركه كفارتها

في عدم لزوم
 لكفارة في
 لمس الحلال

مسئلة ٤ اذا قال ان يهودى او نصرانى او مجوسى او برئت من الاسلام ومن
 الله او من القرآن لا فعلت كذا فعلم لم يكن يمسأ ولا المحالفة حيث (حسناً) ولا يجب
 وحباً به كفارة و به قال مالك و الادراعى والليث بن سعد و ثقفى و قد التورى و
 ابو حنيفة واصحابه كل هذا يمين و اذا حلف حيث و لم تزد الكفارة

في السبع
 انى لست
 بـ

[دليلنا] اجماع العرفه واحبارهم وايضاً لاصل مرئى لدعة و تعلق الكفارة
 عليها يحتاج لى دليل و روى اسامى برودة (مرئى) عن ابيه بن النبي ﷺ قال من
 قال ان برئى من الاسلام كاذب فهو كما قر وان كان صادقاً لم يرجع الى الاسلام
 سالماً فوجد للدلالة هو ان طهره بعد انه متى كان كاذباً فهو يهودى و قد خرج من
 الاسلام و لا خلاف ان لظاهره متروك ثبت به اراد الزجر و لردع كقولهم من عشا فليس
 منا ومن اكل من هاتين لفتلتين (الصلتين) فلا يقرن مفعلاً فادانت انه رد لرحر
 فقد احتر جميع الواجب و كل الحكم و اذ امر محظور ولم يذكر الكفارة فمن الواجب
 بدلت الكفارة فعليه الدلالة

مسئلة ٥ اذا حلف ان يفعل القبيح او يترك الواجب او حلف ان لا يفعل
 الواجب وحب عليه ان يفعل الواجب ويترك القبيح و لا كفارة عليه وقال جميع الفقهاء
 بترمه الكفارة

فى الحلف
 على فعل
 المنه

[دليلنا] اجماع لفرقه واحبارهم وايضاً لاصل برائة لدعة

مسئلة ٦ اذا حلف على مستقبل على نفي او اثبات ثم حاله ما سأل بترمه
 الكفارة وان حاله عامداً الرمت الكفارة اذا كان من الايمان التي بحسب الحديث فيها
 الكفارة و قال الشافعى ان حاله عامداً فعليه لكفارة قولاً واحداً كما قتناه وان

فيما لو حاله
 الحلف نياتاً

حالته ناساً فعلى قولين

[دليل] اجماع الفرقه واحدهم وايضاً الاصل برائته الدمه وايضاً قوله عليه السلام رفع عن امتي الجحد والسيان وما اسنكر هو عليه وايضا ارادته حكم النسيان بالاخلاف .

في عدم
الاعتقاد اليقين
على ماس

مسئله ٧ لا نعتقد اليقين على ماس سواء كانت على نفى او اثبات ولا نحب بها الكفارة صادقاً كان او كاذباً عالماً كان او دسماً وبه قدر ماليت والليث بن سعد وثورى و اوحسيه واصحابه واحمد واسحق وقل قوم ان كان صادقاً فهو بار لا شئ عليه وان كان كاذباً فان كان عالماً حيث ولزمته الكفارة قولاً واحداً وان كان دسماً فعلى قولين هذا مذهب الشافعي وبه قال في التمس عطا والحكم وفي الفقهاء الاوزاعي وعثمان الشبي .

[دليل] اجماع الفرقه واحدهم وايضاً الاصل برائته لدمه وشعلها يحتاج الى دليل و بقاء قوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم وقار ماليت هذا (هو اللغو) لغو لان اللغو ما كان محالاً فادخل على محض كان لغواً وقال ابو حسيه هي في معنى اللغو وايضاً قوله اقال تعالى فوالس يؤاخذكم بما عقدتم الايمان فاحذر ان المؤاخذة بما عقدته من الايمان وهذه يمين ما عقدت لاني لو عقدت انعتقدت ولا خلاف انها لا نعتقد وقد تعالى فواحفظوا ايمانكم وهذه لا يمكن حفظها عن الحدث وردى ابن ابي اسعود بن المسي بن عيسى قال من خلف يميناً وهو فيها فاحذر ليقطع بها مال امرء مسلم لقي الله وهو عليه عسان وردى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال السمين العموس ندع الديار بلاقع من اهلها ولم يذكر الكفارة فمن قال فيها الكفارة فقد راد في الحصر

في عدم
الكفارة في
الحلف على
قيد مت

مسئله ٨ اذ اقل والله لاصعدن السماء والله لا اقتلن ريذاً وريد قد مات عالماً كان بدائت اولم يكن عالماً لم يترمه كفارة وقال ابو حسيه والشافعي يبحث في الحال وترمه الكفارة لان ادحسه قل ان اعتقدان ريذاً حتى فحلف على نفسه ثم علم انه كان مات لم يكن عليه كفارة

[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سوآء .

مسئلة ٩ لا نتخذ من الكافرين بالله ولا من الكفرة بالكفر دليلاً ولا يصح منه التكفير بوجه واحد وقد قال ابو حنيفة في الشافعي يعتقد بمبينة ويرحم الكفرة بعثته (لحديثه) سواء حثت حال كفره او بعد اسلامه .

في عدم انعقاد
من كفر بالله

[دليلنا] ان المبيّن لما تصح منه كفره كان عاقباً بالله والكافر غير عارف بالله عندما صلا فلا يصح بمبينة وايضاً الاصل برأيه الدمة وشعبها يحتاج الى دليل وايضاً قوله عليه السلام الاسلام يحب ما فيه واما الكفاية فمحتاج الى مبيّن ومن لا يعرف الله لا يصح ان ينوي ويتقرب منه واستدل الشافعي بالصواب والاحزاب وخدمته على عدم معرفته وهو قوي يمكن اعتماده بان يقال ان المبيّن تصح منه بعقده الله ويصح القرينة وان لم يكن عارفاً ولا اجل هذا تصح ايمان المقتدرة لعامة من يعتقد وتصح منهم الكفرة وان لم يكونوا عارفين بالله تعالى على الحقيقة

مسئلة ١٠ قال ابو حنيفة الله اعلم الله به وعظمته الله به وحياته الله وقضاه الله ودرأه الله وحيث كان ذلك بمبينة بالله وان قصد بدليل للمبيّن ان يصعب التي يستدل بها لا يرى لم يكن حاله بالله به قال ابو حنيفة في الشافعي كان ذلك يمين بالله

و هو
و قد علمه
ه امثاله

[دليلنا] قيام الدلالة على ان الله تعالى يستحق هذه الصفات لنفسه وان لقول بالصفات باطل فادان حث بها وجب الحكم بفساد ان مبينة ولان الاصل برأيه الدمة .

مسئلة ١١ اذا حلف بالقرآن او سورة من سورته لم يكن ذلك يميناً ولا كفارة بمخالفتها وقد قال ابو حنيفة واصحابه قال ابو يوسف ان حلف بالرحمن وان اراد السورة فليس يمين وان اراد الاسم كان يميناً وقد وجد محمد من حلف بالقرآن فلا يمين (كفارة) عليه وقال الشافعي واصحابه كان ذلك يمين ويلزمه الكفرة بخلافه

من يوحى
القرآن
سورة

[دليلنا] ما تقدم من ان المبيّن بغير الله لا يتعقد وكلام الله غير الله ولا هو صفة

المحدث وذلك ما في وضعه بالقدم ومن وضعه بالقدم فعادته مع الله تعالى قدما
أحرر ذلك خلاف ما أجمع عليه الأمة في عصر الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى يوم
الآخرى وليس هذا موضع تقتضي هذه المسئلة أن العرس هيهنا الكلام في العروغ
وروى عن دفع قل قلت لاس عمر سمعت من رسول الله في القرآن شيئا قال نعم سمعت
رسول الله ﷺ يقول القرآن كلام الله غير مخلوق وبو من بو الله ولقد أقر أصحاب
التوراية كلام الله وأصحاب الانجيل كلام الله وروى أبو الوليد (الدرداء) أن
السيدي (عليه السلام) قال القرآن كلام الله غير مخلوق وقد مدح الصادق بما حكى الله عنه
بالعظم فقد معنى النعماء لأشهاد عنه قد سال عن ذلك من قبلكم ابن السبي
العرس الصادق فقال قولاً نبياً وأصحاب ليس بقول المصنف العريق كلام ربي
لأنما وبه ليس بمخلوق ولا مخلوق جعفر والحبريات فاحذر من أن الوصي (الوصي)
المرضي السابق

مسئلة ١٣ لمين لا تعقد الأدلية في قول الرجل أقسمت وأقسم بالله متى
سمع منه هذه الألفاظ ثم قال لم رده نسيا في لظاهر يقبل منه فيما سمع وبين الله
لأنه عرف بمرده وقدر الشافعي يقبل قوله فيما يفهمه وبين الله لأنه لم يخط محتسب وفي
الحكم هل يقبل منه أم لا للشافعي فيه قولان قال في الإيمان إذا قال أقسمت لأوطئت
وقال أردت أخباراً عن يمين قديمة فإن كان عرف له يمين قديمة قبل منه والافهم
مولي وقال أصحابه يقبل منه فيما يفهمه وبين الله على كل حال وأما في الظاهر فإن كان
عرف له يمين قديمة وثبت ذلك قبل منه قولاً واحداً وإن لم تعرف له يمين سابقة
احتلوا على ثبوت صرق منهم من قال لا أقبل منه ومنهم من قال أقبل منه في الألفاظ
ولا قبل منه في غير الألفاظ ومنهم من قال المسئلة على قولين

[دليلاً] به إذا نوى انعقد بيمينه بلا خلاف وليس على انعقادها بغير يمين
دليل و يصح قوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم
الأيمن وذلك لا يكون إلا لسه فاما المحتمل أن لم يكن له طهر وكان محتملاً كان
هو عرف بمراده فقبل قوله في ذلك .

في رواية
لا تعقد
الألفاظ

مسئلة ١٤ اذ قال قسم لا أقسم كذا ولم يطق ما حلف به لا يكون يميناً
سواء بوى يمين ولم يورد في الشافعي وفي ابو حنيفة يكون يميناً بغير وقال
مالك ان اراد يميناً فهو يمين والا فليست بيمين .
| دليل ان انعقاد يمين شرعي وليس في الشرع ما يدل على ان هذا يمين
وعليه اجماع العروة واجبارهم .

مسئلة ١٥ د قال لعمرانه و بوى مدك يمين كان يميناً وقال ابو حنيفة
لا يكون يميناً اذ طلق او اراد يميناً وبه قال ابن ابي عمير واحشبه اصحاب الشافعي
علي وجهم حدهما يكون يمينا د اراد يمينا او صلى ثم قال ابو حنيفة و لمذهب
انه اذا اطلق اولم يرد يمينا لم يكن يمينا وهذا منكره قلناه
| دليل اجماع العروة واحشبه و انما قد اذ بوى من اليمين ثبت له
يمينا مالا خلافه و انما يسواو سبق قسم عليه دل .

مسئلة ١٦ ا اذ د حق لله لا ساون به ما قصد ولم يقصد به في ابو حنيفة
و محمد و قال الشافعي كانت يمينا من وجهين ا طلق او اراد يمينا وبه قال
ابو يوسف .

دليل ان ليمين حرام شرعي و الدليل في التزاع على ان هذا يمين وايضا
الاعمال برائه الدمه فمن وجب هذا يمينا فعليه لداله و يمينا من حقوق الله هي
الامر والهي و لمعدت كلها فاد حلف به اذ كانت يمينا بالمحقوقات فم يكن
يمينا وجعله صاحب الشافعي يمينا بالمعروف و يستعمل ليس ذلك وهذا غير مسلم
وقال ابو حنيفة الاستر بادي حق الله هو القرآن لقوله و انه لحق النفس يعني القرآن
فكانه قر و قرآن لله ولو قر هذا كان يمينا وقدس ان هذا لا يكون يمينا ولو
صرح به

مسئلة ١٧ ا ا قال لله او بالله او والله و بوى بذلك اليمين كان يمينا وان
لم ينو لم يكن دله يمينا وان قال ما اردت يمينا من قوله و غير الشافعي في قوله
الله ان صلى او اراد يمينا فهو يمين وان لم يرد يمينا فلا يكون يمينا لانه

كتاب الخلاف

يَحْتَمِلُ بَالَهُ اسْتَعْيَنَ وَادَا قَدْ تَلَّهَ وَوَالَّهِ أَنْ ارَادَ يَمِيناً فَهِيَ (فَهُوَ) يَمِينٌ وَأَنْ لَمْ يَرِدْ يَمِيناً فَلَيْسَتْ (فَلَيْسَ) اسْمِي وَأَوْ قَالَ مَارَدَتْ يَمِيناً قَبْلَ مِنْهُ .

[دَلِيلُنَا] أَنْ مَا قُلْنَا مِنْ مَجْمَعٍ عَلَى كَوْنِهِ يَمِيناً وَمَا ذَكَرُوهُ لَيْسَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ وَابْتِغَاءُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْأَعْمَالُ بِالْيَمِينِ وَمَا يَحْدُثُ عَنْ الْيَمِينِ نَحْبُ أَنْ لَا يَكُونَ يَمِيناً

مسئله ١٨ وأقول الله ينذر ليهاء بالاحرف قسم لا يكون يميناً وقد قرر الشافعي وحججه أصحابه لأن جمعهم الأسترابادي فيه قال يكون يميناً

[دَلِيلُنَا] أَنَّ لِقَمِ لَامُونَ الْأَحْرَفِ الْقِسْمَ وَهِيَ الْيَمِينُ وَالْوَاوُ وَالْهَاءُ وَلَيْسَ هِيْهُمَا وَاحِدَةٌ مِنْهَا وَمَا قُلُوهُ جَاءَ أَهْلُ اللَّغَةِ عَلَى لَشْدُوهُ .

مسئله ١٩ وأقول أشهد الله لا يكون يميناً واحتج أصحاب الشافعي على وجوب منهم من قال إذا أطلق أو إذا يميناً فهي يمينٌ وقد قال أبو حنيفة ومنهم من قال إذا أطلق لا يكون يميناً .

[دَلِيلُنَا] أَنَّ هَذَا لَفْظُهُ الشَّهَادَةُ وَلَفْظُهُ الشَّهَادَةُ لَا تَسْمَى يَمِيناً فِي الْعِدَّةِ فَعَلَى مَنْ جَعَلَهَا يَمِيناً الدَّلَالَةُ .

مسئله ٢٠ إذا قال أعزم بالله لم يكن يميناً أطلق ذلك أراد يميناً أو لم يرد يميناً وقد قرر الشافعي أن أطلق ذلك أو لم يرد يميناً مثل عاقبتاه وأن أراد يميناً فعلى ما أراد .

[دَلِيلُنَا] أَنَّ الْأَصْلَ مَرَّةُ الدَّمَةِ وَلَيْسَ هِيْهَنْ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ هَذَا مِنَ الْقَاطِ الْقِسْمِ فَيَحِبُّ نَفْيُ ذَلِكَ .

مسئله ٢١ إذا قال استعنت بالله وأقسم عليك بالله لم يكن ذلك يميناً سواء أطلق أو أراد اليمين أو لم يرد يميناً وقال الشافعي أن أطلق ذلك أو لم يرد يميناً كما قلناه وأن أراد اليمين كان كذلك وسعقد على فعل العير فإن أقام العير عليها لم يحث وأن خالف حثت الحالف ولزمته الكفارة وإن أحمدا الكفارة على المحث دون الحالف

[دليلاً] ما قدمناه في مسئلة الاولى سواء من ان الاصل برائة الدمة ويعتبر
هذا يميناً يحتاج الى دليل (دلالة) .

في روى
على عهد الله

مسئلة ٢٢ اذا قال على عهد الله روى اصحابنا ان ذلك يكون بديراً من حاله
لزمه ما يلزمه في كفارة البدر هذا اذا روى ذلك من لم ينو ذلك لم يلزمه شيء و
اما قوله (اذا قل) على يمينه وكفائه وامانته فلم يرووا فيه شيئاً ويجب ان نقول
انها ليست من الفاظ اليمين لانه لا دليل على ذلك وقال الشافعي اذا اطلق اولم يرد
يميناً لم يكن يميناً وان اراد يميناً كان كذلك وروى ابو حنيفة ومالك يكون
اصلاقه يميناً ثم احتجوا فقال الشافعي اذا حلف بواحدة منهم او بحميمها لزمته كفارة
واحدة وروى مالك اذا حلف في لكل مثلاً ان يقول على عهد الله ويمينه وكفائه
وامانته ثم حلفه لزمه على (عن) اكن واحدة كفاؤه

[دليل] احمد ع الفرقة على مقاسم اولاد ابي الدليل على ما قالوه احبوا
لقيه لان الاصل برائة الدمة .

فيما اذا قال
والله واعلى
و روى ابيهم

مسئلة ٢٣ اذا قال والله كانت يميناً اذا لم يلق او راد اليمين وان لم يرد
اليمين لم يكن يميناً عند الله ويحكم عليه في الظاهر ولا يغفل قوله ما ردت اليمين
في الحكم وروى قال الشافعي لانه راد وان لم يوافقه يكون يميناً

[دليلاً] ان الاصل برائة الدمة واصلاً قوله عليه السلام الاعمال بالنيات و
هذا ما روى وايضاً ما اعترضه مجمع عليه وما فتوه ليس عليه دليل وقوله تعالى
ولا يؤاخذكم الله بالدعوى في ايمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان يدل
على ذلك لان العقد لا يكون الا بالنية .

فيما اذا حلف
ان لا يمس
الحلى

مسئلة ٢٤ ان حلف لا تمحلي (محلي) (ان لا تمحلي اولاً) (ليس) ولا يمس (ليس)
الحلى فليس الحانم حيث وروى قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يحث
[دليلاً] ان الحانم من حملة الحلى الذي يحث الرجال كالمنطقة والسوار
لنساء ولو حلف لآلس (اللس) للمنطقة او لا لست المرأة السوار حيث

فيما اذا حلفت
المرأة لآلس
حيث

مسئلة ٢٥ اذا حلفت المرأة لآلس حلفاً فلسب الجوهر وحده حثت وروى

قال أبو يوسف ومحمد والشافعي وقال أبو حنيفة لا بحث
[دليلاً] أن اسم الحلي يشاؤون الدلوؤ وحده قال الله تعالى وتسترحون
حليته تلسونها وفي موضع آخر تسترحون منه حلية ومعلوم أن الذي يسترح منه
هو الدلوؤ والعرجان .

مسئلة ٤٦ لا بد حل الاستثناء بمشبه الله الأعلى اليمين فحسب وقد قال مالك
وقال أبو حنيفة مدح في اليمين الله والمعلوق والعاق وفي الطلاق ولما في المدر
وفي الإقرار .

في عدم دخول
الاستثناء
بمشبه الله
في اليمين

[دليلاً] أن ما ذكره صحيح على دخوله فيه وما قلوه ليس عليه دليل
مسئلة ٤٧ الاستثناء بمشبه الله في اليمين ليس بواجب بل هو بالخير وبه قال
جميع الفقهاء وحكي عن بعضهم أنه قد أن الاستثناء واجب لقوله تعالى ولا تقولن
لشيء مني فاعل ذلك عد إلا أن شاء الله .

في عدم وجوب
الاستثناء
بالمشبه في
اليمين

[دليلاً] الأصل أنه الدعة من وجوب ذلك وعلى من ادعى وجوبها (به)
الدلالة وأما قاله **بشيء** حلف واستثنى فقال والله لأعزوني قرشاً والله لأعزوني
قرشاً والله لأعزوني قرشاً استثناءً لله وحلف وتراء الاستثناء فيه إلى من ساءه
شهرأ .

مسئلة ٤٨ لا حكم للاستثناء إلا إذا كان متصلاً باللام أو في حكم المتصل
فأم إذا انفصل عنه (منه) فلا حكم له سواء كان في المجلس أو بعدا بصرافه وبه قال
جميع الفقهاء وقال عطاء والحسن له أن يستثنى مادام في المجلس فإن فارقه بطل
حكم الاستثناء وعن ابن عباس روي أن أحدهما له أن يستثنى ابتداءً حتى انه لو
حلف وهو صغير ثم استثنى وهو كبير حار والثنية له أن يستثنى إلى حين
والحين سنة .

في حكم
الاستثناء في
اليمين

[دليلاً] أن ما اعتر به صحيح على صحته وما ادعوه ليس على صحته دليل
و أيضاً روي عن النبي **صلى الله عليه وسلم** أنه قال من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها
فدلت يده (الذي) هو خير وليكفر عن يمينه ولو كان الاستثناء بعمل ابتداءً لاعتاده

(كفارة) الاستثناء عن الكفارة فانه اسهر فلما حلت الكفارة نبت انه لا تتحلل
بالاستثناء

مسئله ٣٩ لعواليمين هو ان يسبق اليمين الى ليه ولا (لم) يعتقد بها بقلبه
كانه اراد ان يقول بلى والله فسبق ليه فقال لا والله ثم استدر كنه فقال بلى والله
ولا اولى لعو ولا كفارة فيها به قال الشافعي وقال ابو حنيفة فيها الكفارة ولثابته
معتقة وقال مالك لعو اليمين يمين العموس وهو من ذكر ناه ان يحلف على ماله
قاصدا للكذب فيها قال ابو حنيفة لعو اليمين ما كانت على ماله لكنه حلف لقد كان
معتقدا انه على ما حلف او حلف ما كان كذا انه على ما حلف ثم بان ان الامر خلاف
ما حلف عليه فكانه حلف على ماله عمدا فان صدما حلف عليه هذه لعو اليمين عمدا
ولا كفارة فيها وعند الشافعي هذه على قولين على ما مضى

دليل قوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم وما لا يؤاخذكم الله
وروى عطاء عن عتبة بن ربيعة ان لعو اليمين قول الرجل في يمينه كالأول والله وبلى والله
وروى عطاء انه قال دهشت انا وعبيد (عبد بن عمر) ابن عمر الى عائشة وهي معتقدة في بيتها
(في لثامها) فسألها عن قوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم فقالت هو لا والله
وبلى والله لا يفصدها بقلبه وعن ابن عباس نحوه ولا يحلف لهما وعلى هذا اجماع
العرفاء واخبارهم وما وجوب الكفارة والذي يدل على بطلانها ان الاصل براءة الدماء
وشعاعها يحتاج الى دليل

مسئله ٤٠ اذا حلف على امر مستقبل ان يفعل ولا يفعل ثم خالفه غامدا
كان عليه الكفارة بالاحلاف وان خالفه سهوا لم يجب عليه عند الكفارة وللشافعي
فيه قولان حدهم مثل ما قدمناه والثاني عليه الكفارة

[دليلنا] ان الاصل براءة الدماء وشعاعها يحتاج الى دليل وايضا روى عن
السبي بن زيد انه قال رفع عن امتي الحنفاء والسيان وما استكرهوا عليه وهذا
نسيان

مسئله ٤١ لا يجوز تقديم الكفارة قبل الحنث اصلا وان اخر جهالم تخبره
في عدم حوار
تقديم الكفارة
قبل الحنث

كتاب الخلائق

وقال الشافعي نحر منه قبل الحث إلا الصوم فيه لا يحره لأنه من عدة الأبدان وبه قال عمر وابن عمر ومن عاصي وعائشة وحسن البصري وابن أشمره) سيرين ومالك والأوراعي والليث بن سعد وأحمد وأسحق وزاد مالك فقال يحره (بحور) تقديم الصم على الحث وقيل أبو حنيفة وأصحابه كعادة اليميني تحب سب واحد وهو الحث (و) أما عقد اليمين فليس بسب هذا فدائت هذا فلا يحور تقديمها قبل وجوبها بحال دلما ولا تغير المال وأحرار أوجيعة تقدم الركة على وجوبها ولم يحور تقدم النكاح قبل وجوبها وأحرار مالك تقدمها قبل الحث ولم يحور تقديم الركة قبل وجوبها وأحرار الشافعي التقديم فيهما وعندهما لا يحور فيهما

[دلتنا] جماع العرفه وأخبارهم وأيضاً في النكاح أدلة وحجت لأتراء الدمة منها بقيت إلا إذا أحررها بعد الحث وما إذا أحررها قبله فلا إلة على إراءة الدمة إدمته) وروى أبو هريرة بن السبي بن السبي عن من حلف عني يمين وراى (فراى) غيرها خير منها في بيت الذي هو خير وليأمر عن يمين فمرة ذلك خير عن الحث وفي مصنف ثم ليأمر عن يمين بلطف ثم وهذا من

مسئلة ٣٣ إذا قل لزوجته أن لم أزوجك عتقت وتطلق فبها لا تعسق تروح عليها أولم يتروح وسواء تروح عليها بعتبها أو بمن فوقها أو دونها وقال الشافعي إذا تروح برقي يمينه بمن العقد دخل بها أو لم يدخلها وإن لم يتروح فهي (أيها) تطلق على كل حال وفلذلك أن تروح بعتبها أو فوقها ودخل بها برقي يمينه وإن لم يدخلها لم يبرقي يمينه وإن تروح بمن هي دونها في العزلة والوحد لم يبرقي يمينه لأنه صدمها بعتبها بذلك وبما تعقظ بالمطير فاما من هو دونها فهذه شناعة.

في بطلان
اليمين بالطلاق

[دلتنا] جماع العرفه وأخبارهم على أن الطلاق بشرط لا يقع وإن اليمين بالطلاق (بالشرط) بطله ولو كان ذلك حايث (الكان يجب) لو حب أن يبرقي يمينه متى تروح وإن كانت أن دونها أو وحشة لأن الاسم قد وُحِدَ والشرط قد حصل

مسئله ۳۳. ا. اهل وعلیه صوم عدم ولید وبقال ما لیه لثقی فی القدم
وقال فی الحدید لا یصوم عدم ولید وبقال ما لیه لثقی فی القدم
[دلیلاً] اجماع لفرقة و حاکم هم ورویه عن عرویه عن عیبه ان السی
قال من مات وعلیه صوم صام عنه ولید .

مسئله ۳۴: اعطى مسلياً من كذا، ثلث من رة، عايد او قطر به والعتيد
ان لا يشتري ذلك ممن عطاء وليس بمحظون به قال ابو حنيفة الكوفي ولة
ذلك لا يجوز شرطه ولا تمنعه
[دليل] قوله تعالى: "و حل به لسه" ولم يفرق

مسئله ۴۵ اقل بحرئى من الكسوف ثوبان قميص وسرور و قميصه قميص
ومعدين قميص ومقصده ثوب و حد البحرى و در الك قميص بحرئى قميص وسرور
ابو مقصده او معدين للرجال له لساءه و در مالان اعطى حلالا و له و در الك قميص
و در اعطى امرام البحرى لا يعجزو له الصلاة فيه ، هو ثوبان قميص ومقصده ،
قال ابو يوسف السراويل لا يعجزى .

دائمة اجتماع القرية بالجماعة و بعد الاختتام في ١٠-١١-١٩٤٠
معهد لخدمة بعض الاحوال

مسئله ۴۶ داد اعطی الغیر فیسوہاء جعل لم یحرہ و لشیء فی ذلک (۱) جہد
 احدہما مثل مدقہ و لشیء بحرہ ذکرہ بواسطہ حق
 | دلہا مریضہ لاحتیاجہ و بعد فولد بعلیہ کہوتہم و من اعطی غیرہ
 فیسوہ لایقار کیاہ

مسئله ٢٧ : صوم الثلاثة ايام في كفارة المن متتابع لا يجوز التفريق فيه و
لشافعي فيه قول (اوحى) ان احدهما مشبه بغيره في الصوم وندى ابو حنيفة
واصحابه واحياه الميربي و يقول الآخر هو لغيره ان شاء الله تعالى و الفرق وند
قال الحسن البصري وعطاء ومالك .

[ولمّا] اجتماع المعرفة واحبا بهم وطرفه لاحتياط تقصي ولت لا بد ان تابع

فلا خلاف ان القرض سقط عنه وان فرق بين علي برائه ومعتد له ١٠٠ وفي قرأته
ان مسعود ومن لم يجد فحياء ثلثه ثم متاعاً مات وفي قرأته أي ثلثه ثم متاعاً
و ان ما في هذا القرض ان تكون مصر له خبر الوحد فوجب العمل به عند
المخالف .

مسئلة ٣٨ فرس المندى كدرة الحنث الصام دون العتق والاطعام والسوة
جماعاً وعنده ان فرسه شهر واحد فيما يجب فيه شهران متتابعان وفي كدرة
ليس ثلثه ثم مثله الحر سواء وقال جميع الفقهاء فريضة فرس الحر في كل
موضع .

في فرس المندى
في كفارة
الحنث

دلنا اجماع العرفه و حناهم و ان اصل برائة لدمه و ما اغفر به
مجمع عليه وما قالوه ليس عليه دليل .

مسئلة ٣٩ اذا كان في دار حنث لا سكنت هذه لدر فريضة عقيب بمسدة مدة
بمسدة الخروج منها فم يتفق اجمع احب وبه قال لثقة وقال مالك ان اقام
يوماً وليلة حنث وان اقام اقل من ذلك لم يحنث .

فيمن حلف
الخروج من
داره و لم
يخرج

ودلنا ان اليمين اذا عدت بالعين بواقف فان ما يقع عنه الاسم من ذلك
كرج حنث لا حنث الدار حنث فان ما يقع عنه اسم الدخول هو اذا عبر
العتبة ولو حلف لا يدخل الدار ثم باق ما يقع عنه اسم الدخول وان لم يدخل الي
حرف الدار .

مسئلة ٤٠ اذا كان في دار حنث لا سكنت هذا الدار ثم خرج اخرج اعب
اليمين بالافضل برقي بمسدة ولم يحنث به فارق جميع الفقهاء وفي رفر يحنث ولا
طريق له الى البر لانه يحنث باستدائه السكنى وخروجه منها عقيب بعينه سكون
فيها فوجب ان يحنث .

فيمن حلف
بمخرج من
داره وخرج

[دلنا] ان اصل برائة الدمه لا دليل على ثقلها بشئ امر بهذه ليعن و
بما اد لم يتشغل عقب بمسدة بغير الخروج منها لا يقال انه ساكن فيها
كذلك لو كان في دار معصومة فلما عرف ذلك لم يتشغل بغير الخروج لم يثبت

كالحلف ولو وقف على نفس الحائط فلا حلاف له لا يحلف في السطح مثله وايضا فلا حلاف له لو حلف لا يدخل بيتا ودخل غرفة فوقف لا يحلف والسطح مثله ورضا فارا وقف على السطح لا يقال دخل الدار بل يقال وقف على سطحها ولم يدخلها ودا انتهى عنه دخولها لم يحلف

مسئلة ٤٤ اذا كان في د . فحلف لا يدخل لم يحلف بسبب امد قعوده فيها و للشافعي قد قولان (واحدها من امدتها مثلا ما قباء وهو الا فليس عندهم والثاني يحلف بالاستدانة كالسبي والمكينة الركون وليس فيه يقع على الاستدانة والابتداء .

فيما كان قد حلف ودخلها

[دليلا] ان الاسم يراد به الدمه وشعبه يحتاج الى دليل وايضا فانه لا يقار دخلته شهر وانما يقال دخلتها منذ شهر وورق بدل السبي والمكينة الركون وليس فان الاسم يقع على الاشياء والاستدانة

مسئلة ٤٥ داخل فادخل بيتا فدخل بيتا من شهر وورق استأمن حجر او مدركه يحلف هو شهر كلام الشافعي والبدوي واسحق وعمره وفي نسخة من قال نكاحه لا يحلف سواء دخل بيت المدينة او البلدان وان كان قرويا نظرت فان دخل بيوت المدن حلف واحدا وان دخل بيوت لادنه فحلف واحدا [دليلا] ان الاسم يشاء هذه الالفاظ في لغة تعالي و حلف لكم من خلوة الانعام موقتا تستجفونها يوم طعامكم ويوم افطنتكم فصالح بيوت

فيما لو حلف عدم دخول السورح بيت الشعر

مسئلة ٤٦ اذا حلف لا يأكل من طعام اشتراه واداشترى ريد وعمره ومعافاة صفقة واحدة في كل منه لم يحلف عندنا وعند الشافعي وقا ابو حنيفة يحلف لانهما اذا اشترياه معا فكل واحد منهما قد اشترى نصفه بدليل ان على كل واحد منهما ثمن نصفه فاذا كان لريد نصفه فقد اكل من طعام اشتراه ريد فوجب ان يحلف كما لو حلف لا يأكل (اكلت) رعب ريد فاصبح عليه رعب عمره فاكلهما حيث لا بد فدا كل رعب ريد وان كان مع رعب عمره فذلك هبها قد اكل من طعام اشترياه ريد وان كان مع غيره .

فيما لو حلف عدم الاكل من طعام ريد

[دلیلنا] ان قوله طعام اشترأ زید کنایة رجعه الى طعمه . فمرد زید شرائه
ولیس فيه حرء ولا ذم یشار الیه ان یس . فمرد شرائه بدلیل انه لو شار الى حنة
او احدها منه فصار هذا اشترأ . بدقلوا الامام اشترأه زید و عمر و فهو کما لو حلف
لاست ثوب زید ففس ثوب زید و عمر و او قراد دخلت زید و قدح زید و
عمره لم یحسث و یعد فی الرعی لان کل واحد یشار الیه زید و الاخر لعمر و
لهذا حثت و هذا قوی .

مسئله ۴۷ د قسمی اقسامی همدلعم و فرد کل و حدهمهم نصیبه فان
کل من نصیب . بداهه نصیب عمر و لم یحسث یساعده الشافعی و قراد و حقیقة را کل
من نصیب زید حثت و ان حلف و ان کل من نصیب عمر و لم یحسث و دلیلهم هاهنا

مسئله ۴۸ اد حلف لایا کل من طعام ستره زید فاشتری زید طعاما وحده
واشتری عمر و طعاما وحده . حلف هاهنا معنی کل الحالف منه فیه (عقیده) لاصحاب
الشافعی ثبته و حده قراد و سقیم لاصحیحی ان لا یصفی فما دونه لم یحسث و ان
وادعی الصفح حثت لانه لا یقطع علی انه کل من طعامه فمرد زید بشرئ حثی برید
علی نصفه . قال انی هر بره لایحسث و ان کلک قد و قل یواسحو ان اکل
حده و حسن و نحو هما لم یحسث و ان اکل کلک منه حثت و لا قوی عندی هده
الاصحیحی و لدلیل علی ذلک ان لاصل برئ الدمه . لیس یحسث القطع علی انه
اکل من طعامه فمرد بشرئ . بدالاعد الرادده علی الصفح فوجب ان لا تشعل
ذمته بالمحور .

مسئله ۴۹ اد حلف لدخلت زید هده و لا کلمت عند زید هده او لا طعم
روحه زیدام تنعلق الیمین بعمی لیس بدین و حلفی . هلهذا لرب حثت بالا
خلاف و ان را . مثله عنها فحلفی بعد رلت لم یحسث عند و بد قال یو یوسف و
او حقیقة الا فی الروحه . فی الشافعی و مالک و محمد بن الحسن و قراد یحسث علی
کل الاحوال و لا یحسث لیمین براد المصنف اله

[دلیلنا] ان لاصدر برائه الدمه . شعبی یحتاج الیه (دلیل) و ایضا قدرا

دخل هذه الدار بعد حجر وحجها عن ملك ريد لا يقال دخل دار ريد فوجب ان لا يحث
لان اليمين متعلقة بالاسم فادار الاسم وحجها برول الحث

مسئله ٥٠ ادخلت لادخلت هذه الدار فهدمت حتى صارت طريقاً وبراحاً
فثبت عزمها لم يحث وانه قال واقف لشافعي في انوحيه يحث وو فقيد اذا
اصبح فقال لادخلت داراً فثبت براحا كان داراً في يد لا يحث

في ما لو حلف
عدم دخول
داره بعد

[دليلاً] ان الاصل برائه للمدعي وايضا الرجوع في الاسماء الى العادة والعرف
ولا يسمى في العرف ما كان داراً وقت من الزمان بانه دار قد لم يسم بذلك فيحسب ان
لا يحث وايضا فلاحلاف انه لو حلف لادخلت بيتاً فطلق ثم دخل بعد ان صار طريق
انه لا يحث فالدار مثل البيت في قول الدار سمي داراً بعد هدمها كما قالوا ديار
بئر ودار ربيعة ودار عدد ونمود فيها وكذلك ليست دار الله تعالى فثبت بيونهم
حايه بها فسلمو في قالو ذلك محار فثبت منه في الدار وايضا فلاحلاف انه لو
حلف بانه ما وحدها ثم رجعها به لا يحث فذلك ان جعلها طريقاً والدليل على
برسم الدار بعد هدمها محار انه لو حلف لادخل داراً فثبت برحاً كان داراً لم
يحث فهو كان حقيقه الحث

مسئله ٥١ ادخلت لانس ثوبا من عند يد فلان فوهله فلان ثوبا فان لمسه
حلت فلاحلاف في ان يتناول به بعد او يدور به فله لم يحث وكذلك لو حلف لانس
من غير امر انه فان لمسه حلت وان باعه واشترى بشبه ثوبا واشترى بثوباً
فلمسه لم يحث وكذلك لو قال له عمره احسنت ليت واعفتك بمالي ووهبت لك كذا
واعصيت كذا فقال حواي لهدا والله لأشرب لك ماء من عيش بعاق الحدم بشر بماله
من عيش فان شرب من ماء من ماله فآكل طعامه وليس ثابته وركب دوابه لم
يحث وبه في الشافعي وقار مالك يحث على هذا فان لمسه بذل ذلك الثوب او بذل ذلك
العرل او انفع من ماله بغير الماء حلت في كل هذه

وما لو حلف
عدم لمس ثوب
خاص

[دليلاً] انه ثبت عندنا ان الحدم ان غلق دسم لا بلغت الى سبه فان كان عدا
حمل على عمومته وان كان خاصاً كذلك ولا بلغت الى سبه خاصاً كان او عاماً ومالك

حرف في هذا الاصل وقد بحث حمله على سببه وهذا يسهل في امور العقه ويقوى
في نفسه في قوله لا شرب لك ماء من عطش انه يحتم اذا شرب شئ من ماء لان ذلك
من حقوى الحبيب من قوله ولا نقى لهما في وقوله ولا يظنمون قتلا من المفهوم
من ذلك مع كل ذي ومع كل ظم وكذلك هيها اهدا و لا نقى بها عول على
اشقا والله لا شرب لك ماء من عطش فعنى . كك لده ب وليس الشارب لم يحتم
لان سم الماء لم يقع على الفصم و اشرب وليس الشارب حقيقة ولا معرراً فوجب
ان لا يتحقق الايمان به كما لو حتم لا كك لده ب فر كك لده ب فحتم لان اسم
الدابة لا يعلق على الفينة فكذلك هيها .

فيه وجوب
ان لا يدخل
د ريب

مسئلة ٥٢ اذا حلف لا يدخل د ريب في دخله وهي ميت لريرة حيث
بالاحلاف و كان س لهما با حرم لم يحتم عندنا و قد قال الشافعي و في وجوبه و
هناك بحث

[دليل] ب حقيقة هذه الالف بعد امثا و ما يستعمل في لاسمي معاراً
وطوره لاسماء و حتمها على الحقيقة و لدليل على ب حقيقة ان مقصده انه
لو قل هذه لد ريب كان ذلك غيراً فالحتم . لو اقول قال د ريب باسم اسمها
با حرم لم يقع منه و اما يجوز ان يقول هذه د ريب ثم يعني فيقول لا يست لرب و
اما اسمها با حرم لا يجوز ان يكون في الماء او د ريب انتهى المثلث عنها و حتم
ينتهي البحث ب ما قد قاله يعني ان يكون د ريب ا حرم من كماله ا حرم من ريب
و عمر و قد حلف لا يدخل د ريب و حلف لا حرم لا حرم د ريب و في كثرها و قد حلف
حينئذ جميعاً و ما ادى الى هذا حلف ب حلف ب حلف

فيه وجوب
عدم التكلم
مع ريب

مسئلة ٥٣ د حلف لا دخل د ريب و لا كلم ريب فكله سب او حلالا سبه
هو ريب و ماله و ربحا لد ريب و ماله و حلالا لم يحتم و لا يعني فيه قولان
حدهما مثل مقصده و هو اسح لقولين و قد قال الرهري و القوي لذي ا حتم و قد
قال مالك و ابو حنيفة .

[دليل] ان لاص ريب دعه و شعبه يحتاج الى دليل وقوله عليه السلام

فع عن متى لخصاء والمسنن وما استكر هو عيد وذلك عام

مسئله ٥٤ انا دخر مكرها محمولاً لا يحث وهو من الشافعي واحتجب
بحدوده على طريق منهم من ق لا يحث قولاً واحداً ومنهم من قال على قولين
مثل الاولى.

وليس | ما فيه في مسئلة الاولى سوء

مسئله ٥٥ د حث لا دخل على ريد من دحل على عمرو بيت وفه ريد و
هو لا يعين يكون ريد فيه فنه لا يحث وللشافعي فيه قولان .
[دليلاً | ان الأصل برئة الفمة وشغلها يحتاج الى دليل .

مسئله ٥٦ انا د حث على عمرو بيتاً ريد واستثناء نفسه له قصد
الدخول على عمرو دون ريد لم يعين وان حث لا كلم (الكلم) ريداً فممن على جماعه
فيهم ريد و مسند نفسه لم يحث و قال الشافعي مسئلة الدخول مسند على مسئلة
لسلام على طريق منهم من قال يصح (يحث) قولاً واحداً ومنهم من قال على
قولين و مسئلة لدخول اختلجوا على طريق منهم من قال على قولين كالسلام و
منهم من قال يحث هم قولاً واحداً ولا يصح لاستثناء والسلام على قولين والعرق
منهم من مسئلة للسلام (السلام) يصح (استثناء) قولاً واحداً (و يصح) أيضاً
بالص و مسئلة الدخول لا يصح لاستثناء فيها اذ لا (لا) يصح بقاء بالقد

ر دليلاً | في السلام (المسند) ان السلام لفظ عام و يجوز ان يحصد له قصد
(نفسه) و الفعل فعل و حث لا يصح تخصصه برئد دون عمره و قاله يصح تخصصه
فقد حث بالدخول ولم يحث بالسلام

مسئله ٥٧ انا دحل عليه ريد متى فاستدام ريد (هو) العمود معدلاً يحث و
لشافعي فيه قولان مسند على حكم لا استدلال هو حكم الاستدلال
[دليلاً | ان الأصل برئة الفمة و مصاً فنه حث ان لا يدخر عليه و مدحل
عليه وانما ريد دحل عليه فعني من قال حث على حكم دخوله عليه الدلالة

مسئله ٥٨ داخل كل هذا القسم تبدأ فكله لوم حيث و نه قال الشافعي

فدو و . ح
٥٤ هـ دخولاً

فيما دخل
عدم ادخل
على مدح

فيما استثناء
الدخول على
ريد بقاءه

و ما يروح
عليه ريد بيت

فما لم يحث
عدم الادخل
وا كل لوم

وقال أبو حنيفة ومالك لا يحث أن يمسه لا يؤخر (أخر) أكله عدداً وما ذكر
 دليل أن لم يمس وقعت على ن يقع الأكل في سبعة ما ذكر في العدد
 فيجب أن يحث

مسئلة ٥٩ د حلف ليا ثلثه عدداً فحدث لغيره اليوم وعداً فإن حدث بشئ
 من جهته لم يمتد له عدده وإن حدث بشئ من غير جهته في اليوم لم يمتد وإن كان
 في القدر كان بعد القدر على أكله فلم يمتد حث وإن كان قبل لم يمتد
 وللشافعي في هلا كذا يوم وعدا قولان

فيما لو حلف
 أكل الطعام
 عدداً يوم

| دليل أن على التفصيل لدى قدمه يكون قد ورد فيه قبل مدة أو ممتد
 له مرة وإن لم يمس معرف لم يلمسه شئ لأن الأصل براءة الدماء

وما لو حلف
 ما حلف به
 راس الشهر

مسئلة ٦٠ إذا حلف ليقضي حصة عند من الهلال الشهر أو عند استهلال
 لشهر فمدا لم يمس عليه عند رؤيته لهلاله وإن قال الشافعي فإنه ما يمس وفيه العيب
 منه لهلاله ويوجب من عددها لذلك لو حلف ليقضي يوم لحسين فوجب لقصته
 يوم الخميس وليلة بعده.

| دليل أن لعقله عند بعد الحلف به في ليله من حلفه على غير ذلك كان
 عليه الدلالة.

في ما لو حلف
 ما حلف به
 حين دمه

مسئلة ٦١ أر حلف لبعض حلف إلى حين أو إلى رمضان وإلى دهر فإلدى و
 استحب أن الحين ستة شهور لرمضان خمسة أشهر ولم يرو في الدهر شئ وفي
 يوسف ومحمد هذه كلها عبارة أعراب عن ستة أشهر وقال أبو حنيفة لحيين والرمضان
 عبارة عن ستة أشهر وفي الدهر لا يعرفه وإنما قال الشافعي هذه كلها عبارة لأجلها
 فيكون على مدة حياته وإن لم يفعل حتى مات حث وإن كان لا يقضي الدهر
 فلا حد له عندنا وعن أبي يوسف روايتان أحدهما مثل قول الشافعي والثانية ستة
 أشهر وقال مالك كلها عبارة عن ستة أشهر لا رعي في حين يمد لأجل في العموم
 دليل أن إجماع الفرقه وأخبارهم حث بقية الاحتياط وأصب قولنا تعالى
 "تؤمى أكنه كن حين مات ربها" وذلك يكون في كل ستة أشهر وقال مالك ذلك

في كل سنة من حين يطلع الى حين يطلع وقال ابو يوسف ومحمد من حين يطلع
 الى حين يربط سنة اشهر وهو من ان كنها بصلعه وتؤم في كل سنة اشهر
مسئله ٦٢ حذف لغضه النفس، حذف فرياً وبعد اقبس له حد وقد
 قال الشافعي وفي ابو حنيفة اذا فر فرياً فهو اق من شهر واذا قال بعيد فهو شهر
 والسام ان يحد ذلك يحتاج الى دليل وايضا قوله فرياً بعيد بالاصاف
 بعد ماون بعداً فرياً بالاصاف الى ما هو بعد منه ويكون بعد بالاصاف الى ما هو
 قرب منه والى ذلك محمد

فيما اوجب
 في حد
 فرياً

مسئله ٦٣ اذا حلف ابي حنيفة فلا حد له وفي الشافعي وفي مالك لعنف
 اربعون سنة وفي ابو حنيفة لعنف ثمانون سنة قالوا لا في عن ابن عباس في
 قوله ما في الناس في احصاء، وفي الشافعي لعنف ثمانون عاماً
 [دليل ما تقدم في المسئلة الاولى سواء وفي قوله احصاء
 في الاحصاء الدهور وفي قول من تعاقب عام وقد ذكرنا اختلاف العلماء في ذلك
 في كتاب التفسير فاذا كان كذلك لم يثبت له حد]

فيما اوجب
 على قتاله
 في حد

مسئله ٦٤ اذا في الحنيفة والمد والى الله لا يثبت عندى ثم امر الله فسر به
 لم يثبت ولا شافعي وقد قولان احدهما من مائة، الثاني في بحث
 [دليل ان حنيفة هذه الاصاف بالبعد لعنف مائة وانما يثبت ما يفعله
 امره بامر له على حرب من المحار الا ترى انه يحسن ان يقال ما سر به وانما
 صريه علامة او من امره به ولو كان حقيقه لما جاز ذلك]

فيما اوجب
 الحنيفة على
 عدم صريه بمره

مسئله ٦٥ اذا قال الخليفة الله لا تزوجت ولا بيعت فوكل فيهما لم يثبت
 وفي الشافعي لا يثبت في التزوج وبحث في البيع عنى احد لعولي وفي ابو حنيفة
 اذا كان في التزوج حث وان كان في اشراء لم يثبت عنى الشافعي
 [دليل ما قلناه في المسئلة الاولى سواء]

فيما اوجب
 الحنيفة على
 عدم التزوج
 والبيع

مسئله ٦٦ اذا حلف لا تمت هذين الوصلين الا كتب هذين الرعيين في كل
 حدهما لم يثبت وفي الشافعي وفي مالك يثبت في كل واحد منهما

في يثبت على
 عدم اكمل
 الرعيين و
 ليس له يبين

واكل احدهما

دليل ان الاصل برأيه ائمة وشعوب يحتاج الى دليله ايضا فاليمين يعقب
بليس لتوحيب وان كان لم يعقب ولم يوجد ريث فيجب ان لا يحدث لان الحدث يتعلق
بما يتعلق به البريدليل انه لو حلف لاحد هذه الدارين دخلها حيث وان ادخل
رحله لم يحدث لو حلف ليدخلها المدخلها ان دخلها من غير ان دخلها لم يرد ان كانت
رايت وان حلف لياكلها اكلها لم يرد حتى ياكلها كذبا او حلف لاكلها لم يحدث
حتى ياكلها .

في الحلف على
عدم شرب
من النهر

مسئلة ٩٧ : اذا حلف لاشرب من النهر لاشرب من دجده فمتى شرب من مائها
سواء عرف بيده وفي كؤيه وعينه او اخرج منها كاليهمه حيث ومنه قال الشافعي
وقال ابو حنيفة لا يجب حتى يبارع فيها كاليهمه لانه شرب عرف بيده وما شرب
منها وانما شرب من يده .

دليل ان معنى هذا الكلام لاشرب من مائها ويهداخرت لعاده لان دجده
عارة عن قرها مكان حري الماء فيه لقرا لا يعلل الشرب منه وقد لم
ولو لم ارا شرب بيده كاليهمه لا يجب ايضا لانه ما شرب من يده لانه ائمة
ياحد لعاء بيده او لا يغير منه ولا يحدث حتى يرد منه دليله ان لو احدثه بيده ومنه
من يده لم يحدث ثبت ان لم اكله شرب منه فالكذب لعدج ثم ثبت انه حدث را
شرب من فيه فكذلك اذا شرب من قدح .

٩٨ : اذا حلف
على استيفاء حقه

مسئلة ٩٨ : اذا حلف لافاء فتاب حتى استوفى حقي فان استوفى نفس حقه يرد
بالاحلاف وان استوفى هذا حقه من ان كان حقه دين فاحد درهم او ثياب او جبر
رايت بضمها يرد في يمينه ويده في يمينه وفي الشافعي ان حله هذا حقه حيث
الدليل ان الاصل برأيه ائمة وشعوب يحتاج الى دليله ايضا
مد (فد) ر حقه حقه ولم يعل في يمينه (ان) استوفى نفس حقه والالم كان
كذلك فيجب ان لا يحدث ويصا فان العرف ما قلناه من استوفى من غيره بدل
حده فقال استوفى حقه

مسئله ٦٩ اد قال لزوجته ان خرجت من الدار لادعي وقت طلاق لم تطلق وان خرجت بغير اذنه لان هذا صلاي بشرط وقيل الشافعي واوحسبه ان خرجت من داره بغير اذنه طلقت واجتبت السنين والاولان خرجت مرة اخرى لم يطلاق مرة اخرى وان ادركها فخرجت من داره لم يفتق بالاحلاف بينهما لان عند الشافعي تمحل السنين وان خرجت بعد ذلك مرة اخرى بغير اذنه لم يفتق وعند ابي حنيفة لا تمحل وان خرجت بعد ذلك بغير اذنه طلقت

[دليلاً] اجماع الفروقة على ان لطلاق شرط اذنه فهذا لفرع مسقط عما صا فلا بد من العقد والنيونة بما قالوه يحتاج الى دليل.

مسئله ٧٠ ا حلف بالطلاق لاحرج ابني وادعي فخرجت بعد اذن ابني ولم يسمع به لم يفتق. وقيل للشافعي واو يوسف وقال ابو حنيفة ومالك ومحمد (احمد) يفتق.

[دليلاً] اجماع الفروقة على ان اليمين بالطلاق فاسدة وايضاً الاصل بقاء العقد وابقاع الطلاق بهذا يحتاج الى دليل.

مسئله ٧١ ار قال لعمده مني بعتك وقت حرام باعه لم يفتق سواء كان له خيار للمجلس او خيار لغيره. علي ك ح وقال الشافعي يفتق على كل حال لان له حق للمجلس اذا لم يسمع منه وان شرب منه حرام الثلث وقيل ابو حنيفة ومالك ان باع معتقاً لم يفتق وان باعه مائة حرام الثلث يفتق.

[دليلاً] اجماع الفروقة على ان لعق شرط لا يقع به عند غلق شرط ولو لما بخر ذلك بالشرع لكان مذهب الشافعي صحيح لان عندنا ان حرام المجلس ثابت كما يقوله وخيار الشرط مجمع عليه.

مسئله ٧٢ د حلف لا يا كن برؤس حيث ما كن رؤس البقر والعسم و لاس ولا يفتق. د كن رؤس لعنه مرة لصبو. لعتن والجر د وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يفتق برؤس البقر والعسم ولا يفتق برؤس لاس لان العادة فيهما وقال ابو يوسف ومحمد يفتق برؤس العسم لا غير لان العرف يصرح لهما

[دليل أن سم لرمس يقع على جميع ما ذكره في حروف بحث مجموعها لأن تخصيصها يحتاج إلى دليل ولا يبرهن مثل ذلك فيما خصصه لنا بحر حب واثبات دليل وهو الإجماع على أن عالم بعثه ليس بمفسر صلا ولا دليل على تخصيص ما قالوه]

مسئله ٧٣ إذا حلف لادن كل لحم في كل لحم النعم والصد والظلم حيث ملاحلاف وإن كل لحم السمات حيث ينفق أبو يوسف ومالك و قال أبو حمزة والشافعي لا بحث

وهو ج =
على عدم اكل
اللحم

[دليل أن سم اللحم ينفق عند قول الله تعالى فمن ذرنا يكون لحمًا حرامًا وتستخرج حرامه تسويهاً بقوله هو الذي سخر اللحم لبحرنا فكلوا منه لحمًا طرياً، وإذا كان اسم اللحم انصديق يقع عليه وحسب أن يقع انصديق لا يمان عليه]

مسئله ٧٤ إذا حلف لا ذقت شيئاً من لحمه بعد ومعه ورمي به ولم يزد من شيء حيث لا يفتق فيه وحسب أحداهم مثل ما مضى وهو الصحيح عندهم، والشافعي لا يمان إلا إذا حلف لا يمان حتى يذوق لحمه شيئاً

وهو ج =
على عدم اكل
شيء

دليلنا أن الذوق عام عن معرفة مع شيء وهذا قد عرفت معناه في رد ردده

مسئله ٧٥ حلف لا أكلت سمناً فكذلك مع البحر حيث يذوق أكثر أصحاب الشافعي وفي أبو سعيد لا يمان حتى لا يذوق سمناً على جهة دليلنا أن قد أكل السم من السم لا يمان في معنى كذا لو لم ياكل السم لم يصح أن يقبل لأقرب مدق كذا

وهو ج =
على عدم اكل
السم

مسئله ٧٦ حلف لا أكلت هذه الحنطة أشار إلى حصة معين تم طبخها دقيقتاً أو سويقتاً كلها لم يمان وفي أبو حمزة والشافعي و قال أبو يوسف ومحمد لا يمان

وهو ج =
على عدم اكل
هذه الحنطة

دليلنا أن الأصل برائة الدمة بمسألة من اسم الحنطة لا يمان على السويق والدقيق فيجب أن لا يمان.

كتاب الخلاف

- مسئلة ٧٧** اد اكلت لافقت هذا الدقيق فحصره واكاه لم يحث وبه قال الشافعي
وقال ابو حنيفة يحث .
[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء
- مسئلة ٧٨** اد حث لا اكل شحما فا كل لحم (شحما) الظهر لم يحث وبه قال
ابو حنيفة والشافعي وقال ابو يوسف يحث
[دليلنا] ان الاصل براءة الذمة وتحث بهما محتاج الى دليل وانما فان اسم
الشحم يحث به يكون في الحوف بدلالة انه لا قبل لمن كل لحم (شحما) الظهر اكلت
شحما حس ان يقول (ما اكلت لحماً فلو كان ذلك شحماً لم يحس ذلك)
- مسئلة ٧٩** اد اكلت لا اكل (كل) الحما في كل قلأ لم يحث بالاخلاف وان
كل من شحم الحوف لم يحث عندنا وبه قال ابو حنيفة والشافعي وقال مالك وابو
يوسف يحث .
[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء
- مسئلة ٨٠** اد اكلت لا اكل لحمأ فا كل كبد او طحال لا يحث وبه قال الشافعي
وقال ابو حنيفة يحث لانهما مع اللحم
[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء .
- مسئلة ٨١** اد اكلت لا اكل لحمأ فا كل لبة لا يحث وبه قال ابو حنيفة والشافعي
في احد الوجهين وفي الوجه الذي اذ يحث
[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سواء .
- مسئلة ٨٢** اد اكل رطباً فا كل المصنف وهو لدى سعد رطب وبه
سراو حث لا ياك سرافا كل المصنف حث وبه قال الشافعي واسخا وبه قال ابو سعيد
لاصطحري لا يحث
[دليلنا] به قد كا الرطب وانما كل معه شيئاً اخر
- مسئلة ٨٣** اد اكلت لا اكل لب فا كل سمما و ريداً حاصلاً و حملاً او عسر
اللب لم يحث وبه قال الشافعي وقال ابو عبي بن ابي هريرة يحث . كس كعب
الس

عمل منه .

[دليلنا] مقلناه في المسئلة الاولى سواء

مسئله ۸۴ احلف لا تكلم بريد قسم عنه حيث بالاحلاف وان قسم على
جماعة فيهم بريد و راده حيث ايضا بالاحلاف وان لم يردده ولم يوشك واحلفه
اولم نعم ان بريداهم لم يحث عند ذاك فليس ان تردده ناسه فعند غير بقى
مهم من فادى صح قولوا واحدا كما قسمه ومهم من فادى على قولين وان صدق السلام
من غير بريد فعلى قولين وان كان حاله ان بريد فيهم فعلى قولين لئلا
السهو .

دليلب [مقدمه] في كتاب المسند الاول (اوله سواد)

مسئله ۸۵ و حجت لا کلمت فلاں و کتاب له کتب و اس له مولاه و می
الیدر سه و سه اربعه و اثنا عشر بحث و بقا من العراق و اثنا عشر فی
جميع ان قولان احدهما بحث و بقا من العراق و بقا فی الحدیث لا
بحث کما فی حدیثه

دليلنا ان الامر من الله لدمه وبعدها يخرج الي ولده . اما فلا سمح شي
مما عدونه كلاما على الحقيقة فحسب ان لا يحدث به وقال تعالى " فعولي اي يدك
لترحم من صوما وان كلم اليوم استسأ" ثم في " وحدثت اليه قلم كيف تكلم من كان
في المهد صبا" ووجه دلاله ان يدك ان لا تكلم حداثا ثم حدثت اليه ثم لا شيء .
لست بخالام

مسئله ۸۶ داخل لا ی مضافاً لہ الی الفاصی (ابی) ولان فمات من غیر
تقریظ من ان مات احدہما او حیبت منه واکرمه علی المنع لا یحیث و الشافعی
فی الفاصی

[دليلنا] الأصل بر قد الدعوى وقد من هذا لم يفرغ منه فلا يبره حكم
السمع وإنما يلزم ذلك ما تفرط .

مسئله ۸۷. اگر α برای α عدد حقیقی و α عددی باشد که α عدد حقیقی باشد، α عدد حقیقی باشد.

وهو ظاهر مذهب الشافعي ولده فيه وجه آخر انه لم يفتة لأنه علق الرفع ليدفعه دون صفة .

[دليلنا] ما قدمناه في المسئلة الاولى سوا .

مسئلة ٨٨ راجع و قال ان شئ الله مريض فله ان تصدق بمالي اصرى ذلك الى جميع ما يمول في العدة و كان او غير ركا م . به قال الشافعي و قال ابو حنيفة القياس يقتضي هذا و لكن استحساناً يصرى ذلك الى الاموال الر كاسه

فدالو حنف
لشدة ماله
ان شئ مريضه

[دليلنا] ان اسم المال يقع على جميع ذلك في اللغة فيجب حمله على عمومه و نصاً قال الله تعالى « واحد لكم ماله » و لكم ان ستعوا ماله و لا خلاف ان ذلك لا يحسن الر كاسه و روى عن النبي صلى الله عليه و آله في حصر المال سكة مأمورة (ثوره) و ماهرة مأمورة و اذ قاله الامام (ثواره) لحدن المصنفه المصنف و لهذا يسمى الدرب بممته ماله و المهره المأمورة التي يكثر فتحه فاللهي ^{بالتشديد} جعل لحدن حصر المال

مسئلة ٨٩ ان حنف لصر من عده مائة و قد مائة سواد فاحد مائة مائة شمر ح او شدة مائة سواد قصره بها دفعه مائة و علم ان جميعه وقعت على حده مرفق يمينه و لم يحث سوء المة اذ لم يؤلمه و قد قال الشافعي و هو ظاهر قول ابي حنيفة و قال مالك لا يعتدله الا باحد كماله و حنف لصر مائة مائة مائة او مائة مائة لم يرك ذلك ههنا اذ قال مائة مائة سوط و لا يعتد الا بما يولم

فيما اذا حلف
بسر مائة
مائة

[دليلنا] اجماع الفرقه و احبارهم و نصاً قوله تعالى « و حنيفة و صعب و مبرور به و لا يحث » و هذه قصة يوب ^{بالتشديد} كان حلف لصر من روحته مائة فعلمه الله تعالى كيف الر منه (فيه) فقال اصريها بالضعف و هذا نص .

مسئلة ٩٠ راجع به بصفت فيه مائة و لم يعلم ان الجمع و صدر الى حله بل عتب على طمعه ذلك برفق يمينه و به قال الشافعي و قال ابو حنيفة و المرني لا يبر حتى يقطع على ان الماة وصلت الى جلده .

فيما اذا صرته
بصفت مائة

أليس أصدقائه في الجنة لأولي سناء وعنده الظن تقوم مقام العلم في هذا الباب

مسئلة ٩١ إذا حبس لأو هنت لدون الهبة عنه ، عن كذا عين بمسألة ، هذا منه عا بها يعبر عومس فان وهب له ، وأهدى ، بحد أو اعمره ، أم تصدق عليه بصدقة تطوع حدث و قدسمى رسول الله ﷺ لعمرى هذه قصر العمرى هذه لمن وهبت له ، والله قال الشافعى ووافق أبو حنيفة في كل هذا وحالف في صدقة التطوع قصر لا بحث بها لأنها ليست هبة بل هي عمر للهبة والهدية بذل من المسمى لمسمى كان محرم عنه الصدقة ، وتحذر للهبة وإراد ، محتسب لم بدخله خلا ، أحدا في باب لمن دلنا من معنى الهبة هو نذير لعن عمر عوس علي ، وحذ لتبرع وهد قائم ههنا فيجب أن تكون هبة وتدخل تحت الاسم .

مسئلة ٩٢ إذا حبس لأمر كب دمه المندم للمندم دمه في حبس له سببه في رسمه في كفي أم بحث ، دمه في الشافعى ، قال أبو حنيفة بحث ، الهبة تصاف له . دلنا من بعد لا حداد عند أصلا . هذه لأمره بعض المندم ، وأتقى عنه المندم قصر كب دمه فلا بحث ، وأما بعض المندم محار

مسئلة ٩٣ إذا كان دحيت لأد مالي صدقة ، وعلى صوم شعاب وقا اسم دحيت الد ، أن لم أكن فلا مال صدقة أو فعلى صوم سببه في ، حذصر صد لم كان ذلك صدراً وهو دحيت ، وقا دمه ، بين أن لأمره ، ليس بواجب عليه وأبق ، سقط لله على ركب كان ، لك دأ يجب عليه له ، وقا جميع الفقهاء أن ذلك د ، يجب عليه الوفاء ، دمه في الحجاج والعص ، والم الذي يجب بد حشغو عني سته هدايت فذهب الشافعى إلى بد دحيت من الوفاء صدرة ومن في ككر كثره بمن وقا بعض أصحابه أنه أحب فيه كفارة بمن الأله أو أراد في بعد الأكم بصدقة بماله هذا ، بعد بعدة عمر الحج في علقه بجمع معنى قول من حذره من العدا ، الك في عليه الحج لأمره وقا في الصدقة عمر واس عمن و هو ير د عا شدة ويريد أن يدا وام كلثوم وم سلمه

[illegible]

وليس | ان الامم من ثمة الدمه وتصبى محتاج الى دلس وعليده جماع الفرقه
واختبارهم .

مسئله ۹۴ راجعاً لا استفاده عنداً فقدمه عند من ف نفسه لم یحسث سواء
 كان عند نفسه وعند غيره . قال الشافعي . قال ابو حنيفة اكل عند نفسه حنث
 وان كان عند غيره لا یحسث لانه اذا كان عند نفسه كان اقراره على ذلك تمكینه
 به استخدام

دليلنا [ان الناس مر قد لزموا ايضا ان يعقد الاستعفاء من بطلان عمدة
هذا موضوع في انفسه قد لم يطل به حديث ام نحن مستخدموا او الم يكن كذا
لم يلزمه كفارة .

مسئله ۹۵ راجع به این که دو کمانا در یک مرکز حلقه و در یک
نویسنده و محمد و شرفی و ق. ابو محمد است

[دليل] أن هذا اللفظ يسمون ذلك في كنهه وقد روي أن (عن) النبي ^{صلى الله عليه وسلم} (أنه) نهى عن بيع الثمار حتى تر (هي) أو قبل أن تسوا لله ^{صلى الله عليه وسلم} وما تر (هي) هو فقالوا تصاروا تعام. فسمي لرجل ثمرته والتمررة فأكهة وأيضاً لك كنهه عنه. ثم يتعدى الأساس منه إلى أن يكون المقصود من عوته فلهذا عند فالان يتعدى في كلامه إذا كنتم بغير المقصود منه وليس عطف هذه الأثناء في العران على الفاكهة دليل على أنها ليست بفاكهة كما أنه عطف لعلوة المسطى على لصوائ ون كان لعلط

الصلوات يشعروا كما في أول ملائكتهم سجدوا وحرباً، وميكاً وأن كانوا حملة لمشكاة
وانما افرد ذلك تعظيماً وتفضيلاً.

مسئله ۹۶ ادا حیف لایشم الورد قسم دهید لا یحی ولا خلاف و لا حیف
لایشم یفسد قسم دهید لم یحیث ابعث عندی و قد فی لتاعفی و قال ابو حنیفه یحیث
لأنه یقال لدننه یفسد

دليل | ان الأصل برئة الذمة وانما القسح ع من لود وانما يسمى
(يسمى) دهنه بذلك مجازا .

مسئله ۹۷ ن حرف لامبر و حقه و عصب و حقه و تنف شعر عالم بحث و ن حرف لامبر و حقه

أدليته | أفاده من أن الأصل برئة لدفعه وشعاعها محتاج إلى دليل ولا
هذه الأقوال لا تسمى في اللغة صراحة على الحقيقة فمحتج إلى الاستعانة بها للحجت

[illegible]

[دلت] ما روى عن النبي ^{صلى الله عليه وسلم} في سنة آدم (الأدب) اللحم ولا
الدم عبارة عما تقدم به وهو ما يذكر بالحرف في العدة وهذه أشياء هذه سببها

مسئله ۹۹ اراحتی لا وحر بیت وحره فی صفه الدال لم یحیث ولفی الشفوی هیماران ارجلی
وقال ابوحنیفه یحیث لا رخی ش

أدلتهم أن الاسم برئ من لادعه وأدعاً فالصفة لا تنحصر بيتاً في اللغة فلا يصح
أن يحذف لأنه لم يقتضوا له الاسم

مسئله ۴۰۰۰ ۱- حنفی لا اصلی اصلی تم صلی لا یبحث عندا اصلا وان فرع منها فیما اذا اختلف لا اصلی
وقال ابو حنبل لا یبحث حتی یسجد وقال ابو لیس بن سیرج لا یبحث حتی ینکسر
و یقر ۲- یرکع وقال ابو حنبل الذی یحیی عینی المذهب انه لا یرحم بها حتی قر اولم
یقر ارکع اولم یرکع

[دليلنا] أن الأصابع تدل على أنها الدمعة وأيضاً اجتماع العرق قد على من حلف لا يفعل شيئاً
وكان فعلة أولى من تركه فليعقل ولا شيء عليه وفقد الصلوة أولى من تركها فيجب أن لا
يحث وقد مضت فيما تقدم .

فيما إذا كان
لعمدة أن لم
أصح السنة
فأنت حذر

مسئلة ١٠١ إذا قال لعبد أن ثم أحج السنة فانت حر فمضى وقت الحج ثم احتلما فقل
السيد قد حججت العام وقال العبد ما حججت وأقام العبد السنة أن موليد بحر يوم النحر
(الأسحى) بالكوفة فقل أبو العباس بن سريجة يعقوب العبد في أبو جعفر لا يعقوب وقد أبو جعفر
وهذا غلط لأنه أن ثبت أنه كان يوم النحر بالكوفة بطل أن يكون يوم عرفه مسكناً وهذا
على أصل لا يارم لأن عدد من لعنوا شرط لا يصح وهذا غلط بشرط فيجب (يوجب) أن
يكون باطلاً .

فيما إذا حث
لا ينكح

مسئلة ١٠٢ إذا حث لا ينكح أمك لم يفر العرق أن لم يحدث سواء كان في صلوة
أو في غير صلوة وقد قرأ في أبي قل هو جميع أن قرأ في صلوة أم يحدث وأن قرأ
في غيرها حث

[دليلنا] أن الأصابع تدل على أنها الدمعة وأيضاً فلا يطلو على من قرأ لقرآن به تكلم
ولو كان كلاماً حث به لصلوة لكان كلاماً داخل الصلوة فكان يجب أن ينعى الصلوة و
اجمعنا على خلافه .

فيما إذا حث
لأدعت عدى

مسئلة ١٠٣ إذا حث لا يذهب (أو هت عدى) عنه فوهبه من رح حث بوجود
الأدعت قبل الموهوب له أو لم يهبه به قبل أبو جعفر وأبو العباس بن سريجة
وقال أبو حامد الأسعري لا يحدث لأن الهبة عبارة عن لا يحدث والقبول لا يسمع
وهو قوي

[دليلنا] على الأول أنه إذا قرأ بهت فقد يهب ما حث به لا ينعى بهما حث
أن لا يفعل هذه الصفة يعني فقد فعلها فيجب أن يحدث وليس كذلك السبع لأنه لا يقال
باع بلفظ قوله يحصل القبول .

فيما لو قل
شعير من شعير
فله على كذا

مسئلة ١٠٤ إذا قرأ أن شفى الله من شعير فله على أن يمضي أو أذهب أو أمشي إلى
بست الله الحرام وحب عمدة له به ولا يجوز أن يمضي إلا إذا أومعتمراً أو كان يدرأ

صحيحاً وانه قال الشافعي وقال ابو حنيفة في المشي مثل ما قلناه ، وان في الذهب والمضي
لا يبعد مداه

دلائل اجماع لعرفه و حاكمهم ، طر بقه الاحتياط

مسئله ۱۰۵ اگر عدد المثنی و حد علیه را لث ولا محورند آن سر کت و ن، کت
و حد علیه عدده المثنی و ن محر عن ر لث لر مه دم و قد ا لث فعی ان قدر علی المثنی
فر کت لر مه دم ولا عدده علیه و ان محر فر کت فعلی قولن حد همت لا شئی علیه
و هو الفس و لثنی بدرمه دم ولا عدده علیه م لذهب لمعنی فهو بالحدید
بلا خلاف

ولذلك أحسن العرفه واحسنهم و احسنهم الاحسان

مسئله ۱۰۶ - راجع لاسرى (اسرى) فتنى افهوسرى (اسرى) حيث وما هو لاسرى لاولى نى بعد له عباره من الوصى والتقدير وبه قال ابو حنيفة ومحمد وهو حد فوار التامع وبوله لثانى به عباره عن اولى حدس وبوله الثالث انه عباره عن الارار مع لوطى وبه قال ابو يوسف وهو لمذهب عندهم [دلتنا] نى الحد بى مرسى سريه وحزمه واد ا حد هـ ، ووطى فهدسرى و

تركة لاستخدام

مسئله ۱۰۷۹ | ادان كه عدان فعلا راجع عدى حد لما حزنتم مع احدهما
قبل محي احد وجه عدلم يقتل الاخر ويدفع الشافعي وروى محمد بن عيسى
| ادان | اصر وجه لرق ايضا وى هذا عتق بشرط وذلك عندنا باطل .

مسئله ۱۰۸۱ ادعاء عدوهم حصص في ماله لم يعق احدهما وفاز الشافعي
يعتق احدهما لخصمه وعين له عن وعن عن عقير في لآخر
[دليلنا مدونة في المسئلة لا لي مؤلف]

كتاب النذور

و ٢٠٠

مسئله ١ اذا قال الله علي ناصوم و صدق او حنح ولم يجعل حراً على غيره لم يرد الوفاء به وان نذر صحيحاً وهو لظاهر من مذهب الشافعي وقول ابي العباس و ابي سعيد الاضطجعي و ينفى اهل العراق و اهل اموار الصوفي و امواسحق المروزي لا يلزمه الوفاء به ولا يتعين به حاتم في الصغير في و امواعرا عمرو و غلام نعمت قد نعلب التفرع عند العرب و عند (وعيد) بشرط .

في الامم و ٢٠٠
النذر لا يتعد في

دليلاً | احمد ع المرفه واحبهم . صر معه لاحتياض بمصداقاً قوله (قل) ، تعالى : يوفون بالنذر و يحقون ، و قال : و هو بعهد الله ، و عر و حل ، و فوا بعهدى اوى بعهد كم ، ، و قال تعالى : ، لقد كانوا اعاهد الله من قبل ان يولوا الادبار و كان عهد الله مسئولاً و يرى عن النبي ﷺ انه قال من نذر ان يقطع الله فيضعه و ما رواه نعلب النذر عند العرب و عند (عند) بشرط فانه يقبل له ليد . هو و وعد و عيب بشرط و و عند (وعيد) بشرط و وعد و قول حميد بن محمد فليت : خلاف قد نذر و دعي * و هموا يقتلن يا بن لقي و بي * و منه و رعتره العسى ، ، نبي عرصى و لم اشتهمهم ، ، و النذر من اذا لقيتها و دمي * فقتل قول نعلب بذلك .

مسئله ٢ اذا نذر ان يمشي الى بيت الله و حب عليه الوفاء به لا خلاف فان حاله و رك فان كان مع لقدره على المشي و حب عليه لأعدة يمشي ما رك و ان رك كان مع العجز لم يلزمه شيء و قد روى ن عليه دما و ن نذر ان يحج راك فان حاله و مشي لم يلزمه شيء و قد الشافعي ان رك ، قد نذر يمشي مع لقدره عليه لم يلزمه دما و لا عدة عليه و ن رك مع العجز فعلى قولين حذفت وهو لقيس لاشي عليه و الاشياء) لآخر علمه دما و ان نذر ان يكون فتمشي

في الامم و ٢٠٠
المشي الى
بيت الله

(عشى) لزمه دم .

أدلى على المسند الأولي ما قدمناه في الأصح من إحصاء الفرق وطريقه الاحتياط وعليه الناسة أن الأصح برأيه الدماء وأوجب الدم يحتاج إلى دليل

مسئله ٣ إذا رد أن عشي إلى بيت الله تعالى ولم يعل الحرام فإن كان بيت الله تعالى حرام لزمه الوفاء به وإن لم يوشك لم يدر عشي وقال الأئمة عشي أن يوشك مثل ما قلناه ، إن ، صبح من يدر يدا لم يوشك فعلى قولي

دائماً أن ما قلناه صحيح عندنا وهو كرمه ليس عليه دليل وإيضاً الأصح برأيه الدماء وشعبه يصحح إلى ذلك وإيضاً قوله على لأعمال دليل وهداياه فيه فيجب أن لا يلزمه شيء .

مسئله ٤ إذا رد أن عشي إلى بيت الله تعالى لا يلزمه شيء ولت عشي قد قولاً وقيل جهان حدهما على ما قلناه ، والذي يلزمه العشي ما يصح (الحج) أو عمرة (العمرة) .

أدلى على الأصح برأيه الدماء وشعبه يصحح إلى دليل

مسئله ٥ إذا رد أن عشي إلى مسجد لم يدر أو المسجد الأقصى أو قصر المشاهد إلى مسجد قبل الأئمة عليهم السلام وحج عند الوفاء به ولنا عشي في مسجد النبي صلى الله عليه وآله وفي المسجد الأقصى قولاً أحدهما عند ما قلناه وقد قال مالك والآخر لا يلزمه شيء وما قلناه فلا يلزمه شيء وقد روي حبيب وهو صحيح القول عندنا .

أدلى على إجماع الفرق وطريقه الاحتياط وجميع ما قدمناه من الأدلة والآخر يدل على ذلك أيضاً لأنها على عمومها .

مسئله ٦ إذا رد أن يدر من الحرم كابي قيس والفتح والحرم لم يدره وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي ينعقد نذره

أدلى على الأصح برأيه الدماء وأوجب الدم يحتاج إلى دليل

مسئله ٧ إذا رد أن يدر من الحرم ويذكر نذره ولم يعل المكان لزمه نذره

منه وان يد محرم بالضرورة او بالضرورة لزمه لوفاء به ويفرقه للحكم في الموضع
الذي يد به ويشافعي فيه فولان احدهما غير مأمور به والثاني لا يعقد البدر
[دليل] جماع الفرق واحكامهم وايضا ضرورة احتياط تقتضيه

مسئله ۸ د اقل شته عین اهدی نوی هدی هدن لر هده ما بحری فی الا
صحنه نشی من لا . . . لغرم العزم (والعزم) و لحدع من نصان و کدلیت ادا قال
هدی اهدی ، لالاف و للام) دلف و لام . . . ففد لثقی فده داکن (ور) دالاف
(دلف و لام) و للام و را مکر له فده قولان (و حها) حدده مدیر ما فساء و الثانی
برمه ما بقع عینه اسم ، (اسم) من برمه و سعه فها فویها

ادلمس، احماع لمر قه و حصارهم و بهم زدوان لهدی ذیقح لاعلی المسم
وم التمره عمره ولا یسمی هذا و غیر بقه الاحتمال نقضی مرسله

مسئله ۵ | ادب در کتاب امر است و تقصیر است و در بعضی مقامات و کتاب
عالمی القضاة و سوانه سرحدات و سوانه سرحدات و سوانه سرحدات و سوانه سرحدات
فی وجوب القضاء قولان حدیثی من عاصمه و السانی الا قضاء علیها لای یسیر لوعیت
ان تقصیر و هی حائض لم یعقد بدنها سوانه سرحدات لتعریق اولم سرحدات
| دلیل | جماع العرفه و احادیثهم و طریقه الاحتیاط

مسئله ٩٠ دند از حلال او لم يمسسه امام معصمي أم هو من فقهه وانصرف نفس
 به فطره ولا يجب عليه الاستبراء أو لا؟ فيه إجماع المصنف أو لم يشرحه وقار الشافعي
 أن صبق ولم بشرط التتابع هو عليه أن يقضي ما ذكره في هر مذهب على وجهين وان كان
 شرط التتابع فهل ينقطع التتابع على فوائدهما بيقين وعنده الاستبراء كالجائز
 والثاني لا يقطع وهو عليه قضاء أن يقضي ما مضى ولا على وجهين

عنه ٩٩ اذ مدر من ضوء ايام بعضها منادى وقطره في سقرا قطع النافع
وعليه الاستساق والتداعي يسي على لقوليه فاذا اقل المر من قطع النافع فالمر
اولى واذا قال المر لا يقطع فالمر على قوليه.

١٠٠

في ندوة المراجعة
يوم ١٠ محرم ١٤٠٤
في مكة

أولاً: المراجعة

۱۰۰۰
 ۱۰۰۰
 ۱۰۰۰

أدلت أن لدمه من نهنه نساء هذه الأيام وليس ههنا دليل على أن دمه
سواء قصر في العمر ثم قضى هما سقط
دليل على اجتماع الفرقه و حارهم و يصا اذا اقصر ثم قضى لم يكن صدم متتابعاً
وهذا بخلاف ما نذر.

مسئله ١٣ إذا نذر أن يصوم يوم الغفر لم يعقد نذر وندى الشافعي وقد
أوضحه يعقود نذره يصوم يوماً غير يوم الغفر ويحل أن يصومه من نذره في نذر
عن نذره صح واحتره عن (عنه) نذره
دلتنا صحح فرقته و يصا الأصل برئ لدمه فلو لا الظاهر لا يدر في
معصية لأن الصوم في هذا اليوم معصية بالاختلاف.

مسئله ١٤ إذا نذر على أن يصوم ليوم نذر قد قدمه فلا يقدّم ليلاً لا يدرمه
الصوم صلاً لأنه ما وجد شرطه بالاختلاف وإن قدم في بعض به فلا يصح ما فيه
والذي يقتضي انعكاسه لا يعقد نذره ولا يدرمه صومه لا يصوم يوم نذر ولا يدر في
فيه فو لأن أحدهما مثل ما نذر هو حث، أي حثه على أن يعقد نذره وبعده الصوم
يوم آخر وهو اختيار الشافعي والمربي.

دلتنا أن الأصل برئ لدمه وأما ما يصوم يوم نذر هذا حث على أن
و يدر على أن نذره لا يعقدانه يدر صوماً لا يصلمه لوقوعه لأن بعض يوم (ياور
صوماً وحري ذلك محري أن يقر يوم يقدم الصوم أمسه فانه لا يكون صوماً (نذر)
صحيحاً لا يستحب

مسئله ١٤ إذا قرأ الله على أن صوم شهر رمضان فوافقه ذلك شهر رمضان فصامه
أحراره عن رمضان ولم يقع عن النذر سواء نذر به صوم شهر رمضان أو صوم النذر ولم
يقع عن النذر بها ووافق الشافعي أن يكون صوماً شهر رمضان حره عنه وإن نذر صوم
النذر لم يحره من أحد منهما

دليل على أنه بحريه عن رمضان هو أنه وإن لم يكن نذر يقع فيه صوم غير
رمضان فلا يحتاج إلى التبيين فقدمت في كتاب الصيام و يحار الصوم يوم نذر

يحتاج الى دليل .

مسئلة ١٥ اذا بد ان يصوم يوماً نعمة في قصر من عمر عد وحس عليه فصادفه يوم وفطر يوماً من شهر رمضان معصداً من الشهر وحالف جمع القضاة في ذلك .

دليلاً | حلف العرفه واحبرهم ، حر بعد الاحتياط
مسئلة ١٦ اذا نذر في معصية ان يصوم يوماً بعبته كان نذره ، متبلاً ولا بد من قضاء ولا كفارة ، دار افترق ويدور الشافعي وسننه وفق الربيع فيها قول حر ان عليه كفارة يمين لكل (لكل) نذر معصية .

دليلاً | ان لا بد من ثمة اذمة وعدي من سعيه لدلالة
مسئلة ١٧ اذا نذر ان يصوم ولم يذ نذر مقدراً لرمه صوم يوم ملاحلاف لانه ما يقع عليه لاسم ، ان يذ ان يصوم لرمه صلوة ركعتين ، لثافعي فيه لان احدهما وهو المذهب متا مقصده ، الثاني يذ يرمه صلوة ركعة واحدة لانها في صلوة في الشرع وهو اهني الور

دليلاً | مريفة الاحتياط من حرناه سرأ نذرمه ، الاحلاف وليس سرء ذمته صلوة ركعة واحدة ينقض

مسئلة ١٨ اذا بد ان يغتفر فذمعه بعد اخر ما في فذمته مؤمنه كانت او كافره سبيمه كانت او معصيه ولا فصل ان يكون مؤمنه سبيمه ولثافعي فيه قولان حذره مثل مقصده ، الثاني يذ لا يجره لانه يجره في كفارة من كونه مؤمنه سبيمه من الصيوب .

دليلاً | ان ظهر سم الرقة يتب ولد فحـ ان يجره وما اراد عليه يحتاج الى دليل .

مسئلة ١٩ اذا قال يمين البيعة لا بد لي وحلف ، يمين البيعة لا بد من الدار لم يرمه شئ ولم يكن (لا يكون) نعم سواء عني بدلات حقيقه لسمه التي كانت عني عهد رسول الله (الذي) ^{من المصطفاه} وعنده الي بم ليجح او ما حدث في

أيام الحجاج من ليس بالطلاق والعق وعرولت سواء صرح بذلك و بواه علي كل
 حار وقال الترمذي لم يمو بذلك شيئاً كان لا عباً وان بوى ايمان الحجاج و يثق فقال
 ايمان بسعد لا بعد لي بطلاقها و عتاقها بعدت بمسدة لانه حث بالطلاق ان لم
 لم يطلو بذلك بوى لطلاق العتق بعدت بمسدة لانه حث بالطلاق ان لم
 والعق

دليلاً ان الاصل برأه الدمه و بعدولت يحتاج لي ذلك وعنه بصا حرم ع
 العرفه هم محمولون علي ان ليس بالطلاق والعق و قد افهد بواكان بربهم
 ليس بمقتضاه

فيما لو بدر
 دمج بين

مسئله ٤٠ اد بدر دمج ادمي فان بدره دمجاً لا يتعلق به حرام وان علامه
 لهو و قد قال ابو يوسف و شافعي و قراة جميعه ان بدر دمج ولده فعنه شاة و روى
 ذلك عن ابن عباس و بوى عنه جماعة قال من بدر دمج ولده فعنه ربه ادمي ادميه
 وان بدر دمج بدره من اقر ولده اقر ولده و اقر ولده اقر ولده اقر ولده اقر ولده
 عنه و قال محمد بن بدر دمج ولده علامه فعنه بدر لان بدره فبهم سواء و ان
 بدر دمج بدرهم فلا شاة عنه و قال ساعد بن المسير عليه السلام لم يمين ايمان لانه
 بدر في معصيه و قد و هذا لان بدر في معصيه فعلى بدر كره بعم لان بدر
 في معصيه

دايل ان لاصل برأه الدمه و سعه يحتاج الي ذلك و بوى عمر بن ابن
 حصين ان ليس عليه السلام قال لا بدر في معصيه الله ولا فيم لاجل ان دم وهد معصيه
 ولا يملكه ابن آدم ابداً

كتاب آداب القضاء

مسألة ١ لا يجوز أن يهمل القاضي في إعماله جميع ما روي ولا يجوز أن يشد منه شيء من أدب ولا يجوز أن يقدر غيره ثم يقتضي به في الشافعي يسعي في ما روي من الأدب والاجتهاد ولا يكتفئ عامة ولا يجوز أن يكون له جميع ما روي ولا قال في القديم مثل ما قلناه وقال أبو حنيفة يجوز أن يكون حذالاً بجميع ما روي أن كان تعدد يستغنى الفقهاء بحكمه وفيه في المعنى به لا يجوز أن يقتضي.

في أدبهم
توفي عنه

أدباً | جماع يعرفه أحبارهم وأما بوليه ولأنه لمن لا يحسنه فيجب في المعنى بدلة لهذا موضع آخره يسهل في عرض موضع به ما اعتبر به جميع على حوز وليته وليس على ما روي أدباً. وأما قوله تعالى "أولئك هم الذين آمنوا" إلى الرسول "وقال" ما حدثتم فيه من شيء فحمله إلى الله عز وجل راجع إلى الحق لا عرواً وأما قوله "ون أحكام بينهم بما أمر الله" ومن أحكام ما نقله فما حكم ما أمر الله به روي عن النبي صلى الله عليه وآله في القضاء "تشدوا حد في الحد" ثم في النار و الذي في الحد وحل عرف الحق "أحببوا حكمهم وعدلوا" حتى عرفوا حد في حد في النار ورحل في النار على حد في النار ومن في النار فقد قضى على حد و "في الشافعي في حديث" بعد أن كان عمره في رجب قضى بغير علم فذا في له ومن في له فقد قضى بغير علم لأن له لا تقتضي إلى علم وروي أن النبي صلى الله عليه وآله لما بعثه معاذ بن جبل في من في من تقضى بينهم ومعارفها كانت لله في من لم تجد قال فيسند رسول الله صلى الله عليه وآله في من لم يجد في جهنم "أني وفي بعض أستاذي جلسائي فقال النبي صلى الله عليه وآله الحمد لله الذي وفقني" سوا الله رسولاً صلى الله عليه وآله لم يبق أقدم لعنه ولا به أجمع

ان المني من غير طهر لا تقام الحدود في المساجد ، روى حنبل بن حرام ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تقام الحدود في المساجد ، وان يستفاد فيها .

مسئله ۵ من شرط الفحشى ان يبدل عدلها ولا يحور ان يكون فاسقا و يفسد
حتمه القنبله و قال لا سم يحور ان يكون فاسقا

الشيخ
الشيخ
الشيخ

دلیس جماع الشرفہ ہ جامع الامد ان حلاف لاہم قد اقرعہ واصل من
جو ہ محمد علی جوہر تولد ومار کمرہ اب عید دلیس

مسئله ٦ لا يجوز ان يكون المراء قاصده في شيء من الاحكام بعد دل بشافعي
وقال ابو حنيفة بخلاف ان يكون قاصده في ما يجوز ان يكون شاهدا فيه وهو جميع

في عام ١٩٢٢
الشيخ محمد بن عبد الله

الحكام الحدود والقصاص وقال ابن جرير يعضون ان يكون في سنة في كل ما يعضون
بعضه ان يكون الرجز وسببه الذي يعضون به الاجتهاد

دلتنا ن جو دلائل يحتاج لي دلائل ان القضاء حاكم شرعي فمن اقرق!

وَأَمْتُهُم مَرْثَا عَمَّةُ لِسَمِ حَرْوُهُن مِّنْ حَيْثُ أَحْرَهُنَ لِلَّهِ فَمِنْ أَحْدِثِهَا نَتَلَى (أَوَّلِي) الْأَعْمَامِ وَفِيهِمْ مَرْثَا حَرْوُهُنَ مِمَّنْ وَهَدَا لَهَا دَاوُدُ وَجَلَّوْهُ وَفِيهِمْ مَرْثَا لِسَمِ

للرحمة والتفضل المسرة والى ربك أشد مني لطفك لئلا يسمع (الاه) محبة

عسقله ۷ ا- اقبس اليكم بحاجه وحده فم ما ان اذ احببوا وما ان احبوا كذا

الحاكم في
الحكم

ان احطاء فيما لا سمع فيه لا اختاره من حرام نص كثير اوسمه او حرمه اورد لالا

محتمل الأمعي واحد وهو انه - لحبي علي فوا بعضهم والقباس الحلي والواضح
علي قور ال، في منهم وقد بعض حكمه وان احصاء كما يسوع في الاحتمال لم بعض

حکمت و عاقلانک و انوحسب ان حایم کنان (هس کتاب الله) اوسندلم بقص حکمت
و ن حاله الاحم ع بقص حایم و بقص کل واحد اسد قفا مائت ن حکمت بالشمعه

لِلْحَاكِمِ حَامِدٌ وَهَدَىٰ عَنْهُ خَلَّافُ وَقُرَ مُحَمَّدِينَ بِحَسَنِ احْكُمْ دَلِيلُهُ الْيَمِينُ

٥٩٠

كتاب آداب القضاء

عن حاكم و قال أبو حنيفة حاكم «أمر به بن العبد» يعني «بجو» مع ما ذكرنا كنت تسمعه
عني وبعده عن هذا بعض حنابلة لأنه حاكم معه، مع أمته
[دلتنا] إجماع لفرقة وحب هم وبعثا فقد ثبت عندنا بن الحق في أحد
ون لقوا بالقبس، لا يفتقد من قد تيسر له من قضاة هذا أو بمقامه و...
خالف في الثمن حذر لا يفتقد و... عن النبي صلى الله عليه وسلم «قد» من أحد في دسسه ليس
منه فهو دوي عند السلام روي بحال إلى ليس وهذه جهالة و... عن عمر
كتب إلى موسى الأشعري كتاباً يقول فيه «لا تصنع قضاء فصب به اليوم ثم خعت
أيث فهدت لرشد من تراخى عن الحق و... لا يفتقه شيء» بالارخوع التراجيع
أما نحن فله من التمام في الباطن

منه أو دوي
عني الحاكم
لعمري

مسئلة ٨ وأمر حاكم في دعوى عنه بن العبد بن حاكم عن شهادة و... حد
منه ما لا يورعه أي من دعيه مثل عن ذلك بن عثري بذكره لعمري بالاحلاف و...
مكرر كان على المدعي البيعة باللم بال... معه كالأقوال فو لدمع بمسألة لم يكن عنه
يمد على صحة الشهود و... قال الشافعي و... به حنيفة عليه صلاة الله عليه و...
قد اعترف بالاحكام و... المار عنه أي غيره هو مدعي... بن العبد به عنه فلا يقبل منه
دليل أن الباطن من بعدكم به فعل كالموع فلا بد من... بال...
القول قوله مع بمسألة

في ثبوت
المرحمة شهده
في...

مسئلة ٩ الترحمة لا تثبت لأشهادة - هـ من لأشهادة و... الشافعي و...
قال به حنيفة... و... لا يعتقر أي شهادة عدله... يقبل فيه شهادة واحد لأنه حذر
بدليل أنه لا يفتقر إلى لغة الشهادة،
[دليل] أن ما اعتبر به محكمه عينية و... ما دعيه ليس عنه دال... قد عثر

في قبول شهادة
...
الأمه

شافعي لغة الشهادة في...
مسئلة ١٠ أشهد عند الحاكم شاهدان بعد في سلامتهما ولا يعرف فيهما
خرج حكمك شهادة بينهما لا يعرف على بحث لا يجرح لمحاكم عليه فيهما بان يقول
هما في سؤال وحسن حب عليه لمحت وقال أبو حنيفة أن كاتب شهادتهما في الأمور

النكاح و الطلاق و لسب كما قلناه و نكاح في قصاص أو أحد لأحكام حتى يبحث
عن عدائهم و قال أبو يوسف و محمد و الشافعي لا يجوز له أن يحكم حتى يبحث
عنهما و عرفهم عدلي حرام و إلا يوفى في جميع الأشياء ولم يخص به شيئاً
دون شئ

أدلتنا جميع العرفه و أخبارهم و نصاً إلا في أسلام العبد و الفسق
صار عليه يحتاج إلى دليل و نصاً حتى يعلم أنه مكان البحث في يوم نسي الله يومه و لا يام
لصحة و لا يام للشعير و إنما هو شئ واحد له شركاء من عند الله القاصي ولو كان شرهما
أجمع أهل الأعمار لأعصا أعني مكره

بما يقول
بأن الجرح
و التهمة

مسئله ٩١ أخرج و التعميد لأبى الأعن أني يشهدان بذلك فأدا شهدا
بذلك عمر بن عبد الله و محمد و الشافعي و قرأ بوحيمه و أبو يوسف و أبو
اب يقتصر على واحد لانه أحد و ذكر الدار كى عن أبي إسحق أنه قال العدد معتبر فيمن
من كى لشهدتين لا يعتري في سبب مسانده و أعدد له صاحب مسئلة في جرح
توقف في الشهادة و أن رآه بحث الحاكم إلى المثل عنه و أو رآه ثمان عن
عبي و ذلك

أدلتنا أ ب الجرح و التعميد حرام من الأحكام و لا بد من الأحكام إلا
شهادة شهادتين و لأن ما قسناه مجمع على وقوعه في جرح به و عدد كروه ليس عنه ذلك

مسئله ٩٢ إذا شهد ثمان بالجرح و شهد آخران بالتعميد و حب على الحاكم
أن يتوقف و قرأ الشافعي بعد على الجرح دون التعميد و قرأ بوحيمه بقا الأمر أن
يفاقس الجرح على التزكية

فما لو تمارست
البيشان
في الجرح
و التعميد

أدلتنا أنه لا يقاس التعميد بالشهادتين و لا يربح ل أحد الشهادتين
و حب التوقيف

مسئله ٩٣ لأبى الجرح لأعصر أو تعصا لتركبة من غير تفسير و قد قرأ
الشافعي و قال أبو حنيفة يقا الأمر من الأمران مطلق و قد اتفق من الجرح على
التزكية

في أن الجرح
لا يسل إلا
معر

[دليلاً] ان الناس يختلفون فيما هو حرج وما ليس بحرج فيحب ان يفسر فيه
ربما اعتقد فيما ليس بحرج انه حرج واذا فسر عمل القاضي الحاكم بما يقتضيه الشرع فيه
من تعديل او حرج

مسئله ١٤ * شارب السبد يعق عدده وبه قال مالك وقال الشافعي لا يعق
[دليلاً] اجماع العرقه واحبهم وايضاً السبد والخمر عدده سواء
وقد دلل عليه فيما مضى ومن احكام الخمر فسق من شربه بلا خلاف فكذلك
حكم النبيذ .

مسئله ١٥ اذا حصر لمرء في بلد عبد الحاكم فشهد عنده اثنان من عرفا
في شهادتهما
بعدالة حكم وان عرف (عرفه لفسوا) (نقوا) الفسق فقام ولم يعرف عدالة ولا
فسق نعت عدده (عنهما) وسواء كان لهما لسيما (الحنيفة او المصير الحديث) او الظاهر
الصدق وبه قال الشافعي وقال مالك ان كان المظفر الحسن بوسم فيهما العدالة وحكم
بشهادتهما

[دليلاً] قوله تعالى فان لم تكونا رجلين فارجعوا الى ربكم فاستشروا
الشهداء * وهذان ماضى بهما .

مسئله ١٦ * اذا حصر خصمان عبد القاضي ودعى احدهما على الآخر فلا يقر له
فيما ادعى احد
بذلك فسال المقر له المدكو. القاضي ان يكتب له بذلك محضاً القاضي لا يعرف ما ذكر
القاضي
بعض اصحابنا انه لا يجوز له ان يكتب لانه ابهم يجوز ان يكتب استعارة بساطلاً
وتواطئ على ذلك وبه قال ابن خزيمة القسري وقال جميع الفقهاء انه يكتب ويحكيهما
بجلاهما التامه وبسط ذلك والذي عدى انه لا يمنع من قوله الفقهاء ان الصطولة لجلده
يمنع من استعارة المسبوقه لا كما تنقو ذلك ولدى قوله بعض اصحابنا بحمل على انه
لا يجوز ان يكتب ويقتصر على ذكر سهمه في ذلك يمكن استعاده وليس في ذلك نص
مسند عن اصحابنا يرجع اليه

مسئله ١٧ اذا ارتفع اليه خصمان وقد ذكر المدعى ان حخته في ديوان الحكم
فاخرجها الحاكم من ديوان الحكم محتومة (محتومة) مكتوبة بخطه فان ذكر انه
في ديوان
المدعى ان
حخته في ديوان
الحكم

حكم بذلك حكم له وان لم يدكر ذلك لم يحكم له به وبه قال ابو حنيفة ومحمد والشافعي
وقال اس ابي ليلى وابو يوسف يعمل عليه وبحكم به وان لم يدكر له اذ كان بخطه
مختوماً بختمه فلا يكون الاحكامه

[دليلنا] قوله تعالى ولا تقبل ما ليس لك به علم فان لم يدكره لم يعلم ولا الاحكام
اعلى من الشهادة بدلالة ان الحاكم يلزم (يلزمه) والشاهد يشهد ثم ثبت ان الشاهد لو
حدثه بانه تحت حتمه مكتوبة بخطه لم يشهد بها ما لم يدكره فان لا يحكم بها اذ لم
يدكره اولى واحترى ولا الخط يشبه الخط ومفعله انه قد كتب مثل خطه وبطل عليه
شركه في ديوانه فلا يجوز قبول ذلك الامع العلم

مسئلة ١٨ اذا ادعى مدع حقاً على غيره فاسكر المدعى عليه فقبر المدعى
لحاكم انت حكمت له لى عليه فان دكر الحاكم ذلك امعه بلا خلاف وان لم
يدكره فقامت اليه عنده (عليه) انه قد حكم له لم يعمل الشهادة على فعل نفسه
وبه قال ابو يوسف والشافعي وقال اس ابي ليلى وابو حنيفة ومحمد يسمع الشهادة على
فعل نفسه وبمضيته .

لو ادعى
مدع على
غيره

[دليلنا] ان الاسل مر ائنه الدعة للمدعى عليه وشعنها يحتاج الى دليل واستدل
المخالف بمرى ان النبي صلى الله عليه وسلم في اثنين وهم ذو الندين فقل اقصر
لصلوة ام است برسول الله صلى الله عليه وسلم فقل رسول الله صلى الله عليه وسلم احق (احق ما قال) يقول
دوايدين قالوا (فقلوا) نعم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين وسجد للسجود فادار حاراً
يقبل قول غيره في فعل نفسه في الصلوة فكذلك في مثلتها وهذا عندنا حرم باطل ولو
كان صحيحاً لم يحران نفيس عليه غيره لا لا نقول بالقياس .

مسئلة ١٩ اذا شهد شاهدان على الحاكم بانه حكم بما ادعاه المدعى فابعد
وعلم الحاكم انهما شهدا بالمرور نقص ذلك الحكم وابعد من مات بعد ذلك او عزل
وشهدا بانه عند الحاكم اخر لم يكن له ان يمضيه عند الشافعي وقال مالك بل يقله
ويعمل عليه وهو الذي يقوى في نفسه لان الشرع قد قرر (حقر قبول) شهادته للشاهدين
اذ كان ظاهرهما العدالة وعلم الحاكم انهما شهدا بالمرور لا يوجب على الحاكم الاخر

فيما لو شهد
شاهد مدعى
الحاكم

و تشهدت بها فصح عليه ان يقلبها ويعصى شهدتهما وقاس الشافعي ذلك على شهادة الاصل والفرع فانه متى انكر الاصل شهادة الفرع سقط شهادة الفرع والحاكم كالاصل وهؤلاء كالفرع ويجب ان سقطا و عندما ان شهادة الفرع لا تسقط بل تقل شهادة اعدلها وهي اصحابنا من قال بل تقل شهادة الفرع دون الاصل لان الاصل منكر .

مسئلة ٤٠ لا يحوز الحكم بكتاب قاس الى قاس وخالف جميع الفقهاء في ذلك واحازوه اذ اثبت انه كتبه
[دليلا] اجماع العرفه واحرازهم وقوله تعالى «ولا تقف ما ليس لك به علم» والعمل بذلك اقتفاء بغير علم .

مسئلة ٤١ قديما انه لا يحكم بكتاب قاس الى قاس سواء كان على صحته بینه او كان محتوماً فانه لا يحوز العمل به وقال اهل العراق والشافعي ان قامت البيعة على ثبوته عمل به ويعمل به ولا يعمل به اذا لم تقم البيعة وان كان محتوماً وقالت قصاء العسرة الحسن وسوار وعبد الله بن الحسن العنبري انه اذا وصل محتوماً حكم به و امضاء وهو احدى الروايتين عن مالك

[دليل] ما قدمناه في المسئلة الاولى سواء لان هذه فرع عليه

مسئلة ٤٢ من اجاز كتاب قاس الى قاس اذا قامت به البيعة ففي كسبه تحمل الشهادة اختلفوا فقال ابو حنيفة والشافعي لا يصح الا بعد ان يقره الحاكم الكتاب على الشهود ويشهدهم (هذا) على نفسه بما فيه ولا يصح ان يدرجه ثم يقول لهما اشهدا على (علي ما) بما فيه ولا يصح هذا التحمل ولا يعمل به وقال ابو يوسف اذا حثمه بحثمه وعونه حار ان يتحملا الشهادة عليه مدرجا يشهدهم انه كتابه الى فلان فادرا وصل الكتاب اليه شهدا عنده بانه كتاب فلان اليه فيقرئه ويعمل بما فيه وهذا يسقط عنا لا بالا نخير كتاب قاس الى قاس على وجه

مسئلة ٤٣ قال الشافعي اذا كتب قاس الى قاس كتاباً واشهد على نفسه بذلك فتغيرت حال الكاتب لم يحل من احدى من امانه بتغير حاله بموت او عزل (او) اسحق في مورد الشافعي في تصريحاً الكاتب

فإن كان نعر حاله يموت أو يعزل لم يقدح ذلك في كتابه سواء تعبر ذلك من خروج الكتاب من يده أو بعده وقال أبو حنيفة إذا تعبرت حاله سقط حكم الكتاب إلى المكتوب إليه وقال أبو يوسف إن تعبرت حاله قبل خروجه من يده سقط حكمه وإن كان بعد خروجه من يده لم يسقط حكم كتابه وهذا الفرع يسقط عنه لأن قد يساويه لا يجوز العمل بكتاب قاص إلى قاص فما سمي عليه لا يصح

مسئلة ٢٢ إذا تعبرت حال المكتوب إليه يموت أو يعزل أو (عزل) يعزل ثم قام غيره مقامه فوصل الكتاب إلى من قد قام مقامه قال الشافعي يقبله ويعمل به وقال الحسن البصري مثل ذلك وقال أبو حنيفة لا يعمل به غير الذي كتب إليه وهذا أيضاً يسقط عنه لأنه فرع على ما سواه فلا وجه لأعادته

فيما لو تعبرت حال المكتوب إليه

مسئلة ٢٣ الحاكم إذا كتب وأشهد على نفسه ما كتب فهو أصل عبد الشافعي والذي يحتمل الشهادة على كتابه فرع له فهو كالأصل وإن لم يبار صلأ على الحقيقة وقال أبو حنيفة الحاكم كالفرع والأصل من شهد عنده وهذا عطف لأنه لو كان الحاكم فرعاً لما نلت الحق بقوله وحده لأن شاهد الفرع إذا كان واحداً لا يثبت شهادته شهادة شاهد الأصل فيبطل أن يكون الكاتب شاهد الفرع وهذا يسقط عنه قدمناه من الأصل في هذا الكتاب.

فيما لو كتب الحاكم وشهد على نفسه

مسئلة ٢٤ أجرة القاسم على قدر الأضلاع دون الرأس وبه قال أبو يوسف ومحمد فإلا استحب وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة هي على قدر (عدد) الرأس. دليلنا إنما لورأ عساه على قدر الرأس ربما أفصى إلى ذهب المال لأن القرية يمكن أن يكون بينهما أحدهما عشر العشر سهم من مائة سهم والباقي للأخر ويحتاج إلى أجرة عشرة دنانير على قسمتها فيلزم من له الأقل نصف العشرة وربما لا يبرى سهمه ديناراً فيذهب جميع الملك وهذا ضرر ولقسمه وصحت لأراد الضرر فلا يزال ضرراً عظيماً منه.

في قدر أجرة القاسم

مسئلة ٢٥ كل قسمه كان فيها ضرر على الكل منذ الدور والعقارات والدكاكين الصيقة لم يحجر الممتنع على القسمه والضرر لأن هذا لا يمكنه الانتفاع

في القسمة التي فيها ضرر على الكل

بما يفرده له وانه قال ابو حنيفة والشافعي وقال ابو حامد الصوري يكون بذلك و
تقصان القيمة وادقم تقص (يقص) من قيمته لم يحضر على القصة وقال مالك يحضر
على ذلك.

[دليلاً] قوله عليه السلام لأصرر ولا صرار (أصرار) وذلك عام وهذا
أصرار لأنه لا يمكنه الانتفاع وبهذا الخبر استدلل من رأيي بقصان القيمة ولى
فيه نظر

مسئله ٢٨ (أ) ان كانت القصة يستصحبها بعض مثل ان كانت الدار
لأثنين لو حذر (أو الاثنين لو واحد) العترة والآخر الباقي فاستصحبها صاحب القليل دون
الغالب لم يحذر الغالب من حذر من امان يكون المنتفع به أو المستصحب من كان
(هو) المنتفع به لم يحضر المنتفع على القصة لأن في ذلك ضرراً عليه وان كان الطالب
مستصحباً أحضر المنتفع لأنه لأصرر عليه وقال الشافعي ان كان الصائب هو المنتفع به
أحضر المنتفع عليها وانه قرا أهل العراق وقال ابن مولى سماع لهما ويعطى كل واحد
مهما بحصة نصيبه من الثمن وقال ابو نوري لأبضم كالحويزة وهذا مثل ما قدناه وقال
الشافعي (و) ان كان الغالب يستصحبها فهل يحضر المنتفع أم لا على وجهين أحدهما يحضر
والآخر لا يحضر وهو المذهب عندهم لأنها قصة يستصحبها مالها فثبت اذا استصحبها
الإنسان

[دليلاً] قوله عليه السلام لأصرر ولا (أصرار) أصرار وفي ذلك ضرراً ما على
الطالب أو المنتفع فلا يحوز ذلك لعموم الخبر وأما أحرباً اذا كان المنتفع غير
مستصحب لأنه لأصرر عليه والغالب قد روى بدخول الصرر عليه فيحبان يحضر عليه

مسئله ٢٩ متى كان لهما ميثاق قرحة كل فراح مفرد عن صاحبه ولذا واحد
منهما طريق مفرد به فطلب أحدهما قصة كل فراح على حديثه وقال الآخر بل
بعضها في بعض كالفراح الوحد قسمها كل فراح على حديثه ولم يقسم بعضها في
بعض سواء كان المحبس واحداً مثل ان كان الكل بحلاً أو كان الكل كرمياً أو احتساباً
أحر الميثاق واحد وسواء تجاوزت القرحة أو تعرف وكذلك الدور والمزارع وانه

قال الشافعي وقال مالك ان كانت متجاوزة قسم بعضها في بعض كالقراح الواحد وان كانت متفرقة كقولنا وقال ابو يوسف ومحمد ان كان الجنس واحدا قسم بعضها في بعض وان كان اجناساً كقولنا .

[دليل] ان هذه قسمه فعل ملك من غير (عين) الى (عين) غير فوجب ان لا يجزى المجتمع عليها كما لو كانت متفرقة مع مالك و اجناساً مع ابي يوسف ومحمد ولا يلزم هذا قسمة القرية الكبيرة لان الكل عين واحدة وايضاً ان الاصل ان له في كل شئ من الملك حرة واحباره على ان واحد من غير ملكه عوضاً عنه يحتاج الى دليل .

مسئلة ٣٠ اذا كانت يد رجلين على مدك فقلا للعدكم ان قسم بين فان كان لهما بينه انه ملكهما قسمه (قسمت) بينهما بالاحلاف وان لم يكن لهما بينة غير اليد ولا مسمع هناك قسمه (قسمت) ايضاً بينهما عندنا وبه قال ابو يوسف ومحمد وسواء كان ذلك مما يتقن ويحول او لا يحور ولا يتقن وسواء قالاهو ملكهما ارضا او غير ارض وللشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه وهو اصحها عنده والثاني لا يقسم (يقسم) بينهما وقل ابو حنيفة ان كان مما يتقن ونقول قسمه بينهما وان كان مما لا يتقن نظرت فان قالاهو ميراث بينهما لم يقسم وان قالاهو ميراث قسمه (قسم) بينهما

[دليل] ان طاهر اليد عندنا يدل على ذلك فجار ان يقسم بذلك كالمية وقولهم قسمه لهما كم خدم بالملك فالجواب عنه ان احترام من هذا وهو ان القاسم يقسم ويكتب بالصورة وقسمته وانه قسمه بينهما بقولهم قد اقرارا كان هذا احترام من ان يكون حكماً منه بالملك لهما

مسئلة ٣١ لا يحور للعدكم ان واحد الاخره على الحكم من الخصمين او من (ولاهن) احدهما سواء كان له ررق من بيت المال او لم يكن وقال الشافعي ان كان له ررق من بيت المال لم يجز كما قلناه وان لم يكن له ررق من بيت المال حار له احدا الاخره على ذلك

[دليلها] عموم الاحبار الواردة في انه يحرم على القاضي احدا الرشا والهدايا

فيما لو كانت
رجلين على ملك

في عدم جواز
احدا الاخره
للمحاكم

وهذا واحد في ذلك وايضاً طريقه الاحتياط تفصي ذلك وايضاً اجماع العرفه على ذلك فانهم لا يختلفون في ان ذلك حرام .

فما اذا حصر
اثنان عند
الحاكم معاً

مسئله ٤٣ اذا حصر اثنان عبدالحاكم معاً في حالة واحدة وادعى معاً في حالة واحدة كل واحد منهما على صاحبه من غير ان يسبق احدهما بهاروى اصحابنا انه يقدم من هو على يمين صاحبه واحتلف الناس في ذلك على ما حكاه ابن المنذر فقل منهم من قال بقرع بينهما وهو لدى احتواء اصحاب الكوفي وقالوا لا يقرع فيها عن الشافعي ومنهم من قال يقدم الحاكم بينهما من شاء ومنهم من قال يقرعهما حتى يصطلحا ومنهم من قال يستحلف كل واحد منهما لصاحبه

[دليلنا] اجماع العرفه و اخبارهم ولو قبل بالقرع كما (علي ما) ذهب اليه اصحاب الشافعي كان قوبالاً مذهباً في كذا من مجهول

فما اذا
استدعى رجل
عبدالحاكم
على رجل

مسئله ٤٤ اذا استدعى رجل عبدالحاكم على رجل وكان المستدعى عليه حصر اعدى عليه واحصره سواء علم بينهما معامله او لم يعلم ومدّ على المدعى واهل العراف وقل مالك اذا لم يعلم بينهما معامله لم يحصره لما روى عن علي عليه الصلوة والسلام انه قال لا يعدى اليك على خصم الا ان يعلم بينهما معامله ولا محلف له

[دليلنا] ما رواه ابن عباس ان لمسى ^{بني} قريشاً قد البسه على المدعى واليمين على (من اسكر) المدعى عليه ولم يقصد ولانه لو لم يحصره الا بعد ان يعلم بينهما معامله اقصى الى اسعاد اكثر الحقوق فان اكثرها يحب بعرضيه كالمصوب والحميات والسرقة والودائع واذا اقصى الى هدر سقط في نفسه وما روى عن علي عليه الصلوة والسلام غير ثابت ولا مقطوع به

فما اذا ادعى
رجل على
عائف

مسئله ٤٥ اذا ادعى رجل على غيره شيئاً وكان المستدعى عند عائف في ولاية الحاكم في موضع ليس لديه حليعه ولا فيه من يصلح للحكم ان يحمل الحكم اليه فيه فانه يحصره اذا تحرر دعوى حصصه قريباً كان او بعيداً وبه قال الكوفي وقال ابو يوسف ان كان في مسافة منها الى وطنه لئله احصره والا لم يحصره وقال قوم ان كان (علي) في مسافة يوم وليلة احصره والا لم يحصره وقال قوم ان كان عائفاً في مسافة لا تقصر

فيها الصلوة احضره والالام يحضره .

[دليل] ان الحاكم مسموع لاستيفاء الحقوق وحفظها وتراخيصها فلو قل
لا يحضره صاع الحق وطل له لاشاء شئ (احد) (فيها) ان ياحد مال احد الا
احده وحل في موضع لاحاكم فيه وما اصى الى هذا بطل في نفسه .

مسئلة ٤٥ اذا ادعى حقا على كامل عاقل حاصر غير عاقل حتى عر ميت واقم
بذلك شهادتين عدلين حكم له بذلك ولا يجب عليه ليمين وبه قال ابو حنيفة ومالك
والشافعي وقال ابن ابي ليلا لا يحكم له به بالنسبة حتى يستحلطه معها كالنسي والمحبون
بالميت والعائ

فيما ادعى حقا
على كامل عاقل
عائ

[دليل] اجماع ائمة الفقه واحدا منهم وانما ما رواه ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
من السنة على المدعى والسنة على المدعى عليه فمن حلف ليمين على المدعى فقد
استقط لغير

مسئلة ٤٦ اذا ادعى على غيره حقا فامسك المدعى عليه فقال المدعى لي بيعة
غير انها غائبة لم يحل له المارمة المدعى عليه ولا مضلته له بحليل الى ان تحضر البيعة
وبه قال الشافعي وقار انه حشبه له لمطالته بذلك وما لا رمت

فيما ادعى
على غيره و
امسك الغير

[دليلنا] ان الاصل برائة الذمة ومن اوجب ذلك فعليه الدلالة وروى سمك
عن علقمة بن واصل بن حجر عن ابيه ان رجلا من كنده ورجلا من حصر موت ابا النبي
صلى الله عليه وسلم فقال احصرمي هذا علي على ارمي وورثتها من ابي وقال الحمدي في يدي ادرعها
لاحق له فيها فقار النبي صلى الله عليه وسلم للحصرمي الك سمه قال لا قال لك بيمينه قال انه فاجر
لا يلبى على ما حلف انه لا يتورع من شئ فقال النبي صلى الله عليه وسلم ليس لك سمه الا انك فمن قل
له المارمة و لمطالته بالعدل فقد ترك الحصر

مسئلة ٤٧ اذا ادعى على غيره دعوى فسكت المدعى عليه او قل لا اقر ولا
انكر فان الاحكام يحسد حتى يحسمه بقرار او بانكار ولا يجعله ناكلا وبه قال ابو حنيفة
وقال الشافعي وهو له الحاكم نسا اما احست على المدعى عن دعوى و(اما) الا جعلناه
ناكلا ورددنا اليمين على خصمك .

فيما ادعى
على غيره
فسكت الغير

[دليلاً] ان الأصل برائة الدمة ورد اليمين في هذا الموضع وحمله «كلا يحتاج الى دليل وليس في الشرع ما يبدل عليه» .

في جوار
القضاء على
الغائب

مسئلة ٣٨ القضاء على العائب في الحمله حائز وبه قال الشافعي ومالك والاوزاعي والليث بن سعد وابن شرمه وقال ابن شرمه حاكم عليه ولو كان حلف حائط وبه قال احمد واسحق وقال الثوري و يوحىمه واصحابه لا يجوز القضاء على العائب حتى يتعلق بالحكم بحسم حاصر شريك او وكيله والعاد كم عندهم يقول حاصر عليه بعد ان ادعى على حصم ساع له الدعوى عليه وبحقيق هذا ان القضاء على العائب حابر بالاخلاق وليس هو صحيح مطلقا من غير ان يتعلق بحسم حاصر م (اعند) يجوز مطلقا وعندهم لا يجوز حتى قال ابو حنيفة من ادعى على عشرة وو حد حاصر وتسعه عتب واقام اليه فصى على الحاصر وعلى غيره من العائين

[دليلاً] اجماع المرفقه واحاديثهم وكرها في الشايب المقدم ذكرها وروى ابو موسى الأشعري قال كان اذا حضر عند لسي رسول الله ﷺ حصمان فتواعد الموعد فوفى احدهما ولم يفي الآخر فصى للذى وفى على الذى لم يفي ومعلوم به ما قصى عليه بدعواه ثبت انه قصى عليه باليمين وروى ان عمر بعد المسير فدا ان ابي سعيد خنيمه رصى من دينه وامنته من يقال سابق الحاج ودا ان عمر صا يصبى وقد روى من كان له عليه دين فليات عدا فلنقسم ماله بينهم بالحصص ولا محالف له

في نعر
شاهد اسرو
د قشهره

مسئلة ٣٩ شاهد الزور يعرر ويشهر بالاخلاق وكيفيه الشهران يادى عليه في قبيلته او مسجده او سوقه وما شهد له بان هذا شاهد زور (يشاهد زوراً) وعرفوه ولا يحلق ربه ولا يركب ولا يظوف به ولا سادى هو على نفسه وبه قال الشافعي وقال شريح يركب ويصادى هو على نفسه هذا حراء من شهد بالزور ومن الناس من قال يحلق نصف راسه فاد فرع من شهر به حلق النصف الاخر ان شاء ونشر يحلق نصف الرأس رمي (وفى) وقال عمر بن الخطاب يحلده ربعين سوخا وستحم (استحم) وجهه ويطاف به ويطال حسه .

[دليلاً] ان الأصل برائة الدمة وما ذكره مجمع عليه والردونه تحتح الى

دليل وروى عن النبي ﷺ انه يهي عن المنة واحدا هذه منه

فيما اوصى
ابن عبد
الرحمن

مسئلة ٤٠ اذا تراسى عسان برجل من الرعية محكم بينهما وسلاه للحكم بينهما كان حائر فلا خلاف ودا حكم بينهما لرم الحكم وليس لهما بعد ذلك خيار ولشفعي فيه قولان احدهما انه يلزم نفس لحكم كما قلناه والثاني يقف بعد اعداد حاشه على تراسيها فاذا تراسى بعد الحكم لرم

دلتنا [حجاج لفرقة على اخبار روه اذا كان بين احدكم وبين غيره حصونه فينظر الى من روى احاديثا وعلم احكاما فليتحكم اليه ولان الواحد منا اذا دعا غيره الى ذلك ومنتع منه كان مأثوما فعلى هذا اجماعهم وايضا عاروى عن النبي ﷺ انه قال من حكم بين شئ تراسيا مد قام يعدل بينهما فعليه لمة الله ولو لان حكمة منهما حائر لارم لما نواعده بالنس وايضا لو كان الحكم لا يدرم نفس الالتزام (الارم) والافيد لما كان للترافع اليه معنى ون عشر التراعى كان ذلك موجودا قبل الترافع اليه

في حواء
حكم الحاكم
عنه

مسئلة ٤١ للحاكم ان يحكم معلمة في جميع الاحكام من الاموار والحدود والقصاص وغير ذلك سواء كان من حقوق الله تعالى او من حقوق الادميين والحكم فيه سواء ولا فرق بين ان يعلم ذلك بعد التولية في موضع ولا تد اوقد التولية اوقلها بعد (او بعدها) قبل اعزله وفي غير موضع ولا يتدالت واحدا لشفعي فيه قولان في حقوق الادميين احدهم مثل ما قصده وقد قال ابو يوسف واختاره المزمي وعنده نص في الام وفي الرسالة واختاره وقال الربيع مذهب الشافعي ان الفاضى يقضى معلمة واما بوقف فيه لصادق القضاة والقول الثاني لا يقضى معلمة بحول وقد قل في كتابي شريح والشعبي وفي الفقهاء مالك والاوزاعي واس بن ليبي وحمدوا وسحق حنن عن شريح انه ترفع اليه حصان فدعى احدهم على صاحبه حقا فانكر فقال شريح للمدعى انك تبيته ونعم انت شهادى فقال انت الامر حتى احصر واشهد انت يعنى لا اقصى لك معلمة وعن مالك واس بن ليبي ليلي قالوا اعترف المدعى عليه بالحق لم يقض العاصى عليه به حتى يشهد عنه به شاهدان واما حقوق الله تعالى فانها متى على القولين فاذا قال لا يقضى معلمة في حقوق الادميين

فإن لا يقضى به في حقوق الله أولى وأراد أن يقضى بعلمه في حقوق الأديين وفي حقوق الله على قولين ولا فصل على القولين معنيين أن يعلم ذلك بعد التولية في موضع ولايته أو قبل التولية أو بعده في غير موضع ولايته وقيل أبو حنيفة ومحمد أن علم بذلك بعد التولية في موضع ولايته حكم وإن علم به قبل التولية أو بعد التولية في غير موضع ولايته لم يقض به عليه هذا في حقوق الأديين أما في حقوق الله تعالى فلا يقضى عندهم بعلمه بحال .

[دليل] إجماع الفرقه و حارهم وأما قوله تعالى «يا داود انا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق» وقول الله تعالى لسيده محمد عليه السلام «وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط» ومن حكم بعلمه فقد حكم بالعدل والحق وأما قول الشافعيين أن شهادة الحاكم بحكم يقولها ما لم يسمعها لا بالقسط واليقض وإذا حكم بغيره حكم بالقسط واليقض واليقض أولى من غالب الظن ألا ترى أن العدل بالحق الموثوق أولى من العدل بغير الواحد بمثل (المثل إما قلناه وأما لو لم يقض بعلمه أوصى إلى يقض الأحكام أو فسق الأحكام لأنه إذا طلق الرجل زوجته بحضرته فكأنه حصد الطلاق كان القول قوله مع يمينه فإن حكم بغير علمه وهو استخلاف لروح وسلمها إليه فسق وإن لم يحكم له وقف الحكم وهكذا إذا اعتق الرجل عبده بحضرته ثم حصد أو عصب من رجل ما لأم حصد يقضى إلى ما قلناه وإذا أوصى إلى ما قلناه سقط

مسئله ٤٢ إذا قال الحاكم لحاكم آخر قد حكمت بك أو أمضيت كذا أو أفدت كذا لا يقض منه ذلك إلا أن تقوم بينة تشهد أن على حكمه وبما حكم به ولا يحكم بقوله وبه قال محمد بن الحسن ومالك وقال أبو حنيفة . أبو يوسف والشافعي يقض قوله فيما قال أو حصر به

[دليلاً] أن إيجاب قبول قوله يحتاج إلى دليل وليس عليه دليل وبطل عليه قوله تعالى «ولا تقف ما ليس لك به علم» وقوله لا يوجب العلم فوجب أن لا يقتضيه ولا يحكم به .

مسئله ٤٣ يصح أن يحكم الحاكم لوالده وإن علم ولولده وولد ولده

فيه لو كان الحاكم لحاكم آخر حكمت كذا

في صحة حكم الحاكم لو كان به ولده

كتاب الحلاف

وإن سئلوا به قال أبو ثور و قال دافى الفقهاء لا يسح حكمه لهم كف لا تسح
شهادته لهم

[دليل] أنه لا مانع من ذلك وحمدتهم ذلك على الشهادة غير مسلم و نحن نحلفهم
في ذلك و نحور شهادة الوالد لولده و الولد لوالده و (سندل) سند كر ذلك في
كتاب الشهادات

كتاب الشهادات مسائله ٨٠

مسئله ١ الشهادة ليست شرط في انعقاد شئ من العقود أصلاً وبه قال جميع الفقهاء إلا في الكاحة فإن إباحة البيع والشاقي قلاً من شرط انعقاده الشهادة وقال داود وأهل الظاهر الشهادة على البيع وإباحة وبه قال سعد بن المسيب

في عدم شرطية
الشهادة في
من العقود

[دليلك] إجماع الفرقه وإجماعهم وإيضاً أوجب ذلك محتاج إلى دليل وقوله تعالى «واشهدوا إذا تباعتم» محمول على الاستصحاب دون الوجوب بدليل ما قد مره ولأنه تعالى قرء «ن كنتم على سفر ولم تعدوا مكاناً لكم فمضى» فالبيع الذي أمرنا بالشهادة عليه هو البيع الذي أمرنا بأحداً الرهن به عند عدم الشهادة فهو كالت واحدة ما تركه بالوثيقة وإيضاً قرء «ون آمن بعهدهم» فليؤد الذي أئتمن إمامته فثبت أنه غير واجب ولو كان واحداً لما حارر من كنهه بالأمانة وإيضاً روى عن النبي ﷺ أنه امتنع من أعرابي فربما يستقمه ليقيم الثمن فلما رآه المشركون صنفوا وطلبوه فأكثر فصاح الأعرابي أشعه أن كنت تريد أن متاعه فعاد النبي ﷺ قد استعته فقال لا من يشهد بذلك (لث) قال (فقال) خر به من ثأنت أنا شهد فقال النبي ﷺ ثم تشهد ولم تحضر فقال تصدقك وفي بعضها تصدقت على إحصاء المصاء ولا تصدقت على إحصاء الأرض فلو كان واحداً ما ركه رسول الله ﷺ على البيع وإيضاً الآية متروكة الطاهر لأنه أمرنا بالشهادة عند وجود البيع فقالوا شهدوا أنا ببيعهم وحقيقته عند وقوع فعل التبائع .

مسئله ٢ حقوق الله تعالى كلها لا تثبت شهادة النساء إلا الشهادة بالمرافعة روى أصحابنا أنه يجب الرجم شهادة رجلين وأربع نسوة وثلاث رجال وأمر أن يصب الحد دون الرجم شهادة رجل واحد وست نسوة وخالف جميع الفقهاء في

في عدم ثبوت
حقوق الله
شهادة النساء

ذلك ولو لا يثبت شيء منها شهادة النساء لأعلى الأفراد ولأعلى الجمع .

[دليلاً] إجماع العرقه واحداً هم وقد ورد (أ)ها

مسئله ٣ - يثبت الأقرار بالربا بشهادة رجلين وللشافعي فيه قولان أحدهما

مثل ما قلناه والثاني لا يثبت إلا بأربعة شهود كما أن الربا لا يثبت إلا بأربعة شهود .

[دليلاً] أن سائر الأقرارات يثبت بشهادة اثنين بإحلاف فمن اعترى في هذا

وحده أربعة شهود يحتاج إلى دلالة .

مسئله ٤ - لا يثبت النكاح والخلع والطلاق والرحمة والقذف والقتل الموحى

لنفور والوكالة والوصية إليه والوديعة عنده والعق والمسه والكفالة وبحو ذلك

ما لم يكن مالا ولا المقصود منه المال ويطلع عليه الزوجان إلا بشهادة رجلين وقلنا

لا يقع الطلاق إلا بشهادة رجلين ولا يثبت شهادته رجل واحد وأمرتين وبه قول الشافعي

وإذا التزمى أملاً بسفد النكاح إلا بشهادة رجلين وقلنا لا يقع الطلاق إلا بشهادة رجلين

ولامدح للنساء في هذه الأشياء التي ذكرناها وبه قول مالك والشافعي والأوزاعي

والحمي و قول الثوري و أبو حنيفة و أصحابه يثبت كل هذا شاهد واحد وأمرتين إلا

القصاص فإنه لا خلاف فيه .

[دليلاً] أن ما اعترى به مجمع على ثبوت هذه الأحكام به وما ادعوه ليس عليه دليل

وقياس ذلك على المدائمه لأبصح لا بل أقول بالقياس .

مسئله ٥ - إذا قال لعنه أن قتلته فانت حر ثم هلك فاحتلف العمد والوارث

فقال العمد هلك بالقتل وقال الوارث مات حتف أمه وأقام كل واحد منهما شاهدين

على ما ادعاه للشافعي فيه قولان أحدهما تعارضا وسقطنا ورق العمد والقول الثاني

بيمه العمد ولي لأنها اثبت زيادة فبعتق العمد وهذا يسقط عمالان هذا عتق بشرط

والعتق بشرط لأبصح عندنا ونحن ندل على ذلك في كتاب العتق ومتى قلنا أن

أن التدبير وصية وليس هو عتق بصفة قلنا يستعمل الفرعة فمن خرج اسمه عمد

على يمينه

مسئله ٦ - إذا قال أن مت في رمضان فانت حر وقال لأحر أن مت في شوال فانت

مسئله ٦ - إذا قال أن مت في رمضان فانت حر وقال لأحر أن مت في شوال فانت

مسئله ٦ - إذا قال أن مت في رمضان فانت حر وقال لأحر أن مت في شوال فانت

حرم مات واحتلف العدان فادعى كل واحد منهما صحة ما جعل له واقام بذلك بينه
فللشافعي فيه (في ذلك) قولان احدهما تتعارضان ويرى لعدان والثاني منه رمضان
اولى لانه قديموت في رمضان فيحتمى على بينة شوال ذلك وهذا ايضا يسقط عباءة
قلناه في المسئلة الاولى سوآء .

مسئلة ٧ بحكم بالشاهد واليمين في الاموال عندد و عند الشافعي و مالك
على ماسينتهو بحكم عندد شهدة امراتين مع يمين المدعي و بدقل مالك وقال ابو حنيفة
والشافعي وغيرهما لا بحكم شهادة امرأتين مع اليمين
دليل [اجماع العرفه و اخبارهم لان المرأين كالشاهد الواحد في الاموال
الأتري لواقم في المال شاهدين حكم له ولو اقام شاهدا و امرأتين حكم له ثبت
انهما كالرحد الواحد ثم ثبت به لواقم شاهدا واحدا حلف معه وكذلك اذا اقام
امرأتين

مسئلة ٨ اذا ادعى على رحد عدلحاكم حقا و بخر فاقم المدعي شاهدين
بما ندعه فحكم الحاكم له به شهادتهما كان حكمه بما لشهادتهما فان كانا حادقين
كان حكمه صحيحا في الصهر والباطن وان كانا كاذبين كان حكمه صحيحا في الظاهر
بماطلا في الناس سوآء كان في عقد و رفع عقد او فسخ عهداو كان ملاوذا قد شريح
و مالك و ابو يوسف و محمد و الشافعي و حاكمي عن شريح به كان ذا قصي لرحد
شاهدين قل له يا هذا ان حكمي لا يبيح لك ما هو حرام عليك و قل بوجيبه ان
حكم بققد او رفعه او فسخه وقع حكمه صحيحا في الظاهر و لباطن معاً واصحابه
يعسرون عن هذا كن عقد صح ان يستدبه او يقضاه صح حكم الحاكم فيه طاهراً و
باطناً فمن ذلك اذا ادعى ان هذه روثتي فاكرت فاقم شاهدين شهدا عنده بذلك
حكم به له وحت له في الباطن و ان كان لها روح مات منه بذلك و حرمت عليه
و حلت للمحكوم له بها و اما رفع العقد و الطلاق اذا ادعت ان روحها طلقها ثلثا
واقامت به شاهدين فحكم بذلك مات منه طاهراً و بباطناً و حلت لكل احد و حلت لكل
واحد من الشاهدين ان يتروح به و ان كانا بعلمان انهما شهد بالروء اما الصبح فكلا قالة

وقالوا في النسب لو ادعى رجل ان هذه بنته فشهد بذلك شاهدا زور فحكم الحد كهم بذلك حكمه شوب لنسب طاهراً و باطناً وصار محرماً لها ويتوارثان وحكى الشافعي في الاصله في القديم فقال لو ان رجلاً طلق زوجته ثلثاً فادعت ذلك عليه عبد الحد كهم فاسترقصى له بها يمين او بغير يمين كانت زوجته وعليها ان تهرب منه ولا تمسكه من نفسها فان كان هذا على ما حكاه عنهم فهو نقص لانه لم يعقد حكمه في البطن و وافقنا في الاموال ان كان الفداء له مملك غيره فان حكمه لا يبيح له في الباطن .

[دليلنا] قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم الى قوله والمحصنات من النساء اما حلت امهاتكم و اراد بالمحصنات زوجات العرف فحرهن عننا الامم لك اليمين سبياً او استرقصاً و ابو حنيفة اما نحن لما حكمنا . طل وقال تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره و منه دليلان (دلائل) احدهما (احديهما) قصي بانه اذا طلقها لا تحل له الا من بعد و زوج وعندهما احدى الطلاق قصي له بها حلت له و قوله تعالى فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره و در على انها حلال (حلت) له ما دام يطلقها وعندهما احدى حنيفة اذا قصي له زوجة غيره حرمت الزوجة على زوجها بغير طلاق منه و ادعت عليه انه طلقها فقامت بذلك شاهدي و حرمت عليه وما طلقها و روت ام سلمة و (حقة) ح النبي ﷺ قال اما انما بشرتكم وانكم تحتصمون الى و لعل بعضكم ان يكون احب من بعض فاقصى له على نحو سمعت (سمع) منه قصي قصيت له بشي من حق احبه فلا ياحده فاما اقطع له قطعة من النار فمعه ^{الطلاق} من احده وان كان قد قصي له و احب اياه قطعة من النار .

مسئله ٩ . تقل شهادة النساء على الاعراد في الولادة والاستهلال والعيوب تحت الثياب كالرتق والقرب والمرس بخلاف ونقد عندنا شهادتهن في الاستهلال ولا نقبل في الرصاع اصلاً وقال الشافعي نقبل شهادتهن في الرصاع ايضاً والاستهلال و قال ابو حنيفة لا نقبل شهادتهن على الاعراد فهم بل نقبل شهادة رجل وامرأتين .

فيما نقله
شهادة النساء
على الاعراد

دليلاً | اجماع الفرقه و احبارهم و ايضاً ما اشتهر به مجمع على قبول شهادتهم فيه وما قال الشافعي ليس عليه دليل وايضاً ان الاصل الارصاد و انما ذلك يحتاج الى دليل وليس في الشرع ما يدل على ان شهادتهم شئت ذلك

مسئله ٩٠ كل موضع يقبل فيه شهادة النساء على الافراد لا يشت الحكم فيه الا لشهادة ربع منهن فان كانت شهادتهم في الاستهلال او في الوصية لمقص اليه في شهادة امرء في ربع الميراث و ربع الوصية وشهادة امرأتين في نصف الوصية ونصف الميراث وشهادة ثلث انثى في ثلث ارباع الوصية و ثلثة ارباع الميراث التركة وشهادته ربع في جميع الوصية وجميع الميراث المستهل وقال الشافعي لا يقبل في جميع ذلك الا لشهادة ربع منهن ولا تست الحكم بالاقول من اربع على حال و قد عرفت في عثمان التي ينت ثلث سواء و قال مالك والثوري ثلث بعدد وهو اثنتان منهن و قال الحسن البصري و حماد يثبت الرصد بالمرسعة وحدها و به قال ابن عباس و قال ابو حنيفة ثلث ولادة الروحانيات و امرأ واحدة القابلة او غيرها ولا تثبت بها ولادة المطلقات .

| دليل اجماع الفرقه و احبارهم وقد روي اصحابنا ان شهادة القابلة وحدها تصل في الولادة و روي ذلك عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم

مسئله ٩١ القاري اذ ان وصلياً قلت بوثته و رآه فشق بالاحلاف ونقل عنه شهادته فيما بعد و به فرع عمر بن الخطاب و روى عنه انه جلد بالامانة حين شهد على المعصرة بالرب ثم قال له تب يقبل شهادتك وعن ابن عباس انه قال و انما القاري قلت شهادته و لا مجال لهما و به قال في النسخ عطاء و عمار و بنو الشعبي قال الشعبي يقبل الله بوثته و لا يقبل بحسن شهادته و به قال في الفقهاء الزهري و ربيعة و مالك و الشافعي و الاوزاعي و عثمان التي واحمد و اسحق و ذهب طائفة الى انها تسقط فلا تقبل ابداً ذهب اليه في النسخين شريح و الحسن البصري و المعنى والثوري و ابو حنيفة واصحابه و الكلام مع ابي حنيفة في فصلين عندنا وعند الشافعي ترد شهادته بمجرد القدر و عنه لا ترد بمجرد القدر حتى يجلس فاداً جلدت شهادته

بالجلد لا بالقدر والثاني عندما يصل شهادته أو تاب وعنده لا تقبل ولو تاب القدر
(مرة) توبة .

[دليلاً] اجماع ائمة و اخبارهم و ادلائ على ان رد الشهادة يتبع بمجرد
القدر ولا يعتبر الجلد قوله تعالى «والذين يرمون المحصنات ثم لم يجدوا برهاناً
شهداء واحدوهم ثمانية جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً» وذكر القدر فعلى عيبه
وجوب الجحد رد الشهادة فمنعت عنهم بتعلقان (بعض) به والذى يدل على ان شهداءهم
لا ينسقط ابداً قوله تعالى في سابق الآيات «واولئك هم الفاسقون الا الذين «دو من بعد
ذلك و صدحوا من الله عفو» رحم» ووجه الدلالة ان العصاة او الشتمل على حسن
مطلوبة بعضها على بعض دليلاً ونم بعضها شتمه عرجح لاسمها لى حميمه دالك كى
واحدة منها ما لو اعترفت رجع لاستثناء لها كموثبه امراتى طلق و متى حررة وعدي
حران شاء الله جمع الاستثناء لى كى المدكو و كذلك فى لانة من قلو الاستثناء
برجع لى قرب المدكو من فقد دليلاً على فقد ذلك فى كتاب اسو الفهم والذى
فى لاية ما يدل على انه لا يرجع الى اقرب المدكو من فى قرية الفسق و يسوق
مرور بمجرد توبه وقبول الشهادة لاشتت بمجرد التوبة من نقل التوبة وانما لاح
العمل قبل ستة اشهر وقبل سنة فله شرط على التوبة اصلاح العمل ثباته رجع لى
الشهادة لا الى الفسق والثالث مرداه (بعضه عن) سميت بن المصيب عن عمران لمسى
البرهان فى قوله «الا الذين «دو من بعد ذلك و صلح» وان لله عفو رحيم» توبته
اكذابه نفسه فاذا تاب قبلت شهادته .

مسئلة ١٤ من شرط التوبة من القدر ان يكذب نفسه حتى يصح قبول شهادته
فيما بعد لا خلاف فيما بين اصحاب الشافعى لانهم اختلفوا فقال ابو اسحق وهو
الصحيح عندهم ان يقول القدر بطل ولا اعود الى ما قلت وقرن لا يصحرى التوبة
اكذابه نفسه هكذا قال الشافعى حقيقه ذلك ان يقول كذبت فبطلت قال ابو حنيفة
وليس بشئ وهذا هو الذى يقصيه مذهب لانه لا خلاف من العرفه ان من شرط ذلك
ان يكذب نفسه و حقيقة الاكذاب ان يقول كذب فيما قلت كيف وهم ردو بصاً

فى امس شرط
التوبة اكذاب
التائب نفسه

كتاب الشهادات

انه يحتاج الى ان يصدق معه في الملاء لذين قدف بينهم وفي موضع فشت (فيشت)
ما قلناه و لدى قلة معروفى قوى لانه اذا كذب معه ربما كان صادق في الاول ربما
سنة ومن الله فداؤك هذا الاكذاب كذب وذلك فسح

في اعتبار
ظهور العمل
الصالح معه
التوبة

مسئلة ١٣ اذا كذب معه وقاب لا يصدق منه حتى يظهر منه العمل الصالح
وهو احد قولين لشافعي الا انه عذر ذلك منه وبحر لم يعتبر لانه لا دليل عليه والقول
الاخر انه يكفي مجرد الاكذاب .

[دليلاً] قوله تعالى «الا الذين تدعون من دون الله عبادهم الاولين»

وصالح لعدم

في حوار الشهادة
مما يدل على

مسئلة ١٤ من كان في يده شيء ينصرف عنه بالادفع (المدفع) ما يثر
انواع التصرف في شهادته ، اذ لا يفسد فيه من حال العدة (مدته) وعلى
وحيث قال لا يصحري حريان شهادته بالمدفع ، فاما غيره لا يجوز وان قصرت لعدته
مثل الشهادة لشخص فلا يجوز قولاً واحداً

[دليل] اذ ادفع لفرقة و حادهم وانما للاحلاف به يجوز ان يشترى منه
فان حصل في يده يدعى به ملك فبولا ان يظهر بغيره يدعى على ملكه لم يحمله اذا
انقل اليه بالبيع ان يدعى انه ملكه .

في حوار الشهادة
عسى ان يوفى
وامشاله

مسئلة ١٥ يجوز لشهادة على الوقف والولاء والعقود لسكاح بالاستقصاء
كالملك لمطلق ، المسبب ولشافعي فيه وحيث (قولاً) فقال الاصمصري مشافعيه
وقال غيره لا يشترى من ذلك بالاستقصاء ولا يشهد عليه بذلك

[دليل] به للاحلاف ان يجوز لشهادة على ارجح لسي التمسك ولم يشتر
ذلك الا بالاستقصاء لان ما شهد بهم و ما لو وقف فمضى على لتأييد فان لم تحرر الشهادة
بالاستقصاء ادى الى بطلان الوقف لان تهود الوقف لا يفسد اداؤه فيل يجوز
بتحديد شهادة على شهادته اداً قلب الشهادة على شهادة لا يجوز عند الادومه
وحدة عامما لعين الثالث فلا يجوز على حال وعلى هذا يؤدي الى ما قلناه

في عدده
شهادة لاعمي في
لمشاهدات

مسئلة ١٦ ما يقتضي في العلم الى المشاهدة لاتصل فيه شهادة الاعمي بالاحلاف

ودلت مثل النضج والفقد والرصاص والرماد والولادة والنوط وشرب الخمر وما يقتقر إلى سماع ومشاهدة من العقود كلها كالبيع والمصرف والسلم والأجارة ولهذه المكاح ونحو (دلت) هذا والشهادة على الآخر لا تصح شهادة الأعمى عليه وهذا في الصحابة على عليه الصلوة والسلام وفي التابعين الحسن البصري وسعيد بن جبير والنخعي وفي الفقهاء الثوري وأبو حنيفة وأصحابه وعثمان بن عيسى وسوار القاضي وعليه أهل المصر وكثير الكوفيين وذهب طائفة إلى أن شهادته على المفقود تصح وذهب إليه في الصحابة عند ثقة بن عيسى وفي التابعين شريح وعطاء الزهري وفي الفقهاء ربيعة ومالك والشافعي وسعد والثوري وسنن أبي لبي

[دليلنا] إجماع الفرقة وأخبارهم

مسئلة ١٧ يصح أن يكون الأعمى شاهداً في الجملة في الأداء دون التحمل وفي التحمل والأداء فيما لا يحتاج إلى مشاهدة مثل النسب والموت والملك المطلق وبه فر مالك و أبو يوسف والشافعي وقر أبو حنيفة ومحمد لا يصح منه التحمل والأداء فيما لا يحتاج إلى البصيرة فذهب إلى أن الأعمى لا يجوز له أن يشهد من هذا فلا لو شهد بغير أن عبد الله كتم فسمع شهادتهما ثم عيب أو حرس فما الحكم بها لم يحكم كما لو فسق قبل لحكم بشهادتهما فستعذر الخلاف معه في ثبوت فسوقه علمه وهو بصير بصيرة الذي له الشهادة بالنسب والموت والملك المطلق والثالث إذا عيباً بعد الإقامة وقبل الحكم .

في صحة كون
الأعمى شاهداً
في الجملة

[دليلنا] إجماع الفرقة وأخبارهم وأما قوله تعالى «واشهدوا ذوي عدل منكم» وقوله (أقال) واشهدوا أن ما بينكم وبينهم وحل فإن لم يكونا رجلين وحل وأمرتان، وكذا ذلك على عمومها إلا ما أخرجنا الدليل

مسئلة ١٨ يصح من الآخر تحمّل الشهادة بالأخلاف وعندنا يصح منه الأداء وبه فر مالك وأبو العباس بن شريح وقال أبو حنيفة وفي أصحاب الشافعي لا يصح منه الأداء .

في صحة جعل
الآخر
الشهادة

[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الأولى سواء .

كتاب الشهادات

مسئلة ١٩ العدد اذا كان مسمياً بالعدد لا قبلت شهادته على كل احد من
 الآخر . و لعدد لا على مولاه وما غيره فانه نقل شهادة لهم و عليهم و روى
 عن عبيد الصلوة والسلام به نقل شهادة بعضهم على بعض ولا تقبل شهادتهم على
 لاحدا و قال س بن مالك فلها مضعاً كالجره . نقل عثمان النبي و داود و احمد
 و اسحق و قال النبي كم من عبد حرم مولاه . قال الشعبي و الشعبي اقلها في القليل
 دون كثير و ذهب قوم الى انها لا تقبل احد اعني حاد لا على حر ولا عبد لا في
 قبيل ولا في كثير ذهب اليه في لصاحبه عمر و اس عدا و س عمر و في التبعين خلق
 شريح و الحسن البصري و عطاء و معاوية و في الفقهاء ابو حنيفة و اصحابه و الثوري
 و الاوزاعي و الثوري .

دليلاً قوله انه لي و استشهده اشهد من حالهم و ذلك عدم في الجميع
 و قال و اشهدوا روى عدد مسمي و هذا عدل و عليه اجماع الفرق و احكامهم

مسئلة ٢٠ نقل شهادة لسان بعضهم على بعض في الجراح ما لم يتعرفوا
 و احتجوا على امر مسمع كالرعي و غيره و به قال اس الربر و مالك و قال قوم انها
 لا تقبل عدل لا في الجراح و لا في غيره يعرفوا او لم يتعرفوا ذهب اليه اس
 عاص و شريح و الحسن البصري و عطاء و الشعبي و في الفقهاء الاوزاعي و الثوري و اس
 ابي ليلى و ابو حنيفة و اصحابه و الثاقفي .

دليلاً اجماع الفرق و احكامهم و عليه اجماع الصحابة روى اس ابي
 مبيكة عن اس عاص انه قال لا يقبل شهادة الصبيان في الجراح و حاله اس الربر
 فذهب (نصار) اليه الى قول من الربر فثبت انهم اجمعوا على قبوله و تركوا
 قول اس عاص

مسئلة ٢١ شهادة من الدمة لا تقبل على المسلمين الا خلاف بين اصحابنا
 الا اهم احوار و شهادة من الدمة في الوصية خاصة اذا كان مات بحيث لا يحصره
 مسلم بحال و حالف جميع الفقهاء في ذلك و قالوا لا يقبل بحال
 دليلاً اجماع الفرق و احكامهم و بقاء قوله تعالى و احصر احدكم الموت

حين اوصية اثنان ذو عدل منكم، بمعنى من لمسلم او احده من غيركم يعنى من اهل الذمة قدا (من) ادعوا ن هـ مـ وـ حـ صـ وـ لـ وـ دالة عند و ليس معهم دليل يقطع العد

في شهادة من
أدلة معهم
من

مسئلة ٢٢ : قال قوم لا يجوز قبول شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض سواء اتفقت ملتهم او اختلفت مثل شهادة اليهود على اليهود او على النصارى وكذلك النصارى وانه قال مالك و الشافعى و الاوزاعي و بن سبويه و احمد و قال حرون نفس شمره بعضهم على بعض سواء اتفقت ملتهم (معهم) و اختلفت ذهب اليه قصة البصرة الحسن و سو و عثمان التي وده في لفقها حماد بن عيسى و الثوري و ابو حنيفة و اصحابه و ذهب الشعبي و الزهري و قتادة الى انه تكاثرت الملة واحدة كاليهود على اليهود قلت و ان اختلفت ملتهم لم يقبل كاليهود على نصارى و هذا هو الذي ذهب اليه اصحابنا و ووه

و قد قيل [قوله تعالى] ايها الذين آمنوا ان حوائكم فسق بساء فتسموا ن يصبروا قومًا يحبه له و امر الله تعالى بالثبوت و التمس في ساء الفاسق و انكار فسق و روى ابن عمر قال سألت معاذ بن جبل عن شهادة اليهود على نصارى فقال سمعت النبي ﷺ يقول لا تقبل شهادة اهل دين على غير اهل دينهم لا لمسلم فاهم عدول على انفسهم و على غيرهم و هذا الذي حتره و لوحد فيه را اختاروا الترافع اليها فاما ان لم يختاروا فلا يلزمهم ذلك .

مسئلة ٢٣ : يقضى بالشهاد الواحد مع سمن لمعدعي في (اموال) و قد قيل في الصحابة على عليه الصلوة و السلام و ابو بكر و عمر و عثمان و ابي بن كعب و في التابعين الفقهاء لسبعة و عمر بن عبد العزيز و شرح و الحسن البصري و ابو سلمة بن عبد الرحمن و ربيعة بن ابي عبد الرحمن و في الفقهاء مالك و الشافعى و بن سبويه و حمد بن حسن و ذهب قوم الى انه لا يقضى بالشاهد لواحد مع يمين ذهب اليه الزهري و الشعبي و في الفقهاء لاوزاعي و بن شرملة و الثوري و ابو حنيفة و اصحابه قال محمد بن الحسن ان قضى بالشاهد مع اليمين فصحت حمله

في قضية
في الاموال

[illegible]

كعب قصي باليمين مع الشاهد فهؤلاء الخمسة قالو به ولا محذور لهم محال

مسئله ٢٤ اذا كان مع المدعى شاهد واحد احتار به المدعى عنه كان له في حلف المدعى عليه سقط دعواه وان كذب لم يحكم عليه بخوف له لشاهد مع اليمين وبه قال الشعبي . قال مالك بحكم عنه بالسكول مع موافقه له في القضاء بالسكول اذا لم يكن مع المدعى شاهد

فيما لو كان مع المدعى شاهد واحد

[دلتنا] ان الحكم عنه بذلك يحتاج الى دليل ولا دلاله على ذلك . يعاصر مذهب مالك يؤدى الى القضاء بمجرد السكول لان المدعى اذا لم يحلف مع شاهده فقد اطرح شاهده ورفضه كان لم يكن فصارت اليمين في حبه لمدعى عليه ابتداء فلو قلنا متى سأل عنها فصب عليه بالسكول كان حاكما بمجرد سكوا وهذا لا سبيل اليه وكان مذهب بعض الى القضاء بالشاهد لو احدى لان ليمين على المدعى عليه و (ان المدعى عليه) متى سأل لم يكن سكوله حجة لمدعى كما لو كان مع المدعى شاهداً فتركها وعدل الى احواف المدعى عليه لم يكن في عدوله اليه عن شاهده حجة لمدعى عليه فارأى ان سكوله ليس بحجة للمدعى عليه لم ينق مع المدعى لا شاهد واحد فوجب ان لا يقضى له به .

مسئله ٢٥ لاشت الوقف شهادة واحد مع يمين المدعى وللشاعبي فيه قولان ساء على الوقف الى من يستغل هذا قال يستغل الى الله تعالى ولا تمت الا شاهدين وهذا قول يستغل الى الموقوف عنه فثبت شاهد ويمين وقول بالعاصي يشهد شاهد ويمين قولاً واحداً .

في عدم ثبوت الوقف بشهادة واحد

[دلتنا] ان ما اعترضاه مجتمع على ثبوت الوقف به وما قالوه ليس عليه دليل والاحبار التي رويها (اوردنا) في القضاء بالشاهد مع اليمين محتصة بالامور والوقف ليس بمثل للموقوف عليه بل لا انتفاع به فقط دون رقبه

مسئله ٢٦ اذا كان معه شاهد و اراد ان يحلف المدعى عنه فكذب عن اليمين فانها نرد على المدعى فان حلف حكم له بها وان كان ولم يحلف انصرف وللشاعبي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني لا يرد عنه بل يحبس لمدعى

فيما لو تكلم المدعى عنه بيمين

عليه حتى يحلف أو يعترف .

[دليل عموم الأحكام التي وردت في أن المدعى عليه را رد ليمين فعني المدعى اليمين وهي عامة .

مسئله ٢٧ إذا مات مدين حلف دينا له على غيره ، عهده دين و بهم شاهد واحد و امتنعوا من أن يحضروا مع الدائن لم يحضرهم من يحلف و لمشاوهم فيه قولان لا ولا وهو الأصح قبل ما تقدم ، لأن أن لا يحلف لأنه إذا ثبت أنه كان له أن يحلف كالوارث

[دليلنا] هو أنه لو ثبت هذا الحق كان دعوته للميت يرثه و رثته عنه بدليل أنه لو كانت التركة مبدأ و هي شيء ال نائب فطرته على و ، تته و كان لهم أن تقوم الدين من غير التركة من غيره ، بما يتعلق بحق المراء التركة كما يتعلق حق المراء بها من دارهم قد كان سوية لمعهم لم يحضر من يحلف بمما دس به حلف بغير من الالسن لا يست بسمه مالا له ، و أنه قوله ما إلى جواب فقه لو على الله مالا تعلمون ، و قوله جلالة الله تعالى في دعاء و هذا ما لم

مسئله ٢٨ و مات و حلف بر أنه عيبر من و كان الدين مخطو دائر له لم يستحق التركة إلى و كانت مخطو على حاكم مدب امتت فبب قضى الدين من غيره مباحي الوث الال و ب كان الدين مخطو بعض التركة أم يستحق قدر مما احصاه الدين به مباحي الوث و رثته و تمت لهم ما عده ممة و ال لا مخطو من امحدب الشافعي و قر ابو حنيفة ب كان الدين مخطو دائر له لم يستحق إلى لو أنه كما قلناه و ان لم يكن محض بها انفس كلها إلى لو أنه و قال الشافعي و صحابه الا الاصطخري ان التركة يستحق كلها إلى اورثه سواء نائب وفق الدين او اكثر و الدين بق في دمه الميت و يتعلق حق المراء بها كالوهم ان تقوم الدين من غير التركة و من غير ها .

[دليلنا] قوله تعالى فادعهم بالصيغة التي ادعاهم و ادعاهم إلى قول من بعد وصية يوصي بها أو دين فاحضر ن ذلكهم بعد الدين و كذلك في قوله يوصيكم الله في

ولادكم، التمهولان التركة لو اشعلت إلى لوارث لوح إذا كان في مكره من
يعتق عني وأرثه لا يعتق عليه عثمان ورث الرجل أمه أو (أمة) منه بانه كان له
أخ مملوك وأمن المملوك حر فمات الرجل وحلف أخوه مملوكاً فورثه ابن المملوك
فانه لا يعتق عليه إذا كان على لسان من ملاحلاف من على أن التركة ما استقلت اليه
وكذلك لو كان يورثه أمه مملوكاً لأن عمه فمات السيد فو، ثم عن ابن عمه كان يحلف
أن يعتق في بطن (أبيض) حتى العزماء وقد اختلف على خلافه

مسئله ٣٩ إذا ادعى رجل حاربه وولدها بأنها أم ولد له وولدها منه استولده
في ماله وأقام شهاداً واحداً وحلف (يحكم) حكم له بالحريه وسبقت اليه و
كانت أم ولده معتزلة ملاحلاف بسبب ومن الشافعي إلا أنه بقوا معتق بوفائه وأما
الولد فانه لا يحكم به (له) أصلاً فسقى (ويبقى) في يد من هو في يده على ما كان
والشافعي فيه قولان أحدهما هو الأصح منها ما قلناه والثاني يحكم له بالولد
و يلحق به

فيما ادعى
جارية وولده

دلت | أن العشاء شاهد و لم يحن حاس في (هو) على مسمى القول فيه و
همهم ادعى (مدعى) السب والحريه وذلك لأن حكم له بشهد و يحسن

مسئله ٤٠ إذا كان في يد رجل عبد فدعى آخر عليه أن هذا عبده عن نفسه
وأما أمه كان عبدي وأنا عتقته وأقام شهاداً واحداً لم يقبل ذلك ولا يحكم به
وقال الشافعي أمي له وأحكام بالعنف فيه واختلف أصحابهم من قال يحكم
بذلك قولاً واحداً ومنهم من قال هذه على قولين فالمسئله التي قبلها

عبي العبد لو
كان في يد
رجل وادعى
آخر عليه

دليلاً | ما فيه في المسئله التي قبلها وأما من ليس به شاهد له بملك كان
والسنة أمه تعال و شهدت بما سمعه من كقول الملك له في الحال فما جاز
كان فلا كره لو فاد هذا الذي في يد يد عبدي وشهد شاهدان أنه كان عبده لم يثبت
لملك شهادتهما لأنه يدعى ملكاً في الحال و ليس به شاهد بملك كان

مسئله ٤١ الأمان يعطى عبد المالك والرمال وهو مشروع وقد قال الشافعي
وقال أبو حنيفة لا تغلط بالمكان محال وهو بدعة .

فيما تغلط
به الأمان

[دليلاً] اجماع يعرفه و حارهم و هم روى و لا يحلف عند روى لى ^{للمعنى}
 اخذ على اقر مما يحب فيه لمضغ قد دلل على انه كان كذاب و روى عليه
 تمنط و به ليس بسدعه . ليست حد حلاق منهم في ذلك و روى حار ان سبي ^{للمعنى}
 و من حلف على حارى هذا و كان الحار ثم فسئله ففعله من الدار و قد
 اجماع الصحابة و روى ذلك عن علي عليه الصلوة والسلام . بنى بكر وعمر و عثمان
 . عند بر حار من عوف و لكن و حد منهم فيه معروفه من كذب و كره . جعفر و لا
 محد لك لهم و عا الر من قولك (اقولك) تدلى . بحسبونها من بعد انصوبه فيسمان
 بالله . قد روى انفسه يريد بعد العصر و قد علمه ليدلله انه لا يصير الله ليهم يوم
 القسمة و لا ركههم و اجماع عند المم . حار سبي (سج) امامه فان اعطاه و في له و ن
 لم يعطه حار و حار حلف بعد العصر بمسأ و حار لمضغ (المضغ) . هاء .
 امرئ مسلم

مسئله ٢٢ لا تعدد السمع دون ما يحب فيه القطع و لا راعى تنوع المصاب
 الذي يحب فيه الر كوة و به دل حالات و في لثامي لا تمنط روى مما يحب فيه
 الر كوة او كاذب بمسأ في المص . والمقصود منه ايمان وان كان بمسأ في سر ذلك
 عاظم على كل حال و في من حار من تمنط في لثامر و لثامر

[دليل] اجماع العرفه على ما يبينه في المسئلة التي ذكرها

مسئله ٢٣ التعليق بالمكان والزمان استحباب دون ان يكون ذلك شرطاً
 في صحته الايمان ووافق في لا راعى . لا لفظ انشائي و المكان على قولين احدهما
 مثل ما قلناه والثاني انه شرط .

[دليلاً] ان كون ذلك شرطاً يحتاج الى دليل و انما قوله ^{للمعنى} لثامر على
 لمدعي عنه والسهة على المدعي ولم يذكر الزمان لا المكان و قد ذكرنا من الأدلة
 محمود على الاستحباب

مسئله ٢٤ الحلف اذا حلف على فعل فعه حلف على القطع والتثبت بعد
 كان او ثبات وان كان على فعل غيره و ان كاذب على لاثبات كانت على لقطع وان كانت
 فيما داخل
 على فعل نفسه
 او غيره

على المعنى كات على نفي العلم وقد الشافعي وقد الشافعي والمحمي كلها على العلم و قال ابن ابي ليلى كلها على البيت .

اديب [ر السى ^{مترجم} حلف رجلا فقال لا والله ماله عيت حق فلما كان على بعد نفسه استخذه على لست : (لها اذا كانت على من نفسه احاد علمه (علمه) ما يحلف عليه فالحلف ما فقد عليه وهذا اذا كانت على الاثبات على فعل الغير لانه لا شئت سنا حتى يطلع به قد كات على المعنى لفعل الغير لم يحط علمه ان الغير (ما فعل) لم يفعل كذا لانه قد يفعله ولا يعلم .

مسئله ٣٥ اد اشهد عنده شاهد ان ما هو هما العدالة فالحكم بشهادتهما ثم تبين ايها ، فسبق قبل الحكم بقص حاكمه و الشافعي قد قولان قال ابو العباس والمرى احدهما بنفسه كما قلناه و لآخر لا يفسده به قال ابو حنيفة وقال ابو اسحق بنفسه قولاً واحداً كما قلناه .

في الشاهد
عدلان فتنس
فيهما

ادلب قوله تعالى في ابي الدين آتوا ان حاكم فاسق فتنسوا ان تنسوا في ما يحمله فامر بالنسب والوقوف التين في علمه فسف وحب وشهادته ونقصه حاكم به وانما في الشرع اما في الحكم شهادة من طهره العدالة فان علم به حاكم بمن طهره فسق فقد حكم بغير الشرع فوجب قصه وانما وشهادته الفاسق مجمع عليه مضمون فيجب ان ينقص حاكمه بذلك

مسئله ٣٦ اذا حكم بشهادة بعض في قتل وقتل المشهود علمه ثم قال ان الشهود كانوا عدي قبل الحكم بالقتل سقط القود وكان دمه المقتول المشهود عليه من بيت العدل وقال ابو حنيفة الدنه على المر كفي وقد الشافعي الدنه على الحاكم واين تعب على قولين حدهما على عاقبته والاخر في بيت المال

في الحكم
شهادة عدي
انفسهما

اديبنا [اخراج الفرفه و احبارهم فاقهم . واد ان ما حطت القصة من الاحكام فعلى بيت المال .

مسئله ٣٧ اد اشهد احبسان انه اعتق سالماً في حال عوته (مرصد) وهو الثلث وشهد واثنان انه اعتق عاب في هذه الحالة وهو الثلث ولم يعلم السبق منهما اقرع

فيما لو تعادى
الشهادتان
في نفي

بيهما فمن وبهما اخرج اسمه عتق ورق الآخر ولشاهدي فيه قولان احدهما مثل
ما قلناه والثاني يعتق من كل واحد منهما نصفه .
دليلاً جماع الفرقه واحداً منهم اجمعوا على ان كل امر مجهول فيه
القرعة وهذا من ذلك .

في الاول
مكن به
للمدعي الحق

مسئله ٣٨ ان دعي حذر عني . حذر حذر ولاسه ليعرض اليمين على المدعي
عنده قدم بحلف ومثل رد اليمين على المدعي فحلف وبحكم له ولا يجوز الحكم
على المدعي عليه مسأله وبه قال الشعبي وشمس ومالك والتابعي وقال ابو حنيفة
واصحابه لا رد اليمين على المدعي بحال وبما كان التداعي في ما كره . لحكم اليمين
على المدعي عنه ثلث . وان حلف . لا فسي عليه بالعق مسأله . ان كان في قصاص
دون ابو حنيفة يحس المدعي عنه اداً حتى يقر بالحق او يحلف على عيده وفرد
ابو يوسف ومحمد ودار عليه اليمين ثلثه . فمضى عنه بالديه . واما اذا كانت الدعوى
في ملاق او نكاح . ان اليمين لا تثبت في هذه الاشياء في حصة المدعي عنه فلا تصح
فيهما سكون . ونحن نورد هذا لقول مالك . ان يميني بحسن مدعي عليه
في جميع الدوا مع حتى يحلف . ونقر بالطلاق مع ابي حنيفة في قصاص احدهما . في
الحكم بالنكول والثاني في رد اليمين .

دليلاً عني ان اليمين ترد اجماع الفرقه واحداً منهم . اعلم قوله تعالى
فذلك ادبي . يدنو بالشهادة على وجهي او يحلف ان ترد بعد ما يسمعون . فثبت الله
بيميناً مردودة بعد معين وقمعي . لك ان يمين ترد في بعض المواضع بعد معين
اخرى . ان قيل لا يه يقتضي رد اليمين بعد اليمين . اجماع ان المدعي عليه اذا
حلف لم ترد اليمين بعد ذلك على المدعي . فما اجمعوا على انه لا يجوز رد اليمين
بعد اليمين عدل . بالظهور عن هذه . وعلم ان المراد به ان ترد اليمين بعد وجوب ايمان
ويدل عليه ايضاً قوله عليه السلام المطلوب اولى باليمين من الضال . والقصد اولى
من وزن . فعد . وحقيقته . الاشترا . في الحقيقة . (يعني) تفصيل حدهما على الآخر
واقصى الحران الضال والمطلوب يشر كان في اليمين لكن لمعصوب مرة (مريد)

عليه بالتقدم ايم : ان الدليل على ان المدعى عليه لا يحكم عنه بمجرد النكول ان
الاصرير تذا لدمه واحدا الحكم عليه بالسكوا يحتاج الى دليل

مسئله ٣٩ ادخل المدعى عليه ردت اليمين على المدعى في سائر الحقوق و
به في الشعي والسعي والشاعي وفي حديث انه بر داليمين في حكم به شاهد
و هراين دون غيره من السكاج والعلاق و نحوه

[دليل] عموم الاحكام التي وردت في رد اليمين وانما الانصار له ادعوا
(ادعت) على اليهود انهم قتلوا عبدالله بن جبريل لهم النبي ﷺ تحفون حمسين
ميتاً و تستحقون دم صاحبكم فقاتلوا من لم يشهد كلف يحلف عليه فقال يحلف
لهم اليهود حمسين ميتاً فقالوا بهم كفا ففقر لسي من اليمين من حنة المدعى
الى حنة المدعى عندهم هذ حكم بر د اليمين عند النكول وكانت الدعوى في قتل العمدة
والدماء لا يحكم فيها بشاهد وامر اثنين .

مسئله ٤٠ اد حلف لمدعى عنه ثم اقام المدعى اليه بالحق لم يحكم
به بهاديه قل اس امي ايلي . داود . وفي رد الفقه انه يحكم بها
وليسا | اجماع لفرقه . احبارهم و بصاً قوله ﷺ من حلف فليصدق ومن
حلف له فليرس ومن لم يفعل فليس من الله في شئ

مسئله ٤١ اد ادعى على رجل حقاً وقد ايسر اليه و كل سنة لي وهي كاد
فحلف المدعى عليه ثم اقام اليه قدر محمداً لا يحكم له بذلك لانه حرج يستوفى
الشافعي وابو يوسف يحكم له به لانه يجوز ان يكون سي يستوفى كذب على اعتقاده
وهذا الفرع يسقط عن لان اصل المسئلة عمدنا بطل وقد دللنا عليه

مسئله ٤٢ اد ادعى رجل على امرائه نكاحاً والمرأة على زوجها طلاقاً او العدة على
سيده معتق ولا يسه مع المدعى لزم المدعى عنه اليمين وحلف ولا ردت اليمين على المدعى
وحلف وحكم له به ومذا الشافعي وقال ابو حنيفة لا يلزم اليمين في هذه الدعاوى
بحال وفي حديث اذا كان مع المدعى شاهد واحد لزم المدعى عليه اليمين ون لم
يكن معه شاهد لم يلزم المدعى عليه اليمين .

وبه يوثق
المدعى
اليمين على
المدعى

و حلف
المدعى
المدعى
اليه

فما لو ادعى
على رجل
وقد ايسر
ي يسه

ويمن ادعى
على به اد
نكاحاً وليس
معه شاهد

دليل اجماع الفرقه واحداهم وقوله عنه السلام الله على المدعي و
اسمى على المدعى عيه ولم يقصر وروى ان ركانه اركا به امي السبي ^{في}
ابي طيمت امراتي السنة فقال ما اردت بالسنة قصر واحد فقار ما دت والله به
الا وحده واستعمله لسي ^{في} علي امي العلاف

مسئلہ ۴۴۱: ان کاں میں رحمت عداوتہ ظہرہ عنہما بقصد جہدہما صحابہ
و قذف لرحل امرأ تہا، و نہ لامقتل شہادہ جہدہما علی الآخر و نہ لرحلہما و
و نہ و حسمہ مقتلہ لاسیر لعداوتہ فی ذلک شہادہ محار

الدليل ما يرى طلحه من عند الله في مرسوا الله التثنية في فساد لا
تقبل شهادة جسم لا طبع ولا عدو (متهم) منهم ولا يثبت (تقبل شهادة لعدو
والجائز ولا الرمي ولا الرية ولا يرى عمر على حجة وروى لعمر من كاب في فائدة
جعد وبعث

مسئله ۴۴ نفس شهيدة الوالد لولده و ابائمه او والده و غير شهادته الوالد على ولده ولا نفس شهدة لوامد علي والده وبعد قول عمر بن عمر بن عبد العزيز والعربي واوتو وحدى روايتين عن شريح و حاتم العربي وقال في بعضهما به لا تقبل .

دایم! اجماع الفرفه واحسانهم واصفاً قوله تعالیٰ "واشهدوا شهدین من رجالکم" وقل تعالیٰ "واشهدوا دوی عدل منکم" وواک عام

مسئله ۴۵ شهادت الولد علی والده لا یقبل بحال وقرابتی ان تعلیق بالمرء
او امه یا میخرج من حری الحال کالدس و لمکاح و اطلاق قیمت و ب شهادت علیده بما
تعلق بالمدن کالقصاص و حد العربیه و جهان احدھما لا یقتضی فصل والذی و
هو الاصل اما (لا یقبل) تقدیر

[دليماً] اجماع الفروقة واحداً هم فانهم لا يحتسبون قد

مسئله ۴۶ ادا غرض رجل (الرجل) عدا ثم شهد جعق لمولاه قسب شهادته
وبعد قال جميع لعقباء وحكى عن شريح به قال لا تقب
في قول شهادة
الصدا المعنق

[دليلنا] اجماع الفرق

مسئلة ٤٧ نفس شهادة لاح لاحد منه وقد اذاعى لأبعل وقل مالك
ان شهدله فى غير النسب قلت وان شهد له فى النسب فان كانا اخوين من ام فادعى
احدهما احا من اب وشهدله اخر لم تقبل ذلك .

فى قبول شهادة
الاح لاختيه

[دليلنا] جماع الفرق واحا هم وما قدماء فى نسبه ايضاً بدل عليه و
روى عن عمر و بن عمر و ابن الربيع هم قالا (انهم قتلوا) شهادة الاح لاختيه ولا
مخالف (لهم) لهما .

مسئله ٤٨ عدل شهادة الصدق لعدله و ان كان بينهم مهاد (مهاد) و
ملاسة منه فى جميع تقبلاء الاملاك فانه قال ان كان بينهم مهاد (مهاد) و
ملاطفة لا تقبل شهادته وان لم تكن قبلت .

فى قبول شهادة
الاح لاختيه

[دليلنا] ما قلناه فى المسئلة الاولى سوا .

مسئله ٤٩ نفس شهادة احد الزوجين لآخر و قد قال الشافعى و قد اهل
المر ولا تقبل . قد المحمى و ابن بى لمى نفس شهادة الروح لروحته ولا عمل شهادة
الزوجة لزوجها .

فى قبول شهادة
احد الزوجين
للآخر

[دليلنا] ما قلناه فى المسئلة الاولى سوا .

مسئله ٥٠ لا يجوز قبول شهادة من لا يعتقد ايمه الايمه الايمى عشروا منهم
الامن كان عدلا يعتقد العدل و لتوحيد و يعنى العسج (القبايح) عن الله تعالى و يعنى
التشبه و من خالف فى شئ من ذلك كان فاسقا لا تقبل شهادته و قد الشافعى من
الاراء على ثلثة اصرب منهم بخطه و لا تصعد كالمخالف فى المروع فلا مرد شهادته
اد ان كان عدلا و منهم من تصفه ولا تكفره كالمخالف و الروح نفس بفسهم ولا تكفرهم
و منهم من تكفره و هم القدرية الذين قالوا بحق القرآن و يعنى الرؤفة و اصادقة المشبه
الى تصفه و قولا ان يعنى الخير . انشر معاً هؤلاء كثر . لا تقبل شهادة بهم و حكمهم
حكم الكفار و قد قال مالك و شريك . حماد بن حسن و قد ابن بى لى و ابو حمزة
لا رد شهادة احد من هؤلاء والعق لدى نردنه الشهاده مالم يكن على وجه التدين

من لا اعتد
شهادته

كتاب الشهادات

كالعشق والره والسرقة وشرب الخمر فاما من تدبى به واعتقده مذهباً ودساً تدبى
 لله به لم ارد شهادته كاهل لدمه عنده فسقوا على سبيل الدين و كذلك اهل لى
 فسقوا عنده فوجب ان لا ترد شهادتهم

[دليل] اجماع العرفه واحكامهم ولانه قد دلت لادله لقطعة على صحة
 هذه الامور لتي اشرنا اليهم ليس ههنا (هذا موضع ذكرها ولعلها فيه
 كافر والكافر او ادا كان كافر) لم نقل شهادته

مسئله ٥٩ اللعب بالشطرنج حرم على من وجد كان ونفس فاعنه به ولا
 نقل شهادته وقال مالك و ابو حنيفة حرمه الا ان حسمه قد هو يدحق بالحرام
 و قد لا جميعاً ترد شهادته وقال الشافعى هو مكره وليس بمحذور ولا ترد شهادته
 الا لعنه به لا ما كان قد فعله ترك الصوم حتى يخرج وقتها متعمداً و يتكرر
 ذلك عنه و ن لم نتمدد ترك العمل متعمداً لعلوه حتى يذهب وقتها فسق على
 لمسب وسق على من حرم هو مباح

[دليل] اجماع العرفه واحكامهم واصحابنا من الحسن العسرى عن ابي
 من اصحاب النبي ﷺ عن لى عنه لاله انه نهى عن اللعب بالشطرنج و روى
 عن النبي ﷺ انه مر بموم يصمون بالشطرنج فقال ما هذه التمدن لى اشم بها
 ع كقولهم فشيها لاصنام المعبوده و روى عنه انه قال الا لعنه بالشطرنج من اكد
 خلق لله يقول عاب و عات معنى قولهم شهادته

مسئله ٥٤ من شرب سكر حتى سكر لم نقل شهادته و كان قد سكر بالاحلاف
 و ان شرب عند قبلا لا سكر منه فعند لا نقل شهادته و وجد و يحكم بفسقه به
 قد مالك و قال الشافعى احده و لا يصح ولا ارد شهادته وقال ابو حنيفة لا احده و لا
 افسقه ولا ارد شهادته ان شرب مطبوخاً فان (او) شرب سقاً فهو حرام لكنه
 لا يفسق شره

[دليلاً] اجماع العرفه واحكامهم ولا يقد ذلك فى كتاب الاشرية على ان
 السيد حاكم حكم الخمر سواً ومن احكام الخمر تفسق شره و رد شهادته

باب خلاف

مسئلة ٥٣ للاعب بالمرق يعق و ترد شهادته وبه قال أبو حنيفة ومالك و قال الشافعي علي ما سن عبيد بن اسحق في الشرح انه مكروه وليس بمحظور ولا يفسق فاعله ولا ترد شهادته وهو اشد كرهة من الشطرنج وقال قوم من صحابه انه حرام ترد شهادته للاعب به .

في ان اللاعب
ليرد يفسق
وترد شهادته

[دليلا] حماد العرقه واحداهم و روى ابو موسى الاشعري قال سمعت النبي ﷺ يقول (قال) من لعب بالرد فقد عصى الله و رسوله و روى سليمان بن مريدة عن ابيه ان النبي ﷺ قال من لعب بالرد شبر فكا (بها) به عمر (عمر) ائده في لحم الخنزير و دمه .

مسئلة ٥٤ العناء (العناء) محرم يعق فاعله و ترد شهادته و قال أبو حنيفة و مالك والشافعي هو محرم و حكي عن مالك انه قد ر هو مباح والاول هو لا يهر لانه سئل عن العناء فقال هو فعل الفسق عند و قال ابو يوسف قلت لابي حنيفة في شهادة المعني والمعيه والمباح والديعه فقال لا قبل شهادتهم (بهم) نهى و قال سعيد (سعد) بن ابراهيم الرهري هو مباح غير مكره وبه قال عبد الله بن الحسن العمري قال ابو حنيفة ولا امرى احدا من المسلمين حرم ذلك ولم عرف (يعرف) مذهب .
دللت [احماع العرقه و حناهم و يصا قوله تعالى و احتسبوا الرخص من لا دين و احتسبوا قول الرور] قال محمد بن الحسن (الحنفية) قول الرور هو العناء و قد تعالى و من الناس من يشتري (بشرى) لهو الحديث ليصل عن سيد لله بغير علم و يتحدها هروا و قال ابن مسعود لهو الحديث العناء و قال ابن عباس هو العناء و شرى المعصيات و اصحاب رواء ابو امامه الداهلي ان النبي ﷺ نهى عن بيع المعصيات و شرائهن والتجارة فنهى و اكل الثمانين و ثمنهن حرام و روى ابن مسعود ان النبي ﷺ قال ان العناء يست المتاق في العلب كما يست الماء العذب

في دم و دمه
في ان الله

مسئلة ٥٥ العناء محرم سواء كان صوت للمعنى او بالقص او بالاقطار مثل العيدان والعصاير والندبات والمعارف وغير ذلك واما العرب بالدف في الاعراس

في ان العناء
محرم

كتاب الشهادات

والحقان فانه مآروه وقيل الشافعي سبب المعنى والقصد مآروه وليس محظور
وصرب الأولان. محرم كله وصرب الذي في الحقان والأعرس مباح
[دليل] إجماع العرفه واحياءهم والاحياء التي قدعها تدا على ذلك فيها
عادة في سائر انواع المدا

مسئلة ٥٦ اشاد لشعر مآروه وقيل الشافعي ان لم يكن كسدا ولا هجوا
ولا تشبهاً بالنساء فهو (كان مباحاً) مباح.

في كراهه
اشاد الشعر

[دليل] إجماع العرفه واحياءهم وروى ان النبي ﷺ قال لان يمتلي
خوف احدكم قبحاً حتى يبرمه ايديه احمر له من ان يمتلي شعراً فان قالوا المعنى
فيه ما كان فيه فحش وهجو وقال ابو عبيد معناه الاستكثار منه بحيث يكون الذي
تتعلم من الشعر ويحفظ منه اكثر من لقرآن و لفتد فلن نحن بحمد على عيومه
ولا يحسنه الا بتدليس وقوله تعالى «والشعراء يتبعهم الغاوي» يدل على ذلك ايضاً

مسئلة ٥٧ شهداء ولد لرب لا نفس ا كان عدلاً ومدا قال مالك الا انه قال انها
لا ترد بالرب وقيل الشافعي وفي لفظة لا نقل

في عدم قبول
شهادة ولد
الرب

دليلاً إجماع العرفه واحياءهم . . . ي عنه ^{الرب} انه قد . . . لدالر ما شر التثنية
يعنى من الزاني والزنية

مسئلة ٥٨ من اقيم عليه حد في معصيته من قدف او شرب خمر او زنا ولو اشد
او عر ذلك ثم تاب وصا عدلاً فثبت شهادته وبه قال اكثر لعقبة الاحلاف ابي حنيفة
في القادف وقدمي . قال مالك كان من حد في معصيته لا قبل شهادته به
[دليلنا] إجماع العرفه واحياءهم وايضاً قوله تعالى «والذين يرمون المحصنات
ثم لم ياتوا باربعة شهداء فجلدوهم» لم يفسل وقال تعالى «واستشهدوا شهيدين من
رجالكم» ولم يفرق .

في قبول شهادة
من اقيم عليه
الحد و . . .

مسئلة ٥٩ السدي والسدي . . . لقروى تسفل شهداء بعضهم على بعض وبه
قال اهل العراق والشافعي وقال مالك لا قبل شهادة السدي على الحضري الا
في الجراح

في شهادة السدي
: السدي و
الفردى

[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الأولى سوآء .

مسئلة ٦٠ إذا شهد حسي أو عبداً أو قاتراً عبد الحاكم فرد شهادتهم ثم بيع العبيد واعتق لعبد و سلم لكافر وعادوه قبت و كذلك أن شهد بالغ مسلم حر شهادة فحدث عن حادثة وان فسقاً ثم عدل وقام بها بعينه قبت منه وحكم بها وبه قال داود و أبو ثور و لم يروى وقال مالك رد الدين وقر اهل العرق والشافعي اقبل الكلى إلا لما سبق الحر لبالغ فيه أن رد شهادته لفسقه ثم اعدده هو عذر لا تنفس شهادته .

في إعادة شهادة
العبيد بعد
البيع

[دليلنا] كل طاهر و . (ردا) بقول شهادة العدا فاقب محمولة على
عمومها

مسئلة ٦١ شهادة المحتسب مقبولة هو أن قال على حال دس يعترف به سرّاً و بمحمد جهرآ حتى له صاحب الدس شاهد من يرد به ولا يراه ثم حاوره المحدث و عترف به فسمعه وشهداه صحت الشهادة به قال من لم يسمي وأبو حنيفة وعمر و من حرث الشافعي و الشافعي ذهب بشرح أبي نهب غير مقبولة وبه قال الجمهور و لشعبي في مكان أكان المشهود عند حله اقبل به أن كان ممثلاً بوجه مثله ثم اقبل عليه

في ردوا - هـ -
المحتسب

[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الأولى سوآء . أيضاً قوله تعالى : (لا من شهد بالحق وهم يعلمون) وهذا شهد بالحق لأنه علمه .

مسئلة ٦٢ دعات ، حلف ، شين و تمركة قاذعي احنى ديناً على الميت فإن عترو الأرب استوفى من حقه و أن اعترف به حذفت فإن كان عدلاً فهو شاهد لمعدعي وأن كان معه شاهد آخر شهد (شهد له بالحق استوفى الدس من حقه) وإن لم يكن معه شاهد آخر و حلف مع شاهده ثبت لدس بقاء و استوفاه من حقه و أن لم يحلف أو لم يكن لمعترف عدلاً كان له نصف الدين في حصه المعترف وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة واحد (احداً) من نصف المقر جميع الدين وقل أبو عبيد بن جربود وأبو حمزة الأسترادى من أصحاب الشافعي فيها قول حر

في ش - هـ - من
أو به على
د - ل - معدعي

ققول ابو حبيب

[دليلنا] اجماع الفرقة واخبارهم وايضا من لم يدعي واحد لامي فداغري
بالدين على الميت و ن الدس متعلق بالتركة في حقه وحق حبه بدليل ان اسمه
لوقعت به استوفى (استوفى) منهما قد كان كذلك كان يحقيق للثلام لك على و
على احي ولو قال هذا لم يحس عليه من (في) حقه لا يصف الدين

مسئلة ٦٣ يشك القصاص المصدا بالشهد ده على الشهادة و في الشايعي وفا
ابو حنيفة لا يشك

في ثبوت القصاص
بالشهادة على
الشهادة

دليسا | قوله يعني هو ستهها شهر من من رحالهم و في و يهد و ادوي
عدل مسلم و لم يفرق و ايضا عموم الاحاديث و دت في حوا و قول الشهد ده على
الشهادة يدل على ذلك

مسئلة ٦٤ حموي (احدود) الله تعالى مثل حد ارب و شرب الخمر و ما يشهد
لا يشك بالشهد ده على الشهادة و في ابو حنيفة لا يشك في قولان حديثه من
مقلبه و لابي وهو لا قس اي يشك و في ذلك
| دليل | اجماع الفرقة و اخبارهم و هم لا يختلفون في ذلك فلا يشك بالشهد ده
على الشهادة

في عدم سوان
حد و في ثبة
شهد ده على
الشهادة

مسئلة ٦٥ نصهر من المذهب مد لا يصف الشهادة لمرع مع معال حضور
شاهد الاصل و اما بحضور ذلك مع بعده اما بالموت او بالمرض المبرح من الحضور
او العتد و به في الفقهاء الا أنهم حنفيو في حد بعيد و قال ابو حنيفة ما يقصر فيه
المسوة و هو ثبته دم و في يوسف هو مالا يملك ان يحضر معه و يقيم الشهادة
و يعود في بيت في ماله و في الشايعي لا يعتد بالشهادة و بان عبيد مشقة في الحضور
حكم شهادة المرع و ان لم يكن مشقة لم يحكم و المشقة قريب عما قال ابو يوسف
و في اصحاب من و في يحوز ان يحكم بذلك مع الامكان

في عدم سوان
شهد ده مرع
مع حضور الاصل

[دليلنا] على الاول مد احمد ع و الثاني مد خلاف و الذي على حوز و ن
الاصل حوز ققول الشهادة على الشهادة و تخصصها بوقت دون وقت ابو على و حه

دون واحد يحتاج الى دليل وايضا روى اصحاب انه اذا حتمت شاهد الاصل وشاهد
الفرع وحتلما فانه تقبل شهادة اعدلهما حتى ان في صحاح من قبل تقبل شهادة
الفرع وتسقط شهادة الاصل لانه يعسر الاصل مدعى عليه والفرع بسبه المدعى للشهادة
على الاصل .

مسئلة ٦٦ لا يعمل شهادة النساء على الشهادة الا في الدون والاملاك والعقود
وما للحدود فلا يجوز ان يعمل فيها شهادة على شهادة وقا قوم لا يعمل شهادة النساء
على الشهادة بحال في جميع الاشياء وبه قال الشافعي وقار موحبيته ان كان الحق
مما يشكك فيه شهادة النساء او لم يدخل فيه فثبت شهادتهن على الشهادة وان كان مما
لا يدخل لهن فيه لم يقبل .

[دليلنا] اجماع الفرقة واخبارهم

مسئلة ٦٧ اذا عذر شاهد (شاهد الفرع شاهد (شاهدي) الاصل ولم يسمه
لم يقبل ذلك وبه قال جميع الفقهاء وقال موحبيته يحكم بذلك
[دليلنا] انه دالم بسمه (سمي) لا لم يعرف عدالة الاصل وقد يعدلان من
عندهما انه عدل وان لم يكن عدلا .

مسئلة ٦٨ اذا سمع شاهد الاصل ولم يعدلا سمعته (سمع) الحاكم وبحث
عن عدالة الاصل وان وحده عدلا حاكم به ولا توقف فيه وبه قال الشافعي وقا
ابويوسف والنوري لا سمع هذه الشهادة لانهما لم يتركا تركية الاصل الالرية
[دليلنا] انهما بما شهدتا بما يعلمان وقد يعلمان شهادة الاصل وان كان
لم يعلما كونهما عدلين فلا يجوز لهما ان يشهدا بذلك وعلى الحاكم ان يبحث عن
عدالة الاصل ولا ليس يتركان ذلك الالرية بل لما قلناه

مسئلة ٦٩ ما يثبت بشهادة اثنين في الاصل اذا شهد شاهدان على شهادة
احدهما وشاهدان على شهادة الاخر ثبت بالاخلاف شهادة (شاهد) الاصل وان شهد
شاهد على شهادة احدهما وشاهد آخر على شهادة الاخر لم يثبت بهذه الشهادة ما
شهادته وبه قال على علمه السلام وفي التامس شريح والفحمي والشافعي وربيعة وفي

في عدم عدول
شهادة النساء
على الشهادة

فيما لو عدل
شاهد الفرع
شاهد الاصل

فيما اوصى
شاهد الاصل
ولم يعدلا

وما يثبت
بشهادة اثنين
في الاصل

كتاب الشهادات

المفتاء أبو حنيفة وأصحابه والثوري والشافعي ومالك وذهب قوم إلى أنه يشترط بذلك وتحكم الحاكم به ذهب إليه ابن شريم وابن أبي ليلى وعثمان بن عيسى وعبد الله بن الحسن العمري وأحمد وسحق

[دليلاً] إجماع الفرق وأحبارهم وإيضاً ما عتبر به مجموع على ثبوت المحكم به وما قالوه ليس عليه دليل .

وهو الوجه
على شدة
رجحان أبي
الحر

مسئلة ٧٥ إذا شهد شاهدان على شهادة حل ثم شهد أحدهما على شهادة الأحر فثبتت الشهادة الأولى بالإجماع في عدد نسب الشهادة التي أيضاً وبه قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري ومالك وروى واحد قول الشافعي الصحيح عندهم والقول الثاني أنه لا يثبت حتى يشهد آخران على شهادة الأحر وهو احتياط للمربي [دليلاً] لأحر التي وردت بأن شهادة الأصل لا تثبت لأشاهدين والشاهدان قد ثبتا في كل واحد من الشاهدين .

وهو ما ثبت
بالشهادة على
شهادة

مسئلة ٧٦ تثبت الشهادة على شهادة الأصل ولا يقومون مقام الأصل في إثبات الحق والشافعي فيه قولان أحدهما مثل ما قلناه والأحرار هم يقومون مقام الأصل في إثبات الحقوق .

دليلاً أن شاهد الفرع لو كان يعوم مقام الأصل في ثبوت الحق لم حاربت لشهادة على الشهادة لأنه كان الحق اثبات فعل كالقتل والأغلاف لم يثبت شهادة الفرع لأنه يحتاج إلى مشاهدة والفرع ما شاهد الفعل وكان الحق بعدا افتقر إلى سماع ومشاهدة والفرع ما سمع وما لا شاهد فيه إجماعاً على حوار الذي ثبت أن الفرع ثبت شهادة الأصل بالاشبه

في اختلاف
الشهادتين
في وجه
المعروف

مسئلة ٧٧ إذا شهد ثلثان أنه سرق ثوباً قيمته ثمن دينار وشهد آخر أن أنه سرق ذلك الثوب بعينه وقيمته ربع دينار ثبت (ثبت) عليه ربع دينار وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي ثبت ثمن دينار لهما شهدا على أن قيمته ثمن دينار وإن ما زاد عليه لس قيمته له ثبت الثمن شهادة الأربعة وما زاد عارض البيعتان (البيعتان).

[دليلاً] مدعى من بين شهادتين فسعى ن شئت المستثنى معا فثبت رجع دبر
ويجزي مجرى وتبين روى الجسر الواحد حدهما روى رآده فأقده فالرائد
أولى في الأخذ به من الناقص .

مسئلة ٧٣ اد شهد عدلان عبد الحق كم بحق ثم فسقا قبل أن يحكم بشهادتهما
ولم يرد به وبديا ثبوتاً والمري روى روى القضاة لا يحكم بشهادتهما
دليلاً ان لا اعتبار بالدلالة حين الشهادة لأجل الحكم فدا روى عدلين حين
الشهادة وحب الحكم بشهادتهما معاً أو اشهد وهد عدلان وحب الحكم بشهادتهما
فمن قال روى فسقا يقال هذا الوجوه فعليه لدلالة

مسئلة ٧٤ اد شهد شاهدان بحق وعرف عدالتهم ثم رجعا من الشهادة
قال يحكم به لم يحكم به في الجماعة إلا بانوار في روى يحكم بالشهادة
دليلاً بهما رجعا لم يان لهما لم يان هذا الشهادة فلا يجوز يحكم
لم لو جتهد لحي ثم ثم جتهد جتهد قال يحكم به لا يحكم

مسئلة ٧٥ اد شهد شاهدان بحق وعرف عدالتهم فحكما لم يان فاستوفى
لحق ثم رجعا عن الشهادة لم ينعى حكامه وبه قال جميع الفقهاء وقال سعيد بن
المسيب والأوزاعي ينتقضه .

دليلاً ان لدى حكم به مقطوع به بالبراع . . جوبهم بحتن لصيق و
الكتاب فلا ينتقض به ما قد قطع عليه .

مسئلة ٧٦ اد شهد شاهدان على رجل بها بوجت قتله أو قسده فقتل أو قسعه
ثم رجعا وقالاعمدن كذا كذا أو قسده ان يقتل أو يفسع فعليهم لقه وبقا ان شرمه
والشافعي وأحمد وأسحق ودا ربيعة والبخاري وأبو حنيفة لا قود عليهم

[دليلاً] جماعة لفرقة واحدهم وعليه أحمد والشافعي وأبو حنيفة روى ان شاهدين
شهدا عبد أبي بكر علي رجل سرقة (السرقة) فقطعه ثم قالا خطا عليا والسرقة
غيره فقتل لو عمت اسما بعددنا لقطعنا . روى سليمان عن معمر بن الأشعث
ور شهد شاهدان عند علي عليه الصلوة والسلام على رجل بالسرقة فقطعه ثم تياه

باجرهما لا هـ لدى سرف و حصدان على الاول فقال لو علمت انكم تعمدتم
لفعلتمهم و هم قصصون معروفتان مشهوران ولا يعرف لهما منكر نسألهن
جمعوا عليه

فيما لو رجع
لكنه من
بالطلاق
الحكم

مسئلة ٧٧ اشهد شاهدان على طلاق امرء بعد الدخول به وحكم الحاكم
بدلت ثم رجعا عن الشهادة لم يرميهما مهر منتهى الاشئ منه و قد في ابو حنيفة و
مالك وقر عسده لله بن الحسن العسري عنهما مهر منتهى و قد قال الثوري
| دليلنا ان الأصل برأئته الدماء وحب عليهما شيئا فعليه الدلالة وانما
ليس حرجا من البصع عن مدعى الروح له قيمة بدلالة انه لو صدق زوجته في مرسده لم
يبرمه مهر منتهى من الثلث كما لو عتق عبده و هو له فدية من ذلك ثبت انه لا قيمة له
و كان يجرى ايضا او كان ان كان من يجرى بانه قد عتق زوجته في مرسده
من لا يفسد الطلاق كما لا يفسد العتق والعطاء فلم يعد طلاقا اذ انفسا نسأله لقيمة
اله الجروحة من مائة دينار ثبت انه لا يرد افسده لانه لم يفسد من افسدوا به شيئا
ملا قيمة له .

و ما لو رجع
انما هو من
بصلاحه
دخول

مسئلة ٧٨ اشهد عاين بالطلاق قبل الدخول به وقرى الحاكم منهم ثم
رجع عرما نصف المهر و قد قال ابو حنيفة و مالك وقرى فيه قولان حدهما من ما قلناه
وهو اختيار المرسى و هو نصف لقولهم الا انه يقول انهم نصف مهر منتهى
وعنده نصف المهر المسمى و لقول الآخر انهما يصممان كمال مهر منتهى و هو اصل
القولين عندهم

| دليلنا ان اذا كان احصى بينهما قبل الدخول لزمه نصف المهر فوجب
ان لا يرجع عنهما لا بعد ما عزم و ايضا الأصل برأئته الدماء و ما لم يرميهما مجمع
عليه و مراد عند ليس عليه دليلنا ايضا و قد في ضيقها قبل الدخول به عدل نصف
الصدوق فلو قلنا يرجع عنهما مائة المهر حصل له مهر ونصف وذلك باطل

و ما لو رجع
لشاهدان
مصدقين

مسئلة ٧٩ اشهدا من اوفتق وحكم بدلت عليه ثم رجعا كان عنهما
الصمدان واحتلف صجر الشافعي في ذلك على من يفتق فقال ابو العباس وشيوخ اصحابه

لمسئله على قولين مثل مسئلة العصب وهي انه لو كان في يده عند مقتله او وهبه و
اقصه ثم كر انه كان ليريد فهل عليه قسمته على قولين كذلك شهيته ومهم من في الاعرم
عليه هبها قولاً واحداً مسئلة العصب على قولين وقال ابو حامد والمذهب انهما على
قولين كما قال ابو العباس احدهما الاصمان وهو الصمصم والثاني عبيهم لصمان وهو
اصحهما وبه قال ابو حنيفة .

[دليلنا] اجماع الفرقه واحداً رهم على ان شاهد الزور يضمن ما يصدق به شهادته
وهذا من ذلك .

مسئله ٨٥ اذا شهد رجل وعشر سواه بعداً على رجل واحد بقولهم ثم حج
الى عن الشهاده كان على الرجل سدين المال والشافعي على السوة وبه قال ابو حنيفة
والشافعي وقال ابو يوسف ومحمد على الرجل نصف وعشرين النصف لان للرجل
نصف النية فصم نصف المال

فيما لو شهد
رجل وعشر
سواه ورجل
الذكر

[دليلنا] ان المال ثبت بشهادة الجميع فصم الجميع عرامته والرجل سدين
النية فصم ان لا يرمه اكثر من ذلك ولان كل امرأتين في معاملة رجل فكانت
لعشر سواه سوا خمسة رجال فصار الشاهد بالحق كانهم ستة رجال ولو ادا كانوا ستة
رجال فراجعوا لم يرمه اكثر من السدين كذلك هبها على الرجل السدين وعلى كل
امراتين السدين .

كتاب الدعاوى والبيّنات

والمقدمة

مسئلة ١ | ادعى عليّ (خلال) ادّعاءهما فيهما، أو التوب وذهب عليه ولا
يسدّ لو حد منهما كان العي بينهما، يعني ربه قال الك في الأبدى، يحلف كل واحد
منهما لصاحبه

و. و. دعي
رحا. و. ك. لا. و.
د. و. ال. و.

دليلاً | اجتماع الفرقه واحد هم، أيضاً روى أبو موسى الأشعري أن حبيب
تمار عذبة ليس لأحدهما منه فحلفا، التي عنه السهم بينهما

مسئلة ٢ | أرا دعاً منكاً مضيقاً، وبداحدهما عني العي كان سبعة ولى و
كذلك، وال (ان) اصدف الى سبوا، دعي صاحب اليد المات مضيقاً، وال (ان) اصدف الى
سبوا، سبعة كانت بيعة الجاح ولى ربه قال الك في الأبدى، صاحب الشافعي أو اتمار ع
عن بداحدهما عنيهما، وأى ك. واحد منهما سبعة سمعاً، ربه كل واحد منهما وقصيب
لصاحب الدسواء، سبوا منكاً مضيقاً، أو ما تكرر، والمضيق كان ملك، ولم يذكر
أحدهما سبعة، وما يتكرر ثابته الذهب والفضة والصفر والحديد بقول كل واحد
منهما صبح في ملكي، وهذا يمكن، في دعاء في عهد كل واحد منهما، وكذا
ما يمكن سبعة مرتين، فالدوق والحز وما لا يتكرر سبعة كثرة قض، وأمر سمعاً ربه
لا يمكن أن يسمع دفعتين، وكذا لا يمكن أن يولد أداه مرتين، وكل
واحد منهما يقول، ملكي سبوا، في ملكي ربه قال شريح، والحكمي والحكم
ومالك، والشافعي، وهذا يحلف مع لبيد عني قولن وق. أبو حنيفة وأصحابه إن كان
المدعي (الداعي) منكاً مضيقاً، أو ما تكرر سبعة لم يسمع منه لمدعي عليه، وهو صاحب
اليد، وإن كان ملكاً لا يتكرر سبعة سمعاً بيعة الداحل، وهو لذي يقصده مذهبنا، وقد
ذكره في النهاية والمسعودي، وأكتفي في الآخر، وقال أحمد بن حنبل لا يسمع

و. و. ا. و.
واحد. و.
د. و. ا. و.

سنة صاحب البدع حال في أي مكان كان وقد روي ذلك أصحابنا أيضاً وتحقيق الخلاف مع أي حبيبه هل تسمع بيعة الداخل أم لا عند الشافعي تسمع وعنده لا تسمع والعقبي يقولون بيعة الداخل أولى وهذه عبارة فاسدة لأنه قد كان لخلاف في سماعه سقط أن نقول أولى وهذه المسئلة ملغية بيعة الداخل و لا يخرج فإن الداخل من ذات يده على الملك والخارج من لا يذله عليه .

دلتنا [حرموا لغيره واحبارهم والمخبر المشهور عن النبي ﷺ أنه قال البيعة على المدعي واليمين على المدعى عليه و يدل على الأول ما رواه حاتم بن رجب احتجوا به في حقه في سنة ١٠٠٠ في دونه أو غيره وقام كل واحد منهما بسنة بهالة شحني فعني بهار سوي لله صلي لله عليه وآله لندي هي في يده وروى عنه حاتم بن رجب من أبي عبد الله جعفر بن محمد عنهما السلام أن علي بن أبي طالب عليه السلام والاسلام حتمهم ليدخلوا في دونه كلاًهما أقام السنة به شحني فعني بها لندي هي في يده وقال لولم تكن في يده حتمتي بينهما شحني

مسئلة ٣ إذا شهدت السنة ليدخل مضافاً إليها بالخلاف معها وبين الشافعي وقد حسمه وأنكر بالملك المطلق وبالأصبيح والشافعي قد قولاً أن أحدهما قال (لا) في القديم مثل ما قلناه وقال في الحديث مسموع

في شهادة
البيعة لداخل
مضاف

دلتنا [حرم أصحابنا وأيضاً إذا شهدت بالملك المطلق يجوز أن يكون شهدت بالملك لداخل والبدع قد رأت سنة المدعي فهو حاكمها بشهادتهما حاكم معاراً ويقال فهد لا تسمع

مسئلة ٤ إذا سارع عينا لا بد لواحد منهما عنها ولو أقام أحدهما شاهدين والأخر أربعة شهود ولصاهر من مذهب أصحابنا به ترجيح كثرة الشهود ويخلف وحكم له بالحق وهذا لو تساوى في العدد وبالصالح في الدالة فيرجح (حج) بالدالة وهو إذا كانت أحدهما وفي (أقوى) عدله وقد قال مالك وروى الشافعي اليد في القديم والذي اعتمده أصحابنا وحملوه مذهبنا لأن حجاج (حج) شئى منهما

قد روي
عن ولاه
لأحدهما

(١) هذا مخالف لما ذكره في المسئلة الثانية م ح ط

وبه قال ابو حنيفة وساحبه وفي الامم على اقصا لمشهوده على عدد الشهود فاحسن
 لصاحب الشهادتين الثلث ولصاحب اربعة الثلثين وقد روي ذلك ايضا اصحابنا
 [دليل] اجماع الفرقه ورواياتهم في ذلك يوضح عن ابي عبد الله جعفر بن
 محمد عنهما السلام ان عليا عليه الصلوة والسلام اياه قوم يختصمون في بعله فقامت
 لهؤلاء البيعة انهم اتجهوا على مدودهم ولم يسعوا ولم يهتوا وقامت لهؤلاء البيعة
 بمثل ذلك ففعل بها اكثرهم بسنة (شهودا) او ستمثلهم واما الرواية الاخرى فرواه
 السكوني عن جعفر بن محمد عنهما السلام عن سفيان عن ابي عبد الله عليه الصلوة
 والسلام انه قضى في رجلين ادعى بعله فافاء احداهما شاهدين واخر حمسه فقال
 (قضيت) لصاحب الخمسة خمسة سهم ولصاحب الشاهدين سهمين والمعوذ على الاول
 لان هذا من طريق العامة وحين علي وجه الصحيح بينهم بذلك

وهو وان
 مع احدهما
 شاهدين و
 مع الاخره
 واحد
 وامر لان

مسئله ٥ اذا كان مع احدهما شاهدان ومع الاخر شاهد و مرادنا تقابلنا
 الاحلاف بسبب ومن الشافعي قال ان كان مع احدهما شاهدان ومع الاخر شاهد
 واحد وفي حلف مع شاهدي وفيهما لا تمايز ولا تمايز في ذلك و احدهما
 قولان احدهما من مذهبنا والباقي انهما يتمايزان

فيما لو قال
 المشهود عنه
 حذو لبي

[دليل] ان ما اعترضه مجمع على ما بينهما وليس على ما قالوه دليل و
 من الشاهدين يشهدون ولا يلحقها التهمة لاجاب بحرف في حق نفسه فبحققة لثمة
مسئله ٦ د شهد شاهدان بما يدعيه المدعي فقال المشهود عبيد احفظوه
 لي مع شهدائيه ولم يحلف به وقال الزهري و ابو حنيفة واصحابنا والشافعي
 في شريح والشافعي والمجعي بن ابي لبي يستحلحده مع البيعة

[دليلنا] ان بحرف اليمين عنه يحتاج الى شرع (دليل شرعي) والاصل برائة
 الدعة وانما روي في عباس بن السبي ^{عليه السلام} في السنة على المدعي واليمين على
 المدعي عليه فمن جعلها في جانب حذو فقد ترك الحبر وروى حاتم بن رحبان احتشم
 لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في فارس او بغير وقام كك و احدهما بيعة
 به له تنحى ففعل بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي هي في يده

مسئله ٧ اذا ادعى على امرأة هذه روجتي وتروحت بها لم يلزم الكشف حتى يقول تروحت بها بولي مرشد وشهدي (شاهدين عدلين) عدل وبه قال ابو حنيفة وللشافعي فيه ثلثة اوجه احدها مثل ما قلناه والثاني وهو صهر المذهب انه لا بد من الكشف والثالث يتطرق فان ادعى عند المكاح فقال تروحت بها كان ذلك (الكشف) شرطاً وان كانت الدعوى الر ووجه لم يعقبر الى الكشف

عن ادعى
وجه امره

[دليل] قوله **الحق** السمة على المدعى واليمين على المدعى عيبه ولم يشترط امر اخر غير هذا فمن راد عنه فعليه الدلالة ولا دلاله عليه

مسئله ٨ وا دعى على المرأة الر ووجه فذكرت كان عليه السمة وان لم يدر له بيمه كان عنها اليمين وبه قال لشافعي وقال ابو حنيفة لا يمين عليها

ان ادعى
ر ووجه امره
فذكرت

[دليل] قوله عليه السلام السمة على المدعى واليمين على المدعى عيبه ولم يفرص
مسئله ٩ اذا ادعى بيماً أو صلحاً واحداً و جحد ثلث من العقود التي هي سوى المكاح لا يفرمه الكشف ايضاً لشافعي فيد قولان (او جهان) احدهما مثل ما قلناه والثاني بفرمه كشفاً

عن ادعى
عدها
ان ما

[دليل] ما قلناه في المسند لا ولي (في المكاح) سواء

مسئله ١٠ اذا تعارفت الستين على واحد لا ر حيج لاحداهما عن الاخرى ففرع بينهما فمن حرج اسمه حلف واعصى الحق هذا هو المعمول عليه عند اصحابنا وقد روى به تقسم بينهما بصعين ولشافعي فيه أربعة اقوال احدها تسقطان وهو صحيح وبه قال مالك والثاني يفرع بينهما كما (متلماً) فدهم وهذا يذهب الى اعلى قولين وبه قال على عليه الصلوة والسلام وابن الرسرور واسن الرسرور فيها قصة الثالث يوقف احد الرابع يقسم بينهما بصعين وبه قال ابن عباس والثوري وابو حنيفة واصحابه

انه لو تعارفت
الستين

[دليل] اجماع العرفه على ان المراجعة تستعمل في كل من محمول مشتبه وهذا داخل فيه والاحراز في عي المسئلة كثيرة اوردناها في كتب الاحراز وروى سعد بن المسبان رحلين احتصما الى رسول الله **ﷺ** في امر رجاء كل واحد منهما شهود عدول على عدة واحد فاسهم النبي **ﷺ** بينهما وقال السهم انت تقضي

سهمها وهد نص وقد روى بدقسم بينهما ضعيف وروى ابو موسى الاشعري قال حالان ادعيا بغيرا على عهد سواد الله ^{بشروط} وبعث كل واحد منهما شاهدا من قسمة النبي ^{صلى الله عليه وسلم} بينهما نصفي . فقول أصحاب الشافعي هذا فعالوا هذه قصة في عين و يحتمل ان يكون ان فعل ذلك لانه كانت بينهما على المتشايخ فيه وقد روى في هذا الخبر ولا يسه مع واحد منهما وعلى هذا لامرعة فيه

و من ادعى
على ذماليه

مسئلة ١١ ادعى د في يد رجل فغار هذه الدار التي هي في يديك لي وملكى فانكر المدعي عليه فاقام المدعي البيه بها كانت في يده امس او مئسدة لم تسمع هذه البيه والمشافعي فيها (قصة) قولان احدهما مثل ما قلناه وهو ما قلناه المربي و اربع و ثقل ابو علقم بها تسمع واحتلف صحابه على مربي فقال ابو العباس المسئلة على قولين وقال ابو سحوق المسئلة على قول واحد هو انها لا تسمع كما قصه وهو حتيار ابي حامد الاسفرايني وهو المذهب عندهم

دللت ان المدعي يدعي الملك فحار و لبيته تشهد له بالامس بعد شهدت له بغيره يد عنه فلم اعلا نفس وان قالوا بها شهدت له بالامس امس والمث ادلتا بستماد (استدام) الى ان يعلم د وواله فلما لاسلم ان الملك ثبت بها حتى يكون مستندا ما على ن ووال الاول موجود فلا يرا التثبت بغير محتمل

ومن ادعى
في يده
نفسه او

مسئلة ١٢ ادعى د في يد رجل فقال هذه الدار كانت لابي وقد ورثتها ا و حي الغائب منه واقام بذلك سنة من حال الحيرة الباطنة والمعرفة ابهما ورثاه ولا يعرف له الاثا سواهما شرعت ممن هي في يده وسلم (سلم) الى الحاضر نصفي و الدقي يحسم في يد امين حتى يعود الغائب و قد قال ابو يوسف و محمد و قال ابو حنيفة يؤخذ من المدعي عنه نصيب الحاضر ويقر الدقي في يد من هي في يده حتى يحصر الغائب .

[دللتا] ان الدعوى للميت و لبيته بالحق له دليل ان اد احكم بالدار بقضى منها (ابا) ديون و سعد و صباه فان كانت الدعوى للميت والبيته له حكم له الحاكم لا بد لا يعرف عن نفسه وحكم له بالبيته التي (لا) بقيهما كالحي والميت و اد اثبت الدار

لتميت ثنت عشر ناعمة به ولده

مسئلة ٩٣ اذا تدعى عساً من الاعيان عدداً وداراً أوداه ودعى احدهما ابني

ابن المارعا
عساً من الاعيان

لدمد سنتين و الآخر دعى ابني له بمد شهر واقام كس واحدهما بعد بدعته (سنة) السنة
او دعى احدهما ابني له بمد سنتين ودار الآخر هي لان مدني واقام كس واحدهما
بعد بدعته السنة كتاب حد والعس امتناع فيها في بدلت كانت السنة المتقدمة اولي
به قال ابو حنيفة واحتير لمرني واصح قولاً لدعني ولد قول آخرهما سوء

دليل ان السنة ارا شهدت بالمكث في الحال مصداق الى هذه سنة (نقده) لعد
حكم به للمشهد وله بعد تلك المدة بدليل ان ما كان من يئده من شح ونمره وسب
حدث في المدة كان للمشهد له بالمكث قد ثبت هذا فقد شهدت به احدهما بمد سنتين
والآخر بمد شهر فتمت اما ان استر بما نسب به وهو مدة شهر سقطتا وبقي مد قبل
لشهر من ثوبينة لا مد بع له فيه في حكم (فحص) الدية) بذلك قدس شهر فلا ير اعمه
بعد ثوبينة الا بدليل وبما التي قد شهدت بمد سنتين قد اضافته اليه سنة
هذه المدة التي شهدت به لغيره بمد شهر لا يصح له المدد الا ان يكون قد ملكه
من الذي هو له بمد سنتين ولا فلا اخلاص الا بحكم به ذلك عمه لانه لو كان عمه ملك
لوجب ان يكون له الرجوع عنه بالدر وقد لم يحكم به عمه من قبل الملك
على صاحبه حتى يعلم زواله عنه .

مسئلة ٩٤ اذا تدعى د به فقال احدهما مدني واطلقه واقام بها بسنة وقال

في مالونارعا
فرد به

الآخر مدني تنحب اشحنها واقام بذلك سنة فبسمه المتاح اولي وهذا كمن ملك
سراعه ودعا احدهما مطلقاً ودعا الآخر مصداق الى سنة مثل ان قال هذه لدار لي
وقال الآخر اشتريتها او هذا الموب لي وقال الآخر لي سخرته في مكلي او قال هذا
العبد لي وقال الآخر يا عمته وورثته الكك واحد والم تنس لعين المدعاة في يد
احدهما وللشافعي فيه قولان احدهما مثل ما قبلناه والآخر هم سوء وفي اصحابه من
قال بسنة المتاح اولي قولاً واحداً

[دليلاً] اجماع الفرق واحداً هم

مسئلة ١٥ اذا بدا عباد اوهي في يد احدهما واقام احدهما السبه تقدم الملك والاخر محدثه فان كانت الدار في يد من شهدت له تقدم الملك فهي له بلا خلاف لان معه حجتين (تريحيين) بينه قدمه ويدوان كاتب في يد حديث الملك فصاحب اليد اولى وبه قال ابو حنيفة نص عليه فقضى بسبه الداحل ههنا لانه نقور لا فصي سببه (الاقلية) الداحل او الم بعد الاما تقده يد وهذه افادت اكثر مما تفيد يد وهوانت الملك منذ شهر اليد لا تقدر ذلك وقال ابو يوسف ومحمد السبه بينة العارح وقال الشافعي هي لصاحب اليد كما عليه واحتلف اصحابه على وجه فقال ابو اسحق على القولين ولا يضر الى اليد فادخل سواء كانت اليد اولى وادخلنا قديم الملك الى كان قدم الملك اولى من اليد ومن اصحابنا من قال صاحب اليد اولى بالية وهو طاهر المذهب على القولين معاً

| دليل اجماع الفرقه واحرارهم وحر حار عن النبي ^{صلى الله عليه وسلم} وحر عيات بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام المتقدم ذكرهما بدلان عليه ايضاً

مسئلة ١٦ اذا قال لعل على الف فستبها فقد اعترف بالف وادعى قصاها فلا يقبل منه الا بيمينته ولشافعي في قول ذلك منه قولان احدهما وهو الصحيح منذ ما قبله والثاني يقبل قوله كما يقبل اذا قال على الف (التسعين اسعين) | دليلنا ان اقراره بالالف صحيح عليه وادعواه قبول قوله في القضاء يحتاج الى دليل

مسئلة ١٧ اذا عصب رجلاً من رجل ودحاخه فماست بيضتي فاحتصنتها هي ام غيرها بنفسها او بفعل العاصب فخرج منهما فرحان (فر ورجان) والكل للمعصوب منه وبه قال الشافعي وقا ابو حنيفة ان ما است عنده بيضتين فاحتصنت الدحاخه واحده منهما فلم تنعز من العاصب لها كان للمعصوب منه ما يخرج منها وان احد الاخرى فوسمها هو نعتها او نعت غيرها فخرج منها فروج (الفروج) كان الفروج (الفروج) للقاصب وعليه قيمته .

| دليلنا ان ما يحدث (حدث) عبد العاصب علي (عن) العين المعصومة فهو

للمعصوب منه لأن العاص لا يملك بعهده شيء ومن ادعى انه راتعدى ملكه فمديه
الدلالة لأن الأصل بقاء ملك للمعصوب منه

مسئلة ١٨ اذا كان في يد رجلين كبير بالغ مجهول السب فدعيه مملوكا
فالقول قوله بالاخلاف وان اعترف لهما فانه مملوك لهما بالاخلاف وان اعترف لاحد
هما بانه مملوكه كان له دين الآخر ويد قال الشافعي وقال ابو حنيفة را اعترف
انه مملوك لاحدهما كان مملوكا لهما لأنه ثبت انه مملوك باعترافه ويد هما عليه
فكان بينهما .

فيه ادعى
رجلين مملوكا
فسي بينهما

[دليلا] أن الأصل الحرية وإنما صار مملوكا باعترافه فوجب أن يكون
مملوكا لمن اعترف له .

مسئلة ١٩ رجل ادعى دأ في يد رجل فادعى المدعى سده انها ملكه
مده سده فجاء آخر فادعى انه اشتراها من المدعى منذ خمس سنين حكمتنا بزوال
ملك (بدا) المدعى عليه بيته المدعى بالاخلاف ثم سطر في سده المدعى الثاني
وهو المشتري من المدعى الأول وان شهدت بانه اشتراها من الأول وهي ملكه او كان
منصرفا عنها تصرف المالك فانه حكم (بحكم) بها للمشتري بالاخلاف وهو المدعى
الثاني وان شهد بانه المشتري بالشراء فقط ولم تشهد بملك ولا بيد قال
الشافعي حكمها به للمشتري واليه اذهب وقال ابو حنيفة قرأها في يد المدعى ولا
اقصى بهما للمشتري لأن السه اذا لم تشهد بغير البيع المطلق يدل على انه باع ملكه
ولا انها كانت في يده حتى باع لانه قد يبيع ملكه وغير ملكه

فمن دس
دار في يد
حا ١٩

[دليلا] ان بيته المدعى اسقطت يد المدعى عليه و انتهى ملكا للمدعى مده
سده ولم تقع ن يكون من السه ملكا للمدعى ورا قامت السه ان هذا المدعى
باعها قبل هذه السه بربع سمعي فالظاهر انها ملكه حين البيع حتى يعلم غيره وهو
كالسنة المصلحة وسنه المدعى لو كانت مظلمة فأت بقصى بها للمشتري بالاخلاف (و)
كذلك هي هنا .

مسئلة ٢٠ اذا ادعى يد شاة في يد عمره فامر عمره وقامر بدالسه انها ملكه

فمن ادعى
شاة في يد عمر
فامر عمره

وقم عمرو واليثة ن ح ك ف من احكام حكم له بها على ر بد و سلمها له ولا يعزم
على اي واحد حكم الاوا بها عمرو او ر بد ، لا ينقص حكمه كم الاول والثاني فيه
و جهان حدهم مثل ما قسمه وهو احتياي المربي واني حدهم والوحد الثاني ينقص
حكمه لانه محتمل وبه قال محمد بن الحسن .

[دليل] انه اذا ثبت عند الثاني ان الاول حكم بها لعمرو وعبي ر بد فلهذه
انه على المسند حتى يعلم عمرو ولا ينقص الحكم بغير محتمل

فمن دعى
عبدًا في يده
الحصن والكفر

مسئلة ٣١ : اذا ادعى ر بد عبدًا في يده عمرو و فذكر في ر بد اليثة ر بد وقضى
الحكم له بدينهم قدم حاليه وايه النسب ان المسند له فقد حصا لر بد بيته فيما سلف
وبيته لخاله في الجار فهم معا ر بدان ولا يحتاج ر بد الى اعاده اسمه وبقا
بو حنيفة واحمد قولى الشافعي و لقوا الآخر بهما لا تفردان لان بها النسب
فان اعادها فعارضتا .

[دليل] ان ههنا سببين احدهما لر بد و الآخرى لعمرو ، سنة ر بد معها
ريدة لا بها ثبت المدعى فيهما معنى انهما معا فقد ثبت ان اسمه قدم المالك اولي
و دا ايها قدمت اثبات بهما معا ر بدان لانها ثبت عند ر بد في الجار وان اثبت له
فب معنى

فمن دعى
ريدة عبدًا في
يد رجل فذكر

مسئلة ٣٢ : اذا ادعى ر بد عبدًا في يده ح ك ف ذكر المدعى عليه وقم ر بد اسمه
ان هذا المسند كان في يده لأمس ، كان هنالك لأمس حاكم بهذه النسب ولا صحاح
الشافعي فيه ضرورة احدهما قال هو سجن لا ينقص بها ولا واحد ، فقد ر ك الربيع
والمربي ، قد ر ابو لأمس معنى قولى احدهم بقضى له بها وهو الذي نقده لموسى و
احتاره لنفسه ابو العباس فادقها به قول و القول الثاني لا ينقص بها ك ف نقده
الربيع والعزفي

[دليل] با قد سما ان اليثة بقديم الملك اولي من اليثة محدث لمدى ورا
ثبت ذلك فهد بيته بقديم الملك سواء شهدت بالمدى او لم تدل على الملك
ومن خالف يحتاج الى دليل .

فيما لو اشترك
الابن في وصى
امرأة في طهر

مسئلة ٢٢ اذا اشترك ابنان في وصى امرأه في طهر واحد وكان وطيئاً صح
ان يلحق به النسب وانت به لعدة يمكن ان يكون من كل واحد منهما اقرب
يسهم فمن حرحت فرعتا الحقن به وبه قال على عليه الصلوة والسلام وقال لشافعي
بريه القدة فمن لحقته به الحقاء به فان لم يكن قعدة واشتبه الأمر عليها او بقدة عنهما
برك حتى يلحق فينسب الي من شاء منهما ممن يميل طبعه اليه وبه قال ابن
مالك وهو احدى الروايتين عن عمر وبه قال في الثميين عطاء وفي الفقهاء مالك
والأوزاعي واحمد بن حنبل وقال ابو حنيفة الحقة بهما معا ولا اريه القدة وحلي
الطحاوي وفي المختصر ان اشترك ابنان في وصى الامه (امراة) فتدعياء فقال كل
واحد منهما هذا ابني الحقة بهما معا لحقة بثنين ولا الحقة بثلاثة وقال ابو يوسف
الحقة بثلاثة واختار الطحاوي طرية ابني يوسف هذ قول المتقدمين وقال المتأخرون
منهم الكرخي والرازي يحورن يلحق الولد بمائة اب على قول ابني حنيفة والمطرية
على هذ يقع قول ابو حنيفة فان كان لرجل اثنان فحدث ولد فقالت كل واحد منهما
هو ابني من سدى قال الحقة (الحقة) بهما فحلت له ابنتان واحد منهما ولان
اماً قال ابو يوسف ومحمد لا يلحق بثنين (بائنتين) لانا نعلم ان كل واحدة
منهما ماولدة وان الوالدة احدهما و ابو حنيفة الحق الولد الواحد بأعدة و
بامهات عدة

[دليل] اجماع المارقة و احبهم لاهم (فيهم) لا يختلفون في ذلك فما
الدليل على ان الفياض لا حكم لها في الشرع مروي عن المعالي في قدس روحته بشرى
من الصحابة وكاتب حاملا فقال رسول الله ﷺ ان انت به على بنت كذا وكذا ولا اري
(فما اراه) الا انه (قد) كذب عليها وان انت به على بنت كذا وكذا فهو من شركك من
السمعة فانت به على النعت المكاره فقال عليه السلام لولا الايمان لكان لي ولها شئ فوجه
الدلالة انه ﷺ عرف الشبه ولم يعلق الحكم به فلو كان له حكم لكان يعلق الحكم به
فيقيم الحد على الراي فلما لم يفعل هذا ثبت ان الشبه لا يعلق به حكم والدليل على
ان الولد لا يلحق برجلي قوله تعالى «يا ايها الذين امنوا احلفواكم من ذكروا انبياء فلا

يحلون كل الناس من ذكر و أنثى أو كل واحد منهم من ذكر و أنثى فطهران
يريد كل الناس من ذكر و أنثى لأن كل الناس من ذكر واحد وهو آدم ^{عليه السلام} خلق وحده
ثم خلق حواء من صلبه الأنس ثم خلق الناس منهما فادخل هذان منه إرا خلق كل
واحد من ذكر و أنثى فمن قال من أنثى و ذكرين فقد ترك الآية .

مسئلة ٢٤ إذا كان وطئ أحدهما في نكاح صحيح والآخر في نكاح فاسد قال
مالك بن أنس صحيح النكاح إلى و حللى ذلك عن أبي حنيفة و قال الشافعي لا فرق
بين ذلك و بين ما تقدم والذي يفتيه مذهبا أنه لا فرق بينهما و به يجب أن
يقرع بينهما .

أدليل | ما قدمناه في المسائل المتقدمة الأولى إلى سواء

مسئلة ٢٥ إذا وصى الرجل امرأته ثم نكحها فادخل سترتها فوضعا المشرى قد
أن يستترتها ثم أتت بولد يمكن أن يكون منهما فادخل بها الآخر و قال مالك يلحق
بالأول لأن نكاحه صحيح و نكاح الثاني فاسد و حللى ذلك عن أبي حنيفة و قال الشافعي
يريد الفداء مثل ما تقدم

أدليلنا | إجماع الفرق و أحدهم

مسئلة ٢٦ إذا وطئ أنثى على ما قدره و كانا مسلمين أو أحدهما مسلما والأ
آخر كافرا الحزب أن كان أحدهما كافرا أو أحدهما أسيا أو الآخر أن لا يختلف الحكم
فيه في أنه يقرع بينهما و به قال الشافعي إلا أنه قد قال بالفداء أو الأتس و قال أبو حنيفة
الحزب أولى من العبد و المسلم أولى من الكافر .

أدليلنا | إجماع الفرق و عموم الأحبار التي قدمنا فمن ادعى التحصيل فعليه
الدلالة فاما مال و الأس فلا يفتد فهما الأولى الشبهة أو عقد الشبهة

مسئلة ٢٧ إذا اختلف الزوجان في متاع البيت فقال كل واحد منهما كل ذلك ولم
يكن مع أحدهما بينه نظر فيه فما يصح للرجل أن يقول ما يملك لبيد و ما يملك لبيد و ما يملك
قولها مع يمينها و ما يملك لبيد كان بينهما و قد روي أيضا أن يقول في جميع ذلك فور
لمرأة مع يمينها و لاور أخوه و قال الشافعي بذلك واحد منهما على يمينه يحلف كل

واحد منهما الصاحبة ، يكون بينهما بعض سوء كان يدعهما من جهة المشاهدة أو من حيث
الحكم وسواء كان مما يصلح لرجل دون النساء أو لنساء دون الرجال ، وصلاح لهما و
سواء كانت إحداهما أو لأحدهما ، وأمرهما وسواء كانت الروحانية فائمه بينهما أو بعد
رواها الروحانية وسواء كان التباين بينهما وبين إحداهما وبين إحداهما وبين الأخرى ،
فإن عبد الله بن مسعود وعنه النبي ، قالوا في قول الله عز وجل : **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْحَقُّ** ،
بصلاح لرجل دون النساء ، والقول قول الرجل وإن كان مما يصلح للنساء دون الرجال
والقول قول المرأة ، قال أبو حنيفة ومحمد ، كانت يدعهما عند مائة مائة وهو بينهما
كما أن تباين عمامة يدعهما عليها ، أو خلخال يدعهما عليه وهو بينهما وإن كانت يدعهما
عنده خلخال فإن كان يصلح لرجل دون النساء والقول قول الرجل وإن كان يصلح
لنساء دون الرجال والقول قول المرأة وإن كان يصلح لرجل دون النساء والقول قول
الرجل وبما وجدنا في الشافعي في ثلثة أصوات ، وإن كان مما يصلح للنساء لرجل أو ما
كان مما يصلح لرجل أحد منهما ، قال أبو حنيفة ، كان الاختلاف بين أحدهما وبين الأخر
والقول قول باقي منهما ، وقال أبو يوسف والقول قول المرأة فيما حرم للرجل والعقدانية
قد حرم منها ، وهذا معناه في بين إحداهما وبين إحداهما ، وأما ما وجدنا
| دليل | جمع لفرقة واحد ، هم وقد ورد في الحديث لمقدم نكرهه
مسألة ٢٨ وإن كان لرجل على رجل حق فوجد من له الحق ما لأمن عليه الحق فإن
كان من عليه الحق بدلا فليس له حده منه إلا خلافه وإن كان من عليه ما ليس له حده منه
ويعتريه بطلان ، ويجوز فيه طهرا أو بطلان ويمنع لقوله فإنه لا يمكن
شتماء الحق منه إذا كان بهد لصفه فإن له أن يأخذ من ماله بقدر حقه من غير
ريده سواء كان من حسن ماله ومن غير حسن ماله ، وإن كان وديعه عنده فإنه لا يجوز
له حده منها وسواء كان له حقه به بعد إعتي ثباتها عند الحاكم أو لم يكن وقد
في الشافعي ولم يستثن الوديعة إذ لم يكن له حده فإن كان له حده بنسب الحاكم
فعلى قولنا وقد يوجب فيه ليس له ذلك إلا في الدارهم والدناير التي هي الأمان ومن
غيرهما فلا يجوز .

فيمن وجد ما
لأمنه حق

[دلتنا] احمد بن محمد بن حنبل و ايضاً روى ان هند المرأة ابى سفيان جاءت الى النبي ﷺ فقالت يا رسول الله اني سمعت رجلاً شحياً واداً لا يضيئ ما يضيئ و لا يهدي الا ما يهدي من سراقه احدى ما سلبت و ولدك بالمعروف و النبي امره بالاحد عند امتناع ابى سفيان منه و لظاهره احدى ما سلبت حقها فان اشد ما كان يسمع الحرة و الدم و اما كان يسمع لكونه و لظاهره ان الاحد من عمر حسن الحق و اما احسن الوديع فلم يروا احداً و انما فقد روى عن النبي ﷺ روى ادا لعمري اني من اعمامه لا يحسن من حديثه فمن اخرج حد الوديعه بحق له فقد ترك الحق

كتاب العتق

بسم الله

من عتق
نفسه من العتق
المشتر

مسئلة ١ اذا اعتق شر كالدمن عند لم يحل من احدا من بن اما ان يكون موسراً او معسراً فان كان معسراً لم يحل من احدا من بن اما ان يقصد به مفارقة شريكه او لا يقصد بن يقصد به وحده فان قصد مفارقة شريكه كان العتق باطلاً وان قصد به وحده الله معنى العتق في نصيبه وكان شر كنه بالحيار بن ان يعتق نصيبه الاحرار ويستعفى العتد في قيمته وان كان موسراً الرم قيمته وادى اعتق عليه وشر كنه ان يعتق نصيبه ولا ياخذ القيمة فان بعد كان عتقه ماصاً وقال ابو حنيفة ان اعتق وكان موسراً فشر كنه بالحيار بن ثلثة اشياء بين ان يعتق نصيبه منه وبين ان يستعفى العتد فيمك بقى من الرق وادى قدر قيمة ذلك عتق وبين ان يقوم على المعتق فان وصل (صار) الى المعتق كان له ان يستعفى فيما بقى فيه من لرق وادى قدر قيمة ذلك عتق و كان معسراً فشر كنه بالحيار بين ان يعتق نصيبه منه وبين ان يستعفى العتد في قدر نصيبه وادى ذلك عتق وليس له ان يقوم على شريكه لانه معسر فوافقا في المعسر وفي بعض احكام الموسر وقال ابو يوسف ومحمد يعتق نصيب شر كنه في الحر موسراً كان او معسراً فان كان معسراً فشر كنه ان يستعفى العتد وهو حر بقيمة نصيبه منه وان كان موسراً كان له قيمة نفسه على المعتق وهذا مثل مذهب سواهم وقال الاوراعى ان كان معسراً عتق نصيبه و كان نصيب شر كنه على الرق وشر كنه ان يستعفيه بقيمة ما بقى ليؤدى (يؤدى) فعتق وان كان موسراً لم يعتق نصيب شريكه الا بدفع القيمة اليه وقال عثمان الثملى عتق نصيبه منه واستقر الرق في نصيب شر كنه موسراً كان او معسراً ولا يقوم عليه شئ كما له داع وقال ربيعة لا يعتق نصيب نصيب عتقه فان اعتق نصيب نصيب لم يعتق فايهما اعتق لم بعد عتقه في نصيبه منه وان كان عتقه

قد صادف ملكه فان ارد لعتق اسفقه عليه واعتقاه ومعنى وقد التفتحي فكان معسراً
عتق نصيبه واستقر الرق في نصيب شريكه وان احببت شريكه ان يعتق نصيبه منه
فمن والا اقره على ملكه فكان مؤسراً فقوم عليه نصيب شريكه قولاً واحداً ومعنى
يعتق نصيب شريكه فيها ثمة اقول حدها وهو الصحيح عندهم انه يعتق كله باللعط
وكالت القيمة في دمه عليه وسلمها الي شريكه وبه قال اسامي ليلي والثوري و
حمد واسحق ولله ذهب عمر بن عبد العزيز وقال في القديم يعتق نصيب شريكه
باللعط ويدفع قيمه فان دفع القيمة الي شريكه عتق نصيب شريكه وان لم يدفع
اليه القيمة لم يعتق وبه قال مالك والشافعي وخرملة يكون نصيب شريكه
مراعى وان دفع انفسه اليه سبعا بد عتق يوم العتق اسعس العتق وان لم يدفع تسعة
ان العتق لم يتعلق بنصيب شريكه وبه قال ابو بكر كلفاقتي اعتق لشريكه نصيب شريكه
نصيبه لم يبعد عتقه وبه لا بد قد استحق في حق شريكه لعتق

دليل | اجماع عرفه اخبارهم وقدر كبرها وبه يروى ابو هريرة عن النبي
ﷺ قال من اعتق شريكاً له في عتقه حلاصة ان كان له مال وان لم يكن له مال
فقوم العبد قيمة عدل واستسمى لعبد في قيمته غير مشغول عنه وهذا من روى
عن ابن عمر رضي الله عنهما قال من اعتق شريكاً له من عبد وكان له مال سبع ثمانية
فهو عتيق وروى ابن عمر رضي الله عنهما قال ان كان العبد بين رجلين واشتق احد
هما نصيبه وكان له مال فقد عتق كله وهذا من لحن من ادان على ان ادان اعتق نصيبه
وكان له مال وبه يعتق في لحن سيران مذهب ما قدمه انه رادى ما عليه اعتق
ويؤيد ذلك ما رواه سالم عن ابيه عن النبي ﷺ انه قال ان كان العبد بين اثنين
فاعتق احدهما نصيبه فكان مؤسراً بقوم (أموال) عنه قيمة عدل لاوكس ولا شبط
ثم يعتق وهذا نص والوجه في الخبرين ان قوله عتق وعتق كله معناه سيبتق لان
العرب يعبر عن الشيء بما يؤثر فيه قال الله تعالى وانى ارى اعصر حمراة وانما ارد
ما رجع اليه

مسئلة ٢ اذا اعتق عبده عند موته ولا مال له عبرهم ستخرج ثلثهم بالقرعة

يعني اعتق
عنده عبده وبه

واعفوا و سترق الدقون وان دبر عبده عند موته ولا مال له غيره لعنق ثلثه واستسعى
فما بقي للورثة (الورثة) و قال ابو حنيفة و صحابه يستسعى في جميع ذلك و قال
الثاني و مال في العتق مثله ما عليه و قال (الا) في المدبر يتبع ثلثه و يستقر ثلثه
فيه بقي للورثة و بالمرعده و قال ابن عباس و حارجه بن زيد بن ثابت

[دليلنا] اجماع القرقة و احبارهم و روى عمر بن الخطاب عن رجل من الانصار
اعتق ستة عند عبده لم يكن له مال غيرهم فباع ذلك النبي رسول الله ﷺ
فقال هؤلاء سدساً ثم دعاهم فحررهم ثلثه احرأ و (الا) قرع بينهم و عتق اثنى
و اثنى اربعة و روى عنه بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل حضره الموت
فاعتق مملوك له ليس له غيره فاني الموتى بن حنيفة و ذلك كيف القضاء فيه و قال
يعتق منه الا ثلثه .

مسئلة ٤ و اعتق عبده عند موته و له مال غيره لان عتقه في الثلث و قد قال
جميع الفقهاء و قال مسروق مذكور من صاحب المال

فمن عتق
عبد له احرأ
غيره

[دليلنا] اجماع القرقة و احبارهم و ايضا حنيفة عن ابن عباس
عليه و روى جابر بن عبد الله ان النبي ﷺ قال ان الله عطف على كرم عبده و تمام ثلثه مو الام
ربده في عتقهم فمن قال بعد عتقه في (من) كل ماله فقد اعطاه كل ماله و روى
ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان اعتق رجل عبده عند موته حرم له ثم اوصى بوصيه
اخرى لثلاث لوصيه و اعتق العتق من ثلثه الا ان يفصل من الثلث ما سيع لوصيه

مسئلة ٥ الذين يستقون على من يملكهم العمود ان الوالد ان الاء و ان
عدوا الامهات و ان علون و المولودين انون و اء ادهم و انزلوا و البنت و اولادهم
و انزلوا و انزل من بحرهم عليه لعنق عليهم من لعمودهم من لاحت و منهم و انزلوا
و سب الاخ و لعمه و الحاله لا يعتق الاخ و اس لاح و لا العم و لا لعم و لا اولاد
لعم و لعمه و الحاله و لا و احد من ذوي الارحام سوى من ذكرناهم و قال
ابو حنيفة يتبع ذلك لكل ذي رحم محرم بالسب فقال في العمودين كما قلنا و
كذلك في الاحوت و العمات و الحالات و زاد عليه في الاحوال و الاعمام و الاحوة

في الدين
يستقون على
من يملكهم

و قال مالك يتعلق ذلك بالعمودين . الاحواء والاحواب . قال الشافعي يتعمق ذلك بالعمودين فقط على ما فسر به في العمودين . لا تتعدى منهما الى غيرهما . وقال دود لا يعتق احد على احد بالملك .

دليلنا اجماع ائمة و ح . هم و بعضا قوله تعالى (وقالوا بعد فرحم ولما سجدوا لعادم هكروا من فمهم الدلالة بهم لما عاقوا اليد ولد يعني ان يكون له اولدا ولدا ولد عند فقال سبحانه سريها له بان عند هكروا من نسب ان الولد لا يكون عند اذ روى فيمنه عن الحسن او عن غيره او غيره ان ليس يتبينه قدر من هكروا اجماع محرم فهو حرم في بعضه شيوا اعتق عنه . هذا نص

مسئلة ٥ دامت امة او امة او اخته امة . عمه و خالته من الرضاع عتق كلهن و خالف جميع الفقهاء في ذلك و ذهب له بعض صحابة و المتأخرين لا و

دليلنا اجماع ائمة و ح . هم و ايضا له دليل محرم من الرضاع و محرم من النسب وهو على عمومته .

مسئلة ٦ اذا عن العمدة و عبادتها . به سبحانه اعني عتق جميع الفقهاء في ذلك

اجماع العروة و احبارهم .

مسئلة ٧ اذا ورث شعرا من يده و امة يقوم عنه مائة و كان مؤسرا و قال الشافعي لا يقوم عليه لانه فقير (يعتبر) احتيازه

دليلنا اجماع العروة و ح . هم

مسئلة ٨ والسلام الرحمن على يد غيره فلا و له سبعة و (وا) بهدات لم يرثه . ح . و قد قال جميع الفقهاء (الامة) الا سحرى فانه قال يثبت به عتق اولاء و برهنة

دليلنا ان اصل عدم الولاء و انسانيته يحتاج لي دليل و ايضا قوله عليه السلام لولاء لمن اعتق قد كبر الالف و اللام و هما من حلال العهد و حسن فلما لم يكن لهما

عهدت انه اراد الحسن فكانه قال حسن الولاء لمن اعتق فلم يبق من الحسن شئ لغيره وايضا دليله انه لا ولاء لغير المعتق هذا على من يقولوا بدليل الخطاب.

مسئلة ٩ اذا تعدد رجال فقالوا (اقولا) عاهدت على ان تنصري واصرك و تبيع على وادفع عنك وتعمل على واعقل عدت ومرتبي وارثت كان ذلك صحيحا وتوارثا اذ لم يكن له مدو- حم ولا سيرة قاض المحمي وقراد او وقع العقد بينهما لم ولا سبل الى فسخه وتوارثا به كما وتوارثا بالسب وقل ابو حنيفة اذا كانا او واحد منهما معروف السب لم يفسد الموالاة بينهما وان كان مجهول السب انعقدت الموالاة بينهما وكان لعقد حائر لكل واحد منهما فسخه مالم يعمل احدهما عن صاحبه فدا عقل له لزممت ولا سبل الى فسخها بوجه وتوارثا به وهذا مذهب لان بهذا التفصيل يقول وفي الشافعي لا حزم لهذا القول بوجه من الوجهين وبه قال في لتابعي الحسن السري والشعبي وفي الفقهاء مالك والاوزاعي

ويمر بانه اد
حالات على
ليصره

[دليل احكام العرقه و احبارهم وايضا قوله تعالى فوالذين عقدت ايمانهم فابوهم وبنيهم وهذا قد عرفت به بحسب قوله ان يؤمن ببنيه

مسئلة ١٠ من التعتل ليعتدلم يشبه له علة لولاء بالانقطاع وبه قالت الجمه عد وقال عمر بن الخطاب يشبه له عليه الولاء.

من انهم
ليعتما

ردينا ان الاصل عدم الولاء واثبات ذلك يحتاج الى دليل وقوله عليه السلام الولاء لمن اعتق يدل على ما قلناه من الوجهين الدس فدمناهما

مسئلة ١١ اذا اعتق مسلم عبدا كافرا اعتق وتنت له عليه الولاء بالخلاف بين العدائيه ويرتد ان (وا) لم يكن له وارث وان مات كافرا وبه قال سفيان الثوري وقال جميع الفقهاء لا يرتدان مات كافرا قالوا ان اسلم ومات ويرثا يرتد.

فمن او عن
مستم عند كافرا

[دليل احكام العرقه و احبارهم وايضا قوله عليه السلام الولاء لمن اعتق

مسئلة ١٢ اذا اعتق كافر مسلما نت له عليه الولاء الا انه لا يرتد مادام كافرا من اسلم ويرثه وبه قال جميع الفقهاء وقال مالك لا يشت عليه الولاء وقد لا يشت

في ما لو اعتق
لكافر مسلما

لكافر على مسلم ولاء.

[دليلنا] قوله عليه السلام الولاء لمن اعتق ولم يفصل وأما قوله «المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض» لا يدل على أن الكافر لا يكون ولئاً لمؤمن لأن حيث دليل الحديث وليس يصحح عند الأكثر على أن المراد بالضرورة والولاية الدمية وذلك لا يشبه ههنا

مسئلة ٩٣ إذا اعتق عبده سائده وهوان يقول أنت حر سائده لا لولاء لي عليك كان صحيحاً ولا يكون له عليه الولاء ويكون ولئاً للمسلمين وقال أبو حمزة والشافعي يسقط قوله سائده ويكون (كان) الولاء له.

[دليلنا] إجماع الفرق وأخبارهم وأيضاً الأصل عدم الولاء واشتد يحتاج إلى دليل وقوله الولاء لمن اعتق محص من ما قدمناه

مسئلة ٩٤ العتق لا يقع إلا بقوله أنت حر مع القصد إلى ذلك واليدين ولا يقع العتق بشئ من المالكات كعوله أنت سائده أو لاسيد لي عبيث بوى العتق أو لم يورق قال الفقهاء إذا كان حر وقع العتق وإن لم يتورق (وإذا) قال أنت سائده أو لاسيد لي عليك وكما كان مريضاً في الطلاق فهو كسائده في العتق فإن بوى العتق عتق وإن لم يورق لم يعتق

[دليلنا] إجماع الفرق وأخبارهم وأيضاً الأصل عدم الرق وإيجاب العتق بما دلوه يحتاج إلى دليل وما ذكرناه محص على وقوع العتق به

مسئلة ٩٥ إذا عتق المكاتب بالآداء أو اشترى العبد نفسه من مولاه عتق ولم يثبت للمولى عليه الولاء إلا أن شرط ذلك عليه قال جميع الفقهاء يثبت له عليه الولاء وإن لم يشرط.

[دليلنا] إجماع الفرق وأخبارهم وأيضاً قوله الولاء لمن اعتق وهذا لم يعتقه وإنما يارعه والعبد إنما أعتق بالآداء أو إشباع نفسه

مسئلة ٩٦ إذا عتق عن غيره عبد بآداه وقع العتق عن الآرن دون المعتق سواء كان بموص أو بغير عوض ومنه قال الشافعي وقال أبو حنيفة إن كان بمحمل كما قلناه وكان

بغير جعل كان العتق عن الذي (الذي) بشر العتق دون الأول
 دليلنا ان الأول في الحقيقة هو المعتق لأنه لو لم نعلمه بذلك لم يمتدحه وهو
 كما لو أمره ببيع شئ منه أو بترائه

مسئله ١٧ : إذا اعتق عن غيره بغير قصد دفع العتق عن المعتق دون المعتق
 عنه وقد قال الشافعي و قال مالك يكون عن المعتق (للمعتق) عنه و يكون ولائه
 للمسلمين .

فمن اعتق
 عن غيره
 بغير قصد

[دليلنا] قوله لولاء لمن اعتق وهذا هو الذي بشر العتق
مسئله ١٨ : لا يقع العتق شرط ولا صفة ولا سمي و خلاف جميع الفقهاء
 في ذلك

من عدم وقوع
 العتق شرط

[دليل] إجماع العرفه و أحبارهم و أيضاً الأصل بقاء الرق و إن الله يحتاج
 إلى دليل .

مسئله ١٩ : إذا قال كل عبداً مملوك فهو حراً و قال إن مملكت هذا فهو حر ثم
 ملك لم ينعق و كذلك قال كل عبد تلد أمته فهو حر ثم حملت أمته فلا يعتق
 و وافقنا الشافعي في الأولى و قال في الثانية عبي و جهن و قال أبو حنيفة يعتق
 إذا ملك .

من قال كل
 عبداً مملوك
 فهو حر

[دليل] إجماع العرفه و أحبارهم و أيضاً الأصل بقاء المملوك ولا يتقل منه
 إلا بدليل .

كتاب المهكاتب وتمت

مسئله ١ - وادعى المدعى سده لى مكاتبته فالمستحب له ان يجيبه الى ذلك
 وليس بواجب عليه سواء ادعى لى ذلك بقيمته او قل او اكثر ومنه قال فى الشافعى
 الحسن البصرى والشعبي وفى الفقهاء مالك ، الثوري ، ابو حنيفة واصحابه والشافعى
 وذهب قوم الى انه ان ادعى لى ذلك بقيمته او اكثر وجب على سيده الاحاد و كان
 نافذ من ذلك لم يجب عنه ذهب اليد عطا وعمر وس دس ، اسيرا واليد ذهب داود
 من هذا الظاهر

[دليلنا] اجماع الفرقه واحبارهم وايضا قوله تعالى " فكانوا هم ان علمتم فيهم
 حيراء " ومن بعد الحضر فاقضى الاناحه ، اما قل ذلك لان عقد الكتابة على صفة لم
 تذكر فكان محصوا لانه يشتمل على حيز مستمده مجهول وهو حيز المدعى متى شاء
 غير نفسه وايضا قد مكاتبه على ما فى لدهم ، لمد لا مال له بحال وايضا قد من كن
 الما بالمدعى لان لمكاتب مكاتبه وكسب مكاتبه فهو بيع مكاتبه ببيع ملكه بمكاتبه
 من اكل الما بالمدعى فدل ذلك كله على انه امر بالشئ بعد الحضر فاقضى الاناحه
 هذه طرق الفقهاء والمعتمد عندنا هو لا .

مسئله ٢ - اصبح مكاتبه الصبي حتى يبيع ، منه قال الشافعى وقال ابو حنيفة
 اذا لم يكن مميّزا لا يبيع وان كان مميّزا عاقلا يصح .

دليلا [انه اذا كان مدعى صحت مكاتبته بلا حلاى ودليل على صحته امكاتبته
 ومن البلوع وايضا قوله تعالى " فكانوا هم ان علمتم فيهم حيراء " والصبي لا يوصف
 بذلك لقوله ~~لا يبيعه~~ رفع القدم عن ثبوت عن الصبي حتى يبيع

مسئله ٣ - قوله عز وجل " فكانوا هم ان علمتم فيهم حيراء " والمراد به
 من العير
 من العير
 من الآية

الأمانة والأكتساب وبه فاق الشافعي ومالك وعمر بن دينار وقراس وعيس وصحابة
مجاهد وعبد هو الثقة والأمانة فقط وقال الحسن البصري والثوري الحير
الأكتساب فقط

[دليلاً] أن ما اعتزده مجمع على أنه يتناول الاسم وما ركوه ليس عليه
دليل وإيضاً فإن اسم الحير يقع على المال والعمل لمالك والثواب والمال فقوله
بمعالي «أن ترك حير الوصية للمو الدين» يعني أن ترك ما لا قال «وأنه يحب الحير لشديد»
يعني المال وأما الثواب فقوله «والمال حمله لكم من شعائر الله لكم فيها حير»
يعني ثواب وأما العمل بالمعالي فقوله «ومن يعمل مثقال ذرة خيراً يره» يعني عملاً
صالحاً وأما كان محتملاً لذلك كله وحمل الآية على عمومها إلا ما حقه الدليل

مسألة ٤ إذا عدم المبدأ الأمر من الثقة ولكتيب كانت كتبت مستحقة غير
مستحقة وإذا وجد الأمر كان مستحقة وبه قال الشافعي ومن أصحابه من قال إن كان
أما ولم يكن مكتسباً استحب مكاتبته وقال أحمد بن حنبل وأبو حنيفة وأبو يوسف
الأمر إن كره مكاتبته.

فإنه إذا عدم
أمر الأمر من

[دليلاً] أن الأصل الأمانة والمصحح يحتاج إلى دليل

مسألة ٥ صحح لكتابه حائلاً ومؤجلة وليس لأحد شرفاً في صحته وبه
قال أبو حنيفة ومالك وقال الشافعي من شرط صحته الأجل فإن لم يذكر الأجل
كانت نافذة

في عدم اشتراط
الأجل في
صحته

[دليلاً] قوله بمعالي «فكأنهم أن علمتم منهم خيراً» ولم يوصل بين الحالة
والمؤجلة

مسألة ٦ إذا كانت الكتابة مؤجلة صححت لأجل واحد وأجلين وإن يقول
كانت إلى عشر سنين يؤدي ذلك في هذه المدة كان ذلك حائراً وقال الشافعي كان
ذلك نافذ

فإنه إذا كانت
الكتابة مؤجلة

[دليلاً] أن الأصل حواراً في بطلانه يحتاج إلى دليل وقولهم إن وقت الأداء
محذوف ليس كذلك لأنه إذا جعل هذه المدة مدة الأداء كانت معسومة فأى وقت أدى

فيه كان هذه المدة فهو وقت الاداء .

مسئله ٧ اذا كانت على مال معلوم واحال معلومه ونحوه معلومه وقد ادا
اديت الى هذا المدة فنت حر و بوي بذلك العتق اعتق ان عدمه او احد هما لم
لم يستحق و به في الشافعي وقال بوجوبه هو صريح فيه لا يشتتر الى بيه ولا قول
[دليلاً] ان ما اعتبر به مجمع على وقوع العتق عنده ومقاله ليس عليه دليل
وايضاً قوله كقوله اسم مشترك يصح للمكانة التي هي المراد والمكانة التي هي
المخارحة اعني مخارحة العبد ويصح لكتابه لشرعه واذا كان مشتركاً لم يكن
بدمن نطق اولية يزول به هذا الاشتراك .

مسئله ٨ اذا كانت ثلاثة عند له صفقة و حده على بحمين الى حالي وقد
دا اديتم الى ذلك فنت حر و فقلو صحت هذه لكتابه . به قال ابو حنيفة و
مالك و للشافعي فيه قولان احد هما من مذهب و هو المذهب قال ابو العباس ولا
يعرف لقول الآخر بما هو مخرج من المهر في المباح والعوس في الجلع والنبي
فاسدة صرف .

[دليلاً] قوله في موهم ان عتقهم جميعاً و لم يفسد و ايضاً لا بد حوا .
المنع و افساده يفتح الى ذلك و ايضاً فلا خلاف اوباع ثلاثة عند له صفقة و احده
شمن معلوم به يصح البيع . بدي من مذهب كل واحد من اثنين غير مضمون و كذا ان
الكتابة لانها نوع من البيع .

مسئله ٩ اذا ثبت ان الكتابة صحيحة في كل واحد منهم مذهب و حصه
قيمتهم من المسمى كانه ثلثه بذلك معروفاً من غيره ولا يتعلق به حاكم غيره فان
ادى ما عليه من الكتابة عتق سواء ادى صاحبه و غنما او عجز او رى و به في عطاء
عمر و بن دينار و لشافعي على قوله ان لكتابه صحيحة و هو المذهب عندهم وقد
ابو حنيفة و مالك لعقد صحيح و لزم مال لكتابه كلهم و كل واحد منهم كفس صمن
عن صاحبه ما لزمه فهم كالمكاتب الواحد في ادى و حد ما حصه من حقه لم يستحق
حتى يقع الاداء فيما بقي من داه هو عنهم عتق و عتق و كان له الرجوع عنهما

بما دام عنده من ذرة عند غلق الباب وانفرد بهاتين في حق التي واحدهم
 بده يعني جلس عن بعد الاكتساب بظن فاسد من جنوسه مع القدرة على العمل
 و (ا) الاكتساب احرم الاخران على العمل و ان كان عاجزاً عن الكسب اكتسب
 و اذ يما عسى اللال واعتقوا فان مالاً فان اعتق السيد واحداً منهم نظرت فان كان
 محتسباً لم يبعد عتقه فيه لأنه يعتبر برفيقه و ان لم يكن محتسباً بعد عتقه فقد لأنه
 يقع على صاحبه

[دليل] ما قدس من ان ما يعنى كـ واحداً منهم من فتمتة مجمع عليه
 و برامد ما عزم بفتح لي دليل والاصل برأفة لدمة و اصلاً والاحلال ان نثمة
 واشترى اعمداً ذلك لم يلزم كل واحد منهم الا ما يحق في حقه فهذا مثله وان
 قولوا هذا عتق معنى بشرط فيما لا سلم لئلا يال عبده ان لغلق المعلق بصفة واحد
 ولو كان هذا عتق معلق بصفة لو حوّلوا برأهم السيد من العمل ان لا يعتقوا الا ما عزم
 المنة التي هي داء المنة قد اجمعت على خلافه و قد لو كان عتق بصفة بصفة
 لم يكن لهم ان يعجزوا عنهم فرد و في لرو ان لغلق لمعلق بصفة لا يمان رده
 عندهم جميعاً واجمعنا على خلافه .

مسئلة ١٠ قد يربطه اذ ان كان لثلاثة عتقه فلا يكون كذا واحدهم كعقلا
 عن صاحبه فاعلم و فتح شرط ان كان واحدهم كغيره و من عن صاحبه بالشرط
 صحيح و قد اوجسه و ما ان وقال الشافعي لشرط من
 دليل ان الاصل حازه والمصحح يفتح الى دأيا و بصفة قوله لا يمان
 عند شروطهم ولم يفصل .

مسئلة ١١ اذا كان عبده كذبه فاسده كاتب الثلاثة يسده سواء كانت المكاتب
 او عاش و قال الشافعي تاهن حازه من قبل المكاتب فادام حياً فان مات انفسحت
 لثامه و قال ابو حنيفة الثامه لا يمانه ولا تنقل بموت السيد
 [دليلاً] ان الاصل عبده فكسبه من صحيح هذه الكتابة فعليه الدلالة

مسئلة ١٢ ان كان يمان لك واحداً منهم على صاحبه حق فان كان الحق

و قد لو كان
 لثلاثة بشرط
 لثامه

و قد لو كانت
 لثامه و اسده

فما لو كان
 واحد من
 اشخص حق
 على الآخر

من حصص محتسبين من الأثمان غير الأثمان مما أعت له فانه لا يقع انقصان بسهم
بلا خلاف من غير تر من الأثمان يحق من حصص واحد من الأثمان او معدله من
من غير ما فيه يقع انقصان بسهم من غير تر من سهمه وللشافعي فيه بعد قول
حدها من ما قلناه والثاني متى ربي حدهما بذلك برئ معه لثالث لا يقع انقصان
الأثر اسهم مع و ارمع لا يقع انقصان بسهمها و ث تر اصيل لهما الذي يترتب
عن بيع الدين بالدين .

[دليل] انه لا يرد في ذلك وما لا يرد فيه ما من عت . اما قلنا في رد
فه لا يرد يقتضي من منه ما له ثم يرد عيه بمعه ولا عرس في مثل ذلك و اخص
بلا خلاف انه لو كان له دين على والده فمات والده والدين في ذمته برئ الوالد منه
لان الدين يتعلق بتر ثمة بتر ثمة له لانه فلا معنى في بيع اثر ثمة في حقه والحق كاد
له و ما لغيره وما يتعد بيع دين بالدين . هذا خارج عن ذلك

مسألة ١٣ اذا كان اسد عده ، لعنه محبون كانت لثامه وسد من
دي ما لثامه لم يقتض به وللشافعي في صحة المكاتبه قولان حدهما صححه
والآخر وسد من دي ما لثامه فلا يحتسب به بمسوق وهو لهم لثامه جمع على
ثمة صرف من عتق لاداء عن لصحبه فلا يرجع به بعتق لاداء عن السدة
تر حده و ن عتق لاداء عن ثمة لوب عتقها ، لعنه محبون فعلى من يقن
[دليل] ان الاصل عدم لثامه . انما يحتاج في دليله واصل بقاء لرو
فمن به حب اعتق فعنه لاداء ب ص فواله عتق لسلامه مع التعميم ثمة عن المحبون
حتى يفيق يتناول هذا الموضع .

مسألة ١٤ دائب في عتق بعتق مدار . و بعتق في كان لعنه يوم المريد
يوم ومتى صلب احداهما المهاد في ذلك حذر لآخر عتق و بعتق ابو حنيفة وقا
لشافعي لا يحذر عتق ذلك مال مدون كسبه بسهم يومه فيوما
[دليل] حصار المرقه و حدهم

مسألة ١٥ اذا كان عتق ثم مات بعتق بعتق ثم اراد احد لامين لثامه

١٠٠
السيد عده
المحبون

فيما لو كان
العتق لثامه
مكاتبه

فيما لو مات
بعتق واحد
امنين

عن نصيبه او اعتقه صحيح ذلك ولا يرد له لباقي . لا يقوم عليه نصيب احد وادفع ذلك
العتق نفسه وقال ابو حنيفة لا يصح الادراء ولا العتق من حدهما وقد الشافعي يصح
معا ويمتنع لنصف على مفسده وهاهنا يقوم عليه لباقي على قولين احدهما لا يقوم
عليه والثاني يقوم عليه .

[دليلا] ان الاصل برائة الدمه ومن اوجب عليه عتق النصف الاخر وعليه
الدلالة فاما على قول ابن حبيب فهو انه ان رثه عن جميع ما يستحقه فوجب ان يصح
كامله كان كذا له ورثه عن ذلك وايضا فالذي يدل على انه لا يقوم عليه الباقي انه
انما بعد ما كان فعلا ابوه ولم يشر لعتق الا ترى ان الولاء لآلات عندهم دون
هذا المعتق .

مسئلة ١٦ لسانه على حريين مشروعة ومصدقة والمشروطة ان يقول
كانت على كذا وكذا فمتى ادى ما له لسانه وث حر وان عجزت عن الاداء
فان رد في الرق فهدد المصرب متى ادى بعض ما له لسانه لا يعتق به الي ان يؤدي
جميع ما عليه ولو بقي درهم فاداه فانه يعتق وان عجز دراهم الوفاء فهو رد في الرق
والمصدقة هو ان يقول كانت على كذا وكذا فاداه ث حر ولم يقل فان
عجزت وث رد في الرق فاداه كان كذلك فمتى ادى منه شئ يعتق منه بحسب
ما يؤدبه ويبقى رفاً بمقدار ما يبقى عنه وقال الشافعي ان ادى جميع ما عليه عتق
وان ادى البعض لم يعتق منه شئ حتى يؤدي جميع ما عليه ولم يفسد وبذلك
في الصحاح عمرو بن عمرو بن ثابت و عديشة و ام سمعة و في التبعين سعد
بن الصبيح و سليمان بن سيار و الحسن البصري و الزهري . في التبعين مالك
و ابو حنيفة و صحاحه و في ابن مسعود ان ادى منه قدر قيمته عتق و يؤدي لباقي
بعد لعتق و يفسد الخلاف معه اذا كان كسبه اكثر من قيمته وعن علي عليه
الصلوة و السلام رواه ابن ابي عمير احدهما اذا ادى نصف ما عليه عتق كله وسواء لباقي
بعد عتقه والثاني يعتق منه بقدر ما ادى ولحقه وهذا هو الذي يرويه صحابنا ^{الاصحاب}
و قال شريح اذا ادى ثلث ما عليه عتق كله و يؤدي لباقي بعد ذلك

في ان السكينة
على قسمين

[دليل] جماع العرقه و حواءهم و روى ايضا عذومه عن ابن عباس ان لسي
 بن السبيعي قال يؤدى المذهب بعد ما يفتق منه من دية الحر بعد ما قد منه دية العبد
 ثبت ان المكاتب يعتق منه بعد ما ادى ويرق الباقي و كل خير يروونه من ان
 لعدالة في ما في عيه شئ حمده على انه ان كان مشروطا عليه و هم لا يملكهم
 تاويل خبرنا اصلا

مسئلة ١٧ الكسبة لا يحرره من جهده لسيده حرة من جهده و ماله ان له
 الاعتداع من اداء ما عليه و يعفوه و ان امتنع منه كان سيده بالجانب من ليه و حتى
 اعقد و ان العسخ و يد و ان يفتق و قال به خمسة و مائة درهم من اقرين معا و كان
 معه مال حرة عيه اذ لم يفتق و ان لم يكن معه مال في اذ خمسة اذ حرة
 على الكسب و قال مالك لا احرره عليه

في ان الكسبة
 لا يحرره من جهة
 السيد

دائما [اجماع] العرقه و احرارهم و منهم لا يفتقون في ان المالك و متى
 عجز ان لم يولد رده في الرق و كان الكسبة مشروطة

مسئلة ١٨ اكرهت المكاتب المشروطة عليه و حرمه له و كان فيه و قد
 لعب عنه و في غيرها عنه و ان لم يفتق و ان لم يكن فيه و قد كان ما
 حرمه له ان و ان عجز عن الاداء و كان له اولاد من مملوكه له ان حرمهم
 حرمه في و في ماله يفتقوا و ان عجز عن ذلك كانوا مملوكات لسيدهم و كانت
 مطلقة و ان يفسد ما دى منه و ثمة و يحسب ما بقي لسيده و قال الشافعي و اكرهت
 المكاتب بعت الكسبة و ان حرمه لسيده سواء حلف مائة و قد اولم يحلف
 و قد و قال مالك و يوحىبه لا يفسح بوقد ثم في ابو حنيفة ان لم يحلف و قد لم
 يفسح ماله يحكم الحاكم بفسحه و ان حلف و قد عتق و وجد اداء ما حرمه
 من احرار حرة و يؤاخذ اذى عيه بعد و قد و ان لم يكن عيه فليس له ان لو رثه
 المالك ان لم يكن ماله كان لسيده بالولاء و قد و ان حلف و قد حرمه امثال
 قول الشافعي و ان حلف و قد مملوك و لذلك حرم كسبه من امة احرار على الاداء

فيما لو كانت
 المكاتب
 المشروطة عليه
 و حلف

١. في نسخة الحافظ حكى الاجماع عن مالك و عذومه من يوحىبه ح ص ١٠

امدركه برآه وان لم يدر انه احب علي لا كتب لثؤدي ويعني بوجهه ويتق
هو يعق ايده .

[دليلنا] اجماع الفرقه واحباوهم

مسئله ١٩ ر ك ح علي م . بعينه ثار يد اليد في يحوم معاومة فحده بالمال
في يحوم واحد لم يدر لمذهب حده و كان ر ك ح من احده في الحل ومن حده
في الحوم المعزوه (المعزوه) بينهما و في ثاوي ان لم ياحده ولا يبرئ احده
حده لمن كم و غنق العمد ثم راي ايد الما في الحوم المعزوه بينهما
دليلنا | اجماع الفرقه و احباوهم وايضا قوله الخلا لمؤمنون عند شروطهم
ومن دس ن يح كم له احده و ر يعق عنه فعله لدلانه

مسئله ٢٠ اد سري المكاتب حرته صحيح شرأوه بالاخلاف وله مؤهها اذا
ادس سنده في ذلك و ما يعبر اذ لا يحور . المشاع مع في الادن فوالان احدهم
لا يعمل والاخر (الثاني) مثل ما قلناه .

دليلنا | اجماع الفرقه و لآن عند ن انه يحور ن يحل الرحل حرته لاجيه
و ايضا فان احل لمعول كد التصرف عدت التصرف و ن لم يمدد الرقة و عد
من التصرف .

مسئله ٢١ اد ثاب عند موثا السد محب عليه الر كوة و احب عليه ان يعطيه
شيئا من ر كوة محتسب به من مكاثبه . ن لم يكن ممن و احب عليه لر كوة
كان ر كة مستحبه غير و احب و ق ! التدعي لاثبء و احب عليه ولم يعمل و قال
يوحنا بعد و لوي و هذا ك هو مستحب غير و احب و لم يعصوا

و دلينا قوله يعني « و اتوهم من مال الله الذي ن كم » وقوله في آية لر كوة
في الرقبة و هم المكاتبون و هذا منهم و ما ان لم تحب عليه الر كوة فلا يصح برأته
الدنه و ايحاح شئ عنه محتاج الى دليل وقوله تعالى « و اتوهم من مال الله الذي
ن كم » يحمله على من محب عنه الر كوة و معنى واحد لا استحباب وايضا قوله عليه السلام
المكاتب رقي مذهب عليه درهم فلو كان لاثبء و احب لعتق عليه ان بقي عنه من مكاثبه

درهم لاند استحق علی سنده هذا القدر وما لم تعتقد ان عبي ابدليس يوحي و يحور
و يا و ان قوله و توهم من ما الله لذي ان كم معوجب لي غير من امداد مع
مع عيه لركوه الا ترى ان ق لي قوله من ما الله لذي ان كم تميم عني
ما مع فيه لركوه و عني لمستند جواع افرقه احب هم

مسئله ۴۴ لولی لمولی عیبه من تنم ، عیبه ی یادر مدالمولی عیبه اداکان فی دایه حقل لمولی عیبه و فی بوخسفه لدرت ولم بقدر و فی لافعی لیس نه دلت سواء کان نوی تاوجت او و صفا و ح کما و ولی حد لم دلیله به اختلاف ان لوی لمولی عیبه بوضع ما الولی عیبه و هدیع الا انه من نفسه .

[illegible]

دائماً ان لا تصد ولا تحب ولا تفعل ولا تترك ما لا يرضى الله به
الذي دأبوا عليه من قبله صلى الله عليه وآله وسلم وقد راعى الله ما يحسنه
وعليه السند ولا تعلقوا بغير السند فهو السند المأمون السند على المدعى و يمين
على المدعى عليه .

مسئله ۴۴ اگر در آن مجلس ناسمعه عده - حده و ذی حده، الف تم
اشاء علیه من المؤدی منهما فرع منهما فمن حر حتر عنه حرام له بالداء وعتق
وقتی الآخر مذکور و ذی حده فرع منهما وقرار الشافعی لا یجوز ان یفرع بیهما مدوم
حیث بل یلزم التذکر ان ذی حده مات فیهما فرع بیهما علی قولین حدهم یفرع لهما
فلسه و الشافعی لا یفرع لأن حدهم حر و یما حر حتر فرعه المرقع عده
[دلیلهما اجماع المرقعه احب هم علی ان کس عشدان قد فرعه و هذ من

جملة ولث .

مسئلة ٢٥ اذا ادى احدهما على الكتفة واشكال الامر عليه و دعا عليه جميعاً العلم انه يعلم عن من ادى فانقول قوله مع منية قد اختلف فرع من العاتين فمن حرجت له فرعه لاداء حاكم له بالخيرية وروى الآخر ويلزمه من جهة من الكتفة وقال الشافعي اذا حلف لهما كان معاً على الكتفة فيؤدى كل واحد منهما الف كماله لو كان له على واحد على كل واحد منهما الف فقص من احدهما واشكال عن دفع و ادعى عليه من الدافع فانه يحلف و يستحق الالف [دليلاً] ما فناء في المسئلة الاولى سواء بالامر لذي دعه ليد تقول فيه من لذي فناء في الفرع و لم يحوز ن يستحق الالف و هو يقطع على ن احدهما حرام ولا يعرف عيه فكيف يحال له التصرف فلهما اربع واحد منهما لا على ما قلناه .

فيما لو ادى
احدهما
الكتفة

مسئلة ٢٦ يحوز ن يكاتب عبده على لعمري من الثياب و الحدود و الاحلاف و يحوز عبداً ن يكاتبه على ثوب و حد او على احد و حد و قال الشافعي لا يحوز الاشوب او عزمين لى احد [دليلاً] قوله تعالى «فكاتبوهم ان علمتم منهم حراً» ولم يعمد وهو يعمد على انه لا بد في مزار الكتبة من حنين و محبة وقد سماه عبده

في جوار
المكاتب على
العمري

مسئلة ٢٧ د كان عند من شريطين فادب احدهما على نفسه (بسته) ن كثر من شريكه صح ذلك انه قال مالك و ابو حنيفة ولث فعي فيه قولان احدهما مثل ما قلناه والثاني انه لا يصح وهو اختيار المزني . [دليلاً] قوله تعالى «فكاتبوهم ان علمتم منهم حراً» ولم يعمد و لا حذر ايضاً عامة ولم يفصل فيها

فيما لو كاتب
العبدة بغير
دعه احد
الشريكين

مسئلة ٢٨ اذا كاتب على تصيبه بغير ادن شريكه صح ايضاً و به قال الحليم و ابن امي ليلى و هذا الذي ابو العباس بن سريج قال مالك و ابو حنيفة و الشافعي الكتابية فاسدة .

و به و ثابت
على نفسه
بغير ادن
شريكه

[دليلاً] ما قسمه في المئنة الأولى سواءً ولأنه إذا كان مائة لمعه فله أن

تصرف فيه كشيء إلا أن يمنع مائة ولا يمنع غيرها

١٠٠ دنانير

أحد لغيره
لأن المدة

مسئلة ٣٩ إذا كان عند من شرط واحد مائة ثم نشأ فطالب صاحب اثنين على مائة صاحب الثلث على مائة صاحب الثلثان وقد قال أبو حنيفة وقد الشافعي لا يصح حتى يتسوى في الممنوع على حسب العار (المكاتب) فان تفصيلاً في المدل بطلت الكتابة .

[دليلاً] ما قسمه في المئنة الأولى سواءً من لغيره الواحد وهي على عمومها

ولم يمنع محتاج إلى دليل لأنه لا خلاف أنه يجوز بيع ما يسمعه متفصيلاً ولا يسمعه
عندما يبيع

فيما لو كانت

اثنان عبداً

مسئلة ٤٠ إذا كان ثلثان عبداً مائة مائة لم يحر له أن يحر أحدهما
بما لا يحره إلا خلاف ذلك يحر أو يحر من حد الشريك له أن يعصي الآخر
فبيده كان يحر صحيحاً ومتى يحره وقعه كان نقص صحيحاً ولشافعي أنه فو لأن
أحدهما مثل مائة مائة ولا يحر (لمنع) وهو أحقر له ربي

[دليلاً] أن لا يحر حواره . لمنع محتاج إلى دليل

في مائة مائة

من زوج
أورث

مسئلة ٤١ ولد المأثمة من زوج و ن لثافعي أنه فو لأن أحدهما عبداً
لصاحبه السيد والذي موقوف يعقوب أن عتق واسترق واسترققت و لدى يقتضيه
مدهما راء لأنه كهيئته سواءً كانت مشروطة عليهم . ويعتقد في أدت ماعليها
عتقوا كهيئته لأن يكونوا من زوج حر مائة حرراً أ

[دليلاً] إجماع الفرقة وأخبارهم .

في عدم حوز

وطى المكاتب

مسئلة ٤٢ لا يجوز له رجل وصي متداني كسها سواءً كانت حرة وطناً عليها
ومطلقه بالاحلال فان حالف وحلفها فان كانت مشروطة عليها فلا أحد عليه لأن هناك
شبهه وإن كانت مطلقه أدت من مائة مائة كان عليه لحد مقدار ما يحرر منها
ويذكر عنه بمقدار مائة مائة هو حبيبه والنوري . مالك والشافعي لا أحد عبداً
يحرر و قر الحسن المصري عنه لحد لأنه حره فوجب أن يحد كثره الصريح

[دليلاً] اجماع العرفه و احاديثهم وايضاً قوله عليه السلام دُرُّوا الحدود

بالشهادتين وهما شهيد

مسئله ٤٣ يجوز بيع المال الذي على المذنب فان ادى المذنب من الخيانة
يعتق عن سببه وان عجز جمع رفاق على سببه و كان للمشتري الدركه شتره و قد قال
مالك لا يذوقها عجز جمع رفاق للمشتري وقال ابو حنيفة والشافعي لا يجوز بيع ذلك
و دليلنا ان الاصل حوار ذلك والمذنب يحتاج الى دليل و بقاء قوله تعالى
و حر الله البيع و حرم الربوه بدله عليه و قد بينا في المتن ان بيع ما لم
يقض قلنا بحمله على انه والم يكن مقصوداً به ان اوصاه فلا يبيع به

في حوار
بيع المال
الذي على
المذنب

مسئله ٤٤ اير بيع في المذنب لم يجر ذلك الا بعد سببه اذ لا يبيعه
اذا كان مشركاً عليه ماله من ماله وقد ادى بعهه فلا يبيع الى بيع رفته بحال
وقال ابو حنيفة والشافعي في الحديث لا يجوز بيع رفته بحد و قد في القديم بحد
وهو قول عطاء والنخعي واحمد.

اي بيع
الذنب

[دليلنا] اجماع العرفه و ايضاً فهو عزم مالك ان يفتد فاحسب ببيع سببه بعه
وانما يرجع ملكه ان عجز عن الاداء فاما ان يجره بعه حرة فلا يبيع الى رجوعه
هذا اصلاً فان استبدلوا بغيره بغيره و ايضاً استبدلت عني كسبها عني فغيره ليس
بغيره ان تشتريها فغيره بعه كانت قد عجزت فرجعت ر

مسئله ٤٥ اذا روج الرجه منه من ماله ثم مات فورثته منه افسح عقد
المذبح بينهما و قد قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يفسح

في تزويج
الرجل بته
من ماله

[دليلاً] ان المكاتيب يورث فيمتنع لي الروجه منه فيفسح العقد المذبح
بذلك و عندنا في حقه انه لا يورث فيمتنع المذبح على حله والدين من انه يورث
هو انه لا خلاف ان الرجل اذا مات وله ماله فورثته منه وعنده ثم اراد المذنب
ان يزوج الامة لم يكن له ولو لا ملكه قد انتقل الى و ثمة الميت من حمتهم لما
متنع تزويجه بها لانرى ان في حال الحيوة لما لم يكن له فيه ملك بوجه حله
التزويج بها فلما متنع في هذه الحالة علم انه حدث لها عليه ملك فمتنع لتزويج لاحده

كتاب المديبر ..

مسئلة ١ راق اعلمه اذ علمت ان حر ومحرر اعسوا او معتق كان صريحاً
عبرانه لا بد منه من السد كسبوه في صريح الضائق والفتق والعرى من السد لم
يكن له حكم . قال اعلمه . ان صريح لا يحتاج الى منه
دليله [اجماع المرفه وصادق السد . ارى ومع حصول اليه بعد التدبر
الاخلاقى وان يحرد فيه خلاف

مسئلة ٢ ارى ان مديبر اوملا . لا ينفقه في كتابه ولا تدبر وان يوى
واش على ان يان يقا . في التدبير . من فت حر . وان حر . وفي السد . وا
دبت الى مالي . فت حر فتى لم يعل . لم يان شت . وفي السد . وفي السد . وفي
لديه . فان يوى . وفي السد . من جسد وان لم يعل . وفي التدبر . وفي السد . وفي السد .
على ثمر نفس منهم من قرا . هما على قولين . حدهم صريح . والآخر . السد . ومنهم من
قال التدبير صريح والمكاتب (الكتابية) كناية .
[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سوا .

مسئلة ٣ التدبر شرط لا يصح . كذا في المعنى . اعلا . قال جميع اعلمه .
ان يصح ذلك وينعقد .
[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الاولى سوا .

مسئلة ٤ : التدبير بصفة الوصية بحور . له الرجوع فيه بالقول بان يقول
رجعت في هذا التدبر وبصفتي ولشاعني فيه . فو لان احدهما ميل ما قلناه وهو الضعيف
عندهم . وحتاره لعمري . والقول لآخر ان يعمق بعمق لا يصح الرجوع فيه . وفيه
ابو حنيفة .

[دليل] جماع العرفه واحكامهم وما بعده وهشته وروضة فلاحا في ذلك انه
متفق بذلك التدبير كما ينتقض به العلق مشروط .

مسئله ٥ اذ ادر عندنا ان اراد بعد التصرف فيه ان لا يمسوا آة ان التدبير
معتقدا ان يقول رامت ذات حرا ومقتدا بان يقول رامت في يومى هذا ذات حرا
وفي شهرى هذا ويستى هذه اذ نفس تدبيره وان لم ينتقض تدبيره لم يحز بيع
روضة وانما يجوز له بيع خدمته مدة حبه تدوير الشافعى يجوز بيعه على كل حال
وقا ابو حنيفة ان التدبير مفيد ذلك التصرف فيه وان معتقدا لم ولم يحز له
التصرف فيه بحال وفي ذلك لا يجوز بيع المذموم في حال حيوة المذموم واما ما في
انسان علمه دين حار بيعه وان لم يمان عليه دين وكان يخرج من ثبته عتق حرمه
وان لم يحسن ان يحسنه التثبت عتق ما (احتمله) بحسنه

فيمن وير عدا
ثم اذ

[دليل] جماع العرفه ولا ما قد اسما دليل به ممره له لوصفه واما ان ذلك
كان له الرجوع في وصيته . مع ما اوصى به لغيره وادوى حار ان رجلا اعتق عبدا
له عن دير فسمع النبي ^{عليه السلام} فدعا فباعه .

مسئله ٦ اذ ادره ثم وعده ان هتد رجوعا في التدبير سواء اقصه اولم
يقضه وفي ذلك معنى ان اقصه مثل فقصه وان لم يقضه فعلى من يقض منهم من قال
يكون رجوعا قولاً وحدا ومنهم من قال على قول

فيمن وير عدا
ثم اذ

[دليلنا] ان الهبة اراة ملك فادرا ارا ملكه عند فقد نفس التدبير كما
لو ناعه

مسئله ٧ اذ ادره ثم وصى به لرجل كان ذلك رجوعا وللشافعى فيه
قولان اذ ان هو وصيه قال يكون رجوعا وادان يكون عتقا فبعد ان يمان
رجوعا

فيمن وير عدا
ثم اذ

[دليلنا] ان نقد دليلنا على انه وصية وليس يعق بصفة وادان نسب دليلنا ان
الحال

مسئله ٨ اذ ادر المدبر ان يداد يستأجره لم يعطى تدبيره وان رجع الى لاسلام

فيما لو اردت
المدبر

كان تدبيره تاماً ، ملاحظاً ، وان الحق مدار الحرف يصل تدبيره ، وفي الشافعي لا يبطل تدبيره ملحوظه مدار الحرف ،
 دليل اجماع الفرقه على ان المدر متى بق يصل تدبيره وهذا قد ايقريده
 على ارتداده .

فيما ادعى
 المدر

مسئله ٩ انا ان المدر يصل تدبيره وقال جميع الفقهاء لا يستل
 [دليلنا] اجماع الفرقه و اخاؤهم .

فيما ادعى
 المسلم المراء
 مما لا

مسئله ١٠ د ارتداد المسلم ثم دبر مذبذب فاذن من مستبلم برز مله
 عن امن ماله صحيح تدبيره ، بل من لا يستل بل مله و يحب (قيد يحب)
 عليه نقض على كل حال و يشفع في رآل مله و تصرف بعده ثلثه قول احدها
 رآل مله و الذي لم برز مله و الثلث مرعى وفي تصرف ثلثه اقوال احدها
 باطل والثاني صحيح والثالث مراعى .

[دليل] اجماع الفرقه على الاول و ما الذي في رآل مله يحتاج الى
 دليل فهو كمل مله ، رآل ما جمع عليه او عاد الى الاسلام و كان لا يحب عنه الر كونه
 في هذه المدة و عمدت في عمدات في محب عليه فيها الر كونه

فيما ادعى
 المدر على
 سنده اسند

مسئله ١١ ادعى المدر على سيده التدبير و اعاد ذلك الصمد لم يكن
 اسماً ، رجوعاً في التدبير و الشافعي ادعى انه علق معلق صمد لاسون رجوعاً
 قولاً و حذراً و ان قضا انه صمد فعلى قول احدهما سون رجوعاً و لمذهب انه لا
 سون رجوعاً و يقال ان ثبت اجمع و اسقط الدعوى عن نفسك و المن
 دليل [ادق دليل] على ان التدبير و صمد و ان ثبت ذلك ثبت ما فتناء لا تدعى
 و اما قولهم اضعف منه يقصد ان لا اسماً ليس رجوعاً لان الرجوع بعد سون برآله
 حدث من سون و منه و احدهما او وقف او مان بقول قد مضى و ليس ههنا شئ من ذلك
 و انصافاً فقد ثبت التدبير من ادعى ان اسماً رجوعاً فعليه الدلالة

فيما ادعى
 مملوكه ثم
 كاتبه

مسئله ١٢ ادعى مملوكه ثم كاتبه ذلك اتصالاً لتدبيره و لشافعي فيه

(١) كان مراده الثاني هو المراء الذي يستل وهو مخالفه لترتيب المارة حطاً

كتاب الخلاف

قولان اذا قال: بدو صفة قال: من مافيهه واذا قال: بدو عرق بصفة لم يطل
[دليل] بدو قد لا على انه وصيه فادانته، لك تب مافيهه لان حد لا
يخالف فيه مع ثبوته

مسئلة ١٣ ليسد: متى اعته المديرة بالاحلاف وان حبل لم يطل تدبيرها
وامرات سنده عتقت من ثقت فان حبل غير ه قوتت على ولدها واعتقت عليه و
لم يخلع غير ه اعتقت ثلثها بالثبير ونصب له من ماله وتسمى فيما بقي
لنورته وقال الشافعي يطل تدبيرها لان سب عتقت قوت من التدبير وامرات سيدها
اعتقت من سلب ماله.

[دليل] اجماع العرفه على ان لم يولد يجوز بيعها وان المثل على ما كان و
دانته ذلك فيجب ان يكون التدبير دقا والشافعي انه متى هذه لمسته على
انه تمتعت بموت سيدها ويحس لا سلم ذلك بل يخالف فيه

مسئلة ١٤ اذا دبر امته ثم حملت بمملوء من عمره بعد التدبير كان الولد
مدبرا مثل ما يعتقون (يعتقون) (يعتق) بموت سيدها وليس له نقص تدبيرهم وما
له نقص تدبير الام وحسب ولثافعي فيه قولان احدهما يكون مدبرا معها ويحسب
عليه ما يحسب عليه وله فسخ التدبير فيه كما ان له ذلك فهي ومدة فسخه
مالك والثوري واحمد وهم قالوا لولد يتبعها يكون مدبرا ونور الشافعي عند
وهو اصعب القولين وقد اختاره العربي

[دليل] اجماع العرفه واحكامهم وقد و دناها في كتب

مسئلة ١٥ اذا دبرها وهي حامل بمملوء لم يدخل الولد في التدبير وقال
الشافعي يدخل فيه قولاً واحداً .
[دليل] اجماع العرفه واحكامهم لان الاصل الرق فمن قال يدخل في التدبير
تدبير امه فعليه الدليل .

مسئلة ١٦ اذا كان عند بن شريك قد دبر احدهما بصفه لم تقوم عنه
نصف شريكه والشافعي فيه قولان حد هما من مافيهه والثاني ان لا يحسب

في حواروطي
اليد امته
المديرة

فيما لو دبر
امته بمحسب
بمملوك

فيما لو دبرها
وهي حامل
بمملوء

فيما لو دبر
حد لثري
في المديرة

مقوم عليه

دليل من الأصل برأيه لدمه ويقوم ذلك عليه محتاج إلى دليل

مسئلة ١٧ إذا كان سهم قدر أحدهما نصيبه واعتق الآخر نفسه لم يقوم عليه هذا النصف المدر ولتقمي فيه قولان أحدهما مثل ما قلناه والثاني يقوم عليه

وهو أن مدر أحدهما نصيبه واعتق الآخر

[دليلنا] ما قلناه في المسئلة الأولى مؤآء.

مسئلة ١٨ إذا كان للأب (الأب) مملوك قدر نصفه كان صحيحاً ولا يسرى إلى نصف الآخر وهو مملوك له ومضى قال صحبه فيه قول آخر أنه يسرى إلى النصف.

وهو أن الأب مملوك قدر نصفه كان صحيحاً ولا يسرى إلى النصف

[دليلاً] من الأصل عدم التدبير وبحث لسر به فبما لم يدره بحث ح إلى دليل.

مسئلة ١٩ إذا كان مملوك جماعة أحد بعد الآخر وبعضهم في رصة وبعضهم في صحته ومضى دفعوا من حر حوا من الثلث عتقوا عنهم كلهم وإن لم يجر حوا من أولي الأولاء وسقط لأحبار استوفى الثلث وإن شتبه الحال فيه ولا يدرى من من فرغ بينهم من عدم الثلث وقال الشافعي إن حر حوا من الثلث عتقوا كلهم كما فناء وإن لم يجر حوا فرغ سهم لا مقدمه أحد منهم على صاحبه وإن كان بداهة أولاً كالوصيتين عتقه.

وهو أن مدر أحدهما نصيبه واعتق الآخر

[دليل] أن قوله ما ان لتدبير كاله صفة عند من الوصية تقدم الأول والأول حتى يستوفى الثلث وقد استوفى في الثلث سقط ما بعده وقد ثبت في الوصية

مسئلة ٢٠ من كفر عنه فاسم العبد من جمع في بدسه بيع عليه بالأخلاف وإن لم يرجع في بدسه بيع عنه وللشافعي فيه قولان أحدهما مثل ما قلناه والثاني لا يباع عليه وهو اختيار المزني.

وهو أن مدر أحدهما نصيبه واعتق الآخر

دليلاً أنهما عتقوا حرهم على أن العبد إذا سلم في بد الكافر غصب ثمه وأيضاً قول عليه السلام لا يباع من يبيع عليه ولو لم يبيع عنه وكان لمولاه عليه

طاعة لكان قد علاه وهو كافر ، ذلك ينفى الحر

مسئله ٤١ مدبر الصبي وصيته اذا لم يكن ممبرا عاقلا بطلان بلا خلاف

في تدبير الصبي

وان كان ممبرا عاقلا مراعى كانا صحيحا و قيده اصحابنا بما اذا بلغ عشر سنين

١٠ سنة

فصعدا وا كان عاقلا و لثنا في فيه قولان اذا كان ممبرا عاقلا احدثت صحيح

(صحيح) من مافساده غير انه لم يحد سنه و الثاني لا يصح وهو اختيار العربي و قد قال

ابو حنيفة ومالك

[دليلا] اجماع الفرقه واحدا هم على ان الصبي اذا بلغ عشر سنين صحته وصيته

و لتدبير وصيه

مسئله ٤٢ المدبر يعتبر من الثلث مدبر جميع الفقهاء وقال سعيد بن جببر

من المدبر

ومسروق يعتبر من راس المال وهو قول دود

يعتبر من

[دليلا] اجماع الفرقه واحدا هم و بعضا فقديب انه يسره الوصيه ولا خلاف

الثلث

ان الوصيه تعتبر من الثلث و روى ابن عمر بن النبي عليه السلام قال المدبر من الثلث و روى

ذلك عن علي عليه السلام و ابن عمر لا مخالف لهم

اور علی رضی اللہ عنہ نے فرمایا کہ میں نے اسے اپنے عہد سے پہلے ہی دیکھا ہے۔
میں نے کہا کہ وہ عمر بن عبد مناف کا بیٹا تھا، فاحشو انھم کانوا یقربون ذلک علی عہد
رسول اللہ ﷺ وانما نہی عن ذلک عمر.

[illegible][illegible][illegible]

أدبنا به في العسك (هـ) في سنة ١٢٠٤ هـ في مكة المكرمة بعد أن حضره
وهذه قد ولدت منه فينمي أن نسوي بذلك تم .

هذا جدول أغلاط المجلد الثاني من كتاب الخلاف

الصفحة المطر	المط	الصحيح	الصفحة المطر	اللفظ	الصحيح
٣	١٨	له ملكان	٥٢	١	و حفظ
٢	١١	وملكه باحباء	٥٧	١٣	ادور الله
٤	٢١	أقرع بينها	٥٧	١٥	وهو هذه
٥	٤	والأرحاب	٥٧	١٦	عن على بن
٥	٨	على ذلك	٥٨	١٥	وحدثه
٦	١٠	أذا نجره	٦٠	٢٣	مثلا ذلك
٩	١٣	وهذه	٦١	٦	اجتماع
١١	١٨	ملك	٦٢	١	عن توفيه
١٦	٢٤	فشهد	٦٢	٣	بعض فدخل
٢٥	٢	فلبه	٦٢	١٥	في رفته
٢٥	٢٣	الآن بعمله	٦٢	١٦	نقصو
٣١	٠	المدنية	٦٣	١	أواموات
٣١	٣	وبه قال قال	٦٣	٩	عن علي بن
٣١	٢٢	(سلمان)	٦٧	٥	ذكرهما
٣١	٢٥	رسالة	٧٨	٥	و روحه ماثقت بالروحيه وهندا
٣٣	٢	وائله			أن مات الأب فانها
٣٦	٩	سهمه			رب بالسوة لا
٤١	١٥	المومي من المومي			بال روحه فدوا
٤٣	١٢	فحب			وهذا لا خلاف فيه
٤٩	١	أوهو			دلو لأن المزوجه
٥٠	١٢	عصيه			ما تشب
٥٢	٥	أوالأحواء	٨٠	١٠	أوامه
٥٥	٦	أحدهما	٨٠	١٢	الأريسة
٥٦	٤	زين بن	٨٢	٢٤	سنته
٥٦	١٧	عصها	٩٠	٣	في هذه الدار مثل

الصفحة المطر	اللفظ	الصحيح	الصفحة المطر	اللفظ	الصحيح
٩٠	٨	مها	٩٣٤	لا محب	و محب
٩٠	١٨	يدل	٩٣٥	مع لركود	معه لركود
٩٢	٦	وفي	٩٤٠	رلك	رلك
٩٣	٣١	سر	٩٤٠	سكج	سكج
٩٤	١١	هدا	٩٤٣	احارة احد	احارته
٩٥	١١	سريج	٩٤٥	والاوراضي	الاوراضي
٩٨	٢١	حاله المود	٩٤٧	لاحيه	لااحيه
٩٩	٢٤	شبي	٩٥٠	المنهب	لمدهد
١٠٠	١٧	الاولاد كبار	٩٥٠	فعد	فعد
١٠١	٤	لأما اخذه	٩٥٤	ان قصير	ان قصير
١٠٣	٢٠	اخرج	٩٥٦	بان عمد	بان عمد
١١	١١	طعمة السلمي الا طعمة الا	٩٥٧	كذلك	وكذلك
١١٢	١	لاروت	٩٦٠	لأوداور	لأوداور
١١٤	٥	ما يمكن	٩٦٥	عدها	عليها
١١٦	٢	فعدت	٩٦٢	أى	أى
١١٦	٨	ان حكم	٩٦٣	سها	سها
١١٦	١٥	ذلك مصر	٩٦٣	حلتهم	رحلهم
١١٧	١٩	برصح	٩٦٤	و مائهم	و مائهم
١٢١	٢٣	أدا الحق	٩٦٤	ساور	ساور
١٢٤	١٥	و و	٩٦٨	مخالف لها	مخالف لها
١٢٤	٢٣	لافتقر	٩٦٨	نكاحها	نكاحها
١٢٥	١٦	وان	٩٦٨	وانكحو	وانكحو
١٣٣	٩	والمحمد	٩٦٨	و سطل	و سطل
١٣٤	٣	لمكاسون و	٩٦٩	ان بجري	ان بجري
		اد كانوا في شدة	٩٧١	مهم	مهم
		بشرون من حد	٩٧٣	عليها	عليها
		الصدفة وعتقون	٩٧٤	بها	بها
		و فار النافعي	٩٧٧	حكمتها	حكمتها
		الرقاقهم المكاسون	٩٧٧	هو	هو
		أدا			

جدول اعلاط كتاب الغلاف

الصفحة السطر	الغلط	الصحيح	الصفحة السطر	الغلط	الصحيح
١٨٠	٢	من لم يجمع	٢٢٠	٣	او يجمع
١٨٣	-	عزم	٢٢١	٩	من قبل
١٨٠	١	قال له	٢٢٥	١٦	ان معي
١٨٠	-	صرت	٢٢٦	-	لا انصدم
١٨٥	١٧	في اقدم	٢٢٦	٦	واقف
١٨٩	١٩	ممن قال	٢٢٦	١٩	تفهم
١٩٠	٢٠	مهم	٢٢٦	٢١	لديهم
١٩٠	٢٠	لا	-	-	لديهم
١٩٣	١٧	مستند	٢٢٦	٢٣	موقع
١٩٣	٢٥	كثيرة	٢٢٦	٢٥	من مع
٩٥	٢٣	اراد	٢٢٧	١٢	حضر
٢٠١	٩	برجع وهو	٢٢٧	٢	معد
٢٠٦	٦	التيه وانما نطق	٢٢٣	-	فر
-	-	التيه ادا	٢٢٣	٩	من مع
٢٠٧	١٥	من لم يجمع	٢٢٣	٢٥	من
-	-	فهم	٢٢٤	-	فر
٢١٠	٢٤	من لم يجمع	٢٢٥	-	فر
٢١١	١٨	ومع امرائه مع	٢٢٦	١٩	من
٢١٤	١٦	من لم يجمع	٢٢٧	١	(من)
٢١٦	١	بالكنانة	٢٢٨	٢١	فهم
٢١٨	٩	الداوروات	٢٢٩	٢١	حلال
-	-	تزوجها فاحطت قال	٢٤٠	٢	فهم
-	-	لا تطلق فان اسأها	٢٤٣	١٦	من اصعبه
-	-	الى ملك القدر وهو	٢٤٤	١٥	حسنت
-	-	قوايه لاحسنه	٢٤٥	١٥	فشلهم
-	-	رحله لداره	٢٤٩	١٨	فهم
٢١٩	٨	وانفعا	٢٤٩	٢٢	و نجه
٢١٩	١٢	السه	٢٥٠	١٦	لا سحها

جدول اغلاط كتاب الخلال

الصفحة السطر	الغلط	الصحيح	الصفحة السطر	الغلط	الصحيح
٢٥٣	١٣	و لا يسمع	٢٧٥	٢	يجب
٢٥٤	٦	وهذا لا يجوز	٢٧٥	٢	قوله وقوله اهله
٢٥٤	١١	في العرف عارده	٢٧٨	٦	يجب بالكون
٢٥٦	١٣	باصاً			لرحمن وامرأته
٢٥٨	٨	بالمتن			فانما اعتنت من
٢٥٩	١٩	بغير			البعال لم يلزمها
٢٦٢	٦	بوحسنة			الحد لانه يكون
٢٦٣	٨	وعلى			حكماً بالكون و
٢٦٣	٢٠	نقصه			انريد لا يجب
٢٦٤	١٥	وان وعلى استأنه	٢٧٨	١٣	بالنكول
٢٦٤	١٨	في يوم	٢٧٩	٢٣	الحاء
٢٦٤	١٨	وسى	٢٧٩	٢٤	لا يتوى
٢٦٧	٥	وان احضاء	٢٨٢	٦	عنه
٢٦٧	٥	بعدا	٢٨٢	١١	بدرأ
٢٧٣	٩	ولا قضاء	٢٨٢	١٦	فانما كذب
٢٧٤	١٢	لا دليل على حواره	٢٨٩	١١	اشياء
		[دليلاً]	٢٩١	١٥	المرثه
		اعطاء الكفاة	٢٩١	٢٣	لامرته
		للمكاتب و نه و	٢٩٢	١٠	ريسته
		لثاقصى وقال	٢٩٦	٨	قدماً مثله
		ابوحسنة يجوز ذلك			قذفاً [دليلاً] انه
		[دليلاً]			صرح بالثبوت وامامه
			٢٩٦	١٨	ان شهد
			٣٠١	١٥	عبدالله بن عمرو
			٣٠١	١٤	الخيرى
			٣٠٤	١٦	لا تمضى

جدول أعلام كتاب العلاء

الصفحة السطر	العلم	التصحيح	الصفحة السطر	العلم	التصحيح
٣٥٥	١	عمدي	٣٧٩	١٤	الموسم خمس الموسم
٣٥٦	٢	لام ولا			الموسم خمس
٣٥٧	٣	سواء	٣٨٠	٢٠	هي سبعة
٣٥٧	٤	لان هو الغير	٣٨٣	١٣	أبم م عر
٣٥٩	٥	لاشدة	٣٨٦	١٣	معر ه
٣٦٠	٦	عقو من	٣٩٣	٨	و دي من ي
٣٦٧	٧	فلا ن	٣٩٤	٢٠	و دي م
		حتى ذكر	٣٩٠	٢١	و دي م
٣٦٣	١٠	القيمة	٣٩٧	١٣	بالسبعة
٣٩٠	١٠	القيمة	٣٩١	١٥	القيمة
		و	٣٩٨	١٩	عزمها
٣٩	٩	سج	٤٠١	٦	فلا ترحموا
٣٩٤	١٠	سج	٤٠١	٧	بجربة
٣٩٥	١	استعافه له	٤٠١	١٨	وان كان موسراً
٣٩٧	٢٢	القيمة	٤٠٣	١٠	عني لا ر
٣٩٧	٢٢	المجني			كما
٣٦٨	٢٧	فيه قولان	٤٠٣	٢٢	المشر الموسم
٣٦٩	١	لاص	٤٠٤	٣	قاما دونه
٣٧١	٥	وقد مضي	٤٠٤	١٢	قطع
٣٧١	٧	م في مضي	٤٠٤	٢٧	مضي
		أنه يقطع يده أو	٤٠٦	١	مضي
		رجله أو يقطع عينه	٤٠٦	١١	مضي
		أو أوصفه مضي	٤٠٦	١	مضي
		المضي وحده	٤٠٦	١٢	مضي
		سفر مضي	٤٠٦	١٢	مضي
		خرج مضي	٤٠٦	١٢	مضي
		دليلها	٤٠٦	١٢	مضي
٣٧٤	٧	أهله ان يصدف	٤١٣	٨	أهي حصة
٣٧٨	١٧	عمر من مضي			مضي

جدول اعلاط كتاب الخلاف

الصفحة المطر	الفاظ	الصحيح	الصفحة المطر	الفاظ	الصحيح
٢١٥	٦	نظر في لغير	٢٦٠	١٤	أحدهما
٢١٥	٧	و رالم يكن ان	٢٦٠	١٧	لا الذهب
٢١٨	١٤	حر			والياقوت
٢٢١	٣	مؤود	٢٦١	٧	بضمه ذلك
٢٢٦	١١	لا لعل			و لعل
٢٣٣	٢	لا يعل			و لعل
٢٣٣	٢٣	بوسه			بضمه بضمه
٢٣٤	١٦	و ب بومو	٢٦٣	١٩	من سرج
٢٣٨	٥	و بومب	٢٦٥	٣	ماني
٢٣٩	١	و بومب	٢٦٥	٧	مها لعل
٢٣٩	٦	بومب	٢٦٧	٤	و بومب
٢٤١	٣	عزم قيمتها	٢٦٧	١٤	بومب
٢٤٣	٤	استحقاق قول	٢٦٧	١٧	و بومب
		(ترك) ذلك لعل	٢٦٨	٢	بومب
		خلاف	٢٦٨	١٤	و بومب
٢٤٣	٧	و بومب	٢٧٠	٣٤	عليه عوم
٢٤٤	٣٣	عادي	٢٧٢	٦	و بومب
٢٤٥	١٥	و بومب	٢٧٣	١١	عزم قيمتها
٢٤٦	٩	احسن	٢٧٣	١٣	المرء
٢٤٧	١٠	عليه بومب	٢٧٣	١٨	بومب
٢٤٨	٣	شهد واحد	٢٧٤	١٧	العلو واحد
٢٥٢	٤	واحد	٢٧٤	١٤	عوم
٢٥٣	١٨	بومب	٢٨٠	٨	قوله علي الفطع
٢٥٣	١٩	و بومب			اللفظ
٢٥٤	٦	بومب	٢٨١	١٧	و بومب
٢٥٤	٧	قوله بومب	٢٨٢	١٦	و بومب
٢٥٤	٢٣	و بومب	٢٨٣	٥	للفعل النساء
٢٥٥	١٢	بومب			بومب

جدول اعلاط كتاب الخلاف

الصفحة المطر	الغلط	الصحيح	الصفحة المطر	الغلط	الصحيح		
٢٨٤	٨	فعلنا	فعلنا	٥٢١	٧	عنى موضع كونه	عنى كونه
٤٨٦	٣	ماتل	ماتل	٥٢١	١٠	ابى العشر الدارى	ابى العشر الدارى
٤٨٦	٧	فصح دأمر	فصح دأمر	٥٢١	١٥	ابى دأمر	ابى دأمر
٤٩١	١٤	ابى عمر	ابى عمر	٥٢١	١٨	لا مباله ايم	لا مباله ايم
٤٩١	١٨	فد تاعو	فد تاعو	٥٢٧	١٤	لا مبرى لنى	لا مبرى لنى
٤٩٤	٧	وا كثر كفا	وا كثر كفا	٥٢٨	١	لا ندعو	لا ندعو
٤٩٦	٣٢	كفر قتل	كفر قتل	٥٢٩	١٦	فان دبح الابل	فان دبح الابل
٤٩٨	١٧	حال الخصومه	حال الخصومه			نهر الكل لم يجر	نهر الكل لم يجر
٤٩٨	١٨	اد ملع	اد ملع			عدنا وقال الشافعى	عدنا وقال الشافعى
٤٩٩	٦	فد البر	فد البر			مايك النهر يجر	مايك النهر يجر
٥٠٠	١٣	ن الامم	ن الامم			في الكل والذبح لا	في الكل والذبح لا
٥٠١	٧	مطو العربيه	مطو العربيه			معو في ذبح حسه	معو في ذبح حسه
٥٠٢	٢٤	المدسه عرقو	المدسه عرقو			فان دبح الابل	فان دبح الابل
٥٠٣	٢	فاحروا	فاحروا	٥٢٩	٢٢	ولا يجرى	ولا يجرى
٥٠٣	٢	حر سب	حر سب	٥٣٠	٢	ووالفد	ووالفد
٥٠٤	٧	فد سم	فد سم	٥٣٠	١٣	على النى من عد	على النى من عد
٥٠٤	٨	عنى دلت	عنى دلت			لذبحه وقال ابو	لذبحه وقال ابو
٥٠٤	١٩	لا المدسه	لا المدسه			حده بداره لسموه	حده بداره لسموه
٥٠٦	٤	دا نهر	دا نهر			عنى عرب	عنى عرب
٥٠٧	١٥	فد سب	فد سب	٥٣٠	١٧	بعد حمص	بعد حمص
٥٠٩	١٤	خالد بن ولد	خالد بن ولد	٥٣٢	١٥	اصحبه يستدل	اصحبه فلا يستدل
٥١١	٣٢	وقال	وقال	٥٣٣	٥	بفدله	بفدله
٥١٢	١٧	لا مبحر	لا مبحر	٥٣٣	٧	ادوا وحب	ادوا وحب
٥١٧	٤	عند الدبحه	عند الدبحه	٥٣٣	٢١	انصائه لم	انصائه لم
٥٠٧	١٧	كلب المسلم	كلب المسلم			عازبه بعد انصائه لم	عازبه بعد انصائه لم
		فرد الى كلب	فرد الى كلب	٥٣٥	٥	ويحمل	ويحمل
		المسلم	المسلم	٥٣٥	٦	السدور	السدور
٥٢٠	٢١	زلى او وثبا	زلى او وثبا	٥٣٧	٣	ياعوج	ياعوج

جدول اصلاح كتاب الخلاص

الصفحة	السطر	الخط	التصحيح	الصفحة	السطر	الخط	التصحيح
٥٤١	٧	انها لا يحل	انها مما لا يحل	٥٦٨	١٨	بصيصه	تصيصه
٥٤٢	٧	البحام	كتب البحام	٥٧٠	٢	اتما	اتما
٥٤٣	١٣	حرة وردى	حرة فارادى	٥٧١	٩	حقه	حقه
			ولو كان خيثا	٥٧٢	٢١	أو خلف	أو خلف
			اعطاه وروى على	٥٧٣	١٨	ان قد	انه قد
			عليه الصلوة والسلام	٥٧٣	٢٥	الخطه وأشار	الخطه اومن خطه
			ان النسي احتجهم			الخطه وأشار	
			واصرسى ان اعط	٥٧٤	١٣	كندا وطحالا	كندا او طحالا
			البحام اجرة وروى	٥٧٦	١٣	النحل	النحل
٥٤٣	١٦	ولا مدلف له	ولا مدلف له	٥٧٩	١٧	في صفة الداء	في صفة الداء
٥٤٤	٥	يكون سحاً	يكون سحاً	٥٨٠	٢٢	قوله بحس	قوله بحث حتى بحس
٥٤٤	٩	والبرق	والبرق	٥٨١	١٤	اخذوها	اخذوها
٥٤٤	١٩	لا يحور ان	لا يحور ان	٥٨٣	٥	لصر في	لصر في
٥٤٦	٥	لصر د	لصر د	٥٨٣	٦	لحقه عر به	لحقه عر به
٥٤٨	١٧	سجده	سجده	٥٨٤	٥	والفقر	والفقر
٥٤٩	٩	لا يصره	لا يصره	٥٨٥	٦	ويحل له	ولا يحل له
٥٤٩	٢٤	لحده	لحده	٥٨٨	٣	لش	ان
٥٥٠	٢٣	ار صه	ار صه	٥٨٨	١١	عش صغار	عش صغار
٥٥٤	٣	موسع نفقى	موسعاً نفقى	٥٨٨	١٨	تقتسى	تقتسى
٥٥٦	١٣	ان هدا	ان هدا	٥٨٨	٢٥	الحمدا لله	الحمد لله
٥٥٨	٣	حليقة	حليقة	٥٩١	٥	قوى دليماً	قوى دليماً
٥٦٠	٢٤	الوجب	الوجب	٥٩١	٦	ردوا الجبهلات	ردوا الجبهلات
٥٦١	١٥	قميص ومقنعة	اقميص ومقنعة	٥٩٣	١٤	وعدان	وهدا
٥٦١	٢٢	واختياره	واختياره	٥٩٥	١٧	وممد به	اذا
٥٦٢	١٥	وهوا اذا	وهوا اذا	٦٠١	١٢	اذا احصر	اذا احصر
٥٦٤	١	قال الطح	قال الطح	٦٠٦	٩	وقلنا لا يقع الطلاق	
٥٦٥	٤	فليس	فليس			الاشهاد رجلى (رائد)	
٥٦٥	٩	وان خلطوا كل	وان خلطوا كل	٦٠٦	٢١	ان ان التدبير	ان التدبير
٥٦٧	٢٥	ولا كلمت ريد	ولا كلمت ريد	٦١٠	٥	معلق عليه وحول فعلق وحول	

الصفحہ المطر	الغلط	الصحیح	الصفحہ المطر	الغلط	الصحیح
۶۱۰	۱۲	و تباری فی لایہ و تباری فی لایہ	۶۳۱	۵	دلیں مشدہ دلیں و اصل
۶۱۱	۱۰	بالمک فیطر بالمک حالت المدۃ			ان لا یسقط شہادۃ الفرع الا بدلالۃ شرعیۃ وما اعتبرہ مجمع علیہ وما قبلہ لیس علیہ ولیہ مسئلۃ
		ام قصرت وہ قال ابوحنفہ وقال الشافعی حاران یشهدلہ مالید قولا واحداً فاما المک فیطر	۶۳۱	۸	احد قول احد قولی
۶۱	۲۱	فی العلم لی فی العلم	۶۳۲		المسیر
		المشاهدۃ	۶۳۲	۴	یشہادتهما ولم یشہادتهما حکم
۶۱۲	۲۲	سریع			شہادتهما ولم
۶۱۵	۱	عمر بن دینار عمرو بن دینار	۶۳۴	۲	لا عزم علیہ لا عزم علیہما
۶۱۵	۳	عبدالغزیر محمد عبد العرب بن محمد	۶۳۵	۳	وہ وہ
		وحد	۶۳۷	۵	حوو حوو
۶۱۵	۶	هذا الحديث	۶۳۷	۱۹	للحقہا للحقہما
۶۱۵	۱۷	حد حدیث حد حدیث	۶۳۷	۲۱	حد حد
۶۱۵	۲۳	اصی ہ علیہ اصی ہ علیہ	۶۳۷	۲۶	ومن حملها ومن حملوا
۶۱۶	۱۰	وکان ولان	۶۳۹	۱۲	فی الحال فی الحال
۶۱۷	۵	للغریم للغریم	۶۴۰	۴	عند عند
۶۱۹	۲	وراد علیہ تملظ او راد علیہ تملظ	۶۴۰	۶	و صح قولی
۶۱۹	۱۸	فی صحته فی صحۃ	۶۴۲	۱۲	ہو ہوا
۶۱۹	۲۳	والثبات والثبات	۶۴۲	۱۲	لم لم
۶۲۲	۱۷	بسمہ بسمہ	۶۴۴	۸	فی المحدث فی المحدث
۶۲۴	۲	وہ وہاں وہ قال جسم	۶۴۴	۱۰	الطحاہ الطحاہ
		نعمہ نعمہ	۶۴۴	۱۵	حدہ حدہ
۶۲۴	۱۹	منہم نطیہ منہم من نطیہ	۶۴۴	۲۱	سجده سجده
۶۲۶	۱۷	(یشری) رائد	۶۴۵	۱	و و
۶۲۷	۱۶	فی مصیئہ فی مصیئہ	۶۴۸	۹	دی دیرہ دی دیرہ
۶۲۸	۱۱	و سجدہ و سجدہ	۶۴۹	۴	نشدہ نشدہ

جدول أخطاء كتاب الخلاق

الصفحة	السطر	الغلط	الصحيح	الصفحة	السطر	الغلط	الصحيح
٦٥٠	٣	يسحق	يسحق	٦٥٣	٧	لا، يسحق	ولا، يسحق
٦٥١	١٦	اجماع الفرقه	دليلنا اجماع الفرقه	٦٥٥	٣	وعاء	دعاء
٦٥٢	٨	واكان	وان كانا	٦٥٦	٣	لم لم يسحق	لم لم يسحق
٦٥٣	١٤	سسه	سسه	٦٦٠	٦	حده احدى به كم	حده احدى به كم
٦٥٤	٢٤	لا شئت عنه	لا شئت له عليه	٦٦٣	١٣	اذا تلف المبيع	اذا تلف المبيع

تم جدول أخطاء المجلد الثاني

من كتاب الخلاق في

شهر ربيع الثاني

١٣٨٣

Library of



Princeton University.

